تقريرُ التنمية البشرية للعام 2004

الحريّةُ الثقافية في عالمِنا المتنوِّع

نُشِر لحساب برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي

الفريق الذي تولّى إعداد
تقرير التنمية البشرية للعام 2004

المديرة والمؤلّفةُ الرئيسية
ساكيكو فوكودا-بار

الفريقُ المركزي
ستيفانو بتيناتو، كارلا دو غريغوريو، دايفد ستيوارت، هايشان فو (رئيس قسم الاحصاءات)، ريكاردو فُوانتس، أرُونَبَها غُوش، كريستوفر كوونكي، تانّي موخوباداي، سانتوش ميهروترا، إميلي وايت، كلايس يوهانسن.

المستشار الإحصائي: توم غْريفين

التحرير: كايت موريفي وبروس روس-لارسون

التصميم والغلاف: جيرالد كْوين
تصميم المعلومات: غْرنْدي آنْد نورثيدج

الاستشاريون الرئيسيّون
أمارتيا سن (الفصل الأول). لورديس أريزبي، بريندن أوليري، روبرت باك، كواسي كووا براه، رجيف بهارغافا، ك. س. جومو، إيمانيوال دوكات، نيكولاس ديركس، بارنيت روبن، أريستيد زولبرغ، رودولفو ستافنهاغن، آلفرد ستيبان، د. ل. شث، دانيال صبّاغ، وِل كِملِكا، إيلاي كوِن، فالنتين موغادم، جوي مونكريف، سام مويو، ديبورا يشار.

الزملاء في مكتب التنمية البشرية
يُعرب أعضاءُ الفريق عن امتنانهم الخالص لما قدّمه زملاؤهم في مكتب التنمية البشرية من مساندةٍ ومساهماتٍ نفيسة. وقّر الدّعمَ الإداري لإعداد التقرير كلٌّ من أوسكار بيرنل ورانوكا كورايا-لُويد ومماييي غيبريت صادق؛ وأمّنت العملَ الدّعميّ والتّرويجي نينا تيريل ومعها ماريا كريستينا دومينغز وآن-لويز ونسلوف. وأدار عمليّاتِ مكتب التنمية البشرية إيف ساسّينراث ومعه ماري سوزان نْداو. كما تعاون الفريقُ مع أعضاء في وحدة تقرير التنمية البشرية القُطْري، بينهم سارة بيرد-شاربْس (نائبة مديرة مكتب تقرير التنمية البشرية ورئيسة وحدة تقرير التنمية البشرية القُطْري) ومارثيا دوكاسترو وشرميلا كوروكولَسُريا وخْوان بابلو ماخيا وماري آن مُوانغي.

الترجمة: غسّان غصن
معه: ماريّا أبو خليفة، عمر الأيّوبي، سعيد العظم
المراجعة: علي القاسمي

حقوق الطَّبع والنّشر للعام 2004
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, NY 10017, USA

جميعُ الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخُ أيِّ جزء من هذا المنشور أو تخزينُه في نظامٍ لاسترجاع المعلومات أو نقلُه بأيّ شكل من الأشكال أو بأيِّ وسيلة من الوسائل، إلكترونية أو آلية أو تصويرية أو بالنَّسخ الضوئي أو التسجيل على أشرطة أو سواها من الوسائل، دون إذْن مسبق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رقم الإيداع الدولي للنسخة الإنكليزية ISBN 0-19-522146-X

الغلاف والتصميم: جيرالد كُوِن، تصميمات كُوِن الإعلامية، كابِن جون، مَريلاند، الولايات المتحدة

التصميم الداخلي والإخراج الفني: Artworks، بيروت – لبنان

الطِّباعة: مطبعة كرَكي، بيروت (قْريطم) – لبنان

تصديـر

في زمنٍ تتردّد خلاله حول العالم أصداءٌ قويّةٌ – ومُقلِقة – لفكرةِ «تصادُم الثقافات» عالمياً، يتّخذ إيجادُ أجوبةٍ عن الأسئلة القديمة؛ بشأن أفضل السُّبل للتحكُّم في النّزاع حول اللغة والدِّين والثقافة والعِرْق، وتسكينِه؛ طابَعَ الأهميةِ المستجِدَّة. وهذه ليست مسألةً تجريدية بالنسبة إلى ممارسي مهامّ التنمية؛ لأن إمكانَ توصُّل العالم إلى «أهداف التنمية للألفية»، واستئصالِ الفاقة في نهاية الأمر، يستوجب أولاً التصدّي بنجاحٍ للتحدّي المتمثّل في كيفية بناءِ مجتمعاتٍ اندماجيّة ومتنوّعةٍ ثقافياً. وهذا ليس فقط لأن الإقدامَ على ذلك بنجاحٍ هو شرطٌ مسبَّق للبلدان كي تُركِّز بشكلٍ مناسب على أولوياتٍ أخرى للنموّ الاقتصادي والصحة والتعليم لجميع المواطنين، بل لأن السّماحَ للناس بالتعبير الثقافي تعبيراً كاملاً غايةٌ تنمَويةٌ هامّةٌ بحدِّ ذاتها.

فالتنميةُ البشرية مبنيّةٌ في المقام الأول، وقبلَ كلِّ شيء، على السّماح للناس بأن يعيشوا نوعَ الحياة الذي يختارونه – وعلى تزويدِهم بالأدوات المناسبة والفُرَص المؤاتية لتقرير تلك الخِيارات. وفي السنوات الأخيرة، سعى **تقرير التنمية البشرية** بقوّةٍ إلى إثباتِ أن هذه مسألةُ سياسةٍ بقدْرِ ما هي مسألةُ اقتصاد – من حماية حقوق الإنسان إلى تعميق الديموقراطية. وما لم يتمكن الفقراءُ والمهمَّشون – وهُم في أغلب الأحيان من أقليّاتٍ دينيةٍ أو عِرْقية، أو من المهاجرين – من التأثير في العمل السّياسي على المستويَيْن المحليّ والقُطْري، فمن المستبعَد أن يجدوا الإمكانيةَ المنصِفة للحصول على الوظائف والمدارس والمستشفيات والعدالة والأمن وخدماتٍ أساسية أخرى.

ينبني تقريرُ العام الحالي على ذلك التحليل، عبر تدقيقه النظرَ في المزاعم القائلة إن الاختلافاتِ الثقافيةَ تؤدّي بالضرورة إلى نزاعٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ وسياسيّ؛ أو إنّ الحقوق الثقافيةَ المتأصّلة يجب أن تحلَّ محلَّ الحقوق السياسية والاقتصادية؛ وتوصُّلِه من ثمّ إلى نبْذِ تلك المزاعم. وفي المقابل، يوفِّر التقريرُ حجّةً مُقنِعة لإيجاد سُبُلٍ كي «نبتهجَ باختلافاتنا»، بحسبِ تعبيرِ رئيس الأساقفة في جنوب أفريقيا، ديزموند توتو. كما يعرِض بعضَ الفِكَر المحسوسة عمّا يعنيه بالفعل بناءُ – وتدبيرُ – سياساتِ الهُوِيّة والثقافة بأسلوبٍ يتماشى مع الأسس الوطيدة لمبادئ التنمية البشرية.

هذا الأمرُ سهلٌ نسبياً في بعض الأحيان – مثلاً، أن حقّ الفتاة في التعلُّم يفوق دوماً ادّعاءَ والدها حقاً ثقافياً في منْعها من تلقّي التربيةِ المدرسية. غير أن القضية قد تصبح أكثرَ تعقيداً بكثير، كما هو الحال مثلاً مع التعلُّم باللغة الأصلية. فثمة أدلّةٌ مقنِعة على أن الأطفالَ الصّغار يكونون أكثر نجاحاً لدى التعلُّم بلُغتِهم الأم. لكنّ الأمرَ الذي يكون نافعًا في مرحلةٍ ما من العمر – وفي الواقع، ربما يبقى أساساً لا غنًى عنه للهُوِيّة طوال العمر – قد يَنقلب إلى مَضَرَّةٍ في نواحٍ أخرى؛ عندما يمكن للافتقار إلى المهارة في لغةٍ وطنية، أو عالمية مستعمَلةٍ على نطاقٍ أوسع، أن يُعيق بقسوةٍ الفُرَصَ المؤاتيةَ للتوظيف. ومثلما يُوضِح هذا التقرير، من العمل الإيجابي إلى دوْرِ وسائل الإعلام، فإنّه ما من قواعدَ سهلةٍ – أو ملائمةٍ لكلِّ الأوضاع – يمكن تطبيقُها لبناءِ مجتمعاتٍ متعدّدةِ الثقافات، تفي بإحداث النتائج المرجوّة.

مع ذلك، فإن إحدى العِبَرَ الأعمّ والأشمل واضحةٌ جليّة؛ وهي أن النجاحَ ليس مجرّدَ مسألةِ تغييراتٍ تشريعية وسياسية، ولو أنّ هذه ضروريةٌ. فالدّساتيرُ والتشريعات، التي توفِّر الحمايات والضمانات للأقليّات والسكّان الأصليِّين ومجموعاتٍ أخرى، هي أساسٌ حاسم لحُرِّياتٍ أوسع. ولكن، ما لم تتغيّر الثقافةُ السياسيةُ أيضاً – وما لم يصِل المواطنون إلى التفكير والشعور والتصرّف بأساليبَ تتّسع بإخلاصٍ لاحتياجاتِ الآخرين وطموحاتِهم، فإن التغييرَ الحقيقيَّ لن يحدث.

وعندما لا تتغيّر الثقافةُ السياسية، تكون المضاعفاتُ واضحةً إلى حدٍّ مزعج. فمِن مجموعات السكّان الأصليِّين السّاخطة في أميركا اللاتينية إلى الأقليات النَّعِسة في أفريقيا وآسيا، إلى المهاجرين الجُدُد في العالمِ المتطوِّر، يؤدي التقصيرُ في معالجةِ شكاوى هذه المجموعات المهمَّشة لا إلى الظلم فحسب؛ وإنما كذلك إلى توليدِ مشاكلَ حقيقيةٍ في المستقبل: شبّانٍ متعطِّلين، ساخِطين، غاضِبينَ على الوضع الراهن، مطالبينَ بالتغيير – وغالباً بعُنْف.

هذا هو التحدي، لكنّ هناك أيضاً فرصاً مؤاتيةً حقيقية. والرسالةُ الأبعدُ مرمًى لهذا التقرير هي إبرازُ القدرة الكامنةِ الضخمة لبناءِ عالمٍ أكثرَ مسالمةً

وازدهاراً، عبر إيصال قضايا الثقافة إلى تيّار التنمية الرئيسي، تفكيراً وممارَسةً؛ لا للاستعاضةِ بذلك عن الأولويّاتِ الأكثر تقليديةً التي ستبقى أولويّاتِنا الأساسيّةَ، وإنما لاستكمال تلك الأولويّات وتقويتِها. والنتيجةُ العكسيّة في الاختلاف الكبير بين جانبَيّ التنمية، هي أن الدولَ النامية غالباً ما يكون في استطاعتها الاعتمادُ على تقاليدَ ثقافيةٍ – محافَظٍ عليها سواءٌ في اللغة أو الفنِّ أو الموسيقى، أو في صِيَغٍ أخرى – أكثرَ غنًى وتنوُّعاً من التقاليد الثقافية في الشمال الأثرى مادّياً. ومن الجَليّ أن عَوْلمةَ الثقافة الجماهيرية – من الكتُب إلى الأفلام إلى التِّلفاز – تشكِّل تهديداتٍ بارزةً لهذه الثقافات التقاليدية. غير أنها تُتيح أيضاً فُرَصاً مؤاتية؛ من المعنى الضيّق لِتمكُّن مجموعاتٍ محرومةٍ، مثْلِ الأستراليِّين الأصليِّين والأسكيمو/الإنْيُوت في القطْبِ الشّمالي، من اسْتخدامِ أسواق الفن في العالم كلِّه؛ إلى المعنى الأوسع لخلْقِ مجتمعاتٍ أشدَّ حيويةً وأكثرَ إبداعاً وتشويقاً.

وكما في جميع **تقارير التنمية البشرية**، فإن هذا التقريرَ هو دراسةٌ مستقلّة يُراد بها أن تحفز على المناظَرة والمناقشة حول قضيةٍ هامّة، وليس بياناً رسمياً عن سياسات الأمم المتحدة أو برنامجِ الأمم المتحدة الإنمائي. لكنه في تناوُلِه قضيةً كثيراً ما يُهمِلها علماءُ اقتصادِ التنمية، وتثبيتِها ضمْن سلسلةِ الأولويات في إعداد البِنْية لحياةٍ أفضلَ وأكمل، يقدِّم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه حُججاً هامة لأخْذها في النظر، والتصرُّفِ بموجبها في عملِهم الأوسع نطاقاً. وهذا العام، أودّ أيضاً أن أنوِّه تنويهاً خاصاً بِفضْلِ ساكيكو فوكودا–بار التي سوف تعتزل الخدمةَ بعد عشْرِ سنواتٍ ناجحة في قيادةِ مكتبِ تقرير التنمية البشرية. كما أودّ تقديمَ شكرٍ خاصّ إلى أمارتيا سن؛ أحدِ عرّابي التنمية البشرية الذي لم يكتب فقط الفصلَ الأول، وإنما كان أيضاً ذا تأثيرٍ هائل في تحديدِ اتّجاهِ تفكيرنا حول هذه القضية الهامّة.

Mark Malloch Brown

مارك مالوك براون
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن التّحليلاتِ والتوصيات بشأن السياسات، الواردةَ في هذا التقرير، لا تعبِّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء فيه. فالتقريرُ منشورٌ مستقلّ، صادرٌ بتكليفٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهو ثمرةُ جهدٍ تعاونيّ بذَله فريقٌ من الاستشاريّين والمستشارين البارزين وفريقٌ تقرير التنمية البشرية. وتولّت قيادةَ هذا الجهد مديرةُ مكتبِ تقرير التنمية البشرية، ساكيكو فوكودا – بار.

كلماتُ شكر

لم يكن ممكناً إعدادُ هذا التقرير لولا المساهماتُ السّخيّة للعديد من الأفراد والمنظمات. ويُعبِّر الفريقُ عن امتنانه المخلص للبروفسور أمارتيا سين؛ الذي وفّر، كمؤلّفِ الفصل الأول، الإطارَ المفاهيميّ للتقرير.

المساهمون

يشعر الفريقُ بامتنانٍ خاصّ لِتَعاوُنه مع المدير العام لليونسكو، كويْشيرو متْسورا، وهيئة موظّفيه؛ خصوصاً آن-بليندا بْرايس ورينيه زاباتا وكاتَرينا ستانو.

أُعِدَّت مجموعةٌ كبيرة من الدراسات والأبحاث والملاحظات الخلْفية عن قضايا دالّةٍ تتعلّق بالهُوِيّة والتنوّعِ الثقافي والحُرِّية الثقافية، ساهم فيها كلٌّ من لورديس أريزبي، بريندن أوليري، روبرت باك، كواسي كووا براه، رجيف بهارغافا، ك. س. جومو، إيمانيوال دوكات، نيكولاس ديركس، بارنيت روبن، أريستيد زولبرغ، رودولفو ستافنهاغن، آلفرد ستيبان، أمارتيا سن، د. ل. شث، دانيال صبّاغ، وِل كِملِكا، إيلاي كوون، فالنتين موغادم، جوي مونكريف، سام مويو، ديبورا يشار. واسْتفاد الفصلُ الثاني من خرائط البلدان والمعلوماتِ المرتبطة بها التي وفّرها مكتبُ الوقاية من الأزمات والإبلالِ منها، وبخاصّةٍ من أعمال بْريفان باريديشي وبابلو رُوِيز وميغان موري.

وقد شاركتنا منظماتٌ متعدِّدة مشارَكةً سخيّة في بياناتها وموادِّها البَحثية الأخرى، وهي :

الاتحادُ البرلمانيُّ الدوليّ، الاتحادُ الدوليُّ للاتّصالات، أمانةُ الجماعة الكاريبية، برنامجُ الأمم المتحدة المشترك المعنيُّ بِفَيروس نقْصِ المناعة البشرية/متلازمةِ نقْص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا)، البنكُ الدولي، صندوقُ الأمم المتحدة للسكّان، صندوقُ النّقدِ الدولي، قسمُ الإحصاء في الأمم المتحدة، قسمُ السكّان في الأمم المتحدة، قسمُ المعاهدات المتعددةِ الأطراف المُودَعةِ لدى الأمين العام، اللجنةُ الاقتصاديةُ والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء، اللجنةُ الاقتصاديةُ والاجتماعية لأميركا اللاتينية والبحر الكاريبي، مؤتمرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مركزُ المقارنات الدولية (جامعة بنسلفانيا)، مركزُ تحليل المعلومات الخاصة بثاني أوكسيد الكربون، مشروعُ لوكسمبورغ لدراسة الدّخْل، معهدُ الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعِلْم والثقافة، معهدُ الأمم المتحدة الأقاليميُّ لأبحاثِ الجريمة والعدالة، المعهدُ الدوليّ للدراسات الاستراتيجية، معهدُ سْتوكهلم لأبحاث السلام، مفوضيةُ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظماتُ الدوليةُ للهجرة، منظمةُ الأغذية والزراعة، منظمةُ الأمم المتحدة للطفولة، منظمةُ التعاون والإنماء الاقتصادي، منظمةُ الصحَّة العالمية، المنظمةُ العالمية للمِلكية الفكرية، منظمةُ العملِ الدولية.

كذلك، يُعرب الفريقُ عن امتنانه للدَّعم الذي تلقّاه من مؤسسة روكفلر الوَقفيّة؛ وبخاصّة من لين زْوايا وجوون شيغيكاوا ورام منيكالينغام وجانيت موغان، بالإضافة إلى جيانّي سيلي ونااديا غيلادروني في مركز مؤسسة روكفلر بيلاجيو للمؤتمرات والدراسة.

هيئةٌ استشارية

استفاد التقريرُ إلى حدٍّ كبير من النصائح والإرشادات الفكرية التي قدّمتها هيئةٌ استشاريةٌ خارجية من خبراءَ بارزين؛ هم أرغون أبادوراي، روبرت باك، سايلا بن حبيب، سورين بيتسوان، نانسي بيردسول، سونيا بيكادو، أنتونيا جلياجكوفا، رينيه زاباتا، بول ستريتون، فكتوريا تاولي-كوربوس، جودي نراندران كولابن، خورخي ف. كيروغا، محمود مَمْداني. كما ضمّت ندوةٌ استشارية عن الإحصائيات سودهير أناند، بول تشاونغ، روبرت جونستون، فيلام دوفريز، لمين ديوب، تيم سميدينغ، باولو غارونا، كارمن فايخو، آندرو فلات، إيرينا كرايزمن، نورا لستيغ، إيان ماكريدي، ماريون ماكوِن، مايكل وورد.

إستشارات

قدّم العديدُ من الأفراد الذين استُشِيروا خلال إعداد التقرير نصائحَ ومعلوماتٍ وموادَّ لا تُقدَّر بِثَمن. ويشكر فريقُ التقرير كلاًّ من كارلا أبو زهر، ياسمين أحمد، هيوبرت إسكايث، آريكا أشَر، بيارو إغنازي، باتريشيا ألكزاندرا، سيرج أليغريزا، أصغر علي إنجينير، تشانديكا إنديكداهينا، كايكو أوساكي، سونيا باليماري، روزاريو باردو، آيمي بايت، سوليخا باتيل، فرانسوا بيليتيه، بوب بامبر، إنديرا بيرسود، لاكشمي بيوري، سبيريدون بيلوس، ليونل بينتوبونش، نفيسة بازوغلو، مات بنجامين، يوسف بنغورا، توماس بوتنر، إدوارد بوس، توني بيرتون، شاهُوا تشين، بول تشونغ، مارتن تشونغونغ، دايفد تشيسليكوفسكي، باربرا ترروديل، آليسا تساكيري، توني توبمان، رفاييل توتس، آن توماس، جنز جوهانسن، لورانس جيف جونسون، روبرت جونستون، جود باديانتشي، غرايس بدياكو شَيدا بديعي، وليم برنس، آغنس بويموين، تياس بورما، رودولف بيتراس، يوناس بيرو، فرانسيسكا بيروتشي، فرنسوا بيلاتيه، ميشال تيران، بنديكت تيرين، ، جنز جوهانسون، أليزابيث زانيوفسكي، هانيا زُلوتنك، جو شامي، لي كوكورينوس، باتريك ر. كورنو، كيم كراغز، تريفور كروفت، غواراف دات، إيان دنيس، يوري ديخانوف، دنيس دريشر، آنّا ألفازي ديلفراتي، هانتاملالا رفليمانانا، ماركاندي راي، فيجايندرا راو، لاوكا ريندا، كلينتون روبنسن، دايفد رودمن، يوسف فلاح، ريتشارد فيكس، كارل فرانكلن، نانسي فرايزر، رودولفو روك فوانتس، انريك غانوزا، آرليندا غو، رووي غوميس، راي غوردن، مارلين غريغرسن، تيد روبرت غير، باتر ستولينهام، أريك سوانسن، دايفد سياسليكوفسكي، آرمن سيركو، شاغوني سينغ، كارين فابر، دايان فُروج، بوريس فييكستروم، روزاريو غارسيا كالديرون، سيو سوات كانغ، فازانثا كانديا، آليسون كينيدي، آليزابيت كيلمن، تارو كوماتسو، كارولي كوفاكس، تارو كوماتسو، أوليفر لابي، جورج لوماتر، دنيز ليفسلي، رولف لوياندجك، نيان نيان لُوين، دوغ ليند، آسبيرانزا سي. ماغبنتاي، ماري مايهي، ك مينوتزي، خورخي ميرنياز، فرانك لاجكو، هنريك لارسن، دنيز ليفسلي، رولف لوياندليك، نيان نيان لوين، دوغ ليند، هايكي س. ماتيلا، مايكل مينغز، أنجالي مودي، كاثرين موناغليه، برونو مورو، رون موران، فيليب موكونغو، آنجيلا فيريول موراواغا، جاك نايجل، ريكاردو سيبريان، كارل سكو، آلسا ستمتوبولو، مارك ستوكر، داين ستوكل، إلبو سورفو، سايد فوفال، براين هاموند، فيلومن هاريسون، سابين هنينغ، يوب فان هولستاين، فريدريك و. ه. هو، آلان هيستون، ميساكو هيراغا، بيلا هويفي، كاثرين وات، جياشري وتال، ريك واسك، سيمون وتزمن، وندي وندلاند، آندرز ويدفلت، باتريك ويركن، جوناثان ويلكنفلد، غلانس ووترز، تيسا ووردلو، نيف ووكر، ستيف وولتر، أ. سيلفستر يونغ.

تزوَّد الفريقُ من مشاورةٍ غيرِ رسمية مع وكالاتٍ تابعة للأمم المتحدة بتعليقاتٍ واقتراحاتٍ مفيدة. ويشكر الفريقُ برنامجَ الأمم المتحدة البيئي، برنامجَ الأمم المتحدة للمستوطنات (المَوائل) البشرية، برنامجَ الأمم المتحدة المشترك المعنيَّ بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/السِّيدا)، البنكَ الدولي، صندوقَ الأمم المتحدة للسكان، الصندوقَ الدولي للتنمية الزراعية، صندوقَ النقد الدولي، قسمَ الأمم المتحدة للشؤن الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمرَ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، معهدَ الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث، مفوضيةَ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفوضيةَ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمةَ الأمم المتحدة للتربية والعلْم والثقافة، منظمةَ الأغذية والزراعة، منظمةَ الأمم المتحدة للطفولة، منظمةَ الصحَّة العالمية، المنظمةَ العالمية للمِلكية الفكرية، منظمةَ العمل الدولية.

قرّاءُ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قدَّمت مجموعةُ القراء، المكوّنةُ من زملاءَ لنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعليقاتٍ واقتراحاتٍ ومُدخَلاتٍ مفيدةً للغاية خلال كتابة التقرير. ويُعرِب فريقُ التقرير عن الامتنان على نحوٍ خاص لكلٍّ من رندة أبو الحسن، يوجينيو أورتيغا، وليم أورم، أندريه إيفانوف، هيلدا باكي، جوليا ف. تافت، غولدِن توركوز-كوسليت، بروس جنكس، سليم جَهان،فريدي جوستنيانو، مُعِزّ دُرَيد، رايفِ رجان، مارك سزمن، رمسوامي سودرشان، لويزا فينتون، فرناندو كالديرون، إنغيه كاول، دوغلاس كيه، تياري لومارسكيه، لمين مثّة، بلسوبرمنيام مورالي، كلمان ميزاي، سرسواثي مينون، عمر نعمان، شوجي نيشيموتو، غيلبرت فوسون هونغبو، غيتا ولش، مراد وهبة.

التحريرُ والإنتاجُ والترجمة

كما في الأعوام السابقة، استفاد التقريرُ من محرِّري شركةِ تطوير الاتصالات: كريستوفر تْروت، ميتا دوكوكيرومونت، بروس روس-لارسن، ، توماس رونكولي، أليزابث ماكروكلين. صمّم التقريرَ (بما في ذلك الغلاف) جيرالد كْوِن، وتولّت تصميمَ الصفحات في الطباعة إيلاين ويلسون. وصمّمت المعلوماتِ الإحصائيةَ الواردةَ في التقرير مؤسسةُ غْراندي آنْد نورثليدج.

واستفاد التقريرُ في أعمال الإنتاج والترجمة والتوزيع والترويج من المساعدة والدعم اللذين قدّمهما مكتبُ المدير العام للإتصالات: بِلْ أورم، تْيغفي أولفارنيس، هيلدا باكي، جبريل ديالو، مورين لينش؛ بالإضافة إلى أليزابث سكوت آندروز. راجَع الترجمات: فلاديمير شيربوف، علي القاسمي، هيلين كاستيل، سيالو موراليس.

كذلك استفاد التقريرُ من العمل المتفاني للمتدرِّبين: فالنتينا أزاريللو، راتي تريباثي، رشيل سورانتينو، الكزاندرا موبوخيني. وقدّم إيمانيوال بودار وجيسيكا لوباتكا مساهماتٍ قيّمةً إلى الفريق الإحصائي.

ومن مكتبِ الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حصل الفريقُ على مساندةٍ إدارية وخدماتٍ تدبيريةٍ جوهرية من ليليانا إزكياردو وجيراردو نوناز.

* * *

يُعرِب الفريقُ عن تقديره المخلص لمُراجعِ التقرير من الأقران، وِلْ كيملِكا، الذي راجَع المسوّداتِ بدقّةٍ وشاركَنا في آرائه الخبيرة ومعارفه الثاقبة. كما يُعرِب الفريقُ عن الامتنان لمُراجِعي الإحصائيات من الأقران -دايفد بيرس، إيان ماكريدي، لينيه ميكلسون- الذين أنعموا النظرَ في البيانات الواردة في التقرير، ووفّروا خبراتِهم الإحصائيةَ الخاصة.

ختاماً، يشعر المؤلِّفون بامتنانٍ خاصّ لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مارك مالوك براون، على قيادته وبصيرته. ومع أن المؤلِّفين يشكرون كلَّ المساندة التي تلقَّوْنها، فإنهم يتحمّلون كاملَ المسؤولية عن الآراء المعبَّرِ عنها في التقرير.

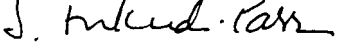

سَكيكو فوكودا-بار
المديرة
تقرير التنمية البشرية للعام 2004

المحتويـات

نظْرةٌ عامّةٌ الحرّيةُ الثقافية في عالمنا المتنوّع 1

الفصلُ الأول الحرّيةُ الثقافية والتنميةُ البشريّة 13

المشاركةُ والاعتراف 14

الحرِّياتُ وحقوقُ الإنسان ودوْرُ التنوُّع 15

الهُوِيّةُ والجماعةُ والحرِّية 16

العَوْلَمةُ واللاّتَماثُلُ والدِّيموقراطية 19

اسْتنتاجات 22

الفصلُ الثاني تحدّياتٌ للحرّية الثقافية 27

الحرِّيةُ الثقافية – بُعْدٌ مجهولٌ في التنمية البشريّة 28

تعزيزُ الحرِّية الثقافية يتطلَّب الاعترافَ بالاختلافات في الهُوِيّة 36

خُرافاتٌ ثلاث تُحيط بالحرِّية الثقافية والتنمية 38

تحدِّياتُ اليوم للحرِّيات الثقافية 44

الفصلُ الثالث بناءُ دُولٍ متعدّدةِ الثقافات 47

حلٌّ مآزقِ الدُّول في الاعتراف بالاختلاف الثقافي 47

سياساتٌ تضمن المشاركة السّياسية للمجموعات الثقافية المتنوِّعة 50

سياساتٌ خاصّةٌ بالدِّين وممارسة الشّعائر الدِّينية 54

سياساتٌ خاصّةٌ بقانونِ العُرْف وبالتعدُّدية القانونية 57

سياساتٌ خاصّةٌ باسْتخدامِ لُغاتٍ متعدِّدة 60

سياساتٌ تعوِّض عن الاستبعاد الاقتصاديّ–الاجتماعي 65

الفصلُ الرابع مجابهةُ الحركات السّاعية إلى الهيمنة الثقافية 73

الحركاتُ السّاعيةُ إلى الهيمنة الثقافية – التحدِّياتُ اليوم 74

مآزِقُ الأنظمة الدِّيموقراطيّة – إجراءاتٌ تقييديّة أم تكييفيّة؟ 77

الفصلُ الخامس العَوْلَمةُ والخيارُ الثقافي 85

العَوْلمةُ والتعدُّدُ الثقافي 88

تدفُّقُ الاستثمارات والمعارف – الاتّساعُ للسكّان الأصليِّين في عالمٍ شُموليٍّ الاندماج 91

تدفُّق السِّلَع الثقافية – توسيعُ الخيارات من خلال الإبداع والتعدُّد 96

تدفُّق النّاس – هُوِيّاتٌ متعدِّدة لمواطنينَ عالميِّين 99

هوامش 107

ملاحظةٌ بيبليُوغْرافيّة 110

المَراجع 112

مساهماتٌ خاصّة

حقوقُ الإنسانِ تُجسِّدُ القيَمَ الأساسيّة لحضاراتِ البشر **شيرين عِبادي** 23
التنوُّع – من شِقاقيّ إلى اشتمالي **نلسون مانديلا** 43
الاعترافُ بالتنوُّع اللُّغوي في دستورِ أفغانستان **حميد قرضاي** 64
الاختلافُ ليس تهديداً، بل مصدرَ قوّة **جون هُيُوم** 82
الشُّعوبُ الأصليةُ والتّنمية **أولي هنريك ماغَا** 91

الأُطُـر

2.1 جانبانِ للاستبعاد الثقافيّ 27
2.2 تعريفُ الحقوق الثقافية متخلِّفٌ عن تعريف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية – لماذا؟ 28
2.3 قياسُ الحرِّية الثقافية 31
2.4 دليلُ التنمية البشرية : الإلمامُ بأوجُه الإجحاف عبر المجموعات 36
2.5 السياساتُ الثقافية – حمايةُ التراث الثقافي وتعزيزُ الحرِّية الثقافية 38
2.6 اللاّمساواةُ بين المجموعات قد تؤجِّج النزاعَ والتوتُّرات 41
2.7 الاختلافُ العِرْقي في جُزر سليمان ليس سببَ النّزاع 42
3.1 دليلٌ أوّليّ نحو الفدرالية 50
3.2 التحدّي المطروح من الفدرالية – مسارُ نايجيريا السياسيُّ المضطرب واحتمالاتُ المستقبل 52
3.3 تمثيلٌ نِسْبيّ أم الفائزُ يأخذ كلَّ شيء؟ نْيوزيلندا تبدِّل نظامَها الانتخابي 55
3.4 الأشكالُ العديدة للدُّول العَلمانية وغيرِ العَلمانية، وتأثيراتُها على الحرِّية الدينية 56
3.5 قانونُ الأحوالِ الشّخصية الهندوسيُّ والإسلامي : الجدلُ المستمر حول قانونٍ مدنيٍّ موحَّد 57
3.6 الوصولُ إلى العدالة والاعتراف الثقافي في غْواتيمالا 59
3.7 التعليمُ بِلُغاتٍ متعدِّدة في بابوا غينيا الجديدة 61
3.8 كم لغةً توجد في أفريقيا؟ 85 ٪ من الأفريقيِّين يتكلّمون 15 لغةً أساسيّة 63
3.9 حقوقُ الأرض في الفيليبّين 68
3.10 اختبارُ العمل الإيجابي في جنوب أفريقيا وماليزيا 70
4.1 القيادةُ والتّلاعبُ الإيديولوجيّ وتجنيدُ الدَّاعِمين 77
4.2 آسيا الوسطى – خطرُ تقييدِ الحرِّيات السياسية والثقافية 78
4.3 مصر – التّمييزُ بين المعتدلين والمتطرِّفين 80
4.4 الجزائر – الإستياءُ، وإحلالُ الديموقراطية، والعنف 81
4.5 الولايات المتحدة – استهدافُ التعصُّب والكراهية 83
5.1 الثقافة – تحوُّلٌ نموذجيّ في عِلْم الإنسان / الأنثروبولوجيا 89
5.2 مصادرُ الأخلاقيّات العالمية الشاملة 90
5.3 الشركاتُ الخاصّة والسكّانُ الأصليُّون يستطيعون العملَ معاً من أجلِ التنمية 94
5.4 استخدامُ حقوقِ المِلكية الفكريّة لحماية المعارف التقاليديّة 95
5.5 النِّقاشُ حول السِّلع الثقافية، والإخفاقُ التام للاتفاقيّة المتعدِّدة الأطراف بشأن الاستثمارات 96
5.6 دعمُ فرنسا الناجح للصِّناعات الثقافية المحليّة 99
5.7 مأزقُ غطاءِ الرأس في فرنسا 101
5.8 العقودُ الموقّتة – الترحيب بالعمّال لا بالبشر، لا ينجح 103
5.9 كيف تعزِّز برلينُ احترامَ الاختلاف الثقافي 104

الجـــداول

2.1 التمثيلُ السياسيّ للأقليّات العِرْقية في برلماناتٍ مختارة لبلدانٍ في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 35
2.2 إدماجُ سياسات التعدُّدية الثقافية في استراتيجيّات التنمية البشريّة 37

3.1 مؤشّراتُ الإنجاز الداخلي والتكاليفِ لمدارسَ تقليديةٍ وأخرى ثنائية اللغة في بوركينا فاسو 62
4.1 الإصاباتُ الناتجةُ عن العنف الطائفي في باكستان 1989 – 2003 75
5.1 أعدادُ السكّان الأصليّين في أميركا اللاّتينية 92
5.2 خياراتُ السّياسات الخاصةِ بترويج الصِّناعات المحلية للأفلام والأجهزة السَّمْعية البَصَرية – لِحَجمِ السوق والصناعة أهميَّتُه 98
5.3 المدنُ العشرُ الأولى في نِسَبِ سكّانها المولودين من أصولٍ أجنبية، 2001/2000 99

الرُّسومُ التّوضيحية

2.1 معظمُ البلدان متنوِّعةٌ ثقافياً 28
2.2 السكّانُ الأصليُّون يمكنهم توقُّعُ حياةٍ أقصر 29
2.3 عددُ السكّان الأوروبيِّين من مهاجرين غير أوروبيِّين يزداد على نحوٍ بارز... والمهاجرون يتوافدون من أماكنَ متزايدة 30
2.4 كثيرون يفتقرون إلى منافذ التعليم الابتدائي بِلُغاتهم الأم 34
2.5 الأعيادُ الوطنية سبُلٌ هامة للاعتراف بالهُوِيّات الثقافية – أو لتجاهُلها 35
3.1 السكانُ الأصليُّون في أميركا اللاتينية مرجَّحون أكثرَ من غير الأصليِّين أن يكونوا فقراء 67
3.2 انتفاعُ غير البِيض من الإنفاق على الصحّة العامة في جنوب أفريقيا أقلُّ من انتفاع البِيض به 67
3.3 اللاّمساواةُ الجماعية انخفضت في ماليزيا، لكنّ اللاّمساواةَ الشخصية لم تنخفض 71
3.4 سجِلُّ العمل الإيجابي في الولايات المتحدة متفاوِت 71
4.1 الحركاتُ السّاعية إلى الهيمنة الثقافية – ليست مماثلةً لجميع الحركات الأصولية أو العُنْفية 73
4.2 بعضُ الأحزاب الأوروبية في أقصى اليمين تفوز بِحِصصٍ من الأصوات تتزايد باطِّراد 74
4.3 يمكن للمشاركة الديموقراطية أن تفضّح الجاذبية الحافِّيَّة للأحزاب اليمينيّة المتطرِّفة 82
5.1 أكثرُ الأفلام دخْلاً على الإطلاق في شبابيك التّذاكر على المستوى الدّولي (غير الولايات المتحدة) كانت أفلاماً أميركية، إبريل/نيسان 2004 97
5.2 تنامٍ لا سابقَ له في الهجرة الدولية إلى أوروبا، وأميركا الشمالية، وأستراليا، ونيوزيلاند؛ لكنّ اللاجئين باقون نسبةً صغيرة؛ 1990–2000 100
5.3 ازديادٌ باطّراد في عدد الحكومات (الغنيةِ منها والفقيرة) التي تريد التحكُّمَ بالهجرة، 1976 – 2001 100

خـرائـط

2.1 غواتيمالا تُبدي تداخُلاً قوياً بين المجتمعات اللُّغوية والاستبعادات الاجتماعية 37
5.1 قدْرٌ كبير من عمليات استخراج المعادن وأعمال البنية التحتية، في بلدانٍ نامية، تجري في مناطقَ يعيش فيها السكّان الأصليّون 92

مَعـالِـم

2.1 مجموعةُ بيانات الأقليّات المعرّضة للخطر – تقييمُ المجموعات الثقافية 32
الرَّسم 1 التّمييزُ والمَضَرَّة اللاحقان بالمجموعات المعرَّفة ثقافياً قد يكونان ثقافيين وسياسيين واقتصاديين – مع تداخُلٍ بالغ 32
الرَّسم 2 للاسْتبعادَيْن السياسيِّ والاقتصاديّ مسبِّباتٌ مختلفة 32
3.1 وحدةُ الدّولة أم الهُوِيّةُ الإثْنُوثقافية ؟ ليس خياراً يتعذَّر اجتنابُه 48
الرَّسم 1 هُوِيّاتٌ قوميّةٌ متعدِّدةٌ وتكامُليّة 48
الرَّسم 2 الثِّقةُ والدَّعمُ والتّعريف : البلدانُ الفقيرةُ والمتنوِّعة يمكنها تحقيقُ نتائجَ جيّدة بسياساتِ التعدُّدية الثقافية 49
5.1 ما الجديدُ في عواقب العَوْلمة على سياسات الهُوِيّة ؟ 86
الجدول 1 البلدانُ العشرةُ الأولى في حصّتِها من الهجرة الدولية، 2000 87
الرَّسم 1 ازديادٌ متسارِعٌ للاستثمارات في الصِّناعات الاستخراجية، في البلدان النّامية، 1988 – 1997 86
الرَّسم 2 أفلامٌ محلِّيةٌ أقلّ، أفلامٌ أميركيةٌ أكثر : تطوُّرٌ تدريجيّ في حضور الأفلام، 1984 – 2001 87

المَعْلَمُ الإحصائي 1 وضْعُ التنمية البشرية 127
الجدول 1 دليل التنمية البشريّة، دليل الفقر البشريّ –1، دليل الفقر البشريّ –2، 127
دليل التنمية المتعلِّقة بالجِنسَيْن ـ مكوِّناتٌ متشابِهة، قياساتٌ متباينة
الجدول 2 القضاءُ على الفقر: الحِرمانُ الهائلُ باقٍ، 2000 129

الجدول 3 التقدُّم والتّكَسات: وفياتُ الأطفال 132
الجدول 4 التقدُّم والتّكَسات: التعليمُ الابتدائي 132
الجدول 5 التقدُّم والتّكَسات: فقرُ الدّخْل 132
الجدول 6 بلدانٌ تعاني هبوطاً في دليل التنمية البشرية، ثمانينات القرن العشرين وتسعيناته 132
الرَّسم 1 دليلُ تنميةٍ متشابِه، دخْلٌ متباين 128
الرَّسم 2 دخْلٌ متشابِه، دليلُ تنميةٍ متباين 128
الرَّسم 3 لا تقدُّمَ كافياً نحو أهداف التنمية للألفيّة 130
الرَّسم 4 جدولٌ زمنيّ: متى ستتحقّق أهدافُ التنمية للألفيّة، إن لم تتسارع عجلةُ التقدُّم؟ 133
الرَّسم 5 التفاوُتاتُ العالميّة في دليل التنمية البشرية 134
الرَّسم 6 بلدانُ الأولويّة القصوى والأولويّة العالية 134
فهرس مؤشِّراتِ أهدافِ التنمية للألفيّة في جدول المؤشِّرات 135
المَعْلم الإحصائي 2 ملاحظةٌ على الجدول 1 بشأنِ دليلِ التنمية البشرية لهذا العام 137

مؤشِّراتُ التنمية البشريّة

رصْدُ التنمية البشرية: تكبيرُ خِيارات البشر....

1 دليلُ التنمية البشرية 139
2 اتّجاهاتُ دليل التنمية البشرية 143
3 الفقرُ البشري وفقرُ الدَّخل: البلدانُ النامية 147
4 الفقرُ البشري وفقرُ الدَّخل: بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي؛ وسطُ أوروبا وشرقُها؛ رابطةُ الدول المستقلّة 150

... للعيش حياةً مديدة، صحّية ...

5 الاتجاهاتُ الدِّيموغرافيّة 152
6 الالتزامُ بالصحّة: الموارِدُ والمنافذُ والخدمات 156
7 التحدِّياتُ الصحِّيةُ الرئيسيةُ عالمياً : الماءُ والصّرفُ الصّحي والتغذية 160
8 التحدِّياتُ الصحِّيةُ الرئيسيةُ عالمياً : فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمةُ نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا) 164
9 التبقِّي: التقدُّمُ والتّكَسات 168

... لاكْتساب المعرفة...

10 الالتزامُ بالتعليم: الإنفاقُ العام 172
11 الإلمامُ بالقراءة والكتابة، والالتحاقُ بالمدارس 176
12 النُّقانة: الانتشارُ والابتكار 180

... إمكانيةُ الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى عيْشٍ لائق...

13 الأداءُ الاقتصادي 184
14 اللاّمساواةُ في الدّخل أو الاستهلاك 188
15 هيكليّة التجارة 192
16 مسؤولياتُ البلدان الثرية : المعونة 196
17 مسؤولياتُ البلدان الثرية : التخفيفُ من أعباء الدَّين، التجارة 197
18 تدفُّقات المعونة، رأس المال الخاصّ، الدَّين 198
19 الأولوياتُ في الإنفاق العام 202
20 البطالةُ في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 206

... فيما يُحافَظ عليها للأجيال القادمة...

21 الطاقةُ والبيئة 207

... حمايةُ الأمن الشخصيّ...

22 اللاّجئون والأعتدة الحربيّة 211

23 ضحايا الجريمة 215

... وإنجازُ المساواة لجميع النساء والرجال

24 دليلُ التنمية المتعلِّقة بالجُنُوسة 217

25 مقياسُ تمكين الجُنُوسة 221

26 اللاّمساواةُ بين الجنسين في التعليم 225

27 اللاّمساواةُ بين الجنسين في النشاط الاقتصادي 229

28 الجُنُوسةُ وعبءُ العمل وتخصيصُ الوقت 233

29 المشاركةُ السياسية للنساء 234

الوثائقُ الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوقِ العمّالية

30 حالةُ الوثائق الرسمية الدولية الرئيسيّة عن حقوق الإنسان 238

31 حالةُ الاتفاقيات عن الحقوق العمّالية الأساسية 242

32 أدلّةُ التنمية البشرية : منظوريّةٌ إقليمية 246

33 مؤشّراتٌ أساسية لبلدانٍ أخرى أعضاء في الأمم المتحدة 250

ملاحظةٌ على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية 251

ملاحظتان تقنيّتان

1 حسابُ أدلّة التنمية البشرية 258

2 تعريفُ بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدّمة في «أهداف التنمية للألفية» 265

تعريفُ المصطلحات الإحصائية 268

مراجعُ إحصائية 277

تصنيفُ البلدان 279

دليلُ المؤشّرات 283

الحرِّيَّةُ الثقافيّةُ في عالمِنا المتنوِّع

كيف سيُلبِّي الدستورُ العراقيُّ الجديد مطالبَ الشِّيعة والأكراد بتمثيلٍ مُنصِف؟ أيُّ لغةٍ وكم لغةً من اللغاتِ المَحكيّة في أفغانستان يجب أن يعترفَ بها الدستورُ الجديد لغةً رسمية للدولة؟ كيف ستتعامل المحكمةُ الفدراليةُ النايجيرية مع حكمٍ صادرٍ بموجِب الشّريعة يقضي بمعاقبة الزّنى بالإعدام؟ هل سيوافق البرلمانُ الفرنسي على القانون المقترَح لمنع غطاء الرأس والرموز الدِّينية الأخرى في المدارس الرسمية ؟ هل سيقاوِم الهِسْبانيُّون في الولايات المتحدة الانصهارَ في المجرى الرئيسي للثقافة الأميركية؟ هل سيُعقد اتفاقُ سلامٍ لإنهاءِ القتال في ساحل العاج؟ هل سيستقيل رئيسُ بوليفيا بعد الاحتجاجات المتصاعِدة للسكّان الأصليِّين؟ هل ستنتهي يوماً محادثاتُ السّلام لإنهاء النزاع بين التاميل والسِّنهاليين في سريلانكا؟ ليست هذه سوى بعضِ عناوين الأخبار الرئيسية خلال الأشهر القليلة الماضية؛ ولذا فإنّ تدبيرَ أمورِ التنوّع الثقافيّ هو من التحدِّيات المركزية في زمننا المعاصِر.

إن خياراتٍ كهذه للاعتراف بعِرْقياتٍ وديانات ولغاتٍ وقِيَمٍ مختلفة، والاتّساع لها ـ وهي خياراتٌ طالما اعتُبِرَت تهديداً للوِئام الاجتماعي ومصدراً للخِلاف – أصبحت مَعْلماً لا مهربَ منه في الفضاء السياسي للقرن الواحدِ والعشرين. لقد جادل قادةٌ ومنظِّرونَ سياسيُّون من جميع التوجُّهات ضد الاعترافِ الصريح بالهُوِيّات الثقافية – العِرْقية والدِّينية واللُّغَوية والسُّلالية. وكانت النتيجةُ في الغالب قمْعَ الهُوِيّات الثقافية، وأحياناً بوحشيّة، كجزءٍ من سياسات الدولة – عبْر الاضطهاد الدِّيني والتطهير العِرْقي، وكذلك من خلال الاستبعاد اليومي والتمييز الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الجديدُ اليوم هو بروزُ سياساتِ الهُوِيّة. فقد أخذ الناسُ – من السكّان الأصليِّين في أميركا اللاتينية إلى الأقليّات الدِّينية في جنوب آسيا، ومن الأقليّات العِرْقية في البلقان وأفريقيا إلى المهاجرين في غربِ أوروبا – يحشدون طاقاتِهم من جديد حول مظالمَ قديمةٍ، قائمةٍ على أسسٍ عِرْقيةٍ ودينيةٍ وعنصريةٍ وثقافية؛ وعلى خلفياتٍ مختلفةٍ، وبأساليبَ متنوِّعة، مُطالِبين بأن يعترف المجتمعُ الأوسعُ بهُوِيّاتهم، ويقدِّرها، ويُفسح لها المجال. ونظراً إلى معاناتهم التمييزَ والتهميشَ عن الفُرَصِ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهُم يطالبون أيضا بالعدالة الاجتماعية. كذلك ثمّة شيءٌ جديدٌ آخر اليوم هو تنامي الحركات التسلُّطية، التي تهدِّد الحريةَ الثقافية. وفي عصر العَوْلمةِ هذا، ظهرت نوعيةٌ جديدة من الدعاوى والمطالبِ السياسية صادرةٌ عن أفرادٍ وجماعاتٍ وبلدان، يشعرون جميعاً بأن ثقافاتِهم المحليةَ أخذت تُكتَسح إلى غيرِ رجعة؛ في ما هُم يريدون الاحتفاظَ بتنوُّعهم في مَعمورةٍ مُعَولمة.

لماذا هذه الحركاتُ اليوم؟ إنها ليست منعزلةً، بل هي جزءٌ من مسيرةٍ تاريخية للتحوُّل الاجتماعي، ومن الكفاحات في سبيل الحرية الثقافية، ومن الآفاق الجديدة في ازدهار الحريّات الإنسانية والديموقراطية. وتأخذ هذه الحركاتُ شكلَها، وتستمدّ قوةَ دفْعِها، من انتشار الديموقراطية التي تُعطيها مجالاً سياسياً أوسع للاحتجاج؛ ومن تقدُّمِ العَوْلمة التي تخلق شبكاتٍ جديدةً من التحالُفات، وتطرح تحدياتٍ جديدة.

إن الحريةَ الثقافية جزءٌ حيوي من التنمية البشرية؛ لأن تمكُّن الإنسان من اختيار هُوِيّته – أي مَن يكون – دون خسارةِ احترام الآخرين أو التعرّض للاستبعاد من خياراتٍ أخرى، شرطٌ هامّ للعيش حياةً كاملة. فالناسُ يريدون حريةَ ممارسةِ دِينهم علانيةً، والتكلُّم بِلُغتهم، والاحتفال بِتُراثِهم العِرْقي أو الدِّيني؛ دون خوفٍ من تهكُّمٍ، أو عِقابٍ، أو انتقاصٍ لِفُرَصهم المؤاتية. والناسُ يريدون حريةَ المشاركة في المجتمع، دون الاضطرارِ إلى التخلّي عن جذورِهم الثقافيةِ المختارة. إنها فكرةٌ بسيطة، لكنّها مثارُ قلقٍ عميق.

تجابه الدولُ تحدِّياً عاجلاً في الاستجابة لهذه المطالب. وإذا كان التعاملُ معها يتِمُّ بصورةٍ جيدة، فإن الإعترافَ الأفضلَ بالهُوِيّات سيؤدي إلى تنوّعٍ أكبر في المجتمع يُغني حياةَ الناس؛ ولكنْ، هناك خطرٌ كبيرٌ أيضاً.

فإذا تُركت هذه الصراعاتُ على الهويّة الثقافية دون علاج، أو عُولجت على نحوٍ سيِّئ، فإنها قد تتحوّل بسرعةٍ إلى مصدرٍ من أكبر مصادرِ عدمِ الاستقرار

إن الحرية الثقافية جزءٌ حيوي من التنمية البشرية

يَعرِض هذا التقريرُ قضيةَ احترام التنوّع وبناء مجتمعاتٍ أكثرَ اندماجاً، بتبنّي سياساتٍ تعترف دون مواربةٍ بالتبايُنات الثقافية – سياساتٍ متعددةِ الثقافات

ضمن الدول وفي ما بين الدُّول – وتُسبِّب نتيجةً لذلك نزاعاتٍ تعود بالتنميةِ القهقرى. فسياساتُ الهُوِيّة التي تستقطب الناسَ والمجموعاتِ تخلق خطوطَ تقسيمٍ فاصلةً بين «نحن» و «هم»، وتزايُدُ الارتياب والكراهية، يُهدِّد السلامَ والتنميةَ والحرِّياتِ الإنسانية. في السنة الماضية وحدها، دمّر العنفُ العِرْقي مئاتِ المنازل والمساجد في كوسوفو وصربيا، وأسفرت هجماتٌ إرهابيّة بالقنابل على قطاراتٍ في إسبانيا عن مقتل نحو 200 شخص. كما أودى العنفُ الطائفي بحياةِ آلافِ المسلمين وهجّر آلافاً آخرين عن ديارهم في ولاية غُوجارات وأماكنَ أخرى في الهند، البلدِ المعروفِ بدفاعه عن التعايُش الثقافي. وأدّت موجةٌ من جرائم الكراهية ضد المهاجِرين إلى نسْفِ إيمان النرويجيين بالتزامهم الراسخ بالتسامُح.

كذلك، قد تُسفر الصراعاتُ بشأن الهُوِيّة عن سياساتٍ قمْعِيّةٍ ومُعادية للأجانب تُعيق التنميةَ البشرية. ويمكن لها أن تشجِّع على التقهقر إلى مواقفَ محافِظةٍ ورفْضِ التغيير، وإلى سدِّ الباب أمام تدفُّق الأفكار وفي وجه الناس، الذين يجلبون معهم قِيَماً كونيةً تحديثية ومعارفَ ومهاراتٍ تدفع عجلةَ التطور.

ان إدارةَ التنوّع واحترامَ الهُوِيّات الثقافية لا يشكِّلان تحدِّياً لدولٍ قليلة «متعددةِ العِرْقيات» فقط، إذْ ما من بلدٍ واحدٍ تقريباً متجانسٌ كلِّياً. فبلدانُ العالم، البالغ عددُها قُرابةَ مئتين، تضمُّ نحوَ 5000 مجموعةٍ عِرْقية؛ فيما يشتمل ثلثا هذه البلدان على أقليةٍ كبيرةٍ واحدة على الأقل – أي على مجموعةٍ عِرْقيةٍ أو دينية تشكِّل ما لا يقلّ عن 10٪ من السكّان.

في الوقت ذاته، تسارعت وتيرةُ الهجرة الدولية، مخلِّفةً أثاراً مذهلة على بعض البلدان والمدن. فقد وُلد قرابةُ نصفِ سكان تورنتو خارج كندا، ويحتفظ عددٌ كبير من الأشخاص المولودين من أصولٍ أجنبية بعلاقاتٍ مع بلدانهم الأصلية أوثقَ مما كان يفعله المهاجرون في القرن الماضي. وكلُّ بلدٍ – بشكلٍ أو بآخر – هو اليوم مجتمعٌ متعدّدُ الثقافات يضمّ مجموعاتٍ عِرْقيةً، أو دينيةً ،أو لُغَويةً، لها أواصرُ مشتركةٌ مع تراثها وثقافتها وقِيَمها وأسلوبها في الحياة.

إن التنوّعَ الثقافي موجودٌ ليبقى وينمو، وعلى الدول أن تجد سبُلاً لتكوين وحدةٍ وطنية في خِضمِّ هذا التنوّع. فالعالمُ الذي يزداد اعتمادُه بعضُه على بعضه الآخر اقتصادياً، لا يستطيع أن يعمل بصورةٍ صحيحة إلاّ إذا احترم الناسُ التنوّعَ وبنَوْا الوحدةَ من خلال الروابط الإنسانية المشتركة. وفي عصرِ العَوْلمة هذا، لم يعُد من الممكن تجاهُلُ مطالبِ الاعتراف الثقافيّ من قِبَل أيِّ دولةٍ أو من جانب المجتمع الدولي.

ومن المرجَّح أن تتصاعد المجابهةُ بشأن الثقافة والهُوِيّة – لأن سهولةَ الاتصالات والسفر قلّصت العالمَ وغيّرت ساحةَ التعدُّدية الثقافية؛ كما أدّى انتشارُ الديموقراطية وحقوقِ الإنسان والشبكاتِ الدولية إلى إعطاء الناس وسائلَ أكبر للاحتشاد حول قضيةٍ ما والإصرار على إجابةٍ عنها؛ والحصولِ على تلك الإجابة.

خمسُ خُرافاتٍ حُطِّمت. فالسياساتُ التي تعترف بالهُوِيّات الثقافية وتشجّع ازدهارَ التنوّع لا تؤدّي إلى تشرذُم أو نزاعٍ أو تنميةٍ سَقيمة أو حكْمٍ استبدادي. فمِثْل هذه السياسات قابلةٌ للحياة وضروريةٌ في آنٍ واحد، لأن قمْعَ المجموعاتِ المُعرَّفةِ ثقافياً هو الذي يمكن أن يؤدي إلى توتُّراتٍ في أحيانٍ كثيرة.

يَعرِض هذا التقريرُ قضيةَ احترام التنوّع وبناءِ مجتمعاتٍ أكثرَ اندماجاً، بتبنّي سياساتٍ تعترف دون مواربةٍ بالتبايُنات الثقافية – سياساتٍ متعددةِ الثقافات. لكن لماذا قُمِعت هُوِيّاتٌ ثقافيةٌ كثيرة، أو أُغْفِلت، طيلة هذا الزمن؟ من أسباب ذلك، أن أناساً كثيرين يعتقدون أن السَّماح بازدهارِ التنوّع قد يكون مستحَبًّا نظرياً؛ لكنه عملياً قد يُضعف الدولةَ، ويؤدّي إلى نزاعاتٍ، ويُعيق التنمية. ويعتقد المنادون بهذا الرأي أن أفضلَ سبيلٍ نحو التعدُّدية هو التماثُل وفْقَ معيارٍ قوميٍّ واحد، الأمر الذي قد يُسفِر عن قمْع الهُوِيّات الثقافية. غير أن هذا التقريرَ يُورد حُجَجاً على أن هذه الأفكار ليست فرْضياتٍ مسلَّماً بصحَّتها، بل هي خُرافات. في الواقع، يقدِّم التقريرُ حُجَجاً على أنّ التعاملَ مع الموضوع بسياسةٍ متعددةِ الثقافات ليس مستحبًّا فقط، بل هو ضروريٌّ وقابلٌ للاستمرار. ومن دون سياسةٍ كهذه، يمكن أن تصبح المشكلاتُ المتخيَّلةُ للتنوّع نبوءاتٍ تتحوّل إلى حقيقة.

الخرافةُ الأولى: تتنافس هويّاتُ الناس العِرْقية مع ولائهم للدولة؛ إذاً، هناك صفقةُ مقايَضةٍ بين الاعتراف بالتنوّع وتوحيد الدولة.

ليس ذلك صحيحاً، إذ يستطيع الناسُ أن يمتلكوا، وهم يمتلكون بالفعل، هُوِيّاتٍ متعددةً وتكامُليّة – العِرْق واللغة والدِّين والعنصر، فضلاً عن الجنسية. كما أن الهُوِيّة ليست مسألةَ مكسبٍ يستتْبِع خسارةً موازية، إذ ليس ثمة حاجةٌ حتميّة إلى الاختيار بين وحدة الدولة والاعتراف بالتبايُنات الثقافية.

من المهمّ بالنسبة إلى الأفراد أن يكون لديهم شعورٌ بالهُوِيّةِ والانتماء إلى مجموعةٍ ذاتِ قِيَمٍ مشتركة وروابطَ ثقافيةٍ أخرى؛ لكن كلَّ فردٍ يستطيع أن يتماهى مع مجموعاتٍ كثيرةٍ مختلفة. فللأفرادِ هُوِيّةُ الجنسية (مثل كوْنِ الإنسان فرنسياً)، وهُوِيّةُ الجنس (مثل كون الإنسان امرأةً)، وهُوِيّةُ العنصر (مثل كون الإنسان متحدِّراً من غرب أفريقيا)، وهُوِيّةُ اللغة (مثل طلاقة الإنسان بالتايلاندية والصينية والإنكليزية)، وهُوِيّةُ السياسة (مثل كونِ الإنسان ذا آراءٍ يسارية)، وهُوِيّةُ الدِّين (مثل كونِ الإنسان بوذياً).

تنطوي الهُوِيّةُ أيضاً على عاملِ اختيار: ففي وُسْعِ الأفراد أن ينتقوا، من بين هذه الانتماءات، الأفضليةَ التي يودُّون إعطاءها إلى انتماءٍ قبل انتماءٍ آخر في سياقاتٍ مختلفة. فقد يشجِّع الأميركيون من أصلٍ مكسيكيّ فريقَ كرةِ القدم المكسيكي، لكنهم يؤدُّون الخدمةَ العسكرية في الجيش الأميركي؛ كما اختار كثيرٌ من البيض في جنوب أفريقيا محاربةَ التفرقة العنصرية / الأبارتايد، بِصِفتهم مواطنين جنوبَ أفريقيين. ويُخبِرنا علماءُ الاجتماع أن لدى الناس حدوداً للهُوِيّة تفصل «نحن» عن «هم»؛ لكن هذه الحدودَ تتغيّر وتبهت معالمُها، لكي تستوعب مجموعاتٍ أوسعَ من الناس.

كان «بناءُ الأمم» هدفاً بارزاً خلال القرن العشرين، وسَعَت معظمُ البلدان إلى إقامة دولٍ متجانسةٍ ثقافياً لها هُوِيّةٌ أحادية. وقد نجحت هذه المحاولاتُ أحياناً، لكن بِثَمنِ القمْع والاضطهاد. وإذا كان تاريخُ القرن العشرين يدلّنا على شيءٍ واحد، فإنما يدلُّ على أن السّعيَ إلى القضاء على المجموعات الثقافية، أو تمنّي زوالِها، يُولِّد صموداً عنيداً. في المقابل، أدّى الاعترافُ بالهُوِيّات الثقافية إلى حلٍّ توتراتٍ لم تكن لها نهاية. إذاً، من الأفضل كثيراً، لأسبابٍ عمَليةٍ وأخلاقية على حدٍّ سواء، الاتّساعُ للمجموعات الثقافية بدلَ محاولةِ القضاء عليها، أو التظاهرِ بأنها غيرُ موجودة.

لا يتعيّن على البلدان أن تختار بين الوحدة الوطنية والتعدّدية الثقافية؛ إذ تُظهر الدراساتُ أن الاثنتين تستطيعان التعايشَ معاً، وهما تتعايشانِ فعلاً في أحيانٍ كثيرة. ففي بلجيكا، ردّت غالبيةٌ ساحقة من المواطنين على سؤالٍ بالقول إنهم يشعرون بكوْنهم بلجيكيين وفلمنكيين، أو بأنهم بلجيكيون وفالون في الوقت ذاته. وفي إسبانيا، قال المواطنون بنسبةٍ مماثلة إنهم يشعرون بكوْنهم إسبانيّين فضلاً عن أنهم من الكاتلان أو الباسك.

عملت هذه البلدانُ وسواها جادّةً للتّلاؤم مع ثقافاتٍ متعددة، كما أجهدت نفسَها لبناء الوحدة بزيادةِ احترام الهُوِيّات وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة؛ محتفِظةً في الوقت عينه بتماسُكها. ولا يتوجّب على المهاجرين أن يتنكّروا لالتزامهم بأُسَرهم في مواطنهم الأصلية عندما يُنمّون ولاءاتٍ لبلدانهم الجديدة؛ وليس هناك أيُّ أساسٍ من الصحة للمخاوف من أن المهاجرين لا «ينصهرون»، أو أن من شأنهم تشظيةَ البلد. فالانصهارُ من دون رغبةٍ لم يعُد نمطَ اندماجٍ ضرورياً أو صالحاً للاستمرار.

ليست هناك صفقةُ مقايَضةٍ بين التنوّع ووحدة الدولة. فسياساتُ التعدُّدية الثقافية هي أحدُ السُّبل إلى بناءِ دولٍ متنوِّعةٍ وموحَّدة.

الخرافةُ الثانية. المجموعاتُ العِرْقية تجنح إلى خوْضِ نزاعاتٍ عنيفة في ما بينها، نتيجةَ تضارُبِ القِيَم؛ إذاً، هناك صفقةُ مقايَضة بين احترام التنوّع والمحافظة على السلام.

لا، ليس هناك دليلٌ تجريبي على أن الاختلافاتِ والتصادُماتِ الثقافيةَ حول القِيَم تشكِّل بحدِّ ذاتها سبباً لنزاعاتٍ عنيفة.

صحيحٌ أن نزاعاتٍ عنيفةً نشبت منذ نهاية الحرب الباردة على الأخصّ، لا بين الدّولِ على الغالب، بل داخلها وبين مجموعاتٍ عِرْقية. أما بالنسبة إلى الأسباب، فهناك اتفاقٌ واسع، توصّلت إليه أبحاثٌ حديثةُ العهد قام بها علماءٌ متبحِّرون، على أن التبايُناتِ الثقافيةَ ليست بحدِّ ذاتها العاملَ الحاسم. بل إن بعضَهم يقول إن التعدّديةَ الثقافية تخفِّف خطرَ النزاع، لأنها تزيد صعوبةَ تعبئةِ المجموعة.

تقدِّم الدراساتُ تفسيراتٍ عدَّةً لهذه الحروب: التفاوتات الاقتصادية بين المجموعات، فضلاً عن الصراعات على السلطة السياسية أو الأرض أو قِيَمٍ اقتصاديةٍ أخرى. ففي جزرِ فيجي، قام الفيجيون الأصليُّون بانقلابٍ ضد الحكومة التي يهيمن عليها ذوو الأصل الهندي، لأنهم خافوا من إمكانيةِ مصادرةِ أراضيهم. في سريلانكا، استحوذت الأغلبيةُ السِّنهالية على السلطة السياسية لكن الأقليّةَ التاميلية كانت تحظى بفُرَصٍ أكبر للوصول إلى الموارد الاقتصادية؛ فأشعل هذا الأمرُ شرارةَ نزاعٍ أهلي مستمرٍّ منذ عقود. وفي بُوروندي ورُوَاندا – وخلال فتراتٍ زمنيةٍ مختلفة – حُرِم كلٌّ من الهوتيِّين والتُّوتسيِّين من الفُرص الاقتصادية والمشاركة السياسية.

هناك دورٌ للهُوِيّةِ الثقافية في هذه النزاعات – لا كمسبِّبٍ بل كمحرِّكٍ للتعبئة السياسية. فالقادةُ ينادون بهُوِيّةٍ واحدة، وبرموزها وتاريخ ظُلاماتها، بُغْيةَ «استنفار الجُنْد». ويمكن لغيابِ الاعتراف الثقافي أن يُطلق العنانَ لتعبئةٍ عنيفة. فقد كانت الإجحافاتُ المترسِّخة في جنوب أفريقيا السببَ الكامن لاضطرابات سويتو في عام 1976، لكن الشرارةَ انطلقت من محاولاتِ فرْضِ اللغة الأفريقانيّة على مدارس السود.

من المهم بالنسبة إلى الأفراد أن يكون لديهم شعورٌ بالهوِيّة والانتماء إلى مجموعةٍ ذات قِيَمٍ مشتركة وروابطَ ثقافيةٍ أخرى؛ لكن كلَّ فردٍ يستطيع أن يتماهى مع مجموعاتٍ كثيرة مختلفة

وفي حين لا يشكّل تعايُشُ مجموعاتٍ متمايزةٍ ثقافياً بحدّ ذاته سبباً لنزاعاتٍ عنيفة، فمن الخطرِ السماحُ للإجحاف الاقتصادي والسياسي بالتعمُّق بين هذه المجموعات أو قمْعُ التبايُنات الثقافية؛ لأن من السّهلِ تعبئةَ المجموعات الثقافية للاحتجاج ضد هذه التفاوتات، على أساسِ أنها ضرْبٌ من الظلم.

ليست هناك صفقةٌ مقايَضةٍ بين السلام واحترام التنوّع؛ لكنّ من الضروري إدارةَ سياسات الهُوِيّة بحكمةٍ، كي لا تنقلب إلى عنف.

الخرافةُ الثالثة. تقتضي الحريةُ الثقافية الدفاعَ عن الأعراف التقليدية كي يمكن إجراءُ مقايضات بين الاعتراف بالتعددية الثقافية وسواها من أولويات التنمية البشرية، مثل التقدم في التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان

كلاّ. إن جوهرَ الحرّية الثقافية هو توسيعُ الخيارات الفردية وليس حِفْظَ القِيَم والممارسات بوصفها غايةً في حدّ ذاتها، مع ولاءٍ أعمَى للتقاليد. فالثقافةُ ليست مجموعةً مجمَّدة من القِيَم والأعراف، بل تُخلَق من جديدٍ وباستمرار؛ فيما يتساءل الناسُ عن قِيَمهم وممارساتهم، ويكيِّفونها، ويعيدون تعريفَها تمشّياً مع تغيُّر الحقائق وتبادُل الأفكار.

يجادل بعضُهم بأن التعدّد الثقافي هو سياسةُ حِفظ الثقافات وحتى الأعرافِ التي تنتهك حقوقَ الإنسان، وأن الحركاتِ الداعيةَ إلى الاعتراف الثقافي لا تُدار ديموقراطياً. ولكن يجب عدمُ الخلط بين الحرية الثقافية أو احترامِ التعددية، وبين الدفاع عن التقاليد. فالحريةُ الثقافية هي مقدرةُ الناس على العيش كما يفضّلون وأن يكونوا مَنْ يشاؤون، مع الاحتفاظِ بفسحةٍ كافية للتفكير في خياراتٍ أخرى.

ليست «الثقافة» و«التقاليد» و«الأصالة» صنْوَ «الحرّية الثقافية»؛ كما أنها ليست أسباباً مقبولة للسماح بممارساتٍ تُنكِر تَساويَ الأفراد في الفرَص، وتَنتهك حقوقَ الإنسان – كحرمانِ النساء من حقوقٍ مساوية لحقوق الرجال في التعليم.

قد لا تمثّل مجموعاتُ المصالح التي يتزعّمها قادةٌ عيّنوا أنفسَهم بأنفسهم آراءَ أعضائها على وجهٍ عام؛ وليس من النادر أن تخضع مجموعاتٌ لهيمنةِ أناسٍ لهم مصلحةٌ في الإبقاء على الوضع كما هو، متذرِّعين بـ«التقاليد» ويستطيعون القيامَ بدورِ حُماةِ الفكر التقليدي، لتجميد ثقافات هذه المجموعات. وينبغي لأولئك الذين يطالبون بالانفتاح الثقافي أن يلتزموا كذلك بالمبادئ الديموقراطية، وبأهداف الحرّية البشرية وحقوق الإنسان. من الأمثلة الجيدة، شعبُ «صامي» في فنلندا الذي يتمتّع باستقلالٍ ذاتي وله برلمانٌ يضم هيكليّاتٍ ديموقراطيةً ويتّبع أساليبَ ديموقراطية؛ لكنه جزءٌ من الدولة الفنلندية.

لا حاجةَ لوجود صفقةِ مقايَضةٍ بين احترام التبايُنات الثقافية وحقوق الإنسان، وبين التنمية؛ لكنّ عمليةَ التنمية تتطلب مشاركةً نشِطة من الناس للكفاح من أجل حقوق الإنسان، والتحوّلِ في القِيَم.

الخرافةُ الرابعة. البلدان المتنوّعةُ عِرْقياً أقلُّ قدرةً على النمو؛ ولذا، فهناك صفقةُ مقايَضةٍ بين احترام التنوّع وتشجيع التنمية.

لا، ليس ثمة دليلٌ على وجود علاقةٍ واضحة، حسنةٍ أو سيئة، بين التنوّع الثقافي والتنمية.

ومع ذلك، يجادل بعضُهم بأن التعدُّديةَ كانت عائقاً أمام التنمية. لكن في حين أنه من الصحيح، بما لا يمكن إنكارُه، أن مجتمعاتٍ متنوّعةً كثيرة تعاني مستوياتٍ منخفضةً في الدخل والتنمية البشرية، فليس هناك إثباتٌ على أن ذلك مرتبطٌ بالتنوّع الثقافي. وتقول إحدى الدراسات إن التنوّع كان مصدراً للأداء الاقتصادي المتعثّر في أفريقيا، لكن ذلك ليس مرتبطاً بالتنوّع نفسه؛ وإنما بعمليةِ اتخاذ القرار السياسي التي تسير على هدى المصالح العِرْقية لا الوطنية. وكما توجد بلدانٌ متعددةُ الأعراق أصابها الركود، هناك بلدانٌ أخرى متعددةُ الأعراق حقّقت نجاحاتٍ مثيرةً للإعجاب. فماليزيا؛ التي يتكوَّن شعبُها من الملاي ومجموعاتٍ أصليةٍ أخرى بنسبة 62٪، وذوي الأصل الصيني بنسبة 30٪، والمتحدِّرين من أصلٍ هنديّ بنسبة 8٪؛ أصبحت عاشرَ دولةٍ في العالم من حيث النموُّ الاقتصادي بين عامي 1970 و 1990، وهي السنوات التي طبَّقت خلالها سياساتِ العمل الإيجابي. وتحتل موريشوس المرتبة 64 على دليل التنمية البشرية، وهي الأعلى بين دول أفريقيا جنوب الصحراء؛ عِلماً بأن شعبها متنوِّعٌ، ذو أصولٍ أفريقية وهندية وصينية وأوروبية – منهم 50٪ يعتنقون الهندوسية، و 30٪ المسيحية، و17٪ الإسلام.

الخرافةُ الخامسة. من المرجّح أن تحقّق بعضُ الثقافات تقدُّماً أعظم من غيرها في مجال التنمية، وأن لدى بعض الثقافات قيَماً ديموقراطيةً متأصّلة في حين تفتقدها ثقافاتٌ أخرى؛ إذاً، فهناك صفقةُ مقايَضةٍ بين الاتّساع لثقافاتٍ معيّنة وبين دفْع عجلة التنمية والديموقراطية.

مرّةً أخرى، كلا؛ ليس هناك دليلٌ مستنِدٌ إلى تحليلٍ إحصائي أو دراساتٍ تاريخية على وجودِ علاقةٍ

الحريةُ الثقافية هي مقدرةُ الناس على العيش كما يفضّلون وأن يكونوا مَنْ يشاؤون

عَرَضية بين الثقافة وبين التقدم الاقتصادي أو الديموقراطية.

إنّ الجبْريةَ الثقافية – وهي الفكرةُ القائلة إن ثقافةَ المجموعة تفسِّر الأداءَ الاقتصادي وتقدُّمَ الديموقراطية – تتمتّع، بوصْفها عائقاً أو محرِّكاً، بجاذبيةٍ إيحائيةٍ كبيرة؛ لكن هذه النظرياتِ ليست مدعومةً بالتحليل الاقتصادي القياسيّ، أو بالتاريخ.

لقد وُضِعت نظرياتٌ كثيرة عن الجبْرية الثقافية، بدءًا بتفسير ماكس فيبر للأخلاقيات البروتستانتية كعاملٍ أساسي في النموّ الناجح للاقتصاديّات الرأسمالية. ورغْم كونِ هذه النظريات مقنِعةً في تفسير الماضي، فقد ثبت فشلُها مرةً تلو الأخرى في التكهُّن بالمستقبل. فعندما كانت نظريةُ فيبر عن المَناقبيّة البروتستانتية تُطرَى بإسرافٍ وإلحاح، كانت بلدانٌ كاثوليكية (فرنسا وإيطاليا) تحقق نموًّا أسرعَ من بريطانيا وألمانيا البروتستانتيَّتَين؛ ولذا وُسِّعت النظريةُ لِتعنيَ الأخلاقياتِ المسيحيةَ أو الغربيّة. وعندما حقّقت اليابانُ وجمهوريةُ كوريا وتايلاند وبلدانٌ أخرى في شرق آسيا معدلاتِ نموٍّ قياسيةً، صار لِزاماً التخلّي عن فكرةِ أن القِيَم الكونفوشية تُعيق النمو.

يمكن لفهْمِ التقاليد الثقافية أن يعطينا شروحاً لِنَواحٍ في السلوك البشري والحركيَّة الاجتماعية تؤثِّر على نتائج التنمية، لكنّ هذه الشروحَ لا تقدِّم نظريةً مُفحِمةً عن الثقافة والتنمية. فمثلاً، عندما تفسَّر نِسَبُ النموّ الاقتصادي، يتبيَّن أن السياسةَ الاقتصادية، والجغرافيا، وأعباءَ المرض عواملُ ذاتُ صلةٍ قوية بالموضوع؛ وبالمقابل يُتَّضَح أن الثقافةَ لا أهميةَ لها في هذا السِّياق، أكان المجتمعُ هندوسياً أم إسلامياً.

ينطبق الأمرُ ذاتُه بالنسبة إلى الديموقراطية. فثمة موجةٌ جديدة من الجبْرية الثقافية بدأت تؤثِّر في مجرى بعضِ المناقشات السياسية وتعزو إخفاقاتِ نشْرِ الديموقراطية في العالم غيرِ الغربي إلى خصائصَ ثقافيةٍ متجذِّرة، مثْلِ اللاّتسامح و«القِيَم الاستبدادية». على المستوى العالميِّ الشّامل، جادل بعضُ المنظِّرين بأن القرنَ الواحدَ والعشرين سيشهد «تصادُمَ الحضارات»، وأن مستقبلَ الدول الديموقراطية والمتسامِحة مهدَّدٌ من قِبَل دولٍ غيرِ غربيّة ذاتِ قِيَم أكثرَ تشدُّداً. لكنَّ هناك أسباباً تدفعنا إلى التشكُّك في هذه النظرية؛ أحدُها أن النظريةَ تُبالغ في تصوير الخلافات بين المجموعات الحضارية، وتتجاهل أوجُهَ التشابُه بينها.

علاوةً على ذلك، فإن الغربَ لا يحتكر الديموقراطيةَ ولا التسامُح؛ وليس هناك خطٌّ واحد من التقسيم التاريخي بين غربٍ متسامحٍ ديمقراطيّ وشرقٍ متعسِّفٍ استبداديّ. لم يكن أفلاطون وأوغسطين أقلَّ سُلطويّةً في تفكيرهم من كونفوشيوس وكوتيليا؛ ولم يكن هناك مدافعون عن الديموقراطية في أوروبا فحسب، بل في أماكنَ أخرى أيضاً. لِنضرِبَ مثلاً بِـ [الإمبراطور] أكبر الذي بشَّر بالتسامُح الدِّيني في هندِ القرن السادس عشر؛ أو بالأمير شوتوكو، في يابانِ القرن السابع، واضعِ الدستور (كمبو) الذي أصرَّ على أن «القراراتِ المتعلقةَ بالأمور الهامّة يجب ألاّ يتّخذها شخصٌ واحدٌ فقط، بل يجب أن يُناقشَها كثيرون». لقد كانت التوجُّهاتُ لاتّخاذِ القرارات تشارُكياً بشأن القضايا الهامة، جزءًا أساسياً من تقاليدَ كثيرةٍ في أفريقيا وسواها. وتُظهر النتائجُ الأحدث لمُسُوحات «قِيَم العالم» أن الناسَ في البلدان الإسلامية لا يقِلُّون تأييداً للقِيَم الديموقراطية عن شعوبِ البلدان غير الإسلامية.

والمشكلةُ الأساسية في تلك النظريات هي افتراضُها بأن الثقافةَ متجمِّدةٌ إلى حدٍّ بعيد ولا تتغيّر، وهو ما يسمح بتقسيمِ العالم تقسيماً واضحاً إلى «حضارات» أو «ثقافات». ويتجاهل هذا الافتراضُ حقيقةَ أنه في حين قد تتّسم قِيَمُ المجتمعاتِ وتقاليدُها باستمراريةٍ كبيرة، فإن الثقافاتِ تتغيّر أيضاً وقلّما تكون متجانِسةً. لقد عرفت كلُّ المجتمعاتِ تقريباً تحوُّلاتٍ في القِيَم – مثلاً التحوّلات في القِيَم، خلال القرن الماضي، بشأنِ دوْرِ النساء والمساواة بين الجنسين. كذلك حدثت تغيُّراتٌ جذرية في الأعراف الاجتماعية في كلِّ مكان، من الكاثوليك في تشيلي إلى المسلمين في بنغلادش والبوذيين في تايلاند. ومثْلُ هذه التحوُّلات والتوتُّرات داخل المجتمعات تُحرِّك السياساتِ وتحفز على التغيُّر التاريخي، بحيث أصبحت كيفيةُ تأثيرِ علاقاتِ القوة على هذه الدِّيناميّات تطغى على الأبحاث الأنثروبولوجية. ومن المُفارقاتِ أنّه في حين تخلّى علماءُ الأنثروبولوجيا عن مفهومِ الثقافة كظاهرةٍ اجتماعيةٍ مقيَّدةٍ وثابتة، يتنامى اهتمامُ الاتّجاهِ السياسيِّ السّائد بالعثورِ على قِيَمٍ وخصائصَ جوهرية لِـ «شعبٍ وثقافته».

تستحقّ نظرياتُ الجبْرية الثقافية تقييماً انْتقادياً، لأنها تنطوي على مضامينَ سياسيةٍ خطِرة؛ وقد تُعطي دفعاً لسياساتٍ وطنيةٍ متطرّفة تُحقِّر ثقافاتٍ «وضيعةً» أو تقمَعُها، بِحُجّة أنها تعترض طريقَ الوحدة الوطنية، والديموقراطية، والتنمية. ومن شأنِ هجماتٍ كهذه على القِيَم الثقافية أن تستثير آنذاك ردودَ فعلٍ عنيفةً، قد تُلهِب التوتُّراتِ ضمن الأمم وفي ما بينها.

ثمة موجةٌ جديدة من الجبْرية الثقافية بدأت تؤثِّر

تتطلب التنميةُ البشرية أموراً أكثر من الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة اللائق، والحرية السياسية؛ إذ ينبغي للدول أن تعترف بالهُويّات الثقافية للناس وتتسعَ لها، كما يجب أن يكون الناسُ أحراراً في التعبير عن هُويّاتهم دون التعرُّض للتمييز ضدهم في المناحي الأخرى من حياتهم . باختصار: إن الحريةَ الثقافية حقٌّ من حقوق الإنسان، وعنصرٌ هامٌّ في التنمية البشرية - وبالتالي، فهي جديرةٌ برعاية الدولة واهتمامِها.

إن الحريةَ الثقافية حقٌّ من حقوق الإنسان، وعنصرٌ هامٌّ في التنمية البشرية - وبالتالي، فهي جديرةٌ برعاية الدولة واهتمامها

التنميةُ البشرية هي عمليةُ توسيعِ خياراتِ الناس ليفعلوا - ويكونوا - ما يُثمّنونه في حياتهم. وقد تركّزت **تقارير التنمية البشرية** السابقة على زيادة الفُرَص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في سبيل توسيع هذه الخيارات؛ واستكشفت السبُلَ التي يمكن لسياساتِ النموّ المتكافئة، وتوسيعِ الفرص الاجتماعية، وتعميقِ الديموقراطية، أن تُعزِّز تلك الخياراتِ لجميع الناس.

ثمة بُعدٌ آخر للتنمية البشرية يصعب قياسُه بل حتى تعريفُه، لكنه بالغُ الأهمية؛ وهو أن الحريةَ الثقافية ذاتُ دورٍ مركزي في تمكين الناس من العيش كما يرغبون. ويتعيّن أن يكون تقدُّمُ الحرية الثقافية عنصراً مركزياً للتنمية البشرية؛ وهو ما يتطلَّب المُضِيَّ أبعدَ من الفُرَص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما دامت هذه الفُرَصُ لا تضمن الحريةَ الثقافية.

فجوهرُ الحرية الثقافية هو إعطاءُ الناس حريةَ اختيار هُوِيّاتهم - وعَيْشِ الحياة التي يُقدِّرونها حقَّ قدْرِها - دون استبعادِهم من خياراتٍ أخرى هامّةٍ لهم (مثل الخيارات المتعلقة بالتعليم والصحة والوظيفة). وتوجد عملياً صيغتان للاستبعاد الثقافي؛ أُولاهما الاستبعادُ من النَّمط الحياتي الذي يرفض الاعترافَ والقبولَ بأسلوبِ حياةٍ تريد مجموعةٌ أن تختاره، والذي يُصِرُّ على وجوبِ عَيْشِ الأفراد مثْلَ الآخرين تماماً في المجتمع. من الأمثلةِ على ذلك، الاضطهادُ الدِّيني أو الإصرارُ على تخلِّي المهاجرين عن لُغَتهم وعاداتهم الثقافية. الصيغةُ الثانية، هي الاستبعادُ من المشاركة عندما يتعرّض الناسُ للتمييز ضدَّهم أو يُعانون إجحافاً في الفُرَص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بسببِ هُوِيّتهم الثقافية.

إن كلتا هاتين الصيغتين من الاستبعاد منتشِرتان على نطاقٍ واسع، عبْر كلّ قارّة، وعلى جميع مستويات التنمية - في الأنظمة الديموقراطية، وفي الدّول السُّلْطوية. وتُقدِّر مجموعةُ بيانات **الأقليّات المعرَّضة للخطر**، وهي مشروعُ معلوماتٍ بحثية تشمل قضايا متعلقةً بالاستبعاد الثقافي درست وضْعَ الأقليّات في العالم أجمع، أن نحوَ بليون شخص- أي ما نِسبتُه نحوُ شخصٍ واحد بين كلِّ سبعةٍ في أرجاء العالم - ينتمون إلى مجموعاتٍ معرَّضة لِنوعٍ ما من صيغتَيّ الاستبعاد، من النّمَط الحياتيّ أو من المشاركة، وهو ما لا تتعرَّض له مجموعاتٌ أخرى في الدولة.

بالتّأكيد، تُغطّي إجراءاتُ قمْعِ الحرِّية الثقافية كلَّ المجالات. ففي الطّرَفِ الأقصى، يأتي التطهيرُ العِرْقي، ثم هناك القيودُ الرسمية على ممارسة الدِّين واللغة والجنسية. لكنّ الاستبعادَ الثقافي يأتي في أحيانٍ أكثر لسببٍ بسيط هو عدمُ الاعتراف بثقافة الشعوب وتراثِها، وقلّةُ الاحترامِ لهما - أو نتيجةَ اعتبارِ بعضِ الثقافات وضيعةً، أو بدائيةً، أو غيرَ متحضِّرة. وقد ينعكس ذلك على سياسات الدولة؛ كما في التّقويم الرسمي الذي لا يلحَظ عيداً دينياً لإحدى الأقليّات، وفي الكتُب المدرسية التي تُغفِل إنجازاتِ زعماء الأقليّات أو تقلِّل من شأنها، وفي دعْمِ الأدبيّات والفنون الأخرى التي تُمجِّد منجزاتِ الثقافة المهيمِنة.

كثيراً ما يتداخل الاستبعادُ من طريقة العيْش مع الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، عبر التمييز والإجحاف في التوظيف والإسكان والتعليم والتمثيل السياسي. ففي النيبال، تبلغ نسبةُ وفياتِ الأطفال دون الخامسة بين طبقات المِهَنيِّين أكثر من 17٪ بالمقارنة مع نحو 7٪ بالنسبة للنّواريِّين والبراهميين. وفي صِربيا مونتيناغرو، تبلغ نسبةُ أطفالِ غجَرِ الرُّوما الذين لم يذهبوا قطُّ إلى المدرسة 30 ٪. وكثيراً ما يُعرِب أميركيون لاتينيون من أصولٍ أوروبية عن الاعتزاز بأنهم لا يُميِّزون بين ألوان البشر، ويُصِرُّون على أن دُوَلَهم تفعل ذلك أيضا؛ لكنَّ مجموعاتِ السكّان الأصليِّين على امتدادِ القارة أفقرُ وأقلُّ تمثيلاً في المجال السياسي من مجموعاتِ السكّان غيرِ الأصليِّين. ففي المكسيك، مثلاً، يُقدَّر أن 81 ٪ من السكّان الأصليِّين يكسبون دخلاً دون خطِّ الفقر، مقارنَةً بـ18٪ للشَّعبِ عامةً.

غير أن الاستبعادَ من طريقةِ العيش، والاستبعادَ من المشاركة، لا يتداخلان دائماً. فالسكّانُ المتحدِّرون من أصلٍ صيني في جنوب شرق آسيا، مثلاً، مُهيمِنونَ اقتصادياً إلا أنهم مستبعَدون ثقافياً؛ إذ فُرِضت قيودٌ على مدارسِ اللغة الصينية، ومُنِع النَّشرُ باللغة الصينية، وتعرَّض ذوو الأصل الصِّينيّ لضغوطٍ مجتمَعية كي يتّخذوا أسماءً محلية. لكنّ الاستبعادَ من طريقةِ العيش يؤدّي في أغلب الأحيان إلى الاستبعادِ من فُرَصٍ مؤاتيةٍ أخرى. ينطبق ذلك بشكلٍ خاصٍّ على

اللغة؛ إذ إن مجموعاتٍ كثيرةً، وبخاصّةٍ الأقليّاتُ الكبيرة كالأكراد في تركيا والسكّانُ الأصليُّون في غواتيمالا، مستبعَدون من المشاركة السياسية والفُرَص الاقتصادية، لأن الدولةَ لا تعترف بلُغتهم في المدارس والمحاكم والهيئات الرّسمية الأخرى. لهذا السبب، تُكافح مجموعاتٌ بهذه الضَّراوة حتى تحظى لغاتُها بالاعتراف، وتُستخدَم في التعليم والإجراءات السياسية والقانونية.

ليس أيُّ شيءٍ هنا من المثاليّات اللاّعملية. صحيحٌ أنّ إدماجَ سياساتِ تعدّديةِ الثقافات غيرُ سهلٍ دائماً، وقد تتطلب سياساتٌ كهذه صفقاتٍ مقايَضة؛ لكن بلداناً كثيرةً تُطوّر بنجاح سياساتِ التعدُّدية الثقافية لمعالجة الاستبعاد الثقافي، وتعزيزِ الحُرّيات الثقافية.

إن الحريةَ الثقافية لن تتحقَّق هكذا بعصًا سحرية، شأنُها في ذلك شأنُ الصحَّة أو التعليم أو المساواة بين الجنسين؛ ولذا ينبغي أن تكون رعايتُها من الاهتمامات الأساسية للحكومات، حتى عندما لا تكون هناك سياساتُ اضطهادٍ أو تمييزٍ صريحة.

يُجادل بعضُهم بأن ضمانَ الحقوق المدنية والسياسية للأفراد – مثل حُرّيات العبادة والرأي والارتباط – كافٍ لتمكينهم من ممارسة شعائرِ دِينهم والتكلُّم بلُغتهم، ولتخليصهم من التمييز في التوظيفِ والتعليم وأنواعٍ عديدةٍ أخرى من الاستبعاد. ويقولون إن الاستبعادَ الثقافي هو نتيجةٌ جانبية للاستبعادين الاقتصادي والسياسي، وإن الاستبعادَ الثقافي سيختفي ذاتياً عندما يُسوَّى الاستبعادانِ الآخران.

غير أن ذلك لم يحدث. فثمّة بلدانٌ ديموقراطيةٌ كثيرة، مثلاً، تؤكّد أنها تعامل جميعَ مواطنيها بمساواةٍ؛ إلا أنها في الوقت ذاته أوطانٌ لأقلياتٍ تفتقر إلى تمثيلٍ ملائم في السياسة، وتتعرَّض يومياً للمضايقات والصعوبات في محاولتها الحصولَ على الخدمات العامة.

يقتضي توسيعُ الحُرّيات الثقافية سياساتٍ صريحةً للتعامُل مع مظاهرِ الحِرمان الثقافية - سياساتٍ لتعدُّدية الثقافات. ولتحقيق ذلك، تحتاج الدُّولُ إلى الاعترافِ بالتبايُناتِ الثقافية في دساتيرها وقوانينها ومؤسَّساتها؛ كما تحتاج إلى صياغةِ سياساتٍ تضمن ألاّ تتعرَّض مصالحُ مجموعاتٍ معيّنة – أكانت أقلياتٍ أم أغلبياتٍ مهمَّشةً تاريخياً – للتجاهُل أو الإهمال من قِبَل الأغلبية أو المجموعات المهيمِنة. وينبغي للدُّول أن تفعل ذلك بأساليبَ لا تتعارض مع أهدافٍ واستراتيجياتٍ أخرى للتنمية البشرية؛ مثل تعزيزِ الديموقراطية، وبناءِ دولةٍ مقتدِرة، وتأمينِ فُرَصٍ متساوية لجميع المواطنين. وهذا أمرٌ ليس سهلاً، لكنّ هناك أمثلةً كثيرة عن بلدانٍ في جميع أرجاء العالم تبنّت مبادراتٍ مبتكَرةً لإدارة التعدُّدية الثقافية. ويركِّز هذا التقريرُ أنظارَه بشكلٍ خاصّ على خمسةِ مجالاتٍ سياسيةٍ مركزية: المشاركة السياسية، والدِّين، والوصول إلى العدالة، واللغة، والاستفادة من الفرص الاجتماعية – الاقتصادية.

سياساتٌ لضمان المشاركة السياسية

ما زالت مجموعاتٌ كثيرة، مهمَّشةٌ تاريخياً، مستبعَدةً من السلطةِ السياسية الحقيقة؛ ولذا، فإنها كثيراً ما تشعر بالتَّغرُّب عن الدولة. في بعض الحالات، يرجع سببُ الاستبعاد إلى فقدان الديموقراطية أو الحِرمانِ من الحقوق السياسية. وإذا كان الأمرُ على هذه الشاكلة، فإنّ نشْرَ الديموقراطية سيكون خطوةً أساسيةً أولى. غير أن الحاجةَ تدعو إلى أكثرَ من ذلك، لأنه حتى عندما يتمتّع أفرادُ الأقليّات بحقوقٍ سياسيةٍ متساوية في نظامٍ ديموقراطي، فقد يكون تمثيلُهم متناقِصاً باستمرارٍ أو قد يخسرون كلَّ تصويت؛ وبالتالي يَعتبِرون الحكومةَ المركزية جِسْماً غريباً وقمْعِياً. ولا عجبَ في أن تُقاوِم أقليّاتٌ كثيرة الحكمَ الغريبَ أو القمْعي، وتسعى إلى سلطةٍ سياسيةٍ أكبر. لهذا السبب، تدعو الحاجةُ في حالاتٍ كثيرة إلى مفهومِ «تعدُّدية الثقافات» في ممارسة الديموقراطية.

توفِّر بضعةُ نماذجَ ناشئةٍ للديموقراطيةِ المتعددةِ الثقافات آليّاتٍ فعّالةً للمشاركة في السلطة بين مجموعاتٍ متباينةٍ ثقافياً. وهذه الأنواعُ من ترتيباتِ المشاركة السياسية ذاتُ أهميةٍ كبرى لِضمانِ حقوقِ مجموعاتٍ ثقافيةٍ وأقليّاتٍ متعددة، ومنْعِ حدوثِ انتهاكات – عبْر تسلُّطِ الأغلبية أو هيمنةِ النّخبةِ السياسيّةِ الحاكمة.

لقد عالجت الإصلاحاتُ الانتخابيةُ مشكلةَ الانخفاض المزمِن لتمثيلِ الماوْريِّين في نيوزيلندا. ومع تطبيقِ نظامِ التمثيل النِّسبي عِوضاً عن أسلوبِ «الفائز يأخذ كلَّ شيء»، ارتفع تمثيلُ الماوْريين من 3٪ في عام 1993 إلى 16٪ في انتخابات عام 2002؛ وهو تمثيلٌ مكافئ لِنسبةِ الماوْريِّين بين السكّان. وكانت المقاعدُ المحجوزة، والحصصُ المخصَّصة، حاسِمةً لضمانِ أنْ يكون هناك صوتٌ للقبائل والطّبقات من المنبوذين في الهند، وأن تحظى الأقليّاتُ العِرْقيةُ بتمثيلٍ في كِرْواتيا.

توفِّر بضعةُ نماذجَ ناشئةٍ للديموقراطية المتعددة الثقافات آلياتٍ فعّالةً للمشاركة في السلطة بين مجموعاتٍ متباينةٍ ثقافياً

أثبتت الترتيباتُ في السلطة للمشاركة على نطاقٍ واسع أنها بالغةُ الأهمية لتسوية التوترات

إنّ الترتيباتِ الفدراليةَ أسلوبٌ هامٌّ لتحقيقِ المشاركة في السُّلطة. ويُطبِّق كلُّ بلدٍ تقريباً من البلدانِ الاثني عشر، المتعددةَ الأعراقِ وذاتَ الأنظمة الديموقراطية العريقة، ترتيباتٍ من الفدرالية اللاّمتماثِلة لا تحظى في إطارها جميعُ الوحداتِ الثانوية في الدولةِ الفدرالية بالسُّلطات ذاتِها. وتستجيب هذه الصيغةُ بمرونةٍ أكبر إلى احتياجاتِ مجموعاتٍ مختلفة. فمثلاً، تحظى ولايتا صباح وسَرَواك بوضعٍ خاصٍّ في ماليزيا، شأنُهما في ذلك شأنُ الباسك و14 جماعةً مستقلةً ذاتياً في إسبانيا؛ تتمتّع باستقلاليةٍ في مجالاتٍ معيَّنةٍ كالتعليم واللغة والثقافة.

كذلك تَفاوَض بعضُ السكّان الأصليِّين، مثْل الإنُويت في كندا، للحصول على أقاليمَ ذاتِ حكمٍ ذاتي. والدرسُ المستفادُ من ذلك هو أنّ مثْلَ هذه الترتيباتِ للمشاركة في السّلطة أثبتت على نطاقٍ واسع أنها بالغةُ الأهمية لتسويةِ التوتُّرات في بلدانٍ جابهت تاريخياً حركاتٍ انفصاليةً، كما في إسبانيا. وعندما تُطبَّق هذه الترتيباتُ في وقتٍ مبكِّرٍ بما يكفي، عند تزايُدِ التوتّرات، فإنّ في استطاعتِها أن تَحُول دون نشوبِ نزاعاتٍ عنيفة.

سياساتٌ لضمانِ الحُرّية الدّينية

تتعرّض أقلياتٌ دينيةٌ كثيرة لأنواعٍ مختلفة من الاستبعاد، أحياناً بسببِ القمْعِ الصّريح للحُرّية الدّينية أو التمييز ضد تلك المجموعة – وهي مشكلةٌ منتشِرةٌ على نحوٍ خاصٍّ في بلدانٍ غيرِ علْمانية، حيث تدعم الدولةُ ديناً مقرَّراً.

في حالاتٍ أخرى، ربما لا يكون الاستبعادُ مباشِراً إلى هذا الحدّ، وكثيراً ما قد يكون غيرَ مقصود؛ كأنْ لا يعترف تقويمٌ رسميٌّ بالأعياد الدّينية لإحدى الأقليّات. فالهندُ تحتفل بخمسةِ أعيادٍ هندوسية، ولكن أيضاً بأربعةِ أعيادٍ إسلامية، وعيدَيْن مسيحيَّيْن، وعيدٍ بوذيّ، وعيدٍ جاينيّ، وعيدٍ سِيخيّ؛ اعترافاً منها بتنوُّعِ شعْبِها. وتحتفل فرنسا بأحدَ عشَر عيداً وطنياً، منها خمسةٌ غيرُ دينية؛ فيما ترتبط الأعيادُ الدّينيةُ السّتةُ الأخرى كلُّها بأحداثٍ في التّقويمِ المسيحي، رغم أن سبعةً بالمئة من السكّان مسلمون، وواحداً بالمئة يهود. في السِّياق ذاتِه، قد تتنافى تعليماتُ اللباس في المؤسسات العامة مع اللباسِ الدّيني لأقليةٍ ما، أو قد تختلف قوانينُ الدولةِ المتعلقةُ بالزّواج والميراث عن الشّرائع الدّينية؛ كما قد تتعارض تنظيماتُ الأراضي مع تقاليدِ الدّفن لإحدى الأقليّات.

يمكن أن تنشأ نزاعاتٌ من هذا النّوع حتى في دولٍ علمانيةٍ ذاتِ مؤسَّساتٍ ديموقراطيةٍ قوية تحمي الحقوقَ المدنيةَ والسياسية. ونظراً إلى أهميّة الدّين الفائقة في هُوِيّات الناس، فإنه ليس من المستغرَب أن تُعبِّئ أقلياتٌ دينية طاقاتِها في حالاتٍ كثيرة للاعتراض على هذا الاستبعاد. ثمة ممارساتٌ دينية يمكن التّلاؤمُ معها دون صعوبة، لكنها كثيراً ما تفرِض خياراتٍ صعبةً وصفقاتِ مقايَضة. ففرنسا تخوض صراعاً داخلياً حول ما إذا كان غطاءُ الرأس في المدارس الرّسمية ينتهك مبادئَ عَلمانيّةِ الدولة والقيَم الديموقراطية المتعلّقة بالمساواة بين الجنسين، وهي المبادئُ والقيَمُ التي يعمل نظامُ التعليم الحكومي على نشْرِها. وثمة تنازُعٌ في نايجيريا حول ما إذا كانت الدولةُ ستؤيِّد حكماً صادراً عن محكمةٍ شرعية في قضيةِ زنًى.

إنّ المهمَّ من منظورِ التنميةِ البشرية هو توسيعُ الحريّات الإنسانية وحقوق الإنسان – والاعترافُ بالمساواة. ومن المرجَّح جدًّا أن تكون الدُّولُ العَلمانيةُ والديموقراطية هي التي تُحقِّق هذه الأهداف؛ حيث تُوفِّر الدولةُ حيِّزاً معقولاً للممارسات الدِّينية، وحيث تحظى جميعُ الأديان بالعلاقة ذاتِها مع الدولة، وحيث تحمي الدولةُ حقوقَ الإنسان.

سياساتٌ من أجل التعدُّديةِ القانونية

في مجموعاتٍ ثقافيةٍ متعدِّدة، بذل السكّان الأصليُّون، وأناسٌ ينتمون إلى جماعاتٍ ثقافيّةٍ أخرى، جهوداً حثيثةً كي يتمَّ الاعترافُ بحقِّ أنظمتِهم القانونية التقاليدية في الوصول إلى العدالة. ففي غواتيمالا، مثلاً، عانى شعبُ المايا قروناً من الاضطهاد؛ وصار النظامُ القضائيُّ للدّولة طرَفاً في عمليةِ اضطهادِهم؛ كما فقدت المجتمعاتُ ثقتَها في نظامِ حُكْمِ القانون، التّابعِ للدولة، لأنه لم يوفِّر العدالةَ ولم يكن منغرِساً في المجتمع وقيَمِه.

تعمل بضعةُ بلدانٍ، مثْل غواتيمالا والهند وجنوب أفريقيا، على تطويرِ مبادراتٍ للتنوّع القانونيّ تشمل الاعترافَ بدورِ معاييرِ العدالة ومؤسّساتِها الخاصّة بالجماعات، بطرُقٍ مختلفة. وتُقابَل مطالبُ التعدُّدية القانونية بالمعارضة من جانبِ الذين يخشَوْن أن تقوِّض هذه التعدّديةُ مبدأَ النّظامِ القضائيِّ الموحَّد، أو أن يكون من شأنها تشجيعُ أعرافٍ تقاليديةٍ مناقِضةٍ للديموقراطية وحقوق الإنسان. ومن المؤكَّدِ أن ثمّة نزاعاتٍ تحدث بالفعل – مثلاً، تحاول جنوبُ أفريقيا جاهِدةً إيجادَ حلٍّ للتضارُب القائم بين إقرار حقوق النساء في الميراث وَفْقاً لِدُستور الدّولة، وبين حقوقِها المحرومةِ بموجبِ قانونِ العُرف والعادة. وهناك صفقاتُ مقايَضةٍ حقيقيةٌ يتعيّن على المجتمعات مجابهتُها، لكنّ التعدّديةَ القضائية لا تُوجِب تبنِّيَ جميعِ الممارساتِ التقاليديّة ككلٍّ لا يتجزّأ. فالثقافةُ تتطوّر، والحريةُ الثقافيةُ ليست دفاعاً أعمى عن التقاليد.

السياسةُ اللُغوية

كثيراً ما تكون اللغةُ أكثرَ القضايا إثارةً للخلاف في الدُّول المتعدِّدةِ الثّقافات. وقد حاولت بعضُ البلدانِ قمْعَ لُغاتِ الناس ووصفت استخدامَها بأنه عملٌ تخريبيّ؛ لكنّ المصدرَ الذي غالباً ما يُسبِّب الاستبعادَ على نطاقٍ واسع، حتى في ديموقراطياتٍ مستقرّة، هو السياسةُ الأحاديةُ اللغة. فاختيارُ لغةٍ رسميّة – لغةِ التعليم في المدارس، لغةِ المناقشات البرلمانية والمشاركة المدنية، لغةِ التجارة – يُشكّل الحواجزَ والمنافعَ التي يُواجهها الأفرادُ في الحياة، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً. ففي ملاوي، يفرض الدستورُ على جميعِ أعضاء البرلمان أن يتكلّموا الإنكليزيةَ ويقرأوها؛ كما أنّ الإنكليزيةَ والأفريقانية ما زالتا لُغتَيّ الأمرِ الواقع المستخدَمتَين في محاكمِ جنوب أفريقيا، رُغْم أنّ تِسْعَ لغاتٍ أخرى هي الآن معترَفٌ بها رسمياً. لكنّ الاعترافَ بلُغةٍ ما، يعني أكثرَ من مجرَّدِ استخدامِها؛ لأنه يرمز إلى احترامِ الناس الذين يتكلّمونها، وثقافتِهم، وإدماجِهم الكامل في المجتمع.

تستطيع الدولةُ أن تكون عمياءَ إزاءَ الدِّين، لكنها لا تستطيع أن تكونَ صمّاءَ إزاء اللغة. فالمواطنون بحاجةٍ إلى التواصُل كي يشعروا بالانتماء، واختيارُ لغةٍ رسمية يرمز إلى الهُوِيّة القوميّة. لهذا السبب، تقاوِم دولٌ كثيرة الاعترافَ بلُغاتٍ متعدِّدة؛ حتى عندما تؤازرُ الحُرِّياتِ المدنيةَ والسياسية.

ثمة بلدانٌ كثيرة تجد طرائقَ للتوفيق بين الهدفين التوأمين، الوحدةِ والتعدُّدية؛ من خلال تبنّي لغتين أو ثلاث، والاعترافِ بلُغةٍ قوميّةٍ موحِّدة، فضلاً عن لُغاتٍ محليّة. ويعني ذلك، في بلدانٍ كثيرةٍ كانت خاضعةً للاستعمار، الاعترافَ بلُغةِ الإدارة (مثل الإنكليزية أو الفرنسية)، واللغةِ المحليّةِ الأوسعِ انتشاراً، واللغةِ الأم على المستويات المحليّة. وشجّعت تانزانيا استخدامَ اللغة السّواحلية إلى جانبِ الإنكليزية في المدارسِ والدوائر الحكوميّة. وطبَّقت الهندُ على مدى عقودٍ «صيغةَ اللغاتِ الثلاث»، حيث الأطفالُ يتعلّمون اللغةَ الرسمية لولايتهم (مثلاً، البنغالية في البنغال الغربيّة)، كما يتعلّمون اللغتين الرسميتين الأخريين للبلاد، وهما الهنديةُ والإنكليزية.

السياساتُ الاجتماعيةُ – الاقتصادية

كانت الإجحافاتُ الاجتماعيةُ – الاقتصادية؛ ومظاهرُ عدم المساواة في الدخل، والتعليم، والأوضاع الصحية؛ العلامةَ المميِّزةَ لِمجتمعاتٍ كثيرةٍ متعدِّدةِ الأعراق، ذاتِ مجموعاتٍ مهمَّشة مثْلِ السُّود في جنوب أفريقيا والسكّان الأصليِّين في غواتيمالا وكندا. ولهذه الاستبعاداتِ جذورٌ تاريخيةٌ قديمة من الغزو والاستعمار، كما أنها انعكاسٌ لِهيكلياتٍ مترسِّخةٍ في التراتُبيّة الاجتماعية، مثْلِ أنظمةِ التّمييز الطَّبَقيّ.

تحظى السياساتُ الاقتصاديةُ والاجتماعية، الداعمةُ للمساواة، بأهميةٍ حاسمةٍ في معالجة هذه الإجحافات. ومن شأنِ تصحيحِ التحيُّز في الإنفاق العام، وتوجيهِ الخدماتِ الأساسية نحو الناس ذوي المستوياتِ الصحِّيةِ والتعليميةِ الأضعف، أن يساعدا؛ لكنهما ليسا كافِيَيْن. فثمّة حاجةٌ إلى سياساتٍ متعددةِ الثقافات تعترف بالاختلافات بين المجموعات، لمعالجةِ الإجحافات ذاتِ الجذور التاريخيةِ والمترسِّخةِ اجتماعياً. مثلاً، لن يكفيَ مجردُ إنفاقِ مزيدٍ من المال على تعليم أطفالِ مجموعاتِ السكّان الأصليِّين، لأنهم سيظلُّون مظلومين إذا كانت جميعُ المدارس تُعلّم باللغةِ الرسمية فقط؛ ومن شأنِ التعليم بِلُغتين أن يساعدَ في هذه الحالة. كذلك لا يمكن تسويةُ دعاوى الأرض – مثلِ مطالبِ السكّان الأصليِّين بالأراضي الغنيةِ بالثّروات المعدنية، أو الأراضي التي استوطنها المستعمِرون البيضُ في جنوب أفريقيا – من خلال سياساتِ توسيعِ الفُرَصِ الاجتماعية – الاقتصادية المؤاتية.

تُظهر التجاربُ في الهند وماليزيا وجنوبِ أفريقيا والولاياتِ المتحدة أنه يمكن للعمل الإيجابي أن يُخفِّض التفاوتاتِ بين المجموعات. ففي ماليزيا، انخفض معدلُ نسبةِ الفارقِ في الدّخْل بين المتحدِّرين من أصلٍ صينيّ والمَلايُوِيِّين من 2.3 في عام 1970 إلى 1.7 في عام 1990؛ وفي الولايات المتحدة، ارتفعت نسبةُ المحامينَ السُّود من 1.2٪ إلى 5.1٪ من المجموع، كما ارتفعت نسبةُ الأطباء السُّود من 2٪ إلى 5.6٪. وفي الهند، أدّت إجراءاتُ الحكومة، المتعلقةُ بتخصيصِ وظائفَ وأماكنَ في الدراسات العليا، ومقاعدَ في المجالس التشريعية للطبقات والقبائل من المنبوذين، إلى مساعدةِ أفرادِ هذه المجموعات على الخروج من بؤرة الفقر والانضمامِ إلى الطبقة المتوسِّطة.

ليست أيٌّ من هذه السياسات خِلْواً من التّعقيدات، لكنّ تجاربَ بلدانٍ عديدة تُظهر أن الحلولَ ممكنةٌ. قد يعترض أحدٌ على التعليم بِلُغتين، ويعتبره غيرَ فعّال، لكنّ السببَ في ذلك هو أن هذا النّمَطَ من التعليم يحظى بِدعْمٍ ضئيلٍ جداً لا يؤهِّله لأن يكون فعّالاً. وقد تُثار اعتراضاتٌ على برامجِ العمل الإيجابي، باعتبارِ أنها تخلق مصادرَ مستديمةً لعدمِ المساواة أو تصبحُ مصدراً للتَّبَعِية؛ غير أنّ من الممكنِ إدارةَ هذه البرامجِ بشكلٍ أفضل. هذه طرُقٌ للاستجابة إلى مطالبِ الإدماج الثقافي، لكن علينا أن ندرك أيضاً أنّ في عالمِ اليوم كذلك حركاتٍ أكثرَ عدداً تسعى إلى الهيمنةِ الثقافية وقمْعِ التعدُّدية.

يتطلّب الأمرُ سياساتٍ متعددةَ الثقافات تعترف بالاختلافات بين المجموعات لمعالجة الإجحافات ذاتِ الجذور التاريخية والمترسِّخة اجتماعياً

إن الحركاتِ الساعيةَ إلى الهيمنة الثقافية تهدّد الحريةَ الثقافية، لكنّ محاربتَها بإجراءاتٍ غيرِ قانونية وغيرِ ديموقراطية لن تجعلَ المشكلةَ تختفي. فالتوافقُ الديموقراطيّ هو أكثرُ فعّالية في كشفِ البرامجِ المتعصّبة لمثلِ هذه الحركات، وفي القضاءِ على جاذبيَّتها.

تعتمد صيانةُ المجتمع الليبرالي على احترام حكمِ القانون، والاستماع إلى المطالب السياسية، وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية – حتى حقوقِ أشرار الناس

يؤمن مُتزعِّمو الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية بتفوُّقِهم الثقافيّ، ويحاولون فرْضَ عقائدِهم على الآخرين؛ سواءً داخل مجتمعِهم أو خارجَه. لكنّ مثْل هذه الحركات لا تمارس جميعُها العنف، فبعضُها يضغط على الآخرين بالحملاتِ السياسية، والتهديدات، والمضايقات؛ وفي حالاتٍ قصوى، قد يستخدم أساليبَ عنيفةً أيضاً – اعتداءاتٍ كُرْهية، وترحيلاتٍ قسْرية، وتطهيرٍ عِرْقي، وقتْلٍ جَماعي. وما يُنذر بالخطر هو أن يطغى التعصُّبُ – بوصْفِه قوّةً سياسية – على أساليبِ العمل السياسيّ في بلدانٍ حول العالم. وتتّخذ حركاتُ الهيمنة الثقافية أشكالاً مختلفة، هي: أحزابٌ سياسية، ومليشيات، ومجموعاتٌ عُنْفيَّة، وشبكاتٌ دوليّة، وحتى دولة. ومن السّذاجةِ الاعتقادُ بأن المجتمعاتِ الديموقراطيةَ محصَّنةٌ ضدَّ التّعصُّب والكراهية.

غالباً ما تشتمل الأسبابُ الكامنةُ لِنُشوءِ حركاتِ الهيمنة الثقافية، على وجودِ قيادةٍ متلاعبة، وحالةٍ من الفقر وانعدامِ التكافؤ، وضَعْفِ الدّول أو عدمِ فعاليتها، وتدخُّلاتٍ سياسيةٍ خارجية، وعلاقاتٍ مع الشَّتات. ويمكن لهذه العوامل أيضاً أن تكون مصدرَ وحْيٍ للحركات القوميّة – للمطالبة، مثلاً، بالحُكمِ الذاتيّ أو الانفصال. لكنّ حركاتِ الاستقلالِ الذاتي القوميّةَ ليست صِنْوًا لِحركاتِ الهيمنة الثقافية؛ ومن أسبابِ ذلك أنه يمكن لِحركاتِ الهيمنة الثقافية، في كثيرٍ من الأحيان، أن تنشأ ضمن مجموعةِ الأغلبية المسيطِرة فعلاً على الدولة – مثْل أحزابِ اليمين المتطرّف في بلدانٍ أوروبيةٍ كثيرة. بالمقابل، قد تكون حركاتٌ كثيرة، داعيةٌ إلى الاستقلال الذاتيّ القوميّ، ليبراليةً إلى حدٍّ كبير، فتعترف بأهميةِ الاتّساع للتنوّع في إطارِ إقليمٍ يتمتّع بالحُكمِ الذاتي؛ وتسعى فقط إلى أن تحظى بالاحترام والاعتراف، أسوةً بالأمم الأخرى. والأمرُ الذي يميِّز حركاتِ الهيمنةِ الثقافية هو تشديدُها على التفوُّقِ الثقافي وتعصُّبُها، وأن النَّيلَ من الحُرِّية والتعدُّدية هو هدفُها.

السّؤالُ هنا هو عن كيفيّةِ التعامُل معها. فكثيراً ما حاولت دولٌ مجابَهةَ هذه الحركات بأساليبَ قمْعية وغيرِ ديموقراطية – مثْلِ منْعِ الأحزاب، والاعتقالات والمحاكمات خارج الإطار القانوني، وسنِّ تشريعاتٍ تنتهك الحقوقَ الأساسية، وحتى استخدامِ القوّةِ والتعذيب من غيرِ تمييز. وفي كثيرٍ من الأحيان، تقمع هذه الإجراءاتُ مطالبَ وإجراءاتٍ سياسيةً مشروعة، فتكون النتيجةُ ردودَ فعلٍ أكثرَ تطرُّفاً إلى حدٍّ كبير. فعندما فازت الجبهةُ الإسلامية للإنقاذ في الدَّورة الأولى للانتخابات الجزائرية عام 1991، تدخّل العسكريون وحظَّروا وجودَها؛ فكانت النتيجةُ حرباً أهليةً كلّفت أكثرَ من مئةِ ألفِ قتيل، وشجّعت نشوءَ مجموعاتٍ متعصّبةٍ وعنيفة.

في المقابل، نرى أنّ التوافقَ الديمقراطيَّ ينجح، وأن السّماحَ للأحزاب اليمينيةِ المتطرّفةِ بالتنافُس في الانتخابات قد يُرغمها على تعديلِ مواقفِها أيضاً؛ كما هي حالُ حزبِ الحُرِّية في النمسا أو حزبِ العدالة والتنمية في المغرب. فالتنافسُ الانتخابيّ يُعرِّي الجاذبيةَ الهامشيّة للمجموعات الأخرى (حزْب التقدُّم في الدانمرك)؛ كما يُعطي التّوافقُ الديموقراطيّ الدُّولَ شرعيّةَ مقاضاةِ مرتكبي جرائمِ الكراهية، وإصلاحِ مناهجِ المدارس الدِّينية (في إندونيسيا وماليزيا)، واختبارِ مبادراتٍ مجتمعيّةٍ لتحسينِ العلاقات (موزمبيق ورواندا).

تعتمد صيانةُ المجتمعِ الليبرالي على احترامِ حُكْمِ القانون، والاستماعِ إلى المطالب السياسية، وحمايةِ الحقوق الإنسانية الأساسية – حتّى حقوقِ أشرارِ الناس. ويُشكِّل التعصُّبُ تحدِّياً حقيقياً للحُرِّية الثقافية – لذا، يجب أن تكون وسائلُ التعامُلِ معهما مشروعةً.

يمكن للعَوْلمة أن تُهدّد الهُويّات القومية والمحليّة، غير أنّ الحلَّ لا يكمن في التراجُعِ إلى الفِكْر المحافظ والوطنيةِ الانعزالية – بل في صياغةِ سياساتٍ متعددةِ الثقافات لتشجيع التعدُّدية والتنوُّع.

كان التركيزُ منصَبًّا حتى الآن على الكيفيةِ التي ينبغي للدُّولِ أن تُدير بها التعدُّديةَ داخل حدودها. لكنّ الدُّولَ، في عصْرِ العَوْلمة، تواجه أيضاً تحدِّياتٍ من خارجِ حدودها؛ في شكلِ انتقالِ الأفكار، ورؤوسِ الأموال، والسِّلع، والنّاس، عبْرَ الحدودِ الدّولية.

يَطرح توسيعُ الحُرِّيةِ الثقافية، في عصْرِ العَوْلمة هذا، تحدِّياتٍ ومُعضِلاتٍ جديدةً. فالاتّصالاتُ بين الناس، وقِيَمُهم، وأفكارُهم، وأنماطُ حياتهم، آخذةٌ في النموِّ والتعمُّق بِطُرُقٍ لا سابقَ لها. وهذه التعدّديةُ الجديدة أمرٌ مثيرٌ لكثيرٍ من الناس، بل مصدرُ تدعيمٍ لمكانتهم؛ لكنّها مدعاةُ قلقٍ ومصدرُ عجزٍ لآخرين، إذ يخشى كثيرون أن تعنيَ العَوْلمة خسارةَ قِيَمِهم وأساليبِ

حياتِهم – وتهديداً للهُوِيّة المحليّةِ والقوميّة. ثمّة ردُّ فعلٍ متطرّفٌ يتمثّل في سدِّ الطريق على المؤثّرات الأجنبية؛ وهو عملٌ لا يتّسم فقط برُهابِ الأجانب ومعارضةِ التغيير، وإنما هو رجعيٌّ أيضاً يقلّص الحرياتِ وفُرَصَ الاختيار بدلَ أن يُوسِّعها. ويدعو هذا التقريرُ إلى أسلوبٍ بديلٍ يحترم التعدُّديةَ ويُشجِّعها؛ ويسمح للبلدان في الوقتِ ذاته بالبقاء مفتوحةً أمام التدفّقاتِ العالمية من رؤوسِ أموالٍ، وسِلَعٍ، وأناس؛ وهو ما يتطلّب سياساتٍ تمثّل هدفَ الحُرِّية الثقافية. وينبغي لهذه السياساتِ أن تعترفَ صراحةً بالاختلاف الثقافي، وأن تحترمَه؛ كما يتعيّن عليها أن تعالج اختلالاتِ التوازُن في القوّة الاقتصادية والسياسية التي تؤدّي إلى ضَياعِ الثقافاتِ والهُوِيّات.

يجري تطويرُ مثلِ هذه البدائل، ومناقشتُها، في ثلاثةِ مجالاتٍ تَنشب حولها خلافاتٌ حادة:

- سكانٌ أصليُّون يحتجُّون على الاستثمارات في قطاعات التعدين، وعلى إساءاتِ استخدامِ المعارف التقليدية؛ الأمرُ الذي يُهدِّد سبُلَ عيشِهم.
- بلدانٌ تُطالب بألاّ تُعامَل المنتجاتُ الثقافية (وبخاصّةٍ أفلامُ السينما والمنتجاتُ السَّمْعيةُ البَصَرية) كغيرها من السِّلَع في التجارةِ الدولية، لأنّ استيرادَ المنتجاتِ الثقافية قد يُضعِف الصناعاتِ الثقافيةَ الوطنية.
- مهاجرون يطالبون بتقبُّلِ نمَطِ حياتهم واحترامِ ما لديهم من هُوِيّاتٍ متعدّدة، سواء في مجتمعِهم المحليّ أو بلدِهم الأصلي؛ لكنّ مجتمعاتٍ محليةً تطالب المهاجرين إما بالانصهار وإما بالانصراف، لأنها تخشى أن كياناتِها الاجتماعيةَ تتقسَّم وأن قِيَمَها وهُوِيَّتها القوميةَ تتآكل.

كيف يمكن التّجاوُبُ مع هذه المطالب؟ كيف يجب أن يُحترَم التنوُّع، وكيف ينبغي التعامُل مع الاختلافات؟

السكّان الأصليُّون، وصناعاتُ التعدين، والمعارفُ التقليدية

من المحتَّم أنّ الاستثماراتِ التي تتجاهل حقوقَ السكّانِ الأصليِّين في الأرض وأهميَّتَها الثقافية، فضلاً عن قيمتِها كثروةٍ اقتصادية، سوف تستفزُّ معارَضةً ما؛ وهو ما ينطبق أيضاً على تسجيلِ براءاتٍ لِمعارفَ تقليديةٍ في الظروف ذاتِها. في هذا المجال، ثمّة ثلاثةُ مبادئَ حاسمة: الاعترافُ بحقوقِ السكّان الأصليِّين في المعارف والأرض، والتأكُّدُ من أنّ للسكّان الأصليِّين صوتاً مسموعاً (والسّعي إلى نيْلِ موافقتهم المسبقة، بعد إطلاعهم على جميع الحقائق)، وتطويرُ استراتيجياتٍ للمشاركة في المنافع.

هناك مبادراتٌ، وإن تكن لا تزال محدودةً، تتّخذها شركاتٌ وحكوماتٌ قُطْريّة للعمل مع جماعاتِ السكّان الأصليِّين في تطويرِ استثماراتٍ جديدة. ففي بيرو، تعلّمت الحكومةُ والشركاتُ من دروس المجابهات السابقة؛ وصارت تُشرك السكّانَ المحليِّين في اتّخاذِ القرارات الخاصَّةِ بِمنْجمِ أنْتَمينا للزِّنك والنُّحاس منذ عام 2001. وفي بابوا غينيا الجديدة، تأتي الاستثماراتُ في مشاريعِ التنمية المُجتمَعية متزامِنةً مع أعمال التعدين. وفي أميركا الشمالية وأستراليا، جلبت مشاريعُ تعاونيةٌ بين شركاتِ التعدين والسكّانِ الأصليِّين منافعَ ماليةً، وحافظت في الوقت ذاتِه على أساليبِ الحياة التقليدية.

وتتّخذ حكوماتٌ قُطْريةٌ كثيرة خطواتٍ للاعتراف بالمعارفِ التقليدية. فبنغلادش تعترف بالحقوقِ المشتركة للمجتمعات في الموارد البيولوجية والمعارف التقليدية المرتبطةِ بها، كما توثّق جمهوريةُ لاوس الشعبيةُ الديموقراطية مثْلَ هذه المعارف في مركزِ مصادرِ الأدوية التقليدية التابع لها. ووعدت جنوبُ أفريقيا بأن تقتسم مع البُشْمانيّين في منطقةِ سان عوائدَ العقاقير المطوَّرةِ بناءً على معارفِهم. وقد عثرت بلدانٌ بالفعل على طُرُقٍ لحماية معارفِها التقليدية، من خلال الأنظمة القائمة لحماية حقوق المِلكية الفكرية. ففي كازخستان، تُستخدم تصميماتٌ صناعية لحمايةِ السَّجاجيد وأغطيةِ الرأس؛ كما تحمي تعريفاتٌ جغرافيّة المشروباتِ الروحيةَ وأنواعَ الشاي في فنزويلا وفيتنام؛ وتُستخدم حقوقُ التأليف والعلاماتُ التجاريةُ المسجَّلة، لحمايةِ الفنون التقليدية في أستراليا وكندا.

يعني الاعترافُ بالتنوُّع أن تندرج مفاهيمُ حقوقِ المِلكية، والأهميةُ الثقافيةُ لأنواعِ المعارفِ والفنون، ضمن أنظمةٍ عالميةٍ شاملة للحماية؛ ويتطلّب ذلك القيامَ بعملٍ على الصعيد الدولي. وإذا كانت المعاييرُ الحالية للمِلكية الفكرية غيرَ قادرةٍ على شُمولِ ما يُعرَف عموماً بالمعارف التقليدية أو ملحقاتِها ذاتِ المِلكية الجماعية، فمن الضروريِّ إعادةُ النظر في الأنظمة. كذلك ينبغي سحبُ القروضِ المقدَّمة إلى بلدانٍ وشركاتٍ لتنفيذ مشاريعَ تستحوذ على ممتلكاتٍ بغيرِ حقّ، أو لا تدفع تعويضاتٍ إلى الجماعات المعنيّة.

السِّلَعُ الثقافية

هل ينبغي أن تحظى السِّلَعُ الثقافيةُ بالحماية في التجارة الدولية، من أجلِ المحافظة على التنوُّع الثقافي في العالم؟ هل الأفلامُ والمنتَجاتُ السَّمْعيّةُ البَصَرية من السِّلَع الثقافية؟ هناك مبدآن بالِغا الأهمية: الاعترافُ

يدعو هذا التقرير إلى أسلوبٍ بديل يحترم التعددية ويشجِّعها؛ ويسمح للبلدان في الوقت ذاته بالبقاء مفتوحةً للتدفّقات العالمية من رؤوس أموال، وسلع، وأناس

على الأفراد أن يتخلَّصوا من الهويّات المتجمّدة إذا كانوا يريدون الانتماءَ إلى مجتمعاتٍ تعدّدية ومناصرةَ القيَم الكونية؛ قيَم التسامح والاحترام لحقوق الإنسان العالمية

بدَوْرِ المنتجاتِ الثقافية في تعزيز الإبداع والتعدُّدية، والاعترافُ بهَشاشةِ وضْعِ الشركات الصغيرة لصناعة الأفلام والمنتجات السّمعيةِ البصَرية في الأسواق العالمية.

إنّ للتعدُّديةِ في السِّلَعِ الثقافية قيمتَها الذاتية، لأنها تزيد خياراتِ المستهلِك وتُغني التجربةَ الثقافيةَ للنّاس. لكنّ هذه السِّلَع تتمتّع أيضاً باقتصادياتِ الإنتاجِ الواسعِ النِّطاق، إذ تُفضِي المزاحَمةُ من مصنوعاتِ المنتجينَ الكبار إلى إخراجِ مصنوعاتِ المنتجِينَ الصغار من السوق، وبخاصّةٍ في البلدانِ الأفقر.

كيف يمكن تشجيعُ التنوُّع؟ لن يَفِيَ بالغرَض رفْعُ المزيدِ من الحواجز أمام التجارة، لأنه يقلِّص مجالَ الاختيار؛ لكنّ من شأنِ دعْمِ الصناعاتِ الثقافية – وليس فرْضَ الرُّسومِ الجمركية – أن يخدم التنوُّعَ بشكلٍ أفضل. لقد أجْرَت الأرجنتينُ والبرازيلُ وفرنسا تجاربَ ناجحةً بتقديمِ معوناتِ دعمٍ واسْتراحاتٍ ضريبيّة إلى الصِّناعاتِ الثقافية، من دون وقْفِ تدفُّقِ المنتَجاتِ الثقافية من الخارج إلى السُّوقِ المحليّة. وتخصِّص المجرُ 6٪ من عائداتِ التِّلفاز لتشجيعِ إنتاجِ الأفلام المحلية، فيما تستخدم مصرُ شرَاكاتٍ بين القطاعين العامِّ والخاصّ لتمويلِ البِنيةِ التحتيّة لصناعة السينما.

الهجرة

هل ينبغي للمهاجِرين أن ينصهروا، أم هل يجب الاعترافُ بثقافاتهم؟ هناك ثلاثةُ مبادئَ ذاتِ أهميةٍ بالِغة، هي: احترامُ التنوُّع، والاعترافُ بالهُوِيّاتِ المتعدِّدة، ومدُّ أواصرِ انتماءٍ مشترَكة إلى المجتمع المحليّ. فما من بلدٍ أحرز تقدُّماً بإغلاقِ حدودِه؛ لأنّ الهجرةَ الدولية تجلب مهاراتٍ وعمّالاً وأفكاراً، فضلاً عن أنها تُغني حياةَ الناس. وكما لا يمكن الدفاعُ عن التقاليديّةِ والممارساتِ الدِّينية التي تنتهك حقوقَ الإنسان، لا يمكن أيضاً للصَّهْر القسْري أن يكون حلاً ذا ديمومة.

ليست الهُوِيّاتُ مسألةَ مكسَبٍ يستتْبع خسارةً موازية. لِنفكِّر في ما يقوله ماليزيٌّ في الثّرويج: «كثيراً ما أُسأل كم من الزمن عشتُ هنا، فأقول: 20 سنة. وغالباً ما تكون الملاحظةُ التالية هي : آه، أنت نرويجيٌّ تقريباً! الافتراضُ هنا هو أنني أصبحت ماليزيًّا بنسبةٍ أقلّ، لأنّ من المعهودِ للناس أن يفكِّروا في الهُوِيّة كمسألةِ مكسبٍ يستتْبع خسارةً موازية: إذا زادت لديك هُوِيّةٌ ما، نقصت هُوِيّةٌ أخرى. فالهُوِيّةُ متخيَّلةٌ بشكلٍ ما، وكأنها علبةٌ مربَّعة ذاتُ حجمٍ ثابت».

يُسيطر أسلوبانِ على سياساتِ معظمِ الدّول في التعامُل مع الهجرة: التّفاضُليّة (حيث يحتفظ المهاجرون بهُوِيّاتهم، لكنّهم لا يندمجون في بقيّةِ المجتمع)، والانصهار (دون خيارِ الاحتفاظ بالهُوِيّة القديمة). لكنّ هناك مقارباتٍ جديدةً للتعدُّديةِ الثقافية يجري استحداثُها لِتعترفَ بالهُوِيّات المتعدِّدة، بما في ذلك تشجيعُ التسامُح وتعزيزُ التفاهُمِ الثقافي. لكنّ هذه المقارباتِ تشمل أيضاً، على وجهِ الخصوص، الاتّساعَ للعِبادات الدِّينية والأزياء ونواحٍ أخرى من الحياة اليومية؛ فضلاً عن الاعتراف بأنّ المهاجرين لا صوتَ ولا أمانَ لهم في مواجهة الاستغلال، وبأنّ من الضروريّ توفيرَ الدَّعمِ لتسهيلِ اندماجهم؛ مثلِ تعليمِ اللغة، وخدماتِ البحث عن أماكنِ عمل.

تعمل بلدانٌ على توسيعِ حقوقِ المشاركة المدنية للمُقيمينَ غيرِ الحاصِلين على الجنسية (بلجيكا، السويد)، والآن يقبل أكثرُ من 30 بلداً الجنسيةَ المزدوجة. كما يُموِّل مكتبٌ مفوَّضِ الاندماج والهجرة في مجلسِ شيوخ برلين منظماتِ المهاجرين، وينظِّم حملاتٍ إعلاميةً، ويقدِّم استشاراتٍ قانونيةً في 12 لغةً، للمساعدة على إيجاد وظائفَ ومواجهةِ مشكلة التمييز.

إلا أن هذه السياساتِ تلقى معارَضةً؛ حيث ثارت خلافاتٌ حول التعليم بلُغتين في الولايات المتحدة، وحول ارتداءِ أغطية الرأس في فرنسا. ويخشى البعضُ من أنّ هذه السياساتِ تتحدّى بعضَ أهمِّ القيَم الأساسيةِ للمجتمع – مثلِ الالتزامِ بتبنّي الثقافة الأميركيّة، أو مبادئِ العَلمانيّة ومساواة الجنسين في فرنسا.

* * *

إن توسيعَ الحُرِّياتِ الثقافية هدفٌ هامٌّ في التنمية البشرية – هدفٌ يحتاج إلى عنايةٍ عاجلة في القرنِ الواحدِ والعشرين. فالنّاسُ جميعاً يريدون أن تكون لهم الحُرِّيةُ في أن يكونوا مَن يريدون؛ وكلُّ الناس يريدون أن يكونوا أحراراً في التعبير عن هُوِيّتهم كأفرادٍ في مجموعةٍ لها التزاماتٌ وقِيَمٌ مشترَكة – سواءٌ كانت الجنسيةَ أو العِرْقَ أو اللغةَ أو الدِّين، وسواءٌ كانت الأسْرةَ أو المِهنةَ أو الهواية.

تولِّد العولمةُ تفاعلاتٍ آخذةً في التزايُد بين شعوبِ هذا العالم، الذي يحتاج إلى مزيدٍ من الاحترام للتعدُّدية والتزامٍ أكبرَ بالوحدة على حدٍّ سواء. وعلى الأفراد أن يتخلَّصوا من الهُوِيّات المتجمِّدة إذا كانوا يريدون الانتماءَ إلى مجتمعاتٍ تعدّدية، ومناصرةَ القيَمِ الكونية؛ قِيَمِ التسامُح والاحترام لحقوقِ الإنسان العالمية. ويوفِّر هذا التقريرُ أساساً لمناقشةِ كيفَ تستطيع البلدانُ أن تعمل على تحقيق ذلك. وإذا كان التاريخُ الوجيزُ للقرن الواحد والعشرين لم يعلِّمْنا أيَّ شيءٍ آخر، فقد علّمَنا أن التهرُّبَ من هذه القضايا ليس خياراً.

الحُرِّية الثقافيّة والتنميةُ البشريّة

من الممكن أن يحدث الحرمانُ البشري بأساليبَ عديدة، بعضُها قابلٌ للمعالجة أكثرَ من بعضها الآخر. وقد جرى استخدامُ منهج التنمية البشرية على نحوٍ واسعِ المدى في أدبيّات التنمية (بما فيها **تقاريرُ التنمية البشرية** الأقدمُ عهداً) لتحليل مصادرَ بارزةٍ متعدِّدة لهذه البلوى؛ من الأميّة وفقدان الرعاية الصحّية، إلى البطالة والعوَز. وفي تقريرِ هذا العام، ثمّة توسُّعٌ جوهري في الشّمولية والامتداد يُركِّز بخاصّةٍ على أهميةِ الحُرِّية الثقافية، وعلى الخسارة الشخصيةِ والاجتماعية التي يمكن أن تنجمَ عن نُدرتها.

لكنّ إعادةَ التركيز هذه لا تتخلّى عن الالتزامات الأساسية لمنهج التنمية البشرية. فالدّافعُ الأساسي لا يزال البحثَ عن سبُلٍ لتعزيز حياة الناس والحُرِّيات التي يستطيعون التمتُّعَ بها. وقد يولِّد منْعُ الحُرِّية الثقافية أنواعاً بارزة من الحرمان، بحيثُ يُفقِر حياةَ الإنسان ويَستبعد الناسَ عن الصِّلات الثقافية التي لديهم دواعٍ لِنشْدانها. لذا، يمكن توسيعُ منظورِ التنمية البشرية لاستيعابِ أهمية الحُرِّية الثقافية.

تتطلّب الأبعادُ الثقافية للتنمية البشرية اهتماماً دقيقاً لأسبابٍ ثلاثة. أوّلاً، كونُ الحُرِّية الثقافية جانباً هاماً من حُرِّية الإنسان؛ محورياً لقدرةِ البشر على العيش كما يرغبون، ولإتاحةِ فرصةِ الاختيار بين البدائل المتوفِّرة – أو الممكنِ توفُّرُها – لهم. ويجب أن يكون تقدُّمُ الحُرِّية الثقافية جانباً محورياً في التنمية البشرية، وأن يتطلّب منا الانطلاقَ إلى ما هو أبعدُ من الفُرَص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لأن هذه الفُرَصَ، بمفردها، لا تضمن وجودَ حُرِّية ثقافية.

ثانياً، أنه حتى مع المناقشات الكثيرة في الأعوام الأخيرة عن الثقافة والحضارة، لم يكن التركيزُ على الحُرِّية الثقافية بقدْرِ ما كان على الاعتراف – بل على الاحتفاء – بالمحافَظة الثقافية. غير أنّ لمنهجِ التنمية البشرية ما يعرضه لتوضيح أهميّةِ حُرِّية الإنسان في المجالات الثقافية. فَبَدلاً من تمجيد التأييدِ اللاّاستدلالي للتقاليد الموروثة، أو تحذيرِ العالم من الحتْميّة المزعومة لتصادُمات الحضارات، يتطلّب منظورُ التنمية البشرية توجُّهَ الاهتمام إلى أهمية الحُرِّية في المجالات الثقافية (مثلما في غيرها من المجالات)؛ وإلى سبُل الدفاع عن الحُرِّيات الثقافية التي يمكن للناس التمتُّعُ بها، وتوسيعِ نطاقها. فالمسألةُ الحاسمة ليست مجرّدَ أهميّةِ الثقافة التقليدية، بل هي الأهميةُ البعيدةُ الأثر للخيارات والحُرِّيات الثقافية.

ثالثاً، ليست الحُرِّية الثقافية هامةً فقط في المجال الثقافي وإنما أيضاً في النجاحات والإخفاقات الحاصلة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ لأن علاقاتٍ تبادُليةً قوية تربط بين الأبعاد المختلفة للحياة البشرية. فحتى الفقر، وهو فكرةٌ اقتصاديةٌ مركزية، لا يمكن فهمُه على نحوٍ وافٍ من دون إدخال الاعتبارات الثقافية. وبالفعل، لاحظ هذا الرابطَ الوثيقَ بين الحرمان الثقافي والفقر الاقتصادي عالِمُ الاقتصاد آدم سميث نفسُه وليس عالِماً أقلَّ أهميةً منه. وبالمناسبة، فإن منجزاتِه ألقت الضوءَ على مدى وثاقةِ صلةِ التنمية البشرية بالموضوع.

قدّم سميث حُجَجاً على أن الفقرَ لا يتّخذ فقط الشكلَ الإجماليَّ للجوع والحرمان البدني، وإنما في إمكانه أيضاً النشوءُ في المصاعب التي تجدها بعضُ المجموعات للمشاركة في حياة المجتمع المحليّ، الاجتماعيةِ والثقافية. وعلى نحوٍ خاصّ، فإنّ من غير المستطاع لتحليل الفقر وتشخيصِ أنواع السِّلَع المعتبَرة «ضروريّات» أن يكونا – بِحَسبِ مُحاجّة سميث – مستقلَّين عن مطالب الثقافة المحلية. يقول: «ما أفهمُه بالضّروريات أنها ليست فقط السِّلَعَ الضرورية على نحوٍ لا غنًى عنه لاستمرار الحياة، وإنما أيّ شيء تجعل عاداتُ البلد من غير اللائق لذوي السّمعة الحسنة، حتى في أدنى الطبقات الاجتماعية، أن يفتقروا إليه. (...) فالعاداتُ... جعلت من الحذاء الجلدي ضرورةً حياتية في إنكلترا؛ ولذا فإن أفقرَ إنسانٍ حسَنِ السّمعة، من الذكور أو الإناث، سوف يُخجِله الظهورُ علناً من دونه»[1].

بالفعل، فإن الثقافةَ تؤسِّس علاقةً هامة بين المداخيل النّسبية والقدرات البشرية المطلَقة؛ إذ من

الدّافعُ الأساسي لا يزال البحثَ عن سبُلٍ لتعزيز حياة الناس والحُرِّيات التي يستطيعون التمتُّعَ بها

الممكن أن يؤدّي الحرمانُ النِّسبي في المداخيل، داخل المجتمع المحليّ، إلى حرمانٍ اجتماعيٍّ مطلق. مثالاً على ذلك، أنّ كونَ دخلِ المرء في مجتمعٍ ثريّ ضئيلَ القيمة نسبياً قد يولِّد فقراً مطلقاً لهذا الإنسان؛ بسبب عجزِه مالياً عن الحصول على السِّلع التي يستوجبها أسلوبُ العيش في ذاك المجتمع – حتى إن كان دخلُه أعلى من دخلِ معظمِ الناس في بلدانٍ أخرى أشدّ فقراً. من هنا، فإن مجرّدَ الفكرة العامة عن الفاقة الاقتصادية تستدعي تحقيقاتٍ ثقافية. وفي إظهارِ التقدير الكافي للحُرِّيات والتأثيرات الثقافية في التنمية البشرية، يجب أن ننتبه إلى ما للثقافات المترسِّخة من نفوذٍ على حياتنا؛ وأيضاً إلى أهمية التواصُل بين الجوانب الثقافية للحياة البشرية وجوانبها الأخرى.

مع أن هذه المتلازماتِ الثقافيةَ زائفةٌ في أحيانٍ كثيرةٍ جداً، غير أنها تمهّد الطريقَ أمام التمييز والاستبعاد

المشارَكـةُ والاعتـراف

يتّخذ الحرمانُ من الحُرِّية، بما فيها الحُرِّيةُ الثقافية، أشكالاً عديدة؛ شأنُه في ذلك شأنُ التمييز في المعاملة الذي يمكن أن يؤدّي إلى فقدان الحُرِّية. وكما يُناقَش في هذا التقرير، فإن من الممكن تعريضَ بعض السكان إلى التمييز في مجالاتٍ مختلفة: سياسية، واجتماعية–اقتصادية، وثقافية. وتستدعي الأبعادُ العديدةُ للحرمان – وللتمييز – فهْماً للفُروق بين سلسلةِ عملياتٍ متباينة، ولو أنها ذاتُ ارتباطٍ متبادَل، يجري من خلالها تقليصُ حرِّيات البشر.

في كثيرٍ من الأحيان، يشقُّ الحرمانُ طريقَه عبر عمليات الاستبعاد. وقد حظِي الاستبعادُ الثقافي منذ عهدٍ قريب باهتمامٍ كبير، لكنّ ثمّة شكلَيْن من أشكاله يجب تِبْيانُهما على نحوٍ جليّ.

الاستبعادُ من المشاركة

الأول، هو أن الاستبعادَ الثقافيّ لشخصٍ أو لمجموعةٍ ما قد يتّخذ شكلَ عدم السّماح لهذا الشخص أو تلك المجموعة بالمشاركة في المجتمع على النّحو الذي يُسمح للآخرينَ به، ويشجَّعون عليه؛ وهو ما يمكن تسميتُه «الاستبعاد من المشاركة». وقد يُربَط الاستبعادُ لأُناسٍ من المشاركة بخصائصَ متعدِّدةٍ للأشخاص المعنيِّين، مثلِ الجنس أو العِرق أو الدِّين.

وفي حالاتٍ عديدة للاستبعاد من المشاركة، يُبنى الأساسُ الرئيسيُّ للتمييز على الانتساب الثقافي للأشخاص المعنيِّين؛ الأمرُ الذي يؤدّي إلى استبعادهم من المشاركة في التعلُّم، والتوظُّف، واتّخاذِ القرار السياسي. ولتسويغِ مثلِ هذا الاستبعاد، تجنح الحُجَجُ المستخدَمةُ إلى الاستشهاد بما يُزعَم أنها ظواهرُ ثقافيةٌ متلازمة لدى المجموعات المعنيّة. فيُقال عن مجموعاتٍ عِرْقيّةٍ معيّنة إنها كسولةٌ أو مشاغِبةٌ أو مستهتِرة، كما يُشتَبه في أنّ لأتباعِ دياناتِ الأقلية ولاءاتٍ متضاربةً تكون للسلطات الدينية أكثرَ مما هي للدولة؛ وهَلُمَّ جرًّا. ومع أن هذه المتلازماتِ الثقافيةَ زائفةٌ في أحيانٍ كثيرةٍ جداً، غير أنها تمهِّد الطريقَ أمام التمييز والاستبعاد. وفي بعض الحالات، تحتجُّ الخصائصُ التّعريفية، المستخدَمةُ في السياسات التمييزية، بالصِّفات الثقافية. يحدث ذلك على نحوٍ خاصّ مع التمييز ضد جماعاتٍ دينية؛ لكنه من الممكن أن ينطبق أيضاً على مجموعاتٍ معرَّفةٍ باللغة أو الأصل الاجتماعي، أو بخصائصَ تعريفيةٍ أخرى.

الاستبعادُ من كيفية العيش

ثمّة شكلٌ ثانٍ للاستبعاد الثقافي يَحرِم الاعترافَ بطريقةِ الحياة التي تختار مجموعةٌ ما أن تحياها. وقد يترافق عدمُ التسامُح هذا مع الإصرار على وجوبِ عيْشِ هؤلاء الأفراد مثْلِ الآخرين في المجتمع بالضَّبط. ويَظهر هذا «الاستبعاد من كيفية العيش»، على نحوٍ بارز، في التعصُّب الدّيني – وهو تحدٍّ هامٌّ عُنِي به جون ستيوارت مِلْ في مقالته التحليليّة الشهيرة، «عن الحُرِّية» (1859).

لا تزال الاستبعاداتُ من كيفيةِ العيش قويةً في ظروفٍ عديدةٍ هذه الأيام، مع مظاهرَ متعدّدة؛ ومن الواضح أن التعصُّبَ الدِّيني ما زال نوعاً هاماً من أنواع الاستبعاد. مثالٌ آخر هو اللاّتسامُح مع بعض الأنماط السُّلوكية في الحياة الخاصّةِ البحتة، مثْلِ المعارضةِ للمثليّة. وتنطوي هذه الاستبعاداتُ على انتهاكٍ مباشر للحُرِّية الثقافية، كما يترافق انتهاكُ الحُرِّية في هذا المجال مع إنكار التنوُّع.

من الممكن أيضاً أن يكون هذا النوعُ من الاستبعاد قضيةً بالغةَ الخطورة في المجتمعات المتعدّدةِ الثقافات والمتنوِّعةِ العِرقيّات، وبخاصّةٍ مع قطاعات المهاجرين الواصلين حديثاً. فالإصرارُ على وجوبِ تخلّي المهاجرين عن أساليبِ عيْشهم التقليدية، وتبنّيهم الأسلوبَ السّائد للعيش في المجتمع الذي هاجروا إليه، يمثِّل نوعاً مشتركاً من تعصُّب الأسلوب الحياتيّ في العالم الحديث.

وقد يمتدّ التطلُّبُ حتى إلى قضايا سلوكيةٍ دقيقة عن تصرُّفات المهاجرين، حقّق لها الشهرةَ في بريطانيا «اختبارُ الكريكيت» البعيدُ الأثر الذي فرضه اللورد تيبتْ (حيث يتوجّبُ على مهاجرٍ شرْعيّ

أن يهلِّل لإنكلترا في مباريات اختبارية ضدَّ بلده الأصليّ). ولاختبارِ تيبت مزيّةُ التحديدِ الذي لا لَبْس فيه، لكنه لولا ذلك قد يكون مشكلةً للمجتمعِ المتعدِّدِ الثقافات في التعرُّف على أيٍّ هو فعلاً أسلوبُ الحياة المهيمِن. مثالاً على ذلك، أنه مع وصْفِ المجلسِ السياحيّ البريطاني تابِلَ الكَري، بأنه «مأكولٌ بريطانيٌّ أصلي» يُقدَّم في المطاعم (تمشّياً مع الأنماط الاستهلاكية السائدة لمَواليد تلك الجزيرة)، قد يجد المهاجرُ من جنوب آسيا إلى بريطانيا بعضَ الصعوبة في تحديد النَّمط السُّلوكي الذي يُطلَب منه التكيُّفُ معه، ما لم يتلقَّ المساعدةَ من التعليمات «التِّيبتيّة» الثابتة التّنظيم!

يمكن للاستبعادِ من كيفية العيش أن يكون أحدَ المجالات الخطيرة للظّلم[2]؛ ولذا أصبح موضوعَ البحث في الكثير من الأعمال الأدبيةِ الحديثةِ العهد، بما في ذلك ما سُمِّي «سياسات الاعتراف» التي تشتمل على «مطالباتٍ بالاعتراف بالمنظوريات المميِّزة للأقليات العِرقية والعنصرية والجنسية؛ وأيضاً للتّبايُن الجُنُوسيّ»[3]. وهذه اعتباراتٌ هامةٌ حقاً في رؤية العدالة بصورةٍ عامّةٍ وافية، لكنها في سياق التنمية البشرية تُرى مباشرةً على أنها ذاتُ صلةٍ وثيقة بممارسة الحُرِّية الثقافية؛ التي يجب أن تبرز في التقييم للتنمية البشرية، وأيضاً لِزَلّات هذه التنمية – مثْلُها في ذلك مثَلُ الحُرِّيات الأخرى.

الحُرِّياتُ وحقوقُ الإنسان ودورُ التنوُّع

من الممكن أن تكون أهميةُ حُرِّياتِ البشر الأساسَ لِربْطِ هذه الحُرِّيات بفكرةِ حقوقِ الإنسان. غير أن الاعترافَ بهذه الحقوق لا يحتاج إلى انتظار اكتسابها الصفةَ القانونية في صيغةِ حقوقٍ مُعطاةٍ ومشمولةٍ باختصاص المحاكم؛ لأنها في الغالب هي التي توفِّر الدافعَ إلى تشريعٍ كهذا. فحتّى تسميةُ بعض القوانين، «قوانين حقوق الإنسان»، تشير فعلاً إلى هذه الصِّلة. ومثلما قال المنظِّرُ القانونيّ المبرِّز هيربرت هارت في مقالةٍ شهيرةٍ عن جدارة، فإن الناس «يتحدّثون عن حقوقهم المعنوية على الأكثر، إبّان الدّعوة إلى إدخالها في النظام القانوني»[4].

علاوةً على ذلك، يمكن للإقرار الأخلاقيّ بحقوق الإنسان، المستدامِ بالمناقشات والاستدلالات العلنية، أن يذهب – وهو فعلاً يذهب – إلى أبعدَ من أن يكون فقط بمثابةِ الأساس لتشريعٍ محتمَل[5]. ومن خلال النّشاط العمليّ للأفراد والمجموعات (بما في ذلك منظماتُ حقوقِ الإنسان العاملةُ بتفانٍ)، يمكن للحُرِّياتِ المعبَّر عنها في الإقرار بحقوق الإنسان أن توفِّر البواعثَ الشّعبية؛ وحتى إلى العمل والإثارة الجماعيَّين المنتشرَيْن على نطاقٍ واسع (مثلاً، لأجل حقّ الأقليات في أن تكون لديها حُرِّيةُ اختيارِ أساليبِ عيْشها الخاصّة بها). والأممُ المتحدة نفسُها منهمكةٌ بقوّةٍ (خصوصاً عبر مفوَّضيَّتيها لحقوق الإنسان وللاّجئين) في السَّعي وراء حقوق الإنسان، حتى حيث تخلَّفت التشريعاتُ القومية عن المعايير الأخلاقية.

ومن حيثُ كونُ حقوقِ الإنسان آراءً في الأخلاقيّات الاجتماعية، مستدامةً بالاستدلالات الشعبية العلنية، فإنها تدعو إلى صِيَغٍ متنوّعة للتطبيق. ومن الممكن دفْعُ الحُرِّيات الأساسية إلى الأمام عبر مجموعةٍ منوَّعة من النشاطات العملية العامة، بما فيها الاعترافُ والرَّصدُ والإثارة، بالإضافة إلى التّشريع والالتزامات المعنويّة للمهتمِّين بالأمر. ويتماشى التّوكيدُ على حقوق الإنسان، القائمُ على أهميةِ حُرِّية البشر في أشكالٍ متنوِّعة، مع الحاجة إلى تقريرِ أسباب الإقرار بالواجبات المتماثلة. وفي بعض الأحيان، تكون الواجباتُ قابلةً للتحديد على نحوٍ دقيق؛ لكنّ من غير الممكن وصفَها في أحيانٍ أخرى إلاّ على وجه العموم (وكما يفيدنا تمييزٌ قديم للفيلسوف كانط، فإنها تشمل معاً «التزاماتٍ كاملةً» و«التزاماتٍ ناقصة»). وكانت طبيعة حقوق الإنسان ومتطلّباتُها موضعَ استقصاءٍ واسع المدى في **تقرير التنمية البشرية للعام 2000**.

ما يجري التّشديدُ عليه هنا، هو الاعترافُ الأساسي بأن فكرةَ حقوق الإنسان مرتبطةٌ على نحوٍ مباشر بحماية حُرِّيات البشر والإسهام في تقدُّمها. وبحسبِ الظروف، يوفِّر هذا الأمرُ سبباً كافياً للدّفاع عن مؤسّساتٍ وترتيباتٍ اجتماعيةٍ معيّنة، والعملِ على إنجاحها. لكنّ لمثلِ هذه البرامج مجرَّدَ قيمةٍ اشتقاقيةٍ وعَرَضية، يجب تقييمُها من حيثُ ما يُمكن أن تقوم به فعلاً بالنسبة إلى حُرِّية الإنسان. فالقوةُ الأخلاقية لحقوق الإنسان تعتمد في نهاية الأمر على أهميةِ حُرِّياته، ومن غير الممكن فصْلُها عن تلك الصِّلة. ولهذا الاعترافِ الأوّلي قدرةٌ إنجازيّةٌ واسعةُ المدى[6].

من الموضوعاتِ التي حظيت باهتمامٍ كبير في الأدبيّات الثقافيةِ الحديثة، موضوعُ التنوّع الثقافي؛ الذي يُنظر إليه أحياناً حتى كحقٍّ من حقوق الإنسان تملكه مجموعاتٌ من البشر، مصنَّفةٌ سَوِيًّا. صحيحٌ أنّ في الحقوقِ الجماعية الْتباساتٍ عديدةً، لكنّ من غيرِ الصعب المُحاجَّة بأنه إذا أُريدَ لهذه الحقوق أنْ تُحمَل على محمل الجِدّ، فإنّ من الواجب إقامةَ الدليل على دوْرها في تعزيزِ حُرِّيات الناس. وحتى

قد يترافق عدمُ التسامُحِ مع الإصرار على وجوبِ عيْشِ هؤلاء الأفراد مثْلِ الآخرين في المجتمع بالضَّبط

من غير الخوض عميقاً في المناظرات المعقَّدة، المحيطةِ بفكرةِ الحقوق الجماعية، يُمكن الإقرارُ من دون صعوبةٍ بالضّرورة الأساسية لربْطِ الحقوق بالحُرِّيات.

يُثير هذا الأمرُ فوراً تساؤلاتٍ عن قيمة التنوّع الثقافي، بما أنه هو نفسُه ليس من سِماتِ حُرِّيات الإنسان؛ لكنّ من السهل إظهارَ كونِ التنوُّع هامًّا في المجال الثقافي. فثمّة خياراتٌ عديدة تصبح غيرَ قابلةٍ للتطبيق، إن لم يُسمح بالتنوُّع. على الرّغم من ذلك، إذا كان تركيزُنا على الحُرِّية (بما فيها الحُرِّيةُ الثقافية)، فإن أهميةَ التنوّعُ الثقافي يجب أن تتغيّر مع تغيُّراتِ صِلاتها العَرَضية بحُرِّية الإنسان.

وهذه الصِّلاتُ، في الغالب الأعمّ، قويةٌ وإيجابية. وبالفعل، قد يكون التنوّعُ نتيجةً لممارسةِ حُرِّية الإنسان (وبخاصّةٍ الجهةُ الثقافية) ومصدراً للإغناءِ المجتمعي (وخصوصاً الإغناءَ الثقافي)، على حدٍّ سواء. ومن الممكن جداً تحقُّقُ التنوّع الثقافي، إذا سُمح للأفراد بأن يعيشوا الحياةَ التي يقدِّرونها حقَّ التقدير، ويُشجَّعوا على ذلك. ويَغلب أن ينجمَ هذا الأمرُ عمّا جرى بحثُه آنفاً عن الإدماج في كيفية العيش. مثالاً على ذلك، أن الاستمرارَ المُثابِر لِطُرُق الحياة المتنوّعة عِرقياً، والاعترافَ بالأقليات الجنسية ومراعاتِها، قد يجعلان مجتمعاً ما أكثرَ تنوُّعاً في الثقافات؛ تحديداً كثَمَرةٍ لممارسة الحُرِّية الثقافية. وفي هذه الحالات، سوف تنجم أهميةُ التنوع الثقافي مباشرةً عن قيمة الحُرِّية الثقافية؛ بما أن الأولى هي نتيجةٌ للثانية.

يمكن للتنوّع الثقافي أيضاً القيامُ بدورٍ إيجابيٍّ خاصٍّ به. مثلاً، يستطيع مجتمعٌ متنوِّعٌ ثقافياً الإتيانَ بفوائدَ للآخرين عبر مجموعةٍ منوَّعة من الخبرات التي يكونون، نتيجةً لذلك، في وضْعٍ للتمتّع بها. وللتوضيح، فإن من المستطاعِ المُحاجَّةَ على نحوٍ معقول بأن المأثوراتِ الغنيةَ للموسيقى الأفرو-أميركية؛ بسُلاليّتها الأفريقية ونُشُوئيّتها الأميركية؛ لم تساعد فقط في تعزيز الحُرِّية الثقافية والاحترامِ الذاتي للأميركيين المتحدّرين من أصل أفريقي، وإنما وسّعت أيضاً حرّياتِ الاختيار للجميع (أكانوا أميركيين من أصلٍ أفريقي أم لا)، وأغْنَت السّاحةَ الثقافية في أميركا، وفعلاً في العالم.

غير أن العلاقةَ بين الحُرِّية الثقافية والتنوّعِ الثقافي تستلزم تفحُّصاً إضافياً. فالطريقةُ الأبسطُ للحصول على التنوّع الثقافي قد تكون بالفعل استمراريةً محافِظةً في المجموعة المتنوّعة من الثقافات المصادَفِ وجودُها في هذا الوقت. ومن الممكنِ تطبيقُ القولِ عينِه على التنوّع الثقافي داخل بلدٍ إفراديّ، إذا صدَف وجودُ تشكيلةٍ متنوّعة من الثقافات داخل حدوده. فهل تتطلّب مناصرةُ التنوّع الثقافي عندئذ دعماً للنّزعة الثقافية المحافِظة؛ طالبةً إخلاصَ الناس لخلفيّاتهم الثقافية الخاصّةِ بهم، وعدمَ محاولةِ الانتقال إلى أسلوبِ حياةٍ آخر؟ من شأنِ ذلك أن ينقلنا فوراً إلى وضْعٍ مناهِضٍ للحُرِّية، يبحث عن وسائلَ تصدّ خِيارَ أسلوبِ الحياة المختلف الذي قد يرغب الناسُ في اتّباعه. وبالفعل، يمكن أن نصبح أيضاً في حَوْزة نوعٍ آخر من الاستبعاد؛ ألاَ وهو الاستبعادُ من المشاركة، بالمُغايَرة مع الاستبعاد من طريقة العيش؛ بما أن الناسَ من ثقافاتِ الأقليّة سوف يجري استبعادُهم من المشاركة في الاتجاه السّائد.

من الممكنِ للإصرار على المحافظة الثقافية أن يَثنيَ الناسَ عن – أو يمنعَهم من – تبنّي أسلوبِ حياةٍ مختلف؛ بل وحتى الالتحاق بأسلوب الحياة الذي يتّبعه في المجتمع المشار إليه، بشكلٍ متعارَفٍ عليه، آخرونَ من خلفيّةٍ ثقافيةٍ مختلفة. آنذاك، يتحقّق التنوّعُ على حساب الحُرِّية الثقافية. وإذا كان من المهمّ في نهاية الأمر تحقيق الحُرِّية الثقافية، فإن تقديرَ التنوّع الثقافي حقَّ قدْره يجب عندئذ أن يتّخذ شكلاً احتمالياً ومشروطاً. ولَسوف يتوقّف الكثيرُ على كيفيةِ إحداث ذاك التنوُّع، واستدامتِه.

من الواضح حقًّا، أن المُحاجّةَ لصالح التنوّع الثقافي على أساسِ أن هذا ما ورِثَتْه المجموعاتُ المختلفة من البشر ليست استنتاجاً منطقياً، مبنياً على الحُرِّية الثقافية (حتى وإنْ قُدِّمت الحجّةُ أحياناً كأنها سببٌ مؤيِّد للحُرِّية). فما من شيءٍ يمكن تسويغُه باسْم الحُرِّية دون الإقدام فعلاً على إتاحة الفرصة المؤاتية لممارسة تلك الحُرِّية؛ أو على الأقل من غير إجراءِ تقييمٍ للكيفية التي ستُمارَس فيها فرصةٌ مؤاتية للاختيار، في ما لو توفّرت. ومن المستطاعِ فعلاً نشْدانُ التنوّع لأسبابٍ غيرِ الحُرِّية الثقافية؛ لكن تسويغَ الاحتفاظ بتنوّعاتٍ موجودةٍ قَبْلياً على الأساس المفترَض للحُرِّية الثقافية، وفي غِيابِ حُجَجٍ إضافية، استنتاجٌ مخالفٌ للمنطق على نحوٍ واضحِ المعالم.

من الواضح أن المُحاجّةَ لصالحِ التنوّع الثقافي على أساس أن هذا ما ورِثَته المجموعاتُ المختلفة من البشر ليست استنتاجاً منطقياً، مبنياً على الحُرِّية الثقافية

الهُوِيّةُ والجماعةُ والحُرِّية

من الممكنِ رؤيةُ الأسباب الدّاعية إلى الارتياب في إعطاء أولويّةٍ تلقائية للثقافة الموروثة بناءً على مَن يقرّر الخياراتِ وأيِّ خياراتٍ هي. فالولادةُ في بيئةٍ ثقافيةٍ معيّنة ليست ممارَسةً للحُرِّية – بل نقيضَ

ذلك تماماً؛ ولن تتراصَف مع الحُرِّية الثقافية إلاّ إذا اختار المرءُ مواصلةَ العيش ضمن شروطِ تلك الثقافة، وأقدَمَ على ذلك بعد إتاحة الفرصة المؤاتية له كي يفكّر في بدائلَ أخرى. فالحُرِّيةُ لا يمكن فصْلُها عن الفرصة المتاحة للاختيار، أو على الأقل عن التفكير في كيفية الممارسة لِخيارٍ ما؛ في حال توفُّره. والقضيةُ المركزية في الحُرِّية الثقافية هي قدرةُ الناس على العيش كما يختارون، وتوفُّرُ الفرَصِ الكافية لدراسةِ اختياراتٍ أخرى. ونادراً ما يمكن الاستشهادُ بالوزن المعياريّ للحُرِّية، عندما لا يُدرَس فعلاً أيُّ خيار – حقيقياً كان أم ممكناً.

بالمناسبة، مجَّدَت بعضُ نظريات التنظيم الاجتماعي في المجتمعات المحلية التعاوُنية غيابَ حقِّ الاختيار المتعلّق بِـ«اكتشاف» هُوِيّة المرء الحقيقية. ويشرح مايك ساندل على نحوٍ مفيد هذا الادّعاءَ، الذي هو جزءٌ من «المفهوم التّكويني» للجماعة: «لا تصف الجماعةُ فقط **ما لديها** من مواطِني الوطن نفسِه، وإنما أيضاً **أيَّ نوعٍ هم**؛ لا تصف علاقةً يختارونها (كما في مزاملةٍ طوْعيّة)، بل ارتباطاً يكتشفونه؛ لا تصف مجرَّدَ صفةٍ مميِّزة للهُوِيّة، بل مقوِّمها»[7]. ومثلما يمضي ساندل في شرْحه، فإن «الذاتَ تُحرَز بغاياتها؛ ليس بالاختيار وإنما بالتأمّل، كموضوعٍ مُرَّوًى فيه (أو استفساريّ) إلى موضِعِ فهْمٍ (ذاتيّ)»[8].

وفي هذا المنظور، يمكن للتنظيم الاجتماعي أن يُرى (وفقاً لما يقوله خبيرٌ مجتمَعِيٌّ آخر، [بْراين لي] كراولي) كمحاولاتٍ هادفةٍ إلى «خلْقِ فُرَصٍ مؤاتيةٍ للبشر كي يُعبِّروا عمّا اكتشفوه عن أنفسهم وعن العالم، ويُقنِعوا الآخرينَ به»[9].

لكن الدّعوى بأن الهويةَ ليست مسألةَ اختيارٍ وإنما هي في نهاية الأمر مسألةُ اكتشاف، تستلزم تفحُّصاً إضافياً؛ وسوف يجري أدناه بحثُ هذه القضية الأوسعِ بتعمُّق. وللمحاجّة الراهنة، ثمّة ملاحظةٌ وثيقةُ الصِّلة بالموضوع هي أن الأهميةَ الخاصة والخطورةَ الاستثنائية، المتّصلتَين بالانتسابات والتعلُّقات الموروثة؛ بِحَسب هذه المنظوريّةِ المجتمَعِيّة؛ ترتبطان ذهنياً بالأُسُسِ الاكتشافية التي تُبنى عليها هذه المنظورية، بالتمييز المُغاير عن أمورٍ «مختارة فحسب». وأيّما قد تكون عليه القوةُ الإقناعية لتلك الدّعوى (المستلزِمةِ قطعاً بعضَ التبرير)، فإن ثمّة تأثُّراً حقيقياً بينها وبين ربْطِ الأهمية بالخِيار وحُرِّيةِ الاختيار.

لكن المجتمَعيِّين مُحِقُّون في التوكيد على أهمية حِسِّ المرء بالهُوِيّة في توجيهِ مجرى حياته. أما الأقلُّ وضوحاً من ذلك، فهو كيفيةُ كونِ الهُوِيّة مجرّدَ اكتشافِ الإنسان شيئاً ما عن نفسه؛ بدلاً من ممارسةِ خيارٍ ما، صراحةً أو ضِمناً. وهذه الخياراتُ تتكوّن باستمرار – ضمنياً في أحيانٍ كثيرةٍ جداً؛ ولكنْ صراحةً في بعض الأحيان، مع وعْيٍ واضحٍ لها. مثالاً على ذلك، أن موهاندس غاندي قرّر بعد قدْرٍ كبير من التفكير المَلِيّ إعطاءَ تماهيه مع الهنود السّاعين إلى الاستقلال عن الحكم البريطاني أولويّةً على هُوِيّته كمحامٍ مدرَّب يَنشد العدالةَ القانونيةَ الإنكليزية في المحاكم العليا؛ وأنّ ما من شكٍّ على الإطلاق في أنه كوَّن عند اتّخاذه ذلك القرار خياراً بشكلٍ واعٍ وراسخ. في حالاتٍ أخرى، قد يكون الخيارُ ضمنياً أو غامضاً، وأيضاً في كونِ الدفاعِ المَهيب عنه أقلَّ بكثيرٍ مما كان عليه بالنسبة إلى قرار غاندي؛ لكن ذلك السببَ لا يجعل هذا الخيارَ أقلَّ أصالةً.

نموذجياً، يستطيع كلُّ فردٍ أن يتماهى مع مجموعاتٍ عديدةٍ مختلفة. فقد تكون لإنسانٍ ما هُوِيّةُ المواطَنة (مثلاً، أن يكون فرنسياً)، والجنس (إمرأة)، والعنصر (من أصلٍ صيني)، وسلسلةِ النَّسَبِ الإقليمية (آتٍ من تايلاند)، واللغة (يتكلّم التايلاندية والصينية والإنكليزية بطلاقةٍ، إضافةً إلى الفرنسية)، والسياسات (له آراءٌ يساريّة)، والدِّين (بوذيّ)، والمهنة (محامٍ)، والموقِع (من سكّان باريس)، والانتسابِ الرياضي (لاعب بادمنتون ومتعصِّب للغولف)، والذّوقِ الموسيقي (يُحبُّ الجاز والتراثَ الفرعيَّ الشّبابي، «هيب-هوب»)، والتفضيلِ الأدبي (يتمتّع بالقصص البوليسية)، وعادةِ الطعام المستحكِمة (نباتيّ)، إلى ما هنالك.

ليست الخياراتُ لامتناهيةً (لا يمكنك، مثلاً، اختيارُ هُوِيّة إنسانٍ من أسكيمو الإنْيُوت أو مصارع سومو؛ إن لم تكن هذا أو ذاك)؛ لكنك تستطيع، ضمن مجالاتِ العضويّة المتوفِّرة لديك فعلاً، أن تختار أيَّ أولويةٍ تُعطيها لعضويةٍ ما أو لأخرى؛ في سياقٍ معيَّن. وحقيقةُ أنّ لديك كلَّ هذه الأنواع من العضويّة – وأنواعٍ أخرى عديدة – قد تكونُ مسألةَ «اكتشاف»؛ ولكن لا يزال عليك أن تفكّر في أيّ أولوياتٍ نسبية تودّ إعطاءها لانتساباتك المتنوّعة، وتبتّ في الأمر. وكونُ أن الاكتشافاتِ تحدث، لا يُعفيك من لزوم الاختيار؛ حتى وإن تقرّر الاختيارُ ضمنياً[10].

ولإمكانيةِ الخيارِ أهميةٌ في الحيلولة دون ما يسمِّيه آنتوني أبّيا «استبداديّاتٍ جديدةً» في شكلِ الهُوِيّاتِ المُثبَتةِ الوجودِ حديثاً، الممكنِ لها أن تستبدَّ من خلال إزالتها مطالباتِ الهُوِيّات الأخرى التي قد يكون لنا أيضاً سببٌ لِقَبولها واحترامِها. ويوضِّح أبيّا هذا الأمرَ بإعطاء المَثَل عن هُوِيّةِ كونِ المرء أميركياً من أصلٍ أفريقي. فمن المؤكّد أن تلك الهُوِيةَ ساعدت في الماضي – وما زالت تساعد اليوم – في السَّعي من أجل العدالة العِرقية في أميركا؛ لكنّ من الممكنِ أيضاً أن تكون جائرةً، إذا اعتُبِرت الهُوِيّةَ الوحيدةَ لدى إنسانٍ أسود

تستطيع، ضمن مجالاتِ العضويّة المتوفِّرة لديك فعلاً، أن تختار أيَّ أولويةٍ تُعطيها لعضويةٍ ما أو لأخرى؛ في سياقٍ معيَّن

ولم تُعطَ أيُّ فرصةٍ للتعبير عن مُطالباتٍ أخرى. ويشرح أبّيا هذه القضيةَ على النّحو التالي :

> إنه لأمرٌ حاسم في ضبْط هذه الإمبرالية للهُوِيّة – وهي إمبرياليةٌ ظاهرةٌ في الهُوِيّات العِرْقية بقدْرِ ما هي في أيِّ مكانٍ آخر – التذكُّرُ دائماً أننا لسنا مجرّدَ سُودٍ أو بيضٍ أو صُفْرٍ أو سُمْر؛ ولا مجرّدَ ذوي رغبةٍ جنسيةٍ مِثْلِيةٍ أو غَيْرِيةٍ أو ثُنائية؛ ولا مجرّدَ يهودٍ أو مسيحيِّين أو مسلمين أو بوذيِّين أو كونفوشيِّين؛ لكننا أيضاً إخوةٌ وأخوات؛ آباءٌ وأمهاتٌ وأولاد؛ ليبراليّون ومحافِظون ويساريّون؛ معلِّمون ومحامون وصنّاعُ سياراتٍ وبستانيّون؛ أنصارُ فريق البادري وفريق البُرُون؛ هواةُ الرُّوكْ الصّاخِب الصّادِم وعشّاقُ فاغنر؛ هواةُ أفلامٍ متحمِّسون؛ مدمنون على تلفاز الموسيقى أم.تي.فْي؛ قرّاءُ قصص الجرائم الخَفيّة؛ راكبو الأمواج المتكسِّرة ومغنُّون؛ شعراء وعشّاقُ الحيوانات الأليفة؛ طلاّبٌ ومعلِّمون؛ أصدقاء وعاشقون. كذلك، يمكن للهُوِيّة العِرْقية أن تكون الأساسَ لمقاومة العنصرية. ومع أننا حقّقنا تقدُّماً عظيماً، إلا أنه ما زالت أمامنا مسافاتٌ إضافية يجب أن نقطعها. فَلْنعمل على ألاّ تُخضِعنا هُوِيّاتُنا العِرْقيةُ لاستبداداتٍ جديدة[11].

لِنتأمّل في مثالٍ مختلِف – وأكثرَ إنذاراً بالسُّوء – هو عندما حاول المحرِّضون من الهُوتِيّين قبل عقْدٍ من الزمن (بِنَجاحٍ إلى حدٍّ ما) إقناعَ آخرين من جماعات الهوتيِّين في رواندا بالقدرة على أن يرَوْا بوضوحٍ أنهم هوتيُّون ولا سبيلَ إلى الشكّ في ذلك (ويجب ألاَّ يُخلَط خطأً بينهم وبين «هؤلاء التُّوتْسيِّين المُرَوِّعين»). فقد كان ممكناً أن تُقاوَم عملياتُ القتل المجنونةُ التي تلَت ذلك، عبر استصراخ هُوِيّاتٍ أوسعَ نطاقاً للهوتيِّين، كانت لديهم أيضاً آنذاك، مثلاً كَرُوانديِّين أو أفريقيِّين؛ أو بمعنًى أشمل، كَبَشر. فرؤيةُ الهُوِيّة كمجرّدِ مسألةِ اكتشاف لا يمكن أن تكون فقط تشوُّشاً مفاهيمياً، وإنما قد تؤدي أيضاً إلى تقصير في الواجب من جانبِ أناسٍ مفكِّرين – وهو واجبٌ أخلاقيٌّ للتفكير في الكيفية التي يودُّون رؤيةَ أنفسهم، ومع مَن يرغبون في التّماهي (أكان ذلك فقط مع جماعاتِ الهوتيِّين؛ أم أيضاً مع أمّة الرُّوانديِّين، أو فئة الأفريقيين، أو بني البشر أجمَعين). وحُرِّيةُ الاختيار ليست هامّةً فقط للأفراد الذين سيكوِّنون الخِيارَ، وإنما من الممكن أيضاً أن تكون هامّةً لآخرين؛ عندما تُفهَم المسؤوليةُ المرافِقةُ للخيار على نحوٍ كافٍ.

يستطيع الحكّامُ أن يستخدموا الانتقاداتِ الثقافيّةَ، الموجّهةَ إلى الضحايا، لتبرير الأنظمة الاستبداديّة اللاّعقلانية إلى حدٍّ كبير ـ والجائرة أيضاً بشكلٍ هائل

التعصُّبُ والغُرْبة

يمكن للنظريّةِ المعقدّة أن تعزّز أحياناً التعصّبَ غيرَ المعقّد، وتجعل العالمَ أكثرَ قابليّةً للاشتعال مما هو عليه لَوْلاها[12]؛ كما يمكن أن تحلّ التعميماتُ الثقافيّةُ المتلاحقة محلَّ الفهمِ العميق للثقافة وتخدم كأداةٍ للتحيّز الطائفيّ والتمييز الاجتماعيّ، بل وحتى الاستبدادِ السياسيّ. والتعميماتُ الثقافيّة البسيطة، ذاتُ القدرة الكبيرة على صياغةِ طُرُقِ التفكير، غزيرةٌ في المعتقدات الرّائجة والاتصالاتِ اللاّرسمية. ويمكن لهذه المعتقدات، التي لا تحظى بتفحُّصٍ وافٍ، وتشكّل موضوعاً لنِكاتٍ وتشنيعاتٍ عِرْقيةٍ كثيرة، أن تطفو على السّطح أيضاً بمثابةِ نظريّاتٍ كبيرةٍ ضارّة. وتؤدّي العلاقةُ العَرَضيّةُ المتبادَلة بين التحيّز الثقافيّ والملاحظة الاجتماعيّة (بِصَرْف النّظر عن مقدار عابِريَّتها) إلى ولادةِ نظريّةٍ يمكن أن تبقى حتى بعدَ اختفاءِ الارتباط العرَضيّ.

على سبيل المثال، أنّ للنِّكات عن الإيرلنديّين (مثل «كم عددَ الإيرلنديّين الذين تحتاج إليهم لتغيير مصباحٍ كهربائيّ») رواجاً في إنكلترا منذ زمن طويل، وقد بدت متناسبةً بشكلٍ جيّد مع المأزق الضاغط للاقتصاد الإيرلنديّ عندما كان في هبوطٍ طويلِ الأمد. لكن عندما بدأ الاقتصادُ في النموّ بسرعةٍ مذهلة، لم تُبدِ التنميطاتُ الثقافيّةُ ودلالتُها الاقتصاديّةُ والاجتماعيّة العميقةُ المزعومة. فللنّظريّاتِ أعمارٌ قائمةٌ بنفسها، وغالباً على نحوٍ يتحدّى عالماً يمكن ملاحظتُه في الواقع.

من الممكن أيضاً أن تكون الصِّلاتُ بين التعصّب والاستبداد السياسيّ وثيقةً جدّاً. فاللاّتماثُلُ في القوّة بين الحاكم والمحكومين، عندما يقترن بالتحيّزات الثقافيّة، يمكن أن يؤدّي إلى إخفاقاتٍ ضارّةٍ بالحُكم؛ مثلما لُوحظ بشكلٍ مدمّر في المجاعات الإيرلنديّة خلال أربعينات القرن التاسع عشر. وكما رأى ريتشارد ليبّوّ، كان يُنظر في إنكلترا إلى الفقر في إيرلندا باعتباره ناتجاً عن الكسل واللاّمبالاة والحماقة؛ لذا لم يُنظر إلى «مهمّة بريطانيا» على أنّها تهدف إلى «تخفيف معاناة إيرلندا بل تمدينِ شعبها وتوجيهه ليشعرَ كالبشر ويتصرّفَ مثلَهم». ويمكن رؤيةُ استخداماتٍ مماثِلة للتحيّز الثقافيّ، لأغراضٍ سياسيّة، في تاريخ الإمبراطوريّات الأوروبيّة في آسيا وأفريقيا. فملاحظةُ ونستون تشرشل الشهيرة بأنّ سببَ مجاعات البنغال في سنة 1943 هو ميلُ الناس هناك إلى «التكاثُر مثْل الأرانب»[13]، تنتمي إلى هذا التراث

العامّ من إلقاء اللوم على ضحيّة الاستعمار؛ وكان لها تأثيرٌ عميق على جهود الإغاثة إبّان تلك المجاعة الكارثيّة. ويستطيع الحكّامُ أن يستخدموا الانتقاداتِ الثقافيّةَ، الموجَّهةَ إلى الضحايا، لتبرير الأنظمة الاستبداديّة اللاّفعّالة إلى حدّ كبير ـ والجائرةِ أيضاً بشكلٍ هائل.

الجبْريةُ الثقافيّة

في حين أنّ الاقترانَ بين التحيّز الثقافيّ واللاّتماثُلِ السياسيّ قد يكون فتّاكاً، فإن الأعمَّ من ذلك هو وجوبُ الحذر من عدم التسرُّع في تكوينِ استنتاجاتٍ ثقافيّة [14]. فالافتراضاتُ الثقافيّةُ غيرُ المدروسة يمكن حتى أن تؤثّر في طريقة نظرِ الخبراء إلى التنمية الاقتصاديّة، وغالباً ما تُشتقّ النظريّاتُ من أدلّةٍ ضئيلة. وقد تؤدّي أنصافُ الحقائق أو أرباعُها إلى تضليلٍ فادحٍ أحياناً، حتى أكثر من الزَّيف المباشر الذي يكون كشفُه أسهل.

لنأخذ هذه المُحاجَّةَ المستقاةَ من الكتاب الشّديد التأثير «قضايا ثقافيّة» الذي اشترك في تحريره لورنس هاريسون وسامْيُوِل هنتنغتون. ففي المقالةِ الافتتاحيّة، «للثقافةِ أهميّة»، كتب هنتنغتون:

> في أوائلِ تسعينات القرن العشرين، اتّفق أنّي وقعت على بياناتٍ اقتصاديّة عن غانا وكوريا الجنوبيّة في أوائل الستينات؛ ودُهلت عندما رأيت مقدارَ التشابه بين اقتصادهما في ذلك الوقت... . بعد ثلاثين عاماً، أصبحت كوريا الجنوبيّة عملاقاً صناعيّاً؛ لديها اقتصادٌ يحتلّ المرتبةَ الرابعةَ عشرة في العالم من حيثُ الحجم، وشركاتٌ متعدّدةُ الجنسيّات، وصادراتٌ كبيرة للسيّارات والمعدّات الإلكترونيّة وغيرِها من المصنوعات المعقّدة، ويعادل الدخلُ الفرديّ فيها تقريباً الدخلَ الفرديّ في اليونان؛ كما أنّها في طريقها إلى تعزيز مؤسّساتها الديموقراطيّة. لم تحدث مثلُ هذه التغيّراتِ في غانا، التي يبلغ دخلُها الفرديّ اليوم واحداً من خمسة عشر من الدّخلِ الفرديّ في كوريا الجنوبيّة. كيف يمكن تفسيرُ هذا الاختلاف غيرِ العاديّ في التنمية؟ لا شكّ في أنّ العديدَ من العوامل ساهمت في ذلك، ولكن يبدو لي أنّ للثقافةِ دوراً كبيراً في التفسير. فالكوريّون الجنوبيّون يُقدِّرون حسْنَ التدبير، والاستثمار، والعملَ الجادّ، والتعليمَ، والتنظيمَ، والانضباط؛ في حين أنّ للغانيّين قِيَماً مختلفة. باختصار، إنّ للثقافةِ أهمّيةً [15].

قد يكون هناك شيءٌ مثيرٌ للاهتمام في هذه المقارنة الجذّابة (بل ربما انتُزِع ربْعُ الحقيقة من السِّياق)، ويدعو التبايُنُ إلى تفحُّصٍ عميق. لكنّ القصّةَ السببيّة خادعةٌ جدّاً؛ إذ كان هناك العديدُ من الاختلافات الهامّة ـ إلى جانب القابليّات الثقافيّة ـ بين كوريا وغانا في الستّينات؛ عندما بدا البلَدانِ بالنسبة إلى هنتنغتون متشابهَيْن كثيراً، لولا الثقافة. لقد كانت السياسةُ مختلفةً جدّاً، حيث الحكومةُ الكوريّة تتلهّف إلى القيام بدوْرٍ محرّكٍ رئيسيّ في إطلاق التنمية الاقتصاديّة المتمركِزة حول الأعمال، بطريقةٍ لا تنطبق على غانا. كما أنّ العلاقةَ الوثيقة بين الاقتصادياتِ الكوريّة واليابانيّة والأميركيّة أحدثت فرقاً كبيراً، على الأقل في المراحل الأولى للتنمية الكوريّة. ولعلّ الأهمّ أنّ نسبةَ التعليم في كوريا في الستينات كانت أعلى منها في غانا، وأنّ نظامَ المدارس كان أوسعَ بكثير. لقد حدثت التغيّراتُ الكوريّةُ الكبيرة بمعظمِها عبر سياساتٍ عامّةٍ حازمة منذ الحرب العالميّة الثانية، ولم تكن انعكاساً لثقافةٍ كوريّةٍ قديمةٍ فحسْب.

جرت بالطبع محاولاتٌ سابقة لاستخدام التمييز الثقافيّ في تفسير التنمية الاقتصاديّة. فقبْل قرنٍ من الزمن، قدّم ماكس فيبر (1903) أطروحةً كبرى بشأن الدَّور الحاسم للأخلاقيات البروتستانتيّة (وبخاصّةٍ الكالفينيّة) في التطوّر الناجح للاقتصاد الصناعيّ الرأسماليّ؛ مستمِدًّا تحليلَه لدوْرِ الثقافة في ظهور الرأسماليّة من العالم، كما رآه في أواخر القرن التاسع عشر. ويكتسب تحليلُ فيبر أهميّةً خاصّة في العالم المعاصر، وبخاصّةٍ على ضوءِ النجاح الحديث لاقتصادياتِ السُّوق في المجتمعات غيرِ البروتستانتيّة.

ربما يكون هناك الكثيرُ مما نتعلّمه من هذه النظريّات، وقد تكون الصِّلاتُ التجريبيّة التي تكشفها ذاتَ بصيرةٍ نافذة. ومع ذلك، من الملحوظ أيضاً كيف أنّ التجاربَ اللاحقة قوّضت العديدَ من النواحي الخاصّة للتفسيرات الثقافيّة، استناداً إلى ملاحظة الماضي. وبالفِعل، فإنّ نظريّاتِ الجبْريةِ الثقافيّة غالباً ما تتخلّف خطوةً واحدة عن العالم الحقيقيّ.

> إنّ نظريّاتِ الجبْريةِ الثقافيّة غالباً ما تتخلّف خطوةً واحدة عن العالم الحقيقي

العَوْلمةُ واللاّتماثُلُ والديموقراطيّة

هناك المزيدُ مما يُقال عن اختيار الهُوِيّة، لا سيما بشأن مشاكل الإنصاف ـ والعدالةِ التوزيعيّة ـ التي يجب مواجهتُها عند تفحُّصِ مقتضياتِ الإشراك الثقافيّ، فضلاً عن التنوّع الثقافيّ. ولكن قبل فِعْل ذلك، من المفيدِ تفحُّصُ ظاهرتَيْن خاصّتين ـ أو ظاهرتين مزعومتين ـ للعالم المعاصر، الذي مارس

نفوذاً كبيراً على النقاشات الحديثة للهُوِيّة الثقافيّة. ويمكن تسميتُهما معاً ـ بسببِ الافتقار إلى تعبيرٍ أفضل ـ مستقبلَ التنوّعِ الثقافيّ في المعمورة المُعَوْلمة. وتتعامل هاتان النّظريّتان مع تأثير العَوْلمة والقوّة اللاّمتماثلة التي تُصاحِبها، ومع الفَرْضيّة القائلة بوجودِ ميْل ثابت نحو تصادُمِ الحضارات، الأمر الذي يمكن أن يجعل العالمَ مكاناً عنيفاً وتميزيقياً جدّاً.

القوّةُ اللاّمتماثلةُ للعَوْلمة

إحدى القيَم البعيدة المرمى يجب أن تكون الحاجةَ إلى المشاركة في صنْعِ القرار بشأن نوع المجتمع الذي يريد الناسُ العيشَ فيه

من الهموم التي تنتاب العديدَ من الأشخاص عند التأمّل في حماية الحُرِّية الثقافيّة اليوم، التأثيرُ الطاغي للثقافة الغربيّة، وبخاصّةٍ «نزْعتُها الاستهلاكيّة»، في الكون المُعَوْلم الذي نعيش فيه. والنقطةُ التي غالباً ما تُثار، بشكلٍ معقول، هي أنّ حُرِّية المرء في اختيار طريقة عَيْشه ليست، في العالم الحاليّ، مجرّدَ مسألةِ السماحِ له بحُرِّية الاختيار. إنّها أيضاً مسألةٌ تتعلّق بقدرةِ الناس في الحضارات الأكثر تهميشاً على مقاومة التأثير الغربيّ. ويستحقّ هذا القلقُ الاهتمامَ بكلّ تأكيد، نظراً إلى التزعُزع البيِّن للثقافات المحليّة في عالمٍ يهيمن عليه إلى هذا الحدّ كونُه معرَّضاً على نحوٍ مدوٍّ للعالم الغربيّ.

ثمّة مسألتانِ على الأقلّ تحظيان هنا بأهميّةٍ خاصّة. أولاً، هناك سلطةُ ثقافةِ السوق وقوّتُها على العموم، وهي جزءٌ لا يتجزّأ من الشكل الذي اتّخذته العَوْلمةُ الاقتصاديّة بشكلٍ متزايد. فأولئك الذين يجدون القِيَم والأولويّاتِ الخاصّةَ بالثقافات المتّصلة بالسوق مبتذلَةً ومُفقِرة (وهناك العديدُ من أصحاب هذا الرأي في الغرب)، يَميلون إلى اعتبار العَوْلمةِ الاقتصاديّة بحدّ ذاتها مثيرةً للاعتراض. ومع ذلك، فإنهم غالباً ما يرَوْن أنّ العَوْلمةَ المستندةَ إلى السوق تصعب مقاومتُها؛ بالنّظر إلى قوّةِ اقتصاديّات السّوق وباعِها الطويل، والحجمِ الصِّرْف للموارد التي يمكن أن تضغط بها لإعادة تشكيل العالم.

تتعلّق المسألةُ الثانية بانعدام التماثُل بين الغرب والبلدان الأخرى، وبأرجحيّةِ أن يُترجَم هذا اللاّتماثُلُ إلى تدمير الثقافات المحليّة (الشّعر والمسرح والموسيقى والرقص والعاداتِ الغذائيّة، وما إلى هنالك). ومثلُ هذه الخسارة، كما يُرى بشكلٍ معقول، يُمكن أن تُفقِر المجتمعاتِ غيرَ الغربيّة من الناحية الثقافيّة. فنظراً للقصف الثقافيّ المستمرّ الذي يأتي من المدن الغربيّة الكبرى (من الوجبات الغذائيّةِ السريعة إلى الموسيقى الصاخبة)، هناك مخاوفُ حقيقيّةٌ من أن الوابلَ قد يكتسح التقاليدَ المحليّة.

إنّ هذه المخاطرَ حقيقيّةٌ دون ريب، وقد يكون أيضاً من الصَّعبِ إلى حدٍّ كبير التخلُّصُ منها. ونادراً ما يكون الحلّ في وقْفِ عَوْلمة التجارة والاقتصاد؛ لأنّ التجارةَ الدوليّة يمكن أن تعود بالفوائد الاقتصاديّة التي تحظى بتقديرٍ كبير في العديد من البلدان، ولأنّ من الصعب أيضاً مقاومةَ قوى التبادل الاقتصاديّ وتقسيمِ العمل في عالمٍ متفاعِل.

لكنّ من الممكنِ أن يتّخذ خطُّ الردِّ المعقول على مشكلة اللاّتماثُل شكلَ تقوية الفرَص البنّاءة المتوفِّرة لدى الثقافات المحلية ـ والممكنِ أن تُساعَد على توفُّرها ـ لحماية نفسها ومقاومةِ هزيمتها أمام السِّلاح المتفوّق لِقوى الغزو الثقافيّ. إذا هيمنت الواردات الأجنبيّة بسبب التحكّم الأشدّ بالموجات الإذاعيّة والقنوات التّلفازية وما إلى هنالك، فمن المؤكّد أن سياسةَ التصدّي يجب أن تشتمل على توسيع التسهيلات المتاحة للثقافة المحليّة من أجل عرْضِ مبتكراتها الخاصّة على الصعيد المحليّ وما يَتعدّاه. وقد لا تُشكّل التكاليفُ المتكبَّدة في اتّباع هذا الطريقِ البنّاء مانعاً، كما يميل الناسُ إلى الاعتقاد مسبّقاً، إذ إنّ الاتصالات أصبحت أقلّ كلفةً بكثيرٍ في العالم المعاصر. ومن شأن هذا الأمرِ كذلك أن يكون ردّاً إيجابيّاً؛ خِلافاً للإغراء، الذي يرفع رأسَه تكراراً، بحظْرِ التأثير الأجنبيّ عبر قانونٍ تشريعيّ أو مرسومٍ تنفيذيّ.

تؤدي الإمكانيةُ البنّاءة لتوفير الكثير من الدعم للأنشطة الثقافيّة المحليّة لا إلى المساعدة في تقوية هذه الأنشطة فحسب، وإنّما في إتاحة المجال لها أيضاً لمواجهةِ مزيدٍ من المنافسة المتساوية. وثمّة مزايا كثيرةٌ من المنظورِ المؤيّد للحُرِّية في سلوك ذلك الطريق، بدلاً من جعل الثقافات المحليّة تسود عبر حظْرِ المنافسة. ومن المهمِّ الحِرصُ على عدم إهدارِ فُرصةِ الحُرِّية الثقافيّة، نتيجةً لإظهارِ همّةٍ مفرطة في المنافسة اللاّمتكافئة.

لا بدّ للمسألةِ الحاسمة من أن تكون ذاتَ علاقة بالديموقراطيّة في نهاية المطاف. وإحدى القِيَم البعيدةِ المرمى يجب أن تكون الحاجةَ إلى المشاركة في صنْعِ القرار بشأن نوع المجتمع الذي يريد الناسُ العيشَ فيه، استناداً إلى نقاشٍ مفتوح؛ مع وجودِ فرصةٍ كافية لكي تعبِّر الأقليّاتُ عن مواقفها. ولمسألةِ الإدماج السياسيّ (أي منْحِ الناس حُرِّيةَ المشاركة في الخيار السياسيّ بدلاً من إهمال الحكّام الاستبداديّين لهم) أهميّةٌ كبيرة هنا في حماية

الحُرِّية الثقافيّة (من خلال حُرِّية الناس في اختيارِ طُرُقِ حياتهم). فلا يمكننا الحصولُ على الديموقراطيّة واستبعادُ خياراتٍ معيّنة في الوقت نفسه على أساس التمسّك بالتقاليد، بسبب «أجنبيّة» هذه الخيارات (بِصَرْفِ النظر عما يختاره الناسُ بطريقةٍ مستنيرةٍ ومتبصِّرة). ويجب على قِيَم الديموقراطيّة أن تقاوم منْعَ حُرِّية الاختيار عن المواطنين من خلال مراسيم السلطات السياسيّة (أو أوامر المؤسّسات الدينيّة، أو كبار الأوصياء على «الذَّوق الوطنيّ»)، بِغَضِّ النظر عن مقدارِ عدمِ اللياقة الذي تجده هذه السلطاتُ (أو المؤسّساتُ، أو يجده هؤلاءِ الأوصياء) في الميول الجديدة. وهذا أحدُ المجالات التي يمكن النظرُ فيها إلى الحُرِّية الثقافيّة والحُرِّية السياسيّة معاً على نحوٍ مثمر[16].

الحضاراتُ والتاريخُ العالميّ

إذا كان الخوفُ من العَوْلمة مبعثَ قلقٍ عامّ يُعبِّر عنه العديدُ من الأشخاص في التعامُل مع الحُرِّية الثقافيّة، فإنّ الرُّعبَ من «تصادُم الحضارات» (كما يدعوه سامْيُوِل هنتنغتون) هو مبعثُ القلق الآخر الذي حظِي بتوضيحٍ كبير في السنين الأخيرة. ولهذه الفَرْضيةِ مكوِّناتٌ عديدة، قلقُها العامُّ على ما يبدو هو أن الحضارةَ الغربيّةَ التعدُّديةَ والمتسامِحة تتعرّض اليوم لتهديدٍ مستمرّ من ثقافاتٍ أقلَّ مرونةً وأكثرَ استبداداً. وبالفعل، إذا كنّا سنفترضُ أنّ الناسَ في الحضارات غيرِ الغربيّة تُغريهُم القيمُ الاستبداديّة باستمرار (وربما يُغويهُم العنف)، فلن يصعب فهمُ الخوف من أن تكون لتعدّديةِ العالمِ الثقافيّة عواقبُ وخيمة. لكن، ما صحّةُ التحليل الثقافيّ الذي يقوم عليه هذا الخوف؟ وما موثوقيةُ قراءةِ التاريخ التي تدعم مثلَ هذا التحليلِ للخوف؟ ثمّة أسبابٌ تدعو للتشكيك في كليهما. ففئاتُ الحضارات بعيدةٌ كلَّ البعد عن كونِها واضحةَ المعالم، والتاريخُ المُحاكى الذي يتماشى مع فَرْضيّةِ تصادُمِ الحضارات يُبالغ في هذه التبايُنات، عبْر إهمالِ الاختلافات الموجودةِ داخل كلِّ ثقافةٍ من جهة، وإهمالِ التفاعُلاتِ التاريخيّةِ أيضاً بين الثقافات المختلفة من جهةٍ أخرى.

من الصعبِ على وجهِ الخصوص تأييدُ الزَّعم المحدَّد بأنّ التسامحَ سِمةٌ خاصّة - وفريدةٌ تقريباً - من سِمات الحضارة الغربيّة، تمتد جذورُها في عمْقِ التاريخ. وهذا لا يعني إنكارَ أنّ التسامحَ والحُرِّيةَ هما من المنجزات الهامّة لأوروبا المعاصرة (رغم بعض الانحرافات، مثْلِ أنواع الحكْمِ الإمبرياليّة الوحشيّة على مدى قرنين، والجرائمِ النازيّة قبل ستّة عقود)؛ إذ هناك الكثيرُ مما يتعلّمه العالمُ بالفعل من التاريخ الحديث لأوروبا والعالم الغربيّ، لا سيّما منذ عهد التّنوير الأوروبيّ. لكنّ رؤيةَ خطٍّ فريدٍ للتقسيم التاريخيّ هناك - تمتد جذورُه في التاريخ - أمرٌ وهميٌّ بشكلٍ ملحوظ. فتاريخُ العالم لا يوحي بشيءٍ يُشبه الانقسامَ بين تاريخٍ طويلٍ من التسامُح الغربيّ وآخر من الاستبداد اللاّغربيّ.

إنّ الحُرِّية السياسيّةَ والتسامُح، بصيغتهما المعاصِرةِ التامّة، ليستا سِمتَين تاريخيّتين قديمتين في أيّ بلدٍ أو حضارة. فأفلاطون وأوغسطين لم يكونا أقلّ تسلّطاً في التفكير من كونفوشيوس وكوتيليا. بطبيعةِ الحال، كان هناك مناصرونَ للتسامح في الفكر الأوروبيّ الكلاسيكيّ، لكنّ هناك الكثيرَ من الأمثلة المشابهة في الثقافات الأخرى أيضاً. على سبيلِ المثال، لا شكّ في أن مناصرةَ الإمبراطور أشوكا المخلصةَ للتسامُح الدينيّ وغيرِه في الهند خلال القرن الثالث قبل الميلاد (حيث رأى أنّ «طوائف الشعوب الأخرى كلَّها تستحقّ الاحترام لسببٍ أو لآخر»)، هي من أوائل الدِّفاعاتِ السياسيّة عن التسامح في أيِّ مكان. على غرارِ ذلك، عندما كان إمبراطورٌ هنديٌّ لاحق، المغوليُّ الأعظم، أكبر، يُدلي ببياناتٍ رسميّةٍ مماثلة عن التسامح الدينيّ في نهاية القرن السادس عشر (من قَبيل: «يجب عدمُ التدخّل في شأنِ أحدٍ على أساس الدِّين، ومن المسموح لكلِّ إنسانٍ بأن يختار الدِّينَ الذي يُرضيه»)، كانت محاكمُ التفتيش في ذروتها في أوروبا. لِنَضربَ مثلاً توضيحياً آخر. فعندما أُجبِر الفيلسوفُ اليهوديُّ ابنُ ميمون على الهجرة من أوروبا اللاّمتسامحة في القرن الثاني عشر، وجد ملاذاً متسامِحاً في العالم العربيّ وأعطِي مركزاً مشرِّفاً ونافذاً في بلاط السلطان صلاح الدِّين في القاهرة. وكان مضيفُه المتسامحُ صلاحَ الدِّين نفسَه الذي قاتل بِضراوةٍ دفاعاً عن الإسلام إبّان الحروب الصَّليبيّة.

لقد ظهرت فكرةُ الديموقراطيّةِ نفسُها، على شاكلةِ استدلالٍ تَشارُكيٍّ عامّ، في حضاراتٍ مختلفة على فتراتٍ مختلفة من تاريخ العالم[17]. ففي أوائل القرن السابع في اليابان، أدخل الأميرُ البوذيّ شوتوكو، الوصيُّ على عرشِ أمّه الإمبراطورة سُويكو، دستوراً، أو كمبو، تحرّريّاً بشكلٍ نسبيّ (يُعرَف باسْم «دستور الموادّ السبع عشرة») في سنة 604 للميلاد. وتماشياً مع روح الماغناكارتا/الميثاق الأعظم (الموقَّع بعد ذلك بستّةِ قرون، في سنة

من الصعبِ على وجهِ الخصوص تأييدُ الزَّعم المحدَّد بأنّ التسامحَ سِمةٌ خاصّة من سِمات الحضارة الغربيّة، تمتد جذورُها في عمْقِ التاريخ

1215)، أصرّ الكمبو على أنّ: «القرارات في القضايا الهامّة يجب ألاّ يتّخذها شخصٌ واحدٌ بمفرده، بل يجب أن تُناقَش مع كثيرين». وفي موضوع التسامح، يُعلِن الكمبو: «كذلك يجب ألاَّ نستاءَ عندما يختلف عنّا الآخرون. فكلُّ البشرِ لهم قلوبٌ، ولكلِّ قلبٍ ما يهواه. الصّوابُ عندهم خطأٌ عندنا، والصّوابُ عندنا خطأٌ عندهم»[18].

تبرز أمثلةٌ أخرى على مناصرة النّقاش العامّ والسّعي وراء وجهاتِ نظرٍ مختلفةٍ - ومتضاربة - عبر تاريخ بلدان العالم الأخرى، في الغربِ وخارجه على السّواء. وتبقى لها دلالةٌ معاصِرة في التفكير بشأن إمكانيّةِ تطبيقِ ديموقراطيّةٍ متسامحةٍ في عالم اليوم. فعندما استقلّت الهندُ في سنة 1947، كان على اللجنة التي وضعت مسوَّدةَ الدستور، بقيادة ب. ر. أمبدكار، أن تأخذ التقاليدَ السابقة للهند في الحسبان (بما فيها تلك المتصلةُ بالتسامح السياسيّ والديموقراطيّة المحليّة)، بالإضافة إلى التعلّم من الظهور التدريجيّ للديموقراطيّات الغربيّة على مدى القرنين السابقين.

على غرارِ ذلك، يصف نلسون مانديلا في سيرته الذاتيّة، «المسيرةُ الطويلة إلى الحُرِّية»، كيف تأثّر، كفَتًى، بالطبيعة الديموقراطيّة للاجتماعات المحليّة التي كانت تُعقد في منزل نائبِ الحاكم في مڤاكِزويني:

> كلُّ من أراد التحدّث، فعَل ذلك. لقد كانت ديموقراطيّةً في شكلها الأنقى. ربما كانت هناك هرميّةٌ للأهميّة بين المتحدّثين، غير أنه استُمِع إلى كلّ فرد، رئيساً كان أم من الرعيّة، محارباً أم طبيباً، صاحبَ دكّانٍ أم مزارعاً، ملاّكاً أم عاملاً... كان جوهرُ الحكم الذاتيّ يقوم على أن جميعَ الناس أحرارٌ في التعبير عن آرائهم، ومتساوون في قيمتهم كمواطنين[19].

إنّ الخطوطَ المتشدّدة التي رُسِمت مؤخّراً لإعطاء شكلٍ للخوف من تصادُم الحضارات هي خطوطٌ عمياءُ عن تاريخ العالم إلى حدٍّ بارز. فغالباً ما تؤسَّس التصنيفاتُ بطريقةٍ فظّة على نحوٍ استثنائيّ، وبسذاجةٍ تاريخيّةٍ بالغة. وهكذا يتمّ بفعّاليةٍ تجاهُلُ تنوُّعِ التراثات ضمن الحضارات المتميّزة، وتُخفى المداخلاتُ العالميّةُ الكبرى في العلوم والتِّقانة والرياضيّات والأدب على امتداد آلاف السنين، بُغْيةَ إعطاء المصداقيّة لنظرةٍ ضيّقةِ الأفق عن فَرادةِ الحضارة الغربيّة.

هناك مشكلةٌ منهجيّةٌ جوهريّة في الافتراض بأنّ ثمّة حضارةً تقسيميّةً هي التمييزُ الدالُّ الفريد، ويجب أن تَغمُر السُّبُلَ الأخرى لتعريف الشعوب. فهناك تقسيماتٌ أخرى (مثلاً بين الأغنياء والفقراء، وبين أعضاء الطبقات والمِهَن المختلفة، وبين الأشخاص ذوي السياسات المختلفة، وبين القوميّات المتميّزة وأماكن الإقامة، وبين المجموعات اللُّغويّة وما إلى ذلك) تُغرِقها هذه الطريقةُ المتفوّقةُ المزعومة في النظر إلى الاختلافات بين شعوب العالم. ولا يكفي أن يحاول أولئك الذين يُثيرون المجابَهةَ العالميّة، أو العنْفَ الطائفيَّ المحليّ، فرْضَ هُوِيّةٍ توحيديّةٍ وتقسيميّة مسبّقةِ الاختيار على الأشخاص الذين جُنِّدوا كقوّةٍ من المُشاة للوحشيّة السياسيّة؛ بل إنّهم يحظَوْن بمساعدةٍ غير مباشِرةٍ في تلك المهمّة من الدَّعم الضمنيّ الذي يحصل عليه المحاربون من نظريّات التصنيف الأحاديّ لشعوب العالم.

ثمّة إهمالٌ ملحوظٌ لِدَوْر الاختيار والتعليل في اتّخاذ القرارات، بشأن الأهميّة التي تُسنَد إلى العضويّة في أيِّ مجموعاتٍ معيّنة أو أيِّ هُوِيّةٍ معيّنة. وبتبنّي طريقةٍ لتصنيف الناس، فريدةٍ ويُزْعَم أنها سائدة، يمكن أن يُساعد تقسيمُ الحضارة بشكلٍ هامٍّ على حدوث نزاعٍ في العالم. فإنكارُ حقّ الاختيار، عندما يكون موجوداً، ليس سوءَ فهمٍ فقط لما هو عليه العالم؛ وإنما هو أيضاً جُنوحٌ أخلاقيّ وإهمالٌ سياسيٌّ للمسؤوليّة.

استنتاجات

يتطلّب بناءُ مجتمعاتٍ إنسانيّةٍ وعادلة اعترافاً كافياً بأهميّةِ الحُرِّيات عموماً، بما فيها الحُرِّيةُ الثقافيّة. ويدعو ذلك إلى تأمين الفُرَص المؤاتية التي يملِكها الناسُ لاختيار كيفيّة عَيْشهم، وتوسيعِها بشكلٍ بنّاء؛ وإلى دراسة أساليبِ عيْشٍ بديلة. ويمكن للاعتباراتِ الثقافيّة أن تظهر بشكلٍ بارز في هذه الخيارات.

إنّ التوكيدَ على الحُرِّية الثقافيّة لا يماثِل تماماً دعمَ التنوّع الثقافيّ بكلِّ الإمكانات المتاحة. صحيحٌ قطْعاً أنّ السّماحَ للتنوّع في الممارسات الثقافيّة قد يكون بالغَ الأهميّة، نظراً لأنّ ممارسةَ الحُرِّية الثقافيّة يتوقّف على ذلك؛ لكنّه ليس مماثِلاً لمناصرةِ التنوّع الثقافيّ من أجل ذاك التنوّعِ الثقافيّ خاصَّةً. وسيتوقّف الكثيرُ على كيفيّة بروزِ التنوّع الثقافيّ ومدى قدرة الناس المعنيّين به على ممارسة حرّيتهم. ولَسوف يكون من الخطأ الجسيم منْحُ التنوّع الثقافيّ القيمةَ نفسَها، بصَرْفِ النظر عن كيفيّة الوصول إليه. فالتنوّعُ الثقافيّ، لا سيما من

يتطلّب بناءُ مجتمعاتٍ إنسانيّةٍ وعادلة اعترافاً كافياً بأهميّةِ الحُرِّيات عموماً، بما فيها الحُرِّية الثقافيّة

مساهمة خاصّة

حقوقُ الإنسان تُجسّد القِيَمَ الأساسيّة للحضارات البشريّة

الناسُ مختلفون، ومختلفةٌ هي أيضاً ثقافاتُهم. يعيشون بِطُرقٍ مختلفة، وتختلف أيضاً حضاراتُهم.

يتكلّمون لغاتٍ متنوّعة، وتُرشِدهم دياناتٌ مختلفة.

يولدون بألوانٍ للبشرةِ مختلفة، وتؤثّر تقاليدُ عديدةٌ في حياتهم بألوانٍ متنوّعة وظلالٍ متفاوتة.

يلبسون بأشكالٍ مختلفة، ويتكيّفون مع بيئتهم بِطُرقٍ مختلفة.

يُعبِّرون عن أنفسهم بِصِيَغٍ مختلفة؛ وكذا تَعكِس الموسيقى، ويعكِس الأدبُ والفنُّ، أيضاً أساليبَ تعبيرٍ مختلفة.

لكن على الرغم من هذه الاختلافات، فإنّ للناس خصيصةً واحدةً مشتركة: كلّهم بشَر، لا أكثرَ ولا أقلّ.

ومهما اختلف الناسُ، فإنّ جميعَ الثقافات تعتنق مبادئَ مشتركةً معيّنة: فما من ثقافةٍ تتسامح مع استغلال البشر؛ وما من ديانةٍ تسمح بقتْل الأبرياء؛ وما من حضارةٍ تقبل العنفَ والهَوْل.

التّعذيبُ بغيضٌ للضّمير الإنساني. الوحشيةُ والقسوة مروِّعتانِ في كلِّ عُرفٍ وناموس.

وبالاختصار، فإن هذه المبادئَ المشتركة، التي تتشارك فيها كلُّ الحضارات، تعكِس صورةَ حقوقنا الإنسانيّة الأساسية؛ وهي الحقوق التي يثمّنُها عالياً، ويتعلّق بها، كلُّ إنسان في كلِّ مكان.

لذا، فإن السَّبّيةَ الثقافية يجب ألاَّ تُستخدم كذريعةٍ لانتهاكِ حقوق الإنسان؛ بما أن هذه الحقوقَ تُجسِّد أعمقَ قِيَم الحضارات البشرية جذْريّةً. فالإعلانُ العالميُّ لحقوق الإنسان مقتضًى وجودُه عالميّاً؛ ينطبق على الشّرق والغرب معاً؛ وينسجِم مع كلِّ إيمانٍ ودِين. والتقصيرُ عن احترامِ حقوقنا الإنسانية لا يؤدّي إلاّ إلى تقويض إنسانيَّتنا.

فَلْنَعمل على ألاّ ندمِّر هذه الحقيقةَ الجوهريّة؛ لأننا، إنْ فَعَلْنا ذلك، فلن يجد الضّعفاءُ مكاناً يلجأون إليه.

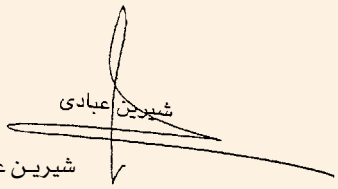

شيرين عِبادي
الحائزة على جائزة نوبل للسلام عام 2003

منظورِ التنمية البشرية، لا يمكن تقييمُه دون التنبّه إلى العمليّات التي ينطوي عليها، وإلى دوْرِ حُرِّية الإنسان في طريقةِ تقرير الأمور.

يقود التحليلُ في هذا الفصل إلى بعض الاستنتاجات الواضحة التي يُتابَع تكوينُها في الفصول التالية. أولاً، يُمكن أن يَنتج مقدارٌ أكبر من التنوّع الثقافيّ عن ممارسة الحُرِّية الثقافيّة من قِبَل الجميع (بمن في ذلك الأقليّاتُ العِرْقيةُ أو الدِّينيّةُ أو الاجتماعيّة). وعندما تكون الحالُ كذلك، تَبرُز حجّةٌ قويّة للاحتفاء بالتنوّع الثقافيّ، والقيامِ بما أمكَن من أجلِ حمايته. وينبع تصفيقُ الاستحسان للتنوّع، في هذا التعليل، من قيمةِ الحُرِّية الثقافيّة ـ وهي قيمةٌ تُناسب تماماً أهميّةَ الحُرِّيات على نحوٍ عامّ.

ثانياً، يمكن للتنوّع الثقافيّ في المجتمع أن يوفِّر لكلِّ الناس في ذاك المجتمع ـ بِصَرْف النظر عن خلفيّتهم الفرصّةَ للتمتّع بمدًى أوسع من الخيار الثقافيّ. وفي نهاية المطاف، يرتبط هذا الأمرُ كذلك بالحُرِّية الثقافيّة، وتكون في حالةٍ كهذه المُسهِّلَ لا النتيجة (كما في الحالة السابقة) لممارسةِ الحُرِّية الثقافيّة. هنا أيضاً يجب أن يحصل التنوّعُ الثقافيّ على هُتافات التشجيع لتوسيعه المدى الثقافيَّ للحياة الاجتماعيّة، ومن ثَمَّ إلى تعزيز الخيارات التي يتمتّع الناسُ حقّاً باختيارِ طريقة عيْشهم. وهذا أيضاً هو جزءٌ من دفاعٍ عن التنوّع الثقافيّ، مبنيٍّ على أسُس الحُرِّية.

ثالثاً، قد تؤدّي ممارسةُ الحُرِّية الثقافيّة إلى انخفاضِ التنوُّع الثقافيّ ـ بدلاً من زيادته ـ عندما يتكيّف الناسُ مع أساليبِ معيشة الآخرين ويختارون، بطريقةٍ معلَّلةٍ منطقياً، سلوكَ ذاك الاتجاه (غيرَ عابئين بالاستبعاد من طريقة العَيْش). وعندما يحدث مثلُ هذا الأمر، فإنّ معارضةَ الحُرِّية الثقافيّة بذريعةِ أنّها تُخفِّض التنوّعَ الثقافيّ يكون خطأً فادحاً، بالنَّظر إلى أنّ للحُرِّية أهمّيّةً دستوريّة ـ وفطْريّة ـ بحدِّ ذاتها، على نحوٍ لا يتمتّع بها التنوّع.

ما يرتبط بهذه المسألة هو الاعتزازُ بالثقافة والتمسّكُ بها، وغالباً ما يلقى المناصرةَ بِحُجّةِ أن الحفاظَ على ثقافة المرء «الخاصّةِ به» خطوةٌ لمصلحةِ الحُرِّية. لكنّ الافتراضَ أنّ الإكراهَ للحفاظ على ثقافة الأجداد الموروثة يجب أن يكون إلى حدٍّ ما ممارَسةً للحُرِّية، هو الْتباسٌ في المفاهيم؛ إذ يتعلّق الموضوعُ أيضاً بدوْرِ الاختيار في تحديد الهُوِيّة. وبما أنّ كلَّ إنسانٍ ينتمي إلى مجموعاتٍ عديدة، ولديه وسائلُ عديدةٌ لتعريفِ نفسِه، وعليه أن يقرّر كيف يَتعامَل مع الأولويّات المختلفة ـ وربما المتصارعة ـ على نحوٍ متطابق، فقد لا تكون هناك طريقةٌ لتجنّب الاختيار (حتى لو تمّ ذلك بشكلٍ ضمنيّ، وربما بأسلوبٍ لا يمكن إدد راكُه). وهذا لا ينفي تكرُّرَ حدوثِ «اكتشافات» بشأنِ ما إذا كان أحدُهم ينتمي إلى هذه المجموعة أو تلك (وقد تكون اكتشافاتٍ هامّة)، لكنّ ذلك لا يُلغي الحاجة إلى الاختيار.

ليس إنكارُ الاختيار، عندما يوجد اختيارٌ، غلطةً حقيقيّةً فحسب، بل يمكن أن تكون له عواقبُ أخلاقيّةٌ جسيمة في عالمٍ تَشيع فيه النّزاعات ـ والأعمالُ الوحشيّة ـ المستندةُ إلى الهُوِيّة. وتتوقّف اندماجيةُ مجتمعٍ ما إلى حدٍّ كبير على توضيح دور الاختيار في الهُوِيّة، وعلى الحاجة إلى «التفكير المنطقي قبل الهُوِيّة». وبالفعل، فإنّ فهْمَ مسؤوليّةِ الاختيار قد يساعد كثيراً في التثبُّت من التعامل على نحوٍ وافٍ مع القضايا الأخلاقيّة الوثيقةِ الصِّلة، والمتعلقةِ بالوجود الاجتماعيّ للمرء.

ترتبط أهميّةُ الحُرِّية جيِّداً بالحاجة إلى العدالة في نشْدان الحُرِّية. فالأمرُ ينطوي على حُرِّيات الشعوب المختلفة، والتركيزُ على الحُرِّية يتطلّب الالتفاتَ إلى حُرِّيات الجميع ـ وهذه المسألةُ مرتبطةٌ باعتبارات العدالة. ومن المهمّ التركيزُ دائماً على مسألة العدالة، بسبب اتّساع نطاقها؛ إذ ليس هناك توتُّرٌ أساسيّ ـ كما يُزعَم أحياناً ـ بين الحُرِّية والعدالة. وفعلاً، يمكن النظرُ إلى العدالة من حيثُ التقدّمُ المُنصِف لِحرّياتِ كلِّ الناس (لا من حيثُ توزيعُ الدخْل فحسْب؛ أو حتى من المنظورِ الأكثرِ محدوديّةً لِـ «إعادة التوزيع» من نقطةِ انطلاقٍ تكون في نهاية المطاف اعتباطيّة). وعندما يُنظَر إلى المفهومَيْن الأساسيّين للحُرِّية والعدالة بهذه الطريقة، يمكن استخدامُهما بشكلٍ متَّسِق في تقييم طلبات الإدماج الاجتماعيّ والمزايا العَرَضيّة للتنوّع الثقافيّ.

من الممكن دراسةُ حالةٍ صعبة ـ أو يُزعَم أنّها صعبة ـ بإيجاز، لإيضاح المَقولات التي قد يُستَشْهد بها؛ إذْ طُرح السؤالُ بقدْرٍ كبيرٍ من التفكير الثّاقب: «هل التعدُّد الثقافيّ سيّئٌ للنِّساء»؟[20] فتلك المسألةُ تتعلّق بالواقع الذي نال قسطاً وافراً من البحث، وهو أنّ استمرارَ العديد من الممارسات في المجتمع التقليديّ الذي يُهيمن عليه الذكور قد يكون ضدّ مصالح النساء وفُرَصِهنّ. والنقاشُ لصالح الاحتفاظ بهذه الفُرَص المؤاتية، على أساسِ أهميّةِ التعدّد الثقافيّ، لا يُفيد مصالحَ النساء بشكلٍ جيّد؛ إذ قد تشمل الحالاتُ المتطرّفة لهذا النوع من النّزاع ممارساتٍ معيّنةً (مثلَ التشويهاتِ الجسديّة) التي تُقرِّها قواعدُ بعض الثقافات السائدة، والتي قد تكون مُضِرّةً جداً بقدرةِ النساء على أن يَعِشْنَ حياتَهنّ ويُمارِسْن حُرِّياتِهنّ الخاصّة.

وعند متابعةِ هذه المسألة، من المهمّ رؤيةُ الحُرِّية الثقافيّة من منظورٍ واسع بما فيه الكفاية. ففي الدِّفاع عن الممارسات المتواصلة، يُشار في بعض الأحيان إلى أنّ النساءَ أنفسَهنّ يَقبلْنَ عادةً هذه القواعدَ الثقافيّة دون احتجاج؛ لكنّ العديدَ من المظالم تبقى وتزدهر بالتحالُف مع الضحايا، وحرمانِهم فرصةَ التفكير في البدائل، وحجْبِ معرفةِ الترتيبات المحتملة الأخرى في مجتمعاتٍ أخرى. لذا، من المهمّ على وجهِ الخصوص عدمُ الوقوع في الحيْرةِ إزاء اعتبارِ التمسّك بالتقاليد، دون تفحُّصها، جزءًا من ممارسة الحُرِّية الثقافيّة. ومن الضروريّ طرْحُ السؤال عمّا إن كان المغلوبون على أمرهم في المجتمع. وفي هذه الحالة، النساءُ اللائي قد تتأثّر حياتُهنّ بشدّةٍ من جرّاءِ هذه الممارسات ـ قد أتيحت لهم فرصةُ التفكير في البدائل، وتوفّرت لديهم الحُرِّية في معرفةِ كيف يعيش الناسُ في ما تبقّى من العالم. فالحاجةُ إلى التفكير، وإلى الحُرِّية، أمرٌ محوريٌّ للمنظورِ المستخدَم هنا.

من الممكن أن تُطرح الدفاعاتُ المفترَضة عن التمسُّك المحافِظ بالتقاليد ـ وقد طُرِحت فعلاً ـ على أسسٍ أخرى. فهل يمكن الدفاعُ عن مثْلِ هذه الممارسات، على أساسِ قيمةِ التعدّد الثقافيّ؟ وهل يمكن مناصرتُها في قضيّة التنوّع الثقافيّ ؟ من السهلِ الإجابةُ عن السؤال الثاني؛ لأن التنوّعَ الثقافيّ، كما نُوقِش آنِفاً، ليس قيمةً بحدِّ ذاته، على الأقلّ ليس في منهج التنمية البشريّة (مع تركيزه على حُرِّيات الإنسان وتقدُّمِها العادل). وتستند قيمةُ التنوّع الثقافيّ إلى صلتِه الإيجابيّة بالحُرِّية الثقافيّة ـ كما هي الحالُ في الغالب. لذا، فإنّ إثارةَ القيمة العرَضيّة للتنوّع الثقافيّ، للدِّفاع عن الممارسات التي تُنكِر على النساء حُرِّيةَ الاختيار، ستكون شاذّةً بشكلٍ جليّ؛ لأنّ حُرِّيةَ النساء المعنيّاتِ تُنتهك، ولا تُعزَّز، من خلال هذه الترتيبات. ولا يمكن بهذه الطريقة أيضاً تعزيزُ العدالة، بمعنى عدالةِ الحُرِّيات.

ولكن إذا اعتُبِر توسيعُ التنوّع الثقافيّ، أو أيُّ زيادةٍ لِـ «التعدُّدية الثقافيّة»، كموضِعِ قيمةٍ بحدِّ ذاته ـ بِصَرْف النظر عما يفعله لحياة الناس المعنيّين ـ نكون عندئذ في منطقةِ اختصاصٍ بُحِثت محدوديّاتُها كثيراً من قبلُ في أدبيّاتِ التنمية البشريّة. فحتى الوَفرةُ الاقتصاديّة ـ بما هي عليه من الأهميّة ـ لا يمكن أن تكون قيِّمةً بحدِّ ذاتها، ويجب أن يُنظَر إليها على أنّها هامّةٌ فقط بمقدارِ تَوافُقِها مع ما يُقدِّر الناسُ حصولَهم عليه حقَّ قدْره. وفي منظور التنمية البشريّة، يجب تقييمُ التعدُّدية الثقافيّة على أساسِ ما تفعله لحياة الأناس المعنيّين وحُرِّياتهم.

من المهمّ على وجهِ الخصوص عدمُ الوقوع في الحيْرةِ إزاء اعتبارِ التمسّك بالتقاليد، دون تفحُّصها، جزءًا من ممارسة الحُرِّية الثقافيّة

وبالفعل، فإنّ النظرَ إلى توسُّع التعدُّدية الثقافيّة كغايةٍ بحدِّ ذاته يمكن أن يؤدّي إلى وضْعٍ تُنتهك فيه بشدّةٍ حُرِّياتُ أعضاءٍ إفراديِّين في المجتمع ـ وفي هذه الحالة، الإناث؛ وهو ما يتعارض كثيراً مع أهمّيّة الحُرِّية الإنسانيّة التي تنطبق على النساء فضلاً عن الرجال، وتنطبق على المضطهَدين في مجتمعٍ تقليديّ، فضلاً عن الوجهاء الرئيسيِّين والناطقين الرسميّين الهادرين. وهكذا، فإنّ الحاجةَ إلى العدالة تشير إلى المصاعب الجوهريّة التي ينطوي عليها توسيعُ التعدُّدية الثقافيّة كغايةٍ بحدِّ ذاته.

كما يُظهر هذا الفصل، يمكن أن ينشأ الحرمانُ من الحُرِّية الإنسانيّة لأسبابٍ كثيرة، وأن يعكس أشكالَ التمييز التي تنطوي على تأثيراتٍ ثقافيّة، بالإضافة إلى التأثيرات السياسيّة والاجتماعيّة الاقتصاديّة، في حياة البشر. وفي الفصول التالية، يتمّ تفحُّصُ الأشكال المتعدّدة للاستبعاد وعواقبِها على الحرمان البشريّ، وتقييمُها، على نحوٍ موسّع. وسوف يوجَّه الانتباهُ إلى المعالم المؤسّسيّة، فضلاً عن القِيَم التي تؤثّر في حياة البشر بشكلٍ عميق.

وفي هذه التحليلات، تبرز الأهميّةُ العمليّة للتعدُّدية الثقافيّة والتنوّعِ الثقافيّ اللذين تتوقّف مزاياهما الخاصة، الممكنِ قطعاً أن تكون عظيمةً جدّاً، على ارتباطهما بحُرِّيات الأشخاص المعنيّين؛ بما في ذلك العدالةُ والإنصاف في توزيع حُرِّياتهم. وذاك المبدأُ الأساسيّ هو سِمَةٌ محوريّة من سِماتِ منهَجِ التنمية البشريّة.

تحدِّياتٌ للحُرِّيةِ الثقافية

تدور بعضُ أكثرِ المناقشات إثارةً للخلاف على الصعيد الاجتماعي اليوم حول الهُوِيّة والتنوُّع الثقافيَّين ـ في مضامينَ بالغةِ التباين وأساليبَ مختلفةٍ كثيرة. وقد تدور المناقشاتُ حول اختيارِ اللغة الرسمية (دستورُ أفغانستان الجديد)، أو التمثيلِ السياسي للفئات العِرْقيّة أو الدِّينية (السنّةُ والشِّيعة في العراق)، أو العلاقاتِ بين الدّولة والدِّين (المسلمون في فرنسا)، أو دعاوى السكّان الأصليِّين ضد نشاطاتِ التعدين للشركات المتعدِّدة الجنسيات (المنطقة البرازيلية من نهر الأمازون)، أو سياساتِ الهجرة (المملكةُ المتحدة)، أو إجراءاتِ التجنيس (ألمانيا). وقد تكون توتُّراتٌ كهذه في صميمِ نزاعاتٍ عنيفة (رواندا، يوغوسلافيا)؛ فيما تُضيف العَوْلمة بعداً آخر، بالنظر إلى أن مجموعاتٍ عِرْقيّةً وشعوباً من السكّان الأصليِّين ودولاً قومية تتحدّى اتفاقياتٍ دوليةً عن التجارة والاستثمار على أساس أنها تقلِّل التنوُّع الثقافي.

لقد أصبح الناسُ حول العالم أكثر تشدُّداً في مطالبتهم باحترامِ هُوِيّاتهم الثقافية. وكثيراً ما تتناول مطالبُهم العدالةَ الاجتماعية أو الحصولَ على صوتٍ سياسيٍّ أقوى؛ لكنّ ذلك ليس كلَّ شيء، لأن مطالبَهم تتناول أيضا الاعترافَ والاحترام (الإطار 2.1). فالناسُ يهتمُّون بالوظائف والمدارس، لكنهم يُبالون أيضا بما إذا كان هناك اعتبارٌ لتاريخهم واحترامٌ لأبطالهم واعترافٌ باحتفالاتهم الدينية كأعيادٍ وطنية. والنّاسُ يهتمُّون بما إذا كانوا هم وأولادُهم سيعيشون في مجتمعٍ يتّسم بالتنوُّع أو مجتمعٍ يتوقَّع من الجميع فيه أن يلتزموا بثقافةٍ واحدةٍ مهيمِنة.

تجابه دولٌ كثيرة تحدياً مُلِحًّا في الاستجابة لهذه المطالب، لكنّ الاستجابةَ قد تهدِّد النُّخَبَ الحاكمة التي تفرض لغتَها ودِينَها وأساليبَ عيشها لتعزيز سلطتها وسيطرتها على الدولة. وتخشى دولٌ كثيرة أن يُعيق الاعترافُ بهُوِيّاتٍ متعدِّدة تحقيقَ أهدافٍ هامّة أخرى: وحدةِ الدولة، أو النموِّ الاقتصادي، أو التنمية، أو الديموقراطيّة، أو السلام، أو الاستقرار.

على مَرِّ آلاف السنين، تعرّض الناسُ للاضطهاد بسبب هُوِيّاتهم؛ لكنّ قمْع الهُوِيّات يصبح أكثرَ فأكثر صعوبةً في عالمنا المعاصر. وقد صار قمْعُ حركاتٍ سياسية تُطالب بالاعتراف الثقافي صعباً دون اللجوء إلى التنكيل والعنف المُفرطَين؛ وهي استراتيجياتٌ أقلُّ قابليةً للتطبيق في عالم اليوم، باتصالاته الفورية وما فيه من شبكاتٍ دوليةٍ قوية تدافع عن حقوق الإنسان.

يجابه كلُّ البلدان، والعالمُ بأسْره، تحدياتِ تعزيز التنوُّع وتوسيع الخيارات الثقافية للناس أجمعين. وهذه ليست مجرّد تحدياتٍ تجابه قلّةً من «الدول المتعدِّدة الأعراق»، لأن ما من بلدٍ واحد تقريباً متجانسُ التكوين. وتضم بلدانُ العالم، البالغ عددها قرابة 200، نحو 5000 مجموعةٍ عِرْقيّة[1]؛ كما يوجد في ثلثي البلدان أكثرُ من مجموعةٍ عِرْقيّة أو دينيةٍ واحدة، تشكِّل ما لا يقلّ عن 10٪ من السكّان[2]. وتضم بلدانٌ كثيرة مجموعاتٍ كبيرة من السكّان الأصليِّين همَّشها الاستعمارُ والمستوطنون.

لقد أصبح الناسُ حول العالم أكثر تشدُّداً في مطالبتهم باحترامِ هُوِيّاتهم الثقافية

الإطار 2.1

جانبانِ للاستبعادِ الثقافي

الحرِّيةُ الثقافية هي الحرّيةُ التي ينعم بها الناسُ لاختيار هُوِيّاتهم ـ لأن يكونوا مَن يشاؤون ـ والعيشِ دون استبعادٍ من خياراتٍ أخرى ذاتِ أهميةٍ لهم. وتُنتهك الحريةُ الثقافية بالتقصير في توفير الاحترام، أو الاعتراف، لقيَمِ مجموعاتٍ ثقافيّة، أو مؤسّساتِها، أو أساليبِ حياتها؛ وبالتمييز والمَضَرّة القائمَين على الهُوِيّة الثقافية.

الاستبعادُ من طريقة العيْش

يحدث الاستبعادُ من طريقة العيْش عندما تمارس الدولةُ أو الأعرافُ الاجتماعية تشويهَ السّمعة أو الاضطهادَ لثقافةِ مجموعةٍ ما، بما في ذلك لغتُها أو دِينُها أو عاداتُها المتوارَثة أو أساليبُ حياتها. وتدعو الحاجة إلى سياساتٍ تعطي ثقافةَ المجموعة، علناً، صيغةً من صيَغ الاعتراف والاتّساع والمساندة. فمن خلال سياساتٍ كهذه للاندماج الثقافي يرى أفرادُ المجموعة ثقافاتهم في رموز الدولة ومؤسّساتها، وفي الاحترام الذي يُبديه المجتمع.

الاستبعادُ من المشاركة

يشير الاستبعادُ من المشاركة – الاستبعادُ الاجتماعيُّ والاقتصاديُّ والسياسيّ على أسُسٍ عِرْقيّةٍ أو لُغَويّةٍ أو دِينية – إلى التمييز أو المَضَرّة على أساس الهُوِيّة الثقافية. وتُمارَس أوجهُ الاستبعاد هذه من خلال السياسات التّمييزية للدولة (مثْل الحرمان من الجنسية، أو من حقّ التصويت أو الترشيح لمنصب)، أو التمييزِ السابق الذي لم يعالَج (إنجاز أقلّ مستوًى في التعليم)، أو العُرف الاجتماعي (مثْل المنافذ الأقلّ في وسائل الإعلام لِنقْلِ وجهةِ نظرِ مجموعةٍ ثقافية، أوالتمييز في مقابلات التوظيف). وما تدعو الحاجةُ إليه هو مقارباتٌ لإدماج سياسات التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية.

معالَجاتٌ محدَّدةٌ مستلزَمة

هناك قدْرٌ كبير من الإسناد المتبادَل بين الاستبعاد من طريقة العيْش والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وبين بعضِ أسبابهما (اعتبار بعضِ الثقافات «متخلِّفة»). ويتطلّب كلُّ نوعٍ من أنواع الاستبعاد تحليلاتٍ ومعالَجاتٍ خاصّةً به.

المصدر: Kymlicka 2004

الرسم 2.1 **معظمُ البلدان متنوِّعةٌ ثقافياً**

عددُ البلدان بحسب حصتِّها من المجموعات العِرْقيّة أو الدِّينيّة 2003

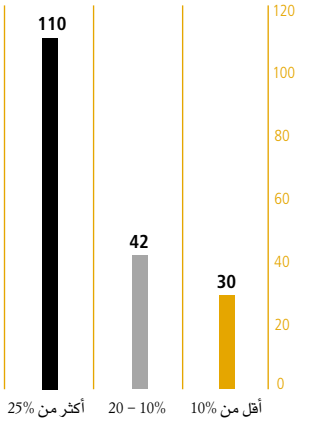

الحصّة من سكّان العالم، 2003

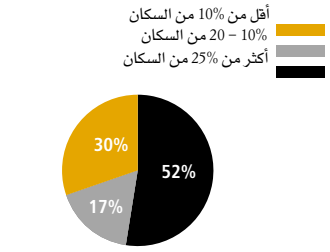

ملاحظة: تشير النِّسَب المئوية إلى كل المجموعات العِرْقية أو الدِّينية ما عدا المجموعة الأكبر

المصدر: CIA 2003

لقد تسارعت وتيرة الهجرة الدولية، وخلّفت في بعض المدن آثاراً مفزِعة. ففي تورونتو، تبلغ نسبة المولودين خارج كندا 44٪ من مجموع سكّان المدينة[3]؛ علماً بأن كلَّ بلد هو بشكلٍ أو بآخر مجتمعٌ متعدّدُ الثقافات. يضمّ مجموعاتٍ عِرْقيّةً ودينية ولُغوية وسُلالية تشدّها روابطُ مشتركة إلى تراثٍ وثقافة وقيَمٍ وأسلوبِ حياة.

على جدول أعمال التنمية البشرية في القرن الواحد والعشرين، يُعتبر توسيعُ حيّز الحُرِّية الثقافية تحدّياً هاماً ومهمّلاً في أحيانٍ كثيرة (الإطار 2.2). وسيعمل الفصلُ الحالي على تقصّي طبيعةِ هذا التحدّي.

الحُرِّية الثقافية - بُعدٌ مجهولٌ في التنمية البشرية

تتمحور التنمية البشرية حول البشر، وحول توسيع الخيارات المتوفِّرة للناس كي يفعلوا ويكونوا ما يُقدِّرونه حقَّ قدْره في الحياة. لقد ركّز عملٌ كثيرٌ في مجال التنمية البشرية - بما في ذلك دليلُ التنمية البشرية وتقارير التنمية البشرية السابقة - على زيادة إمكانيات الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، وعلى النمو الاقتصادي في خدمة الفقراء، ونشْر الديموقراطية؛ باعتبارها التحدياتِ الرئيسية. ولكن، كما يوضح الفصل الأول، يجب أن يكون الناس أحراراً أيضاً في تحديد مَن يكونون، وفي اختيار هُوِيّتهم الثقافية طبقاً لذلك. كإنسانٍ تايلاندي أو أحدِ أفراد طائفة الصّاحِبيِّين الكُوايكرز، أو ناطقٍ باللغة الأفريقية السَّنيغامبيّة وُلاف أو أفريقيٍّ جنوبي من أصولٍ هندية. وأن يتمتعوا باحترام الآخرين ويعيشوا بكرامة. كذلك، يجب أن يكونوا أحراراً في تحديد خياراتهم الثقافية دون التعرُّض للجزاء ودون الاستبعاد من خياراتٍ أخرى - في التوظيف والتعليم والإسكّان والرعاية الصحية والصوت السياسي وفرَص كثيرة ذات أهمية حيوية لرفاه الإنسان. ويجب أن يُسمح لهم باختيار هُوِيّاتٍ متعدِّدة - مثلاً، أن يكون المرء تايلاندياً ومسلماً، أو وُلافيَّ اللغة وسنغالياً، في الوقت ذاته.

تتمثّل الحجّة المركزية لهذا التقرير في وجوب احتضان المجتمعات مثلَ هذه الهُوِيّات المتعدِّدة والتكامُليّة، لا قمْعها. والتحدي الماثلُ أمام راسمي السياسات في القرن الواحد والعشرين هو توسيع إطار الخيارات، بحيث لا يحتاج الناس إلى التنكّر لهُوِيّاتهم كي يُتاح لهم الوصولُ إلى مجموعة الفرص الاجتماعية والاقتصادية بكاملها.

الأشكالُ والأصولُ المتنوِّعة للمطالب بالحُرِّية الثقافية

تعرضت الهُوِيّات الثقافية للقمع على امتداد التاريخ وفي مناطق العالم كافةً. وتساوى الغزاةُ والمستعمرون والطغاةُ والحكومات المنتخَبةُ ديموقراطياً في محاولتهم

الإطار 2.2

تعريفُ الحقوق الثقافية متخلِّفٌ عن تعريف الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية - لماذا؟

من بين الأبواب الخمسة لحقوق الإنسان - الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية - حظيت الحقوقُ الثقافية بالقدْر الأقلّ من الاهتمام. فلجنةُ حقوق الإنسان لم تتبنّ أولَ قرارٍ لها عن الحقوق الثقافية إلا في عام 2002، ومحورُه «تشجيعُ تمتُّع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام الهُوِيّات الثقافية المختلفة».

تعود جذورُ هذا الإهمال إلى المناقشات الحامية التي دارت في أثناء صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [عام 1948]. فقد نشب خلافٌ حول ما إذا كان ينبغي للحقوق الثقافية أن تعترف صراحةً بحقوق الأقليات أو أن تؤكد فقط حقَّ الفرد في «المشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع». ووقفت كندا والولاياتُ المتحدة ومعظمُ بلدان أميركا اللاتينية ضد حقوق الأقليات، فيما وقفت معها بلدانُ الكتلة الشرقية والهند. ولم يحدث أيُّ تطوُّر حتى عام 1966؛ عندما اعترف «الميثاقُ الدولي للحقوق المدنية والسياسية» بأن الأشخاصَ المنتمين إلى أقلياتٍ عِرْقيّة أو لُغَويّة أو دينية «لن يُحرَموا، بالاشتراك مع أعضاءٍ آخرين في مجموعتهم، من حقِّهم في أن يتمتعوا بثقافتهم، وأن يجاهروا بدِينهم ويمارسوا شعائرَه، وأن يستخدموا لغتهم الخاصة».

تعكس هذه التحفُّظاتُ مشاعرَ القلق المحيطة بفكرة الحقوق الثقافية:

- قد تستثير الحقوقُ الثقافية حُجَجاً عن النِّسبية الثقافية، وهي حُججٌ تستخدم الثقافةَ للدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان.
- يصعب التعريفُ الإجرائي لمفهوم الحقوق الثقافية لأن هذه الحقوق مرتبطةٌ بمفهوم الثقافة، وهو هدفٌ متحرّك.
- الحقوقَ الثقافية «كماليات» يوجَّه الاهتمام إليها بعد إحقاق الحقوق الأخرى.
- لا يمكن توجيه الاهتمام إلى الحقوق الثقافية دون مجابهة «الظُّلامات» الثقافية الموجودة في المجتمعات؛ وهذه تقاليدُ وأعرافٌ تنتهك حقوق الإنسان. غير أن الدولَ تلتزم جانبَ الحذر إزاء الاعتراف بمثلِ هذه الظُّلامات.
- تثير الحقوقُ الثقافية ذاك الطيفَ المخيف من الهويات الجماعية الذي يخشى بعض الناس من أنه يهدد الدولة القومية.

يجادل بعضُ منظِّري حقوق الإنسان والفلسفة السياسية بأن ضمان الحقوق المدنية والسياسية للأفراد - مثل حرية العبادة والتعبير والتّرابُط - يكفي للسماح للأفراد بِنِشدان معتقداتهم وممارساتهم الثقافية بحُرِّية.

رغم التأخُّر في الانطلاق، حقّق عملُ هيئاتِ حقوق الإنسان تقدُّماً هامّاً في توضيح مبادئ حقوق الإنسان الواجب مساهمتها في الحياة الثقافية، بما في ذلك المساواة وعدمُ التمييز؛ التحرُّر من التدخُّل في حقّ التمتع بالحياة الثقافية وحريةُ الإبداع والإسهام فيها؛ حريةُ اختيار الثقافة والحياة الثقافية التي يودُّ الإنسانُ المشاركةَ فيها؛ حريةُ النشر؛ حريةُ التعاون دولياً؛ حريةُ المشاركة في تعريف السياسات المتعلقة بالثقافة وتنفيذها. ويفُوق هذه المبادئَ كلَّها، المبدأُ الأساسي بأن الحقوق الثقافية جزءٌ لا يتجزّأ من حقوق الإنسان؛ مع أنه ليست كلُّ عادةٍ أو ممارسة حقًّا من هذه الحقوق.

المصدر: Stamatopoulou 2002; Kymlicka 2004; and Arizpe 2004.

فرضَ لغةٍ أو ديانة أو طريقةِ حياةٍ معيّنة على الشعب الخاضع لحكمهم. وفي بعض الأماكن، وُصمت ثقافاتٌ غيرُ مرغوب فيها بأنها «وضيعة» أو «متخلِّفة». وفي أماكنَ أخرى مثل جنوب أفريقيا أيام التفرقة العنصرية (الأبارتايد)، حاول الحكام إبقاءَ الناس منفصلين بأساليبَ منها حرمانُ بعض المجموعات من حقوقِ المواطَنة والمشاركة ذاتها التي يتمتع بها الآخرون. وأسوأ الكلّ، هي تلك الأماكنُ التي حاولت القضاء على مجموعاتٍ من السكّان بالقتل الجماعي، مثل ألمانيا النازية ورواندا.

والنتيجةُ هي إرثٌ من الاستبعاد الثقافي الواسع النطاق، القائمِ معاً على الاستبعاد من طريقة العيْش والاستبعاد من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على امتداد خطوط الفصل العِرْقيّة واللغوية والدينية (الاستبعاد من المشاركة). ويتقصّى هذا التقرير مثلَ هذه الأشكال من الاستبعاد ضمن ثلاث فئات هي: الأقليات في الدول المتعدِّدة العِرقيات، والسكّانُ الأصليون، والمهاجرون.

الأقليات في الدول المتعدّدة العرقيات. يضم أكثر من 150 بلداً أقلياتٍ عِرْقيّةً أو دينية كبيرة، وهناك 30 بلداً فقط لا توجد فيها أقليةٌ دينية أو عِرْقيّة تشكّل على الأقل 10٪ من السكّان (الرسم 2.1). مثالٌ على ذلك، المجموعاتُ العِرْقيّة في الدول المستعمَرة سابقاً، وبخاصّة في أفريقيا، حيث لم تتطابق الحدود مع الهُوِيّات العِرْقيّة للسكّان؛ الأمر الذي خلق دولاً بالغةَ التباين. وينتمي أفرادُ معظم هذه المجموعات إلى تاريخٍ مشترك، أو يُدركون حسّياً على الأقل أن تجربةً مشتركة تجمعهم.

لا تعاني كلّ هذه المجموعات من التمييز ضدها أو تعيش محرومة، كما أن الظروف التي تواجهها متفاوتةٌ بشكلٍ واسع. فنسبة البطالة بين الأميركيين من أصل أفريقي تبلغ ضعفَيْ مثيلتها بين مواطنيهم البيض، ونسبةُ وفيات الرُّضّع نحو ثلاثة أضعاف (أُنظُر الرّسم 3.4 في الفصل الثالث). كذلك فإنهم غيرُ ممثَّلين سياسياً على نحوٍ كافٍ في المجالس التشريعيّة. غير أن نضالات الحقوق المدنية أدت إلى مزيد من الاحترام للثقافة الأفروأميركية، والتوكيدِ على الهُوِيّة الأفروأميركية كمصدرٍ للاعتزاز. ثمة أقلياتٌ أخرى قد تكون متميزةً اقتصادياً، غير أنها مهمشةٌ ثقافياً أو سياسياً. ففي إندونيسيا، يشكّل ذوو العِرق الصيني 3٪ من السكّان لكنهم يسيطرون على 70٪ من القطاع الاقتصادي الخاص[4]. وعلى الرغم من قوّتهم الاقتصادية، فإنهم يواجهون قيوداً على التعليم والنشر باللغة الصينية؛ كما يُعتبر السكّانُ ذوو الأصل الصينيّ في العديد من بلدان جنوب شرق آسيا «أجانبَ» حتى عندما يعيشون هناك منذ أجيال.

إلا أن التمييز أكثرُ انتشارا بالنسبة إلى مجموعاتٍ أخرى؛ حيث تبلغ نسبة البطالة بين أفرادِ غجَر «الرُّوما» في شرق أوروبا ما نحو 45٪ وترتفع إلى أكثر من 60٪ في بعض المناطق؛ كما يعانون من ظروفٍ صحية وحياتية أدنى من المستويات المقبولة[5]. وفي جمهورية الصِّرب والجبل الأسود، لم يدخل المدرسةَ الابتدائية قطُّ إلاّ ثلثُ أطفال الرّوما، ولا تتجاوز نسبةُ الحاصلين على تعليمٍ جامعيّ بين أفراد الرّوما الصّربيّين أكثر من أربعة في الألف[6]. ويعاني أبناءُ الرّوما؛ الذين غالباً ما يُنظر إليهم كلصوصٍ كسالى، قذِرين، جاهِلين، تافهين؛ من اعتداءاتٍ عنيفة أكثر من غيرهم نسبياً في بلدانٍ مثل بلغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا[7].

السكّان الأصليون. ينتمي حوالى 300 مليون نسمة إلى مجموعات السكّان الأصليّين في العالم[8]، يتكلمون نحو 4000 لغة في أكثر من 70 بلدا[9]. ويشكّل السكّان الأصليون في أميركا اللاتينية، البالغ عددهم 50 مليوناً، نسبةَ 11٪ من مجموع سكّان المنطقة. لكن السكّان الأصليّين لا ينتمون إلى الأقلية دائما[10]، إذ يشكّلون في بوليفيا وغواتيمالا أكثر من نصفِ عدد السكّان[11].

إن هذه المجموعات وريثة ثقافاتٍ فريدة وأساليبَ فذّة في التّفاعل مع شعوبٍ أخرى والتّآلف مع البيئة؛ وتحافظ أيضاً على خصائصَ سياسيةٍ وثقافية واقتصادية، مميَّزة على خصائص التيّار الرئيسي في المجتمع الغالب. كان وقْع الأقدام الأجنبية على أرض السكّان الأصليّين في أستراليا والأميركتَين وأماكنَ أخرى بمثابةِ قرْعِ جرس الموت؛ حيث أدى الغزو العسكريّ والتدميرُ البيئي والتشغيلُ القسْري وانتشارُ الأمراض المميتة إلى تناقص الأصليّين في أستراليا والأميركتَين بنسبةٍ تصل إلى 95٪[12] وفي أستراليا وحدها، انْدثرت حوالي 500 لغة منذ وصول الأوروبيين[13].

تستمر مُجاهَدةُ الباقين من سكّان العالم الأصليّين، الذين يشتركون في مجابهةِ تحدياتٍ كثيرة كالفقر وسوء الصحة (الرسم 2.2) والتعليم. وفي حين تعاني مجموعاتٌ كثيرة معرَّفةٌ ثقافياً من عدم الإنصاف في هذه المجالات، فإن السكّان الأصليّين يشتركون في مواجهة بعض المشكلات المميَّزة. فكثيراً ما تكون الأراضي التي يستخدمونها لأغراض إنتاجية، وللحفاظ بها على روابطَ تاريخيةٍ وروحية، غيرَ مأمونة؛ ولذا يجري الاستيلاء عليها لقطع الأشجار والتعدين والسياحة وإنشاء بنًى تحتية. وبينما كان السكّان الأصليون يشغلون معظمَ الأنظمة البيئية على الأرض قبل قرنين من الزمن، لا يحقُّ لهم اليوم قانونياً أن يستخدموا إلا نحو 6٪ من أراضي الكرة الأرضية؛ وغالباً ما تكون الحقوقُ جزئيةً أو مشروطة[14]. على سبيل المثال، لا توجد في معظم بلدان جنوب شرق آسيا قوانينُ تضمن

الرسم 2.2 **السكّانُ الأصليُّون يمكنهم تَوقُّعُ حياةٍ أقصر**

الهوّة في متوسط العمر المتوقّع بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين في دولٍ نامية مختارة، 1997-2000

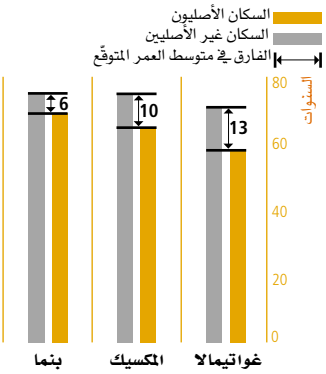

المصدر: خلال عام 1993 (حصة السكان الأصليين)، WHO 2001 (غواتيمالا)، المكسيك، وزارة الصحة 2004 (المكسيك) UNDP 2002b (بنما).

الهوّة في متوسط العمر المتوقّع بين السكان الأصليين والسكان غير الأصليين في دولٍ صناعيّة مختارة.

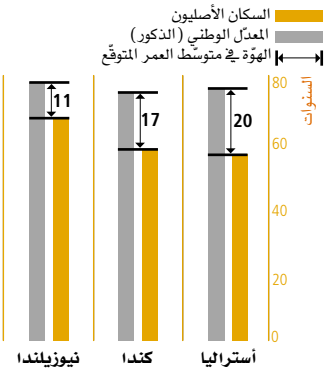

ملاحظة: هذه البيانات هي عن السنة الأخيرة في الفترة المحدّدة.

المصدر: 2004 Australian Bureau of Statistic (أستراليا)، WHO 2001 (نيوزيلندا).

الرسم 2.3 **عددُ السكان الأوروبيين من مهاجرين غير أوروبيين يزداد على نحوٍ بارز...**

سكانٌ مولودون خارج أوروبا

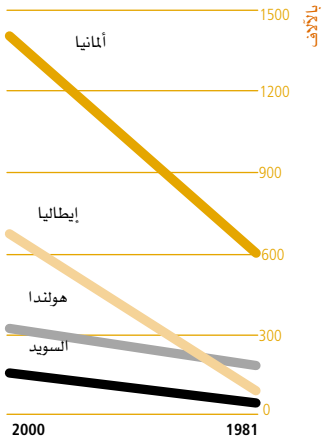

... والمهاجرون يتوافدون من أماكن متزايدة

المجموعات المهاجرة في السويد التي يتخطّى عدد أفرادها الألف نسمة

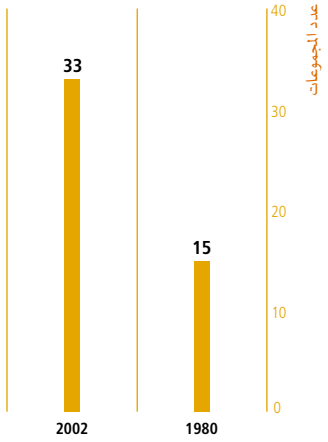

المصدر: Warner 2002, Statistics Sweden 2004

للسكّان الأصليِّين حقَّهم في أرضهم؛ كما أن أرضَهم ليست وحدها هي التي يطمع بها الآخرون ويستولون عليها، وإنما معارفَهم أيضاً. فقد اكتشفت الشركاتُ المتعدِّدة الجنسيات ما لتلك المعارف من إمكانياتٍ تجارية؛ وبدأ السباقُ لتسجيل البراءات، والخصخصة، والتملّك.

المهاجرون. منذ أواسط سبعينات القرن العشرين، تضاعف عددُ المهاجرين الدوليين ـ المعرَّفين كأناسٍ يعيشون خارج البلدان المولودين فيها ـ ليصل إلى حوالى 175 مليوناً [15]. وسُجِّلت أكثرُ الزيادات إثارةً في أكثر البلدان ثراءً، حيث ارتفع عددُ المهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي من خارج أوروبا بنسبة 75٪ منذ عام 1980 [16]. كذلك، يأتي المهاجرون من تشكيلةٍ أوسع لبلدانٍ أكثر تبايُناً؛ ولذا، ازداد عددُ المقيمين معاً من الذين ينتمون إلى ثقافاتٍ مختلفة. ففي لندن، يتكلّم الأطفال في مدارس الدّولة نحوَ 300 لغة مختلفة [17]؛ وفي السويد، يأتي المهاجرون الآن من بلدانٍ يساوي عددُها ضعفَيْ ما كان عليه في العام 1980 (أُنظُر الرسم 2.3 والمَعْلم 5.1 في الفصل الخامس) [18].

في حين سجّل تدفُّق المهاجرين أعلى سرعة له في البلدان الأغنى، تبقى الهجرة مشكلةً في جميع المناطق. فقد انتقل أناسٌ من بلدانٍ نامية أفقر إلى بلدانٍ نامية أكثرَ ازدهاراً (مثل الهجرة إلى البلدان الغنية بالنفط في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين)، ومن بلدانٍ تعاني اضطراباتٍ سياسيةً أو أعمالَ اضطهاد إلى بلدانٍ مجاورة (أُنظُر الرسم 5.2 في الفصل الخامس). بنتيجة ذلك، فإن هناك عشرةَ بلدانٍ نامية بين البلدان الخمسةَ عشر التي تضمّ أعلى نِسَب السكّان المولودين في الخارج؛ بما فيها تلك التي تحتلّ المراكزَ الثلاثة الأولى (الإمارات العربية المتحدة والكويت والأردن) [19]. وتقيم في المملكة العربية السعودية خامسةُ أكبر مجموعةٍ سكّانية من المولودين في الخارج، يفوق عددُها 5 ملايين [20].

من أكبر التحديات التي تجابه المهاجرين في البلدان الأغنى أو الأفقر على السواء هو وضْعُهم القانوني في البلد المتلقّي؛ إذ أمامهم غمرةٌ من المُبْهمات بين الجنسية الكاملة والوضع اللاقانوني. ويؤثّر هذا الغموضُ على مشاركتهم المدنيّة، مثلِ الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، إلى استطاعتهم قيادةَ السيارة قانونياً، بل إلى القدرة على الانضمام إلى القوى العاملة من دون التعرُّض للتمييز. وفي أحيانٍ كثيرة، يبلغ الالتباسُ المحيطُ بالوضع القانوني للمهاجرين حدَّ عدمِ حصولهم على أيِّ صوتٍ سياسيّ وكوْنِهم معرَّضين للتَّعسُّفات في مجال حقوق الإنسان؛ كما يؤدّي وضْعُهم الملتبِسُ إلى تعريضِ إمكانيةِ الاعتراف بهُوِيّتهم الثقافية للخطر. ومن الممكن أن يواجه المهاجرون، وبخاصّةٍ الذين يُعتبَرون غيرَ قانونيين، قيوداً صارمة على بناءِ دُورٍ للعبادة، والاحتفال بالأعياد، وارتداءِ ملابسِهم أو رموزهم الدِّينية أو التقليدية. ففي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أعرب 69٪ من المسلمين الذين استُطلعت آراؤهم عن الشعور بأن بقية المجتمع لا تنظر إليهم كجزءٍ لا يتجزّأ منه [21].

الاستبعادُ الثقافي منتشرٌ على نطاقٍ واسع

تمّ إنجازُ الكثير من العمل في العديد من مجالات التنمية البشرية لتوثيق الأداء، وكذلك طبيعة ـ وحجم ـ المشكلات التي يجب التغلّب عليها. وتوفّر تقنياتُ القياس التي طُوِّرت عبر عشرات السنين من الأبحاث، ومن خلال التقاليد الراسخة لجمْع البيانات، أدلّةً بالأرقام : 1.2 بليون نسمة يعيشون على أقلّ من دولار واحد في اليوم [22]، و 828 مليوناً ينامون جائعين [23]، و 114 مليون طفل في عمر الدراسة الابتدائية لا يذهبون إلى المدرسة [24]، و 11 مليون طفل يموتون سنوياً لأسبابٍ يمكن تفاديها [25]، و 1.8 بليون نسمة يعيشون في بلدانٍ تفتقر إلى العناصر الأساسية للديموقراطية [26].

إن الإلمام بالاستبعاد من طريقة العيش، أصعبُ بكثيرٍ في طبيعته من الإلمام بالاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويحدث الاستبعادُ من كيفيّة العَيْش عندما تُحرَم ثقافةُ مجموعةٍ ما، سواء كانت عِرْقيّة أو سُلالية أو دينية، من الاعترافِ بها واحترامِها. وينعكس ذلك أحياناً كثيرة في ثقافةٍ تُعتبر «وضيعة»، أو لا يُعترف بأعرافها. وتتأتّى أكثرُ أشكالُ الاستبعاد تطرّفاً من سياساتِ الدولة لِقمْعِ أو لِمنْعِ استخدامِ لغاتٍ، أو شعائرَ دينيةٍ، أو أعرافٍ هامّةٍ أخرى، كارتداء شيءٍ ما بمثابةِ معالمَ ظاهرةٍ للهُوِيّة – مثلاً، العِمامةُ التي يعتمرها أفرادُ طائفة السِّيخ، أو غطاءُ الرأس الذي ترتديه بعضُ المسلِمات.

تشمل سياساتُ الدولة في الاستبعاد من طريقة العَيْش سنَّ قوانينَ رسميةٍ للُّغة – بحيث يُفرَض استخدامُ لغةٍ قومية في دوائر الحكم الإداري والمحاكم والخدمات العامة والتعليم – وفرْضَ قيودٍ على الحُرِّيات الدينية. كذلك، تشمل سياسات الاستبعاد رفْعَ شأن رموز الدولة التي تمجّد تاريخ الجماعات المهيمنة وثقافَتها من خلال الأعياد الوطنية وإطلاق الأسماء على الشوارع والمباني، مع تجاهُل تاريخ المجموعات الأخرى وثقافتها [27].

إن تحديد خطوطِ الاستبعاد من كيفيّة العَيْش مهمةٌ صعبة (الإطار 2.3)، كما أن الهيئاتِ الإحصائيةَ القُطْرية أو الدولية التي تتابع مثْلَ هذا الاستبعاد قليلةٌ. ولا بدَّ من تغيير هذا الواقع، مثلما حدث مع البيانات عن الجنُوسة والبيئة التي كانت في وقتٍ ما جديدةً أيضاً

بالنسبة إلى مكاتب الإحصاء؛ إلا أن التحديات هائلةٌ، ولا تقتصر على الجوانب التقنية. فاللغةُ والدين والتاريخ والملابس والعادات والاحتفالات وأصولُ الطبخ، ليست إلا بعضَ المجالات التي تُعرّف الهُوِيّة الثقافية. ومثلما توجد طرقٌ لا حصرَ لها لفهم «الثقافة»، هناك أيضاً طرقٌ لا حصرَ لها لتقليص الحُرِّية الثقافية والتقصير عن الاعتراف بالهُوِيّات الثقافية. وسيظل الفهمُ الشامل للثقافة والحُرِّية الثقافية دائماً أبعدَ من المنال الإحصائي.

لكنّ من المستطاع بذلَ محاولات لتكوين فكرةٍ تقريبية عن حجم المشكلة، اعتماداً على عددٍ من المؤشّرات الثقافية الهامة مثل الدين واللغة والطقوس الاحتفالية. وتسعى مجموعةُ بيانات **الأقليات المعرّضة للخطر** إلى الإلمام بموضوع الاستبعاد لأناسٍ ومجموعات على أساس الهُوِيّة الثقافية (أُنظُر المَعْلم 2.1). وتقدّر هذه البياناتُ أن نحوَ 900 مليون نسمة- أي ما يقرب من شخصٍ واحد بين سبعةٍ في العالم - يعانون التمييزَ ضدّهم أو يعيشون محرومين بسبب هُوِيّاتهم، مواجهين الاستبعادَ الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي. وبالطّبع، فإنّ هذه الأصنافَ غالباً ما تتداخل، بحيثُ يواجِه الكثيرون من المنتمين إلى هذه المجموعات مزيجاً ما من هذه الاستبعادات. ويقدَّر أن حوالَي 518 مليوناً من هؤلاء ينتمون إلى مجموعاتٍ تتعرّض للاستبعاد من طريقة العَيْش، بما في ذلك القيود على الدين واللغة والاحتفالات والمظهر الخارجي (أُنظُر الرّسم 1 في المَعْلم 2.1).

الاعترافُ بالدّين. إنّ في التاريخِ فيضاً من الأمثلة عن الاضطهاد الديني. ففي القرن الرابع عشر قبل العصر المسيحي، أعلن فرعون مصر إخناتون أن لا إلهَ إلا رَع، وأمر بطمْس أيِّ إشارة إلى جميع الآلهة الآخرين؛ وحتى أنه منَع استخدامَ صيغة الجمع لكلمة **إله** [28]. وفي القرن الخامس عشر للميلاد، سعت محاكمُ التفتيش الإسبانية السّيئةُ الذِّكر إلى اكتشاف اليهود والمسلمين الذين اعتنقوا المسيحيةَ علناً تحت التهديد لكنهم واصلوا ممارسةَ معتقداتهم الحقيقية، ومعاقبتِهم. وفي

الإطار 2.3

قياسُ الحُرِّية الثقافية

حتى الآن، تتناول الإحصائياتُ الثقافية على الأغلب إنتاجَ «السِّلع الثقافية» واستهلاكَها، مثل الأفلام والكتب والمسرحيّات. ولكن، هل يمكن قياسُ الحرية الثقافية ونقيضَيْها : الاستبعاد من طريقة العيْش، والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، القائمَيْن على أسسٍ عِرْقيّة، أو لُغَويّة، أو دينية؟

قياس الاستبعاد من طريقة العيش

تتفاعل عواملُ عديدةٌ؛ بينها اللغةُ والدِّين والتاريخ والملابس والعادات والاحتفالات، وفنونُ الطبخ والقيَم، لِتُعرِّفَ الهُوِيّة الثقافية. وتوفِّر كلُّ هذه الوسائل لفهْم الثقافة سُبُلاً لاستبعاد الهويات الثقافية؛ مثل السياسات اللُّغَويّة، ومعاملة الأديان المختلفة، ومناهج المدارس، والسُّلوكيات داخل المجتمع. ويمكن جمْعُ معلومات عن هذه المواضيع، لكنها نادراً ما تُجمع. وإذا تجاوزْنا مشكلاتِ توفُّر البيانات البسيطة، هناك التحدياتُ التحليلية المتمثِّلةُ في تحويل المعلومات إلى أرقامٍ مفيدة إحصائياً. من الأساليب الممكنة، التقييماتُ النوعية - أي تقييماتُ الخبراء لمدى خطورة الوضع - عن قضايا هامّةٍ بالنسبة إلى هُوِيّاتٍ ثقافيةٍ كثيرة، مثل اللُّغة والدِّين. فمثلاً، يتضمّن هذا التقريرُ معلوماتٍ من مجموعة بيانات **الأقليات المعرّضة للخطر** في جامعة ماريلاند (أُنظُر المَعْلم 2.1) التي لا تُلِمُّ بكاملِ التفصيل أو المدى لأوجُهِ الاستبعاد الثقافي، لكنها قادرةٌ على توفير أدلّةٍ مفيدة لِفهْم المشكلة.

قياسُ الاستبعاد من المشاركة

أصبح قياسُ أوجُهِ الاستبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسيةِ إلى حدٍّ أقلّ، على أسُسٍ عِرْقيّة ولُغَويّة ودينية، أكثرَ تقدُّماً؛ لكن ما يبقى ناقصاً في أحيانٍ كثيرة هو تِبيان المكوِّنات على أساس المجموعات المعرَّفة ثقافياً. وتشمل بعضُ عمليات جمْع البيانات بالفعل أسئلةً عن الهُوِيّة الدِّينية والعِرْقيّة واللُّغَويّة؛ كما تركِّز بعضُ المُسوحات اللاحقة للإحصاءات السكّانية على هذه المجموعات الثقافيّة بشكلٍ خاص، لكن من الممكن لها أن تكون أكثرَ شمولاً وقابليةً للمقارنة. من القضايا الهامة، السماحُ للناس بتسجيلِ هُوِياتٍ متعددة؛ في حين أن الإحاطة بالاستبعاد السياسي أكثرُ صعوبةً. وتتوفَّر بعضُ البيانات الدقيقة، مثل التمثيل في البرلمان ومشاركة الناخبين (رغم أنّ من الممكن تصنيفَ البيانات بتفصيلٍ أكبر). غير أنّ ثمّة مواضيعَ أخرى، مثل حريّة التعبير والحركة والتنظيم، يصعب الإلمامُ بها إلى درجةٍ أكبر، ويجب التعاملُ معها بأساليبَ نوعيّة.

الخطواتُ التالية

يمكن القيامُ بمزيدٍ من العمل على مستوى البلدان، حيث قد يتوفَّر فهمٌ أفضل للقضايا المطروحة؛ وقد يشتمل ذلك على استخدامِ أساليبَ محسَّنةٍ لِرصْد البيانات وجمْعها - مثل تضمين استمارات الإحصاء والمُسوحات اللاحقة أسئلةً عن الهُوِيّات موجَّهةً إلى مجموعاتٍ ثقافية معيّنة، بالإضافة إلى تقييماتٍ نوعية. على المستوى الدولي، يمكن أن يؤدي تفويضُ مؤسسةٍ إحصائية دولية بقيادة العملية إلى إسباغ المزيد من الشفّافية والوضوح على هذه المهمةِ الضخمة والعاجلة - مثلاً، قام معهد اليونسكو للإحصاء حتى الآن بأعمالٍ كثيرة في قياس الثقافة. وتستطيع المؤسسةُ المنسِّقة أن تحضّ على جمْع المعلومات، كتضمينِ الاستبيانات الوطنية أسئلةً عن الهُوِيّة الثقافية، وأن تقوم بدور المخزن الرئيسي لهذه البيانات. أما في النواحي التي يطغى عليها الطابعُ النوعي في الاستبعاد الثقافي والسياسي، فيمكن تحقيقُ فوائدَ عظيمةٍ من تكليفِ مؤسسةٍ دولية بتولّي دورِ القيادة في المقاربات الشاملة للتعاطي مع هذه القضايا المعقدة على مستوى البلدان.

لا دليلَ للحرّية الثقافية

ثمّة مطالباتٌ لا بإنتاج بياناتٍ عن قضايا الثقافة فحسْب، بل بالمضيِّ إلى أبعدَ من ذلك وإعداد دليلٍ للحرية الثقافية. وثمة درسٌ مستقًى من دليل التنمية البشرية وغيره من الأدلّة المركَّبة، مفادُه أن مثلَ هذه الإجراءات يجب أن تتجذَّر في إطارِ تصوّرٍ فكري، وأن تكون ذاتَ صلة بالسياسة وقابلةً للقياس والمقارنة.

وكما يعترف هذا التقرير، فإن البياناتِ المتوفّرةَ عن الحرية الثقافية محدودةٌ جدا. أضِف إلى ذلك، أن التحدياتِ الفكريةَ والمنهجية ضخمةٌ جدا للإحاطة بقضايا مثل السياسات التمييزية والعُرف الاجتماعي ومدى الإهمال التاريخي التي تواجهها المجموعاتُ الثقافية.

والمشكلةُ هي أكثر من تجريبيةٍ أو وضْعية؛ إذ على النقيض من مجالاتٍ أخرى للتنمية البشرية، كالصحة والتعليم حيث تُجابِه بلدانٌ عديدة تحدّياتٍ مشتركة، فإن التحدّيات في معالجة الاستبعاد الثقافي أكثرُ تنوُّعاً بكثير. وإجراءُ مقارنةٍ بين اليابان المتجانسة والهند التعدُّدية، أو بين كيفية تعامُل أوروبا مع القضايا الناجمة عن الهجرة وطريقةِ استجابة أميركا اللاتينية لمطالب السكّان الأصليِّين بالأرض والحكم الذاتي، لن تكون قطُّ ممكنةً كلّياً.

المصدر: Goldstone 1998; Fukuda-Parr 2001; Kymlicka 2004; and Valdés 2002.

المَعْلم 2.1 مجموعةُ بيانات 'الأقليّات المعرَّضة للخطر' - قياسُ مقدارِ الاستبعاد الثقافيّ

لا يَجمع مشروعُ مجموعةِ بيانات **الأقليات المعرَّضة للخطر** التي أوجدها باحثون في مركز التنمية الدولية وتدبُّرِ النزاع، التابع لجامعة ماريلاند، بياناتٍ إلاّ عن مجموعاتٍ تعاني التمييزَ والمَضَرّة وتنظِّم نفسَها سياسياً على أساس هُوِيّتها الجماعية. ومن ضمن التمييز والمَضَرّة، استبعادٌ عبْر السياسات العامة والعُرفِ الاجتماعي؛ سواء كان ذلك استبعاداً راهناً أو من الآثار المتبقّية لأنماط التمييز التاريخية.

تتقصّى هذه البياناتُ وضْعَ مجموعةٍ ما بالمقارنة مع وضْع الأغلبية. وإذا لم تكن مجموعاتُ الأقليات في وضع أسوأ من الآخرين في البلاد، فإن حالتها لا تنعكس في البيانات. وفي حين أن ذلك قد يؤدي إلى إغفال كثيرين يُقيمون في بلدانٍ تَفرض قيوداً على الحرية الثقافية للجميع، فإن التركيز على التمييز هو في صميم هذا التقرير – أي الإلمام بالمعاملة المتباينة للمجموعات الثقافية في المجتمع وقمْع الهويات الثقافية.

ما هي الأقليةُ المعرَّضةُ للخطر؟

يتعامل المشروعُ مع «مجموعاتٍ طوائفية» يشترك أفرادُها في «هويّةٍ جماعيةٍ مميَّزة ومستمرّة» على أساس عواملَ مشتركة، مثل التاريخ والدِّين واللُّغة والعِرق وسواها. والهُوِيّةُ الجماعية ليست جامدةً أو ثابتةً أو ذاتَ ارتباط لا ينفصم بمَعْلَمٍ معيّنٍ من معالم المجموعة، بل هي تصوُّرٌ مشترك للمجموعة أو للمجتمع.

وفي حين يتقصّى المشروعُ متغيِّراتٍ كثيرةً لكلِّ مجموعة، فإن ما يهمّ هذا التقرير بشكلٍ خاصّ هو المتغيِّراتُ المتعلقة بالتمييز والمَضَرّة في المجالات الثقافية (كيفية العيْش) والسياسية والاجتماعية-الاقتصادية. والبياناتُ المستخدَمة لهذا التقرير راهنةٌ حتى نهاية عام 2000، ومستقاةٌ من أحدث مسْحٍ عالمي أجراه المشروعُ عام 2002.

- **تقييمُ التمييز والمَضَرّة الثقافيَّيْن (كيفية العيش).** تمَّ التقييمُ على أساس السياسات والأعراف التمييزية في بضعةِ مجالات: القيود على الدِّين (تؤثِّر على مجموعات تضمّ 359 مليون نسمة)؛ وعلى استخدام اللغة لأغراض التعليم (334 مليوناً)؛ وعلى الاحتفالات (305 ملايين) والمظهر الخارجي والحياة العائلية (144 مليوناً)، وعلى التنظيمات الثقافية. وقيّم المشروعُ هذه القيودَ في كلّ مجالٍ وأعطى علاماتٍ من صفْر (لا قيود) إلى ثلاثة (قيود شديدة على الأنشطة)؛ ثم جُمعت العلاماتُ لإعطاء فكرةٍ شاملة عن القيود الثقافية. واكتشف المشروعُ أن 129 مجموعةً تضمُّ نحو 518 مليون نسمة تتعرّض على الأقل لبعض هذه القيود (الرسم 1).
- **التمييزُ والمَضَرّةُ السياسيان.** أُعطِي هذان أيضاً علاماتٍ على مقياسٍ مدرّج من صفْر إلى أربعة: صفر، يعني انعدامَ التمييز؛ واحد، يشير إلى وضْعٍ تحاول فيه السياساتُ العامة جدّياً معالجةَ أنماطٍ تاريخية من التمييز؛ اثنان، يشير إلى وضْعٍ توجد فيه أنماطٌ من التمييز التاريخي مع غياب سياساتٍ عامة علاجية؛ ثلاثة، تعني وجودَ استبعادٍ على أساس العُرف الاجتماعيِّ السائد من دون سياساتٍ عامّةٍ علاجية؛ أربعة، تشير إلى حالاتٍ تُمارِس فيها السياساتُ العامة فعلياً التمييزَ ضد مجموعةٍ ما. كما أُجريت تقييماتٌ مفصّلة للتمييز في الحقوق السياسية الأساسية: حريةِ التعبير، وحرية الحركة، وحقوقٍ في الإجراءات القضائية، وحرية التنظيم، وحقّ الانتخاب، وحقِّ الالتحاق بالشّرطة والجيش وسِلْك الخدمة المدنية والمناصب العليا. بالنسبة إلى الحالة الأخيرة، لا يكفي عدمُ وجودِ أفرادٍ من الأقليات في هذه المجالات للتلويح بوجودِ تمييز؛ إذ لا بدّ من توفُّر إثباتٍ على وجود سياساتٍ أو أعرافٍ حكوميةٍ تمييزية. ويتبيّن من المشروع أن 191 مجموعةً تضمُّ حوالَي 832 مليون نسمة اعتُبِرت معرَّضةً للتمييز السياسي (الرسم 2).
- **التمييز والمَضَرّة الاقتصاديان.** قُيِّما كذلك على مقياس العلامات الأربع. فبالنسبة إلى 189 مجموعةً ونحو 750 مليون إنسان فيها معرضّين للتمييز الاقتصادي، تشير علامةُ صفْر إلى الحالة التي تسعى فيها السياساتُ العامة إلى إنقاص أوجُهِ المضَرّة؛ مثلاً، عبر العمل الإيجابي؛ فيما تعني علامةُ أربعة الحالةَ التي يمارَس فيها التمييزُ بفعّاليةٍ ضد المجموعة، سواء في السياسات أو الأعراف الاجتماعية السائدة.

من الممكن استخدامُ البيانات من مجموعة بيانات الأقليات المعرَّضة للخطر بُغيةَ كشْفِ الكثير عن الاستبعادات – من طريقة العيش، ومن المشاركة – التي يواجهها أبناءُ المجموعات المعرَّفةِ ثقافياً. ولا تُظهِر البياناتُ مدى اتّساع هذه الاستبعادات فقط، وإنما أيضاً نسبةَ التوتُّر في تداخُلها (أُنظُر الرسم 2).

تنبيهات

تتّسم مجموعةُ البيانات بأنها مجهودٌ رائد لقياس الظروف التي تعيشها مجموعاتُ الأقليات، والسياسات التي تؤثِّر فيها. والبياناتُ الهَدَفية تُلِمُّ بأوجهٍ للخصائص والتحديات المرتبطة بمجموعات الأقليات، غيرِ متوفرةٍ من خلال أساليبَ أخرى. وإبّان إعطاءِ المجموعات نقاطاً متعلّقةً بخصائصها المتنوّعة، يستشير مشروعُ بيانات الأقليات المعرَّضة للخطر مصادرَ متعدّدة – بما فيها الرواياتُ الصحفيّة للأحداث، وتقاريرُ المنظمات الدولية، وتقاريرُ حقوق الإنسان، والتقاريرُ الحكومية، وآراءُ الخبراء؛ كما يُبذَل كلُّ جهدٍ ممكن لضمان الاتّساق في الترميز عبْر جميع الحالات، وللتخفيف إلى الحدِّ الأدنى من مخاطر التحيُّز الإيديولوجي. وهناك معلوماتٌ إضافية متوفِّرةٌ في موقع المشروع على الإنترنت: www.cidcm.umd.edu/inscr/mar . أما البياناتُ المحدَّثةُ لتشمل سنة 2003، فسوف تتوفّر بحلول نهاية العام 2004.

يستخدم هذا التقريرُ مجموعةَ البيانات بحذَر؛ لإعطاءِ نظرةٍ عامّةٍ واسعة عن التحدّيات الهائلة التي يُشكِّلها التمييزُ الثقافي؛ وليس كمحاولةٍ لتصنيفِ بلدانٍ معيّنة أو تقييمها بناءً على سياساتها. وباستخدامِ مجموعة البيانات على هذا النحو، فإنها تصبح أداةً مفيدة وخطوةً كبيرة إلى الأمام في مجال القياس.

المصدر: Gurr 1993, 2000; MAR 2003; Kymlicka 2004.

الرسم 1 التمييز والمَضَرّة اللاحقان بالمجموعات المُعرَّفة ثقافياً قد يكونان ثقافيَّيْن وسياسيين واقتصاديين.

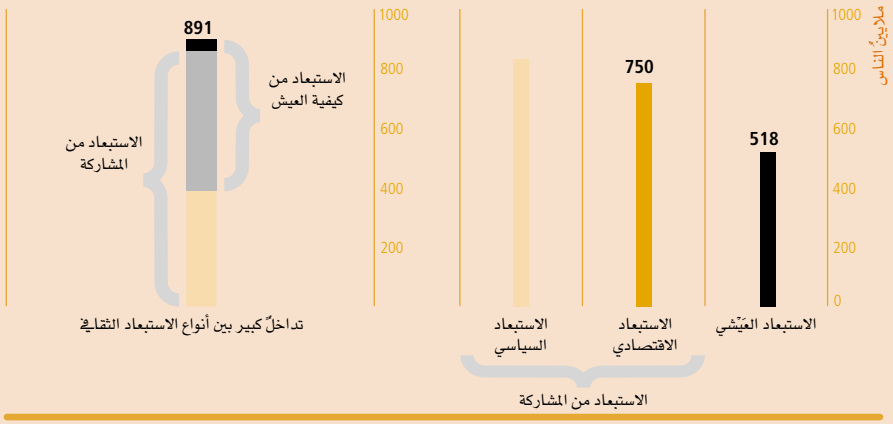

الرسم 2 للاستبعادَيْن السياسيِّ والاقتصاديّ مسبّباتٌ مختلفة

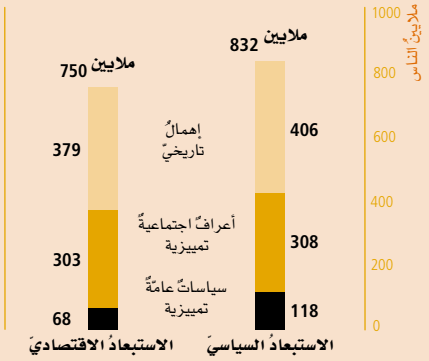

أواسط القرن التاسع عشر، قُتل بضعُ مئات من المسيحيين في كوريا بسبب معتقداتهم. ولم يُعترَف بالطوائف المسيحية غير الكاثوليكية في إيطاليا حتى عام 1984، وفي إسبانيا حتى عام 1992 [29].

يمكن للقيود الدِّينية أن تؤثّر على كل إنسان في بعض البلدان، في حين تُركِّز في بلدانٍ أخرى على أناسٍ ذوي معتقداتٍ معيَّنة. واكتشفت مجموعةُ بيانات الأقليات المعرّضة للخطر أن 359 مليون نسمة (من أصل 518 مليوناً ينتمون إلى مجموعاتٍ تتعرّض لِنمَطٍ من الاستبعاد الثقافي) محرومون أو يعانون التمييز ضدّهم، بالمقارنة مع آخرين في الدولة، لأنهم يمارسون معتقداتهم (المَعلم 2.1).

في أحيانٍ كثيرة، تمارَس رقابةٌ صارمة على النشاطات الدينية للمجموعات التي يجري التمييز ضدّها؛ مثلما تحظَّر النشاطاتُ والمنظمات الدينية لمسلمي أوزبكستان الذين يشكّلون 80٪ من السكّان، إلا إذا كانت المجموعةُ مسجَّلةً؛ الأمرُ الذي يتيح للدولة ممارسةَ التحكُّم الشّديد بالدِّين. وفي حالاتٍ أخرى، يكون التمييز ضد الدّين أكثر فعّاليةً [30]؛ حيث لم تَسمح تركمانستان بالنشاط الدِّيني رسمياً إلاّ لمذهبين دينيَّين: الإسلام السنّي والمسيحية الأرثوذكسية. ويتعرّض للاضطهاد الشديد أتباعُ المذاهب الأخرى كلّها، بمن فيهم شهودُ يَهْوه والعَنصَريّون والمَعمدانيون والمجيئيُّون والهاريكْريشناويُّون، كما يُرفَض تسجيلُ الطائفة الشِّيعية منذ ذلك الحين؛ ولكن في أوائل عام 2004، أزال رئيسُ الجمهوريّة رسمياً مستلزماتِ التسجيل [31]. وفي إيران، لا تحظى الطائفةُ البهائية - وهي أكبر أقلية دينية في البلاد، يبلغ عدد أفرادها 300 ألف - باعترافٍ في الدستور؛ الذي يعتبرهم أساساً بمثابة «نكِرة» [32].

هذه ثلاثةُ أمثلةٍ فحسْب. فالقضيةُ ليست فقط واسعةَ الانتشار وتعني مباشرةً الحُرِّيةَ الثقافيّة والتنميةَ البشرية، وإنما هي أيضاً قضيةٌ مثيرةٌ للنزاع والانفعال. ويحتلّ مطلبُ الحُرِّية الدِّينية في أحيانٍ كثيرة موقعاً مركزيا بين المطالب الكثيرة اللامحقَّقة، التي تنادي بها الحركاتُ السياسية الراهنة.

الاعترافُ باللُغة. كثيرًا ما تكون اللغة عنصراً أساسيا لِهُوِيّة الفرد الثقافية. وقد يؤدي تقييدُ مقدرة الناس على استخدام لغتهم الأم - مع القدرة المحدودة على تكلّم اللغة السائدة أو اللغة القومية الرسمية - إلى إقصائهم عن التعليم والحياة السياسية والحصول على العدالة. وليست هناك وسيلةٌ لـ «تشجيع» الأفراد على الانصهار في ثقافةٍ مهيمِنة، أقوى من جعْل كلّ المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونةً بتخلّيهم عن لغتهم الأم. ولا يتم اختيارُ هذا الانصهار بِحُرّية، إذا كان على المرء أن يختار بين لغته الأم ومستقبله. ففي بلجيكا القرن التاسع عشر، مثلاً، لم يكن أمام الفلمنكيين الطامحين إلى الترقّي أيُّ خيارٍ يُذكر سوى تعلُّم الفرنسية - اللغة الرسمية الوحيدة - ومع مرور الوقت، تخلّى كثيرون عن لغةِ أجدادهم كلّياً [33]. ولم تختفِ هذه الضغوط من بلدانٍ أخرى، إذ من المرجّح إلى حدٍّ بعيد أن تزدهر أوضاعُ سكّان غواتيمالا الأصليِّين لو تكلّموا الإسبانية.

من المؤشّرات على الانصهار الناجم عن هذه الضغوط، موتُ لغات العالم. فمِن بين اللغات التي وُجدت على مرِّ الزمن ويُقدَّر عددها بعشرة آلاف، لا تُحكى اليوم إلا نحو 6000 لغة [34]. ومن المتوقع، على أساس الاتجاه الحالي، أن ينخفض هذا العدد بنسبةٍ تتراوح بين 50٪ و 90٪ خلال السنوات المئة المقبلة [35].

تبلغ التحدِّياتُ ذروتَها، حيث يكون التنوُّع اللغوي في ذروته. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، توجد أكثرُ من 2500 لغة (رغم أن العديد من هذه اللغات تشترك في أوجهِ شبهٍ، كما يُوضِح الفصلُ الثالث)، لكن مقدرةَ أناسٍ كثيرين على استخدام لغتهم في التعليم والمعاملات مع الدولة محدودةٌ بشكلٍ خاص. وفي أكثر من 30 بلداً في المنطقة - بتَعدادٍ سكّاني يبلغ 518 مليون نسمة ويساوي 80٪ من مجموع سكّان المنطقة - تختلف اللغةُ الرسمية عن اللغة الأكثر شيوعاً بين الناس [36]. ومن بين الأطفال الذين يتلقَّون تعليماً ابتدائياً، تبلغ نسبة الذين يتعلّمون بِلُغتهم الأم 13٪ فقط (الرسم 2.4).

هل يُعيق الافتقار إلى التعليم باللغة الأم عمليةَ التنمية؟ تشير الأبحاث إلى أن الردَّ قد يكون بالإيجاب. ففي الولايات المتحدة، يحقِّق الأطفال الذين يتلقَّون تعليمهم بِلُغتهم الأم خلال السنوات الستِّ الأولى نتائجَ أفضلَ بكثيرٍ من أولئك الذين يُغمَسون فورا في اللغة الإنكليزية. وكلّ الأسباب تدفع إلى الاعتقاد بأنّ من شأن عملية التعليم أن تتّخذ مساراً مشابها في البلدان النامية (الفصل الثالث) [37].

إن تكن مقدرةُ الانسان على استخدام لغته الأم في الحياة العامة كما في الحياة الخاصة أمراً هاماً، فإن ذلك لا يجعل استخدامَ أكثرَ من لغةٍ في الحكومة والمحاكم والتعليم أمراً سهلاً أو عملياً. ويعالج الفصلُ الثالث تفصيلياً التكاليفَ والفوائد التي تواجهها البلدانُ في سياساتها اللُغَويّة.

أوجهٌ أخرى للاستبعاد من كيفيّة العَيْش. إن اللغة والدِّين كثيراً ما يكونان جزأين هامَّين من الهُوِيّة الثقافية للإنسان، لكن هناك طرقاً عديدة يمكن من خلالها احترامُ الثقافات المختلفة والاعترافُ بها. ويُستقى من مجموعة بيانات الأقليّات المعرّضة للخطر أن 60٪ من الناس الذين يعانون التمييزَ الثقافي يخضعون لقيودٍ في ممارسة احتفالاتهم. وتواجه نسبةٌ

ليست هناك وسيلةٌ لـ «تشجيع» الأفراد على الانصهار في ثقافةٍ مهيمِنة، أقوى من جعْل كلّ المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مرهونةً بتخلّيهم عن لغتهم الأم

الرسم 2.4 **كثيرون يفتقرون إلى منافذ التعليم الابتدائي باللغة الأم.**

الإقليم أو المجموعة	عدد اللغات المحكيّة	عدد السكان ذوي فرصة التعلّم باللغة الأم عام 2000	عدد السكان الإجمالي (بالملايين)
أفريقيا جنوب الصحراء	2,632	13%	641
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	2,815	62%	1,918
جنوب آسيا	811	66%	1,480
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	625	74%	409
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع	1,299	87%	912
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1,086	91%	530

المصدر: SIL international 2004b.

إضافية تبلغ 25٪ من هؤلاء؛ بمن فيهم شعوبٌ أصليةٌ كثيرة في أميركا اللاتينية والرُّوما في أجزاءٍ من شرق أوروبا؛ قيوداً في ما يتعلق بالثياب التي يرتدونها والهيئة التي يمكنهم الظهورُ بها علناً [38].

من الأهمية بمكانٍ أيضا، أسلوبُ الدولة في الاعتراف بتاريخ المجموعات الثقافية المختلفة ضمن حدودها، واحترامُ هذا التاريخ. وليس من السهل جمْعُ بياناتٍ عن هذا الموضوع، وبخاصّةٍ على مستوى الإقليم أو المدينة. وأحدُ سبُلِ تقييم مدى الاعتراف بفئاتٍ متباينة والقبول بها، هو كيفية احتفاء الأعياد الوطنية باللحظات البارزة في التاريخ أوالدِّين العائدَيْن إلى المجموعات الثقافية في الدولة، أو أسلوبُ تسميةِ الشوارع.

في الولايات المتحدة، لا توجد صفةٌ دينية لمعظم الأعياد الوطنية؛ وفي الهند، يعطِّل موظفو الحكومة المركزية في 17 عيداً بينها 14 تحتفل بتنوُّعِ أديان البلاد (الرسم 2.5). أما في فرنسا، فمن أصل 11 عيداً وطنياً ثمّة ستةٌ ذاتُ جذورٍ دينية؛ كلّها مسيحية، وخمسةٌ غيرُ دينية؛ رغم أن هناك مسلماً واحداً تقريباً بين كلِّ 13 مواطناً فرنسياً.

الاستبعادُ السياسيُّ والاقتصاديُّ والاجتماعيّ على أساس الهُوِيّة الثقافية

ليست مجابهةُ القيود على التعبير عن هويّة إنسانٍ ما (الاستبعاد من طريقة العَيْش) إلا تحدياً واحداً للحرية الثقافية. وتتعرّض مجموعاتٌ كثيرة للتمييز أو المَضَرّة في مجالاتٍ أخرى من التنمية البشرية بسبب هويّاتها الثقافية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 750 مليون نسمة ينتمون إلى مجموعاتٍ محرومةٍ أو تتعرّض للتمييز في الحياة الاقتصادية أو السياسية (أُنظُر المَعْلَم 2.1).

المشاركة السياسية: إن حدود المشاركة السياسية جليّةٌ في الدكتاتوريات أو دول الحزب الواحد، لكن مظاهرَ الإجحاف في المشاركة السياسية قد تكون واسعةَ الانتشار حتى في الديموقراطيات الراسخة. ومن الممكن التلاعُبُ بالعمليات السياسية أو تقييدُها بطُرقٍ كثيرة لوضع عقباتٍ أمام جماعاتٍ عِرْقيّة ولُغَويّة ودينيةٍ معينة. وتقدِّر مجموعةُ بيانات الأقليّات المعرّضة للخطر أنّ أكثر من 300 مليون شخص ينتمون إلى مجموعاتٍ تخضع لقيودٍ تحُول دون وصولها إلى مناصبَ أعلى، بالمقارنة مع آخرين في الدولة، بسببِ هُوِيّاتها؛ وأنّ ما يقارب 300 مليون شخصٍ ينتمون إلى مجموعاتٍ تواجه قيوداً في الحصول على وظائفَ حكومية؛ وأنّ نحو 250 مليون نسمة ينتمون إلى مجموعاتٍ لا تحظى بحقوقٍ متساوية لتنظيم أنفسِها، كما أنّ قرابةَ 280 مليوناً ينتمون إلى مجموعاتٍ لا تتمتع بالمساواة في حُرِّية التعبير، وأنّ 83 مليوناً ينتمون إلى مجموعاتٍ محرومةٍ من حقوقِ انتخابٍ متساوية [39].

والحرمان من الجنسية هو أحدُ أكثر السُّبُل المباشرة لاستبعاد جماعةٍ من الناس عن العملية السياسية. ففي تايلاند، كان أفرادُ الأقليّة المعروفة باسْم «قبيلة الجبل»، البالغِ عددُهم أكثرَ من 300 ألف نسمة، لا يزالون محرومين من الجنسية والحقوق والامتيازات الممنوحة للمواطنين المتمتّعين بجميع الخصائص المميِّزة للجنسية؛ كما حَرمت ميانمار من الجنسية أكثرَ من 250 ألف شخص من مسلمي روهينغيا، كانوا قد فرّوا من البلاد في وقتٍ سابق بسبب الاضطهاد. ورغم وجود جماعةِ ضغطٍ برلمانيةٍ متنامية، تواصل الكويت رفْضَ منْح الجنسية إلى أكثر من 100 ألف شخص من «البِدُون» الذين يعيش كثيرٌ منهم في البلاد منذ أجيال [40].

يُعتبر ضمانُ المساواة في جميع مراحل العملية السياسية شرطاً حيوياً لمنع التمييز ضد مجموعاتٍ معرّفةٍ ثقافياً، لكن تقييمَ ذلك أمرٌ صعب. ويمكن للنظر في النتائج الأسهل تحديداً وقياساً، أن يوضح الصورةَ على نحوٍ أفضل. فمن بين البلدان ذاتِ الدَّخل المرتفع في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي التي توفِّر بياناتٍ إحصائية، تَبرز هولندا وحدها في كونِ نسبةِ تمثيل الأقليّات العِرْقيّة في البرلمان مماثِلةً لنسبتها بين السكّان. وتأتي الولاياتُ المتحدة في المرتبة الثانية، وبلجيكا في المرتبة الثالثة (الجدول 2.1).

إلا أن المشكلةَ أعمُّ من ذلك بالطبع. ففي البرازيل لا يوجد إلا وزيران من أصل أفريقي بين 33 عضواً في مجلس الوزراء؛ رغم أن البرازيليين الأفريقيّين يُشكِّلون نصفَ عدد السكّان تقريباً [41]. وفي كينيا، تناقصت نسبة الوزراء من قبيلة كيكُويو من 31٪ في عام 1979 إلى 3٪ في عام 1998، مع أن نسبةَ الكيكويو بين السكّان، البالغةَ حوالي 20٪، ظلت على حالها؛ لكنّ الوضعَ تغيّر مرّةً أخرى في

الرسم 2.2 **الأعياد الوطنية سبُلٌ هامّة للاعتراف بالهويات الثقافية - أو تجاهُلها**

الأديان المثّلة في الأعياد الوطنية 2003

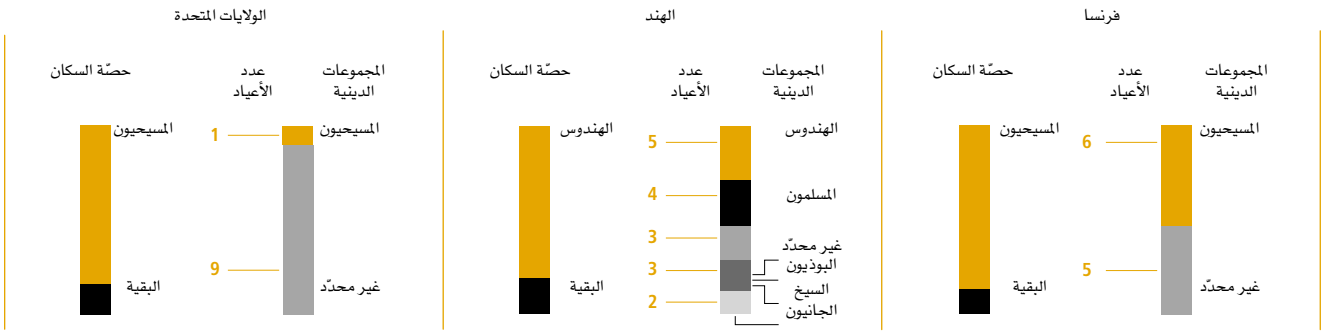

المصدر: الأعياد الوطنية France 2004؛ الهند، وزارة الموظفين 2004، مكتب إدارة الموظّفين 2003، المجموعات الدينية في الهند، الهند، مكتب أمين السجل 2004؛ فرنسا والولايات المتحدة، CIA 2003.

انتخابات عام 2003. في جُزر فيجي، احتلّ الفيجيون الأصليون 19 منصباً وزارياً من أصل 21 في مجلس الوزراء، عام 2001، رغم أن نِسَبَهم بين السكّان لا تتجاوز النصف [43]. وفي ترينيداد وتوباغو، كان المواطنون من أصلٍ هنديّ (وبخاصّةٍ أبناءُ الطائفة الهندوسية) مستبعَدين أساساً عن المناصب الوزارية بين عامي 1961 و 1986 (وقد تحسّن الوضعُ منذ ذلك الحين) [44].

تقدِّر مجموعةُ بيانات **الأقليّات المعرّضة للخطر** أنّ ما يزيد على 800 مليون نسمة ينتمون إلى أكثرَ من 200 مجموعةٍ معرَّفةٍ ثقافياً، تواجِه العُسْرَ أو التمييزَ السياسي على أساسِ الهُوِيّات العِرْقيّة أو اللُغَويّة أو الدِّينية [45]؛ وأن حوالَي 130 مليوناً من هؤلاء يُواجِهون سياساتٍ عامّة تمييزيةً مباشِرة؛ أما الآخرون فيُمارَس التمييزُ ضدهم بسبب التقاليد الاجتماعية في البلاد، أو المخلّفات الباقية من التمييز التاريخي (أُنظُر المَعْلَم 2.1).

لقد أصبحت معالجةُ هذه المشكلة ضرورةً حيوية. فالسياسة قوة، وغالباً ما تكون مظاهرُ عدم المساواة في المشاركة السياسية من صميم الدعاوى العالقة دون تسويةٍ للمجموعات الثقافية؛ وهو ما يناقشه الجزءُ المتبقّي من هذا التقرير.

الصحة والتعليم والدخل. نادراً ما تكون مستوياتُ التنمية البشرية – أو تقدُّماتُها – موزَّعةً بصورةٍ عادلة في بلدٍ ما؛ وفي أحيانٍ كثيرة، تُهمَل مجموعاتٌ دينيةٌ وعِرْقيّة ولُغَويّة معيّنة (الإطار 2.4). ولِجيوب الفقر هذه أهميّتُها بحدِّ ذاتها، غير أن مظاهر عدم المساواة على أسسٍ ثقافية يمكن أن تكون مصدراً رئيسياً للتوتر في المجتمع.

ثمة دولٌ قليلة تجمع معلوماتٍ عن توقُّعات الأعمار ووفيات الأطفال ومعرفة القراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس على أساس الانتساب إلى مجموعاتٍ عِرْقيّة ولُغَويّة ودينية، رغم أن الإحصاءات السكّانية قد تكون وسيلةً فعّالة لجمْع مثل هذه المعلومات.

الجدول 2.1

التمثيلُ السياسي للأقليّات العِرْقيّة في برلماناتٍ مختارة لبلدانٍ في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

البلد (سنة آخر انتخاب مع بيانات)	الأقليّات العِرْقيّة الظاهرة للعيان (أ)			
	مجموع العدد في مجلس النواب/العموم	النسبة في مجلس النواب/العموم %	النسبة بين السكّان %	مقارنة النسبة في مجلس النواب/العموم بالنسبة بين السكّان
هولندا (2003)	150/13	8.7	9.0	1.0
الولايات المتحدة (2002)	440/69	15.7	28.1	0.6
بلجيكا(1999)	150/6	4.0	10.0	0.4
كندا (2000)	301/12	4.3	13.4	0.3
المملكة المتحدة (2001)	659/12	1.8	8.7	0.2
نيوزيلندا (1999)	120/2	1.7	10.9	0.2
الدانمارك (2001)	179/2	1.1	5.8	0.2
أستراليا (2001)	150/1	0.7	6.0	0.1
ألمانيا (2002)	603/5	0.8	8.5	0.1
فرنسا (2002)	577/0	0.0	8.0	0.0
سويسرا (1999)	200/0	0.0	6.0	0.0

a. تُشير إلى الأقليّات العِرْقيّة الظاهرة للعيان، بناءً على التقارير الإحصائية أو التقارير الأكاديمية؛ في حين أنّ المهاجرين المغمورين (من أصولٍ أوروبية) ليسوا مشمولين. ومن المرجح أن تكون نسبة الأقليّات العِرْقيّة المؤهّلة أدنى من الأرقام المذكورة، لأن التقاريرَ تشمل المواطنين وغيرَ المواطنين؛ عِلماً بأن مجموعات الأقليّات العِرْقيّة تكون عادة صغيرةَ السن في المعدّل على نحوٍ غير متناسب (بالمقارنة مع أغلبية السكّان). ولا تشمل السكّانَ الأصليّين أو أفرادَ مجموعات الأقليّات اللُغَويّة أو القومية المهيمِنة.

المصدر : Bird 2003

وتظهر البيانات المتوفِّرة أنماطاً متّسقة من عدم المساواة، حيث تُفيد مجموعةُ بيانات **الأقليّات المعرّضة للخطر** بأن حوالَي 750 مليون نسمة في العالم ينتمون إلى مجموعاتٍ تتعرّض للتمييز أو التأذّي الاقتصادي الاجتماعي بسبب هُوِيّاتها الثقافية؛ كما أنّ مجموعاتٍ كثيرةً تعاني كِلا النّوعين من التّمييز (أُنظُر المَعْلَم 2.1). ويتأتّى ذلك بالنسبة إلى نحو 60 مليوناً من هؤلاء نتيجةَ سياساتِ تمييزٍ حكوميةٍ مباشرة، لكنّ الأسبابَ الأعمَّ هي الممارساتُ التمييزيةُ الاجتماعية أو الإهمالُ الذي يُترك دون علاج.

في هذه المعمورة، ثمّة أناسٌ ذوو هوِيّات ثقافيةٍ مختلفة يعيشون بعضُهم مع بعض، ولكنّ غالباً في عوالمَ مختلفة. فما زال المواطنون السود في جنوب أفريقيا

يكسبون نحو خُمُس دخل البيض [46]، كما يعتقد الرُّوما في تشيكيا وهنغاريا وسلوفاكيا أن انتماءهم العِرْقي هو السببُ الرئيسي لعدم استطاعتهم العثورَ على وظيفة [47]. وفي ساوباولو بالبرازيل، يتقاضى الرجال والنساءُ السود نصف الرواتب التي يتقاضاها البيض [48]. وفي غواتيمالا، هناك تداخلاتٌ واضحة بين مجموعات السكّان الأصليِّين والاستبعاد الاجتماعي (الخريطة 2.1).

توجد هذه الأنماطُ ذاتُها في قطاعَيّ الصحة والتعليم، حيث الأعمارُ المتوقَّعة للسكّان الأصليِّين أدنى دائماً من أعمار غير الأصليِّين (أُنظُر الرسم 2.2). ففي النيبال، يقِلُّ العمرُ المتوقَّع للسكّان من «الدّاليت» بنحوِ 20 عاماً عن المعدّل العامّ في البلاد [49]. وفي جمهورية صرْبيا والجبل الأسود، لا يلتحق 30٪ من أطفال الرُّوما قطُّ بالمدرسة الابتدائية، كما أن خُمُس الملتحقين سوف يتسرّبون [50]. وفي جنوب أفريقيا، لم يحظَ ربع السكّان تقريباً بأيِّ تعليم في المدرسة على الإطلاق [51].

تعزيزُ الحُرِّية الثقافية يتطلّب الاعترافَ بالاختلافات في الهُوِيّة

يتطلب الاستبعاد من كيفيّة العَيْش، والاستبعادُ من المشاركة، حلولاً سياسيةً مختلفة. فالمبادراتُ السياسيةُ التقليدية وحدها لا تستطيع معالجةَ الاستبعاد من المشارَكة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن إزالة الحواجز من أمام المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لن تُلغي قضايا الاستبعاد من كيفيّة العَيْش. وثمة حاجةٌ إلى مناهجَ جديدةٍ تدمج سياساتِ التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية (الجدول 2.2).

الاستبعاداتُ الثقافية تستلزم منهجَ سياساتٍ خاصّةٍ بها

ليس هناك برهانٌ على أن من شأن إزالة مظاهر اللامساواة الاقتصادية والسياسية أن تمحو التفاوُتاتِ الثقافية، إذ ثمة مجموعاتٌ منعَمةٌ اقتصادياً لكنها مهمَّشة ثقافياً (وسياسياً) مثل الصينيين في جنوب شرق آسيا [52]. ويتمتع أفرادُ أقلّياتٍ قومية مثل الكاتالونيّين في إسبانيا والكيبيكيّين في كندا بمستوى الحياة ذاته الذي تحظى به الأغلبية؛ وفي بعض الأحيان، بدخلٍ أعلى من المعدل؛ كما يبقى حقُّ مشاركتهم في العملية السياسية مصوناً تماما. غير أنهم عانَوْا وما زالوا يعانون الاستبعادَ من طريقة العَيْش، لأن الحكومةَ المركزية همَّشت لغتَهم وتقاليدَهم [53].

هكذا، يتبيّن أن الاستبعاد من كيفيّة العَيْش، والاستبعاد السياسي أو الاقتصادي، مختلفان؛ رغم أنهما عادةً متوافقان (أُنظُر الفصل الأول). فالاستبعاد من طريقة العَيْش يستلزم دراساتٍ تحليليةً وعلاجاتٍ خاصةً به، إذ في أحيانٍ كثيرة جداً انشغل تخطيطُ السياسات الثقافية بترقية الفنون وحماية التراث الثقافي أكثر من انشغاله بتعزيز الحرية الثقافية. وحتى

الإطار 2.4

دليلُ التنمية البشرية: الإلمامُ بأوجُه الإجحاف عبْر الجماعات

أصبح دليلُ التنمية البشرية أداةً قيِّمة جداً للتعبير عن التنمية البشرية، وعن الأداء الإنمائي لبلدٍ ما، في رقمٍ واحد تقريباً.

من أكثرِ استخدامات الدليل فعاليةً، المقارنةُ بين أداء بلدانٍ متجاورةٍ أو متشابهة؛ الأمرُ الذي يخلق شعوراً صحّياً بالمنافسة. وفي حين يستحيل وضعُ دليلٍ مشابِهٍ للحرية الثقافية (أُنظُر الإطار 2.2) أو إدراجُ الحرية الثقافية ضمن دليل التنمية البشرية، فإن عدم تكتيلِ دليل التنمية البشرية على أساس المجموعات العِرْقيّة أو اللُّغَويّة أو الدينية يمكن أن يُلقي الضوءَ على الاستبعاد في الصحة والتعليم والدّخل؛ غير أن ذلك نادرُ الحدوث.

في الحالات النادرة التي يُحسَب فيها دليلُ التنمية البشرية على أساس المجموعات الثقافية، تَظهر في الغالب صورةٌ تكشف الكثير. مثلاً، يأتي دليلُ التنمية البشرية لِغَجر الرُّوما في رومانيا أدنى كثيراً من المعدّل لرومانيا ككُلّ (أُنظُر الرسمَ التوضيحي). وتحتلّ رومانيا المرتبة 72 في دليل التنمية البشرية، غير أن سكّانها من الرُّوما يأتون في المرتبة 128.

كانت ناميبيا الدولةَ الوحيدة التي حسَبت دليلاً للتنمية البشرية على أسسِ المجموعة اللُّغَويّة؛ وهنا، مرةً أخرى، يتبيّن أن الفوارقَ مذهلة. ففي استطاعة السكّان الناطقين بالألمانية أن يأتوا بسهولةٍ في مرتبةٍ أفضلَ من النرويج التي تحتلّ رأسَ القائمة، يليهم عن قرب الناطقون بالإنكليزية الأفريقانية. أما الناطقون بلغةِ «سان» المحلية، فهُم في مرتبةٍ أدنى بـ 174 درجة. ويأتي بين هؤلاء وأولئك الناطقون بلُغاتِ تسوانا وأوتجيهريرو وأوشيومبو وروكافانغو وكابريفي- لوزي وناما-دامارا.

تُظهر هذه الأمثلةُ أنواعَ التحديات الكبرى الماثلة أمامنا، وتسليطُ الضوء عليها هو الخطوة الأولى نحو التصدي لها؛ إذ كثيراً ما تتردّد الحكومات في جمْع مثل هذه المعلومات ونشرها. وحيث تتوفر البياناتُ هذه، يجب اعتبارُها خطوةً هامة أولى وليس كشفاً إدانياً.

المصدر: Sen 2004b, UNDP 2000b

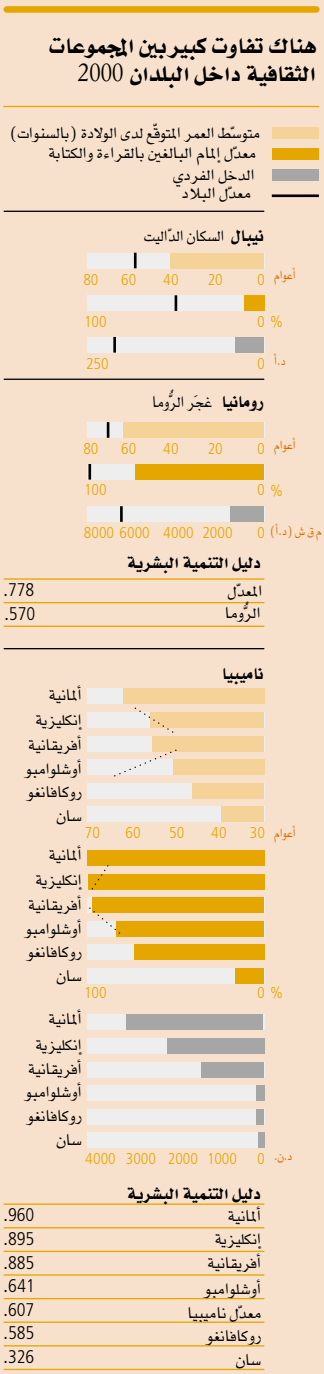

في يومنا هذا، تركّز المناقشاتُ الهامة حول السياسات الثقافية أنظارَها إلى حدٍّ بعيد على حماية التراث الثقافي. لكن على الرغم من أن هذه القضايا تحظى بالأهمية، فإن السؤال الجوهري عن تعزيز الحرية الثقافية قد نُسي بمعظمه (الإطار 2.5) [54]. ولتعزيز الحرية الثقافية، يتعين أن تقدِّم سياساتُ الاندماج الثقافي اعترافاً علنياً بالهُوِيّات الثقافية المقموعة، وأن تُفسِح لها المجال وتمدَّها بالدعم. وعندما يتحقق ذلك، تستطيع المجموعاتُ الثقافية المحرومة أن ترى هويّاتها ممثَّلةً في رموز الدولة ومؤسّساتها؛ الأمر الذي يزيل الكثيرَ من مصادر استيائها.

إدماجُ التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية

تُبنى مقارباتٌ تقليديّةٌ عديدة لتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أساس الانصهار، حيث يُتوقَّع من المجموعات أن تتبنّى لغةَ الثقافة المهيمِنة على حساب لغتها الأصلية؛ كما تُضطر أحياناً إلى التنكُّر لتقاليدها الدِّينية وسواها كي تنجح. صحيحٌ أنه لا بأس في التماهي مع ثقافةٍ مهيمنة، ولكن يجب عدمُ إرغام الناس على الاختيار القاطع بين هويّاتهم والتقدم الاقتصادي أو السياسي. فمن مقتضيات الحرية الثقافية والتنمية البشرية أن يكون الأفراد أحراراً في الحفاظ على هويّاتهم، بقدْر ما هم أحرارٌ في تغييرها. ومن أجل ذلك، ينبغي إدماج سياسات التعدُّدية الثقافية في استراتيجيات التنمية البشرية (الجدول 2.2).

مثلاً، في حين أن الديموقراطية هي شكلُ الحكم الوحيد المتجانس مع جميع الحريات (بما فيها الحرياتُ الثقافية)، فإنّ حكْمَ الأغلبيّة لا يَحمي دائماً المُطالَباتِ بالاعتراف والاحترام الثقافيَّين. وكما يحاول الفصلُ الثالث إثباتَه، فإن الفدرالية اللاّمتماثِلة (حقوق مختلفة – كحقوق اللغة – لأقاليمَ مختلفةٍ، على أساس الاحتياجات الثقافية)، والمشاركةَ في السلطة عبْر التّناسُبيّة والترتيبات الانتخابية التمثيليّة، هما خياران يجب التفكير فيهما عندما تقصِّر ديموقراطيةُ الأغلبية عن مبتغاها. كذلك، لا يمكن معالجة الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي فقط؛ من خلال سياسات النموّ لصالح الفقراء وإعادة التوزيع. قد تكون البرامجُ الخاصة مناسِبةً، بل حتى ضرورية، للتغلب على التمييز والتعويض عن الظُّلامات السابقة؛

خريطة 2.1 **غواتيمالا تُبدي تداخُلاً قوياً بين المجتمعات اللُغوية والاستبعادات الاجتماعية**

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004

الجدول 2.2

إدماجُ سياساتِ التعدُّدية الثقافيّة في استراتيجياتِ التنمية البشريّة

أعمدةٌ ثلاثة لاستراتيجية التنمية البشرية	ضروريةٌ للحرية الثقافية	لكنها غيرُ كافية للحرية الثقافية	سياساتٌ إضافية للتعدُّدية الثقافية	تناقضاتٌ بين أهداف التعدُّدية الثقافية والأعمدة الثلاثة
الديموقراطية	الديموقراطية هي شكل الحكم الوحيد المتجانس مع جميع الحريات الإنسانية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحرياتُ والحقوق الثقافية.	الديموقراطية لا تفعل الكثير لضمان مصالح الأقليات. لقد أهمَلت ديموقراطياتٌ عريقةُ التطور مطالباتِ الاعتراف الثقافي من مجموعات عرْقيّة ولُغَويّة ودينية، بمن فيها مجموعاتُ السكّان الأصليّين والمهاجرون. كذلك تسمح الديموقراطية بنشوء جماعات متطرّفة عنيفة.	إدماج الاتّساع لهُوِيّات الأقليات وتبنّي سياسات التعدُّدية الثقافية. التفكير في الفدرالية المتكيّفة، والمشاركةُ في السلطة التنفيذية. الاعتراف بتعدّد الهُوِيّات، وتعدُّد الجنسيات.	المطالبات بالاعتراف الثقافي تقدِّمها أحياناً كثيرة مجموعاتٌ غيرُ ديموقراطية، وقد تكون التطلّباتُ مناقضةً لبناء الديموقراطية. تجميدُ الممارسات التقليدية ذاتِ الطابع القمْعي باسْم «الأصالة»، الممكن ألاّ تحظى بتأييدِ كثيرين من أعضاء المجموعة المعنيّة.
النموُّ لصالح الفقراء	النمو لصالح الفقراء ضروريٌّ للتعويض عن الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي (الاستبعاد من المشاركة) للمجموعات الثقافية	النموّ لصالح الفقراء غيرُ كافٍ للتغلب على التمييز، والتعويض عن ظُلامات الماضي.	تطوير برامج دعم خاصة للفئات المستبعَدة. إطلاق برامج العمل الإيجابي.	العملُ الإيجابي مناقضٌ لمبادئ المساواة. هل البرامج الخاصة بديل للعمل الإيجابي؟
التوسُّع العادل للفُرَص	التوسُّع العادل للفرص الاقتصادية ضروريٌّ للتعويض عن الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي للمجموعات الثقافية	التوسُّع العادل للفرص الاقتصادية غيرُ كافٍ للتغلّب على التمييز ورفْع الظُّلامات السابقة. كذلك لا يستجيب للطلب على فُرَص مُغايِرَة مثل أنواع أخرى من التّعليم.	تطوير برامج داعمة إضافية لتوفير الوظائف والتدريب والقروض. إطلاق برامج العمل الإيجابي. تطوير برامج دعم خاصة للفئات المستبعدة. إطلاق برامج العمل الإيجابي. عرْض خدماتٍ منفصلة ذات تمويل حكومي، مثل المدارس.	العمل الإيجابي مناقضٌ لمبادئ المساواة. هل البرامج الخاصة بديل عن العمل الإيجابي؟ قد ينطوي على «إدماجٍ غير منصف» واستبعادٍ عن خياراتٍ وفُرَص مؤاتية عديدة لجميع المواطنين الآخرين.

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية.

الإطار 2.5

السياساتُ الثقافيّة - حمايةُ التُّراثِ الثقافيّ وتعزيزُ الحُرِّية الثقافيّة

في العام 1969، أدخلَت منظّمةُ التربية والعِلم والثقافة (اليونسكو) فكرةَ «السياسات الثقافيّة»؛ داعيةً الحكوماتِ إلى الاعترافِ صراحةً بالسُّلُوكات الثقافيّة كغايةٍ هامّة للسياساتِ العامّة. وقد أبدى المجتمعُ الدّوليّ اهتمامَه بهذه الدّعوةِ تدريجاً: فالمؤتمرُ العالميّ بشأن السياسات الثقافيّة الذي انْعقد في المكسيك عام 1982، وإعلانُ الأمم المتحدة فترةَ 1988 إلى 1997 بأنها عقْدُ الثقافة والتنمية، ومؤتمرُ استُكهولم البَيْحُكوميّ حول السياسات الثقافيّة للتنمية عام 1998، والعددُ المتزايد من الدُّوَل التي تُنشىء وزاراتٍ للثقافة، كلُّها أدلّةٌ على الإدراك بأنّ الثقافةَ تنميةٌ، والتنميةَ ثقافةٌ.

في البدء، كانت فكرةُ رسْمِ السياسات الثقافيّة مهتمّةً بتعزيز الفنون وحمايةِ التُّراث الثقافيّ. غير أنها الآن تتزايد ارتباطاً بالحُرِّية الثقافيّة؛ كما اقترحت اللجنةُ العالميّة للثقافة والتنمية في تقريرها الصّادرِ عام 1995 وعنوانُه، تنوُّعُنا المُبدِع. فالحُرِّيةُ الثقافيّة يتعذّر فصلُها عن احترام التنوُّع الثقافيّ والاعترافِ به؛ وعن صوْن التّراث الثقافيّ، الماديِّ واللاّملموس معاً.

وينبغي لِدَوْرةِ السياسات الثقافيّة أن تنتهيَ من حيثُ بدأت قبْل رُبْعِ قرْنٍ مضى؛ مع النّاس، ومع حُرِّيتهم واكتفائهم الثقافيَّيْن اللذينِ هما الغايةُ المِحْوريّة لِرسْمِ السياساتِ الثقافيّة.

المصدر: Arizpe 2004.

كما يمكن للتعليم بِلُغتين أن يعطي المجموعاتِ غيرَ المنتمية إلى اللغة المهيمنة فُرَصاً متكافئة. وفي الجوهر، تستلزم سياساتُ التعدُّدية الثقافية أن تنظر إلى المساواة بأساليبَ جديدة. فحيث توجد لمجموعاتٍ ما احتياجاتٌ ثقافيةٌ محدّدة أو تعاني من المَضَرّة نتيجةً لظُلاماتٍ سابقة، لن تُنتِج مقارباتُ سياسات المساواة فرَصاً متطابقة؛ إذ تقضي الضرورةُ هنا بمقارباتٍ متمايزة في السياسات وَفق الحاجة.

خرافاتٌ ثلاث تحيط بالحُرِّية الثقافية والتنمية

قليلةٌ هي البلدانُ التي جرّبت سياساتٍ رسميةً للتعدُّدية الثقافية، بل إن معظم البلدان قاومَتْها؛ كما ناقش علماءُ السياسة والفلاسفة ما إذا كانت التعدُّدية الثقافية تتماشى مع الديموقراطية وحقوق الإنسان. ويكمن السبب جزئياً في واقعيّات سياسات الأغلبية، لأن من السهل تجاهُلَ المجموعات المستضعَفة. وتساور صانعي السياسة مشاعرُ قلقٍ جِدّية حيال أثرِ مثل هذه السياسات على البلاد ككلّ؛ وتظل هناك تصوراتٌ تقول إن ضمان الحرية الثقافية هو ضرْبٌ من الكماليات. فمن الجميل الحصول عليها، لكنها مكلفةٌ أكثر مما يَلزم.

يستند الكثير من هذه التصورات إلى مفاهيمَ خاطئةٍ عن الدور الذي تؤديه الحرية الثقافية، والتعدُّديةُ الثقافية وحتى الثقافاتُ نفسها، في تطورِ مجتمعٍ ما. في ما يلي، سنفحص بالتفصيل ثلاثةً من هذه الخُرافات:

- من المرجَّح أن تحقّق بعضُ الثقافات تقدُّماً في التنمية أكثر من سواها.
- من المحتَّم أن يؤدي التنوُّع الثقافي إلى نزاعاتٍ بشأن القيَم.
- التنوُّع الثقافي يُعيق التنمية.

الخرافةُ الأولى: من المرجَّح أن تُحقّق بعض الثقافات تقدماً في التنمية أكثر من سواها

ليست هناك علاقة واضحة بين الثقافة والتنمية[55]. والفكرة القائلة إن ثقافةَ مجموعةٍ ما هامةٌ بالنسبة إلى نموِّها تحظى بجاذبيةٍ إيحائية تسمح بتحويل القَوالب الثقافية النَّمَطية إلى تفسيراتٍ لوضع العالم. وهذه الفكرة ليست جديدة، بل ترجع على الأقل إلى رأي دو توكفيل في الديموقراطية الأميركية إبّان أوائل القرن التاسع عشر وتمجيد «ماكس» فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانية. بيدَ أن موجةً جديدة من الجبْريّة الثقافية آخذةٌ في الظهور – تنسب إخفاقاتِ النموّ ونشْر الديموقراطية إلى عيوبٍ كامنة في الخصائص الثقافية.

هذه أفكارٌ خطِرة، يُمكن أن تؤدي إلى استنتاجات متطرفة في السياسات. فإذا ساد اعتقادٌ بأن بعض الثقافات في مجتمعٍ ما ليست مؤهلةً للنموّ الاقتصادي والديموقراطية، لا تبقى إلا خطوةٌ صغيرة للمحاجّة بأن هذه الثقافات يجب أن تُقمَع أو أن تُصَهر؛ أو للّجوء إلى التعميم المبالغَ فيه والقائل إنه إذا كان من الممكن تحميل الثقافة مسؤوليةَ فشل أفريقيا في تحقيق التقدم، فلماذا الانشغال بالمخططات السياسية والسياسات الاقتصادية أو بالمعونات الخارجية؟

كثيرًا ما يعمَد مناصرو الجبْريّة الثقافية إلى تصنيف أجزاءٍ كثيرة من العالم كمجرَّدِ «أفريقية» أو «إسلامية»[56]. غير أن الثقافة ليست توصيفاً متجانساً، إذ هناك تنوعّاتٌ هائلة في اللغة والدِّين والأدب والفن وأساليب العيش ضمن «المجموعة» الثقافية نفسِها[57]. علاوةً على ذلك، فإن الثقافة ليست المحورَ الوحيد الذي تتحدّد حوله حيَواتُنا وهويّاتنا؛ لأن هناك أيضاً أهميةً كبرى للطبقة والجنس والمهنة والسياسة. ومن دون القدرة على تحديد هذه الخصائص الثقافية، الواضحة والعامة، ستظل أيُّ نظريةٍ ذاتِ معنى عن الجبْريّة الثقافية تتخبَّط في محاولة الانطلاق على نحوٍ موفَّق[58].

من الممكن أن تكون هناك استمراريةٌ كبيرة في الثقافة، ولكنْ حتى الثقافات ذاتُ التقاليد الضاربة في القِدَم قد تشهد تغيُّراتٍ سريعة على مدى جيلٍ أو جيلين[59]. مثلاً، من الصعب نسبةُ تطوُّر اليابان إلى «الثقافة اليابانية» عندما أدت التفاعلاتُ مع الغرب المتحوِّل إلى التصنيع في أواسط القرن التاسع عشر إلى إعادة الـ«مايجي»/الإمبراطور والحكم التنويري، والتصميم على تغيير نظام التعليم في اليابان. وحتى النواحي

الثقافية التي تبدو متجذِّرةً يمكن تغييرها؛ حيث حقّقت، بنغلادش مثلاً، تقدُّماً عظيماً نحو تخفيف ممارسات عدم المساواة بين الجنسين. ولأن الثقافات تتشكَّل، فقد لا تترك الثقافة الراهنة لمجتمعٍ ما أثراً يُذكر على تحوُّله المستقبلي. ولا تأتي هذه التغيراتُ بفعْل سياساتٍ موجَّهة نحو التغيير الثقافي، كما قد يقول أنصار الجبْريّة الثقافية، بل تحدث نتيجة تفاعُلاتٍ اقتصادية وسياسية مع ثقافات أخرى، ومن خلال تعليمٍ أفضل – وهذا استنتاجٌ سياسي لا يختلف كثيرا عن مثيلاته في المجالات الأخرى لنظرية التنمية [60].

ولكنْ حتى المعتبَرُ كأمرٍ قيِّم للتنمية في ثقافةٍ ما، معرَّضٌ للتغيير؛ كما أنه لم يعُد ممكناً الافتراضُ بأنّ الاقتصاديّاتِ الغربيةَ هي النموذجيةُ للعالم [61]. لننظر مرةً أخرى إلى اليابان، التي نهلَت من مجموعةِ قيَمٍ ثقافيةٍ مختلفة عن قِيَم الغرب من أجل عملياتها الاقتصادية؛ مُشدِّدةً على الولاء للشركة وحسِّ المسؤولية والثقة المتبادلة بين الأفراد وتوافُقاتٍ ضمنية لحثِّ الخطى نحو إحراز تقدُّمٍ اقتصاديٍّ هائل في القرن العشرين – وهي قِيَم تتبناها كلُّ دورة لتدريب الإداريين في الغرب. لكن الأمور لم تكن دائما على هذا الشكل. فالتكهن بقيمة الخصائص الثقافية – ومستقبلها – أبعدُ ما يكون عن البساطة والدِّقّة.

ليس المقصودُ أن الثقافة لا تتيح استقراءاتٍ عن عملية التنمية – لأنّ في استطاعة المؤثِّراتِ الثقافية أن تُحدِث فَرْقاً. فقد وجدت بعضُ التحليلات، مثلاً، أنّ أخلاقياتِ العمل، وحسْنَ التدبير، والاستقامة، والانفتاحَ على الغرباء، يمكنها القيامُ بدوْرٍ في النموّ الاقتصادي [62]. وعندما تُفهم تلك المؤثِّرات على أنها متنوعةٌ وقابلةٌ للتغير، وأنها مصدرٌ للنفوذ من بين مصادرَ كثيرةٍ أخرى، تستطيع الثقافة أن تقدِّم استقراءاتٍ بنّاءةً عن السلوك والتنمية البشريَّيْن؛ لكن لا توجد هنا نظريةٌ ثقافيةٌ عظمى للتنمية، وهذا ما يؤكِّده الدليلُ الاقتصادي الحسابي. مثلاً، عند تفسير نِسَب النموّ، تَبيّن أن السياسة الاقتصادية والمعالمَ الجغرافية وعبءَ المرض تشكِّل كلُّها عواملَ ذاتَ صلة كبيرة بالموضوع. واتّضح أن العوامل الثقافية – مثل كون المجتمع هندوسياً أو مسلماً – لم تكن ذاتَ أهمية [63].

لذا، ففي حين يمكن للتحليل الإحصائي أن يساعد في تقييمِ صلاحية نظريةٍ ما، ربما يظلّ التاريخُ القاضيَ الأعظمَ للحُكم عليها – وحتى هذه الساعة، لم يكشف تاريخُ الجبْريّة الثقافية إلا عن نظريةٍ متخلِّفةٍ خطوةً واحدة عن العالم الحقيقي. فَبحلول الوقت الذي بدأ فيه تمجيد فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانية يلقى الاعتراف، كانت بلدانٌ كاثوليكيةٌ كثيرة (فرنسا، إيطاليا) تنمو بسرعةٍ أكبر من بريطانيا وألمانيا البروتستانتيتين. بعد ذلك، وُسِّعت النظرية لتكون مسيحيةً وغربية على وجه التعميم؛ ولكن أصبح من الضروري بعد ذلك إضافةُ اليابان. ثم سرعانَ ما راحت منطقةُ شرق آسيا تنمو بسرعةٍ، وصار من الضروري التخلّصُ على عجلٍ من المَقولات القديمة بأن القيَم الكونفوشية لا تشجِّع شروطَ النمو. بعد ذلك، أصبحت تايلاند، وهي بلادٌ بوذية أساساً، الدولةَ الأسرع نمواً، فتعيَّن تغييرُ النظرية مرةً أخرى [64]. إذاً، لم تستطع الجبْريّةُ الثقافية أن تلحق بِركاب العصر حتى الآن. فهل وجهات النظر السائدة اليوم هي أمتن أساساً وأقدرُ على التكهن بتأثيراتِ ثقافةٍ ما على التنمية – في أفريقيا، مثلاً – أو بتوافُقِ بعض الأديان مع الديموقراطية – كالإسلام، على سبيل المثال؟

النمو والتنمية في أفريقيا. يقول بعضُهم إن الثقافة تحدِّد عمليةَ التنمية في أفريقيا جنوب الصحراء، وتمضي حجَّةُ هؤلاء إلى القول إن «الثقافة الأفريقية» العويصةَ غيرُ ملائمة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [65]؛ وهذا حشْوٌ يلائم أنصار الجبْريّة الثقافية لربط فكرة «الثقافة الأفريقية» بحقيقةِ أن أفريقيا مقصِّرة. إلا أن للبلدان الأفريقية روابطَ مشتركةً تجمعها أكثر بكثيرٍ من ثقافتها، وقد تكون عواملُ عديدةٌ من هذه ذاتَ صلةٍ أقوى بكفاحها من أجل التطور.

لقد حدد **تقرير التنمية البشرية للعام 2003** ثمانيةً وثلاثين بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء باعتبارها «أولوية»، تعاني في الوقت ذاته مستوياتٍ تنمويةً متدنية وضَعْف التقدم نحو أهداف التنمية للألفية (أُنظُر المَعْلَمَ الإحصائي 1، وضْعُ التنمية البشرية). بين هذه البلدان، هناك 21 محاطةً باليابسة أو يُقيم جزءٌ كبير من سكّانها بعيداً عن الساحل، وغالبيَّتُها صغيرة – ليس بينها إلا أربعةٌ يبلغ عدد سكّان كلٍّ منها أكثرَ من 40 مليون نسمة؛ كما أن هذه البلدانَ معتمِدةٌ إلى حدٍّ كبير على السِّلع الخام، التي تشكِّل أكثرَ من ثلثَي صادرات 16 بلداً من 23 لديها بياناتٌ إحصائية. كذلك تَنوء هذه البلدان تحت عبءِ الأمراض البالغ الشدة، إذ بينها 22 بلداً تزيد فيها نسبةُ الإصابة بفيروس نقْص المناعة البشرية/متلازمة نقْص المناعة المكتسَب – الآيدز/السِّيدا – على 5٪ من السكّان، فيما تظل الملاريا منتشرةً على نطاقٍ واسع.

كثيراً ما تبقى حقائقُ كهذه مخبّأةً تحت السطح مباشرةً في الأمثلة التي تُعرَض مضخَّمةً، كحُجّةٍ على الدور الحاسم للثقافة في التنمية. وثمة مثالٌ يُستحضَر كثيراً نُوقِش مطوّلاً في الفصل الأول، يتناول جمهوريةَ كوريا وغانا في سنّينات القرن العشرين، وكيف أن التبايُن السريع بينهما خلال العقود التالية يُنسَب في أحيانٍ كثيرة إلى الاختلافات الثقافية. لكن التحليل أظهر، كما يتبيّن في الفصل الأول، وجودَ اختلافاتٍ أكثر أهمية؛ مثل

بحلول الوقت الذي بدأ فيه تمجيد فيبر لأخلاقيات العمل البروتستانية يلقى الاعتراف، كانت بلدانٌ كاثوليكيةٌ كثيرة (فرنسا، إيطاليا) تنمو بسرعةٍ أكبر من بريطانيا وألمانيا البروتستانتيتين

مستويات الاستثمار في التعليم [66]. فالمثال يُظهر أن للسياساتِ الاقتصاديةِ والاجتماعية تأثيراتٍ هائلةً على إحداثِ تغييراتٍ كبيرة، وأن تركيزَ الموارد الداخلية والخارجية على الصحة والتعليم هو الخطوة الأولى للخروج من فخِّ الفقر. وحتى العوائق الجغرافية – مثل الأسواق الداخلية الصغيرة ومحدودية الوصول إلى طرق التجارة العالمية – يمكن أن تُعالَج من خلال الاندماج والتعاون الإقليميَّين.

هناك قصصُ نجاحٍ أفريقية آخذةٌ في الظهور. ففي التسعينات من القرن الماضي، شهدت جزرُ الرأس الأخضر وموريشوس وموزمبيق وأوغندا نموًّا في الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد فاق نسبةَ 3 بالمئة [67]؛ كما زادت بنين ومالي والسنغال نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بأكثر من 15 نقطة مئوية [68]. ورُغْم تزايُد انتشارِ وباءِ نقْص المناعة/الآيدز في أفريقيا، خفّضت غينيا والنيجر معدّلاتِ وفيات الأطفال بنسبةٍ تفوق 5 بالمئة [69].

إن لدى العالم المعرفةَ والمواردَ اللازمة للتغلُّب على مثل هذه التحديات السياسية، مما يتيح لأفريقيا الإمكانيةَ لأخْذ مكانها كشريكٍ كامل في الاقتصاد العالمي. ولن تكون أولَ مرة تُضطر فيها مَقولةُ أنصار الجبْريّة الثقافية إلى التأقلم – فتُنقل في هذه الحالة «الثقافةُ الأفريقية» إلى جعبةِ المعتقَد الواحد.

الإسلام والديموقراطية [70]. تحتوي كلُّ الأديان على أفكارٍ يمكن أن تكون مفيدةً للتنمية، وأفكارٍ أخرى قد تكون ضارّة لها. ويُزعَم أحياناً أن الإسلام لا يتوافق مع الديموقراطية، وهو أسلوبٌ آخر للقول إن الثقافة تقرِّر عملية التنمية (أُنظُر الفصل الأول أيضاً). غير أنّ ثمّة مبادئَ إسلاميّةً أساسيّة تُشكِّل قاعدةً صلبة للديموقراطية؛ بما في ذلك الشُّورى، والاجتهاد، والإجماع، وبأن لا إكراهَ في الدين كما ورد في القرآن الكريم [71].

إن فكرةَ عدم توافُق الإسلام مع الديموقراطية لا تتعارض فقط مع رسالة الإسلام، بل مع ممارساتِ دولٍ تضم أغلبياتٍ مسلمة. ولعلّ ما يروِّج سوءَ الفهم هذا هو تصادُفُ كوْنِ بلدانٍ عربيةٍ عديدة مسلمةً، وذاتَ أنظمةِ حكْمٍ غير ديمقراطية. لكن هناك فرقاً صارخاً بين البلدان العربية ذاتِ الأغلبية المسلمة وبلدانٍ غيرِ عربية ذاتِ أغلبيةٍ مسلمة؛ إذ لم يتمتع أيٌّ من البلدان العربية ذاتِ الأكثرية الإسلامية الغالبة بخَمسِ سنواتٍ متتالية من الحقوق السياسية والانتخابية المعتدلة أو القوية خلال الأعوام الخمسة والعشرين المنصرمة. أما في العالم الإسلامي غير العربي، فقد تمتّعت 8 بلدانٍ من أصل 29 بمِثْل هذه الحقوق.

بوجودِ مجموعةٍ من بلدانٍ إسلاميةٍ ذاتِ سجلّاتٍ هزيلة في الديموقراطية، ومجموعةٍ أخرى ذاتِ إنجازاتٍ قوية في هذا المجال، لا يمكن أن تكون صفتُهما المشترَكة، الإسلام، السببَ الوحيد للفشل في تحقيق الديموقراطية. وتُظهِر الدلائل أن البلدانَ الإسلامية قادرةٌ على تحقيق إنجازاتٍ في الممارسات الديموقراطية، لا تقلُّ زخماً عن إنجازاتِ بلدانٍ غيرِ إسلامية. فمن بين أفقر بلدان العالم (إذا أُخرِج الدَّخل من المعادلة، لأن الأرجح أن تكون البلدانُ الأغنى ذاتَ ديموقراطية)، يمكن للبلدان الإسلامية غيرِ العربية أن تكون ديموقراطيةً بقدْرِ ما يمكن للبلدان غير الإسلامية [72].

حدّد **تقريرُ التنمية الإنسانية العربية 2003** أنّ في المنطقة العربية نقْصاً في الحُرِّية، نسبةً إلى مناطق العالم. ولا يبدو أن سببَ هذا النقْص كامنٌ في شعوب الدول العربية أو في ثقافةٍ مناوئة للديموقراطية؛ إذ أظهرت مُسُوحاتٌ أن نسبة الناس في البلدان العربية الذين يؤمنون بكَوْن الديموقراطية أفضلَ شكلٍ للحكم توازي، إن لم تفُق، نسبةَ غيرهم في أيِّ جزءٍ من العالم؛ بما في ذلك الولاياتُ المتحدة وأوروبا [73]. ولعلَّ الجوابَ موجودٌ في تاريخ سياسات القوة، وفي الافتقار إلى الانفتاح على الأفكار والثقافة من خارج المنطقة – حيثُ لم يُترجَم إلى العربية في العالم العربي بأكمله خلال عام 1995 إلا 330 كتاباً، في حين تُرجِم خمْسةُ أضعاف ذلك إلى اليونانيّة؛ التي يبلغ عددُ الناطقين بها واحداً من اثنَي عشَر ناطقاً بالعربية [74].

تحتوي كلُّ الأديان على أفكارٍ يمكن أن تكون مفيدةً للتنمية، وأفكارٍ أخرى قد تكون ضارّة لها

الخُرافة الثانية: من المحتّم أن يؤدّي التنوُّعُ الثقافي إلى نزاعاتٍ بشأن القِيَم

ليس هناك دليلٌ يُذكر لِدَعم هذا الادِّعاء. فمنذ خمسيناتِ القرن العشرين، شاركت 70 مجموعةً عِرْقيّة، متمركِزة إقليمياً، في نزاعاتٍ عنيفة [75]. وسجّلت أوجهُ النزاع هذه زيادةً كبيرة مع انتهاء الحرب الباردة – فبعد أن تضاعفت في السبعينات والثمانينات، وصلت إلى ذروتها في عام 1991، إذ بلغت 48 نزاعاً مسلحاً. وفي بداية عام 2003، كان اثنان وعشرون من هذه النزاعات لا يزال مستمراً، فيما سعَت 76 مجموعة أخرى إلى حكمٍ ذاتيٍّ أوسع؛ مستخدمةً تكتيكات لا ترقى إلى مصاف الحرب المفتوحة (مثل الاحتجاجات أو أعمالِ عنفٍ منفرِدة) [76].

ثمة تفسيرٌ شائع للعنف يشير إلى الاختلافات الثقافية أو العِرْقيّة كسببٍ أساسي – مجادِلاً بأن لدى المجموعات البشرية ذاتِ الثقافات المختلفة ميلاً غريزياً للتقاتُل في ما بينها من أجل الهيمنة والتفرُّد نتيجةَ اختلافاتٍ متنافرة في القِيَم. ويبرز هذا الرأيُ لدى سامْيُول هنتِنْغتُون في تكهُّنه الشهير بـ«تصادُم الحضارات» [77]. وقد استُخدِمت هذه الأفكارُ أيضاً لتفسير

النزاعات البَيْعِرْقِيّة داخل أمَمٍ ما، كما في ليبيريا وفي يوغوسلافيا سابقاً.

من المؤكّد أن هناك نزاعاتٍ كثيرة لها بُعدٌ ثقافي. ويرى أفراد كلٍّ من المجموعات المتنازعة أنهم ينتمون إلى ثقافةٍ مشتركة (العِرق أو الدِّين) ويحاربون (جزئياً على الأقل) من أجل الاستقلال الثقافي. لهذا السبب، عزا علماء الأنثروبولوجيا النِّزاعاتِ إلى مشاعرَ انفعاليةٍ عِرْقيّة بدائية تجعل النزاعَ يبدو وكأنه محتومٌ وعسير [78].

يشير الفصلُ الأول إلى النقائص الكامنة في هذا المنحى، الذي يعتمد أساساً على رأيٍ خاطئ عن تكوُّن الهُوِيّات ودوْرها وقدرتها على التكيُّف؛ كما تُحوِّل هذه الحجةُ الانتباهَ عن عواملَ اقتصاديةٍ وسياسية هامة. فثمة أدلةٌ عديدة عن كيفية تكوُّنِ الهُوِيّات وتغيُّرها، ولماذا يتبايَن بروزُها على مرِّ الزمن، تُظهر أن الثقافة، وإن تكن موروثةً، فهي تُبنى وتُختار أيضاً؛ حيث أشخاصٌ كثيرون يمتلكون هويّاتٍ متعددة [79]، والاختلافاتُ الثقافية ليست السببَ الأساسي للنزاع. وفي بعض الحالات، قد يؤدي التنوُّع حتى إلى تخفيفِ مخاطر النزاع لأنه يجعل تعبئةَ المجموعة أكثرَ صعوبة [80]. إذاً، ما الذي يسبِّب هذه التوترات؟

نزاعاتٌ عِرْقيّة – أم جشعٌ وإجحاف؟

تحدث نزاعاتٌ كثيرة على أسسٍ ثقافية، لأن الناس المشتركين ضمن كلِّ طرف في هذه الحروب يعتبرون أنفسهم منتمين إلى ثقافة مشتركة؛ غير أن الأسباب الحقيقية قلّما تكون الثقافاتِ نفسَها أو استحالةَ التوفيق بين القيَم. وتقدِّم أبحاثٌ حديثةُ العهد تفسيرين : الجشع ومظاهرَ الإجحاف الأفُقية. وقد يكون الصراع للسيطرة على ثرواتٍ طبيعية ثمينة، كالنفط والماس، في صميم دوافع الحرب العِرْقيّة؛ كما في لايبيريا وسييراليون والسودان. وما يبدو في أحيانٍ كثيرة نزاعاً عرقياً، قد يكون ببساطةٍ صراعاً على الموارد تخوضه جماعاتٌ نخبَوِية تلاعبَت بالولاءات العِرْقيّة.

من الحوافز الهامة الأخرى للحرب، تدنّي الفعّالية الاقتصادية وارتفاعُ مستويات الفقر؛ مثلما يحدث في

الإطار 2.6

مظاهرُ اللاّمساواة يمكن أن تؤجِّج النزاعَ والتوتُّرات

- نادراً ما تكون الأسبابُ الأساسية للقضايا العُنْفية بسيطةً. لكن، كما تُظهِر الأمثلةُ أدناه، ثمّة عنوانٌ دالٌّ مشترَك يبرز حالياً من أبحاثٍ حديثةِ العهد عن النِّزاع: الدّورُ الذي يمكن لمظاهر اللاّمساواة الاجتماعية – الاقتصدية والسياسية أن تقوم به في التسبُّب بالتوتُّرات والعنف. وقد أجريت أبحاثٌ أقلُّ من ذلك على الدور الذي قد تقوم به الاستبعاداتُ الثقافية (مثْل انعدام الاعتراف باللغات أو بالأعراف الدِّينية)؛ لكن، كما يرى هذا التقرير، هناك قضايا أخرى أيضاً يمكنها أن تؤدي إلى تعبئاتٍ واحتجاجات؛ ولذا، فقد تكون أسباباً أساسيةً هامّة، أو شراراتٍ، للنِّزاع.
- نُسِبت الاضطراباتُ العنيفة التي نشبت ضدّ الصينيين في **ماليزيا** في أواخر ستينات القرن العشرين، بمعظمها، إلى العداء الذي كانت الأغلبية البوميبُوتيرا، المُهيمنةُ سياسياً والمهمّشةُ اقتصادياً، تكنّه للأقلية الصينية، المهيمنة اقتصادياً.
- تُعزى الحربُ الأهلية الناشبة في **سريلانكا** منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين إلى التوترات الناجمة عن أوجه عدم المساواة بين الأقلية التّاميلية والأغلبية السِّنهالية. وكان الحكام في عهد الاستعمار قد خصّوا الأقليةَ التاميلية بمعاملةٍ تفضيلية اقتصادياً، لكنّ هذه الميزة انعكست بشدّةٍ حالما أصبحت السلطة في يدِ السنهاليين؛ الذين همّشوا أقليةَ التاميل بصورةٍ متزايدة في مجالاتٍ مثْل الفرص التعليمية والتوظيف في السلك المدني والسياسات اللُّغَوِيّة.
- كان لمظاهر عدم المساواة الاقتصادية والسياسية في **أوغندا**، حيث يعيش الناطقون بلغةِ البانتو (وهم بمعظمهم في الوسط والجنوب) مهيمِنين اقتصادياً، ومهمَّشِين سياسياً بالمقارنة مع غير الناطقين بالبانتو (وهم بمعظمهم في الشمال). وكان لهذه اللامساواة دورٌ في اندلاع نزاعاتٍ رئيسية؛ منها العنف الذي استهلّه عيدي أمين (سبعينات القرن الماضي)، والعهدُ الثاني للرئيس أوبوتي (1983 – 1985).
- عانت مجموعاتُ السكّان الأصليِّين في ولاية تْشياباس في **المكسيك** من أنواع الحرمان السياسي والاقتصادي الاجتماعي لفترة طويلة؛ وطالبت بحكمٍ ذاتيٍّ سياسيٍّ أوسع، وأوضاعٍ اقتصاديةٍ اجتماعية محسَّنة، وحماية تراثها الثقافي. وبلغت الأمور ذروتَها باندلاع انتفاضاتٍ ضد الدولة المكسيكية في أربع بلديّات.
- كانت الأغلبية السوداء في **جنوب أفريقيا** قبل عام 1994 محرومةً على نحوٍ بالغ الشدة في المجالين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي، وأدى ذلك إلى انتفاضاتٍ عديدة بين عام 1976 وانتقال السلطة عام 1993.
- يتعرّض الكاثوليك في **إيرلندا الشمالية** لألوانٍ من الحرمان الاقتصادي والسياسي منذ القرن السادس عشر. وفي عشرينات القرن الماضي، ضمِن ترسيخُ ايرلندا الشمالية جزءًا من المملكة المتحدة تمتُّعَ البروتستانت بالهيمنة السياسية والاقتصادية الدائم – الأمر الذي ألهب مطالبَ السكّان الكاثوليك في الشمال بالانضمام إلى الجمهورية الايرلندية، ذاتِ الأغلبية الكاثوليكية. واندلع نزاعٌ عنيف في أواخر الستينات من القرن العشرين، ثم بدأ يخفّ حدّةً في أوائل التسعينات؛ في أعقابِ جهودٍ منتظمة بُذلت لتخفيض تلك المظاهر من اللاّمساواة.
- وقعت في جزر **فيجي** أزماتٌ دستورية وانقلابات، بخاصّة في عامَي 1987 و 1999 عندما خشي السكّان الأصليون الفيجيون المهمَّشون اقتصادياً فقدانَ السيطرة السياسية وانتقالَها إلى الفيجيين ذوي الأصول الهندية، المهيمنين اقتصادياً.
- بدأت التوترات المتزايدة بين المسلمين والمسيحيين في بوسو بأواسط سُولاوازي في **إندونيسيا** تطفو على السطح في منتصف تسعينات القرن الماضي عندما أخذ السكّان المسلمون يحقّقون بازدياد مكاسبَ من السياسات الاقتصادية الجديدة تفوق ما يحقّقه السكّان الأصليون المسيحيون.
- منذ عصور الاستعمار، يعاني سكان **غواتيمالا** الأصليون من التمييز السياسي والاقتصادي؛ مما يُسهِم في تأجيج النزاعات التّاشبة باستمرارٍ في البلاد.
- من الممكن أن يُعزى التمرد الماوي في **النيبال** الذي بدأ في عام 1996 إلى ظلامات مريرة ناجمة عن التهميش المنتظم والاستبعاد لفئات عِرْقيّة معينة وطبقات اجتماعية، فضلا عن النساء.

المصدر: Stewart 2002; UNDP 2004; Fraenkel 2003

سيراليون والصومال؛ كما أن هناك نزاعات كثيرةً سببُها أنواعٌ عدم المساواة بين المجموعات العِرْقيّة أو الدينية أو اللُّغَويّة (مظاهر الإجحاف الأفُقية). وعندما تبقى المطالب الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية الاقتصادية لجماعات مختلفة غيرَ مستجابة، يزداد التوتر وقد يتفجّر عنفاً.

تُظهِر أبحاثٌ حديثةُ العهد أنّ نزاعاتٍ عديدةً نشبت عندما لم تتوفر لمجموعاتٍ من الناس منافذُ متساوية للوصول إلى الأصول الاقتصادية أو الدَّخل أو فُرَص التوظيف، أو إلى الخدمات الاجتماعية أو الفرص السياسية (الإطار 2.6). ويُظهر العمل الذي قام به مكتب الوقاية والتعافي من النزاعات، التابعُ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن احتمال نشوبِ نزاعٍ ما يزداد مع ازدياد اللاّمساواة بين المجموعات؛ كما في إندونيسيا والنِّيبال. ففي جزر سليمان، كان السبب الأساسي للنزاع صراعاً على الموارد النادرة والمُدارة بشكلٍ سيِّئ (الإطار 2.7). وفي بوليفيا، أجبرَت حكومةُ غونزالو سانشيز دو لوزادا على الاستقالة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2003 لأسبابٍ أهمُّها التحركاتُ والانتفاضات للأغلبية المكوَّنة من السكّان الأصليِّين وأنصارهم الذين أثارَهم فقرُهم وتهميشُهم السياسي. وفي الإكوادور، أيضاً، استنفرت مجموعاتُ السكّان الأصليِّين نفسَها حول قضايا الفقر وعدم المساواة وانضمّت إلى فئاتٍ أخرى للاحتجاج على حكومة جميل معوّض، الذي أضطُرَّ إلى الاستقالة في يناير/كانون الثاني عام ألفين[81]. وفي بعض الحالات، تعرّضت مجموعاتٌ للحرمان الاقتصادي والسياسي على حدٍّ سواء (كما في جنوب أفريقيا والمكسيك)؛ بينما هناك حالاتٌ أخرى تكون فيها مجموعةٌ معيّنة مهيمِنةً سياسياً لكنها محرومةٌ اقتصادياً (كما في أوغندا وسريلانكا وماليزيا).

والعالمُ الصِّناعيُّ ليس محصَّنا ضد هذا النوع من العنف؛ إذ عُزيت الاضطراباتُ العنصرية في المدن الأميركية إلى تفاوُتاتٍ عِرْقيّة رهيبة في الدخل والإنفاق الحكومي[82]؛ كما عانت الأقليةُ الكاثوليكية في إيرلندا الشمالية من التمييز الاقتصادي والسياسي على السواء. وتؤيِّد أدلةٌ إحصائيّة هذه الأبحاثَ المتعمِّقة، حيث توفِّر دراسةٌ عن 233 مجموعةً في 93 بلداً الدعمَ القويّ للفرْضيةِ القائلة إن من شأن مظاهر عدم المساواة هذه بين المجموعات أن تؤدي إلى العنف[83].

تركّزت معظم الأبحاث عن هذه النزاعات على مظاهر عدم المساواة الاقتصادية والسياسية، لكن الافتقار إلى الاعتراف الثقافي قد يكون عاملاً مهماً أيضاً. وكان تطبيق سياسة «السِّنهالية فقط» في سريلانكا دافعاً قوياً خلف التصعيد الرهيب للنزاع في تلك البلاد، كما قامت السياساتُ اللُّغَويّة بدوْرٍ في الحرب الأهلية في مولدوفا. ولم تنشب أعمالُ الشَّغب في سويتو، في جنوب أفريقيا، بسبب أوجهٍ جديدة من الحرمان الاقتصادي أو السياسي، بل نتيجةَ محاولةِ فرْض اللغة الأفريقانيّة على مدارس السود. وتشمل اتّفاقيةُ السّلام التي أنهت حرباً دامت أكثرَ من 45 عاماً في غواتيمالا «اتفاقيةَ هُويّة السكّان الأصليِّين وحقوقِهم» (كجزءٍ من اتفاقات السلام العامة) التي ضمنت اعترافاً رسمياً بالتعدُّدية العِرْقيّة للبلاد.

إن ردَّ الدولة النَّمَطي على الاختلافات الثقافية هو القمْع والصَّهْر من أجل بناء أمةٍ متجانسة، لكنّ قمْع الحرية الثقافية هو اعتداءٌ على التنمية البشرية. ويمكن لمحاولات القمْع والصَّهر أيضاً أن تزيد التوتُّراتِ في المجتمع إلى درجةِ تمخُّضها عن نزاعٍ عنيف.

تعدُّد الهُويّات قد يقلّل النزاع. بيد أن الهُويّات المرتكزة إلى خصائصَ ثقافيةٍ مشتركة كالدِّين واللغة والعرق تعزِّز نشوءَ ولاءٍ أقوى بين أفراد المجموعة من الهُوِيّات المرتكزة إلى خصائصَ أخرى. من هذا المنطلق، تعلّم الزعماء أن توحيد المجموعات على أساسِ رباطٍ ثقافيٍّ واحد قد يكون أفضلَ سبيل لِـ«شحْذ الهمَم». فالفكرة المناديةُ بوجود هويةٍ متصلّبة واحدة للأفراد استفزازيةٌ ومثيرةٌ للخلاف؛ ولا ريْبَ في أن ذلك كان عاملاً هاماً في نزاعاتٍ كثيرة.

ليست سهلةً مهمةُ خلْق جوٍّ تزدهر فيه الهُويّات المتعددة؛ حيث تبدأ هذه المهمة بتشجيع الحرية الثقافية

ليست سهلةً مهمةُ خلْق جوٍّ تزدهر فيه الهُويّات المتعددة؛ حيث تبدأ هذه المهمة بتشجيع الحرية الثقافية والمساواة بين المجموعات في الفرص الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية

الإطار 2.7

الاختلافُ العِرقي في جُزُر سُليمان ليس سببَ النزاع

حوّلت قضايا العِرق في النّزاع الذي شهدته جُزُرُ سليمان الاهتمامَ عن المواضيع الجوهرية المتعلقة بحيازة الأرض والتنمية الاقتصادية ومزيد من المحاسبة في الحكم التي كانت سبب الاحتجاجات. فاتفاقية السلام، مثلاً، تشير إلى ضحايا «الاضطرابات العِرْقيّة» والحاجة إلى إعادة «التناغم العرقي» في جُزر سليمان. لكنّ من السذاجة ومن الخطورة الممكنة للراغبين في أن يُصبحوا مُصلِحين، أن ينظروا إلى النزاع من خلال عدسة العداء بين الأعراق. فجُزُرُ سليمان الواقعةُ في منطقةٍ متنوّعة الثقافات؛ تُستخدم فيها أكثرُ من ألف لغة، (حيث يتكلم السليمانيّون أنفسُهم سبعين لغةً متميّزة على الأقل)؛ هي دولةٌ حديثةُ العهد، ضعيفةٌ، وفقيرةٌ، وغيرُ قادرة على جباية الضرائب أو توفير الخدمات الأساسية. وبوجودِ مئاتٍ من المجموعات القَبَلية والعشائر الصغيرة المعروفة باسْمِ وُنْتُوك، فإن مفهوم الولاءات العِرْقيّة الأوسع يكاد لا يقلُّ غرابةً واصطناعاً عن مفهوم الدولة.

رغم أن الاضطراباتِ الاجتماعيةَ الشديدة التي حدثت أخيراً في جزر سليمان بدت في ظاهرها كنزاعٍ عرقيٍّ مستحكِم، فإنها ناجمةٌ على نحوٍ أكبر عن الصراع على مواردَ نادرة ومُدارةٍ بشكلٍ سيِّئ؛ كانت ملكيَّتُها في السابق منُوطةً بالعشيرة أو القبيلة أو السُّلالة. ومع وصول أعدادٍ متزايدة من المهاجرين العمّال في تسعينات القرن الماضي إلى جزيرة غُوَادَلْكَنال الغنية بمواردها، تصاعدت مشاعرُ الاستياء بين مستوطني الجزيرة المحليِّين. فانْخرطَت جماعاتٌ مسلّحة من شباب غُوَادَلْكَنال (تُعرف باسْم «حركة تحرير إيساتابو»)، ابتداءً من عام 1998، في أعمالٍ عدوانية أسفرت عن نزوح أكثر من 35 ألف نسمة من سكان جزر سليمان عن مناطقهم. ونجمت عن ذلك اشتباكاتٌ وقعت غالبيَّتُها مع سكّانٍ من جزيرة مالايتا المجاورة، استمرّت حتى أواخر عام ألفين، عندما وقِّعَت اتفاقيةُ سلامٍ بوساطةٍ أستراليّة.

المصدر: Ponzio 2004 citing Reilly 2002; Schoorl and Frieen 2000

مساهمة خاصّة

التنوُّع . من شِقاقِيّ إلى اشتماليّ

في السابع والعشرين من شهر إبريل / نيسان 1994، أسّس شعبُ جنوب أفريقيا أمّةً على أساس التعهّد بأننا سنَمْحو إرثَ ماضينا المجزّأ لكي نبنيَ حياةً أفضلَ للجميع.

لم يكن ذلك عهداً قطعْناه باستخفافٍ.

لقد دُفع الملايينُ إلى بُؤرةِ الفقر عمداً عبر أجيال. ولكي يُخلِّد نظامُ التفرقة العنصرية نفسَه، كانت القوة الغاشمةُ وحدها تحافظ على نظامِ الأبارتايد ذاك؛ الذي ادّعى بأنه مكرَّسٌ بإرادةٍ من السّماء، فسَلَبَنا جميعاً إنسانيَّتَنا – المقموعينَ منّا والقامِعين على حدٍّ سواء.

لقد ناضَلْنا خلال عقودٍ من الزمن من أجلِ مجتمعٍ غيرِ مميِّز عُنْصرياً، غيرِ مميِّزٍ جِنْسياً. وحتى قبل وصولنا إلى السلطة في الانتخابات التاريخية عام 1994، كانت رؤيتُنا للديموقراطية محكومةً بمبادئَ من بينها مبدأٌ يقول إنه لا يجوز أن يتعرَض أيُّ شخص، أو تتعرّض أيُّ مجموعةٍ من الأشخاص، للاضّطهاد أو الإخضاع أو التمييز بسبب العِرق أو الجِنس أو الأصلِ الإثني أو اللون أو العقيدة. وما إنْ وصَلْنا إلى السلطة حتى قرّرنا اعتبارَ تنوُّع الألوان واللغات مصدراً للقوة، بعد أن كان يُستخدم في الماضي للتفرقةِ بيننا. لقد ضَمِنّا أنّ القانونَ الأساسي لبلادنا، دستورَنا وميثاقَ حقوقِ المواطنين، يُعزّز الوحدةَ الوطنية ويُوجِّه اهتماماً خاصاً إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لم يكن طريقُنا نحو الاندماج جديداً، كما لم يتمَّ اختيارُه بتسرُّع، إذْ كان المؤتمرُ الأفريقي يدعو طيلة عقودٍ إلى الوحدة الوطنية. وحتى في ذروةِ القمع، عندما كان الاختلاطُ العِرقيُّ يُوصِل إلى السجن أو الموت، لم نتخلَّ أبداً عن هدفنا في بناءِ مجتمعٍ قائمٍ على الصداقة وعلى الإنسانية المشتركة.

الآن، ورُغم أن القوانين لم تَعُد تُقوّي الانقساماتِ القديمةَ، فإنها ما زالت ماثلةً للعيان في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ في مناطقنا السّكنية، وفي أماكن العمل؛ وفي اتّساع شقَّةِ عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء.

عندما تولَّيْنا مشروعَ تحويلِ مجتمعنا، كان أحدُ شعاراتِ نضالنا «التحرُّر من العوَز». كان هدفَنا القضاءُ على الجوع والأمية والتشرُّد، وضمانُ حصولِ كلِّ شخصٍ على الغذاء والتعليم والمسكن؛ ورأيْنا الحريَّةَ صِنْواً لا ينفصِم عن الكرامة الإنسانية والمساواة بين البشر. الآن، وُضِع الأساسُ لحياةٍ أفضلَ وبدأ البناء. ونحن نُدرك تماماً أن حرِّيتَنا وحقوقَنا لن تَكتسِب معناها الكامل إلاّ عندما ننجح معاً في التغلُّب على انقساماتِ ماضينا وإجحافاته، وفي تحسينِ حياة الجميع؛ وبخاصةٍ الفقراء. اليوم، نبدأ في حَصاد بعضِ النِّتاج الذي غرَسْنا بذورَه في نهايةِ مجاعةِ جنوب أفريقيا.

ثمة كثيرون في المجتمع الدولي ممّن راقَبوا عن بُعدٍ كيف تحدّى مجتمعُنا نُذُرَاءَ الشؤم وتكهّناتِهم بنزاعٍ لا ينتهي، يتكلَّمون عن مُعجزة؛ لكنّ أولئك الذين شاركوا عن كثَب في عمليةِ التحوُّل إلى ما نحن عليه الآن، سوف يعرفون بالتأكيد أن ذاك التحوُّلَ كان نتيجةَ قرارٍ اتَّخذه بشَر.

Mandela

نلسون مانديلا
الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1993

والمساواة بين المجموعات في الفرص الثقافية والسياسية والاجتماعية الاقتصادية. ويجب أن يكون الناس أحراراً في اختيارِ كيفيةِ تعريف أنفسهم، كما يجب أن ينالوا الحقوقَ والفرص نفسَها التي يتمتع بها جيرانهم. ويشدِّد هذا التقرير على أن ثمة أملاً كبيراً في الوئام يكمن في تشجيع تعدُّديةِ هويّاتنا.

الخُرافة الثالثة : التنوُّع الثقافي يُعيق التنمية

ليست هناك علاقةٌ واضحة، حسنةٌ أو سيئة، بين التنوُّع والتنمية. فالحجَّة المستخدَمة لقمْع المجموعات الثقافية وتشجيع الانصهار في المجتمع مفادها أن التنوُّع الثقافي يُعيق التنمية؛ كما توجد تاريخياً دعامةٌ فِكرَويةٌ أساسية للدولة القومية تقول إن هذه تعمل بشكلٍ أفضل كثيراً إذا كانت لها هويةٌ ثقافية واحدة.

تستمدُّ هذه الحجة دفعاً قوياً اليوم من أفريقيا جنوب الصحراء. فهذه المنطقة الغنية بتنوُّعها، لكنها تكافح من أجل النموّ الاقتصادي والتنمية، تستثير تأويلاتٍ بأن التنوُّع نفسه قد يكون سبب المشكلة. غير أن نظرةً مدقِّقة إلى المعلومات المتوفِّرة تكشف وجودَ فارقٍ هام. فالمشكلات لا تنشأ فقط عندما تعيش مجموعاتٌ مختلفة معاً، ولكنْ أيضاً عندما تؤدي التوتُّراتُ بين هذه المجموعات إلى قراراتٍ سياسية غيرِ فعّالة وفرَصٍ غيرِ متناسبة لمجموعةٍ أو أكثر في الوصول إلى الموارد والرعاية المادية [84].

في كينيا، مثلاً، تولّى الرئيس دانيل أراب مُوي منصبَه خلفاً لِجُومو كينياتا في عام 1978؛ وبحلول عام 1988، تراجعت حصَّة المناطق التي ينتمي إليها تحالُف كينياتا من مشاريع بناء الطرق إلى ثلث ما كانت عليه في أواخر عهد كينياتا، في حين تضاعفت تقريبا عملياتُ بناء الطرق في المناطق التي ينتمي إليها مُوي. وتشابهت الصورةُ بالنسبة إلى الإنفاق على الصحة في عام 1988، حيث كانت النسبة 18٪ في مناطق تحالُف كينياتا و 49٪ في مناطق تحالُف مُوي [85].

يتمثّل السبيل إلى النموِّ الشامل والمستويات العالية من الصحة والتعليم بصياغةِ سياساتٍ للبلد بأكمله، وليس لجماعاتِ المصالح؛ التي تخلق السياساتُ المحابية لها مشكلةً في جميع البلدان وليس في المتعددة الثقافات فقط. وبالفعل، فإن غرَض الديموقراطيات هو معالجةُ تضارُب المصالح من خلال نظامٍ سياسيٍّ

شفّاف وحوارٍ مفتوح. ويعمل العديد من الديموقراطيات العريقة الثرية، باستمرار، على خلْقِ توازُنٍ بين مصالح المجموعات القوية ومصالح البلاد.

كم من اللوم يمكن توجيهُه إلى التنوُّع في بلدان التنوُّع الثقافي والأداء الرديء؟ يُجابِه كثيرٌ من البلدان الأشدّ فقراً في العالم عقباتٍ هائلة؛ كنِسَبٍ عالية من الإصابة بفيروس نقص المناعة/الآيدز والملاريا، ومستوياتِ تعليمٍ متدنّية، وموقعٍ جغرافي بعيد عن الأسواق العالمية. ومن الواضح أن تسوية التوترات بين المجموعات لن يحلَّ هذه المشاكل. فبُوتسوانا، مثلاً، بلدٌ متجانسٌ ذو وضعٍ سياسيٍّ مستقرّ – وأعلى نسبةٍ في العالم لِتَفشّي فيروس نقص المناعة/الآيدز.

مرةً أخرى، تُدحَض الفكرة القائلة إن التنوُّع ضارٌّ للتنمية؛ بفضْلِ قصص النجاح الكثيرة لمجتمعاتٍ تعترف بالتنوّع. فماليزيا، التي تضم بين سكّانها 62٪ من أهل الملايو ومجموعاتٍ أصليةٍ أخرى، و30٪ من أصولٍ صينية؛ و8٪ من أصولٍ هندية؛ ارتقت إلى المرتبة العاشرة في العالم من حيث نموُّ اقتصادها ما بين 1970 و1990، عندما طبّقت حزمةً واسعة من سياسات العمل الإيجابي [86]. كما تعاملت الهندُ مع ثقافاتها المتباينة بسياساتٍ تعدّدية و15 لغةً رسمية – وحقّقت تقدماً ملحوظاً في النموّ الاقتصادي والصحة والتعليم.

تشير قصصُ النجاح هذه في بلدانٍ متعددة الثقافات إلى أهمية السياسات التعدُّدية. وإذا كان هناك خطرٌ من أن يؤدي التنوُّع الثقافي إلى توتراتٍ بين المجموعات، واللاّفعّالية في صنْع القرار السياسي، فإن الحلَّ يكمن في تخفيف هذه التوترات. وكما يجادل هذا التقرير من بدايته إلى نهايته، فإن محاولات قمْع المجموعات المتنوعة ثقافياً وصَهْرها في المجتمع ليست فقط خاطئةً أخلاقياً وإنما هي أيضاً غيرُ فعّالة في أحيانٍ كثيرة وتزيد من حدّة التوترات. عوضاً عن ذلك، تدعو الحاجةُ إلى سياساتٍ تعدُّديةٍ توفيقية لإدخال الأفراد ذوي الهُوِيّات الثقافية المتنوعة في صميم المجتمع.

إن محاولات قمْع المجموعات المتنوعة ثقافياً وصَهْرها في المجتمع ليست فقط خاطئةً أخلاقياً وإنما هي أيضاً غيرُ فعّالة في أحيانٍ كثيرة وتزيد من حدّة التوترات

المنافع الاقتصادية للهجرة. ثمة حالةٌ خاصة في العلاقة بين التنوُّع والتنمية، هي الهجرة إلى بلدانٍ أكثرَ تطوراً. وعلى النقيض من تدبُّر أمر التنوُّع القائم، فإن قَبول المهاجرين الاقتصاديين – أو التغاضي عن المهاجرين غير الشرعيين، الباحثين عن عمل – هو نتاجُ قرارٍ سياسيٍّ واضح بزيادة التنوُّع لتحقيق مكاسبَ اقتصادية.

والأثر الإيجابي للهجرة على التركيبة السكّانية المتزايدةِ الشيخوخة في الغرب، هو الدافعُ الكامن خلف تلطيف التوجُّهات حيال الهجرة الاقتصادية؛ إذ يستلزم الأمر تدفّقاتٍ كبيرة من المهاجرين إلى بلدانٍ معيّنة للمحافظة على التناسُب بين المواطنين العاملين وغير العاملين – حيث يحتاج الاتحادُ الأوروبي إلى 3 ملايين مهاجرٍ سنوياً، أي ضعفَيّ العدد الحالي تقريباً[87]. كما يجلب المهاجرون مهاراتٍ في التجارة والأعمال – بين عامَيّ 1995 و1998، أسّس مهاجرون هنودٌ وصينيُّون 30٪ من الشركات الجديدة التي انطلقت في «وادي السِّلِكون» بولاية كاليفورنيا (تُنمَّى هذه الأفكارُ على نحوٍ أوسع، في الفصل الخامس) [88].

وفيما يستمر الجدل حول تسرُّب الأدمغة من الدول النامية، لا تجري منافعُ الهجرة في اتجاهٍ واحدٍ فقط، إذ حقّقت تحويلاتُ المهاجرين الى بلدانهم الأصلية زياداتٍ هائلةً بلغ مجموعُها 80 بليون دولار في عام 2002، أي ما يفوق مجملَ المعونات الخارجية، وأصبحت أحدَ أكبرِ مصادر الدّخل لبعض البلدان الفقيرة [89].

لكنّ هناك خاسرين بالإضافة إلى الرابحين. فالناسُ المقيمون قبْلاً في البلد يشعرون بأنهم مهدَّدون من جانب المهاجرين الجُدُد ولا يُعامَلون بإنصاف، نتيجةَ تصوُّراتٍ عن الوقْع التّكسيدي على الأجور والعمالة. كذلك، يجابه المهاجرون قضايا أساسية؛ حيث لا تحظى حرياتُهم الثقافية بأيِّ حماية في أحيانٍ كثيرة لأن الحاجة هي إلى عملهم لا إلى ثقافتهم. ويُلقي الفصلُ الخامس نظرةً فاحصة على التوازنات السياسية الدقيقة في تأمين منافع الهجرة، مع تفادي تصاعُد التوترات بين المجموعة ضمن البلد الواحد والعواقب السلبية التي يمكن أن تنجم عنها.

التنوُّع والدينامية من خلال تبادُل الأفكار. لا تُضطرُّ المجتمعاتُ المتجانسةُ ثقافياً إلى أن تتدبَّر أمرَ التنوُّع الثقافي، لكنّ التجانُسَ ليس من دون ثمن؛ إذ يمكن للمجتمعات المتنوعة أن تَجني مكاسبَ حقيقيةً بفضْل الدينامية والقدرة الإبداعية اللتين تتولّدان نتيجةَ التفاعُلات بين المجموعات الثقافية المختلفة.

ولكن، ليس من السهل الإلمامُ بمثْل هذه التأثيرات؛ التي تبدو الأكثرَ ظهوراً على المستوى الدولي، حيث تتأتّى المنافعُ من التفاعُلات بين البلدان عبْر التجارة وتبادُل الخبرات. فمن العوامل الأساسية لبروز اليابان كأحدِ أغنى بلدان العالم اقتصادياً، مضادَّةُ اتّجاه السياسات الانعزالية، والتزامٌ قويّ بمبدأ «أُطْلُبوا المعرفةَ في كلِّ أنحاء العالم» [90، 91]. ويَعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003 غيابَ الانفتاح على الأفكار كعاملٍ رئيسيٍّ معيق للتقدم في المنطقة [92].

يمكن للتأثيرات ضمْن البلدان أن تكون متشابهةً؛ والولاياتُ المتحدة مثالٌ رئيسيّ لِبلدٍ يُبنى على أساس التنوّع والتّسامُح اللذين أعقبهما النجاحُ الاقتصاديُّ الهائل. فالمنافعُ قد تأتي مباشرةً من التفاعُلات بين

المجموعات، كما يمكن جذْبُ المؤسسات التجارية وأهل قطاع الأعمال إلى المدن والمجتمعات التي تزدهر فيها الحريةُ التعدُّدية والثقافية. ووجدت دراسةٌ أجراها معهدُ بروكِنْغز أن 11 من مناطق المدن الكبرى في الولايات المتحدة، المتّسمة بأعلى قدْرٍ من التعدُّدية الشاملة، هي بين المناطق الـ 15 الأولى في احتضان النُّقانة المتقدمة [93]. يُستخلَص من ذلك أن البيئاتِ المتنوّعةَ والمتسامحة تشجِّع الطاقاتِ الخلّاقةَ والتجديدية، اللازمةَ لصناعات النُّقانة المتقدمة.

تحدِّياتُ اليوم للحُرِّية الثقافية

يحاول هذا التقريرُ إثباتَ أنه ليس من الضروري أن تُوصِل أساليبُ التعدّد الثقافي لتدبُّر شؤون التنوُّع (اُنظُر الجدول 2.2) إلى نزاعٍ وتشرذُمٍ وتنميةٍ سقيمة. ففي الواقع، يمكن لأساليبَ كهذه أن تساهم في تخفيف التوترات قبل أن تشتدَّ حدّتها. وتتّسم الحُجج المؤيدةُ لهذه السياسات بوضوح الصورة الشاملة للوضع، غير أن التناقضات وصفقاتِ المصالح والتعارضات مع أوجهٍ أخرى للتنمية البشرية قد تستأثر تماماً باهتمامِ راسمي السياسات.

مثلاً، هل يتعين على لندن أن توفِّر التعليم بـ 300 لغةٍ مختلفة يتكلمها طلابُ المدارس الحكومية؛ في حين يشتدّ الطلب على الموارد في مواضِعَ أخرى؟ هل ينتهك العملُ الإيجابيُّ التوكيديّ مبادئَ المساواة؟ كيف تستطيع دولةٌ عَلمانية إيجادَ توازُنٍ بين الاحتياجات المتباينة للمجموعات الدينية؟ هذه أسئلةٌ صعبة، وتجاهُلُ المشكلة لن يجعلها تختفي.

في بعض المجالات، لا تتدخّل سياساتُ الاعتراف الثقافي في مسار التنمية البشرية. وفي مجالات أخرى، تدعو الحاجةُ إلى حلولٍ سياسيةٍ خلاّقة لِحُسْنِ تدبير التبادُل في التّنازُلات. وكما تُبيِّن الفصولُ التالية، يمكن تدبُّر أمرِ التوتُّرات وتبادُل التّنازُلات في السياسات، رغم ما قد تدّعيه بعضُ المقولات الراهنة، وبخاصّةٍ حيث ضُخِّمت التكاليفُ وأغفِلت المنافع.

في عالمٍ ينتمي فيه نحوُ ألفِ مليونِ إنسانٍ إلى مجموعاتٍ تعاني الاستبعادَ الثقافي، بصورةٍ أو بأخرى، يشكِّل العملُ من أجل الحرية الثقافية تحدياً هائلا. وهناك ضِعْفا هذا العدد تقريباً مميَّزٌ ضدَّهم أو محرومون اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً. ويركِّز القسمُ الباقي من هذا التقرير على قضايا السياسات التي تعالج ما تواجهه الحريةُ الثقافية من تحدِّيات.

بناءُ ديموقراطيّاتٍ متعدِّدةِ الثقافات

يوثّق الفصلُ الثاني قمْعَ الحُرِّية الثقافية، والتمييزَ على أساس الهُوِيّة الثقافية – العِرْقيّة والدِّينية واللُّغَوية – الجاريَيْن على نطاقٍ واسع؛ والسّؤالُ هو، كيف تستطيع الدّولُ أن تصبح أكثرَ انْدماجيّةً؟ صحيحٌ أنّ الديموقراطيّة، والتنميةَ المنصِفة، وتماسُكَ الدّولة، أمورٌ جوهريّةٌ لتحقيق ذلك؛ لكنّ الحاجةَ تدعو أيضاً إلى سياساتٍ متعدِّدةِ الثقافات تعترف صراحةً بالاختلافات الثقافية. غير أنّ هناك مقاومةً لمثل هذه السياسات، لأن النُّخَبَ الحاكمة تريد الاحتفاظَ بسلطتها؛ ولذا فإنها تلعب على وتَر الافتراضات المعْيُوبة بوجودِ تلك «الخُرافات» المفصَّلة في الفصل الثاني. كذلك، تُواجِه مثلُ هذه السّياسات تحدِّياتٍ بزَعْم كَوْنِها غيرَ ديموقراطيةٍ وغيرَ منصِفة. وما يحاول هذا الفصلُ إثباتَه هو أن سياساتِ التعدُّديةِ الثقافية ليست ضروريةً فقط، وإنما قابلةٌ للتطبيق أيضاً؛ وأنّ في وسْع الأفراد امتلاكَ هُوِيّات متعدِّدةٍ وتكامُلِيّة. ويرى أن الثقافاتِ تتطوّر باستمرارٍ وأبعدُ ما تكون عن الجمود، وأنه يمكن الوصولُ إلى نتائجَ عادلةٍ من خلال الاعتراف بالفوارق الثقافية.

كذلك يُورِد هذا الفصلُ حُجَجاً بأنّ في استطاعة الدّولِ صوْغَ سياسات الاعتراف الثقافي بأساليبَ لا تتعارض مع أهداف التنمية واستراتيجياتها الأخرى؛ مثل تثبيتِ الديموقراطية، وبناءِ دولةٍ قادرة، وتشجيعِ إيجاد فُرَصٍ أكثرَ عدالةً في المجال الاجتماعي الاقتصادي. لتحقيق ذلك، يتعيّن على الدّول أن تعترف في دساتيرها وقوانينها ومؤسّساتِها بالاختلافات الثقافية[1]؛ كما تحتاج إلى وضْع سياساتٍ تضمن لمصالحِ فئاتٍ معيّنة – سواءً كانت أقلِّيات أو أغلبياتٍ مهمَّشةً تاريخياً. بألاّ تُغفَل أو تضرب بها الأغلبيةُ، أو مجموعاتٌ مهيمِنةٌ أخرى، عُرْضَ الحائط[2].

حلُّ مأزقِ الدّول في الاعتراف بالاختلاف الثقافي

ليس العملُ بسياسات التعدُّدية الثقافية أمراً سهلاً – بالنظر إلى ما يكتنفها من تعقيداتٍ، وصفقاتِ تسوياتٍ مثيرةٍ للخلاف – كما أنّ معارِضي مثلِ هذه السياسات ينتقدون مبادراتِ التعدُّدية الثقافية لأسبابٍ كثيرة. يعتقد بعضُهم أن سياساتٍ كهذه تمنع بناءَ دولةٍ قوميّةٍ متماسكة، ذاتِ هُوِيّة ثقافيةٍ متجانِسة، وفْقَ المشروع السياسيِّ السائد في القرن العشرين. والتزمت معظمُ الدول التي تأثّرت بهذا التفكير، مثْل فرنسا وتركيا، التزاماً عميقاً بتنميةِ هُوِيّة قوميّةٍ جماعية ذاتِ شعورٍ مشترك بالتاريخِ والقِيَمِ والمعتقدات. واعتُبِر الاعترافُ بالتعدُّدية العِرْقيّة–الثقافية، وبخاصّة تلك المتعلقةُ بالمجموعات والأقلِّيات الناشطةِ سياسياً والمتميِّزةِ ثقافياً، تهديداً خطيراً لوحدة الدولة؛ يُزعزِع الوحدةَ السياسية والاجتماعية التي تحقّقت بعد نضالاتٍ تاريخية3 (المَعْلم 3.1). ويجادل نقّادٌ آخرون، وهم غالباً من الليبراليين الكلاسيكيين، بأن الامتيازاتِ الفئوية – مثلَ حجْزِ المقاعد للمجموعات العِرْقيّة في البرلمانات، أو وضْعِ أفضلياتٍ في الحصول على وظائف، أو ارتداءِ رموزٍ دينية – تتعارض ومبادئَ المساواة بين الأفراد.

وتزداد القضايا المرهونةُ بالنتائج تعقيداً بسببِ مطالب الاعتراف الثقافي من جانب مجموعاتٍ غيرِ ديموقراطيةٍ داخلياً ولا تمثّل جميعَ أفرادها، أو مطالبَ من شأنها الحدُّ من الحُرِّيات بدلَ توسيعها. وقد تمثّل المطالبُ الداعية إلى استمرار الممارسات التقليدية – مثل تراتُبية الطبقات في المجتمع الهندوسي – مصالحَ الفئة المهيمِنة والمهتمةِ بالحفاظ على المصادر التقليدية للقوة والسلطة، لا بمصالحِ جميع أفرادها[4]. ويمكن أن يؤدي إسباغُ الشرعية على مثلِ هذه المطالب إلى خطرِ ترسيخِ سلوكياتٍ غيرِ ديموقراطية باسْم «التقاليد» و«الأصالة»[3]. لذا، فإن التصدّي لمثلِ هذه المطالب السياسية، تحدٍّ لا يتوقّف.

كذلك تعكس هذه المطالبُ بالاعتراف الثقافي والردودُ الناقدةُ عليها، في جميع أرجاء العالم، ظُلاماتٍ وإجحافاتٍ تاريخيةً. ففي معظم أنحاء العالم النامي، تتشابك التعقيداتُ الحاليّة للهُوِيّة الثقافية مع تواريخَ طويلةٍ للحُكم الاستعماريّ وعواقبِه المجتمَعية. وقد أُعطِيت النظرةُ الاستعمارية إلى المجموعات الثقافية، كفئاتٍ جامدة، صبغةً رسمية من خلال سياسة فرِّق تَسُد الاستعمارية (مثل الفئات السُّلاليّة والعِرْقيّة في

كيف تستطيع الدّولُ أن تصبح أكثرَ انْدماجيّةً ؟ صحيحٌ أنّ الديموقراطيّة، والتنميةَ المنصِفة، وتماسُكَ الدّولة، أمورٌ جوهريّةٌ لتحقيق ذلك؛ لكنّ الحاجةَ تدعو أيضاً إلى سياساتٍ متعدِّدةِ الثقافات تعترف صراحةً بالاختلافات الثقافية

المَعْلم 3.1 وحدةُ الدّولةِ أم الهُويّةُ الإثْنُوثقافيّة؟ ليس خياراً يتعذّر اجتنابُه

تاريخياً، حاولت الدُّولُ تأسيسَ شرعيّتها السياسية وتعزيزَها عبْر استراتيجيّاتِ بناءِ الدّولة؛ حيث سعَت إلى تأمين أراضيها وحدودها، وتوسيع الامتداد الإداري لمؤسّساتها، واكتسابِ ولاءِ مواطنيها وطاعتِهم، من خلال سياسات الصَّهْر أو الإدماج. غير أن إحرازَ هذه الأهداف لم يكن سهلاً، وبخاصّةٍ ضمْن بيئةٍ من التنوُّع الثقافي يُحِسُّ فيها المواطنون أيضاً، بالإضافة إلى تَماهيهم مع بلدهم؛ بشعورٍ قويٍّ من التّماهي مع جماعتهم – العِرْقيّة، والدِّينية، واللُّغوية، وهلُمَّ جرًّا.

خشيت معظمُ الدُّول من أن يؤدّيَ الاعترافُ بمثلِ هذا الاختلاف إلى تشَظٍّ اجتماعيّ، ويحُولُ دون خلْقِ مجتمعٍ متجانِس. باختصار، اعتُبِرت مثلُ هذه السياسات الخاصّةِ بالهُويّة خطراً على وحدة الدّولة. أضِف إلى ذلك، أن الاتّساعَ لهذه الاختلاف صعبٌ سياسياً؛ ولذا لجأت دولٌ عديدة إمّا إلى قمْع هذه الهُوِيّات المتنوّعة، وإمّا إلى تجاهُلها في المجال السياسيّ.

تحاول سياساتُ تحقيقِ الانصهار – المنطويةُ غالباً على قمْعٍ سافِرٍ لِهُوِيّاتِ المجموعات العِرْقيّة أو الدِّينيةِ أو اللُّغوية – تفتيتَ الفوارق الثقافية بين المجموعات. وتسعى سياساتُ الإدماج إلى تأكيدِ هُوِيّةٍ قوميةٍ واحدة، بمحاولتها القضاءَ على الاختلافات العِرْقيّة–القومية والثقافية من الحياة العامّة والسّاحة السياسية؛ مع السّماح بها في الحَوْزة الخاصّة[1]. وتَعتبر كلتا المجموعتين من هذه السياسات أنّ الهُوِيّةَ القومية الأحادية أمرٌ مفروغٌ منه.

استراتيجياتُ بناءِ الأمَمِ المحبّذةُ للهُوِيّات الأحادية

تحاول الاستراتيجيّاتُ الصَّهريّةُ والإدماجية بناءَ هُوِيّاتٍ قوميّةٍ أحاديّة من خلال تدخُّلاتٍ متنوّعة، هي :

- تجميعُ السلطة السياسية مركزياً، والقضاءُ على أشكال السيادة المحلية أو الحُكْم الذاتيّ التي تتمتع بها مجموعاتُ الأقلية تاريخياً؛ بحيث تُتّخذ جميعُ القرارات الهامة في هيئاتٍ تحظى فيها المجموعةُ المهيمِنةُ بالأغلبية.
- إنشاءُ نظامٍ قانونيٍّ وقضائيٍّ موحَّد يعمل بلُغةِ المجموعة المهيمِنة ويستخدم تقاليدَها القانونية، وإلغاءُ أيِّ أنظمةٍ قانونيةٍ سابقة تطبّقها مجموعاتُ الأقليات.
- إقرارُ قوانينَ عن اللُّغة الرسمية تنصُّ على أن لغةَ المجموعة المهيمِنة هي اللغة القوميةُ الرسميةُ الوحيدة التي يتحتّم استخدامُها في دوائر الدولة، والمحاكم، والخدمات العامة، والجيش، والتعليم العالي، وسوى ذلك من المؤسّسات الرسمية.
- إقامةُ نظامِ تعليمٍ إلزاميّ على الصعيد القُطْريّ يشجّع المناهجَ الموحَّدة وتعليمَ لغةِ المجموعة المهيمِنة وآدابها وتاريخها، ويصفها بأنها لغةٌ وآدابٌ «قومية» وتاريخٌ «قوميّ».
- نشْرُ لغةِ المجموعة المهيمِنة وثقافتِها عبْر المؤسّسات الثقافيةِ القومية، بما فيها وسائلُ إعلامِ الدولة والمتاحفُ العامة.
- تبنّي شعاراتٍ للدولة تُشيد بتاريخ المجموعة المهيمِنة وأبطالِها وثقافتِها؛ تكون ظاهرةَ التأثير في أمورٍ مثلِ اختيارِ الأعياد الوطنية، أو تسميةِ الشوارع والمباني والمعالمِ الجغرافية.
- الاستيلاءُ على الأراضي والغابات ومصائدِ الأسماك من مجموعات الأقليات والسكان الأصليين، وإعلانُها مواردَ «قوميّة».
- وضْعُ سياساتٍ استيطانية تشجّع أفرادَ المجموعة القوميةِ المهيمِنة على الاستقرار في مناطقِ سكَنٍ تاريخيةٍ لمجموعاتِ الأقليات.
- وضْعُ سياساتٍ للهجرة تُعطي الأفضليةَ للمهاجرين من ذَوي اللُّغة أو الدِّيانة أو الثقافة نفسِها مثلِ المجموعة المهيمِنة.

نجحت استراتيجياتُ الصَّهْر والإدماج هذه أحياناً في توفير الاستقرار السياسي، ولكنْ بمخاطرِ كلفةٍ بشريةٍ هائلة وإنكارِ خيار الإنسان. ففي أسوأ الحالات، أدّى الصَّهْرُ القسْري إلى اعتداءاتٍ إباديّة وطرْدِ بعضِ الجماعات. وفي الحالاتِ الأقلّ تطرُّفاً، اشتملت هذه الاستراتيجياتُ على أشكالٍ عديدة من الاستبعاد الثقافي، موثَّقةٍ في الفصل الثاني، تُصعِّب على الناس إمكانيةَ الاحتفاظ بطُرُق عيْشهم، ولُغتهم، ودِينهم؛ أو نَقْلِ هذه القيَم تحدارياً إلى أبنائهم. وتُولِّد مثلُ هذه المسائل مشاعرَ قويةً لدى الناس، متسبِّبةً من جرّاءِ ذلك بالامتعاض. وفي عالمِ اليوم الذي تتزايد فيه عمليّاتُ إحلال الديموقراطية، والشبكاتُ الكوْنيّة، يقِلُّ أكثرَ فأكثرَ القبولُ بالسياسات التي تمنع الحُرّياتِ الثقافية؛ كما تتزايد قدرةُ الناس في إثباتِ وجودهم عبرَ الاحتجاج على الانْصهار من دون خيار.

كانت ممارسةُ سياساتِ تحقيق الانصهار أسهلَ مع مجموعاتِ الرِّيفيين الأميِّين، على غِرار قانون الإصلاح اللُّغوي في تركيا عام 1928 الذي روجَّ لِلُغةٍ واحدة وكتابةٍ موحَّدة. غير أن هذه الشروطَ آخذةٌ في الاختفاء سريعاً، مع الانتشار الحثيث لثقافةِ حقوق الإنسان العالمية الشّاملة؛ ومن شأن أيِّ جهودٍ لفرْضِ استراتيجياتٍ كهذه اليوم، أن تقابَل بمعارضةٍ كبيرة. على أيِّ حال، فإن الدلائلَ التاريخية تشير إلى أنه لا داعيَ لوجودِ تناقُضٍ بين الالتزام بهُوِيّةٍ قومية وبين الاعترافِ بهُوِيّاتٍ عِرْقيّة ودينيةٍ ولغويةٍ متعدّدة[3].

تقويةُ الهُوِيّات المتعدّدةِ والتكاملية

إذا كان دستورُ بلدٍ ما يُصِرُّ على مفهومِ وجودِ شعبٍ واحد، كما في إسرائيل وسلوفاكيا، يصبح من الصّعبِ العثورُ على

الرسم 1 **الهُوِيّاتُ القوميّةُ المتعدّدة والتكامليّة**

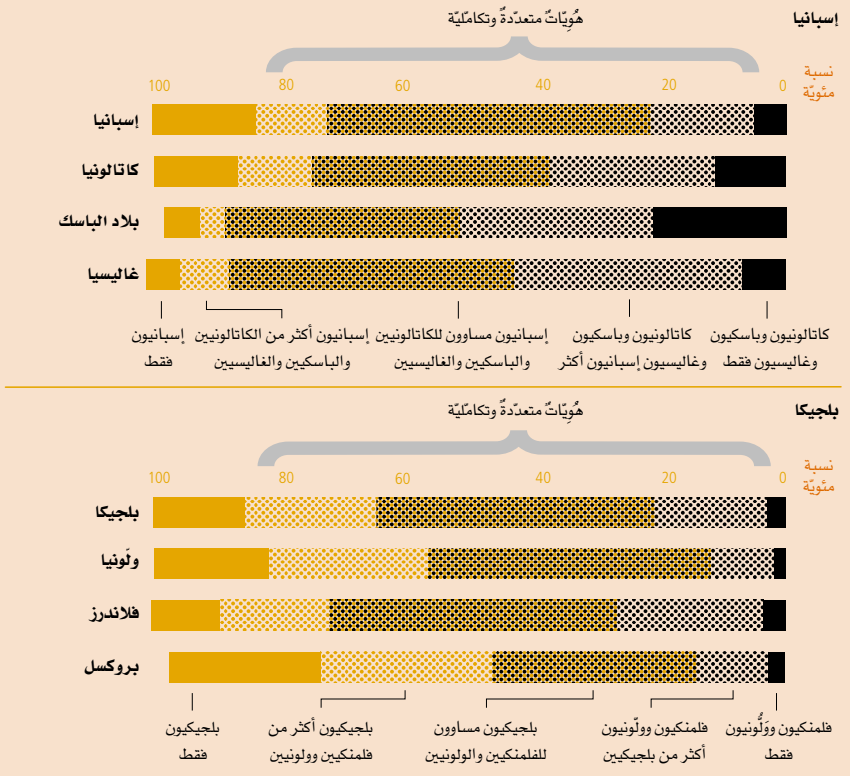

المجال السياسيّ للتعبير عن مطالب الأقليات العِرْقيّة أو الدِّينية أو اللُّغوية، أو مجموعات السكّان الأصليين. وتتيح الدساتيرُ التي تعترف بالهُوِيّات المتعدِّدة والتكامُلية، كما في جنوب أفريقيا[4]، الاعترافَ السياسيَّ والاجتماعيَّ الاقتصاديّ بمجموعاتٍ متمايزة.

تُظهِر نظرةٌ سريعة حول الكرة الأرضية أنه ليس من الضروري أن تعنيَ الهُوِيّةُ القوميةُ ضمْناً هُوِيّةً ثقافيةً متجانِسةً واحدة؛ ومن الممكن أن تؤدّيَ محاولاتُ فرْضِ هُوِيّةٍ كهذه إلى توتُّراتٍ اجتماعيةٍ ونزاعات. تستطيع الدولةُ أن تكون متعدِّدةَ الأعراق، ومتعدِّدةَ اللُّغات، ومتعدِّدةَ الأديان[5]؛ كما تستطيع أن تكون ثنائيةَ القوميةِ علانيةً (بلجيكا)، أو متعدِّدةَ الأعراق (الهند). وفي وُسْع المواطنين أن يكتُّوا في الوقت ذاته ولاءً قوياً لهُوِيّةٍ دولتهم، ولثقافتهم الخاصة (أو لهُوِيّتهم القوميةِ المتميِّزة)[6].

تُظهِر بلجيكا وإسبانيا كيف يمكن للمبادرات المناسِبة تعزيزُ الهُوِيّات المتعدِّدةِ والتكامُلية (الرسم 1)؛ حيث تستطيع مثلُ هذه المبادرات – كالتي تطبّقها بلجيكا منذ ثلاثيناتِ القرن التاسع عشر، وإسبانيا منذ إقرارِ دستور عام 1978 – تخفيفَ الاستقطاب بين الفئات في المجتمع، مع تمسُّكِ غالبيةِ المواطنين اليوم بهُوِيّاتٍ متعدِّدةٍ وتكامُلية.

من البديهيّ أن الدولةَ بكيانها الأوسع قد تتفتّت إذا لم يشعر الناسُ بالولاء والمحبّة إلاّ للفئة التي ينتمون إليها – والعِبْرةُ في يوغوسلافيا السابقة. وثمّة بلدانٌ، مثلُ آيسلندا وجمهوريةِ كوريا والبرتغال، تقارب المثالَ الأعلى لدولةٍ قوميةٍ متجانِسةٍ ثقافياً؛ لكن مع مرورِ الوقت قد تجابِه حتى الدّولُ المعروفةُ بتجانُسها تحدّيَ وصولِ موجاتٍ من المهاجرين، كما حدث في هولندا والسّويد.

تعزيزُ الثقةِ والدّعمِ والتماهي بين جميع الفئات لبناءِ «دولةٍ أُمّوِيّةٍ» ديموقراطية

قد يكون الحلُّ خلْقَ مؤسّساتٍ وسياساتٍ تسمح في آنٍ واحد بحُكمٍ ذاتيّ يخلق شعوراً بالانتماء إلى مجموعةٍ عِرْقيّة والاعتزاز بها، وبحُكمٍ مشترَك يخلق تعلُّقاً بمجموعةٍ من المؤسّسات والرموز المشتركة. فالبديلُ عن الدولة القومية يكون إذاً «دولةً أُمّوِيّة» تستطيع في إطارها «أممٌ» متعدِّدة – سواء كانت هُوِيّاتُها عِرْقيّة أو دينيةً أو لغويةً أو أهلية – التعايشَ بسلامٍ وتعاونٍ في كيانِ دولةٍ واحدة[7].

تُبيِّن دراساتٌ وتحليلاتٌ لحالاتٍ معيّنة أنّ من الممكن إقامةَ ديموقراطيّاتٍ ثابتة في كياناتِ حُكْمٍ متعدِّدةِ الثقافات. وثمّة جهودٌ واضحةٌ مستلزَمة لإنهاء الاستبعاد الثقافي للمجموعات المتنوِّعة (مثلما أُبرِز في الحالتين الإسبانية والبلجيكيّة)، ولبناءِ هُوِيّاتٍ متعدِّدةٍ وتكامُليّة. توفِّر مثلُ هذه السياساتِ التّجاوُبية حوافزَ لبناءِ شعورٍ بالتوحُّد في التنوُّع – شعورٍ بـ «نحنُ». ويمكن للمواطنين إيجادُ الحيِّزِ المؤسَّسيّ والسِّياسيّ للتماهي مع بلادهم ومع هُوِيّاتهم الثقافيةِ الأخرى على حدٍّ سواء، ولبناءِ ثقتهم بالمؤسّسات المشتركة، وللمشاركة في السياسات الديموقراطية ودعْمها. وهذه كلُّها عواملُ أساسيةٌ في تعزيز الأنظمة الديموقراطية وتعميقِ جذورها، كما في بناءِ «دُوَلٍ أُمّوِيّة».

يتضمّن دستورُ الهند هذا المفهوم. وبالرّغْم من أنها بلادٌ متعدِّدةُ الثقافات، تُظهِر مُسُوحٌ مقارَنةٌ عن ديموقراطياتٍ عريقة، من بينها الهند، أنها متماسِكةٌ جداً رُغْم تنوُّعِها. لكنّ الهندَ الحديثة تُجابِه تحدّياً خطيراً لالتزامها الدستوريّ بالهُوِيّات التعدُّديةِ والتكامُلية مع صعودِ مجموعاتٍ تسعى إلى فرْضِ هُوِيّةٍ هندوسيةٍ أحاديّة على البلاد. وتقوِّض هذه المخاطرُ شعورَ الاندماج، وتنتهك حقوقَ الأقليات في الهند المعاصرة[8]؛ كما يُثير العنفُ الطوائفيُّ الحديثُ العهد مخاوفَ جدّيةً إزاء احتمالاتِ التوافُق الاجتماعي، ويهدِّد بتدميرِ ما حقّقته البلادُ قبْل ذلك من إنجازات.

وقد كانت إنجازاتٍ ضخمةً بالفِعل، حيث اعترفت صيغةُ الدستور الهنديّ تاريخياً بدعاوى مجموعاتٍ متمايزة واستجابت لها؛ كما مكّنت التركيبةُ السياسية من البقاء متماسِكةً رُغْم ضخامةِ التعدّديةِ الإقليمية واللُّغوية والثقافية[9]. ومثلما يتبيّن من أداء الهند في مؤشّرات التماهي والثقة والتأييد (الرسم 2)، فإن المواطنين ملتزمون التزاماً عميقاً ببلادهم وبالدِّيموقراطية على الرّغم من تبايُنات المجتمع وطبقيّته الراسخة؛ وهو أداءٌ مثيرٌ للإعجاب فعلاً، خصوصاً عندما يُقارَن بأداءِ دولٍ ديموقراطيةٍ أخرى، عريقةٍ أيضاً – وأغنى من الهند. ويكمن التحدّي في إعادةِ القوّة إلى التزامِ الهند بسُلوكاتِ التنوُّع والتعايُشِ المؤسَّسي، وتسويةِ الخلافات بالوسائل الديموقراطية.

من الأمور البالغةِ الأهمية لبناءِ ديموقراطيةٍ متعدِّدةِ الثقافات، الاعترافُ بنواحي القُصور في العمليات التاريخية لبناءِ الأمم، وبمنافعِ الهُوِيّات المتعدِّدةِ والتكامُلية. ومن المهمِّ أيضاً بذْلُ جهودٍ لتنمية ولاءاتِ جميعِ فئاتِ المجتمع من خلال التماهي، والثقة، والتأييد.

لا يتطلّب التّماسُكُ القوميّ فرْضَ هُوِيّةٍ منفردة وشجْبَ التنوُّع. فالاستراتيجياتُ الناجحة لبناءِ «دُوَلٍ أُمّوِيّة» تستطيع، على نحوٍ بنّاء، الاتّساعَ – وتتّسع فِعلاً – للتنوُّع، بتصميمِ سياساتٍ تجاوُبية للاعتراف الثقافي. وهي حلولٌ فعّالةٌ من حيثُ ضمانُها الأهدافَ الأطولَ أمَداً للاستقرار السياسيّ والتآلفِ الاجتماعيّ.

الرسم 2 **الثقةُ والدّعمُ والتّعريف: البلدانُ الفقيرةُ والمتنوِّعة يمكنها تحقيقُ نتائجَ جيّدة بسياساتِ التعدُّدية الثقافية**

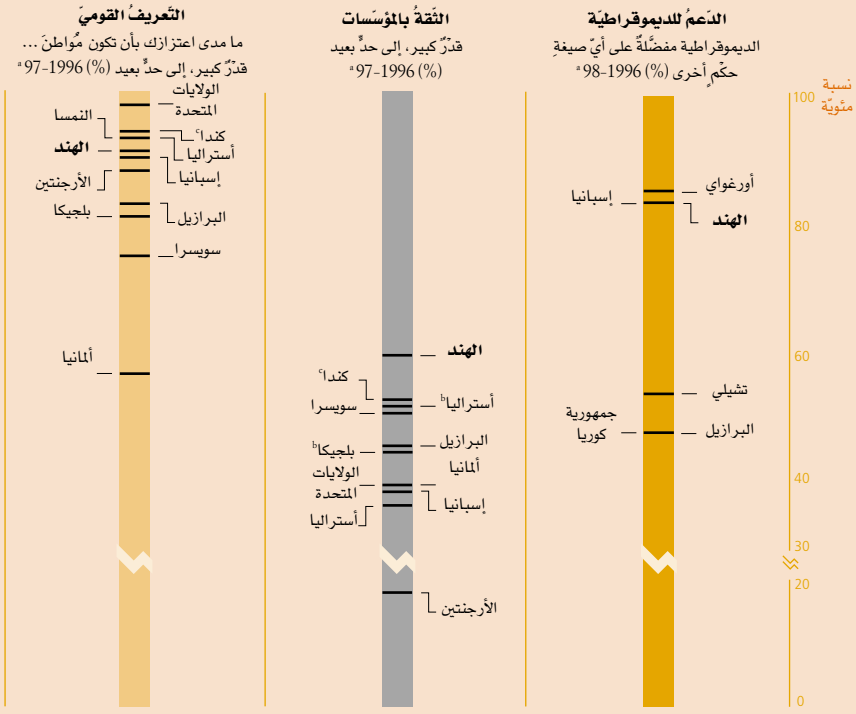

ملاحظة: تستثني النّسَبُ المئوية الرُّدود 'لا أعرف / لا جواب' a. أحدث الأعوام المتوفّرة للفترة المحدَّدة b. تشير البيانات إلى العام 1992 c. أحدثُ سنةٍ في الفترة 1990 – 93.

المصدر: Bhargava 2004; Kylmicka 2004; Stepan, Linz and Yadav 2004.

منطقة البحر الكاريبي[6]، والفئاتِ الدِّينية في جنوب آسيا)؛ وما زالت تُستخدَم اليوم في ما يُسمّى النزاعاتِ العِرْقيّة، الأمر الذي يُخلِّف عواقبَ وخيمة[7]. لـذا، لا يمكن للدول اليوم أن تأمل في معالجة هذه المشاكل بدون بعض التفهُّم للتَّركات التاريخية من العنصرية والعبودية والغزواتِ الاستعمارية.

لكن، في حين ينبغي لسياسات التعدُّدية الثقافية أن تجابه تالياً التعقيداتِ والتحدِّيات في الموازنة بين الحُرِّيّة الثقافية والوحدة الوطنية، إيجادُ تسويةٍ ناجحة (أُنظُر المَعْلَم 3.1). فقد استطاعت دولٌ عديدة إيجادَ حيّزٍ لفئاتٍ متعدِّدة، ووسّعت لها حُرِّياتِها الثقافيةَ، دون تعريضِ وحدة الدولة أو سلامةِ أراضيها للخطر. وفي أحيانٍ كثيرة، أدّت تدخُّلاتُ السياسات للتقليل من الهُوِيّات السياسية التفرُّدية والخِصامية إلى منْع وقوعِ نزاعاتٍ عنيفة أو المساعدةِ في إنهائها؛ كما عزّزت سياساتُ القبول بالتعدُّد الثقافي قدراتِ الدولة وشجعت الوئامَ الاجتماعي بتقويةِ الهُوِيّات المتعدِّدة والتكامُليّة.

يتطلَّب علاجُ الاستبعاد الثقافي للأقلِّيات وغيرها من الفئات المهمَّشة أكثرَ من مجرّد السعي إلى تأمين حُرِّياتها المدنية والسياسية عبْر أدواتِ ديموقراطية الأغلبية، والسياساتِ الاجتماعية الاقتصادية المنصِفة[8]. فالمطلوبُ سياساتٌ ثقافيةٌ لا لبْسَ فيها لضمان الاعتراف الثقافي[9]. ويتقصّى هذا الفصلُ كيف تدمج الدولُ الاعترافَ الثقافي ضمن استراتيجياتها للتنمية البشرية، في خمسةِ مجالات هي:

- سياساتٌ تضمن المشاركةَ السياسية للمجموعات الثقافية المختلفة.
- سياساتٌ خاصّة بالدِّين والممارسات الدِّينية.
- سياساتٌ خاصّة بقانونِ الأعراف، وبالتعدُّدية القانونية.
- سياساتٌ خاصّة باستخدامِ لغاتٍ متعدِّدة.
- سياساتٌ تعوِّض عن الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي.

يتطلَّب التعويضُ عن الاستبعاد الثقافي للأقلِّيات وغيرها من الفئات المهمَّشة سياساتِ ثقافيةً لا لبْسَ فيها لضمان الاعتراف الثقافي

سياساتٌ تضمن المشاركةَ السياسية للفئات الثقافية المختلفة

تُستبعَد أقلِّياتٌ كثيرة وفئاتٌ أخرى مهمّشةٌ تاريخياً عن السلطة التاريخية الحقيقية، فتشعر بالتالي أنها متغرّبةٌ عن الدولة (الفصل الثاني). في بعض الحالات، يكون سببُ الاستبعاد فقدانَ الديموقراطية، أو إنكارَ الحقوق السياسية. وإذا كان هذا هو الوضع، فالتحرُّكُ نحو الديموقراطية يمكن أن يساعد. لكنّ الضرورةَ تتطلّب المزيدَ في حالاتٍ أخرى، لأن أفرادَ مجموعاتٍ كهذه، حتى لو كانت لهم حقوقٌ سياسيةٌ متساوية في نظامٍ ديموقراطي، قد يكونون ممثَّلين بأقلَّ مما يستحقُّون أو خاسرين في عمليات التصويت بشكلٍ دائم؛ فينظرون إلى الحكومة المركزية كجسمٍ غريب، أو أداةِ قمْع. ولا عجَب في أن تقاوم أقلِّياتٌ عديدة الحكمَ الغريبَ أو القمْعي، وتسعى إلى مزيدٍ من القوة السياسية؛ ولذا، تدعو الحاجةُ في أحيانٍ كثيرة إلى خلْقِ ديموقراطيةٍ متعدِّدةِ الثقافات. لقد تطوّرت خلال السنوات الماضية بضعةُ نماذج لديموقراطياتٍ متعدِّدةِ الثقافات توفِّر آلياتٍ فعّالةً لاشتراك مجموعاتٍ مختلفةٍ ثقافياً في السلطة. ومثلُ هذه الترتيبات ذاتُ أهميةٍ قصوى لضمان حقوقِ مجموعاتٍ ثقافيةٍ متعدِّدة، ومنْع أيِّ انتهاكاتٍ لهذه الحقوق بفرْض إرادةِ الأغلبية، أو من خلال الهيمنةِ السياسية للنُّخبة الحاكمة.

يتناول البحثُ هنا صنْفين إجماليَّيْن من الترتيبات الديموقراطية تستطيع بواسطتهما مجموعاتٌ وأقلِّياتٌ ثقافيةٌ متباينة المشاركةَ في السلطة ضمْن إطار الممارسات السياسية ومؤسّسات الدولة. يتمثل الصِّنفُ الأول في اقتسام السلطة إقليمياً، من خلال الفدرالية وأشكالها المتعدِّدة. وتشمل الترتيباتُ الفدرالية إقامةَ وحداتٍ إقليميةٍ ثانوية ضمن الدولة، تمارس الأقلِّياتُ في إطارها استقلالاً ذاتياً واسعاً (الإطار 3.1). وهذا النوعُ من ترتيبات المشاركة في السلطة ملائمٌ على نحوٍ خاص حيث تتركّز الأقلِّياتُ جغرافياً، ولها تقاليدُ في الحُكم الذاتيّ ترفض التخلّيَ عنها.

الإطار 3.1

دليلٌ أوليّ نحو الفدرالية

الفدراليةُ هي نظامٌ من التنسيق السياسيّ يعتمد على توازُنٍ مضمونٍ دستورياً بين الحُكْم المشترك والحُكْم الذاتيّ؛ وتنطوي على ما لا يقلُّ عن مستويَيْن للحُكم – سلطةٍ مركزية، والوحداتِ الإقليمية المُكوِّنةِ لها. تتمتع الوحداتُ المكوِّنةُ باستقلاليةٍ محلية، وسلطةٍ على شؤونٍ محدَّدةٍ دستورياً – وفي وُسْعها أيضاً أن يكون لها دَوْرٌ في توجيه سياساتِ الحكومة المركزيّة. ويختلف مقدارُ الاستقلالية ومداها اختلافاً واسعاً – حيث بعضُ البلدان، كالبرازيل، تعطي سلطاتٍ واسعةً جداً للأقاليم؛ فيما تحتفظ بلدانٌ أخرى، كالأرجنتين، بسيطرةٍ مركزيّةٍ طاغية.

بعضُ التمايُزاتِ الهامّةِ الأخرى

التجمُّعُ أو التوحُّد. في ترتيبات «التجمُّع» الفدرالية، كما في أستراليا أو سويسرا، اختارت الأقاليمُ تشكيلَ كيانٍ سياسيٍّ فدراليٍّ واحد. أما في ترتيبات «التوحُّد»، كما في إسبانيا وبلجيكا وكندا، فإن الحكومةَ المركزية حوَّلت السلطةَ السياسية إلى الأقاليم للحِفاظ على دولةٍ موحَّدةٍ واحدة.

هُوِيّةٌ واحدة أم هُوِيّاتٌ عديدة تؤكِّد الفدراليّاتُ «الأحاديةُ» أو «القومية» على أنّ لها هُوِيّةً واحدة، مثلما في أستراليا والنمسا وألمانيا؛ أما الفدراليّاتُ المتعدِّدةُ القوميّات، مثلُ ماليزيا وسويسرا، فإنها تعترف دستورياً بهُوِيّاتٍ متعدِّدة. وهناك دولٌ أخرى تجمع بين الاثنتين. فالهندُ وإسبانيا تؤكِّدان على هُوِيّةٍ قومية واحدة، لكنهما تعترفان بتعدُّديةِ المناحي في كيانهما السياسيِّ المتنوِّع – مثلاً، بتقبُّل فئاتٍ لُغَويةٍ متنوِّعة.

التماثُل أو اللاتماثُل في الفدرالية المتماثِلة، تتمتّع الوحداتُ المكوِّنةُ بسُلطاتٍ وعلاقاتٍ والتزاماتٍ متطابقة – أي متماثِلة – بالنِّسبة إلى السُّلطة المركزية، وإليها في ما بينها؛ كما في أستراليا. أما في الفدراليات اللاّمتماثِلة، فإن بعضَ المقاطعات تتمتّع بسلطاتٍ متباينة. مثلاً، وفّرت الفدراليةُ اللامتماثلةُ في كندا سبيلاً للتوفيق بين إقليم كيبك والمنظومةِ الفدرالية؛ بإعطائه سلطاتٍ معيّنةً تتعلق بحمايةِ اللُّغة والثقافة الفرنسية–الكندية، وتعزيزهما.

المصدر: Stepan 2001

أما الصِّنفُ الثاني من الترتيبات، فيَنطوي على المشاركة في السلطة عبْر تحالُفاتٍ تَوافُقيّة، تستخدم سلسلةً من الأدوات لضمانِ مشاركةِ مجموعاتٍ متنوّعةِ الثقافات؛ غيرِ متركِّزةٍ إقليمياً، وغير مطالِبةٍ لا بالاستقلال الداخليّ ولا بالحُكم الذاتيّ. وتعتمد التّحالفاتُ التوافُقيّة على مبدأ المُحاصَّة النِّسْبية: فالتركيبةُ العِرْقيّة أو الثقافية للمجتمع تنعكس بنِسَبِها على مؤسّسات الدولة. ويتطلّب تحقيقُ المُحاصَّة النِّسبية آلياتٍ وسياساتٍ معيّنة، حيث يمكن للترتيبات الانتخابية، كالتمثيل النِّسبي، أن تعكس تركيبةَ المجموعة بشكلٍ أفضل؛ وهو ما ينطبق أيضا على تخصيصِ مقاعدَ أو حصصٍ محجوزة للأقلّيات في الهيئات الحكومية والتشريعية.

ينتشر في أنحاء العالم كلا الصِّنفين الفدراليّ والتوافُقيّ، وثمّة أمثلةٌ عديدة عن نجاحِ كلٍّ منهما؛ مع أنّ أيًّا من هذين النّموذجين ليس دواءً لِكلّ الأمراض. ويركِّز هذا الفصلُ الأنظارَ على نوعٍ خاصٍّ من الترتيبات الفدرالية، وبعض الآليّات المعيّنة للتآلف، التي تصلح تماماً لفتحِ الطريق أمام المشاركة السياسية لمجموعاتٍ ثقافيةٍ متباينة.

المشاركةُ في السلطة من خلال ترتيباتٍ فدرالية: الفدراليةُ اللاّمتماثِلة

من خلال المؤسساتِ الديموقراطية والتمثيلية، توفِّر الفدراليةُ وسائلَ عمليةً للتعامل مع النزاعات في المجتمعات المتعدِّدةِ الثقافات[10]، وتمكينِ الناس من العيش معاً مع الاحتفاظ بتعدُّديتِهم[11]. ويمكن أحياناً التكيُّفُ مع المطالب السياسية لِفئاتٍ متنوّعةٍ ثقافياً عبْر الاعتراف الصريح بالتعدُّدية الفئوية، ومعاملةِ مناطقَ معيّنةٍ بشكلٍ مختلف عن مناطقَ أخرى في ما يتعلّق بقضايا محدّدة.

في مثلِ هذه الأنظمة الفدراليةِ «اللاّمتماثِلة»، لا تتطابق السلطاتُ الممنوحةُ للوحدات الثانوية. ففي بعض الأقاليم مجالاتُ حكمٍ ذاتيٍّ مختلفةٌ عن الأخرى، ولذا تستطيع الدولُ الفدرالية التكيُّفَ مع بعض الوحدات الثانوية عبْر الاعتراف بخصوصياتٍ معيّنة في كياناتها السياسية والإدارية والاقتصادية؛ كما فعلت ماليزيا عندما انضمّت ولايتا صباح وسرَاواك إلى الاتحاد الفدرالي في عام 1963. ويُتيح ذلك مزيداً من المرونة في الاستجابة لمطالبَ محدودة، وإفساحِ حيِّزٍ للتنوّع؛ كما تسمح هذه الإجراءاتُ الخاصّة لتباينُاتِ الفئات المتركِّزة إقليمياً بالتعايش سياسياً مع السلطة المركزية، مما يخفِّض احتمالَ نشوبِ صراعاتٍ عنيفة والمطالبةِ بالانفصال.

توجد بضعةُ أمثلةٍ مزدهرة لمثلِ هذه الكيانات، إذ تكاد كلُّ ديموقراطيةٍ عريقةٍ مسالِمةٍ ومتعدِّدةِ الأعراق ألاّ تكون فدراليةً فقط، بل فدراليةً لامتماثِلة. مثلاً، تُقسَّم بلجيكا إلى ثلاثِ مناطق (الفالون والفلمنك وبروكسل العاصمة)؛ أقيمت اثنتان منها بناءً على اعتباراتٍ لُغويّة (منطقة الفالون للناطقين بالفرنسية والإلمانية، ومنطقة الفلمنك للناطقين بالهولندية). كذلك يضمُّ الاتحادُ الفدراليُّ السويسري هُوِيّاتٍ لغويةً وثقافيةً مختلفة.

في إسبانيا، مُنِح وضْع «جماعات حكم ذاتيٍّ» لمناطقِ الباسك وغاليسيا و14 كياناً آخر؛ وأعطيت هذه الجماعاتُ إطاراً واسعاً ومتباينِاً إلى حدٍّ كبير من سلطات الحُكم الذاتيّ، في مجالاتٍ مثلِ الثقافة والتعليم واللغة والاقتصاد. وبموجب هذه التغييرات، حُدِّدَت للأقاليم التاريخيةِ الثلاثة مجالاتٌ خاصّة بها من الحُكم الذاتيّ. مثالاً على ذلك، نالت الهيئاتُ الإدارية في نافارا والبلداتِ الباسْكية سلطاتٍ ضريبية واتفاقيةً محدَّدة تتجاوز السلطاتِ الممنوحةَ إلى «جماعات حكْمٍ ذاتيّ» أخرى؛ كما تتمتّع غاليسيا وكاتالونيا بصلاحياتٍ خاصّة في اللغة والثقافة. وقد ساهم استعدادُ إسبانيا للتكيُّف مع المطالب الخاصّة بأقاليمها في تخفيف حدّة النزاعاتِ والتحرّكات الانفصالية؛ كما ساعدت هذه الإجراءاتُ الفعّالةُ الطّوعيّة على زيادة التقبُّل لتعدُّد الهُوِيّات، وعلى تهميش تلك الهُوِيّات الاستبعادية – ذاتِ الحصْريّة الباسْكيّة، أو الغاليسية، أو الكاتالونيّة، أو الإسبانية (أُنظُر المَعْلم 3.1).

مع ذلك، فشلت فدرالياتٌ عديدة[12]، وانهارت في أنحاءٍ كثيرة من العالم ترتيباتٌ فدراليةٌ حاولت خلْقَ مناطقَ فرعيّة، «صافية» العِرْقيّة، أحاديّةِ القوميّة؛ ويوغوسلافيا مثالٌ بارز على ذلك، حيث لم تكن الترتيباتُ الفدرالية ديموقراطية. فقد «جُمِّعت» كياناتُ الاتحاد بالإكراه، وحُكمت من قِبَل سلطةٍ ذاتِ مُحاصَّاتٍ سياسيةٍ واقتصادية مجحِفةٍ جداً، موزَّعةٍ على الأطراف الرئيسية؛ مما أدّى إلى تأجيج النِّزاعات العِرْقيّة التي تحوّلت في نهاية المطاف إلى صراعٍ إقليميّ، وانهيارِ الاتحاد الفدراليّ. ويُنسَب هذا الانهيارُ أحياناً إلى تركيبةٍ فدراليةٍ معْيُوبة أخفقت في إنشاء عملياتٍ ومؤسّساتٍ حرَّةٍ وديموقراطية تستطيع المجموعاتُ العِرْقيّة من خلالها الإفصاحَ عن هُوِيّاتٍ متعدِّدة، وبناءَ تكامُليةٍ بينها. بدلاً من ذلك، عزّزت الدعواتِ الانفصاليةَ؛ فانتهى بها الأمرُ إلى التفتُّتِ السياسي.

توفِّر بضعةُ نماذج لديموقراطياتٍ متعدِّدةِ الثقافات آلياتٍ فعّالةً لاشتراك مجموعاتٍ مختلفةٍ ثقافياً في السلطة

يتوقّفُ نجاحُ الترتيبات الفدرالية على التخطيط المتأنّي، والإرادة السياسية لِتقوية الأداءِ الديموقراطيّ للنظام؛ والأمرُ الهامُّ هو ما إذا كانت الترتيباتُ تتّسع لتباينّاتٍ هامّة، فيما يتمّ تدعيمُ الولاءات الوطنية. مثالاً على ذلك، أنّ الكياناتِ الفدراليةَ التي تكتفي بالتجاوب مع مطالبَ لتخصيص جمهورياتِ أوطانٍ «استبعادية» أو «أحاديةِ القومية» للفئات العِرْقيّة، قد ترفض فكرةَ الهُوِيّات المتعدِّدة والتكامُلية. ويمكن لمثلِ هذه الصفقات السياسية والتنازلاتِ المحلية، التي لا تعزّز الولاءاتِ لمؤسساتٍ مشتركة، أن تُدخِل مُيولاً شِقاقية في منظومة الحكم السياسية؛ تشكّل تحدِّياتٍ مستمرَّةً، مثلما هي الحالةُ في نايجيريا (الإطار 3.2).

بالإضافة إلى ذلك، يُعلّمنا التاريخُ أن من الضروريِّ البدءَ في تطبيق الفدرالية اللاّمتماثِلة في وقتٍ مبكّرٍ بما يكفي للحيلولة دون نموِّ حركاتٍ انفصالية. فتفادي نزاعٍ عنيف، من خلال ترتيباتٍ فدراليةٍ متعدِّدة تُطبَّق في المراحل المبكِّرة لنشوء حركاتٍ انفصالية، يساوي في أغلب الأحيان ما يفوق كثيراً التكاليفَ الإدارية التي تستوجبها هذه الترتيبات[13].

تخشى دولٌ عديدة أن الحكْمَ الذاتيّ أو «الحكْمَ المحليّ» قد يقوِّض أُسُسَ وحدتها وسلامةِ أراضيها؛ ومع ذلك مَنحت دولٌ كثيرةٌ حكماً ذاتياً إقليمياً لم يؤدِّ إلى عواقبَ سلبية. وقد حالت هذه الجهودُ الهادفةُ إلى تعزيز تمثيلِ المجموعات ومشاركتِها، في بعض الأحيان، دون وقوع أعمالِ عنْفٍ سياسية ونشوءِ حركاتٍ انفصالية. على سبيل المثال، أنّ شعبَ «الأمم الأولى» في شمال كندا توصّل بالمفاوضةِ إلى اتفاقيةٍ سياسية مع الحكومة الفدرالية [14] لإقامةِ إقليمٍ ذي حكْمٍ ذاتيّ في نونافُوت عام 1999 [15]؛ بعد صراعٍ دام عقوداً من الزمن. وفي بَنَما، أنشأت بضعُ مجموعاتٍ من السكّان الأصليين – نغوبي، كونا، أمبيرا، وونان، ناسو، وبْرِي بْرِي – مناطقَ شبهَ مستقلّةٍ تحكمها مجالسُ محليّة.

تُعرب المادةُ الأولى من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية عن اتفاقِ العالم على أنّ «لِجميع

يتوقّفُ نجاحُ الترتيبات الفدرالية على التخطيط المتأنّي، والإرادة السياسية لتقوية الأداء الديموقراطيّ للنظام

الإطار 3.2

التحدّي المطروحُ من الفدرالية : مسارُ نايجيريا السياسيُّ المضطرب واحتمالاتُ المستقبل

نايجيريا هي موطنُ ما يربو على 350 مجموعةً عِرْقيّة، لكن أكثرَ من نصفِ السكّان البالغ تعدادُهم 121 مليونَ نسمة ينتمون إلى ثلاثِ مجموعاتٍ رئيسية: الهَوسا – فُلاني، وهم مسلمون في الشمال؛ اليُورُوبا، وهم خليطٌ من أتباع المسيحيةِ والإسلام في الجنوب الغربي؛ والإغْبو، ومعظمُهم مسيحيُّون في الجنوب الشرقي. ودأبت المجموعاتُ الأصغر على الالتمام حول هذه المجموعات الثلاث، خالقةً بذلك سياساتٍ مزعزَعةً ومثيرةً للخِلافات العِرْقيّة.

عاش أكبرُ بلدٍ أفريقيٍّ من حيثُ العدد تاريخاً سياسياً مضطرباً، تميَّز بانقلاباتٍ عسكريّة وحكوماتٍ مدنيةٍ فاشلة؛ كما سيطرت على البلاد حكوماتٌ عسكرية مدةَ 28 سنة من سنواتِ الاستقلال الـ44. وتحاول نايجيريا التأكُّدَ من أن عودتَها إلى الحُكْم المدني بعد 16 عاماً من الدكتاتورية تحت نظامِ حُكْمٍ أباتْشا ستكون مسيرةً حقيقية لترسيخ الديموقراطية.

يعالج دستورُ عام 1999 موضوعَيّ الاهتمام لدى سلطةٍ مركزية تتمتّع بقوةٍ بالغة، ومشاغلَ محليةٍ ضيِّقةِ الأفق على مستوى الولايات، بالإضافة إلى الدّينامِيّة العليلة للتبَعيّة السياسية، والسعي إلى التكسُّب من رَيْع المداخيل، والمنافسة؛ الجارية بين هذه المستويات. فقد أقرَّ الدستورُ بضعةَ إصلاحات، من بينها:

حلُّ الأنظمة الفدراليةِ الثلاثة الموروثةِ من عهد الاستعمار، تدريجاً، والاستعاضةُ عنها بنظامٍ لامركزيٍّ من 36 ولايةً و775 حكومةً محلية. وقد حُوِّلت الأقاليمُ الثلاثة إلى أربعةٍ في عام 1963؛ ثم أصبحت الأقاليمُ الأربعةُ 12 ولايةً في عام 1967، ثم 19 ولايةً في عام 1976، و 21 ولايةً في عام 1987، و 30 ولايةً في عام 1991، و 36 ولايةً في عام 1999. وكان المأمولُ أن يُشجِّع ذلك على تطويرِ ولاءاتٍ وتحالُفاتٍ عِرْقيّةٍ أكثرَ مرونة. على المدى الأقصر، ساعد هذا التوسُّعُ في الهيكليّة الفدرالية على احتواءِ نزاعاتٍ عِرْقيّةٍ محليّة؛ ممّا حيَّد قوةَ المجموعات العِرْقيّة الرئيسيةِ الثلاث، وحال دون هيمنتها بشكلٍ كامل على المجموعات العِرْقيّة الأصغر التي يزيد عددُها على 350.

- استنباطُ قواعدَ انتخابيةٍ تَنتُج عنها حكوماتٌ متمتِّعةٌ بِدعْمٍ قوميٍّ وتأييدِ الأغلبية، على نطاقٍ واسع. في انتخاباتِ الجمهورية الثانية لأعوام 1979 – 1983، لم يكن ممكناً إعلانُ فوزِ مرشّحٍ رئاسيّ نال تأييدَ الأغلبية، إلاّ بعد حصوله على ما لا يقلُّ عن 25٪ من الأصوات في ثلثَيّ الولايات. وأدخلَ دستورُ عام 1999 تعديلاتٍ مستحدَثةً على قاعدةِ الحدِّ الأدنى الواجبِ تجاوزُه: لكي يتمكّن حزبٌ من التنافس في الانتخابات، ينبغي أن ينال 5٪ على الأقلّ من أصوات المقترعين في ما لا يقلُّ عن 25 ولايةً من الولايات الـ36 في انتخابات الحُكْم المحليّ. وفي حين أن قاعدةَ الحدِّ الأدنى التي تُنظِّم تشكيلَ الأحزاب أُلغيت في عام 2003، فإن قاعدةَ الحدِّ الأدنى المتعلقةَ بإعلان فوزِ حزبٍ ما، وبالتالي اعتبارِه مؤهَّلاً لتأليف حكومة، لا تزال قائمةً؛ الأمرُ الذي يُشجِّع على تشكيلِ أحزابٍ متعدِّدةِ العِرْقيات. وما زالت اعتراضاتٌ شديدة تُثار على مواضيعَ مرتبطةٍ بالعلاقات الفدرالية تضمَّنها دستورُ عام 1999؛ بينها ما يتعلّق بالعائدات، وحقوقِ المِلكية، والتشريعاتِ القانونية، وصلاحياتِ الولايات.
- إقرارُ سياساتٍ للعمل الإيجابي في التعليم والخدمةِ المدنية، صارت تشمل حتى تداوُلَ الرئاسة بين ستةِ أقاليمَ جيُوسياسية: الشمال الغربي، والشمال الشرقي، والشمال الأوسط، والجنوبِ الغربي، والجنوبِ الشرقي، والجنوبِ الأوسط؛ وتعيينَ وزيرٍ فدراليٍّ واحد على الأقلّ من كلٍّ من الولايات الـ36 بناءً على مبدأ المُحاصَّة الإقليمية. وتوفِّر هذه الإجراءاتُ إطاراً وظيفيّاً للتوزيع الاقتصادي يحاول تفاديَ حدوثَ تجاوُزاتٍ أحاديةٍ ومركزيّة، وهيمنةِ السلطة المركزيّة.

أعاد رجوعُ الديموقراطية إنعاشَ الهُوِيّات الإقليمية والعِرْقيّةِ والدِّينية والمحليّة، وكثّف عملياتِ التعبئة الطّوائفية. وأدّى ذلك إلى نشوبِ العنْف الاجتماعي الذي عصف بالبلاد منذ عودة الحكم المدني، فيما كانت الحكوماتُ العسكريةُ في السابق تقمع بالقوّة مثلَ هذه النّزاعات. وما زال الاستقرارُ السياسيُّ في نايجيريا مهدَّداً من مظاهرِ اللاّمساواةِ الهيكلية والاجتماعية – الاقتصاديةِ الهائلة بين الشمال والجنوب؛ ومن اعتمادِ الدولةِ الكبير على عائدات البترول التي تَجنيها الحكومةُ الفدرالية؛ ومن التنافسِ والفسادِ الشديدَيْن في الحياة العامة، المرتبطَيْن بتوزيع هذه العائدات؛ وأيضاً من القضية الباقيةِ دون حلٍّ بشأن الرئاسة الدوريّة بين الأقاليم الجيُوسياسيةِ الستّة التي تسبَّبت بأعمال عنْفٍ وانقساماتٍ عِرْقيّة. لذا، فإنّ التحدِّياتِ هائلةٌ – ومستمرّة.

المصدر: Bangura 2004; Lewis 2003; Rotimi 2001.

الشعوب الحقَّ في تقرير المصير. وبمقتضى هذا الحقّ، تُقرِّر بِحُرِّيةٍ وضْعَها السياسي وتسعى بِحُرِّيةٍ إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». وما زال تطبيقُ هذا المبدأ على شعوبٍ ضمْن دولٍ مستقلّة، وعلى مجموعاتِ السكّان الأصليين، مثيراً للخلاف. وقد اتخذت دساتيرُ بلدانٍ مثل المكسيك والفيليبين بعضَ الخطوات نحو الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في تقرير المصير، إلا أن بلداناً أخرى تتفادى ذلك.

من الأدوات القانونية التي استخدمتها شعوبٌ من السكّان الأصليين للاحتشاد حول هذه القضايا، ميثاقُ منظمة العمل الدولية (169) بشأن الشعوب الأصلية والقَبَلية في بلدانٍ مستقلّة الذي أُقِرَّ عام 1989 وفُتِح بابُ التصديق عليه في العام التالي [16]. ولم توقِّع على هذا الميثاق، بحلول عام 2003، إلا 17 دولةً هي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، الدانمارك، دومينيكا، الإكوادور، فيجي، غواتيمالا، هوندوراس، المكسيك، هولندا، النرويج، باراغواي، فنزويلا [17]. وصوّت الكونغرس في تشيلي ضدَّ بضعِ مبادراتٍ اتُّخِذت في هذا الصدد؛ كما صادقت منظمةُ الوحدة الأفريقية على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعب، إلا أنه لا يتضمّن أيَّ تعريفٍ لكلمةِ «شعب».

ثمة مؤشِّرٌ آخر على دخول هذه النّضالات من أجل الاعتراف الثقافيّ مجالَ النقاش الدوليّ، هو الاجتماعاتُ التي عقدها أخيراً منتدى الأمم المتحدة الدائمُ لقضايا الشعوب الأصلية. ويبدو أن التطوراتِ السياسيةَ تتركز في مناطقَ من العالم اعترفت صراحةً بمطالب السكّان الأصليين الذين حشدوا طاقاتِهم للنّضال ضدّ استبعادهم. ويرى البعضُ أن مثلَ هذه الاستنفارات ضارَّةٌ سياسياً – مثلما يمكن أن تكون صِيَغُها العُنْفيةُ والرّجعيّة – إلاّ أنّ هذه التحرّكات تعكس كذلك وعياً سياسياً أكبر بالحُرِّية الثقافية، إذ لم يعُد في وسْع الدول أن تتحمّل وِزْرَ تجاهُلِ هذه المطالب أو قمْعِها.

وهناك مبادراتٌ مبتكَرة لمنْح الاستقلال المحليّ والحُكم الذاتيّ؛ وبخاصّة عندما تنتشر المجموعاتُ عبر حدود الدّول. من الأمثلة على ذلك، مجلسُ التعاون بشأن قضايا شعبِ صامي الذي اشتركت في أقامته فنلندا والنرويج والسّويد.

المشاركةُ في السلطة عبْر التحالفات التوافُقية : النِّسبيّةُ والترتيباتُ التمثيليةُ الانتخابية

يُطبِّق أسلوبُ التحالفاتِ التوافُقية مبدأ النِّسبيّة في أربعةِ مجالاتٍ أساسيّة: من خلال المشاركة في السلطة التنفيذية، والتمثيل النِّسبي في النُّظُم الانتخابيّة، وتوفير السُّبُل للاستقلالية الثقافية، وإجراءاتٍ وقائية بشكل حقوقِ نقْضٍ (فيتو) متبادَلة. وفي إمكانِ هذه الأدوات أن تساعد على منْعِ قطاعٍ في المجتمع من فرْض وجهاتِ نظره على قطاعٍ آخر؛ كما يمكن لها، في صِيَغِها الأكثر فعّاليةً، أن تساهم في تمثيل التركيبة الثقافية التعدُّدية لمجتمعٍ ما في مؤسّساتِ دولته.

تُنتقَد تركيباتُ التحالفاتِ التوافُقية أحياناً بذَريعةِ أنها غيرُ ديموقراطية، حيث يُنظر إليها كأداةٍ لسيطرة النُّخبة عبْر استيعاب المعارضة أو المجموعاتِ المعرَّضة للخطر [18]. لكن ليس من الضروريِّ أن تشمل مثلُ هذه الترتيبات «ائتلافاً كلِّياً» من الأطراف؛ إذ كلُّ ما تحتاج إليه هو تمثيلٌ مشترَك، عابرٌ لحدودِ الجماعات في السلطتين التنفيذية والتشريعية. والتحدّي هو التأكُّدُ من ألاّ يطغى أيٌّ من الحُكم الذاتيّ (للأقلِّيات) أو الحُكم المشترك (للدولةِ ككلّ) على الآخر؛ كما ينبغي التعاطي مع هذه الترتيبات من خلال سياساتٍ متعقِّلةٍ ومسؤولة.

يُركِّز هذا القسمُ على آليتين للتوافُقية – المشاركةِ في السلطة التنفيذية، والتمثيل النِّسبي – تَحُولان دون هيمنةِ مجموعة الأغلبية [19]. فمن وجهةِ نظرٍ دستورية، تثير الإجراءاتُ التي تُعطي الأقلِّياتِ امتيازاتٍ في العمليات الانتخابية، أسئلةً حول مبدأ المساواة في المعاملة. إلا أن الأقلِّيات الصغيرةَ والمبعثَرة لا تحظى بأيِّ فرصةٍ للحصول على تمثيلٍ برلماني من دون مساعدة؛ وتالياً يمكن للمشاركة في السلطة التنفيذية أن تحميَ مصالحَها. وتعكس النِّسبيةُ في مثل هذه الترتيبات، السياسيةِ والتنفيذية، التركيبةَ التنوّعية للمجتمع في مؤسّساتِ دولتِه.

تستخدم بليز، وغوايانا، وسورينام، وترنيداد – توباغو، من زمنٍ طويل، آلياتِ المشاركة في السلطة للتعامل مع الانقسامات العنصرية والعِرْقيّة، محقِّقةً نِسَباً متفاوِتة من النجاح [20]. تتضمّن هذه الآلياتُ عامِلَيّ الاستقلالية (حكْمٍ ذاتيٍّ لكلِّ جماعة) والاندماجية (حكمٍ مشترك لكلِّ الجماعات). وتشمل المشاركةُ في السلطة السياسية، الهيئاتِ التنفيذيةَ والتشريعيةَ و(من حيثُ المبدأ) القضائية [21].

من الضروريِّ التزامُ الحذر للتأكّد من عدم تعطيل قدراتِ أقلِّيةٍ ما على الفوز بعددٍ مناسِب من المقاعد – كما في إيرلندا الشمالية. فخلال فترة «الحكم المحليّ» بين عامَيّ 1920 و1972، جرى مراراً تقسيمُ المقاطعات الانتخابية لغير صالح الأحزاب

ثمة مؤشِّرٌ آخر على دخول هذه النّضالات من أجل الاعتراف الثقافيّ مجالَ النقاش الدوليّ، هو الاجتماعاتُ التي عقدها أخيراً منتدى الأمم المتحدة الدائمُ لقضايا الشعوب الأصلية

الكاثوليكية القومية وسواها، ولخدمةِ حزبِ أولسْتر الاتّحادي المهيمِن؛ الذي ظلَّ في الحكم دون انقطاع، متجاهلاً في معظم الأحيان مصالحَ الأقلِّية القومية. واستفزَّ ذلك الوضْعُ ردَّ فعلٍ طويلَ البقاء من النّزاع والعنف. وقد سعى اتفاقُ «الجمعة العظيمة»، في عامَيّ 1998 و1999، إلى تفادي تكرارِ هذا التاريخ. ويدعو الاتفاقُ إلى اتّخاذِ القرارات الهامة في الجمعية التشريعية لإيرلندا الشمالية بالتوافُقِ على «أساسٍ قائمٍ عبْرَ الجماعات»؛ الأمرُ الذي يتطلَّب إما موافقةً مستقلّة لكلا الطرفين وإما أغلبيةً مرجَّحةً بنسبة 60٪ من الأصوات؛ تضم 40٪ من الأعضاء المقترعين في كلٍّ من الكتلتين[22]. والفكرةُ من ذلك، أنه لا يمكن البتُّ في أيِّ قرارٍ هامٍّ دون بعض التأييد من كلا الجانبين؛ وهو ما يوفِّر إطاراً للتفاوض.

في بلجيكا، ينقسم مجلسُ النوّاب والشيوخ إلى مجموعتين لُغويّتين – إحداهما ناطقةٌ بالهولندية، والأخرى ناطقةٌ بالفرنسية – مع تعريفِ الفئة الناطقة بالألمانية كجزءٍ من المجموعة الناطقة بالفرنسية. وفي بعض القضايا الرئيسيةِ المعيّنة، ينبغي اتّخاذُ القراراتِ بالأغلبية في كلِّ مجموعة، وبأغلبيةٍ شاملة بنسبةِ ثلثَيّ الأصوات. ففي ديموقراطياتِ الأغلبية، تحكُم الأغلبية؛ أما في ديموقراطياتِ المشارَكةِ في السلطة بالتّحالُفاتِ التّوافُقية، فان أغلبياتِ جميعِ الأطراف هي التي تحكُم.

يُتيح التمثيلُ النِّسبيّ، وهو أداةٌ أخرى في النظام التوافُقيّ، لكلِّ جماعةٍ لها شأنُها، أن تحظى بتمثيلٍ سياسيٍّ متناسقٍ تقريباً مع نسْبتها من السكّان؛ وبخاصّة عندما تكون الأحزابُ ذاتَ قاعدةٍ عِرْقيّة. وحتى عندما لا تكون هكذا، يوفِّر التمثيلُ النّسبي قدْراً أكبر من الحوافز للأحزاب السياسية كي تسعى وراء أصواتٍ انتخابية من مجموعاتٍ مبعثَرة لا تشكِّل أغلبياتٍ في أيِّ دائرةٍ انتخابيةٍ جغرافيةٍ معيّنة – وهو ما يعزِّز أيضاً تمثيلَ الأقلِّيات. فالتمثيلُ النسبيّ لا يضمن تلاؤماً ناجحاً، فيما نظامُ «الفائز يأخذ كلَّ شيء» قد يناسب أحياناً الفدراليةَ المتعدِّدةَ القوميّات واللغات، كما بيّنت كندا والهند؛ إلا أن كلتا الدولتين تستخدم أيضاً إجراءاتٍ أخرى كي تضمن التمثيلَ السياسي لفئاتٍ متعدِّدة. كذلك يمكن لأنظمة «الفائز يأخذ كلَّ شيء» أن تؤدّي الى استبدادِ الأغلبية.

لا تضمن أيُّ قاعدةٍ من القواعد الكثيرة للتمثيل النِّسبي تحقيقَ نسبيةٍ كاملة، لكنَّ في وسْعها التعاملَ مع مشكلةِ نُظُم «الفائز يأخذ كلَّ شيء» وإتاحةَ تمثيلٍ أوسعَ للأقلِّيات والمجموعات الأخرى (الإطار 3.3)[23]. ويحظى التمثيلُ النِّسبي بأكبرِ فعّاليته في الديموقراطياتِ المستقِّرة؛ حيث يمكنه أن يعالج بعضاً من النقائص الكبيرة في الأنظمة الانتخابية، المعتمِدة على الأغلبية، بتقوية الأصوات الانتخابية للأقلِّيات. غير أن التمثيلَ النِّسبي ليس الحلَّ الوحيد في جميع الحالات؛ إذ إن إضافةَ تجديداتٍ على أنظمة «الفائز يأخذ كلَّ شيء» تستطيع أيضاً أن تقوِّي صوتَ الأقلِّياتِ الانتخابي، رُغْم أن استنباطَ مثلِ هذه الترتيبات مهمةٌ أكثرُ صعوبةً بكثير.

من الوسائل الأخرى لضمانِ تمثيل الأقلِّيات الثقافية، حجْزُ مقاعدَ لجماعاتٍ معيّنة كما تفعل نيوزيلندا لسكّانها من الماوري[24]، والهندُ للقبائل والطبقات المنبوذة، وكرواتيا لأقلِّياتها من ذوي الأصول الهنغارية والإيطالية والألمانية وغيرهم. لكنّ نظامَ حجزِ المقاعدِ والحِصص النّسبية يتعرّض للنّقد أحياناً، لأنه «يُثبِّت» هُوِيّاتِ الناس واختياراتهم في الآليّة الانتخابية؛ كما أنّ التفاوضَ حول الحِصص النسبية وحجْزِ المقاعد قد يؤدّي إلى نشوءِ نزاعاتٍ ومظالم. ففي لبنان، أمست مظالمُ المسلمين من التَّحصيص بنسبة 6.5 في مقاعد البرلمان بين المسيحيين والمسلمين، المثبَّتةِ على أساسِ إحصاء عام 1932، مصدراً رئيسياً للتوتُّر؛ أدّى إلى حربٍ أهلية، عندما تغيّر الوزنُ السكّاني لكلٍّ من الطائفتين[25]. ولَربّما تكون هذه الوسائلُ مصدراً للمشاكل أكبرَ من أنظمة الانتخاب النِّسبيّة، التي تترك للناس حُرِّيةَ الاختيار في تعريفِ هُوِيّاتهم.

سياساتٌ خاصّة بالدِّين والأعرافِ الدِّينية

كما يتّضح من الفصل الثاني، فإن أقلِّياتٍ دينيةً كثيرة حول العالم تتعرّض لأنواعٍ متباينة من الاستبعاد. يرجع ذلك في بعض الأحيان إلى تمييزٍ صريح ضدَّ أقلِّيةٍ دينية – وهذه مشكلةٌ منتشرةٌ بشكلٍ خاص في بلدانٍ غير عَلْمانية، حيث تتولى الدولةُ مهمةَ الحفاظ على الدِّين المقرَّر والترويج له. لكنّ الاستبعادَ قد يكون في حالاتٍ أخرى أكثرَ موارَبةً، بل ربما غيرَ مقصود، كأنْ لا يعترف التقويمُ الرّسميّ بالأعياد الدِّينية لأقلِّيةٍ ما، أو أن تتضارب تعليماتُ اللبّاس في المؤسّسات العامة مع الألبسة الدِّينية لإحدى الأقلِّيات، أو أن تختلف قوانينُ الدولة في الزواج والميراث عن قوانينِ أقلِّيةٍ دينية، أو أن تتعارض تعليماتُ التخطيط العمراني مع تقاليدِ الدَّفن لدى إحدى الأقلِّيات. وقد تنشأ نزاعاتٌ من هذا القَبيل، حتى في دولٍ عَلْمانية. ونظراً إلى

قد يكون الاستبعادُ أقلَّ مباشرةً بل ربما غيرَ مقصود، كأنْ لا يعترف التقويمُ الرسميّ بالأعياد الدِّينية لأقليّةٍ ما

الإطار 3.3

تمثيلٌ نِسْبيّ، أم الفائزُ يأخذ كلَّ شيء؟ نيوزيلندا تُبدِّل نظامَها الانتخابي

لِديموقراطيّاتِ الأغلبية سجلٌّ كئيبٌ من حيثُ المشاركةُ السياسيةُ للأقليات، وعدمُ منْحِها تمثيلاً كافياً، وتهميشُ صوتِها الانتخابي. فكيف تستطيع مجتمعاتٌ متعدِّدةُ الثقافات أن تكون أكثرَ اندماجيةً وتضمَن المشاركةَ الوافية للأقليات والمجموعاتِ الثقافية المهمَّشة الأخرى؟ إحدى الوسائل هي التمثيلُ النِّسبي عوضاً عن أنظمة «الفائز يأخذ كلَّ شيء» (التي تُعرف أيضاً باسْم «الفائز هو الأولُ عبر الحاجز»)؛ حيث ينال الحزبُ السياسيّ، الحاصلُ على أكبرِ عددٍ من الأصوات، أغلبيةَ المقاعد التشريعية. في المملكة المتحدة، مثلاً، قد يفوز حزبٌ بأقلَّ من 50٪ من الأصوات (وهو أمرٌ يحدث أحياناً كثيرة)، لكنه يحصل على نصيبٍ من المقاعد أكبرَ من ذلك بكثير. ففي الانتخابات البريطانية لعام 2001، نال حزبُ العمال 41٪ من الأصوات، لكنه احتلَّ 61٪ من المقاعد؛ وحصل حزبُ الديموقراطيين الأحرار في الانتخابات ذاتها على 19.42٪ من الأصوات، غير أنه لم ينل سوى 7.5٪ من المقاعد. أما في أنظمة التمثيلِ النِّسبي، فالمجالسُ التشريعية تُنتخَب من دوائرَ انتخابيةٍ متعدِّدةِ المقاعد على أساسِ تساوي النِّسَب مع الأصوات : 20٪ من أصوات الناخبين تكسب 20٪ من المقاعد.

ولأن أنظمةَ «الفائز يأخذ كلَّ شيء» تستثني أولئك الذين لا يدعمون آراءَ الحزبِ الحاكم، فإنها لا تُلائم بيئاتِ الاندماج الثقافي؛ فيما المرجَّحُ في أنظمةِ التمثيل النِّسبي أن تحظى الأحزابُ التي تنال عدداً كبيراً من الأصوات بنصيبٍ في السلطة. والقاعدةُ، إذاً، أن أنظمةَ الانتخابات وفْقاً للتمثيل النِّسبيّ تعبِّرعن الرأي العام بشكلٍ أدقّ، والأرجح أنها تشجِّع اندماجَ الأقليات (ما دامت الأقلياتُ تنظِّم نفسَها سياسياً).

تعتمد بضعُ دُولٍ متعدِّدةِ الثقافات على أنظمةِ التمثيل النِّسبي؛ منها أنغولا، والبوسنة والهرسك، وأريتريا، وغواياناـ ولاتفيا. وفي غرب أوروبا، تستخدم 21 دولةً من أصل 28 صيَغَ التمثيل النِّسبي.

يجادل منتقدو التمثيلِ النِّسبي بأن إدماجَ مجموعاتٍ متشرذِمة قد يؤدّي إلى قيامِ حكوماتٍ غيرِ مستقرَّةٍ وغيرِ فعّالة، وذاتِ تحالُفاتٍ متبدِّلة؛ وغالباً ما تُذكَر إيطاليا كمِثالٍ على ذلك. لكنّ مشاكلَ كهذه ليست مستوطِنةً ولا هي مستحيلةُ التذليل. ففي الواقع يمكن لآلياتٍ متعدِّدة أن تمنع الورطات، والعُقَدَ المستعصية. مثلاً، يمكن حلُّ هذه المشكلات بِوضْعِ مستلزَمات الحدّ الأدنى للأصوات، كما في ألمانيا، أو بتغيير عددِ الدوائر الانتخابية؛ بما يعكس التوزيعَ الجغرافي للرأي العام، مع الحفاظ في الوقت عينِه على الأنظمة الانتخابيّة الإدماجية. وقد تكون الورطاتُ والعُقَدُ المستعصية هي التي تُفضّلها أقليةٌ تفرض إرادتَها على الأغلبية- كما يحدث كثيراً في حكوماتٍ منتخَبة بِحسَب نظام «الفائز يأخذ كلَّ شيء».

يقاوم آخرون هذه السياسات بِحُجّةِ أن مثلَ هذه التغييرات سوف تستتْبع فوْراتٍ هائلةً وزعزعةً سياسية – كما تخشى ذلك النُّخبةُ السياسية في العديد من بلدان أميركا اللاتينية؛ حيث تتزايد مطالبُ السكّان الأصليّين بِصَوتٍ وتمثيلٍ سياسيَّيْنِ أقويَيْن. لكنّ هذه الحجَّةَ لا يمكن استخدامُها في الدّفاع عن سياساتٍ تؤدّي إلى الاستبعاد المتواصِل لمجموعاتٍ وشرائحَ معيّنة. وكما تُظهر تجاربُ بلدانٍ ديموقراطيةٍ أخرى، فإن التحوُّلاتِ إلى سياساتٍ حصيفة تشجِّع زيادةَ الاشتراك، وتمكِّن من وجودِ تمثيلٍ أكثرَ فعّالية، هي تحوُّلاتٌ ممكنة.

صوّتت نيوزيلندا عام 1993 لإجراء إصلاحٍ انتخابيٍّ رئيسيّ يقضي بالانتقال من نظام «الفائز يأخذ كلَّ شيء» إلى التمثيل النِّسبيّ؛ مستهدِفةً إلى حدٍّ كبير معالجةَ الإقلال من التمثيل الكافي للسكّان الأصليّين من شعْبِ ماوْري. وكانت تشريعاتٌ استعمارية، يرجع تاريخُها إلى عام 1867، قد خصّصت 4 مقاعدَ للماوْريِّين من أصل 99 مقعداً في الحكومة؛ وهي حصةٌ تقِلُّ كثيراً عن نسبتهم البالغة 15٪ من السكّان. اختار الناخبون نظاماً نسْبياً مختلطَ العُضْوية، نظاماً مُوَلَّداً؛ يأتي فيه نصفُ المقاعد من دوائرَ ذاتِ مقعدٍ واحد تتَّبع أسلوب «الفائز يأخذ كلَّ شيء»، فيما يوزَّع النصفُ الآخر وفْقاً للنِّسَبِ التي فاز بها كلُّ حزب.

كذلك تبنّت نيوزيلندا نظامَ «الدائرة الانتخابية المزدوجة» الذي يُعطَى فيه المواطنُ من أصلِ ماوْريّ خيارَ التصويت إما لشخصٍ من القائمة الماوْرية وإما لآخرَ من القائمة الانتخابية العامة. وتُخصَّص مقاعدُ الماوْريين على أساس الإحصاء الماوْري، ونسبةِ الماوْريِّين الذين يختارون تسجيلَ أنفسهم على القائمة الماوْرية.

كانت الانتخاباتُ الأولى بنظامِ التمثيل النسبي في نيوزيلندا (1996) صعبةً. لم يتشكَّل ائتلافٌ أغلبيةٍ طيلةَ تسعةِ أشهر؛ وعاد الرأيُ العام، بسببِ هذه المصاعب، إلى تفضيلِ نظام «الفائز يأخذ كلَّ شيء». لكنّ انتخابات عامَيّ 1999 و 2002 جرت بشكلٍ حسَن، وثبّتت من جديدٍ تأييدَ الناس لنظامِ التمثيل النِّسبي؛ فازداد التمثيلُ السياسيُّ للماوْريِّين من حوالي 3٪ في عام 1993، عندما بدأ تطبيقُ النظامِ المختلط، إلى 16٪ تقريبا في عام 2002. ورُغْم بعضِ المصاعب التي ظهرت خلال المسيرة، فقد اتّضح أن التحوُّلَ في النظام الانتخابيّ قطَع شوطاً بعيداً نحو تحسينِ تمثيل الشَّعبِ الماوْريّ في نيوزيلندا.

المصدر: O'Leary 2004; Boothroyd 2004; Nagel 2004.

الأهمية الكبرى التي يحظى بها الدِّينُ في هُوِيّات البشر، فإن من غير المستغرَبِ استنفارَ الأقلِّيات الدِّينية أحياناً كثيرة للنِّضال ضدّ هذه الأوجه من الاستبعاد؛ وما لم تعالَج هذه الاستنفاراتُ بشكلٍ صحيح، فإنها قد تصبح عنيفةً. لذا، فإنه لأمرٌ أساسيّ أن تتعلَّم الدولُ كيفيةَ معالجة هذه المطالب.

إن الدولةَ مسؤولةٌ عن توفير سياساتٍ وآلياتٍ تحمي الخيارَ الشخصي، وسيتحقّق ذلك على أفضلِ وجهٍ عندما لا تُميِّز المؤسّساتُ العامّة بين مؤمنين وغيرِ مؤمنين؛ وليس فقط بين أتباعِ أديانٍ مختلفة.وقد ثبُت أن المبادئَ العَلْمانية هي الأفضلُ للتحرُّك نحو هذه الأهداف، لكن ليس ثمّة نموذجٌ واحدٌ بحدِّ ذاته من العَلْمانية أفضلَ من النماذج الأخرى في جميع الأحوال؛ إذ تطوّرت روابطُ عديدةٌ بين الدولة والسلطات الدِّينية على مرِّ الزمن. على نحوٍ مماثل، فإن الدولَ التي تعتبر نفسَها عَلْمانيةً تمارس عَلْمانيّتَها بِطرُقٍ مختلفة، من حيثُ المبدأُ أو التطبيق؛ ولهذه الفوارقِ دلالاتٌ على مقدرة الدولة في حماية الخيار الشخصي، والحُرِّيات الدِّينية (الإطار 3.4).

تنشأ المشاكلُ في بعض الأحيان بسبب الكثرة الزائدة للعلاقات الرسمية بين الأقاليم والدولة، أو ممارسةِ السلطات الدِّينية نفوذاً أكثرَ مما ينبغي في شؤون الدولة. قد يحدث ذلك، مثلاً، عندما تسيطر نُخبةٌ صغيرة من رجال الدِّين على مؤسّسات الدولة بناءً على ما تعتبره شرائعَ مفوَّضاً بها إلَهياً، كما في أفغانستان أيام الطَّالِبانْ. ومن المستبعدِ أن تقبل هذه النُّخبُ الدِّينية المهيمِنةُ سياسياً بوجود اختلافاتٍ داخلية، ناهيك من المعارضة؛ أو أن تفتح مجالَ الحُرِّية حتى لاتباعها خارج الحلقة النُّخبوية الصغيرة، وبالتأكيد ليس لأتباعِ مجموعاتٍ دينيةٍ أخرى. فمِثْلُ هذه الدُّول لا تفتح صدرَها لجماعاتٍ دينية أخرى، أو لمعارضين، ولا تُعامِلهم على أساس المساواة.

الإطار 3.4

الأشكالُ العديدة للدُّول العَلْمانيّةِ وغيرِ العَلْمانيّة، وتأثيراتُها على الحُرِّية الدِّينية

تُعامِل الدُّول الدِّينَ بطُرُقٍ مختلفة.

الدُّولُ غيرُ العَلْمانيّة

تعترف الدُّولُ غيرُ العَلْمانيّة، رسمياً، بدياناتٍ معيَّنة؛ ويمكن لهذا الاعتراف أن يتَّخذ أشكالاً مختلفة، بحسَب الروابطِ الرسميّةِ والماديّة القائمةِ بين الدولة والسلطةِ الدِّينيّة.

- دولةٌ محكومةٌ بالقانون الإلهي – أيْ دولةٌ خاضعةٌ لِحُكْم رجال الدّين، كما في جمهورية إيران الإسلامية التي يحكمها آياتُ الله، أو أفغانستان إبّانَ حُكمِ الطّالبان.
- دولةٌ يستفيد فيها دينٌ واحد من تحالُفٍ رسميٍّ مع الحكومة – أيْ أنّ فيها ديناً «مقرَّراً». من الأمثلةِ على ذلك، الإسلامُ في بنغلادش وليبيا وماليزيا؛ والهندوسيةُ في النيبال؛ والمسيحيةُ الكاثوليكية في الأرجنتين وبوليفيا وكوستاريكا؛ والبوذيةُ في بوتان وبورما وتايلاند.
- دولةٌ لها كنيسةٌ أو ديانةٌ مقرَّرةٌ أو معترفٌ بها، لكنها مع ذلك تحترم أكثرَ من دينٍ واحد؛ كما تعترف بجميع الأديان، وربما تحاول رعايتَها جميعاً دون تفضيلِ أيٍّ منها على الآخر. قد تفرِض دُوَلٌ من هذا النوع ضريبةً دينية على جميع المواطنين، ومع ذلك تُعطيهم الحقَّ في توجيهِ أموال الضريبة إلى منظماتٍ دينيةٍ يختارونها بأنفُسهم؛ ومن الممكن أن تساعد مالياً مدارسَ تُديرها مؤسساتٌ دينيّة، لكنّ المساعدةَ تكون بطريقةٍ غيرِ تمييزيّة. من بين الأمثلة على هذه الدُّول، السُّويد والمملكةُ المتحدة؛ وهما عَلْمانيّتان أساساً، ولدى كلٍّ منهما دِينٌ «مقرَّرٌ» من حيث الاسمُ فقط. من الأمثلة الأخرى على هذا النَّمَط من الدّول اللاّعَلْمانيّة، الدانمرك وآيسلندا والنّرويج.

الدُّولُ العَلْمانيّةُ المعاديةُ للدّين

تستبعد الدولةُ الدِّينَ من شؤونها هي، لكنها لا تستبعد نفسَها من شؤون الدِّين. فالحقُّ في الحُرِّية الدِّينية محدودٌ جداً في مثلِ هذه الدّول، وغالباً ما تتدخّل الدولةُ لِقمْع الحُرِّيّات والممارساتِ الدِّينية. من الأمثلةِ على ذلك، النظامُ الشيوعيُّ في الصّين، والأنظمةُ الشيوعيةُ السابقة في الاتّحاد السوفيتيّ وأوروبا الشرقية.

الدُّولُ المحايدةُ أو غيرُ المرتبطة

هناك طريقتانِ للتعبير عن هذا النّوع من الحياد. فقد تُعلِن الدولةُ التزامَها بسياسةِ «استبعادٍ متبادَل» تشملها هي وجميعَ الدِّياناتِ على السّواء، أو «الفصلِ الصّارم بين الدِّين والدولة». ولا يعني ذلك فقط أن الدولةَ تمنع السلطاتِ الدِّينيةَ من التدخُّل في شؤون الدولة، وإنما أيضاً أن الدولةَ تتجنّب التدخُّلَ في الشؤون الداخليةِ للمجموعات الدِّينية. وأحدُ مضاعفاتِ هذا الاستبعادِ المتبادَل هو أن الدّولةَ قد تكون غيرَ قادرةٍ على – أو مستعدّةٍ لِـ – التدخُّل في أعرافٍ محدَّدةٍ بأنها «دينيّة»، حتى عندما تُشكِّل هذه الأعرافُ خطراً على الحرِّيات الفرديّة والقيَم الديموقراطيّة؛ أو ربما تكون للدولة سياسةٌ محايدة إزاء جميعِ الأديان. وأوضَحُ الأمثلةِ على ذلك، ولايةُ فرجينيا الأميركية (بعد إلغاءِ صفةِ المقرَّرة عن الكنيسة الانغليكانية في عام 1786)؛ والولاياتُ المتحدة (بخاصّةٍ بعد التعديلِ الأول للدّستور في عام 1791)؛ وفرنسا، خصوصاً بعد قانون فصلِ الدِّين عن الدولة في عام 1905.

الدّوَلُ العَلْمانيّة الملتزمةُ بالاحترام المتبادَل والابتعادِ المَبادِئيّ

تكون الدّولةُ عَلْمانيّةً، بمعنى أنه ليست لديها كنيسةٌ أو ديانةٌ مقرَّرةٌ رسمياً، ولا تُرقّي ديناً فوق الأديانِ الأخرى؛ بل تُوفِّر الاحترامَ المتساوي لجميع الأديان (ولِغير المؤمنين). لكنها مستعدّةٌ للدِّفاع عن المبادئ العالمية لِحقوق الإنسان والمساواةِ في المواطَنة؛ وقادرةٌ على التدخُّل في الشؤون الداخليةِ للمجموعات الدِّينية بما يمكن تسميتُه «الابتعادَ المَبادِئيّ». وقد يتّخذ هذا الارتباطُ شكلَ الدّعم اللاّمتحيِّز للأديان (مثلِ التمويل الحكوميّ للمدارسِ الدِّينية، أو اعترافِ الدولة بقانون الأحوال الشخصيةِ الدِّيني)، أو حتى بالتدخّل لِرَصْد – وإصلاحِ – الممارساتِ الدِّينية التي تتناقض مع حقوق الإنسان (مثلِ تنظيم المدارسِ الدِّينية، أو إصلاحِ قوانين الأحوال الشخصية لضمان المساواةِ بين الجنسين). في الابتعاد المَبادئيّ، يعتمد تدخُّلُ الدولة أو عدمُ تدخُّلها على ماهية الإجراءات التي تُقوّي حقاً الحُرِّيةَ الدِّينية والمساواةَ في المواطَنة. وقد لا تتعامل الدولةُ بالطريقة نفسها تماماً مع كلِّ ديانة، أو لا تتدخّل إلى الدرجةِ ذاتها أو بالأسلوب عينِه؛ لكنها تضمن أن تكون العلاقاتُ بين المؤسّسات الدِّينيةِ والسياسية مسيَّرةً بِهُدى المبادئ الثابتة وغيرِ الطائفية للحُرِّية وحقوق الإنسان.

من الأمثلة على ذلك، الصياغةُ العَلْمانيّة في الدستور الهندي. ففي حين يُثير ازديادُ العُنْفِ الطوائفيّ شكوكَ المراقبين حول الصِّدقية العَلْمانيّة للسياسيين الهنود هذه الأيام، رسّخ الدستورُ عَلْمانيّةَ الدولة في الهند. وكانت سياسةُ العَلْمانيّة والابتعادِ المبادئي هي التي مكّنت الدولةَ الهندية في السنوات الأولى بعد الاستقلال من الاعتراف بقوانينِ الأعراف، وشرائعِ مجتمعات الأقليّاتِ الدِّينية وطقوسِها، وتسهيلِ اندماجها الثقافي. ومن أجل الدفاع عن مبادئ المساواةِ والحُرِّية، أصلحت الهندُ مجموعةً من الممارسات التقاليدية؛ مثلِ منْع الأشخاص، الذين كانوا «منبوذين»، من دخول المعابد.

قد تُعلن الدولةُ في حالاتٍ أخرى أنها محايدةٌ وتدّعي بأنها تنأى بنفسها عن شؤون الدِّين، وتستبعد الدِّينَ عن شؤون الدولة – أي سياسات «الاستبعاد المتبادَل». لكن هذا الموقفَ قد يتعرّض في واقع الأمر للتشويه؛ نتيجةَ سياساتٍ تتعامى عن انتهاكاتٍ فعلية للحُرِّيات الدِّينية، أو عن تدخُّلاتٍ مبطَّنة في الاتّجاه ذاتِه، بِدافعِ الانتهازية السياسية.

مهما تكن العلاقاتُ التاريخية مع الدِّين، فإن الدولَ تتحمل مسؤوليةَ حمايةِ حقوقِ جميع سكّانها، وضمانِ حُرِّياتهم، وعدمِ التمييز (مع أو ضد) على أُسُسٍ دينية. ومن الصّعبِ اقتراحُ نموذجٍ مثاليٍّ كامل للعلاقات بين مؤسّسات الدولة والسلطة الدِّينية، لكنّ على الدّول التي لا تمارس التمييزَ أن تحمِيَ ثلاثةَ أبعادٍ للحُرِّية الدِّينية والخياراتِ الشخصية.

- ينبغي أن يتوفّر لكلِّ فردٍ أو طائفةٍ ضمن مجموعةٍ دينية الحقُّ في انتقادِ هيمنةِ تفسيرٍ معيّن للمعتقدات الأساسيّة، أو تعديلِها، أو الطّعن في صحّتها؛ إذ لِجميع الدِّيانات تفسيراتٌ وطقوسٌ متباينة – كلُّها متعدِّدةُ التعبير القويّ عمّا هي – ولا يجوز أن يحظى أيُّ تفسيرٍ منفردٍ برعاية الدولة. وينبغي أن تتساوى طبقةُ رجال الدِّين أو النّراتُبيّاتُ الدِّينيةُ الأخرى مع المواطنين الآخرين من حيث الوضْعُ القانوني؛ كما لا يجوز لهم أن يطالبوا بامتيازاتٍ سياسيةٍ أو مجتمعيةٍ أكبر.
- يتعيّن على الدُّول أن تُفسِح في المجال أمام جميع الأديان للمناقشة في ما بينها، ولممارسةِ النَّقد ضمْنَ حدود؛ مثلما ينبغي السّماحُ لأتباعِ ديانةٍ ما بأن ينتقدوا، بِرُوحِ المسؤولية، ممارساتِ الديانات الأخرى ومعتقداتِها.

المصدر: Bhargava 2004.

- يجب أن يكون الأفرادُ أحراراً ليس فقط في انتقادِ الدِّين الذي وُلدوا منتمِين إليه، وإنما أيضاً في رفْضِه واعتناقِ دينٍ آخر؛ أو البقاءِ غيرَ منتمِين إلى أيِّ دِين.

تنشأ بعضُ التحدِّيات التي تجابه العَلْمانيةَ من الروابط التاريخية بين بلدٍ ما والدِّين، أو من الإرث الاستعماري. فسياساتُ «فرِّق تَسُد» الاستعماريّةُ البريطانية في جنوب آسيا التي حاولت تصنيفَ الهُوِيّات الدِّينية والثقافية، وتحديدَ مواقعها بنسبةِ بعضِها إلى بعضها الآخر في الحياة السياسية والمجتمع، ظلّت مصدراً دائماً للنِّزاع السياسي، حتى ما بعدَ التقسيمات الإقليمية في المنطقة[26]. وما زالت هذه التقسيماتُ المتجذِّرةُ تاريخياً تشكِّل عوائقَ قويةً أمام محاولاتِ صَوْغِ سياساتٍ علْمانية، في منطقةٍ شهدت الكثيرَ جداً من المعاناة الطائفية. فقد خلَّف الحكّامُ الاستعماريون الإسبان، بعلاقاتهم التاريخية مع الكنيسة الكاثوليكية، إرثاً شبيهاً من الروابط بين الدِّين والدولة في المستعمرات الإسبانية السابقة، وبخاصّةٍ في أميركا اللاتينية؛ مع ما ينطوي هذا الأمرُ بَداهةً على مخاوفَ بينها تلك المتعلقةُ بمسألة المساواة بين الجنسين.

تَظهر هذه الأعباءُ التاريخيةُ أحياناً في شكلِ معضِلاتٍ معاصِرة – مثلاً، هل يتمُّ الاعترافُ بالقوانين الدِّينية المختلفة، في بيئةٍ ديموقراطية يتساوى فيها جميعُ المواطنين أمام القانون؟ وكما يتبيّن من النقاش الدائرِ حول قانون الأحوال المدنيةِ الموحَّد في الهند، فإن الحُججَ الخاصّة بحقوق النساء ومبادئِ المساواة تتشابك مع المخاوف على حقوق الأقلِّيات والاعتراف الثقافي (الإطار 3.5). لذا، ينبغي للمبدأ الهادي نحو حلِّ هذه القضايا أن يتمثَّل في بناءِ إجماعٍ حولها، بُغيةَ تعزيزِ المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، والمساواةِ بين الجنسين، والتنميةِ البشرية[27].

إن الحُججَ الخاصّة بحقوق النساء ومبادئ المساواة تتشابك مع المخاوف على حقوق الأقلّيات والاعتراف الثقافي

سياساتٌ خاصّةٌ بقانون الأعراف، وبالتعدُّدية القانونية

تشعر أقلِّياتٌ دينيةٌ وعِرْقيّة معيّنة، وفئاتٌ من السكّان الأصليين، بالتغرُّب عن النظام القضائيِّ العام لأسبابٍ متعدِّدة. ففي بعض البلدان، كان القضاةُ ومسؤولون قضائيون آخرون متحيّزين تاريخياً ضد هذه الفئات أو جاهلينَ أوضاعَها؛ الأمر الذي أدّى إلى تطبيق القوانين بإجحافٍ وتحيُّز. وفي بلدانٍ عديدة، يكاد

الإطار 3.5

قانونُ الأحوال الشخصيةِ الهندوسيُّ والإسلاميّ: الجدلُ المستمرّ حول قانونٍ مدنيٍّ موحَّد

يدور جدلٌ حامٍ في الهند اليوم حول التعدُّد القانونيّ والشّموليّةِ القانونية؛ محورُه، هل ينبغي تطبيقُ نظامٍ قانونيٍّ واحد على أعضاء كلِّ المجموعات؟ وتُبرز خلافاتُ الرأي التناقضَ الظاهرَ بين الاعتراف الدستوريّ بقانونيّ الأحوال الشخصيةِ الهندوسيِّ والإسلاميِّ، وبين الالتزام الدستوريِّ الموازي بوضْعِ قانونٍ مدنيٍّ موحَّد. لذلك، يتركّز الجدلُ في إطارِ الانشغالات الأوسع بشأن الهند كدولةٍ علْمانيّةٍ متعدِّدةِ الثقافات.

تحكمُ قوانينُ الأحوال الشخصية التي تختصُّ بها طوائفُ دينيةٌ مختلفة قضايا الزواج، والطلاق، والوصاية، والتبنّي، والميراث، والخلافة. وتتباين هذه القوانينُ تبايُناً كبيراً بين الطوائف، وحتى ضمْن الطائفةِ الواحدة. كذلك تُثير دعاوى قانون الأحوال الشخصية في المحاكم قضايا مرتبطةً بها ذاتَ خصوصيةٍ أكبر، وتخلق أحياناً مجابهاتٍ بين حقوق الأقليّات الدِّينية وحقوق النساء.

وغالباً ما يتلخّص الجدلُ حول قوانين الأحوال الشخصية في النقطتين التاليتين:

- المساواةُ بين الجنسين: كيف تُعامِل التقاليدُ والقوانينُ المسّمةُ بالسَّطوة الأبَوية، سواءٌ كانت هندوسيةً أم إسلامية، الرجالَ والنساءَ معاملةً مختلفة.
- الحُرِّياتُ الثقافية وحقوقُ الأقليّات: ما إذا كان على الدّولة أن تحتفظ بحقّ التدخّل في شؤون الأعرافِ الدِّينية؛ لتحافِظ على الحُرِّية والمساواة، وتحمي في الوقت ذاتِه حقَّ المجموعات في ممارسةِ شعائرِ أديانِها.

من المهمّ فهْمُ الجدل في إطاره التاريخي. فقد كانت القيادةُ الهنديةُ عند الاستقلال ملتزمةً بهندٍ علْمانيّةٍ لا بدولةٍ للأغلبيةِ الهندوسية فقط؛ وكان ذلك أمراً إلزامياً من الناحية السياسية، نظراً إلى مخاوفِ المسلمين مباشرةً بعد التقسيم الوحشي لشبهِ القارّة الهندية. اعترف الدستورُ الهنديّ بنظام التنوُّع القانونيّ الموروثِ من عهدِ الاستعمار، وتكيَّف معه كواقعٍ يخصُّه في التعدُّدية الثقافية. وتضمَّن الدستورُ ذاك الهدفَ البعيدَ المدى في وضْعِ قانونٍ مدنيٍّ موحَّد؛ كما وفَّر القانونُ الخاصُّ بالزواج، الصادرُ في عام 1954، خياراً غيرَ دينيٍّ للأزواج بدلاً عن قانون الأحوال الشخصية.

تُوضِح نظرةٌ سريعة إلى التطوّرات القانونية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كيف أغفلت الحُججُ الداعيةُ إلى القانون الموحَّد همومَ المساواة – وكيف صُوِّر البرنامجُ العَلْمانيّ على أنه مُنافٍ أخلاقياً لمبدأ الاعتراف الخاصِّ بالحقوق الثقافيةِ للأقليّات. ويسّم هذا الجدلُ السياسيُّ المستمر بالأهمية، نظراً للمضمون السياسيّ المعاصِر. فمؤيِّدو القانون الموحَّد يشدِّدون على مبادئ المساواة أمام العدالة، لكنهم يمتنعون عن تفهُّم الوضع الصعب للأقليات في ديموقراطيّةٍ الأغلبية، مثل الهند. وهذا صحيحٌ بشكلٍ خاصّ في ضوءِ التوتُّرات الطوائفية المتصاعِدة. وكثيراً ما تنظر الأقليةُ المسلِمةُ إلى القانون الموحَّد كإلغاءٍ مبطَّن لِحُرِّيتها الثقافية.

لقد تعرّضت قوانينُ الأحوال الشخصية لِجميع الطوائف إلى الانتقاد بسبب تمييزها ضدَّ النساء؛ وهناك حُججٌ قوية لإصلاحٍ ما يرقى إلى جميع القوانين والعادات التقاليدية (والأبويّةِ السَّطوةِ عادةً) في البلاد، بُغْيةَ جعْلِ قوانين الأحوال الشخصية وقوانينِ الأعراف الهندوسية والإسلامية متوافِقةً مع المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان العالمية. إلا أن تطبيقَ المساواة – وهو هدفٌ مركزيّ لاهتمامات التنمية البشرية – ليس الشيءَ ذاتَه كتطبيقِ التَّسَق الواحد.

ما تدعو إليه الحاجةُ الآن هو إصلاحٌ داخليّ لجميع قوانين الأعراف والمحافظةُ على المساواة بين الجنسين؛ بدلاً من أن تُفرَض على جميع الطوائف قوانينُ متماثلةٌ، ومجحِفة، ومتحيِّزةٌ في موضوع الجُنُوسة. ومن المهمّ جداً في هذا الأمر بذلُ جهدٍ حقيقيٍّ للوصول إلى إجماعٍ على القانون؛ إذ التشريعُ الذي يفرض التَّسَق الواحد سيؤدّي فقط إلى توسيع الهوَّة بين الأغلبية والأقليّة – وهو مؤذٍ للوئام المجتمَعيّ واللامساواة بين الجنسين.

المصدر: Engineer 2003; Mody 2003; Rudolph 2001.

السكّانُ الأصليّون أن يكونوا محرومين تماماً من التمثيل في السلطة القضائية. وتزداد وطأةُ هذا الواقع من التحيّز والاستبعاد، بتَعذُّرِ وصول هذه المجموعات إلى النظام القضائي لأسبابٍ إضافية؛ منها المسافاتُ الجغرافية، والتكاليفُ المالية، والحواجزُ اللُغَويةُ أو سواها من الحواجز الثقافية.

يمكن مضادّةُ هذا الاستبعاد من خلال الأنظمة القانونية التعدُّدية؛ لكنّ بعضَ المنتقِدين يُحاجُّون بأن مثلَ هذه الأنظمةِ التعدُّدية قد تُسبِغ شرعيةً على سلوكاتٍ تقليديةٍ تتعارض وتوسيعَ الحُرِّيات؛ حيث ترفض أعرافٌ تقاليديةٌ عديدة، مثلاً، مساواةَ النساء في حقوق المِلكية والإرث وقانونِ الأسرة ومجالاتٍ أخرى[28]. إلا أن التعدُّديةَ القانونية لا تقتضي تبنّياً شاملاً لجميع الأعراف والممارسات التي يُدّعى أنها «تقاليدية»؛ ولا يمكن اعتبارُ قبولِ قانونِ العُرْف كتفويضٍ للإبقاء على سلوكاتٍ تنتهك حقوقَ الإنسان، مهما يكنْ مدى الادّعاءِ بأنها «تقاليديةٌ» أو «أصيلة»[29]. من منظور التنمية البشرية، ينبغي لجميع الأنظمةِ القانونية – الأحاديةِ منها أو التعدُّدية – أن تكون ملتزمةً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ بما فيها المساواةُ بين الجنسين. لذا، يجادل منتقِدون آخرون أيضاً بأنه لا حاجةَ للإبقاء على التعدُّدية القانونية إذا كان النظامُ القانونيُّ للمجتمع الأكبر يحترم معاييرَ حقوق الإنسان، وإذا كان السكّانُ الأصليون يقبلون هذه المعايير. لكنْ، حتى عندما يتوفَّر إجماعٌ على معايير حقوق الإنسان، قد يبقى هناك دورٌ قيِّمٌ للتعدُّدية القانونية.

ينبغي لجميع الأنظمة القانونية أن تكون ملتزمةً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ بما فيها المساواةُ بين الجنسين

توجد النُّظُم القانونيةُ التعدُّدية في معظم المجتمعات تقريباً؛ وقد تطوّرت كتقاليدَ محلِّيةٍ وتمَّ فتْحُ المجال لها تاريخياً إلى جانب الأنظمة القانونية الرسميةِ الأخرى[30]. كذلك، تعايشت الممارساتُ الأعرافية، التي اكتسبت قوةَ القانون مع مرور الزمن، جنْباً إلى جنْبٍ مع الأنظمة القانونية الوضْعية. وغالباً ما ترجع جذورُ هذه التعدُّديةِ القانونية إلى المنطق الاستعماري في حماية حقوق الأقلِّيات؛ مما سمح باستمرار أنظمةٍ أعرافيةٍ معيّنة، في الوقت الذي فرض خلاله المستعمرون قوانينَهم الخاصّة.

تأويلاتٌ استعمارية، لكنها واقعيّاتٌ معاصرة

قد تكون البصمةُ الاستعماريّةُ مموَّهةً؛ إذ كثيراً ما يكون من الصَّعبِ فعلاً تحديدُ أيِّ إجراءاتٍ قانونية هي التقاليديةُ الأصيلة، وأيّها يمكن أن يُعتبر نتاجاً هجيناً للمُداخلات والسيطرة الاستعمارية. وهناك صعوبةٌ إضافية في التمييز بين الأعراف الأصليّةِ والمفروضة، هي أن الحكمَ الاستعماريَّ و«رسالتَه التمدينية» زعَما أن فضْلَ إدخال القيَم والمعتقدات والمؤسّساتِ الحديثة إلى المستعمرات يعود إليهما وحدَهما[31].

أدخل المستعمرون الأوروبيون إلى أفريقيا قانونَهم الإداريّ ونظامَهم القضائي؛ إلا أنهم احتفظوا بالكثير من قوانين الأعراف، والعديدِ من عناصر الإجراءات القضائيةِ الأفريقية، التي رأوا أنها تنسجم مع مفهومهم للعدل والأخلاق. كانت المحاكمُ المشكَّلةُ حسبَ النظام الغربي تعمل برئاسة حقوقيِّين وقضاةٍ مغتربين تشمل صلاحيّاتُهم جميعَ الأشخاص، من أفريقيين وغيرِ أفريقيين، في القضايا الجنائيّة والمدنيّة. وكانت هذه «المحاكمُ العامّة»، كما أشيرَ إليها في أغلب الأحيان، تُطبِّق القانونَ الأوروبي والتشريعاتِ المحليةَ استناداً إلى الأعراف الأوروبية. وقد تكوَّنت مجموعةٌ أخرى، مثْل «محاكم السلطة المحلية» أو «المحاكمِ الأفريقية» أو «محاكمِ الشَّعب»، من الزعماء التقليديِّين أو الوجهاءِ المحليّين؛ غير أن صلاحيّاتِها اقتصرت على الأفريقيين، حيث طَبّقت في معظم الحالات قانونَ الأعراف السائد. وطيلةَ التاريخ الاستعماري لِمَلاوي، على سبيل المثال، تُرِكت الصلاحيةُ القضائيةُ الخاصّة بالأفريقيين إلى المحاكم التقاليدية؛ في الحالات المشمولةِ بقانون الأعراف، وفي حالة القضايا الجنائية البسيطة[32].

قُبَيل انتهاءِ العصر الاستعماري، بدأت السلطاتُ في توحيدِ نظامِ المحاكم المزدوج؛ مع إشراف المحاكم العامة على عمل المحاكم التقاليدية. واحتفظت المستعمراتُ الناطقة بالإنكليزية بمعظم التركيبة المزدوجة التي أقيمت إبّانَ الحكْم الاستعماريّ، محاولةً في الوقت ذاتِه إصلاحَ قانون الأعراف وأقْلَمتَه مع مفاهيم القانون الإنكليزي؛ فيما حاولت المستعمراتُ الناطقةُ بالفرنسية والبرتغالية استيعابَ قانون الأعراف في القانون العام. وألغت تونس وإثيوبيا بعضَ نواحي قانون الأعراف؛ إلاّ أن هذا القانونَ لم يُهمَل أو يُمنَع في أيِّ بلدٍ أفريقي، لا في أثناءِ الحُكم الاستعماريّ ولا بعدَه.

قانونُ الأعراف يستطيع تعزيزَ إمكانيةِ الوصول إلى النُّظُم القضائية

يمكن للقبول بقانون الأعراف أن يساهم في حماية حقوق السكّان الأصليين، ويَضمن تطبيقاً أكثرَ إنصافاً لِحُكم القانون؛ كما تستطيع الجهودُ المبذولةُ لِنيْل اعترافٍ عامٍّ بقانون الأعراف أن تساعد على خلْقِ إحساسٍ من الاندماج في المجتمع الأوسع. وغالباً ما تكون الحجّةُ الأكثرُ واقعيةً للدفاع عن قانون الأعراف، وبخاصّةٍ في أنحاءِ دولٍ مقصِّرةٍ في هذا المجال، أن

الخيارَ هو بين قانون الأعراف وبين اللاّقانون؛ كما أن الاعترافَ بمقدرة السكّان الأصليين على تبنّي قوانينهم الخاصّة وتطبيقِها هو تفنيدٌ لِتحامُلٍ تاريخيّ، وقد يكون جزءًا هامًّا من الحكْم الذاتيّ للسكّان الأصليين[33].

اعترفت بلدانٌ، من أستراليا إلى كندا غواتيمالا إلى جنوب أفريقيا، بالتعدُّدية القانونية. ففي أستراليا، تَجدَّد التّركيزُ على الاعتراف بقانون الأعراف للسكّان الأصليّين في البرِّ الأسترالي – الأبوريجينيِّين – وفي جُزرِ مضيق توريس؛ الأمرُ الذي فتح الطريقَ أمام آليّاتِ جماعاتِ السكّان الأصليين للعدالة، ومحاكمِ الأبوريجينيِّين، والمزيدِ من الاستقلالِ المحليِّ الإقليميّ والحُكم الذاتي. وفي كندا، يُنظَر في معظم القضايا الجنائية المحلية ضمْن جماعةِ السكّان الأصليين، بحيث يُحاكِم المتّهَمَ محلَّفون من أقرانِه يشاركونه قِيَمَه الثقافية. وفي غواتيمالا، أقرَّت اتفاقيّاتُ السّلامِ المعقودةُ عام 1996 وجوبَ الاعتراف بقانون شعبِ المايا، كجزءٍ هامٍّ من الإصلاحات الحقيقية (الإطار 3.6).

تشهد جنوبُ أفريقيا ما بعد التفرقةِ العنصريّة/الأبارتايد موجةً عارمة من التجديد تضخُّ في قانون الأعراف سلطاتٍ، ومواردَ، وهيبةً جديدة؛ والهدفُ من ذلك إعادةُ بناءِ الثقة في نظام العدالة الجنائية والاحترامِ لِحُكم القانون، والاعترافُ بالقوانين التقاليدية. يكمن التحدّي لهذه الإجراءات في دمْج القانون العام وقانونِ الأعراف تمشّياً مع الدستور الجديد، الذي يكرِّس مبادئَ مثلَ المساواة بين الجنسين. وتُعتبر هذه العمليةُ التوفيقية خطوةً رئيسية في المهمة الهائلة التي تقوم بها جنوبُ أفريقيا للإصلاح القضائي؛ حيث كانت الخطوةُ الأولى إلغاءَ قوانينِ الأبارتايد، وتلَتْها إعادةُ تشكيل اللجنة القانونية التي كان يُهيمن عليها قضاةٌ محافِظون من نظامِ الحُكم السّابق. ويتعيّن على جنوبِ أفريقيا الآن أن تَسنَّ قوانينَ جديدةً، لِحُكم نظامٍ اجتماعيٍّ جديد.

يُمثِّل قانونُ الأعراف غالباً الصِّيغةَ الوحيدة من العدالة التي يعرفها كثيرون من مواطني جنوب أفريقيا؛ إذ يعيش نصفُ السكّان تقريباً في الأرياف، حيث تُطبَّق محاكمُ تقاليديةٌ قانونَ الأعراف في ما يزيد على 80٪ من القرى[34]. وتتعاطى هذه المحاكم؛ الموجودةُ أيضاً في بعض التجمُّعاتِ السكّانيةِ الحَضَرية؛ مع السّرقات البسيطة، والخلافاتِ على المِلكية، والشؤونِ الأسَرية، من الزواج إلى الطلاق إلى الوراثة. وتتّسم المحاكمُ التقاليدية بعدالةٍ سريعةٍ وقليلةِ الكلفة، لأنها تعمل بأقلِّ قدرٍ من الرسميّات وفي مواقعَ قريبةٍ من مساكن المتخاصمين، كما تستوفي أقلَّ من دولارٍ واحد كرَسْمٍ لِجلسة الاستماع إلى الحُجَج والشّهادات؛ ويستخدم قضاتُها اللُّغةَ الدارجة، فيما تسمح قواعدُ الإثباتِ لأفرادِ الجماعة بالتدخُّل ومساءلةِ الشُّهود.

لهذا النظامِ منتقِدوه – وبخاصّةٍ النساءُ اللائي يُمنعْنَ من العمل كقُضاةٍ، ويتعرَّضْنَ للتمييز في أحيانٍ كثيرة عندما يكُنَّ طرفاً في محاكمة. رُغم ذلك، تتزعَّم جمعياتٌ نسائية، تحت مظلّة حركة النساء الريفيات، الجهودَ المبذولةَ للاعتراف بقانون الأعراف وتطويرِه، لِيتوافقَ مع مجتمعٍ ما بعد التفرقةِ العنصرية. وتُجري هذه الجمعياتُ نقاشاتٍ حول كيفية ترقيةِ قانون الأعراف، وجعْلِه أكثرَ إنصافاً للمرأة.

لذا، لا يزال هناك قلقٌ تجاه الكيفية التي قد يُعرِّض فيها قانونُ الأعرافِ معاييرَ حقوقِ الإنسان للخطر، أو يضمن العملَ بها[35]؛ لأنّ كلَّ منظومةٍ قانونية – رسميةٍ كانت أم تقليدية – عرْضةٌ للانتقاد بخصوصِ صياغتها. ويتكوَّن التقليدُ القانونيّ من مجموعةِ مناحٍ وسلوكاتٍ عميقةِ الجذور، ومتكيّفةٍ مع التاريخ إزاءَ طبيعةِ القانون ودورِه في المجتمع، وإزاء حسْنِ تكوين النظامِ قضائي وتسييرِه؛ وكذلك مع الطريقةِ التي ينبغي فيها سَنُّ القانون، وتطبيقُه، ودرْسُه، وتشذيبُه، وتعليمُه.

يمكن للقبول بقانون الأعراف أن يساهم في حماية حقوق السكّان الأصليين، ويَضمن تطبيقاً أكثرَ إنصافاً لِحُكم القانون

الإطار 3.6

الوصولُ إلى العدالة والاعترافِ الثقافي في غواتيمالا

عانى سكّانُ غواتيمالا الأصليُّون الأمرَّين من قهْرٍ واستبعادٍ طيلةَ ما يزيد على 500 سنة، منذ وصول الغزاةِ الإسبان. وكان النّزاعُ الداخليُّ المسلَّح، الذي استمرّ من عام 1960 حتى توقيع اتفاقياتِ السَّلام في عام 1996، مدمِّراً إلى حدٍّ بعيد؛ حيث تعرَّض السكّانُ الأصليون، الذين يشكّلون أكثرَ من نصفِ الشعب، لمذابحَ وانتهاكاتٍ فظيعةٍ لحقوق الإنسان. وقوَّض النظامُ العسكريُّ الديكتاتوريّ، الذي دام من عام 1970 إلى عام 1985، استقلاليةَ سلطاتِ المجتمعاتِ المحليّة.

ليس من المستغرب، إذاً، أن تفقد المجتمعاتُ الريفية ثقتَها بالنّظام القضائيِّ وحُكْم القانون. فقد صارت الإعداماتُ الغوغائيةُ العلنيّة من دون محاكمة البديلَ عن نظامِ العدالة الرسميّ، المشْهَر بعدم قدرته على إصدار أحكامٍ على مرتكبي الجرائم، وبِنزْعته إلى الإفراج عن المجرمين باستخدام تقاليدَ فاسدةٍ في نظام الكفالات. وتشوِّه المؤسسةُ السياسية حقيقةَ الإعدامات غيرِ القانونية عبْر وصْفِها، تهكُّماً، بأنها ممارساتٌ تقليدية للسكّان الأصليين.

أقرَّت اتفاقياتُ عام 1996 بالحاجة إلى إصلاحٍ حقيقي، مع التزاماتٍ للاعترافِ بالقانون التقليديّ لشعبِ المايا وسلطتِه. مثلاً، تقول الاتفاقيةُ الخاصة بهُوِيّة السكّان الأصليين وحقوقِهم «إن قلّةَ معرفةِ الهيئة التشريعية الوطنية بالمعاييرِ التقليدية التي تُنظِّم حياةَ مجتمعِ السكّان الأصليين، وكذلك افتقارَ السكّان الأصليين إلى فُرَص الوصول إلى مواردِ نظامِ العدالة الوطني، سبَّبا حرماناً من الحقوق، وتمييزاً وتهميشاً».

اتّفقت الحكومةُ والمعارضةُ على:

- الاعترافِ بإدارةِ الشؤون الداخلية لجماعات السكّان الأصليين، بناءً على معاييرِ العدالة الخاصّةِ بها.
- جعْلِ الاعتباراتِ الثقافية جزءًا من تطبيق القانون.
- تطويرِ برنامجٍ دائم لتعريفِ القضاة وأعضاءِ وزارة الشؤون العامة بثقافةِ السكّان الأصليين وهُوِيّتهم.
- تأمينِ خدماتٍ استشاريةٍ قضائيةٍ مجانية لذوي الموارد المحدودة.
- تقديمِ خدماتٍ مجانية لترجمةِ المجرياتِ القضائية إلى لُغاتِ السكّان الأصليين.

تشكّل هذه التطوراتُ خطواتٍ أولى في مسيرة الاعترافِ بالثقافات المتمايزة للسكّان الأصليين في غواتيمالا. والتحدّي الماثلُ الآن هو تطويرُ أنظمةِ الأعراف بطريقةٍ تتوافق مع حقوق الإنسان، والمساواةِ بين الجنسين.

المصدر: Buvollen 2002.

سياساتٌ خاصّةٌ باستخدامِ لُغاتٍ متعدِّدة

عندما تختار الدولةُ لغةً أو لغاتٍ وتفضّلها على سواها، فإنها غالباً ما تُعطي الإشارةَ إلى هيمنة أولئك الذين تكون اللُّغةُ الرسميةُ لغتَهم الأم. ويمكن لهذا الخيار أن يَحدَّ من حُرِّية مجموعاتٍ كثيرةٍ غيرِ مهيمِنة، مما يقوّي التوتُّراتِ بين فئاتِ المجتمع (أُنظُر الفصلَ الثاني). ويتحوّل ذلك إلى طريقةٍ لاستبعادِ أناسٍ عن السياسة، والتعليم، والوصولِ إلى العدالة، ونواحٍ عديدةٍ أخرى في الحياة المدنية. كما يمكن لهذا الخيار أن يُعمِّق أوجهَ عدم المساواة الاقتصادية بين المجموعات، وأن يغذّو قضيةً سياسية مثيرةً للخلافِ والشِّقاق مثلما حدث في سريلانكا؛ عندما جُعِلت اللُّغةُ السِّنهالية (التي تتحدّث بها الأغلبية) اللُّغةَ الرسميةَ الوحيدة بدلَ الإنكليزيّة في عام 1956، رُغْم معارضةِ الأقلِّية التاميلية، التي أرادت اعترافَ الدولة بِكِلتا اللغتين السِّنهاليّة والتّاميليّة.

يمكن تدبُّرُ أمرِ الخلافاتِ اللُّغَوية عبْر توفير مجالاتٍ تُستخدَم فيها لغاتُ الأقلِّيات بِحُرِّية، وعبْر تقديمِ حوافزَ لتعلُّمِ لِغاتٍ أخرى، وبخاصّة اللُّغةُ القوميةُ أو الرسمية

في حين أنّ من الممكن، بل من المرغوبِ فيه، لدولةٍ ما أن تبقى «محايدةً» في شؤون العِرْق والدِّين، فإن ذلك ليس أمراً عملياً في ما يتعلق باللُّغة؛ لأنّ المواطنين يحتاجون إلى لغةٍ مشتركة لتعزيز التفاهُم المتبادَل والتواصُل الفعّال؛ كما أنّ ما من دولةٍ تستطيع تحمُّلَ أعباءِ تقديمِ الخدمات والوثائق الرسمية بكلِّ لغةٍ محكيَّةٍ في أراضيها. غير أن الصعوبةَ تتمثّل في كَوْن معظمِ الدّول، وبخاصّة في العالم النامي وشرقِ أوروبا، متعدِّدةَ اللغات – وهي محورُ معظمِ البحثِ الدائرِ هنا. مرّةً أخرى، تدعو الحاجةُ إلى سياساتٍ للتعدُّدية الثقافية.

في المجتمعات ذاتِ اللغات المتعدِّدة، توفِّر سياساتُ التعدُّديةِ اللُّغَوية اعترافاً بمجموعاتٍ لُغَويةٍ متميِّزة. وتحمي سياساتُ التعدُّديةِ اللُّغَوية الاستخدامَ المتوازيَ لِلُغتين أو أكثر، بالقولِ ما خلاصتُه: «ليحتفظَ كلٌّ منا بِلُغتِه الخاصّة في مجالاتٍ معيّنة مثلِ المدارس والجامعات، لكن لِتكُن لنا أيضاً لغةٌ مشتركة للنشاطات العامة؛ خصوصاً في الحياة المدنية». ويمكن تدبُّرُ أمرِ الخلافاتِ اللُّغَوية عبْر توفير مجالاتٍ تُستخدَم فيها لغاتُ الأقلِّيات بِحُرِّية، وعبْر تقديمِ حوافزَ لتعلُّمِ لغاتٍ أخرى، وبخاصّة اللُّغةُ القوميةُ أو الرسمية. يمكن تشجيعُ ذلك من خلال إقامةِ هيكليّةٍ للمكافآت الاجتماعية، كجَعْلِ إجادةِ لغةٍ قومية شرطاً للتأهُّل والتقدُّم الوظيفيَّيْن.

لا يوجد «حقٌّ في لغة» ذو طابَعٍ عامٍّ شامل[36]، بل هناك حقوقٌ أساسيةٌ لها مضمونٌ لُغَويٌّ صريح يتعيّن على الدول المتعدِّدةِ الأعراقِ أن تعترف بها؛ لكي تفيَ بالتزاماتها الدولية، بموجبِ معاهداتٍ مثلِ الميثاق الدوليّ للحقوق المدنية والسياسية. ويحظى بأهميةٍ خاصّة الحقُّ في حُرِّية التعبير وفي المساواة؛ لأنّ حُرِّية التعبير وحُرِّية استخدامِ لغةٍ ما متلازمتان يتعذّر فصْلُهما، وهذا هو أبرزُ مثالٍ على أهمية اللُّغة في شؤون القانون. ففي تركيا، مثلاً، ظلّت الأقلِّيةُ الكردية ممنوعةً بِحُكْمِ القانون من استخدام لُغتِها في الأماكن العامة حتى عام 1994. وكان إصلاحُ هذا القانون عنصراً هاماً في استجابةِ الحكومة لمطالبِ الأقلِّية الكرديّةِ الكبيرة؛ وجرى في منطقة باتمن الجنوبيةِ الشرقية، خلال شهر مارس/آذار عام 2004، افتتاحُ أوّلِ مركزٍ لتعليم اللغة الكرديّة.

تُظهر التجربةُ في مختلف أنحاء العالم أن سياساتِ التعدُّديةِ اللُّغَوية يمكن أن توسِّع الفُرَصَ المتاحةَ للناس بِطُرُقٍ عديدة، إذا بُذِل جهدٌ هادفٌ إلى تعليمِ جميع المواطنين بعضَ اللغاتِ الرئيسية المحكيّة في البلد (الإطار 3.7). وفي أحيانٍ كثيرةٍ جداً، يكون الأمرُ المستلزَمُ للبلدان المتعدِّدة اللغات اعتمادَ صيغةِ اللُّغاتِ الثلاث (مثلما أوصَت بذلك اليُونسكو) التي تمنح الاعترافَ العلنيّ لاستخدامِ ثلاثِ لُغات، هي:

- لغةٌ دوليّة – غالباً ما تكون اللغةَ الرسمية للإدارة في البلدان التي كانت مستعمَرةً. وفي عصر العَوْلمةِ هذا، تحتاج كلُّ البلدان إلى أن تكون ماهرةً في لغةٍ دولية للمشاركة في الاقتصاديات والشبكات العالمية.
- لغةٌ تواصُليّةٌ/مشترَكة – يُسهِّل وجودُ لغةِ تخاطُبٍ محليّة الاتّصالَ بين مجموعاتٍ لغويّةٍ مختلفة، مثلما هي اللغةُ السّواحِليّة في بلدانِ غربِ أفريقيا؛ حيث يتكلّم الناسُ أيضاً لغاتٍ عديدةً أخرى.
- اللغةُ الأمّ – عندما لا تكون اللغةُ الأمّ للناس اللغةَ التواصُلية أو اللغةَ الدولية، فإنهم يريدون – ويحتاجون إلى – أن يكونوا قادرين على استخدام لُغتِهم الأم.

ينبغي للبلدان أن تعترف بهذه اللغاتِ الثلاث كلِّها كلُّغاتٍ رسمية؛ أو على الأقل أن تعترف باستعمالها وأهميّتها في ظروفٍ مختلفة؛ كما في المحاكم أو المدارس. وثمّة نماذجُ عديدةٌ لمثلِ هذه الصِّيَغ من الثُّلاثية اللُّغوية، وقْفاً على البلد.

وتدور الأسئلةُ الرئيسية، التي تجابِه الدولَ فيما يتعلّق بالسياسة اللُّغَوية، حول لغةِ التعليم في المدارس، واللُّغةِ المستعملة في الدوائر الحكومية.

الإطار 3.7

التعليمُ بلُغاتٍ متعدِّدة في بابوا غينيا الجديدة

إن بابوا غينيا الجديدة، القابعةَ بين جنوبِ المحيط الهادئ وبحرِ كورال، هي أغنى أممِ الأرضِ من حيث التعدُّديةُ الثقافيةُ واللُغَوية؛ إذ فيها نحوٌ سُدُسِ لغاتِ العالم، البالغِ عددُها ستّةُ آلافِ لغة. وخلقَ قرنٌ من الاحتلال الاستعماريّ لغةَ تَخاطُبٍ تَواصُليةً هي الميلانيزيةُ المحدَّثةُ المبسَّطة، توك بيسين، المستمدَّةُ من الإنكليزية والألمانية والإسبانية والملايوية، فضلاً عن لغاتِ بابوا غينيا الجديدة؛ ويتكلّمها نصفُ السكّان البالغِ عددُهم خمسةَ ملايين نسمة.

للوفاءِ باحتياجاتِ السكّان الأصليين إلى تعليمٍ أساسيٍّ ذي صِلةٍ وثيقةٍ بهم، نفّذت وزارةُ التعليم إصلاحاتٍ تعليميةً رئيسية في عام 1993؛ فأدخلت التدريسَ بلُغات الأصل خلال سنواتِ الدراسة الثلاثِ الأولى، وبعد ذلك تُصبح الإنكليزيةُ لغةَ التعليم. بحلول عام 2001، تمّ إدخالُ 369 من لغاتِ السكّان الأصليّين إلى مناهج 3600 مدرسةٍ ابتدائية. ويبدأ ثلثُ الأطفال الآن الدراسةَ الابتدائيةَ بلُغتهم الأم.

لم تُجْرَ بعدُ دراسةٌ إحصائية، لكنَّ هناك دلائلَ متداوَلةً عديدة على أن الأطفالَ يتعلّمون القراءةَ والكتابةَ واللُغةَ الإنكليزية بسرعةٍ أكبر وسهولةٍ أكثر عندما يبدأون تعليمَهم بلُغتهم الأم. وهناك تحسُّنٌ في التحاق الأطفال بالمدارس، فيما تناقصت نسبةُ التسرُّب المدرسي، خصوصاً بالنسبة إلى الفتيات. وينتقل أكثرُ من 70٪ من تلامذة الصفِّ السادس إلى الصفِّ السابع، مقارَنةً بأقلّ من 40٪ في عام 1992. كذلك تضاعفت نسبةُ الالتحاق بالصفوف الأولى من المرحلة الثانوية منذ عام 1992، وازدادت هذه النسبةُ بمقدارِ أربعةِ أضعافٍ في الصفوف العليا من المرحلة ذاتها. ويقول المعلّمون إن الأطفالَ يَبدون أكثرَ ثقةً بالنفس، وأشدَّ اهتماماً بالبحث عن المعرفة.

جاء الإصلاحُ المدرسيّ بعد مشاوراتٍ عامةٍ واسعةِ النطاق دامت 20 عاماً، وتمَّ التنفيذُ تدريجاً؛ كما تلقّت منظماتٌ غيرُ حكومية هباتٍ لتطوير نظامِ كتابةٍ لبعضِ اللغات التي لم تُكتب قطُّ من قبْل. وتَعيَّن على المجتمعاتِ الراغبة في تحويلِ مدارسها إلى اللُغة المحلية أن توافق على بناء منشآتٍ جديدة، أو المساهمةِ في حياة المدرسة، أو إشراكِ الأطفال في الشؤون الثقافية. أُبقيت الموادُّ التعليميةُ بسيطةً عن قصْد، حيث تُطبَع نُسَخٌ من كتابٍ مدرسيٍّ نموذجيّ للتّصوص، وتُبقَى أسطرُه فارغةً كي تُملأ باللُغة المحلية؛ كما أبقيت النفقاتُ منخفضةً باستخدام الأبيض والأسود للتّصوص، وورقٍ مقوًّى بسيطٍ لتغليفِ الكتب. وتختار الجماعاتُ أشخاصاً محليين أتمُّوا الصفَّ العاشر على الأقل كمعلِّمين؛ يتلقَّوْن رواتبَ أقلَّ من حامِلي شهاداتِ التعليمِ الرسميةَ الذين توظِّفهم الدولةُ على الصعيد القُطْري، لكنّ كثيرين منهم يشعرون بالسعادة لقيامهم بعملٍ مُجْزٍ لقاءَ دخْلٍ ثابت.

طلبت بابوا غينيا الجديدة مساعداتٍ كبيرةً لتطبيق الإصلاح التعليمي، وتلقَّتها كَهباتٍ من أستراليا؛ لكن من المتوقّع أن يكون هذا النظامُ ذا جدوًى تفوق الكلفةَ، وقابلاً للاستمرار على المدى البعيد. وتُجرَى الآن دراساتٌ لتقييم النتائج.

المصدر: Klaus 2003; SIL International 2004a; CRIP 2004.

السياسةُ اللُغَوية في المدارس

لا يزال انخفاضُ الإحراز التعليميّ مصدراً رئيسياً للاستبعاد بالنسبة إلى المهاجرين، والمجموعاتِ العِرْقيّة، والسكّانِ الأصليين. وفي مثل هذه الأحوال، لا يشكِّل توفيرُ التعليم بلُغتين اعترافاً بتقاليدهم الثقافية فقط، بل يمكنه أيضاً أن يعزِّز التعليمَ ويُخفِّض الفوارقَ التعليمية – مما يوسِّع خياراتِ الناس (أُنظُر الإطار 3.7).

يتعلّم الأطفالُ على أفضلِ وجهٍ عندما يدرسون بلُغتهم الأم، وبخاصّةٍ في سنواتهم المبكِّرة. وتُظهر التجاربُ في بلدانٍ عديدة أن التعليمَ الثنائيَّ اللُغة الذي يجمع بين التدريس باللغة الأمّ وباللُغة القوميةِ السّائدة، يمكن أن يُتيح فرَصاً تربويةً وغيرَها. ففي الفيليبين، تفوّق التلاميذُ الذين يُجيدون اللغتين المستخدَمتين في سياسات التعليم الثنائيِّ اللُغة (التّاغالوغ والإنكليزية) على نظرائهم الذين لا يتكلّمون التاغالوغ في بيوتهم. وفي كندا، يتفوّق التلامذةُ المنتمون إلى الأغلبية الناطقة بالإنكليزية، والمشتركون في برامج التعليم الكلّي بلُغتين، على أندادهم في البرامج التقليدية للتعليم باللُغة الثانية (الفرنسية). في الولايات المتحدة، تفوَّق التلاميذُ من قبيلة نافاهو الذين تلقَّوا تعليمَهم خلال سنواتِ المرحلة الابتدائية كلَّها بلُغَتهم الأولى (النافاهو)، إضافةً إلى لُغَتهم الثانية (الإنكليزية)، على نُظرائهم الناطقين بالنافاهو الذين تلقَّوا بالإنكليزية فقط[37].

تتّسم ثنائيةُ اللُغة في أميركا اللاتينية بأنها استراتيجيةٌ مقرَّرةٌ ومعترفٌ بها، تهدف إلى التقليل من الاستبعاد التعليمي لأطفال السكّان الأصليين الذي يُسجِّلون أسوأ المؤشِّرات التعليمية. ويتبيّن من دراساتٍ أجْرِيت في بوليفيا والبرازيل وغواتيمالا والمكسيك وباراغواي وبيرو، أن توفيرَ التعليم لمجموعات الأقلِّيات بلُغاتها الخاصّة، واستخدامَ معلِّمين من المجموعاتِ نفسِها، إجراءانِ فعّالان جداً. ويُخفِّف التعليمُ بلُغتين من إعادةِ السنة الدراسية إلى حدٍّ بعيد، ويخفِّض نِسَبَ التسرُّب من المدارس، ويرفع مستوى التعليم بين أطفال السكّان المحليين. فقد تبيَّن أنّ جماعاتِ كيكشي في غواتيمالا التي توفَّرت لها فرَصٌ تعليميةٌ ثنائيةُ اللُغة تقِلُّ عن تلك التي حظيت بها ثلاثُ مجموعاتٍ أخرى من السكّان الأصليين شملتها الدراسةُ الاستطلاعية، سجّلت نِسَباً من التسرُّب المدرسيّ وإعادةِ الصُّفوف أعلى بكثيرٍ من غيرها[38].

تتوصّل دراساتٌ في أفريقيا إلى نتائجَ مماثلةٍ، حيث تُظهر المدارسُ الثنائيةُ اللغة فعّاليةً أكبرَ من المدارس التقليدية (الجدول 3.1). ويتّضح من دراساتٍ عن التعليم بلُغتين في مالي والنّيجر ونيجيريا وزامبيا أنه يضمن التواصلَ بين الأسَر والجماعات والمدارس، ويعزِّز التفاعُلَ في ما بينها. ويحفز هذا النظامُ على إنتاج المواد المدرسية والثقافية باللغة الثانية، فَيُوسِّع التراكُمَ المعرفي، ويسهِّل إندماجَ طالبي العِلم في الحياة الاجتماعية والثقافية، ويشجِّع امتزاجَ الثقافات؛ لأنه يرفع شأنَ كلا اللغتين والثقافتين اللتين تُعبِّران عنها. وتتّسم

الجدول 3.1

مؤشّرات الإنجاز الداخلي والتكاليفُ لمدارسَ تقليديةٍ وثنائيةِ اللغة في بوكينا فاسو

المؤشّر	مدرسةٌ ثنائيةُ اللغة	مدرسةٌ تقليدية
نسبةُ النجاح في الحصول على شهادة التعليم الإبتدائي	٪72	٪14
معدّلُ المدة اللازمة للحصول على دبلوم	6 سنواتٍ طالبيّة	37 سنةً طالبيّة
نسبةُ الإنجاز الداخلي (بعد مراعاة الإعادة والتسرُّب)	٪68	٪16
كلفةُ الإنجاز السنوية لِكلِّ طالب	77447 فرنكاً أفريقياً	104962 فرنكاً أفريقياً

المصدر : Ndoye 2003.

المدارسُ الأحاديةُ اللغة، سواء كانت لغةً غربيةً أم أفريقية، بأداءٍ أضعفَ إلى حدٍّ كبير [39].

للهندِ أيضاً تجربةٌ واسعةُ النطاق في التعليم المتعدِّد اللغات؛ حيث تستخدم منذ أربعةِ عقودٍ صيغةَ اللغات الثلاث التي يتعلّم فيها كلُّ تلميذٍ اللغةَ الرسمية للولاية (البنغالية في البنغال الغربية، مثلاً)، بالإضافة إلى اللغتين الرسميّتين (الإنكليزية والهندية) كلُغَتَينِ ثانيةٍ وثالثة. وقد رُسِمت حدودُ ولاياتِ الهند على أُسُسٍ لُغويةٍ ابتداءً من عام 1956، بحيث تكون لِكلِّ ولايةٍ لغةٌ رئيسيةٌ سائدة؛ ولِكلٍّ من هذه اللغات كتابتُها، ومفرداتُها وأدابها الغنيّة التي ترجع إلى مئاتِ السنين، إن لم يكن إلى آلافِ السنين.

كثيراً ما يُعيَّرُ التعليمُ الثنائيُّ اللُّغة بأن نوعيَّته متدنِّيةٌ، خصوصاً في ما يتعلّق بالنشاطات الاقتصادية والسياسية للبلاد؛ وقد يُعتقد عند ذاك أن التعليمَ الثنائيَّ اللغة يَحدُّ من الفُرَص. وتُظهر مُسُوحاتٌ أجريت في الجنوب الشرقي للولايات المتحدة بين الناطقين باللغة الإسبانية أنهم بمعظمِهم يفضّلون الصفوفَ الدراسية التي تعلِّم بالإنكليزية فقط، ويعتبرون أنّ «تقييدَ» اطّلاعِ أطفالهم المبكِّر على الإنكليزية نوعٌ من الحرمان. لذا، ينبغي ألاَّ تُطبَّق ثنائيةُ اللغة إلاَّ حيثُ يوجد طلبٌ عليها، إذ ليست هناك صفقةٌ مقايَضةٌ بين هدفَيّ التعليم الثنائيِّ اللغة والتعليم ذي النوعيةِ العالية، وبخاصّةٍ في تعليم اللغةِ السائدة.

ليست الكلفةُ أيضاً مشكلةً حقيقية؛ إذ قدَّرت دراسةٌ عن التكاليف والمنافع المرتبطة بالتعليم الثنائيِّ اللغة للسكّان الأصليِّين في غواتيمالا أن وفْراً بمبلغ 5 ملايين دولار سوف يتحقّق بفضلِ تناقُصِ عددِ التلامذة الذين يُعيدون صفوفَهم، وهو وفْرٌ يساوي كلفةَ التعليم الابتدائي لِحوالَي 100 ألفِ تلميذٍ في السنة [40].

صحيحٌ أن كلفةَ الإنتاجَ لكلِّ وحدةٍ من المواد المكتوبة باللغة المحلِّية تفوق في أحيانٍ كثيرة كلفةَ إنتاجِ المواد بِلُغةٍ الأغلبية، لأنّ الكمياتِ المنتجةَ أقلّ؛ لكن المشاركةَ في الإنتاج بين بلدانٍ لها اللغةُ المحليةُ نفسُها قد تساعد على إبقاء النفقات منخفِضةً. وتشمل التكاليفُ تحديثَ إملاءِ اللغة المحلية وتوحيدِ مقاييسه، وإعدادِ المواد وتوزيعها، وتدريبِ المعلِّمين على استخدامها؛ لكن ينبغي أن تقارَن هذه التكاليفُ المالية بالتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لِعدم المساواة وقلّة الإنصاف. وبما أن موادَّ اللغة المحليةُ تُنتَج بكمياتٍ صغيرة، فإنها لا تترك أثراً يُذكر على معدّلِ سعرِ إنتاجِ الوحدة للمواد في كلِّ اللغات. ففي السنغال، لا يؤدي إنتاجُ المواد في لُغةِ وُلوف وغيرِها من اللغات المحلية إلى رفْع معدّلِ سعرِ إنتاج الوحدة في جميعِ اللغات؛ نظراً إلى أن عددَ الكتب المنتَجة باللغة الفرنسية أعلى كثيراً من عدد الكتب المطبوعة بِلُغَتَيّ وُلوف وبولار.

إن التعليمَ بِلُغَتَينِ استثمارٌ بعيدُ المدى، لكنّ التكاليفَ لا تبدو باهظةً في أيِّ مكان. ففي غواتيمالا، كلّف التعليمُ الثنائيُّ اللغة 0.13٪ من نفقات البرنامج الدَّوْري للتعليم الابتدائي، وزاد كلْفةَ الوحدة في التعليم الابتدائي بنسبة 9٪ سنوياً (فوق كلْفةِ النظام التعليمي بالإسبانية فقط)[41]. وفي الهند، يُضيف إنتاجُ المواد باللغات المحلية نسبةً تتراوح بين 5٪ و10٪ إلى مُجمل التكاليف الدورية[42]. لكنّ المكاسب، كما أشير سابقاً، يمكن أن تكون هائلةً؛ بسبب انخفاضِ عدد التلامذة المتسرِّبين، والرّاسبين الذين يُعيدون صفوفَهم.

في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، تُدرَّس الموادُّ كلُّها باللغة المحلية في الصفوف الثلاثة الأولى من المدارس؛ لكن جميعَ هذه البلدان تقريباً ترجع بعد ذلك إلى اللغات الفرنسية أو الإنكليزية أو البرتغالية. وقد تجد هذه البلدانُ أن تطبيقَ نظامٍ تعليميٍّ بِلُغةٍ محلّية صعبٌ جداً، بسببِ كثرةِ اللغات المحكية؛ إلا أن معظمَ هذه اللغاتِ متقاربةٌ، وليست هناك إلاّ 15 مجموعةً لغويةً أساسية للبلدان الـ45 في أفريقيا جنوب الصحراء (الإطار 3.8). ومن شأن تطويرِ التعليم بِلُغةٍ محلية أن يتطلّب استثماراتٍ أعظمَ وتعاوناً أقليمياً لتوحيدِ هذه اللغات وتطويرها؛ كما سيقتضي التوحيدُ ترجمةَ نصوصٍ إلى هذه اللغات، وإدخالَها في الصفوف الأعلى من التعليم.

قد يواجَه التعليمُ الثنائيُّ اللغة بمواقفَ مناوئة، ومشاكلَ في التحوُّل من اللغة الأولى إلى الثانية، وضَعْفِ المتابعة والتقييم وأنظمة الدعم؛ لكنّ معظمَ هذه المصاعب ترتبط بسوءِ التخطيط،

وبالتقصير في إدخالِ تعديلاتٍ على المناهج، وتدريبِ المعلِّمين، والترويجِ لاستخدامِ اللغة في المجالات الرسمية والعامة[43]. ومتى استُوفِيت هذه الشروطُ، تُحسِّن استراتيجياتُ ثنائية اللغة نوعيةَ التعليم، وتُغنِي تعدُّديةَ الهُوِيّة الثقافية، وتترك أثراً تجديدياً في المجتمع.

بما أن معرفةَ اللغات الغربية كثيراً ما تكون وسيلةً للتقدُّم المِهنيّ، فالهدفُ إذاً ليس إلغاءَ اللغاتِ الغربية؛ لأن ذلك سيقلِّل مجالاتِ الاختيار وإمكانياتِ الوصول إلى المعارف العالمية، بل هو إعطاءُ اللغات المحلية مكانةً مساويةً أو أعلى شأناً. وسيؤدّي ذلك إلى تخفيفِ العبء الثقيل، الناجمِ عن إعادة الصفوف للراسبين والتسرُّب المدرسي؛ ومن ثمَّ إلى بناءِ المهارات البشرية.

السياساتُ اللغوية في مؤسّساتِ الدولة

تُشكِّل سياساتُ التعدُّديةِ اللغوية السبيلَ الوحيدَ لضمانِ مشاركةٍ ديموقراطيةٍ كاملة في المجتمعات ذاتِ اللغات المتعدّدة، وإلا قد يُستبعَد جزءٌ كبير من سكّانِ البلاد لِعدم معرفتهم اللغةَ الرسمية للدولة. فبرلمانُ ملاوي يستخدم اللغةَ الإنكليزيةَ فقط، ويُلزِم الدستورُ (1994) جميعَ المرشَّحين لعضويةِ البرلمان بأن «يتكلّموا اللغةَ الإنكليزية ويقرأوها بإجادةٍ كافية للمشاركةِ الفعلية في أعمال البرلمان» (أُنظُر الفصلَ الخامس)[44]؛ كما تُنشر محاضرُ أشغال البرلمان بالإنكليزية. والوسيلةُ الوحيدة لإعلامِ الناس الذين لا يعرفون الإنكليزيةَ بمجرياتِ العمل البرلماني، هي الإذاعةُ الرّسميةُ التي تقدِّم صِيَغاً مختصَرة جداً بلُغةٍ تُشيتْشوا.

يخلق الاقتصارُ على استخدام اللغة الإنكليزية حاجزاً بين النُّخبة السياسية وجماهير الشعب، ويقلِّص المَعينَ الذي قد يأتي منه مشرِّعون محتمَلون؛ كما يمكن أن يكون مُجحِفاً على نحوٍ خاصّ بحقِّ النساء اللواتي تقِلُّ احتمالاتُ كَوْنهنَّ مثقّفاتٍ أو متحدِّثاتٍ باللغة الإنكليزية. وقد وسّعت تانزانيا المشاركةَ السياسية في السلطة التشريعية لتشملَ الأغلبيةَ، عبْر تعمُّدِ استخدامِ اللغة التواصُلية القومية، أي السّواحِلية.

من غير الجائز أن تؤدّي السياساتُ اللغوية الخاصّة بالنظام القضائيّ إلى الحرمان من العدالة. مثلاً، ينتشر استخدامُ الإنكليزية كلُغةٍ أولى للتعامُلات القانونية في البلدان الأفريقية الناطقةِ بالإنكليزية، حيث ترتكز نُظُمُ العدالة على النظام القضائيِّ البريطاني؛ وهو ما ينفِّر الناسَ من القانون في أحيانٍ كثيرة، لأن معظمَهم يجهل الإنكليزيةَ أو لا يعرف منها إلاَّ القليل.

حاولت جنوبُ أفريقيا توسيعَ مجالات الاختيار أمام الذين لا يعرفون الإنكليزيةَ والأفريقانية، بالدّعوة إلى اعتماد 11 لغةً رسمية معترَفاً بها دستورياً (منذ 1994) – منها 9 لغاتٍ للسكّان المحليين، بالإضافة إلى الإنكليزية والأفريقانية. ورُغمَ وجودِ برنامجٍ طموح للترجمة في المحاكم يبزُّ معظمَ الدّول الأخرى، ما زال هناك تحيُّزٌ لصالح الإنكليزية. فقد أظهرت دراسةٌ عن المحاكم في كَواكَوا في «الولاية الحرّة»، وهي منطقةٌ يتكلّم معظمُ سكّانها لغةَ سِيسُوتو، أنه حتى عندما يكون القاضي والمدَّعي والمتّهَمُ أفريقيين، ويتكلَّمون لهجةَ سُوتو الجنوبية كَلُغةٍ أم، فإن إجراءاتِ المحاكمة تُدار بلُغةٍ إنكليزيةٍ من الدرجة الثانية، وبمساعدةِ مترجِمٍ تعيِّنه المحكمة يُترجِم من لغةِ سِيسُوتو وإليها لفائدةِ المتّهَم[45].

في تانزانيا، بالمقابل، تُستخدَم السّواحِلية كَلُغةٍ رسمية في المحاكم الابتدائية؛ وتُرسَل مشاريعُ القوانين إلى البرلمان باللغة الإنكليزية، لكنها تُناقَش بالسّواحِلية قبل أن تُدوَّن كقوانينَ باللغة الإنكليزية. وفي المحاكمِ الأدنى درجةً، تُستخدم الإنكليزيةُ والسّواحِلية على حدٍّ سواء؛ إلا أن الأحكامَ تُدوَّن بالإنكليزية. وفي عام 1980، استُخدِمت السواحليةُ خلال 80٪ من وقتِ المحاكم الأدنى، إلا أن المحكمةَ العليا تستخدم اللغةَ الإنكليزيةَ فقط[46].

تُشكِّل سياساتُ التعدُّديةِ اللغوية السبيلَ الوحيدَ لضمانِ مشاركةٍ ديموقراطيةٍ كاملة في المجتمعات ذاتِ اللغات المتعدّدة

الإطار 3.8

كم لغةً توجد في أفريقيا؟ 85٪ من الأفريقيين يتكلَّمون 15 لغةً أساسية

تُعطي كثرةُ اللغات في أفريقيا انطباعاً بوجودِ فوارقَ لا تنتهي؛ لكنّ التدقيقَ عن كَثَبٍ يكشف أوجُهَ تقارُبٍ وتشابُهٍ بِنْيويةً عديدة بين ثقافاتٍ وقبائلَ ولُغاتٍ متمايزةٍ ظاهرياً. وقد عمد موظفو الإدارة الاستعمارية والمبشّرون الدِّينيُّون إلى رفْعِ لهجاتٍ بسيطة إلى مرتبة اللغات، ورفْعِ جماعاتٍ محليةٍ صغيرة إلى درجةِ القبائل؛ لدواعي التسهيل الإداري أحياناً، أو لأسبابِ التبشير الديني (الترجماتُ المتعلّقة بالكتاب المقدّس، على وجه الخصوص). وكما كان علماءُ الأعراقِ البشرية في عهدِ الاستعمار متلهِّفين إلى زاكتشافِ قبائلَ غالباً ما كانت في حقيقةِ الأمر جزءًا من مجموعاتٍ أكبرَ بكثير، كذلك فإن اللغاتِ الأفريقيةَ مترابطةٌ في ما بينها أكثرَ بكثيرٍ مما يُعتقد عامّةً على نحوٍ شائع.

إن معظمَ ما يُعتبر لغاتٍ متمايزةً في أفريقيا هي في الواقع لهجاتٌ متفرِّعةٌ من لغاتٍ أساسية. ونظراً إلى أن الأفريقيين يتكلَّمون لغةً أولى أو ثانيةً أو ثالثة (معظمُهم متعدِّدو اللغات)، فإن 75 ٪ منهم يتكلَّمون 12 لغةً أساسية: نْغُوني، سوُتْ – تِسْوانا، السّواحلية، الأمْهَرية، فُلْفُل، ماندِنْكان، إغبُو، هَوْسا، يُورُوبا، لُوَوْ، البُحَيْرية الداخليةَ الشرقية، البُحَيْرية الداخلية الغربية (كِيتارا). ويتكلّم حوالي 85٪ من سكّان القارة الأفريقيين 15 لغةً أساسية (اللغاتُ الثلاثُ الإضافية هي الصومالية–سامبُورو–رِنْدِيل، وأورُومو–بُوْرانا، وغُور). ورُغْم اختلافِ المفردات، تتشابه هذه اللغاتُ في الصَّرف وتركيبِ الجُمَل ومخارجِ الألفاظ.

لو قُدِّر لِعلماءِ اللُّغة عبْر الحدودِ القومية في أفريقيا جنوب الصحراء أن يعملوا معاً لتوحيدِ المفردات، لأمكَن استخدامُ هذه اللغات في التعليم، لا للصفوفِ الثلاثةِ الأولى من المرحلةِ الابتدائية فحسْب، بل للصفوف الأعلى في نهاية الأمر.

المصدر: Prah 2004.

مساهمة خاصّة

الاعترافُ بالتنوُّع اللُّغويّ في دستورِ أفغانستان

في الرابع من يناير/كانون الثاني عام 2004، أقرَّ مجلسٌ أعلى (لُويا جِرغا)، يضمّ خمسَمئةٍ واثنين من ممثّلي مختلفِ أجزاء أفغانستان، الدُّستورَ الجديد للبلاد. وفي حين أن الإقرارَ نفسَه مَعْلَمٌ بارز تحقّق إنجازُه في العامين المنصرمين، فإن أوجُهاً معيّنة من الدستور الجديد جديرةٌ بالذِّكر على نحوٍ خاصّ. مثلاً، من خلالِ الاعتراف بالتنوّع اللُّغوي في أفغانستان، يخطو الدستورُ خطوةً لا سابقَ لها؛ ليس فقط في تاريخِ أفغانستانَ وإنما أيضاً في تاريخِ المنطقة ككلّ.

ثمّة لُغتانِ رئيسيّتان رسميّتان في أفغانستانَ نتكلَّمهما باعتزازٍ منذ قرون، هما الباشتو والدَّاري. ويوفِّر الدستورُ لهاتينِ اللُّغتين استعمالاً متساوياً بوصْفهما الوسيلةَ الرسمية للاتّصال في جميعِ إدارات الدولة. ولسوف تحتاج مؤسّساتٌ عديدة في الدولة إلى بذْلِ جهدٍ لتطبيق ذلك؛ لكنّ بعضَها، بما فيها مكتبُ الرِّئاسة، بدأت فعلاً في تطبيقه. وإنه لَمِن دواعي مسرَّتي، بصِفَتي أفغانيّاً، ورئيساً، أن أتمكّنَ من التّبديل بين الدَّاري والباشتو إبّان التكلُّم علناً؛ حسْبما تقتضي المناسَبة.

علاوةً على اللغتين الرئيسيَّتين الرسميَّتين، وافق المندوبون إلى اللُّويا جِرْغا على إعطاء الصِّيغة الرسمية لجميع لغاتِ الأقليات في المناطق التي يتحدَّث فيها سكّانُها بتلك اللغات؛ وهي خطوةٌ هامّة لا أسبقيّةَ لها، كما أظنّ، إلاّ في مجتمعاتٍ قويةٍ ومتينة. إنها دلالةٌ جبّارة على أنه رغم كوننا مجتمعاً خارجاً للتوّ من الحرب واختلال النِّظام، فإننا نتمتّع بالشجاعة ورحابةِ الصَّدر لِنكونَ إدماجيِّين، ونعترفَ بالتنوّع. ومن مدعاةِ فخْرنا أن إخوتَنا المواطنين الأفغانيِّين؛ من البالوشيِّين والنُّورستانيِّين والباميريِّين والبَشَائيّين والتُّركمانيّين والأوزبكيّين؛ يتمتّعون اليومَ بحقّ استعمالِ لُغاتِهم الخاصّة، وبِحُصولها على الاعتراف بأنها لغاتٌ رسمية. وإني واثقٌ من أن هذه الخطوةَ سوف تجعل أفغانستانَ أمةً أقوى، وأشدَّ فخراً من ذي قبل؛ بلْ أمةً تُحتذى في المنطقة.

بعدما قامت أفغانستانُ بالخطوة الأولى، فلا بدَّ لها الآن من أن تعمل على جعْلِ أقوالِ الدستور حقيقةً ثابتة. ومع كوْننا واثقين من جدوى جعْل اللغات الإقليمية رسميةً في الأقاليم الخاصّة بها، إلا أن وضْع البِنْية التحتية في مكانها الصحيح ليس بالفعل مهمّةً صغيرة. فتعليمُ الناسِ القراءةَ والكتابة بلُغتهم الأم يستلزم إدخالَ اللغة في منهاج الدراسة المتَّبَع في المدارس. ولَسوف يتطلّب هذا الأمرُ تغييراتٍ في نظامنا التّعليمي السّائد؛ ويتعيّن علينا تالياً أن ندرِّب المزيدَ من المدرِّسين، ونطبعَ المزيدَ من الكتب.

ولكن فوقَ كلِّ شيء، علينا المُضِيُّ قُدُماً باحْتراسٍ لنِضمنَ أن جعْلَ اللغاتِ الإقليميةِ رسميةً يُسهِم في التكامُل الوطني، بدلاً من تدعيمِ انْعزال المجتمعات. ففي القرنِ الواحد والعشرين، وفي مختلفِ أرجاء العالم، يبحث الناسُ بازديادٍ عن خصائصَ مشترَكة؛ بما فيها الخصيصةُ المشترَكةُ في اللغة. وينبغي لِتعلُّم لغةٍ محلية ألاّ يصبح تيّاراً في الاتّجاهِ المعاكس، وألاّ يُخفِّض جودةَ التعليم لأولادنا.

لقد ضمِن ممثّلو اللُّويا جِرْغا أن يُمثِّل دستورُنا الجديدُ ليس فقط الطُّموحاتِ العميقةَ للأمّة، وإنما أيضاً التفضيلاتِ المنوَّعةَ لشعبِ أفغانستان؛ ولربّما يكون بالفعل تحدّياً تحويلُ بصيرتهم النّافذة إلى حقيقةٍ ثابتة، لكنه تحدٍّ نحن واثقون من قدرتنا على مواجهته. فالاعترافُ بتنوّعنا، والتوكيدُ في الوقتِ عينه على نُضْجِنا القوميّ، سوف يزيدان من ترسيخِ الأسُس التي يُبنى عليها بلدٌ أفغانيٌّ ديموقراطيّ.

حميد قرضاي
رئيس الجمهورية – دولة أفغانستان الإسلامية الانتقالية

في عام 1987، أعلنت نيوزيلندا، التي يشكِّل السكانُ الأصليون من شعب ماوْري نسبةَ 14٪ من مواطنيها، الماوْريةَ لغةً رسمية؛ وأعطت كلَّ شخص، لا المتّهَم فقط، حقَّ التحدُّث بالماوْرية في أيِّ إجراءاتٍ قانونية، بِغَضِّ النظر عن إجادته الإنكليزية [47]، فيما تقع على القاضي مسؤوليةُ تأمينِ مترجِمٍ كفؤ. وبما أن معظمَ الماوريين يتكلّمون الإنكليزيةَ كلُغةٍ أولى، فإن هذا الشرطَ يَعتبر اللغةَ حقاً وليس مشكلةً، كما في معظمِ البلدان الأخرى.

عندما تُدرَس أو تُطبَّق سياسةٌ لُغويةٌ جديدة، ينبغي إنشاءُ مجلسٍ حكوميٍّ خاصّ للُّغة؛ مثلما فعلت كيبك، وكاتالونيا، ودولُ البلطيق. ويجب أن يضمَّ المجلسُ خبراءَ يتولَّون تحليلَ الوضع الاجتماعيِّ اللُّغويّ، وصياغةَ مقترحاتٍ سياسية، وتنظيمَ برامجَ لتعليم اللغة التي تمَسُّ الحاجةُ إليها بشكلٍ خاص؛ إذا كانت السياسةُ اللغويةُ الجديدة تشمل ضرورةَ توفُّر كفاءاتٍ لُغوية بالنسبة إلى وظائف الخدمة المدنية، وإصدار التراخيص، واكتسابِ الجنسية. وإذا اعترفت الدولةُ علانيةً بأن معرفةَ لُغةٍ ما شرطٌ للوصول إلى الخدمات العامة، يتوجَّب عليها أن تساعد على تعليم تلك اللغة ومتابعةِ عمليةِ التعليم هذه – وإلاَّ يُصبح النِّزاعُ محتّماً بين المحروم والمهيمِن. ومن الطبيعيِّ أن يتطلّب مجلسٌ حكوميٌّ للُّغة، يضمُّ لجاناً من الخبراء وموظفينَ دائمين، رصْدَ مواردَ كبيرةٍ على غِرار برامج تعليم اللغة.

في الدُّول الجديدة، قد تتوفَّر فرَصٌ غيرُ مسبوقةٍ لحلِّ النزاعات العِرْقيّة من خلال التفاوض على اتفاقٍ يشمل مقايضاتٍ بين مجموعاتٍ مختلفة؛ حيث يمكن، على سبيل المثال، التفاوضُ حول استقلاليةٍ لُغويةٍ أكبر، مقابل قدْرٍ أقلَّ من الحُكم الذاتي في الأقاليم. فبِناءً على اتفاقية «أوريد» التي أُبرِمت أخيراً، تنازل ألبانُ مقدونيا عن مطالبهم بالحكْمِ الذاتيِّ الأقليمي مقابل الحصول على اعترافٍ بالألبانية لغةً رسميةً في

جميع أرجاء البلاد. وعندما كانت ماليزيا دولةً حديثةَ الاستقلال في عام 1956، قبِلَ الصِّينيُّو الأصل بالهيمنة العامة للُّغة الملايويّة مقابلَ سياسةٍ متساهلة في منْح الجنسيّة. وتؤمِّن الجاليةُ الصينيةُ المغتربة بقاءَ لغتِها حيَّةً، عبْر استيراد الكتب، ودعْم الجمعيات الثقافية، وابتعاثِ الطلاب إلى جامعاتٍ صينية في الخارج؛ كما أن ثمّة مدارسَ للُّغة الصينية لا تزال موجودةً، وتستطيع الجاليةُ الصينية أن تدرس فيها بالصِّينية كَلُغةِ تعليم. ولا يُطلَب من تلاميذ هذه المدارس إلاّ أن يجتازوا امتحاناً في اللغة القومية، بَهاسا ماليزيا.

في لاتفيا السوفيتية، كانت الروسيةُ اللغةَ المهيمِنة ونادراً ما اسْتُخدِمت اللغةُ اللاتفيةُ في الشؤون الرسمية. وقد بدأ تنفيذُ برنامجٍ واسعِ النطاق ترعاه الدولة يُتيح للمقيمين الرُّوس تعلُّمَ اللغةِ اللاتفية، لإنهاء وضْعٍ كان اللاتفيون الذين يُجيد معظمُهم اللغتين مضطرِّين فيه لتقبُّل الرُّوس الذين يتكلَّمون لغةً واحدةً فقط؛ كما سُمح للرُّوس بمواصلةِ تعلُّمِهم في مدارسَ حكوميةٍ تُدرِّس باللغة الروسيمة.

لا يعني ذلك أن التوتراتِ اختفت تماماً؛ إذ هناك قيودٌ على استخدام الروسية في الإعلانات العامة، والملصقاتِ الانتخابية، والإذاعة والتلفاز، وحتى في تهجئةِ أسماء الناس؛ وقد يُعتبر ذلك انتهاكاً لِحُرِّية التعبير بموجب المواثيق الدولية. وأعلنت لجنةُ حقوق الإنسان التابعةُ للأمم المتحدة أنّ فرْضَ قيودٍ على الاستخدام الخاص للُّغة بأيِّ شكلٍ هو اعتداءٌ على حُرِّية التعبير[48].

إضافةً إلى قضايا استخدام اللغة في المؤسسات القومية، هناك أيضاً خطرُ احتكارِ وسائل الاعلام الحكومية من قِبَل الناطقين بِلُغةٍ مهيمِنة واحدة (أو لُغتين). ورُغْم أن معظمَ البلدان التي نالت استقلالَها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تضمُّ أقلِّياتٍ روسيةً كبيرة، يحاول الناشطون القوميُّون حمايةَ الفضاء الإعلامي الذي يسيطرون عليه من التأثيرات «الأجنبية» – أي من تأثيرِ وسائلِ الإعلام الروسية – بالحدِّ من عدد الصحف والبرامج الإذاعية والتلفازية التي تكون لغتُها غيرَ لُغةِ الدّولة (مثل الرُّوسية). ويُقلِّص ذلك من خيارات الناس، غير أن أطباقَ الْتقاطِ الإرسال الفضائي تستطيع أن توسِّع تلك الخياراتِ من خلال التقاطِ البرامج التلافزية بالرّوسية.

سياساتٌ تعوِّض عن الاستبعاد الاجتماعيِّ الاقتصادي

غالباً ما تكون الأقلِّياتُ العِرْقيّة ومجموعاتُ السكّان الأصليين أفقرَ الفئات في معظم أرجاءِ العالم. وكما وَثّق الفصلُ الثاني، فإن لهذه الفئات نِسَباً أدنى في معدّلِ الأعمار المتوقَّعة، والإحرازِ التعليميّ، ومؤشِّراتٍ اجتماعيةٍ أخرى؛ وهي الأكثرُ تعرُّضاً لمعاناة الاستبعاد الاجتماعي الاقتصادي. ويتطلّب التعويضُ عن الاستبعاد مزيجاً من السياسات، يشمل :

- تصحيحَ عدم المساواة في الاستثمارات الاجتماعية لتحقيق تساوي الفرَص.
- الاعترافَ بالمطالب الجماعية المشروعة بالأرض وسُبُل العيش.
- القيامَ بعملٍ إيجابيٍّ لصالح الفئات المتأذِّية.

لكن الأقلِّيات ليست دائماً متأذِّيةً من حيثُ المنافذُ إلى الفرَص الاجتماعية والاقتصادية المؤاتية. وفي الواقع، فإن أخطرَ الاستبعادات سياسياً ربما يحدث عندما تُمسِك أقلِّيةٌ عِرْقيّة بجزءٍ كبير من الثروة (الأراضي الزراعية، والصناعات، والخدمات الأساسية). مثالاً على ذلك، أن المتحدِّرين من أصل صيني في إندونيسيا وبورما وتايلاند والفيليبِّين وماليزيا يملكون جزءًا كبيراً من الصناعة في هذه البلدان[49]. وكانت هيمنتُهم الاقتصاديةُ عاملاً في النِّزاع المدنيّ، مثلما حدث عندما اسْتُبدِل نظامُ حكْمِ سوهارتو. على نحوٍ مماثل، تقع الأراضي الزراعيةُ في جنوب أفريقيا تحت السيطرة المهيمِنة للمستوطِنين البيض. ومن المرجَّح أن التصدِّي لمثلِ هذه الهيمنة، أكانت بِحافزٍ من السُّوق أم من الدولة الاستعمارية السّابقة، سوف يتّخذ صيغةَ العمل الايجابي لِصالح الأغلبية المتأذِّية.

تصحيحُ عدم المساواة في الاستثمارات الاجتماعية لتحقيق تساوي الفرَص

إن السياساتِ التي تشجِّع النموَّ مع الإنصاف، ضروريةٌ لتحقيق الاندماجِ الاجتماعيِّ الاقتصادي لجميع الفئات. ومن شأنِ ذلك، بالنسبة إلى غالبية البلدان النامية، أن يشمل الاستثمارَ في القطاعات الزراعية وغيرِها من المجالات التي تتطلَّب عمالةً عالية، وتوسيعَ فرَصِ الحصول على الأصُول، بخاصّةٍ الأرضُ الزراعية. بيْدَ أن السياساتِ الإنمائيةَ كثيراً ما تصبح مصدراً للتوتُّر بين الجماعات. بعبارةٍ أخرى، يمكن للتنمية نفسِها أن تخلقَ إجحافاتٍ بين الفئات وبين الأفراد، وتُديمَها، وغالباً ما تؤجِّجها.

في معظم البلدان الأفريقية، أصبحت سيطرةُ الدولة على الثروات المعدنية وتوزيعِها مصدراً أساسياً لتفاوُتاتِ الثراء العِرْقيّة الأقلِّيمية. ففي السُّودان، صار اكتشافُ البترول واستغلالُه مصدرَ النِّزاع الرئيسي في فترةِ ما بعد الاستقلال؛ حيث استولت الحكومةُ على

إضافةً إلى قضايا استخدام اللغة في المؤسسات القومية، هناك أيضاً خطرُ احتكارِ وسائل الاعلام الحكومية من قبَل الناطقين بِلُغةٍ مهيمِنة واحدة (أو لُغتين)

الأراضي المنتِجة للبترول في الجنوب. وفي نايجيريا، زادت الثرواتُ البترولية في الجنوب الشرقي وأوجهُ استخدامِ عائدات البترول، التوتُّراتِ العِرْقيّة وأشعلت شرارةَ الحرب الأهلية في بيافرا. في المقابل، استخدمت بوتسوانا ثروتَها المعدنيةَ للاستثمار في البِنية التحتية الاجتماعية والتنمية البشرية – ولعلَّ السببَ في ذلك تحديداً، هو أن بوتسوانا بكاملها تقريباً مؤلفةٌ من مجموعة عِرْقيّة واحدة، الباتْسوانا[50] .

كما أشيرَ آنِفاً، عمَّق الحكمُ الاستعماريّ تجذُّرَ الهُوِيّات العِرْقيّة في أفريقيا؛ كما شجّع الهيمنةَ العِرْقيّة من خلال كياناتِ سلطة الدولة التي أعطت أفضليةً لبعض الهُوِيّات العِرْقيّة دون أخرى[51]. وما زالت العوامل الخارجيةُ تحظى بأهميةٍ كبيرةٍ اليوم؛ وعادةً ما تكون القوى الخارجيةُ من ضمن المنطقة أو تتمثل بتدخُّلاتٍ تقوم بها دولٌ مجاورة، كما في جمهورية الكونغو الديموقراطية ولايبيريا وموزمبيق ونايجيريا. غير أن تدخُّلاتِ بلدانٍ متطوِّرة (غالباً البلد الاستعماريّ السابق)، سواءٌ من جانب الحكومات أو الشركاتِ المتعدِّدةِ الجنسيات، هي الأعمُّ حدوثاً في أفريقيا؛ وإن تكن أكثرَ بروزاً في الدول الأفريقية الغنية بالموارد المعدنية (أنغولا، جمهورية الكونغو الديموقراطية، لايبيريا، سيراليون).

بما أن الشركاتِ الدوليةَ تشترك عادةً في الصناعات التعدينية لمعظم البلدان النامية، فإنه يتعيّن عليها الانضمامُ إلى حملة «أنشُر ما تدفع» للكشفِ علانيةً عن المبالغ التي تدفعها إلى حكومات البلدان النامية كضرائبَ ورسومٍ وغيرها من المستوجبات. وستجعل مثلُ هذه المعلومات من الأصعبِ كثيراً على حكومات البلدان النامية أن تستخدم العائداتِ والرسومَ المكتسَبةَ من الثروات المعدنية لمصلحةِ أفرادٍ أو مجموعاتٍ عِرْقيّة معيّنة. وعندما تتوفّر معلوماتٌ كهذه بشكلٍ علني، تستطيع الجماعاتُ المعنيّة أن تتابع تدفُّقَ الموارد واستخداماتِها، وأن تسأل عمّا إذا كانت الثرواتُ تعود بالنَّفع فقط على النُّخَب المحلّية أو القومية؛ كما يمكنها أن تطالب بتخصيصِ مواردَ لاستثماراتٍ في منطقتها.

إنّ السكّانَ الأصليّين في أميركا اللاتينية مرجَّحون أكثرَ من غير الأصليين أن يكونوا فقراء (الرَّسم 3.1). وتقول دراسةٌ للبنك الدولي في بوليفيا وغواتيمالا والمكسيك وبيرو إنه إذا تمَّت مساواةُ خصائصِ رأس المال البشريّ (خدماتِ الصحّة والتعليم، واستعمالاتِها)، فإن معظمَ تفاوُتات الدَّخل بين العمّال من السكان الأصليين والعمّال الآخرين ستختفي[52]. ولا يمكن لِبُعد المسافة أن يبرِّر الامتناعَ عن توفيرِ خدمة: فإذا كان من المستطاع توفيرُ البِنى التحتية لِقطْع الأشجار والتعدين في أقاصي حوضِ نهر الأمازون، فإنه يمكن أيضاً توفيرُ البِنية التحتية الاجتماعية[53].

في بلدانٍ عديدة، يُميِّز الإنفاقُ العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية ضدَّ الأقلِّيات والسكّان الأصليين

في بلدانٍ عديدة، يُميِّز الإنفاقُ العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية ضدَّ الأقلِّيات والسكّان الأصليين، على نحوٍ منتظِم. وقد يكون انخفاضُ مستوى الخدماتِ المقدَّمة ناجماً عن انخفاضِ المخصَّصات المالية، أو بُعدِ المسافة، أو العُزلة. وغالباً ما يحظى السكّانُ الأصليون بعددٍ أقلَّ من مُدخَلات الرعاية الصحية، ويحصلون على نتائجَ صحيةٍ أسوأ من المعدّل السكاني؛ حيث أنفقت الحكومةُ البرازيلية، مثلاً، 7 دولاراتٍ على الرعاية الصحية للفرد الواحد من السكان الأصليين، بالمقارنة مع 33 دولاراً كمعدَّلٍ للبلاد[54]. وقد تكون الخدماتُ المقدَّمة إلى السكّان الأصليِّين دون المستوى المطلوب، بسبب تركيز البِنية التحتية الصحية والعاملين الطبيِّين في المناطق المدينيّة. ففي جنوبِ أفريقيا، هناك علاقةٌ بين العِرْق والفوارق الكبيرة في نِسَب وفيات الأطفال، والتفاوتاتِ الهائلة في الموارد المخصَّصة لكلِّ تدخّلٍ صحّي (الرَّسم 3.2). وفي المكسيك، يوجد 79 سريرَ مستشفى و96 طبيباً لكلِّ 100 ألفِ شخصٍ على المستوى القُطْري؛ لكنّ عددَ أسِرّةِ المستشفيات ينخفض إلى 8 والأطباءِ إلى 14 لكلِّ 100 ألفِ شخصٍ في المناطق التي يُشكِّل فيها السكانُ الأصليون أكثرَ من خُمسَي الأهالي[55].

تُبيِّن مُسُوحاتٌ في بوليفيا وبيرو أن احتمالاتِ إصابةِ السكّان الأصليين بالمرض خلال الشّهر المنصرم أعلى مما هي لدى السكّان الآخرين، لكنّ احتمالَ استشارتهم طبيباً أقلُّ بكثير[56]. أحياناً، قد يَعكِس ضَعْفُ إقبالِ السكان الأصليين على الخدمات الطبِّية اعتقادَهم بأن هذه الخدماتِ غيرُ ملائمةٍ ثقافياً؛ لأنها ترفض مراعاةَ الأبعاد الرُّوحية للصحة الجيدة، أو لأنها تمتنع عن تبنّي طبِّهم التقليديّ المعتمِد على الأعشاب وغيرها من النباتات. ولا بدَّ من التعامل مع هذه القضايا إن كان لِصحّةِ السكان الأصليين أن تتحسَّن، علْماً بأن ذلك ممكنٌ دون مواردَ ماليةٍ إضافية.

كذلك، يكون حقُّ السكّان الأصليين في التعليم موضعَ شكٍّ في أحيانٍ كثيرة. ورُغْم أن التعليمَ بلُغتين قد يكون فعّالاً جداً، فإنه غالباً ما يبقى من دون مواردَ كافيةٍ وذا نوعيةٍ متدنِّية؛ كما يعاني تعليمُ أطفالِ السكّان الأصليِّين نقصَ المنشآتِ المدرسية حيث يعيشون، وقلّةَ المعلِّمين المؤهَّلين. ويعود السببُ في ذلك جزئياً إلى أن تعليمَ السكّان الأصليين يُعطى أولويةً أدنى، وإلى ضَعْفِ ارتباطِ مضمون التعليم بالاحتياجات

والبيئة، خصوصاً إذا كان المعلّمون غيرَ منتمين إلى جماعاتِ السكّان الأصليين.

ليس من السَّهل تعميمُ إمكانِ الوصول إلى الخدمات الأساسيةَ حيث يوجد تَشرذُمٌ عرقيّ، وحيث سُيِّست الهُوِيّات. واكتشفت دراسةٌ أجريت في كينيا أن تمويلَ المدارس الابتدائية في الأحياء ذاتِ التعدُّدية العِرْقيّة الأكبر هو أقلُّ من المعهود [57]. واكتشف بحثٌ استُخدم عيّنةً من المدن الأميركية أن مستوى السِّلع المقدَّمة من الحكومة، وتنوُّعَها، يسوءان كلّما ازدادت التعدُّديةُ العِرْقيّة [58]؛ كما أظهرت دراسةٌ أخرى في الولايات المتحدة أن تأييدَ الأفراد للإنفاق على المعونات الإجتماعية يزداد، إذا كان جزءٌ أكبر من متلقّي المعونات في منطقتهم ينتمون إلى المجموعة العِرْقيّة عينِها [59]. ومع أن أقلّياتٍ أو مجموعاتٍ متأذّيةً نسبياً قد تحتاج إلى سياساتٍ عامّةٍ متعاطِفة، تتيح لها التخلُّصَ من الحرمان، فإن سياساتٍ كهذه قد لا تكون وشيكةً؛ بالنّظر إلى عدمِ توفُّر إجماعٍ قوميّ بشأنها، وغيابِ القاعدةِ الضّريبية المستلزَمة لتمويلها.

الاعترافُ بالمطالب المشروعة بالأرض وسُبُلِ العيْش

الحقُّ في أراضي المحتَد. من الاتجاهاتِ السياسية الهامة خلال العقد الماضي، نشوءُ حركاتٍ قوية للسكّان الأصليين في أرجاء العالم – من بولوفيا إلى الإكوادور إلى كمبوديا إلى كندا – جوهرُها، مطلبُ حمايةِ حقوقِ السكان الأصليين في أراضيهم التاريخية وثرواتِهم المعدنية. ينبغي أولاً الاعترافُ بهذه المطالب على حقيقتها، وهي أنها مطالبُ حول من يملك الأرضَ وحقَّ استخدامِ ترابها ومواردها (الماء، والمعادن، والنباتات، والغابات)؛ وعندئذ فقط، يمكن لأدوات السياسة أن تتعامل معها بصورةٍ صحيحة. فكثيراً ما يرتبط السكانُ الأصليُّون بعلاقةٍ خاصّة مع الأرض – لأنها بالنسبة إلى كثيرين المصدرُ الوحيد للرِّزق والبقاء، وأساسُ وجودهم كمجتمعات. لذا، فإن حقَّ امتلاك الأرض جماعياً، وشغْلِها واستخدامِها، هو من صميم فهْمِ السكّان الأصليين لِذاتهم؛ وهذا الحقُّ ليس منُوطاً بالشخصِ الفردِ عامّة، بل بالمجتمع المحليِّ أو القبيلةِ أو الأمّة.

يدعو الميثاق 169 لمنظمةِ العمل الدولية الذي جرى تبنّيه في عام 1989 الدُّوَلَ إلى احترامِ أراضي السكّان الأصليين وأقاليمهم، ويشدِّد على حقِّ السكّان الأصليِّين في السيطرة على ثرواتهم الطبيعية؛ لكنّ 17 بلداً فقط صادقت على هذا الميثاق (معظمُها في أميركا اللاتينية). تَرجع أسبابُ العديد من النّزاعات الرّاهنة على الأرض والأقاليم إلى امتلاكِ الثروات الطبيعية، والسيطرةِ عليها، واستغلالِها، واستخدامها؛ حيث في بلدانٍ عديدة تدّعي الدولةُ لنفسِها حقَّ السيطرة على هذه الثروات، كما تعمد شركاتٌ متعدِّدةُ الجنسيات في حالاتٍ كثيرة إلى فرْض مصالحِها الاقتصاديةِ الخاصّة، فتُثير النّزاعات. ففي تشيلي، ثمّة قانونٌ يعترف بحقوق السكّان الأصليين في أراضيهم، لكنَّ هناك قوانينَ أخرى تسمح لأيِّ طرَفٍ غيرِ رسمي بادِّعاء مِلكية الثروات الكامنة تحت سطح التربة، وموارِدِ المياه في تلك الأراضي؛ الأمرُ الذي يجعل من العسير على جماعات السكّان الأصليِّين الدفاعَ عن مطالبهم بإرْثِ الأجداد.

تحمي بعضُ البلدان هذه المطالبَ بواسطة التشريع، لكنَّ السكّانَ الأصليين في أماكنَ كثيرةٍ لا يملكون وثائقَ تُثبت المِلكيةَ الخاصّة؛ وغالباً ما تُحوِّل مصالحُ اقتصاديةٌ متنفِّذة ممتلكاتٍ عامّةً إلى مِلكيةٍ خاصّة. فمن جنوبِ تشيلي إلى حوض الأمازون، إلى غاباتِ كندا الشمالية والغاباتِ الاستوائية في جنوبِ شرق آسيا، إلى سُهوبِ جنوبِ أفريقيا – ما من إقليمٍ واحدٍ لا تطمع فيه إحدى الشركات الدولية؛ من أجلِ ثرواته المعدنية، أو مخزونِه البترولي، أو مراعيه وغاباته، أو نباتاتِه الطبِّية، أو صلاحيةِ أرضه للمَزارع التجارية، أو مصادرِ مياهه، أو إمكانياتِه

الرسم 3.1 **السكّانُ الأصليون في أميركا اللاتينية مرجَّحون أكثر من غير الأصليين أن يكونوا فقراء**

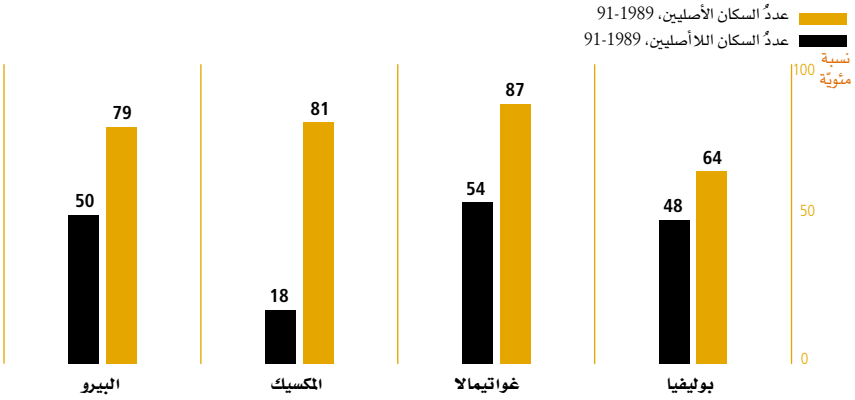

المصدر: Psacharapoulos and Patrionos 1994; Helwege 1995.

الرسم 3.2 **انتفاعُ غير البِيض من الإنفاق على الصحة العامة في جنوب أفريقيا أقلُّ من انتفاعِ البِيض به**

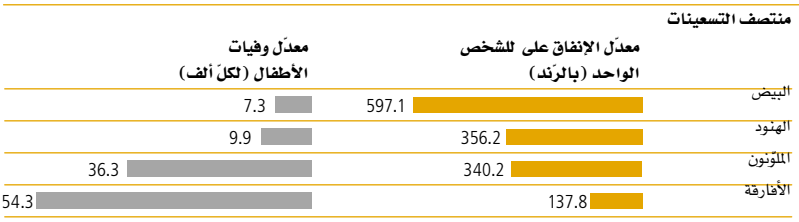

المصدر: Mehrotra and Delamonica, forthcoming

السياحية. وعندما توقّع الحكومةُ القُطْريةُ اتفاقاتٍ مع شركاتٍ دولية لاستغلالِ مواردَ معيّنة (غاباتٍ للخشب، مناجِم) في أراضٍ يُقيم عليها سكانٌ أصليون، دون أن يشارك هؤلاء في اتّخاذ القرارات، يُصبح السكّانُ الأصليون ضحايا التنمية المُعَولمة.

إن دعاوى السكّان الأصليين بِملكيّة الأرض والموارد الطبيعية هي دعاوَى جماعيةٌ، وبالتالي معقّدة؛ إذ تُسبِّب فكرةُ الحقوق الجماعية قلقاً في نظامٍ ديموقراطي، لأنها تبدو متعارِضةً مع الحقوق الفردية. إلا أن غيابَ اعترافٍ قانونيٍّ بالحقوق الجماعية، ينتهك الحقوقَ الفردية. وقد بدأت بلدانٌ مثلُ بوليفيا وكولومبيا والإكوادور والمكسيك في العثور على طُرُقٍ للاعتراف في دساتيرها بالتنوُّع؛ كما اعترفت بلدانٌ مثل بوليفيا والإكوادور والمكسيك، بدرجاتٍ من الحكْم الذاتيّ على أساسٍ إقليميّ. وأنشأت بلدانٌ مثلُ بوليفيا والبرازيل وغواتيمالا مؤسساتٍ لمعالجة الفوضى العارمة في الإجراءات المنتقَصة والمتضارِبة لتوثيقِ مِلكية الأراضي ومجابهةِ تحدّي الإصلاح الزراعي؛ واعترفت بلدانٌ كالفيليبين بحقوقِ السكّان الأصليّين في مِلكية الأرض (الإطار 3.9).

ثمّة مشكلةٌ مماثلة في أفريقيا، لكنّ جذورَها مختلفة. فبالرُّغم من تحرُّكاتٍ نحو الديموقراطية خلال العقد الماضي، احتفظت أنظمةٌ استبداديةٌ في حالاتٍ كثيرة بسيطرةٍ واسعة على قوّات الأمن، والمواردِ الاقتصادية، والتمويلِ الآتي من البلدان الصناعية والمنظماتِ المتعدِّدة الأطراف؛ وغالباً ما اسْتُخدِمت برامجُ التقشُّف الاقتصادي لخدمةِ مصالح النُّخَب الحاكمة. وأدّى تفكيكُ أجزاءٍ هامّة من القطاع العام حسبما تقتضيه عادةً إصلاحاتُ التوجُّه نحو اقتصادِ السوق، قبل خلْقِ سوقٍ حقيقية، إلى إعادة مركزيّةِ السلطة في حالاتٍ عديدة. من هذا المنطلق، يمكن القولُ إن التعديلاتِ الهيكليةَ في عقْدَيّ الثمانينات والتسعينات خلّفت نتائجَ مشابِهةً لعمليات التأميم في الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

عدمُ المساواة في مِلكية الأرض. اعتقد كثيرون أنّ النّزاعاتِ العنصريةَ في أفريقيا سوف تخِفُّ حدّةً نتيجةَ الاستقلال وسياساتِ المصالحة في نامبيا وزيمبابوي، ونهايةِ نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا. فنضالاتُ التحرير ضد الاستعمار كانت أيضاً صراعاتٍ من أجل الحقّ في الأرض التي صُودرت بشكلٍ غيرِ شرعيّ إبّان عهود الاستعمار؛ لكنَّ فشلَ الحكومات القومية وشركائها الدوليين بعد رحيلِ الاستعمار، في توفير التمويل اللاّزم لشراءِ الأراضي في سوقِ العقارات، عزّز انطباعاتٍ بأن مُلاّكَ الأراضي البِيض يتمتّعون بالحماية. وتعاني مناطقُ الاستيطان الزراعي في نامبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي، وكذلك في بوتسوانا وملاوي وسوازيلاند، من إرْثِ الإجحاف القائم على أساسٍ عِرقيّ في السيطرة على الأرض. وجلَب التحوّلُ إلى اقتصادِ السوق موجاتِ هجرةٍ جديدة من المزارعين البِيض إلى موزمبيق وزامبيا.

تعتمد معظمُ النشاطات الزراعية للمستوطنين على المَزارع الكبيرة، التي يُدَّعى بأنها أكثرُ فعّاليةً من مَزارعِ الكَفاف الصغيرة للفلاحين السُّود.

نضالاتُ التحرير ضد الاستعمار كانت أيضاً صراعاتٍ من أجل الحقّ في الأرض

الإطار 3.9

حقوقُ الأرض في الفيليبين

بعد عقودٍ من الكفاح، أقرَّت حكومةُ الفيليبين في عام 1997 قانونَ حقوق السكّان الأصليين. وهذه هي أولُ مرّةٍ تعترف فيها إحدى حكوماتِ المنطقةِ صراحةً بحقوق السكّان الأصليين في أرضِ محتِدهم، وفي تقريرِ مصيرهم، وفي ممارسةِ ثقافتهم بِحُرّية. ويؤكّد القانون أن الصكَّ المحليَّ للمِلكية هو السَّنَدُ الرئيسيّ لحقوق السكّان الأصليين في أرض المحتِد، كما يُعطي خيارَ طلبِ شهادةِ المِلكية لأرض المحتِد التي تُثبِت رسمياً مثلَ هذه الحقوق.

في يوليو/تموز 2003، أعلنت اللجنةُ الوطنية للسكّان الأصليين أنه تم منحُ 11 شهادةَ مِلكيةٍ لأراضي محتِدٍ تبلغ مساحتُها 367 ألف هكتار. واستفاد من هذه الشّهادات مباشرةً نحوُ 76 ألفَ شخص من السكّان الأصليين، وهي نسبةٌ ضئيلة من مجموع السكّان الأصليين البالغ عددُهم ثمانيةَ ملايين.

يُعرِّف القانونُ أرضَ المحتِد بأنها جميعُ المساحات المملوكةِ لمجتمعات الثقافة الأصلية، وللسكّان الأصليين. وتشمل الأراضي، والمياهَ المحاطةَ بالياسة، والمناطقَ الساحلية التي يشغلها أو يمتلكها سكّانٌ أصليون منذ القِدم. ولا يَبطُل هذا الحقُّ بسببِ انقطاع المِلكيةِ نتيجةَ حربٍ، أو ظروفٍ قاهرة، أو مخادَعةٍ، أو مشاريعَ حكومية. كذلك تشمل أرضُ المحتِد غاباتٍ، ومراعيَ، ومدافنَ، وأماكنَ عبادة، وثرواتٍ معدنيةً، وغيرَها؛ لم يعُد السكّانُ الأصليون يشغلونها أو يستخدمونها وحدهم، ولكن كانت لهم منافذُ إليها لنشاطاتهم المعيشية والتقاليدية.

وهذا شرطٌ هامٌّ، لأنه يعترف اعترافاً واضحاً بالعلاقة الأساسية بين الثقافات والتقاليد الأصلية، وبين الأرض. يتفّق ذلك والمادّة 27 من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تحمي الحقوقَ اللُّغَوية والثقافيةَ والدِّينية؛ بالإضافة إلى حمايتها حقوقَ السكّان الأصليين في مِلكية الأرض، والموارد، وكسْبِ العيْش، والمشاركة.

يعترف القانونُ بالحقوق الثقافية للذين انْتُزِعت منهم مِلكيةُ أرضهم، كما يعترف بحقّهم الأساسيّ في الحكْم الذاتي وتقريرِ المصير، ويحترم مكانةَ قِيَمهم وطقوسِهم ومؤسّساتهم. وبهذا تضمن الدولةُ حقَّهم في السعي بحرّيةٍ إلى تطوُّرهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

تَبيَّن أيضاً أن تنفيذَ القانون كان صعباً بسببِ عثَراتٍ بيروقراطية، وتصرُّفاتٍ تمييزية من قِبَل سياسيّين وموظّفين حكوميّين. لذا ينبغي أن يكون السكّانُ الأصليون والمدافِعون عنهم متيقّظين ليَضمنوا ترجمةَ الأقوال إلى أفعال، وهو أمرٌ يمكن للمجتمع الدولي أن يُساعد فيه.

المصدر: تقرير اللجنة القومية بشأن السكّان الأصليين UN 1994, 2004b, 2004a

ويتجاهل الرأيُ القائلُ إن المزارعَ الكبيرة تؤمِّن معظمَ الفوائض الزراعية للتصدير واستهلاكِ المُدن، نتائجَ أبحاثٍ موثَّقة في الاقتصاد الزراعي؛ وهي أن المزارعَ الصغيرة أكثرُ فعّاليةً من المزارع الكبيرة. لذا، يجب أن يصبح الإصلاحُ الزراعي أولويةً أكثرَ إلحاحاً إلى درجةٍ كبيرة بالنسبة إلى دول المنطقة.

مع ذلك، ما زالت إجراءاتُ المصادرة أيامَ الاستعمار تترسّخ بإعطاءِ امتيازاتٍ جديدة إلى مستثمرين أجانب لاستغلال الأرض. فمِن أكبرِ ملاّكي الأرض في الجزء الجنوبي من أفريقيا، شركاتٌ متعدِّدةُ الجنسيات لها مَزارعُ للمواشي وامتيازاتٌ للتعدين. وتسيطر هذه الشركاتُ الآن – باسْم السياحة البيئيّة – على متنزَّهاتٍ للحياةِ البريّة ورحلاتِ السَّفَاري، المتزايدةِ في موزمبيق وناميبيا وجنوب أفريقيا وزيمبابوي؛ فيما لا يعود إلى السكّان المحليِّين إلاَّ جزءٌ يسير من عوائدِ مثلِ هذه النشاطات.

اتَّسم الإصلاحُ الزراعي في أفريقيا الجنوبية ببطءٍ مخيفٍ حتى الآن، ويتطلَّب تسريعُ العملية دعماً من الدّول المانِحة. ويجب على نحوٍ مفضّل أن يتمَّ الإصلاحُ الزراعي بأسلوبٍ شفّاف يسمح لفئات السكّان الأصليين الفقراء باستغلالٍ مُنْصِفٍ ومنتِجٍ للأرض؛ وهو ما يُشكِّل ميزةً اقتصادية بالغةَ الأهمية، فضلاً عن كونه رمزاً سياسياً قويَّ الدلالة.

ظلت قضايا الأرض ذاتَ صلةٍ بالعلاقات بين الأعراق في أميركا اللاتينية أيضاً. ففي أواسط القرن العشرين، وضمْن إطارِ نموذج الدولة النِّقابيّة، اعترفت القوانينُ بالسكّان الأصليين كمرشَّحين للجنسية لا كأتباعٍ خاضعين للسيطرة المحليّة. وعندما أعطت الدولةُ النِّقابيّةُ أولئك السكّانَ الأصليِّين صكوكَ مِلكيةٍ للأرض، ووفَّرت لهم خدماتٍ اجتماعيةً، فإنها بذلك زوَّدتهم بوسائلِ تأمينِ مستوى معيشةٍ أساسي. وفتحت اتحاداتُ الفلاحين للسكّان الأصليين من الهنود سُبُلاً مؤسّساتيةً للوصول إلى الدولة، والتفاعُل معها.

غير أن الثمانيناتِ والتسعينات من القرن العشرين شهدت تراجعاً متواصلاً في أنظمة الجنسية للدّول النِّقابيّة، اقترن في الوقت ذاته بتَسييس الانقسامات العِرْقيّة في بلدان منطقة جبال الأنديز وأميركا الوسطى، بوليفيا والإكوادور وغواتيمالا والمكسيك وبيرو؛ كما زاد تفكيكُ البرامج الريفية (بما في ذلك الإصلاحُ الزراعي وبرامجُ التسليف) شكوكَ الفلاحين الهنود فيما يتعلق بأنظمةِ مِلكية الأرض. وأوضحت الدولُ الآخذةُ في تحرير اقتصاداتها أنها لن تُبقيَ على أنواعٍ خاصّة من حقوق الملكية والقروض ومعونات الدَّعم للفلاحين الهنود على (في بوليفيا والإكوادور والمكسيك)، أو لن تعيد إقرارَها (في غواتيمالا وبيرو)؛ وتالياً، تمثِّل المرحلةُ الراهنة تحدِّياً لإمكانيةِ وصولِ السكّان الأصليين الفقراء إلى الدولة ومواردها. جاء الردُّ على هذا القلقِ المادِّي من جانب القرويِّين بتشكيلِ تنظيماتٍ والقيامِ باحتجاجاتٍ، نظراً إلى خوف الفلاّحين من الدُّيون وتقلُّص الدّخل وخسارةِ الأرض. وتتجاوز تحرُّكاتُ السكّان الأصليِّين الراهنة، المخاوفَ بشأنِ الأرض كمصدرٍ للإنتاج؛ لأن خسارةَ الأرض من حيثُ المبدأ تؤثِّر أيضاً على استقلالية المؤسّسات السياسية المحلية للسكّان الأصليين، وقدرتِها على الاستمرار [60].

القيامُ بعملٍ إيجابيّ لصالح المجموعات المتأذّية

تؤمِّن سياساتُ العمل الإيجابي أماكنَ عمل، وترقياتٍ، وعقوداً عمومية، وقروضاً تجارية، وقَبولاً في التعليم العالي، ومقاعدَ في المجالس التشريعية؛ على أساسِ الانتساب إلى مجموعةٍ متأذّية. وتدعو الحاجةُ إلى مثل هذه السياسات عندما يكون الإجحافُ جماعياً لا فردياً. فالاعتمادُ فقط على السياسات العامّة للنموِّ الاقتصادي مع الإنصاف، من أجلِ التّعويض عن هذه الإجحافات الجماعية، سيستغرق وقتاً أطولَ من أن يكون مقبولاً؛ وهذا يؤدِّي إلى الاستياء، أو حتى إلى نزاعٍ أهليّ.

تُخصِّص بعضُ سياسات العمل الإيجابي حصَصاً عَددية، فيما تتّسم سياساتٌ أخرى بمُرونةٍ أكبرَ في تحديدِ أهدافها؛ كما يمكن للعمل الإيجابي أن يكون طوعياً، أو مفروضاً بموجب القانون. ففي بعضِ البلدان، مثل ماليزيا، اسْتُخدِم العملُ الإيجابي كسياسةٍ للاندماج – لإزالةِ التمايُزات الفئوية، بحيث لا يكون الانتماءُ العنصريُّ أو العِرقيُّ أو اللُّغويُّ مرادِفاً لحالةٍ اجتماعيةٍ اقتصاديةٍ مترديّة. وفي بلدانٍ أخرى، مثل جنوب أفريقيا، يشكِّل العملُ الإيجابي جزءًا من سياساتِ التّعويض عن ظُلامات الماضي وإنقاصِ مظاهرِ اللاّمساواة بين المجموعات (الإطار 3.10).

خفَّض العملُ الإيجابي أنواعَ اللاّمساواة بين المجموعات حيثُما طُبِّق فيها بشكلٍ فعّال؛ لكنّ دراساتٍ عن بلدانٍ ذاتِ بياناتٍ مفصَّلةٍ ومدوَّنة، وتاريخٍ طويل من العمل الإيجابي – مثل الهند وماليزيا والولايات المتحدة، ومثلِ جنوب أفريقيا

الاعتمادُ فقط على السياسات العامّة للنموّ الاقتصادي مع الإنصاف، من أجل التعويض عن هذه الإجحافات الجماعية، سيستغرق وقتاً أطولَ من أن يكون مقبولاً؛ وهذا يؤدّي إلى الاستياء، أو حتى إلى نزاعٍ أهليّ

الإطار 3.10

اختبارُ العمل الإيجابي في جنوب أفريقيا وماليزيا

يتّخذ العملُ الإيجابي، الذي يُعرَّف بأنه سياسةٌ عامة لتخفيفِ مظاهر اللاّمساواة بين المجموعات، أشكالاً مختلفة. وقد زاد العملُ الإيجابي خلال العقْد الماضي في جنوب أفريقيا – وخلال العقود الثلاثة الماضية في ماليزيا – نسبةَ تمثيلِ المجموعات المحدَّدة في الطبقتين النُّخْبوية والمتوسطة. لكن التقدُّم لم يمنع اللامساواةَ المتزايدة بين الأغنياء والفقراء؛ سواءٌ داخل المجموعات المتأذّية سابقاً، أم في المجتمع كلِّه على نحوٍ عامّ.

ماليزيا

عند الاستقلال في أواخر خمسيناتِ القرن العشرين، كان شعبُ الملايو وغيرُه من مجموعات السكّان الأصليين (البوميبُوتيرا) متخلِّفين كثيراً عن الأقلية الصِّينية في المجال الاقتصادي، رغم أنهم يشكِّلون الأغلبيةَ العدَدية. لم يكن الملايوِيُّون يملكون إلاّ 10٪ من الأعمال التجارية المسجَّلة و 1.5٪ من رأس المال المستثمَر. وأعطى الدستورُ الجنسيةَ للصِّينيين والهنود المقيمين في البلاد؛ ومنح الملايويِّين في الوقت ذاته حقوقاً خاصّة في مِلكية الأرض، ووظائفِ الحكومة، والتعليم، ورُخَصِ التجارة.

في أعقابِ أعمال شغَبٍ عِرْقيّة حدثت في شهر مايو/أيار 1969، أقرّت الحكومةُ سياسةً اقتصاديةً جديدة للقضاء على الفقر بين جميع الماليزيين وإعادةِ هيكليةِ المجتمع الماليزي لتخفيض التماهي بين العنصر وبين النشاطِ الاقتصادي والموقعِ الجغرافي، ومن ثمّ لإزالته في نهاية المطاف عبْر التوسُّع السريع للاقتصاد. وأصدرت الحكومةُ قوانينَ خصَّصت للملايويّين حِصصاً في رُخَصِ التجارة والأعمال، ونِسَباً عادلة في المِلكية؛ كما قدّمت لهم مساعداتٍ خاصّةً من خلال القروض، والتدريب، ومواقعِ الأعمال التجارية. كذلك اشترت الحكومةُ أسهماً في شركاتٍ خاصّة لحسابِ السكّان البوميبوتيرا، بهدف الحصول على نسبةِ 30٪ من مِلكية هذه الشركات.

وفي حين ارتفعت مستوياتُ الدّخل لمختلفِ المجموعات منذ عام 1969، تناقَصت فوارقُ الدّخل بين المجموعات؛ وهو إنجازٌ مثيرٌ للإعجاب. لكنّ تفاوُتاتِ الدّخل ضمن المجموعات ازدادت منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي، خصوصاً بين البوميبوتيرا؛ حيث اتّسعت الهوّةُ بين الأغنياء والفقراء اتّساعاً كبيراً. وعلى الأرجح أن إساءةَ استخدام الميزة العِرْقيّة، وبخاصّةٍ من جانب ذوي العلاقات السياسية النافذة، ساهمت في التغريب الثقافي خلال العقود الماضية؛ فارتفعت أصواتٌ معارِضةٌ بين السكّان الملايويين. وبما أن الحكومةَ صارت تُقرِّر إلى حدٍّ كبير فُرَصَ التخصيص على أسُسٍ استنسابيّة منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، تردّدت اتهاماتٌ باستغلال النفوذ السياسي. وفي الوقت الذي تحقّقت خلاله إلى حدٍّ بعيد الأهدافُ الاجتماعيةُ الاقتصاديةُ المحدَّدةُ للبرنامج الاقتصاديّ الجديد، ظلّت الوحدةُ الوطنية صعبةَ الإنجاز بعضَ الشيء. فالمُماهاةُ الحصريّةُ تقريباً للعلاقات البَيْعِرْقيةِ المحسَّنة مع تخفيضِ تفاوُتاتِ المشاركة في مجتمعات التجارة والأعمال والطبقة المتوسطة، أثارت قدراً أكبر من الامتعاض والارتيابِ العِرْقيَّيْن لدى كِلا الجانبَين.

جنوب أفريقيا

عند انتهاء نظام التفرقة العنصرية/الأبارتايد في عام 1995، كان البيضُ يشكِّلون نسبة 13٪ من السكّان ويجنُون 59٪ من الدَّخل الخاص، فيما كان الأفريقيُّون الذين تبلغ نسبتُهم 76٪ من السكّان يحصلون على 29٪[1]. وأظهر مسحٌ أجريَ في عام 2000، وشمل 161 شركةً كبيرة تُوظِّف 560 ألفَ عامل، أن البيض ما زالوا حتى ذلك الحين يحتلُّون 80٪ من المناصب الإدارية. كذلك كان الفارقُ العنصريُّ في الأجور كبيراً، وإنْ يكن تناقَص بنسبةٍ كبيرةٍ عن ذي قبل؛ إذْ في أواخرِ تسعينات القرن الماضي كان العمالُ البيض يكسبون أجوراً يزيد معدَّلُها خمسَ مراتٍ عن أجور الأفريقيين (رُغْم أن نصفَ هذا التفاوُت كان يُعلَّل بفارقِ التعليم والمكان).

في فترةِ ما بعد الأبارتايد، بدأت الحكومةُ الديموقراطيّةُ بتطبيق سلسلةٍ من البرامج المصمَّمةِ لتخفيضِ هذه الفوارق. فقانونُ المساواةِ في التوظيف، الصادرُ في عام 1998، يفرض على أصحاب العمل أن يقدِّموا معلوماتٍ عن مبالغ التعويض والمنافع في كلِّ فئةٍ مهْنية على أساسِ العنصر والجنس، وأن يتّخذوا الإجراءاتِ الملائمةَ إذا كانت هناك اختلافاتٌ غيرُ متناسبةٍ في دخْل العامِلين. ويتعيَّن على الشركات التي يفوق حجمُها حداً معيّناً أن تزوِّد الدولةَ بتقاريرَ سنويةٍ تُوضح كيف تُخطِّط لِجعْل قواها العاملة تمثِّل التركيبةَ السكّانية على جميع المستويات بِشكلٍ أفضل. يقول القانونُ أيضاً إن نقْصَ «الخبرة» اللازمة لدى فردٍ من مجموعةٍ مشمولةٍ بالحماية ليس سبباً كافياً لتوظيفِ شخصٍ آخر مكانه، ما دام طالبُ العمل يمتلك «القدرةَ على اكتساب المعرفة اللازمة للقيام بالوظيفة خلال فترةٍ زمنيةٍ معقولة»[2]. بالإضافة إلى ذلك، تُحدِّد «مواثيقُ تمكينِ السُّود» لكلِّ صناعةٍ أهدافاً لِنِسَب الأسهم التي يجب أن تنتقل مِلكيتُها إلى السُّود (الأفريقيِّين الأصليِّين، والملوَّنين، والآسيويِّين)؛ كما نُشِرت مواثيقُ كهذه لقطاعاتِ البترول والمناجم والمصارف. ويهدف هذا التوجُّه العامُّ إلى نقْل مِلكية حوالي ربْعِ الأسهم في جنوب أفريقيا إلى أيدي السُّود خلال عقْدٍ من الزمن، أو نحو ذلك.

ماذا حقّقت هذه الجهود؟ قرابةُ نصفِ المديرين من المرتبة المتوسِّطة وربْعِ المديرين من المرتبة العليا في جنوب أفريقيا هم اليوم من السّود، مقابلَ لا أحدَ تقريباً قبل عشرِ سنوات؛ كما حصل السُّودُ على ترقياتٍ سريعةٍ بشكلٍ خاصّ في القطاع العام – إذ لا يوجد منافسون للحكومة. غير أن الحكومة التي رفَّعت عدداً كبيراً ممّن لا يتمتّعون بمؤهِّلاتٍ كافية، اضطرَّت إلى توظيفِ عددٍ كبيرٍ من المستشارين لمساعدة هؤلاء؛ لكنّ ذلك الوضعَ يتغيّر. فالفعّاليةُ قضيةٌ مطروحةٌ للنقاش؛ حيث تنصُّ تعليماتُ المشتريات على أن الشركاتِ التي يملكها سودٌ تستطيع أن تطلب ثمناً أعلى وتكسب عقوداً حكوميةً رُغْم ذلك، الأمرُ الذي يُبقي أموالاً أقلَّ للمصالح العامة كالطرق والجسورِ والمساكن. أما بالنسبة إلى مواثيقِ تمكين السُّود، فلم يتَّضح بعد كيف سيُموَّل نقْلُ مِلكية الأسهم هذا، لأن الممارساتِ الراهنةَ لتمكين السُّود «لم تخلق منتجاتٍ جديدةً أو شركاتٍ مستقلّةً جديدة لا تدعمها شركاتٌ كبيرة يملكها البيض»؛ كما يقول المعلقُ المعروف مُوْلِيسي مْبيكي.

1. يشكِّل «الملوَّنون» و«الآسيويُّون» 11٪ من السكّان.
2. ربُّ العمل «لا يجوز له التمييزُ الجائر ضدّ شخصٍ فقط على أساس افتقار ذاك الشّخص إلى الخبرة ذاتِ الصِّلة»، قانون جنوب أفريقيا للإنصاف في التوظيف، رقم 55 لِعام 1998، البند 20 (5).

المصدر: Sabbagh 2004; Jomo 2004; The Economist 2004a; van der Westhuizen, 2002; Schultz and Mwabo 1998.

خلال فترةٍ أقصر – تُظهر أن التباينات بين الأفراد (التبايُنات العمومية) ازدادت أو بقيت على حالها، على النقيض من التبايُنات بين الجماعات (التبايُنات الأفُقِيّة). فقد انخفضت نسبةُ التفاوت بين الصِّينيين والبوميبوتيرا في متوسِّط الدَّخل الشّهري للعائلة من 2.3 في عام 1970 إلى 1.8 في عام 2000، وانخفضت نسبةُ التبايُن بين الهنود والبوميبوتيرا من 1.73 إلى 1.3 (الرَّسم 3.3). وبعد عقودٍ من سياسات العمل الإيجابي في الولايات المتحدة، ازدادت النسبةُ المئوية للأميركيين من أصلٍ أفريقي في المِهَن الاختصاصية – من محامين، وقضاة، وأطباء، ومهندسين، وأساتذةٍ في الكلِّيات والجماعات (الرَّسم 3.4). وبهذا يكون حجمُ النُّخبة الأفروأميركية قد نما، وربما يكون السؤالُ المحيِّرُ المطروحُ الآن هو ما إذا كان ينبغي أن يستمر توفيرُ المنافع للجيل الثاني من هذه النُّخبة. في الواقع، أدّى التحوُّلُ عن العمل الإيجابي إلى سياساتٍ لا تراعي اللونَ في القبول الجامعي، كما يحدث في تكساس وكاليفورنيا منذ عام 1996، إلى انخفاضٍ

كبير في التحاق أفرادٍ من الأقلّيات بالمؤسّسات الأكاديميةِ النُّخبَوية.

تُعرَف الهندُ بأنها أحدُ البلدان ذاتِ التاريخِ الأطول في تطبيقِ سياسات العمل الإيجابي؛ حيث تنطبق قواعدُ العملِ الإيجابيّ (المعروفةُ أيضاً باسْم «الحُجُوزات») على ثلاثِ فئات: الطبقاتِ المنبوذة (طبقةِ المنبوذين الهندوس، والقطاعاتِ المحرومة للأقلّيات الدِّينية)، والقبائلِ المنبوذة، «والطبقاتِ المتخلِّفةِ الأخرى» (وهي المجموعات الطَّبَقيةُ التي تقع منزلتُها بين المنبوذين، وبين الدّفِيجيِّين المولودين مرتين – ترمز الثانيةُ إلى ولادةِ الفتيان روحيًّا). واستثنت أنظمةُ الحكم الاستعماري هذه المجموعاتِ من تركيبةِ السلطة، فكانت النتيجةُ أن الفقرَ ظلَّ محصوراً بصورةٍ منتظِمة في فئاتٍ اجتماعيةٍ معيّنة على امتدادِ قرونٍ من الزمن. وتهدف حجوزاتُ الحِصَص، التي تشمل نحوَ 65٪ من الشَّعب، إلى تزويد هؤلاء الناس بالقوّة المحرومين منها.

هناك حِصَصٌ مسموحٌ بها للطبقات المنبوذة (15٪ من السكّان) والقبائل المنبوذة (8 ٪) في الهيئات التشريعية على جميع المستويات الحكومية (المحلية والأقلّيمية والقُطْرية)، وفي الوظائف الحكومية والمؤسسات التعليمية [65]. ومنذ عام 1991، تُخصَّص للطبقات المتخلِّفة الأخرى، وهي المجموعةُ الأكبرُ تنوُّعاً، حِصصٌ في الوظائف الحكومية ومؤسّساتِ التعليم العالي (27٪ على المستويَيْن القُطْري والولاياتيّ، أي أكثرَ بقليلٍ من نصفِ نسبتِها بين السكّان)، لكن ليس في الهيئات التشريعية؛ نظراً إلى أنها تشكِّل الأغلبيةَ في كثيرٍ من الولايات الهندية، وإلى أن تمثيلَها في الهيئات التشريعية ازداد كثيراً من خلال الأساليب العادية للمنافسة السياسية.

لقد غيَّر نظامُ الحُجوزات طبيعةَ الطبقةِ المتوسّطة الهنديةِ وتكوينَها؛ حيث يتألّف جزءٌ كبيرٌ منها الآن من الجيلَيْن الثاني والثالث للمستفيدين من الحُجوزات. عند الاستقلال، لم يكن في وُسْع الطبقاتِ والقبائل المنبوذة، والطبقاتِ المتخلِّفة الأخرى، أن تطمح إلاّ إلى درجةٍ محدودة من إمكانيات الترقّي إلى الأعلى؛ غير أن الحُجوزات وسَّعت إطارَ فُرَصِها، وأصبح التعليمُ قيمةً اجتماعيةً وثقافية يساهم في خلْقِ نخبةٍ عُليا؛ يقوم أفرادُها بدورِ القدوة التي يحتذى بها، وسراً «الحَرْبة» التي تفتح الطريقَ أمام شعبهم كي يدخل المعتركَ الرئيسي للحياة الاقتصادية والسياسية [62]. ومن نتائج هذا التطوُّر، أنه لم يعُد يُنظر إلى الطبقة المتوسطة بمفهومِ التراتُبية الشَّعائرية.

كذلك تركت حُجوزاتُ الحِصص التعليميةِ والمهنية أثراً دائماً في نظام الهند السياسي؛ إذ تغيّرت تركيبةُ السلطة السياسية بكاملها منذ الاستقلال، بدءًا بولايات الهند الجنوبية، وظهرت قيادةٌ سياسيةٌ جديدة من بين الطبقات والقبائل المنبوذة، والطبقات المتخلِّفة الأخرى. ويتولّى مستفيدون من نظام الحُجوزات في جميع الولايات تقريباً مناصبَ حكوميةً هامة، ووظائفَ أقلَّ رتبةً في دوائر الدولة؛ كما وضعت هذه الطبقةُ السياسيةُ الجديدة حدًّا لاحتكارِ السلطة من قِبَل حزبِ المؤتمر.

في حين حقّقت سياساتُ العمل الإيجابي نجاحاتٍ كثيرةً، واصلت نِسَبُ عدمِ المساواة في الدَّخل ازديادَها حتى في مجتمعاتٍ حاولت تخفيضَ

الرسم 3.3 اللامساواةُ الجماعيّة انخفضت في ماليزيا، لكن اللامساواةَ الشخصيّة لم تنخفض

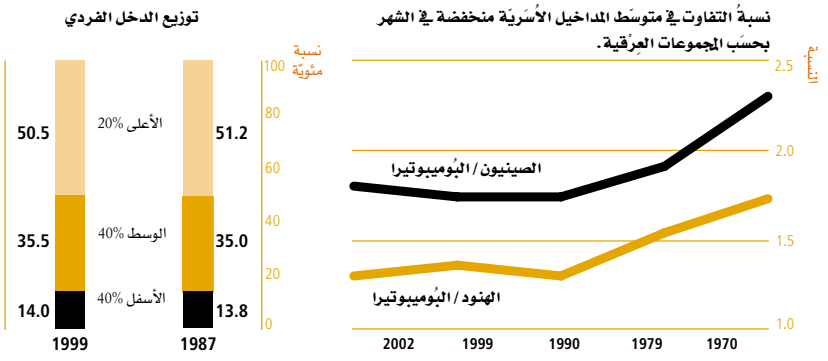

المصدر: Jomo 2004.

الرسم 3.4 سجلُّ العمل الإيجابي في الولايات المتحدة متفاوت

بطاقةُ التقرير عن المساواة

	حوالى 1980		حوالى2000	
	أبيض	أسود	أبيض	أسود
العمر المتوقَّع عند الولادة (بالأعوام)	74.4	68.1	77.7	72.2
وفيات الأمومة/النُّفاس (لكلّ ألف مولود حيّ)	6.7	21.5	5.1	17.1
معدّل وفيات الرُّضَّع (لكلّ ألف ولادة)	10.9	22.2	5.2	14
العائشون تحت خطّ الفقر (نسبة مئوية)	10.2	32.5	9.5	22.5
معدّل البطالة (في سنّ ١٦ وما فوق)	6.3	14.3	3.5	7.6
معدّل البطالة (في سنّ ١٦ إلى ١٩)	15.5	38.5	11.4	24.5

حصّة السّود بين المهنيين / المحترفين (نسبة مئوية)

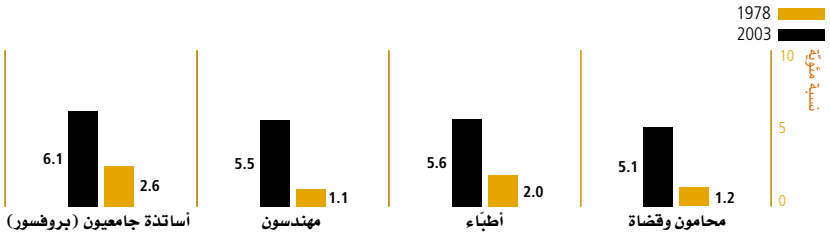

المصدر: مكتب الإحصاء الأميركي ;b2004 وزارة العمل الأميركية 2004.

لا ريبَ في أن العملَ الإيجابي كان ضرورياً في البلدان التي كانت مدارَ بحثٍ هنا هي أن معظمَ البلدان التي تبنّت مثلَ هذه السياسات عرفت أيضاً ازدياداً في التفاوُتات العامّة في الدّخل الفردي

مظاهر اللاّمساواة بين المجموعات من خلال العملِ الإيجابي (الهند، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، والولايات المتحدة). صحيحٌ أنه كان من الممكن أن تصبح هذه التفاوُتاتُ أكثرَ سوءًا من دون سياسات العمل الإيجابي، إلاّ أن تخفيضَ الإجحافات الفرْدية، وبناءَ مجتمعاتٍ اندماجيةٍ ومنصِفةٍ حقاً، يتّطلبان سياساتٍ أخرى – من النوع الذي نُوقِش في **تقارير التنمية البشرية** السّابقة – مثلِ السياساتِ التي تعزّز التنميةَ الاقتصاديةَ المنصِفة.

كان التعليلُ الأصليّ للعملِ الإيجابيّ تصحيحَ الظُّلاماتِ العُنصرية المرتكَبةِ في الماضي؛ مثلما كان الأميركيون السُّود ضحايا العبوديةِ أولاً ثم التمييزِ القانونيّ، العنيفِ في أحيانٍ كثيرة، طيلةَ قرنٍ من الزمن. كانت النّيةُ أن يُطبَّق العملُ الإيجابي كإجراءٍ موقَّت، لكنه أصبح عِوضاً عن ذلك ظاهرةً مستديمةً للحياة الأميركية. وتعليلُه المنطقيُّ الآن الذي لا تؤيِّده فقط أبرزُ الجامعات، بل معظمُ الشركات الكبرى وحتى المؤسسةُ العسكرية، هو السَّعيُ إلى «التنوُّع». وتتحرك الولاياتُ المتحدةُ حالياً ببطءٍ نحو وضْعٍ يتمثّل في سياساتٍ عامة تتغاضى رسمياً عن لوْن البَشَرة؛ سِمَتُها المميِّزةُ الأولى، رفْضُها المبدئيُّ اعتبارَ العِرْق تصنيفاً قانونياً للبشر. فمن إجراءاتِ السياساتِ المقترحة، مثلاً، تحويلُ أفضليةِ التأهُّل على أساسِ العِرْق إلى أفضليةٍ على أساسِ الطبقة الاقتصادية. لكن، نظراً إلى أن الطلاّبَ البيضَ الفقراء الذين يُسجِّلون علاماتٍ عاليةً في إمتحانات الدّخول إلى الجامعات يفوقون عددياً الطلابَ الهِسْبانيين والسُّودَ الفقراء الذين يُسجِّلون علاماتٍ عالية في الامتحانات بنسبةِ سنّةٍ إلى واحد، فإن أفضليةَ التأهُّل على أساسِ الطبقة لن يُعزّز المساواةَ العِرْقيّة [63].

في الهند، كانت النّيةُ إنهاءَ نظامِ الحُجوزات حالما تلحق المجموعاتُ المعنيةُ بالرَّكْب؛ لكن ذلك لم يحدث، وصارت الأفضليّاتُ ذاتيّةَ الدّيمومة. فالدّوائرُ التّشريعيةُ المحجوزة التي كان مفترَضاً أن تُلغى بعد عشرِ سنواتٍ من دستور عام 1950، تُجدَّد عشْرَ سنواتٍ كلَّ مرّة منذ ذلك الحين. وباتِّباعِ استراتيجية «نحن أكثرُ تخلُّفاً منكم»، يحاول الناسُ أن يُصنَّفوا كأفرادِ طبقاتٍ مفضَّلة كي يكونوا مؤهَّلين لمعاملةٍ تفضيلية. ويشمل نظامُ الحجوزاتِ الآن، بشكلٍ أو بآخر، 65٪ من السكّان.

زاد مثلُ هذا الانتشار الواسع النطاق في استخدام نظامِ الحُجوزات لتحقيق غاياتِه بطرقةٍ غيرِ منصِفة، لكنها قانونيّة، من حقْدِ الطبقات والمجموعات زالمتقدِّمةس على الطبقات «المتخلِّفة» إلى حدَّ العداء، وحدثت مجابهاتٌ عديدة نتَج عنها تدميرُ ممتلكاتٍ وسقوطُ قتلى؛ الأمرُ الذي أثار التساؤلَ حول ما إذا كان الاستقطابُ يساوي كلفةَ الأفضليات. والأسباب:

- وُسِّع نطاقُ الحُجوزات في الوظائف العامة، من التوظيف إلى الترقيات.
- يُقلِّص توسيعُ نطاق الحجوزات فُرَصَ الطبقات المتقدِّمة.
- استخدمت الحكوماتُ نظامَ الحجوزات كسياسةٍ شعْبَويّة لكسبِ الأصوات.
- أدّى نظامُ الحجوزات إلى تخفيض المستويات العلمية للقبول في المعاهد المهْنية بالنسبة إلى أفراد الطبقات المعيَّنة.

على الرُّغم هذه الهُموم، نجحت سياساتُ العمل الإيجابي إلى حدٍّ بعيد في تحقيق أهدافها، ومن المرجَّح أن تحُول اعتباراتٌ سياسيةٌ دون إلغائها. فمِن دون هذه السياسات، يُرجَّح أن تكون الإجحافاتُ الفئوية والاستبعاداتُ الاجتماعيةُ الاقتصادية أسوأ مما هي عليه اليوم؛ وبالتالي، لا ريبَ في أن العملَ الإيجابي كان ضرورياً في البلدان التي كانت مدارَ بحثٍ هنا.

تبقى ناحيةٌ مثيرةٌ للقلق، وهي أن معظمَ البلدان التي تبنّت مثلَ هذه السياسات عرفت أيضاً ازدياداً في التفاوُتات العامّة في الدّخل الفردي (مصحوباً بزيادةِ اللاّمساواة بين أفراد المجموعة المهضومةِ الحقوق)، وهذا مؤشّرٌ بليغٌ على أن قوًى عديدةً أخرى تتطلّب عملاً على جبهةٍ أعرض: المِلكيةَ غيرَ المتساوية للأرض والموارد، والاجحافاتِ في توفيرِ الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأنماطَ التنمية التي تستغلُّ السكانَ الأصليّين أو تستبعدهم – وهي الأمورُ ذاتُها الكامنةُ وراء الاستبعادِ الاجتماعي الاقتصادي، المدفوعِ ثقافياً.

مجابهةُ الحركات السّاعيةِ إلى الهيمنة الثقافيّة

يرى هذا التقريرُ أن الناسَ يجب أن تكون لديهم الحُرِّيةُ في أن يكونوا ما هم عليه، وأن يختاروا هُوِيّاتِهم ويعيشوا طبْقاً لذلك. كما يرى أنّ الاعترافَ بهُوِيّاتٍ متعدّدةٍ وتكامُليّة – حيث يعتبر الناسُ أنفسَهم مواطنين في دولةٍ ما، وأعضاءً في مجموعاتٍ عِرْقيةٍ ودِينيّةٍ وثقافيّةٍ أخرى – هو حجرُ الزاوية للحُرِّية الثقافيّة. لكنّ الحركاتِ المعاديةَ لهذه المبادئ تسعى إلى القضاء على التنوّع باسْم التفوّق الثقافي. ومن الواجبِ مجابهةُ مثل هذه الحركات، ومصادرِ دعْمِها. والسؤالُ المطروحُ هو: كيف؟

يبحث هذا الفصلُ قضيةَ الحركاتِ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة – تلك التي تحفزها إيديولوجيةُ التفوّقِ الثقافي، والهيمنة، واستخدامِ الإكراه لقمْع هُوِيّات الآخرين الثقافية. وهذه الحركاتُ جزءٌ مألوفٌ من المشهد السياسيّ في العديد من البلدان، بل ربما تتنامى قوّتُها.

ومن المهمِّ إيضاحُ ما الذي يميّز هذا النوعَ من الحركات. فثمّة أنواعٌ عديدة من الحركات تستخدم استراتيجيّاتٍ إكراهيّةً تستند إلى العنف أو التخويف، لكنّها لا تسعى جميعاً إلى الهيمنة الثقافيّة. وهناك الكثير من المجموعات المحرومة أو المقهورة تاريخيّاً تشعر بأنّها مضطرّةٌ إلى استخدامِ استراتيجيّاتٍ إكراهيّة، وبخاصّةٍ إذا تمّ استبعادُها أو تهميشُها داخل العمليّة السياسيّة العاديّة. وقد تشتمل وسائلُها على الإكراه؛ لكنّ هدفَها هو السّعيُ إلى الحصول على حقوقٍ متساوية، وتقاسُمِ السلطة، والاستقلال الذاتي، ومجتمعٍ أكثرَ شمولاً (مثل الزاباتيّين في المكسيك). وإذا ما تمّ تبنّي التوصيات المذكورة في الفصلين الثالث والخامس، فلن يعود استخدامُ مثلِ هذه المجموعات للاستراتيجيّات الإكراهيّة ضروريّاً أو مبرَّراً.

في المقابل، يركّز هذا الفصلُ على الحركات التي تسعى على نحوٍ معهودٍ إلى إنشاءِ دولٍ «نقيّةٍ» عِرْقياً أو دِينياً؛ عبْر طردِ كلِّ من يُنظر إليه باعتباره «آخر»، أو استيعابِه عنوةً، أو حتى قتْلِه. وتشكّل أنواعُ السياسات المتعدّدةِ الثقافات، التي يدافع عنها هذا التقريرُ، أمراً كريهاً بالنسبة إلى مثل هذه الحركات. فالتعصّبُ ضدّ السُّبُل الأخرى، أو كُرْهُها – والانتظامُ لِنشْرِ ذلك التعصّب، فيما يُنكَر على الناس حقُّ اختيارِ هُوِيّاتهم – هو الذي يجعل حركةً ما إكراهيّةً (الرَّسم 4.1). والمستهدَفان هما: الحُرِّية والتنوّع.

غالباً ما تُوصَف هذه الحركاتُ، على نحوٍ مضلِّل، بأنّها حركاتٌ دِينيّةٌ «أصوليّة»؛ لكنّ من المهمّ التركيزَ على أنّ محورَ هذا الفصل أوسعُ من ظاهرةِ الأصوليّة الدِّينيّة، وأضيقُ منها في آن. فمن جهةٍ، لا تؤمن أنواعٌ عديدةٌ من الأصوليّة الدِّينيّة باستخدام العنف لتحقيق أهدافها؛ كما أنها لا تسعى بالضّرورة إلى فرْضِ إيديولوجيّتها على الآخرين بالإكراه، وربما تعمل وحدها داخل النظام الديموقراطيّ. فللرُّهبانِ التيبتيّين أو التّرابيست معتقداتٌ دينيةٌ قويّة، لكنّهم لا يعتدُون على الحرّيّات الدِّينيّة للآخرين. من جهةٍ أخرى، ثمّة حالاتٌ لحركاتٍ إكراهية تسعى إلى الهيمنة الثقافيّة ولا تقوم أساساً على الدِّين، بل تتوسّل النَّقاءَ العُنصريّ أو العِرْقيّ. وهكذا فإنّ الأصوليةَ الدِّينيّة ليست شرطاً ضرورياً، ولا كافياً، لكي تكتسب صفةَ حركةٍ إكراهيّة تسعى إلى الهيمنة الثقافيّة.

الرسم 4.1

الحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافية - ليست مماثلةً لجميع الحركات الأصولية أو العُنفية

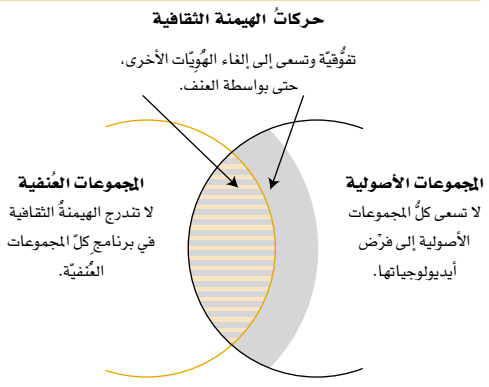

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية

يركّز هذا الفصلُ على الحركات التي تسعى على نحوٍ معهودٍ إلى إنشاءِ دولٍ «نقيّةٍ» عِرْقياً أو دِينياً؛ عبْر طردِ كلِّ من يُنظر إليه باعتباره «آخر»، أو استيعابِه عنوةً، أو حتى قتْلِه

كيف يمكنُ للدّول أن تردَّ على مثلِ هذه الحركات، من دون أن تُعرّض تقاليدَها الديموقراطيةَ للخطر؟ هناك خياران أمام الدّول: قمْعُ مثلِ هذه الحركات، أو تقويضُ قواعدِ دعْمِها، بالاتّساع ديموقراطياً للهُموم والمظالم التي تقوم عليها. وللدّولِ حقٌّ مشروعٌ في مقاضاةِ الأعمال الإجراميّة، وعليها تقع مسؤوليةُ ذلك. وقد يكون استخدامُ القوّة ضرورياً في بعض الأوقات؛ لكنّ على الدول ضمانَ أنّ الإجراءاتِ الهادفةَ إلى تقييدِ الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة لن تؤديَ إلى قمْعِ الحقوقِ والحُرّيات الأساسيّة. ويرى هذا الفصلُ أنّ القمعَ نادراً ما ينجح؛ إذ غالباً ما يولّد غيابُ الديموقراطيّة أوضاعاً ملائمةً لصعود نجْمِ مثلِ هذه الحركات، في حين أنّ الاتّساعَ السياسيّ غالباً ما يمكنه أن يُلطّف مصادرَ الصّراع ويقوّيَ الديموقراطيةَ الليبراليّة.

إنّ القمعَ نادراً ما ينجح؛ إذ غالباً ما يولّد غيابُ الديموقراطيّة أوضاعاً ملائمةً لصعود نجْمِ مثلِ هذه الحركات، في حين أنّ الاتّساعَ السياسيّ غالباً ما يمكنه أن يُلطّف مصادرَ الصّراع ويقوّيَ الديموقراطيةَ الليبراليّة

الحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الاجتماعيّة - التحدّياتُ اليوم

ليست الحركاتُ الإكراهيّة والمتعصّبةُ جديدةً، لكنّها آخذةٌ في التنامي. فالحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة في العديد من البلدان، بدأت تتحوّل إلى قوّةٍ بارزة في السياسات القُطْرية. ومن المؤشّرات المزعجة:

- في أوروبا، حقّقت الأحزابُ اليمينيّةُ المتطرّفة نجاحاتٍ في بلدانٍ متعدّدة، وحصلت على نسبة 26.9 بالمئة من الأصوات في النمسا سنة 1999 (الرّسم 4.2).
- في أميركا الشماليّة وأوروبا، تبقى جرائمُ الكراهيةِ وأعمالُ العنف ضدّ الأجانب واسعةَ الانتشار – يدفعها التحيّزُ العُنصريُّ أو العِرْقيُّ أو الدِّينيّ. ففي سنة 2002، وقع 12933 من هذه الجرائم في ألمانيا، و2391 في السُّويد؛ وجرت 3597 مقاضاةً في المملكة المتحدة، كما حدث 7314 جُرْماً في الولايات المتحدة[1]. وهذه البلدانُ ليست فريدةً في معاناةِ التعصّب المتطرّف، لكنّها من بين القلّة التي تجمع مثلَ هذه البيانات.
- في سنة 2003، كان من الممكن تعريفُ 13 من 65 مجموعةً (الخُمُس)، منخرطةً في الإرهاب، بأنها مرتبطةٌ بالسّعي إلى الهيمنة الدِّينية أو التطهير العِرْقيّ[2].
- في أفريقيا، ارتكب جيشُ الربّ للمقاومة، الهادفُ إلى إقامةِ حكومةٍ تستند إلى الوصايا العشْر، أعمالَ عنفٍ وحشيةً في شمال أوغندا منذ سنة 1988؛ بما فيها الخطفُ والتعذيبُ والاغتصاب. وما زال متمرّدو الإنْتِراهامْوِي من الهُوتيّين، مرتكبو أعمالِ الإبادةِ الجماعية في سنة 1994، يُشكّلون تهديداً في رواندا.
- في جنوبِ آسيا، ازدادت الهجماتُ العنيفةُ المنظّمة على الكنائس والإرساليّاتِ التبشيريّة المسيحيّة. وشهدت الهند، رغم تقاليدها العلمانية منذ عهدٍ بعيد، أعمالَ عنفٍ طوائفيةً متزايدةَ الحدّة؛ حيث سُجّلت في الفترة 1990 – 2002 نسبةُ 36.2 بالمئة من مجمل الإصابات النّاجمة عن العنف الطوائفي منذ سنة 1954[3]. وفي باكستان، أوقدت بعضُ المنظّمات (سباة – «جيش» – الصحابة، لشقري جانغفي، تحريك الجعفريّة)، عنفاً وحشيّاً بين السنّة والشّيعة منذ سنة 1989 (الجدول 4.1)[4].
- في جنوبِ شرقِ آسيا، تسعى «الجماعةُ الإسلاميّة» الإحرابيّة، بشَبكاتها في إندونيسيا وماليزيا والفليبّين وسنغافورة، إلى إقامةِ دولةٍ إسلاميّةٍ آسيويّة. وقد أدين بعضُ أعضائها بتهمةِ ارتكابِ تفجيراتٍ بالي في أوكتوبر/تشرين الأول عام 2002.
- غالباً ما توجد مثلُ هذه الحركات في الأطراف، لكنّ من الممكن أن تكون أيضاً قطاعاتٍ من حزبٍ سياسيّ أو حتى من دولةٍ ما. وفي السّعي إلى فرْضِ فكرةٍ معيَّنةٍ للهُوِيّة القومية والإيديولوجيا، وقمْعِ الهُوِيّات الثقافيّة الأخرى، ارتكبت الدولُ الإكراهيّة بعضَ أسوأ الأعمال الوحشيّة في التاريخ الحديث – مثلِ الإبادة الجماعيّة لغير الشيوعيّين على أيدي الخُمير الحُمر، أو التطهير العِرْقيّ للمسلمين على أيدي القوّات الصّربيّة في كوسوفو.

إن مذهبَ الفعّاليّة السياسيّة من أجل الهيمنة الثقافيّة موجودٌ في كلّ الأديان الرّئيسيّة. ففي الولايات المتحدة، يُفجّر المسيحيّون المتطرّفون عياداتٍ تُجري

الرسم 4.2

بعضُ الأحزاب الأوروبية في أقصى اليمين، تفوز بحصصٍ من الأصوات تتزايد باطّراد

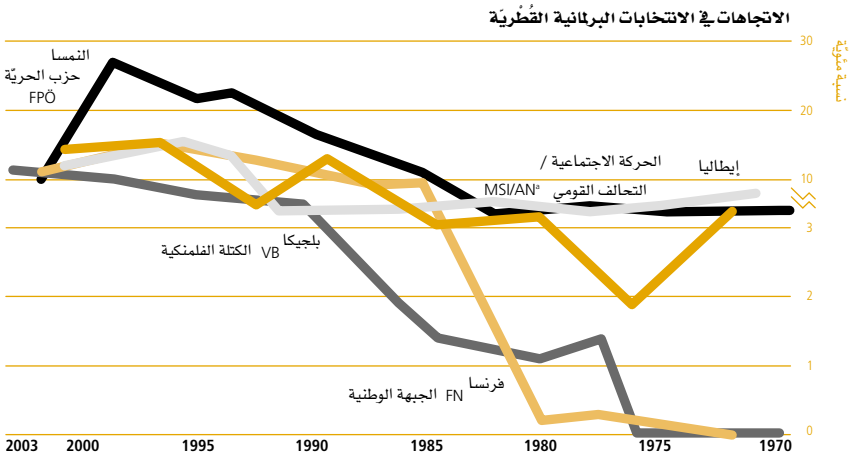

a. كان حزبُ التحالف القومي في إيطاليا أحد أطراف التحالف الانتخابي «بيت الحرية» الذي ضمّ «إيطاليا إلى الأمام» و «العصبة الشمالية» و «الحزب الاشتراكي الجديد» (حصل هذا التحالف الانتخابي على 45.5 ٪ من الأصوات). وتشير النسبة المئوية للأصوات إلى الجزء التناسُبي من الانتخابات، التي جرى فيها انتخاب 155 من أصل النوّاب الـ 630.

المصدر: Electionworld.org 2004; Ignazi 2003; Jackman and Volpert 1996; Widfeldt 2004.

الجدول 4.1

الإصاباتُ الناتجة عن العنف المذهبيّ في باكستان، 1989 - 2003

السنة	القتلى	الجرحى
1989	18	102
1990	32	328
1991	47	263
1992	58	261
1993	39	247
1994	73	326
1995	59	189
1996	86	168
1997	193	219
1998	157	231
1999	86	189
2000	149	..
2001	261	495
2002	121	257
2003	102	103

ملاحظة: تقتصر بياناتُ سنة 2000 على الهجمات الإرهابيّة باستخدام المتفجّرات فحسب. ولا تتوافر بياناتٌ عن الإصابات والحوادث الناتجة عن الأنشطة الإرهابيّة الأخرى.
المصدر: SATP 2004

عمليّاتِ إجهاض. وفي الهند، أجّج المتطرّفون الهندوس أعمالَ العنف ضدّ المسلمين في غوجارات، فيما كان المتطرّفون المسلمون يستهدفون الهندوس. وتهدف جماعةُ «كتلة الإيمان» – غوش إيمونيم – اليهودية، وهي مجموعةٌ استيطانيّةٌ إحرابيّة، إلى بَعْثِ إسرائيلَ التوراتيّة؛ وتستخدم العنفَ لِطرْد الفلسطينيّين. وفي الجزائر، تهدّد الجماعةُ الإسلاميّةُ المسلّحة بقتْلِ الذين لا يُصلُّون، أو النّساءِ اللواتي لا يرتدِينَ غطاءَ الرأس. وفي اليابان، سمّمت الطائفةُ التعبُّديةُ المتطرّفة، أوم شِنْريكيو، التي تزعم بأنها على ارتباطٍ ذهنيّ بالبوذيّة، ركّابَ قُطُر الأنفاق في طوكيو عام 1995.

والدِّينُ ليس اليَنبوعَ الوحيدَ للتطرّف. فالأعمالُ الوحشيّة التي تُرتكَب على أساسِ العِرْق أو العنصر تشمل محاولةَ إبادةِ اليهود على أيدي النازيّين في ألمانيا، ومجزرةَ التوتسيّين على أيدي الهوتيّين في رواندا.

تعريفُ الحركات السّاعية إلى الهيمنة الثقافيّة

تشترك الحركاتُ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة في بعض العناصر الأساسيّة؛ إذ تُميّز نفسَها بهُوِيّتها الثقافيّة – أكانت عِرْقيّةً أم عنصريةً أم دينيّة – وتحاول فرْضَ إيديولوجيتها بالإكراه، بل حتى بالإبادة. وهي :

- تؤمن بتفوّق ثقافتها، وترفض الآخرينَ كافّةً.
- تعمل بناءً على هذا الاعتقاد لفرْض إيديولوجيّتها على الآخرين، وخلْقِ مجتمعٍ «نقيّ».
- تلجأ إلى العنف في الغالب، وإنْ ليس دائماً، لتحقيقِ غاياتها.

تتّسم الحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة بأنها أعْلويّةُ النّزعة، وغالباً ما تكون ضارية. وتعتنق إيديولوجيّةً تنعت الهُوِيّاتِ الأخرى بالشّيطانيّة، لِتُسوِّغ خلْقَ موطنٍ «نقيٍّ» مقدّسٍ ومتجانِس؛ وتنظر إلى كلٍّ من لا ينتمي إلى الجماعةِ الأساسية بِوَصْفه أدنى منزلةً، وغيرَ مرغوبٍ فيه، وغيرَ جديرٍ بالاحترام. فالجماعةُ الإسلاميّة تُلقي ملامةَ مشاكلِ إندونيسيا على «الصّينيّين والمسيحيّين الكافرين»[5] – وهذا هو مسوِّغُها للسَّعي إلى إنشاءِ دولةٍ إسلاميّة على حسابِ العلمانيّة الإندونيسيّة. وتريد مجموعةُ «التّحالُف القوميّ» – كبرى المنظّماتِ النازيّة المُحْدَثة في الولايات المتحدة – إنشاءَ حكومةٍ جديدة، مسؤولةٍ أمام البيض فقط[6].

والحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة استبعاديّةٌ بطبيعتها، تسعى إلى فرْض إيديولوجيّتها على الآخرين؛ وتبني الدعمَ لها بزرْعِ إحساسٍ بالخوف من أنّ قِيَمَها وهُوِيّتَها الخاصّة معرّضةٌ للخطر (الفصل الأول). وقد كشفت دراساتٌ عن الأحزاب اليمينيّة في أوروبا خصائصَ متشابهةً: فهي تؤجّج رُهابَ الأجانب؛ الأمرُ الذي يُفضي إلى مطالَباتٍ بإنشاءِ مجتمعاتٍ ثقافيّةٍ أحاديّة، واستبعادِ «الدُّخَلاء» من سياساتِ الرَّفاه، وتشكيلِ دولةٍ قويّة تستطيع حمايةَ الأمّة من «قوى الشر»[7]. كما تستهدف الحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة أفرادَ مجتمعها بالسُّخرية من الأفكار المنشقّة وقمْعِها، والارتيابِ في النّزاهة والولاء (نقاء العقيدة، أو الرُّوح القوميّة).

ثمّة دوافعُ أخرى قد تكون فاعلةً؛ إذ تنشب نزاعاتٌ عِرْقيّةٌ عديدة حول السلطة السياسيّة أو الاقتصاديّة (الفصل الثاني)، وما الهُوِيّةُ العِرْقية سوى طريقةٍ لتعبئةِ الحلفاء. فالإبادةُ الجماعيّة في رواندا، على سبيل المثال، كانت مظهراً من مظاهر الصِّراع على السلطة السياسيّة والاقتصاديّة بين التوتسيّين المستبعَدين في ظلّ حكومةٍ يسيطر عليها الهوتيُّون، وبين الهُوتيّين المستبعَدين إبّان الحكم الاستعماريّ. وما يميّز هذه الحركاتِ هو سعيُها إلى الهيمنة الثقافيّة، باسْمِ الهُوِيّة. فمن خلال التحريض على إيديولوجيّة الكراهية للتوتسيّين، أعاد الإحرابيُّون الهوتيُّون تحديدَ الهُوِيّة بتعابيرَ عِرْقية، زاعمين أن الهوتيّين هم السكّان الأصليُّون، وساخرين من التوتسيّين باعتبارهم «أجانبَ» قَدِموا من إثيوبيا.

ليست كلُّ الحركاتِ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة عُنْفيَّةً بشكلٍ علَنيّ. فالتهديداتُ، والمضايقاتُ، والسياساتُ الانتخابيّة، هي وسائلُ شائعةٌ أيضاً؛ كما أن المنظمةَ نفسَها قد تستخدم مجموعةً من الاستراتيجيّات –مثل الدعاية، والسياساتِ الانتخابيّة، واستجداءِ الدعم الخارجيّ، والمطالباتِ

الحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة استبعاديّةٌ بطبيعتها، تسعى إلى فرْض إيديولوجيّتها على الآخرين

القسْرية بالدَّعم المحليّ، وحملاتِ المُغاوَرة أو الإرهاب. ولا تشكِّل السياساتُ الانتخابيّة بديلاً للإكراه على الدوام – فأحزابٌ كثيرةٌ تغرس الشّعورَ بالخوف وانعدامِ الأمن لِكسْب الأصوات، ولِتهديدِ أعضاءِ الجماعات الأخرى. وفي حين أنّ العنفَ ليس خاصيّةً عامّة للحركات الإكراهيّة، إلا أنّه شائع؛ حيث تنشر الإيديولوجيّاتُ الإكراهيّة روحَ التعصّب التي يمكن أن تدفع إلى أعمالِ عنفٍ عشوائية. فقد دفعت حركةُ «الهُوِيّة المسيحيّة» في الولايات المتحدة إلى عمليّاتِ إطلاقِ نارٍ وجرائمَ عِرْقيّةٍ، ارتكبها أعضاءُ «الأمم الآريّة» عام 1998.

من الممكن، عندما تفشل الدولة، أن تتدخّل الحركاتُ الإكراهيّة لتوفير التعليم، أو التأمين، أو النظام والقانون

لماذا توجد هذه الحركات – ولماذا يتعاظم نفوذُها؟

الإيديولوجيّة؛ التمييز؛ الفقرُ وانعدامُ المساواة؛ القيادةُ المتلاعِبة؛ الدولةُ الضعيفة أو العقيمة؛ التدخّلاتُ السياسيّةُ الخارجيّة؛ الارتباطُ بِشتاتٍ يشعر باللاّإنتماء؛ هي كلُّها من أسبابِ صعودِ الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة، وقدرتِها على الاحتمال. وقد يترك فشلُ التنمية والحكْمِ فراغاً تتلهّف الحركاتُ الإكراهيّة بدرجةٍ كبيرة إلى مَلْئه. ومن الخصائصِ المشتركة لمثلِ هذه الحركات، أنّها تقدّم تفسيراً بسيطاً (وفي الغالبِ مشوَّهاً) لإخفاقات العالم – وجدولَ أعمالٍ بسيطاً لتصحيحِها (طرْدِ المهاجرين، وقتْل أعضاء الجماعات الأخرى).

كثيراً ما تكون لسياسات الهُوِيّة تفسيراتٌ اقتصاديّة للمَظْلُمة أو الجشع. ففي غربِ أوروبا، كسبت الأحزابُ اليمينيّة المتطرّفة أصواتاً عندما فُقِدت الثقةُ على نحوٍ بارز بأحزاب التيّار السائد في قضايا تتراوح بين الفساد والعَوْلمة[8]. وتعرض الحركاتُ الدِّينيّة خلاصاً مذهبياً على الناس الذين يرَوْن التحديثَ غريباً وقمْعياً، في ظروفٍ لم ينجح خلالها إحلالُ الديموقراطيّة أو الإنماءُ الاقتصاديّ. لذا، فحتّى الطبقةُ الوسطى المُهدَّدة، وطبقةُ المثقفّين المحبَطةُ مهنياً، ربّما تنضمّ إلى صفوف المهمَّشين اقتصادياً واجتماعيّاً في الحركات الإكراهيّة. وقد تجلّى ذلك بوضوحٍ في دورِ «طبقة المثقّفين المعارِضين من غير رِجال الدِّين» في صعود الحركات الإسلامَوية الإكراهيّة حتى سبعيناتِ القرن العشرين. وفي السنوات الأخيرة، يقوم رجالُ الدِّين بدورٍ مهيمِن[9].

من الممكن، عندما تفشل الدولة، أن تتدخّل الحركاتُ الإكراهيّة لتوفير التعليم، أو التأمين، أو النظام والقانون. فقد ساعدت حركةُ طالِبان في بدايةِ الأمر على ضمان طُرُق التجارة؛ ووفّرت حركةُ غوش إيمونيم، خلال فترة وجيزة، الأمنَ للمستوطنين في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة؛ وكسبت كتائبُ أدُولات –العدالة– في أوزبكستان شعبيةً، عندما ولّت نفسَها مهمةَ تخفيضِ الجرائم وأسعار الغذاء.

يشكِّل نقصانُ الموارد لإرسالِ الأطفال إلى المدارس العَلْمانيّة (الحكوميّةِ أو الخاصّة) أحدَ الأسباب لاعتمادِ أفرادٍ على المدارس الدِّينيّة، التي توفّر التعليمَ المجّانيّ؛ وهو أمرٌ لا اعتراضَ عليه من حيثُ المبدأ. ففي استطاعةِ المدارس الإسلاميّة، على سبيل المثال، أن توفّر فوائدَ ثقافيةً واقتصاديّة للطلاّب، الذين ربما لن يحصلوا على تعليمٍ لولا ذلك؛ لكنّ مثلَ هذه المدارسِ تحضّ في بعض المجتمعات أيضاً على الإيديولوجيّات الثقافيّة الإكراهيّة، وتشجّع الطلابَ على الانخراط في النشاطات الإكراهيّة. وفي حين أنّ اثنين إلى ثلاثةٍ في المئة من المدارس الإسلاميّة الباكستانيّة يُقال إنها تجنّد الأطفالَ في الحركات الإكراهيّة، فإنّ نصفَ المدارس الدِّينيّة فقط، المقدَّر عددُها بنحوِ 15 إلى 20 ألفَ مدرسة، مُسجَّلٌ رسمياً[10]. لذا، يصير من الصّعبِ على الدّولة أن تُشرِف على المدارس غيرِ المسجّلة، وتُنظِّمَها. وفي تايلند، لا تقدّم 300 من 550 مدرسةً إسلاميّة أيَّ تعليمٍ دُنيويٍّ البتّة (تحقّق الدولةُ في تورُّط هذه المدارس في تجنيدِ الإحرابيّين وتدريبهم)[11].

ولكنْ، حتى مدارسُ الدولة يمكن أن تحضَّ على التعصّب. فالنازيّةُ بُثَّت وتكاثرت في مدارس الدولة؛ وكانت إيديولوجيّاتُ تفوُّقِ البيض جزءًا من المنهج الدراسيّ في جنوب أفريقيا، تحت حكْمِ نظامِ التفرقة العنصريّة، الأبارتايد. وهكذا، فإن سيطرةَ الدولة على مصادرِ التعليم يُتيح لها تعديلَ الكتب الدراسيّة لِتُشوّه التاريخَ، وتستهدفَ جماعاتٍ معيّنةً، وتشجّعَ الأفكارَ العِرْقيّةَ المُقوْلَبة.

يحدّد القادةُ إيديولجيةَ حركتِهم؛ ومن مهامّهم الرئيسيّة، تفسيرُ العقيدة الدِّينية لإقناع الأعضاء بالصَّوابيّة «الإلهيّة» لأعمالهم. ونظراً لأنّ المليشياتِ تتعرّض لمخاطرِ انشقاقٍ عالية، فقد يطلب القادةُ بإلحاحٍ أن يُثبت الأعضاءُ ولاءَهم بدراسة النصوص الدِّينيّة سنواتٍ عديدة، أو بارتكابِ أعمالٍ تدميريّة؛ كما أنّهم يُغيّرون إيديولوجيّةَ التنظيم أو هدفَه، تبعاً للظروف. ويُحوّل القادةُ أعمالَ الإكراه الطائشةَ إلى جهدٍ تضامُنيّ، حيث يُجنّدون كوادرَهم (أحياناً الأطفال)، ويُشرِّبونهم الأفكارَ، ويُدرِّبونهم؛ ويخطّطون للأعمال الإرهابيّة، ويُعدّون الموادَ الدعائيّة؛ كما يؤمّنون الأموالَ لِتعويضِ أُسَرِ الكوادر الذين يُقتَلون في المعارك، ويُمجَّدون بعد ذلك باعتبارهم أبطالاً (الإطار 4.1).

يمكن لجماعاتٍ مهاجرةٍ منذ فترةٍ طويلة أن تساهم في صعود الحركات الإكراهيّة، في الأوطان الأصليّة لهذه الجماعات. فبِحُكْمِ انتمائهم إلى الشّتات، يسقطون في صراعٍ بين المحافظة على هُوِيّاتهم الأصليّة وتقاليدهم الثقافيّة، وبين التكيّفِ مع مجتمعهم الجديد. وعندما يشعرون بأنهم غيرُ آمنين وغيرُ مقدَّرين، فإنهم قد يفصلون أنفسَهم عن مجتمع التيّار السائد؛ وهناك دليلٌ على مثلِ هذا الاستياء، بين السكّان المسلمين في ألمانيا وهولندا [12]. ويمكن للحركاتِ الإكراهيّة أن تستغلّ هذه المشاعرَ، لاستدرار الدعم الماليّ والسياسيّ من الشّتات. ففي أوائل تسعينات القرن العشرين، كان «مقاتلو نهاية الأسبوع» يذهبون من ألمانيا للقتال إلى جانب مجموعاتهم العِرْقية في البوسنة [13].

يؤدّي العديدُ من هذه العوامل الأساسية في صعود الهيمنة الثقافيّة إلى الحضّ أيضاً على نشوءِ حركاتٍ قوميّة؛ كما يُفسِّر الكثيرُ من هذه العوامل أسبابَ لجوءِ المجموعات المميَّزِ ضدّها إلى الكفاح للحصول على الحقوق السياسيّة. لكنّ حركاتٍ عديدةً تسعى إلى الاستقلال الذاتيّ يمكن أن تكون ليبراليةً، وتُقِرّ بأهميّةِ الاتّساع للتنوّع داخل إقليمٍ يتمتّع باستقلالٍ ذاتيّ. وبالمقابل، يمكن أن تبرز الحركاتُ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة حتى داخل مجموعةِ الأغلبيّة والمهيمِنة سياسيّاً. فالعُنصريُّون لا يسعَوْن إلى الاستقلال الذاتيّ الإقليميّ، بل يستهدفون بدلاً من ذلك كلَّ من يُنظر إليه باعتباره «آخرَ» أو أدنى منزلةً. وتَبرَع الحركاتُ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة في استخدامِ مظالمِ الناسِ الحقيقيّة لكسْبِ المؤيّدين. وما يميّزها هو برنامجُها القائمُ على التفوّق الثقافيّ، وعلى إزالة التنوّع والتسامح.

مآزقُ الأنظمة الديموقراطيّة - إجراءاتٌ تقييديّة أم تكييفيّة؟

من الممكن أن تكون الحركاتُ الإكراهيّة قوةً مُزعْزِعةً للاستقرار؛ كما تشكّل تحدّياً لجميع الدُّول، وتمثّل مأزقاً خاصّاً للدّول الديموقراطيّة. وإذا استخدمت الحركاتُ الساعية إلى الهيمنة الثقافية وسائلَ عُنْفيّة، أو هدّدت القانونَ والنظام، أو أنكرت حقوقَ الإنسان على أعضائها، عندئذٍ يكون للحكومات كلُّ الحقّ في استخدامِ إجراءاتٍ شديدةٍ ضدّها؛ لكنّ المشكلةَ أوسعُ بكثيرٍ من الجريمة والعقاب. ففي الدّول التي تحترم حقَّ حريّةِ الكلمة، تستخدم الحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة حرّيّاتِ المجتمعاتِ الديموقراطية لمحاولةِ تقويضِها. ومن الممكنِ – بل من الشائعِ – الدعوةُ إلى الاستبعاد، والتمييز، وإنكارِ الحرّيّات السياسيّة والمدنيّة؛ من دون خرقِ القانونِ أبداً.

يكمن المأزقُ في أنّ الدولَ الديموقراطيّة، التي تعتزّ بما لديها من قِيَمِ الحريّة، لا تريد أن تُتّهم بالتّقييدِ الخاطئ لِحرّيّة الكلمة، وحرّيّة التجمّع؛ كما أنها لا تريد تجاهُلَ التهديداتِ الموجَّهة إلى سِلْمِ المجتمعات، أو عملياتِ التّرهيب لمجموعات الأقليّات. فإذا قيّدت الحقوقَ الأساسيّة لبعض المجموعات، فيما يتمتّع بها ما تبقّى من المجتمع، فإنّ هناك خطرَ إثارةِ ردودِ فعلٍ متطرّفةٍ، بل عنيفة. ويتمثّل التحدّي في القدرة على حمايةِ الحرّيّة، وتثبيطِ الحركات الإكراهيّة، في الوقت نفسه.

من المعهودِ أن تتمتّع الحركاتُ الإكراهيّة بقوّةٍ أكبر، وتُشكّلَ تهديداً أعظم، في الدّول غيرِ الديموقراطيّة؛ حيث تُسمِع صوتَها من خلال العنف والتطرّف، لأن مجالَ النشاط العام مُغلقٌ في وجهها، بخلافِ ما هو عليه في الأنظمة الديموقراطية. فالدولُ غيرُ الديموقراطيّة، بِحُكْمِ طبيعتها، تجسّد قليلاً من الولاء، أو انْعدامَ الولاء، لِقِيَمٍ مثلِ حريّةِ الكلمة أو حقّ التنظيم السياسيّ. وهكذا تكون المقايضةُ بين الحرّية والقمْع أقلَّ حدّةً في الأنظمة اللاّديموقراطيّة، نظراً لقلّةِ الحرّيّة أصلاً.

يمكن أن يكون الانتقالُ إلى السياسات الليبراليّة استراتيجيةً فعّالة بالنسبة إلى حكومات غيرِ ديموقراطية (الإطار 4.2)؛ في حين أن هناك خياراتٍ

من الممكن أن تكون الحركاتُ الإكراهيّة قوةً مُزعْزِعةً للاستقرار

الإطار 4.1

القيادةُ، والتلاعُبُ الإيديولوجي، وتجنيدُ الداعِمين

يبني قادةُ الحركاتِ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة هُوِيّاتِ المجموعة، ويُعبّئون أتباعَهم لاستخدامِ الأساليب الإكراهيّة ضدّ الآخرين؛ كما يستخدم القادةُ مهاراتهم التنظيميّةَ بما يناسب احتياجاتهم، ويتدبّرون الشؤونَ الماليّة في الداخل والخارج، ويقدّمون الأسلحةَ والتدريب للكوادر الإحرابيّة. ويسعى هؤلاءِ القادةُ وراء هدفين جوهريّين، هما: خلْقُ إيديولوجيةٍ تقوم على التعصّب، وتغييرُ ميزانِ القوى السياسيّة.

إنّ أسهلَ الطرق لِغَرْس التعصّب هي استخدامُ التفسيراتِ التاريخيّة التي تخدم المصلحةَ الخاصّة، في وصْفِ المجموعات الأخرى والحطِّ من قدْرها، وعندما يفعل القادةُ ذلك، فإنّهم يُشدّدون على نشدانِ العدالة، ويُركّزون على الخسائرِ المزعومة التي تكبّدتها مجموعتُهم. غير أن التركيزَ لا يتمّ على حلّ المظالمِ الحقيقيّة، بل على استخدامِ المظالم الظاهريّة لحشْد التأييد. فموقعُ المجموعةِ الهندوسيّة المتطرّفة، باجْرانغ دال، على الإنترنت، يتّهم الدولةَ الهنديّة باسترضاءِ «عناصرَ غيرِ وطنيّة» (المسلمين)، ويتطلّب من المسلمين الهنود «الإثباتَ بأنّهم ليسوا الخلفاءَ والأتباعَ» للغُزاةِ السّابقين الذين دمّروا المعابدَ الهندوسيّة. وفي الولايات المتحدة، بعد مأساةِ واكو عام 1993 التي اشترك فيها عملاءُ مكتبِ التحقيقات الفدراليّة وأعضاءُ طائفةِ الفرْعِ الدّاوُدِيّ التعبُّدية، حاول زعماءُ الطوائفِ الدِّينيّةِ التعبُّدية، والمنظّماتِ التي تنادي بتفوّقِ البيض، حشْدَ التأييد، بالهجومِ على الحكومة الفدراليّة لارتكابها ما ادّعَوْا بأنه منافٍ للعدالة.

يسعى القادةُ أيضاً إلى تغيير بِنيةِ الحُكْم، مثلِ إحلالِ القانون اللاّهوتي محلَّ الأنظمةِ والقوانين العلمانية، أو رفْضِ الالتزامِ بالعمليّات الانتخابيّة، أو تقييدِ الحقوق الدستوريّة للآخرين. وتُفيد كلُّ هذه الإجراءات في فرْضِ سلطةِ مجموعةٍ واحدة، وتفوّقِها على الآخرين. وبالرغم من الأنشطةِ العنيفة التي يُمارسها نمورُ التّاميل في سريلانكا، فقد عارض الرهبانُ البوذيّون بشكلٍ منتظمٍ في الماضي أيَّ تحرّكاتٍ لِمنْحِ الحكمِ الذاتيّ للتاميل في الشمال الشرقيّ.

المصدر: ADL 2003; The Economist 2000; Grove and Carter 1999; HinduUnity.org 2004; IRR 2003; Stern 2003.

ديموقراطية (الإطار 4.2)؛ في حين أن هناك خياراتٍ أكثر لدى المجتمعات الديموقراطيّة، المهيّأةِ بشكلٍ أفضل للتعامُل مع الحركاتِ الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة.

إن تقييدَ أنشطة الحركات الإكراهيّة هو الخطوةُ الأولى

الإجراءاتُ التقييديّة

إن تقييدَ أنشطة الحركات الإكراهيّة هو الخطوةُ الأولى. فعندما تُهدّد هذه الحركاتُ مجموعاتٍ أخرى، وتهوِّل عليها، وتستهدفها بشكلٍ عنيف، يتعيّن على الدّولِ عندئذٍ أن تكبح جماحَها؛ حتى لو تطلّب ذلك استخدامَ القوّة. وتشمل الإجراءاتُ الشائعة لتقييدِ الأنشطة الإكراهيّة (والقضاءِ عليها في نهاية المطاف):

- إقامةَ العوائق الدستوريّة في وجه الأحزاب السياسيّة الإكراهيّة.
- سنَّ القوانين، واستخدامَ التدخّل القضائيّ.
- استعمالَ القوّة.

إقامةُ عوائقَ دستوريةٍ في وجه الأحزاب السياسيّة الإكراهيّة. إنّ العوائقَ الدستوريّة التي تمنع بعضَ أنواع المنظّمات من المشاركة بحُرِّيةٍ في السياسات الانتخابيّة أو المجتمع المدنيّ، طريقةٌ شائعة تلجأ إليها المجتمعاتُ الديموقراطيّة للحيلولة دون انتقال عدوى التطرّف الثقافيّ إلى المجتمع الأوسع. وتشمل العوائقُ اشتراطَ الحصول على حصّةٍ دنيا من أصوات النّاخبين لدخول المجلس التشريعيّ، والتحكُّمَ بالأموال التي تُنفَق على الحملات الانتخابية، وتقييدَ الوصول إلى الخدمات الإذاعيّة، وحظْرَ أنواعٍ معيّنة من الأحزاب السياسيّة عبرَ شروطٍ دستوريّة. وتستخدم الحكوماتُ اللاّديموقراطيّة إجراءاتٍ مماثلةً لقمْع المعارضة؛ معرِّضةً بذلك للخطر قدرتَها على التعامل مع الحركات الإكراهيّة، عندما يبرز تهديدٌ معيّنٌ بسببِ انعدام خطوطِ التّواصل.

في ألمانيا، يجب أن ينال أيُّ حزبٍ سياسيّ خمسةً بالمئة من مجموع أصوات الناخبين في البلاد للحصول على مقعدٍ في المجلس التشريعيّ. وقد ساعدت هذه العتَبةُ في استبعادِ كلّ الأحزاب اليمينيّة الرئيسيّة المتطرّفة من السلطة، منذ نهاية الحرب العالميّة الثانيّة–وهي الحزبُ الوطنيّ الديموقراطيّ، والحزبُ الجمهوريّ، واتّحادُ الشعب الألمانيّ. بالمقابل، لم تكن العتبةُ الإسرائيلية، البالغةُ واحداً ونصفَ الواحد بالمئة، مرتفعةً بالقدْر الكافي للحيلولة دون فوزِ الحاخام كاهانا من حزبِ كاخ العنصريّ بمقعدٍ في الكنيست عام 1984. وللردِّ على ذلك، أقرَّ البرلمانُ فقرةَ 7أ من «القانون الأساسي» التي تمنع قائمةَ مرشّحين من المشاركة في الانتخابات إذا كانت أهدافُها تشمل، إلى جانبِ أمورٍ أخرى، إنكارَ الصِّفةِ الديموقراطيّة للدولة أو «التحريضَ على العنصريّة». وقد حظرت الحكومةُ حزبَ كاخ في سنة 1988، بسبب تحريضِه على العنصرية؛ وأعلنته منظّمةً

الإطار 4.2

آسيا الوسطى - خطرُ تقييدِ الحُرِّياتِ السياسيّةِ والثقافيّة

بحلولِ نهايةِ الحُكمِ السّوفييتيّ في آسيا الوسطى، تعرّض الإسلامُ إلى الاستقطاب، وبرزت حركاتٌ إسلامَويّةٌ جديدة. فكان هناك الإسلامُ الرسميّ، كما تُنظِّمه (وتقمُعه) الدولةُ السّوفييتيّة؛ والإسلامُ التقليديّ، المنظَّمُ حول رجالِ الدِّين غيرِ الرّسميّين؛ والإسلامُ الإصلاحيّ، كما يعتنقه المسلمون الذين يريدون إقامةَ «الإسلام النقي»، ويؤمنون بالتقيُّد الصّارم بالشَّريعة. ومع كبْحِ الحركات المعبِّرةِ عن مطامحَ شعبيّة، صارت كلُّ حركةٍ دينيةٍ متعاقبة أشدَّ تطرُّفيّةً وإكراهيّةً في عقائدها.

القمعُ نادراً ما ينجح...

في أوائلِ تسعيناتِ القرنِ العشرين، سعى حزبُ النهضة الإسلاميّة لعموم آسيا إلى تنقية الإسلام، لكنّه كان يفتقر إلى بِنيةٍ متماسِكة. وفي أوزبكستان، حظرت السلطاتُ عام 1991 حزبَ النهضة الإسلاميّة، رغم أنّه معتدلٌ عموماً. في الفترةِ نفسها تقريباً، صارت حركةُ أدُولات قوّةً لها شأنُها؛ تطالب بأن تصبح أوزبكستانُ دولةً إسلاميّة. وقد حظيت «العدالةُ» بالشّعبية، مع قيامِ مجموعاتٍ من المتطوّعين بدوريّاتٍ في منطقةِ وادي فرغانة للحدِّ من الجرائم، وللمطالبة بخفْضِ أسعارِ الأغذية. خشيَت السلطاتُ من وجودِ ارتباطاتٍ مزعومة بحزبِ النهضة الإسلاميّة، فساقت زعماءَ حركةِ أدولات إلى المحاكم؛ لكن ذلك لم يؤدِّ إلاّ إلى تعزيزِ جاذبيّتِهم الشّعبيّة، وإجبارِ الحركةِ على العمل السرّيّ. وفي فترة 1999 - 2000، سعَت الحركةُ الإسلاميّة لأوزبكستان، بقيادةِ زعماءِ أدولات السابقين، إلى إطاحةِ الحكومة الأوزبكيّة وإقامةِ دولةٍ إسلاميّة.

كسبت مجموعةٌ إسلامَويّة أخرى، هي حزبُ التحرير، مؤازرين لها من إقليم وادي فرغانة في قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. ويريد هذا الحزبُ أيضاً إقامة خلافةٍ إسلاميّة في آسيا الوسطى، لكنّه ينتقد بشدّةٍ عنْفَ الحركةِ الإسلاميّة في أوزبكستان؛ ويعتمد بدلاً من ذلك على الحملات التي يقوم بها المؤيّدون، وتوزيعِ المناشير، وأساليبَ مماثلة. غير أنّ حزبَ التحرير يعتنق كذلك أفكاراً راديكالية؛ إذ يرفض الديموقراطيّةَ، ويدعو إلى فرْضِ الشريعة، ويهدّد بإمكانيّةِ اللجوء إلى العنف في المستقبل. وقد حُظِر حزبُ التحرير في الدُّول الثلاث، غير أنّ شعبيّتَه لم تتراجع.

...لكنَ الاتّساعَ الديموقراطيّ يمكنه ذلك

كانت الحربُ الأهليةُ في طاجيكستان (1997 - 1992)، بمعظمِها، صِراعاً على السّلطة بين جماعاتٍ عِرْقيةٍ مختلفة. فبَعْد طرْدِ «المعارضة الطاجيكيّة الموحَّدة» من معاقلِها، سيطر النّاشطون الدِّينيُّون على قيادتها وأطلقوا عليها اسْماً جديداً هو «حركةُ النهضة الإسلاميّة في طاجيكستان»؛ محاولين بذلك إعادةَ تشكيلِها كقوّةٍ دينيّة. وهدّدت الحركةُ في المناطق الخاضعة لسيطرتها بمعاقبةِ الذين لا يؤدُّون الصّلاة، وطالبت النّساءَ بارتداءِ الحجاب؛ الأمرُ الذي دفع بالكثيرين من قادةِ المعارضة المعتدلين إلى الانسحاب من الحركة. وبعد التوصُّل إلى اتّفاقيةِ سلامٍ عام 1997، حصل أعضاءُ المعارضة السّابقون (بمن فيهم أعضاءُ حزب النهضة الإسلامية لطاجيكستان، المُعادِ منْحُه الصِّفةَ القانونية) على مناصبَ حكومية؛ وانضمَّ المزيدُ من القادة المعتدلين إلى الحزب. وقد حافظ حزبُ النهضة على التزامِه بتسليم الأسلحة، والدِّفاعِ عن الدُّستور، ودعْمِ إقامةِ دولةٍ علمانيةٍ ديموقراطية. ويواصل حزبُ النهضة الإسلامية مناصَرةَ إدخالِ القِيَم الدِّينية في النِّظام القانوني، مع أنه ذو نفوذٍ سياسيٍّ محدود.

المصدر: Cornell and Spector 2002; The Economist 2003b; Rotar' 2002; Rubin 2004; Zelkina 1999.

إرهابيّة عام 1994. وفي ألمانيا وإسرائيل على السّواء، وجدت المجموعاتُ الإكراهيّة، حتى عند السّماح لها بالتنافس في الانتخابات، أنّ حرّيّاتها مقيَّدةٌ؛ عندما عرَّفتْها السّلطاتُ بأنها معاديةٌ للدّستور.

ربما يكون مثلُ هذا الحظرِ على المشاركةِ مشروعاً، إذا تورّط حزبٌ ما في سلوكٍ إجراميّ؛ لكنّ فرْضَ القيود على الأحزاب السياسيّة لمجرّدِ أنها تتمسّك بإيديولوجيّةٍ معيّنة، يمكن أن يفشل لسببين. أوّلاً، إنّ الحركةَ التي تُعبّر عن القلق العامِّ الحقيقيّ نادراً ما تتلاشى. ثانياً، يمكن أن تزداد معارضةُ النظام وتتّخذَ أشكالاً أكثرَ تطرّفاً، إذا ما اعتبر الرأيُ العامّ أنّ مثلَ هذا الحظرِ غيرُ مشروع. وتكشف تجربةُ المغرب أنّ المشاركةَ السياسيّة الواسعة يمكن أن تزيد الاعتدال. فبعد أن وسّعت التغييراتُ الدستوريّة ميدانَ الاقتراع، أصبح حزبُ العدالة والتنمية الإسلاميُّ حزبَ المعارضة الرئيسيّ في سنة 2002. وخلال عامٍ واحد، قلّ نقاشُ زعمائه عن فرْض الشَّريعة الإسلاميّة، وكثُر عن دفْع التنمية إلى الأمام.

سنُّ القوانين، واستخدامُ التدخّل القضائيّ. تتّسم القوانينُ التي تُقيّد المجموعاتِ الإكراهيّة بأنها مختلفةٌ في نطاقها وتطبيقها. فبالرغم من القوانين الشّديدة لمكافحة الإرهاب في السّويد، رفض البرلمانُ فرْضَ حظرٍ على المجموعات اليمينيّة المتطرّفة؛ لكنّ القوانينَ الصارمة لمكافحة الإرهاب تُصبح ضروريةً في بعض الأحيان. ففي المملكة المتحدة، توسّع مجالُ «قانون مكافحة الإرهاب والجريمة، وضمان الأمن» ليشملَ تجريمَ الأفعال المؤدية إلى الكراهية العنصرية والدِّينية. ويمدِّد هذا القانونُ البريطاني، و«قانونُ الوقاية من الإرهاب» في الهند، الصّادر عام 2002، فترةَ توقيفِ المشبوهين من دون محاكمة؛ كما تستخدم ماليزيا وسنغافورة قوانينَ مماثلةً منذ عقود.

لكنّ ثمّة نقاشاتٍ مفعَمةً بالحيويّة حول التشريعات الخاصّةِ بمكافحة الإرهاب تدور في كلِّ مكانٍ تقريباً – مثل ألمانيا وإندونيسيا وماليزيا ونيوزيلندا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة – لأنّ هناك خطراً أيضاً من إساءةِ استخدامِ قوانينِ مكافحة الإرهاب التي سُنَّت لمعالجةِ أزمةٍ ما، أو من بقائها ساريةَ المفعول بشكلٍ دائم. ومن المهمِّ مراجعةُ الحاجة إلى هذه القوانين وفعّاليّتِها، بانتظام، لتبرير الاستمرار في تطبيقها. فقد سمحت الحكومةُ الهنديّة بِبُطلانِ قانونِها السّابق لمكافحة الإرهاب في سنة 1995، بعد اتّهاماتٍ بالإساءة إلى حقوق الإنسان. وسُنَّ قانونُ مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة كتدبيرٍ موقّت عام 1974 (في أعقاب الأعمالِ الإرهابية ذاتِ الصِّلة بإيرلندا الشمالية)، وعُدِّل في السنوات 1976 و 1984 و 1989 و 1996. وعندما تُجعل مثلُ هذه القوانين دائمةً، فإنّها تعرّض للخطر تلك الضمانات المعطاةَ للحرّيّات المدنيّة في المجتمعات الديموقراطية. والتّشريعُ البريطاني لا يتضّمن تاريخاً محدَّداً لانتهاءِ مدّةِ صلاحيّته.

إنّ فعّاليّةَ القوانين الرّامية إلى زعزعةِ مركز الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة لا تتوقّف فقط على مقدارِ تقييدها الحرّياتِ المدنيّةَ، وإنما أيضاً على مقدار حمايتها. ودورُ نظامِ العدالةِ المدنيّةِ الفاعل، حاسمٌ لمقاضاةِ الحركات والأفراد الذين ينتهجون الإكراه؛ لكنّه مفيدٌ أيضاً من حيثُ كونُه كابحاً للأفعال الحكوميّة.

لقد توصّلت المحاكمُ إلى استنتاجاتٍ مختلفة بشأن التوازن الصحيح بين حماية الحرِّية، والسّماح بانتشار الكراهية. ففي سنة 1996، فسّرت المحكمةُ العليا السُّويديةُ قانوناً صدر عام 1948 لِمنْع التحريض ضدّ المجموعات العِرْقية، بأنه يُتيح حظْرَ أيِّ إبرازٍ للشِّعارات أو الرّموزِ أو الملابس التي ترتبط بالكراهية العنصرية. ويعمل الهولنديّون أيضاً من خلال مثلِ هذه التعقيدات. ففي أوائل سنة 2001، لجأ رئيسُ بلديّة كيركْراد إلى «قانون الأحداث العامّة» لمنْعِ مظاهرةٍ ينظّمها «اتّحادُ الشعوب الهولنديّة»، وهو حزبٌ يمينيٌّ متطرّف ذو إيديولوجيّةٍ عنصريّة؛ لكنّ محكمةً في ماسترخت نقضت القرارَ وسُيِّرت المظاهرة. فشرعيةُ الأفعال تتوقّف على قبولِ القوانين والمعاييرِ المعترَفِ بها دوليّاً، غير أنّ الحركاتِ الإكراهيّةَ غالباً ما تُطوِّر شبكاتٍ دوليّة. وإن لم تُتَّبع العمليةُ القانونيةُ المناسبة في بلدٍ ما، فقد تكسب حركةٌ ما التعاطفَ والدعمَ من بلدانٍ أخرى أيضاً.

استعمالُ القوّة. لكلِّ الدول، أكانت ديموقراطيّةً أم غيرَ ديموقراطيّة، الحقُّ في استعمالِ القوّة، عندما تواجه تحرّكاتٍ عنيفة؛ لكن المهمَّ هو كيفيّةُ استعمالها. فاستخدامُ القوّة يَفقد الكثيرَ من شرعيّته أو كلَّها، عندما تُقيّدُ الدولةُ الحقوقَ السياسيّة، أو تتجنّب سلطةَ القضاءِ المدنيّ، أو تستخدمَ التعذيب.

وهناك حجّةٌ عمليّة ضدّ استعمال القوّة كخيارٍ أوّل: وهي أنه في الغالب لا ينجح. ففي أوزبكستان، أدّى قمْعُ «حزبِ النهضة الإسلاميّة»، المعتدلِ عموماً، في أوائل تسعينات القرن العشرين، إلى تنامي المجموعات المتطرّفة مثل حركة أدُولات؛ وفي سنة 1999، حاولت «الحركةُ الإسلاميّة في أوزبكستان» الإطاحةَ بالحكومة، وانخرطت في الإرهاب (أُنظُر الإطار 4.2).

ليس من السَّهل دائماً ضمانُ استخدام القوّة بشكلٍ مشروع؛ لكن القوّة يجب أن تُستخدَم ضدّ المجموعات الإكراهيّة فقط، لا ضدّ المجموعات التي تطالب بحقِّ المشاركة السياسيّة. ومن الصّعب في بعض الأحيان إجراءُ مثلِ هذا التمييز؛ إذ يعتنق أعضاءُ الحركة نفسها

هناك حجّةٌ عمليّة ضدّ استعمال القوّة كخيارٍ أوّل: وهي أنه في الغالب لا ينجح

إيديولوجيّاتٍ وأهدافاً مختلفة، بعضُها إكراهيّ وبعضُها الآخر غيرُ إكراهيّ. لذا، تصبح الدولُ حذرةً من أنّ منْحَ حركةٍ إكراهيّةٍ ما حريةَ العمل يمكن أن يُشجّع على مزيدٍ من التعصّب. وتبيِّن مصرُ مقدارَ صعوبةِ تحديدِ الحركات الإكراهيّة – وكذلك مقدارَ أهميّةِ اختيارِ السياسات الصحيحة للردّ (الإطار 4.3).

غير أنّ بعضَ الاستراتيجيات يجب تفاديها. فقد لجأت دولٌ إلى التعذيب، بحُجّة أنّه مسوَّغٌ في ظروفٍ معيّنة. وهناك خطرٌ دائم من إساءة الاستعمال عندما يتسامح القانونُ مع هذه الأفعال، بصرْف النظر عن قلّة اللجوء إليها أو اعتدالها. ففي سنة 1987، أوصت لجنةٌ قضائيةٌ إسرائيليّة بإتاحة المجال أمام ممارسة «ضغطٍ جسديٍّ معتدل» خلال إجراء الاستجوابات[14]. لكنّ إساءةَ معاملةِ السجناء الفلسطينيّين من قِبَلِ جهاز المخابرات، الشِّين بيت، انتشر على نطاقٍ واسع. وإدراكاً لهذا الواقع، أعلنت المحكمةُ العليا الإسرائيليّة في عام 1999 عدمَ قانونيّةِ كلٍّ هذه الأساليب. وحتى مارس/آذار 2004، لم تكن 58 من أصل 191 دولةً منتسبةً إلى عضوية الأمم المتحدة قد صادقَت على اتفاقيةٍ ضدّ التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاّإنسانيّة أو المُهينة (جدول المؤشّرات 30).

تُطبِّق معظمُ الدولِ الديموقراطيّة، بل وحتى بعضُ الدول غيرِ الديموقراطيّة، خمسةَ مبادئَ في إجراءاتها القضائيّة، هي: عدمُ التوقيفِ الاعتباطيّ، وعدمُ التعذيب، وأمرُ الجلْب، والحقُّ في الحصول على محاكمةٍ أمام قاضٍ مدنيّ، والحقُّ في الحصول على محامٍ. لكنّ مجابهةَ الحركاتِ الإكراهيّة لا تعني تعريضَ هذه المبادئ للخطر؛ كما أنّ الإقدامَ على ذلك يجعل الإجراءاتِ التقييديةَ قمْعيّةً – وحتى عديمةَ الجدوى.

ينبغي للدوّل أن تتجنّب استخدامَ الإجراءاتِ التقييديّة لاحتواءِ الإيديولوجيّات المتعصِّبة والحركاتِ الإكراهيّة

الاتّساعُ الديموقراطيّ

ينبغي للدوّل أن تتجنّب استخدامَ الإجراءاتِ التقييديّة لاحتواءِ الإيديولوجيّات المتعصِّبة والحركاتِ الإكراهيّة. لماذا؟ لأنّ هذه الإجراءاتِ يمكن أن تقوِّض المبادئَ الديموقراطيّة – وغالباً ما تكون غيرَ مُجدية. فليس هناك دليلٌ، مثلاً، على أنّ حظرَ الأحزاب والحركات السياسيّة ذاتِ البرامج العنصريّة، سيضع حداً للعنصرية. فالحركاتُ الساعيةُ إلى الهيمنة الثقافيّة تستغلُّ المظالمَ الحقيقيّة؛ وإذا حُظرت، تتحوّل إلى العمل السّريّ؛ كما أنّ التقييدَ، وبخاصة القمْع، لا يثير مقاومةَ الحركاتِ فحسْب – بل يُمكن أيضاً أن يُؤلّب الرأيَ العامّ ضدّ الدولة.

تؤمِّن الحركاتُ الإكراهيّةُ استدامتَها، بشكلٍ جزئيٍّ على الأقلّ، لأنّها تُعبّر عن همومِ الناس ومشاعرِهم؛ ومن غير الممكنِ معالجةُ هذه الهموم، إلا إذا أمكن التعبيرُ

الإطار 4.3

مصر - التمييزُ بين المعتدلين والمتطرّفين

ليست المجموعاتُ الإسلامَويّةُ كلُّها متشابهةً. وفي الوقتِ نفسه، ليس من السّهل دائماً التمييزُ بين المجموعات وإيديولوجيّاتها؛ وهو ما يمكن أن يُشاهَد بوضوحٍ في مصر.

ويحظر قانون تنظيم الأحزاب السياسية في مصر تأسيس أحزاب سياسية على «أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.» وهدف هذه المعايير هو تجنب الانقسامات الاجتماعية أو الدينية أو الإثنية والحفاظ على السلام الاجتماعي.

وطوال أكثرَ من نصف قرن، تعاملت مصر مع الحركاتِ الإسلاميّة؛ وأبرزُها: الإخوانُ المسلمون (أنشئت هذه الحركةُ سنة 1928)، والجماعةُ الإسلاميّة، والجهاد. واتّسم أحدُ توجهات حركةِ الإخوان المسلمين بالعُنف، بين أربعيناتِ القرن العشرين وستّيناته؛ بما في ذلك الاغتيالاتُ المصحوبةُ بدعايةٍ كبيرة، والتآمرُ ضدّ الحكومة. لكن في العقدين الأخيرين، رفَض بعضُ زعمائها الأساليبَ الثوريّةَ والعُنْفيّة (رفْضاً تاماً كما يدّعون)، بل أشاروا إلى أنّ العنْفَ مناقضٌ للشّريعة الإسلاميّة. ومن أهدافِ حركة الإخوان المسلمين اليوم إنشاءُ ديموقراطيّة إسلاميّة تُبنى على أساس الحريّة، وخلْقُ مجتمعٍ يكفل العدالةَ والضمانَ الاجتماعيّين لكلّ المواطنين؛ كما تسعى إلى دولةٍ مصريّة تحكمها الشّريعة، فيما تُشدّد على الحاجة إلى العمل ضمن مؤسّساتِ الديموقراطيّة.

سمحت الحكومةُ المصريّة لحركةِ الإخوان المسلمين بخوْض الانتخابات، متحالفةً مع أحزابٍ أخرى في سنتَي 1984 و1987؛ دون الاعتراف بها رسمياً. وقد شارك الإخوانُ المسلمون، بالتحالفِ مع أحزابٍ أخرى (مع الوفد في سنة 1984؛ ومع الأحرار، والعمل الاشتراكي، في سنة 1987)، وسجّلوا مكاسبَ هامّة – 8 مقاعد في البداية، ثمّ 36. لكنّ حركةَ الإخوان تعمّدت عدمَ الوضوح في إدانةِ أعمال العنف التي ارتكبتها مجموعاتٌ أخرى في أوائل تسعيناتِ القرن العشرين، ويعود ذلك جزئياً إلى وجودِ صراعاتٍ داخل صفوفها؛ وقد قوّض مثلُ هذا الغموضِ بشأنِ إيديولوجيّها ما تبذله من محاولاتٍ لتحديدِ موقعها كبديلٍ سياسيٍّ معتدل. وفي التّسعينات، اعتقلت السلطاتُ مئاتٍ من أعضاءِ حركةِ الإخوان المسلمين، على أساس أنّهم يدعمون الإرهاب.

وبالطبع فإن تقريرَ كيفيّةِ التعامل مع حركة الإخوان المسلمين أمرٌ صعب.

واعتمدت الجماعةُ الإسلاميّة وحركةُ الجهاد، اللتان أنشئتا في السبعينات، على الأساليب العنيفة للوصول إلى هدفهما بفَرْضِ الشّريعة. وكان الهجومُ الأكثرُ شناعةً مجزرةً راح ضحيّتَها 68 أجنبيّاً ومصريّاً في معبد الأُقصر عام 1997 (أدانت حركةُ الإخوان المسلمين ذاك الهجوم). وعانت هاتان الحركتانِ انْقساماتٍ إيديولوجيةً منذ ذلك الوقت؛ حيث يرفض بعضُ قادتهما اليوم أعمالَ العنف، فيما يدافع عنه آخرون. وقد أبرز الهجومان على السِّفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998 (ويُدّعى أنّ كلا الحركتين ساهمتا فيهما) التهديداتِ التي تشكّلها العناصرُ المتطرّفة. وأدّت ارتباطاتُهما المزعومةُ بتنظيم «القاعدة» إلى مزيدٍ من تآكُلِ مطالبهما بالمشاركة السياسيّة. ولا يُسمح لهما اليوم بخوْض الانتخابات.

تُبيّن التجربةُ المصريّة مقدارَ صعوبةِ التمييز بين المجموعات المعتدلة والمتطرّفة، فيما يسعى العالمُ إلى إيجادِ حلولٍ للمخاطر التي يشكّلها الإرهابُ الدوليّ.

المصدر : عبد – قُطُب 1995؛ Campagna 1996؛ فهمي 1998؛ جِرجس 2000

عنها وفهْمُها.

ربما يؤدّي السماحُ للأحزاب السياسيّة التي تعتنق إيديولوجيّاتٍ إكراهيةً بالمشاركة في الانتخابات، إلى توفير قناةٍ ديموقراطيّةٍ للتعبير عن الاستياء، وبالتالي لِخفْضِ العنف؛ لكنَّ الخطرَ يكمن في أنّ مثلَ هذه الأحزاب قد تحاول بعد ذلك قمْعَ الحرّيّات الثقافيّة، إذا ما تولّت السلطة. فهل ينبغي للدولة أن تحظر أحزاباً تريد فرْضَ أحكامِ الشريعة الإسلامية قسْراً ؟ وهل يجب فسْحُ المجالِ أمام مجموعةٍ من دعاةِ القوّة البيضاء في السّويد للعمل بِحُريّة؟ لقد أظهر هذا التقريرُ آنفاً وجوبَ عدمِ التضحية بالقيَم العامّة لحقوقِ الإنسان وحرّيّاتِ الإفراد، اسْتجابةً لِدَعاوى التقاليد أو قانونِ العُرْف. لكنّ قمْعَ حزبٍ بسببِ إيديولوجيّته يهدّد بتقويضِ السَّيْرورات الديموقراطيّة، وربما يشجّع المستبعَدين على اللجوء إلى العنف. وتوحي تجاربُ العديد من البلدان بأربعِ استراتيجيّاتٍ تُوجِّه أفعالَ الدول الديموقراطيّة – وهي استراتيجياتٌ يمكن أن تتعلّم منها الأنظمةُ اللاّديموقراطيّة :

- السّماحُ للسَّيرورات الديموقراطيّة الطبيعيّة بالعمل.
- مقاضاةُ جرائمِ الكراهية.
- الانتباهُ إلى المناهج الدِّراسيّة.
- مساعدةُ المجتمعات المحلّية في التأقلمِ مع الكراهية والعنف السابقَيْن.

السماحُ للسَّيرورات الديموقراطيّة الطبيعيّة بالعمل. نادراً ما ينجح قمْعُ الحقوق السياسيّة بذريعةِ الإيديولوجيّة. ففي الجزائر، ألغى التدخّلُ العسكريّ في سنة 1992 انتخابَ جبهةِ الإنقاذ الإسلاميّة؛ الأمرُ الذي أدّى إلى بروزِ مجموعةٍ أكثرَ تشدّداً، هي الجماعةُ الإسلاميّةُ المسلّحة. النتيجة: عشرُ سنينٍ ونيِّفٌ من العنْف الفتّاك، وسقوطُ مئةِ ألفِ قتيلٍ تقريباً [15]. ويمكن للتكييف السياسي أن يشقَّ الحركاتِ الإكراهيّة بين مستعدٍّ للمشاركة في الانتخابات أو الحكومة، وغيرِ مستعدٍّ لذلك (الإطار 4.4).

تميل أحزابُ التيّار السائد في أوروبا إلى تجنّبِ الارتباطات بالأحزاب العنصريّة، المعادية للمهاجرين؛ لكنّ الحقائقَ السياسيةَ الواقعة استدرَجَتْها في بعض الأحيان إلى الدخول في ائتلافٍ مع الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة. فحزبُ الحرّيّةِ اليمينيُّ المتطرّف في النمسا يُشكّل جزءًا من ائتلافاتِ الحكومات الإقليميّة، منذ سبعينات القرن العشرين. وبعد فوزه بنسبة 26.9 في المئة من الأصوات عام 1999، أصبح شريكاً في الحكومة الائتلافيّة؛ لكنّ ذلك تمّ بشرطِ ألاَّ يكون زعيمُه يورغ هايدر عضواً في

من الممكن للاتّساع الديموقراطيّ أن يسلّط ضوءَ الحقيقةِ النَّفّاذَ على جاذبيّةِ التطرّف الحافِّيّة

الإطار 4.4

الجزائر - الاستياء، وإحلالُ الديموقراطيّة، والعنف

غالباً ما تُصوَّر الحربُ الأهليّةُ الجزائريّة بأنّها نزاعٌ بين الأصوليّين الإسلامَويِّين والدولة. لكنّ بروزَ المجموعاتِ المتعصّبةِ والعنيفة نتج عن الفشل في إحلال الديموقراطية. فقد أعطت الاستراتيجياتُ الاتّساعيةُ في السّنوات الأخيرة بعضَ النتائج الإيجابيّة الأوّليّة، حتى مع بقاءِ العديد من التحدّيات الأخرى.

بعد الانهيارِ الاقتصاديّ في ثمانينات القرن العشرين، ازداد الضغطُ من أجلِ إحلال الديموقراطيّة؛ فأدخلت جبهةُ التحرير الوطنيّ التي حكمت الجزائرَ منذ الاستقلال تغييراتٍ دستوريةً في سنة 1989 لإضفاءِ الصِّفة القانونيّة على الأحزاب السياسيّة، وتقليصِ دورِ المؤسّسة العسكريّة؛ كما شجّعت قيامَ حركةٍ إسلامَويّة، بزيادةِ الإنفاق الدِّينيّ على نحوٍ كبيرٍ بين عامَي 1982 و 1987. وابتداءً من سنة 1988، استعدّت البلادُ لأولِ انتخاباتٍ متعدّدةِ الأحزاب؛ وقلّصت الحكومةُ إلى حدٍّ كبيرٍ الإنفاقَ الدينيّ، لإضعافِ الجاذبية المتنامية للحركة الإسلامَويّة. وفي انتخابات ديسمبر/كانون الأول 1991، فازت جبهةُ الإنقاذ الإسلاميّة، التي تريد إنشاءَ دولةٍ إسلاميّة، بنسبة 47 بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى. وإذْ كانت نتيجةُ الانتخاباتِ محسومةً تقريباً، أوقفت الحكومةُ تلك العمليّةَ الانتخابيّة في أوائل سنة 1992؛ ففشلت الديموقراطيّةُ في الجزائر.

وفي حين أن علاقةَ الفشلِ بالإسلام لا تُذكر، كان الإسلامُ عاملاً رئيسيّاً في الأزمة. فقد بدأت حركةٌ إسلامويّةٌ مسلّحة تتشكّل في الجزائر عام 1990؛ وبقيت مجموعاتٌ عديدة، تعتقد أنّ الديموقراطيّةَ ليست الطريقَ المؤديةَ إلى دولةٍ إسلاميّة، خارجَ جبهةِ الإنقاذ الإسلاميّة. في البداية، همّشت جبهةُ الإنقاذِ تلك المجموعاتِ العُنْفيّة عبر تأييدها للعمليّات الديموقراطية؛ لكنّها بدأت تفقد مصداقيّتَها في أعقاب الانقلاب الذي وقع سنة 1992. وبحلول عام 1994، عندما توحّدت المجموعاتُ المسلّحةُ المعارضةُ للحوار مع «النِّظام المرتَدّ» تحت راية المجموعة الإسلاميّة المسلّحة، شكّلت جبهةُ الإنقاذ الإسلاميّة جناحَها العسكريّ – الجيش الإسلاميّ للإنقاذ.

كانت الاختلافاتُ الإيديولوجيّةُ جوهريةً؛ حيث استهدفت الجماعةُ الإسلاميةُ المسلّحة المدنيّين، فيما أعلن الجيشُ الإسلاميّ للإنقاذ أنّ هذه الأساليبَ لا تتّفق ومبادئَ الإسلام، وركّز على الأهداف العسكريّة. اعتبرت الجماعةُ الإسلاميّةُ المسلّحة أنّ الجهادَ العنيف واجبٌ إسلاميّ، فيما لم يعتبره الجيشُ الإسلاميّ للإنقاذ سوى أحدِ الوسائل العديدة لبناء الدولة الإسلاميّة. وكانت الحركةُ الإسلاميّةُ المسلّحة تمثّل الكفاحَ الذي لا يلين ضدّ الكفّار والمرتدّين، فيما ناشد الجيشُ الإسلاميّ للإنقاذ وجبهةُ الإنقاذ الإسلاميّة رئيسَ الجمهورية إعادةَ الديموقراطيّة والحقوقِ السياسيّة. وتُبيّن هذه التفسيراتُ المختلفةُ للإسلام، ودوره، لماذا لا تُفيد التعميماتُ عن الإسلام والحركات الإسلامويّة في الجزائر.

منذ سنة 1997، عندما تفاوض الجيشُ الإسلاميّ للإنقاذ مع القوات المسلّحة الجزائرية على وقفِ إطلاق النار، مقابل إصدارِ عفوٍ عامّ، تقدّمت الجزائرُ بعض الخطوات نحو الوفاق والديموقراطيّة. وفي سنة 1999، أفرجت الحكومةُ عن السّجناء السياسيّين، وأصدرت قانونَ الوفاق الوطنيّ لتوسيع العفو؛ بحيث يشمل المتمرّدين الذين لم يقتلوا مدنيّين، أو يزرعوا القنابلَ في الأماكن العامّة، أو يرتكبوا أعمالَ اغتصاب. وفي الانتخابات التي أجريت سنة 2002، فاز اثنان من الأحزاب ذاتِ التوجّهات الإسلامويّة بمقاعدَ في الجمعيّة الوطنيّة.

ثمة طريقٌ طويل ينبغي للجزائر أن تقطعَه، إذ لا تزال جبهةُ الإنقاذ الإسلاميّة ممنوعةً من خوْض الانتخابات؛ فيما تواصل الجماعةُ الإسلاميّة المسلّحة، والجماعةُ السَّلَفيّة للدّعوة والجهاد التي أنشئت مؤخّراً، التهديدَ بالعنف؛ كما تُعتبر مطالبُ البربر بالاعتراف الثقافيّ مصدراً آخر للتوتّر. والتجربةُ الجزائريّة تمثّل الحُجّةَ المقدَّمةَ في هذا التقرير؛ وهي أنّ الدِّينَ والعِرْقَ ليسا سببَيْن متأصّلَيْن للنِّزاع؛ وأن الديموقراطيّةَ شرطٌ لازم، لكنه ليس كافياً، لضمان الحرّيّات الثقافيّة.

المصدر: Hafez 2000; Middle East Institute 2003; Testas 2002; Tremlett 2002.

مساهمة خاصّة

الاختلافُ ليس تهديداً، بل مصدرَ قوّة

تضمّ معظمُ المجتمعات في العالم اليومَ أكثرَ من ثقافةٍ واحدة، أو مجتمعٍ محلّيٍّ واحد، أو تراثٍ واحد. وفي وضعٍ كهذا، يغلب جدًّا أن يسعى عنصرٌ واحد إلى السيطرة على المجتمع ككُلّ؛ وهو منهجٌ يمكن أن يولّد توتّراً ونزاعاً. ومن مصلحة الجميع العملُ معاً، لبناءِ مجتمعٍ نافعٍ لكلٍّ أعضائه.

إنّ إيرلندا الشماليّةَ والاتحادَ الأوروبيّ مِثالان قويّان على نحوٍ بارز عن كيفَ يُمكن لوجودِ أكثرَ من ثقافةٍ واحدةً أن يكون إيجابيّاً في بناء المجتمع وتطوُّرِه، من خلال عمليّاتٍ متعاقبة لحلِّ النّزاع.

لقد مضى الآن أكثرُ من أربعةِ عقودٍ منذ بداياتِ حركة الحقوق المدنيّة في إيرلندا الشماليّة، وهي الحركةُ التي سعَت بوسائلَ سلميّةٍ إلى الحصول على حقوقٍ وفُرَصٍ متساوية لكلِّ القاطنين في إيرلندا الشماليّة، بِصَرْفِ النّظر عن خلفيّتهم ودِينهم. وطوال تلك السنوات، دأبْتُ على القول إنّه عندما يكون لديك شعبٌ منقسِم، فلن يكون للعنف أيُّ دورٍ على الإطلاق يقوم به في رأْبِ الانقسام أو في حلِّ المشاكل ـ إذْ هو يُعمِّق الانقسامَ، ليس إلاّ. ومن غير الممكن حلُّ المشكلة إلاّ عبر السلام، والاستقرار، والاتفاق، والإجماع، والشّراكة؛ كما لا يمكن أنّ يتحقّق النصرُ لهذا الجانب أو ذاك.

طالما أنّ الحقوقَ المشروعة لكلِّ جماعةٍ في إيرلندا الشماليّة لم تُكيَّف معاً في إطارٍ سياسيٍّ مقبولٍ من الجميع، فإنّ الوضعَ سيستمرّ في إذكاءِ النّزاعِ وانعدامِ الاستقرار؛ ولا بدَّ، إذاً، من التوصّلِ إلى اتّفاق.

تلك هي غايةُ اتّفاق بلفاست في سنة 1998؛ إذ يمثّل تكيُّفاً يَحمي الهُوِيّاتِ والحقوقَ السياسيّةَ لِجميعِ التقاليد والمجموعات والأفراد، ويُعزّزها. لا أحدَ يُطلَب منه التّخلّي عن معتقداته الأثيرة؛ بل يُطلَب من الجميع احترامُ آراءِ الآخرينَ وحقوقِهم، باعتبارها مساويةً لما لديهم هُم من آراءٍ وحقوق.

وأعتقدُ أيضاً أنّ الاتّحادَ الأوروبيّ هو أفضلُ مثالٍ في التاريخ الدوليّ على الوقاية من النّزاع، وعلى حلّ النّزاع؛ ومن المهمّ أن نحافظ على ذلك السِّجِل، ونبنيَ عليه. فقد أظهر المتبصّرون الأوروبيّون أنّ الاختلافَ ـ سواءٌ في العِرْق أو الدِّين أو القوميّة ـ لا يشكّل تهديداً، بل هو أمرٌ طبيعيٌّ، وإيجابيٌّ، ومصدرٌ للقوّة؛ ويجب ألاَّ يكون قطُّ مصدراً للكراهية أو النّزاع. فاحترامُ التنوُّع، هو مبدأٌ جوهريٌّ للسّلام.

دخلْتُ البرلمانَ الأوروبّي عام 1979، إبّان أوّلِ انتخاباتٍ مباشرةٍ لِعضويّةِ البرلمان يشارك فيها الناخبون من دُوَلِه التِّسع في ذلك الحين. وسوف أعتزلُ قريباً الحياةَ الانتخابيّةَ العامّة، مبتهجاً بمعرفةِ أنّ الاتِّحادَ الأوروبيّ تقدَّم في تلك الأعوامِ الخمسةِ والعشرين إلى حيثُ سيتمكّن عندئذٍ من التّوسُّع ليشملَ 25 دولةً في عضويَّتِه. ولَسوف يضع هذا الأمرُ حدًّا نهائياً لانْقسام قارَّتِنا المصطنَع، الذي خُلِق بعد الحربِ العالميّة الثانية، ويُعيدُ توحيدَ أسْرتِنا الأوروبيّة.

إنّ موقعَ البرلمان الأوروبيّ هو في ستراسبورغ، على نهرِ الرَّاين؛ على الحدود بين فرنسا وألمانيا. وعندما زرتُ ستراسبورغ أوّلَ مرّة، سِرْتُ عبْر الجسر من ستراسبورغ في فرنسا إلى كال في ألمانيا؛ وفكَّرْتُ ملياً في عشراتِ الملايين من البشر الذين قُتِلوا في حروبٍ عديدة شُنَّت للسَّيطرةِ على أراضٍ إقليميّة. وقد أحَلَّ الاتّحادُ الأوروبيّ محلَّ تلك النّزاعاتِ تعاوُناً بين سكّانِه؛ وحوَّل تقاليدَه على اخْتلافِها الواسع من مصدرٍ للنّزاع، إلى مصدرٍ للقوّةِ التّوحيديّة.

جون هْيُوم
عضوُ مجلسِ العموم البريطاني والبرلمانِ الأوروبّي الحائز على جائزة نوبل للسّلام عام 1998

2000. كذلك بقيت سياسةُ الحكومةِ معتدلةً، فلم تصبح سياساتُ الهجرةِ النمساويّةُ أكثرَ تشدّداً، كما كان يُخشى من قبْل. وفي عام 2002، لم يفز حزبُ الحرّية إلاّ بنسبة 10 في المئة من الأصوات، حيث عانى الانقساماتِ داخل صفوفه (أُنظُر الرّسم 4.2).

من الممكن للاتّساع الديموقراطيّ أن يسلِّط ضوءَ الحقيقةِ النَّفّاذَ على جاذبيّةِ التطرّف الحافِّيّة. فقد تُحرز الأحزابُ اليمينيّةُ المتطرّفة نجاحاً انتخابيّاً، مدفوعاً في البدء بالشّعْبَوية، لكن ليس من السهل الحفاظُ على الزّخم دائماً. فثمّة أحزابٌ يمينيّةٌ متطرّفةٌ عديدةٌ في أوروبا، مثْلُ حزبِ التقدّم الدانماركيّ أو الحزبِ الجمهوريّ الألمانيّ، خاضت الانتخاباتِ بشكلٍ علني، غير أنّ حصولَها على نِسَبٍ ضئيلةٍ من الأصوات أفقدها الأهمية. ولم تُحرز أحزابٌ أخرى، مثْلُ «الحركة الاشتراكيّة – اللهَب الثلاثيّ الألوان» في إيطاليا، أيَّ دعمٍ يُذكر (الرّسم 4.3).

يوجَد في البلدانِ اللاّديموقراطيّة، بِحُكمِ طبيعتها، حيِّزٌ عامٌ ضيّق للتنافسِ السياسيّ قد يشجّع على نموّ الحركاتِ الإكراهيّة؛ لكنّه يجِدّ أيضاً من قدرةِ الدولة على مجابهة هذه الحركات، بطريقةٍ يعتبرها عامّةُ الناس مشروعةً.

مقاضاةُ جرائم الكراهية. لا يؤدّي التقصيرُ في مقاضاةِ جرائمِ الكراهية إلاّ إلى تشجيعِ الحركات الإكراهيّة على تعزيزِ برنامجِ عملها، من خلال

الرسم 4.3

يمكن للمشاركة الديموقراطية أن تفضح الجاذبيةَ الحافِّيَةَ للأحزاب اليمينية المتطرّفة

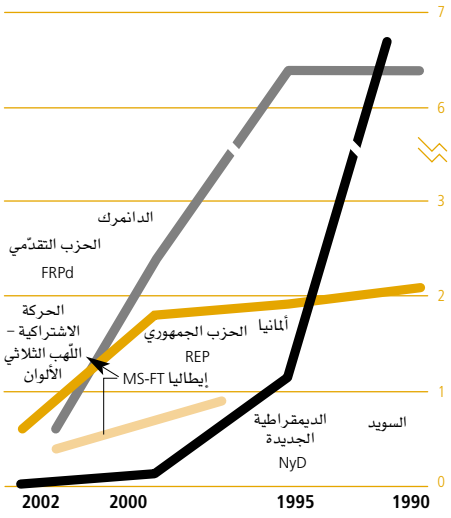

المصدر: Electionworld.org 2004; Ignazi 2003; Jackman and Volpert 1996; Widfeldt 2004; Susning.nu 2004; Swedish Election Authority 2002.

التهديد والعنف؛ كما أنّ القوانينَ التي تستهدف جرائمَ الكراهية، على وجه التحديد، تُثير الجدالَ والخلاف. ويتساءل المنتقدون لماذا يجب اعتبارُ التعصّبِ الأعمى مستهجَناً أكثرَ من الجشع، مثلاً، ويدَّعون أنّ مثلَ هذه القوانين تقترب من مقاضاةِ الأفكار لا الأفعال؛ وتلك منطقةٌ محفوفةٌ بالمخاطر أمام الأنظمة الديموقراطيّة.

تعتمد قضيةُ قوانينِ جرائمِ الكراهية على فرْضيّتين اثنتين، أولاهما أنّ لجرائمِ الكراهية دلالةً رمزيّة – إذ الهدفُ منها توجيهُ رسالةٍ إلى مجتمعٍ بأكمله؛ ولذلك تشكّل، بطريقةٍ ما، تهديداً لأعضائه كافّةً. فالجريمةُ أكبرُ من الهجوم البَدنيّ أو اللفظيّ الذي تنطوي عليه. الفرْضيّةُ الثانية، هي أنّ المحتملَ وقوعُه ضحيّةً لا يستطيع القيامَ بأيِّ شيء يُذكر للوقايةِ من الهجوم. وبما أنّ الهُوِيّةَ الدِّينيّة أو العِرْقيّةَ هي التي تحفز على مثلِ هذه الجرائم – وغالباً ما تكون ذاتَ خصائصَ لا تتبدّل – يبقى التهديدُ ثابتاً. فالحرّيّةُ الثقافيّة هي السماحُ للأفراد بالاختيار، وجريمةُ الكراهية هي إكراهُهم على ارتداءِ سُترةِ تكتيفٍ من تصميمِ غيرهم.

لا يكفي أن تكون قوانينُ جرائمِ الكراهية جزءًا من مجموعةِ قوانينِ البلد؛ إذ يستلزم تحديدُ التهديداتِ المحتمَلة أن تجمع البلدانُ بياناتٍ خاصّةً بجرائمِ الكراهية، أو العنفِ المتعلّق بِرُهاب الأجانب. ويُجري المركزُ الأوروبيّ لمراقبة العنصريّة ورُهابِ الأجانب، وهو مركزٌ يساعد البلدانَ الأوروبيّة في الإجراءات المعياريّة لجمْع مثلِ هذه البيانات، تحليلاً مقارَناً للمنطقة؛ كما يتعيّن على الدّول أن تتحلّى بالإرادة السياسية لاتخاذِ موقفٍ ضدّ التعصّب. فمن بين 191 دولةً عضواً في الأمم المتحدة، لم تصادق 56 دولةً (29 بالمئة) على الاتفاقية الدوليّة لمنعِ ارتكابِ جريمة الإبادة الجماعيّة، ومعاقبتِها (جدول المؤشّرات 30).

الانتباهُ إلى المناهج الدّراسية. يجب على الدُّول أن تضمن عدمَ إعفاءِ المدارس الدِّينية من العمل بحسَبِ نظامِ الدولة، ووُجوبَ تلقّي طلاّبِ هذه المدارس تعليماً ذا قاعدةٍ عريضة. وتبذل بعضُ البلدان جهوداً مشجّعة في هذا الاتجاه؛ حيث أقرّت باكستانُ منذ عهدٍ قريب برنامجاً بقيمةِ 100 مليون دولار، لإدخال الموادّ الدُّنيويّة في مناهجِ المدارس الدِّينيّة [16]. وفي ماليزيا، تبدأ الحكومةُ في تنفيذ المشروع المسمّى ج–ق ع ف «لِتعليمِ الحُروف الجاويّة للُّغة المَلايويّة، والقرآن الكريم، واللغة العربية، وما هو فرْضُ عَيْنٍ في الشّريعة الإسلاميّة»، لإدخالِ منهاجٍ شاملٍ للدِّراسات الإسلاميّة في نظامِ التعليم الرسمي؛ بحيثُ يحصل الطلاّبُ على تعليمٍ دِينيٍّ ودُنيويّ على السّواء. وفي إندونيسيا، تُدير حركتا المحمّدية، ونهضةُ العلماء، منذ أوائل القرن العشرين، مدارسَ ذاتَ منهاجٍ مماثلٍ لمناهج المدارس الرسميّة، بالإضافة إلى مِنهاجها

يتعيّن على الدّول أن تتحلّى بالإرادة السياسية لاتخاذ موقفٍ ضدّ التعصّب

الإطار 4.5

الولاياتُ المتحدة - استهدافُ التعصّبِ والكراهية

استخدمت الولاياتُ المتحدة مزيجاً من الاستراتيجيّات للردِّ على التطرُّف الثقافيّ. وقد استهدفت هذه الاستراتيجياتُ التعصّبَ، لكنّها لم تُعرّض للخطر الحقوقَ والحرّيّاتِ الأساسيّة.

حمايةُ حرّيّة الكلمة والتعبير

استهدفت الولاياتُ المتحدة جماعةَ كوكلكس كلان في عشرينات القرن العشرين، والأميركيّين النازيّين في الثلاثينات؛ لكنّ تطوّرَ النظامِ القانونيّ الأميركيّ يتّجه منذ ذلك الوقت نحو الدفاع بقوةٍ عن التعديلِ الأول للدستور، وهو التعديلُ الذي يضمن حرّيّةَ الكلمة وحقَّ التجمّع المسالم. ومن القضايا الشهيرةِ في السّبعينات، تلك المتعلّقةُ بالحزب الاشتراكيّ الوطنيّ للنازيّين المحدَثين الذي طالب بحقِّ التظاهر في سكوكي بولاية إلينوي، وهي بلدةٌ ذاتُ جاليةٍ يهوديّةٍ كبيرة. ففي سنة 1978، سمحت المحكمةُ العليا في إلينوي لِحزبِ النازيّين المحدَثين بالتظاهُر، مُعلِّلةً ذلك بأنّ «الكلمةَ لا يمكن تقييدُها، إلاّ عندما تتعارض مع الأنشطة المشروعة الأخرى بطريقةٍ محسوسة».

تسجيلُ جرائمِ الكراهية

مع ذلك، فإنّ الولاياتِ المتحدةَ أيضاً سبقت الكثيرَ من البلدان الأخرى في تسجيلِ جرائم الكراهية؛ حيث سنّ الكونغرس عام 1990 قانونَ إحصاءِ جرائمِ الكراهية، وعدّله في سنة 1994. وتصنّف جرائمُ الكراهية وفقاً للدّافع الانحيازيّ إلى العمل الجُرميّ – العنصر، والدين، والعِرْق، والتوجُّه الجنسيّ. وتوجد لدى وكالاتِ فرْضِ القانون إرشاداتٌ عامةٌ متعدّدة لكي تُحدِّد بموضوعيّةٍ ما إذا كان الدافعُ لارتكابِ جريمةٍ ما هو الانحياز – الملابس، أو الرسوم والرموز، أو التعليقات الشفهيّة أو المكتوبة، أو الأفعال في العُطَل الدينيّة، أو ما إلى ذلك. وقد أثير مؤخّراً نقاشٌ بشأن توسيعِ نطاق الانحيازات، التي تُعتبر بمثابةِ جرائمِ كراهية. وسوف يُقدَّم مشروعُ قانونٍ في مجلس شيوخ ولاية أوريغون لتوسيع القانون، بحيث يشمل الأعمالَ الإرهابيةَ الاقتصاديّة وتلك المعاديةَ للرأسماليّة.

مقاضاةُ الإرهابيّين

في الولايات المتحدّة، تعمد المحاكماتُ الجُرميّةُ ودعاوي القانون المدنيّ إلى ملاحقة المجموعات العنصريّة العُنْفيّة، بقوّةٍ، وتحكمُ على قادتها بالسّجن لفتراتٍ طويلةٍ. ونتيجةً لذلك، أفلست مجموعاتٌ عديدة، ودبّت فيها الفوضى خلال السنوات الأخيرة – مثْلُ جماعاتِ الأمم الآريّة، والحركة الخَلْقيّة، والكهنوتية الدوليّة الكبرى. وعانت مجموعاتٌ أخرى أيضاً، مثلُ أمّة هامرسكين، لكنّها لا تزال تشكّل تهديداً.

مساعدةُ المجتمعات المحليّة

أخيراً، حاولت وزارةُ العدل حلَّ مشكلةِ الكراهية على مستوى المجتمعات المحلّيّة. فقد أنشأت مصلحةَ العلاقات في المجتمعات المحلّية عام 1964، لتوفيرِ خدماتٍ عديدة تهدف إلى تقليصِ أنشطةِ جرائمِ الكراهية: التوسُّطِ لِحلِّ التّوتّرات على مستوى المجتمعِ المحلّيّ؛ وتقديمِ المساعدة والتدريب إلى المسؤولين المحلّيّين، وأفراد الشرطة، والسكّان، بشأن كيفيّةِ تمييزِ جرائمِ الكراهية وتقاسُمِ المعلومات؛ وتنفيذِ برامجِ التوعية العامّة والتخطيط للظروف الطارئة، مثل المسيرات والمظاهرات التي قد تزيد من حدّة التوتّرات.

المصدر: ADL 2003; De Kadt 2004; DoJ 2001; FBI 1999; Levin 2001; Pehdazur 2001.

الدِّينيّ؛ كما تشجّع جامعةُ الدراساتِ الإسلاميّة، التابعةُ للدولة، الإنسانيّاتِ والعلومَ الاجتماعيّة في منظوماتِ التعليم الإسلاميّ.

يستحقّ المنهاجُ الدراسيّ في المدارسِ الرّسمية الاهتمامَ أيضاً. وتعمل اليونيسكو على تنفيذِ بضعةِ مشاريعَ في أميركا الوسطى، وغرب أفريقيا وجنوبها، وجنوبِ شرقِ أوروبا، لتعزيز حقوق الإنسان في برنامجٍ لِتدريب المعلِّمين. ويُطوِّر مركزُ آسيا والمحيط الهادئ للتربية من أجل التفاهم الدوليّ، ومقرُّه في جمهوريّة كوريا، مناهجَ تربويّةً لتعزيزِ تفهُّمِ الثقافاتِ المتنوّعة في الإقليم. وتضمّ برامجُ تدريبِ الأساتذة في الكاميرون مقرّراتٍ عن التسامُح والتفاهُم الدوليّين؛ فيما أصبحت موضوعاتٌ مثلُ الأخلاق والتربية المدنيّة إلزاميةً في التعليم الابتدائيّ والثانويّ. وبدأت كِرْواتيا تُنتج كتُباً مدرسيّة تُدخِل حقوقَ الإنسان في برامجِ التعليم القوميّة (الحضانة والابتدائيّ والثانويّ)، وغيرِ الرّسميّة، على السَّواء.

مساعدةُ المجتمعات المحلّيّة في التأقلُم مع الكراهية والعنف السابقَيْن. لا يمكن القضاءُ على الحركات الإكراهيّة، وهي غالباً ما تكون من نِتاجِ العَداواتِ التاريخيّة المستحكِمة، ما لم تتمّ معالجةُ تلك العَداوات.

وقد بذلت «لجنةُ الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا» جهوداً ناجحة في هذا الاتجاه. ويبدو أنّ الاستعانةَ بِخَدماتِ مؤسّساتِ المجتمعات المحلّية (محاكم الغاكاكا في رواندا) قد أحرز بعضَ النجاح في تضميدِ جروحٍ تعانيها هذه المجتمعات.

لإسكاتِ الحركاتِ الإكراهيّة الساعيّةِ إلى الهيمنة الثقافيّة، ينبغي للدول أن تتعامل، بِطريقةٍ بنّاءةٍ وعلنيةٍ وشرعيّة، مع القوى التي تُنشِّط هذه الحركات

وتستخدم الجماعاتُ في أنغولا وموزمبيق طقوسَ التطهُّرِ التقليدية لمساعدة الجنودِ الأطفال، المصابين بِرَضّاتٍ نفْسيّة، في إعادةِ بناءِ علاقاتٍ مع أُسَرهم والمجتمعات الأكبر. وفي السُّويد، خفّضت البرامجُ المشتركة بين الشرطةِ والمدارسِ والمراكزِ الشَّبابيّة من التوتّراتِ العرقيّة، ووفّرت أنشطةً بديلة للشّبيبة[17].

عندما تخرج بلدانٌ مثلُ أفغانستانَ من صراعٍ عنيف، تتطلّب جهودُ زجْرِ الحركاتِ الإكراهيّة وجودَ مؤسّساتٍ قويّة للدّولة (مثْلِ الدّساتير الاشتماليّة، والاجراءات التّشريعيّةِ التّزيهة، والأنظمةِ القضائيّةِ المستقلّة)، واستراتيجيّاتٍ حصِيفة لإعادةِ الاندماج. وعلى مرِّ عقودٍ عديدة، استخدمت الولاياتُ المتحدة، بفعّاليّةٍ، مثلَ هذا الخليطِ من السياسات لاستهدافِ المجموعات والأفرادِ ذوي التوجُّهاتِ العنصريّة؛ حيث تواجَه الأعمالُ الإجراميّة بقوّة، لكنّ الحقوقَ الأساسية تُحمَى أيضاً (الإطار 4.5).

* * *

إنّ الحركاتِ السّاعيةَ إلى الهيمنة موجودةٌ، لأنّها تستغلّ مظالمَ الناس وهمومَهم الحقيقية؛ غير أنّ تمنّيَ انتهائها، أو التظاهُرَ بِعَدمِ وجودها، أو مجرَّدَ حظْرِها، إنّما يُضفي عليها مزيداً من الشّرعيّة لكي تنمو. ولإسكاتِ الحركاتِ الإكراهيّة الساعيّةِ إلى الهيمنة الثقافيّة، ينبغي للدول أن تتعامل، بِطريقةٍ بنّاءةٍ وعلنيةٍ وشرعيّة، مع القوى التي تُنشِّط هذه الحركات.

العَوْلمة والخيارُ الثقافيّ

«لا أريد أن يكون منزلي محاطاً بالجدران من كلّ الجوانب، ونوافذي مسدودةً. أريد أن تهبّ ثقافاتُ كلّ الأوطان على منزلي، من جميع الجهات، وبكلّ حُرّية. لكنّني أرفض أن يقتلِعَني أحدٌ من جذوري».

– المَهاتما غاندي[1]

عندما يكتب المؤرِّخونَ عن تاريخ العالمِ الحديث، من المرجّح أن يفكّروا ملياً في منحيَيْن اثنين: تقدُّم العَوْلمة، وانتشارِ الديموقراطيّة. والعَوْلمةُ هي أكثرُ هذين الاتّجاهين إثارةً للخِلاف، لأنّ لها تأثيراتٍ جيّدةً وسيّئة على السواء؛ فيما فتحت الديموقراطيّةُ المجالَ أمام الناس للاحتجاج على التأثيرات السيّئة؛ لذا، تحتدم الخلافاتُ بشأن العواقب البيئيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للعَوْلمة. لكن ثمّة مجالاً آخر للعَوْلمة، ذاك المتعلّقَ بالثقافةِ والهُوِيّة؛ وهو مثيرٌ للخِلاف بالقدْر نفسِه، بل إنّه أشدُّ إثارةً للانقسام لأنّه يُشرِك فيه الأناسَ العاديّين، وليس فقط الاقتصاديّين والمسؤولين الحكوميّين والنُّشَطاءَ السياسيّين.

زادت العَوْلمةُ احتكاكاتِ الناس بقِيَمهم وأفكارهم وطُرُقِ حياتهم، على نحوٍ لا سابقَ له. فقد ارتفعت وتيرةُ سفرِ الناس واتّسعت، كما وصل التلفازُ اليوم إلى الأُسَر في أقصى المناطق الرِّيفيّة من الصين. ويستمتع الناسُ بتنوّعِ عصرِ العَوْلمة؛ من الموسيقى البرازيليّة في طوكيو إلى الأفلام الأفريقيّة في بانكوك، إلى شكسبير في كرواتيا، إلى الكتبِ عن تاريخ العالم العربيّ في موسكو، إلى أخبارِ العالم عبْر شبكة «سي.أن.أن.» في عمّان.

ولكن إذا كان هذا التنوّع مثيراً لاهتمامِ الكثيرين من الأشخاص، بل يمنح بعضَهم مزيداً من السُّلْطة، فإنّه مثيرٌ لاضطرابِ آخرين ويُجرّدهم من السّلطة. فهؤلاء يخشَوْن من تشظّي بلدِهم وضَياعِ قِيَمهم مع توافُد المزيد من المهاجرين، الذين يحملون معهم عاداتٍ جديدة؛ ومع غزوِ التجارة الدوليّة ووسائلِ الإعلام الحديثة كلَّ ركنٍ من أركان العالم، وحلولِها محلَّ الثقافة المحليّة. ويتنبّأ بعضُهم بمَسارٍ كابوسيٍّ للمجانَسة الثقافيّة. حيث تنهار الثقافاتُ القوميّةُ المتنوّعة أمام عالمٍ تُهيمِن عليه القِيَمُ والرُّموزُ الغربية.

وتذهب التساؤلاتُ إلى أعمقَ من ذلك. هل يجب أن يعنيَ النموُّ الاقتصاديّ والتقدّمُ الاجتماعيّ تبنّيَ القِيَمِ الغربيّةِ السّائدة؟ وهل هناك نموذجٌ واحدٌ فقط للسِّياسات الاقتصاديّة، والمؤسّسات السياسيّة، والقِيَم الاجتماعيّة؟

تتأزّم المخاوفُ عندما يتعلّق الأمرُ بسياساتِ الاستثمار والتجارةِ والهجرة؛ فيحتجّ النّاشطون الهنودُ على منحِ براءاتِ اختراعٍ إلى شركات الأدوية الأجنبيّة، لاستغلالِ شجرِ النِّيم؛ وتحتجّ الحركاتُ المناهِضةُ للعَوْلمة على معاملةِ السِّلعِ الثقافيّة كأيّ سِلعةٍ أخرى في اتفاقيّاتِ التجارة والاستثمار العالميّة؛ وتُعارِض مجموعاتٌ في غربِ أوروبا دخولَ العمّال الأجانب مع أُسَرهم. الأمرُ المشترك بين هؤلاءِ المحتجّين هو الخوفُ من فقدانِ هُوِيّتهم الثقافيّة؛ حيث أطلقت كلٌّ من هذه المسائل، المثيرة للنّزاع، شرارةَ تعبئةٍ سياسيّةٍ حاشدة.

كيف ينبغي للحكومات أن تستجيب؟ يرى هذا الفصلُ أنّ السياساتِ التي تُنظِّم تقدّمَ العَوْلمة الاقتصاديّة ـ تنقُّلات الأشخاص، ورؤوس الأموال، والسِّلع، والأفكار ـ يجب أن تُعزّز الحرّيّاتِ الثقافيّةَ بدلاً من أن تُبطِلها. كما يتفحّص ثلاثةَ تحدّياتٍ للسياسات، من بين الأكثرِ إثارةً للانقسام في المناظراتِ العامّة اليوم؛ هي:

- **السكّانُ الأصليّون، والصناعاتُ الاستخراجيّة، والمعارفُ التقاليديّة**. يحتدم الخلافُ حول أهميّةِ الصِّناعاتِ الاستخراجيّة بالنسبةِ إلى نموّ الاقتصاد الوطنيّ؛ وحول قضية الاستبعاد الاجتماعيّ الاقتصاديّ والثقافيّ للسكّان الأصليّين وانتزاعِهم من مناطقهم التي غالباً ما تُرافق الأنشطةَ التعدينيّة. وتعترف «اتّفاقيّةُ التنوّع الأحيائي» بالمعارف التقاليدية للسكّان الأصليّين؛ وهو ما لا يُقِرّه نظامُ حقوقِ المِلكيّة الفكريّة العالميّ، المتجسِّدُ في المنظّمة العالميّة للمِلكيّة الفكريّة، وفي النواحي المتعلّقة بالتجارة من اتفاقيّةِ حقوقِ المِلكيّة الفكريّة.
- **التجارةُ بالسِّلع الثقافيّة**. انقسمت المفاوضاتُ الدوليّة بشأن الاستثمار والتجارة حول مسألةِ «استثناءٍ ثقافيّ» للأفلام والسِّلع السَّمْعيّة

السياساتِ التي تُنظِّم تقدّمَ العَوْلمة الاقتصاديّة يجب أن تُعزّز الحرّيّاتِ الثقافيّةَ بدلاً من أن تُبطِلها

المَعْلم 5.1 ما الجديدُ بشأن عواقب العَوْلمة على سياسات الهُوِيّة؟

ليست تدفُّقاتُ الاستثمارات والمعارف والأفلام وغيرها من السِّلع الثقافيّة، وتدفُّقاتُ الناس، عبر الحدود، ظواهرَ جديدةً. فقد كافح السكّانُ الأصليّون على مدى قرونٍ للحِفاظ على هُوِيّتهم وطريقةِ عيشهم في وجهِ تيّار الاستثمار الاقتصاديّ الأجنبي، والمستوطنين الجُدُد الذين غالباً ما يأتون معه. وكما يبيّن الفصلُ الثاني، نشَر المستوطنون الجُدُد ثقافتهم، أحياناً متعمّدين، وغالباً بعدم احترام طُرُق العيش المحليّة. على غِرار ذلك، كان التدفُّقُ المُباحُ للأفلام عاملاً جوهرياً في تطوير هذه الصناعة منذ أوائل القرن العشرين. أما الناسُ فيتنقّلون عبر الحدود منذ أقدم العصور، وقد ازدادت الهجرةُ الدوليّة في العقود الأخيرة؛ لكنّها لا تزال دون 3 بالمئة من مجموع سكّان العالم، ولم تَزِد عمّا كانت عليه عندما بلغت ذروتَها آخرَ مرّة قبل 100 سنة [1].

ما الذي يجعل هذه التدفّقاتِ مصدراً أقوى لسياسات الهُوِيّة اليوم؟ هل تتزايد المشاكلُ القديمة سوءًا؟ هل تبرز مشاكلُ جديدة؟ أم أن الناسَ أكثرُ حريّةً ولديهم قدرةٌ أكبر على المطالبة بحقوقهم؟ تختلف الإجابة لكلّ حالةٍ، لكنّها تحتوي على عنصرٍ من الحالات الثلاث كلِّها.

السكّانُ الأصليّون، وتدفّقُ الاستثمارات والمعارف

سرَّعت العَوْلمةُ من تدفّق الاستثمارات ذاتِ التأثير العميق على سبُلِ عيش العديد من الشّعوب الأصلية. وفي السنواتِ العشرين الأخيرة، قوّى أكثرُ من 70 بلداً تشريعاتٍ خاصةً بتعزيز الاستثمار في الصناعات الاستخراجيّة، مثلِ النفط والغاز والتعدين؛ وشهدت الاستثماراتُ الأجنبيّة في هذه القطاعات ارتفاعاً حادًّا (الرَّسم 1). مثالاً على ذلك، تضاعفت الاستثماراتُ في التنقيب عن المعادن وتطويرها، في أفريقيا، بين عامَيّ 1990 و 1997 [2].

ونظراً لأنّ الكثيرَ من مواردِ العالم الطبيعيّة اللاّمستثمرةِ بعدُ موجودةٌ في مناطق السكّان الأصليّين، فإنّ الانتشارَ العالميّ للاستثمارات في التعدين، وقدرةَ السكّان الأصليّين على البقاء، مرتبطان بشكلٍ لا ينفصم (أُنظُر الخريطة 5.1 والجدول 5.1). وقد زادت هذه الاتجاهاتُ من الضّغط على مناطق السكّان الأصليّين؛ ممّا أدّى إلى النزوح القسْريّ في كولومبيا، وغانا، وغويانا، وإندونيسيا، وماليزيا، والبيرو، والفيليبين [3]. وإذا ما تواصلت الاتجاهاتُ الحاليّة، فقد تُمسي معظمُ المناجم الكبرى في أراضي السكّان الأصليّين [4].

رفعت العَوْلمةُ أيضاً الطلبَ على المعارف، بوصْفها مورداً اقتصادياً. ولدى السكّان الأصليّين موردٌ غنيّ من المعارف التقليدية – من النباتات ذاتِ القيمةِ الطبيّة، وأصناف المحاصيل الغذائية التي يطالب بها المستهلكون، وغيرِها من المعارف القيّمة. وتنبّه منظّمو الأعمال بسرعةٍ إلى رؤية الإمكانيّات التسويقية لهذه المعارف، إذا ما تمكّنوا من تسجيلِ براءاتٍ لها وبيعها. لذا، يتزايد اختلاسُ المعارفِ التقاليدية؛ حيث مُنِح العديدُ من «الابتكارات» براءاتِ اختراعٍ بطريقةٍ مزيّفة. ومن الأمثلة على ذلك، الخصائصُ الطبيّة لِنَبتةِ أياهوَاسكا المقدّسةِ في حوض الأمازون (تُصنّعها مجتمعاتُ السكّان الأصليّين منذ قرون)؛ ونبتةِ الماكا في البيرو التي تُعزّز الخصوبة (كانت معروفةً عند هنود الأنديز لدى قُدوم الإسبان في القرن السادس عشر)؛ ومستخرَجٍ مبيدٍ للآفّات من شجرِ النِّيم يُستخدَم في الهند بسببِ خصائصه التعقيميّة (معارف شائعة منذ أقدم العصور).

نادراً ما تكون للبلدان النامية تلك الموارِدُ التي تمكّنها من الطّعن في براءات الاختراع المزيّفة لدى السّلطات القضائية الأجنبيّة – وتقِلُّ الموارِدُ حتى أكثرَ من ذلك عند السكّان الأصليّين. وقد خلصت دراسةٌ في مارس/آذار عام ألفين إلى أن سبعةَ آلافِ براءةِ اختراعٍ مُنحت لاستخدام معارفَ تقاليديةٍ على نحوٍ غير مصرَّحٍ به، أو لاختلاسِ نباتاتٍ طبيّة [5].

لكن إثباتَ المجموعاتِ الأصليّة لِوجودها يتزايد باطِّراد؛ وقد سهّلت العَوْلمةُ على السكّان الأصليّين أمرَ الانتظام، وجَمعِ الأموال، وتشكيلِ شبكاتٍ مع المجموعات الأخرى حول العالم، حيث اكتسبوا وُسْعاً ووَقْعاً سياسياً أكبرَ من ذي قبل. فقد أعلنت الأممُ المتحدة أن فترة 1995 – 2004 هي العقدُ الدوليّ للسكّان الأصليّين في العالم، كما أنشئ في سنة ألفين المنتدى الدائمُ لمشاكل السكّان الأصليّين. في أغسطس/آب عام 2003، اعترفت الحكومةُ الكندية بمطالبِ المِلكية لِهنود تْليكو في ما يتعلّق بمنطقةٍ غنيّة بالماس في الأراضي الشمالية الغربية. وفي أوكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه، حكمت المحكمةُ الدستورية في جنوب أفريقيا بأن للسكان الأصليّين مِلكيةً مَشاعيّةً في الأرض، وحقوقاً تعدينية، في مناطقِهم؛ وبأن أيَّ محاولاتٍ لتجريدهم من ممتلكاتهم تُشكّل تمييزاً عنصرياً. وفي أستراليا، أصبح ما يزيد على 16 ٪ من مساحة البلاد مِلْكاً للسكّان الأصليّين أو تحت سلطتهم؛ ومن المتوقّع أن تصير «مؤسسةُ أراضي الأصليّين» ممولّةً كلّياً بِرَأسِ مالٍ أساسيّ قدْرُه 1.3 بليون دولار أسترالي، كي يُستخدَم في شراءِ أراضٍ للسكان الأصليّين العاجزين عن الحصول على المِلكية بمواردَ أخرى [6].

الرسم 1 ازديادٌ متسارع للاستثمارات في الصّناعات الاستخراجية، في البلدان النامية، 1988-1997

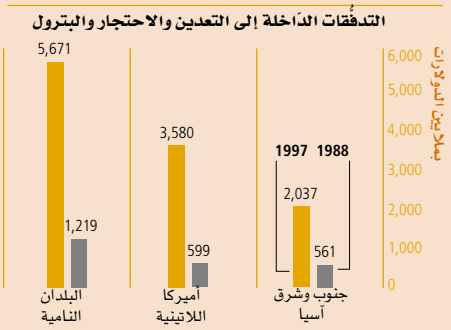

المصدر: UNCTAD 1999

تدفُّقُ السِّلَع الثقافية – الأفلامُ، والمنتجاتُ السَّمْعية البَصَرية الأخرى

ازداد الخلافُ بشأن السِّلع الثقافية في التجارة الدوليّة والاتفاقيّات الاستثماريّة حدّةً؛ بسبب النموِّ الأُسّيّ في حجم التجارة، وتزايُدِ تركُّزِ صناعةِ الأفلام في هوليوود، وتنامي تأثيرِ الأفلام ووسائلِ الترفيه على طُرُق حياة الشّباب.

وقد تضاعفت التجارةُ العالميّة أربعَ مرات في السِّلع الثقافيّة – السينما، والتصوير الفوتوغرافي، والإذاعة والتّلفاز، والموادّ المطبوعة، والأدب، والموسيقى، والفنون البَصَريّة – من 95 بليون دولار سنة 1980 الى أكثرَ من 380 بليون دولار سنة 1998 [7]. وينبع نحوٌ أربعةِ أخماسِ هذه التدفّقات من 13 بلداً [8]. وتصل هوليوود إلى 2.6 بليون نسمة في كل أنحاء العالم، فيما تصل بوليود (الهندية) إلى 3.6 بليون نسمة [9].

وفي صناعة الأفلام السينمائيّة، يحظى الإنتاجُ الأميركيّ عادةً بنحوِ 85٪ من مشاهِدي الأفلام في كلّ أنحاء العالم [10]. ففي تجارةِ الموادّ السَّمْعية البَصَرية مع الاتحاد الأوروبي فقط، حظيت الولاياتُ المتحدة بفائضٍ مقدارُه 8.1 بليون دولار في سنة 2000، مقسَّمةً بالتساوي بين الأفلام السينمائية والحقوق التلفازية [11]. ومن بين 98 بلداً في العالم تمتلك بياناتٍ قابلةً للمقارنة، أنتجت ثمانيةٌ فقط في التسعينات أفلاماً أكثرَ مما استوردت سنوياً [12]؛ وكانت الصينُ والهند والفيليبين بين أكبرِ البلدان المنتجةِ من حيثُ عددُ الأفلام في السنة؛ لكنّ الدليلَ يتغيّر عندما يُحسَب الإنتاجُ من خلال العائدات. فمن إنتاجٍ عالميّ يزيد على 3000 فيلم في السنة، تبلغ حصّةُ هوليوود ما يزيد على 35 بالمئة من عائداتِ صناعة الأفلام؛ كما أنّ الولاياتِ المتحدةَ كانت بلدَ المنشأ الأول أو الثاني للأفلام المستوردَة في 66 من 73 بلداً تتوفّر عنها بياناتٌ للفترة 1994-1998 [13].

في المقابل، شهدت صناعةُ الأفلام الأوروبيّة انحداراً في العقود الثلاثة الماضية؛ حيث هبط الإنتاجُ في إيطاليا التي أنتجت فيلماً 92 عام 1998، وفي إسبانيا التي أنتجت 85 فيلماً، فيما لم يتغيّر الإنتاجُ في المملكة المتحدة وألمانيا [14]. وتشكّل فرنسا الاستثناءَ، حيث ارتفع الإنتاجُ فيها إلى 138 فيلماً عام 1998 [15]. ومنيت حصةُ الأفلام المحليّة التي شُوهِدت بين 1984 و 2001 بهبوطٍ حادّ في قسمٍ كبير من أوروبا، باستثناءِ بلدانٍ مثل فرنسا وألمانيا؛ حيث طُبِّقت سياساتٌ محدّدة لدعمِ صناعة الأفلام المحلية. وفي الفترة

نفسها، ارتفعت حصةُ الأفلام الأميركية في كل أنحاء القارّة الأوروبية (الرَّسم 2).

ليست الهيمنةُ الدوليّةُ للأفلام الأميركيّة سوى مظهرٍ واحدٍ فقط من مظاهرِ انتشارِ ثقافةِ الاستهلاك الغربيّة في كلّ أنحاء العالم. فقد تسبّبت تِقانةُ الاتصالات عبر الأقمار الصّناعيّة، إبّان الثمانينات، في ظهورِ وسيلةٍ إعلاميةٍ قويةٍ جديدة ذاتِ امتدادٍ كوْنيّ، مثل شبكة «سي.أنْ.أنْ.». وزادت أعدادُ أجهزةِ التّلفاز لكلّ ألفِ شخص في كلّ أنحاءِ العالم أكثرَ من ضِعفَيْن، من 113 عام 1998 إلى 229 عام 1995؛ كما ازدادت إلى 243 جهازاً منذ ذلك الحين [16]. وقد أصبحت أنماطُ الاستهلاكِ اليوم عالميةً؛ إذ، حدّدت أبحاثُ السوق «نخبةً عالميّة»، أو طبقةً متوسّطةً عالميّة تتّبع نمَطَ الاستهلاكِ نفسَه، وتفضّل «الأصنافَ العالميّة». وأكثرُ ما يَلفت الانتباهَ هم «المراهقون العالميّون» الذين يسكنون «فضاءً عالميّاً»، أو عالماً واحداً للثقافة الشعبية/البُوب، حيث يُمضون أوقاتاً طويلةً مستمتِعين بأفلامِ الفيديو والموسيقى عينِها، ويُوفِّرون سوقاً ضخمةً لِما يطرحه مصمِّمو الأزياء من أحذيةٍ رياضيّة، وقمصان تي شيرت، وبنطلونات جينز.

تدفُّقات الناس

أصبحت سياساتُ الهجرة مثيرةً للانقسام الاجتماعيّ في العديد من البلدان؛ والمجادلاتُ ليست فقط حول الوظائف، والرفاه الاجتماعيّ، ولكن حول الثقافة – حول ما إن كان يتعيّن على المهاجرين تبنّي لغةِ مجتمعِهم الجديد وقِيَمِه. فلماذا ازدادت هذه المسائلُ بروزاً اليوم؟ وما علاقةُ العَوْلمةِ بها؟

تُعيد العَوْلمةُ صياغةَ التحرّكات الدوليّة للناس كمّاً ونوعاً؛ حيث يزداد عددُ المهاجرين المتوجّهين إلى بلدانٍ مرتفعةِ الدخل، الراغبينَ في الحفاظ على هُوِيّاتهم الثقافيّة وروابطهم ببلدانهم الأمّ.

لطالما تنقّل الناسُ عبر الحدود، لكنّ الأعدادَ تزايدت في العقود الثلاثة الماضية؛ فارتفعت أعدادُ المهاجرين الدوليّين – أولئك الذين يعيشون خارج بلدانِ مولدِهم – من 76 مليوناً سنة 1960 إلى 154 مليوناً سنة 1990، وإلى 175 مليوناً سنة 2000 [17]. فقد سهّل التقدّمُ التّقانيُّ السَّفرَ والاتصالات، وجعلهما أسرعَ وأدنى كلفةً؛ حيث هبط سعرُ تذكرة الطائرة من نيروبي إلى لندن عام 1960 من 24 ألف دولار – بمُعادل القوّة الشّرائيّة اليوم – إلى ألفي دولار عام 2000 [18]. وتوصل شبكاتُ الهاتف والإنترنت، ووسائلُ الإعلام العالميّة، وقائعَ الحياة في كلّ أنحاء العالم إلى حجرة الجلوس؛ بحيث يعي الناسُ مدى التفاوُتات في الأجور والظروف المعيشيّة – ويتشوّقون لِتحسين فُرَصهم.

تؤثّر السياساتُ أيضاً على تدفّق الناس؛ حيث يمكن للاضطهاد أن يدفعهم إلى المغادرة، بقدْرِ ما يدفعهم إلى ذلك مزيدٌ من الانفتاح. فالتحوّلاتُ السياسيّة في الاتحاد السوفييتيّ وأوروبا الشرقية ودول البلطيق سابقاً، أتاحت للناس سُبُلَ الخروج لأولِ مرةٍ منذ عقود.

لكن الأهمَّ من تزايُد أعداد المهاجرين، أن بِنيةَ الهجرة شهدت تغيّراً جذريّاً.

- **التغيُّرُ الديموغرافي.** كان نموُّ الهجرة في العقد الأخير، بالنسبة إلى غربِ أوروبا وأستراليا وأميركا الشمالية، متركّزاً بشكلٍ كلّي تقريباً على التدفُّقات من بلدانٍ فقيرة إلى أخرى غنيّة. وفي التسعينات، ارتفع عددُ سكّان المناطق الأكثرِ تقدُّماً، المولودين من أصولٍ أجنبيّة، إلى 23 مليون نسمة [19]. واليوم تبلغ نسبةُ الذين يعيشون في تلك البلدان، من مواليد أماكنَ أخرى، عشرةً في المئةِ تقريباً [20].
- **الهجرةُ غيرُ الموثّقة.** بلغت هذه الهجرةُ مستوياتٍ غيرَ مسبوقة؛ حيث يعيش ما يصل إلى 30 مليون نسمة، في مختلف أنحاء العالم، من دون إقاماتٍ قانونيّة في البلدان التي يعيشون فيها [21].
- **الهجرةُ الدائريّة.** ثمّة احتمالٌ أكبر بأن الأشخاصَ الذين يقرّرون الهجرةَ اليوم سوف يعودون إلى البلدان التي وُلدوا فيها، أو ينتقلون إلى بلدٍ ثالث، بدلاً من البقاء في البلد الأوّل الذي هاجروا إليه. ونظراً لتدنّي تكاليفِ الاتصالات والسفر، يبقى المهاجرون على اتّصالٍ وثيقٍ بمجتمعاتهم المحليّة في مواطنهم الأصليّة.
- **شبكاتُ الشتات.** يساعد عيْشُ الأصدقاء والأقرباء في الخارج في جعْلِ الهجرةِ أكثرَ سهولةً. وتعمل شبكاتُ الشّتات على توفير المأوى، والعمل، والمساعدةِ في التعامل مع الإجراءات البيروقراطيّة. لذا، يميل المهاجرون القادمون من البلدِ نفسِه إلى التركّز حيث استقرّ الآخرون قبْلهم: مثلاً، أنّ 92 بالمئة من المهاجرين الجزائريّين إلى أوروبا يعيشون في فرنسا، و 81 بالمئة من المهاجرين اليونانيّين يعيشون في ألمانيا [22]. وقد ضخّمت الهجرةُ الصينيةُ غيرُ القانونيّة الشّتاتَ إلى ما بين 30 و 50 مليون نسمة [23].
- **تحويلاتُ الأموال.** ارتفعت تحويلاتُ الأموال إلى البلدان النامية، خلال فترةٍ تزيد قليلاً على عشرِ سنوات من 30 بليون دولار سنة 1990 إلى نحو 80 بليون دولار سنة 2002 [24]. ففي السّلفادور، بلغت تحويلاتُ الأموال المرسَلة من السّلفادوريّين في الخارج 13.3٪ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ عام ألفين [25].
- **طالبو اللجوء، واللاجئون.** يشكّل اللاجئون نحو 9 بالمئة من المهاجرين في العالم (16 مليون نسمة). وقد استضافت أوروبا ما يزيد على مليونين من طالبي اللجوء السياسيّ في سنة 2000، أي أكثرَ بأربعِ مرّاتٍ مما استضافته أميركا الشمالية [26].
- **التأنيث.** هاجرت النساءُ باستمرارٍ تقريباً كأفراد من الأسرة؛ ولكن تتزايد أعدادُ النساء اللواتي يُهاجِرنَ بمفرَدهنَّ اليوم، مخلِّفاتٍ أُسَرَهنّ وراءهنّ، للعمل في الخارج. فقد شكّلت النساءُ 70 بالمئة من عمّال الفيليبين المهاجرين إلى الخارج سنة 2000 [27].

المصدر: ATSIA 2003; CSD and ICC 2002; Moody 2000; WIPO 2003d; World Bank 2004; Cohen 2004; Kapur and McHale 2003; IOM 2003b, 2003c, 2004; UN 2002a, 2002b, 2003a.

الجدول 2.1

البلدانُ العشرة الأولى في حصّتها من الهجرة الدولية، 2000 (نسبة مئوية)

الإمارات العربية المتحدة	68
الكويت	49
الأردن	39
إسرائيل	37
سنغافورة	34
عُمان	26
سويسرا	25
أستراليا	25
المملكة العربية السعودية	24
نيوزيلندا	22

المصدر: UN 2003a.

الرسم 2 **أفلامٌ محليّةٌ أقلّ، أفلامٌ أميركيةٌ أكثر: تطوُّرٌ تدريجيّ في حضور الأفلام**، 1984 - 2001

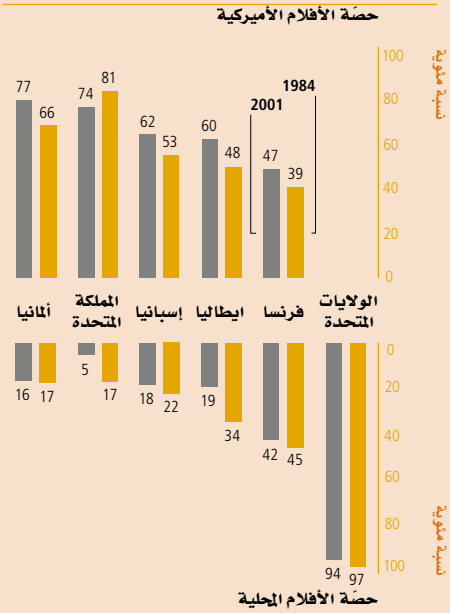

المصدر: Cohen 2004

البَصَريّة، يسمح بمعاملتها على نحوٍ مختلفٍ عن السِّلع الأخرى.

- **الهجرة.** يتطلّب حسْنُ التدبير لِتدفّقِ المهاجرين الأجانب، ودمجِهم، التفاعُلَ مع المجموعات التي تناهِض المهاجرين وترى أنّ الثقافةَ القوميّة معرَّضةٌ للخطر، ومع مجموعات المهاجرين الذين يُطالبون باحترامِ طُرُقِ حياتهم.

غالباً ما تُثير المواقفُ المتطرّفةُ ردوداً انتكاسيّة تتّسم بالقوميّة المُغالية، ورُهابِ الأجانب، ومقاومةِ التغيير: أغلِقوا البلدَ في وجهِ كلِّ التأثيرات الخارجيّة، وحافِظُوا على التراث. ويفرض ذاك الدفاعُ عن الثقافة القومية تكاليفَ باهظةً على التنمية، وعلى خيار الإنسان. لذا، يحاول هذا التقريرُ إثباتَ أنّ هذه المواقفَ المتطرّفة ليست السَّبيلَ إلى حماية الثقافات والهُوِيّات المحلية، وأن ما من وُجوبٍ للاختيار بين حماية الهُوِيّات المحلية وتبنّي سياساتٍ انفتاحية للتدفُّقِ العالميّ من المهاجرين، ومن الأفلامِ والمعارفِ ورؤوسِ الأموال الأجنبية. ويكمن التحدّي للبلدانِ حول العالم في كيفيّةِ صياغةِ سياساتٍ خاصّةٍ بالبلد دون سواه، تُوسِّع الخياراتِ بدلاً من أن تُضيّقها؛ عبْر دعْمِ الهُوِيّات القومية وحمايتِها، مع الإبقاء أيضاً على حدودِ البلادِ مفتوحةً.

إنّ هدفَ سياساتِ التعدُّدية الثقافيّة هو حمايةُ الحُرِّية الثقافيّة، وتوسيعُ خياراتِ الناس ـ من حيثُ أساليبُ عيْشِهم وتعريفُهم لأنفسهم ـ وعدمُ معاقبتِهم على هذه الخيارات

العَوْلمةُ، والتعدُّديةُ الثقافيّة

يستحقّ تأثيرُ العَوْلمة على الحرّيّة الثقافيّة اهتماماً خاصّاً، وقد ناقشت **تقاريرُ التنمية البشرية** السابقةُ مصادرَ الاستبعادِ الاقتصاديّ، مثْلَ الحواجز التجاريّة التي تُبقي الأسواقَ مغلقةً في وجهِ صادراتِ البلدان الفقيرة؛ أو مصادرَ الاستبعاد السياسيّ، مثْلَ ضَعْف صوتِ البلدان النامية في المفاوضات التجاريّة. فإزالةُ مثلِ هذه الحواجز لن تُلغيَ بمفردِها نوعاً ثالثاً من الاستبعاد الثقافيّ، إذ يتطلّب ذلك مقارباتٍ جديدةً تُبنى على سياساتِ التعدُّديةِ الثقافيّة.

من الممكن أن تبدو التدفّقاتُ العالميّةُ، للسِّلعِ والأفكار والناس ورؤوسِ الأموال، تهديداً للثقافة القوميّة بطُرُقٍ عديدة. فقد تؤدّي إلى التخلّي عن القِيَمِ والأعرافِ التقاليديّة، وإلى تفكيكِ الأساسِ الاقتصاديّ الذي يعتمد عليه بقاءُ ثقافاتِ الشُّعوبِ الأصليّة. وعندما تقود مثلُ هذه التدفّقاتِ العالميّة إلى الاستبعاد الثقافيّ، يتطلّب الأمرُ سياساتٍ متعدّدةَ الثقافات لإدارة التجارة والهجرة والاستثمارات بأساليبَ تعترف بالاختلافاتِ والهُوِيّاتِ الثقافيّة. ومن المستلزَمِ الاعترافُ صراحةً بكوْنِ المعارف التّقاليديّة مستبعَدةً من الأنظمة العالميّة للمِلكيّة الفكريّة؛ مثلما هو الاعترافُ الصّريحُ بالوقْعِ الثقافيّ لِسِلَعٍ مثل الأفلام، وبالهُوِيَّةِ الثقافيّة للمهاجرين.

غير أنّ هدفَ سياساتِ التعدُّدية الثقافيّة ليس الحفاظَ على التقاليد، بل هو حمايةُ الحُرِّية الثقافيّة، وتوسيعُ خياراتِ الناس ـ من حيثُ أساليبُ عيْشِهم وتعريفُهم لأنفسهم ـ وعدمُ معاقبتِهم على هذه الخيارات. ويمكن للحِفاظ على التراث أن يساعد في الإبقاء على الخيارات مفتوحةً، لكنّ من الواجب ألاّ يُقيَّد الناسُ في صندوقٍ لا يتغيّرُ ولا يتبدّل، يُدعى «ثقافة». فالمناظراتُ الجاريةُ اليوم عن العَوْلمة وفقدان الهُوِيَّة الثقافيّة غالباً ما تتمّ، للأسف، من خلال التمسّك بالسيادة القوميّة، والحفاظِ على التّراث القديم للسكّان الأصليّين، وحراسةِ الثقافةِ القوميّة في وجه التدفّقات المتنامية للأجانب، وللأفلامِ والموسيقى وغيرها من السِّلع. غير أن الهُوِيّاتِ الثقافيّةَ غيرُ متجانسةٍ، وتتطوّر تدريجاً ـ إنّها سيروراتٌ حركيّةٌ تدفع فيها التناقضاتُ والصِّراعاتُ الداخليّة إلى التغيّر (الإطار 5.1).

ثمّة مبادئُ أربعةٌ يجب أن تستنير بها أيُّ استراتيجيّةٍ للتعدُّدية الثقافيّة في العَوْلمة:

- الدّفاعُ عن التقاليد يمكن أن يُعرقل التنمية البشريّة.
- احترامُ الاختلافِ والتنوّعِ ضروريٌّ.
- التنوّعُ يزدهر في عالمٍ معتمدٍ بعضُه على بعضه الآخر بصورةٍ شموليّة، عندما تكون للناس هُوِيّاتٌ متعدّدةٌ وتكامُلية؛ لا تنتمي إلى مجتمعٍ محلّيٍّ ما أو بلدٍ ما فحسْب، وإنّما إلى عمومِ البشريّة.
- معالجةُ اختلالاتِ التوازن في القوّة الاقتصاديّة والسياسيّة تُساعد في إحباط المخاطر التي تتهدّد ثقافاتِ المجتمعاتِ الفقيرةِ والضعيفة.

الدفاعُ عن التقاليد يمكن أن يُعرقل التنمية البشريّة

المبدأُ الأوّل هو أنّ التقاليدَ يجب ألاّ تختلط بحُرِّية الاختيار. ومثلما يشير الفصلُ الأول، فإن «المحاجّةَ لِصالحِ التنوّع الثقافيّ على أساسِ أن هذا ما ورِثَتْه المجموعاتُ المختلفة من البشر ليست استنتاجاً منطقياً، مبنياً على الحُرِّية الثقافية». كما أنّ التقاليدَ يمكن أن تعمل ضدّ الحرِّية الثقافيّة؛ إذ «من الممكنِ للإصرار على المحافظة الثقافية أن يثنيَ الناسَ عن – أو يمنعَهم من – تبنّي أسلوبِ حياةٍ مختلف؛ بل وحتى الالتحاقِ بأسلوب الحياة الذي يتّبعه في المجتمعِ المشارِ إليه، بشكلٍ متعارَفٍ عليه،

آخرون من خلفيّةٍ ثقافيةٍ مختلفة». هناك الكثيرُ مما يُعتَزّ به في القِيَم والممارسات التقاليدية، والكثيرُ مما ينسجم مع القِيَم العامّة لحقوق الإنسان؛ لكنّ هناك أيضاً الكثيرَ مما تتحدّاه الأخلاقياتُ العامّة، مثلَ قوانينِ الميراث المتحيّزةِ ضدّ النساء أو اتخاذِ قراراتٍ غيرِ تشاركيّة أو غيرِ ديموقراطية.

يُمكن لاتخاذِ موقفٍ متطرّفٍ بالحفاظ على التقاليد، مهما كلّف الأمر، أن يُعيق التنمية البشريّة. فبعضُ السكّان الأصليّين يخشَوْن من تعرُّضِ أعرافهم الثقافيّة القديمة للخطر بسببِ تدفُّقِ الاستثمارات الأجنبيّة على الصناعات الاستخراجيّة، أو من أنّ تشاركَ المعارفِ التقاليدية يقود بالضرورة إلى سوءِ الاستخدام. وقد ردَّ بعضُهم على انتهاكاتِ هُوِيّتهم الثقافيّة بمنْعِ كلِّ الأفكار الجديدة والتغيُّر، محاولين الحفاظَ على التقاليدِ مهما كلّف الأمر؛ غير أنّ مثلَ ردودِ الأفعال هذه لا تُقلّل الخياراتِ الثقافيّةَ فحسْب، بل أيضاً الخياراتِ الاجتماعيّةَ والاقتصاديّة للسكّان الأصليّين. على غرارِ ذلك، غالباً ما تدافع المجموعاتُ المناهضة للمهاجرين عن الهُوِيّات القوميّة باسْم التقاليد؛ وهو ما يُضيّق خياراتِها، فضلاً عن أنّه يَعزلها عن فوائدِ المهاجرين الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة التي تجلب مهاراتٍ وعمالاً جُدُداً إلى البلد. كما أنّ الدفاعَ عن الصناعات الثقافيّة الوطنيّة، باتّباعِ مذهبِ الحِمائيّة، يقلّل الخياراتِ أمام المستهلِكين.

ليست أساليبُ العيْش أو القِيَمُ جامدةً في أيّ مجتمع. فعلماءُ الأنثروبولوجيا نبذوا المخاوفَ من تشيئةِ الثقافات، وها هم اليوم يرَوْن أهميّةً في تغيُّرِ الثقافات وتأثُّرها المتواصل بالنِّزاعاتِ والتناقضاتِ الداخليّة (أُنظُر الإطار 5.1).

احترامُ التنوّع

المبدأ الثاني هو أنّ التنوّعَ ليس غايةً بحدّ ذاته؛ لكنّه، كما يُشير الفصلُ الأول، يُعزّز الحرّيّةَ الثقافيّة ويُغني حياةَ الناس. إنّه حصيلةُ حرّيّاتِ الناس والخياراتِ التي يتّخذونها؛ كما يعني ضمْناً وجودَ فرصةٍ لتقييمِ البدائل المختلفة، المتوفّرةِ لاتّخاذ هذه الخيارات. وإذا ما اختفت الثقافاتُ المحلّيّة وأمْست البلدانُ متجانسةً، يَقِلّ نطاقُ الاختيار.

ينجم جانبٌ كبير من مخافةِ فقدانِ الهُوِيّة والثقافة القوميّتَين عن الاعتقاد بأنّ التنوّعَ الثقافيّ يؤدّي حتماً إلى النِّزاع أو إلى فشلِ التنمية؛ وتلك خرافةٌ، كما يشرح الفصلُ الثاني: إذ ليس التنوّعُ هو الذي يقود حتماً إلى النِّزاع، بل قَمْعُ الهُوِيّة الثقافيّة، والاستبعادُ الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ على أساس الثقافة، هما اللذان يُوقِدان شرارةَ العنفِ والتوتّرات. وقد يخشى الناسُ من التنوّع وعواقبِه، لكنّ معارضةَ التنوّع ـ كما في مواقفِ المجموعات المناهضةِ للمهاجرين ـ هي التي يمكن أن تستقطب المجتمعاتِ وتُوقِدَ التوتّراتِ الاجتماعيّة.

تطويرُ هُوِيّاتٍ متعدّدةٍ وتكامُليّة . العيشُ محليّاً وعالميّاً

المبدأ الثالث هو أنّ العَوْلمةَ لا يمكن أن تُوسِّع الحرّيّاتِ الثقافيّةَ إلاّ إذا طوّر كلُّ الناس هويّاتٍ متعدّدةً وتكامُليّةً كمُواطنينَ في العالم، وأيضاً كمواطنينَ في دولةٍ وأعضاءٍ في مجموعةٍ ثقافيّة. ومثلما يمكن أن تبنيَ دولةٌ متنوّعةُ الثقافات وحدةً على أساسِ هُوِيّاتٍ متعدّدةٍ وتكامُليّة (الفصل الثالث)، كذلك يتعيّن على العالمِ المتنوّعِ ثقافيّاً أن يفعل الأمرَ نفسَه. وفيما تمضي العَوْلمةُ قُدُماً، لا يعني ذلك اعترافاً بالهُوِيّات المحليّة والقومية فحسْب، وإنّما أيضاً تقويةَ الالتزامات بكَوْنِ الناس مُواطني العالم.

لا يمكن للتفاعُلات العالميةِ المكثّفةِ اليوم أن تعمل بشكلٍ جيّد إلا إذا حكمَتْها أواصرُ القِيَم

الإطار 5.1

الثقافة ـ تحوُّلٌ نموذجيّ في عِلْم الإنسان / الأنثروبولوجيا

لسنواتٍ عديدة، ظلَّ تعريفُ الأنثروبولوجيا الثقافيّةِ والاجتماعيّة، بأنّها دراسةُ البُعد الثقافيّ للناس، يُثير بعضَ الاعتراضات؛ إذ كانت «الثقافة» تُفهَم على أنّها مرادِفةٌ لما كان يُسمّى من قبلُ «أُناساً ما».

غير أنّه في العقدين الماضيين، أعيد تقييمُ مفهوم «الثقافة»؛ وامتداداً فكرةِ «الاختلاف الثقافيّ»، وافتراضاتِ التجانُس والكيان الكلّيّ والوحدة التي تنطوي عليها هذه الفكرة. لم يعُد يُنظر إلى الاختلاف الثقافيّ بأنّه غَيْريّةٌ دخيلةٌ مستقرّة؛ حيث تتزايد النظرةُ إلى العلاقات بين الذّات والغَيْر باعتبارها قضايا قوّةٍ وكلامٍ منمّق أكثرَ مما هي جوهر؛ كما يتزايد النظرُ إلى الثقافات على أنها عمليّاتٌ تعكس التغيّرَ، والتناقضاتِ والنِّزاعاتِ الداخليّة.

ولكن فيما كان الأنثروبولوجيّون يفقدون الإيمان بـ «الكلّيّات» الثقافيّة المتماسِكة والمستقِرّة والمترابطة، أخذت مجموعةٌ واسعة من بُناة الثقافة في العالم تعتنق هذا المفهوم. وتتزايد استشارةُ الأعمال الأنثروبولوجيّة من جانبِ أشخاصٍ يحاولون أن يُعيّنوا للمجموعات تلك الأنواعَ التعميميةَ من الهُوِيّات الثقافيّة التي يجد الأنثروبولوجيّون الآن أنّها مثيرةٌ لمشاكلَ عميقة. واليوم، يريد السياسيّون والاقتصاديّون وعمومُ الناس أن تُعرَّف الثقافةُ بالطريقةِ المحدَّدة، والمجسَّدة، والمقرَّر أنها جوهريّةٌ، وغيرِ المحصورة بنطاقٍ زمنيّ؛ وهي بالضبطِ الطريقةُ التي أهملها الأنثروبولوجيّون مؤخّراً.

لقد أصبحت الثقافةُ والتعدُّدية الثقافيّة حقيقتين سياسيّتين وقضائيّتين، كما ينصّ على ذلك البندُ الأول من الإعلان العالمي بشأن التنوّع الثقافي الصادر عن اليونسكو (2001): «التنوّعُ الثقافيّ ضروريٌّ للبشر بقدْرِ ما هو التنوّعُ الأحيائيّ ضروريٌّ للطبيعة. وبهذا المعنى، فإنه التراثُ المشترك للإنسانيّة ويجب الاعترافُ به، وتوكيدُه، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل». وقد استوعب العديدُ من الأشخاص جزءًا من الرسالة الأنثروبولوجيّة على الأقلّ: الثقافةُ موجودةٌ ويتمّ تعلّمُها؛ إنّها تتخلّل حياتَنا اليوميّة؛ وهي هامّةٌ وعليها تقع مسؤوليّةُ الاختلاف بين المجموعات البشريّة، أكثرَ بكثيرٍ مما تقع على الجينات.

المصدر: Preis 2004 citing Brumann 1999; Clifford 1988; Rosaldo 1989; Olwig, Fog and Hastrup 1997; UNESCO 2002.

الهُويّاتُ المتعدّدةُ والتكامُليّة حقيقةٌ واقعةٌ في كثيرٍ من البلدان

والاتصالاتِ والالتزاماتِ المشتركة. وسيكون التعاونُ بين الشعوبِ والأممِ أكثرَ احتمالاً عندما تربطهم جميعاً، وتحفزهم، قِيَمٌ والْتزاماتٌ مشتركة. فالثقافةُ العالميّةُ في جوهرها ليست اللغةَ الإنكليزيّة أو الأحذيةَ الخفيفة ذاتَ الأسماء التجارية – إنها أخلاقيّاتٌ شاملة، مبنيّةٌ على أسُسِ حقوقِ الإنسان الشاملة؛ وعلى احترامِ الحرِّية والمساواة والكرامة، لكلِّ فردٍ (الإطار 5.2).

ينبغي للتفاعلات اليوم أن تحترم الاختلافَ أيضاً ـ أن تحترمَ التراثَ الثقافيَّ لآلافِ المجموعات الثقافيّة في العالم. ويعتقد بعضُ الناس أنّ هناك تناقضاتٍ بين قِيَمِ بعضِ التقاليد الثقافيّة وبين التقدّم في التنمية والديموقراطيّة. ولكن، كما أظهر الفصلُ الثاني، ليس ثمّة دليلٌ موضوعيٌّ للزَّعم بأنّ ثقافاتٍ معيّنةً «وضيعةٌ» أو «رفيعة» في التقدّمِ الإنسانيّ وتوسُّعِ الحرّيات الإنسانيّة.

تُطوّر الدّولُ هويّاتٍ قوميةً لا من أجل توحيدِ السكّان فحسب، وإنما أيضاً لإبراز هُوِيَّةٍ مختلفةٍ عن هُويّات الآخرين؛ لكنّ عدمَ تغيُّر المفاهيم عن الهُوِيَّة يمكن أن يؤدّي إلى ارتيابٍ مَرَضيٍّ في الشعوبِ الأخرى والأشياءِ الأجنبيّة ـ وإلى الرغبةِ في حظرِ دخولِ المهاجرين خوفاً من أنّهم لن يكونوا مُوالين للبلد الذي اتّخذوه وطناً لهم، أو لقيَمه؛ أو إلى الرغبة في منْعِ تدفّقِ السِّلَع والأفكارِ الثقافيّة خوفاً من أنّ القوى المُجانِسة ستُدمِّر فنونَهم الوطنيّة وتراثَهم القومي. لكنّ الهُويّاتِ نادراً ما تكون مفرَدةً. فالهُوِيّاتُ المتعدِّدةُ والتكامُليّة حقيقةٌ واقعةٌ في كثيرٍ من البلدان ـ ويوجد لدى الناس إحساسٌ بالانتماء إلى البلد، فضلاً عن الانتماء إلى مجموعةٍ أو مجموعاتٍ في داخله.

التعاملُ مع القوّة اللاّمتماثلة

المبدأ الرابع هو وجوبُ التعامل مع اللاّتماثُلات في تدفّقات الأفكار والسِّلع بحيث لا تُهيمِن بعضُ الثقافات على ثقافاتٍ أخرى بسبب القوّة الاقتصاديّة للأولى. فالقوى الاقتصاديّةُ والسياسيّةُ غيرُ المتساوية للدّول والصّناعات والشّركات تدفع بعضَ الثقافات إلى الانتشار وبعضَها الآخر إلى الانكماش. وهكذا تستطيع صناعةُ الأفلامِ القويّة في هوليوود، بما هو متاحٌ لها من مواردَ هائلة، القضاءَ على صناعةِ الأفلام المكسيكيّة وغيرِها من صغار المنافسين؛ كما تستطيع الشركاتُ القويّة أن تدفع ثمناً أعلى مما

الإطار 5.2

مصادرُ الأخلاقياتِ العالميّة

تشترك كلُّ الثقافات في قِيَمٍ ثقافيّةٍ شائعة تشكّل الأساسَ الذي تقوم عليه الأخلاقياتُ العالميّة. وتُوحي قدرةُ الأفراد على التمتّع بهُوِيّاتٍ متعدّدةٍ وتكامُليّة بأنّ في وُسْعهم إيجادَ مثلِ هذا القدْرِ من القِيَم المشتركة.

لا تعني الأخلاقيات العالميّة فرضَ القِيَم «الغربيّة» على بقيّة العالم؛ والتفكيرُ على هذا النحو هو تقييدٌ مصطنَعٌ لمجالِ الأخلاقياتِ العالميّة وإهانةٌ للثقافات والأديان والمجتمعاتِ الأخرى. فالمصدرُ الرئيسيّ للأخلاقياتِ العالميّة هو فكرةُ كوْنِ الإنسان معرّضاً للتأذّي، والرغبةُ في تخفيفِ المعاناة لكلِّ إنسان قدْرَ الإمكان. ثمة مصدرٌ آخر هو الإيمانُ بالمساواة الأخلاقيّةِ الأساسيّة بين جميع بني البشر. فالوصيةُ بمعاملةِ الآخرين مثلما تُحبّ أن يعاملوك، مذكورةٌ صراحةً في الإسلام والبوذيّة والزرادشتيّة والطاويّة والكونفوشيّة والمسيحيّة والهندوسيّة واليهوديّة؛ وهي مفهومٌ ضمنيّ في أعرافِ المعتقدات الأخرى.

على أساسِ هذه التعاليم المشترَكة عبْر كلِّ الثقافات، اجتمعت الدولُ معاً للمصادقة على الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان الذي تدعمه «الاتفاقيّاتُ الدوليّة بشأن الحقوق المدنيّة والسياسيّة، والحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة»؛ واتّخذت الاتفاقيّاتُ الإقليميّة، مثلُ «الاتفاقيّة الأوروبيّة لحماية حقوق الإنسان» و «الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان» و«الشّرعة الأفريقيّة بشأن حقوق الإنسان والشعوب» مبادراتٍ مماثلة. ومؤخّراً، أعاد «إعلانُ الأمم المتحدة للألفيّة»، الذي تبنّته الجمعيّةُ العامّة بكاملِ أعضائها، الالتزامَ بحقوق الإنسان، والحرّياتِ الجوهريّة، واحترام الحقوق المتساوية للجميع دون استثناء.

ثمة خمسةُ عناصرَ جوهريّةٍ للأخلاقيّات العالميّة.

- **العدالة**. إنّ الإقرارَ بالمساواة لكلِّ الأفراد، بصَرْف النظر عن الطبقة أو العِرْق أو الجنس أو المجتمع أو الجيل، هو الخصيصةُ المميّزة للقِيَم الشاملة. وتشمل العدالةُ أيضاً الحاجةَ إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعيّة، التي يمكن للأجيال المقبلة أن تستخدمها.
- **حقوقُ الإنسان ومسؤوليّاتُه**. إنّ حقوقَ الإنسان معيارٌ للسُّلوك الدّولي لا غنًى عنه؛ والهمُّ الأساسيّ هو حمايةُ سلامةِ جميع الأفراد من التهديدات المُحدِقة بالحُرِّية والعدالة. ويُبرّر التركيزُ على الحقوقِ الفَرْديّة بتعبيرها عن العدالة بين الأفراد، وهو ما يفوق بأهميته أيَّ ادّعاءاتٍ لصالحِ قِيَمِ المجموعات والقِيَم الجماعيّة. ولكن مع الحقوق، تأتي الواجبات: فالارتباطاتُ من دون خياراتٍ هي ظلْمٌ، والخياراتُ من دون ارتباطاتٍ هي فوضى.
- **الديموقراطيّة**. تخدم الديموقراطيّةُ غاياتٍ متعدّدة: توفيرَ الاستقلال الذاتيّ السياسيّ، وحمايةَ الحقوق الجوهريّة، وتهيئةَ الظروف لمشاركة المواطنين التامّةِ في التنمية الاقتصاديّة. وعلى المستوى العالميّ، تُعتبر المعاييرُ الديموقراطيّة جوهريةً لضمانِ مشاركةِ البلدان الفقيرة، والمجتمعاتِ المهمّشة، والأقليّاتِ المميَّز ضدّها؛ ولِمنْحها جميعاً حقَّ التعبيرِ عن آرائها.
- **حمايةُ الأقليّات**. يحدث التمييزُ ضدّ الأقليّات على مستوياتٍ عدّة: عدمِ الاعتراف، والحرمان من الحقوق السياسيّة، والاستبعادِ الاجتماعيّ الاقتصاديّ، والعنف. ولا يمكن أن تكون الأخلاقيّاتُ العالميّةُ شاملةً، ما لم تحظَ الأقليّاتُ بالاعترافِ والحقوق المتساوية ضمن المجتمع القومي، والعالميّ الأوسع. ولتعزيزِ التسامح أهميّةٌ محوريّةٌ في هذه العمليّة.
- **الحلُّ السلميّ للنّزاعات، والمفاوضاتُ العادلة**. لا يمكن تحقيقُ العدالةِ والإنصاف بفرْضِ مبادئَ أخلاقيّةٍ مسبَّقةِ التكوين؛ لأنّ حلَّ الخلافاتِ يجب أن يتمّ عبر التفاوض، وينبغي أن تكون لكلِّ الفرقاء سلطةُ اتّخاذ القرار. فالأخلاقيّاتُ العالميّةُ لا تعني سلوكَ مسارٍ واحدٍ نحو السلام أو التنمية أو التحديث، وإنما هي إطارٌ تستطيع من خلاله المجتمعاتُ إيجادَ حلولٍ سلميّة للمشاكل.

المصدر: World Commission on Culture and Development 1995; UN 2000a.

مساهمة خاصّة

الشُّعوبُ الأصليّةُ والتّنمية

«التنميةُ المنفصلةُ عن محيطها البشريّ والثقافيّ، نموٌّ فاقدُ الرُّوح. والتنميةُ الاقتصاديةُ بأزهى صُوَرِها، جزءٌ من ثقافةِ أيّ شعب» - اللجنةُ العالمية للثقافة والتنمية (1995)

الشعوبُ الأصليّة هي نصيرةُ التنوّعِ الثقافيّ للبشريّة وممثِّلُته، غير أنّها هُمِّشت تاريخيّاً من قِبَل المجتمعات المُهيمِنة؛ وغالباً ما واجهَت الانصهارَ، والإبادةَ الجماعيةَ الثقافيّة

وتسعى الشعوبُ الأصليّة، في المجتمعات المتعدّدةِ الثقافات التي تنمو حولها، إلى وضْعِ حدٍّ لمثْل هذا التهميش والإقامةِ الطَّرَفية. ولديها الكثيرُ مما تُساهم به في المجتمع، كما تحمل معها إلى المناظرات القُطْرية والدوليّة على السّواء نصيحةً قيّمة بخصوص المسائل الكبرى التي تواجه البشريةَ في هذه الألفيّة الجديدة.

في مايو/أيار 2003، شدّد المنتدى الدائمُ خلال دورته الثانية على أهميّة الإقرار بالتنوّع الثقافيّ في العمليّات التنمويّة، وعلى الحاجة إلى أن تكون كلُّ أنواعِ التنميةِ مستدامَةً. وتدعو التوصيةُ الثّامنة للدَّورة الثانية إلى «إنشاءِ إطارٍ قانونيٍّ يجعل دراساتِ التّقييمِ الثقافيّةَ والبيئيّةَ والاجتماعيّةَ إلزاميّة» (E/2003/43). وعبّر المنتدى أيضاً عن قلقه من ممارسات التنمية التي لا تأخذ في حُسْبانها السِّماتِ الخاصّةَ للمجتمعات الأصليّة كمجموعات، وبالتالي تُقوّض إلى حدٍّ كبير سُبُلاً ذاتَ مغزًى للتنمية التّشاركيّة.

لدى الشُّعوبِ الأصليّة ثقافاتٌ حيّةٌ ديناميّة تسعى إلى شغْلِ مكانها في العالم الحديث. وهي ليست ضدَّ التنمية، لكنّها ضحيّةُ التنمية منذ زمنٍ أطولَ مما ينبغي، وتطالب اليوم بأن تُشارِك في تنميةٍ تكون مستدامةً – وبأن تستفيد منها.

أولي هنريك ماغّا
رئيس منتدى الأمم المتّحدة الدائم لقضايا الشعوب الأصليّة

يدفعه السكّانُ الأصليّون لاستخدام الأراضي الغنيّة بالموارد. وتستطيع البلدانُ القويّة التغلّبَ على البلدان الضعيفة في مفاوضات الإقرار بالمعارف التّقليديّة في اتفاقيّاتِ منظّمةِ التجارة العالميّة. ويستطيع أربابُ العملِ الأقوياءُ والاستغلاليُّون معاملةَ المهاجرين العاجزين بشكلٍ جائر.

تدفّقُ الاستثمارات والمعارف - الاتّساعُ للسكّان الأصليّين في عالمٍ شموليٍّ الاندماج

يرى السكّان الأصليُّون في العَوْلمة تهديداً لِهُوِيّاتهم الثقافيّة وسيطرتِهم على أراضيهم؛ وتهديداً لِمَوْروثاتهم المعرفيّة التي يعود تاريخُها إلى قُرونٍ مضت، وتهديداً لِتعبيراتهم الفنيّة. ويخشَوْن من عدمِ الاعتراف بالأهميّةِ الثقافيّة لِحَوْزاتهم ومعارفهم - أو من عدمِ تلقّي تعويضٍ كافٍ عن هذه الموجودات الثقافيّة. وفي هذه الحالات، غالباً ما يُلقى اللومُ على العَوْلمة .من ردودِ الفعل على ذلك، اختيارُ عدمِ المشاركة في الاقتصاد العالميّ ومعارضةُ تدفّقاتِ السِّلع والأفكار؛ ومنها أيضاً الحفاظُ على التقاليد إكراماً لها، دون أخْذ الخيارِ الفرديّ، أو عمليّةِ صنع القرار الديموقراطيّة، في الحسبان. لكن ثمّة بدائلَ لذلك، إذ ليس من الضروريّ أن يتطلّب الحفاظُ على الهُوِيَّة وجوبَ البقاء خارج الاقتصاد العالميّ. فهناك طُرُقٌ تضمن الإشراكَ الثقافيَّ والاجتماعيّ الاقتصاديّ للسكّان الأصليّين؛ استناداً إلى التقاليدِ الثقافيّة، واقتسامِ المنافع الاقتصاديّة الناجمة عن استخدام الموارد.

لماذا يشعر بعضُ السكّان الأصليّين بأنّهم مهدَّدون؟

إنّ محورَ ضمانِ إدماجِ السكّان الأصليّين في العالم المُعَولَم هو كيفيةُ تعامُلِ الحكوماتِ القُطْرية والمؤسّساتِ الدوليّة مع الاستثمارات في أراضي السكّان الأصليين، وحمايةِ المعارف التقاليدية؛ إذ غالباً ما تكون أراضي الأصليّين التاريخيّةُ غنيّةً برَواسب المعادن والنفط والغاز (الخريطة 5.1 والجدول 5.1 والمَعْلَم 5.1). ويمكن أن يؤسّس ذلك لاحتمالِ نشوبِ نزاعٍ بين تعزيز النموّ الاقتصاديّ الوطنيّ من خلال الصناعات الاستخراجيّة، وبين حماية الهُوِيَّة الثقافيّة وسُبلِ العيش الاقتصاديّ للسكّان الأصليّين. فالمعارفُ التقاليدية للسكّان الأصليّين، ومبتكراتُهم، وأعرافُهم، التي تطوّرت على مدى العديد من الأجيال ويمتلكها المجتمعُ على نحوٍ جماعيّ، يمكن أن تكون لها استخداماتٌ عمليّة في الزراعة والجِراحة والصحّة. ومن الممكن أن ينشب نزاعٌ بين الاعتراف بالملكيّة الجماعيّة، وبين اتّباع نظامِ المِلكيّة الفكريّة الحديث الذي يُركّز على الحقوق الفرديّة.

الصناعات الاستخراجيّة. يمكن أن تتهدَّد الهُوِيَّةُ الثقافيّة والعدالةُ الاجتماعيّة الاقتصاديّة للسكّان الأصليّين بالخطر من نواحٍ متعدّدة، بسبب أنشطة الصناعات الاستخراجيّة. أولاً، هناك

الجدول 5.1

أعدادُ السكّان الأصليّين في أميركا اللاّتينية (نسبة مئوية)

البلد	الحصّة من المجموع
بوليفيا	71.0
غواتيمالا	66.0
بيرو	47.0
الإكوادور	38.0
هندوراس	15.0
المكسيك	14.0
بنما	10.0
تشيلي	8.0
السلفادور	7.0
نيكاراغوا	5.0
كولومبيا	1.8
باراغواي	1.5
الأرجنتين	1.0
فنزويلا	0.9
كوستا ريكا	0.8
البرازيل	0.4
أورغواي	0.4

المصدر: De Ferranti and others 2003.

الخريطة 5.1 **قدْرٌ كبير من عمليات استخراج المعادن وأعمال البِنية التحتية، في بلدانٍ نامية، تجري في مناطقَ يعيش فيها السكّان الأصليّون**

أميركا اللاتينية 2003

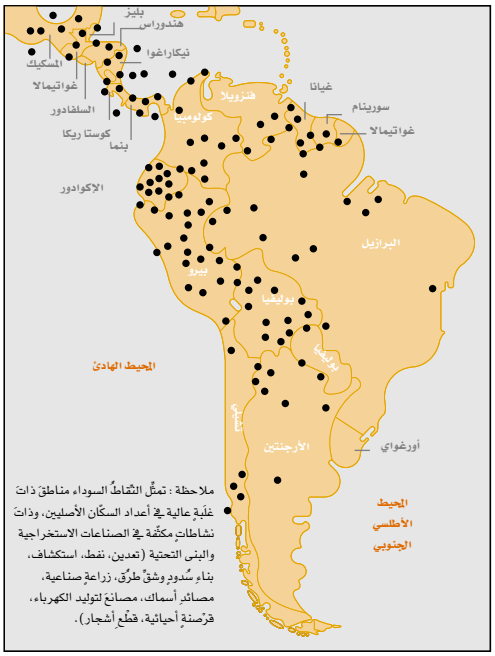

جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، 2003

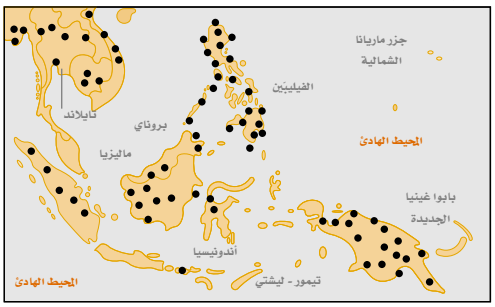

المصدر: Tebtebba and International forum on globalization 2003

اعترافٌ غيرُ كافٍ بالأهمية الثقافيّة لأراضي السكّان الأصليّين، وللمناطق القاطنين فيها. فللأصليّين ارتباطاتٌ روحيّةٌ قويّةٌ بأرضِهم، ولذلك يعارض بعضُهم أيَّ استثماراتٍ في الصناعات الاستخراجيّة ضمن مناطقهم. على سبيل المثال، تُعارض بعضُ مجموعاتِ السَّان بوشمان في بوتسوانا إجازاتِ التنقيب التي منحتها الحكومةُ لشركةِ كَلَهاري المحدودة لِلْماس.

ثانياً، هناك قلقٌ معقولٌ بشأن تأثير الصناعات الاستخراجيّة على سُبُل العيش المحليّة؛ حيث يؤدّي استخراجُ المعادن إلى نزوحِ أبناءِ المجتمعات المحليّة على نطاقٍ واسع وفقدانِ أراضيهم الزّراعيّة؛ الأمرُ الذي يؤثّر على هُوِيّتهم الثقافيّة، ومواردِ معيشتهم المستدَامة، معاً. فقد دمّر منجمُ ذهب لِيهير في بابوا غينيا الجديدة المواقعَ المقدّسة، وقلّص إلى حدٍّ كبير قدرةَ الليهيريّين على العيش عيشةَ كَفافٍ من خلال صيْدِ الطرائد.

ثالثاً، تشكو مجموعاتُ السكان الأصليّين من استبعادها غيرِ العادل عن عمليّة صنْع القرار؛ إذ عندما يتمّ التشاورُ بالفعل مع المجتمعات المحليّة، يكون ذلك في الغالب أدنى بكثيرٍ من المطلوب. وقد أخذ البنكُ الدّولي تلك المخاوفَ في الحسبان، فاسْتخدم منهجاً جديداً في دعمِ مشروعِ خطٍّ الأنابيب بين تشاد والكاميرون [2]. وبموجب القانون، تقرَّر أن تُودَع المداخيلُ الصافية في حسابٍ خارج البلدين لضمانِ صدورِ بياناتٍ سنوية عن تدقيق الحسابات، ولتخفيفِ نسبة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، تُخصَّص عشرةٌ بالمئة من العائدات لِـ «صندوقِ أجيالِ المستقبل». واتُّفِق على أن يكون ممثّلو المجتمعِ المدني وعددٌ من جماعات المعارَضة أعضاءً في مجلسٍ للرَّصد والمراقبة؛ وعلى أن يلتزم المشروعُ بسياساتِ البنك الدولي الوقائية بشأن التقييمات وإعادةِ التأهيل البيئية؛ كما خُطِّط لإنشاءِ متنَزَّهَيْن عامَّين جديدين، تعويضاً عن فقدانِ منطقةٍ حرِجيّةٍ صغيرة. ويُبرز المشروعُ خطواتٍ ابتكاريةً تقوم بها مؤسّساتٌ دولية لِبناء الأهليّةِ والشفّافية، ولضمانِ تقاسُمِ الفوائد وَفقاً للهدفِ المحدّد. لكنّ بعضَ المجموعات من السكان الأصليّين تعتقد بأن هذه الخُطَطَ لم تكن وافيةً؛ إذْ لم يُستخدَم في هذا المشروع سوى أقلّ من 5 بالمئة من شعب الباغيالي، المتأثّرِ بإنشاءِ خطّ الأنابيب. وتلقّوا مقابلَ ذلك تعويضاتٍ قليلةً، ولم يُنفّذ إلاّ القليلُ من المَرافق الصحيّة الموعودة [3]. وفي البلدان ذاتِ الهيكليات المؤسَّسيّةِ الضعيفةِ جداً، يواجه الشركاءُ في المشروع تحدّياتٍ رئيسيةً في التطبيق الفعّال للمشاريع المخطّطِ لها جيداً. غير أن هذا لا يعني وجوبَ توقُّف الاستثمارات؛ بل يعني، بدلاً من ذلك، وجوبَ بذلِ قدْرٍ أكبر من الجهود.

رابعاً، يشعر السكّان الأصليُّون بالخداع عندما تُختلَس مواردُهم الماديّة دون تعويضٍ كافٍ. فقد كان دورُ السكّان الأصليّين محدوداً جدّاً في منجمِ ذهبِ ياناكوشا بإقليم كاياماركا في البيرو (وهو مشروعٌ مشترك بين شركتَيْ تعدينٍ بيروفيّةٍ وأميركيّة، ومؤسّسةِ التمويل الدوليّة). كان من المفترض أن تذهب بعضُ العائدات الضريبيّة إلى السكّان الأصليّين، لكنّ هؤلاء تلقّوْا أقلّ مما وُعدوا به [4]. وفي الإكوادور، موطنِ واحدٍ من أكبر احتياطيّاتِ النفط المؤكّدة في أميركا اللاتينيّة، تدفع الشركاتُ نحو 30 مليون دولار من الضرائب لصندوقِ تنميةٍ خاصٍّ بالأمازون؛ لكنّ القليلَ منها يصل إلى المجتمعات الأصلية [5].

تُسلّط هذه القضايا الضوءَ على النّزاع بين السيادة الوطنيّة على الموارد وبين الحقوق الخاصّة للسكّان الأصليّين في مناطقهم، وفي الموارد المعدنيّة التي تحتوي عليها. على سبيل المثال، لا يمنح الدستورُ الإكوادوريّ أيَّ حقوقٍ لأبناءِ البلاد الأصليّين – «الهنود» – في النّفط والغاز الموجودَيْن ضمن مناطقهم. وفي حين أنّه ليس من الضروريّ أن تضمن الدساتيرُ مثلَ هذه الحقوق، فإن من الضروريّ أن يكون للسكّان الأصليّين رأيُهم بشأن استخدام الموارد الموجودة في مناطقهم.

المعارفُ التقليدية. تتسّم المعارفُ التقاليديةُ لمجموعاتِ السكان الأصليّين بالمِلكيّة الجماعيّة، التي لها أهميّةٌ روحيّة في بعض الأحيان؛ غير أن أنظمةَ المِلكيّة الفكريّة لا تعترف بالمِلكيّة الجماعيّة أو الأهميّة الرُّوحيّة للمعارف الثقافيّة. فالقوانينُ تحمي أعمالَ المؤلّفين أو المخترعينَ الأفراد الذين يمكن تحديدُهم، وتُبيّن كيف يمكن للآخرين استخدامُ أعمالهم. في البيرو، يعارض هنودُ الكوتشوا الاستغلالَ التجاريّ لمعارفهم التراثيّة، لكن ليس في وُسْعهم أن يفعلوا أيَّ شيءٍ يُذكر حيال ذلك. وفي نيوزيلندا، يعتقد الماوْري بعدمِ وجودِ حقٍّ تلقائيّ في استخدام معارفهم؛ حتى عندما تُكشف على الملأ - لأنّ الحقَّ يجب أن يُحدَّد جماعيّاً.

ثمّة خطرٌ أيضاً من منْحِ حقوقِ المِلكيّة الفكريّة على نحوٍ خاطئ، بحيث لا تحصل المجتمعاتُ؛ التي أنتجت المعارفَ، أو حفظَتْها، أو طوّرَتْها عبْر أجيالٍ عدّة؛ على تعويضٍ كافٍ عن استخدامها. فحتى يكون الابتكارُ مؤهّلاً للحصول على براءةِ اختراع، يتعيّنُ أن يفيَ بثلاثةِ معاييرَ صارمةٍ: يجب أن يكون مبتكَراً، وجديداً في نوعه، وذا منفعةٍ صناعيّة. وبما أنّ المعارفَ التقاليدية لا تفي بهذه المعايير دائماً، فإنّ نظامَ المِلكيّة الفكريّة الدوليّ لا يحميها بشكلٍ صريح. ويستطيع الباحثون الاستيلاءَ على المعارف التقاليدية، والتقدّمَ بطلبِ الحصول على براءةِ اختراع، زاعمين أنّهم ابتكروا منتَجاً جديداً؛ كما يمكن منْحُ حقوقِ النشر بشكلٍ خاطئ لِما تمّ الاستيلاءُ عليه.

ليس بالضرورةِ أن يكون اختلاسُ المعارف التقاليدية متعمَّداً. فقد ينشأ أحياناً من التعامُلِ الخاطئ مع هذه المعارف، باعتبارها جزءًا من المِلكية العامة؛ حيث لا تنطبق حمايةُ المِلكيّة الفكريّة. ونظراً لأنّ المعارفَ التقاليدية معروفةٌ عموماً داخل المجتمع المحلّيّ (وأحياناً خارجه)، فإنّها تتعرّض لوضْعِ اليد عليها دون دفعِ تعويضٍ للجماعات التي طوّرَتْها؛ أكثرَ مما تتعرّض له أنواعُ المِلكيّة الفكريّة الأخرى. ويرى مجلسُ سكّان الصّامي في اسكندنافيا أنّ مبدأ المِلكيّة العامة يتجاهل واجباتِه تجاه المجتمع المحلّيّ، حتى إذا كانت معارفُه معروفةً بشكلٍ عامّ.

تعترف «اتّفاقيّة التنوّع الأحيائي» بالمعارف التقاليدية على نحوٍ متغايرٍ مع نظامِ حقوقِ المِلكيّة الفكريّة العالميّ الذي تطبّقه المنظّمةُ العالميّة للمِلكيّة الفكريّة؛ ومع الاتفاقيّة بشأن الجوانب ذات العلاقة التجاريّة لحقوق المِلكيّة الفكريّة. فالمادّة الثامنة (ر) تنصّ على وجوبِ حِفاظ الفرقاءِ المتعاقدين على معارفِ المجتمعاتِ الأصلية والمحليّة، ومبتكراتِها. كما تسعى إلى التطبيق الأوسع للمعارف التقاليدية «بموافقةِ حاملي مثلِ هذه المعارف، ومشاركتِهم» وتشجّع «التقاسُمَ المُنصِف للمنافع». وتحفز المادّةُ العاشرة (ت) على «الاستخدام المعتاد للموارد الأحيائية بما يتماشى مع الأعراف الثقافيّة التقاليدية». وهكذا، فإنّ المسألةَ تتعلّق بإيجادِ طُرُقٍ للتوفيق بين أحكام العديد من أنظمة المِلكيّة الفكريّة الدوليّة بهَدفِ حمايةِ المعارف التقاليدية لمصلحةِ الجماعات الأصليّة، وتشجيعِ استخدامها الملائم ضمن المجتمع الأوسع.

> لا يكمن الحلُّ في منْعِ تدفّق الاستثمارات، أو الحفاظِ على التقاليد إكراماً لها. فالتنميةُ البشريّة تهدف إلى توسيعِ خياراتِ الفرد

خياراتُ السياسات وتحدّياتُها لحماية الحقوق وتقاسُمِ المنافع

لا يكمن الحلُّ في منْعِ تدفّق الاستثمارات، أو الحفاظِ على التقاليد إكراماً لها. فالتنميةُ البشريّة تهدف إلى توسيعِ خياراتِ الفرد من خلال النموّ المحبِّذ للفقراء، ومن خلال الفُرَص الاجتماعيّة الاقتصاديّة المنصِفة داخل إطارٍ ديموقراطيّ يحمي الحرّيات. وسوف يتطلّب التعاملُ مع مخاوفِ السكّان الأصليّين سياساتٍ عالميّةً وقُطْريةً وتشارُكيّة، تُسهم في تقدُّمِ أهداف التنمية البشريّة (الإطار 5.3).

لقد بدأت المؤسّساتُ الدوليّة فعلاً بالبحث عن سبُلٍ لتخفيفِ وطأةِ بعض تلك المشاكل. ففي سنة 2001، كلّف البنكُ الدولي لجنةً بمراجعةِ الصّناعات الاستخراجية، لتحديدِ كيف يمكن لمثلِ هذه المشاريع أن تساعد في خفْض الفاقة، وفي التنمية المستدامة. واستناداً إلى مناقشاتٍ مع حكوماتٍ، ومنظّماتٍ غيرِ حكوميّة، وقطاعاتٍ صناعية، واتحاداتٍ عمّالية، وهيئاتٍ أكاديميّة، أوصى التقريرُ الصادر سنة 2004 بالحُكم العامّ والتضامُنيّ لمصلحة الفقراء؛ وبسياساتٍ بيئيّةٍ واجتماعيّةٍ فعّالة، واحترامِ حقوقِ الإنسان. وكانت الجمعيّةُ العامّة في المنظّمة العالميّة للمِلكيّة الفكريّة

الإطار 5.3

الشركاتُ الخاصّة والسكّانُ الأصليّون يستطيعون العملَ معاً من أجل التنمية

هل تستطيع الشركاتُ الخاصّةُ أن تعمل بصورةٍ تعاونيّة مع السكّان الأصليّين، وتحقّقَ الربح من جرّاء هذا التّعاون؟ نعم، وفي ما يلي أمثلةٌ على ذلك.

إقليم بيلبارا، أستراليا

منذ أواسطِ الستينات، تُصدِّر شركةُ هامرسلي آيرون المحدودةُ خامَ المعادن من هذا الإقليم الغنيّ بالموارد الطبيعيّة. وفي حين يبقى السكّان الأصليّون متركّزين في بلداتٍ تعتمد على المساعدة الاجتماعيّة، تسبّبت حاجةُ الشركة إلى العمالة الماهرة في تدفّقٍ كثيف لأشخاصٍ من غير السكّان الأصليّين إلى المنطقة. بدأت مجموعاتُ السكّان الأصليّين تحتجّ على تطويرِ مناجمَ جديدةٍ، وطالبت بإجراءِ نقاشٍ حول أنشطة الشركة في الأراضي المُتوارَثة. وفي سنة 1992، أنشأت شركةُ هامرسلي وحدةَ التدريب والارتباط الخاصّةَ بالسكّان الأصليّين لتأمين التدريب على العمل، وزيادةِ تنمية الأعمال في المنطقة، وتحسينِ البِنية التحتيّة والظروف المعيشيّة، والحفاظِ في الوقت نفسه على تراثِ السكّان الأصليّين وثقافتِهم. وبحلول سنة 1997، وقّعت شركةُ غومالا للسكّان الأصليّين اتفاقيّاتٍ لمشاريعَ مشتركةٍ مع شركة هامرسلي تعمل على تطويرِ مناجمَ جديدة؛ حيث يتلقّى الرجالُ من السكّان الأصليّين تدريباً على تشغيل الآلات، وتتعاقد الشركةُ مع المجتمعات المحليّة لتقديم الخدمات. وسوف تساهم شركة هامرسلي بأكثرَ من 60 مليون دولار أستراليّ لتحقيق هذه الغايات.

مشروع راغلان، كندا

بعد اتفاقيّة سنة 1975 لتسويةِ قضايا مِلكيّة الأراضي في شمال كيبيك بين مجموعات السكان الأصليّين والحكومتين المحلية والفدراليّة، تلقّى الإنُويت تعويضاً ماليّاً لإنشاءِ شركة ماكيفيك كصندوقٍ ماليٍّ تراثيّ. في عام 1993، وقّعت شركةُ ماكيفيك مذكّرةَ تفاهُمٍ مع شركة فالكونبريدج المحدودة (عُرِفت لاحقاً باسْم اتفاقيّة راغلان) لضمان الحصول على الفوائد من مشاريع التعدين المزمَع إقامتُها في المنطقة؛ شاملةً حصولَ الإنويت على الأفضليّة في التوظيف، والتعاقُد، وتقاسُمِ الأرباح، والمراقبةِ البيئيّة. وستدفع فالكونبريدج ما يُقدّر بسبعين مليون دولار كنديّ إلى صندوق الإنويت على مدى 18 عاماً. وقد حُدّدت المواقعُ الأثريّة أيضاً وعُيّنت كمناطقَ يُمنع التعدينُ فيها؛ كما ضُمِنت حقوقُ عمّالِ الإنويت في الصيْد خارج موقع راغلان.

منجم ردْ دُغْ، الولايات المتحدة

في سبعيناتِ القرن العشرين، نجح شعب الإنُويّات في شمال غرب ألاسكا في منْع شركة كومينكو من استغلال رواسبِ الزّنك والرَّصاص في موقع ردْ دُغ. وبعد سنواتٍ عدّة من المفاوضات، وقّعت الجمعيّةُ الأهليّة لشمال غربِ ألاسكا وشركةُ كومينكو اتفاقيّةً عام 1982 للسّماح بالبدء في التعدين. وافقت الشركةُ على تقديمِ تعويضٍ لشعبِ الإنُويّات من خلال حقوقِ الملكيّة، وإدخالِ ممثّلين للجمعيّة الأهليّة في لجنةٍ استشاريّة، وتشغيلِ السكّان الأصليّين، وحمايةِ البيئة. وبدلاً من الضرائب، يُنفِق منجمُ ردْ دُغْ 70 مليون دولار في مقاطعةِ الشمال الغربيّ القُطبيّة على مدى 24 عاماً. وبحلول سنة 1998 كانت شركة كومينكو قد استثمرت ثمانيةَ ملايين وثمانمئة ألف دولار في التدريب التقنيّ، المخصّص بأكمله تقريباً لمساهِمي الجمعيّة الأهليّة الذين وُظِّفوا في المشروع. وراقبت الجمعيّةُ الأهليّة لشمال غربِ ألاسكا أيضاً التأثيرَ الحاصل على أنشطة العيش، والجهودَ القسْريّة لخفضِ تدفّقِ السوائل المنبعِثة على الأنهر الصغيرة؛ كما حافظت شركةُ كومينكو على جداول عملٍ مرِنة تُتيح للموظّفين من الإنويّات متابعةَ طريقةِ عيشهم التقليديّة.

المصدر: International Council on Metals and the Environment 1999.

قد أنشأت في أكتوبر/تشرين الأول عام 2000 لجنةً حكوميّةً دوليّة للمِلكيّة الفكريّة والموارد الوراثيّة والمعارف التقليدية والفنون الشعبيّة؛ وتعمل حالياً على مراجعةِ آليّاتِ حمايةِ المعارف التقليدية، وعلى زيادةِ مشارَكة السكّان الأصليين، في الوقت نفسه.

ينبغي للدّول والمؤسّسات الدوليّة أن تتعاون من أجل تغيير القواعد الدوليّة والقوانين القوميّة بأساليبَ تأخذ مخاوفَ السكّان الأصليين في الحسبان، وتعطيهم حصّةً حقيقية في تدفّق الاستثمارات والأفكار والمعارف. ولا بدّ لذلك من ثلاثةِ إجراءاتٍ جوهرية، هي:

- الاعترافُ الصريح بحقوق السكّان الأصليين في مِلكيّتهم المادّية والفكريّة.
- لزومُ استشارةِ مجتمعاتِ السكان الأصليّين ومشاركتِها من أجل استخدام الموارد، وبالتالي ضمانُ الموافقة المستنيرة.
- تدعيمُ إمكانات المجتمعات عبْر تطويرِ استراتيجيّاتٍ لِتقاسُم الفوائد.

ويجب سحبُ القروض المقدّمة إلى الشركات أو البلدان من أجل مشاريعَ تستولي على المِلكيّة بطريقةٍ خاطئة، كما ينبغي إبطالُ براءاتِ الاختراع التي مُنحت إلى آخرين اختلسُوا المعارفَ التقاليدية.

الاعترافُ بالحقوق. توجد في كثيرٍ من الدّول قوانينُ تعترف بحقوق السكّان الأصليين في مواردهم. ففي تقريرٍ صادرٍ عام 2002، رأت اللجنةُ البريطانيّة لحقوق المِلكيّة الفكريّة أنّ ثمّة حاجةً إلى قانونٍ قوميّ يتعامل مع الظروف المحدّدة. وثمّة قوانين في الفيليبين تتطلّب الموافقةَ المستنيرة للوصول إلى أراضي الأجداد والمعارف التقاليدية، كما تسلتزم التقاسُمَ المنصِف للمنافع. ويُعزّز القانونُ الغواتيماليّ الاستخدامَ الأوسع للمعارف التقاليدية والتعبيرات الثقافيّة، بوضعها تحت الحماية. وتعترف بنغلادش والفيليبين وبلدانُ الاتّحاد الإفريقيّ بالأعراف المعتادة للجماعات، وبالحقوق المستندة إلى الجماعات في الموارد الأحيائية وما يرتبط بها من معارفَ تقاليدية.

طلبُ المشاركة والاستشارة. ليس إشراكُ المجتمعِ المحليّ في صنْع القرارِ ديموقراطيّاً فحسْب، بل إنّه يوفّر الضمانةَ أيضاً ضدّ عرقلة المشاريع مستقبلاً. فبَعد التعلّم من منجم يناكوتشا، أشرك منجمُ أنتامينا للزّنك والنحاس في البيرو مجتمعاتِ السكان الأصليّين في صنْع القرار عند بداية العمليّات في سنة

2001. لكنّ الاستشاراتِ يجب أن تكون ذاتَ مغزًى؛ وهو ما يتطلّب تحديداً دقيقاً للمجموعات المتأثِّرة، وتوفيرَ معلوماتٍ كاملة عن التكاليف المحتملة للمشروع، ومنافعه.

ويمكن للاستشارات أن تحُول أيضاً دون الاستيلاء على الموارد الوراثيّة والمعارف التقليدية. وتطالب بلدانٌ اليوم بالإعلان عن مصدرِ النباتات وغيرها من الموادّ الوراثيّة، قبل منْح براءاتِ الاختراع؛ كما أن المجتمعاتِ الأنديّة وكوستاريكا والهند، إلى جانب مجتمعاتٍ وبلدانٍ أخرى، تُدرِج هذا الشّرطَ في القوانين والأنظمة.

غالباً ما يكونَ توثيقُ المعارف التقاليدية ضرورياً لحمايتها، كما يجري في «المكتبةِ الرَّقميّة للمعارف التقاليدية في الهند»، وفي مشروعٍ مشابهٍ في الصين. ويوجد في جمهورية لاوس الديموقراطية الشعبية مركزٌ لموارد الأدوية الشعبيّة. وفي أفريقيا، حيث الكثيرُ من المعارف التقاليدية شفهيّة، يمكن أن يُقلِّل التوثيقُ احتمالاتِ استغلالِ المعارف من دون مقابل؛ لكنّ بعض السكّان الأصليِّين في أميركا اللاتينيّة قلقون من أن التوثيقَ يُسهّل الاستغلالَ بتَيسيرِ الوصول إلى معارفهم؛ غير أن التوثيقَ لا يُضِرّ بالحقوق، لأنه يحفظ المعارفَ بصيغةٍ مكتوبة ويَحُول دون ادّعاءِ الآخرين بأنّها لهم. وتحتفظ المنظّمةُ العالميّة للمِلكيّة الفكريّة بموقعِ بحثٍ على الإنترنت لقواعدِ بياناتِ الموارد التقاليدية والوراثيّة، وسجِلاّتِها، يستخدمه فاحصو براءاتِ الاختراع. وربطت المجموعةُ الاستشاريّة للبحوث الزراعيّة الدوليّة معلوماتِها بهذا الموقع، كما ساهمت الهند بقاعدةِ بياناتها لِفحْص التراث الصحيّ.

تقاسُم الفوائد. إنَّ فُرَصَ تقاسُمِ المنافع في الصناعات الاستخراجيّة واسعةٌ؛ بما في ذلك التعليمُ، والتدريب، والاستخدامُ التفضيليّ للسكّان الأصليِّين، والتعويضُ الماليّ، وفُرَصُ العمل، والالتزاماتُ البيئيّة. ففي بابوا غينيا الجديدة، حيث تمتلك مجتمعاتُ الأصليِّين 97 بالمئة من الأرض، ساعدت المشروعاتُ التعدينيّةُ الصغيرة في التخفيف من وطأة الفقر. وفي منجمِ بُولولو، سمح الإقفالُ المخطَّطُ بشكلٍ جيّد لشركةِ التعدين باستخدام بنْيتِها التحتيّة لتطويرِ مشجَرةٍ للأخشاب ـ لا تزال قابلةً للنموّ ماليّاً بعد 35 سنةً على إقفال المنجم [6]. وقد حقّقت الشركاتُ في بلدانٍ أخرى نجاحاتٍ عبْر إشراكِ المجتمعات المحليّة في صنْع القرار، وفي تقاسُمِ المنافع.

فيما تتواصل المفاوضاتُ المتعدّدةُ الأطراف بشأن حماية المعارف التقاليدية ضمن نظامِ حقوق المِلكيّة الفكريّة، بدأت بلدانٌ تكتشف سُبُلاً لاستخدامِ الأنظمة القائمة كي تُحقِّق ذلك (الإطار 5.4). فالتصاميمُ الصناعيّة تحمي السجّادَ وأغطيةَ الرأس

غالباً ما يكون توثيقُ المعارف التقاليدية ضرورياً لحمايتها

الإطار 5.4

استخدامُ حقوقِ المِلكيّة الفكريّة لحمايةِ المعارفِ التقاليديّة

لا يعني احترامُ المعارف التقاليديّة منْعَها عن العالم، بل يعني استخدامَها بأساليبَ تُفيد المجتمعاتِ التي استُمِدَّت منها.

لا تشمل قوانينُ حقوق المِلكيّة الفكريّة في أستراليا المعارفَ التقاليديّة، لكنَّ شهاداتِ العلاماتِ التجاريّة تُستخدَم لتحديد المنتجات أو الخدمات التي يوفِّرها أصحابُها من السكّان الأصليّين، وتوثيقها. وفي قضيّة ميلبورُورُو سنة 1995 ـ حيث أعيد إنتاجُ تصميماتٍ للسكّان الأصليّين على السجّاد دون موافقةٍ مسبّقة ـ قضَت محكمةٌ أستراليّة بأنّ «الضَّرر الثقافي» حدث نتيجةَ انتهاكِ العلامة التجاريّة، ومنحت [المتضرِّرين] تعويضاً مقدارُه سبعون ألف دولار أستراليّ (WIPO 2003c). وفي قضيّة بولون سنة 1998، وجد حكَمٌ إحدى المحاكم أنّ المرءَ من السكّان الأصليّين مَدينٌ بالتزاماتٍ ائتمانيّة أمام مجتمعه، ولا يستطيع استغلالَ فنون الأصليّين خلافاً لقانون العُرْف في المجتمع المحلّيّ.

تُستخدم العلاماتُ التجاريّة في كندا لحماية الرموز التقاليديّة، بما في ذلك المنتجاتُ الغذائيّة والملابسُ والخدماتُ السياحيّة التي تديرها «الأممُ الأولى». ويحمي قانونُ حقوق النشْر المبتكراتِ المبنيةَ على التقاليد؛ مثلَ النُّقوش على الخشب، والأغاني، والمنْحوتات. وفي سنة 1999 استخدمت أمّة سْنُونيمكسو الأولى قانونَ العلامات التجاريّة لحمايةِ عشرةِ نُقُوشٍ صخريّةٍ دينيّة من الاستنساخ غيرِ المرخَّص به، ولمنْعِ بيْعِ السِّلَع التي تحمل هذه الصور.

وقد اعترفت بلدانٌ أخرى صراحةً بالمعارف التقاليديّة، وبالأنظمةِ القانونيّة القائمةِ على الأعراف؛ حيث تحتفظ غرينلند بالتراث القانونيّ للإنُويت ضمن حكومةِ الحُكم المحليّ. وطوال المئةِ والخمسين سنةً الماضية، وثّقت أدبيّاتُ الإنُويت التراثَ الثقافيّ؛ الذي يُعامَل باعتباره تراثاً متميِّزاً بفاعليةٍ مستمرّة وغيرَ محصورٍ بالنواحي التقاليديّة فحسب. وتحظى التعبيراتُ التقاليديّةُ والحديثة على السّواء بالاحترام، وتتمتّع بحمايةٍ متساوية بمُوجب القانون.

تتعلّق حالةٌ أكثرُ شهرةً بشعْبِ السّان، البُشْمَن/الأدغاليين، في جنوبِ القارّة الأفريقيّة، إذ لاحظ عالِمُ أنثروبولوجيا في سنة 1937 أنّ السّان يأكلون صَبّارَ «هُوديا» لتجنُّبِ الجوع والعطش. واستناداً إلى هذه المعرفة، منح مجلسُ جنوبِ أفريقيا للبحوث العلميّة والصناعيّة عام 1995 براءةَ اختراعٍ للعنصرِ الكابتِ للشَّهيّة في صَبّار «هوديا» (P75). وبحلول سنة 1998، ارتفعت العائداتُ من رسمِ الإجازةِ لِتطوير هذا العنصر (P75)، وتسويقِه كَعَقّارٍ مُتحَفّظ، إلى اثنين وثلاثين مليون دولار (Commission on Intellectual Property Rights 2002).

وعندما ادّعى السّانُ بالقرْصنة الأحيائية، وهدّدوا باتخاذِ إجراءٍ قانونيّ في سنة 2002، وافق مجلسُ جنوب أفريقيا للبحوث العلميّة والصناعيّة على تشارُكِ حقوق المِلكيّة المقبلة مع السّان.

من الممكن أن يحدث الاعترافُ بالثقافة التقاليديّة على المستوى الإقليميّ أيضاً. فالبنْد 136 (خ) من القرار 486 لِلَجنةِ المجموعةِ الأنديّة تنصّ على أنّ الرّموزَ يمكن ألاّ تُسجَّل كعلاماتٍ تجاريّة؛ إذا كانت مؤلّفةً من أسماءِ مجتمعاتٍ أصليّة، أو أفروأميركيّة، أو محليّة. واستخدمت الحكومةُ الكولومبيّة البند 136 (ج) لرفضِ طلبٍ بِتسجيلِ مصطلح «تايرونا»؛ مشيرةً إلى أنّه تراثٌ للبلاد لا يُقدّر بِثَمن – وكان التايرونيُّون من سكّان الأراضي الكولومبيّة في الحقبة ما قبلَ الهِسْبانيّة.

المصدر: Commission on Intellectual Property Rights 2002; WIPO 2003c.

في كازاخستان، والإشاراتُ الجغرافيّة تحمي المشروباتِ الكحوليةَ وأنواعَ الشاي في فنزويلا وفيتنام؛ كما تُستخدَم حقوقُ النشر والعلاماتُ التجاريّة للفنون التراثيّة في أستراليا وكندا. وقد عادت هذه الإجراءاتُ في كثير من الحالات بفوائدَ ماليّةٍ على المجتمع المحليّ أيضاً. وتُركّز المباحثاتُ في المنظّمة العالميّة للملكيّة الفكريّة على كيفيّةِ تتميمِ قوانين الملكيّة الفكريّة بمناهجَ قُطْريةٍ فريدة. ويتصوّر أحدُ المقترحات - وهو منهجُ المسؤوليّة التعويضيّة - منْحَ الحقوق لكلٍّ من صاحبِ براءةِ الاختراع ومالكِ المعرفةِ التقاليدية. وفي حين يتعيّن على صاحبِ براءةِ الاختراع السَّعيُ إلى الحصول على إجازةٍ لاستخدام موردِ المعرفة التقاليدية، يكون للمالك أيضاً الحقُّ في الاتّجار بالاختراع الحائزِ على البراءة، بعد دفْعِ الجُعالة إلى صاحبِ براءة الاختراع. وتتجنّب هذه الآليّةُ تقييدَ التقدّم العلميّ، وتجعل لتقاسُمِ المنافعِ أهميّةً اقتصاديّة.

يمكن للعَوْلمة أن توفّر الاعترافَ بالسكّان الأصليّين الذين طوّروا مواردَهم على مَرّ القرون

عبْر تعزيزِ تدفّقِ الاستثمارات والمعارف، يمكن للعَوْلمة أن توفّر الاعترافَ بالسكّان الأصليّين الذين طوّروا مواردَهم على مَرِّ القرون؛ لكنّ القواعدَ القُطْرية والدوليّة للتجارة والاستثمار العالميَّيْن يجب أن تَحسَب حساباً للحساسيّات وحقوقِ ملكيّة السكّان الأصليّين المتعارَفِ عليها. ويمكن التوصّلُ إلى احترامِ الهُوِيَّة الثقافيّة، وتعزيزِ العدالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، من خلال المشاركة وتقاسُمِ المنافع؛ ما دام أنّ القرارات تُتّخذ بشكلٍ ديموقراطيّ - من قِبَل الدّول، والشركات، والمؤسّسات الدوليّة، والسكّان الأصليين.

تدفُّقُ السِّلع الثقافيّة - توسيعُ الخيارات من خلال الإبداع والتنوّع

في أثناء العدّ التنازليّ لجولةِ الأورغواي من المفاوضات التجاريّة المتعدّدة الأطراف سنة 1994، تمكّنت مجموعةٌ من المنتجين السينمائيّين والممثّلين والمخرجين الفرنسيّين من إقحامِ شرْط «الاستثناء الثقافي» في القواعد التجاريّة؛ مستبعِدةً السينما وغيرَها من السِّلع السَّمْعيّة البَصَريّة من أحكامها. وقد أقرّ هذا الشّرْطُ الطبيعةَ الخاصّة للسِّلع الثقافيّة كسِلَعٍ يُتّجر بها. ووفّر نصُّ جولة الأورغواي سابقةً للاتفاقيّات التجاريّة الأخرى في السماح للبلدان بإعفاء السِّلع الثقافيّة من الاتفاقيّات التجاريّة، وتبنّي سياساتٍ لحماية مثلِ هذه الصناعات في الوطن؛ كما أُدخِلت بعضُ الاستثناءات للاتّجار بالسِّلع الثقافيّة في اتّفاقيّةِ التجارة الحرّة لأميركا الشماليّة عام 1994. وإبّان المناقشاتِ الحادّة التي جرت بشأن اتفاقيّة الاستثمارات المتعدّدةِ الأطراف في منظّمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ عام 1998، كان الاستثناءُ الثقافيّ واحداً من أكثر المسائل الخِلافيّةِ حدّةً، الأمرُ الذي دفع إلى انهيار المفاوضات (الإطار 5.5).

خلال الاجتماعاتِ التحضيريّة المنعقدةِ في كانكون، استعداداً لجولةِ الدَّوْحة سنة 2003، أشارت التقاريرُ إلى تعثُّر المفاوضات بسبب «قضايا سنغافورة» - تسهيل التجارة، والشفّافيّة في المشتريات الحكوميّة، والتجارة والاستثمار، والتجارة والمنافسة [7]. وكانت الولاياتُ المتحدة قد طلبت تجميدَ تمديدِ الاستثناء الثقافيّ لتجنُّب إدخال الأنشطة السمعيّة البصريّة المتعلّقة بالإنترنت في المفاوضات. وواجه الاجتماعُ الوزاريّ لمنطقة التجارة الحرّة في الأميركتين، المنعقدُ في ميامي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، تحدّياتٍ مماثلةً بالنسبة إلى السِّلع الثقافيّة، ولم يتمّ التوصّلُ إلى اتفاقيّةٍ واضحة.

لذا، فقد أصبح اعتبارُ السِّلع الثقافيّة كأيّ سِلعةٍ تجاريّة أخرى، أو مَنْحُها استثناءً، مسألةً تُثير خلافاتٍ حاميةً في المفاوضات التجاريّة الدوليّة. وتبقى المواقفُ مستقطَبةً بين مَن يَعتبر المنتجاتِ الثقافيّةَ تجاريّةً مثلَ التفّاح أو مقابضِ الأبواب، وبالتالي يجب أن تخضع لكلّ قواعد التجارة الدوليّة، وبين مَن يرى أنّ المنتجاتِ الثقافيّةَ أصولٌ تنقل قِيَماً وأفكاراً ومغزًى؛ وإذاً فإنها تستحقّ معاملةً خاصّة.

الإطار 5.5

النّقاشُ حول السِّلع الثقافيّة، والإخفاقُ التام للاتفاقيّة المتعدّدة الأطراف بشأن الاستثمارات

بعد «جولة الأورغواي» من المفاوضات التجاريّة التي انتهت في سنة 1994، أرادت بلدانٌ معيَّنة وضْعَ آليّةٍ لتحرير تدفُّق الاستثمارات العالميّة، وتنظيمِها، وفرْضِها؛ الأمرُ الذي مهّد الطريقَ في سنة 1998 للاتفاقيّة المتعدّدة الأطراف بشأن الاستثمارات. وكان الهدفُ من ذلك إنشاءَ إطارٍ تنظيميٍّ أحاديّ يحلُّ محلَّ ما يقرب من 1600 اتفاقيّةِ استثمارٍ ثنائيّة. وكانت الاتفاقيّةُ المتعدّدة الأطراف بشأن الاستثمارات تتوخّى، إلى جانبِ شروطِها الأخرى، إدخالَ مبدأ «المعاملة القوميّة» غيرِ التمييزيّ في قوانين الاستثمار والمستثمرين الأجانب؛ ومن ثمَّ يتوقّف بلدٌ المنشأ عن كونه أحدَ العوامل عند تطبيق قوانين الاستثمار والتجارة في الخدمات، لوقْفِ التمييز ضدّ الاستثمار الأجنبيّ، وتسهيلِ تدفّقاته.

ولكن إبّان التفاوضِ حول الاتفاقيّة المتعدّدة الأطراف بشأن الاستثمارات داخل منظّمة الإنماء والتعاون الاقتصاديّ، أدخل عددٌ من البلدان استثناءاتٍ وتحفّظاتٍ أضعفت المبادَرة. فقد قدّمت فرنسا أحكاماً خاصّةً بالصناعات الثقافيّة، بسبب قلقها من تأثير الاتفاقيّة المتعدّدة الأطراف بشأن الاستثمارات على الصناعات الثقافيّة، وخوفِها من فقدان المجال لإعانة الصناعات الوطنيّة أو حمايتها؛ وكان ردّ الفعل حادّاً وعدائيّاً، لا سيما من قِبَل الوفد الأميركيّ. غير أنّ المجموعاتِ اللاّحكوميّةَ في أستراليا وكندا والهند ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة انضمّت إلى حملةِ الحكومة الفرنسيّة المناهضة للاتفاقيّة، مدفوعةً بعددٍ من الاعتراضات على المفاوضات، بما في ذلك معاملةُ السِّلع الثقافيّة مثْلِ أيّ سلعةٍ تجاريّة أخرى. لذا، انهارت المبادرةُ بعدما أظهرت مقدارَ ما تثيره هذه المسائلُ من نزاعات، وفرضت تعقيداتٍ على المحادثات المقبلة بخصوص التجارة في الخدمات والاستثمار التي تؤثّر في التنوّع الثقافيّ للبلدان.

المصدر: UNESCO 2000b, 2000c; Public Citizen 2004.

لماذا احتشد الدعمُ الشعبيّ خلف الاستثناء الثقافيّ؟

عبّأ الاستثناءُ الثقافيّ دعماً شعبيّاً بحيثُ وجد السياسيّون أنّ من الصعب عليهم تجاهُلَه. فالاستثناءُ الثقافيّ يُثير مخاوفَ الناس من أن تجرف القوى الاقتصاديّةُ للسوق العالميّة ثقافاتِهم القومية، وتُهدّد هويّاتِهم الثقافيّة. ويخشى أشدُّ مناصري الاستثناء الثقافيّ تطرُّفاً من أنّ الأفلامَ والبرامجَ التّلفازيّة الأجنبيّة سوف تنشر الثقافة الأجنبيّة، وفي نهاية الأمر تَطمس الثقافاتِ والقِيَمَ التقاليديةَ المحلّية.

لا شكَّ في أنّ القوميةَ المُغالية، وشدَّةَ التمسّك بالتقاليد، والمنفعةَ الاقتصاديّة، تحفز الكثيرين ممن يدعُون إلى حظْرِ المنتجات الأجنبيّة؛ لكن هل هناك مخاوفُ ممن يتنبّؤون بأنّ تضييقَ الخيارات الثقافيّة أمرٌ مُبرَّر؟ في الواقع، أنّ تدفّقاتِ المنتجات الأجنبيّة تُوسّع الخياراتِ الثقافيّةَ ولا تُضعِف بالضرورةِ الالتزامَ بالثقافة القومية. فالمراهقون في كلِّ أنحاء العالم يستمعون إلى أغاني الرَّاب، لكنّ ذلك لم يعنِ موتَ الموسيقى الكلاسيكيّة أو تقاليدِ الموسيقى الشعبيّة المحليّة؛ كما أن محاولاتِ حجْب التأثيرات الخارجيّة لم تلقَ سوى نجاحٍ محدود. فجمهوريّةُ كوريا لم تبدأ بالرَّفع التدريجيّ لِحظرٍ دام نصفَ قرن على الموسيقى والأفلام اليابانيّة إلا في سنة 1998؛ ومع ذلك، فمن المرجّح جدّاً أنّ الكوريّين كانوا قادرين على الوصول إلى الثقافة الشعبيّة اليابانيّة؛ وبخاصّةٍ الرسومُ المتحرّكة و«المانغا»، المجلاّتُ القصصيةُ المصوَّرة للأطفال؛ قبل وقتٍ طويل من تخفيف الحظر. فتقييدُ التأثير الخارجيّ لا يُعزّز الحريّةَ الثقافيّة، لكن ذلك لا يعني أنّ السِّلع الثقافيّة ليست مختلفةً بطريقةٍ ما عن السِّلع التجاريّة الأخرى.

لِمَ السِّلَعُ الثقافيّة مختلفة؟ تنقل السِّلعُ الثقافيّة أفكاراً ورموزاً وأساليبَ معيشة؛ وهي جزءٌ أصيلٌ من هُويَّة المجتمع المحليّ الذي يُنتجها؛ وليس هناك أيُّ خلافٍ يُذكر على أنّ المنتجاتِ الثقافيّةَ تحتاج إلى بعضِ الدعم العامّ لكي تزدهر. لذا، تنتشر الإعاناتُ للمتاحف، وفِرَقِ الباليه، والمكتبات، وغيرها من المنتجات والخدمات الثقافيّة؛ وتلقى القبولَ في كلِّ اقتصادياتِ الأسواق الحرّة.

يَكمن الخلافُ في ما إذا كانت الأفلامُ والمنتجاتُ السَّمْعيّةُ البَصَريّة سِلَعاً ثقافيّة أو مجرّدَ تسلية. وفي حين يُمكن النقاشُ حول ما إذا كانت للسينما أو البرامج التلفازيّة قِيَمٌ فنيّةٌ أصيلة، يتّضح أنّها سِلَعٌ ثقافيّة؛ من حيث أنّها رموزٌ لِطُرُق الحياة. فالأفلامُ والمنتجاتُ السَّمْعيّة البَصَريّة موصِلاتٌ قويّة لأساليب المعيشة، وتحمل رسائلَ اجتماعيّةً (أُنظُر المَعْلَم 5.1)؛ ويمكن أن يكون لها تأثيرٌ ثقافيّ قويّ، بل إنّها تلقى المعارضةَ تحديداً بسبب تأثيرها على الخيارات المتعلّقة بالهُوِيَّة[8].

لماذا تحتاج السِّلَعُ الثقافيّة إلى دعْم؟ تتعلّق الأسبابُ الداعيةُ إلى التدخّل العامّ، بطريقةِ استخدامِ السِّلع الثقافيّة وإنتاجها. ويوفّر كلا الأمرين ميزةً للاقتصاديات والصناعات الكبيرة التي تستطيع الوصولَ إلى مصادرَ ماليّةٍ كبيرة، ويؤدّيان إلى تدفّقاتٍ غير متماثِلة للأفلام والبرامج التلفازية (الرَّسم 5.1)[9].

- **السِّلَع الثقافيّة، سِلَعٌ تجريبيّة.** تُستهلَك المنتجاتُ الثقافيّة من خلال الخبرة: فنظراً للطبيعة الذاتيّة لهذه السِّلَع، لا يعرف المستهلكون إذا كانوا سيُحبّون السِّلعةَ إلا بعد استهلاكها. لذا، لن تعكس الأسعارُ جودةَ المنتَج، أو الرِّضا الذي يمكن أن تُوفّره للمستهلك. فحملاتُ التسويق، والدعايةُ، والمراجعاتُ التجاريّة - المضخَّمَةُ بالحديث الشفهيّ - هي المصادرُ الرئيسيّة للمعلومات؛ مما يمنح المنتجين أفضليّةً كبيرة، وتحكّماً أكبرَ بمصادر التسويق والتوزيع. وسيتعيَّن على الكثيرين من المنتجين الأصليّين أن يكافحوا للوصول إلى السوق، لا سيّما المنتجين الذين يعملون من البلدان النامية.

أصبح اعتبارُ السِّلع الثقافيّة كأيّ سِلعةٍ تجاريّة أخرى، أو مَنْحُها استثناءً، مسألةً تُثير خلافاتٍ حاميةً

الرسم 5.1 **أكثرُ الأفلامِ دخْلاً على الإطلاق في شبابيك التّذاكر على المستوى الدّولي (غير الولايات المتحدة) كانت أفلاماً أميركية، إبريل/نيسان 2004**

المرتبة	أفلام أميركية	السنة	بلد المنشأ	مجموع إجمالي الإيرادات (ملايين الدولارات)
1	تايتانك	1997	ولايات متحدة	1,235
2	سيّدُ الخواتم : عودةُ الملك	2003	ولايات متحدة	696
3	هاري بُوتَر وحَجَرُ السّاحر	2001	ولايات متحدة	651
4	هاري بُوتَر وحُجْرةُ الأسرار	2002	ولايات متحدة	604
5	سيّدُ الخواتم : البُرْجان	2002	ولايات متحدة	581
6	الحديقةُ الجُورَاسيّة	1993	ولايات متحدة	563
7	سيّدُ الخواتم : صُحبةُ الملك	2001	ولايات متحدة	547
8	إيجادُ نيمو	2003	ولايات متحدة	513
9	عيدُ الاستقلال	1996	ولايات متحدة	505
10	حربُ النّجوم : الحلقةُ الأولى : الخطرُ المَوهُوم	1999	ولايات متحدة	491
44	سنتو شيهيرو نوكا ميكاكوشي (رحلة شيهرو)	2001	اليابان	254
69	ذي فُلّ مونْتي (حيث كلُّ شيءٍ ممكنٌ)	1997	مملكة متحدة	211
86	أربعةُ أعراس، وجِنازة	1994	مملكة متحدة	191
96	يوميّات بْريدْجيت جُونز	2001	مملكة متحدة	183

المصدر : The Internet Movie Database 2004

- **يمكن للمنتجين الكبار أن يستفيدوا من اقتصاديّات الإنتاج الواسع النطاق.** في هذه الأسواق، يُعاقَب المنتجون الصغارُ، والأقلُّ قدرةً على التمويل الجيّد، لأنّهم لا يتمتّعون باقتصاديّاتِ الإنتاج الواسع النطاق الذي يميّز الكثيرَ من الصناعات الثقافيّة، وبخاصّةٍ الأفلامُ وغيرُها من المنتجات السَّمعيّة البَصَريّة[10]. فكلفةُ صناعةِ الفيلم السينمائيّ لا تتغيّر سواءٌ عُرض مرّة واحدة أو ملايين المرّات. وكلما عُرض أكثر، ارتفعت عائداتُه. وعندما يصل الفيلمُ إلى سوقٍ كبيرة - بفضْلِ الطلبِ المحليّ الكبير، وانتشارِ فهْمِ لغة الفيلم، والحملاتِ الدعائيّة القويّة - فمن المرجّح أن يلاقي نجاحاً دوليّاً. وينطبق الأمرُ نفسُه على السِّلع الثقافيّة الأخرى. فالبلدانُ والشركات التي لديها نفوذٌ ماليٌّ أكبر تستطيع الاستفادةَ من اقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق؛ من خلال استحواذها على الأسواق الكبيرة، والتمتّع بمزاياها الحصريّة في الأسواق التي يوجد فيها قليلٌ من كبار المنتجين الآخرين (الجدول 5.2).

يمكن أن تَضعُف المنتجاتُ الثقافيّة والأنشطةُ الخلاّقة، ويتراجعَ التنوّع، إذا ما تُرِك أمرُها للسّوق

خياراتُ السياسات والتحدّيات. الحمايةُ أم الترويج؟

لهذه الأسباب، يمكن أن تَضعُف المنتجاتُ الثقافيّة والأنشطةُ الخلاّقة، ويتراجعَ التنوّع، إذا ما تُرِك أمرُها للسّوق. فما هو الحلّ؟ الحمايةُ الثقافيّةُ والحِصص، أم إعاناتُ الإنتاج؟

الحماية. كما رأت **تقارير التنمية البشريّة** السابقة، فإنّ زيادةَ الحواجز لِخفْض تدفّقِ الواردات يمكن أن يثير المشاكل؛ وهو استنتاجٌ ينطبق على الاتّجار بالسِّلع الثقافيّة أيضاً. فالحواجزُ التجاريّة التي تهدف إلى خفْض الواردات أو منْعها، تُفشِل توسُّعَ التنوّع والخيارات. ومع ذلك، حدّدت بلدانٌ عديدة حصصَ الإنتاج والإذاعة للبرامج المنتجَة محلّيّاً في الإذاعة والتلفاز والأفلام السينمائيّة، لضمانِ حصّةٍ دنيا من السوق. ففي هنغاريا، هناك حصّةٌ تبلغ 15 بالمئة للبرامج الوطنيّة المُذاعة في القنوات العامّة[11]. وفي جمهورية كوريا، من الممكن أن يكون نظامُ حصصِ الشاشة، المبنيُّ على العدد الأدنى لأيّامِ العروض المحلّيّة كلّ عام، قد ساهم في زيادةِ حصّة السوق المحليّة والصادرات.

لكنّ السياساتِ النّشِطةَ، المستندةَ إلى الحصص، لم تؤدِّ دائماً إلى زيادة التنوّع والخيار. فقد أشار بعضُ النقّاد إلى أنّ الحصصَ العالية تجعل المنتجين المحليّين أكثرَ اعتماداً على الحصص، وأقلَّ اعتماداً على خفْض تكاليف الإنتاج. ويرى بعضُهم أيضاً أنّ الحمايةَ يمكن أن تخفّض من جودة السِّلع[12].

الترويج. حافظت بعضُ البلدان بنجاحٍ على صناعاتٍ ثقافيّةٍ متعافية مع الإبقاء في الوقت نفسه على الروابط التجاريّة مفتوحةً. فالأرجنتين والبرازيل تقدّمان حوافزَ ماليّة لمساعدة الصناعات المحليّة، بما في ذلك التخفيضاتُ الضريبيّة. وفي هنغاريا، تذهب 6 بالمئة من واردات التلفاز إلى إنتاج الأفلام الهنغاريّة. وتُنفق فرنسا 400 مليون دولار

الجدول 5.2

خياراتُ السّياسات الخاصّةِ بترويج الصناعات المحلية للأفلام والأجهزة السَّمْعية البَصَريّة - لِحجْمِ السوق والصناعة أهميَّتُه

	أفضليّة	أذيّة	حلولٌ للسياسات
بلدانٌ كبيرةُ الإنتاج (أكثر من 200 منتَج)	أسواقٌ محلية كبرى، متوسِّعة	تُخفِّض المنافسةَ في السوق، وإنتاجَ الأفلام الثقافية والفنّية	حوافزُ ضريبيّةٌ مختصّة لتشجيع السينمائيّين والموزّعين المختصّين على إنتاج المزيد من الأفلام
بلدانٌ متوسطةُ الإنتاج (من 20 إلى 199 منتَجاً)	يضمن الدّعمُ الماليُّ الحكوميُّ والقانونيّ بِنْيةً تحتيةً وأسواقاً وطنية، تُتيح دوْراً للقطاع الخاص وأفلاماً أعلى جودةً	يمكن للحِمائية الوطنية القانونية إعاقةُ التجارة الدولية الحرّة بالأفلام	هيكليّاتٌ قانونيةٌ دوليةٌ جديدة تُفسح في المجال لِتبادُلاتٍ أفضلَ وأكثر توازناً، موسّعةً بذلك طاقاتِ الإنتاج الوطنية
بلدانٌ صغيرةُ الإنتاج (أقلّ من 20 منتَجاً)	لا يتأذّى الإبداعُ من المنافسة التّقنية والتنظيمية العالية أو من القيود المالية؛ فالتمويلُ المحدودُ جداً لا يسعى إلى عائداتٍ فوريّة	تعكس الأسواقُ المحليةُ الصغيرة افتقاراً هيكلياً إلى الاستثمار في صناعة الأفلام، ممّا يُقيِّد عددَ المنتَجات الوطنية؛ كما تقلِّص الممارساتُ التجاريةُ الدوليةُ اللاّمتماثلةِ حجمَ الإنتاج المحليّ	يمكن للتقنيات الرّقْمية، مثلما في الاتصالات وتِقانات الحواسيب، أن تخلق فُرَصاً جديدة وأقلَّ كلفةً للإنتاج؛ وتالياً تتغلّب على إعاقة التقدّم

المصدر : مكتب تقرير التنمية البشرية، استناداً إلى اليونسكو ف 200a.

على دعم صناعة الأفلام، وهي واحدةٌ من صناعات الأفلام القليلة المزدهرة في أوروبا؛ حيث تُنتج أكثرَ من 180 فيلماً سنوياً (الإطار 5.6 والمَعْلَم 5.1) [13، 14]. ويُظهر النجاحُ العالميّ للفيلم الفرنسيّ-الألمانيّ، «**القدَر المذهل لآميلي بولان**»، إمكاناتِ الإنتاج المشترك عبر الحدود [15].

يمكن دعمُ الاستديوهات والمعدّات أيضاً. فمنذ سنة 1996، بنَت جمعيةُ السينما في مصر استديوهاتٍ سينمائيّةً بتمويلٍ مشترك من القطاعين العامّ والخاصّ؛ وتحاول الاقتصادياتُ النامية الأخرى أن تحذو حذوها. وعلى غرارِ كلِّ الإعانات، ثمّة تحدّياتٌ يجب مواجهتُها لكي تنجح؛ إذ مَن يُقرّر معاييرَ تقديم المِنَح، وكيف ينبغي اتخاذُ مثلِ هذه القرارات؟ أما الإجراءات، فتتوقّف إلى حدٍّ كبير على حجمِ السوق المحلّيّة (أُنْظُر الجدول 5.2).

مهّد إعلانُ سنة 2001 بشأن التنوّع الثقافيّ، الصادرُ عن منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الطريقَ أمام عدد من المبادرات الدوليّة لتشجيع العمل على وضع معايير التنوّع الثقافيّ؛ بما في ذلك الطاولةُ المستديرة حول التنوّع الثقافيّ والتنوّع الأحيائيّ من أجل التنمية المستدامة، والقمّةُ الفرنكوفونيّة، والاجتماعُ السنويّ للشبكة الدوليّة للسياسات الثقافيّة، وقرارُ الأمم المتحدة الذي أعلن 21 مايو/أيار «اليوم العالميّ للتنوّع الثقافيّ من أجل الحوار والتنمية». وقد بدأ العملُ التحضيريّ على اتفاقيّةٍ ملزمةٍ قانونيّاً لتأمين تنوّع التعبير الثقافيّ.

يجب أيضاً دعمُ ظهورِ الصناعات الثقافيّة، أو تعزيزُها. ويمكن أن يدعم التعاونُ تطويرَ البنية التحتيّة والمهاراتِ اللازمة لإنشاءِ أسواقٍ محليّة، ومساعدةِ منتجات الثقافة المحليّة في الوصول إلى الأسواق العالميّة. ومن الممكن أن تشجّع حاضناتُ الأعمالِ الصغيرةُ شركاتٍ صغيرةً ومتوسّطةَ الحجم في الموسيقى والأزياء والتصميم؛ كما يمكن استنفارُ الصناديق الدوليّة لتمويلِ ترجمةِ الكتب والأفلام المحليّة، أو دَبْلجةِ الحوارات السّينمائيّة، إلى لغاتٍ عالميّة. ويمكن صياغةُ المهارات الخاصّةِ بهذه الحقول في كليّات الأعمال، وعبر المبادلات في اقتصاديات الصناعات الثقافيّة.

تستطيع السياحةُ الثقافيّة، والشراكاتُ مع منظّمة السياحة العالميّة، أن تبثّ النُّصحَ في المجتمعات المحليّة المضيفة؛ كما يمكن للشراكات مع البرلمانات، ووزراء الثقافة، ومكاتب الإحصاء الوطنيّة، أن تجمع أفضلَ الممارسات حول المبادلات الثقافيّة، وجمْع البيانات، وصنْع السياسات.

الإطار 5.6

دعمُ فرنسا الناجح للصناعات الثقافيّة المحليّة

بموجب «الاستثناء الثقافيّ» الذي أدخِل إبّان «جولة الأورغواي» من المفاوضات التجاريّة، ولقيَ دعماً حازماً من الحكومة الفرنسيّة في أواسط التسعينات، تعمل الدولة على تشجيع إنتاجِ الثقافة الغاليّة، المتميِّزة بالطّابَع الفرنسيّ القُحّ، وتُقدّم المالَ في سبيل ذلك. وهو مثالٌ ناجحٌ للدّعم العامّ للصناعات الثقافيّة.

تقدّم الحكومةُ إعانةً لإنتاج النُّسَخ المتلفَزة من القصص الفرنسيّة، وهي منتجٌ شهير للتلفزيون الرسميّ؛ كما تفرض حصّةً مقدارها 40٪ كحدٍّ أدنى للبثّ الإذاعيّ باللغة الفرنسيّة (ثمة نظامٌ مماثل في كندا). وقد وفّرت هذه التدابيرُ الفرصَ أمام الفنّانين الذين لَوّلاها ما تمكّنوا من فتْحِ السُّوق المحليّة، وجعْلِ فرنسا أكبرَ منتجةٍ للأفلام في أوروبا، تجابِه بفعّاليّة المنافسةَ القادمة من هوليوود.

وتدافع الحكومةُ الفرنسيّة بشدّةٍ عن الاستثناء الثقافيّ. ولكن، كم من الوقتِ يمكنها الاستمرارُ في ذلك؟ فالتهديدُ الجديد لا يأتي من المشبوهين المألوفين. هوليوود أو منظّمةِ التجارة العالميّة. بل من بروكسل؛ إذ تدرس المفوّضيّةُ الأوروبيّة مسألةَ الحدّ من مقدار الدّعم الذي يُسمح للبلدان بأن تقدّمَه لإنتاجها المحلّيّ. وإذا ما مرّت القوانينُ الجديدة، فالأرجح أن تأتي موجةٌ معارضةٍ قويّةٌ من مجموعاتٍ تخشى فقدانَ هُوِيّتها القومية من خلال فَيْض الأفلام الأجنبيّة.

المصدر: Financial Times 2004.

تدفّقُ الناس ـ هُويّاتٌ متعدّدة لمواطنين عالميّين

إنّ نصفَ سكّان تورنتو ولوس أنجلس تقريباً مولودون من أصولٍ أجنبية؛ وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى أكثرَ من الرُّبع في أبيدجان ولندن وسنغافورة (الجدول 5.3). وقد ارتفعت أعدادُ المهاجرين في العقد الماضيّ مدفوعةً بالعَوْلمة، لا سيّما إلى البلدان العالية الدخل في غرب أوروبا وأميركا الشماليّة وأستراليا (الرَّسم 5.2). ومع تنامي توفُّر الإنترنت، وتدنّي كلفةِ السفر الجوّيّ، يحافظ المزيدُ من المهاجرين على روابطَ أوثق ببلدانهم الأم (أُنظُر المَعْلَم 5.1). فالعَوْلمةُ لا تعني فقط جَمْعَ المجموعات الثقافيّة معاً، بل إنّها تبدّل قواعدَ الارتباط؛ كما يزيدُ إحلالُ العَوْلمة ونشْرُ احترامِ حقوق الإنسان من الحريّة السياسيّة والإحساسِ بالحقّ في المعاملة العادلة، ويُضفيان الشرعيّةَ على الاحتجاج.

تتسبّب الهجرةُ في عددٍ من الهُموم عند الجانبين على السّواء. فالبلدانُ التي يَفِدُ إليها المهاجرون، تُكابِد في مسائل الحريّة الثقافيّة. هل يجب السماحُ للفتيات المسلمات في فرنسا بارتداء غطاء الرأس في مدارس الدولة (الإطار 5.7)؟ وتحتدم نقاشاتٌ مماثلة بشأنِ توفير التعليم بالإسبانيّة في مدارس الولايات المتحدة، أو السماح للدرّاجين السِّيخ بارتداءِ عمامةٍ بدلاً من الخُوذة المعتادة في كندا. ويحتجّ المهاجرون على عدم الاعتراف بهُوِيّاتهم الثقافيّة، فضلاً عن التمييز ضدَّهم في الوظائف والإسكان والتعليم. وتواجَه

الجدول 5.3

المدنُ العشرُ الأولى في نِسَبِ سكّانها المَوْلودين كأجانب، 2001/2000

(نسبة مئوية)

ميامي	59
تورنتو	44
لوس آنجلِس	41
فانكوفر	37
نيويورك سيتي	36
سنغافورة	33
سيدني	31
أبيدجيان	30
لندن	28
باريس	23

المصدر: UN HABITAT 2004; U.S. Census Bureau 2004b; World Cities Project 2002; Australian Bureau of Statistics 2001; Statistics Canada 2004.

الرسم 5.2 **تنام لا سابقَ له في الهجرة الدولية إلى أوروبا، وأميركا الشمالية، وأستراليا، ونيوزيلاند؛ لكنّ اللاجئين باقون نسبةً صغيرة؛ 1990-2000**

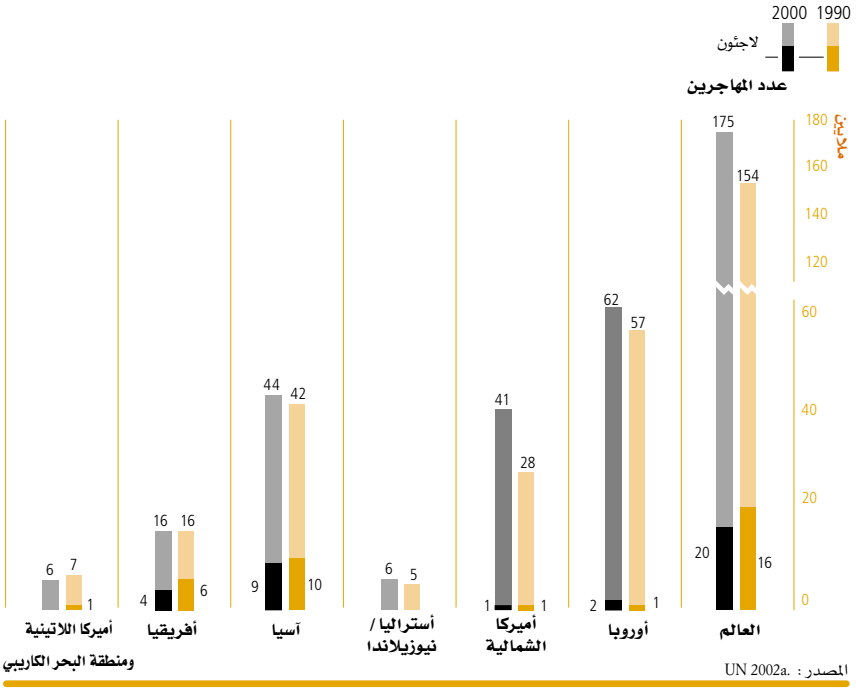

المصدر: UN 2002a.

الرسم 5.3 **ازديادٌ باطّراد في عدد الحكومات (الغنيةِ منها والفقيرة) التي تريد التحكّمَ بالهجرة، 1976-2001**

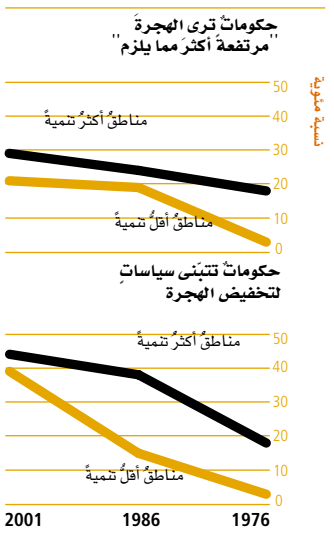

المصدر: UN 2002a.

هذه الهُمومُ في العديد من البلدان باحتجاجاتٍ مضادّة من السكّان المحليّين، الذين يخشَوْن من تحدّي هُوِيّاتهم وقِيَمِهم القوميّة. يقول معارضو الهجرة «إنّهم لا يتبنّون طريقةَ حياتنا وقِيَمَنا»، وتردّ جماعاتُ المهاجرين والجهاتُ المتحالِفةُ معها بالقول «احترِموا طريقةَ حياتنا وثقافاتِنا وحقوقَنا الإنسانيّة».

قد تكمن إحدى الاستجابات في الإقرار بالتنوّع وتعزيزِ إشراك المهاجرين؛ من خلال معالجةِ الاستبعادات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة التي يُعانونها، واستبعادِهم من كيفية العيش على حدٍّ سواء، مما يؤدّي إلى الاعتراف بِهُوِيّاتهم. ثمّة بديلٌ تدعو إليه المجموعاتُ المناهضة للمهاجرين، وهو إقفالُ البلاد في وجهِ تدفّقِ الناس. أو مضادّةٌ منحى زيادةِ التنوّع. فجدولُ الأعمال السياسيّ لحزب الجبهة الوطنيّة الفرنسيّ، مثلاً، يقترح نُكوصَ تدفّقِ الهجرة، وإبطالَ برامجِ لمِّ شمْل العائلات، وطردَ الأجانب الذين لا يحملون أوراقاً رسميّة، وتطويرَ برامجَ لإعادة المهاجرين إلى أوطانهم الأصليّة، ومنْحَ المواطنين الأفضليّةَ في التوظيف والإعانة الاجتماعيّة وغيرها من المجالات[16]. ويعمل حزبا عُصْبة الشمال والاتحاد الوطني في إيطاليا (كلاهما عضوان في الائتلاف الحاكم) على إدخال تشريعٍ يحصر الهجرةَ بالذين لديهم عقودُ عملٍ في إيطاليا، ويقدِّم معونةً إلى البلدان لوقفِ الهجرة غيرِ الشرعيّة[17].

لكنّ هذا الخيارَ بين الإقرار بالتنوّع، وإقفالِ البلد أمام الهجرة، قد يكون زائفاً؛ إذا كانت الثقافاتُ القوميّةُ غيرَ مهدّدةٍ حقّاً بالتنوّع.

هل يهدّد التنوّعُ الثقافيّ الثقافاتِ القوميّة؟

يسوق الذين يخشَوْن من تهديد المهاجرين للقِيَم القوميّةِ ثلاثَ مقولات: إن المهاجرين لا «ينصهرون»، بل يرفضون القِيَمَ الأساسيّة للبلد؛ وإن ثقافاتِ المهاجرين والثقافاتِ القوميّةَ تتصادم، مؤدّيةً بشكلٍ حتميّ إلى النّزاع والتجزّؤ الاجتماعيَّين؛ وإن ثقافاتِ المهاجرين دُونيّة، وإذا سُمح لها بموطئِ قدمٍ فسوف تقوّض الديموقراطيّةَ وتؤخّر التقدّم، الأمر الذي يشكّل استنزافاً للتطوّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ. والحلُّ الذي يطرحونه هو تدبُّر أمرِ التنوّع بخفْضِ تدفّقِ المهاجرين، وبالصَّهر الثقافيّ لمجتمعات المهاجرين.

هويّاتٌ أحاديّةٌ أم متعدّدة. يقبع خلف المخاوف من فقْد الثقافة القوميّة اعتقادٌ ضمنيّ بأنّ الهُوِيّاتِ مفرَدةٌ. لكنّ الشعوبَ ليست لها هُوِيّاتٌ مفرَدةٌ ثابتة، بل هُوِيّاتٌ وولاءاتٌ متعدّدة؛ وغالباً ما تتغيّر. فَوفقاً لما جاء على لسان لونغ ليت-وون، رئيسِ مجموعةِ وضْعِ مسوّدةِ مجلس المؤتمر الأوروبيّ بشأن التنوّع والتماسُك: «غالباً ما أُسأل عن مدّة عيشي [في النرويج]. فأجيب «20 عاماً» وغالباً ما تكون الملاحظةُ التالية: «أنت نرويجيٌّ تقريباً»! والافتراضُ هنا هو أنني أمسَيتُ أقلَّ ماليزيّةً، لأنّ من الشّائع التفكيرَ في الهُوِيَّة كمسألةِ مكسَبٍ يستتْبِعُ خسارةً. فالهُوِيَّة متخيَّلةٌ كأنّها أشبهُ بصندوقٍ مربّعٍ، ثابتِ الحجم»[18].

قد ترغب بعضُ مجموعات المهاجرين في الاحتفاظ بِهُوِيّاتها الثقافيّة، لكنّ ذلك لا يعني أنّ أبناءها لا يصبحون موالين لِبَلدهم الجديد. فقد يتكلّم المتحدّرون من أصلٍ تركيّ في ألمانيا اللغةَ التركيّة في المنزل بشكلٍ جيّد حتى الجيل الثاني، لكنّهم يتحدّثون الألمانيّةَ أيضاً. وقد يُشجّع ذوو الأصلِ المكسيكيّ في الولايات المتحدة فريقَ كرة القدم المكسيكيّ، لكنّهم يخدمون في الجيش الأميركيّ.

تَشيع الشكوكُ حول ولاءات المهاجرين، لكنّها في غيرِ محلّها. فالشكُّ في انقسام الولاءات دفَع حكوماتِ الولاياتِ المتحدة وكندا إلى اعتقالِ مواطنيهما المتحدّرين من أصلٍ يابانيّ إبّان الحرب

الإطار 5.7

مأزقُ غطاءِ الرأس في فرنسا

هل يجب السماحُ للفتيات المسلِمات بارتداءِ غطاءِ الرأس في مدارس الدولة؟ هل يتعارض ذلك مع مبادئ العَلْمانيّة واحترامِ حرّية الأديان؟ هل تتطلّب هذه الحرّيةُ الحفاظَ على تحرّرِ الأمكنة العامّة من النفوذ الدّينيّ؟ أو هل يشكّل ذلك تمييزاً ضدّ مجتمعِ المهاجرين المسلمين؟ أو هل يمثّل غطاءُ الرأس إخضاعَ النّساء لإرادة الرّجال؟ قليلةٌ هي الخلافاتُ التي أثارت هذا القدرَ من الانفعال. في كلا الجانبين. وطرحت تحدّياتٍ أكثرَ وضوحاً أمام الاتّساع للتنوّع الثقافيّ في السنين الأخيرة.

يرجع الخلافُ إلى عام 1989، عندما طردت مدرسةٌ ثانويّة ثلاثَ طالباتٍ كنّ يرتدين غطاءَ الرأس في الصفّ؛ بذريعةِ أنّ هذا الأمرَ ينتهك مبدأ العلمانيّة الفرنسيّ. وقد أطلق ذلك جدلاً عامّاً واسعَ النطاق؛ فأعلن مجلسُ الدولة أنّ ارتداءَ الرّموز الدينيّة لا يتعارض بحدّ ذاته مع العلمانيّة، ما دام خلْواً من أيّ سمةٍ «متباهيةٍ أو إحْرابيّة»؛ وعيّنت وزارةُ التربية وسيطاً خاصّاً للتعامل مع مثْلِ هذه الحوادث في المستقبل.

هدأ الخلافُ حتى ديسمبر/كانون الأول 2002، عندما ذهبت فتاةٌ في حيٍّ يغلب عليه المهاجرون في ليُون، إلى المدرسة مرتديةً غطاءَ الرأس؛ وكان ذلك النوعُ من الغطاء قد اختُزِل إلى عصابةٍ للرأس لا تغطّي الجبهةَ أو الأذنين. استدعى المديرُ والدَيّ الفتاة وطلب منهما أن تتوقّف ابنتُهما عن ارتداءِ غطاء الرأس في المدرسة. احتجّ الوالدان بأنّهما تكيّفا فعلاً مع المعايير الفرنسية، بتصغيرِ الغطاء إلى عصابةٍ للرأس. استُدعِي الوسيطُ، لكنّه لم يتمكّن من إيجادِ حلٍّ مقبول؛ وهدّد بعضُ المعلّمين بالإضراب إذا سُمح للتلميذة بأن تُواصِل ارتداءَ غطاء الرأس في المدرسة.

وسرعانَ ما تحوّلت القضيّةُ إلى جدالٍ مُسَيَّس؛ فقدّم أعضاءٌ في الجمعيّة الوطنيّة من اليمين واليسار على السّواء اقتراحَ قانونٍ يحظر صراحةً ارتداءَ غطاءِ الرأس في المدارس والأمكنةِ العامّة الأخرى. وما لبث المفكّرون اليساريّون أن اتّخذوا مواقفَ مؤيِّدةً أو معارضة: إما دفاعاً عن حرّية التعبير وضدّ التمييز، وإما دفاعاً عن العلمانيّة وقِيَم المساواة بين الجنسين. خلال عام 2003، شكّلت الجمعيّةُ الوطنيّة ووزارةُ التربية لجنةَ تحقيق؛ وفي يوليو/تمّوز، اقترحت «لجنةٌ مستقلّة بشأن تطبيق العلمانيّة في الجمهوريّة» حظراً على ارتداءِ أيِّ رمزٍ من الرّموز الدّينيّة الواضحة في المدارس، بما في ذلك غطاءُ الرأس.

في نهاية الأمر، أجيز القانون؛ لكنّ الآراءَ انقسمت. دفاعاً عن العلمانيّة أو دفاعاً عن التسامح وضدّ التمييز. ولم تتحدّد المواقفُ وفقاً للانقسامات المألوفة: بين اليسار واليمين، أو بين المسلمين وغيرِ المسلمين، أو بين النساء والرجال. فقد كشفت استطلاعاتُ الرأي التي أجريت قُبَيل التصويت أنّ المسلماتِ كنّ منقسماتٍ بالتّساوي بين مؤيّداتٍ للقانون الجديد ومعارضاتٍ له (أُنظُر الجدول).

تُسلّط هذه القضيّةُ الضوءَ على المعضلات التي تواجهها البلدانُ في محاولتها الاتّساعَ للاختلافات الدّينيّة وغيرِها من الاختلافات الثقافيّة. فهناك مقايضاتٌ صعبة ومقولاتٌ معقّدة، كما تُبيّن هذه القضيّة. فالذين يدافعون عن الحظر يرَوْن أنّه دفاعٌ عن الحرّية. حرّيةِ الدين، وحرّيةِ المرأة من التبعيّة. لكنّ معارضي الحظر يرَوْن ذلك أيضاً. أنه دفاعٌ عن الحرّية ضدّ التمييز وعدمِ تكافؤ الفُرَص. ومثلُ هذه المقايضات للمبادئ صعبةٌ جدّاً في التعليم الرسميّ، الذي يهدف إلى نشرِ قِيَم الدولة.

هل أنت مؤيّدٌ لقانونِ حظْرِ الرموز أو الملابس التي تُظهر الانتماءاتِ الدينيّةَ بشكل واضح، أم معارضٌ له؟ (21 يناير/كانون الثاني 2004)

	% للمؤيّدين	% للمعارضين
كلّ الفرنسيّين	69	29
اليسار	66	33
اليمين	75	24
كلّ المسلمين	42	53
المسلمات	49	43

المصدر: Zolberg 2003; Gutmann 1995; The Economist 2004b.

العالميّة الثانية. ومع ذلك، أظهر الجنودُ ذوو الأصل الياباني في الجيشين الأميركيّ والكنديّ درجاتٍ عاليةً من البسالة والولاء، وأصبحوا من بين أكثرِ الأبطال الحائزين على أوسمة. وفي سنة 1960، سرت مخاوفُ في الولايات المتحدة من أنّ رئيساً كاثوليكيّاً قد تكون لديه ولاءاتٌ للبابا تفوق ولاءاتِه للولايات المتحدة وتتجاوزها، وهي المخاوف التي كان على الرئيس جون ف. كنيدي أن يكافحها على نحوٍ نشِط كمرشّحٍ للرئاسة في سنة 1960.

يُعبَّر في بعض الأحيانِ أيضاً عن المخاوف على الهُوِيَّة القوميّة من خلال الإدانة العلنيّة لِثقافات المهاجرين بأنها «دُونيّة»، والزّعم بأنّ السماحَ للمهاجرين بالازدهار يمكن أن يُعيقَ تقدّمَ البلد وتطوّرَه. لكنّ هذا التقريرَ بيَّن بالشّواهد مقدارَ وهَنِ الأسُس التي تُبنى عليها مقولاتُ الجبْرية الثقافيّة. بالتأكيد، هناك معدّلاتٌ عالية من البطالة تنتشر بين العديد من مجموعات المهاجرين. وإنْ قطْعاً ليس كلَّ المجموعات أو ليس في كلِّ البلدان. كما يقِلُّ الإنجازُ التعليميّ عندها عن المتوسّط. لكنّ أسبابَ ذلك تتعلّق بالظروف العسيرة المتعدِّدة التي تُعانيها، لا بأيِّ خصائصَ جماعيةٍ محدَّدةٍ ثقافياً. وهي ظروفٌ عسيرة يمكن علاجُها باتِّباع سياساتِ الاندماج المناسبة، كما يقترح الفصلُ الثالث.

في معظم المجتمعات، لا يتّم الاتّساع للهُوِيّات المتعدّدة بين عشيّةٍ وضُحاها. فهو يعني التوصُّلَ إلى رؤية الاختلافات، التي كانت تُعتبر ذاتَ يوم «غريبةً»، بأنّها مألوفةٌ. ويدعو علماءُ الاجتماع هذا الأمرَ بأنّه تغييرٌ – وتغشِيةٌ – للحدود التي تفصل بينَ «نا» و «غيرِنا». فالمواجهاتُ في فرنسا بشأن ارتداء الفتيات المسلمات غطاءَ الرأس في المدرسة، أو بشأن التعليم باللغة الإسبانيّة في المدارس الابتدائيّة في الولايات المتحدة، تدور حول أناسٍ يجاهدون للحِفاظ على الحدود كما رُسمت. فالإسلامُ والإسبانيّة رمزان لمن هم «غيرُنا»، والسماحُ بهما كجزءٍ مِنْ «نا» يُوحي بالاستسلام للأخطار التي يُرى أنها تلوح أمام ناظرينا: النّزاعاتِ الطوائفية، وفقدان الهُوِيَّة الثقافيّة.

تُناقش المجتمعاتُ سؤالين عند الاتّساع للهُوِيّات المتعدّدة: إلى أيِّ مدًى نستطيع أن نكون مختلِفين؟ وإلى أيِّ مدًى يجب نكون متشابِهين؟ صحيحٌ أنّ تقبُّلَ الهُوِيّاتِ المتعدّدة هو تحوّلٌ اجتماعيٌّ رئيسيّ، لكنّ التاريخَ يكشف أنّ ذلك يحدث فعلاً. فقد مرّت

كلُّ البلدان الأوروبيّة تقريباً بهذا التحوّل؛ والاختلافُ اليوم لم يعُد اختلافاً بين أن تكون ألزاسيّاً وأن تكون بريتانيّاً، ولكن بين أن تكون سريلانكيّاً وأن تكون اسكتلنديّاً، وهو ما يُنشئ فئةً أوسعَ للذين هم مِنّ «نا».

الهجرةُ تدعم النموَّ الاقتصاديّ والتنمية. ليس إقفالُ الأبواب في وجهِ الهجرة أمراً عمليّاً، ولا هو في مصلحة التنمية القوميّة. فالمهاجرون لا يشكّلون استنزافاً للتنمية؛ وعدا عن ذلك، فإنهم مصدرٌ للمهارات، والعمالة، والأفكار، والمعرفة. ولطالما رأى الاقتصاديّون أنّ المكاسبَ من تحرير الهجرة تُقزّم تلك الناتجةَ عن رفعِ الحواجز من أمام التجارة العالميّة. وتذكّرنا مساهماتُ المهاجرين في الابتكار والمشاريع والمهارة، يومياً، بقيمتهم في المجتمع؛ من متعهّدي المشاريع التِّقانية الهنود في وادي السِّيليكون في الولايات المتحدة، إلى الممرّضات من غرب أفريقيا في أوروبا، إلى المستثمرين الصينيّين في أستراليا، إلى خدم المنازل الفيليبينيّين في المملكة العربيّة السعوديّة. وفي اقتصادِ المعرفة اليوم، تتنافس البلدانُ بِخَلْق أصحاب المواهب الكبرى واجتذابهم. ففي سنة 1990، مثلاً، حصل الطلابُ المولودون كأجانب على 62 بالمئة من شهادات الدكتوراه في الهندسة في الولايات المتحدة؛ كما يبقى في الولايات المتحدة أكثرُ من 70 بالمئة من الطلاب المولودين من أصولٍ أجنبيّة ويحصلون فيها على الدكتوراه[19,20].

والمهاجرون، الذين غالباً ما يكونون بين الأكثرِ تنظيماً للأعمال في البلد، يستثمرون في الأعمال الصغيرة؛ ويجدِّدون نشاطَ الأحياءِ السّكنية في المدن ـ وفي أوروبا، يُنشئون القطاعاتِ التجاريّةَ في المناطق المهجورة لخلْق آلاف الوظائف[21].

تواجه اليوم بلدانُ غربِ أوروبا واليابانُ احتمالَ وجودِ شرائحَ سكّانيةٍ تَشيخ وتنكمش، وهي بأمَسِّ الحاجة إلى روافدَ جديدةٍ من البشر. ويُتوقّع في غرب أوروبا أن يهبط مجموعُ السكان في سنّ العمل من 225 مليون نسمة في سنة 1995 إلى 223 مليوناً في سنة 2025[22]. ووفقاً لِقِسْم السكّان في الأمم المتحدة، ينبغي لأوروبا أن تضاعف أعدادَ الداخلين إليها من المهاجرين، لمجرّد الحفاظ على حجمِ سكّانها بحلول عام 2025[22].

لم تُرفع الحواجزُ أمام دخول الناس، مثلما رُفعت أمام السِّلع ورؤوس الأموال. ومع ذلك، ارتفعت الهجرةُ بسرعةٍ في تسعينات القرن العشرين؛ بما في ذلك الهجرةُ غيرُ الموثّقة التي انتشرت في التسعينات، وبلغت 30 مليون نسمة في كل أنحاء العالم (أُنْظُر المَعْلَم 5.1). فالجهودُ المبذولةُ لِمُضادّةِ تدفّقات الناس تُجاهِد عكسَ تيّارِ العَوْلمة[24]؛ كما أن خفْضَ الهجرة بشكلٍ كبير يتطلّب إجراءاتٍ يصعب تطبيقُها في البلدان الديموقراطيّة.

خياراتُ السياسات، والتحدّيات. الاعترافُ الثقافي، والاندماجُ الاقتصاديّ-الاجتماعي والسياسيّ

اتّبعت البلدانُ التي تضمّ تاريخيّاً أعداداً كبيرة من المهاجرين أسلوبَيْن لدمْجهم: المفاضَلة والانصهار. فالمفاضَلةُ تعني الحفاظَ على حدودٍ واضحة بين المجموعات، واحترامَها كمجتمعاتٍ محليّة منفصلة؛ وتُستخدم سياساتُ المفاضَلة في المعهود، عندما تنظّم الدولةُ الهجرةَ لملءِ الاحتياجات الموقّتة إلى العمّال، ولا تنتظر أن يصبح الوافدون أعضاءً كاملي العضويّة في المجتمع المحليّ. ومن الأمثلة، العمّالُ الضيوف في ألمانيا خلال الستينات والسبعينات، وخدمُ المنازل في المملكة العربيّة السعوديّة اليوم.

الأسلوبُ الثاني هو الانصهار، الذي يسعى إلى مساعدة المهاجرين في أن يصبحوا «أكثرَ شبَهاً بنا». وتشجّع الدولةُ والمؤسّساتُ الأخرى المهاجرينَ على تعلّم اللغة القوميّة السائدة، وتبنّي الأعراف الاجتماعيّة والثقافيّة للمجتمع المتلقّي. وعندما يجتاز أبناءُ المهاجرين مؤسّساتِ التعليم الابتدائيّ في المجتمع الجديد، وبخاصّةٍ المدارسُ العامّة، لا يمكن تفريقُهم تقريباً عن بقيّةِ أبناء المجتمع المحليّ. وتمثّل صورة «البوتقة» الأميركيّة هذه المقاربةَ على خيرِ وجه.

ليس هذان الأسلوبان، اللذان كانا فعّالين في العقود المبكّرة، كافيَيْن في المجتمعات المتنوّعة التي تحتاج إلى بناء احترام الاختلافات والالتزام بالوحدة؛ وليس مقدّراً للمجتمعات المتنوّعة ثقافيّاً أن تتفكّك أو تفقد ثقافاتِها وهُوِيّاتِها القوميّة. لكنّ الاتّساعَ للتنوّع يتطلّب جهوداً لِبناء التماسُك في إدارة الهجرة ودمْج المهاجرين في المجتمع. وكما تُوجد طرُقٌ عدّة في الدول المتعدّدة العِرْقيات لكي تشعر الأقليّاتُ العِرْقية بالفخر في مجتمعها الخاصّ بها، وبالولاء القويّ للدولة، كذلك يستطيع المهاجرون أن يصبحوا أعضاءً كاملي العضويّة في بلدانهم المتبنّاة، والحفاظ في الوقت نفسه على روابطَ ببلدانهم الأمّ. ويكمن التحدّي في ابتكارِ سياساتٍ تتلاءم مع غايات الوحدة، واحترام الاختلاف والتنوّع. فأسلوبُ المفاضَلة لا يبني

ليس إقفالُ الأبواب في وجهِ الهجرة أمراً عملياً، ولا هو في مصلحة التنمية القوميّة

الالتزامَ بالبلد بين المهاجرين، أو يوفّر الحمايةَ الاجتماعيّة الكافية؛ كما يمكن لبرامج العمّال الضيوف أن تكون مصدراً للاستغلال والصّراعات. حيث كان شعارُ بعْضِهم «لقد أردنا عمّالاً، لكننا حصلنا على بشر» (الإطار 5.8). والانصهارُ لا يتّسع للاختلاف ولا يحترم التنوّع، كما أنّه لا يتعامل مع اللاّتماثُل بصراحة.

اليوم، يميل المهاجرون أكثرَ إلى الحفاظ على صِلاتهم الوثيقة بأقربائهم ومجتمعهم في أرض مَولدهم - وهم اليوم أقدرُ على ذلك. فمثلُ هذه الصِّلات ليست جديدةً، لكنّ تأثيرَها على السلوك الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ مختلفٌ؛ ويرجع الفضلُ في ذلك إلى سهولة وسائل الاتصال والسفر الحديثة. ويريد المهاجرون تثبيتَ قدَمٍ في كلٍّ من العالَمَين - واحدةٍ في موطنِ مولدهم، والأخرى في بلدِهم المتبنّى.

لقد أصبح التعدّدُ الثقافيّ أسلوباً ثالثاً في إدماج المهاجرين، أسلوباً يعترف بقيمةِ التنوّع ويدعم الهُوِيّاتِ المتعدّدة. وهو ما بدأ في كندا في أوائل الستينات، عندما أفصح رئيسُ الوزراء بيار ترودو عن الفكرة استجابةً لتحدّياتٍ متنوّعة تتكوّن من سكانٍ أصليّين، ومستوطنين فرنسيّين وإنكليز، ومهاجرين حديثين؛ تسود بينهم اختلافاتٌ وتفاوُتاتٌ كبيرة. وأدخلت أستراليا مثلَ هذه السياسة في التسعينات، بعد أن خلصت إلى أنّها الطريقةُ الوحيدة لخلْقِ التماسُك وسط التنوّع.

إنّ جوهرَ التعدُّدية الثقافية ليس فقط الاعترافَ بالمنظومات القِيَمية والأعراف الثقافية المختلفة داخل المجتمع - إنه أيضاً بناءُ التزامٍ مشترك بالقِيَم الأساسية غيرِ القابلة للتفاوض؛ مثلِ حقوق الإنسان، وحكْمِ القانون، والمساواةِ بين الجنسين، والتنوُّع، والتّسامح [25] - وتصف أستراليا هذا الوضع بأن مطبِّقيه «متَّحِدون في التنوُّع». ويُشدِّد مثلُ هذا النّهج السياسي ليس فقط على أهميةِ حرِّيةِ الأفراد في التعبير عن قِيَمهم الثقافية، ومشاطرتها؛ وإنما أيضاً على واجبِ تقيُّدهم بالواجبات المدنية المشتركة.

مع أن هناك سلسلةً متعاقِبةً تاريخية لهذه النماذج من عمليات إدماج المهاجرين، فإن البلدان تستعمل ذاتَ يومٍ أو آخر الأساليبَ الثلاثةَ كلَّها. وفي حين أن بلداناً عديدة لا تتبنّى التعدُّديةَ الثقافية كنَهْجٍ سياسيٍّ صريح للدولة، فإنها تُدخِل عناصرَ من هذا الأسلوب؛ فيما تكافح لتدبيرِ أمر التنوُّع المتنامي. ويشمل التحدّي معالجةَ الاستبعادات الثقافية في موازاةِ أبعادٍ ثلاثة، ذاتِ موضوعٍ دالٍّ مشترك هو بناءُ الوحدة واحترامُ الاختلاف:

- معالجة الاستبعاد الثقافي عبر الاعتراف بالهُوِيّات الثقافية (الاستبعاد من كيفية العيش).
- معالجة الاستبعاد الاجتماعي-الاقتصادي (الاستبعاد من المشاركة).
- معالجة الاستبعاد من المشاركة المدنية وحقوقِ المواطَنة (الاستبعاد من المشاركة).

معالجةُ الاستبعاد الثقافي عبْر الاعتراف بالهُوِيّة الثقافية. قد لا تعاني جماعاتُ المهاجرين تمييزاً وقمْعاً جَلِيَّيْن لِطُرُق عيْشها، لكنّ معظمَها يعاني

إنّ جوهرَ التعدُّدية الثقافية هو بناءُ التزامٍ مشترك بالقِيَم الأساسية غيرِ القابلة للتفاوض

الإطار 5.8

العقودُ الموقّتة - الترحيبُ بالعمّال لا بالبَشر، لا ينجح

فيما تكافح الدولُ للسيطرة على تدفّق العمّال في سوق العمل المُعَولمة، يعمل العديدُ منها على اختبارِ برامج الهجرة الموقّتة؛ حيث لا يُمنح المهاجرون المجتذَبون بموجبِ هذه البرامج جنسيّةَ البلد، بل يُتوقّع منهم العملُ لفترةٍ محدّدة من الزمن ثم العودةُ إلى «ديارهم»؛ الأمرُ الذي يُخلّف القليلَ من الأثر على الثقافة والهُوِيّة القوميّتين. ولكن نادراً ما تنجح الأمورُ على هذا النحو.

ربما اجتذبت كلُّ منطقةٍ تقريباً، في مرحلةٍ ما، عمّالاً موقّتين للوفاء باحتياجاتٍ اقتصاديّةٍ محدّدة. ففي القرن التاسع عشر، جُنّد مئاتُ الآلاف من الهنود الجنوبيّين لِمَغارس شجرِ المطّاط في ماليزيا، ولِمزارع قصبِ السكّر في ترينداد وتوباغو. وفي الولايات المتحدة، تحوّل برنامجٌ للعمل الزراعيّ، بدأ بمثابةِ حلٍّ موقّت لنقْصِ العمّال إبّان الحربِ العالميّة الثانية، إلى برنامجٍ لتجنيدِ العمّال استغرق عقوداً عدّة. وجرّب عددٌ من البلدان الأوروبيّة، منها ألمانيا وهولندا، برامجَ «العمّال الضيوف» في الستّينات وأوائل السّبعينات. ومؤخراً، تحوّلت دولُ الشرق الأوسطِ المنتجةُ للنفط إلى العمالةِ الموقّتة في البناء وغيرِه من المشروعات؛ كما تُواصل جنوبُ إفريقيا الاعتمادَ على المهاجرين الموقّتين لاستخراجِ مواردها الطبيعيّة. وفي السنوات القليلة الماضية فقط، صمّمت المكسيكُ برنامجاً يشمل 93 ألفَ عاملٍ موقّت من غواتيمالا لقطْفِ حبوب البنّ.

لقد وفّرت مثلُ هذه البرامج فُرَصاً للكثيرين كي يَعملوا، ويَكسبوا، ويُرسلوا البلايينَ بتحويلاتٍ ماليّة إلى أوطانهم؛ لكنّها خلقت أيضاً مجتمعاتٍ مهمَّشة. فوَفقاً للتعبير الذي استُخدِم في وصْفِ برامج العمّال الضيوف، ويحظى بالشهرة حالياً، «لقد وظّفْنا عمّالاً، لكنّنا تلقّينا بشراً».

غالباً ما يقرّر العديدُ من العمّال الموقّتين أن يبقوا، رغم جهود الحكومة للحيلولة دون ذلك. ومن ثمَّ أن يُحضروا أُسَرَهم، ويُقيموا مجتمعاتٍ من الذين لا يحملون وثائقَ رسميّة. ولكن نظراً لأنّهم مستبعَدون من التيّار السائد، فإنّهم يُنشئون أحياءً فقيرةً من الأقليات (غيتو). مُغذّين بذلك مشاعرَ معاديةً للمهاجرين. كما أن القيودَ القانونيّةَ الصريحة والعقباتِ الاجتماعيّةَ اللاّرسميّةَ القويّة، مثلَ المجمّعاتِ السكنية المفصولةِ فعلياً عن بقية المجتمع، تحُول أيضاً دون المشاركةِ الكاملة للمهاجرين في المجتمع.

تؤدي هذه الأوضاعُ إلى ترْك المهاجرين دون حمايةٍ من بلدانهم الأمّ أو من البلدان المُضيفة. وقد يتعرّض المقيمون الشّرعيُّون، غيرُ الحاصلين على الجنسيّة، إلى إساءةِ المعاملة من قِبَل أربابِ العمل؛ دون أن يتمكّنوا من الاستعانة بالخدمات القانونيّة أو الاجتماعيّة للبلد المضيف.

المصدر: Bach 2004.

الافتقارَ إلى الدّعم لممارسةِ هذه الطُّرُق. ولربما الأهمُّ من ذلك، أنها غالباً ما تعاني الرَّفضَ لِقِيَمٍ يُشعَر بأنها تتضارب مع القِيَم القوميّة الأساسية، أو تعاني تعصُّباً اجتماعياً بأن ثقافتَها أدنى منزلةً (أُنظُر الإطار 5.7).

إن محاربةَ التحيُّز الاجتماعيّ ورُهابِ الأجانب عاملٌ حاسم في بناء الانسجام الاجتماعي، والوحدةِ في المجتمعات المتنوّعة. ويمكن أن يتعزّز المزيدُ من الاحترام والتفهّم للثقافات بتقديم صوَرٍ إيجابيةٍ ودقيقة في وسائل الإعلام، وتعليم تاريخ الثقافات الأخرى في المدارس، وإعدادِ مَعارضَ في المتاحف؛ بحيث تُبيِّن كلُّها الاحترامَ للتنوّع الثقافي، وتُعالج جوانبَ التمييز الاجتماعي-الاقتصاديّ واللامساواة (أُنظُر الإطار 5.9).

الدِّين، هو الهويةُ الثقافيّةُ الأكثرُ إثارةً للتّنازُع. والاعترافُ الأوسع هو ذو قيمةٍ عمليّةٍ هائلة، حيث يُسهّل الحصولَ على رُخَصٍ لبناءِ أماكن العبادة، وإنشاءِ المدافن، وإقامة الاحتفالات؛ كما أنّ للاعتراف الأوسع قيمةً رمزيةً عظيمة، إذ يُظهر الاحترامَ للثقافات الأخرى. فقد كان الاحتفالُ بعيد الفِطر في البيت الأبيض عام 1996 إشارةَ احترامٍ قويّةً لملايين المسلمين في الولايات المتحدة. لكنّ النقاشاتِ الخِلافيةَ تتصاعد بشأن دعْم الدِّين في الدّول العَلْمانية. وكما أظهر الفصلُ الثالث، فإن العلمانيّة لا تعني بالضرورة عدمَ تدخّل الدولة بالدِّين؛ إذ في وُسْعِ الدولة دعمُ النشاط الدينيّ بأساليبَ لا تحابي ديناً على حسابِ دِينٍ آخر، مثل دعم كلِّ المدارس الدينيّة. لكنّ أديانَ المهاجرين لا تُعامَل دائماً بشكلٍ مماثل لمعاملةِ دينِ الأغلبية من السكان.

تتعلّق بعضُ مسائل «نا» ومسائل «غيرنا»، الأكثر إثارةً للانقسام، بالأعراف التقاليدية أو الدينيّة التي يُعتقد أنّها تناقض القِيَمَ الوطنية أو حقوقَ الإنسان. فالاعترافُ الثقافي لا يعني مجرّدَ الدفاع عن التقاليد، بل يعني تعزيزَ الحريّة الثقافيّة والتنمية البشريّة؛ وعلى مجتمعاتِ المهاجرين أنفسِها أن تعترضَ على «القيم التقاليدية» التي تتضارب مع القِيَم الوطنيّة الأساسية أو حقوق الإنسان.

معالجةُ الاستبعاد الاجتماعيّ الاقتصاديّ. يُشكّل 175 مليونَ نسمة، يعيشون خارج بلدانِ مولِدهم، مجموعةً شديدة التفاوُت. فهي تضمّ أناساً أمضَوْا في البلد عقوداً، وآخرين وصلوا بالأمس فحسب؛ من مِهنيّين ذوي المهارة العالية، إلى شبّانٍ وشابّات يهربُون عبر الحدود للعمل في معامل الكدّ والاستغلال. وتتوسّع صفوفُ «مجتمعات المهاجرين» المستنفَرين سياسيّاً، لِتتجاوز الـ175 مليوناً، وتشمل أقاربَ المهاجرين وحتى رفاقَهم.

لا يعاني كلُّ المهاجرين استبعاداً اجتماعياً - اقتصادياً، إذ يتّخذ الاستبعادُ أشكالاً مختلفةً بالنسبة إلى الذين يعانونه. والمشكلةُ الكبرى هي أنّ فقْرَ مجموعات المهاجرين يُقسِّم المجتمعَ في العديد من البلدان؛ حيث يتسبّب في بروز مجموعاتٍ مناهِضة للمهاجرين، وفي اتهاماتٍ بأنّ المهاجرين غيرُ راغبين في أن يكونوا أعضاءً منتجِين في المجتمع أو غيرُ قادرين على ذلك، وأنّهم يعيشون معاً في أحياءٍ منفصلة دون أن يكون لهم أيُّ اهتمامٍ بالاندماج مع بقيّة المجتمع. لذا، فإنّ دعمَ الدولة لمعالجةِ الاستبعاد الاجتماعيّ الاقتصادي مكوِّنٌ حاسم في بناء الانسجام الاجتماعيّ.

والخطوةُ الأولى هي التعليمُ واللغة: فثمّة برامجُ إدماجٍ فعاليّةٌ في العديد من البلدان، توفِّر التعليمَ باللّغة القومية للبلد؛ أما الأكثرُ إثارةً للخلاف، فهو استخدامُ المهاجرين لغاتِهم الأم في المدارس، وفي الاتصالات الرسميّة. ليست هناك صيغةٌ ملائمة لكلّ الأوضاع، وغالباً ما تكون الاعتراضاتُ على استخدام اللغات الأم في التعليم فكرَويّةً أكثرَ مما هي ذرائعيّة. فالناسُ يتعلّمون بشكلٍ أفضل؛ ويحترمون القوانين، ويشاركون عموماً في حياةِ المجتمع مشاركةً أكثرَ اكتمالاً؛ إذا كان في وُسْعهم أن يفهموا بصورةٍ أفضل. لذا، فإنّ

تتعلّق بعضُ مسائل «نا» ومسائل «غيرنا»، الأكثر إثارةً للانقسام، بالأعراف التقاليدية أو الدينيّة التي يُعتقد أنّها تناقض القِيَمَ الوطنية أو حقوقَ الإنسان

الإطار 5.9

كيف تعزّز برلينُ احترامَ الاختلافِ الثقافي

استحقّت برلينُ سمعةً في ألمانيا لكَوْنها رائدةً في تعزيزِ اندماج المهاجرين؛ إذ كانت من بين أوائل الولايات الفدراليّة التي تُنشئ مكتباً للتعامل مع العقبات القائمة في وجه الاندماج. ففي سنة 1891، تحت شعار «العيشُ بعضُنا مع بعض»، أطلق مكتبُ مفوّضِ مجلسِ شيوخ برلين للهجرة والاندماج حملةً للتسامح، واحترامِ الآخرين، والتفهّم. ويقوم هذا المكتبُ بأنشطةِ اتصالٍ في الأحياء التي تضمّ نِسَباً عالية من المهاجرين، وبحملاتِ معلوماتٍ عامّةٍ تصف المبادئَ الأساسيّة لهذه السياسة. كما يوفّر النُّصحَ والاستشاراتِ القانونيّةَ باثنتي عشرة لغةً، ومساعدةَ المهاجرين في الحصول على عمل، وفي كيفيةِ معالجة التمييز. ويُنظّم المكتبُ بالاشتراك مع المنظّماتِ اللاحكوميّة تدريباً منتظماً للشُّرطة بشأن العلاقة مع المهاجرين، ويجري مُسُوحاتٍ سنويّةً للمواقف المحليّة من المهاجرين.

ويُعزّز مكتبُ المفوّض قدرةَ منظّماتِ المهاجرين، ويساعد المهاجرين أنفسَهم على الانتظام في مجموعاتٍ للمساعدة الذاتيّة؛ كما أنه مصدرُ معلوماتٍ أوليّ لمن يطلبون النُّصحَ بشأن الاندماج. ويذهب نصفُ ميزانيّته السنويّة، البالغة 6.5 مليون يورو، إلى تمويلِ منظّماتِ المهاجرين ومجموعاتهم.

لفت مكتبُ المفوّض أنظارَ وسائلِ الإعلام والرأي العام إلى المخاوف من الاندماج، وفتح قناةَ اتصالٍ مباشرةً بين المهاجرين والحكومة. كما ركّز على أنشطةٍ خاصّة بالسكّان المهاجرين والألمان الإثنيّين معاً، مُبيِّناً أنّ الاندماجَ عمليّةٌ ذاتُ اتّجاهين. وقد حذا العديدُ من الولاياتِ الفدراليّة الأخرى حذْوَ برلين.

المصدر: IOM 2003c; European Union 2004; Independent Commission on Migration to Germany 2001.

تعلُّمَ لغةِ الدولة أمرٌ حاسم، لكن ستكون هناك تأخيراتٌ في الوصول إلى الإتقان.

من المسائل المثيرة للخلاف أيضاً، توفيرُ حمايةِ الرّفاه الاجتماعي لغيرِ المواطنين، بمن في ذلك المقيمون من دون وثائقَ رسمية. فثمّة خوفٌ – يصعب إثباتُه أو دحضُه – من أنّ الحمايةَ الاجتماعيّة تشجّع على تدفّق المزيد من الناس، الذين يصبحون بالتّتابُع معتمِدين على الدولة. ولكن من دون حماية الرفاه الاجتماعي، تكون العواقبُ الاجتماعيةُ الأوسعُ أكثرَ سوءًا في الواقع؛ ومن واجبِ الدّول حمايةُ حقوقِ الإنسان وتعزيزُها – لكلِّ المقيمين على أراضيها.

معالجةُ الاستبعاد من المشاركة المدنيّة وحقوق المواطَنة. كثيرون من المهاجرين ليسوا مواطنين، ولذلك يُستبعَدون من حزمةِ الواجبات والحقوق المتبادَلة بين الدول ومواطنيها. ومن دون مثلِ هذه الحقوق، لا يستطيع المهاجرون الحصولَ على الأعمال والخدمات التي تساعدهم في أن يصبحوا أعضاءً مساهمين كاملي العضويّة في المجتمع؛ كما أنّهم يفتقرون إلى الحماية من إساءة المعاملة. ويُعتقد أنّ الحلّ يكمن في التجنيس؛ لكن معظمَ الدّول بدأت تُعيد التفكيرَ في سياساتها، ردًّا على التزايُد في تدفُّق المهاجرين، وفي التحرُّكات الموقّتة والدائرية، وفي الهُوِيّات المتعدّدة الانتقالية.

إن توسيعَ الحقوق المدنيّة المرتبطةِ تقليديّاً بالمواطَنة، لِتشملَ غيرَ المواطنين، خطوةٌ حاسمة؛ مثلما هو الاعترافُ بالجنسيّة المزدوجة. وتتحرّك بلدانٌ عديدة، بما فيها الدّانمارك والسّويد والنّرويج وهولندا، في هذا الاتجاه؛ بتوسيعِ حقوق التصويت في الانتخابات المحليّة لتشملَ غيرَ المواطنين – وفي بلدانٍ أخرى، مثل بلجيكا، يُحتمل توسيعُ هذه الحقوق قريباً. ويعترف نحو 30 بلداً اليوم بالجنسيّة المزدوجة، لكنّ ثمّة اتجاهاتٍ متناقضةً أيضاً نحو تقييد الحصول على إقاماتٍ طويلةِ الأمد، وعلى التجنيس والمواطَنة، وعلى الخدمات الاجتماعية. مثلاً، صار من المستحيل مؤخّراً حصولُ المهاجرين على إجازاتِ قيادةِ السيّارات في كاليفورنيا من دون إقامةٍ قانونيّة؛ الأمرُ الذي يستبعدهم فعليّاً عن العديد من الأعمال وغيرها من الأنشطة الضروريّة للحياة اليوميّة.

يحتاج عالمٌ معتمِدٌ بعضُه على بعضه الآخر، شمولياً، إلى مقاربةٍ جديدة لِمُواطَنةِ المقيمين المحليّين والمهاجرين؛ تشمل المبادئَ الجوهريّةَ لحقوق الإنسان في استراتيجيةٍ متعدّدة الثقافات لتعزيز التنمية البشرية – وهي استراتيجيةٌ تعود بالفائدة على الجميع.

يتعيّن على كلِّ الدّول والجماعات والمؤسّساتِ والأفراد تحديدُ الخيارات :

- هل يجب على الدّول أن تسعى إلى هُوِيةٍ قوميّة متجانِسةٍ ولا تتغيّر؟ أم عليها أن تحتفي بالتنوّع، وتساعدَ في تعزيز مجتمعاتٍ توفيقيّة ومتطوِّرةٍ نُشُوئياً ؟
- هل ينبغي للجماعات أن تحمي التقاليدَ، إذا كانت تُضيّق الاختيارَ والحريّات؟ أم هل ينبغي أن تستخدم معارفَها ومواردَها المشترَكة للتبادُل، وللمنفعة المتبادَلة؟
- هل يتعيّن على المؤسّسات الدوليّة أن تُصِرَّ على القواعد التي تتمسّك بتقاليدَ ثقافيّةٍ وقانونيةٍ معيّنة؟ أم هل عليها أن تعترف بمنتجات الثقافات الأخرى ومواردها، وتحترمَها، وتعزّزَها، لكي تقوّي شرعيةَ المؤسّسات؟
- هل يجب على الأفراد أن يُقيَّدوا بِهُوِيّاتٍ مفرَدة؟ أم ينبغي لهم أن يعترفوا بكونِهم جزءًا من إنسانيّةٍ مترابطةٍ في ما بينها؟

صحيحٌ أن الديموقراطيّةَ والنموَّ العادل مهمّانِ لتعزيز الاندماج الثقافي، لكنّهما لا يكفيان؛ إذ هناك حاجةٌ أيضاً إلى سياساتٍ متعدّدةِ الثقافات، خاصّةٍ بالإدماج الثقافي – الاعتراف بالاختلافات، ودعم التنوّع، والتخفيف من حدّة اللاّتماثُلات في القوّة. ويتعيّن على الأفراد أن ينبذوا الهُوِيّاتِ المتصلّبةَ إذا كان لهم أن يُصبحوا جزءًا من مجتمعٍ متنوّع. وينبغي للمؤسّسات الدوليّة أن تحترم التقاليديّاتِ الثقافيّةَ الأخرى، وتوفّر الظروفَ التي تمكّن من تطوير الموارد الثقافيّة المحليّة؛ كما يجب منحُ البلدان الفقيرة والجماعات المهمَّشة صوتاً أكبر في المفاوضات المتعلّقةِ بثقافاتها وحقوقها، وتعويضاً عادلاً مقابلَ استخدام مواردها. في مثلِ هذه الظروف فقط، تتنشّأ الهُوِيّاتُ المتعدّدةُ والتكامُليّة عبر الحدود القُطْرية؛ وعندئذٍ فقط، تزدهر الهُوِيّةُ والحُرِّيةُ في عالمٍ متنوّعٍ ثقافياً.

إن توسيعَ الحقوق المدنيّة المرتبطة تقليديّاً بالمواطَنة، لتشملَ غيرَ المواطنين، خطوةٌ حاسمة؛ مثلما هو الاعترافُ بالجنسيّة المزدوجة

الهـوامـش

الفصلُ الأول

1. Smith 1976
2. Kymlicka and Norman 2000; Benhabib 2002; Kymlicka 1990; Stepan 2001; Taylor 1992.
3. Fraser and Honneth 2003
4. Hart 1955, pp. 175–91
5. Sen 2004c
6. Sen 2004c
7. Sandel 1998
8. Sandel 1998
9. Crowley 1987
10. Sen 1999, 2001
11. Appiah 1996, p. 84
12. هذا الجزءُ مستقًى من Sen 2002
13. كما نُقِل عنه في Mokyr 1983, p. 291
14. هذا الجزءُ مستقًى من Sen 2004b
15. Harrison and Huntington 2000, p. xiii
16. Kymlicka and Norman 2000; Stepan 2001; Young 2000
17. Sen 2003
18. Aston 1972
19. Mandela 1994, p. 21
20. Okin 1999

الفصلُ الثاني

1. Kymlicka 1996
2. حساباتٌ مكتب تقرير التنمية البشرية بناءً على معلومات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA 2003
3. Statistics Canada 2004
4. Kymlicka 2004
5. UNDP 2003e
6. Dragoljub 2000
7. Gurr 2000
8. في حين أنه ليس هناك تعريفٌ متّفَقٌ عليه دولياً للسكّان الأصليّين [أو الشُّعوب الأصليّة]، يمكن إيجادُ تفاهُمٍ مقبولٍ على نطاقٍ واسع حول معنى السكّان الأصليين في منشور برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي UNDP 2004a
9. UNDP 2004c
10. Stavenhagen 2004
11. Minority Rights Group International 2003
12. جاءت الأغلبيةُ الضخمة لهذا الانخفاض في الأعداد من جرّاء الأمراض التي أدخِلت إلى المنطقة. لكنّ مدى كوْن ذلك عن سابقِ عزْمٍ غيرُ واضح، ويبدو بدرجةٍ أكبر أنها حالةٌ من اللاّوِقاية.
13. Indigenous Australia 2003
14. خلال عام 1992
15. UN 2002a
16. حساباتٌ مكتبِ تقرير التنمية البشرية بناءً على Wanner 2002. ويشير المجموعُ إلى 15 بلداً أوروبياً ذا بيانات: إسبانيا، ألمانيا، آيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، الدّانمرك، السُّويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، لوكسمبرغ، ليختنشتاين، النّرويج، النمسا، هولندا.
17. The Guardian 2001
18. Migration Information Source 2003
19. UN 2002a
20. UN 2002a
21. Kelso and Vasagar 2002
22. المَعْلم الإحصائي 1، وضْع التنمية البشرية، في هذا التقرير.
23. المَعْلم الإحصائي 1، وضْع التنمية البشرية، في هذا التقرير.
24. المَعْلم الإحصائي 1، وضْع التنمية البشرية، في هذا التقرير.
25. المَعْلم الإحصائي 1، وضْع التنمية البشرية، في هذا التقرير.
26. الحساباتٌ مبنيّةٌ على Polity IV Project 2003
27. Kymlicka 2004
28. Wikipedia 2004
29. Zolberg 2004
30. Human Rights Watch 2002
31. Human Rights Watch 2002
32. International Federation of Human Rights 2003
33. Zolberg 2004
34. UNESCO 2003b
35. UNESCO 2003b
36. الحساباتٌ مبنيّةٌ UNESCO 2000c
37. SIL International 2004b
38. مشروع **الأقليّات المعرَّضة للخطر** 2003.
39. الحساباتٌ مبنيّةٌ على مشروع **الأقليّات المعرَّضة للخطر** 2003.
40. Human Rights Watch 2003
41. Libanio 2004
42. Kanyinga 2003
43. Fraenkel 2003
44. Premdas 2003
45. الحساباتٌ مبنيّةٌ على مشروع **الأقليّات المعرَّضة للخطر** 2003.
46. UNDP 2000c
47. Dragoljub 2000
48. Alvim 2002
49. Bryld and others 2003
50. UNDP 2003e
51. UNDP 2000c
52. Kymlicka 2004
53. Kymlicka 2004
54. Arizpe 2004
55. Sen 2004b
56. Huntington 1996
57. Sen 2004b
58. Sen 2004b
59. أُنظُر، مثلاً، Inglehart 1997
60. Sen 2004b
61. Inglehart and Baker 2000; Sen 2004b
62. Barro and McLeary 2003
63. Sen 2004b
64. Sen 2004b
65. أُنظُر مثلاً، Etounga-Manguelle 2000
66. Sen 2004b
67. Indicator table 13
68. UNDP 2003b
69. Sen 2004b

70. Stepan and Robertson 2003, pp. 30–44
71. Sen 2004b
72. Stepan and Robertson 2003. بلدانٌ يقلُّ فيها معدّلُ الناتج المحليِّ الإجماليِّ للفرد عن 1500 دولار أميركي.
73. UNDP 2003a
74. UNDP 2003a
75. بالإضافة إلى شعوب المستعمرات الأوروبية السابقة.
76. Marshall and Gurr 2003
77. Huntington 1996
78. Stewart 2003
79. Cohen 1974; Alexander and McGregor 2000; Ranger 1983; Turton 1997, pp. 77-94.
80. Collier and Hoeffler 2001
81. Justiniano 2004
82. Stewart 2003
83. Stewart 2002
84. أُنظُر، مثلاً، Easterley and Levine 1997, pp. 1203–50
85. أُنظُر، مثلاً، Easterley and Levine 1997, pp. 1203–50
86. Snodgrass 1995
87. The Economist 2002a
88. Kapur and McHale 2003, pp. 48–57
89. Kapur and McHale 2003, pp. 48–57
90. "Charter oath" as cited in Sen 2004b
91. Sen 2004b
92. UNDP 2003a
93. Florida and Gates 2002, pp. 32–35

الفصلُ الثالث

1. Benhabib 1996
2. Kymlicka and Norman 2000
3. Moncrieffe 2004, pp 32–33. يتضمّن مناقشةً مثيرةً للاهتمام تتناول الإيديولوجيةَ التأسيسيةَ للحركة الثوريّة في كوبا التي ترى أن المشكلةَ العِرقية انْدرَجت ضمن المعركة العامّة ضد الظلم الاجتماعي في جميع مظاهره.
4. Sheth 2004
5. Okin 1999
6. Moncrieffe 2004
7. Prashad 2001
8. Kymlicka 1996
9. Young 2000
10. Requejo 2001
11. Young 1999
12. Snyder 2000, p. 327
13. Martínez-Herrera 2002, pp. 1–22
14. Alfred 1995
15. Watts 1998
16. ILO 2003
17. ILO 2003
18. Luter and Deschouwer 1999
19. Fleiner 2003
20. Moncrieffe 2004
21. O'Leary 2004
22. O'Leary 2004
23. Boix 1999, pp. 609–24
24. Nagel 2004
25. O'Leary 2004
26. Cohn 1996; Kaviraj 1992; Hansen 2001; Corbridge and Harriss 2000; Dirks 2004.
27. Phillips 2001
28. Care 1999
29. Schacher 2001
30. Tetley 1999
31. Dirks 2004
32. Kuruk 2002
33. Thompson 2001
34. Haffajee 1999
35. Zorzi 2002
36. أظهرت هذا الأمرَ على نحوٍ جليّ المحكمةُ الأوروبية لحقوق الإنسان، في القضية اللُّغوية البلجيكية (de Varennes 1996, pp. 291–300).
37. Dutcher 1982
38. Cummings and Tamayo 1994
39. Ndoye 2003
40. Patrinos and Velez 1996
41. Patrinos and Velez 1996
42. India 2004
43. Ndoye 2003
44. Matiki 2003
45. Moeketsi 1999
46. Temu 2000
47. 2004, pp. 23 and 113–33
48. De Varennes 1996, pp. 291–300
49. Chua 2003
50. Duncan, Jefferis and Molutsi 2000
51. Moyo 2004
52. Psacharopoulos and Patrinos 1994
53. UNICEF 2004
54. United Nations Association of Great Britain and Northern Ireland 2004.
55. UNICEF 2004
56. Psacharopoulos and Patrinos 1994
57. Miguel 1999
58. Alesina, Baqir and Easterly 1997
59. Luttmer 1997
60. Yashar 2004
61. Sheth 2004
62. مثالاً على ذلك، أن نحو 80٪ من معلّمي المدارس الابتدائية لإقليم سورات في غوجارات كانوا من أفرادِ مجموعاتٍ قبَليّة. ومنَح هذا الأمرُ أفرادَ المجموعات القبَلية منفذاً إلى السلطة السلطة السياسية في غوجارات، حيث أصبح بعضُهم أعضاءَ في المجلس التشريعي وأعضاءَ في البرلمان (الذي صار ممكناً لهم بصورةٍ آليّة من خلال الحِصَص المسموح بها)، وأيضاً وزراءَ والوزيرَ الأوّل في الولاية. من ثمَّ، استُخدِمت هذه السلطةُ السياسية لاكتسابِ صلاتٍ أخرى.
63. Sabbagh 2004

المَعْلَم 3.1

1. Kymlicka 2004
2. Kymlicka 2004
3. Stepan, Linz and Yadav 2004
4. Breytenbach 2000
5. Keating 2002
6. Linz and Stepan 1996
7. Stepan 2001
8. Bhargava 2004
9. Stepan, Linz and Yadav 2004

الفصلُ الرابع

1. CPS 2002; DUMC 2002; EUMC 2002; FBI 2002; SSS 2002
لا يشمل العددُ الخاصُّ بالولايات المتحدة جرائمَ الكراهية التي تَدفع إليها التوجُّهاتُ أو الإعاقاتُ الجنسيّة.
2. RAND Corporation 2004
3. Engineer 2004. تشمل الإصاباتُ أعدادَ القتلى والجرحى. وتأتي البياناتُ عن الفترة 1954–1994 من سجِلاّتِ وزارة الداخلية، فيما تأتي البياناتُ عن الفترة 1955–2002 من رواياتِ الصُّحف للأحداث.
4. بدّاعي الخطر الذي تُشكّله منظماتُ المتطرّفين، حظّرت باكستانُ في أَغسطس/آب 2001، حركةَ لَشْقر إيجانغفي؛ وفي يناير/كانون الثاني 2002، حظّرت حركتيّ سباة – «جيش» – الصَّحابَة، وتحريكِ الجعفَريّة (*South Asia Monitor 2003*).
5. Symonds 2003
6. ADL 2003
7. Mudde 2000
8. Eatwell 2000
9. Arjomand 1989, cited in De Kadt 2004, p. 23
10. Sands 2003 - التقديراتُ هي من وزيرة التربية في باكستان، زُبَيدة جلال.
11. Macan-Markar 2004

12. Entzinger 2003; Meyer 2001
13. Kaldor and Muro 2003, p. 179
14. *The Economist* 2003a, p. 19
15. Testas 2002.
16. AFP 2004
17. Widfeldt 2001

الفصلُ الخامس

1. Gandhi 1921
2. World Bank 2002
3. Tebtebba and Forest Peoples Programme 2003
4. World Bank 2002
5. Forero 2003; *The New York Times* 2003
6. World Bank 2004
7. European Union 2003
8. في الولايات المتحدة، مثلاً، أصبحت هذه من بين أقوى قطاعاتِ التصدير؛ موفِّرةً عائداتِ تصديرٍ تمَسُّ إليها الحاجةُ كثيراً، خلال مواجهة البلاد عجْزاً تجارياً يتزايد بسُرعة.
9. على افتراضِ أن ثمنَ بطاقةِ الدخول هو ثلاثةُ دولارات، يُقدَّر أنّ ما نسبتُه عُشْرُ سكان العالم شاهدوا الفيلم «تايتانك». علاوةً على ذلك، فإن كلفةَ إنتاج الفيلم، البالغةَ 200 مليون دولار، تقزَّمت أمام عائداته التي تجاوزت 1,8 بليون دولار حول العالم، بينها 1,2 بليون دولار من خارج الولايات المتحدة (Internet Movie Database 2004). وغالباً ما تخلق مثلُ هذه الهيكليات في الكلفة تكاليفَ تنافُسيّةً عاليةً جداً في الأسواق المحليّة – ناهيك من الأسواق الدوليّة – تُسوِّغ التدخُّلَ الرّسمي.
10. يمكن إيجادُ أدبيّاتٍ شاملة عن هذه المسألة، وتفاصيلَ إضافيةٍ عن النظرية وراء الكيفية التي تعمل فيها هذه الصناعة، في Vogel 2001.
11. Cohen 2004
12. تردّت نوعيّةُ البرامج السَّمْعيّة البَصَرية الفرنسية على نحوٍ متسارع، بعد إدخال نظامِ قاسٍ من الحِصص المسموح بها للمحتويات القومية (Cohen 2004).
13. Riding 2003
14. Cohen 2004
15. بدأت مبادراتُ الإعاناتِ الماليةِ التداخُلية كهذه تُثير مخاوفَ بعض المجموعات، التي غالباً ما تهاجم مثلَ هذه المبادرات من منطلقاتٍ قومية (Buck 2004).
16. Front National 2004
17. Lega Nord 2004
18. Council of Europe 2000
19. Bhagwati 2003, pp. 98–104
20. IOM 2003c
21. Niessen 2000
22. Geddes 2002
23. UN 2000b
24. The Economist 2002a.
25. IOM 2003a

المَعْلم 5.1

1. IOM 2003b
2. ATSIA 2003
3. World Bank 2004
4. CSD and ICC 2002
5. Moody 2000
6. WIPO 2003d
7. UNESCO 2000a
8. UNESCO 2000b
9. Mishra 2003
10. UNESCO 2000a
11. Riding 2003
12. UNESCO 2000a
13. UNESCO 2000a
14. Cohen 2004
15. Cohen 2004
16. World Bank 2003
17. UN 2003a
18. IOM 2003b
19. UN 2002a
20. UN 2002a
21. IOM 2004
22. Wanner 2002
23. IOM 2003c
24. Kapur and McHale 2003, pp. 48–57
25. UN 2002b
26. UN 2002b
27. IOM 2003c

ملاحظة ببليوغرافية

Chapter 1 draws on Agarwal 1994; Ambedkar 2002; Appadurai 1996; Appiah 1996; Appiah and Gates 1995; Arizpe 2000; Aston 1972; Avrami, Mason, and De La Torre 2000; Basu 1992; Benhabib 1996, 2002; Blau 1993, 2001; Crowley 1987; Fraser 1995, 1997; Fraser and Honneth 2003; Goody 1996; Granovetter 1985; Greif 1994; Gutmann 1994, 1995; Gutmann and Thompson 1996; Habermas 1975, 1996; Harrison and Huntington 2000; Hart 1955; Huntington 1996; Kymlicka 1990; Kymlicka and Norman 2000; Lenoir 1989; Linz and Stepan 1996; Mandela 1994; Mansbridge 1998; Mokyr 1983; Nussbaum 1995; Nussbaum and Glover 1995; Okin 1999; Ostrom 1990, 1998; Pattanaik 1998; Platteau 2000; Putnam 1993; Putnam, Leonardi, and Nanetti 1993; Rodgers, Gore, and Figueirdo 1995; Runciman 1966; Sandel 1998; Sen 1984, 1999, 2001, 2002, 2004a, 2003, 2004c, Forthcoming; Silver 1995; Smith 1976; Stepan 2001; Taylor 1992; Throsby 1999; Townsend 1979; UN 2000a; UNESCO 1998, 2000c; Weber 1976; and Young 2000.

Chapter 2 draws on Afrikanska Språk 2004; Alexander and McGregor 2000; Alvim 2002; Ansari 2002; *The Arizona Republic* 2003; Arizpe 2004; *The Associated Press* 2003; Australian Bureau of Statistics 2004; *The Bangkok Post* 2000, 2001; Barro and McCleary 2003; Bell-Fiakoff 1993; Bengwayan 2003; Bird 2003; Brindis and others 2002; Bromley 1974; CIA 2003; Cohen 1974; Collier and Hoeffler 2001; Davenport 2004; Discover France 2000; Douglas 1988; Dragoljub 2000; During 1992, 1993; Easterley and Levine 1997; Etounga-Manguelle 2000; France, Ministère de Jeunesse, Éducation et Recherche 2004; FBI 2004; Florida and Gates 2002; Fraenkel 2003; Fukuda-Parr 2001; Goldstone 1998; *The Guardian* 2001; Gurr 1993, 2000; Human Rights Watch 2002, 2003; Huntington 1996; IOE 2003; IOM 2003c; India, Ministry of Personnel 2002; India, Office of the Registrar General 2004; Indigenous Australia 2003; Inglehart 1997; Inglehart and Wayne 2000; International Federation of Human Rights 2003; Jacobs 2003; Justiniano 2004; Justino and Litchfield 2003; Kanyinga 2003; Kapur and McHale 2003; Kelso and Vasagar 2002; Kiernan 1999; Kymlicka 2004; Lavery 2004; Libanio 2004; Linz and Stepan 1996; Marshall 2000; Marshall and Gurr 2003; Mexico, Ministry of Health 2004; Migration Information Source 2003; The Minorities at Risk Project 2003; Minority Rights Group International 2003; NARAL Pro Choice 2004; *The New York Times* 2003; Nicaragua Network 2004; Opondo 2004; The Pew Research Center 2003; The Polity IV Project 2003; Ponzio 2004; Premdas 2003; Ranger 1983; Rutter 1998; Schwenken 2003; Sen 2002, 2004b; SIL International 2004b; Smith 1986, 1991; Snodgrass 1995; Stamatopoulou 2002; Statistics Canada 2004; Statistics Sweden 2004; Stavenhagen 2004; Stepan and Robertson 2003; Stepanov 2004; Stewart 2002, 2003; Third World Network 2003; Turton 1997; UN 2002a, 2003b, 2004; UNDP 2000a, 2000b, 2000c, 2002a, 2002b, 2003a, 2003b, 2003c, 2003e, 2004a, 2004b, 2004c; UNESCO 2000c; 2003b, 2004a; Valdés 2002; WHO 2001; Walden 2000; Wanner 2002; Wikipedia 2004; World Values Survey 2004; World Bank 2004; and Zolberg 2004.

Chapter 3 draws on Addison and Rahman 2001; Alesina, Baquir, and Easterly 1997; Austin and O'Neill 2000; Awakuni and Mio 2000; Bangura 2004; Baqir and Easterly 1997; Bardhan 1997; Baron and Diermeier 2001; Barry 2001; Bauböck 2001; Bauböck and Rundell 1998; Benhabib 1996; Bgoya and others 1997; Bhargava 2004; Bird 2003; Boix 1999; Boothroyd 2004; Boulle 1984; Bowen and Derek 1998; Breytenbach 2000; Brint and Renéo 2001; Brock-Utne 2002; Brown and Ganguly 1997; Bryld and others 2003; Burnley 2001; Buvollen 2002; Caballero 2003; Care 1999; Carens 2000; Chua 2003; Cohn 1996; Congleton 2000; Congleton, Kyriacou and Bacaria 1999; Conversi 2002; Corbridge and Harriss 2000; CRIP 2004; Cummings and Tamayo 1994; De Varennes 1996; Delgado-Moreira 2000; D'Ercole and Salvini 2003; Dirks 2004; Donders 2003; Doomernik 2001; Duncan and Molutsi 2000; Dunleavy and O'Leary 1987; Dutcher 1982; Eades 2004; *The Economist* 2004a; Edgerton 1996; Elazar 1998; Engineer 2003; Fafunwa 1990; Feldman 2002; Fleiner 2003; Fossas 1999; Fraser 1989; Funke 2001; Gill 2001; Giovarelli and Akmatova 2002; Goodman 2004; Griffiths and Nerenberg 2002; Grillo 1998; Grin 2003; Halfin 2002; Hammer and Schulz 2003; Hansen 2001; Harding and Narayan 2000; Harris and Reilly 1998; Hastrup 2001; Helwege 1995; Hoodfar and Pazira 2003; ILO 2001, 2003; Indian and Northern Affairs Canada 2004; India, Ministry of Education 2004; Jarkko and Smith 2001; Jefferis and Molutsi 2000; Jomo 2004; Jureidini 2001; Kanbur 2001; Kaviraj 1992; Kearns and Sarat 1997, 1999; Keating 2002; Kertzer and Arel 2002; Klaus 2003; Knop 2002; Knowles and Amit-Talai 1996; Kuruk 2002; Kymlicka 1990, 1996, 1998, 2001, 2004; Kymlicka and Norman 2000; Leibfried and Rieger 2003; Lewis 1998, 2003; Lewis and Miller 2003; Licha 2002; Linz and Stepan 1978; Linz and Yadav 2004; Ljiphart 1984; Lott 1998; Loury 2001; Lukes and Joppke 1999; Luter and Deschouwer 1999; Luttmer 1997; Macedo 2000; Malhotra 2002; Martínez-Herrera 2002; Matiki 2003; Mazrui 1996; McRae 1974; Medrano 2002; Mehrotra and Delamonica Forthcoming; Miguel 1999; Modood and Werbner 1997; Mody 2003; Moeketsi 1999; Moghadam 2004; Moncrieffe 2004; Moya 2002; Moyo 2004; Myerson 1991; Nagel 2004; National Commission on Indigenous Peoples 2004a, 2004b; Ndoye 2003; Neville 2001; Ocampo 2001; Office of Personnel Management 2003; Okin 1999; O'Leary 2004, Forthcoming; Parekh 2000; Patrinos and Velez 1996; Patterson and Susser 2001; Phillips 2001; Prah 2000, 2004; Prashad 2001; Preis 2004; Psacharopoulos and Patrinos 1994; Reiss 2002; Renshon 2001; Requejo 2001; Richey 2003; Rotimi 2001; Rubin 2004; Rudolph 2001; Russell 2002; Sabbagh 2004; Sarat and Simon 2003; Schacher 2001; Schultz and Mwabo 1998; Schulze 1999; Sepúlveda 2003; Sheth 2004; SIL International 2004a; South Africa, Ministry of Labour 2004; Snyder 2000; Stepan 2001; Subirats 2003; Taiaiake 1995; Tauli-Corpus 2004; Temu 2000; Tetley 1999; Thompson 2001; Tran 2000; UN 1994; UNDP 2003d; UNICEF 2001, 2004; United Nations Association of Great Britain and Northern Ireland 2004; U.S. Census Bureau 2004b; U.S. Department of Labor 2004; Van der Westhuizen 2002; Vuchelen 2003; Watts 1998, 1999, 2002; Willett 1998; World Bank 2003; Wright 2001; Yashar 2004; Young 1999, 2000; and Zorzi 2002.

Chapter 4 draws on Abed-Kotob 1995; Abuza 2002; ADL 2003; AFP 2004; Arjomand 1989; Barraclough 1998; Berman 2003; Bhavnani and Backer 2000; Brumberg 2002; Byman and

others 2001; Campagna 1996; Caplan 1987; Chicuecue 1997; CNN 2003; Conner 1986; Cornell and Spector 2002; CPS 2002; De Kadt 2004; DUMC 2002; Eatwell 2000; *The Economist* 2000, 2003a, 2003b; Electionworld.org 2004; Engineer 2004; Entelis 2002; Entzinger 2003; Esman 1986; EUMC 2002; Fahmy 1998; FBI 1999, 2002; Gerges 2000; Godmer and Kestel 2001; Grove and Carter 1999; Gurr 1993; Hafez 2000; Haubrich 2003; HinduUnity.org 2004; Hoffman 1998-99; Honwana 1999; Iganski 2002; Ignazi 2003; IRR 2003; Jackman and Volpert 1996; Jeness 2002; Kaldor and Muro 2003; Kogacioglu 2003; Koh 2002; Leone and Angrig 2003; Levin 2001; Levin and McDevitt 1999; Mabry 1998; Macan-Markar 2004; Mamdani 2001; Martínez-Herrera 2002; Marty and Appleby 1991, 1993, 1995; Mayer 2001; Meyer 2001; Middle East Institute 2003; The Minorities at Risk Project 2003; Moreau Yousafazai, and Hussain 2003; Mudde 2000; Pehdazur 2001; Prah 2004; RAND Corporation 2004; Roberts 2002; Rotar 2002; Rubin 2004; Sands 2003; SATP 2004; Scott 2003; Sen 2004a; Shain 1994-95; Shain and Barth 2003; Sheffer 1986, 1993; Sivan 2003; *South Asia Monitor* 2003; SSS 2002; Stern 2000, 2003; Susning.nu 2004; Swedish Election Authority 2002; Symonds 2003; Testas 2002; Tremlett 2002; UNESCO 2001; U.S. Department of Justice 2001; Van Holsteyn 2003; Wahlbeck 2002; Wanandi 2002; Wedgwood 2002; Widfeldt 2001, 2004; Moreau, Yousafzai and Hussain 2003; Zelkina 1999; and Zhao 1998.

Chapter 5 draws on Aleinikoff and Klusmeyer 2000; ATSIA 2003; Australian Bureau of Statistics 2001; Bach 2004; Bhagwati 2003; Brucker and others 2001; Brumann 1999; Buck 2004; CBD 2002; Clifford 1988; Cohen 2004; Commission on Intellectual Property Rights 2002; Coombe 1998; Council of Europe 2000; Coussey 2000; CSD and ICC 2002; De Ferranti and others 2003; Department of Immigration and Multicultural and Indigenous Affairs 2003; Doomernik 2001; Droege and Soete 2001; *The Economist* 2002a, 2002b, 2004b; European Union 2003; European Union 2004; Fermin 2001; *Financial Times* 2004; Forero 2003; Front National 2004; Garson and Loizillon 2003; Geddes 2002; Ghosh 2003; Graeme 2003; Independent Commission on Migration to Germany 2001; Inglis 2004; International Council on Metals and the Environment 1999; The Internet Movie Database 2004; IOM 2003a, 2003b, 2003c, 2004; Kongolo 2001; Koopmans 2002; Kymlicka 2003; Lega Nord 2004; McPhail 2000; Mgbeoji 2001; Mishra 2003; Moody 2000; Niessen Jan 2000; Norchi 2000; OECD 2003; Olwig and Hastrup 1997; Ostergard and Altman 2001; Papademetriou 2003; Preis 2004; Public Citizen 2004; Riding 2003; Rodwin 2002; Rosaldo 1989; Salomon and Sengupta 2003; Sen 2004a; Shiva 2001; Stalker 2002; Statistics Canada 2004; Stavenhagen 2004; Tebtebba and Forest Peoples Programme 2003; Tebtebba and International Forum on Globalization 2003; UIS 2001; UN 2000b, 2002a, 2002b, 2003a; UNCTAD 1999; UNDP 1999; UNESCO 2000a, 2000b, 2000c, 2002, 2003a, 2003c, 2004b; UN HABITAT forthcoming; U.S. Census Bureau 2004a; WIPO 2003b, 2003c, 2003d, 2004; World Bank 2002, 2004; World Commission on Culture and Development 1995; Yashar 2004; and Zolberg 2001, 2004.

المراجع

Background papers

Conceptual studies

Arizpe, Lourdes. 2004. "Notes on Cultural Policies and Best Practices in Cultural Diversity."

Bach, Robert. 2004. "Migration."

Cohen, Elie. 2004. "Économie de L'Exception Culturelle."

De Kadt, Emanuel. 2004. "Curbing Coercive Identities."

Deere, Carolyn. 2003. "Building Inclusive Societies: Managing Diversity."

Dirks, Nicholas. 2004. "Colonial and Postcolonial Histories: Comparative Reflections on the Legacies of Empire."

Kymlicka, Will. 2004. "Culturally Responsive Policies."

O'Leary, Brendan. 2004. "Building Inclusive States."

Sabbagh, Daniel. 2004. "Affirmative Action Policies: An International Perspective."

Sen, Amartya. 2004a. "Cultural Freedom and Human Development."

Stavenhagen, Rodolfo. 2004. "Indigenous Peoples in Comparative Perspective."

Stepan, Alfred, Juan J. Linz, and Yogendra Yadav. 2004. ""Nation State" or "State Nation"?: Conceptual Reflections and Some Spanish, Belgian and Indian Data."

UNDP (United Nations Development Programme). 2004. "BCPR (Bureau for Crisis Prevention and Recovery) Geneva: Contribution to HDR2004."

Regional studies

Bhargava, Rajeev. 2004. "Inclusion and Exclusion in South Asia: The Role of Religion."

Jomo, K. S., with Wee Chong Hui 2004. "Affirmative Action and Exclusion in Malaysia: Ethnic and Regional Inequalities in a Multicultural Society."

Moghadam, Valentine. 2004. "Cultural Traditions and Gender Equality in the Arab Region."

Moncrieffe, Joy. 2004. "Ethnic Diversity and State Response in the Caribbean."

Moyo, Sam. 2004. "Dominance of Ethnic and Racial Groups: The African Experience."

Prah, Kwesi Kwaa. 2004. "African Wars and Ethnic Conflict—Rebuilding Failed States."

Rubin, Barnett R. 2004. "Central Asia: Wars and Ethnic Conflicts—Rebuilding Failed States."

Sheth, D. L. 2004. "Caste, Ethnicity and Exclusion in South Asia: The Role of Affirmative Action Policies in Building Inclusive Societies."

Yashar, Deborah. 2004. "Citizenship and Ethnic Politics in Latin America: Building Inclusive Societies."

Zolberg, Aristide. 2004. "The Democratic Management of Cultural Differences: Building Inclusive Societies in Western Europe and North America."

References

Abed-Kotob, Sana. 1995. "The Accommodationists Speak: Goals and Strategies of the Muslim Brotherhood of Egypt." *International Journal of Middle East Studies* 27(3): 321–39.

Abuza, Zachary. 2002. "Tentacles of Terror: Al Qaeda's Southeast Asian Network." *Contemporary Southeast Asia* 24(3): 427–65.

Addison, T., and A. Rahman. 2001. "Why is So Little Spent on Educating the Poor?" Discussion Paper 2001/29. World Institute for Development Economics Research, Helsinki.

ADL (Anti-Defamation League). 2003. "Extremism in America." [http://www.adl.org/learn/ext_us/]. December 2003.

AFP (Agence France Presse). 2004. "Pakistan Approves 100 Million Dollars to Reform Religious Schools." 7 January.

Afrikanska Språk. 2004. "Small and Endangered Languages of Africa: A Bibliographical Survey." Stockholm. [http://www.african.gu.se/research/elbiblio.html]. February 2004.

Agarwal, Bina. 1994. *A Field Of One's Own; Gender and Land Rights in South Asia.* Cambridge: Cambridge University Press.

Aleinikoff, T. Alexander, and Douglas Klusmeyer, eds. 2000. *From Migrants to Citizens: Membership in a Changing World.* Washington, DC: Brookings Institution Press.

Alesina, Alberto, Reza Baqir, and William Easterly. 1997. *Public Goods and Ethnic Divisions.* NBER Working Paper 6009. Washington, DC: National Bureau of Economic Research.

Alexander, J., and J. McGregor. 2000. "Ethnicity and the Politics of Conflict: The Case of Matabeleland." In S. F. Nafziger and R. Vayrynen, eds. *War, Hunger and Displacement: The Origin of Human Emergencies.* Oxford: Oxford University Press.

Alfred, Taiaiake. 1995. *Heeding the Voices of Our Ancestors: Mohawk Politics and the Rise of Native Nationalism.* Toronto: Oxford University Press.

Alvim, Marta. 2002. "Mixed Race, Mixed Feeling." Los Angeles. [http://www.brazil.com/cvmar02.com]. February 2004.

Ambedkar, B. R. 2002. "Basic Features of the Indian Constitution." In Valerian Rodriguez, ed. *The Essential Writings of B.R. Ambedkar.* New Delhi: Oxford University Press.

Ansari, Humayun. 2002. "Muslims in Britain." Minority Rights Group International, London. [http://www.minorityrights.org/admin/Download/Pdf/muslimsinbritain.pdf]. February 2004.

Appadurai, Arjun. 1996. *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization.* Minneapolis: University of Minnesota Press.

Appiah, K. Anthony. 1996. "Race, Culture, Identity: Misunderstood Connections." In K. Anthony Appiah and Amy Gutmann, eds. *Color Consciousness: The Political Morality of Race.* Princeton: Princeton University Press.

Appiah, K. Anthony, and Henry Gates. 1995. *Identities.* Chicago: University Chicago Press.

Arizpe, Lourdes. 2000. "Cultural Heritage and Globalization." In Erica Avrami, Randall Mason, and Marta De La Torre, eds. *Values and Heritage Conservation.* Los Angeles: Getty Conservation Institute.

The Arizona Republic. 2003. "English-Only Latinos on the Rise." 5 May. [http://www.azcentral.com/arizonarepublic/news/articles/0505speakingspanish.html]. February 2004.

Arjomand, Said Amir. 1989. "The Emergence of Islamic Political Ideologies." In James A. Beckford and Thomas Luckman, eds. *The Changing Face of Religion.* London: Sage.

The Associated Press. 2003. "Falun Gong Turns to International Courts in Campaign Against Chinese Leadership." 26 September. [http://www.rickross.com/reference/fa_lun_gong/falun282.html]. February 2004.

Aston, W. G. 1972. *Nihongi: Chronicles of Japan from the Earliest Time to A.D. 697.* Tokyo: Tuttle.

ATSIA (Office of Aboriginal and Torres Strait Islander Affairs, Department of Immigration and Multicultural and Indigenous Affairs, Australia). 2003. "Land and Native Title." [http://www.minister.immi.gov.au/atsia/facts/pdf/land.pdf]. December 2003.

Austin, Dennis, and Michael O'Neill, eds. 2000. *Democracy and Cultural Diversity.* Oxford: Oxford University Press.

Australian Bureau of Statistics. 2004. "Indigenous Health: Greater Risks, Shorter Life Expectancy." Canberra. [http://www.abs.gov.au/Ausstats/abs@.nsf/Lookup/39A210FEEAE928D4CA256AB7007FBBFE]. February 2004.

Australian Bureau of Statistics, Community Relations Commission, Census Statistics. 2001. "The People of New South Wales." [http://www.crc.nsw.gov.au/statistics/Nsw/SydneyStatisticalDivision4pp.pdf]. March 2004.

Avrami, Erica, Randall Mason, and Marta De La Torre, eds. 2000. *Values and Heritage Conservation.* Los Angeles: Getty Conservation Institute.

Awakuni, Gene, and Jeffery Scott Mio. 2000. *Resistance to Multiculturalism: Issues and Interventions.* Philadelphia and London: Brunner/Mazel.

The Bangkok Post. 2000. "Australia's Aboriginal Genocides." 10 September.

———. 2001. "The Genocide of Native Americans." 29 July.

Bangura, Yusuf. 2004. "Ethnic Structure, Inequality and Governance of the Public Sector." United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

Bardhan, Pranab. 1997. "Method in the Madness? A Political Economy Analysis of the Ethnic Conflicts in Less Developed Countries." *World Development* 25(9): 1381–98.

Baron, David P., and Daniel Diermeier. 2001. "Elections, Governments and Parliaments in Proportional Representation Systems." *The Quarterly Journal of Economics* 116(3): 933–67.

Barraclough, Steven. 1998. "Al-Azhar: Between the Government and the Islamists." *The Middle East Journal* 52(2): 236–49.

Barro, Robert J., and Rachel M. McCleary. 2003. "Religion and Economic Growth." Cambridge, Mass. [http://post.economics.harvard.edu/faculty/barro/papers/Religion_and_Economic_ Growth.pdf]. March 2004.

Barry, Brian. 2001. *Culture and Equality: An Egalitarian Critique of Multiculturalism.* Cambridge: Polity.

Basu, Alaka. 1992. *Culture, the Status of Women and Demographic Behaviour.* Oxford: Clarendon Press.

Bauböck, Rainer, and John Rundell, eds. 1998. *Blurred Boundaries: Migration, Ethnicity and Citizenship.* Aldershot: Ashgate.

Bauböck, Rainer. 2001. "Multinational Federalism: Territorial or Cultural Autonomy?" Willy Brandt Series of Working Papers. School of International Migration and Ethnic Relations. Malmö University, Malmö, Sweden. [http://racoon.mah.se/Forsk.nsf/0/2e9cc319839b3a2dc1256cf5005a4f8e/$FILE/Workingpaper201.pdf]. February 2004.

Bell-Fiakoff, Andrew. 1993. "A Brief History of Ethnic Cleansing." *Foreign Affairs* 72(3): 110–21.

Bengwayan, Michael A. 2003. "Intellectual and Cultural Property Rights of Indigenous and Tribal Peoples in Asia." Minority Rights Group International, London.

Benhabib, Seyla, ed. 1996. *Democracy and Difference: Contesting the Boundaries of the Political.* Princeton: Princeton University Press.

Benhabib, Seyla. 2002. *The Claims of Culture: Equality and Diversity in the Global Era.* Princeton: Princeton University Press.

Berman, Eli. 2003. *Hamas, Taliban and the Jewish Underground: An Economist's View of Radical Religious Militias.* NBER Working Paper 10004. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. [http://www.nber .org/papers/w10004]. January 2004.

Bgoya, W., N. Billany, M. Lujanen, R. Noonan, T. Paajanen, and E. Syrjanen. 1997. "The Economics of Publishing Educational Materials in Africa." Working Group on Books and Learning Materials, Perspectives on African Book Development. The Association for the Development of Education in Africa, London.

Bhagwati, Jagdish. 2003. "Borders Beyond Control." *Foreign Affairs* 82(1): 98–104.

Bhavnani, Ravi, and David Backer. 2000. "Localized Ethnic Conflict and Genocide: Accounting for Differences in Rwanda and Burundi." *Journal of Conflict Resolution* 44(3): 283–306.

Bird, Karen. 2003. "The Political Representation of Women and Ethnic Minorities in Established Democracies: A Framework for Comparative Research." Paper presented at the Academy for Migration Studies in Denmark, Aalborg University, 11 November, Aalborg, Denmark. [http://www.socsci.mcmaster.ca/polisci/emplibrary/amidpaper.pdf]. February 2004.

Blau, Judith. 1993. *Social Contracts and Economic Markets.* New York: Plenum.

Blau, Judith, ed. 2001. *The Blackwell Companion to Sociology.* Oxford: Blackwell.

Boix, Charles. 1999. "Setting the Rules of the Game. The Choice of Electoral Systems in Advanced Democracies." *American Political Science Review* 93: 609–24.

Boothroyd, David. 2004. "United Kingdom Election Results." London. [http://www.election.demon.co.uk/ge2001.html]. February 2004.

Boulle, L. J. 1984. *South Africa and the Consociational Option: A Constitutional Analysis.* Cape Town: Juta.

Bowen, W., and B. Derek. 1998. *The Shape of the River: Long-Term Consequences of Considering Race in College and University Admissions.* Princeton: Princeton University Press.

Breytenbach, W. J. 2000. "Democracy in South Africa: What Kind and Is It Consolidating?" Bureau for Economic Research. University of Stellenbosch, Johannesburg. [http://www.kas.org.za/Publications/SeminarReports/ConsolidatingDemocracy/ Consolidating%20Democracy.pdf]. February 2004.

Brindis, C. D., A. K. Driscoll, M. A. Biggs, and L. T. Valderrama. 2002. "Fact Sheet on Latino Youth: Immigrant Generation." Center for Reproductive Health Research and Policy. Department of Obstetrics, Gynecology and Reproductive Health Sciences and the Institute for Health Policy Studies. University of California at San Francisco, San Francisco. [http://reprohealth.ucsf.edu/ articles/Latino.imm.pdf]. February 2004.

Brint, Michael, and Lukic Renéo, eds. 2001. *Culture, Politics and Nationalism in the Age of Globalization.* Aldershot: Ashgate.

Brock-Utne, Birgit. 2002. "Language, Democracy and Education in Africa." Discussion Paper 15. Nordiska Afrikainstitut. Uppsala, Sweden.

Bromley, Yulian. 1974. *Soviet Ethnology and Anthropology Today.* The Hague: Mouton.

Brown, Michael E., and Sumit Ganguly, eds. 1997. *Government Policies and Ethnic Relations in Asia and the Pacific.* Cambridge, Mass. and London: MIT Press.

Brucker, Herbert, Gil Epstein, Barry McCormick, Gilles Saint-Paul, Alessandra Venturini, and Klaus Zimmermann. 2001. "Managing Migration in the European Welfare State." Third European Conference of the Fondazione Rodolfo Debenedetti "Immigration Policy and the Welfare State," June, Trieste, Italy. [http://www.frdb.org/images/customer/copy_0_paper1_23jun01.pdf]. February 2004.

Brumann, Christoph. 1999. "Writing for Culture. Why a Successful Concept Should not be Discarded." *Current Anthropology* 40.

Brumberg, Daniel. 2002. "Islamists and the Politics of Consensus." *Journal of Democracy* 13(3): 109–15.

Bryld, Erik, Heather Bryant, Nanako Tsukahara, Leela Sthapit, and Mayline Py. 2003. "Rural Urban Linkages (RLL) Under the Rural Urban Partnership Programme (RUPP): A Case of Affirmative Action for Dalits in Nepal." United Nations Development Programme, Kathmandu.

Buck, Tobias. 2004. "Brussels Call for Bigger Budget Will Irk Rich States." *Financial Times*. 9 January.

Burnley, Ian H. 2001. *The Impact of Immigration on Australia: A Demographic Approach*. South Melbourne and Oxford: Oxford University Press.

Buvollen, Hans Petter. 2002. "Cultural and Legal Barriers to Justice in Guatemala." UNDP Access to Justice Workshop, 1 March, Oslo. [http://www.undp.org/governance/cd/documents/34.pdf]. February 2002.

Byman, Daniel L., Peter Chalk, Bruce Hoffman, William Rosenau and David Brannan. 2001. *Trends in Outside Support for Insurgent Movements*. Santa Monica, Calif.: RAND.

Caballero, Gonzalo. 2003. "The Dynamics of the Spanish Institutional Evolution Towards Economic, Social and Political Decentralization, 1950–2000: Markets, Democracy and Federalism for Economic Development." Paper presented at the 2003 European Association for Evolutionary Political Economy Conference, 7 November, Maastricht, Netherlands. [http://eaepe.infonomics.nl/papers/caballero.pdf]. March 2004.

Campagna, Joel. 1996. "From Accommodation to Confrontation: The Muslim Brotherhood in the Mubarak Years." *Journal of International Affairs* 50(1): 278–304.

Caplan, Lionel. 1987. *Studies in Religious Fundamentalism*. Houndsmills and London: Macmillan.

Care, Jennifer Corrin. 1999. "Conflict Between Customary Laws and Human Rights in the South Pacific." Paper presented at the 12th Commonwealth Law Conference, 1 September, Kuala Lumpur. [http://www.mlj.com.my/articles/JenniferCorrin-Care.htm]. February 2004.

Carens, Joseph H. 2000. *Culture, Citizenship and Community: A Contextual Exploration of Justice as Evenhandedness*. Oxford: Oxford University Press.

CBD (Convention on Biological Diversity). 2002. "Traditional Knowledge and the Convention on Biological Diversity." [http://www.biodiv.org/programmes/socio-eco/traditional/]. February 2004.

Chicuecue, Noel Muchenga. 1997. "Reconciliation: The Role of Truth Commissions and Alternative Ways of Healing." *Development in Practice* 7(4): 483–86.

Chua, Amy. 2003. *World on Fire: How Exporting Free Market Democracy Breeds Ethnic Hatred and Global Instability*. New York: Doubleday.

CIA (Central Intelligence Agency). 2003. "The World Factbook 2003." Washington, DC. [http://www.cia.gov/cia/publications/ factbook/]. February 2004.

Clifford, James. 1988. *The Predicament of Culture: Twentieth-Century Ethnography, Literature and Art*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

CNN. 2003. "U.S. Court Rebukes Bush Over Gitmo." 18 December. [http://www.cnn.com/2003/LAW/12/18/court.gitmo/index.html]. February 2004.

Cohen, Abner. 1974. *Two-Dimensional Man: An Essay on the Anthropology of Power and Symbolism in Complex Society*. Berkeley, Calif.: University of California Press.

Cohn, B. 1996. *Colonialism and Its Forms of Knowledge: The British in India*. Princeton: Princeton University Press.

Collier, Paul, and Anke Hoeffler. 2001. "Greed and Grievance in Civil War." World Bank, Washington, DC. [http://www.worldbank.org/research/conflict/papers/greedgrievance_23oct.pdf]. February 2004.

Commission on Intellectual Property Rights. 2002. "Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy: Report of the Commission on Intellectual Property Rights." London. [http://www.iprcommission.org/graphic/documents/final_report.htm]. February 2004.

Congleton, Roger D. 2000. "A Political Efficiency Case for Federalism in Multinational States: Controlling Ethnic Rent-Seeking." In G. Galeotti, P. Slamon, and R. Wintrobe, eds. *Competition and Structure: The Political Economyof Collective Decisions: Essays in Honor of Albert Breton*. New York: Cambridge University Press.

Congleton, Roger D., Andreas Kyriacou, and Jordi Bacaria. 1999. "Political and Economic Origins of Asymmetric Federalism: A Model of Endogenous Centralization." [http://selene.uab.es/jbacaria/Economia_Aplicada/asymfed3.pdf]. March 2004.

Conner, Walker. 1986. "The Impact of Homelands Upon Diasporas." In Gabriel Sheffer, ed. *Modern Diaspora in International Politics*. New York: St. Martin's Press.

Conversi, Daniele, ed. 2002. *Ethnonationalism in the Contemporary Word: Walker Connor and the Study of Nationalism*. London: Routledge.

Coombe, Rosemary J. 1998. "Intellectual Property, Human Rights and Sovereignty: New Dilemmas in International Law Posed by the Recognition of Indigenous Knowledge and the Conservation of Biodiversity." *Indiana Journal of Global Legal Studies* 6(1): 59–115.

Corbridge, Stuart, and John Harriss. 2000. *Reinventing India*. Cambridge: Polity Press.

Cornell, Svante E., and Regine A. Spector. 2002. "Central Asia: More than Islamic Extremists." *The Washington Quarterly* 25(1): 193–206.

Council of Europe. 2000. "Conference on Diversity and Cohesion: New Challenges for the Integration of Immigrants and Minorities." [http://www.coe.int/T/E/Social_Cohesion/Migration/Documentation/Publications_and_reports/Reports_and_proceedings/20001201_CDMG(2000)35_ProceedingsNamur.asp]. March 2004.

Coussey, Mary. 2000. "Framework of Integration Policies." Directorate General III–Social Cohesion, Directorate of Social Affairs and Health. Council of Europe, Brussels.

CPS (Crown Prosecution Service). 2002. "Racist Incident Monitoring Annual Report 2001–2002." London. [http://www.cps.gov.uk/Home/CPSPublications/Scheme/reports.htm]. January 2004.

CRIP (Curriculum Reform Implementation Project). 2004. "Curriculum Reform in Papua New Guinea." Port Moresby. [http://www.pngcurriculumreform.ac.pg/text/CURRICULUM%20REFORM%20IN%20PAPUA%20NEW%20GUINEA.pdf]. February 2004.

Crowley, B. 1987. *The Self, the Individual and the Community*. Oxford: Clarendon Press.

CSD (Commission on Sustainable Development Indigenous Peoples' Caucus) and ICC (Inuit Circumpolar Conference). 2002. "Dialogue Paper by Indigenous People." Preparatory Committee for the World Summit on Sustainable Development First Substantive Session, New York. [http://www.treatycouncil.org/new_page_5241221.htm]. March 2004.

Cummings, S. M., and S. Tamayo. 1994. "Language and Education in Latin America: An Overview." Human Resources Development and Operations Policy Working Papers. World Bank, Washington, DC.

Davenport, Christian. 2004. "Minorities At Risk: Dataset Users Manual 030703." The Minorities At Risk (MAR) Project. Center for International Development and Conflict Management. University of Maryland, Baltimore. [http://www.cidcm.umd.edu/inscr/mar/margene/MAR-codebook_040903.doc]. February 2004.

De Ferranti, David, Guillermo Perry, Francisco H. G. Ferreira, and Michael Walton. 2003. "Inequality in Latin America and the

Caribbean: Breaking with History?" World Bank, Washington, DC.

De Varennes, F. 1996. "Law, Language and the Multiethnic State." *Language and Communication* 16(3): 291–300.

Delgado-Moreira, Juan M. 2000. *Multicultural Citizenship of the European Union.* Aldershot: Ashgate.

Department of Immigration and Multicultural and Indigenous Affairs, Australia. 2003. "Multicultural Australia: United in Diversity." Canberra. [http://www.immi.gov.au/multicultural/ australian/index.htm]. February 2004.

D'Ercole, Marco Mira, and Andrea Salvini. 2003. "Towards Sustainable Development: The Role of Social Protection." Social, Employment and Migration Working Papers. Organization for Economic Cooperation and Development, Geneva. [http://www.oecd.org/dataoecd/19/2/16362056.pdf]. February 2004.

Directorate of Social Affairs and Health. 2000. "Diversity and Cohesion: New Challenges for the Integration of Immigrants and Minorities." Council of Europe, Strasbourg, France. [http://www.social.coe.int/en/cohesion/action/publi/migrants/EDéfis.pdf]. February 2004.

Discover France. 2000. "French National Holidays, Festivals, Religious Celebrations." Paris. [http://www.discoverfrance.net/France/DF_holidays.shtml]. March 2004.

Donders, Yvonne. 2003. *Towards a Right to Cultural Identity?* Antwerpen and Oxford: Intersentia.

Doomernik, Jeroen. 2001. "Immigration, Multiculturalism and the Nation State in Western Europe." Paper presented at the United Nations Research Institute for Social Development Conference on Racism and Public Policy, 3 September, Durban, South Africa. [http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/(httpProjectsForResearchHome-en)/CE2B1BCD4 B5F5D3A80256B4900530E39?OpenDocument]. February 2004.

Douglas, W. A. 1988. "A Critique of Recent Trends in the Analysis of Ethnonationalism." *Ethnic and Racial Studies* 11(2): 192–206.

Dragoljub, Ackovic. 2000. "Roma in Serbia: Introducing Romany Language and Culture into Primary Schools." Minority Rights Group International, London.

Droege, Susanne, and Birgit Soete. 2001. "Trade-Related Intellectual Property Rights, North-South Trade, and Biological Diversity." *Environmental and Resource Economics* 19(2): 149–63.

DUMC (Dutch Monitoring Centre on Racism and Xenophobia). 2002. "Racial Violence and Violence Incited by the Extreme Right 2001 and 2002." Rotterdam, The Netherlands. [http://www.lbr.nl/internationaal/DUMC/publicatie/ar_racial _violence2001.pdf]. January 2004.

Duncan, T., K. Jefferis, and P. Molutsi. 2000. "Botswana: Social Development in a Resource-Rich Country." In Santosh Mehrotra and Jolly Richard, eds. *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth.* Oxford: Oxford University Press.

Dunleavy, Patrick, and Brendan O'Leary. 1987. *Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy.* Basingstoke: MacMillan Education.

During, A. T. 1992. "Guardians of the Land: Indigenous Peoples and the Health of the Earth." Worldwatch Paper 112. Worldwatch Institute. Washington, DC. [http://www.worldwatch.org/pubs/paper/112.html/]. February 2004.

———. 1993. *Supporting Indigenous Peoples in State of the World 1993: A Worldwatch Institute Report on Progress Toward a Sustainable Society.* New York: W.W. Norton.

Dutcher, N. 1982. "The Use of First and Second Languages in Primary Education." Working Paper. World Bank, Education Department Washington, DC.

Eades, D. 2004. "Participation in a Second Language and Second Dialect Speakers in the Legal System." *Annual Review of Applied Linguistics* 23: 113–33.

Easterley, William, and Ross Levine. 1997. "Africa's Growth Tragedy: Policies and Ethnic Divisions." *The Quarterly Journal of Economics* 112(4): 1203–250.

Eatwell, Roger. 2000. "The Rebirth of the 'Extreme Right' in Western Europe?" *Parliamentary Affairs* 53(3): 407–25.

The Economist. 2000. "Sri Lanka Backs Away from Devolution." 10 August.

———. 2002a. "Survey on Migration." 2 November.

———. 2002b. "The Best of Reasons." 31 October.

———. 2003a. "Ends, Means and Barbarity: Special Report on Torture." 11 January.

———. 2003b. "Religion, Politics and Moderation." 17 May.

———. 2004a. "Africa's Engine." Survey: Sub-Saharan Africa. 15 January.

———. 2004b. "The War of the Headscarves." 7 February.

Edgerton, Susan Huddleston. 1996. *Translating the Curriculum: Multiculturalism into Cultural Studies.* New York and London: Routledge.

Elazar, Daniel. 1998. *Constitutionalizing Globalization.* Lanham, Maryland: Rowman & Littlefield.

Electionworld.org. 2004. "Elections Around the World." [http://www.electionworld.org/]. February 2004.

Engineer, Asghar Ali. 2003. "Uniform Civil Code or Legal Pluralism." Institute of Islamic Studies and Center for Study of Society and Secularism, Mumbai. [http://ecumene.org/IIS/csss114.htm]. February 2004.

———. 2004. *Communal Riots After Independence: A Comprehensive Account.* New Delhi: Shipra.

Entelis, John P. 2002. "Morocco: Democracy Denied." *Le Monde Diplomatique.* 1 October. [http://mondediplo.com/2002/10/13morocco]. February 2004.

Entzinger, Han. 2003. "Nationale Identiteit en burgerschap." *Civis Mundi* 42(1): 22–26.

Esman, Milton J. 1986. "Diasporas and International Relations." In Gabriel Sheffer, ed. *Modern Diaspora in International Politics.* New York: St. Martin's Press.

Etounga-Manguelle, Daniel. 2000. "Does Africa Need a Cultural Adjustment Program?" In Lawrence E. Harrison and Samuel P. Huntington, eds. *Culture Matters.* New York: Basic Books.

EUMC (European Monitoring Centre on Racism and Xenophobia). 2002. "Racism and Xenophobia in the EU Member States: Trends, Developments and Good Practice in 2002." Annual Report 2002, Part 2. Vienna. [http://eumc.eu.int/eumc/index.php?fuseaction=content.dsp_cat_content&catid = 3fb38ad3e22bb]. January 2004.

European Union. 2003. "The Doha Development Agenda: Outcome of the WTO Ministerial, European Parliament Resolution on the 5th Ministerial Conference of the WTO in Cancun." [http://europa.eu.int/comm/trade/issues/newround/doha_da/epr250903_en.htm]. March 2004.

———. 2004. "The Commissioner of Foreign Affairs of the Berlin Senate (Die Auslanderbeauftagte des Senats von Berlin)." Berlin. [http://europa.eu.int/comm/employment_social/fundamental_rights/pdf/legisln/mslegln/de_berlin_en.pdf]. March 2004.

Fafunwa, B. 1990. "Using National Languages in Education: A Challenge to African Educators." In *African Thoughts on the Prospects of Education for All.* Paris: UNESCO Publishing.

Fahmy, Ninette S. 1998. "The Performance of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Syndicates: An Alternative Formula for Reform?" *The Middle East Journal* 52(4): 551–62.

FBI (Federal Bureau of Investigation). 1999. "Hate Crime Data Collection Guidelines." Washington, DC. [http://www.fbi.gov/ucr/ucr.htm#hate]. April 2004.

———. 2002. "Hate Crime Statistics 2002." Washington, DC. [http://www.fbi.gov/ucr/ ucr.htm#hate]. January 2004.

———. 2004. "Uniform Crime Reports: Hate Crime Statistics." Washington, DC. [http://www.fbi.gov/ucr/ucr.htm#hate]. February 2004.

Feldman, Leonard C. 2002. "Redistribution, Recognition and the State: The Irreducibly Political Dimension of Injustice." *Political Theory* 30(3): 410–40.

Fermin, Alfons. 2001. "The Justification of Mandatory Integration Programmes for New Immigrants." European Research Centre on Migration and Ethnic Relations, Utrecht.

Financial Times. 2004. "French Filmmakers Fear for L'Exception Culturelle." 9 January.

Fleiner, Thomas, ed. 2003. *Multicultural Federalism: The Swiss Case.* Fribourg, Switzerland: The Institute of Federalism.

Florida, Richard, and Gary Gates. 2002. "Technology and Tolerance: Diversity and High Tech Growth." *The Brookings Review* 20(1): 32–35.

Forero, Juan. 2003. "Seeking Balance: Growth vs. Culture in Amazon." *The New York Times.* 10 December.

Fossas, Enric. 1999. "Asymmetry and Pluriantionality in Spain." Working Paper, Universitat Autònoma de Barcelona. [http://www.diba.es/icps/working_papers/docs/Wp_i_167.pdf]. March 2004.

Fraenkel, Jon. 2003. "Ethnic Structure, Inequality and Public Sector Governance in the Fiji Islands." Ethnic Conflict, Inequality and Public Sector Governance Country Studies. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

France, Ministère de Jeunesse, Éducation et Recherche. 2004. "Bulletin Officiel: Calendrier des Fêtes Légales." [http://www.education.gouv.fr/bo/2004/4/MENA0302913C.htm]. March 2004.

Fraser, Nancy, and Axel Honneth. 2003. *Redistribution or Recognition? A Political-Philosophical Exchange.* London: Verso Books.

Fraser, Nancy. 1989. *Unruly Practices: Power, Discourse and Gender in Contemporary Social Theory.* Cambridge: Polity.

———. 1995. "From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Postsocialist' Age." *New Left Review* 212: 68–93.

———. 1997. *Justice Interrupts: Critical Reflections on the 'Postsocialist' Condition.* New York: Routledge.

Front National. 2004. "Nos Propositions: Identite." [http://www.frontnational.com/doc_prop_identite.php]. March 2004.

Fukuda-Parr, Sakiko. 2001. "In Search of Indicators of Culture and Development: Review of Progress and Proposals for Next Steps." Text for the *World Culture Report.* New York. [http://www.undp.org/hdro/events/rioforum/fukudaparr2.pdf]. February 2004.

Funke, Hajo. 2001. "Europe at the Threshold: Fairness or Fortress? Racism, Public Policy and Anti-racist Concepts." Paper presented at the United Nations Research Institute for Social Development Conference on Racism and Public Policy, 3 September, Durban. [http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/(httpProjectsForResearchHome-en)/CE2B1BCD4B5F5D3A80256B4900530E39?OpenDocument]. February 2004.

Gandhi, Mahatma. 1921. "English Learning." *Young India.* 1 June.

Garson, Jean-Pierre, and Anais Loizillon. 2003. "Changes and Challenges, Europe and Migration from 1950 to Present." Paper presented at the conference jointly organized by the European Commision and the Organisation for Economic Co-operation and Develoment, "The Economic and Social Aspects of Migration", 21–22 January, Brussels. [http://www.oecd.org/dataoecd/15/3/15516948.pdf]. February 2004.

Geddes, Andrew. 2002. "Europe's Ageing Workforce." *BBC Online.* 20 June. [http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/2053581.stm]. February 2004.

Gerges, Fawaz A. 2000. "The End of the Islamist Insurgency in Egypt?: Costs and Prospects." *The Middle East Journal* 54(4): 592–612.

Ghosh, Bimal. 2003. "Elusive Protection, Uncertain Lands: Migrants' Access to Human Rights." International Organization for Migration, Geneva.

Gill, Emily R. 2001. *Becoming Free: Autonomy and Diversity in the Liberal Polity.* Lawrence: University Press of Kansas.

Giovarelli, Renée, and Cholpon Akmatova. 2002. "Local Institutions that Enforce Customary Law in the Kyrgyz Republic and their Impact on Women's Rights." Agriculture and Rural Development E-Paper. World Bank, Washington, DC.

Godmer, Laurent, and Laurent Kestel. 2001. "Extremism and Democratic Coalitions: The Institutional Integration of Extreme Right Parties in the Regional Parliaments of Germany, Austria and France." Paper presented at the European Consortium for Political Research Conference, 6 April, Grenoble, France. [http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/ jointsessions/paperarchive/grenoble.asp?section=14]. February 2004.

Goldstone, Leo. 1998. "Cultural Statistics." In Ruth Towse, ed. *A Handbook of Cultural Economics.* Cheltenham, UK: Edward Elgar. [https://dspace.ubib.eur.nl/retrieve/1351/TOWSE+EBOOK_pages0189-0194.pdf]. February 2004.

Goodman, Diane J. 2004. *Promoting Diversity and Social Justice: Educating People From Privileged Groups.* Thousand Oaks, Calif. and London: Sage.

Goody, Jack. 1996. *The East in the West.* Cambridge: Cambridge University Press.

Graeme, Hugo. 2003. "Circular Migration: Keeping Development Rolling." Migration Policy Institute, Washington, DC. [http://www.migrationinformation.org/Feature/display.cfm?ID=129]. February 2004.

Granovetter, Mark. 1985. "Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness." *American Journal of Sociology* 91: 481–510.

Greif, Avner. 1994. "Cultural Beliefs and Organization of Society: A Historical and Theoretical Reflection on Collectivist and Individualist Societies." *Journal of Political Economy* 102: 912–50.

Griffiths, Ann L., and Karl Nerenberg, eds. 2002. *Handbook of Federal Countries, 2002.* Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press.

Grillo, R. D. 1998. *Pluralism and the Politics of Difference: State, Culture and Ethnicity in Comparative Perspective.* Oxford: Clarendon Press.

Grin, Francois. 2003. *Language Policy Evaluation and the European Charter for Regional or Minority Languages.* Berkeley, Calif.: University of California Press.

Grove, A. K., and N. A. Carter. 1999. "Not All Blarney is Cast in Stone: International Cultural Conflict in Northern Ireland." *Political Psychology* 20(4): 725–65.

The Guardian. 2001. "The Truth of Multicultural Britain." 25 November.

Gurr, Ted Robert. 1993. *Minorities At Risk: A Global View of Ethnopolitical Conflicts.* Washington, DC: United States Institute for Peace Press.

———. 2000. *People Versus States.* Washington, DC: United States Institute for Peace Press.

Gutmann, Amy, and Dennis Thompson. 1996. *Democracy and Disagreement.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Gutmann, Amy, ed. 1994. *Multiculturalism.* Princeton: Princeton University Press.

Gutmann, Amy. 1995. "Challenges of Multiculturalism in Democratic Education." Princeton. [http://www.ed.uiuc.edu/EPS/PES-Yearbook/95_docs/gutmann.html. February 2004.

Habermas, Juergen. 1975. *Legitimation Crisis.* Boston: Beacon Press.

———. 1996. *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy.* Cambridge, Mass.: MIT Press.

Hafez, Mohammed M. 2000. "Armed Islamist Movements and Political Violence in Algeria." *The Middle East Journal* 54(4): 572–91.

Haffajee, Ferial. 1999. "South Africa: Blending Tradition and Change." *UNESCO Courier.* November. [http://www.unesco.org/courier/1999_11/uk/dossier/txt23.htm].

Halfin, Igal, ed. 2002. *Language and Revolution: Making Modern Political Identities.* London and Portland: Frank Cass.

Hammer, Juliane, and Helena Lindholm Schulz. 2003. *The Palestinian Diaspora: Formation of Identities and Politics of Homeland.* London: Routledge.

Hansen, Thomas Blom. 2001. *The Saffron Wave: Democracy and Hindu Nationalism in Modern India.* Oxford: Oxford University Press.

Harding, Sandra, and Uma Narayan, eds. 2000. *Decentering the Center: Philosophy for a Multicultural, Postcolonial and Feminist World.* Bloomington: Indiana University Press.

Harris, Peter, and Ben Reilly. 1998. "Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators." International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Stockholm.

Harrison, Lawrence E., and Samuel P. Huntington, eds. 2000. *Culture Matters: How Values Shape Human Progress.* New York: Basic Books.

Hart, H. L. A. 1955. "Are There Any Natural Rights?" *The Philosophical Review* 64: 175–91.

Hastrup, Kirsten, ed. 2001. *Legal Cultures and Human Rights: The Challenge of Diversity.* The Hague and London: Kluwer Law Interantional.

Haubrich, Dirk. 2003. "September 11, Anti-Terror Laws and Civil Liberties: Britain, France and Germany Compared." *Government and Opposition* 38(1): 1–28.

Helwege, Ann. 1995. "Poverty in Latin America: Back to the Abyss?" *Journal of Interamerican Studies and World Affairs* 37(3): 99–123.

HinduUnity.org. 2004. "HinduUnity.org: Promoting and Supporting the Ideals of the Bajrang Dal—V.H.P., Youth Wing Bharat." [http://hinduunity.org/aboutus.html]. April 2004.

Hoffman, Bruce. 1998–99. "Revival of Religious Terrorism Begs for Broad U.S. Policy." *Rand Review* 22(2). [http://www.rand.org/publications/randreview/issues/rr.winter98.9/methods.html. December 2003.

Honwana, Alcinda. 1999. "Non-Western Concepts of Mental Health." [http://earlybird.qeh.ox.ac.uk/rfgexp/rsp_tre/student/nonwest/toc.htm]. March 2004.

Hoodfar, Homa, and Nelofer Pazira. 2003. "Building Civil Societies: A Guide for Social and Political Activism." Santa Cruz, Calif. [http://www2.ucsc.edu/globalinterns/cpapers/hoodfar.pdf]. February 2004.

Human Rights Watch. 2002. "Human Rights Watch Statement: Freedom of Religion—On the Occasion of the OSCE Human Dimension Implementation." New York. [http://www.hrw.org/press/2002/09/osce-religion0912.htm]. February 2004.

———. 2003. "Nationality and Statelessness." New York. [http://www.hrw.org/campaigns/race/nationality.htm]. February 2004.

Huntington, Samuel P. 1996. *The Clash of Civilizations and the Remaking the World Order.* New York: Simon and Schuster.

Iganski, Paul. 2002. "Hate Crimes Hurt More, But Should They Be More Harshly Punished." In Paul Iganski, ed. *The Hate Debate: Should Hate Be Punished as a Crime?* London: Profile Books.

Ignazi, Piero. 2003. *Extreme Right Parties in Western Europe.* New York: Oxford University Press.

ILO (International Labour Organization). 2001. "Vietnam Desk Review." Project to Promote ILO Policy on Indigenous and Tribal Peoples (Convention 169), Geneva.

———. 2003. *ILO Convention on Indigenous and Tribal Peoples: A Manual.* Geneva.

Independent Commission on Migration to Germany. 2001. "Structuring Immigration, Fostering Integration." Berlin. [http://www.eng.bmi.bund.de/Annex/en_14626/Download_Summary.pdf]. February 2004.

Indian and Northern Affairs Canada. 2004. "Aboriginal Customary Law." Ottawa. [http://www.ainc-inac.gc.ca/pr/pub/matr/acl_e.html]. February 2004.

India, Ministry of Education. 2004. Personal communication on human resource development. March. New Delhi.

India, Ministry of Personnel. 2002. "Holidays to be Observed in Government Offices During the Year 2002." Department of Personnel and Training, New Delhi. [http://persmin.nic.in/circular/jcm3.html#6]. February 2004.

India, Office of the Registrar General. 2004. "Census of India." New Delhi. [http://www.censusindia.net/]. March 2004.

Indigenous Australia. 2003. "What is Cultural Heritage?" [http://www.dreamtime.net.au/indigenous/culture.cfm]. February 2004.

Inglehart, Ronald. 1997. *Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies.* Princeton: Princeton University Press.

Inglehart, Ronald, and Wayne Baker. 2000. "Modernization, Cultural Change, and the Persistence of Traditional Values." *American Sociological Review* 65: 19–51.

Inglis, Christine. 2004. "Multiculturalism: New Policy Responses to Diversity." Policy Paper No. 4. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.

International Council on Metals and the Environment. 1999. "Mining and Indigenous Peoples: Case Studies." Ottawa.

International Federation of Human Rights. 2003. "Discrimination Against Religious Minorities in Iran." Paris. [http://www.fidh.org/asie/rapport/2003/ir0108a.pdf]. February 2004.

The Internet Movie Database. 2004. "International All-Time Box Office Chart." [http://us.imdb.com/Charts/intltopmovies]. March 2004.

IOE (International Organisation of Employers). 2003. "Migration in Europe: Political, Social and Economic Dimensions." Background Document. London. [http://www.ioe-emp.org/ioe_emp/pdf/migration_IOE_Moscow.pdf]. February 2004.

IOM (International Organization for Migration). 2003a. "Integration of Migrants: The IOM Approach." Geneva. [http://www.iom.si/pdf/Integration%20master.pdf]. February 2004.

———. 2003b. "Migration in a World of Global Change. New Strategies and Policies for New Realities." IOM Migration Policy and Research. Geneva.

———. 2003c. "World Migration Report 2003: Managing Migration Challenges and Responses for People on the Move." Geneva.

———. 2004. "Assisted Returns Service." [http://www.iom.int/en/who/main%5Fservice%5Fareas%5Fassisted.shtml]. March 2004.

IRR (Institute of Race Relations). 2003. "Norway: Progress Party (FrP)." [http://www.irr.org.uk/europe/norway.html]. December 2003.

Jackman, Robert W., and Karin Volpert. 1996. "Conditions Favouring Parties of the Extreme Right in Western Europe." *British Journal of Political Science* 26(1): 501–21.

Jacobs, Dirk. 2003. "The Arab European League: The Rapid Growth of a Radical Immigrant Movement." Paper presented at the European Consortium for Political Research Conference, 18 September, Marburg, Germany. [http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/generalconference/marburg/papers/21/5/Jacobs.pdf]. February 2004.

Jarkko, Lars, and Tom W. Smith. 2001. "National Pride in Cross-National Perspective." National Opinion Research Center. University of Chicago, Chicago. [http://spitswww.uvt.nl/web/iric/papers/pap1e1.doc]. February 2004.

Jeness, Valerie. 2002. "Contours of Hate Crime Politics and Law in the United States." In Paul Iganski, ed. *The Hate Debate: Should Hate be Punished as a Crime?* London: Profile Books.

Jureidini, Ray. 2001. "Migrant Workers and Xenophobia in the Middle East." Keynote address at the United Nations Research Institute for Social Development Conference on Racism and Public Policy, 3 September, Durban. [http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/httpNetITFrame?ReadForm&parentunid=8EAB85CCEBB1C65480256B6D00578762&parent

doctype=paper&netitpath=http://www.unrisd.org/unpublished_/ specialevents_/djureidi/content.htm]. February 2004.
Justiniano, Freddy. 2004. "Correspondence on the Political Situation in Bolivia and Ecuador." United Nations Development Programme, Regional Bureau for Latin America and the Caribbean, New York. March 2004.
Justino, Patricia, and Julie Litchfield. 2003. "Economic Exclusion and Discrimination: The Experience of Minorities and Indigenous Peoples." Minority Rights Group International, London. [http://www.minorityrights.org/admin/Download/pdf/IP_EconomicExclusion_JustinoLitchfield.pdf]. February 2004.
Kaldor, Mary, and Diego Muro. 2003. "Religious and Nationalist Militant Groups." In H. Anheier, M. Glasius, and M. Kaldor, eds. *Global Civil Society 2003.* Oxford: Oxford University Press.
Kanbur, Ravi. 2001. "Economic Policy, Distribution and Poverty: Nature of Disagreements." Cornell University, Ithaca, New York. [http://people.cornell.edu/pages/sk145/papers/Disagreements.pdf]. February 2004.
Kanyinga, Karuti. 2003. "Ethnic Structure, Inequality and Governance of the Public Sector in Kenya." Ethnic Structure, Inequality and Public Sector Governance Country Studies. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.
Kapur, Devesh, and John McHale. 2003. "Migration's New Payoff." *Foreign Policy* 139: 48–57.
Kaviraj, Sudipto. 1992. "The Imaginary Institution of India." In Partha Chatterjee and Gyanendra Pandey, eds. *Subaltern Studies VII.* New Delhi: Oxford University Press.
Kearns, Thomas R., and Austin Sarat. 1997. *Identities, Politics and Rights.* Ann Arbor: University of Michigan Press.
———. 1999. *Cultural Pluralism, Identity Politics and the Law.* Ann Arbor: University of Michigan Press.
Keating, Michael. 2002. "Plurinational Democracy in a Post-Sovereign Order." Queen's Papers on Europeanisation. Institute of European Studies. Queen's University of Belfast, Belfast. [http://www.qub.ac.uk/ies/onlinepapers/poe1-02.pdf]. February 2004.
Kelso, Paul, and Jeevan Vasagar. 2002. "Muslims Reject Image of Separate Society." *The Guardian.* 17 June.
Kertzer, David I., and Dominique Arel, eds. 2002. *Census and Identity: The Politics of Race, Ethnicity and Language in National Censuses.* Cambridge: Cambridge University Press.
Kiernan, Ben. 1999. "Sur La Notion de Génocide." *Le Débat.* 1 March.
Klaus, David. 2003. "The Use of Indigenous Languages in Early Basic Education in Papua New Guinea: A Model for Elsewhere?" *Language and Education: An International Journal* 17(2).
Knop, Karen. 2002. *Diversity and Self-Determination in International Law.* Cambridge: Cambridge University Press.
Knowles, Caroline, and Vered Amit-Talai. 1996. *Re-situating Identities: The Politics of Race, Ethnicity and Culture.* Orchard Park, New York: Broadview Press.
Kogacioglu, Dicle. 2003. "Dissolution of Political Parties by the Constitutional Court in Turkey: Judicial Delimitation of the Political Domain." *International Sociology* 18(1): 258–76.
Koh, Harold Hongju. 2002. "The Case against Military Commissions." *The American Journal of International Law* 96(2): 337–44.
Kongolo, Tshimanga. 2001. "Towards a More Balanced Coexistence of Traditional Knowledge and Pharmaceuticals Protection in Africa." *Journal of World Trade* 35(2): 349–61.
Koopmans, Ruud. 2002. "Good Intentions Sometimes Make Bad Policies: A Comparison of Dutch and German Integration Policies." *Migrantenstudies* 18: 87–92.
Kuruk, Paul. 2002. "African Customary Law and the Protection of Folklore." Bulletin Volume XXXVI Number 2. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.
Kymlicka, Will, and Wayne Norman, eds. 2000. *Citizenship in Diverse Societies.* Oxford: Oxford University Press.
Kymlicka, Will. 1990. *Contemporary Political Philosophy: An Introduction.* Oxford: Clarendon.
———. 1996. *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights.* Oxford: Clarendon.
———. 1998. *Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada.* Toronto and Oxford: Oxford University Press.
———. 2001. *Politics in the Vernacular: Nationalism, Multiculturalism and Citizenship.* Oxford: Oxford University Press.
———. 2003. "Immigration, Citizenship, Multiculturalism: Exploring the Links." *The Political Quarterly* 74(1): 195–208.
Lavery, David. 2004. "Universal Language: American Film and Monoculture at Century's End." Paper presented at the annual conference of the South Central Modern Language Association, 31 October, Dallas. [http://mtsu32.mtsu.edu:11072/Writing/Universal%20Language.htm]. February 2004.
Lega Nord. 2004. "Stop Ai Clandestini." [http://www.leganord.org/a_2_docpolitici_clandestini.htm]. March 2004.
Leibfried, Stephan, and Elmar Rieger. 2003. *Limits of Globalization: Welfare States and the World Economy.* Cambridge: Polity.
Lenoir, Rene. 1989. *Les Exclus: Un Francais sur Dix.* Paris: Editions de Seuil.
Leone, Richard C., and Greg Angrig Jr., eds. 2003. *The War on Our Freedoms: Civil Liberties in an Age of Terrorism.* New York: Century Foundation and Public Affairs Books.
Levin, Brian. 2001. "Extremism and the Constitution: How America's Legal Evolution Affects the Response to Extremism." *The American Behavioral Scientist* 45(4): 714–55.
Levin, Jack, and Jack McDevitt. 1999. "Hate Crimes." In *Encyclopedia of Violence, Peace and Conflict.* San Diego: Academic Press. [http://www.violence.neu.edu/publication4.html]. January 2004.
Lewis, Bernard. 1998. *The Multiple Identities of the Middle East.* London: Weidenfeld and Nicholson.
Lewis, Justin, and Toby Miller, eds. 2003. *Critical Cultural Policy Studies: A Reader.* Malden, Mass. and Oxford: Blackwell.
Lewis, Peter. 2003. "Nigeria: Elections in a Fragile Regime." *Journal of Democracy* 14(3).
Libanio, José Carlos. 2004. Correspondence on the Share of Afro-Brazilian Cabinet Members. March. Sao Paolo.
Licha, Isabel. 2002. "Citizen Participation and Local Government in Latin America: Advances, Challenges and Best Practices." Paper presented at the Citizenship Participation in the Context of Fiscal Decentralization Conference, 2 September, Kobe. [http://www.adb.org/Documents/Events/2002/Citizen_Participation/Overview_LAC.pdf]. February 2004.
Linz, Juan J., and Alfred Stepan, eds. 1978. *The Breakdown of Democratic Regimes.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
Linz, Juan J., and Alfred Stepan. 1996. *Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe.* Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.
Ljiphart, Arend. 1984. "Proportionality by Non-PR Methods: Ethnic Representation in Belgium, Cyprus, Lebanon, New Zealand, West Gemany and Zimbabwe." In A. Ljiphart and B. Grofman, eds. *Choosing an Electoral System: Issues and Alternatives.* New York: Praeger.
Lott, Juanita Tamayo. 1998. *Asian Americans: From Racial Category to Multiple Identities.* Walnut Creek, Calif., and London: Altamira Press.
Loury, Glenn. 2001. "Racial Justice and Affirmative Action Policies: The Superficial Morality of Colour-Blindness in the United States." Paper presented at the United Nations Research Institute for Social Development Conference on Racism and Public Policy, 3 September, Durban. [http://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/httpNetITFrame?ReadForm&parentunid=0A3B836D101A5A4580256B6D00578

931&parentdoctype=paper&netitpath=http://www.unrisd.org/unpublished_/specialevents_/dloury/content.htm]. February 2004.

Lukes, Steven, and Christian Joppke. 1999. *Multicultural Questions.* Oxford: Oxford University Press.

Luter, Kurt Richard, and Kris Deschouwer, eds. 1999. *Party Elites in Divided Societies: Political Parties in Consociational Democracy.* London: Routledge.

Luttmer, E. 1997. "Group Loyalty and the Taste for Redistribution." *Journal of Political Economy* 109(3): 500–28.

Mabry, Tristan James. 1998. "Modernization, Nationalism and Islam: An Examination of Ernest Gellner's Writings on Muslim Society with Reference to Indonesia and Malaysia." *Ethnic and Racial Studies* 21(1): 64–88.

Macan-Markar, Marwaan. 2004. "Thailand: Amid Violence, Final Bell Tolls for Islamic Schools." Inter Press Service. 20 February.

Macedo, Stephen. 2000. *Diversity and Distrust: Civic Education in a Multicultural Democracy.* Cambridge, Mass. and London: Harvard University Press.

Malhotra, Anshu. 2002. *Gender, Caste and Religious Identities: Restructuring Class in Colonial Punjab.* Oxford and New Delhi: Oxford University Press.

Mamdani, Mahmood. 2001. *When Victims Become Killers: Colonialism, Nativism, and the Genocide in Rwanda.* Princeton: Princeton University Press.

Mandela, Nelson. 1994. *A Long Walk to Freedom.* Boston: Little, Brown and Co.

Mansbridge, Jane. 1998. *Beyond Self-Interest.* Chicago: Chigaco University Press.

Marshall, Monty G., and Ted Robert Gurr. 2003. *Peace and Conflict: A Global Survey of Armed Conflicts, Self-Determination Movements and Democracy.* Baltimore: Center for International Development and Conflict Management.

Marshall, Paul, ed. 2000. *Religious Freedom in the World: A Global Report on Freedom and Persecution.* Nashville: Broadman & Holman Publishers.

Martínez-Herrera, Enric. 2002. "Nationalist Extremism and Outcomes of State Policies in the Basque Country, 1979–2001." *International Journal on Multicultural Societies* 4(1): 1–22.

Marty, Martin E., and R. Scott Appleby, eds. 1991. *Fundamentalisms Observed.* Chicago and London: University of Chicago Press.

———. 1993. *Fundamentalisms and the State: Remaking Polities, Economies, and Militance.* Chicago and London: University of Chicago Press.

———. 1995. *Fundamentalisms Comprehended.* Chicago and London: University of Chicago Press.

Matiki, A. J. 2003. "Linguistic Exclusion and the Opinions of Malawian Legislators." *Language Policy* 2(2): 133–52.

Mayer, Jean-François. 2001. "Cults, Violence and Religious Terrorism: An International Perspective." *Studies in Conflict and Terrorism* 24(5): 361–76.

Mazrui, A. 1996. "Perspectives: The Muse of Modernity and the Quest for Development." In P. Altbach and S. Hassan, eds. *The Muse of Modernity: Essays on Culture as Development in Africa.* Trenton: Africa World Press.

McPhail, Kathryn. 2000. "How Oil, Gas, and Mining Projects Can Contribute to Development." *Finance and Development* 37(4): 46–49.

McRae, Kenneth D., ed. 1974. *Consociational Democracy: Political Accommodation in Segmented Societies.* Toronto: McClelland and Stewart.

Medrano, Juan Díez. 2002. "Thematic Introduction." *International Journal on Multicultural Societies* 4(1). [http://www.unesco.org/most/vl4n1intro.htm]. February 2004.

Mehrotra, Santosh, and Enrique Delamonica. Forthcoming. *Public Spending for the Poor: Getting the Fundamentals Right.* In *Social and Macroeconomic Policy.* Oxford: Oxford University Press.

Meyer, Thomas. 2001. *Identity Mania. Fundamentalism and the Politicization of Cultural Differences.* London and New York: Zed Books.

Mexico, Ministry of Health. 2004. "Mexico National Health Programme, 2001–2006." Mexico City. [http://www.gob.mx/wb2/egobierno/egob_Programa_Nacional_de_Salud]. February 2004.

Mgbeoji, Ikechi. 2001. "Patents and Traditional Knowledge of the Uses of Plants: Is a Communal Patent Regime Part of the Solution to the Scourge of Biopiracy?" *Indiana Journal of Global Legal Studies* 9(1): 163–86.

Middle East Institute. 2003. "Algeria." [http://www.mideasti.org/countries/countries.php?name=algeria]. March 2004.

Migration Information Source. 2003. "Canada: Policy Legacies, New Directions and Future Challenges." Washington, DC. [http://www.migrationinformation.org/Profiles/display.cfm?ID=20]. February 2004.

Miguel. T. 1999. "Ethnic Diversity and School Funding in Kenya." Economics Working Papers Archive. Washington University, St. Louis.

The Minorities at Risk (MAR) Project. 2003. *MARGene: Minorities At Risk Data Generation and Management Program.* Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, Baltimore. [http://www.cidcm.umd.edu/inscr/mar/data.htm]. February 2004.

Minority Rights Group International. 2003. "Indigenous Peoples and Poverty: The Cases of Bolivia, Guatemala, Honduras and Nicaragua." Executive Summary. London. [http://www.minorityrights.org/Dev/mrg_dev_title12_LatinAmerica/mrg_dev_title12_LatinAmerica_8.htm]. February 2004.

Mishra, Pankaj. 2003. "Hurray for Bollywood." *The New York Times.* 28 February.

Modood, Tariq, and Pnina Werbner, eds. 1997. *The Politics of Multiculturalism in the New Europe: Racism, Identity and Community.* London: Zed Books.

Mody, Anjali. 2003. "It Is About Equality, Not Uniformity." *The Hindu.* 10 August.

Moeketsi, R. 1999. *Discourse in a Multilingual and Multicultural Courtroom: A Court Interpreter's Guide.* Pretoria: J. L. Van Schaik.

Mokyr, Joel. 1983. *Why Ireland Starved: A Quantitative and Analytical History of the Irish Economy, 1800–1850.* London: Allen and Unwin.

Moody, R. 2000. "The Decade of Destruction: How the Mining Companies Betrayed their Promised Greening." [http://www.minesandcommunities.org/Company/decade.htm]. March 2004.

Moreau, Ron, Sami Yousafzai, and Zahid Hussain, with Michael Hirsh. 2003. "Holy War 101." *Newsweek.* 1 December.

Moya, Paula M. 2002. *Learning From Experience: Minority Identities, Multicultural Struggles.* Berkeley: University of California Press.

Mudde, Cas. 2000. *The Ideology of the Extreme Right.* Manchester: Manchester University Press.

Myerson, Roger B. 1991. "Proportional Representation, Approval Voting and Coalitionally Straightforward Elections." Discussion Paper 928. Center for Mathematical Studies in Economics and Management Science. Northwestern University, Chicago. [http://www.kellogg.nwu.edu/research/math/dps/928.pdf]. February 2004.

Nagel, Jack H. 2004. "Stormy Passage to a Safe Harbour? Proportional Representation in New Zealand." In Henry Miller, ed. *Making Every Vote Count: Reassessing Canada's Electoral System.* Peterborough, Ontario: Broadview Press.

NARAL Pro Choice. 2004. "Clinic Violence and Intimidation." [http://www.naral.org/facts/terrorism.cfm]. February 2004.

National Commission on Indigenous Peoples. 2004a. "Latest News." Manila. [http://www.ncip.gov.ph/news/newsdisplay.php?articleid=66]. February 2004.

———. 2004b. "Republic Act 8371." Manila. [http://www.ncip.gov.ph/indexmain.php]. February 2004.

Ndoye, Mamadou. 2003. "Bilingualism, Language Policies and Educational Strategies in Africa." International Institute for Education Planning. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.

Neville, Alexander. 2001. "Language, Education and Race Relations." Paper presented at the United Nations Research Institute on Sustainable Development Conference on Racism and Public Policy, 3 September, Durban. [http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/(httpProjectsForRsearchHomeen)/CE2B1BCD4B5F5D3A80256B4900530E39 ?OpenDocument]]. February 2004.

The New York Times. 2003. "Just As Mexican Movies Become Chic Again, the Government Pulls Its Support." 11 December.

Nicaragua Network. 2004. "CAFTA: A Shotgun Wedding?" [http://www.nicanet.org/alerts/cafta_negociations_2.htm]. February 2004.

Niessen Jan. 2000. "Diversity and Cohesion: New Challenges for the Integration of Immigrants and Minorities." Council of Europe, Strasbourg.

Norchi, Charles H. 2000. "Indigenous Knowledge as Intellectual Property." *Policy Sciences* 33(3/4): 387–98.

Nussbaum, Martha. 1995. *Women and Human Development: The Capabilities Approach.* Cambridge: Cambridge University Press.

Nussbaum, Martha, and Jonathan Glover, eds. 1995. *Women, Culture and Development.* Oxford: Clarendon Press.

Ocampo, José Antonio. 2001. "Rethinking the Development Agenda." Paper presented at the American Economic Associations Annual Meeting, 5 January, New Orleans. [http://www.undp.org/rblac/documents/poverty/rethinking_dev_agenda.pdf]. February 2004.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2003. Trends in International Migration, Annual Report 2003 Edition. Paris: SOPEMI. [http://www.oecd.org/document/17/0,2340,en_2649_33931_28703185_1_1_1_1,00. html]. February 2004.

Office of Personnel Management. 2003. "2003 Federal Holidays." Washington, DC. [http://www.opm.gov/fedhol/2003.asp]. February 2004.

Okin, Susan Moller, ed. 1999. *Is Multiculturalism Bad for Women.* Princeton: Princeton University Press.

O'Leary, Brendan. Forthcoming. "Multi-National Federalism, Power-Sharing, Federacy and the Kurds of Iraq." In Brendan O'Leary, John McGarry, and Khaled Salih, eds. *The Future of Iraq and Kurdistan.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Olwig, Karen Fog, and Kirsten Hastrup, eds. 1997. *Siting Culture. The Shifting Anthropological Object.* New York: Routledge.

Opondo, Abiero. 2004. "Ethnicity: A Cause of Political Instability in Africa?" [http://129.194.252.80/catfiles/2731.pdf]. February 2004.

Ostergard Jr., Robert L., Matthew Tubin, and Jordan Altman. 2001. "Stealing from the Past: Globalisation, Strategic Formation and the Use of Indigenous Intellectual Property in the Biotechnology Industry." *Third World Quarterly* 22(4): 643–56.

Ostrom, Elinor. 1990. *Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action.* Cambridge: Cambridge University Press.

———. 1998. *The Comparative Study of Public Economies.* Memphis: P.K. Seidman Foundation.

Papademetriou, Demetrios. 2003. "Policy Considerations for Immigrant Integration." Migration Policy Institute, Washington, DC. February 2004.

Parekh, Bhikhu. 2000. *Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory.* Basingstoke: Palgrave.

Patrinos, H., and E. Velez. 1996. "Costs and Benefits of Bilingual Education in Guatemala: A Partial Analysis." Human Capital Development Working Paper 74. World Bank, Washington, DC.

Pattanaik, Prasanta. 1998. "Cultural Indicators of Well-Being: Some Conceptual Issues." In *World Culture Report: Culture, Creativity and Markets.* Paris: UNESCO Publishing.

Patterson, Thomas C., and Ida Susser, eds. 2001. *Cultural Diversity in the United States: A Critical Reader.* Oxford: Blackwell.

Pehdazur, Ami. 2001. "Struggling with the Challenges of Right-Wing Extremism and Terrorism within Democratic Boundaries: A Comparative Analysis." *Studies in Conflict and Terrorism* 24(5): 339–59.

The Pew Research Center. 2003. "Globalization With Few Discontents." Washington, DC. [http://www.globalpolicy.org/globaliz/cultural/2003/0603globalopinion.htm]. February 2004.

Phillips, Anne. 2001. "Multiculturalism, Universalism and the Claims of Democracy." Programme Paper Number 7. Democracy, Governance and Human Rights. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva. [http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/(httpProjectsForResearchHome-en)/CE2B1BCD4B5F5D3A80256B4900530E39?OpenDocument]. February 2004.

Platteau, Jean-philippe. 2000. *Institutions, Social Norms and Economic Development.* Amsterdam: Harwood Academic Publishers.

The Polity IV Project. 2003. *Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2002.* Center for International Development and Conflict Management, University of Maryland, Baltimore. [http://www.cidcm.umd.edu/inscr/polity]. February 2004.

Ponzio, Richard. 2004. "Solomon Island's Ethnic Difference Not the Cause of Conflict." United Nations Development Programme, Solomon Islands, Honiara.

Prah, Kwesi Kwaa. 2000. *African Languages for the Mass Education of Africans.* Cape Town: CASAS.

Prashad, Vijay. 2001. "Cataracts of Silence: Race on the Edge of Indian Thought." Paper presented at the United Nations Research Institute for Social Development Conference on Racism and Public Policy, 3 September, Durban. [http://www.unrisd.org/unrisd/website/projects.nsf/(httpProjectsForResearchHomeen)/CE2B1BCD4B5F5D3A80256B4900530E39 ?OpenDocument]. February 2004.

Preis, Ann-Belinda. 2004. "Culture—Paradigm Shift in Anthropology." United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Paris.

Premdas, Ralph. 2003. "Ethnic Conflict, Inequality and Public Sector Governance in A Multi-Ethnic State: The Case of Trinidad and Tobago." Ethnic Conflict, Inequality and Public Sector Governance Country Studies. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.

Psacharopoulos, G., and H. Patrinos. 1994. "Indigenous People and Poverty in Latin America." In G. Psacharopoulos and H. Patrinos, eds. *Indigenous People and Poverty in Latin America.* Washington, DC: World Bank.

Public Citizen. 2004. "Global Trade Watch: Promoting Democracy by Challenging Corporate Globalization." [http://www. citizen.org/trade]. March 2004.

Putnam, Robert, R. Leonardi, and R. Y. Nanetti. 1993. *Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy.* Princeton: Princeton University Press.

Putnam, Robert. 1993. "The Prosperous Community: Social Capital and Public Life." *American Prospect* 13: 35–42.

RAND Corporation. 2004. *Correspondence on Terrorist Groups 1996–2003.* March. Arlington.

Ranger, T. 1983. "The Invention of Tradition in Colonial Africa." In E. Hobsbawm and T. Ranger, eds. *The Invention of Tradition.* Cambridge: Canto.

Reilly, Benjamin. 2002. "Internal Conflict and Regional Security in Asia and the Pacific." *Pacific Review* 14 (1): 10–11.

Reiss, Timothy. 2002. *Against Autonomy: Global Dialectics of Cultural Exchange.* Stanford: Stanford University Press.

Renshon, Stanley A., ed. 2001. *One America? Political Leadership, National Identity and the Dilemmas of Diversity.* Washington, DC: Georgetown University Press.

Requejo, Ferran. 2001. "Federalism and the Quality of Democracy in Plurinational Contexts: Present Shortcomings and Possible Improvements." Paper presented at the European Consortium for Political Science Research Conference, 6 April, Grenoble, France. [http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/grenoble/ws4/requejo.pdf]. February 2004.

Richey, W. 2003. "Affirmative Action's Evaluation: How the Debate has Changed Since the 1970s." *The Christian Science Monitor.* 28 March.

Riding, Alan. 2003. "Filmmakers Seek Protection from U.S. Dominance." *The New York Times.* 5 February.

Roberts, Adam. 2002. "Counter-Terrorism. Armed Force and the Laws of War." *Survival* 44(1): 7–32.

Rodgers, Gerry, Charles Gore, and Jose B. Figueirdo, eds. 1995. *Social Exclusion: Rhetoric, Reality, Responses.* Geneva: International Institute for Labour Studies.

Rodwin, Victor G. 2002. "World Cities Project." New York University, International Longevity Center, New York [http://www.nyu.edu/projects/rodwin/world_cp.htm]. March 2004.

Rosaldo, Renato. 1989. *Culture and Truth: The Remaking of Social Analysis.* Boston: Beacon Press.

Rotar', Igor'. 2002. "Under the Green Banner: Islamic Radicals in Russia and the Former Soviet Union." *Religion, State & Society* 30(2): 89–153.

Rotimi, Suberu. 2001. *Federalism and Ethnic Conflict in Nigeria.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Rudolph, Susanne H. 2001. "Living With Difference in India: Legal Pluralism and Legal Universalism in Historical Context." In Gerald James Larson, ed. *Religion and Personal Law in Secular India: A Call to Judgment.* Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

Runciman, W. G. 1966. *Relative Deprivation and Social Justice.* London: Routledge.

Russell, Cheryl. 2002. *Racial and Ethnic Diversity: Asians, Blacks, Hispanics, Native Americans and Whites.* Ithaca: New Strategist Publications.

Rutter, Terri L. 1998. "Study Finds 'Life Gap' in the United States." *Harvard Public Health Review* Fall 1998. [http://www.hsph. harvard.edu/review/life_gap.shtml]. February 2004.

Salomon, Margot E., and Arjun Sengupta. 2003. "The Right to Development: Obligations of States and the Rights of Minorities and Indigenous Peoples." Minority Rights Group International, London. [http://www.minorityrights.org/]. February 2004.

Sandel, Michael. 1998. *Liberalism and the Limits of Justice.* Cambridge: Cambridge University Press.

Sands, David R. 2003. "Effort to Rein in Madrassas Begun; Educator Predicts 10 Years of Work." *The Washington Times.* 7 November.

Sarat, Austin, and Jonathan Simon, eds. 2003. *Cultural Analysis, Cultural Studies and the Law: Moving Beyond Legal Realism.* Durham: Duke University Press.

SATP (South Asia Terrorism Portal). 2004. "Sectarian Violence in Pakistan." [http://www.satp.org/satporgtp/countries/ pakistan/database/sect-killing.htm]. March 2004.

Schacher, Ayelet. 2001. *Multicultural Jurisdictions: Cultural Differences and Women's Rights.* Cambridge: Cambridge University Press.

Schoorl, J. J., and Friesen, W. 2000. "Restoration of Law and Order by Regional Intervention Force Allows for the Return of the Displaced." [http://www.db.idpproject.org/Sites/idpSurvey.nsf/wViewSingleEnv/Solomon+IslandsProfile+Summary]. February 2004.

Schultz, Paul T., and Germano Mwabo. 1998. "Labor Unions and the Distribution of Wages and Employment in South Africa." *Industrial and Labor Relations Review* 51(4).

Schulze, Karl. 1999. *The Constitution, Multiculturalism and Our Changing Form of Government: A Guide for the Future.* London: Minerva.

Schwenken, Helen. 2003. "RESPECT for All: The Political Self-Organization of Female Migrant Domestic Workers in the European Union." Refuge 21(3): 45–52. [http://www.uni-kassel.de/fb5/globalisation/docs/diss/schwenken_refuge_2003.pdf]. February 2004.

Scott, Rachel. 2003. "An 'Official' Islamic Response to the Egyptian Al-Jihad Movement." *Journal of Political Ideologies* 8(1): 39–61.

Sen, Amartya. 1984. *Resources, Values and Development.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

———. 1999. *Reason Before Identity.* Oxford: Oxford University Press.

———. 2001. "Other People." *The New Republic.* 18 December.

———. 2002. "Civilizational Imprisonments: How to Misunderstand Everybody in the World." *The New Republic.* 10 June.

———. 2003. "Democracy and its Global Roots." *The New Republic.* 6 October.

———. 2004a. "Cultural Freedom and Human Development."

———. 2004b. "How Does Culture Matter?" In Vijayendra Rao and Michael Walton, eds. *Culture and Public Action: A Cross-Disciplinary Dialogue on Development Policy.* Stanford, Calif.: Stanford University Press.

———. 2004c. "Elements of a Theory of Human Rights." *Philosophy and Public Affairs* 32(Fall).

———. Forthcoming. *Identity and Innocence.* New York: Norton.

Sepúlveda, Magdalena M. 2003. *The Nature of Obligations Under the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.* Antwerpen and Oxford: Intersentia.

Shain, Yossi, and Aharon Barth. 2003. "Diasporas and International Relations Theory." *International Organization* 57(3): 449–79.

Shain, Yossi. 1994–95. "Ethnic Diasporas and U.S. Foreign Policy." *Political Science Quarterly* 109(5): 811–41.

Sheffer, Gabriel. 1986. "A New Field of Study: Modern Diasporas in International Politics." In Gabriel Sheffer, ed. *Modern Diaspora in International Politics.* New York: St. Martin's Press.

———. 1993. "Ethnic Diasporas: A Threat to their Hosts?" In Myron Weiner, ed. *International Migration and Security.* Boulder: Westview Press.

SIL International. 2004a. *Ethnologue: Languages of the World.* Houston.

———. 2004b. "HDR2004 Comments and Contributions from SIL International." Washington, DC and Houston. [http://www.sil.org/sildc/index.htm]. February 2004.

Silver, Hilary. 1995. "Reconceptualizing Social Disadvantage: Three Paradigms of Social Exclusion." In Gerry Rodgers, Charles Gore, and Jose B. Figueirdo, eds. *Social Exclusion; Rhetoric, Reality, Responses.* Geneva: International Institute for Labour Studies.

Sivan, Emmanuel. 2003. "The Clash Within Islam." *Survival* 45(1): 25–44.

Smith, Adam. 1976 [1776]. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations,* eds. Campbell, R. H. and A. S. Skinner. Oxford: Clarendon Press.

Smith, Anthony. 1986. *The Ethnic Origin of Nations.* Oxford: Blackwell.

———. 1991. "The Nation: Invented, Imagined, Reconstructed." *Millennium Journal of International Studies* 20: 353–68.

Snodgrass, Donald R. 1995. "Successful Economic Development in a Multi-ethnic Society: The Malaysian Case." The Harvard Institute for International Development, Cambridge, Mass. [http://www.hiid.harvard.edu/pub/pdfs/503.pdf]. February 2004.

Snyder, Jack. 2000. *From Voting to Violence: Democraticization and Nationalist Conflict.* New York: W.W. Norton.

South Africa, Ministry of Labour. 2004. "South Africa Employment Equity Act." No. 55, Section 20(5). Pretoria. [http://www.labour.gov.za/docs/legislation/eea/]. February 2004.

South Asia Monitor. 2003. "Musharraf Bans Resurfacing Militant Groups, Orders Crackdown." [http://www.southasiamonitor.org/pak/2003/nov/16head4.htm]. April 2004.

SSS (Swedish Security Service). 2002. "Offences Related to National Internal Security." Stockholm. [http://www.sakerhetspolisen.se/Publikationer/brott_2002.pdf]. January 2004.

Stalker, Peter. 2002. "Migration Trends and Migration Policy in Europe." *International Migration* 40(5): 151–79.

Stamatopoulou, Elsa. 2002. "Cultural Politics or Cultural Rights: UN Human Rights Responses." Office of the High Commissioner on Human Rights, New York.

Statistics Canada. 2004. Proportion of Foreign-Born Population, Census Metropolitan Areas. Ottawa. [http://www.statcan.ca/english/Pgdb/demo46b.htm]. February 2004.

Statistics Sweden. 2004. Population Statistics. Stockholm. [http://www.scb.se/templates/Product____25799.asp]. February 2004.

Stepan, Alfred. 2001. *Arguing Comparative Politics.* Oxford: Oxford University Press.

Stepan, Alfred, and Graeme Robertson. 2003. "An 'Arab' More than a 'Muslim' Electoral Gap." *Journal of Democracy* 14(3): 30–44.

Stepanov, Valery. 2004. "Russian Experience in the North Indigenous Statistics." PFII/2004/WS.1/5. Department of Social and Economic Affairs. United Nations, New York.

Stern, Jessica. 2000. "Pakistan's Jihad Culture." *Foreign Affairs* 79(6): 115–26.

———. 2003. "The Protean Enemy." *Foreign Affairs* 82(4): 27–40.

Stewart, Frances. 2002. "Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development." Queen Elizabeth House Working Paper S81, Oxford. [http://www2.qeh.ox.ac.uk/research/wpaction.html?jor_id=239]. February 2004.

———. 2003. "Conflict and the Millennium Development Goals." Background Paper for *Human Development Report 2003.* United Nations Development Programme, New York.

Stiefel, Leanna, Amy Ellen Schwartz, and Dylan Conger. 2003. "Language Proficiency and Home Languages of Students in New York City Elementary and Middle Schools." New York University, Taub Urban Research Center, New York. [http://urban.nyu.edu/education/nyclanguage.pdf]. February 2004.

Subirats, Joan. 2003. "Nations Without States in Europe." Paper presented at the King Juan Carlos I of Spain Center at New York University, 8 April, New York. [http://www.nyu.edu/pages/kjc/lectures/nations_without_states3.doc]. February 2004.

Susning.nu. 2004. "Ny demokrati." [http://susning.nu/Ny_demokrati]. March 2004.

Swedish Election Authority. 2002. "Resultat Övriga Riksdagsval—en Komplettering." [http://www.val.se/utils/pdf/tillagg_ovriga.pdf]. March 2004.

Symonds, Peter. 2003. "The Political Origins and Outlook of Jemaah Islamiyah, Part I." [http://www.wsws.org/articles/2003/nov2003/jis1-n12.shtml]. March 2004.

Tauli-Corpus, Victoria. 2004. "Land Rights in the Philippines." Indigenous Peoples' International Centre for Policy Research and Education (Tebtebba), Baguio City, Philippines.

Taylor, Charles. 1992. "The Politics of Recognition." In *Multiculturalism and the "Politics of Recognition."* Princeton: Princeton University Press.

Tebtebba and Forest Peoples Programme. 2003. *Extracting Promises: Indigenous Peoples, Extractive Industries & the World Bank.* Baguio City, Philippines.

Tebtebba and International Forum on Globalization. 2003. "Globalization: Effects on Indigenous Peoples." [http://www. tebtebba.org/]. March 2004.

Temu, A. 2000. "The Development of National Language: A Survey of Kiswahili in Tanzania." In Kwesi Kwaa Prah, ed. *Between Distinction and Extinction: The Harmonization and Standardization of African Languages.* Cape Town: CASAS.

Testas, Abdelaziz. 2002. "The Roots of Algeria's Religious and Ethnic Violence." *Studies in Conflict and Terrorism* 25(3): 161–83.

Tetley, William Q. C. 1999. "Mixed Jurisdictions: Common Law Versus Civil Law (Codified and Uncodified)." International Institute for the Unification of Private Law, Rome. [http://www.unidroit.org/english/publications/review/articles/1999-3.htm]. February 2004.

Third World Network. 2003. "More than 200 Organizations from 35 Nations Challenge US Patent on Neem." [http://www.twnside.org.sg/title/neem-ch.htm]. February 2004.

Thompson, Charles D. 2001. *Maya Identities and the Violence of Place: Borders Bleed.* Aldershot: Ashgate.

Throsby, David. 1999. "Cultural Capital." *Journal of Cultural Economics* 23: 3–12.

Townsend, Peter. 1979. *Poverty in the United Kingdom.* London: Penguin Books.

Tran, Luan-Vu N. 2000. *Human Rights and Federalism: A Comparative Study on Freedom, Democracy and Cultural Diversity.* The Hague and London: Martinus Nijhoff.

Tremlett, Giles. 2002. "Death and Dissent as Algeria Goes to the Polls." *The Guardian.* 31 May.

Turton, D. 1997. "War and Ethnicity: Global Connections and Local Violence in North East Africa and Former Yugoslavia." *Oxford Development Studies* 25: 77–94.

UN (United Nations). 1994. "General Comment No. 23 (50) (Article 27)." United Nations Document CCPR/C/21/Rev.1/Add.5. Adopted at the 50th Session of the Human Rights Committee, 6 April, New York.

———. 2000a. "Millennium Declaration." A/RES/55/2, 18 September. New York. [http://www.un.org/millennium/declaration/ares552e.pdf]. March 2003.

———. 2000b. "Replacement Migration: Is It a Solution to Declining and Ageing Populations?" Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York. [http://www.un.org/esa/population/publications/migration/migration.htm]. March 2004.

———. 2002a. "International Migration Report 2002." Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York. [http://www.un.org/esa/population/publications/ittmig2002/2002ITTMIGTEXT22-11.pdf]. February 2004.

———. 2002b. "International Migration Report Website." [http://www.un.org/esa/population/publications/ittmig2002/ ittmigrep2002.htm]. March 2004.

———. 2003a. "Trends in Total Migrant Stock by Sex. 1960–2000." 2003 Revision to the International Migration Report 2002. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.

———. 2003b. *World Population Prospects 1950–2050: The 2002 Revision.* Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York

———. 2004. "Data Collection Pertaining to Indigenous Peoples: Issues and Challenges." PFII/2004/WA.1/13. Department of Economic and Social Affairs. New York.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 1999. *World Investment Report.* Geneva.

UNDP (United Nations Development Programme). 1999. *Human Development Report 1999: Globalization with a Human Face.* New York: Oxford University Press.

———. 2000a. *Human Development Report 2000: Human Rights and Human Development.* New York: Oxford University Press.

———. 2000b. "Namibia Human Development Report 2000/2001: Gender and Violence in Namibia." Windhoek.

———. 2000c. "South Africa Human Development Report 2000: Transformation for Human Development." Pretoria. [http://www.undp.org.za/sahdr2000/sahdr20002.html]. February 2004.

———. 2002a. *Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World.* New York: Oxford University Press.
———. 2002b. "Situacíon Del Desarrollo Human En Las Comarcas Indígenas." Panama City.
———. 2003a. *Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society.* Amman.
———. 2003b. *Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact Among Nations to End Human Poverty.* New York: Oxford University Press.
———. 2003c. "Indonesia." Crisis Prevention and Recovery Unit. Jakarta.
———. 2003d. "Report of the United Nations Development Programme to the 59th Session of the United Nations Commission on Human Rights." E/CN.4/2003/128. New York. [http://www.unhchr.ch/huridocda/huridoca.nsf]. February 2004.
———. 2003e. "Roma Human Development Report: The Roma in Central and Eastern Europe: Avoiding the Dependency Trap." Bratislava. [http://www.roma.undp.sk]. February 2004.
———. 2004a. "About Indigenous Peoples: A Definition." New York. [http://www.undp.org/csopp/cso/NewFiles/paboutdef.html]. February 2004.
———. 2004b. "UNDP and Indigenous Peoples: A Policy of Engagement." Civil Society Organization, Bureau for Resources and Strategic Partnerships. New York. [http://www.undp.org/ cso/policies.html]. February 2004.
UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 1998. World Culture Report: Culture, Creativity and Markets. Paris: UNESCO Publishing.
———. 2000a. "A Survey on National Cinematography." Culture Sector, Division of Creativity, Cultural Industries and Copyright. Paris.
———. 2000b. "Study of International Flows of Cultural Goods between 1980 and 1998." Paris.
———. 2000c. *World Culture Report: Cultural Diversity, Conflict and Pluralism.* Paris: UNESCO Publishing.
———. 2001. "Synthesis of Reports by Member States in the Context of the Permanent System of Reporting on Education for Peace, Human Rights, Democracy, International Understanding and Tolerance, General Conference 31st Session." 31 C/INF.5. Paris.
———. 2002. "Universal Declaration on Cultural Diversity." Cultural Diversity Series No. 1. Paris.
———. 2003a. "Desirability of Drawing Up an International Standard-Setting Instrument on Cultural Diversity, General Conference 32nd Session." 32 C/52. Paris.
———-. 2003b. "Language Vitality and Endangerment." Paper presented at the "International Expert Meeting on the UNESCO Programme: Safeguarding Languages," 10 March, Paris. [http://portal.unesco.org/culture/en/ev.php@URL_ID=9105&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html]. February 2004.
———. 2003c. "Preliminary Draft International Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage, General Conference 32nd Session." 32 C/26. Paris.
———. 2004a. "Culture, Trade and Globalization." Paris. [http://www.unesco.org/culture/industries/trade/index.shtml]. March 2004.
———. 2004b. "What Was the Draft Multilateral Agreement on Investments (MAI)?" [http://www.unesco.org/culture/industries /trade/html_eng/question20.shtml#20]. March 2004.
UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization)–UIS (Institute of Statistics). 2001. "Fast Facts: Did You Know? International Trade in Cultural Goods." Paris. [http://www.uis.unesco.org]. February 2004.
UN HABITAT (United Nations Human Settlements Programme). Forthcoming. *State of the World's Cities Report 2004.* Draft chapter on transnational migration. Nairobi.
UNICEF (United Nations Children's Fund). 2001. *State of the World's Children 2001.* New York.
———. 2004. "Ensuring the Rights of Indigenous Children." *Innocenti Digest* 11. Innocenti Research Center, Rome. [http://www.unicef.org/irc]. February 2004.
United Nations Association of Great Britain and Northern Ireland. 2004. "Help For Brazil's Indians." London and New York. [http://www.una-uk.org/Environment/brazil2.html]. February 2004.
U.S. Census Bureau. 2004a. "Adding Diversity From Abroad: The Foreign-Born Population 2000." Washington, DC. [http://www.census.gov/population/pop-profile/2000/chap17.pdf]. February 2004.
———. 2004b. "United States Census 2000." [http://www.census.gov/]. March 2004.
U.S. Department of Justice. 2001. "Hate Crime: The Violence of Intolerance." [http://www.usdoj.gov/crs/ pubs/htecrm.htm]. April 2004.
U.S. Department of Labor. 2004. "Latest Numbers." Bureau of Labor Statistics. [http://www.bls.gov/]. March 2004.
Valdés, Julio Carranza. 2002. "Cultural Development Indicators: Towards a New Dimension of Human Well-Being." Paper presented at the International Symposium for Cultural Statistics, 21 October, Montréal. [http://www.colloque2002 symposium.gouv.qc.ca/PDF/Carranza_paper_Symposium.pdf]. February 2004.
Van Beetz, Freek. 2000. "The Legal Instruments Required in the Strategy for a Successful Integration Policy in the Netherlands." Paper presented at the Strategies for Implementing Integration Policies Conference, 4 May, Prague.
Van der Westhuizen, Janis. 2002. *Adapting to Globalization: Malaysia, South Africa, and the Challenges of Ethnic Redistribution with Growth.* Westport: Praeger.
Van Holsteyn, Joop J. M. 2003. "Beating a Dead Horse? The Dutch State and the Defense of Democracy Against Right-Wing Extremism." Paper presented at the European Consortium for Political Research Conference, 28 March, Edinburgh. [http://www.essex.ac.uk/ecpr/events/jointsessions/paperarchive/edinburgh.asp?section=4]. February 2004.
Vogel, H. L. 2001. *Entertainment Industry Economics: A Guide for Financial Analysis.* Cambridge: Cambridge University Press.
Vuchelen, Jef. 2003. "Electoral Systems and the Effects of Political Events on the Stock Market: The Belgian Case." *Economics and Politics* 15(1): 85–102.
Wahlbeck, Osten. 2002. "The Concept of Diaspora as an Analytical Tool in the Study of Refugee Communities." *Journal of Ethnic and Migration Studies* 28(2): 221–38.
Walden, Bello. 2000. "2000: A Year of Global Protest Against Globalization." New York. [http://www.globalpolicy.org]. February 2004.
Wanandi, Jusuf. 2002. "Islam in Indonesia: Its History, Development and Future Challenges." *Asia-Pacific Review* 9(2): 104–12.
Wanner, Philippe. 2002. "Migration Trends in Europe." European Population Papers Series No. 7. European Population Committee. Council of Europe, Strasbourg. [http://www.coe.int/t/e/social_cohesion/population/No_7_Migration_trends_ in_Europe.pdf]. February 2004.
Watts, Ronald L. 1998. "Federal Systems and Accommodation of Distinct Groups: A Comparative Survey of International Arrangements for Aboriginal Peoples." Institute of Intergovernmental Relations. Queen's University, Kingston, Ontario. [http://www.iigr.ca/pdf/publications/146_Federal_Systems_and_Acco.pdf]. February 2004.
———. 1999. *Comparing Federal Systems.* Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press.
———-. 2002. "The Relevance Today of the Federal Idea." Paper presented at the International Conference on Federalism, 27 August, St. Gallen. [http://www.forumfed.org/federalism/Watts.asp?lang=en]. February 2004.

Weatherall, Kimberlee. 2001. "Culture, Autonomy and Djulibinyamurr: Individual and Community in the Construction of Rights to Traditional Designs." *Modern Law Review* 64(2): 215–42.

Weber, Max. 1976 [1930]. *The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism,* republished with a new introduction by Anthony Giddens. London: Allen and Unwin.

Wedgwood, Ruth. 2002. "Al Qaeda, Terrorism, and Military Commissions." *The American Journal of International Law* 96(2): 328–37.

WHO (World Health Organization). 2001. "International Decade of the World's Indigenous People." Report by the Secretariat. Geneva. [http://www.who.int/gb/EB_WHA/PDF/WHA54/ea5433.pdf]. February 2004.

Widfeldt, Anders. 2001. "Responses to the Extreme Right in Sweden: The Diversified Approach." Working Paper 10. Keele European Parties Research Unit, Keele. [http://www.keele.ac.uk/depts/spire/Working%20Papers/KEPRU/KEPRU%20 Working%20papers.htm]. February 2004.

———. 2004. Correspondence on the vote shares of European extreme right parties between 1990 and 2003. February. Aberdeen.

Wikipedia. 2004. "Religious Persecution." Tampa. [http://en.wikipedia.org/wiki/Religious_persecution]. February 2004.

Willett, Cynthia, ed. 1998. *Theorizing Multiculturalism: A Guide to the Current Debate.* Cambridge, Mass. and Oxford: Blackwell.

WIPO (World Intellectual Property Organization). 2003a. "Composite Study on the Protection of Traditional Knowledge." WIPO/GRTKF/IC/5/8. Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore. Geneva.

———. 2003b. "Consolidated Analysis of the Legal Protection of Traditional Cultural Expressions." WIPO/GRTKF/IC/5/3. Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore. Geneva.

———. 2003c. "Information on National Experiences with the Intellectual Property Protection of Traditional Knowledge." WIPO/GRTKF/IC/5/INF/2. Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore. Geneva.

———. 2003d. "Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore Fifth Session Report." WIPO/GRTKF/IC/5/15. Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore. Geneva.

———. 2004. "Revised Version of Traditional Knowledge: Policy and Legal Options." WIPO/GRTKF/IC/6/4 Rev. Intergovernmental Committee on Intellectual Property and Genetic Resources, Traditional Knowledge and Folklore. Geneva.

World Bank. 2002. *World Development Report 2003: Sustainable Development in a Dynamic World.* New York: Oxford University Press.

———. 2003. *World Development Indicators 2003.* Washington, DC.

———. 2004. "Striking a Better Balance: Extractive Industries Review Final Report." Washington, DC.

World Commission on Culture and Development. 1995. "Our Creative Diversity: Report of the World Commission on Culture and Development." Paris.

World Values Survey. 2004. "World Values Survey." [http://www.worldvaluessurvey.org]. February 2004.

Wright, Sue. 2001. "Language and Power: Background to the Debate on Linguistic Rights." International Journal on Multicultural Societies 3(1). [http://www.unesco.org/most/ l3n1wri.htm]. February 2004.

Young, Crawford, ed. 1999. *The Accommodation of Cultural Diversity: Case Studies.* Basingstoke: MacMillan Press.

Young, Iris Marion. 2000. *Inclusion and Democracy.* Oxford: Oxford University Press.

Zelkina, Anna. 1999. "Islam and Security in the New States of Central Asia: How Genuine is the Islamic Threat?" *Religion, State & Society* 27(3/4): 355–72.

Zhao, Susheng. 1998. "A State-Led Nationalism: The Patriotic Education Campaign in Post-Tiananmen China." *Communist and Post-Communist Studies* 31(3): 287–302.

Zolberg, Aristide. 2001. "Introduction." In Aristide Zolberg and Peter Benda, eds. *Global Migrants, Global Refugees.* New York: Berghahn Books.

Zorzi, Christine. 2002. "The 'Irrecognition' of Aboriginal Customary Law." Lawyers Information Network, Melbourne. [http://www.link.asn.au/downloads/papers/indeginous/p_in_09.pdf]. February 2004.

مؤشّراتُ التنمية البشريّة

المَعْلَمُ الإحصائي 1: وضْعُ التنمية البشرية 127
المَعْلَم الإحصائي 2: ملاحظةٌ على الجدول 1 بشأنِ دليلِ التنمية البشرية لهذا العام 137

جـداول المؤشّـرات

I. ... رصْدُ التنمية البشرية: تكبيرُ خِيارات البشر ...

1 دليلُ التنمية البشرية 139
2 اتّجاهاتُ دليل التنمية البشرية 143
3 الفقرُ البشري وفقرُ الدَّخل: البلدانُ النامية 147
4 الفقرُ البشري وفقرُ الدَّخل: بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي؛ وسطُ أوروبا وشرقُها؛ رابطةُ الدول المستقلّة 150

II. ... للعيش حياةً مديدة، صحِّية ...

5 الاتجاهاتُ الدِّيموغرافيّة 152
6 الالتزامُ بالصحّة: الموارِدُ والمنافذُ والخدمات 156
7 التحدِّياتُ الصحِّيةُ الرئيسيةُ عالمياً : الماءُ والصّرفُ الصّحي والتغذية 160
8 التحدِّياتُ الصحِّيةُ الرئيسيةُ عالمياً : فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمةُ نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا) 164
9 التبقِّي: التقدُّمُ والنّكَسات 168

III. ... لاكْتساب المعرفة ...

10 الالتزامُ بالتعليم: الإنفاقُ العام 172
11 الإلمامُ بالقراءة والكتابة، والالتحاقُ بالمدارس 176
12 التِّقانة: الانتشارُ والابتكار 180

IV. ... إمكانيةُ الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى عيْشٍ لائق ...

13 الأداءُ الاقتصادي 184
14 اللاّمساواةُ في الدّخل أو الاستهلاك 188
15 هيكليّة التجارة 192
16 مسؤولياتُ البلدان الثرية : المعونة 196
17 مسؤولياتُ البلدان الثرية : التخفيفُ من أعباء الدَّين، التجارة 197
18 تدفُّقات المعونة، رأس المال الخاصّ، الدَّين 198
19 الأولوياتُ في الإنفاق العام 202
20 البطالةُ في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 206

V. ... فيما يُحافَظ عليها للأجيال القادمة...

21 الطاقةُ والبيئة 207

VI. ... حمايةُ الأمن الشّخصيّ...

22 اللاّجئون والأعتدة الحربيّة 211
23 ضحايا الجريمة 215

VII ... وإنجازُ المساواة لجميع النساء والرجال ...

24 دليلُ التنمية المتعلِّقة بالجُنُوسة 217
25 مقياسُ تمكين الجُنوسة 221
26 اللاّمساواةُ بين الجنسين في التعليم 225
27 اللاّمساواةُ بين الجنسين في النشاط الاقتصادي 229
28 الجُنُوسةُ وعبءُ العمل وتخصيصُ الوقت 233
29 المشاركةُ السياسية للنساء 234

VIII. الوثائقُ الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوقِ العمّالية

30 حالةُ الوثائق الرسمية الدولية الرئيسيّة عن حقوق الإنسان 238
31 حالةُ الاتفاقيات عن الحقوق العمّالية الأساسية 242

32 أدلّةُ التنمية البشرية : منظوريّةٌ إقليمية 246
33 مؤشّراتٌ أساسية لبلدانٍ أخرى أعضاء في الأمم المتحدة 250

ملاحظةٌ على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية 251
الملاحظة التقنية 1: حسابُ أدلّة التنمية البشرية 258
تعريفُ بلدان الأولوية القصوى والأولوية المتقدّمة في «أهداف التنمية للألفية» 265
تعريفُ المصطلحات الإحصائية 268
مراجعُ إحصائية 227
تصنيفُ البلدان 279
دليلُ المؤشّرات 283

المَعْلم الإحصائيّ 1 وضْعُ التنمية البشرية

الناسُ هم الثروةُ الحقيقية للأمم. وفي الواقع، أن هدفَ التنمية الأساسي هو توسيعُ حُرِّيات الإنسان؛ حيث يمكن لعملية التنمية أن تزيد القدراتِ البشريةَ بتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس كي يعيشوا حياةً مكتملةً وخلاّقة. فالناسُ هم في الوقت نفسه المستفيدون من التنمية، وعواملُ التقدّم والتغيير التي تُحدِثها؛ ويجب أن تفيد هذه العمليةُ كلَّ الأفراد بالتّساوي، وتُرسي أسُسَ المشاركة لكلٍّ منهم. وتُدافع كلُّ تقارير التنمية البشرية، منذ التقرير الأول في عام 1990، عن هذه المقاربة للتنمية – وتحديداً، للتنمية البشرية.

إن مدى القدرات التي يمكن للأفراد أن يتمتّعوا بها، والخياراتِ التي تساعد على توسيعها، لامتناهيةٌ من حيثُ الإمكانية، وتتفاوت وَفْقاً للفرد. لكنّ جوهرَ السياسات العامة هو تحديدُ الأولويات، وثمّة معياران يساعدان في تحديدِ أهمّ القدرات لتقييم التقدّم العالمي المُجدي في تحقيق رفاهِ الإنسان؛ الذي هو هدفُ هذا التقرير. أولاً، يجب أن تكون هذه القدراتُ مقدَّرةً حقَّ قدْرها على نحوٍ شامل. ثانياً، يجب أن تكون أساسيةً للحياة، بمعنى أن غيابَها يحُول دون توفُّر الكثير من الخيارات الأخرى. لهذه الأسباب، يُركّز **تقرير التنمية البشرية** على أربع قدراتٍ هامّة: أن يعيش الإنسان حياةً مديدةً صحيّة، ويكونَ حسَنَ الاطّلاع، ويتمكّنَ من الحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشةٍ لائق، ويشاركَ في حياة الجماعة.

ليست الأفكارُ التي يرتكز عليها هذا النموذجُ جديدةً، فهي على الأقل تعود في قِدَمها إلى أيام أرسطو. فقد حاجَّ أرسطو بأنّ «من الجليّ أن الثروةَ ليست الخيرَ الذي نسعى وراءه، لأنها مفيدةٌ فحسْب؛ ولأجلِ شيءٍ آخر». وأكّد إيمانويل كانط على نحوٍ مماثل أنه يجب النظرُ إلى البشر على أنهم غاياتٌ بحَدِّ ذاتهم، وليس كوسائلَ لتحقيقِ غاياتٍ أخرى. وترِد أفكارٌ مشابهة في كتابات آدم سميث وروبرت مالتوس وجون ستيوارت ميل، مثالاً لا حصْراً. غير أن المناظراتِ الخاصّةَ بسياسات التنمية نَسيت لفترةٍ طويلة على ما يبدو هذه الحقيقةَ البسيطة، والبعيدةَ الغَوْر في الوقت عينه؛ إذ إن علماءَ الاقتصاد، المنهمِكين في ارتفاع المداخيل القومية وهبوطها، غالباً ما تفوتهم رؤيةُ الغاية الحقيقية للتنمية – وهي رفاهُ البشر. فالنموُّ الاقتصاديّ هو مجرّدُ وسيلة – وإن تكن هامّةً – لتحقيق هذه الغاية.

قياسُ التنمية البشرية

يَسهُل قياسُ المداخيل القومية أكثرَ من قياس التنمية البشرية، ويرى العديد من علماء الاقتصاد أن الدّخْل القومي مؤشّرٌ جيد بالنسبة إلى رفاه الإنسان. من الجليّ أن هناك علاقةً قوية بين الاثنين، لأن النموَّ الاقتصادي وسيلةٌ هامة من وسائل التنمية البشرية؛ لكنّ النتائجَ البشرية لا تعتمد فقط على النموّ الاقتصادي ومستوياتِ الدّخْل القومي، بل تعتمد أيضاً على وجهةِ استعمال هذه الموارد – هل لتطويرِ الأسلحة أم لإنتاج الطعام؛ هل لِبناءِ القصور أم لتأمين المياه النظيفة؟ كذلك، فإن النتائجَ البشرية، مثلَ المشاركة الديمقراطية في صنْع القرار، أو الحقوقِ المتساوية للرجال والنساء، لا تعتمد على المداخيل. لهذه الأسباب، يقدّم التقريرُ مجموعةً موسّعة من المؤشّرات (33 جدولاً وحوالي 200 مؤشّر) لنتائجَ بشريةٍ هامة تحقّقت في بلدانٍ حول العالم؛ مثلِ متوسّطات العمر المتوقَّع لدى الولادة أو معدّلاتِ الوفيات دون سنّ الخامسة التي تمثل القدرةَ على العيش، أو معدّلاتِ الإلمام بالقراءة والكتابة التي تمثّل القدرةَ على التعلّم. كما تتضمن المجموعةُ مؤشّراتٍ لوسائلَ هامةٍ من أجل تحقيقِ هذه القدرات، مثلِ فرصةِ الحصول على مياهٍ نظيفة؛ وللمساواة في الإنجازات، مثلِ الفجوات بين الرجال والنساء في التعليم أو المشاركة السياسية.

وفي حين تؤمّن هذه المجموعةُ الواسعةُ الغنية من المؤشّرات مقاييسَ لتقييم التقدُّم في التنمية البشرية بأبعاده المختلفة، يحتاج راسمو السياسات أيضاً إلى مقياسٍ مختصَر لتقييم التقدّم، وبخاصّةٍ مقياسٌ يركّز على رفاه الإنسان أكثرَ من تركيزه على الدّخْل. لهذه الغاية، عمدت تقارير التنمية البشرية منذ بدء صدورها إلى نشْرِ دليلِ التنمية البشرية الذي أضيفت إليه لاحقاً أدلّةٌ تتفحّص خصّيصاً قضيّةَ الجنوسة (دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة، ومقياسُ تمكين الجنوسة) والفقر (دليل الفقر البشري، الجدول 1). وتعطي هذه الأدلّة لمحةً عامة في بعض الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية، ولكن يجب أن تتكامل من خلال دراسةِ بياناتها الأساسية ومؤشّراتٍ أخرى.

الجدول 1

دليل التنمية البشرية، دليل الفقر البشري - 1، دليل الفقر البشري-2، دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة - مكوّناتٌ متشابِهة، قياساتٌ متباينة

الدليل	مدى العمر	المعرفة	مستوى معيشة لائق	المشاركة أو الاستبعاد
دليلُ التنمية البشرية	متوسّطُ العمر المتوقّع عند الولادة	• معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة • معدّل مجموع الالتحاق في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	الناتجُ المحلي الإجمالي للفرد (معادلُ القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	–
دليلُ الفقر البشري في البلدان النامية	الاحتمالُ عند الولادة بعدمِ العيش إلى سنّ الأربعين	معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة	الحرمانُ في توفير الحاجات الاقتصادية يُقاسُ بـ: • النسبةِ المئوية للمحرومين من فرصةٍ مستدامة للوصول إلى مصدر مياهٍ محسّن • النسبةِ المئوية للأطفال دون الخامسة، الناقصي الوزن المعتاد لأعمارهم	–
دليلُ الفقر البشري في بلدانٍ منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي المرتفعةِ الدّخْل	الاحتمالُ عند الولادة بعدم العيش إلى سنّ الستّين	النسبةُ المئوية للبالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة	النسبةُ المئوية للذين يعيشون تحت خطّ فقرِ الدّخْل (50 بالمئة من المتوسّط المعدّل في الدّخْل المتاح للأسَر)	نسبةُ البطالة لأمدٍ طويل (12 شهراً أو أكثر)
دليلُ التنمية المتعلّقة بالجُنُوسة	متوسّطُ العمر المتوقّع عند الولادة للإناث والذكور	• معدّلاتُ إلمام البالغات والبالغين بالقراءة والكتابة • مجموعُ معدّلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي للإناث والذكور	الدّخْل المكتسَبُ المقدّر للإناث والذكور	

دليلُ التنمية البشرية

يركّز دليلُ التنمية البشيرة على ثلاثة أبعادٍ للتنمية البشرية، قابلةٍ للقياس: أن يعيش الإنسانُ حياةً مديدةً صحيّة، ويكونَ حسَنَ الاطّلاع، ويحصلَ على مستوى معيشةٍ لائق (أُنظر الملاحظةَ التقنيّة 1). وبالتالي، فإنه يجمع مقاييسَ متوسّطِ العمر المتوقّع، والالتحاقِ بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والدّخل؛ كي يُتيح مرأى التنمية في بلدٍ ما على نحوٍ أوسَع مما يُتيحه استخدامُ الدّخل وحده.

على الرّغم من أن دليلَ التنمية البشرية هو نقطةُ انطلاقٍ مفيدة، فمن المهمّ التذكُّر أن مفهومَ التنمية البشرية هو أكثرُ اتّساعاً وتعقيداً مما يستطيع أن يُعبّر عنه أيُّ مقياسٍ مختصَر حتّى عندما تُكمّله أدلّةٌ أخرى. ودليلُ التنمية البشرية ليس مقياساً شاملاً؛ إذ إنه لا يحتوي على نواحٍ هامة للتنمية البشرية، وبخاصّةٍ القدرةُ على المشاركة في القرارات التي تؤثّر في حياة الفرد، والحصولُ على احترام الآخرين في المجتمع. قد يكون المرءُ ثرياً، معافًى، مثّقفاً؛ لكنّ غيابَ هذه القدرة يُعرقل التنميةَ البشرية. ومنذ **تقارير التنمية البشرية** الأولى يجري إبرازُ حذْف هذا البُعد للتنمية البشرية من دليل التنمية البشرية – وأدّى ذلك إلى إطلاق دليلِ الحُرِّية البشرية عام 1991، ودليلِ الحُرِّية السياسية عام 1992؛ غير أن المقياسين لم يصمدا أكثرَ من عامٍ واحد، وهذه دلالةٌ على الصعوبة في إجراءِ قياسٍ دقيق لهذه النواحي المعقّدة من التنمية البشرية.

لا تؤدّي هذه الصعوبةُ إلى جعْل النواحي المتعدّدة للمشاركة، مثلِ الحُرِّية السياسية واحترامِ الجميع بالتساوي، أقلَّ أهميةً بالنسبة إلى التنمية البشرية في الأبعاد الواردة في دليل التنمية البشرية. في الواقع، كانت هذه المسائلُ موضعَ بحثٍ معمّق في **تقارير التنمية البشرية**. فقد تطرّق **تقرير التنمية البشرية للعام 2002** إلى الديموقراطيّة وأهميتها في التنمية البشرية. ويقدّم التقريرُ الصادرُ هذا العام جانباً ذا صلةٍ بالتنمية البشرية، وأساسياً من حيثُ الأهميّةُ الثقافية. فالعيشُ حياةً مكتملة يشتمل على أن يكون الإنسانُ حرًّا في اتّباع أعرافٍ وتقاليدَ ثقافيةٍ مختلفة، من دون أن يتعرّض للتمييز أو المَضَرّة في المشاركة سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً.

يُظهِر دليلُ التنمية البشرية بوضوحٍ الفارقَ بين الدّخل ورفاهِ الإنسان؛ إذ من خلال قياسِ معدّل الإنجازات في الصحّة والتعليم والدّخل، يُعطي دليلُ التنمية البشرية صورةً عن وضْع التنمية في بلدٍ ما أكثرَ اكتمالاً من الصورة التي يُعطيها الدّخل وحده. فقد سجّلت بوليفيا، حيث الناتجُ المحليُّ الإجماليّ للفرد أقلُّ بكثيرٍ مما هو عليه في غواتيمالا، نسبةً أعلى في دليل التنمية البشرية؛ لأنها بذلت جهداً أكبر لترجمةِ ذلك الدّخل إلى تنميةٍ بشرية (الرَّسْم 1).

ودليلُ التنمية البشرية في تنزانيا، التي هي من أفقر بلدان العالم، مشابهٌ لدليل التنمية البشرية في غينيا؛ علماً بأن هذه الأخيرةَ أغنى من الأولى بنحوِ أربعِ مرات. في المقابل، هناك بلدانٌ لديها مستوى الدّخلِ نفسُه، لكنّ دليلَ التنمية يختلف كثيراً بينها. ففيتنام لديها معدّلٌ للدّخل يساوي تقريباً معدّلَ الدّخل في باكستان، لكنَّ دليلَ التنمية فيها أعلى بكثير؛ لأنها تفوق باكستانَ من حيثُ متوسّطُ العمرِ المتوقّع، ونسبةُ الإلمام بالقراءة والكتابة (الرَّسم 2). ويُشير جدولُ المؤشّراتِ الأول إلى هذه الاختلافات بطريقةٍ أخرى، من خلال مقارنةِ المراتب في دليل التنمية البشرية بالمراتب في الناتج المحليِّ الإجماليّ للفرد (العمود الأخير). فقد حلّت سري لانكا في المرتبة 96 من أصل 177 بلداً في دليل التنمية البشرية، وهو أعلى بكثيرٍ من المرتبة 112 التي تحتلّها في الناتج المحليِّ الإجمالي. وتُلقي هذه الأمثلةُ الضوءَ على أهمية السياسات التي تُترجِم الثروةَ إلى تنميةٍ بشرية؛ وتحديداً، تستطيع السياساتُ العامة المعدَّةُ بعنايةٍ، والخدماتُ التي توفّرها الحكوماتُ والجماعاتُ المحلية والمجتمعاتُ المدنية، أن تحقّق تقدّماً في التنمية البشية؛ حتّى في غياب المستويات المرتفعة للدّخل أو للنموِّ الاقتصادي.

لكن هذا لا يعني أن النموَّ الاقتصادي غيرُ هامّ. فالنموُّ الاقتصادي وسيلةٌ هامة للتنمية البشرية؛ وعندما يحصل ركودٌ في النموّ لفترةٍ طويلة، يصبح من الصعب الحفاظُ على تقدّمٍ مستدامٍ في التنمية البشرية.

دليلُ التنمية المتعلّقة بالجنوسة

يقيس دليلُ التنمية البشرية معدّلَ الإنجازات في بلدٍ ما، لكنه لا يُدمِج درجةَ عدم التوازن الجُنُوسي في هذه الإنجازات. ففي بلدين لديهما المعدّل نفسه من إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (لِنَقُل 30٪)، قد تكون هناك تفاوتاتٌ في النّسَب بين الرجال والنساء (يمكن أن تكون النسبة 28٪ للنساء و32٪ للرجال في أحدهما، مقابل 20٪ للنساء و40٪ للرجال في الثاني). غير أن هذه التفاوتاتِ لن تنعكس في دليل التنمية البشرية الخاصّ بكلٍّ من البلدين. فدليلُ التنمية المتعلّقةِ بالجُنُوسة الذي أُطلِق في **تقرير التنمية البشرية للعام 1995** يقيس إنجازاتٍ في الأبعاد نفسِها، ويستخدم المؤشّراتِ نفسَها، مثلَ دليلِ التنمية البشرية، لكنه يُلِمُّ باللامساواة في الإنجاز بين النساء والرجال. وهو ليس سوى دليلٍ للتنمية البشرية، معدَّلٍ نزولاً للإلمام باللامساواة الجنوسية. فكلّما ازداد التبايُنُ بين الجنسين في التنمية البشرية الأساسية، انخفضت درجةُ البلد في دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة؛ مقارَنةً مع درجته في دليل التنمية البشرية. والبلدانُ التي تشهد التفاوتاتِ الأسوأ بين دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة

الرسم 1 **دليلُ تنميةٍ متشابِه، دخْلٌ متباين**

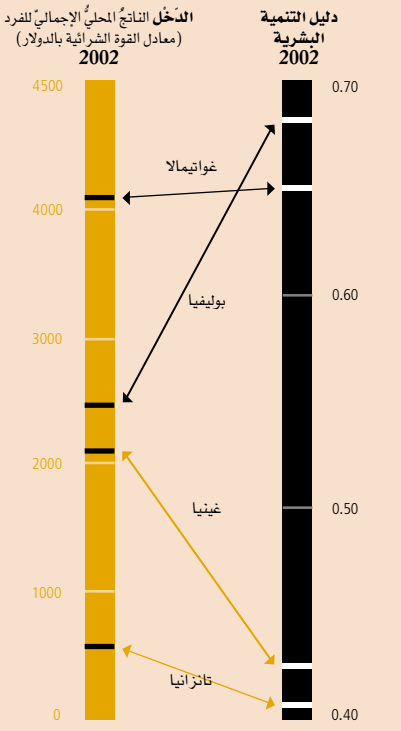

المصدر: جدول المؤشّرات 1

الرسم 2 **دخْلٌ متشابِه، دليلُ تنميةٍ متباين**

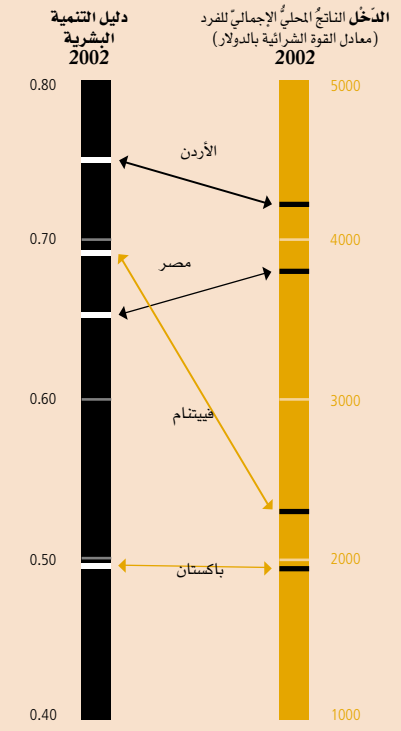

المصدر: جدول المؤشّرات 1

ودليل التنمية البشرية، هي السعودية وعُمان وباكستان واليمن والهند؛ مما يشير إلى ضرورةِ إيلاءِ المساواة بين الجنسين اهتماماً أكبر. والتقاربُ الأوثق بين دليل التنمية البشرية ودليلِ التنمية المتعلّقة بالجنوسة، هو الحاصلُ في السّويد والدانمارك وأستراليا ولاتفيا وبلغاريا. وترِد النتائجُ والمراتبُ الكاملة في جدولِ المؤشرات 24.

مقياسُ تمكين الجُنُوسة

لا يتضمّن دليلُ التنمية البشرية مقياساً للمشاركة، وهي ناحيةٌ من نواحي التنمية البشرية أساسيةٌ لتحقيق المساواة بين الجنسين؛ في حين يكشف مقياسُ تمكين الجنوسة عمّا إذا كانت النساءُ يشاركن مشاركةً فعّالة في الحياة الاقتصادية والسياسية، ويركز على اللامساواة الجُنُوسية في مجالاتٍ رئيسية من المشاركة وصنْعِ القرار اقتصادياً وسياسياً. ويتتبّع السَّبَ المئويةَ للنساء في البرلمانات، وبين المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين، وبين المهنيّين والعاملين التّقنيين – وكذلك التبايُنَ بين الجنسين في الدّخل المكتسَب، وهو ما يُظهر الاستقلاليةَ الاقتصادية. ويختلف مقياسُ التمكين عن دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة، من حيثُ أنه يكشف اللامساواةَ في الفُرَص التي تتيحها مجالاتٌ مختارة؛ وقد حُسِب هذا المقياسُ في 78 بلداً (لمعرفةِ النتائجِ والمراتب كاملةً، أُنظُر جدولَ المؤشّرات 25)؛ وكانت البلدانَ الأولى النرويج والسُّويدُ والدانمرك، التي أتاحت فرصاً هامة للنساء كي يُشاركْن في الحياة الاقتصادية والسياسية. لكنّ كلَّ البلدان تستطيع أن تفعل المزيدَ لزيادة الفُرَص المتاحة للنساء. ففي تسعةِ بلدان فقط، تصل قيمةُ مقياسِ تمكين الجنوسة إلى أكثر من 0.8 (من أصل 1) – وما زال على معظم البلدان أن تقطع شوطاً كبيراً نحو التمكين التام للنساء.

دليلُ الفقر البشري

يقيس دليلُ التنمية البشرية إجماليَّ التقدّم في بلدٍ ما نحو تحقيق التنمية البشرية. وأطلق **تقرير التنمية البشرية للعام 1997** دليلَ الفقر البشري الذي يُركِّز على نسبةِ العائشين تحت مستوى العتبة في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية؛ بِقدْرِ ما يقيس معدّل الفقر نسبةَ الذين يعيشون تحت عتبة الدّخل. يستعمل دليلُ الفقر البشري للبلدان النامية (دليل الفقر البشري – 1) متغيّراتٍ مختلفةً عن المتغيّرات التي يستعملها دليلُ الفقر البشري لبلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي المرتفعةِ الدّخل (دليل الفقر البشري – 2)، كما يظهر في الجدول 1. ويعرض الجدولان 3 و4 في المؤشّرات، على التوالي، النتائجَ والمراتبَ الكاملة المتعلّقةَ بهذين الدليلين. وعلى غرارِ دليل التنمية البشرية، يُعطي هذان الدليلان صورةً أكثر اكتمالاً عن الفقر؛ لأنهما يذهبان إلى أبعدَ من مقاييسِ الدّخل. وبين البلدان النامية، تحلّ بربادوس وأوروغواي وتشيلي وكوستاريكا وكوبا في المراتب الأولى، إذ يبلغ مستوى الفقرِ البشري فيها 5٪ أو أقلّ. أما أعلى مستوياتِ الفقر البشري في البلدان التي يشملها الدليل، فتُسجَّل في بوركينا فاسو والنيجر وأثيوبيا وزمبابوي –وهي كلُّها أكثرُ من 50٪.

في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي المرتفعةِ الدّخل، يُظهر دليلُ الفقر البشري – 2 صورةً مختلفة عن تلك التي يُظهرها دليلُ التنمية البشرية؛ إذ هناك تشابهٌ كبير عادةً بين معدّلات دليل التنمية البشرية في هذه البلدان، بسبب ارتفاعِ مجملِ مستويات التنمية فيها. لكن عند استعمال متغيّراتٍ وأبعادٍ للحرمان؛ مكيَّفةٍ خصّيصاً مع الوضع في هذه البلدان، ومع المعنى المختلف للفقر هناك (مثلِ الاستبعاد الاجتماعي)، تحدث فوارقُ أساسية. ففي البلدان السبعةَ عشَر التي تتوفّر بياناتٌ عنها، يتراوح الفقرُ البشري، وفْقاً لمقياسِ دليلِ الفقر البشري – 2، من 6.5٪ في السّويد إلى 15.8٪ في الولايات المتحدة. وهناك اختلافاتٌ كبيرة في المراتب بين دليل التنمية البشرية ودليلِ الفقر البشري –2، حيث تحتلّ أستراليا المرتبةَ الثالثة في دليل التنمية البشرية غير أن مرتبتَها في دليل الفقر البشري – 2 هي 14؛ ولوكسمبرغ تحتل المرتبة 15 في دليل التنمية البشرية والمرتبة 7 في دليل الفقر البشري – 2؛ مما يُظهر الاختلافاتِ ومدى جودةِ توزيعِ هذه البلدان للتنمية البشرية الإجمالية التي تمّ إنجازُها.

الاتجاهاتُ في التنمية البشرية

كان التقدّمُ في التنمية البشرية خلال القرن العشرين مُبهِراً ومنقطعَ النظير. فبين عامَي 1960 و 2000، ارتفع موسّطُ العمر المتوقّع في البلدان النامية من 46 إلى 63 عاماً[1]؛ وانخفضت معدّلاتُ وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقلّ من النصف[2]. بين عام 1975، عندما كان واحدٌ من أصلِ اثنين بين البالغين لا يعرف القراءة، وعام 2000، انخفضت نسبةُ الأمّيين بمعدّل النصف تقريباً[3]؛ وارتفعت المداخيلُ الحقيقية للفرد من 2000 إلى 4200 دولارٍ أميركي، أي أكثرَ من الضّعفين[4]. لكن على الرغم من هذا التقدّم الكبير، ما زال الحرمانُ البشريُّ الشديد مستمرّاً؛ حيث يعاني أكثرُ من 800 مليون شخص نقْصَ التغذية (الجدول 2)، ويوجد نحو 100 مليون ولد في سنّ التعلّم خارجَ المدرسة، 60 مليوناً منهم فتيات. ويعيش أكثرُ من بليونِ إنسانٍ بأقلَّ من دولارٍ واحد في اليوم؛ كما يعيش نحوُ 1.8 بليون إنسان في بلدانٍ لا تؤمّن أنظمتُها السياسية بشكلٍ كامل الحريّاتِ الديمقراطية والسياسيةَ والمدنية[5]. وينتمي حوالَي 900 مليون إنسان إلى مجموعات عِرْقية ودِينية وعنصرية ولُغوية تعاني التمييز[6].

أهدافُ التنمية للألفيّة

أدرك قادةُ العالم هذه المشكلات، فعَبَّروا إبّان قمة الأمم المتحدة للألفية في سبتمبر/أيلول 2000 عن تصميمٍ لا سابقَ له على استئصال الفقر في العالم؛ وأعلنوا التزامَهم ليس تجاه شعوبِ بلدانهم فحسْب، بل تجاه شعوبِ العالمِ بأسْره. تبنّت البلدانُ الـ189 في القمة «إعلانَ الألفية»، متعهّدةً ببذل كلِّ ما في وُسْعها لتحقيقِ أهدافٍ أساسيةٍ للبشرية في القرن الواحد والعشرين؛ بما في ذلك استئصالُ الفقر، وتعزيزُ الكرامة البشرية، وتحقيقُ السلام والديمقراطية والاستدامةِ البيئية. وانبثقت عن الإعلان أهدافُ التنمية للألفية – المكوّنةُ من 8 أهداف و 18 غاية و 48 مؤشّراً – التي تؤسِّس غاياتٍ ملموسةً ومقيَّدةً بجدولٍ محدَّدِ المواعيد لإحراز تقدُّمٍ في التنمية والحدّ من الفقر بحلول عام 2015، أو قبل ذلك (أُنظُر فهرسَ مؤشّراتِ أهداف التنمية للألفية في نهاية هذا المَعْلَم).

الجدول 2

القضاءُ على الفقر: الحرمانُ الهائلُ باقٍ، 2000 (بالملايين)

المنطقة	الأشخاصُ الذين يعيشون بأقلَّ من دولار (معادل القوة الشرائية بالدولار) في اليوم	إجماليُّ السكان الذين يعانون سوءَ التغذيةa	الأطفالُ في سنّ التعليم الابتدائي خارج المدرسة	الفتياتُ في سنّ التعليم الابتدائي خارج المدرسة	الأطفالُ دون الخامسة الذين يموتون كلَّ سنة	الأشخاصُ المحرومون فرصةَ الحصول على مصادرَ ماءٍ محسّنة	الأشخاصُ المحرومون فرصةَ الحصول على خدماتِ صرْفٍ صحّيٍّ ملائمة
أفريقيا جنوب الصحراء	323	185	44	23	5	273	299
الدولُ العربية	8	34	7	4	1	42	51
شرقُ آسيا والمحيطُ الهادئ	261	212	14	7	1	453	1004
جنوبُ آسيا	432	312	32	21	4	225	944
أميركا اللاتينية ومنطقةُ البحر الكاريبي	56	53	2	1	0	72	121
وسطُ أوروبا وشرقُها، ورابطةُ الدول المستقلّة	21	33	3	1	0	29	..
العالم	1100	831	104	59	11	1197	2742

a. 2000 - 1998

المصدر: World Bank 2003a, 2004f; UNESCO 2003; UN 2003

الرسم 3

لا تقدُّمَ كافياً نحو أهداف التنمية للألفيّة

الفقر: نسبةُ العائشين بأقلَّ من دولارٍ أميركيّ في اليوم

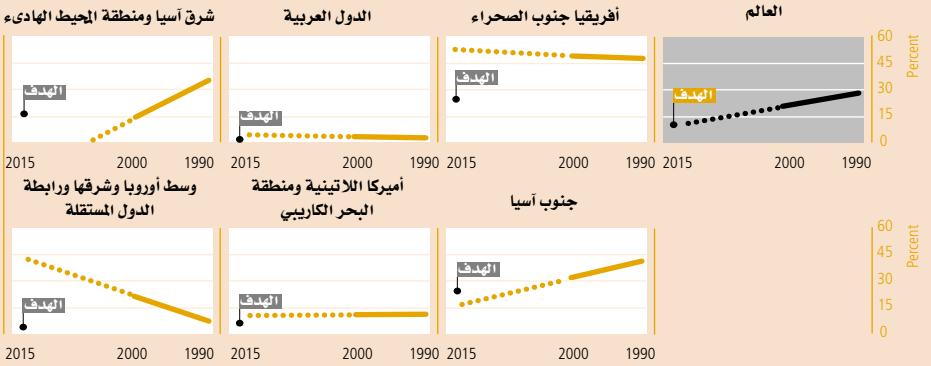

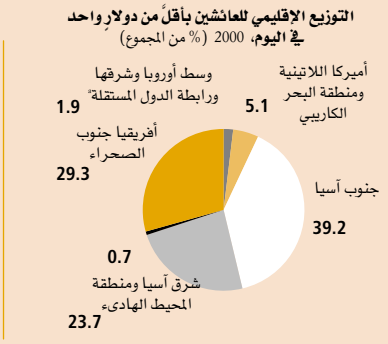

المجموعُ عالمياً: 1100 مليون عام 2000

الجوع: النّاقصو التغذية (% من مجموع السكان)

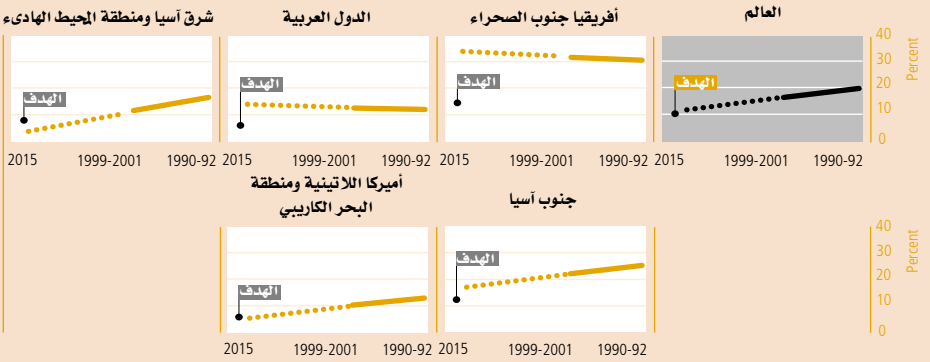

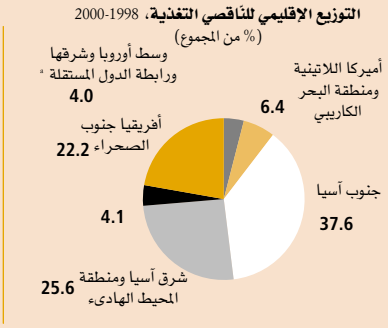

المجموعُ عالمياً: 831 مليوناً عام 2000

التعليم الابتدائي: صافي معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%)

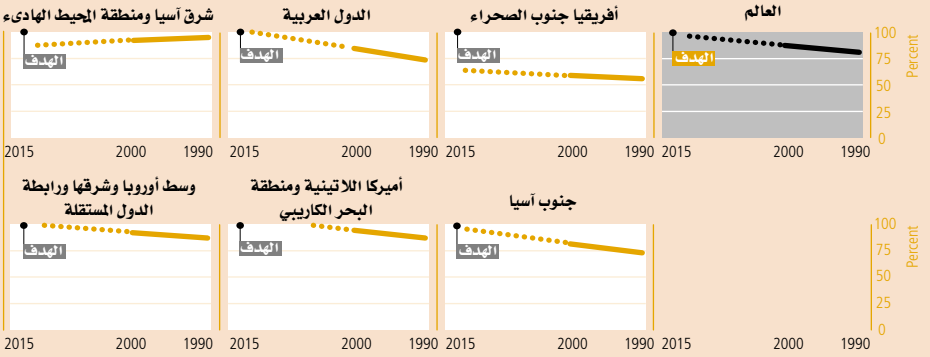

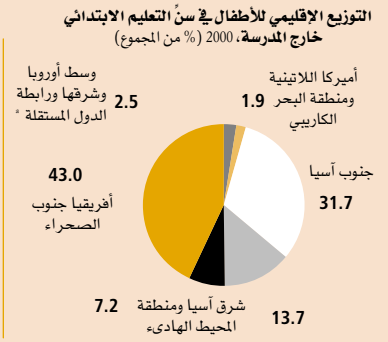

المجموعُ عالمياً: 104 ملايين عام 2000

المساواة بين الجنسين: نسبة البنات إلى الصُبيان في المدارس الابتدائية (%)

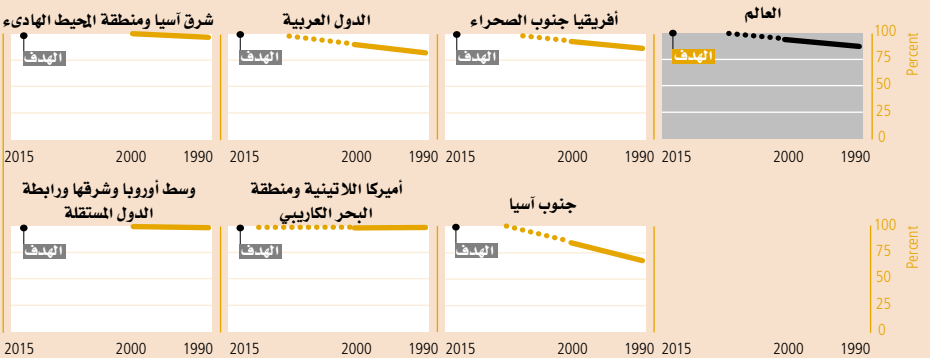

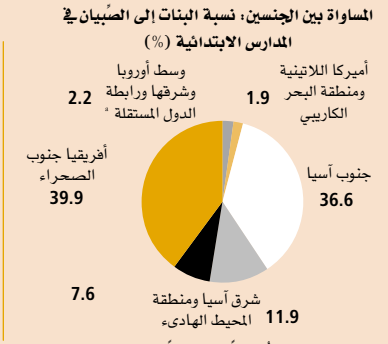

المجموعُ عالمياً: 59 مليوناً عام 2000

الرسم 3

لا تقدُّمَ كافياً نحو أهداف التنمية للألفيّة

وفيات الأطفال: معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلّ ألف مولودٍ حيّ)

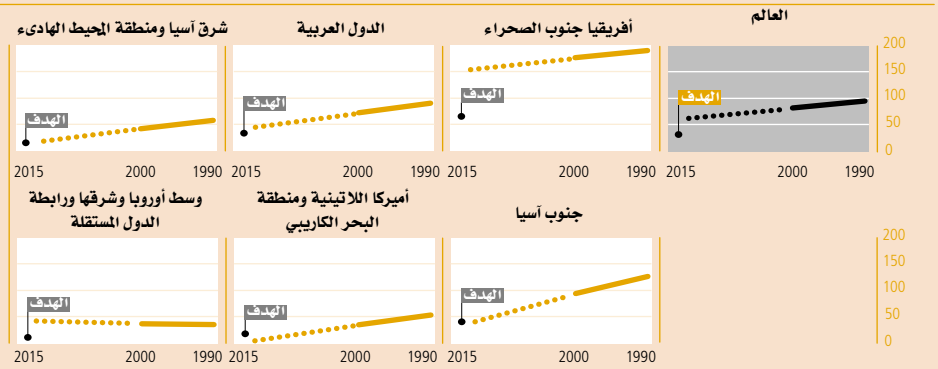

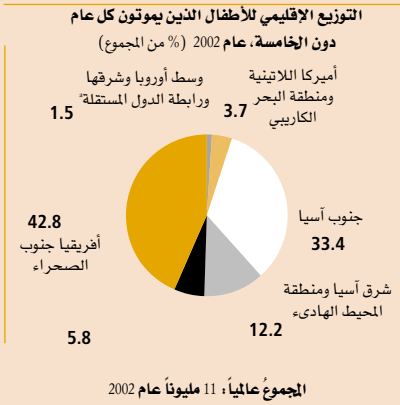

الحصول على المياه: الحاصلون على مصدرِ مياهٍ محسَّن (%)

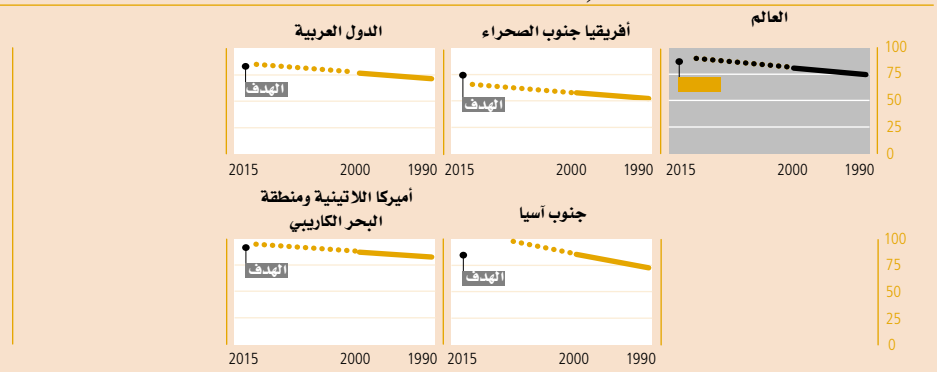

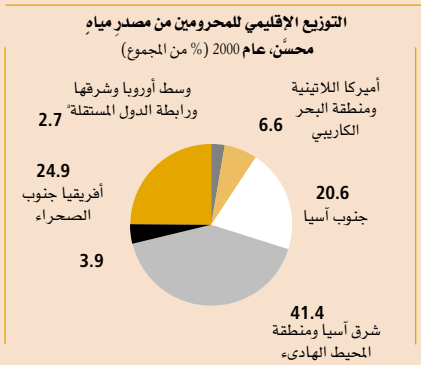

الحصول على الصَّرف الصحّي: الحاصلون على صرْفٍ صحّيٍّ محسَّن (%)

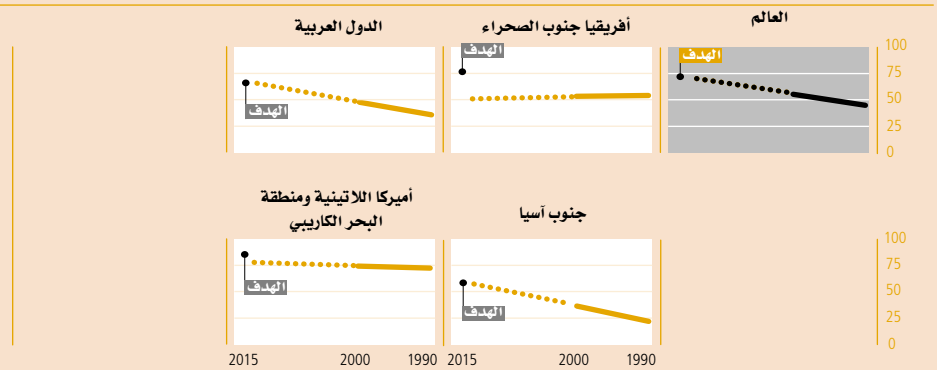

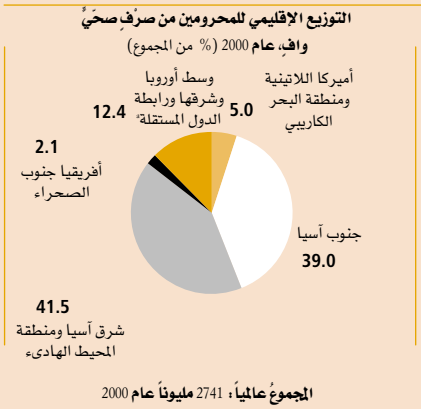

a : تشير إلى العائشين بأقلّ من دولارين في اليوم

المصدر: World Bank 2003a (الدّخل)، FAQ 2003، World Bank 2004f (الجوع)، UNESCO 2003 (التعليم الابتدائي)، UNESCO 2003 (المساواة بين الجنسين)، UNESCO 2003، World Bank 2004f (وفيات الأطفال)، World Bank 2004f (الحصول على المياه)، World Bank 2004f (الحصول على الصّرف الصحّي).

الجدول 3

تقدّمٌ وانتكاسات: وفياتُ الأطفال

(لكلِّ ألفِ مولودٍ حيّ)

المنطقة	1990	2002	التغيير
البلدانُ الأفضلُ أداءً			
بوتان	166	94	-72
غينيا	240	169	-71
بنغلاديش	144	77	-67
مصر	104	41	-63
جمهورية لاو	163	100	-63
إريتريا	147	89	-58
البلدانُ الأسوأُ أداءً			
العراق	50	125	75
بوتسوانا	58	110	52
زمبابوي	80	123	43
سوازيلندا	110	149	39
الكاميرون	139	166	27
كينيا	97	122	25

المصدر : UNICEF 2003b

الجدول 4

تقدُّمٌ وانتكاسات: التعليمُ الابتدائي

(صافي معدّل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، النسبة المئوية)

المنطقة	91/1990	02/2001	التغيير
البلدانُ الأفضلُ أداءً			
الجمهورية الدومينيكية	58	97	39
غينيا	25	61	36
الكويت	49	85	36
المغرب	57	88	32
موريتانيا	35	67	31
مالاوي	50	81	31
البلدانُ الأسوأُ أداءً			
أنغولا	58	30	-28
أذربيجان	101	80	-21
جمهورية الكونغو الديمقراطية	54	35	-20
الإمارات العربية المتحدة	100	81	-19
ميانمار	99	82	-18
نيبال	85	70	-14

المصدر : جدول المؤشرات 11.

الجدول 5

تقدّمٌ وانتكاسات: فقْرُ الدّخْل

(الأشخاصُ الذين يعيشون تحت خطّ الفقر القومي، النسبةُ المئوية)

البلد	السنة	الحصة	السنة	الحصة	نقاط[a] النسبة
البلدانُ الأفضلُ أداءً					
أذربيجان	1995	68.1	2001	49.6	-18.5
أوغندا	1993	55.0	1997	44.0	-11.0
الهند	94-1993	36.0	2000-1999	28.6	-7.4
الأردن	1991	15.0	1997	11.7	-3.3
كمبوديا	94-1993	39.0	1997	36.1	-2.9
غواتيمالا	1989	57.9	2000	56.2	-1.7
بنغلاديش	96-1995	51.0	2000	49.8	-1.2
البلدانُ الأسوأُ أداءً					
زمبابوي	91-1990	25.8	96-1995	34.9	9.1
المغرب	91-1990	13.1	99-1998	19.0	5.9
باكستان	1993	28.6	99-1998	32.6	4.0
هنغاريا	1993	14.5	1997	17.3	2.8

ملاحظة: ينبغي عدمُ إجراء مقارنات عبر البلدان، لأن خطوط الفقر تتفاوت إلى حدٍّ كبير.

a. تشير علامة «ناقص» إلى تحسُّن – أي فقرٍ أقل.

المصدر : World Bank 2004f

الجدول 6

بلدانٌ تعاني هبوطاً في دليل التنمية البشرية، ثمانيناتُ القرن العشرين وتسعيناتُه

البلدان	العدد	الفترة
جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زامبيا،	3	90-1980
جزُر الباهاما، بليز، بوتسوانا، الكاميرون جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساحل العاج، كازاخستان[a]، كينيا، ليسوتو، مولدوفا[a]، الاتحاد الروسي[a]، جنوب أفريقيا، سوازيلندا، طاجيكستان[a]، تانزانيا[a]، أوكرانيا[a]، زامبيا، زمبابوي	20	2002-1990

a. لم تتوفّر بياناتٌ عن دليل التنمية البشرية في البلد خلال الثمانينات، لذا ربما بدأ الانخفاض قبل عام 1990.

المصدر: جدول المؤشرات 2

كما حاجَّ **تقريرُ التنمية البشرية للعام 2003**، تتشاطر التنميةُ البشرية وأهدافُ التنمية للألفية دافعاً والتزاماً حيوياً في ما يتعلّق بتعزيز رفاهِ الإنسان. ويُسلِّط تقدّمُ البلدانِ والأقاليم في أهداف التنمية للألفية منذ عام 1990 الضوءَ على ناحيةٍ هامة من نواحي التنمية البشرية في القرن الماضي؛ وهي التقدّمُ المتسارع في بعض البلدان، بالمغايرة مع ارتداداتٍ في عددٍ لم يسبق له مثيلٌ من البلدان الأخرى (الرسم 3). ويَبرز أكثرَ فأكثرَ نوعانِ مختلفان جداً من البلدان: تلك التي استفادت من التنمية، وتلك التي تخلَّفت عن اللحاق بالرَّكْب (الجداول 3، 4، 5).

يكشف تفحُّصُ التقدّم الإقليمي في عددٍ مختارٍ من أهداف التنمية للألفية اتجاهاتٍ متعدِّدةً، جديرةً بالذِّكر (أُنظُر الرسم 3). فمنطقةُ شرقِ آسيا والمحيط الهادئ بارزةٌ التفوّق في كوْنها على المسار الصحيح بالنسبة إلى كلٍّ الأهداف التي تتوفّر عنها بياناتُ الاتجاهات. ففي التسعينات، خُفِّض عددُ سكان المنطقة الذين يعيشون بأقلّ من دولارٍ أميركيٍّ واحد في اليوم بمعدَّل النصفِ تقريباً. كما تُحقّق منطقةُ جنوب آسيا تقدّماً سريعاً في عددٍ من الأهداف. لكن على الرّغم من الوتيرة المدهشة في هاتين المنطقتين، اللتين تضمّان معاً نصفَ سكّان العالم، تتقدّم التنميةُ البشرية ببطءٍ شديدٍ جدّاً؛ إذ وفْقاً لوتيرةِ التقدّم التي سُجِّلت في العقد الماضي، ستتمّ تلبيةُ هدفين فقط، هما تخفيضُ الفقر إلى النصف، وتخفيضُ نسبة السكان الذين ليست لديهم فرصةُ الحصول على مياهٍ مأمونة إلى النّصف أيضاً. أما التقدُّمُ في الهدَفيْن الآخرين، وهما الحدُّ من الجوع، وفرصةُ الحصول على الصَّرْف الصحّي فإنه تقريباً على المسار المطلوب (الرسم 4). ولكنْ، حتى التقدّمُ في هذين الهدفين يدفعهما على نحوٍ رئيسيّ النموُّ السريع في الصين والهند.

غير أن أداءَ الأقاليم الأخرى، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء، أقلُّ جودةً بكثير. ففي الوتيرة الحالية، لن تتمكّن أفريقيا جنوبُ الصحراء من تلبية الهدف الخاصّ بالتعليم الابتدائي الشُّموليّ قبل عام 2129، أو هدفِ تخفيضِ وفيات الأطفال بنسبة الثلثين قبل عام 2106 – أي بعد مئةِ عامٍ، وليس أحدَ عشر عاماً كما جاء في الأهداف. وفي ما يتعلّق بثلاثةٍ من الأهداف – الجوع، وفقرِ الدّخْل، وفرصةِ الحصول على خدماتِ الصَّرْف الصحّي – لا يمكن تحديدُ تاريخٍ، لأن الوضعَ في الإقليم يزداد سوءًا بدلاً من أن يتحسّن.

الارتداداتُ التي لا سابقَ لها في التسعينات

يكشف التدقيقُ في أبعدَ من المعدّلات الإقليمية ارتداداتٍ مأساويةً عديدة. ففي التسعينات، تراجعت التنميةُ في عددٍ لم يسبق له مثيلٌ من البلدان؛ حيث صار الناسُ الآن في 46 بلداً أشدَّ فقراً مما كانوا عليه عام 1990، وصار عددُ الجِياع الآن في 25 بلداً أكبرَ ممّا كان عليه قبل عشْر سنواتٍ خلَت.

من الممكن رؤيةُ هذه الارتدادات بوضوحٍ أيضاً في دليلِ التنمية البشرية، وهو أمرٌ مثير جداً للقلق – في العقودِ السابقة، لم يشهد أيُّ بلدٍ تقريباً تراجُعاً في دليل التنمية البشرية. فقد حقّق الدليلُ تقدّماً مطّرداً، ولو كان بطيئاً أحياناً، لأن التغييرَ في ثلاثةٍ من مكوّناته الأساسية – الإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس، ومتوسّطِ العمر المتوقّع – يتطلّب وقتاً. لذا، يُشير تراجعُ دليلِ التنمية البشرية إلى وجودِ أزمة؛ وهي أن البلدانَ تستنفد أساسَ التنمية لديها – أي شعوبَها، الذين هم ثروتُها الحقيقية.

الرسم 4 **جدولٌ زمنيٌ: متى ستتحقَّق أهدافُ التنمية للألفية، إن لم تتسارع عجلةُ التقدُّم؟**

	الفقر	الجوع	التعليمُ الابتدائي	المساواةُ بين الجنسين	وفيّاتُ الأطفال	الحصولُ على المياه	الحصولُ على خدمات الصرف الصحّي
أُنجزت	الدول العربية[a]		شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	أميركا اللاتينة ومنطقة الكاريبي[a] وسط آسيا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة العالم[a]		وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	
2000	جنوب آسيا **العالم**	شرق آسيا والمحيط الهادئ أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	الدول العربية	جنوب آسيا الدول العربية أفريقيا جنوب الصحراء	أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	جنوب آسيا **العالم** أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	
2015		**العالم** جنوب آسيا	**العالم** جنوب آسيا		شرق آسيا والمحيط الهادئ جنوب آسيا الدول العربية **العالم**	شرق آسيا والمحيط الهادئ أفريقيا جنوب الصحراء	شرق آسيا والمحيط الهادئ **العالم** جنوب آسيا أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
2100			أفريقيا جنوب الصحراء		أفريقيا جنوب الصحراء		
2150			وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة				
2200	أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي						
ارتداد	أفريقيا جنوب الصحراء وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة	الدول العربية أفريقيا جنوب الصحراء					أفريقيا جنوب الصحراء

a. يُعتبر الإقليمُ منجزاً للهدف إذا كان معدّلُ الفقر البشري منخفضاً لديه (أقلّ من 10 بالمئة) في السنة الأخيرة التي تتوفّر بياناتٌ عنها (أُنظر الملاحظةَ التقنية 2)

المصدر: حُسِبت على أساس الرسم 3

منذ عام 1990، عانى عشرون من بلدان العالم ارتداداً في دليلِ التنمية البشرية. في المغايَرة، شهدت ثلاثةُ بلدانٍ فقط (من أصل 113 بلداً تتوفّر عنها بيانات) هبوطَ مرتبتها في دليل التنمية البشرية خلال الثمانينات (الجدول 6). وتفسِّر الارتداداتُ في هذه البلدان، بالإضافة إلى الركود في البلدان الأخرى، التباطؤ الإجمالي في تقدّم دليلِ التنمية البشرية خلال العقد الأخير (الرسم 5). ومن 20 بلداً يشهد ارتدادات، يقع 13 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء؛ والسببُ الأبرز هو فيروسُ نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا)، وتأثيرُه الكبير على متوسّط العمر المتوقّع. أمّا الارتداداتُ الأخرى فحاصلةٌ على نحوٍ رئيسيّ في بلدانٍ منتمية إلى رابطة الدول المستقلّة، حيث بدأ العديدُ منها يشهد تراجُعاً في منتصف الثمانينات؛ انعكس في البيانات كانخفاضٍ في المداخيل، وفي دليلِ التنمية البشرية بين عامَيْ 1990 و1995. غير أنّ دليلَ التنمية البشرية في الإقليم بدأ يتحسّن من جديد، في النصف الثاني من التسعينات.

يشير انخفاضُ دليل التنمية البشرية في بلدانٍ عديدة إلى وجودِ مشكلةٍ، ويكشف عن عمقها تفحُّصُ مؤشّراتِ التقدّم الرئيسية نحو أهداف التنمية للألفية. ومن دون حدوثِ تغيّراتٍ هامّة، فإنّ البلدانَ التي تشهد ارتداداً أو ركوداً لا تملك سوى فرصةٍ ضئيلة لتحقيق هذه الأهداف.

بلدانُ الأولوية

لكلِّ هدفٍ، هناك بلدانٌ ذاتُ أوضاعٍ مِلحّةٍ على نحوٍ خاصّ – حيث يقترن فشلُ التقدّم بمستوياتِ بدءٍ متدنّية بشكلٍ حادّ. وبلدانُ «الأولوية القصوى» هذه، هي في أشدّ الاحتياج لاهتمام العالم، وموارده، والتزاماته (أُنظُر الملاحظةَ التقنية 2). في بلدان «الأولوية المتقدّمة»، لا يبعث الوضعُ على اليأس إلى هذا الحدّ، لكنّ التقدّمَ لا يزال غيرَ كافٍ. فإما أن هذه البلدان تُحقّق تقدّماً من مستوياتٍ متدنّية للتنمية، وإما أنها تُحرز تقدّماً بطيئاً (أو سلبيّاً) من مستوياتٍ أعلى.

هناك 27 بلداً ذا أولويةٍ قصوى يفشل في بضعة أهداف: 21 في أفريقيا جنوب الصحراء، و3 في الدول العربية، وواحدٌ في كلٍّ من الأقاليم الثلاثة: شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، جنوب آسيا، أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (الرسم 6). تشهد هذه البلدانُ فشلَ التنمية على كلِّ المستويات؛ وتتطلّب اهتمامَ العالم وموارده، إذا أريد تحقيقُ أهداف التنمية للألفية. ثمة 27 بلداً آخر ذا أولويةٍ متقدّمة يواجه تحدّياتٍ خطِرةً عبر الأهداف كلِّها. مرّة أخرى، يوجد العددُ الأكبر منها، 17، في أفريقيا جنوب الصحراء؛ وهناك ثلاثةٌ في وسطِ أوروبا وشرقِها ورابطةِ الدول المستقلّة، وثلاثةٌ في الدول العربية، واثنان في شرقيّ آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وواحدٌ في جنوب آسيا، وواحدٌ في أميركا اللاتينية ومنطقةِ البحرِ الكاريبي.

إنّ تجميعَ البلدان في أولويةٍ قصوى وأولويةٍ متقدّمة، والتصنيفاتِ الأخرى، خطوةٌ مفيدة؛ لكن ينبغي النظرُ إلى مثْل هذه الجهود بِحَذر. فالبياناتُ التي تقوم عليها الأهدافُ الإفرادية تُقاس في الغالب بشكلٍ غيرِ دقيق، وتصنيفُ بعض البلدان سوف يتغيّر مع تحسّن البيانات. علاوةً على ذلك، تفتقر بلدانٌ عديدة إلى كثيرٍ من البيانات للأهداف الإفرادية، بحيث لا يمكن منحُها تصنيفاً إجمالياً صحيحاً. وهكذا، فإنّ بعضَ البلدان الثلاثين الموجودةِ حالياً في الفئة «الأخرى» سوف تُصنَّف على الأرجح ذاتَ أولويةٍ قصوى أو متقدّمة، لو كانت البياناتُ الأساسية أكثرَ اكتمالاً (تشمل الأمثلةُ قيرغيزستان وباكستان). بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معاييرَ التصنيف المستخدَمةَ هنا معقولةٌ في الظاهر، لكنها واحدٌ فقط من خياراتٍ عديدةٍ معقولة.

ليس هناك عاملٌ بمفرده يمكن أن يُفسّر مآزقَ بلدانِ الأولوية القصوى والأولوية المتقدّمة؛ لكنّ المداخيلَ

انْخفضت أيضاً في 24 من هذه البلدان الـ54 في العقد الماضي. وتتميّز البلدانُ الموجودةُ منها في أفريقيا جنوب الصحراء بصفاتٍ مشترَكة. فكثيرٌ منها محاطٌ باليابسة، أو أنّ قسماً كبيراً من سكّانها يعيش بعيداً عن أيّ ساحل، كما أن معظمَها صغير – أربعةٌ منها فقط يزيد عددُ سكّان كلٍّ منها على 40 مليون نسمة. ويؤدّي البعدُ عن الأسواق العالمية، وصِغَرُ حجمِ الاقتصاد، إلى زيادةِ صعوبة التشعّب عن السِّلع الأوّليّة نحو صادراتٍ أقلّ تقلّباً وذاتِ قيمةٍ مضافةٍ أكبر. وبالفعل، ففي 16 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الـ23، ذاتِ الأولوية القصوى والأولوية المتقدّمة، وتتوفّر لديها بيانات، تُشكّل السِّلعُ الأوّليّة أكثرَ من ثلثَي الصادرات. كما توجد لدى العديد من بلدان الأولوية في الإقليم مصادرُ أخرى للقلق الجدّي : في 22 بلداً، تبلغ نسبةُ السكّان المصابين بفيروس نقص المناعة/الآيدز أكثرَ من خمسةٍ في المئة؛ وفي تسعةِ بلدان، وقعت نزاعاتٌ عنيفة خلال تسعينات القرن العشرين.

في أقاليمَ أخرى، تواجه بلدانُ الأولوية القصوى تحدّياتٍ مختلفة. مثالاً على ذلك، تُواجه بلدانٌ عديدةٌ في رابطةِ الدول المستقلّة بعضَ المشاكل الهيكلية نفسِها التي تؤثّر على أفريقيا جنوب الصحراء، لكنّها تحاول الانتقالَ إلى اقتصاديات السوق؛ وهي عمليةٌ حظيت بنجاحٍ بكثير في وسط أوروبا وشرقها. أما في الدول العربية، فإنّ القيودَ لا تتعلّق بالدّخل، بل تنشأ بدلاً من ذلك عن الإخفاق في تحويلِ الدّخل إلى تنميةٍ وتقدّمٍ بشريَّين نحو تحقيق الأهداف.

إذاً، ما الذي يجب عملُه لتحقيقِ أهداف التنمية للألفيّة؟ بِصَرْف النظر عن كيفيّة الإجابة عن ذلك السؤال، يجب أن تكون هذه البلدانُ ذاتُ الأولوية القصوى والمتقدّمة في المقدّمة والوسط. وقد بُحِثت المشاكلُ التي تواجهها، وطُرقُ حلّها، بالتفصيل في **تقرير التنمية البشرية للعام 2003**.

الرسم 3 **التفاوتاتُ العالمية في دليل التنمية البشرية**

دليل التنمية البشرية

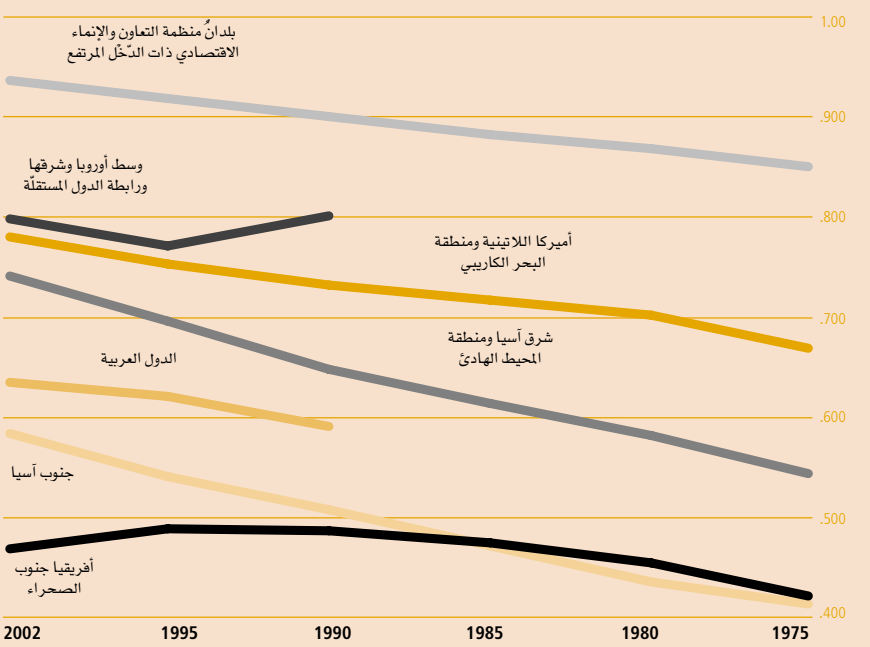

المصدر: حُسِبت على أساس البيانات حول متوسّط العمر المتوقّع، والبيانات حول معدّلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، والبيانات حول معدّلات مجموع الالتحاق، والبيانات حول الناتج المحلّي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار عام ١٩٩٥) والناتج المحلّي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الحالي)؛ من هذه المصادر على التوالي: UN 2003; UNESCO Institute for Statistics 2003a; UNESCO Institute for Statistics 2004c and UNESCO 1999; World Bank 2004f

الرسم 6 **بلدانُ الأولوية القصوى والأولوية المتقدّمة**

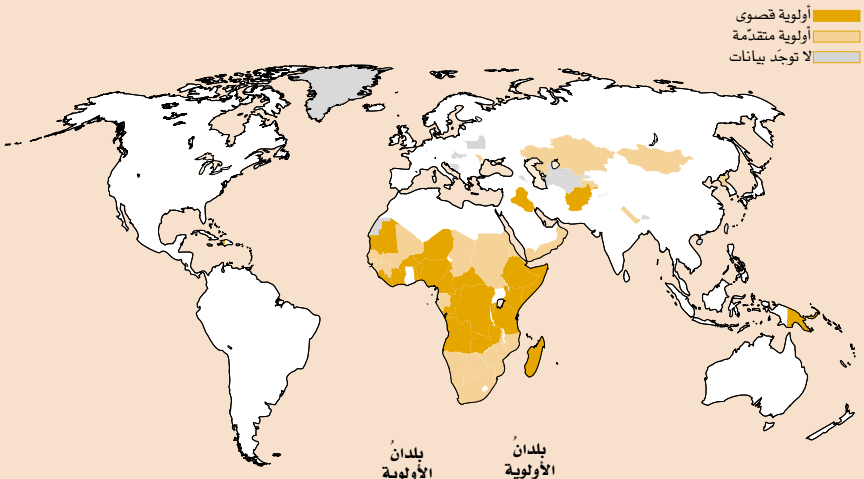

الإقليم	بلدانُ الأولوية القصوى	بلدانُ الأولوية المتقدّمة
الدول العربية	3	3
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1	2
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي	1	1
جنوب آسيا	1	1
أفريقيا جنوب الصحراء	21	17
وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة	0	3

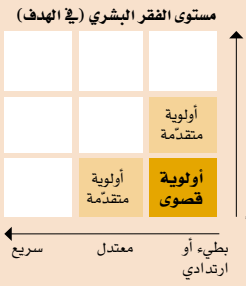

المصدر: أُنظُر الملاحظة التقنية الثانية.

فهرسُ مؤشّرات أهداف التنمية للألفية في الجداول الإحصائية

الأهداف والغايات بحسب إعلان الألفية	المؤشّرات لرصْد التقدُّم	الجداول الإحصائية
الهدف الأول : استئصالُ الفقر والجوع الشّديدَين		
الغاية 1 :	1- نسبة السكان ذوي الدخل الأقلّ من معادل القوة الشرائية لدولارٍ واحد في اليوم	3
بين 1990 و2015، إنقاصُ نسبة الذين يقلّ دخلهم	2- نسبة فجوة الفقر (حصولُ الفجوة مضروبٌ بحدَّةِ الفقر)	
عن دولارٍ واحد في اليوم إلى النصف	3- حصّة الخُمُس الأفقر من الاستهلاك القومي	14
الغاية 2 :	4- تفشّي نقص الوزن المناسب لأعمار الأطفال دون الخامسة	3، 7
بين 1990 و 2015، إنقاص نسبة الذين يعانون الجوعَ إلى النصف	5- نسبة السكان دون المستوى الأدنى في الاستهلاك الغذائي لطاقة العمل	7، 33 [1]
الهدف الثاني : تحقيقُ شموليّة التعليم الابتدائي		
الغاية 3 :	6- صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي	11، 33
ضمانُ كون الأطفال في كل مكان، الصّبيان والبنات على نحوٍ مماثل،	7- نسبة تلامذة الصف الأول، الواصلين إلى الخامس	11
قادرين بِحُلول العام 2015 على إكمال المقرَّر التعليمي للمدارس الابتدائية	8- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لمن هم في عمر 15 إلى 24	11
الهدف الثالث : الحضُّ على المساواة بين الجنسين وتمكينُ النساء		
الغاية 4 :	9- نسبة البنات إلى الصّبيان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي	26 [2]
إزالةُ الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانويّ،	10- نسبة المتعلّمات إلى المتعلّمين من عمر 15 إلى 24	26 [3]
والمفضَّلُ حدوثذ لك بحلول العام 2005؛ وفي جميع	11- حصة النساء من العمل بأجْرٍ خارج مجال الزراعة [4]	
مستويات التعليم خلال فترةٍ لا تتجاوز العام 2015	12- نسبة المقاعد البرلمانية القُطْرية التي تشغلها نساء	25، 29
الهدف الرابع : تخفيضُ نسبة وفيات الأطفال		
الغاية 5 :	13- معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة	9، 33
بين عامَيّ 1990 و2015، تخفيضُ نسبة وفيات الأطفال	14- معدّل وفيات الرُّضَّع	9
دون سنّ الخامسة بمقدار الثلثين	15- نسبة البالغين سنةً واحدة، المحصّنين ضد الحصبة	6
الهدف الخامس : تحسينُ الصحّة الأمُوميّة		
الغاية 6 :	16- نسبة وفيات الأمومة	9
بين عامَيّ 1990 و2015، تخفيضُ معدّل وفيات النساء	17- نسبة الولادات بإشراف عامِلين صحيّين مَهرة	6
إبّان الحمْل والوضْع بنسبةِ ثلاثةِ أرباع		
الهدف السادس : مكافحةُ فيروس نقْص المناعة البشرية/متلازمةِ نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السّيدا) والملاريا وأمراض أخرى		
الغاية 7 :	18- مدى تفشّي فيروس نقْص المناعة البشرية لدى الحوامل في عمر 15 إلى 24	
بحلول العام 2015، وقْفٌ نهائي لانتشار فيروس نقص	19- معدّل استخدام الواقي، في معدّل الانتشار لوسائل منْع الحمل	
المناعة/الآيدز، ومتابعةُ ما بُدئ في مضادّته	19أ- استخدام الواقي في آخر اتصال جنسيّ عالي الخطورة	8
	19ب- النسبة المئوية لأعمار 15 إلى 24 من ذوي المعرفة الشاملة الصحيحة بفيروس نقص المناعة/الآيدز	
	20- معدّل الالتحاق بالمدارس للأيتام بالنسبة إلى غير الأيتام في عمر 10 إلى 14	
الغاية 8 :	21- مدى تفشّي الملاريا ومعدّل الوفيات المرتبطة بها	8 [6]
بحلول العام 2015، وقْفٌ نهائي لمدى حدوث الملاريا وأمراضٍ	22- نسبة السكان في مناطقَ معرّضة لخطر الملاريا ممّن يتّخذون إجراءات	
رئيسية أخرى ومتابعةُ ما بُدئ في مضادّتها	فعّالة للوقاية والمعالجة.	8 [7]
	23- مدى تفشّي السلّ ومعدل الوفيات المرتبطة به	8 [8]
	24- نسبة حالات السلّ المكتشَفة والمَشفية بالمساق القصير للمعالجة تحت الإشراف المباشر، «دُوتْس»	8
الهدف السابع : ضمان الاستدامة البيئية		
الغاية 9 :	25- نسبة مساحات الأرض المغطاة بالغابات	
دمْجُ مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه،	26- نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوّع الأحيائي إلى مجموع مساحة البر	
ومضادّةُ خسارة الموارد البيئية	27- استخدام الطاقة (كيلوغرامات مكافئ النفط) بمعادل القوة الشرائية للدولار الواحد في الناتج المحلي الإجمالي	21 [9]
	28- انْبعاثات ثاني أوكسيد الكربون لكلّ فرد والاستهلاك المستنفد لطبقة الأوزون	21 [10]
	29- نسبة السكّان من مستخدمي الوَقود الصّلب	

الأهداف والغايات بحسب إعلان الألفية	المؤشّرات لرصد التقدُّم	الجداول الإحصائية
الغاية 10 : بحلول العام 2015، إنقاصُ نسبة المنعدِمي فرصةَ الحصول على مياه الشّرب المأمونة إلى النصف	30- نسبة السكان ذوي فُرَص الوصول المستدام إلى مصادر ماءٍ محسَّنة، في المدن والأرياف 31- نسبة السكان ذوي فُرَص الحصول على صَرْفٍ صحّيّ محسَّن، في المدن والأرياف	11 ، 11 ، 33 12 7
الغاية 11 : بحلول العام 2020، تحقُّقُ تحسُّنٍ هامّ في حياةِ ما لا يقلّ عن مئة مليون من القاطنين في أحياءٍ فقيرة مكتظّة	32- نسبة العائلات التي لديها فرصةٌ مأمونة لامتلاك الأرض العاملين فيها	
الهدف الثامن : تطويرُ شراكةٍ عالمية شاملة للتنمية		
الغاية 12 : مزيدٌ من التطوير لنظامٍ تجاريٍّ وماليٍّ منفتح، متوقَّعِ السُّلوك، غيرِ تمييزيّ ؛ يشمل الالتزامَ بالحُكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر	**المساعدات الإنمائية الرسمية** 33- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية ومجموعها لأقلّ البلدان نموًّا، غيرِ تمييزيّ ؛ يشمل الالتزامَ بالحُكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر كنسبةٍ مئوية من إجماليِّ الدّخل القومي للبلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي	13 16
الغاية 13 : معالجةُ الاحتياجات الخاصة لأقلّ البلدان نموًّا: بما في ذلك إمكاناتُ الصادرات المعفية من التعريفات والحصص المحدّدة، وبرنامجٌ معزّز للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو إلغائها، ومساعداتٌ إنماءٍ رسمية أكثرَ سخاءً للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر	34- نسبة مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية، القابلة للتوزيع قطاعياً، من البلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لخدماتٍ اجتماعية أساسية (التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأوّلية، الغذاء، الماء والصَّرْف الصحي المأمونَيْن) 35- نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية اللاّمقيَّدة من البلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي	16 16
الغاية 14 : معالجةُ الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليابسة والدول الجزرية الصغيرة النامية	36- المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقّاها البلدان المُحاطةُ باليابسة كنسبةٍ من إجماليِّ مداخيلها القومية 37- المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقّاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبةٍ من إجماليِّ مداخيلها القومية	
الغاية 15 : التعاملُ على نحوٍ شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، من خلال إجراءات قُطْرية ودولية لجعل الديون قابلةً للتحمُّل على الأمد الطويل قابلية تحمُّل الدَّين	**المنافذ إلى الأسواق** 38- نسبة مجموع واردات البلدان المتقدّمة (بالقيمة، ومع استثناء الأسلحة) من البلدان النامية، ومن البلدان الأقلّ نموًّا، الداخلةِ معفيَّةً من الرّسوم الجمركية 39- متوسِّط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والأقمشة والألبسة من بلدانٍ نامية 40- الدعم المقدّر من بلدان منظمة منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي للزراعة المحلية لكنِسبةٍ مئوية من إنتاجها المحليِّ الإجمالي 41- نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الموفَّرة للمساعدة في بناءِ قدرةٍ تجارية 42- مجموع عدد البلدان التي توصّلت إلى نقاط القرار في مبادرة البلدان المثقلة بالدّيون والبلدان التي توصّلت إلى نقاط الإتمام للمبادرة (تراكُمياً) 43- التخفيف من عبء الديون، الملتزَم به، بموجب المبادرة الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون 44- خدمة الدَّين كنسبةٍ مئوية من صادرات السِّلَع والخدمات	17 18
الغاية 16 : بالتعاون مع البلدان النامية، تطويرُ استراتيجياتٍ لإتاحة العمل اللائق والمنتِج لِمن هم في سنّ الشبا	45- معدّل البطالة لمن هم في سنّ 15 إلى 24، ذكوراً وإناثاً، والمجموع من الجنسين	15 20
الغاية 17 : بالتعاون مع شركات الأدوية، تأمينُ إمكان الحصول على عقاقيرَ جوهريةٍ في البلدان النامية بأسعارٍ متحمَّلة	46- نسبة السكان من ذوي الفرَص المستدامة للحصول على العقاقير الجوهرية	6
الغاية 18 : بالتعاون مع القطاع الخاص، جعلُ فوائد التّقانات الجديدة، وبخاصّةٍ تقانات المعلومات والاتصالات، متوفِّرة	47- المشتركون في شبكات الهواتف الثابتة والخلَوية/المحمولة لكلِّ مئة فرد 48[a]- الحواسيب الشخصية المستخدَمة لكل مئة فرد 48[b]- مستخدمو الإنترنت من كلّ مئة فرد	16 12 12

ملاحظة: تُعرَّف جداولُ أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشّرات بالرّمز (أ ت أ) باللون البرتقالي فوق العمود المعنيّ.

1. يقدِّم الجدوْلان 7 و 33 هذا المؤشّر للتّقاصي التغذية كنسبةٍ مئوية من السكان. 2. يقدِّم الجدْول معدّل التحاق الإناث كنسبةٍ مئوية من المعدل للذكور في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على نحوٍ منفصل. 3. يقدِّم الجدْولُ بياناتٍ معدّل إلمام الشّابّات بالقراءة والكتابة كنسبةٍ مئوية من الشبّان. 4. يشمل الجدول 27 بياناتٍ عن توظيف الإناث بحسب النّشاط الاقتصادي. 5. يعرض الجدولُ مدى شيوع فيروس نقص المناعة البشرية بينَ مَن هم في عمْر 15 إلى 49. 6. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن الإصابات بالملاريا لكلّ مئة ألف شخص. 7. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن الأطفال دون الخامسة الذين ينامون في أسرّةٍ ذاتِ ناموسيّاتٍ معالَجةٍ ضدّ الحشرات، والأطفال دون الخامسة المحمومين الذين يعالَجون بأدويةٍ ضدّ الملاريا. 8. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن الإصابات بالسلّ لكلّ مئة ألف شخص. 9. يعرض الجدولُ هذا المؤشّر كالناتج الإجماليّ المحليّ للوحدة من استجدام الطاقة (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي عام 1995 ،للكيلوغرام مكافئ النفط. 10. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن نسبة انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون للفرد. 11. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن مساعدات الإنماء الرسمية للبلدان الأقلّ تنميةً، كنسبةٍ مئوية من مساعدات الإنماء الرسمية. 12. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن ذوي المنفذ المستدام إلى صرْفٍ صحّيٍّ محسَّن، في المدن والأرياف مجتمعةً. 13. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن مساعدات الإنماء الرسمية للبلدان الأقلّ تنمية، كنسبةٍ مئوية من مجموع مساعدات الإنماء الرسمية. 14. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن التعهُّدات الثنائية بالتخفيف من حدّة الدّيون للصندوق الائتمانيّ الخاصّ بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون، وإجماليّ الإعفاءات للدّيون الثنائية. 15. يشمل الجدولُ بياناتٍ عن نسبة البطالة لمَن هم في عمْر 15 إلى 24 كمجموع؛ والإناث كنِسبةٍ مئويّة من الذكور في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي. 16. يفصل الجدولُ بين المشتركين في شبكات الهاتف العادية و بين المشتركين في شبكات الهواتف الخلويّة/المحمولة.

المَعْلم الإحصائيّ 2 ملاحظةٌ على الجدول ١ : بشأن دليل التنمية البشرية لهذا العام

يتّسم دليلُ التنمية البشرية بأنه دليلٌ مركّب يقيس معدّلَ إنجازاتِ البلد في ثلاثةِ أبعادٍ أساسية للتنمية البشرية، هي الحياةُ المديدةُ الصحيّة كما تُقاسُ بمتوسّطِ العمر المتوقّع عند الولادة؛ والمعرفةُ كما تُقاسُ بمعدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدّل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ ومستوى المعيشة اللائقُ كما يُقاسُ بالناتج المحلّي الإجمالي للفرد في معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي. ويُبنى الدليلُ باستعمال مؤشّراتٍ متوافرةٍ حالياً على الصعيد العالمي، وبمنهجيةٍ بسيطةٍ وشفّافة (أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى).

في حين أن مفهومَ التنمية البشرية أوسعُ بكثيرٍ من أن يقدر دليلٌ واحد على قياسه، يقدّم دليلُ التنمية البشرية بديلاً قوياً عن الدّخل كمقياسٍ مختصَر لرفاه الإنسان؛ ويوفّر مدخلاً مفيداً إلى معلوماتٍ غنيةٍ تتضمّنها جداولُ المؤشّرات اللاحقة حول نواحي التنمية البشرية المختلفة.

شمْلُ البلدان

يُشير دليلُ التنمية البشرية، الواردُ في جدول المؤشّرات الأول من هذا التقرير، إلى عام 2002؛ ويشمل 175 بلداً عضواً في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى هونغ كونغ – الصين (منطقة إدارية خاصّة) والأراضي الفلسطينية المحتلّة. وبنتيجةِ التحسينات في توفُّر البيانات، أضيف بلَدان: تيمور – ليشتي، وتونغا؛ إلى جدول دليل التنمية البشرية، لأول مرة. ولإتاحة المقارنات بين البلدان، يُحسَب دليلُ التنمية البشرية، بالارتكاز على البيانات المتوفّرة من وكالاتٍ دوليةٍ رائدة في هذا المجال، عند إعدادِ التقرير، بقدْرِ ما يكون ذلك ممكناً (أُنظُر مصادرَ البيانات أدناه)؛ لكنّ عدداً من البلدان يفتقر إلى البيانات حول واحدٍ أو أكثر من المكوّنات الأربعة لدليل التنمية البشرية. وتجاوباً مع رغبة البلدان في شمْلها ضمْن دليلِ التنمية البشرية، وفي مسعًى لإدماجٍ أكبر عددٍ ممكن من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، بذل مكتبُ تقرير التنمية البشرية جهوداً خاصّة في عددٍ من الحالات للحصول على تقديراتٍ من مصادرَ دوليةٍ أو إقليميةٍ أو قُطْريةٍ أخرى؛ عند الافتقار إلى البيانات من وكالات البيانات الدولية الأساسية حول واحدٍ أو اثنين من مكوّناتِ دليل التنمية البشرية في بلدٍ ما. وفي حالاتٍ قليلةٍ جداً، خرج مكتبُ تقرير التنمية البشرية ببعض التقديرات؛ وهي مأخوذةٌ من مصادرَ غيرِ الوكالات الدولية الأساسية (أُنظُر الأوصافَ أدناه)، ومؤشّقةٌ في هوامش جدول المؤشرات الأول. وغالباً ما تختلف نوعيتُها ودرجةُ الوثوق بها. كما أنها لا ترد في جداولَ أخرى تَعرِض بياناتٍ مشابهة.

نظراً إلى النقص في البيانات القابلة للمقارنة، هناك 16 بلداً عضواً في الأمم المتحدة لا يمكن إدماجُها في دليل التنمية البشرية؛ بل ترد مؤشّراتُ التنمية البشرية الأساسية الخاصةُ بها في الجدول 33.

مصادرُ البيانات

متوسّطُ العمر المتوقّع عند الولادة. تأتي التقديراتُ حول متوسّط العمر المتوقّع من منشور تعديل الاحتمالات المتوقعة لسكّان العالم سنة 2002 (UN 2003)، الذي يُعدّه قسمُ السكّان في الأمم المتحدة كلَّ عامين بالارتكاز على البيانات من الإحصاءات والدراسات السكّانية القُطْرية. في 2002، أدخل قسمُ السكّان في الأمم المتحدة تعديلاتٍ هامةً كي يُدمِج المزيدَ من التأثير الديموغرافي لفيروس نقْص المناعة/الآيدز. ويختلف عن المنشورات السابقة في كونه يتوقّع تأثيراً أكثرَ جدّيةً واستمراراً للوباء في البلدان الأشدّ تضرُّراً. ويتبيّن بوضوحٍ أن الوباءَ يؤثّر في 53 بدلاً من 45 بلداً، كما جاء في «منشور 2000» (UN 2001).

تستند تقديراتُ متوسّطِ العمر المتوقّع التي تصدر عن قسْم السكان في الأمم المتحدة إلى معدّلاتٍ من خمسِ سنوات؛ وقد تمّ التوصلُ إلى التقديرات حول متوسّط العمر المتوقّع لعام 2002، الواردةِ في الجدول 1 وتلك المتضمّنة في الجدول 2، من خلال الاستيفاء الخطّي بالارتكاز على معدّلات السنوات الخمس.

معدلُ الإلمام البالغين بالقراءة والكتابة. يمثّل معدلُ إلمام البالغين بالقراءة والكتابة النسبةَ المئوية للأشخاص البالغين 15 عاماً وما فوق الذين يستطيعون أن يقرأوا ويكتبوا بفَهمٍ بياناً بسيطاً وقصيراً يتعلّق بحياتهم اليومية. وفي المعتاد، تُجمَع البياناتُ عن نسبةِ الإلمام بالقراءة والكتابة، انطلاقاً من هذا التحديد، في الإحصاءات السكّانية القُطْرية التي تُجرى عامّةً كلَّ خمسٍ أو عشرِ سنوات، أو من خلال دراساتٍ عن الأُسَر المعيشية.

يستعمل هذا التقريرُ بياناتٍ عن معدّلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من معهد الإحصائيات في منظمةِ الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – اليونسكو، تقييم مارس/آذار 2004 (معهد الإحصائيات التابع لليونسكو 2004a) الذي يجمع بين التقديرات القُطْرية المباشرة وتقديراتِ معهدِ الإحصائيات. والتقديراتُ القُطْرية المتوفّرةُ لمعهد الإحصائيات مؤخّراً، مستمدّةٌ من إحصاءاتٍ سكّانية أو دراساتٍ قُطْرية بين عامَي 1995 و 2004. وارتكزت تقديراتُ معهدِ الإحصائيات في يوليو/تموز 2002 على بياناتٍ قُطْرية جُمِعت قبل عام 1995.

بعد أن حقّق العديدُ من بلدان منظّمة التعاون والإنماء الاقتصادي هدفَ التعليم الابتدائي الشامل، لم يعد يجمع إحصائياتٍ عن نسبةِ الإلمام بالقراءة والكتابة في الإحصائيات السكّانية أو الدراسات الأُسَرية، ولم تعد هذه الإحصائياتُ بالتالي مدرجةً في بيانات اليونسكو. وعند حسابِ دليل التنمية البشرية، يُطبَّق معدّلُ للإلمام بالقراءة والكتابة في تلك البلدان قدرُه 99.0 بالمئة.

عند جمْع البيانات عن الإلمام بالقراءة والكتابة، تُقدّر بلدانٌ كثيرةٌ عددَ الأشخاص المميّن بالقراءة والكتابة بناءً على بياناتٍ ذاتية. فبعضُ البلدان تستعمل بياناتٍ عن الإحراز التعليميّ كبديل، لكنَّ مقاييسَ ارتياد المدارس أو حيازةِ الشهادات قد تختلف. وبما أن التحديداتِ ووسائلَ جمْع البيانات تختلف بين البلدان، يجب استخدامُ التقديرات عن معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة بحَذر (UNDP 2000، الصفحة 143، الإطار 2).

ينشط معهدُ الإحصائيات، بالتعاون مع شركاءَ آخرين، في اتّباع منهجيةٍ بديلة لقياسِ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة، تُعرَف ببرنامج تقييم الإلمام بالقراءة والكتابة ورَصْده (أُنظُر الإطار 5 في **ملاحظة على الإحصائيات**). ويسعى البرنامجُ إلى تخطّي الفئات البسيطة الحالية للأميين وغير الأميين، من خلال تأمينِ معلوماتٍ عن مجموعةٍ من مهارات الإلمام بالقراءة والكتابة.

للاطّلاع على أساليب التقدير في معهد الإحصائيات لعام 2002، والمنهجيةِ الجديدة لجمْعِ البيانات عن الإلمام بالقراءة والكتابة، أُنظُر http://www.uis.unesco.org/.

معدّل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. تصدر معدّلاتُ مجموعِ الالتحاق عن معهد الإحصائيات التابع لليونسكو بالاستناد إلى بياناتٍ عن الالتحاق تُجمع من الحكومات المحلّية (عادةً من مصادرَ إدارية)، وإلى بياناتٍ سكّانية من منشور عام 2002 الصادر عن قسم السكّان في الأمم المتحدة. وتُحسَب من خلال قِسمة عدد التلاميذ الملتحقين بكلّ مستويات التعليم على إجماليّ عددِ السكّان في فئة العمر الرسمية المتلائمة مع هذه المستويات. وتُقسم فئةُ العمر الخاصةُ بالتعليم العالي إلى خمسِ مجموعاتٍ، مباشرةً بعد نهاية التعليم الثانوي، في كلّ البلدان.

يُطلب من البلدان عادةً التبليغُ عن أعداد التلاميذ والطلاّب الملتحقين في بداية السنة الأكاديمية لكلٍّ من مستويات التعليم، كما ورد في التصنيف المِعياري الدولي للتعليم. وقد صدرت نسخةٌ معدَّلةٌ عن التصنيف عام 1997، مما أدّى إلى بعض التغييرات في تصنيفاتِ برامج التعليم القُطْرية؛ لكنّ لهذه التغييرات تأثيراً ضئيلاً على تقديراتِ معدّلاتِ مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

مع أن المقصودَ من معدّل مجموع الالتحاق أن يكون بديلاً عن معدّل الإحراز التعليميّ، فهو لا يعكس نوعيةَ النتائج التعليمية. وحتى عند استعماله لتحديدِ نسبة الحصول على فرص التعلّم، يمكن أن يُخفيَ فروقاتٍ هامةً بين البلدان بسبب الاختلافات في مدى العمر الذي يتناسب مع مستوًى معيّن من التعليم ومدّةِ البرامج التعليمية؛ كما تُحدث عواملُ مثلُ تكرارِ السنة الدراسية خللاً في البيانات.

يمكن لمقاييسَ مثلِ متوسّطِ سنوات الالتحاق بالتعليم لدى سكّانِ بلدٍ ما، أو متوسّطِ العمر المتوقّع في المدرسة أن تحدّد بدقّةٍ أكبر نتائجَ التعليم، ومن شأنها أن تَحلّ على أكمل

وجهٍ محلَّ معدّلاتِ مجموع الالتحاق في دليل التنمية البشرية؛ لكن هذه البياناتِ ليست متوفِّرةً بانتظامٍ حتى الآن في عددٍ كافٍ من البلدان. ويتعيّن أن يكون توسيعُ الشّمل والنوعية لمثلِ هذه البيانات أولويةً للمجتمع الإحصائي الدّولي.

وفْقاً للتحديد الحالي، لا يأخذ معدّلُ مجموع الالتحاق بالاعتبار الطلاّبَ الملتحقين بالتعليم في بلدانٍ أخرى. فالبياناتُ الحاليةُ عن الكثير من البلدان الصغيرة، مثل لوكسمبرغ وسيشيل، حيث يتابع العديدُ من الطلاب دراستهم الجامعية في الخارج، قد تُقصّر كثيراً عن التعبير عن معدّل الالتحاق الفعلي بالتعليم أو معدّل الإحراز التعليميّ للسكّان؛ وتؤدّي بالتالي إلى إعطاءِ قيمةٍ لدليل التنمية البشرية أقلَّ من قيمته الحقيقية. على سبيل المثال، يُقدَّر معدّلُ مجموع الالتحاق في لوكسمبرغ بـ75 بالمئة، لكنه يرتفع إلى 85 بالمئة عددما تؤخذ في الاعتبار زيادةُ الطلاب الملتحقين بالتعليم في الخارج[1]. وعلى الرغم من أن الفروقاتِ في دليل التنمية البشرية ضئيلةٌ (0.933 و 0.944 على التوالي)، تتغيّر رتبة لوكسمبرغ في دليل التنمية البشرية من 15 إلى 4؛ بسببِ فروقاتٍ بسيطة في معدّلات دليل التنمية البشرية بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة. لكنّ البياناتِ عن مثلِ هذه النّسبة الإجماليّة المعدّلة ليست متوفِّرةً على نطاق واسع لبلدانٍ أخرى، ولذا لا يمكن استعمالُها بعدُ في دليل التنمية البشرية.

الناتجُ المحليُّ الإجماليّ للفرد. لمقارنةِ مستوياتِ المعيشة بين البلدان، يجب تحويلُ الناتج المحليِّ الإجماليّ للفرد إلى معادلِ القوة الشرائية الذي يُلغي الاختلافاتِ في مستوياتِ الأسعار بين البلدان. وتؤمَّن البياناتُ عن الناتج المحلّي الإجماليّ (معادلِ القوة الشرائية بالدولار الأميركي) في 163 بلداً بواسطة البنك الدولي، استناداً إلى البيانات عن الأسعار من أحدث الدراسات الصادرة عن برنامج المقارَنة الدولي، وعن الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلّية من بيانات الحسابات القُطْرية. وقد شملت دراسة برنامج المقارنة 118 بلداً قُدِّر فيها معادلُ القوة الشرائية مباشرةً بواسطة التقدير الاستقرائي؛ انطلاقاً من أحدث النتائج المرْجَعية. وفي ما يتعلّق بالبلدان غيرِ المدمَجة في الدراسات المرْجَعية، توضَع التقديراتُ من خلال استعمال القياس الاقتصادي التّقاصُّصي. وفي حالةِ البلدان التي لا تشملها معلوماتُ البنك الدولي، تُستعمل تقديراتُ معادل القوة الشرائية التي تؤمّنها «جداول بن للعالم» في جامعة بنسلفانيا[2].

في حالاتٍ محدودة، حيث لا تتوفَّر تقديراتٌ جديرةٌ بالثقة عن معادل القوة الشرائية من المصدَرين الدوليَّين، عمل مكتبُ تقرير التنمية البشرية مع وكالاتٍ إقليميةٍ وقُطْرية لتقدير معادل القوة الشرائية في هذه البلدان. على سبيل المثال، في حالة كوبا، تَشكَّل فريقٌ تقني من خبراءَ قُطْريين ودوليِّين لاستكشاف المنهجيات المختلفة، بهدف الحصول على تقديرٍ أفضل لمعادل القوة الشرائية. وستظهر نتائجُ هذا الجهد في تقاريرَ لاحقة.

على الرغم من تحقيقِ تقدّمٍ كبير في العقود الأخيرة، تعاني مجموعةُ البيانات الحالية عن معادل القوة الشرائية عدداً من المشكلات، بما في ذلك غيابُ التغطية الشاملة، ومحدوديّةُ البيانات من حيث الفترةُ الزمنية، وغيابُ التجانس في نوعية النتائج في الأقاليم والبلدان المختلفة. ويتطلّب ملءُ الثغرات في تغطية البلدان من خلال استعمال القياس الاقتصاديّ التّقاصُّصي افتراضاتٍ قوية، ويؤدّي التقديرُ الاستقرائي مع مرور الوقت إلى إضعاف النتائج أكثرَ فأكثر؛ إذ تتسّع المسافةُ بين العام الذي شملته الدراسةُ المرجعية والعامِ الحالي.

تُبرز أهميّةُ معادل القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي ضرورةَ تحسينِ البيانات لمعادل القوة الشرائية. وقد انطلقت جولةٌ جديدة للألفية في إطارِ برنامج المقارنة الدولي، واعِدةً بالتوصّل إلى بياناتٍ محسّنةٍ جداً عن معادل القوة الشرائية لتحليل السياسة الاقتصادية، بما في ذلك تقييمُ الفقر الدولي (أُنظُر الملاحظةَ على الإحصائيات، الإطار 6).

مقارناتٌ مع الوقت وعبْرَ طبعاتِ التقرير

يشكّل دليلُ التنمية البشرية أداةً هامة لرصد الاتجاهات الطويلة الأمد في التنمية البشرية. ولتسهيلِ تحليلِ الاتجاهات عبر البلدان، يُحسَب دليلُ التنمية البشرية لكلِّ خمسِ سنوات في الفترة 1975-2002. وترتكز هذه التقديراتُ الواردةُ في الجدول 2 على منهجيةٍ ثابتة، وعلى البياناتِ المتوفِّرة حول الاتجاهات القابلة للمقارنة عند إعداد التقرير.

بما أن الوكالاتِ الدوليةَ للبيانات تُحسّن مجموعاتِ بياناتها باستمرار، بما في ذلك تحديثُ البيانات التاريخية دورياً، فإنّ معظمَ التغيّرات بين سنةٍ وأخرى في المعدّلات والمراتب الخاصّة بدليل التنمية البشرية في طبعات **تقرير التنمية البشرية**، غالباً ما تُظهر مراجعاتٍ للبيانات – خاصّةً ببلدٍ ما ومتعلّقةً ببلدانٍ أخرى على حدٍّ سواء – بدلاً من التغيّراتِ الحقيقية في بلدٍ ما. بالإضافة إلى هذا، يمكن أن تؤثّر التغيّراتُ العَرَضية في شمْل البلدان على مرتبةِ في دليل التنمية البشرية، حتى عند استعمالِ منهجيةٍ ثابتة لحسابِ دليل التنمية البشرية. نتيجةً لذلك، يمكن أن تنخفض المرتبةُ التي يحتلّها بلدٌ ما في دليل التنمية البشرية بين تقريرين متتاليين. لكن عند استعمالِ بياناتٍ معدَّلةٍ وقابلةٍ للمقارنة لإعادة حساب دليل التنمية البشرية في السنوات الأخيرة، يمكن أن تُظهر قيمةُ دليل التنمية البشرية تحسّناً.

لهذه الأسباب، يجب ألا ترتكز تحاليلُ اتجاهاتِ دليلِ التنمية البشرية على طبعاتٍ مختلفة للتقرير. ويقدّم جدولُ المؤشّرات بياناتٍ محدّثةً عن اتجاهاتِ دليل التنمية البشرية، بالاستناد إلى بياناتٍ ومنهجيةٍ راسخة. للاطّلاع على المعدّلات والمراتب الخاصّة بدليل التنمية البشرية التي أعيد حسابُها في عام 2001 (السنة المرجعيّة لدليل التنمية البشرية في **تقرير التنمية البشرية للعام 2003**)، بالاستناد إلى بياناتٍ وتغطيةٍ قابلةٍ للمقارنة مع تقرير هذا العام، أُنظُر http://hdr.undp.org/.

دليل التنمية البشرية في البلدانِ ذاتِ التنمية البشرية المرتفعة

حُسِب دليلُ التنمية البشرية في هذا التقرير لمقارنةِ إنجازات البلدان في كلِّ مستويات التنمية البشرية. وتُظهر المؤشّراتُ المستعمَلة حالياً في دليل التنمية البشرية فروقاتٍ بسيطةً جداً بين معدّلاتِ دليل التنمية البشرية في بلدان الدَّخل المرتفع التي تسجّل النّسبَ الأعلى في دليل التنمية البشرية؛ وبالتالي، غالباً ما لا تعكس التصنيفاتُ المتصدِّرةُ لدليلَ التنمية البشرية سوى الفروقاتِ الصغيرة جداً في هذه المؤشّرات الأساسية. ولهذه البلدان ذاتِ الدخل المرتفع، يمكن لِدليلٍ بديل – هو دليلُ الفقر البشري (الوارد في جدول المؤشّرات 4، والمُناقَش في المَعْلم الإحصائي 1، وضْع التنمية البشرية) – أن يُظهر بشكلٍ أفضل حجمَ الحرمان البشري الذي ما زال موجوداً بين السكّان، ويساعد على توجيهِ السياسات العامّة.

للمزيد من النقاشاتِ عن استعمالِ دليلِ التنمية البشرية وحدودِه، أُنظُر المَعْلم الإحصائي 1، وضْع التنمية البشرية.

1– Statec 2004

2– Aten, Heston and Summers 2001, 2002

1 دليل التنمية البشريّة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2002	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[b]	مجموع نسب الإلتحاق الإجمالية بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي (%) 2001/02[c]	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية 2002	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية[c]
تنمية بشريّة مرتفعة									
1 النّرويج	78.9	..[e]	98[f]	36,600	0.90	0.99	0.99	0.956	1
2 السويد	80.0	..[e]	114[g,h]	26,050	0.92	0.99	0.93	0.946	19
3 أستراليا	79.1	..[e]	113[g,h]	28,260	0.90	0.99	0.94	0.946	9
4 كندا	79.3	..[e]	95[f]	29,480	0.90	0.98	0.95	0.943	5
5 هولندا	78.3	..[e]	99[f]	29,100	0.89	0.99	0.95	0.942	6
6 بلجيكا	78.7	..[e]	111[f,g]	27,570	0.90	0.99	0.94	0.942	7
7 آيسلاندا	79.7	..[e]	90[f]	29,750	0.91	0.96	0.95	0.941	1
8 الولايات المتحدة الأميركية	77.0	..[e]	92[h]	35,750	0.87	0.97	0.98	0.939	-4
9 اليابان	81.5	..[e]	84[h]	26,940	0.94	0.94	0.93	0.938	6
10 آيرلندا	76.9	..[e]	90[f]	36,360	0.86	0.96	0.98	0.936	-7
11 سويسرا	79.1	..[e]	88[f]	30,010	0.90	0.95	0.95	0.936	-4
12 المملكة المتحدة	78.1	..[e]	113[f,g]	26,150	0.88	0.99	0.93	0.936	8
13 فنلندا	77.9	..[e]	106[f,g]	26,190	0.88	0.99	0.93	0.935	6
14 النمسا	78.5	..[e]	91[f]	29,220	0.89	0.96	0.95	0.934	-4
15 لكسمبرغ	78.3	..[e]	75[f,i]	61,190[j]	0.89	0.91	1.00	0.933	-14
16 فرنسا	78.9	..[e]	91[f]	26,920	0.90	0.96	0.93	0.932	0
17 الدّانمرك	76.6	..[e]	96[f]	30,940	0.86	0.98	0.96	0.932	-12
18 نيوزيلندا	78.2	..[e]	101[g,h]	21,740	0.89	0.99	0.90	0.926	6
19 ألمانيا	78.2	..[e]	88[h]	27,100	0.89	0.95	0.94	0.925	-5
20 إسبانيا	79.2	97.7[e,f,k]	92[h]	21,460	0.90	0.97	0.90	0.922	5
21 إيطاليا	78.7	98.5[e,f,k]	82[f]	26,430	0.89	0.93	0.93	0.920	-3
22 إسرائيل	79.1	95.3	92	19,530	0.90	0.94	0.88	0.908	5
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	79.9	93.5[f,k]	72	26,910	0.91	0.86	0.93	0.903	-6
24 اليونان	78.2	97.3[e,f,k]	86[f]	18,720	0.89	0.95	0.87	0.902	5
25 سنغافورة	78.0	92.5[l]	87[m]	24,040	0.88	0.91	0.92	0.902	-3
26 البرتغال	76.1	92.5[e,f,k]	93[f]	18,280	0.85	0.97	0.87	0.897	6
27 سلوفينيا	76.2	99.7[e]	90[f]	18,540	0.85	0.96	0.87	0.895	3
28 جمهورية كوريا	75.4	97.9[e,f,k]	92[h]	16,950	0.84	0.97	0.86	0.888	9
29 بربادوس	77.1	99.7[f,n]	88[f]	15,290	0.87	0.95	0.84	0.888	11
30 قبرص	78.2	96.8[l]	74[f]	18,360[f]	0.89	0.89	0.87	0.883	1
31 مالطا	78.3	92.6	77[f]	17,640	0.89	0.87	0.86	0.875	3
32 الجمهورية التشيكية	75.3	..[e]	78[h]	15,780	0.84	0.92	0.84	0.868	7
33 بروني دار السلام	76.2	93.9[l]	73	19,210[f,o]	0.85	0.87	0.88	0.867	-5
34 الأرجنتين	74.1	97.0	94[h]	10,880	0.82	0.96	0.78	0.853	14
35 سيشيل	72.7[m]	91.9[l]	85	18,232[p,q]	0.80	0.90	0.87	0.853	-2
36 إستونيا	71.6	99.8[e,l]	96[f]	12,260	0.78	0.98	0.80	0.853	10
37 بولندا	73.8	99.7[e,f,k]	90[h]	10,560	0.81	0.96	0.78	0.850	13
38 هنغاريا	71.7	99.3[e,f,k]	86[h]	13,400	0.78	0.95	0.82	0.848	3
39 سانت كيتس ونيفيس	70.0[r]	97.8[r]	97[f]	12,420	0.75	0.98	0.80	0.844	6
40 البحرين	73.9	88.5	79	17,170	0.81	0.85	0.86	0.843	-4
41 ليتوانيا	72.5	99.6[e,l]	90[f]	10,320	0.79	0.96	0.77	0.842	10
42 سلوفاكيا	73.6	99.7[e,l]	74[h]	12,840	0.81	0.91	0.81	0.842	1
43 شيلي	76.0	95.7[l]	79[f]	9,820	0.85	0.90	0.77	0.839	11
44 الكويت	76.5	82.9	76[f]	16,240[n]	0.86	0.81	0.85	0.838	-6
45 كوستاريكا	78.0	95.8	69	8,840[n]	0.88	0.87	0.75	0.834	14
46 أوروغواي	75.2	97.7	85[h]	7,830	0.84	0.94	0.73	0.833	16
47 قطر	72.0	84.2[l,l]	82	19,844[f,s]	0.78	0.83	0.88	0.833	-21
48 كرواتيا	74.1	98.1[l]	73	10,240	0.82	0.90	0.77	0.830	4
49 الإمارات العربية المتحدة	74.6	77.3	68	22,420[f,q]	0.83	0.74	0.90	0.824	-26
50 لاتفيا	70.9	99.7[e,l]	87[f]	9,210	0.76	0.95	0.75	0.823	6

1 دليل التنمية البشريّة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2002	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[b]	مجموع نسب الإلتحاق الإجمالية بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي (%) 2001/02[c]	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية 2002	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية[c]
51 جزر البهاما	67.1	95.5[f,k]	74[f,t]	17,280[f]	0.70	0.88	0.86	0.815	-16
52 كوبا	76.7	96.9	78	5,259[f,s,u]	0.86	0.91	0.66	0.809	39
53 المكسيك	73.3	90.5[l]	74[h]	8,970	0.81	0.85	0.75	0.802	5
54 ترينيداد وتوباغو	71.4	98.5	64	9,430	0.77	0.87	0.76	0.801	1
55 أنتيغوا وبربودا	73.9[r]	85.8[f,n]	69r	10,920	0.82	0.80	0.78	0.800	-8
تنمية بشرية متوسطة									
56 بلغاريا	70.9	98.6	76[f]	7,130	0.77	0.91	0.71	0.796	10
57 الاتّحاد الروسي	66.7	99.6[e]	88[h]	8,230	0.69	0.95	0.74	0.795	3
58 الجماهيرية العربية الليبية	72.6	81.7	97[h]	7,570[r]	0.79	0.87	0.72	0.794	6
59 ماليزيا	73.0	88.7[l]	70[h]	9,120	0.80	0.83	0.75	0.793	-2
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	73.5	96.0[w,x]	70[f]	6,470	0.81	0.87	0.70	0.793	15
61 بنما	74.6	92.3	73[f]	6,170	0.83	0.86	0.69	0.791	18
62 بيلاروس	69.9	99.7[e]	88	5,520	0.75	0.95	0.67	0.790	24
63 تونغا	68.4	98.8[l]	82	6,850[q]	0.72	0.93	0.71	0.787	5
64 موريشيوس	71.9	84.3[l]	69	10,810	0.78	0.79	0.78	0.785	-15
65 ألبانيا	73.6	98.7[l]	69[f]	4,830	0.81	0.89	0.65	0.781	31
66 البوسنة والهرسك	74.0	94.6	64[y]	5,970[f,o]	0.82	0.84	0.68	0.781	15
67 سورينام	71.0	94.0[w,x]	74[h]	6,590[p,q]	0.77	0.87	0.70	0.780	6
68 فنزويلا	73.6	93.1	71	5,380	0.81	0.86	0.67	0.778	21
69 رومانيا	70.5	97.3[l]	68[f]	6,560	0.76	0.88	0.70	0.778	5
70 أوكرانيا	69.5	99.6[e]	84	4,870	0.74	0.94	0.65	0.777	25
71 سانت لوسيا	72.4	94.8[f,n]	74	5,300	0.79	0.88	0.66	0.777	19
72 البرازيل	68.0	86.4[l]	92[h]	7,770	0.72	0.88	0.73	0.775	-9
73 كولومبيا	72.1	92.1	68	6,370[q]	0.78	0.84	0.69	0.773	4
74 عُمان	72.3	74.4	63	13,340	0.79	0.71	0.82	0.770	-32
75 ساموا (الغربية)	69.8	98.7	69	5,600[q]	0.75	0.89	0.67	0.769	10
76 تايلاند	69.1	92.6[l]	73[f]	7,010	0.74	0.86	0.71	0.768	-9
77 المملكة العربية السعودية	72.1	77.9	57	12,650[q]	0.79	0.71	0.81	0.768	-33
78 كازاخستان	66.2	99.4[e]	81	5,870	0.69	0.93	0.68	0.766	4
79 جامايكا	75.6	87.6[f,n]	75[h]	3,980	0.84	0.83	0.61	0.764	28
80 لبنان	73.5	86.5[f,k]	78	4,360	0.81	0.84	0.63	0.758	21
81 فيجي	69.6	92.9[f,j]	73[h]	5,440	0.74	0.86	0.67	0.758	7
82 أرمينيا	72.3	99.4[e,l]	72	3,120	0.79	0.9	0.57	0.754	33
83 الفلبين	69.8	92.6[l]	81[h]	4,170	0.75	0.89	0.62	0.753	22
84 مليف	67.2	97.2	78	4,798[f,p,q]	0.70	0.91	0.65	0.752	13
85 بيرو	69.7	85.0[z]	88[h]	5,010	0.74	0.86	0.65	0.752	7
86 تركمانستان	66.9	98.8[f,j]	81[f,t]	4,300[f]	0.70	0.93	0.63	0.752	16
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	74.0	83.1[f,n]	64	5,460	0.82	0.77	0.67	0.751	0
88 تركيا	70.4	86.5[l]	68[h]	6,390	0.76	0.80	0.69	0.751	-12
89 باراغوي	70.7	91.6[z]	72[h]	4,610[q]	0.76	0.85	0.64	0.751	9
90 الأردن	70.9	90.9	77[h]	4,220	0.76	0.86	0.62	0.750	14
91 أذربيجان	72.1	97.0[w,x]	69	3,210	0.78	0.88	0.58	0.746	23
92 تونس	72.7	73.2	75[h]	6,760	0.79	0.74	0.70	0.745	-23
93 غرينادا	65.3[f,n]	94.4[f,n]	65[f]	7,280	0.67	0.85	0.72	0.745	-28
94 الصين	70.9	90.9[l]	68[f]	4,580	0.76	0.83	0.64	0.745	5
95 دومينيكا	73.1[n]	76.4[f,n]	74[f]	5,640	0.80	0.76	0.67	0.743	-11
96 سري لانكا	72.5	92.1	65[h]	3,570	0.79	0.83	0.60	0.740	16
97 جورجيا	73.5	100.0[e,w,x]	69	2,260	0.81	0.89	0.52	0.739	25
98 الجمهورية الدومينيكية	66.7	84.4	77[h]	6,640[q]	0.70	0.82	0.70	0.738	-27
99 بليز	71.5	76.9[l]	71[f]	6,080	0.78	0.75	0.69	0.737	-19
100 إكوادور	70.7	91.0[l]	72[f,aa]	3,580	0.76	0.85	0.60	0.735	11

1 دليل التنمية البشريّة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2002	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[b]	مجموع نسب الإلتحاق الإجمالية بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي (%) 2001/02[c]	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية 2002	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية[c]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	70.1	77.1[f,k,z]	69	6,690	0.75	0.74	0.70	0.732	-31
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	72.3	90.2[m]	79	..[ab]	0.79	0.86	0.52	0.726	21
103 السلفادور	70.6	79.7	66	4,890[q]	0.76	0.75	0.65	0.720	-9
104 غيانا	63.2	96.5[f,n]	75[f]	4,260[q]	0.64	0.89	0.63	0.719	-1
105 الرأس الأخضر	70.0	75.7	73[h]	5,000[q]	0.75	0.75	0.65	0.717	-12
106 الجمهورية العربية السورية	71.7	82.9	59	3,620	0.78	0.75	0.60	0.710	4
107 أوزبكستان	69.5	99.3[e]	76	1,670	0.74	0.91	0.47	0.709	35
108 الجزائر	69.5	68.9	70[h]	5,760[q]	0.74	0.69	0.68	0.704	-25
109 غينيا الاستوائية	49.1	84.2[f,k]	58	30,130[f,q]	0.40	0.76	0.95	0.703	-103
110 قيرغيزستان	68.4	97.0[w,w]	81	1,620	0.72	0.92	0.46	0.701	33
111 إندونيسيا	66.6	87.9	65[h]	3,230	0.69	0.80	0.58	0.692	2
112 فييت نام	69.0	90.3[f,l]	64	2,300	0.73	0.82	0.52	0.691	12
113 جمهورية مولدوفا	68.8	99.0[e]	62	1,470	0.73	0.87	0.45	0.681	36
114 بوليفيا	63.7	86.7[j]	86[h]	2,460	0.64	0.86	0.53	0.681	6
115 هندوراس	68.8	80.0[i]	62[f,aa]	2,600[q]	0.73	0.74	0.54	0.672	3
116 طاجيكستان	68.6	99.5[e,l]	73	980	0.73	0.90	0.38	0.671	45
117 منغوليا	63.7	97.8[i]	70	1,710	0.64	0.89	0.47	0.668	21
118 نيكاراغوا	69.4	76.7[z]	65	2,470[q]	0.74	0.73	0.54	0.667	1
119 جنوب إفريقيا	48.8	86.0	77	10,070[q]	0.40	0.83	0.77	0.666	-66
120 مصر	68.6	55.6[f,l]	76[f,t]	3,810	0.73	0.62	0.61	0.653	-12
121 غواتيمالا	65.7	69.9	56[h]	4,080[q]	0.68	0.65	0.62	0.649	-15
122 غابون	56.6	71.0[w,x]	74[h]	6,590	0.53	0.72	0.70	0.648	-50
123 سان تومي وبرينسيبي	69.7	83.1[m]	62	1,317[f,s]	0.75	0.76	0.43	0.645	29
124 جزر سليمان	69.0	76.6[m]	50[m]	1,590[q]	0.73	0.68	0.46	0.624	21
125 المغرب	68.5	50.7	57	3,810	0.72	0.53	0.61	0.620	-17
126 ناميبيا	45.3	83.3	71	6,210[q]	0.34	0.79	0.69	0.607	-48
127 الهند	63.7	61.3[i]	55[f]	2,670[q]	0.64	0.59	0.55	0.595	-10
128 بوتسوانا	41.4	78.9	70	8,170	0.27	0.76	0.73	0.589	-67
129 فانواتو	68.6	34.0[m]	59	2,890[q]	0.73	0.42	0.56	0.570	-13
130 كمبوديا	57.4	69.4	59	2,060[q]	0.54	0.66	0.50	0.568	1
131 غانا	57.8	73.8	46	2,130[q]	0.55	0.65	0.51	0.568	-3
132 ميانمار	57.2	85.3	48	1,027[r]	0.54	0.73	0.39	0.551	26
133 بابوا غينيا الجديدة	57.4	64.6[f,k]	41	2,270[q]	0.54	0.57	0.52	0.542	-8
134 بوتان	63.0	47.0[w,x]	..[ad]	1,969[f,s]	0.63	0.48	0.50	0.536	0
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	54.3	66.4	59	1,720	0.49	0.64	0.47	0.534	2
136 جزر القمر	60.6	56.2	45	1,690[q]	0.59	0.53	0.47	0.530	4
137 سوازيلندا	35.7	80.9	61	4,550	0.18	0.74	0.64	0.519	-37
138 بنغلاديش	61.1	41.1	54	1,700	0.60	0.45	0.47	0.509	1
139 السودان[ae]	55.5	59.9	36	1,820[q]	0.51	0.52	0.48	0.505	-3
140 نيبال	59.6	44.0	61	1,370	0.58	0.50	0.44	0.504	11
141 الكاميرون	46.8	67.9[z]	56[h]	2,000	0.36	0.64	0.50	0.501	-9
تنمية بشرية منخفضة									
142 باكستان	60.8	41.5[f,l]	37[f]	1,940	0.60	0.40	0.49	0.497	-7
143 توغو	49.9	59.6	67	1,480[q]	0.41	0.62	0.45	0.495	5
144 الكونغو	48.3	82.8	48[h]	980	0.39	0.71	0.38	0.494	17
145 ليسوتو	36.3	81.4[z]	65	2,420[q]	0.19	0.76	0.53	0.493	-24
146 أوغندا	45.7	68.9	71	1,390[q]	0.34	0.70	0.44	0.493	4
147 زمبابوي	33.9	90.0	58[h]	2,400[f]	0.15	0.79	0.53	0.491	-25
148 كينيا	45.2	84.3	53	1,020	0.34	0.74	0.39	0.488	11
149 اليمن	59.8	49.0	53[f]	870	0.58	0.50	0.36	0.482	16
150 مدغشقر	53.4	67.3[f,k]	45	740	0.47	0.60	0.33	0.469	20
151 نيجيريا	51.6	66.8	45[f,t]	860	0.44	0.59	0.36	0.466	15

1 دليل التنمية البشريّة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2002	نسبة الأمية لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[b]	مجموع نسب الإلتحاق الإجمالية بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي (%) 2001/02[c]	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل الناتج المحلي الإجمالي	قيمة دليل التنمية البشرية 2002	الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية[c]
152 موريتانيا	52.3	41.2	44	2,220[q]	0.45	0.42	0.52	0.465	-25
153 هايتي	49.4	51.9	52[f,t]	1,610[q]	0.41	0.52	0.46	0.463	-9
154 جيبوتي	45.8	65.5[f,k]	24	1,990[q]	0.35	0.52	0.50	0.454	-21
155 غامبيا	53.9	37.8[f,k]	45[h]	1,690[q]	0.48	0.40	0.47	0.452	-15
156 إريتريا	52.7	56.7[f,k]	33	890[q]	0.46	0.49	0.36	0.439	8
157 السنغال	52.7	39.3	38[h]	1,580	0.46	0.39	0.46	0.437	-11
158 تيمور – ليشتي	49.3	58.6[f,m]	75	..[af]	0.41	0.64	0.26	0.436	19
159 رواندا	38.9	69.2	53	1,270[q]	0.23	0.64	0.42	0.431	-6
160 غينيا	48.9	41.0[w,x]	29[f]	2,100	0.40	0.37	0.51	0.425	-30
161 بنن	50.7	39.8	52[h]	1,070	0.43	0.44	0.40	0.421	-5
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	43.5	77.1	31[f]	580	0.31	0.62	0.29	0.407	12
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	41.2	49.7[f,k]	42	1,520	0.27	0.47	0.45	0.399	-16
164 زامبيا	32.7	79.9	45	840	0.13	0.68	0.36	0.389	3
165 ملاوي	37.8	61.8	74[h]	580	0.21	0.66	0.29	0.388	9
166 أنغولا	40.1	42.0[w,ac]	30[f]	2,130[q]	0.25	0.38	0.51	0.381	-38
167 تشاد	44.7	45.8	35[f]	1,020[q]	0.33	0.42	0.39	0.379	-8
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	41.4	62.7[f,k]	27[f,aa]	650[q]	0.27	0.51	0.31	0.365	4
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	39.8	48.6[z]	31	1,170[q]	0.25	0.43	0.41	0.361	-15
170 إثيوبيا	45.5	41.5	34	780[q]	0.34	0.39	0.34	0.359	-1
171 موزامبيق	38.5	46.5	41	1,050[q]	0.22	0.45	0.39	0.354	-14
172 غينيا – بيساو	45.2	39.6[f,k]	37[f]	710[q]	0.34	0.39	0.33	0.350	-1
173 بوروندي	40.8	50.4	33	630[q]	0.26	0.45	0.31	0.339	0
174 مالي	48.5	19.0[f,j]	26[f]	930	0.39	0.21	0.37	0.326	-11
175 بوركينا فاصو	45.8	12.8[f,j]	22[h]	1,100[q]	0.35	0.16	0.40	0.302	-20
176 النيجر	46.0	17.1	19	800[q]	0.35	0.18	0.35	0.292	-8
177 سيراليون	34.3	36.0[w,x]	45[f]	520	0.16	0.39	0.28	0.273	-1
البلدان النامية	**64.6**	**76.7**	**60**	**4,054**	**0.66**	**0.71**	**0.62**	**0.663**	**..**
البلدان الأقل نمواً	**50.6**	**52.5**	**43**	**1,307**	**0.43**	**0.49**	**0.42**	**0.446**	**..**
الدول العربية	**66.3**	**63.3**	**60**	**5,069**	**0.69**	**0.61**	**0.65**	**0.651**	**..**
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**69.8**	**90.3**	**65**	**4,768**	**0.75**	**0.83**	**0.64**	**0.740**	**..**
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**70.5**	**88.6**	**81**	**7,223**	**0.76**	**0.86**	**0.72**	**0.777**	**..**
جنوب آسيا	**63.2**	**57.6**	**54**	**2,658**	**0.64**	**0.57**	**0.55**	**0.584**	**..**
إفريقيا جنوب الصحراء	**46.3**	**63.2**	**44**	**1,790**	**0.35**	**0.56**	**0.48**	**0.465**	**..**
وسط أوروبا وشرقها؛ رابطة الدول المستقلة	**69.5**	**99.3**	**79**	**7,192**	**0.74**	**0.93**	**0.72**	**0.796**	**..**
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	**77.1**	**..**	**87**	**24,904**	**0.87**	**0.94**	**0.92**	**0.911**	**..**
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	**78.3**	**..**	**93**	**29,000**	**0.89**	**0.97**	**0.95**	**0.935**	**..**
تنمية بشرية مرتفعة	**77.4**	**..**	**89**	**24,806**	**0.87**	**0.95**	**0.92**	**0.915**	**..**
تنمية بشرية متوسطة	**67.2**	**80.4**	**64**	**4,269**	**0.70**	**0.75**	**0.63**	**0.695**	**..**
تنمية بشرية منخفضة	**49.1**	**54.3**	**40**	**1,184**	**0.40**	**0.50**	**0.41**	**0.438**	**..**
دخل مرتفع	**78.3**	**..**	**92**	**28,741**	**0.89**	**0.97**	**0.94**	**0.933**	**..**
دخل متوسط	**70.0**	**89.7**	**71**	**5,908**	**0.75**	**0.84**	**0.68**	**0.756**	**..**
دخل منخفض	**59.1**	**63.6**	**51**	**2,149**	**0.57**	**0.59**	**0.51**	**0.557**	**..**
العالم	**66.9**	**..**	**64**	**7,804**	**0.70**	**0.76**	**0.73**	**0.729**	**..**

ملاحظة: البيانات التجميعية في الأعمدة 5–8 مبنيّة على جميع البيانات الواردة في الجدول. للملاحظات المفصّلة، انظر المعلم الإحصائي 2، ملاحظة على الجدول1: حول دليل التنمية البشرية لهذا العام.

a – تمّ تحديد الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية باستخدام قيم دليل التنمية البشرية حتى الفاصلة العشرية الخامسة. b – تمثّل البيانات تقديرات أو توقّعات صادرة عن معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) في يوليو 2002، ما لم يرد خلاف ذلك. بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية توقيت البيانات، وجب الحذر لدى عقد المقارنات بين البلدان وعلى مرّ الزمن. c – تشير البيانات إلى العام الدراسيّ 2001/02، ما لم يرد خلاف ذلك. تشير البيانات المتعلّقة ببعض البلدان إلى تقديرات قطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو. للتفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: http:// www.uis.unesco.org. جُمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذا وجب الحذر لدى عقد المقارنات بين البلدان. d – تدلّ القيمة الإيجابية على أنّ الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية أعلى من الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). في حال كانت القيمة سلبية، كان العكس صحيحاً. e – طُبّقت نسبة 99٪ لحساب دليل التنمية البشرية. f – تشير البيانات إلى عام غير ذلك المحدّد في الجدول. g – طُبّقت نسبة 100٪ لحساب دليل التنمية البشرية. h – تقدير أوّليّ صادر عن معهد الإحصاء في اليونيسكو، معرّض لمراجعة إضافية. i – قُدّرت النسبة بأقلّ من قيمتها الحقيقية، علماً بأنّ العديد من طلّاب التعليم العالي يكملون دراستهم في بلدان مجاورة. انظر المعلم الإحصائي 2، ملاحظة على الجدول 1: حول دليل التنمية البشرية لهذا العام. j – جرى اعتماد قيمة 40 ألف دولار أميركيّ (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) لحساب دليل التنمية البشرية. k – معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003. البيانات معرّضة لمراجعة إضافية. l – بيانات الإحصاء الرسمي للسكّان. m – جُمعت البيانات من مصادر قطريّة. n – تمّ الحصول على البيانات من أمانة الجماعة الكاريبيّة، بالاستناد إلى مصادر قطرية. o – البنك الدولي b2003. p – تقدير أوّليّ صادر عن البنك الدوليّ، معرّض لمراجعة إضافية. q – بُني التقدير على قيمة تنازلية. r – تم الحصول على البيانات من أمانة منظمة دول شرق الكاريبيّ، بالاستناد إلى مصادر قطرية. s – أتن، هاستون وسامرز 2001. تختلف البيانات عن التعريف المعياريّ. t – تشير البيانات إلى العام الدراسي 1999/ 2000. قدّمها معهد الإحصاء في اليونيسكو لتقرير التنمية البشرية 2001 (انظر معهد الإحصاء في اليونيسكو 2001). u – العمل جارٍ لإعداد تقدير أحدث وأدقّ. انظر المعلم الإحصائي 2، ملاحظة على الجدول 1: حول دليل التنمية البشرية لهذا العام. v – أتن، هاستون وسامرز 2002. تختلف البيانات عن التعريف المعياريّ. w – تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحدّدين، او تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلاد دون سواه. x – اليونيسيف b2003. y – برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ a2002. z – بيانات المسوحات. aa – معهد الإحصاء في اليونيسكو b 2003. ab – جرى استخدام تقدير مكتب تقرير التنمية البشرية، وقيمته 230.2 دولار أميركيّ والمبنيّ على قيمة الناتج المحليّ الإجماليّ بالدولار الأميركيّ ونسبة المعدّل المرجّح لمعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي إلى الدولارات الأميركية في الدول العربية لعدم توفّر التقديرات المتعلّقة بالناتج المحليّ الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). ac – اليونيسيف 2000. ad – جرى استخدام تقدير مكتب تقرير التنمية البشرية ونسبته 49٪ لعدم توفر البيانات عن مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم. ae – تستند التقديرات بشكل أساسيّ إلى المعلومات الخاصة بشمال السودان. af – جرى استخدام القيمة التقديرية والبالغة 478 دولاراً أميركياً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ b2002).

المصدر: العمود 1: الأمم المتحدة 2003، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 2: معهد الإحصاء في اليونيسكو a2004، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 3: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 4: البنك الدولي 2004، ما لم يرد خلاف ذلك؛ احتسب البنك الدولي البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 5: جرى حسابه على أساس البيانات في العمود 1؛ العمود 6: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 2 و3؛ العمود 7: جرى حسابه على أساس البيانات في العمود 4؛ العمود 8: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 5–7؛ العمود 9: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 4 و 8.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2002
تنمية بشريّة مرتفعة							
1 النّرويج	0.866	0.886	0.897	0.911	0.935	0.954	0.956
2 السويد	0.863	0.873	0.885	0.895	0.928	0.943	0.946
3 أستراليا	0.847	0.864	0.877	0.892	0.932	0.942	0.946
4 كندا	0.869	0.885	0.908	0.928	0.933	0.939	0.943
5 هولندا	0.865	0.877	0.891	0.907	0.927	0.938	0.942
6 بلجيكا	0.845	0.862	0.876	0.897	0.927	0.940	0.942
7 آيسلاندا	0.862	0.885	0.895	0.913	0.919	0.939	0.941
8 الولايات المتحدة الأميركية	0.866	0.886	0.899	0.914	0.926	0.935	0.939
9 اليابان	0.854	0.879	0.894	0.910	0.924	0.934	0.938
10 آيرلندا	0.810	0.825	0.844	0.869	0.893	0.926	0.936
11 سويسرا	0.878	0.889	0.895	0.909	0.918	0.932	0.936
12 المملكة المتحدة	0.845	0.853	0.862	0.883	0.921	0.932	0.936
13 فنلندا	0.839	0.859	0.876	0.899	0.913	0.933	0.935
14 النمسا	0.842	0.856	0.870	0.893	0.913	0.931	0.934
15 لكسمبرغ	0.838	0.850	0.856	0.882	0.908	0.928	0.933
16 فرنسا	0.852	0.867	0.880	0.902	0.919	0.929	0.932
17 الدّانمرك	0.872	0.881	0.889	0.897	0.912	0.929	0.932
18 نيوزيلندا	0.847	0.853	0.867	0.874	0.904	0.921	0.926
19 ألمانيا	..	0.860	0.868	0.887	0.911	..	0.925
20 إسبانيا	0.836	0.853	0.867	0.885	0.903	0.917	0.922
21 إيطاليا	0.841	0.856	0.865	0.887	0.904	0.915	0.920
22 إسرائيل	0.794	0.818	0.839	0.857	0.880	0.907	0.908
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.760	0.799	0.826	0.862	0.879	..	0.903
24 اليونان	0.832	0.847	0.860	0.870	0.875	0.894	0.902
25 سنغافورة	0.724	0.761	0.784	0.821	0.859	..	0.902
26 البرتغال	0.785	0.800	0.823	0.847	0.876	0.892	0.897
27 سلوفينيا	..	..	..	..	0.852	0.883	0.895
28 جمهورية كوريا	0.705	0.741	0.779	0.817	0.852	0.878	0.888
29 بربادوس	0.804	0.827	0.837	0.851	0.859	0.888	0.888
30 قبرص	..	0.791	0.812	0.835	0.855	0.880	0.883
31 مالطا	0.726	0.763	0.789	0.824	0.850	0.873	0.875
32 الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	0.843	0.856	0.868
33 بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	0.867
34 الأرجنتين	0.784	0.799	0.808	0.810	0.832	0.854	0.853
35 سيشيل	..	..	..	..	..	..	0.853
36 إستونيا	..	..	..	0.817	0.796	0.839	0.853
37 بولندا	..	..	..	0.802	0.816	0.843	0.850
38 هنغاريا	0.777	0.793	0.807	0.807	0.810	0.837	0.848
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	..	0.844
40 البحرين	..	0.746	0.779	0.808	0.825	0.835	0.843
41 ليتوانيا	..	..	..	0.823	0.789	0.829	0.842
42 سلوفاكيا	..	..	..	..	..	..	0.842
43 شيلي	0.703	0.738	0.761	0.784	0.814	0.835	0.839
44 الكويت	0.761	0.776	0.778	..	0.810	0.834	0.838
45 كوستاريكا	0.745	0.770	0.774	0.791	0.810	0.829	0.834
46 أوروغواي	0.759	0.779	0.785	0.803	0.816	..	0.833
47 قطر	..	..	..	..	..	..	0.833
48 كرواتيا	..	..	..	0.806	0.798	0.823	0.830
49 الإمارات العربية المتحدة	0.744	0.777	0.785	0.805	0.803	..	0.824
50 لاتفيا	..	0.795	0.807	0.807	0.765	0.808	0.823

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2002
51 جزر البهاما	..	0.809	0.820	0.825	0.812	..	0.815
52 كوبا	..	..	..	..	..	..	0.809
53 المكسيك	0.688	0.734	0.753	0.761	0.776	0.800	0.802
54 ترينيداد وتوباغو	0.735	0.768	0.786	0.791	0.793	0.806	0.801
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	0.800
تنمية بشريّة متوسّطة							
56 بلغاريا	..	0.768	0.788	0.795	0.784	0.791	0.796
57 الاتّحاد الروسي	..	..	..	0.813	0.771	..	0.795
58 الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	0.794
59 ماليزيا	0.614	0.657	0.693	0.720	0.759	0.789	0.793
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	..	..	..	..	0.793
61 بنما	0.708	0.735	0.746	0.748	0.771	0.791	0.791
62 بيلاروس	..	..	..	0.785	0.752	0.775	0.790
63 تونغا	..	..	..	..	..	..	0.787
64 موريشيوس	..	0.658	0.689	0.723	0.747	0.775	0.785
65 ألبانيا	..	..	0.691	0.702	0.702	0.740	0.781
66 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	..	0.781
67 سورينام	..	..	..	..	..	..	0.780
68 فنزويلا	0.716	0.730	0.739	0.759	0.768	0.776	0.778
69 رومانيا	..	..	..	0.771	0.769	0.773	0.778
70 أوكرانيا	..	..	..	0.798	0.751	0.762	0.777
71 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	0.777
72 البرازيل	0.644	0.680	0.695	0.714	0.739	0.771	0.775
73 كولومبيا	0.661	0.689	0.706	0.727	0.751	0.771	0.773
74 عُمان	0.493	0.546	0.640	0.696	0.733	0.761	0.770
75 ساموا (الغربية)	..	..	..	..	0.741	0.762	0.769
76 تايلاند	0.613	0.651	0.676	0.707	0.742	..	0.768
77 المملكة العربية السعودية	0.602	0.656	0.671	0.707	0.741	0.764	0.768
78 كازاخستان	..	..	..	0.767	0.725	0.744	0.766
79 جامايكا	0.687	0.695	0.699	0.726	0.737	0.752	0.764
80 لبنان	..	..	..	0.673	0.732	0.752	0.758
81 فيجي	0.659	0.683	0.698	0.722	0.744	0.751	0.758
82 أرمينيا	..	..	..	0.751	0.708	..	0.754
83 الفلبين	0.653	0.686	0.692	0.719	0.735	..	0.753
84 مليف	..	..	..	..	..	..	0.752
85 بيرو	0.642	0.672	0.696	0.706	0.733	..	0.752
86 تركمانستان	..	..	..	..	..	..	0.752
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	0.751
88 تركيا	0.590	0.614	0.651	0.683	0.713	..	0.751
89 باراغوي	0.667	0.701	0.708	0.719	0.738	0.751	0.751
90 الأردن	..	0.639	0.663	0.682	0.707	0.741	0.750
91 أذربيجان	..	..	..	..	..	..	0.746
92 تونس	0.516	0.574	0.623	0.656	0.696	0.734	0.745
93 غرينادا	..	..	..	..	..	..	0.745
94 الصين	0.523	0.557	0.593	0.627	0.683	0.721	0.745
95 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	0.743
96 سري لانكا	0.613	0.648	0.674	0.698	0.719	..	0.740
97 جورجيا	..	..	..	..	..	..	0.739
98 الجمهورية الدومينيكية	0.617	0.648	0.670	0.678	0.699	0.731	0.738
99 بليز	..	0.707	0.717	0.747	0.768	0.773	0.737
100 إكوادور	0.630	0.674	0.696	0.710	0.719	..	0.735

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2002
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	0.565	0.569	0.610	0.649	0.693	0.723	0.732
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	0.726
103 السلفادور	0.590	0.590	0.610	0.648	0.686	0.713	0.720
104 غيانا	0.677	0.683	0.679	0.697	0.706	0.724	0.719
105 الرأس الأخضر	..	..	..	0.623	0.675	..	0.717
106 الجمهورية العربية السورية	0.534	0.576	0.611	0.635	0.663	0.683	0.710
107 أوزبكستان	..	..	..	..	0.687	..	0.709
108 الجزائر	0.504	0.554	0.603	0.642	0.664	0.693	0.704
109 غينيا الاستوائية	..	..	0.483	0.504	0.528	0.670	0.703
110 قيرغيزستان	..	..	..	..	..	..	0.701
111 إندونيسيا	0.467	0.529	0.582	0.623	0.662	0.680	0.692
112 فييت نام	..	..	..	0.610	0.649	0.686	0.691
113 جمهورية مولدوفا	..	..	..	0.736	0.684	0.673	0.681
114 بوليفيا	0.512	0.548	0.580	0.603	0.635	0.670	0.681
115 هندوراس	0.517	0.568	0.599	0.624	0.646	..	0.672
116 طاجيكستان	..	..	0.719	0.719	0.651	0.655	0.671
117 منغوليا	..	..	0.650	0.656	0.629	0.658	0.668
118 نيكاراغوا	0.565	0.576	0.584	0.589	0.624	0.643	0.667
119 جنوب إفريقيا	0.655	0.672	0.697	0.729	0.735	0.690	0.666
120 مصر	0.438	0.487	0.539	0.577	0.608	..	0.653
121 غواتيمالا	0.510	0.546	0.559	0.583	0.613	0.642	0.649
122 غابون	..	..	..	..	..	..	0.648
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	0.645
124 جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	0.624
125 المغرب	0.429	0.474	0.510	0.542	0.571	0.603	0.620
126 ناميبيا	..	..	..	..	0.667	0.625	0.607
127 الهند	0.411	0.437	0.476	0.514	0.548	0.579	0.595
128 بوتسوانا	0.503	0.574	0.633	0.675	0.666	0.620	0.589
129 فانواتو	..	..	..	..	..	..	0.570
130 كمبوديا	..	..	..	..	0.540	0.551	0.568
131 غانا	0.439	0.467	0.481	0.511	0.532	0.560	0.568
132 ميانمار	..	..	..	..	..	..	0.551
133 بابوا غينيا الجديدة	0.423	0.444	0.465	0.482	0.522	0.540	0.542
134 بوتان	..	..	..	..	..	..	0.536
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	0.422	0.449	0.485	0.520	0.534
136 جزر القمر	..	0.479	0.498	0.501	0.509	0.521	0.530
137 سوازيلندا	0.516	0.544	0.565	0.611	0.606	0.548	0.519
138 بنغلاديش	0.345	0.363	0.388	0.417	0.445	0.497	0.509
139 السودان	0.344	0.372	0.394	0.427	0.465	0.492	0.505
140 نيبال	0.291	0.330	0.372	0.418	0.455	0.488	0.504
141 الكاميرون	0.415	0.462	0.504	0.519	0.508	..	0.501
تنمية بشريّة منخفضة							
142 باكستان	0.346	0.373	0.405	0.444	0.473	..	0.497
143 توغو	0.396	0.445	0.445	0.474	0.486	0.491	0.495
144 الكونغو	0.451	0.497	0.541	0.532	0.530	0.487	0.494
145 ليسوتو	0.457	0.499	0.517	0.544	0.549	0.513	0.493
146 أوغندا	..	..	0.395	0.395	0.404	..	0.493
147 زمبابوي	0.547	0.572	0.629	0.617	0.571	0.511	0.491
148 كينيا	0.445	0.490	0.515	0.540	0.524	0.496	0.488
149 اليمن	..	..	..	0.392	0.435	0.469	0.482
150 مدغشقر	0.400	0.433	0.429	0.436	0.443	0.469	0.469
151 نيجيريا	0.324	0.385	0.401	0.430	0.455	..	0.466

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2002
152 موريتانيا	0.339	0.362	0.382	0.387	0.423	0.449	0.465
153 هايتي	..	0.443	0.459	0.455	0.448	..	0.463
154 جيبوتي	..	..	..	..	0.450	0.452	0.454
155 غامبيا	0.283	..	..	..	0.418	0.448	0.452
156 إريتريا	..	..	..	..	0.410	0.430	0.439
157 السنغال	0.315	0.332	0.359	0.382	0.398	0.425	0.437
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	0.436
159 رواندا	0.341	0.386	0.397	0.351	0.341	0.413	0.431
160 غينيا	..	..	..	..	..	..	0.425
161 بنن	0.288	0.324	0.351	0.356	0.381	0.406	0.421
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	..	0.413	0.406	0.403	0.407
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	0.382	0.416	0.428	0.429	0.410	0.402	0.399
164 زامبيا	0.466	0.474	0.485	0.466	0.418	0.389	0.389
165 ملاوي	0.315	0.347	0.360	0.368	0.408	0.395	0.388
166 أنغولا	..	..	..	..	..	..	0.381
167 تشاد	0.260	0.260	0.301	0.326	0.335	0.363	0.379
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.410	0.418	0.425	0.414	0.380	..	0.365
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	0.334	0.351	0.373	0.375	0.366	..	0.361
170 إثيوبيا	..	..	0.281	0.305	0.319	0.345	0.359
171 موزامبيق	..	0.298	0.286	0.310	0.318	0.342	0.354
172 غينيا – بيساو	0.254	0.262	0.282	0.311	0.339	0.354	0.350
173 بوروندي	0.282	0.306	0.332	0.338	0.311	0.325	0.339
174 مالي	0.232	0.262	0.269	0.288	0.309	..	0.326
175 بوركينا فاصو	0.239	0.262	0.287	0.302	0.312	0.323	0.302
176 النيجر	0.237	0.257	0.250	0.259	0.265	0.279	0.292
177 سيراليون	..	..	..	..	..	..	0.273

ملاحظة: احتُسبت قيم دليل التنمية البشرية في هذا الجدول باستخدام منهجية متّسقة وسلسلة بيانات، لذلك فإنها ليست متماثلة تماماً مع القيم الواردة في **تقارير التنمية البشرية** السابقة. للمناقشات المفصّلة، انظر المعلم الإحصائيّ 2، ملاحظة على الجدول 1: حول دليل التنمية البشرية لهذا العام.

المصدر: الأعمدة 1–6: جرى حسابها على أساس بيانات الأمم المتحدة 2003 عن متوسّط العمر المتوقّع، وبيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003a عن معدّلات الأمية لدى البالغين، وبيانات اليونيسكو 1999 ومعهد الإحصاء في اليونيسكو 2004c عن مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم، وبيانات البنك الدولي 2004f عن الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بدولار 1995) والناتج المحليّ الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ)؛ العمود 7: العمود 8 من الجدول 1.

3 الفقر البشريّ وفقر الدخل
البلدان النامية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل الفقر البشريّ -1 الترتيب	القيمة (%)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40[a,+] عاماً (% من الجماعة) 2005-2000	معدّل الأميّة لدى البالغين[b,+] (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2002	السكّان من دون إمكانيّة الحصول المستدام على مصادر ماء[‡] محسّن (%) 2000	الأطفال دون الوزن السويّ لأعمارهم[‡] (% دون سنّ الخامسة) أ ت أ [b]2002-1995	أهداف التنمية للألفية (أ ت أ) النسبة المئويّة للسكان تحت خطّ فقر الدخل (%) دولار واحد في اليوم[d] 2002[c]-1990	دولاران في اليوم[d] 2002[c]-1990	خطّ الفقر القطري 2001[c]-1990	الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ -1 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل[f]
تنمية بشريّة مرتفعة										
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	1.8	6.5[g]	..	..	..	..	..	..
25 سنغافورة	6	6.3	1.9	7.5[h]	0	14[i]	..	..	..	..
28 جمهورية كوريا	..	..	3.4	2.1[g]	8	..	<2	<2	..	..
29 بربادوس	1	2.5	2.6	0.3	0	6[i]	..	..	..	..
30 قبرص	..	..	2.9	3.2[h]	0	..	..	..	..	..
33 بروني دار السلام	..	..	2.8	6.1[h]	..	..	..	..	..	..
34 الأرجنتين	..	..	5.1	3.0	..	5	3.3	14.3	..	..
35 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	8.1[h]	..	6[i]	..	..	..	..
39 البحرين	..	..	..	..	2	..	..	..	..	..
40 ليتوانيا	..	..	4.0	11.5	..	9	..	..	..	..
43 شيلي	3	4.1	4.1	4.3[h]	7	1	<2	9.6	17.0	1
44 الكويت	..	..	2.6	17.1	..	10	..	..	..	..
45 كوستاريكا	4	4.4	3.7	4.2	5	5	2.0	9.5	22.0	-10
46 أوروغواي	2	3.6	4.4	2.3	2	5	<2	3.9	..	0
47 قطر	..	..	5.1	15.8[h,j]	..	6	..	..	..	..
49 الإمارات العربية المتحدة	..	..	3.4	22.7	..	14	..	..	..	..
51 جزر البهاما	..	..	16.0	4.5[g]	3	..	..	..	..	..
52 كوبا	5	5.0	4.1	3.1	9	4	..	..	..	..
53 المكسيك	12	9.1	7.6	9.5[h]	12	8	9.9	26.3	10.1[k]	-12
54 ترينيداد وتوباغو	8	7.7	9.1	1.5	10	7[i]	12.4	39.0	21.0	-17
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	9	10[i]	..	..	..	..
تنمية بشريّة متوسّطة										
58 الجماهيرية العربية الليبية	29	15.3	4.5	18.3	28	5	..	..	..	..
59 ماليزيا	..	..	4.2	11.3[h]	..	12	<2	9.3	15.5[k]	..
61 بنما	9	7.7	6.8	7.7	10	7	7.2	17.6	37.3	-11
63 تونغا	..	..	8.9	1.2[h]	0	..	..	..	..	..
64 موريشيوس	16	11.3	4.6	15.7[h]	0	15	..	..	..	..
67 سورينام	..	..	6.5	..	18	13	..	..	..	..
68 فنزويلا	11	8.5	5.9	6.9	17	5[i]	15.0	32.0	31.3[k]	-20
71 سانت لوسيا	..	..	5.7	..	2	14[i]	..	..	..	..
72 البرازيل	18	11.8	11.5	13.6[h]	13	6	8.2	22.4	17.4	-7
73 كولومبيا	10	8.1	8.4	7.9	9	7	8.2	22.6	64.0	-13
74 عُمان	50	31.5	5.0	25.6	61	24	..	..	..	..
75 ساموا (الغربية)	..	..	6.6	1.3	1	..	..	..	..	..
76 تايلاند	22	13.1	10.2	7.4[h]	16	19[i]	<2	32.5	13.1	15
77 المملكة العربية السعودية	30	15.8	5.2	22.1	5	14	..	..	..	..
79 جامايكا	13	9.2	4.9	12.4	8	6	<2	13.3	18.7	9
80 لبنان	14	9.5	4.3	13.5[g]	0	3	..	..	..	..
81 فيجي	42	21.3	5.4	7.1[h,j]	53	8[i]	..	..	..	..
83 الفلبين	28	15.0	7.4	7.4[h]	14	28	14.6	46.4	36.8	-5
84 مليديف	17	11.4	10.2	2.8	0	30	..	..	..	..
85 بيرو	23	13.2	10.2	15.0[l]	20	7	18.1	37.7	49.0	-19
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	3.9	..	7	..	..	..	..	..
88 تركيا	19	12.0	8.0	13.5[h]	18	8	<2	10.3	..	12
89 باراغوي	15	10.6	8.0	8.4[l]	22	5	14.9	30.3	21.8	-16
90 الأردن	7	7.2	6.6	9.1	4	5	<2	7.4	11.7	3
92 تونس	39	19.2	4.9	26.8	20	4	<2	6.6	7.6	28
93 غرينادا	..	..	..	..	5	..	..	..	..	..
94 الصين	24	13.2	7.1	9.1[h]	25	11	16.6	46.7	4.6	-14
95 دومينيكا	..	..	..	..	3	5[i]	..	..	..	..
96 سري لانكا	36	18.2	5.1	7.9	23	29	6.6	45.4	25.0	11
98 الجمهورية الدومينيكية	26	13.7	14.6	15.6	14	5	<2	<2	28.6	18

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل الفقر البشريّ -1 الترتيب	القيمة (%)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40[a] عاماً (% من الجماعة) 2000–2005	معدّل الأميّة لدى البالغين[a,b] (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2002	السكّان من دون إمكانيّة الحصول المستدام على مصادر ماء[c] محسّن (%) 2000	الأطفال دون الوزن السويّ لأعمارهم[c] (% دون سنّ الخامسة) 1995–2002[b]	أهداف التنمية للألفية (أ ت أ) النسبة المئويّة للسكّان تحت خطّ فقر الدخل (%) دولار واحد في اليوم[d] 1990–2002[c]	دولاران في اليوم[d] 1990–2002[c]	خطّ الفقر القطري 1990–2001[c]	الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ -1 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل[e]
99 بليز	33	16.7	11.3	23.1[h]	8	6[i]	..	..	..	..
100 إكوادور	20	12.0	10.3	9.0[h]	15	15	17.7	40.8	35.0	-20
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	31	16.4	7.0	22.9[g,j]	8	11	<2	7.3	..	21
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	5.2	..	14	4	..	..	..	..
103 السلفادور	34	17.0	9.9	20.3	23	12	31.1	58.0	48.3	-21
104 غيانا	21	12.9	17.6	1.4[g]	6	14	<2	6.1	35.0	14
105 الرأس الأخضر	40	19.7	7.6	24.3	26	14[i]	..	..	..	..
106 الجمهورية العربية السورية	25	13.7	5.7	17.1	20	7	..	..	..	..
108 الجزائر	43	21.9	9.3	31.1	11	6	<2	15.1	12.2	30
109 غينيا الاستوائية	54	32.7	36.4	15.8[g]	56	19	..	..	..	..
111 إندونيسيا	35	17.8	10.8	12.1	22	26	7.5	52.4	27.1	7
112 فييت نام	41	20.0	10.7	9.7[h,j]	23	33	17.7	63.7	50.9	-5
114 بوليفيا	27	14.4	16.0	13.3[h]	17	10	14.4	34.3	62.7	-5
115 هندوراس	32	16.6	13.8	20.0[h]	12	17	23.8	44.4	53.0	-17
117 منغوليا	38	19.1	13.0	2.2[h]	40	13	13.9	50.0	36.3	4
118 نيكاراغوا	37	18.3	10.3	23.3[j]	23	10	45.1	79.9	47.9	-31
119 جنوب إفريقيا	52	31.7	44.9	14.0	14	12	7.1	23.8	..	20
120 مصر	47	30.9	8.6	44.4[h,j]	3	11	3.1	43.9	16.7	20
121 غواتيمالا	44	22.5	14.1	30.1	8	24	16.0	37.4	56.2	1
122 غابون	..	..	28.1	..	14	12	..	..	..	..
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	10.0	..	..	13	..	..	..	..
124 جزر سليمان	..	..	6.8	..	29	21[i]	..	..	..	..
125 المغرب	56	34.5	9.4	49.3	20	9	<2	14.3	19.0	36
126 ناميبيا	64	37.7	52.3	16.7	23	24	34.9	55.8	..	-5
127 الهند	48	31.4	15.3	38.7[h]	16	47	34.7	79.9	28.6	-12
128 بوتسوانا	76	43.5	61.9	21.1	5	13	23.5	50.1	..	11
129 فانواتو	..	..	7.3	..	12	20[i]	..	..	..	..
130 كمبوديا	74	42.6	24.0	30.6	70	45	34.1	77.7	36.1	3
131 غانا	46	26.0	25.8	26.2	27	25	44.8	78.5	39.5	-23
132 ميانمار	45	25.4	24.6	14.7	28	35	..	..	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	62	37.0	19.0	35.4[g]	58	35[i]	..	..	37.5	..
134 بوتان	..	..	17.3	..	38	19	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	66	40.3	27.9	33.6	63	40	26.3	73.2	38.6	1
136 جزر القمر	49	31.4	18.1	43.8	4	25	..	..	..	..
137 سوازيلندا	..	..	70.5	19.1	..	10	..	..	40.0	..
138 بنغلاديش	72	42.2	17.3	58.9	3	48	36.0	82.8	49.8	-3
139 السودان	51	31.6	27.6	40.1	25	17	..	..	..	..
140 نيبال	69	41.2	19.3	56.0	12	48	37.7	82.5	42.0	-7
141 الكاميرون	61	36.9	44.2	32.1[i]	42	21	17.1	50.6	40.2	8
تنمية بشريّة منخفضة										
142 باكستان	71	41.9	17.8	58.5[h,j]	10	38	13.4	65.6	32.6	24
143 توغو	65	38.0	37.9	40.4	46	25	..	..	32.3[k]	..
144 الكونغو	53	31.9	39.3	17.2	49	14	..	..	..	..
145 ليسوتو	85	47.9	68.1	18.6[i]	22	18	36.4	56.1	..	6
146 أوغندا	60	36.4	41.1	31.1	48	23	..	..	44.0	..
147 زمبابوي	91	52.0	74.8	10.0	17	13	36.0	64.2	34.9	12
148 كينيا	63	37.5	49.5	15.7	43	21	23.0	58.6	52.0	4
149 اليمن	67	40.3	19.1	51.0	31	46	15.7	45.2	41.8	15
150 مدغشقر	58	35.9	29.0	32.7[g]	53	33	49.1	83.3	71.3	-20
151 نيجيريا	57	35.1	34.9	33.2	38	36[i]	70.2	90.8	34.1	-27

3 الفقر البشريّ وفقر الدخل

البلدان النامية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل الفقر البشريّ -1 الترتيب	القيمة (%)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40[a,†] عاماً (% من الجماعة) 2000–2005	معدّل الأميّة لدى البالغين[b,†] (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2002	السكّان من دون إمكانيّة الحصول المستدام على مصادر ماء[†] محسّن (%) 2000	أ ت أ الأطفال دون الوزن السويّ لأعمارهم[†] (% دون سنّ الخامسة) 2002–1995[b]	أهداف التنمية للألفية (أ ت أ) النسبة المئويّة للسكّان تحت خطّ فقر الدخل (%) دولار واحد في اليوم[d] 2002[c]–1990	دولاران في اليوم[d] 2002[c]–1990	خطّ الفقر القطري 2001[c]–1990	الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ -1 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل[f]
152 موريتانيا	87	48.3	30.5	58.8	63	32	25.9	63.1	46.3	18
153 هايتي	68	41.1	37.3	48.1	54	17	..	..	65.0[k]	..
154 جيبوتي	55	34.3	42.9	34.5[g]	0	18	..	..	45.1	..
155 غامبيا	81	45.8	29.6	62.2[g]	38	17	59.3	82.9	64.0	-7
156 إريتريا	70	41.8	27.5	43.3[g]	54	44	..	..	53.0	..
157 السنغال	77	44.1	27.7	60.7	22	23	26.3	67.8	33.4	9
158 تيمور – ليشتي	..	..	33.0	..	..	43	..	..	..	..
159 رواندا	78	44.7	54.3	30.8	59	27	35.7	84.6	51.2	3
160 غينيا	..	..	35.9	..	52	23	..	..	40.0	..
161 بنن	80	45.7	34.6	60.2	37	23	..	..	33.0	..
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	59	36.0	46.4	22.9	32	29	19.9	59.7	35.7	3
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	79	45.0	51.7	50.3[g]	19	21	15.5	50.4	36.8	24
164 زامبيا	90	50.4	70.1	20.1	36	28	63.7	87.4	72.9	-2
165 ملاوي	83	46.8	59.6	38.2	43	25	41.7	76.1	65.3	1
166 أنغولا	..	..	49.2	..	62	31	..	..	..	..
167 تشاد	88	49.6	42.9	54.2	73	28	..	..	64.0	..
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	75	42.9	47.2	37.3[g]	55	31	..	..	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	84	47.7	55.3	51.4[l]	30	24	66.6	84.0	..	-7
170 إثيوبيا	92	55.5	43.3	58.5	76	47	26.3	80.7	44.2	20
171 موزامبيق	89	49.8	56.0	53.5	43	26	37.9	78.4	69.4	6
172 غينيا – بيساو	86	48.0	41.3	60.4[g]	44	25	..	..	48.7	..
173 بوروندي	82	45.8	50.5	49.6	22	45	58.4	89.2	..	-5
174 مالي	93	58.9	35.3	81.0[h,j]	35	33	72.8	90.6	63.8	-2
175 بوركينا فاصو	95	65.5	43.4	87.2[h,j]	58	34	44.9	81.0	45.3	9
176 النيجر	94	61.4	38.7	82.9	41	40	61.4	85.3	63.0[k]	3
177 سيراليون	..	..	57.5	..	43	27	57.0	74.5	68.0[k]	..

يدلّ الرمز † على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل الفقر البشريّ -1. لمزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1.

a – تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سنّ 40 عاماً، مضروباً بمئة. وتمثّل اسقاطات متوسّطة الاختلاف للفترة الزمنية المحدّدة. b – تشير البيانات إلى تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في يوليو/تموز 2002, ما لم يرد خلاف ذلك. بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية توقيت البيانات، وجب الحذر لدى عقد المقارنات بين البلدن وعلى مرّ الزمن. c – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المشار إليها. d – يساوي خط الفقر 1,08 دولار أميركيّ (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي لعام 1993). e – يساوي خط الفقر 2,15 دولاراً أميركياً (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي لعام 1993). f – يمثّل فقر الدخل النسبة المئوية للسكّان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. تمّ منح جميع البلدان التي يقلّ معدّل فقر الدخل فيها عن 2% الترتيب نفسه. بني التصنيف على أساس البلدان التي تتوفر في شأنها بيانات عن كلا المؤشرين. تشير القيمة الإيجابية إلى أنّ ترتيب البلد المعنيّ بحسب دليل فقر الدخل أفضل من الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ، أمّا القيمة السلبية فتدلّ على العكس. g – معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003a. البيانات قيد المراجعة. h – بيانات الإحصاء الرسميّ للسكّان. i – تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام والفترة الزمنية المحدّدين في الجدول، أو تختلف عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلد دون سواه. j – تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية بين عامي 1995 و1999. K – تشير البيانات إلى فترة زمنية غير تلك المحدّدة. l – بيانات المسوحات.

المصدر: العمود 1: حدّد على أساس قيم دليل الفقر البشري -1 في العمود 2.؛ العمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3–6، للتفاصيل، راجع الملاحظة التقنية 1؛ العمود 3: الأمم المتحدة 2003؛ العمود 4: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004a؛ العمودان 5 و6: اليونيسيف 2003b؛ الأعمدة 7–9: البنك الدوليّ 2004f؛ العمود 10: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 1 و7.

ترتيب 95 دولة نامية بحسب دليل الفقر البشريّ -1

1 بربادوس
2 أوروغواي
3 شيلي
4 كوستاريكا
5 كوبا
6 سنغافورة
7 الأردن
8 ترينيداد وتوباغو
9 بنما
10 كولومبيا
11 فنزويلا
12 المكسيك
13 جامايكا
14 لبنان
15 باراغوي
16 موريشيوس
17 ملديف
18 البرازيل
19 تركيا
20 إكوادور
21 غيانا
22 تايلاند
23 بيرو
24 الصين
25 الجمهورية العربية السورية
26 الجمهورية الدومينيكية
27 بوليفيا
28 الفلبين
29 الجماهيريّة العربيّة الليبيّة
30 المملكة العربيّة السعوديّة
31 جمهوريّة إيران الإسلاميّة
32 هندوراس
33 بليز
34 السلفادور
35 إندونيسيا
36 سري لانكا
37 نيكاراغوا
38 منغوليا
39 تونس
40 الرأس الأخضر
41 فييتنام
42 فيجي
43 الجزائر
44 غواتيمالا
45 ميانمار
46 غانا
47 مصر
48 الهند
49 جزر القمر
50 عُمان
51 السودان
52 جنوب أفريقيا
53 الكونغو
54 غينيا الاستوائية
55 جيبوتي
56 المغرب
57 نيجيريا
58 مدغشقر
59 جمهوريّة تنزانيا المتّحدة
60 أوغندا
61 الكاميرون
62 بابوا غينيا الجديدة
63 كينيا
64 ناميبيا
65 توغو
66 جمهوريّة لاو الديمقراطيّة الشعبيّة
67 اليمن
68 هايتي
69 نيبال
70 إريتريا
71 باكستان
72 بنغلاديش
73 العراق
74 كمبوديا
75 جمهورية الكونغو الديمقراطية
76 بوتسوانا
77 السنغال
78 رواندا
79 ساحل العاج (كوت ديڤوار)
80 بنن
81 غامبيا
82 بوروندي
83 ملاوي
84 جمهورية أفريقيا الوسطى
85 ليسوتو
86 غينيا–بيساو
87 موريتانيا
88 تشاد
89 موزمبيق
90 زامبيا
91 زمبابوي
92 إثيوبيا
93 مالي
94 النيجر
95 بوركينا فاصو

4 الفقر البشري وفقر الدخل

بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل الفقر البشريّ -2[a] الترتيب	دليل الفقر البشريّ -2[a] القيمة (%)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60 عاماً[†] (% من الجماعة) 2005-2000	الأشخاص الذين يفتقرون إلى المهارات الوظيفيّة في الإلمام بالقراءة والكتابة[†] (% عمر 15–65 عاماً) 1998[c] -1994	البطالة الطويلة الأمد[†,d] (% من القوى العاملة)[d] 2002	النسبة المئويّة للسكّان تحت خطّ فقر الدّخل: نصف الدخل المتوسّط[†,e] 2000[f] -1990	النسبة المئويّة للسكّان تحت خطّ فقر الدّخل: أحد عشر دولاراً أميركيّاً في اليوم 1995[f,g] -1994	النسبة المئويّة للسكّان تحت خطّ فقر الدّخل: أربعة دولارات أميركيّة في اليوم 1999[g,h] -1996	الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ -2 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل[i]
تنمية بشريّة مرتفعة									
1 النّرويج	2	7.1	8.3	8.5	0.2	6.4	4.3	..	-1
2 السويد	1	6.5	7.3	7.5	1.1	6.5	6.3	..	-3
3 أستراليا	14	12.9	8.8	17.0	1.3	14.3	17.6	..	-2
4 كندا	12	12.2	8.7	16.6	0.7	12.8	7.4	..	-3
5 هولندا	3	8.2	8.7	10.5	0.8	7.3	7.1	..	-2
6 بلجيكا	13	12.4	9.4	18.4[j]	3.4	8.0	..	..	7
7 آيسلاندا	..	..	7.6	..	0.4	..	..	..	..
8 الولايات المتحدة الأميركية	17	15.8	12.6	20.7	0.5	17.0	13.6	..	0
9 اليابان	10	11.1	7.5	..[k]	1.7	11.8[l]	..	..	-1
10 آيرلندا	16	15.3	9.3	22.6	1.2	12.3	..	..	4
11 سويسرا	..	..	9.1	..	0.6	9.3	..	..	..
12 المملكة المتحدة	15	14.8	8.9	21.8	1.2	12.5	15.7	..	2
13 فنلندا	4	8.4	10.2	10.4	2.2	5.4	4.8	..	3
14 النمسا	..	..	9.5	..	0.8	8.0	..	..	..
15 لكسمبرغ	7	10.5	9.7	..[k]	0.7[m]	6.0	0.3	..	5
16 فرنسا	8	10.8	10.0	..[k]	3.0	8.0	9.9	..	2
17 الدّانمرك	5	9.1	11.0	9.6	0.8	9.2	..	..	-4
18 نيوزيلندا	..	..	9.8	18.4	0.7	..	..	..	..
19 ألمانيا	6	10.3	9.2	14.4	4.1	8.3	7.3	..	-2
20 إسبانيا	9	11.0	8.8	..[k]	4.6	10.1	..	..	-1
21 إيطاليا	11	11.6	8.6	..[k]	5.3	12.7	..	..	-3
22 إسرائيل	..	..	7.4	..	..	13.5	..	..	..
24 اليونان	..	..	9.1	..	5.0	..	..	..	..
26 البرتغال	..	..	11.7	48.0	1.8	..	..	..	..
27 سلوفينيا	..	..	11.8	42.2	..	8.2	..	<1	..
31 مالطا	..	..	7.7	..	..	..	..	..	..
32 الجمهورية التشيكية	..	..	12.2	15.7	3.7	4.9	..	<1	..
36 إستونيا	..	..	20.4	..	..	12.4	..	18	..
37 بولندا	..	..	15.6	42.6	9.6	8.6	..	10	..
38 هنغاريا	..	..	19.6	33.8	2.6	6.7	..	<1	..
41 ليتوانيا	..	..	19.5	..	..	..	..	17	..
42 سلوفاكيا	..	..	15.2	..	11.1	7.0	..	8	..
48 كرواتيا	..	..	14.5	..	..	..	..	..	..
50 لاتفيا	..	..	21.4	..	..	..	..	28	..
تنمية بشرية متوسطة									
56 بلغاريا	..	..	18.6	..	..	..	..	22	..
57 الاتّحاد الروسي	..	..	28.9	..	..	18.8	..	53	..
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	13.3	..	..	..	..	..	..
62 بيلاروس	..	..	22.8	..	..	..	..	..	..
65 ألبانيا	..	..	11.3	..	..	..	..	..	..
66 البوسنة والهرسك	..	..	13.7	..	..	..	..	..	..
69 رومانيا	..	..	20.3	..	..	8.1	..	23	..
70 أوكرانيا	..	..	23.0	..	..	..	..	25	..
78 كازاخستان	..	..	27.0	..	..	..	..	62	..
82 أرمينيا	..	..	14.9	..	..	..	..	..	..

4 الفقر البشري وفقر الدخل

بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل الفقر البشريّ -2[a] الترتيب	القيمة (%)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60 عاماً† (% من الجماعة) 2000-2005	الأشخاص الذين يفتقرون إلى المهارات الوظيفيّة في الإلمام بالقراءة والكتابة† (% عمر 15–65 عاماً) 1994-1998[c]	البطالة الطويلة الأمد[†,d] (% من القوى العاملة)[d] 2002	النسبة المئويّة للسكّان تحت خطّ فقر الدّخل: نصف الدخل المتوسّط[†,e] 1990-2000[f]	أحد عشر دولاراً أميركيّاً في اليوم 1994-1995[f,g]	أربعة دولارات أميركيّة في اليوم 1996-1999[g,h]	الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ -2 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل[i]
86 تركمانستان	..	..	24.8	..	..	..	..	..	..
91 أذربيجان	..	..	18.5	..	..	..	..	..	..
97 جورجيا	..	..	16.2	..	..	..	..	..	..
107 أوزبكستان	..	..	21.8	..	..	..	..	..	..
110 قيرغيزستان	..	..	23.7	..	..	..	..	88	..
113 جمهورية مولدوفا	..	..	22.8	..	..	..	..	82	..
116 طاجيكستان	..	..	22.8	..	..	..	..	..	..

يدلّ الرمز † على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل الفقر البشريّ -1. لمزيد التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية.

ملاحظة: يتضمّن هذا الجدول إسرائيل ومالطا علماً بأنهما ليستا عضوين في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لكنّه يستثني جمهورية كوريا والمكسيك وتركيا مع أنّها أعضاء في المنظمة. لدليل الفقر البشريّ ومؤشراته في ما يتعلّق بهذه البلدان، انظر الجدول 3.

a – اقتصر حساب دليل الفقر البشري -2 على مجموعة مختارة من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع. b – تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60 عاماً، مضروباً بمئة. وتمثّل إسقاطات متوسّطة الاختلاف للفترة الزمنية المحدّدة. c – استناداً إلى التصنيف بحسب المستوى 1 من مقياس الإلمام بالقراءة والكتابة النثرية الوارد في المسح الدوليّ للإلمام بالقراءة والكتابة. تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. تصدر بيانات أحدث قريباً. d – تشير البيانات إلى البطالة التي تستمرّ 12 شهراً أو أكثر. e – يقاس خط الفقر عند نسبة 50% من الدخل المتوسّط المعدّل والجاهز للاستعمال للأسرة المعيشية. f – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. g – بناءً على خط الفقر في الولايات المتحدة الأميركية، 11 دولاراً أميركياً (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي لعام 1994) في اليوم للفرد لأسرة من 3 أشخاص. h – يساوي خط الفقر 4 دولارات أميركية (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ لعام 1990) في اليوم الواحد. i – يمثّل فقر الدخل النسبة المئوية للسكّان الذين يعيشون على أقل من 50% من الدخل المتوسّط المعدّل والجاهز للاستعمال للأسرة المعيشية. تدلّ القيمة الإيجابية على أنّ الترتيب بحسب دليل فقر الدخل في البلد المعنيّ أفضل من الترتيب بحسب دليل الفقر البشريّ. أمّا القيمة السلبية فتدلّ على العكس. j – تشير البيانات إلى فلاندرز. k – جرى تطبيق نسبة 15.1%، وهو المعدّل غير المرجّح للبلدان التي تتوفّر في شأنها بيانات، لغرض حساب دليل الفقر البشري -2. l – 1997 Smeeding. m – تستند البيانات إلى عيّنات صغيرة، لذلك وجب الحذر في معالجتها.

المصدر: العمود 1: جرى حسابه على أساس قيم دليل الفقر البشري -2 في العمود 2؛ العمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3–6، للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1؛ العمود 3: جرى حسابه على أساس بيانات التبقّي الصادرة عن الأمم المتحدة 2003؛ العمود 4: منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي والوكالة الإحصائية القومية الكندية 2000, ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 5: جرى حسابه على أساس بيانات منظمة الإنماء والتعاون الاقتصاديّ 2004 عن البطالة الطويلة الأجل والقوى العاملة. العمود 6: مشروع لكسمبورغ لدراسة الدخل 2004؛ العمود 7: Smeeding, Rainwater, Burtless 2000؛ العمود 8: Milanovic 2002؛ العمود 9: جرى حسابه على أساس البيانات في الجدولين 1 و 6.

ترتيب 17 بلداً مختاراً من البلدان الأعضاء في منظّمة التعاون والإنماء الاقتصادي بحسب دليل الفقر البشريّ -2		
1 السويد	6 ألمانيا	13 بلجيكا
2 النروج	7 لكسمبورغ	14 أستراليا
3 هولندا	8 فرنسا	15 المملكة المتحدة
4 فنلندا	9 إسبانيا	16 إيرلندا
5 الدانمرك	10 اليابان	17 الولايات المتحدة الاميركيّة
	11 إيطاليا	
	12 كندا	

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مجموع السكّان (بالملايين)			معدّل النموّ السنويّ للسكّان (%)		سكّان الحضر (% من المجموع)[a]			السكّان دون عمر 15 (% من المجموع)		السكّان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدّل الخصوبة الإجماليّ (للمرأة الواحدة)	
	1975	2002[b]	2015[b]	1975-2002	2002-15[b]	1975	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	1970-1975[c]	2000-2005[c]
تنمية بشريّة مرتفعة														
1 النّرويج	4.0	4.5	4.7	0.4	0.3	68.2	77.6	86.4	19.7	16.6	15.2	18.0	2.2	1.8
2 السويد	8.2	8.9	9.0	0.3	0.1	82.7	83.3	84.3	17.9	15.7	17.4	21.4	1.9	1.6
3 أستراليا	13.9	19.5	21.7	1.3	0.8	85.9	91.6	94.9	20.1	17.3	12.5	15.5	2.5	1.7
4 كندا	23.1	31.3	34.1	1.1	0.7	75.6	80.1	84.0	18.4	14.8	12.8	16.4	2.0	1.5
5 هولندا	13.7	16.1	16.8	0.6	0.3	56.9	65.4	71.4	18.4	16.4	13.8	17.4	2.1	1.7
6 بلجيكا	9.8	10.3	10.5	0.2	0.1	94.5	97.2	97.5	17.2	15.5	17.3	19.5	1.9	1.7
7 آيسلاندا	0.2	0.3	0.3	1.0	0.6	86.6	92.7	94.1	23.0	18.7	11.5	13.5	2.8	2.0
8 الولايات المتحدة الأميركية	220.2	291.0	329.7	1.0	1.0	73.7	79.8	83.6	21.6	20.3	12.2	14.2	2.0	2.1
9 اليابان	111.5	127.5	127.2	0.5	(.)	56.8	65.3	67.7	14.3	13.0	18.2	26.0	2.1	1.3
10 آيرلندا	3.2	3.9	4.4	0.8	0.9	53.6	59.6	63.6	20.9	20.3	11.3	13.4	3.8	1.9
11 سويسرا	6.3	7.2	7.0	0.5	-0.2	55.7	67.6	68.7	16.2	12.6	16.4	22.0	1.8	1.4
12 المملكة المتحدة	55.4	59.1	61.3	0.2	0.3	82.7	89.0	90.2	18.7	15.9	15.9	17.8	2.0	1.6
13 فنلندا	4.7	5.2	5.3	0.4	0.1	58.3	61.0	62.1	17.8	15.8	15.3	20.3	1.6	1.7
14 النمسا	7.6	8.1	8.1	0.3	-0.1	65.3	65.8	67.2	16.2	12.4	15.8	19.5	2.0	1.3
15 لكسمبرغ	0.4	0.4	0.5	0.8	1.2	73.7	91.6	94.1	19.0	17.6	13.4	14.4	2.0	1.7
16 فرنسا	52.7	59.8	62.8	0.5	0.4	72.9	76.1	79.0	18.6	17.8	16.2	18.5	2.3	1.9
17 الدّانمرك	5.1	5.4	5.4	0.2	0.1	82.1	85.2	86.8	18.5	16.3	15.0	19.2	2.0	1.8
18 نيوزيلندا	3.1	3.8	4.2	0.8	0.6	82.8	85.8	87.0	22.6	19.3	11.9	14.6	2.8	2.0
19 ألمانيا	78.7	82.4	82.5	0.2	(.)	81.2	87.9	90.0	15.2	13.2	17.1	20.8	1.6	1.4
20 إسبانيا	35.6	41.0	41.2	0.5	(.)	69.6	76.4	78.1	14.3	13.2	17.0	19.2	2.9	1.2
21 إيطاليا	55.4	57.5	55.5	0.1	-0.3	65.6	67.3	69.2	14.1	12.3	18.7	22.3	2.3	1.2
22 إسرائيل	3.4	6.3	7.8	2.3	1.6	86.6	91.6	92.4	27.9	24.8	9.9	11.4	3.8	2.7
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	4.4	7.0	7.9	1.7	0.9	89.7	100.0	100.0	15.7	12.9	11.0	13.6	2.9	1.0
24 اليونان	9.0	11.0	10.9	0.7	(.)	55.3	60.6	65.2	14.7	13.2	18.2	20.9	2.3	1.3
25 سنغافورة	2.3	4.2	4.7	2.3	0.9	100.0	100.0	100.0	21.1	12.9	7.6	13.1	2.6	1.4
26 البرتغال	9.1	10.0	10.0	0.4	(.)	27.7	54.1	60.9	16.6	15.3	16.0	18.0	2.7	1.5
27 سلوفينيا	1.7	2.0	1.9	0.5	-0.2	42.4	50.8	52.6	15.0	12.1	14.6	18.5	2.2	1.1
28 جمهورية كوريا	35.3	47.4	49.7	1.1	0.4	48.0	80.1	83.0	20.3	15.5	7.8	11.9	4.3	1.4
29 بربادوس	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	40.8	51.1	59.1	20.0	16.4	10.0	11.1	2.7	1.5
30 قبرص	0.6	0.8	0.9	1.0	0.6	45.2	69.0	71.6	22.1	18.9	11.8	14.9	2.5	1.9
31 مالطا	0.3	0.4	0.4	0.9	0.4	80.4	91.4	93.7	19.4	17.0	12.5	18.0	2.1	1.8
32 الجمهورية التشيكية	10.0	10.2	10.1	0.1	-0.1	63.7	74.2	75.7	15.7	13.2	13.9	18.6	2.2	1.2
33 بروني دار السلام	0.2	0.3	0.5	2.9	2.0	62.0	75.5	82.8	30.6	25.4	2.9	4.4	5.4	2.5
34 الأرجنتين	26.0	38.0	43.4	1.4	1.0	81.0	89.9	92.2	27.3	24.4	9.9	11.0	3.1	2.4
35 سيشيل	0.1	0.1	0.1	1.2	0.7	33.3	49.8	53.3	..	..	..	..	..	..
36 إستونيا	1.4	1.3	1.2	-0.3	-1.1	67.6	69.4	71.4	16.7	14.2	15.8	18.2	2.2	1.2
37 بولندا	34.0	38.6	38.2	0.5	-0.1	55.4	61.8	64.0	17.9	14.6	12.5	14.8	2.3	1.3
38 هنغاريا	10.5	9.9	9.3	-0.2	-0.5	52.8	64.7	70.0	16.4	13.3	14.8	17.4	2.1	1.2
39 سانت كيتس ونيفيس	(.)	(.)	(.)	-0.3	-0.3	35.0	32.4	32.5	..	..	..	..	..	..
40 البحرين	0.3	0.7	0.9	3.5	1.8	85.8	89.9	91.4	29.2	23.2	2.7	3.9	5.9	2.7
41 ليتوانيا	3.3	3.5	3.2	0.2	-0.6	55.7	66.8	67.5	19.0	16.0	14.5	16.4	2.3	1.3
42 سلوفاكيا	4.7	5.4	5.4	0.5	0.1	46.3	57.2	60.8	18.4	15.4	11.5	13.6	2.5	1.3
43 شيلي	10.3	15.6	18.0	1.5	1.1	78.4	86.6	90.2	27.8	23.6	7.5	9.8	3.6	2.4
44 الكويت	1.0	2.4	3.4	3.3	2.4	83.8	96.2	96.9	26.1	22.6	1.4	3.5	6.9	2.7
45 كوستاريكا	2.1	4.1	5.0	2.6	1.6	42.5	60.1	66.8	30.4	23.9	5.5	7.4	4.3	2.3
46 أوروغواي	2.8	3.4	3.7	0.7	0.6	83.4	92.4	94.4	24.6	22.5	13.1	13.7	3.0	2.3
47 قطر	0.2	0.6	0.7	4.7	1.3	84.8	91.8	93.6	26.6	21.7	1.5	4.6	6.8	3.2
48 كرواتيا	4.3	4.4	4.3	0.1	-0.3	45.1	58.6	64.6	16.9	16.5	16.3	17.8	2.0	1.7
49 الإمارات العربية المتحدة	0.5	2.9	3.6	6.5	1.5	83.6	85.0	87.2	25.8	20.8	1.3	4.2	6.4	2.8
50 لاتفيا	2.5	2.3	2.1	-0.2	-0.9	65.4	66.3	66.3	16.5	13.0	15.8	18.3	2.0	1.1

5 الاتجاهات الديموغرافية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مجموع السكّان (بالملايين)			معدّل النموّ السنويّ للسكّان (%)		سكّان الحضر (% من المجموع)[a]			السكّان دون عمر 15 (% من المجموع)		السكّان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدّل الخصوبة الإجماليّ (للمرأة الواحدة)	
	1975	2002[b]	2015[b]	1975-2002	2002-15[b]	1975	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	1970-1975[c]	2000-2005[c]
51 جزر البهاما	0.2	0.3	0.4	1.8	0.9	73.4	89.2	91.6	29.0	24.5	5.5	8.3	3.4	2.3
52 كوبا	9.3	11.3	11.5	0.7	0.2	64.2	75.5	78.1	20.3	16.3	10.2	14.4	3.5	1.6
53 المكسيك	59.1	102.0	119.6	2.0	1.2	62.8	75.2	78.8	32.8	26.4	5.0	6.8	6.5	2.5
54 ترينيداد وتوباغو	1.0	1.3	1.3	0.9	0.3	63.0	75.0	79.7	23.3	19.7	6.9	10.0	3.5	1.6
55 أنتيغوا وبربودا	0.1	0.1	0.1	0.6	0.4	34.2	37.4	43.4	..	..	..	..	..	..
تنمية بشريّة متوسطة														
56 بلغاريا	8.7	8.0	7.2	-0.3	-0.8	57.5	69.4	74.0	14.8	12.6	16.3	18.0	2.2	1.1
57 الاتّحاد الروسي	134.2	144.1	133.4	0.3	-0.6	66.4	73.3	74.3	16.5	13.7	13.2	14.3	2.0	1.1
58 الجماهيرية العربية الليبية	2.4	5.4	6.9	3.0	1.8	60.9	86.0	89.0	31.3	28.7	3.7	5.5	7.6	3.0
59 ماليزيا	12.3	24.0	29.6	2.5	1.6	37.7	63.3	71.0	33.2	27.2	4.3	6.1	5.2	2.9
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	1.7	2.0	2.2	0.7	0.4	50.6	59.4	62.0	22.0	20.0	10.4	12.2	3.0	1.9
61 بنما	1.7	3.1	3.8	2.1	1.6	49.0	56.8	61.7	31.2	27.5	5.7	7.5	4.9	2.7
62 بيلاروس	9.4	9.9	9.4	0.2	-0.4	50.3	70.5	75.2	17.1	14.1	14.2	14.3	2.3	1.2
63 تونغا	0.1	0.1	0.1	0.4	0.9	24.4	33.2	38.2	37.1	31.4	5.9	5.2	5.5	3.7
64 موريشيوس	0.9	1.2	1.3	1.1	0.8	43.4	43.1	47.3	25.3	21.0	6.2	8.2	3.2	1.9
65 ألبانيا	2.4	3.1	3.4	1.0	0.7	32.7	43.2	51.2	28.5	22.9	6.2	8.1	4.7	2.3
66 البوسنة والهرسك	3.7	4.1	4.3	0.4	0.3	31.3	43.9	51.1	17.6	14.1	10.8	13.6	2.6	1.3
67 سورينام	0.4	0.4	0.5	0.6	0.7	49.5	75.4	81.6	31.0	27.0	5.3	6.2	5.3	2.5
68 فنزويلا	12.7	25.2	31.2	2.5	1.6	75.8	87.4	90.0	33.0	27.6	4.6	6.6	4.9	2.7
69 رومانيا	21.2	22.4	21.6	0.2	-0.3	42.8	54.5	56.4	17.1	15.4	13.9	14.8	2.6	1.3
70 أوكرانيا	49.0	48.9	44.4	(.)	-0.7	58.3	67.2	68.9	16.5	13.2	14.6	16.1	2.2	1.2
71 سانت لوسيا	0.1	0.1	0.2	1.3	0.7	23.6	30.1	36.8	30.4	26.0	5.4	6.2	5.7	2.3
72 البرازيل	108.1	176.3	202.0	1.8	1.0	61.2	82.4	88.4	28.3	24.1	5.4	7.5	4.7	2.2
73 كولومبيا	25.4	43.5	52.2	2.0	1.4	60.0	76.0	81.3	32.1	27.0	4.9	6.5	5.0	2.6
74 عُمان	0.9	2.8	3.9	4.1	2.7	19.6	77.0	82.6	37.2	36.0	2.1	3.0	7.2	5.0
75 ساموا (الغربية)	0.2	0.2	0.2	0.6	1.1	21.1	22.2	24.7	40.8	35.5	4.5	4.4	5.7	4.1
76 تايلاند	41.3	62.2	69.6	1.5	0.9	23.8	31.6	36.7	25.6	22.0	5.8	8.1	5.0	1.9
77 المملكة العربية السعودية	7.3	23.5	32.7	4.4	2.5	58.3	87.2	91.1	39.1	34.5	2.7	3.4	7.3	4.5
78 كازاخستان	14.1	15.5	15.3	0.3	-0.1	52.2	55.8	58.2	26.0	21.4	7.5	8.4	3.5	2.0
79 جامايكا	2.0	2.6	3	1.0	1.0	44.1	52.1	54.2	30.8	25.8	7.1	7.7	5	2.4
80 لبنان	2.8	3.6	4.2	1.0	1.2	67.0	87.2	90.1	29.6	24.0	6.2	6.5	4.9	2.2
81 فيجي	0.6	0.8	0.9	1.4	0.8	36.7	51.0	60.1	32.7	27.6	3.7	5.8	4.2	2.9
82 أرمينيا	2.8	3.1	3.0	0.3	-0.3	63.0	64.6	64.2	21.4	14.4	9.2	9.9	3	1.2
83 الفلبين	42.0	78.6	96.3	2.3	1.6	35.6	60.2	69.2	36.6	29.9	3.7	4.9	6.0	3.2
84 مليف	0.1	0.3	0.4	3.0	2.8	18.1	28.4	35.2	43.1	39.6	3.2	3.1	7.0	5.3
85 بيرو	15.2	26.8	32.0	2.1	1.4	61.5	73.5	78.0	33.6	27.5	5.0	6.5	6.0	2.9
86 تركمانستان	2.5	4.8	5.8	2.4	1.5	47.6	45.1	50.0	34.6	27.4	4.5	4.6	6.2	2.7
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.1	0.1	0.1	0.8	0.5	27.0	57.2	68.6	31.1	26.0	6.7	7.1	5.5	2.2
88 تركيا	41.0	70.3	82.1	2.0	1.2	41.6	65.8	71.9	30.7	25.0	5.7	6.7	5.2	2.4
89 باراغوي	2.7	5.7	7.7	2.9	2.2	39.0	56.6	64.3	38.8	34.2	3.6	4.3	5.7	3.8
90 الأردن	1.9	5.3	7.0	3.7	2.1	57.8	78.9	81.1	38.0	31.6	3.0	4.0	7.8	3.6
91 أذربيجان	5.7	8.3	9.5	1.4	1.0	51.5	50.2	51.3	30.1	23.5	6.1	5.9	4.3	2.1
92 تونس	5.7	9.7	11.1	2.0	1.0	49.9	63.4	68.1	28.5	22.6	5.9	6.7	6.2	2.0
93 غرينادا	0.1	0.1	0.1	-0.5	-0.3	32.6	40.0	49.5	..	..	..	..	..	..
94 الصين	927.8[d]	1,294.9[d]	1,402.3[d]	1.2[d]	0.6[d]	17.4	37.7	49.5	23.7	19.4	7.1	9.4	4.9	1.8
95 دومينيكا	0.1	0.1	0.1	0.3	0.2	55.3	71.7	76.2	..	..	..	..	..	..
96 سري لانكا	13.5	18.9	20.6	1.3	0.7	22.0	21.1	22.5	25.0	21.3	6.9	9.3	4.1	2.0
97 جورجيا	4.9	5.2	4.7	0.2	-0.7	49.5	52.2	51.6	19.2	15.2	13.8	14.9	2.6	1.4
98 الجمهورية الدومينيكية	5.0	8.6	10.1	2.0	1.2	45.7	58.9	64.6	32.5	28.3	4.6	6.4	5.6	2.7
99 بليز	0.1	0.3	0.3	2.3	1.8	50.2	48.2	51.8	37.9	31.1	4.4	4.8	6.3	3.2
100 إكوادور	6.9	12.8	15.2	2.3	1.3	42.4	61.3	67.6	33.1	27.1	5.0	6.6	6.0	2.8

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مجموع السكّان (بالملايين)			معدّل النموّ السنويّ للسكّان (%)		سكّان الحضر (% من المجموع)[a]			السكّان دون عمر 15 (% من المجموع)		السكّان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدّل الخصوبة الإجماليّ (للمرأة الواحدة)	
	1975	2002[b]	2015[b]	1975-2002	2002-15[b]	1975	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	1970-1975[c]	2000-2005[c]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	33.4	68.1	81.4	2.6	1.4	45.8	65.9	73.9	32.6	26.8	4.5	4.9	6.4	2.3
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	1.3	3.4	5.3	3.7	3.3	59.6	70.8	75.6	46.1	42.1	3.4	3.0	7.7	5.6
103 السلفادور	4.1	6.4	7.6	1.6	1.3	41.5	59.3	64.2	35.1	29.4	5.3	6.5	6.1	2.9
104 غيانا	0.7	0.8	0.8	0.1	(.)	30.0	37.1	44.2	30.0	25.5	5.1	6.6	4.9	2.3
105 الرأس الأخضر	0.3	0.5	0.6	1.8	1.8	21.4	55.1	64.8	39.9	32.6	4.4	3.5	7.0	3.3
106 الجمهورية العربية السورية	7.5	17.4	23.0	3.1	2.2	45.1	50.1	52.4	38.3	32.2	3.0	3.6	7.5	3.3
107 أوزبكستان	14.0	25.7	30.7	2.3	1.4	39.1	36.8	37.0	34.5	26.2	4.9	5.0	6.3	2.4
108 الجزائر	16.0	31.3	38.1	2.5	1.5	40.3	58.3	65.3	33.5	27.4	4.2	4.9	7.4	2.8
109 غينيا الاستوائية	0.2	0.5	0.7	2.8	2.5	27.1	47.1	58.2	43.6	43.0	3.9	3.6	5.7	5.9
110 قيرغيزستان	3.3	5.1	5.9	1.6	1.2	37.9	34.0	35.4	32.6	26.4	6.3	5.9	4.7	2.6
111 إندونيسيا	134.4	217.1	250.4	1.8	1.1	19.3	44.5	57.8	29.9	25.3	5.1	6.4	5.2	2.4
112 فييت نام	48.0	80.3	94.7	1.9	1.3	18.9	25.2	32.4	31.7	25.3	5.4	5.5	6.7	2.3
113 جمهورية مولدوفا	3.8	4.3	4.2	0.4	-0.1	35.8	45.9	50.0	21.2	16.5	9.7	10.9	2.6	1.4
114 بوليفيا	4.8	8.6	10.8	2.2	1.7	41.3	62.9	69.0	39.0	32.8	4.4	5.3	6.5	3.8
115 هندوراس	3.0	6.8	8.8	3.0	2.0	32.1	45.2	51.3	40.7	33.5	3.6	4.5	7.1	3.7
116 طاجيكستان	3.4	6.2	7.3	2.2	1.2	35.5	25.0	24.4	37.4	28.5	4.8	4.6	6.8	3.1
117 منغوليا	1.4	2.6	3.1	2.1	1.4	48.7	56.7	59.5	33.2	26.6	3.8	4.1	7.3	2.4
118 نيكاراغوا	2.5	5.3	7.0	2.8	2.1	48.9	56.9	62.8	41.9	34.9	3.1	3.8	6.8	3.7
119 جنوب إفريقيا	25.8	44.8	44.3	2.0	-0.1	48.0	56.5	62.7	33.2	29.2	3.9	6.0	5.4	2.6
120 مصر	39.3	70.5	90.0	2.2	1.9	43.5	42.1	44.9	35.2	31.7	4.6	5.4	5.7	3.3
121 غواتيمالا	6.0	12.0	16.2	2.6	2.3	36.7	45.9	51.9	43.0	37.4	3.6	3.9	6.5	4.4
122 غابون	0.6	1.3	1.6	2.9	1.8	40.0	83.1	89.1	41.0	35.0	4.6	4.3	5.3	4.0
123 سان تومي وبرينسيبي	0.1	0.2	0.2	2.4	2.3	27.3	37.7	40.3	40.2	36.4	4.5	3.8	5.4	4.0
124 جزر سليمان	0.2	0.5	0.6	3.2	2.5	9.1	16.2	20.9	42.9	36.5	2.6	3.4	7.2	4.4
125 المغرب	17.3	30.1	36.5	2.0	1.5	37.8	56.8	64.8	31.8	27.9	4.4	5.1	6.9	2.7
126 ناميبيا	0.9	2.0	2.2	2.8	0.9	20.6	31.9	39.8	43.2	37.5	3.7	4.6	6.6	4.6
127 الهند	620.7	1,049.5	1,246.4	1.9	1.3	21.3	28.1	32.2	33.3	27.7	5.1	6.3	5.4	3.0
128 بوتسوانا	0.8	1.8	1.7	2.8	-0.3	12.8	51.1	57.5	39.8	37.4	2.7	4.5	6.7	3.7
129 فانواتو	0.1	0.2	0.3	2.7	2.2	15.7	22.4	28.6	40.6	34.9	3.4	4.0	6.1	4.1
130 كمبوديا	7.1	13.8	18.4	2.5	2.2	10.3	18.0	26.1	41.9	37.4	2.9	3.6	5.5	4.8
131 غانا	9.9	20.5	26.4	2.7	1.9	30.1	45.0	51.1	40.1	34.9	3.3	4.1	6.9	4.1
132 ميانمار	30.2	48.9	55.8	1.8	1.0	23.9	28.9	37.6	32.3	26.8	4.6	5.9	5.8	2.9
133 بابوا غينيا الجديدة	2.9	5.6	7.2	2.5	1.9	11.9	13.2	14.5	41.2	34.0	2.4	2.8	6.1	4.1
134 بوتان	1.2	2.2	3.0	2.3	2.5	3.5	8.2	12.6	41.8	37.8	4.3	4.5	5.9	5.0
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	3.0	5.5	7.3	2.2	2.1	11.1	20.2	27.4	42.0	36.8	3.5	3.7	6.2	4.8
136 جزر القمر	0.3	0.7	1.0	3.2	2.6	21.2	34.4	43.0	42.3	38.5	2.4	3.0	7.1	4.9
137 سوازيلندا	0.5	1.1	1.1	2.7	(.)	14.0	23.4	27.0	43.7	39.7	3.3	4.6	6.9	4.5
138 بنغلاديش	75.2	143.8	181.4	2.4	1.8	9.9	23.9	29.6	38.3	31.9	3.2	3.8	6.2	3.5
139 السودان	16.7	32.9	41.4	2.5	1.8	18.9	38.0	49.3	39.7	34.8	3.5	4.4	6.7	4.4
140 نيبال	13.4	24.6	32.0	2.3	2.0	5.0	14.6	20.5	40.2	35.6	3.7	4.2	5.8	4.3
141 الكاميرون	7.6	15.7	18.9	2.7	1.4	26.9	50.6	59.9	42.4	37.8	3.7	4.1	6.3	4.6
تنمية بشريّة منخفضة														
142 باكستان	70.3	149.9	204.5	2.8	2.4	26.4	33.7	39.5	41.5	38.1	3.7	4.0	6.3	5.1
143 توغو	2.3	4.8	6.4	2.8	2.2	16.3	34.5	43.3	43.9	40.3	3.1	3.5	7.1	5.3
144 الكونغو	1.5	3.6	5.2	3.2	2.8	34.8	53.1	59.3	46.8	46.2	2.9	2.8	6.3	6.3
145 ليسوتو	1.1	1.8	1.7	1.7	-0.4	10.8	17.8	21.0	39.9	38.2	4.7	5.4	5.7	3.8
146 أوغندا	10.8	25.0	39.3	3.1	3.5	8.3	12.2	14.2	50.1	49.7	2.6	2.3	7.1	7.1
147 زمبابوي	6.1	12.8	13.0	2.7	0.1	19.6	34.5	41.4	43.1	39.6	3.4	4.2	7.6	3.9
148 كينيا	13.6	31.5	36.9	3.1	1.2	12.9	38.2	51.8	42.1	36.5	2.9	3.4	8.1	4.0
149 اليمن	6.9	19.3	30.7	3.8	3.6	14.8	25.3	31.3	48.7	47.2	2.3	2.2	8.4	7.0
150 مدغشقر	7.9	16.9	24.0	2.8	2.7	16.4	26.3	30.7	44.6	41.7	3.0	3.1	6.6	5.7
151 نيجيريا	54.9	120.9	161.7	2.9	2.2	23.4	45.9	55.5	44.6	40.6	3.1	3.4	6.9	5.4

5 الاتجاهات الديموغرافية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مجموع السكّان (بالملايين)			معدّل النموّ السنويّ للسكّان (%)		سكّان الحضر (% من المجموع)[a]			السكّان دون عمر 15 (% من المجموع)		السكّان في عمر 65 عاماً وما فوق (% من المجموع)		معدّل الخصوبة الإجماليّ (للمرأة الواحدة)	
	1975	2002[b]	2015[b]	1975-2002	2002-15[b]	1975	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	2002[b]	2015[b]	1970-1975[c]	2000-2005[c]
152 موريتانيا	1.4	2.8	4.0	2.5	2.7	20.3	60.5	73.9	43.2	41.7	3.3	3.5	6.5	5.8
153 هايتي	4.9	8.2	9.7	1.9	1.3	21.7	36.9	45.5	39.1	35.1	3.9	4.5	5.8	4.0
154 جيبوتي	0.2	0.7	0.8	4.3	1.5	61.6	83.3	87.6	43.0	40.3	3.2	3.8	7.2	5.7
155 غامبيا	0.6	1.4	1.9	3.4	2.2	17.0	26.1	27.8	40.9	36.6	3.5	4.4	6.5	4.7
156 إريتريا	2.1	4.0	5.9	2.4	3.0	12.7	19.5	26.5	45.5	41.7	2.1	2.4	6.5	5.4
157 السنغال	4.8	9.9	13.2	2.7	2.2	34.2	48.9	57.9	43.5	39.0	2.4	2.7	7.0	5.0
158 تيمور – ليشتي	0.7	0.7	1.1	0.3	2.8	8.9	7.6	9.5	39.3	30.2	2.8	3.8	6.2	3.8
159 رواندا	4.4	8.3	10.6	2.3	1.9	4.0	16.6	40.5	45.2	43.5	2.5	2.9	8.3	5.7
160 غينيا	4.1	8.4	11.2	2.7	2.3	16.3	34.2	44.2	44.0	41.5	2.9	3.1	7.0	5.8
161 بنن	3.0	6.6	9.1	2.8	2.5	21.9	43.8	53.5	45.6	42.1	2.7	2.8	7.1	5.7
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	16.2	36.3	45.9	3.0	1.8	10.1	34.4	46.8	45.3	40.2	2.3	2.7	6.8	5.1
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	6.8	16.4	19.8	3.3	1.5	32.1	44.4	51.0	41.8	37.3	3.2	3.9	7.4	4.7
164 زامبيا	5.1	10.7	12.7	2.8	1.3	34.8	35.4	40.8	46.5	44.7	3.0	3.2	7.8	5.6
165 ملاوي	5.2	11.9	15.2	3.0	1.9	7.7	15.9	22.2	46.2	44.9	3.5	3.6	7.4	6.1
166 أنغولا	6.2	13.2	19.3	2.8	2.9	17.4	34.9	44.9	47.5	47.9	2.7	2.6	6.6	7.2
167 تشاد	4.1	8.3	12.1	2.6	2.9	15.6	24.5	31.1	46.7	46.5	3.1	2.8	6.7	6.7
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	23.9	51.2	74.2	2.8	2.8	29.5	31.2	39.7	46.8	47.2	2.6	2.6	6.5	6.7
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	2.1	3.8	4.6	2.3	1.4	33.7	42.2	50.3	43.1	40.4	4.0	4.0	5.7	4.9
170 إثيوبيا	33.1	69.0	93.8	2.7	2.4	9.5	15.4	19.8	45.7	43.1	2.9	3.2	6.8	6.1
171 موزامبيق	10.6	18.5	22.5	2.1	1.5	8.7	34.5	48.5	44.0	41.2	3.2	3.5	6.6	5.6
172 غينيا – بيساو	0.7	1.4	2.1	3.0	2.9	16.0	33.2	43.5	47.1	46.9	3.1	2.8	7.1	7.1
173 بوروندي	3.7	6.6	9.8	2.2	3.1	3.2	9.6	14.6	46.9	45.8	2.9	2.5	6.8	6.8
174 مالي	6.3	12.6	19.0	2.6	3.1	16.2	31.6	40.9	49.2	48.7	2.4	2.1	7.1	7.0
175 بوركينا فاصو	6.1	12.6	18.6	2.7	3.0	6.3	17.4	23.2	48.9	47.7	2.7	2.4	7.8	6.7
176 النيجر	4.8	11.5	18.3	3.3	3.6	10.6	21.6	29.7	50.0	49.7	2.0	1.9	8.1	8.0
177 سيراليون	2.9	4.8	6.4	1.8	2.3	21.4	38.1	47.6	44.2	44.1	2.9	3.0	6.5	6.5
البلدان النامية	2,961.2T	4,936.9T	5,868.2T	1.9	1.3	26.4	41.4	48.6	32.2	28.2	5.2	6.4	5.4	2.9
البلدان الأقل نمواً	353.7T	700.9T	941.9T	2.5	2.3	14.7	26.1	33.4	42.9	40.1	3.1	3.3	6.6	5.1
الدول العربية	143.4T	296.6T	389.7T	2.7	2.1	41.7	54.2	58.8	37.1	33.5	3.7	4.3	6.7	3.8
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	1,310.5T	1,917.6T	2,124.6T	1.4	0.8	20.4	40.2	51.0	25.8	21.4	6.5	8.4	5.0	2.0
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	317.9T	530.2T	622.5T	1.9	1.2	61.2	76.2	80.8	31.1	26.3	5.6	7.3	5.1	2.5
جنوب آسيا	842.1T	1,480.3T	1,805.3T	2.1	1.5	21.3	29.6	34.3	34.8	29.6	4.7	5.6	5.6	3.3
إفريقيا جنوب الصحراء	305.8T	641.0T	843.1T	2.7	2.1	21.0	35.0	42.4	44.3	41.9	3.0	3.3	6.8	5.4
وسط أوروبا وشرقها؛ رابطة الدول المستقلة	366.6T	408.9T	398.4T	0.4	-0.2	56.8	62.8	63.7	19.5	16.3	12.2	13.2	2.5	1.4
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	925.6T	1,148.1T	1,227.7T	0.8	0.5	67.3	75.7	79.0	20.2	17.9	13.3	16.0	2.5	1.8
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	766.2T	911.6T	962.9T	0.6	0.4	69.9	77.3	80.4	18.2	16.5	14.8	18.0	2.2	1.7
تنمية بشرية مرتفعة	972.3T	1,201.3T	1,282.0T	0.8	0.5	68.9	77.1	80.3	20.0	17.8	13.4	16.2	2.5	1.8
تنمية بشرية متوسطة	2,678.4T	4,165.2T	4,759.1T	1.6	1.0	28.1	42.2	49.3	29.3	24.8	6.0	7.4	4.9	2.4
تنمية بشرية منخفضة	354.5T	755.8T	1,021.6T	2.8	2.3	19.4	32.4	39.9	44.6	42.1	3.0	3.2	6.8	5.6
دخل مرتفع	782.0T	941.2T	997.7T	0.7	0.4	70.1	77.8	80.9	18.3	16.6	14.6	17.7	2.2	1.7
دخل متوسط	1,847.5T	2,720.7T	3,027.9T	1.4	0.8	35.7	52.8	61.0	26.3	22.3	7.0	8.6	4.5	2.1
دخل منخفض	1,437.1T	2,560.8T	3,169.0T	2.1	1.6	20.7	31.2	37.5	37.0	32.8	4.3	5.0	5.9	3.7
العالم	4,068.1T[e]	6,225.0T[e]	7,197.2T[e]	1.6	1.1	37.2	47.8	53.5	29.4	26.1	7.1	8.3	4.5	2.7

ملاحظة: T = مجموع.

a – تستند البيانات إلى التعريف القوميّ للمدينة أو المنطقة المدينية، لذلك وجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. b – تشير البيانات إلى إسقاطات متوسّطة الاختلاف. c – تشير البيانات إلى تقديرات للفترة الزمنية المحدّدة d – تشمل التقديرات السكانية تايوان، مقاطعة الصين. e – تشير البيانات إلى مجموع سكان العالم بحسب الأمم المتحدة 2003. قُدّر مجموع السكان للبلدان الـ 177 الواردة في جداول المؤشرات الرئيسية بـ 4063 مليوناً في عام 1975, ويتوقّع أن يصل إلى 6217 مليون نسمة في عام 2002 و 7188 مليون نسمة في عام 2015

المصدر: الأعمدة 1–3, 13 و14: الأمم المتحدة 2003؛ العمود 4: جرى حسابه على أساس العمودين 1و2؛ العمود 5: جرى حسابه على أساس العمودين 2 و3؛ الأعمدة 6–8: الأمم المتحدة 2004؛ العمودان 9 و10: جرى حسابهما على أساس بيانات الأمم المتحدة 2003 عن السكان دون الـ 15 من العمر ومجموع السكّان؛ العمودان 11 و12: جرى حسابهما على أساس بيانات الأمم المتحدة 2003 عن السكان في عمر 65 عاماً وما فوق.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق على الصحّة: في القطاع العام (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: في القطاع الخاص (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: لكلّ فرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2001	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصينًا تامًّا ضدّ: السلّ (%) 2002	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصينًا تامًّا ضدّ: الحصبة (%) 2002[c]	معدّل استخدام علاج الإمهاء الفمويّ (%) 1994-2002[c]	معدّل انتشار وسائل منع الحمل (%) 1995 - 2002[c]	أ ت أ عمليّات الولادة التي تتمّ بإشراف عاملين صحيّين مهرة (%) 1995 - 2002[c]	الأطبّاء (لكلّ مئة ألف شخص) 1990 - 2003[c]	أ ت أ السكّان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهريّة بأسعار محمولة[b] (%) 1999
تنمية بشريّة مرتفعة										
1 النّرويج	6.9	1.2	2,920	..	88	..	..	100[d]	367	100-95
2 السويد	7.5	1.3	2,270	..	94	..	..	100[d]	287	100-95
3 أستراليا	6.2	3.0	2,532	..	94	..	..	100	247	100-95
4 كندا	6.8	2.8	2,792	..	96	..	75	98	187	100-95
5 هولندا	5.7	3.3	2,612	..	96	..	..	100	328	100-95
6 بلجيكا	6.4	2.5	2,481	..	75	..	..	100[d]	419	100-95
7 آيسلاندا	7.6	1.6	2,643	..	88	..	..	..	352	100-95
8 الولايات المتحدة الأميركية	6.2	7.7	4,887	..	91	..	76	99	279	100-95
9 اليابان	6.2	1.8	2,131	..	98	..	56	100	202	100-95
10 آيرلندا	4.9	1.6	1,935	90	73	..	..	100	239	100-95
11 سويسرا	6.3	4.7	3,322	..	79	..	82	..	350	100-95
12 المملكة المتحدة	6.2	1.4	1,989	..	83	..	84[e]	99	164	100-95
13 فنلندا	5.3	1.7	1,845	99	96	..	..	100[d]	311	100-95
14 النمسا	5.6	2.5	2,259	..	78	..	51	100[d]	323	100-95
15 لكسمبرغ	5.4	0.6	2.905	..	91	..	..	100[d]	254	100-95
16 فرنسا	7.3	2.3	2.567	83	85	..	..	99[d]	330	100-95
17 الدانمرك	7.0	1.5	2,503	..	99	..	..	100[d]	366	100-95
18 نيوزيلندا	6.4	1.9	1,724	..	85	..	75	100	219	100-95
19 ألمانيا	8.1	2.7	2,820	..	89	..	..	100[d]	363	100-95
20 إسبانيا	5.4	2.2	1,607	..	97	..	81	..	329	100-95
21 إيطاليا	6.3	2.1	2,204	..	70	..	60	..	607	100-95
22 إسرائيل	6.0	2.7	1,839	..	95	..	..	99[d]	375	100-95
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..	160	..
24 اليونان	5.2	4.1	1,522	88	88	..	..	..	438	100-95
25 سنغافورة	1.3	2.6	993	98	91	..	62	100	140	100-95
26 البرتغال	6.4	2.9	1,618	82	87	..	..	100	318	100-95
27 سلوفينيا	6.3	2.1	1,545	98	94	..	..	100[d]	219	100-95
28 جمهورية كوريا	2.7	3.3	948	89	97	..	81	100	180	100-95
29 بربادوس	4.3	2.2	940	..	92	..	..	91	137	100-95
30 قبرص	3.9	4.3	941	..	86	..	..	100	269	100-95
31 مالطا	6.0	2.8	813	..	65	..	..	98[d]	291	100-95
32 الجمهورية التشيكية	6.7	0.6	1,129	97	..	..	72	99	342	94-80
33 بروني دار السلام	2.5	0.6	638	99	99	..	..	99	99	100-95
34 الأرجنتين	5.1	4.4	1,130	99	97	..	..	98	304	79-50
35 سيشيل	4.1	1.9	770	99	98	..	..	..	132	94-80
36 إستونيا	4.3	1.2	562	99	95	..	..	..	313	100-95
37 بولندا	4.4	1.7	629	95	98	..	..	99[d]	220	94-80
38 هنغاريا	5.1	1.7	914	99	99	..	..	..	355	100-95
39 سانت كيتس ونيفيس	3.2	1.6	576	99	99	..	..	99	117	79-50
40 البحرين	2.9	1.3	664	..	99	..	62	98	169	100-95
41 ليتوانيا	4.2	1.8	478	99	98	..	47	..	403	94-80
42 سلوفاكيا	5.1	0.6	681	98	99	..	..	..	326	100-95
43 شيلي	2.9	3.9	792	94	95	..	..	100	115	94-80
44 الكويت	3.0	0.8	612	..	99	..	50	98	160	100-95
45 كوستاريكا	4.9	2.3	562	91	94	..	..	98	160	100-95
46 أوروغواي	5.1	5.9	971	99	92	..	..	100	387	79-50
47 قطر	2.3	0.8	782	99	99	..	43	98	220	100-95
48 كرواتيا	7.3	1.6	726	99	95	..	..	100	238	100-95
49 الإمارات العربية المتحدة	2.6	0.8	921	98	94	..	28	96	177	100-95
50 لاتفيا	3.4	3.1	509	99	98	..	48	100	291	94-80

6 الالتزام بالصحة، الموارد والمنافذ والخدمات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق على الصحّة: في القطاع العام (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: في القطاع الخاص (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: لكلّ فرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2001	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصيناً تامّاً ضدّ: السلّ (%) 2002	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصيناً تامّاً ضدّ: الحصبة (%) 2002[c]	معدّل استخدام علاج الإمهاء الفمويّ (%) 1994-2002[c]	معدّل انتشار وسائل منع الحمل (%) 1995 - 2002[c]	أ ت أ عمليّات الولادة التي تتمّ بإشراف عاملين صحيّين مهرة (%) 1995 - 2002[c]	الأطبّاء (لكلّ مئة الف شخص) 1990 - 2003[c]	أ ت أ السكّان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهريّة بأسعار محمولة[b] (%) 1999
51 جزر البهاما	3.2	2.4	1,220	..	92	..	..	99[d]	163	94-80
52 كوبا	6.2	1.0	229	99	98	..	73	100	596	100-95
53 المكسيك	2.7	3.4	544	99	96	..	67	86	156	94-80
54 ترينيداد وتوباغو	1.7	2.2	388	..	88	6	38	96	75	79-50
55 أنتيغوا وبربودا	3.4	2.2	614	..	99	..	..	100	105	79-50
تنمية بشريّة متوسطة										
56 بلغاريا	3.9	0.9	303	98	90	..	42	..	344	94-80
57 الاتّحاد الروسي	3.7	1.7	454	97	98	..	..	99	420	79-50
58 الجماهيرية العربية الليبية	1.6	1.3	239	99	91	..	40	94	120	100-95
59 ماليزيا	2.1	1.8	345	99	92	..	..	97	68	79-50
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	5.8	1.0	331	91	98	..	..	97	219	79-50
61 بنما	4.8	2.2	458	92	79	7	..	90	121	94-80
62 بيلاروس	4.8	0.7	464	99	99	..	50	100	450	79-50
63 تونغا	3.4	2.1	223	99	90	..	..	92	35	100-95
64 موريشيوس	2.0	1.4	323	87	84	..	..	99	85	100-95
65 ألبانيا	2.4	1.3	150	94	96	48	58	99	137	79-50
66 البوسنة والهرسك	2.8	4.8	268	91	89	11	48	100	145	94-80
67 سورينام	5.7	3.8	398	..	73	24	42	85	50	100-95
68 فنزويلا	3.8	2.3	386	90	78	10	..	94	200	94-80
69 رومانيا	5.2	1.4	460	99	98	..	64	98	189	94-80
70 أوكرانيا	2.9	1.4	176	98	99	..	68	100	299	79-50
71 سانت لوسيا	2.9	1.6	272	95	97	..	..	100	58	79-50
72 البرازيل	3.2	4.4	573	99	93	18	77	88	206	49-0
73 كولومبيا	3.6	1.9	356	85	89	..	77	86	94	94-80
74 عُمان	2.4	0.6	343	98	99	88	24	95	137	94-80
75 ساموا (الغربية)	4.7	1.0	199	98	99	..	..	100	34	100-95
76 تايلاند	2.1	1.6	254	99	94	..	72	99	30	100-95
77 المملكة العربية السعودية	3.4	1.2	591	98	97	..	32	91	153	100-95
78 كازاخستان	1.9	1.2	204	99	95	20	66	99	345	79-50
79 جامايكا	2.9	4.0	253	90	86	2	66	95	85	100-95
80 لبنان	3.4	8.8	673	..	96	30	61	89	274	94-80
81 فيجي	2.7	1.3	224	99	88	..	..	100	34	100-95
82 أرمينيا	3.2	4.6	273	97	91	40	61	97	287	49-0
83 الفلبين	1.5	1.8	169	75	73	28	47	58	115	79-50
84 ملديف	5.6	1.1	263	98	99	..	..	70	78	79-50
85 بيرو	2.6	2.1	231	90	95	29	69	59	103	79-50
86 تركمانستان	3.0	1.1	245	99	88	31	62	97	300	79-50
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	3.8	2.2	358	90	99	..	..	100	88	94-80
88 تركيا	3.6	1.5	294	77	82	15	64	81	123	100-95
89 باراغوي	3.1	4.9	332	65	82	..	57	71	49	49-0
90 الأردن	4.5	5.0	412	..	95	..	56	97	205	100-95
91 أذربيجان	1.1	0.5	48	99	97	27	55	84	359	79-50
92 تونس	4.9	1.6	463	97	94	..	..	90	70	79-50
93 غرينادا	3.8	1.5	445	..	94	..	..	99	81	100-95
94 الصين	2.0	3.4	224	77	79	29	84	76	164	94-80
95 دومينيكا	4.3	1.7	312	98	98	..	..	100	49	94-80
96 سري لانكا	1.8	1.9	122	99	99	..	..	97	43	100-95
97 جورجيا	1.4	2.2	108	91	73	33	41	96	463	49-0
98 الجمهورية الدومينيكية	2.2	3.9	353	99	92	22	65	98	190	79-50
99 بليز	2.4	2.9	278	97	89	..	..	83	102	94-80
100 إكوادور	2.3	2.3	177	99	80	..	66	69	145	49-0

6 الالتزام بالصحة، الموارد والمنافذ والخدمات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق على الصحّة: في القطاع العام (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: في القطاع الخاص (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: لكلّ فرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2001	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصينًا تامًّا ضدّ: السلّ (%) 2002	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصينًا تامًّا ضدّ: الحصبة (%) 2002[c]	معدّل استخدام علاج الإمهاء الفمويّ (%) 1994-2002[c]	معدّل انتشار وسائل منع الحمل (%) 1995 - 2002[c]	أ ت أ عمليّات الولادة التي تتمّ بإشراف عاملين صحيّين مهرة (%) 1995 - 2002[c]	الأطبّاء (لكلّ مئة ألف شخص) 1990 - 2003[c]	أ ت أ السكّان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهريّة بأسعار محمولة[b] (%) 1999
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	2.8	3.6	422	99	99	..	73	90	110	94-80
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	96	94	43	..	97	84	..
103 السلفادور	3.7	4.3	376	92	93	..	60	90	126	94-80
104 غيانا	4.2	1.1	215	91	95	7	37	86	26	49-0
105 الرأس الأخضر	3.8	0.7	165	92	85	..	53	89	17	94-80
106 الجمهورية العربية السورية	2.4	3.0	427	99	98	..	..	76[d]	142	94-80
107 أوزبكستان	2.7	0.9	91	98	97	19	67	96	293	79-50
108 الجزائر	3.1	1.0	169	98	81	24	64	92	85	100-95
109 غينيا الاستوائية	1.2	0.8	106	73	51	..	..	65	25	49-0
110 قيرغيزستان	1.9	2.1	108	99	98	13	60	98	272	79-50
111 إندونيسيا	0.6	1.8	77	77	76	5	57	64	16	94-80
112 فييت نام	1.5	3.7	134	97	96	20	78	70	54	94-80
113 جمهورية مولدوفا	2.9	2.9	112	99	94	19	62	99	271	79-50
114 بوليفيا	3.5	1.8	125	94	79	40	53	69	76	79-50
115 هندوراس	3.2	2.9	153	94	97	..	62	56	87	49-0
116 طاجيكستان	1.0	2.3	43	98	84	20	34	71	212	49-0
117 منغوليا	4.6	1.8	122	98	98	32	67	97	278	79-50
118 نيكاراغوا	3.8	4.0	158	84	98	18	69	67	62	49-0
119 جنوب إفريقيا	3.6	5.1	652	94	78	..	56	84	25	94-80
120 مصر	1.9	2.0	153	98	97	..	56	61	218	94-80
121 غواتيمالا	2.3	2.5	199	96	92	15	38	41	109	79-50
122 غابون	1.7	1.9	197	89	55	..	33	86	..	49-0
123 سان تومي وبرينسيبي	1.5	0.7	22	99	85	25	29	79	47	49-0
124 جزر سليمان	4.7	0.3	133	76	78	..	..	85	13	94-80
125 المغرب	2.0	3.1	199	90	96	..	50	40	49	79-50
126 ناميبيا	4.7	2.2	342	83	68	8	..	78	29	94-80
127 الهند	0.9	4.2	80	81	67	..	48[f]	43	51	49-0
128 بوتسوانا	4.4	2.2	381	99	90	..	40	94	29	94-80
129 فانواتو	2.3	1.6	107	90	44	..	..	89	12	..
130 كمبوديا	1.8	10.0	184	63	52	..	24	32	16	49-0
131 غانا	2.8	1.9	60	91	81	22	22	44	9	49-0
132 ميانمار	0.4	1.7	26	80	75	11	33	56	30	79-50
133 بابوا غينيا الجديدة	3.9	0.5	144	71	71	..	26	53	6	94-80
134 بوتان	3.6	0.4	64	83	78	..	..	24	5	94-80
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1.7	1.4	51	65	55	20	32	19	61	79-50
136 جزر القمر	1.9	1.2	29	90	71	22	26	62	7	94-80
137 سوازيلندا	2.3	1.1	167	95	72	7	28	70	15	100-95
138 بنغلاديش	1.6	2.0	58	95	77	49	54	12	23	79-50
139 السودان	0.7	2.8	39	48	49	13	..	86[d]	16	49-0
140 نيبال	1.5	3.6	63	85	71	11	39	11	5	49 -0
141 الكاميرون	1.2	2.1	42	77	62	23	19	60	7	79-50
تنمية بشريّة منخفضة										
142 باكستان	1.0	3.0	85	67	57	19	28	20	68	79-50
143 توغو	1.4	1.5	45	84	58	15	26	49	6	79-50
144 الكونغو	1.4	0.8	22	51	37	13	..	..	25	79-50
145 ليسوتو	4.3	1.2	101	83	70	10	30	60	7	94-80
146 أوغندا	3.4	2.5	57	96	77	..	23	39	5	79-50
147 زمبابوي	2.8	3.4	142	80	58	50	54	73	6	79-50
148 كينيا	1.7	6.2	114	91	78	30	39	44	14	49-0
149 اليمن	1.6	3.0	69	74	65	..	21	22	22	79-50
150 مدغشقر	1.3	0.7	20	73	61	30	19	46	9	79-50
151 نيجيريا	0.8	2.6	31	54	40	24	15	42	27	49-0

6 الالتزام بالصحة، الموارد والمنافذ والخدمات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق على الصحّة: في القطاع العام (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: في القطاع الخاص (% من الناتج المحليّ الإجمالي) 2001	الإنفاق على الصحّة: لكلّ فرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2001	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصيناً تامّاً ضدّ: السلّ (%) 2002	أ ت أ الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصيناً تامّاً ضدّ: الحصبة (%) 2002[c]	معدّل استخدام علاج الإمهاء الفمويّ (%) 1994-2002[c]	معدّل انتشار وسائل منع الحمل (%) 1995 - 2002[c]	أ ت أ عمليّات الولادة التي تتمّ بإشراف عاملين صحيّين مهرة (%) 1995 - 2002[c]	الأطبّاء (لكلّ مئة ألف شخص) 1990 - 2003[c]	أ ت أ السكّان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على العقاقير الجوهريّة بأسعار محمولة[b] (%) 1999
152 موريتانيا	2.6	1.0	45	98	81	..	8	57	14	79-50
153 هايتي	2.7	2.4	56	71	53	..	27	24	25	49-0
154 جيبوتي	4.1	2.9	90	52	62	..	..	..	13	94-80
155 غامبيا	3.2	3.3	78	99	90	27	10	55	4	94-80
156 إريتريا	3.7	2.0	36	91	84	30	8	21	5	79-50
157 السنغال	2.8	2.0	63	70	54	33	13	58	10	79-50
158 تيمور – ليشتي	5.8	4.0	..	83	47	7	..	24	..	..
159 رواندا	3.1	2.5	44	99	69	4	13	31	2	49 -0
160 غينيا	1.9	1.6	61	71	54	21	6	35	13	94-80
161 بنن	2.1	2.4	39	94	78	35	19	66	10	79-50
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	2.1	2.3	26	88	89	21	25	36	4	79-50
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	1.0	5.2	127	66	56	25	15	63	9	94-80
164 زامبيا	3.0	2.7	52	92	85	28	34	43	7	79-50
165 ملاوي	2.7	5.1	39	78	69	..	31	56	..	49-0
166 أنغولا	2.8	1.6	70	82	74	7	6	45	5	49-0
167 تشاد	2.0	0.6	17	67	55	36	8	16	3	49-0
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.5	1.9	12	55	45	11	31	61	7	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	2.3	2.2	58	70	35	34	28	44	4	79-50
170 إثيوبيا	1.4	2.1	14	76	52	..	8	6	3	79-50
171 موزامبيق	4.0	1.9	47	78	58	27	6	44	2	79-50
172 غينيا – بيساو	3.2	2.7	37	70	47	13	8	35	17	49-0
173 بوروندي	2.1	1.5	19	84	75	10	16	25	1	49-0
174 مالي	1.7	2.7	30	73	33	22	8	41	4	79-50
175 بوركينا فاصو	1.8	1.2	27	72	46	37	12	31	4	79-50
176 النيجر	1.4	2.3	22	47	48	38	14	16	3	79-50
177 سيراليون	2.6	1.7	26	70	60	29	4	42	9	49-0
البلدان النامية	..	..	..	80	72	..	..	55	..	..
البلدان الأقل نمواً	..	..	..	76	62	..	..	33	..	..
الدول العربية	..	..	..	86	82	..	..	67	..	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	..	..	..	79	79	..	..	73	..	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	..	..	..	95	91	..	..	83	..	..
جنوب آسيا	..	..	..	81	68	..	..	37	..	..
إفريقيا جنوب الصحراء	..	..	..	73	58	..	..	42	..	..
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	..	..	..	97	96	..	..	97	..	..
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	..	..	..	..	90	..	..	95	..	..
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	..	..	..	..	90	..	..	99	..	..
	..	..	..	..	92	..	..	97	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	..	..	..	84	78	..	..	62	..	..
تنمية بشرية متوسطة	..	..	..	71	57	..	..	35	..	..
تنمية بشرية منخفضة										
	..	..	..	..	90	..	..	99	..	..
دخل مرتفع	..	..	..	87	86	..	..	80	..	..
دخل متوسط	..	..	..	77	64	..	..	41	..	..
دخل منخفض										
	..	..	..	81[g]	75[g]	..	..	58[g]	..	..
العالم										

a – تشير البيانات إلى المتزوّجات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 15 و49 عاماً، وقد تختلف الشريحة العُمْرية الفعلية باختلاف البلدان. b – تستند البيانات المتعلّقة بفرص الحصول على العقاقير الجوهرية إلى التقديرات الإحصائية الواردة في من المكاتب القطرية والإقليمية والمستشارين الإقليميّين لمنظمة الصحة العالمية، من خلال الدراسة الاستطلاعية عن حالة العقاقير في العالم التي أجريت في الفترة الممتدة بين العامين 1998 و1999. وتمثّل هذه التقديرات أفضل المعلومات المتوفّرة حتى يومنا الحاليّ لدى قسم سياسات الأدوية والعقارات الجوهرية التابع لمنظمة الصحة العالمية. والبلدان الأعضاء في منظمة الصحة العالمية في طور المصادقة عليها رسمياً في تحليل البيانات ويصنّف القسم التقديرات في أربع مجموعات: حصول متدنٍ جداً (0–49%)، حصول متدنٍ (50–79%)، حصول متوسّط (80–94%)، حصول جيد (95–100%). يذكر أنّ منظمة الصحة العالمية تستند في الغالب إلى المجموعات المستخدمة في هذا الجدول لتقديم البيانات ذلك أنّ التقديرات الفعلية تمثّل مستوى من الدقّة أعلى ممّا تحتمله البيانات. c – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. d – تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المشار إليهما، أو تختلف عن التعريف المعياري، أو تعني جزءاً من البلد دون سواه. e – ما عدا آيرلندا الشمالية. f – ما عدا ولاية تريبورا. g – تشير البيانات إلى البيانات التجميعية العالميّة من اليونيسف 2003b.

المصدر: الأعمدة 1–3: منظمة الصحة العالمية 2004b؛ الأعمدة 4–6 و8: اليونيسيف 2003b؛ العمود 7: الأمم المتحدة 2004g؛ العمود 9: منظمة الصحة العالمية 2004d؛ العمود 10: منظمة الصحة العالمية 2004a.

7 الماء، الصرف الصحيّ، الوضع الغذائي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحّي محسّن (%) أ ت أ		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر مياه محسّن (%) أ ت أ		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان) أ ت أ		الأطفال دون مستوى الوزن السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة) أ ت أ	الأطفال دون مستوى الطول السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة)	المواليد ذوو الوزن المنخفض (%)
	1990	2000	1990	2000	1990-92[a]	1999/2001[a]	1995-2002[b]	1995-2002[b]	1998-2002[b]
تنمية بشريّة مرتفعة									
1 النرويج	..	..	100	100	..	..	..	..	5
2 السويد	100	100	100	100	..	..	..	..	4
3 أستراليا	100	100	100	100	..	..	..	..	7
4 كندا	100	100	100	100	..	..	..	..	6
5 هولندا	100	100	100	100	..	..	..	..	..
6 بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	8[c]
7 آيسلاندا	..	..	..	..	..	..	..	..	4
8 الولايات المتحدة الأميركية	100	100	100	100	..	..	1[c]	2[c]	8
9 اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..	8
10 آيرلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	6
11 سويسرا	100	100	100	100	..	..	..	..	6
12 المملكة المتحدة	100	100	100	100	..	..	..	..	8
13 فنلندا	100	100	100	100	..	..	..	..	4
14 النمسا	100	100	100	100	..	..	..	..	7
15 لكسمبرغ	..	..	..	..	..	..	..	..	8
16 فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..	7
17 الدانمرك	..	..	..	100	..	..	..	..	5
18 نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	6
19 ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	7
20 إسبانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	6[c]
21 إيطاليا	..	..	..	..	..	..	..	..	6
22 إسرائيل	..	..	..	..	..	..	..	..	8
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	..	..	..
24 اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	8
25 سنغافورة	100	100	100	100	..	..	14[c]	11[c]	8
26 البرتغال	..	..	..	..	..	..	..	..	8
27 سلوفينيا	..	..	100	100	..	..	..	..	6
28 جمهورية كوريا	..	63	..	92	..	..	..	..	4
29 بربادوس	..	100	..	100	..	..	6[c]	7[c]	10[c]
30 قبرص	100	100	100	100	..	..	..	..	..
31 مالطا	100	100	100	100	..	..	..	..	6
32 الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	1[c]	2[c]	7
33 بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..	10
34 الأرجنتين	82	..	94	..	..	..	5	12	7
35 سيشيل	..	..	..	..	..	..	6[c]	5[c]	..
36 إستونيا	..	..	..	..	..	4	..	..	4
37 بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	6
38 هنغاريا	99	99	99	99	..	..	2[c]	3[c]	9
39 سانت كيتس ونيفيس	..	96	..	98	..	..	..	..	9
40 البحرين	..	..	..	..	..	..	9	10	8
41 ليتوانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	4
42 سلوفاكيا	..	100	..	100	..	5	..	..	7
43 شيلي	97	96	90	93	8	4	1	2	5
44 الكويت	..	..	..	..	22	4	10	24	7
45 كوستاريكا	..	93	..	95	7	6	5	6	7
46 أوروغواي	..	94	..	98	6	3	5	8	8
47 قطر	..	..	..	..	..	..	6	8	10
48 كرواتيا	..	..	..	..	..	12	1	1	6
49 الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	4	..	14	17	15[c]
50 لاتفيا	..	..	..	..	..	6	..	..	5

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحّي محسّن (%) أ ت أ		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر مياه محسّن (%) أ ت أ		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان) أ ت أ		الأطفال دون مستوى الوزن السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة) أ ت أ	الأطفال دون مستوى الطول السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة)	المواليد ذوو الوزن المنخفض (%)
	1990	2000	1990	2000	1990-92[a]	1999/2001[a]	1995-2002[b]	1995-2002[b]	1998-2002[b]
51 جزر البهاما	..	100	..	97	..	..	..	..	7
52 كوبا	..	98	..	91	8	11	4	5	6
53 المكسيك	70	74	80	88	5	5	8	18	9
54 ترينيداد وتوباغو	99	99	91	90	13	12	7[c]	5[c]	23
55 أنتيغوا وبربودا	..	95	..	91	..	..	10[c]	7[c]	8
تنمية بشرية متوسطة									
56 بلغاريا	..	100	..	100	..	16	..	..	10
57 الاتّحاد الروسي	..	..	..	99	..	4	3	13	6
58 الجماهيرية العربية الليبية	97	97	71	72	..	..	5	15	7[c]
59 ماليزيا	..	..	..	..	3	..	12	..	10
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	..	..	..	10	6	7	5
61 بنما	..	92	..	90	20	26	7	14	10[c]
62 بيلاروس	..	..	..	100	..	3	..	..	5
63 تونغا	..	..	..	100	..	..	..	..	0
64 موريشيوس	100	99	100	100	6	5	15	10	13
65 ألبانيا	..	91	..	97	..	4	14	32	3
66 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	8	4	10	4
67 سورينام	..	93	..	82	13	11	13	10	13
68 فنزويلا	..	68	..	83	11	18	5[c]	13[c]	7
69 رومانيا	..	53	..	58	..	..	6[c]	8[c]	9
70 أوكرانيا	..	99	..	98	..	4	3	15	5
71 سانت لوسيا	..	89	..	98	..	..	14[c]	11[c]	8
72 البرازيل	71	76	83	87	12	9	6	11	10[c]
73 كولومبيا	83	86	94	91	17	13	7	14	9
74 عمان	84	92	37	39	..	..	24	23	8
75 ساموا (الغربية)	..	99	..	99	..	..	..	..	4[c]
76 تايلاند	79	96	80	84	28	19	19[c]	16[c]	9
77 المملكة العربية السعودية	..	100	..	95	4	3	14	20	11[c]
78 كازاخستان	..	99	..	91	..	22	4	10	8
79 جامايكا	99	99	93	92	14	9	6	6	9
80 لبنان	..	99	..	100	3	3	3	12	6
81 فيجي	..	43	..	47	..	..	8[c]	3[c]	10
82 أرمينيا	..	..	..	..	..	51	3	13	7
83 الفلبين	74	83	87	86	26	22	28	30	20
84 مليف	..	56	..	100	..	..	30	25	22
85 بيرو	60	71	74	80	40	11	7	25	11[c]
86 تركمانستان	..	..	..	..	..	7	12	22	6
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	96	..	93	..	..	..	..	10
88 تركيا	87	90	79	82	..	3	8	16	16
89 باراغوي	93	94	63	78	18	13	5	11	9[c]
90 الأردن	98	99	97	96	4	6	5	8	10[c]
91 أذربيجان	..	81	..	78	..	21	7	13	11
92 تونس	76	84	75	80	..	..	4	12	7
93 غرينادا	..	97	..	95	..	..	..	..	9
94 الصين	29[d]	40	71	75	17	11	11	16	6
95 دومينيكا	..	83	..	97	..	..	5[c]	6[c]	10
96 سري لانكا	85	94	68	77	29	25	29	14	22
97 جورجيا	..	100	..	79	..	26	3	12	6
98 الجمهورية الدومينيكية	66	67	83	86	27	25	5	6	14
99 بليز	..	50	..	92	..	..	6[c]	..	6
100 إكوادور	70	86	71	85	8	4	15	27	16

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحّي محسّن (%) أ ت أ		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر مياه محسّنة (%) أ ت أ		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان) أ ت أ		الأطفال دون مستوى الوزن السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة) أ ت أ	الأطفال دون مستوى الطول السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة)	المواليد ذوو الوزن المنخفض (%)
	1990	2000	1990	2000	1990-92[a]	1999/2001[a]	1995-2002[b]	1995-2002[b]	1998-2002[b]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	..	83	..	92	5	5	11	15	7
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	100	..	86	..	..	4	9	9
103 السلفادور	73	82	66	77	12	14	12	23	13
104 غيانا	..	87	..	94	21	14	14	11	12
105 الرأس الأخضر	..	71	..	74	..	..	14[c]	16[c]	13
106 الجمهورية العربية السورية	..	90	..	80	5	4	7	18	6
107 أوزبكستان	..	89	..	85	..	26	19	31	7
108 الجزائر	..	92	..	89	5	6	6	18	7
109 غينيا الاستوائية	..	53	..	44	..	..	19	39	13
110 قيرغيزستان	..	100	..	77	..	7	11	25	7[c]
111 إندونيسيا	47	55	71	78	9	6	26	..	10[c]
112 فييت نام	29	47	55	77	27	19	33	36	9
113 جمهورية مولدوفا	..	99	..	92	..	12	3	10	5
114 بوليفيا	52	70	71	83	26	22	10	26	9
115 هندوراس	61	75	83	88	23	20	17	29	14
116 طاجيكستان	..	90	..	60	..	71	..	..	15
117 منغوليا	..	30	..	60	34	38	13	25	8
118 نيكاراغوا	76	85	70	77	30	29	10	20	13
119 جنوب إفريقيا	86	87	86	86	..	..	12	25	15
120 مصر	87	98	94	97	5	3	11	21	12
121 غواتيمالا	70	81	76	92	16	25	24	46	13
122 غابون	..	53	..	86	11	7	12	21	14
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	13	29	..
124 جزر سليمان	..	34	..	71	..	..	21[c]	27[c]	13[c]
125 المغرب	58	68	75	80	6	7	9	24	11[c]
126 ناميبيا	33	41	72	77	20	7	24	24	16[c]
127 الهند	16	28	68	84	25	21	47	46	30
128 بوتسوانا	60	66	93	95	18	24	13	23	10
129 فانواتو	..	100	..	88	..	..	20[c]	19[c]	6
130 كمبوديا	..	17	..	30	43	38	45	45	11
131 غانا	61	72	53	73	35	12	25	26	11
132 ميانمار	..	64	..	72	10	7	35	34	15
133 بابوا غينيا الجديدة	82	82	40	42	25	27	35[c]	..	11[c]
134 بوتان	..	70	..	62	..	..	19	40	15
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	30	..	37	29	22	40	41	14
136 جزر القمر	98	98	88	96	..	..	25	42	25
137 سوازيلندا	..	..	..	..	10	12	10	30	9
138 بنغلاديش	41	48	94	97	35	32	48	45	30
139 السودان	58	62	67	75	31	25	17	..	31
140 نيبال	20	28	67	88	18	17	48	51	21
141 الكاميرون	77	79	51	58	33	27	21	35	11
تنمية بشرية منخفضة									
142 باكستان	36	62	83	90	26	19	38	37	19[c]
143 توغو	37	34	51	54	33	25	25	22	15
144 الكونغو	..	..	..	51	37	30	14	19	..
145 ليسوتو	..	49	..	78	27	25	18	46	14
146 أوغندا	..	79	45	52	23	19	23	39	12
147 زمبابوي	56	62	78	83	43	39	13	27	11
148 كينيا	80	87	45	57	44	37	21	35	11
149 اليمن	32	38	..	69	35	33	46	52	32[c]
150 مدغشقر	36	42	44	47	35	36	33	49	14
151 نيجيريا	53	54	53	62	13	8	36[c]	43[c]	12

7 الماء، الصرف الصحيّ، الوضع الغذائي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحّي محسّن (%) أ ت أ		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصادر مياه محسّنة (%) أ ت أ		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان) أ ت أ		الأطفال دون مستوى الوزن السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة) أ ت أ	الأطفال دون مستوى الطول السويّ بالنسبة الى أعمارهم (% دون الخامسة)	المواليد ذوو الوزن المنخفض (%)
	1990	2000	1990	2000	1990-92[a]	1999/2001[a]	1995-2002[b]	1995-2002[b]	1998-2002[b]
152 موريتانيا	30	33	37	37	14	10	32	35	42
153 هايتي	23	28	53	46	65	49	17	23	21
154 جيبوتي	..	91	..	100	..	..	18	26	..
155 غامبيا	..	37	..	62	22	27	17	19	17
156 إريتريا	..	13	..	46	..	61	44	38	21[c]
157 السنغال	57	70	72	78	23	24	23	25	18
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	43	47	10
159 رواندا	..	8	..	41	43	41	27	41	9
160 غينيا	55	58	45	48	40	28	23	26	12
161 بنن	20	23	..	63	20	16	23	31	16
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	84	90	38	68	35	43	29	44	13
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	46	52	80	81	18	15	21	25	17
164 زامبيا	63	78	52	64	45	50	28	47	10
165 ملاوي	73	76	49	57	49	33	25	49	16
166 أنغولا	..	44	..	38	61	49	31	45	12
167 تشاد	18	29	..	27	58	34	28	29	17[c]
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	21	..	45	31	75	31	38	12
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	24	25	48	70	50	44	24	39	14
170 إثيوبيا	8	12	25	24	..	42	47	52	15
171 موزامبيق	..	43	..	57	69	53	26	44	14[c]
172 غينيا – بيساو	44	56	..	56	..	..	25	30	22
173 بوروندي	87	88	69	78	49	70	45	57	16
174 مالي	70	69	55	65	25	21	33	38	23
175 بوركينا فاصو	..	29	..	42	22	17	34	37	19
176 النيجر	15	20	53	59	42	34	40	40	17
177 سيراليون	..	66	..	57	46	50	27	34	..
البلدان النامية	**..**	**51**	**..**	**78**	**21**	**17**	**..**	**..**	**..**
البلدان الأقل نمواً	**..**	**44**	**..**	**62**	**35**	**37**	**..**	**..**	**..**
الدول العربية	**..**	**83**	**..**	**86**	**13**	**13**	**..**	**..**	**..**
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**..**	**48**	**..**	**76**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**72**	**77**	**82**	**86**	**14**	**11**	**..**	**..**	**..**
جنوب آسيا	**22**	**37**	**72**	**85**	**26**	**22**	**..**	**..**	**..**
إفريقيا جنوب الصحراء	**54**	**53**	**52**	**57**	**31**	**32**	**..**	**..**	**..**
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	**..**	**..**	**..**	**93**	**..**	**10**	**..**	**..**	**..**
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
تنمية بشرية مرتفعة									
تنمية بشرية متوسطة	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
تنمية بشرية منخفضة	**..**	**51**	**..**	**82**	**19**	**14**	**..**	**..**	**..**
	44	**51**	**57**	**62**	**30**	**31**	**..**	**..**	**..**
دخل مرتفع									
دخل متوسط		**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
دخل منخفض	**..**	**61**	**..**	**82**	**..**	**10**	**..**	**..**	**..**
	30	**43**	**..**	**76**	**26**	**24**	**..**	**..**	**..**
العالم	**..**	**61e**	**..**	**82**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**

a – تشير البيانات إلى متوسّط الأعوام المحدّدة. b – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. c – تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحدّدين أو تختلف عن التعريف المعياريّ أو تعني جزءاً من البلد دون سواه. d – تمّ الحصول على البيانات من البنك الدولي 2004f. e – تشير البيانات إلى البيانات التجميعية العالمية من اليونيسيف 2003b.

المصدر: العمودان 1 و3: الأمم المتحدة 2004d, بمجهود مشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ الأعمدة 2, 4, 7–9: اليونيسيف 2003, بمجهود مشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية؛ العمودان 5 و6: منظمة الأغذية والزراعة 2003.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (49%–15 عاما) 2003	أ ت أ استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة[b]		أ ت أ حالات الملاريا[c] (لكل مئة ألف شخص) 2000	أ ت أ الأطفال دون الخامسة من العمر		أ ت أ حالات السل			أ ت أ انتشار التدخين[d]	
			النساء 1996-2002[b]	الرجال 1996-2002[b]		مع استعمال ناموسيّات معالجة ضدّ الحشرات (%) 1999-2001[b]	المصابون بالحمّى المعالجة بعقاقير مضادة للملاريا (%) 1999-2001[b]	لكل مئة ألف شخص[e] 2002	التي تمّ كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الاشراف المباشر (دوتس) (%)[f] 2002	التي تمّت معالجتها بواسطة الأسلوب العلاجي دوتس (%)[g] 2001	النساء 2000	الرجال 2000
تنمية بشريّة مرتفعة												
1	النّرويج	0.1 [0.2-0.0]	..	..	..	..	..	5	26	87	32	31
2	السويد	0.1 [0.2-0.0]	..	..	..	..	..	4	59	62	19	19
3	أستراليا	0.1 [0.2-0.0]	..	..	..	..	..	6	25	66	18	21
4	كندا	0.3 [0.5-0.2]	72	72	..	..	..	5	52	67	23	27
5	هولندا	0.2 [0.4-0.1]	..	..	..	..	..	7	54	..	29	37
6	بلجيكا	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	11	64	64	26	30
7	آيسلاندا	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	3	48	67	..	..
8	الولايات المتحدة الأميركية	0.6 [1.1-0.3]	65	65	..	..	..	4	87	70	22	26
9	اليابان	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	44	33	75	13	53
10	آيرلندا	0.1 [0.3-0.0]	..	..	..	..	..	13	..	..	31	32
11	سويسرا	0.4 [0.6-0.2]	..	..	..	..	..	8	..	..	28	39
12	المملكة المتحدة	0.1 [0.2-0.1]	..	..	..	..	..	12	..	..	26	27
13	فنلندا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	10	..	..	20	27
14	النمسا	0.3 [0.4-0.1]	..	..	..	..	..	12	41	64	19	30
15	لكسمبرغ	0.2 [0.4-0.1]	..	..	..	..	..	11	69	..	..	..
16	فرنسا	0.4 [0.7-0.2]	..	..	..	..	..	14	..	..	30	39
17	الدانمرك	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	13	..	..	29	32
18	نيوزيلندا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	11	48	9	25	25
19	ألمانيا	0.1 [0.2-0.1]	..	..	..	..	..	8	52	67	31	39
20	إسبانيا	0.7 [1.1-0.3]	33	49	..	..	..	30	..	..	25	42
21	إيطاليا	0.5 [0.8-0.2]	..	..	..	..	..	6	63	40	17	32
22	إسرائيل	0.1 [0.2-0.1]	..	..	..	..	..	9	58	79	24	33
23	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	95	51	78	..	..
24	اليونان	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	22	..	..	29	47
25	سنغافورة	0.2 [0.5-0.1]	..	..	..	..	..	44	39	88	3	27
26	البرتغال	0.4 [0.7-0.2]	..	..	..	..	..	37	94	78	7	30
27	سلوفينيا	<0.1 [<0.2]	18	17	..	..	..	25	68	82	20	30
28	جمهورية كوريا	<0.1 [<0.2]	..	..	9	..	..	138	..	..	5	65
29	بربادوس	1.5 [5.4-0.4]	..	..	..	..	..	20	24	..	..	..
30	قبرص	..	..	..	..	..	..	6	46	92	..	..
31	مالطا	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	5	44	100	..	..
32	الجمهورية التشيكية	0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	13	57	73	22	36
33	بروني دار السلام	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	58	121	56	..	..
34	الأرجنتين	0.7 [1.1-0.3]	..	..	1	..	..	61	51	64	34	47
35	سيشيل	..	..	..	..	..	..	52	60	67	..	..
36	إستونيا	1.1 [2.1-0.4]	..	..	..	..	..	59	61	64	20	44
37	بولندا	0.1 [0.2-0.0]	..	..	..	..	..	36	55	77	25	44
38	هنغاريا	0.1 [0.2-0.0]	..	..	..	..	..	37	39	46	27	44
39	سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	..	14	49	..	..	..
40	البحرين	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	68	12	87	..	..
41	ليتوانيا	0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	73	62	75	16	51
42	سلوفاكيا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	28	35	87	30	55
43	شيلي	0.3 [0.5-0.2]	18	33	..	..	..	20	112	83	18	26
44	الكويت	..	..	..	..	..	..	53	..	..	2	30
45	كوستاريكا	0.6 [1.0-0.3]	..	..	42	..	..	19	79	72	7	29
46	أوروغواي	0.3 [0.5-0.2]	..	..	..	..	..	37	70	85	14	32
47	قطر	..	..	..	..	..	..	70	39	60	..	..
48	كرواتيا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	74	..	..	32	34
49	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	26	25	62	1	18
50	لاتفيا	0.6 [1.0-0.3]	66	69	..	..	..	83	78	73	13	49

8 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسيّة عالميا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (49-15 عاما) 2003	استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة[b] أ ت أ		حالات الملاريا[c] (لكل مئة ألف شخص) أ ت أ 2000	الأطفال دون الخامسة من العمر أ ت أ		حالات السل أ ت أ			انتشار التدخين[d] أ ت أ	
			النساء 1996-2002[b]	الرجال 1996-2002[b]		مع استعمال ناموسيات معالجة ضد الحشرات (%) 1999-2001[b]	المصابون بالحمى المعالجة بعقاقير مضادة للملاريا (%) 1999-2001[b]	لكل مئة ألف شخص[e] 2002	التي تم كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الاشراف المباشر (دوتس) (%)[f] 2002	التي تمت معالجتها بواسطة الأسلوب العلاجي دوتس (%)[g] 2001	النساء 2000	الرجال 2000
51	جزر البهاما	3.0 [4.9-1.8]	..	..	..	..	..	60	50	64	..	..
52	كوبا	0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	14	91	93	26	48
53	المكسيك	0.3 [0.4-0.1]	57	57	8	..	..	44	73	83	18	51
54	ترينيداد وتوباغو	3.2 [8.3-1.2]	..	..	1	..	..	19	..	..	8	42
55	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	8	92	100	..	..
	تنمية بشريّة متوسطة											
56	بلغاريا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	60	43	87	24	49
57	الاتّحاد الروسي	1.1 [1.9-0.6]	..	..	1	..	..	181	6	67	10	63
58	الجماهيرية العربية الليبية	0.3 [0.6-0.1]	..	..	2	..	..	20	..	..	..	..
59	ماليزيا	0.4 [0.7-0.2]	..	..	57	..	..	120	78	79	4	49
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	54	37	88	32	40
61	بنما	0.9 [1.5-0.5]	..	..	36	..	..	50	88	65	20	56
62	بيلاروس	0.5 [0.8-0.2]	..	..	..	..	..	125	..	..	5	55
63	تونغا	..	..	..	..	..	..	41	164	92	..	..
64	موريشيوس	..	..	26	1[i]	..	..	137	25	93	3	45
65	ألبانيا	..	..	..	..	..	..	41	24	98	18	60
66	البوسنة والهرسك	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	65	47	98	..	..
67	سورينام	1.7 [5.8-0.5]	..	..	2,954	3	..	103	..	..	..	..
68	فنزويلا	0.7 [1.2-0.4]	..	..	94	..	..	54	65	80	39	42
69	رومانيا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	189	41	78	25	62
70	أوكرانيا	1.4 [2.3-0.7]	..	..	..	..	..	143	..	..	19	51
71	سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	21	72	50	..	..
72	البرازيل	0.7 [1.1-0.3]	32	59	344	..	..	94	10	67	29	38
73	كولومبيا	0.7 [1.2-0.4]	29	..	250	1	..	69	9	85	21	24
74	عُمان	0.1 [0.2-0.0]	..	..	27	..	..	13	106	90	2	16
75	ساموا (الغربية)	..	..	..	..	..	..	44	75	77	..	..
76	تايلاند	1.5 [2.8-0.8]	..	..	130	..	..	179	73	75	3	44
77	المملكة العربية السعودية	..	..	..	32	..	..	59	37	77	1	22
78	كازاخستان	0.2 [0.3-0.1]	65	28	(.)	..	..	149	93	78	7	60
79	جامايكا	1.2 [2.2-0.6]	38	..	..	..	..	9	68	78	..	..
80	لبنان	0.1 [0.2-0.0]	69	69	..	..	..	15	68	91	35	46
81	فيجي	0.1 [0.2-0.0]	..	..	..	..	..	43	66	85	..	..
82	أرمينيا	0.2 [0.4-0.1]	43	..	4	..	..	106	28	90	1	64
83	الفلبين	<0.1 [<0.2]	..	..	15	..	..	540	58	88	11	54
84	مليف	..	..	..	..	..	..	46	92	97	..	..
85	بيرو	0.5 [0.9-0.3]	19	..	258	..	..	246	84	90	16	42
86	تركمانستان	<0.1 [<0.2]	..	..	1	..	..	125	36	75	1	27
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	41	0	80	..	..
88	تركيا	<0.1 [<0.2]	..	..	17	..	..	50	..	..	24	65
89	باراغوي	0.5 [0.8-0.2]	79	..	124	..	..	109	8	86	6	24
90	الأردن	..	..	..	3	..	..	6	72	86	10	48
91	أذربيجان	<0.1 [<0.2]	..	..	19	1	1	109	43	66	1	30
92	تونس	<0.1 [<0.2]	..	..	1	..	..	26	92	90	8	62
93	غرينادا	..	..	..	..	..	..	8	..	..	..	..
94	الصين	0.1 [0.1-0.2]	..	..	1	..	..	272	27	96	4	67
95	دومينيكا	..	..	..	..	..	..	23	36	100	..	..
96	سري لانكا	<0.1 [<0.2]	..	44	1,110	..	..	73	79	80	2	26
97	جورجيا	0.2 [0.4-0.1]	0	..	5	..	..	99	50	67	15	61
98	الجمهورية الدومينيكية	1.7 [3.0-0.9]	12	48	6	..	..	125	43	85	17	24
99	بليز	2.4 [6.9-0.8]	..	..	657	..	..	55	117	66	..	..
100	إكوادور	0.3 [0.5-0.1]	..	..	728	..	..	210	31	82	17	46

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (49%–15 عاماً) 2003	استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة[b]		أ ت أ حالات الملاريا[c] (لكل مئة ألف شخص) 2000	أ ت أ الأطفال دون الخامسة من العمر		أ ت أ حالات السل			أ ت أ انتشار التدخين[d]	
			النساء 1996-2002[b]	الرجال 1996-2002[b]		مع استعمال ناموسيّات معالجة ضدّ الحشرات (%) 1999-2001[b]	المصابون بالحمّى المعالجة بعقاقير مضادة للملاريا (%) 1999-2001[b]	لكل مئة ألف شخص[e] 2002	التي تمّ كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الاشراف المباشر (دوتس) (%)[f] 2002	التي تمّت معالجتها بواسطة الأسلوب العلاجي دوتس (%)[g] 2001	النساء 2000	الرجال 2000
101	إيران (جمهورية–الإسلامية)	0.1 [0.2-0.1]	..	..	27	..	..	37	60	84	3	27
102	الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	38	..	..	..	..
103	السلفادور	0.7 [1.1-0.3]	..	..	11	..	..	83	57	88	12	38
104	غيانا	2.5 [7.7-0.8]	..	..	3,074	8	3	157	11	90	..	..
105	الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	352	31	42	..	..
106	الجمهورية العربية السورية	<0.1 [<0.2]	..	..	(.)	..	..	54	42	81	10	51
107	أوزبكستان	0.1 [0.2-0.1]	..	..	1	..	..	134	24	76	9	49
108	الجزائر	0.1 [<0.2]	..	..	2[i]	..	..	51	114	84	7	44
109	غينيا الاستوائية	..	..	..	2,744[j]	1	49	362	..	..	..	..
110	قيرغيزستان	0.1 [<0.2]	..	..	(.)	..	..	164	45	81	16	60
111	إندونيسيا	0.1 [0.0-0.2]	..	..	920	0	4	609	30	86	4	59
112	فييت نام	0.4 [0.7-0.2]	..	..	95	16	7	263	82	93	4	51
113	جمهورية مولدوفا	0.2 [0.3-0.1]	..	..	..	..	..	233	19	66	18	46
114	بوليفيا	0.1 [0.2-0.0]	8	22	378	..	..	312	75	82	18	43
115	هندوراس	1.8 [3.2-1.0]	..	..	541	..	..	98	114	86	11	36
116	طاجيكستان	<0.1 [<0.2]	..	..	303	2	69	169	3	..	..	..
117	منغوليا	<0.1 [<0.2]	..	..	..	..	..	270	69	87	26	68
118	نيكاراغوا	0.2 [0.3-0.1]	17	..	402	..	..	83	85	83	..	..
119	جنوب إفريقيا	[24.3-17.8]	20	..	143	..	..	366	96	65	11	42
120	مصر	<0.1 [<0.2]	..	..	(.)	..	..	38	53	82	2	35
121	غواتيمالا	1.1 [1.8-0.6]	..	..	386	1	..	108	45	85	18	38
122	غابون	8.1 [4.1-15.3]	33	48	2,148[k]	..	..	307	73	49	..	..
123	سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	23	61	308	..	..	..	..
124	جزر سليمان	..	..	..	15,172	..	..	126	57	89	..	..
125	المغرب	0.1 [0.2-0.0]	..	..	(.)	..	..	100	83	87	2	35
126	ناميبيا	21.3 [24.7-18.2]	..	..	1,502	..	..	478	76	68	35	65
127	الهند	[1.3-0.4]	40	51	7	..	..	344	31	85	3	29
128	بوتسوانا	37.3 [39.1-35.5]	75	88	48,704	..	..	338	73	78	..	..
129	فانواتو	..	..	..	3,260	..	..	147	37	88	..	..
130	كمبوديا	2.6 [4.4-1.5]	43	..	476	..	..	734	52	92	8	66
131	غانا	3.1 [5.0-1.9]	20	33	15,344	..	61	371	41	42	4	28
132	ميانمار	1.2 [2.2-0.6]	..	..	224	..	..	176	73	81	22	44
133	بابوا غينيا الجديدة	0.6 [1.0-0.3]	..	..	1,688	..	..	543	15	67	28	46
134	بوتان	..	..	..	285	..	..	205	31	93	..	..
135	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.1 [<0.2]	..	..	759	..	..	359	43	77	15	41
136	جزر القمر	..	..	..	1,930	9	63	121	..	..	..	..
137	سوازيلندا	38.8 [40.4-37.2]	..	..	2,835	0	26	769	31	36	2	25
138	بنغلاديش	[<0.2]	..	..	40	..	..	447	32	84	24	54
139	السودان	2.3 [7.2-0.7]	..	..	13,934	0	50	346	33	80	1	24
140	نيبال	0.3 [0.5-0.2]	..	52	33	..	..	271	64	88	29	48
141	الكاميرون	6.9 [9.8-4.8]	16	31	2,900[k]	1	66	238	60	62	..	..
	تنمية بشريّة منخفضة											
142	باكستان	0.1 [0.2-0.0]	..	..	58	..	..	379	13	77	9	36
143	توغو	4.1 [6.4-2.7]	22	41	7,701[k]	2	60	688	6	55	..	..
144	الكونغو	4.9 [11.0-2.1]	12	..	5,880	..	..	435	69	66	..	..
145	ليسوتو	28.9 [31.7-26.3]	..	..	0[l]	..	..	449	61	71	1	39
146	أوغندا	4.1 [6.6-2.8]	44	62	46	0	..	550	47	56	17	52
147	زمبابوي	24.6 [27.8-21.7]	42	69	5,410	..	..	452	46	71	1	34
148	كينيا	6.7 [9.6-4.7]	14	43	545	3	65	579	49	80	32	67
149	اليمن	0.1 [0.2-0.0]	..	..	15,160[l]	..	..	145	49	80	29	60
150	مدغشقر	1.7 [2.7-0.8]	13	..	..	0	61	407	62	69	..	..
151	نيجيريا	5.4 [8.0-3.6]	21	38	30	..	..	565	12	79	2	15

8 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسيّة عالميا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (49%–15 عاما) 2003	استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة[b] النساء 1996-2002[b]	استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة[b] الرجال 1996-2002[b]	حالات الملاريا[c] (لكل مئة ألف شخص) 2000	مع استعمال ناموسيّات معالجة ضدّ الحشرات (%) 1999-2001[b]	الأطفال دون الخامسة من العمر المصابون بالحمّى المعالجة بعقاقير مضادة للملاريا (%) 1999-2001[a]	حالات السل لكل مئة ألف شخص[e] 2002	حالات السل التي تمّ كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الاشراف المباشر (دوتس) (%)[f] 2002	حالات السل التي تمّت معالجتها بواسطة الأسلوب العلاجي دوتس (%)[g] 2001	انتشار التدخين[d] النساء 2000	انتشار التدخين[d] الرجال 2000
152	موريتانيا	0.6 [1.1-0.3]	..	..	11,150[i]	..	..	437	..	..	..	..
153	هايتي	5.6 [11.9-2.5]	19	30	15[i]	..	12	392	41	75	9	11
154	جيبوتي	..	..	..	715[i]	..	..	1,161	45	78	..	..
155	غامبيا	1.2 [4.2-0.3]	..	..	17,340[k]	15	55	325	73	71	2	34
156	إريتريا	2.7 [7.3-0.9]	..	..	3,479	..	4	480	14	80	..	..
157	السنغال	0.8 [1.7-0.4]	..	..	11,925	2	36	438	54	53	..	..
158	تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	734	59	73	..	..
159	رواندا	5.1 [7.6-3.4]	23	55	6,510	5	13	598	29	..	4	7
160	غينيا	3.2 [8.2-1.2]	17	32	75,386	..	..	375	54	74	44	60
161	بنن	1.9 [3.3-1.1]	19	34	10,697[i]	7	60	131	98	79	..	..
162	جمهورية تنزانيا المتحدة	8.8 [11.9-6.4]	21	31	1,207[i]	2	53	472	43	81	12	50
163	ساحل العاج (كوت ديڤوار)	7.0 [10.0-4.9]	25	56	12,152	1	58	634	25	73	2	42
164	زامبيا	16.5 [20.0-13.5]	33	42	34,204	1	58	588	40	75	10	35
165	ملاوي	14.2 [17.7-11.3]	32	38	25,948	3	27	462	36	70	9	20
166	أنغولا	3.9 [9.4-1.6]	..	..	8,773	2	63	398	91	66	..	..
167	تشاد	4.8 [7.2-3.1]	3	2	197[i]	1	32	388	42	..	..	24
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	4.2 [9.9-1.7]	13	..	2,960[i]	1	45	594	52	77	6	..
169	جمهورية إفريقيا الوسطى	13.5 [21.2-8.3]	..	..	2,207[m]	2	69	438	49	61	..	..
170	إثيوبيا	[8.5-3.9]	17	30	556[i]	..	3	508	33	76	..	..
171	موزامبيق	12.2 [15.7-9.4]	..	..	18,115	..	..	547	45	77	..	..
172	غينيا – بيساو	..	..	..	2,421[i]	7	58	316	43	51	..	..
173	بوروندي	6.0 [8.8-4.1]	..	..	48,098	1	31	531	28	80	..	..
174	مالي	1.9 [5.9-0.6]	14	30	4,008[k]	..	..	695	15	50	..	..
175	بوركينا فاصو	4.2 [6.5-2.7]	41	55	619	..	..	272	18	65	..	..
176	النيجر	1.2 [2.3-0.7]	..	..	1,693[k]	1	48	386	..	..	..	..
177	سيراليون	..	..	..	..	2	61	628	36	80	..	..
	البلدان النامية	1.2 [1.0-1.6]	..	..	..	..	..	307	..	..	..	..
	البلدان الأقل نمواً	3.4 [2.6-4.8]	..	..	..	..	..	449	..	..	..	..
	الدول العربية	0.3 [0.1-0.5]	..	..	..	..	..	131	..	..	..	..
	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	0.2 [0.1-0.3]	..	..	..	..	..	313	..	..	..	..
	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	0.7 [0.4-1.0]	..	..	..	..	..	92	..	..	..	..
	جنوب آسيا	0.6 [0.3-1.0]	..	..	..	..	..	343	..	..	..	..
	إفريقيا جنوب الصحراء	7.7 [6.3-9.7]	..	..	..	..	..	495	..	..	..	..
	وسط أوروبا وشرقها؛ رابطة الدول المستقلة	0.6 [0.3-0.9]	..	..	..	..	..	132	..	..	..	..
	منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	0.3 [0.2-0.5]	..	..	..	..	..	25	..	..	..	..
	بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	..	..	..	..	..	..	21	..	..	..	..
	تنمية بشرية مرتفعة	0.3 [0.2-0.5]	..	..	..	..	..	26	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة	0.7 [0.5-1.0]	..	..	..	..	..	278	..	..	..	..
	تنمية بشرية منخفضة	5.0 [4.0-6.6]	..	..	..	..	..	480	..	..	..	..
	دخل مرتفع	0.3 [0.2-0.5]	..	..	..	..	..	22	..	..	..	..
	دخل متوسط	0.7 [0.5-0.8]	..	..	..	..	..	197	..	..	..	..
	دخل منخفض	1.8 [1.2-2.9]	..	..	..	..	..	405	..	..	..	..
	العالم	1.1 [0.9-1.5]	..	..	..	..	..	257	..	..	..	..

a – تشير البيانات إلى تقديرات النقط والتقديرات النطاقية بناءً على النماذج التقديرية الجديدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعنيّ بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز(UNAIDS)، التقديرات النطاقية ممثلة بين معقفين. b – نظراً لمحدودية البيانات، وجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان. تختلف البيانات المتعلّقة ببعض البلدان عن التعريف المعياري أو تعني جزءاً من البلد دون سواه. c – تشير البيانات إلى حالات الإصابة بالملاريا المصرّح بها لمنظمة الصحة العالمية وقد لا تمثّل إلاّ جزءاً من عدد الإصابات الفعليّ. d – تختلف الشريحة العمرية بين بلد وآخر لكنها في أغلب الحالات 18 عاماً وما فوق أو 15 عاماً وما فوق. e – تشير البيانات إلى تفشي جميع أشكال السلّ. f – جرى حسابها بتقسيم الحالات الجديدة الثابتة للإصابة بالسلّ بالفحص اللطاخي، التي تم الكشف عنها بموجب الأسلوب العلاجي دوتس للكشف عن حالات السل ومعالجتها، على التواتر السنوي التقديري لحالات السلّ الجديدة. قد تتجاوز القيم المحتسبة في بعض الحالات الـ 100 بسبب كثافة الحالات التي يجري اكتشافها في منطقة معينة تنتشر فيها الحالات المزمنة، أو بسبب المبالغة في التبليغ (كالإحصاء المزدوج)، أو المبالغة في التشخيص، أو الإقلال في مدى حدوث المرض (منظمة الصحة العالمية 2003). g – تشير البيانات إلى حالات السلّ الجديدة التي تمّت معالجتها بنجاح بموجب الأسلوب العلاجي دوتس لكشف حالات السلّ ومعالجتها في عام 2001. h – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. i – تشير البيانات إلى عام 1999. j – تشير البيانات إلى عام 1995. k – تشير البيانات إلى عام 1998. l – تشير البيانات إلى عام 1997. m – تشير البيانات إلى عام 1994.

المصدر: العمود 1: برنامج UNAIDS 2004 احتسب برنامج UNAIDS، البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية. العمودان 2 و3: اليونيسيف 2003، بالاستناد إلى بيانات جُمعت بمجهود مشترك بين اليونيسف وبرنامج (UNAIDS)، ومنظمة الصحة العالمية؛ العمود 4: الأمم المتحدة 2004 بالاستناد إلى بيانات منظمة الصحة العالمية. لعمودان 5 و6: اليونيسيف 2003b؛ الأعمدة 7–9: منظمة الصحة العالمية 2004e؛ العمودان 10 و11: البنك الدولي 2004f، بالاستناد إلى بيانات منظمة الصحة العالمية والنظام الوطني الإلكتروني للمعلومات عن التدخين.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام)		أ ت أ معدّل وفيات الرضّع (لكلّ ألف مولود حيّ)		أ ت أ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلّ ألف مولود حيّ)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً[a]		النسبة المبلَّغ عنها (لكل مئة ألف مولود حيّ)	أ ت أ معدّل وفيات الأمومة[b] النسبة المعدّلة (لكل مئة ألف مولود حيّ)
	1970-75[c]	2000-05[c]	1970	2002	1970	2002	الإناث (% من الجماعة) 2000-05[c]	الذكور (% من الجماعة) 2000-05[c]	1985-2002[c]	2000
تنمية بشريّة مرتفعة										
1 النّرويج	74.4	78.9	13	4	15	4	90.8	83.5	6	16
2 السويد	74.7	80.1	11	3	15	3	91.6	86.1	5	2
3 أستراليا	71.7	79.2	17	6	20	6	90.7	83.8	..	8
4 كندا	73.2	79.3	19	5	23	7	90.1	83.9	..	6
5 هولندا	74.0	78.3	13	5	15	5	89.7	83.5	7	16
6 بلجيكا	71.4	78.8	21	5	29	6	90.4	82.5	..	10
7 آيسلاندا	74.3	79.8	13	3	14	4	90.7	85.9	..	0
8 الولايات المتحدة الأميركية	71.5	77.1	20	7	26	8	86.4	78.1	8	17
9 اليابان	73.3	81.6	14	3	21	5	93.0	85.0	8	10
10 آيرلندا	71.3	77.0	20	6	27	6	89.0	82.0	6	5
11 سويسرا	73.8	79.1	15	5	18	6	91.0	82.9	5	7
12 المملكة المتحدة	72.0	78.2	18	5	23	7	89.4	83.2	7	13
13 فنلندا	70.7	78.0	13	4	16	5	91.1	79.9	6	6
14 النمسا	70.6	78.5	26	5	33	5	90.7	81.6	..	4
15 لكسمبرغ	70.7	78.4	19	5	26	5	89.8	82.7	0	28
16 فرنسا	72.4	79.0	18	4	24	6	91.0	80.2	10	17
17 الدانمرك	73.6	76.6	14	4	19	4	86.5	79.8	10	5
18 نيوزيلندا	71.7	78.3	17	6	20	6	88.3	82.6	15	7
19 ألمانيا	71.0	78.3	22	4	26	5	90.2	81.7	8	8
20 إسبانيا	72.9	79.3	27	4	34	6	92.2	82.3	0	4
21 إيطاليا	72.1	78.7	30	4	33	6	91.4	82.4	7	5
22 إسرائيل	71.6	79.2	24	6	27	6	90.5	86.2	5	17
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	72.0	79.9	..	..	..	..	92.3	84.4	..	..
24 اليونان	72.3	78.3	38	5	54	5	91.5	82.3	1	9
25 سنغافورة	69.5	78.1	22	3	27	4	90.5	83.3	6	30
26 البرتغال	68.0	76.2	53	5	62	6	89.3	77.4	8	5
27 سلوفينيا	69.8	76.3	25	4	29	5	88.7	76.2	17	17
28 جمهورية كوريا	62.6	75.5	43	5	54	5	89.0	73.9	20	20
29 بربادوس	69.4	77.2	40	12	54	14	89.0	82.2	0	95
30 قبرص	71.4	78.3	29	5	33	6	90.8	83.9	0	47
31 مالطا	70.6	78.4	25	5	32	5	90.2	85.5	..	0
32 الجمهورية التشيكية	70.1	75.4	21	4	24	5	88.3	74.8	3	9
33 بروني دار السلام	68.3	76.3	58	6	78	6	87.9	84.8	0	37
34 الأرجنتين	67.1	74.2	59	16	71	19	85.3	72.3	41	82
35 سيشيل	..	..	..	12	..	16	..	..	..	..
36 إستونيا	70.5	71.7	21	10	26	12	83.7	59.9	46	63
37 بولندا	70.5	73.9	32	8	36	9	86.5	68.8	4	13
38 هنغاريا	69.3	71.9	36	8	39	9	82.6	62.7	5	16
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	20	..	24	..	..	130	..
40 البحرين	63.3	74.0	55	13	75	16	84.8	78.1	46	28
41 ليتوانيا	71.3	72.7	23	8	28	9	84.9	62.8	13	13
42 سلوفاكيا	70.0	73.7	25	8	29	9	86.5	68.9	16	3
43 شيلي	63.4	76.1	78	10	98	12	86.3	76.8	23	31
44 الكويت	67.0	76.6	49	9	59	10	87.2	82.3	5	5
45 كوستاريكا	67.8	78.1	62	9	83	11	88.3	81.1	29	43
46 أوروغواي	68.7	75.3	48	14	57	15	85.8	73.2	26	27
47 قطر	62.1	72.2	45	11	65	16	80.3	72.8	5	7
48 كرواتيا	69.6	74.2	34	7	42	8	86.3	71.1	2	8
49 الإمارات العربية المتحدة	62.2	74.7	61	8	83	9	86.6	80.0	3	54
50 لاتفيا	70.1	71.0	21	17	26	21	82.8	59.2	25	42

9 التبقّي: التقدّم والنكسات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام)		أ ت أ معدّل وفيات الرضّع (لكلّ ألف مولود حيّ)		أ ت أ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلّ ألف مولود حيّ)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً[a]		أ ت أ معدّل وفيات الأمومة[b]	
	1970-75	2000-05	1970	2002	1970	2002	الإناث (% من الجماعة) 2000-05	الذكور (% من الجماعة) 2000-05	النسبة المبلَّغ عنها (لكل مئة ألف مولود حيّ) 1985-2002[c]	النسبة المعدّلة (لكل مئة ألف مولود حيّ) 2000
51 جزر البهاما	66.5	67.1	38	13	49	16	69.6	56.8	..	60
52 كوبا	70.7	76.7	34	7	43	9	85.1	79.1	30	33
53 المكسيك	62.4	73.4	79	24	110	29	82.1	71.5	79	83
54 ترينيداد وتوباغو	65.9	71.3	49	17	57	20	78.8	67.5	70	160
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	12	..	14	..	..	150	..
تنمية بشرية متوسطة										
56 بلغاريا	71.0	70.9	28	14	32	16	83.2	64.9	15	32
57 الاتّحاد الروسي	69.7	66.8	29	18	36	21	78.0	48.4	37	67
58 الجماهيرية العربية الليبية	52.8	72.8	105	16	160	19	81.5	73.4	77	97
59 ماليزيا	63.0	73.1	46	8	63	8	83.9	73.3	30	41
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	67.5	73.6	85	22	120	26	84.1	75.8	15	23
61 بنما	66.2	74.7	46	19	68	25	85.1	76.3	70	160
62 بيلاروس	71.5	70.1	22	17	27	20	81.6	56.4	14	35
63 تونغا	62.6	68.6	..	16	..	20	73.0	69.9	..	..
64 موريشيوس	62.9	72.0	64	17	86	19	82.4	66.6	21	24
65 ألبانيا	67.7	73.7	68	26	82	30	87.7	80.1	20	55
66 البوسنة والهرسك	67.5	74.0	60	15	82	18	85.2	74.1	10	31
67 سورينام	64.0	71.1	..	31	..	40	79.6	68.4	110	110
68 فنزويلا	65.7	73.7	47	19	61	22	83.5	73.2	60	96
69 رومانيا	69.2	70.5	46	19	57	21	81.5	63.7	34	49
70 أوكرانيا	70.1	69.7	22	16	27	20	81.1	56.5	18	35
71 سانت لوسيا	65.3	72.5	..	17	..	19	77.4	71.2	30	..
72 البرازيل	59.5	68.1	95	30	135	36	76.5	59.7	160	260
73 كولومبيا	61.6	72.2	69	19	108	23	80.8	70.9	78	130
74 عمان	52.1	72.4	126	11	200	13	82.4	75.4	23	87
75 ساموا (الغربية)	56.1	70.0	106	20	160	25	78.2	65.1	..	130
76 تايلاند	61.0	69.3	74	24	102	28	79.9	62.4	36	44
77 المملكة العربية السعودية	53.9	72.3	118	23	185	28	81.1	75.7	..	23
78 كازاخستان	64.4	66.3	..	61	..	76	76.7	53.1	50	210
79 جامايكا	69.0	75.7	49	17	64	20	85.4	78.9	97	87
80 لبنان	65.0	73.5	45	28	54	32	83.6	77.2	100	150
81 فيجي	60.6	69.8	50	17	61	21	75.1	67.3	38	75
82 أرمينيا	72.5	72.4	..	30	..	35	85.4	70.3	22	55
83 الفلبين	58.1	70.0	60	29	90	38	78.0	69.9	170	200
84 مليف	51.4	67.4	157	58	255	77	69.5	69.5	350	110
85 بيرو	55.4	69.8	115	30	178	39	77.0	68.0	190	410
86 تركمانستان	60.7	67.1	..	76	..	98	74.2	60.6	9	31
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	61.6	74.1	..	22	..	25	84.2	78.6	93	..
88 تركيا	57.9	70.5	150	36	201	42	81.0	71.0	130	70
89 باراغوي	65.9	70.9	57	26	76	30	79.8	71.4	190	170
90 الأردن	56.5	71.0	77	27	107	33	77.3	71.2	41	41
91 أذربيجان	69.0	72.2	..	74	..	105	81.3	68.0	25	94
92 تونس	55.6	72.8	135	21	201	26	84.6	75.2	69	120
93 غرينادا	..	..	..	20	..	25	..	..	1	..
94 الصين	63.2	71.0	85	31	120	39	81.3	72.7	53	56
95 دومينيكا	..	..	..	13	..	15	..	..	67	..
96 سري لانكا	65.1	72.6	65	17	100	19	84.6	73.5	92	92
97 جورجيا	69.2	73.6	36	24	46	29	85.6	69.2	67	32
98 الجمهورية الدومينيكية	59.7	66.7	91	32	128	38	72.0	62.3	230	150
99 بليز	67.6	71.4	56	34	77	40	77.9	72.5	140	140
100 إكوادور	58.8	70.8	87	25	140	29	78.6	70.3	160	130

9 التبقّي: التقدّم والنكسات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام)		أ ت أ معدّل وفيات الرضّع (لكلّ ألف مولود حيّ)		أ ت أ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلّ ألف مولود حيّ)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً[a]		النسبة المبلَّغ عنها (لكل مئة ألف مولود حيّ)	أ ت أ معدّل وفيات الأمومة[b] النسبة المعدّلة (لكل مئة ألف مولود حيّ)
	1970-75[c]	2000-05[c]	1970	2002	1970	2002	الإناث (% من الجماعة) 2000-05[c]	الذكور (% من الجماعة) 2000-05[c]	1985-2002[d]	2000
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	55.3	70.3	122	35	191	42	79.5	71.8	37	76
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	56.6	72.4	..	23	..	25	81.6	75.1	..	100
103 السلفادور	58.2	70.7	111	33	162	39	77.6	67.3	120	150
104 غيانا	60.0	63.2	81	54	101	72	67.1	54.8	190	170
105 الرأس الأخضر	57.5	70.2	..	29	..	38	79.5	68.1	76	150
106 الجمهورية العربية السورية	57.0	71.9	90	23	129	28	80.0	74.7	110	160
107 أوزبكستان	64.2	69.7	..	52	..	68	76.9	65.7	34	24
108 الجزائر	54.5	69.7	143	39	234	49	76.9	72.8	140	140
109 غينيا الاستوائية	40.5	49.1	165	101	281	152	44.2	39.2	..	880
110 قيرغيزستان	63.1	68.6	111	52	146	61	77.2	61.5	44	110
111 إندونيسيا	49.2	66.8	104	33	172	45	72.5	64.2	380	230
112 فييت نام	50.3	69.2	55	30	81	39	77.2	68.8	95	130
113 جمهورية مولدوفا	64.8	68.9	46	27	61	32	76.4	60.2	44	36
114 بوليفيا	46.7	63.9	147	56	243	71	68.0	60.0	390	420
115 هندوراس	53.8	68.9	116	32	170	42	73.4	65.4	110	110
116 طاجيكستان	63.4	68.8	78	53	111	72	75.4	66.2	45	100
117 منغوليا	53.8	63.9	..	58	..	71	67.4	57.6	160	110
118 نيكاراغوا	55.1	69.5	113	32	165	41	75.2	66.5	120	230
119 جنوب إفريقيا	53.7	47.7	..	52	..	65	37.4	24.9	150	230
120 مصر	52.1	68.8	157	35	235	41	78.0	67.9	84	84
121 غواتيمالا	53.7	65.8	115	36	168	49	70.5	59.0	190	240
122 غابون	48.7	56.6	..	60	..	91	52.0	48.6	520	420
123 سان تومي وبرينسيبي	56.5	69.9	..	75	..	118	79.1	68.9	..	..
124 جزر سليمان	55.6	69.2	71	20	99	24	76.0	70.2	550	130
125 المغرب	52.9	68.7	119	39	184	43	77.1	69.4	230	220
126 ناميبيا	49.9	44.3	104	55	155	67	30.8	24.7	270	300
127 الهند	50.3	63.9	127	67	202	93	67.5	61.9	540	540
128 بوتسوانا	56.1	39.7	99	80	142	110	21.7	17.3	330	100
129 فانواتو	54.0	68.8	107	34	160	42	73.1	66.3	68	130
130 كمبوديا	40.3	57.4	..	96	..	138	56.9	47.6	440	450
131 غانا	49.9	57.9	112	57	190	100	55.8	50.1	210	540
132 ميانمار	49.3	57.3	122	77	179	109	58.9	47.7	230	360
133 بابوا غينيا الجديدة	44.7	57.6	106	70	147	94	51.5	45.0	370	300
134 بوتان	43.2	63.2	156	74	267	94	66.1	61.1	260	420
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	40.4	54.5	145	87	218	100	52.9	47.8	530	650
136 جزر القمر	48.9	60.8	159	59	215	79	61.8	55.3	..	480
137 سوازيلندا	47.3	34.4	132	106	196	149	15.2	11.0	230	370
138 بنغلاديش	45.2	61.4	145	51	239	77	61.1	57.9	380	380
139 السودان	43.6	55.6	104	64	172	94	54.6	48.3	550	590
140 نيبال	43.3	59.9	165	66	250	91	57.6	56.4	540	740
141 الكاميرون	45.7	46.2	127	95	215	166	36.8	31.7	430	730
تنمية بشرية منخفضة										
142 باكستان	49.0	61.0	120	83	181	107	61.9	60.0	530	500
143 توغو	45.5	49.7	128	79	216	141	42.6	36.9	480	570
144 الكونغو	55.0	48.2	100	81	160	108	37.5	31.1	..	510
145 ليسوتو	49.5	35.1	128	64	190	87	19.2	8.5	..	550
146 أوغندا	46.3	46.2	100	82	170	141	33.5	30.6	510	880
147 زمبابوي	56.0	33.1	86	76	138	123	8.3	9.2	700	1,100
148 كينيا	50.9	44.6	96	78	156	122	30.6	26.1	590	1,000
149 اليمن	39.8	60.0	194	79	303	107	60.0	54.5	350	570
150 مدغشقر	44.9	53.6	109	84	180	136	51.5	46.7	490	550
151 نيجيريا	44.0	51.5	120	110	201	183	44.5	42.0	..	800

9 التبقّي: التقدّم والنكسات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام)		أ ت أ معدّل وفيات الرضّع (لكلّ ألف مولود حيّ)		أ ت أ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلّ ألف مولود حيّ)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً[a]		أ ت أ معدّل وفيات الأمومة[b]	
	1970-75[c]	2000-05[c]	1970	2002	1970	2002	الإناث (% من الجماعة)	الذكور (% من الجماعة)	النسبة المبلَّغ عنها (لكل مئة ألف مولود حيّ)	النسبة المعدّلة (لكل مئة ألف مولود حيّ)
							2000-05[c]	2000-05[c]	1985-2002[d]	2000
152 موريتانيا	43.4	52.5	150	120	250	183	50.5	44.4	750	1,000
153 هايتي	48.5	49.5	148	79	221	123	36.1	34.5	520	680
154 جيبوتي	41.0	45.7	160	100	241	143	37.1	33.2	74	730
155 غامبيا	38.0	54.1	183	91	319	126	51.3	45.8	..	540
156 إريتريا	44.3	52.7	..	47	..	89	43.7	35.4	1,000	630
157 السنغال	41.8	52.9	164	79	279	138	52.5	40.0	560	690
158 تيمور – ليشتي	40.0	49.5	..	89	..	126	44.0	39.1	..	660
159 رواندا	44.6	39.3	124	96	209	183	24.1	22.7	1,100	1,400
160 غينيا	37.3	49.1	197	109	345	169	42.8	40.3	530	740
161 بنن	44.0	50.6	149	93	252	156	47.8	38.8	500	850
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	46.5	43.3	129	104	218	165	29.2	26.1	530	1,500
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	45.4	41.0	158	102	239	176	25.5	24.8	600	690
164 زامبيا	49.7	32.4	109	108	181	192	10.6	11.3	650	750
165 ملاوي	41.0	37.5	189	114	330	183	21.3	19.7	1,100	1,800
166 أنغولا	38.0	40.1	180	154	300	260	31.1	26.4	..	1,700
167 تشاد	39.0	44.7	..	117	..	200	36.4	32.4	830	1,100
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	45.8	41.8	148	129	245	205	31.4	27.9	950	990
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	43.0	39.5	149	115	248	180	24.0	21.0	1,100	1,100
170 إثيوبيا	41.8	45.5	160	114	239	171	35.8	32.3	870	850
171 موزامبيق	41.1	38.1	163	125	278	197	26.3	19.8	1,100	1,000
172 غينيا – بيساو	36.5	45.3	..	130	..	211	39.4	33.7	910	1,100
173 بوروندي	43.9	40.9	138	114	233	190	26.6	25.1	..	1,000
174 مالي	38.2	48.6	225	122	400	222	41.0	37.3	580	1,200
175 بوركينا فاصو	41.2	45.7	163	107	290	207	34.5	32.1	480	1,000
176 النيجر	38.2	46.2	197	156	330	265	39.9	37.6	590	1,600
177 سيراليون	35.0	34.2	206	165	363	284	23.5	19.4	1,800	2,000
البلدان النامية	**55.5**	**64.7**	**108**	**61**	**166**	**89**	**69.2**	**62.0**	..	..
البلدان الأقل نمواً	**43.8**	**50.7**	**150**	**99**	**244**	**157**	**44.7**	**40.7**	..	..
الدول العربية	**51.9**	**66.4**	**128**	**48**	**197**	**62**	**72.5**	**65.6**	..	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**60.5**	**69.9**	**84**	**32**	**122**	**42**	**79.0**	**70.0**	..	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**61.1**	**70.6**	**86**	**27**	**123**	**34**	**78.7**	**66.5**	..	..
جنوب آسيا	**49.8**	**63.3**	**129**	**69**	**206**	**95**	**66.4**	**61.4**	..	..
إفريقيا جنوب الصحراء	**45.2**	**46.1**	**139**	**108**	**231**	**178**	**36.1**	**32.0**	..	..
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	**69.2**	**69.6**	**34**	**18**	**43**	**22**	**80.6**	**58.8**	..	..
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	**70.4**	**77.2**	**40**	**11**	**53**	**14**	**88.1**	**78.7**	..	..
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	**71.6**	**78.4**	**22**	**5**	**28**	**7**	**89.5**	**80.9**	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	**70.7**	**77.5**	**32**	**9**	**42**	**11**	**88.4**	**78.9**	..	..
تنمية بشرية متوسطة	**57.8**	**67.3**	**102**	**45**	**154**	**61**	**74.3**	**65.2**	..	..
تنمية بشرية منخفضة	**45.0**	**49.1**	**138**	**104**	**225**	**164**	**41.2**	**38.5**	..	..
دخل مرتفع	**71.6**	**78.4**	**22**	**5**	**28**	**7**	**89.5**	**80.9**	..	..
دخل متوسط	**62.9**	**70.1**	**85**	**30**	**121**	**37**	**79.5**	**68.4**	..	..
دخل منخفض	**48.7**	**59.2**	**126**	**80**	**202**	**120**	**59.1**	**54.1**	..	..
العالم	**59.8**	**66.9**	**96**	**56**	**146**	**81**	**72.9**	**64.4**	..	..

a – تشير البيانات إلى الاحتمال عند الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سنّ 65 عاماً. b – عدد وفيات النساء السنويّ لأسباب مرتبطة بالحمل. يورد عمود النسب المبلَّغ عنها بيانات تمّ الحصول عليها من السلطات القُطرية. أمّا عمود النسب المعدّلة فيورد نتائج الأرقام المعدّلة، بناءً على مراجعات اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكّان، لمعالجة مشكلة الإقلال في التبديل وإساءة التصنيف. c – تشير البيانات إلى تقديرات للفترة الزمنية المحدّدة. d – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة؟

المصدر: الأعمدة 7,2,1 و8: الأمم المتحدة 2003؛ العمودان 3 و5: اليونيسيف 2004؛ الأعمدة 9,6,4 و10: اليونيسيف 2003b.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a]				الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية[b] (% من جميع المستويات التعليمية)					
	كنسبة من الناتج المحليّ الإجمالي		كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		التعليم الثانوي		التعليم العالي	
	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]
تنمية بشريّة مرتفعة										
1 النّرويج	7.1	6.8	14.6	16.2	39.5	48.3	24.7	20.6[e]	15.2	25.4
2 السويد	7.4	7.6	13.8	..	47.7	33.8	19.6	37.7	13.2	28.0
3 أستراليا	5.1	4.6	14.8	13.8	2.2	35.4	57.4	40.1	32.0	22.9
4 كندا	6.5	5.2	14.2	..	..	..	62.2	..	28.6	35.7
5 هولندا	6.0	5.0	14.8	10.4	21.5	33.7	37.7	39.7	32.1	26.5
6 بلجيكا	5.0	5.8[e]	..	11.6	23.3	33.3[e]	42.9	45.0[e]	16.5	19.2[e]
7 آيسلاندا	5.4	6.0[e]	..	..	59.5	..	25.6	..	14.9	..
8 الولايات المتحدة الأميركية	5.2	5.6	12.3	15.5	..	39.2	..	34.5	..	26.3
9 اليابان	..	3.6	..	10.5	..	37.8	..	39.8	..	15.1
10 آيرلندا	5.2	4.3	10.2	13.5	37.8	30.9	40.1	34.1	20.4	30.3
11 سويسرا	5.1	5.6	18.7	..	49.9	35.3	25.1	39.0	19.7	23.1
12 المملكة المتحدة	4.9	4.6	..	..	29.7	34.4	43.8	48.4	19.6	17.2
13 فنلندا	5.6	6.3	11.9	12.2	27.9	27.0	39.4	40.0	23.9	32.9
14 النمسا	5.4	5.9	7.6	11.0	23.7	27.0	46.6	45.0	19.1	24.0
15 لكسمبرغ	3.0	4.1	10.4	8.5[e]	..	..	..	..	..	..
16 فرنسا	5.4	5.7	..	11.4	..	31.2	40.7	49.8	13.8	17.6
17 الدّانمرك	..	8.3	..	15.3	..	29.6	..	36.7	..	30.0
18 نيوزيلندا	6.2	6.6	..	..	30.5	30.6	25.3	40.1	37.4	24.7
19 ألمانيا	..	4.6	..	9.9	..	22.8	..	49.0	..	24.5
20 إسبانيا	4.4	4.4	9.4	..	29.3	35.4	45.0	41.8	15.4	22.8
21 إيطاليا	3.1	5.0	..	9.5	33.0	33.8	63.2	48.7	..	16.4
22 إسرائيل	6.3	7.3	11.3	..	43.0	45.2	31.3	29.7	16.2	17.9
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	4.1	..	21.9	26.6	25.1	38.8	32.7	30.8	33.2
24 اليونان	2.5	3.8	..	7.0	34.1	30.2	45.1	40.7	19.5	24.0
25 سنغافورة	..	..	..	..	29.6	..	36.5	..	29.3	..
26 البرتغال	4.2	5.8	..	12.7	44.6	35.2	32.5	43.0	16.3	18.1
27 سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
28 جمهورية كوريا	3.5	3.6	22.4	17.4	44.4	42.3	34.1	37.3	7.4	13.5
29 بربادوس	7.8	6.5	22.2	16.7	37.5[e]	33.4	37.6	33.9	19.2	29.9
30 قبرص	3.5	5.6	11.3	..	38.5	32.6	50.3	50.3	3.8	17.1
31 مالطا	4.3	4.9[e]	8.3	..	25.1	..	44.7	..	14.6	..
32 الجمهورية التشيكية	..	4.4	..	9.7	..	26.4	..	50.5	..	19.3
33 بروني دار السلام	..	..	..	9.1[e]	24.1	..	26.1	..	9.5	..
34 الأرجنتين	1.1	4.6[e]	0.9	13.7[e]	3.4	43.3[e]	44.9	35.6[e]	46.7	18.4[e]
35 سيشيل	7.8	7.5[e]	14.8	..	28.2	..	40.7	..	9.5	..
36 إستونيا	..	7.4	..	..	..	44.5	..	34.1	..	16.8
37 بولندا	..	5.4	..	12.2	42.8	44.8	17.5	38.0	22.0	16.0
38 هنغاريا	5.8	5.1	7.8	14.1	55.4	32.0	23.9	38.8	15.2	21.6
39 سانت كيتس ونيفيس	2.7	7.7	..	14.7	..	28.5	..	31.5	..	21.2
40 البحرين	4.2	..	14.6	..	..	..	45.8	..	..	..
41 ليتوانيا	4.6	..	13.8	..	..	..	..	..	..	..
42 سلوفاكيا	5.1	4.1	..	13.8	..	25.8	..	51.3	..	20.5
43 شيلي	2.5	3.9	10.4	17.5	60.1	51.2	17.3	34.3	20.3	14.5
44 الكويت	4.8	..	3.4	..	53.4	..	13.6	..	16.0	..
45 كوستاريكا	4.4	4.7	20.8	21.1	..	50.1	..	30.7	..	19.2
46 أوروغواي	3.0	2.5	15.9	11.8	37.5	39.2	30.3	31.5	22.6	29.2
47 قطر	3.5	..	..	..	..	..	..	..	..	..
48 كرواتيا	..	4.2[e]	..	..	..	..	..	..	..	..
49 الإمارات العربية المتحدة	1.9	..	14.6	..	..	51.9	..	46.4	..	..
50 لاتفيا	3.8	5.9	10.8	..	11.2	33.3	56.3	48.7	11.6	16.3

10 الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a]				الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية[b] (% من جميع المستويات التعليمية)					
	كنسبة من الناتج المحليّ الإجمالي		كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		التعليم الثانوي		التعليم العالي	
	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]
51 جزر البهاما	4.0	..	17.8	..	..	..	..	..	..	..
52 كوبا	..	8.5	12.3	16.8	25.7	39.4	39.0	36.4	14.4	17.1
53 المكسيك	3.6	5.1	12.8	22.6	32.3	48.6	29.6	34.4	16.5	14.5
54 ترينيداد وتوباغو	3.6	4.0	11.6	16.7[e]	42.5	59.6[e]	36.8	32.3[e]	11.9	3.7[e]
55 أنتيغوا وبربودا	..	3.2	..	..	..	36.9[e]	..	37.3[e]	..	15.1[e]
تنمية بشرية متوسطة										
56 بلغاريا	5.2	..	..	..	70.7	..	..	..	13.9	..
57 الاتّحاد الروسي	3.5	3.1	..	10.6	..	..	..	..	..	..
58 الجماهيرية العربية الليبية	..	2.7	..	..	..	17.8[e]	..	14.2[e]	..	52.7
59 ماليزيا	5.2	7.9	18.3	20.0	34.3	28.1	34.4	34.5	19.9	32.1
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	4.1[e]	..	..	..	..	..	..	..	..
61 بنما	4.7	4.3	20.9	7.5[e]	37.0	40.8[e]	23.3	33.9[e]	21.3	25.3[e]
62 بيلاروس	4.9	6.0	..	..	57.7	..	16.2	..	14.4	..
63 تونغا	..	5.0	..	14.0[e]	..	49.2[f]	..	28.9	..	..
64 موريشيوس	3.5	3.3	11.8	13.3	37.7	32.0	36.4	38.3	16.6	15.6
65 ألبانيا	5.8	..	..	..	..	..	..	..	..	..
66 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
67 سورينام	8.1	..	..	..	60.5	..	14.5	..	8.8	..
68 فنزويلا	3.0	..	12.0	..	23.5	..	4.5	..	40.7	..
69 رومانيا	2.8	3.5[e]	7.3	..	52.1	..	22.1	..	9.6	..
70 أوكرانيا	5.2	4.2	19.7	15.0	54.9	..	15.0	..	15.1	..
71 سانت لوسيا	..	7.3[e]	..	20.7[e]	48.2	..	23.3	..	12.8	..
72 البرازيل	..	4.0	..	10.4	..	38.7	..	37.6	..	21.6
73 كولومبيا	2.5	4.4	16.0	18.0[e]	39.3	47.0	30.9	33.1	20.7	19.9
74 عُمان	3.1	4.2[e]	11.1	..	54.1	36.4[e,f]	37.0	51.4[e]	7.4	1.8[e]
75 ساموا (الغربية)	3.4	4.5[e]	10.7	14.6	52.6	43.0	25.2	23.8	0.0	33.2
76 تايلاند	3.5	5.0	20.0	31.0	56.2	42.3	21.6	20.5	14.6	21.7
77 المملكة العربية السعودية	6.5	..	17.8	..	78.8	..	..	..	21.2	..
78 كازاخستان	3.2	..	17.6	..	..	..	..	..	..	..
79 جامايكا	4.7	6.3	12.8	12.3	37.4	36.8	33.2	33.8	21.1	19.2
80 لبنان	..	2.9	..	11.1	..	..	..	..	..	..
81 فيجي	4.6	5.5[e]	..	19.4[e]	..	35.0[e,f]	..	48.9[e]	..	16.0[e]
82 أرمينيا	7.0	3.2	20.5	..	..	..	..	..	..	29.8
83 الفلبين	2.9	3.2	10.1	..	..	60.6	..	21.9	..	13.7
84 مليف	4.0	..	10.0	..	..	..	..	..	..	..
85 بيرو	2.2	3.3	..	21.1	..	..	..	..	..	..
86 تركمانستان	4.3	..	21.0	..	..	..	..	..	..	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	6.4	9.3	13.8	13.4[e]	..	48.9	..	25.5	..	5.2
88 تركيا	2.2	3.7	..	..	58.1	37.8[e,f]	29.4	30.1	..	32.2
89 باراغوي	1.1	4.7[e]	9.1	11.2[e]	..	53.9[e]	22.6	29.0	25.8	17.1[e]
90 الأردن	8.4	4.6	17.1	20.6	..	51.7	62.4	48.3	35.1	..
91 أذربيجان	..	3.5	23.5	23.1	..	..	..	..	..	8.3
92 تونس	6.0	6.8[e]	13.5	17.4[e]	39.8	33.3[e,f]	36.4	45.0[e]	18.5	21.7[e]
93 غرينادا	5.1	..	13.2	..	64.1	..	31.7	..	0.0	..
94 الصين	2.3	..	12.8	..	..	..	..	..	..	..
95 دومينيكا	..	5.0[e]	..	..	..	64.4[e]	..	30.1[e]	..	..
96 سري لانكا	2.6	1.3	8.1	..	..	..	84.3	..	13.4	..
97 جورجيا	..	2.5	..	13.1	..	..	..	..	..	..
98 الجمهورية الدومينيكية	..	2.4	..	13.2	..	46.3[e]	..	18.9[e]	..	10.9
99 بليز	4.7	6.2	18.5	20.9	61.0	44.9	20.2	35.1	8.1	16.2
100 إكوادور	2.8	1.0[e]	17.2	8.0[e]	34.4	45.3[e]	34.2	44.5[e]	18.3	9.1[e]

10 الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a]				الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية[b] (% من جميع المستويات التعليمية)					
	كنسبة من الناتج المحليّ الإجمالي		كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		التعليم الثانوي		التعليم العالي	
	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	4.1	5.0	22.4	21.7	33.2	26.8	39.2	36.3	13.6	18.5
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
103 السلفادور	1.9	2.5[e]	16.6	19.4[e]	..	61.2[e]	..	20.8[e]	..	6.7
104 غيانا	3.4	4.1[e]	4.4	8.6[e]	..	..	..	..	..	..
105 الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
106 الجمهورية العربية السورية	4.1	4.0	17.3	11.1	38.5	..	28.2	39.2	21.3	..
107 أوزبكستان	..	..	20.4	..	..	..	..	..	..	..
108 الجزائر	5.3	..	21.1	..	..	..	..	..	..	..
109 غينيا الاستوائية	..	0.5	..	1.6	..	39.1[e]	..	30.7[e]	..	30.1[e]
110 قيرغيزستان	8.3	3.1	22.5	18.6	8.5	..	57.9	..	10.0	..
111 إندونيسيا	1.0	1.3	..	9.8	..	37.8	..	38.8	..	23.4
112 فييت نام	..	..	7.5	..	..	..	..	..	..	..
113 جمهورية مولدوفا	..	4.0	..	15.0	..	..	..	..	..	..
114 بوليفيا	2.3	6.0	..	18.4	..	38.1	..	19.0	..	26.6
115 هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
116 طاجيكستان	9.7	2.4	24.7	..	6.9	..	57.0	..	9.1	..
117 منغوليا	12.1	6.5[e]	17.6	..	13.9	..	48.8	..	14.5	..
118 نيكاراغوا	3.4	..	9.7	13.8	..	47.5[f]	..	..	..	..
119 جنوب إفريقيا	6.2	5.7	..	..	75.6	47.2	..	31.3	21.5	14.5
120 مصر	3.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..
121 غواتيمالا	1.4	1.7	11.8	11.4	31.1	..	12.9	..	21.2	..
122 غابون	..	3.9[e]	..	..	..	35.6[e]	..	38.9[e]	..	25.5[e]
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
124 جزر سليمان	..	3.5[e]	..	15.4[e]	..	..	..	..	..	..
125 المغرب	5.3	5.1	26.1	..	34.8	48.0[f]	48.9	51.5	16.2	0.3
126 ناميبيا	7.6	7.9	..	21.0	..	59.0	..	27.2	..	12.0
127 الهند	3.9	4.1	12.2	12.7	38.9	38.4	27.0	40.1	14.9	20.3
128 بوتسوانا	6.7	2.1	17.0	25.6	..	53.2	..	23.8	..	18.6
129 فانواتو	4.6	10.5	..	26.7	59.8	27.9	26.6	57.4	3.4	10.5
130 كمبوديا	..	2.0	..	15.3	..	75.5	..	11.2	..	5.0
131 غانا	3.2	4.1[e]	24.3	..	29.2	..	34.3	..	11.0	..
132 ميانمار	..	1.3	..	18.1[e]	..	46.6[e,f]	..	27.0[e]	..	26.4
133 بابوا غينيا الجديدة	..	2.3[e]	..	17.5[e]	..	71.4[e]	..	24.3[e]	..	4.3[e]
134 بوتان	..	5.2	..	12.9	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	3.2	..	10.6	..	46.9	..	19.0	..	12.6
136 جزر القمر	..	..	..	..	42.4	..	28.2	..	17.3	..
137 سوازيلندا	5.7	5.5	19.5	..	31.2	37.7	24.5	31.1	26.0	22.4
138 بنغلاديش	1.5	2.3	10.3	15.8	45.6	45.1[f]	42.2	43.8	8.7	11.1
139 السودان	0.9	..	2.8	..	..	..	..	..	..	..
140 نيبال	2.0	3.4	8.5	13.9	48.2	59.2[f]	15.7	23.1	23.3	12.1
141 الكاميرون	3.2	5.4	19.6	22.1	70.5	..	..	..	29.5	..
تنمية بشرية منخفضة										
142 باكستان	2.6	1.8[e]	7.4	7.8[e]	..	..	..	..	..	..
143 توغو	5.5	4.8	26.4	23.2	30.4	48.6[e]	25.8	29.3	29.0	17.4
144 الكونغو	5.0	3.2	14.4	12.6	..	32.7	..	27.3	..	32.6
145 ليسوتو	6.1	10.0	12.2	18.4	..	49.3	..	27.7	..	16.7
146 أوغندا	1.5	2.5[e]	11.5	..	..	..	..	..	..	..
147 زمبابوي	..	10.4[e]	..	..	54.1	..	28.6	..	12.3	..
148 كينيا	6.7	6.2[e]	17.0	22.3[e]	50.3	..	18.8	..	21.6	..
149 اليمن	..	10.0[e]	..	32.8	..	..	..	..	..	..
150 مدغشقر	2.1	2.5	..	..	49.1	48.0[f]	35.6	33.0	..	11.9[e]
151 نيجيريا	0.9	..	..	..	..	..	..	..	..	..

10 الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a]									
	كنسبة من الناتج المحليّ الإجمالي		كنسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية[b] (% من جميع المستويات التعليمية)					
					ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		التعليم الثانوي		التعليم العالي	
	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]	1990[c]	1999-2001[d]
152 موريتانيا	..	3.6[e]	..	..	33.3	54.5[e,f]	37.7	31.4[e]	24.9	14.1[e]
153 هايتي	1.4	..	20.0	..	53.1	..	19.0	..	9.1	..
154 جيبوتي	..	..	10.5	..	58.0	..	21.7	..	11.5	..
155 غامبيا	3.8	2.7[e]	14.6	14.2[e]	41.6	..	21.2	..	17.8	..
156 إريتريا	..	2.7	..	..	..	45.8[f]	..	10.0	..	..
157 السنغال	3.9	3.2[e]	26.9	..	43.9	..	25.7	..	24.0	..
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	..	2.8[e]	..	..	..	48.7[e]	..	16.7[e]	..	34.7[e]
160 غينيا	..	1.9[e]	..	25.6[e]	..	..	..	..	..	..
161 بنن	....	3.3[e]	..	..	..	57.4[e]	..	25.5[e]	..	16.4[e]
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	3.2	..	11.4	..	..	..	..	..	..	..
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	..	4.6	..	21.5	..	42.4[e]	..	32.5[e]	..	25.1[e]
164 زامبيا	2.4	1.9	8.7	..	..	..	..	..	..	..
165 ملاوي	3.3	4.1[e]	11.1	..	44.7	..	13.1	..	20.2	..
166 أنغولا	3.9	2.8[e]	10.7	..	96.3	..	..	..	3.7	..
167 تشاد	..	2.0[e]	..	..	..	..	..	25.9[e]	..	16.6[e]
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	2.2	..	..	..	..	..	..	..	..	..
170 إثيوبيا	3.4	4.8	9.4	13.8	53.9	..	28.1	..	12.1	..
171 موزامبيق	3.9	2.4[e]	12.0	..	49.8	..	15.7	..	9.9	..
172 غينيا – بيساو	..	2.1	..	4.8	..	..	..	..	..	..
173 بوروندي	3.4	3.6[e]	16.7	20.7[e]	46.8	38.0	29.1	35.0	22.0	26.9
174 مالي	..	2.8[e]	..	..	..	45.7[e]	..	39.7[e]	..	14.6[e]
175 بوركينا فاصو	2.7	..	..	..	..	..	..	..	..	..
176 النيجر	3.2	2.3	18.6	..	..	49.2[f]	..	24.5	..	16.2
177 سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

ملاحظة: نظراً لمحدودية البيانات والتغييرات المنهجية، وجب الحذر لدى مقارنة البيانات المتعلقة بالإنفاق على التعليم بين مختلف البلدان وعلى مرّ الزمن. للتفاصيل، راجع الموقع التالي على الإنترنت: http://www.uis.unesco.org/ a – تمثّل البيانات مجموع الإنفاق العام على التعليم، بما في ذلك الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي. انظر تعريف المصطلحات الإحصائية. b – تشير البيانات إلى الإنفاق العام الجاريّ على التعليم. قد لا تتماثل بيانات 1990 و1999–2001 تماثلاً تاماً نتيجة التغييرات المنهجية. قد لا يصل مجموع الإنفاق بحسب المستوى التعليمي إلى 100٪ نتيجة لتدوير الأرقام أو إغفال فئتي «الإنفاق في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي» و«الإنفاق المستقلّ عن المستوى التعليمي». c – قد لا تتماثل البيانات تماثلاً تاماً بين البلدان بالنظر إلى الاختلاف في أساليب جمع البيانات. d – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. e – في غياب التقدير القطريّ، تشير البيانات إلى تقدير معهد الإحصاء في اليونيسكو. f – تقتصر البيانات على الإنفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية.

المصدر: الأعمدة 1، 3 و5: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003c؛ الأعمدة 2، 4 و7–10: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004b؛ العمود 6: جرى حسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004b عن الإنفاق العام على التعليم في مرحلة ما قبل الابتدائي وفي المرحلة الابتدائية.

11 الإلمام لاقراءة، الكتابة والالتحاق بالتعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a] (% من عمر 15 وما فوق)		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] (% 15-24 عاماً)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي[b] (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[c,b] (%)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأوّل)		طلاّب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة (% من جميع طلاب التعليم العالي)
	1990	2002	1990	2002	91/1990	02[d]/2001	91/1990	02[d]/2001	91/1990	01[d]/2000	1994-97[e]
تنمية بشريّة مرتفعة											
1 النرويج	..	..	..	..	100	101[f]	88	95[f]	100	..	18
2 السويد	..	..	..	..	100	102[g]	85	99[g]	100	..	31
3 أستراليا	..	..	..	..	99	96[g]	79	88[g]	..	..	32
4 كندا	..	..	..	..	98	100[f]	89	98[f]	..	..	..
5 هولندا	..	..	..	..	95	100[f]	84	90[f]	..	100[h]	20
6 بلجيكا	..	..	..	..	96	101[f]	87	..	..	..	..
7 آيسلاندا	..	..	..	..	101	101[f]	..	82[f]	..	99[h]	20
8 الولايات المتحدة الأميركية	..	..	..	..	97	93[g]	85	85[g]	..	..	..
9 اليابان	..	..	..	..	100	101[g]	97	101[g]	100	..	23
10 آيرلندا	..	..	..	..	90	94[f]	80	82[f]	100	98h	30
11 سويسرا	..	..	..	..	84	99[f]	80	88[f]	80	99	31
12 المملكة المتحدة	..	..	..	..	100	101[f]	81	95[f]	..	..	29
13 فنلندا	..	..	..	..	98	100[f]	93	95[f]	100	100	37
14 النمسا	..	..	..	..	88	91[f]	..	88[f]	..	..	28
15 لكسمبرغ	..	..	..	..	81	96[f]	..	80[f]	..	99	..
16 فرنسا	..	..	..	..	101	100[f]	..	92[f]	..	98[i]	25
17 الدانمرك	..	..	..	..	98	99[h]	87	89[h]	94	100[h]	21
18 نيوزيلندا	..	..	..	..	101	98[g]	85	92[f]	92	..	21
19 ألمانيا	..	..	..	..	84	83[g]	..	88[g]	..	..	31
20 إسبانيا	96.3	..	99.6	..	103	104[g]	..	94[g]	..	..	31
21 إيطاليا	97.7	..	99.8	..	103	100[f]	..	88[h]	..	96	28
22 إسرائيل	91.4	95.3	98.7	99.5	92	100	..	89	..	99	..
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	89.7	..	98.2	..	..	98	..	72	100	..	..
24 اليونان	94.9	..	99.5	..	95	95[f]	83	85[f]	100	..	..
25 سنغافورة	88.8	92.5[j]	99.0	99.5[j]	96	..	..	..	..	..	..
26 البرتغال	87.2	..	99.5	..	102	..	..	85[g]	..	..	31
27 سلوفينيا	99.6	99.7	99.8	99.8	104	93[f]	..	96[f]	..	..	29
28 جمهورية كوريا	95.9	..	99.8	..	104	101[g]	86	89[g]	99	100	34
29 بربادوس	99.4	99.7	99.8	99.8	80	103	..	87	..	95	21
30 قبرص	94.3	96.8[j]	99.7	99.8[j]	87	95[f]	69	88[f]	100	99[h]	17
31 مالطا	88.4	92.6	97.5	98.7	97	98[f]	78	80[f]	99	99[h]	13
32 الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	87	88[g]	..	89[g]	..	97	34
33 بروني دار السلام	85.5	93.9[j]	97.9	99.1[j]	90	..	..	..	..	93	6
34 الأرجنتين	95.7	97.0	98.2	98.6	94	108[g]	..	81[g]	..	93	30
35 سيشيل	..	91.9[j]	..	99.1[j]	..	106	..	98	..	91	..
36 إستونيا	99.8	99.8[j]	99.8	99.8[j]	100	98[f]	..	92[f]	..	99[h]	32
37 بولندا	99.6	..	99.8	..	97	98[g]	76	91[g]	98	99	..
38 هنغاريا	99.1	..	99.7	..	91	91[g]	75	92[g]	98	..	32
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	102[f]	..	106[f]	..	90[h]	..
40 البحرين	82.1	88.5	95.6	98.6	99	91	85	81	89	99	..
41 ليتوانيا	99.3	99.6[j]	99.8	99.7[j]	..	97[f]	..	92[f]	..	..	38
42 سلوفاكيا	..	99.7[j]	..	99.6[j]	..	87[g]	..	87[g]	..	..	43
43 شيلي	94.0	95.7[j]	98.1	99.0[j]	88	89[f]	55	75[f]	..	100[h]	43
44 الكويت	76.7	82.9	87.5	93.1	49	85	..	77	..	..	23
45 كوستاريكا	93.9	95.8	97.4	98.4	87	91	37	51	82	94	18
46 أوروغواي	96.5	97.7	98.7	99.1	92	90[g]	..	72[g]	94	89	24
47 قطر	77.0	84.2[j,k]	90.3	94.8[j,k]	89	94	70	78	64	..	..
48 كرواتيا	96.9	98.1[j]	99.6	99.6[j]	74	88	57	86	..	..	38
49 الإمارات العربية المتحدة	71.0	77.3	84.7	91.4	100	81	58	72	80	97	27
50 لاتفيا	99.8	99.7[j]	99.8	99.7[j]	92	91[f]	..	89[f]	..	..	29

11 الإلمام لاقراءة، الكتابة والالتحاق بالتعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a] (% من عمر 15 وما فوق)		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] (% 15-24 عاماً)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي[b] (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[c,b] (%)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأوّل)		طلاّب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة (% من جميع طلاب التعليم العالي)
	1990	2002	1990	2002	91/1990	02[d]/2001	91/1990	02[d]/2001	91/1990	01[d]/2000	1994-97[e]
51 جزر البهاما	94.4	..	96.5	..	90	86	..	79	..	..	..
52 كوبا	95.1	96.9	99.3	99.8	92	96	69	83	92	95[h]	21
53 المكسيك	87.3	90.5[i]	95.2	96.6[j]	100	101[g]	45	60[g]	80	90	31
54 ترينيداد وتوباغو	96.8	98.5	99.6	99.8	91	94	..	68	..	98[h]	41
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشريّة متوسّطة											
56 بلغاريا	97.2	98.6	99.4	99.7	86	93[f]	63	86[f]	91	..	25
57 الاتّحاد الروسي	99.2	99.6	99.8	99.8	99	..	..	..	..	..	49
58 الجماهيرية العربية الليبية	68.1	81.7	91.0	97.0	96	..	..	..	..	..	..
59 ماليزيا	80.7	88.7[i]	94.8	97.2[j]	94	95[g]	..	69[g]	98	..	..
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	..	..	94	93[f]	..	82[f]	..	..	38
61 بنما	89.0	92.3	95.3	97.0	92	99	50	62	..	89	27
62 بيلاروس	99.5	99.7	99.8	99.8	86	94	..	78	..	..	33
63 تونغا	..	98.8[i]	..	99.2[j]	92	105	83	72[f]	90	83	..
64 موريشيوس	79.8	84.3[i]	91.1	94.5[j]	95	93	..	62	98	99	17
65 ألبانيا	77.0	98.7[i]	94.8	99.4[j]	95	97[f]	..	74[f]	..	..	22
66 البوسنة والهرسك	..	94.6	..	99.6	..	..	..	..	..	..	..
67 سورينام	..	..	..	..	78	97[g]	..	63[g]	..	..	..
68 فنزويلا	88.9	93.1	96.0	98.2	88	92	19	57	86	96	..
69 رومانيا	97.1	97.3[i]	99.3	97.8[j]	81	93[f]	..	80[f]	..	..	32
70 أوكرانيا	99.4	99.6	99.8	99.9	80	82	..	91	98	..	..
71 سانت لوسيا	..	..	..	..	95	103	..	70	..	97	..
72 البرازيل	82.0	86.4[i]	91.8	94.2[j]	86	97[g]	15	72[g]	..	..	23
73 كولومبيا	88.4	92.1	94.9	97.2	68	87	..	54	62	61	31
74 عُمان	54.7	74.4	85.6	98.5	69	75	..	68	97	96	31
75 ساموا (الغربية)	98.0	98.7	99.0	99.5	112	95	..	61	..	94	..
76 تايلاند	92.4	92.6[i]	98.1	98.0[j]	76	86	..	..	..	94[i]	21
77 المملكة العربية السعودية	66.2	77.9	85.4	93.5	59	59	31	53	83	94	18
78 كازاخستان	98.8	99.4	99.8	99.8	88	90	..	84	..	..	42
79 جامايكا	82.2	87.6	91.2	94.5	96	95[g]	64	75[g]	..	90	20
80 لبنان	80.3	..	92.1	..	78	90	..	..	..	94	17
81 فيجي	88.6	92.9[j,k]	97.8	99.3[j,k]	105	100[g]	..	76[g]	..	88	..
82 أرمينيا	97.5	99.4[i]	99.5	99.8[j]	..	85	..	85	..	..	33
83 الفلبين	91.7	92.6[i]	97.3	95.1[j]	96	93[g]	..	56[g]	..	79	..
84 مليف	94.8	97.2	98.1	99.2	87	96	..	31[h]	..	..	..
85 بيرو	85.5	85[i]	94.5	96.6[j]	88	100[g]	..	66[f]	..	86	..
86 تركمانستان	..	98.8[j,k]	..	99.8[j,k]	..	..	..	..	..	..	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	92	..	52	..	85[h]	..
88 تركيا	77.9	86.5[i]	92.7	95.5[j]	89	88[g]	42	..	98	..	22
89 باراغوي	90.3	91.6[i]	95.6	96.3[j]	93	92[g]	26	50[g]	70	77	22
90 الأردن	81.5	90.9	96.7	99.4	94	91[g]	..	80[g]	..	98[i]	27
91 أذربيجان	..	..	..	..	101	80	..	76	..	..	..
92 تونس	59.1	73.2	84.1	94.3	94	97[g]	..	68[g]	87	95	27
93 غرينادا	..	..	..	..	..	84[f]	..	46[f]	..	..	..
94 الصين	78.3	90.9[i]	95.3	98.9[j]	97	93[f]	..	..	86	99[i]	53
95 دومينيكا	..	..	..	..	..	91[f]	..	84[f]	..	85	..
96 سري لانكا	88.7	92.1	95.1	97.0	90	105[g]	..	..	94	..	29
97 جورجيا	..	..	..	..	..	91	..	71[i]	..	..	48
98 الجمهورية الدومينيكية	79.4	84.4	87.5	91.7	58	97[g]	..	41[g]	..	66	25
99 بليز	89.1	76.9[i]	96.0	84.2[j]	94	96[f]	31	60[f]	67	81[h]	..
100 إكوادور	87.6	91.0[i]	95.5	96.4[j]	98	102	..	50	..	78	..

11 الإلمام لاقراءة، الكتابة والالتحاق بالتعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a] (% من عمر 15 وما فوق)		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] (% 15-24 عاماً)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي[b] (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[c,b] (%)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأوّل)		طلاّب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة (% من جميع طلاب التعليم العالي)
	1990	2002	1990	2002	91/1990	02[d]/2001	91/1990	02[d]/2001	91/1990	01[d]/2000	1994-97[e]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	63.2	..	86.3	..	92	87	..	..	90	94	36
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	95	..	81	..	..	10
103 السلفادور	72.4	79.7	83.8	88.9	73	89	..	46	..	..	20
104 غيانا	97.2	..	99.8	..	89	98[h]	67	75[h]	93	95[i]	25
105 الرأس الأخضر	63.8	75.7	81.5	89.1	94	101[g]	..	53[g]	..	93	..
106 الجمهورية العربية السورية	64.8	82.9	79.9	95.2	92	98	43	39	96	92	31
107 أوزبكستان	98.7	99.3	99.6	99.7	78	..	..	..	..	..	..
108 الجزائر	52.9	68.9	77.3	89.9	93	95[g]	54	62[g]	95	96	50
109 غينيا الاستوائية	73.3	..	92.7	..	91	85	..	26[h]	..	33	..
110 قيرغيزستان	..	..	..	..	92	90	..	..	..	..	..
111 إندونيسيا	79.5	87.9	95.0	98.0	97	92[g]	39	47[h]	84	89	28
112 فييت نام	90.4	90.3[j,k]	94.1	..	90	94	..	65	..	89	..
113 جمهورية مولدوفا	97.5	99.0	99.8	99.8	89	78	..	68	..	..	44
114 بوليفيا	78.1	86.7[l]	92.6	97.3[l]	91	94[g]	29	67[f]	..	78	..
115 هندوراس	68.1	80.0[l]	79.7	88.9[l]	90	87	..	..	..	..	26
116 طاجيكستان	98.2	99.5[l]	99.8	99.8[l]	77	105	..	79	..	..	23
117 منغوليا	97.8	97.8[l]	98.9	97.7[l]	90	87	..	71	..	..	25
118 نيكاراغوا	62.7	76.7[l]	68.2	86.2[l]	72	82[g]	..	37[g]	..	54	31
119 جنوب إفريقيا	81.2	86.0	88.5	91.8	88	90	..	62[f]	75	65[h]	18
120 مصر	47.1	55.6[j,k]	61.3	73.2[j,k]	84	90	..	81	..	99[h]	15
121 غواتيمالا	61.0	69.9	73.4	80.1	64	85[g]	..	28[g]	..	56	..
122 غابون	..	..	..	..	86	78[f]	..	..	..	100	..
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	98..	..	..	..	61	..
124 جزر سليمان	..	..	..	..	83	..	..	..	85	..	..
125 المغرب	38.7	50.7	55.3	69.5	57	88	..	31[f]	75	84	29
126 ناميبيا	74.9	83.3	87.4	92.3	83	78	..	38	..	94	4
127 الهند	49.3	61.3[l]	64.3	..	..	83[f]	..	..	..	59[h]	25
128 بوتسوانا	68.1	78.9	83.3	89.1	85	81	29	55[f]	97	89	27
129 فانواتو	..	..	..	..	71	93	..	28	..	95	..
130 كمبوديا	62.0	69.4	73.5	80.3	67	86	..	21	..	70	23
131 غانا	58.5	73.8	81.8	92.2	52	60	..	32	80	..	..
132 ميانمار	80.7	85.3	88.2	91.4	99	82	..	35	..	60	37
133 بابوا غينيا الجديدة	56.6	..	68.6	..	66	77	..	23	59	60	..
134 بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	91	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	56.5	66.4	70.1	79.3	63	83	..	31	..	62	..
136 جزر القمر	53.8	56.2	56.7	59.0	57	55[h]	..	..	..	..	..
137 سوازيلندا	71.6	80.9	85.1	91.2	77	77	..	32	76	74	22
138 بنغلاديش	34.2	41.1	42.0	49.7	71	87	19	44	..	65	..
139 السودان	45.8	59.9	65.0	79.1	43	46[h]	..	..	94	84[i]	..
140 نيبال	30.4	44.0	46.6	62.7	85	70[f]	..	..	..	78	14
141 الكاميرون	57.9	67.9[l]	81.1	..	74	..	..	..	..	81[i]	..
تنمية بشريّة منخفضة											
142 باكستان	35.4	41.5[j,k]	47.4	53.9[j,k]	35	..	..	..	..	..	..
143 توغو	44.2	59.6	63.5	77.4	75	95	18	27[h]	51	84	11
144 الكونغو	67.1	82.8	92.5	97.8	79	..	..	..	63	..	..
145 ليسوتو	78.0	82.4[l]	87.2	..[l]	73	84	..	22	71	67	13
146 أوغندا	56.1	68.9	70.1	80.2	53	..	..	14[f]	..	..	15
147 زمبابوي	80.7	90.0	93.9	97.6	86	83[g]	..	40[g]	..	..	23
148 كينيا	70.8	84.3	89.8	95.8	74	70	..	24	..	..	..
149 اليمن	32.7	49.0	50.0	67.9	52	67[f]	..	35[h]	..	86[h]	6
150 مدغشقر	58.0	..	72.2	..	65	69	..	11[i]	22	34	20
151 نيجيريا	48.7	66.8	73.6	88.6	60	..	..	..	..	..	41

11 الإلمام لاقراءة، الكتابة والالتحاق بالتعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a] (% من عمر 15 وما فوق)		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] (% 15-24 عاماً)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي[b] (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[c,b] (%)		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأوّل)		طلاّب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة (% من جميع طلاب التعليم العالي)
	1990	2002	1990	2002	91/1990	02[d]/2001	91/1990	02[d]/2001	91/1990	01[d]/2000	97[e]-1994
152 موريتانيا	34.8	41.2	45.8	49.6	35	67	..	15	75	55	..
153 هايتي	39.7	51.9	54.8	66.2	22	..	..	..	..	..	..
154 جيبوتي	53.0	..	73.2	..	31	34	..	17	87	86	..
155 غامبيا	25.6	..	42.2	..	48	73[g]	..	28[g]	..	70[i]	..
156 إريتريا	46.4	..	60.9	..	16	43	..	21	..	..	..
157 السنغال	28.4	39.3	40.1	52.9	47	58[g]	..	..	85	68	..
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	20[f]	..	..	..
159 رواندا	53.3	69.2	72.7	84.9	67	84	7	..	60	40	..
160 غينيا	..	..	..	..	25	61	..	12[i]	59	84[h]	42
161 بنن	26.4	39.8	40.4	55.5	45	71[h]	..	20[f]	55	84[h]	18
162 جمهورية تنزانيا المتحدة[29]	62.9	77.1	83.1	91.6	50	54	..	..	79	78	39
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	38.5	..	52.6	59.9[k]	46	63	..	..	73	69[i]	..
164 زامبيا	68.2	79.9	81.2	89.2	79	66	..	20	..	77	..
165 ملاوي	51.8	61.8	63.2	72.5	50	81[g]	..	29[g]	64	54	..
166 أنغولا	..	..	..	..	58	30[h]	..	..	..	..	..
167 تشاد	27.7	45.8	48.0	69.9	36	58	..	8[f]	53	45	14
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	47.5	..	68.9	..	54	35[i]	..	12[i]	55	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	33.2	48.6[i]	52.1	58.5[i]	53	..	..	..	24	..	..
170 إثيوبيا	28.6	41.5	43.0	57.4	23	46	..	15	..	61	36
171 موزامبيق	33.5	46.5	48.8	62.8	45	60	..	11	33	52	46
172 غينيا – بيساو	27.2	..	44.1	..	38	45[h]	..	..	..	38[i]	..
173 بوروندي	37.0	50.4	51.6	66.1	53	53	..	8	62	64	..
174 مالي	18.8	19.0[j,k]	27.6	24.2[j,k]	20	38[i]	5	..	73	84	..
175 بوركينا فاصو	16.3	12.8[j,k]	24.9	19.4[j,k]	26	35[g]	..	8[f]	70	64	19
176 النيجر	11.4	17.1	17.0	24.5	24	34	6	5	62	71	..
177 سيراليون	..	..	..	..	41	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية	67.3	76.7	85.5	88.1	..	..	..	..	..	..	..
البلدان الأقل نمواً	43.0	52.5	54.9	64.3	..	..	..	..	..	..	..
الدول العربية	50.8	63.3	68.4	81.2	..	..	..	..	..	..	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	79.8	90.3	95.1	98.0	..	..	..	..	..	..	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	85.0	88.6	92.7	94.8	..	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا	47.0	57.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
إفريقيا جنوب الصحراء	50.8	63.2	66.8	76.8	..	..	..	..	..	..	..
وسط أوروبا وشرقها؛ رابطة الدول المستقلة	98.7	99.3	99.7	99.6	..	..	..	..	..	..	..
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	71.8	80.4	90.5	93.0	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	42.5	54.3	59.0	69.3	..	..	..	..	..	..	..
دخل مرتفع	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل متوسط	81.6	89.7	93.7	96.3	..	..	..	..	..	..	..
دخل منخفض	53.3	63.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

a – تشير البيانات إلى تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في تموز 2002، ما لم يرد خلاف ذلك. نظراً للاختلاف في المنهجية الإحصائية توقيت البيانات، وجب الحذر عند عقد المقارنات بين البلدان وعلى مرّ الزمن يمثّل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في السن الرسمية المناسبة للمستوى التعليمي المشار إليه إلى مجموع السكّان في السن المذكورة. قد يتجاوز صافي نسب الالتحاق بالتعليم الـ 100 بسبب التفاوت في مجموعتي البيانات. b – تستند نسب الالتحاق بالتعليم إلى التصنيف المعياري الدولي الجديد للتعليم الذي اعتُمد عام 1997 (اليونيسكو 1997)، وهي بالتالي قد لا تتماثل تماثلاً تاماً مع نسب السنوات الماضية. c – تشير البيانات إلى صافي نسب الالتحاق إلى العام الدراسي 02./2001 تشير البيانات المتعلّقة ببعض البلدان إلى تقديرات قطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو. للتفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.uis.unesco.org.h جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذلك وجب الحذر لدى عقد المقارنات بين البلدان. d – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. e – تشير البيانات إلى العام الدراسي 01./2000 f – تقدير أولي صادر عن معهد الإحصاء في اليونيسكو، معرّض لمراجعة إضافية. g – تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000./1999 h – تشير البيانات إلى العام الدراسي 99./1998 i – بيانات الإحصاء الرسمي للسكّان. j – تشير البيانات إلى عام بين 1995 و 1999. k – بيانات المسوحات.

المصدر: العمودان 1 و3: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003؛ العمودان 2 و4: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004؛ الأعمدة 5–10: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004؛ العمود 11: جرى حسابه على أساس بيانات اليونيسكو 1999 عن طلاّب التعليم العالي.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 1990	الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 2002	المشتركون في الهاتف الخلوي[a] (لكلّ ألف شخص) 1990	المشتركون في الهاتف الخلوي[a] (لكلّ ألف شخص) 2002	مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 1990	مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 2002	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكلّ مليون شخص) 2000	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكلّ شخص) 2002	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) 1996-2002[b]	العاملون في الأبحاث والتنمية (لكلّ مليون شخص) 1990-2001[b]
تنمية بشريّة مرتفعة										
1 النّرويج	502	734	46	844	7.1	502.6	88	37.9	1.6	4,377
2 السويد	681	736	54	889	5.8	573.1	235	169.7	4.6	5,186
3 أستراليا	456	539	11	640	5.9	481.7	68	15.5	1.5	3,439
4 كندا	565	635	22	377	3.7	512.8	36	54.0	1.9	2,978
5 هولندا	464	618	5	745	3.3	506.3	177	122.1	1.9	2,572
6 بلجيكا	393	494	4	786	(.)	328.3	73	86.4[c]	2.0	2,953
7 آيسلاندا	510	653	39	906	0.0	647.9	7	0.1	3.0[d]	6,639
8 الولايات المتحدة الأميركية	547	646	21	488	8.0	551.4	298	151.7	2.8	4,099
9 اليابان	441	558	7	637	0.2	448.9	884	81.8	3.1	5,321
10 آيرلندا	281	502	7	763	0.0	270.9	9	63.6	1.2	2,190
11 سويسرا	574	744	18	789	5.8	351.0	188	..	2.6	3,592
12 المملكة المتحدة	441	591	19	841	0.9	423.1	71	130.4	1.9	2,666
13 فنلندا	534	523	52	867	4.0	508.9	5	107.5	3.4	7,110
14 النمسا	418	489	10	786	1.3	409.4	138	13.6	1.9[d]	2,313
15 لكسمبرغ	481	797	2	1,061	0.0	370.0	145	274.8	..	..
16 فرنسا	495	569	5	647	0.5	313.8	174	54.2	2.2	2,718
17 الدانمرك	567	689	29	833	1.0	512.8	59	..	2.1	3,476
18 نيوزيلندا	434	448	16	622	0.0	484.4	145	23.0	1.0	2,197
19 ألمانيا	441	651	4	727	1.4	411.9	205	45.7	2.5	3,153
20 إسبانيا	316	506	1	824	0.1	156.3	42	9.0	1.0	1,948
21 إيطاليا	388	481	5	939	0.2	352.4	82	9.4	1.1	1,128
22 إسرائيل	343	453	3	955	1.1	301.4	75	61.7	5.0	1,563
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	450	565	24	942	0.0	430.1	6	28.4[c]	0.4	93
24 اليونان	389	491	0	845	0.0	154.7	(.)	1.1	0.7	1,400
25 سنغافورة	346	463	17	796	0.0	504.4	27	..	2.1	4,052
26 البرتغال	243	421	1	825	0.0	193.5	5	3.1	0.8	1,754
27 سلوفينيا	211	506	0	835	0.0	375.8	93	3.8	1.6	2,258
28 جمهورية كوريا	306	489	2	679	0.2	551.9	490	17.4	3.0	2,880
29 بربادوس	281	494	0	361	0.0	111.5	0	1.9	..	..
30 قبرص	419	688	5	584	0.0	293.7	0	3.2	0.3	400
31 مالطا	360	523	0	699	0.0	303.0	54	3.2	..	96[d]
32 الجمهورية التشيكية	158	362	0	849	0.0	256.3	26	4.4	1.3	1,466
33 بروني دار السلام	136	256	7	401[c]	0.0	102.3[c]	..	..	..	..
34 الأرجنتين	93	219	(.)	178	0.0	112.0	4	0.5	0.4	684
35 سيشيل	124	269	0	553	0.0	145.2	..	..	..	..
36 إستونيا	204	351	0	650	0.0	327.7	1	3.7	0.7	1,947
37 بولندا	86	295[c]	0	363	0.0	230.0	24	0.9	0.7	1,473
38 هنغاريا	96	361	(.)	676	0.0	157.6	18	35.3	0.9	1,440
39 سانت كيتس ونيفيس	237	500	0	106	0.0	212.8	..	..	..	..
40 البحرين	191	261	10	579	0.0	245.6	..	..	..	..
41 ليتوانيا	212	270	0	475	0.0	144.4	24	0.1	0.6	2,303
42 سلوفاكيا	135	268	0	544	0.0	160.4	15	..	0.6	1,774
43 شيلي	66	230	1	428	0.0	237.5	2	0.4	0.5	419
44 الكويت	188	204	12	519	0.0	105.8	..	0.0	0.2	212
45 كوستاريكا	101	251	0	111	0.0	193.1	0	0.4	0.2	530[d]
46 أوروغواي	134	280	0	193	0.0	119.0[c]	2	0.0	0.2	276
47 قطر	220	286	9	433	0.0	113.4	..	..	..	591[d]
48 كرواتيا	172	417	(.)	535	0.0	180.4	26	19.1	1.0	1,187
49 الإمارات العربية المتحدة	224	291	19	647	0.0	313.2	0	..	..	..
50 لاتفيا	234	301	0	394	0.0	133.1	40	1.5	0.4	1,078

12 التّقانة: الانتشار والابتكار

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	أ ت أ الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 1990	أ ت أ الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 2002	أ ت أ المشتركون في الهاتف الخلويّ (لكلّ ألف شخص) 1990	أ ت أ المشتركون في الهاتف الخلويّ (لكلّ ألف شخص) 2002	أ ت أ مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 1990	أ ت أ مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 2002	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكلّ مليون شخص) 2000	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركيّ لكلّ شخص) 2002	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) 1996-2002[b]	العاملون في الأبحاث والتنمية (لكلّ مليون شخص) 1990-2001[b]
51 جزر البهاما	274	406	8	390	0.0	192.3	..	..	..	..
52 كوبا	31	51[c]	0	2	0.0	10.7[c]	0	..	0.6	489
53 المكسيك	65	147	1	255	0.0	98.5	1	0.5	0.4	225
54 ترينيداد وتوباغو	141	250	0	278	0.0	106.0	0	..	0.1	456
55 أنتيغوا وبربودا	253	488	0	490	0.0	128.2	0	0.0[c]	..	..
تنمية بشرية متوسطة										
56 بلغاريا	242	368	0	333	0.0	80.8	18	0.5	0.5	1,167
57 الاتّحاد الروسي	140	242	0	120	0.0	40.9	99	1.0	1.2	3,494
58 الجماهيرية العربية الليبية	48	118[c]	0	13	0.0	22.5	..	..	..	361
59 ماليزيا	89	190	5	377	0.0	319.7	..	0.5	0.4	160
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	148	271	0	177	0.0	48.4	17	1.6	..	387
61 بنما	93	122	0	189	0.0	41.4[c]	0	0.0	0.4	95
62 بيلاروس	154	299	0	47	0.0	81.6	35	0.1	..	1,893
63 تونغا	46	113	0	34	0.0	29.2	..	..	..	..
64 موريشيوس	52	270	2	288	0.0	99.1	..	0.0	0.3	360
65 ألبانيا	13	71	0	276	0.0	3.9	0	..	..	..
66 البوسنة والهرسك	..	237	0	196	0.0	26.2	0	..	..	..
67 سورينام	92	164	0	225	0.0	41.6	..	..	..	..
68 فنزويلا	76	113	(.)	256	0.0	50.6	1	0.0	0.4	193
69 رومانيا	102	194	0	236	0.0	101.5	38	0.1	0.4	879
70 أوكرانيا	136	216	0	84	0.0	18.0	99	0.1	0.9	2,118
71 سانت لوسيا	129	320	0	89	0.0	82.4[c]	0	..	..	..
72 البرازيل	65	223	(.)	201	0.0	82.2	0	0.6	1.1	323
73 كولومبيا	69	179	0	106	0.0	46.2	(.)	0.1	0.2	101
74 عُمان	60	92	2	183	0.0	70.9	..	..	..	4
75 ساموا (الغربية)	26	57	0	15	0.0	22.2	..	..	..	..
76 تايلاند	24	105	1	260	0.0	77.6	3	0.1	0.1	74
77 المملكة العربية السعودية	77	151	1	228	0.0	64.6	(.)	0.0	..	..
78 كازاخستان	80	130	0	64	0.0	15.7	72	0.0	0.3	716
79 جامايكا	45	169	0	533	0.0	228.4	0	2.3	..	8[d]
80 لبنان	155	199	0	227	0.0	117.1	0	..	..	..
81 فيجي	58	119	0	110	0.0	61.0	..	..	..	50[d]
82 أرمينيا	157	143	0	19	0.0	15.8	31	..	..	1,313
83 الفلبين	10	42	0	191	0.0	44	(.)	(.)	..	156
84 ملديف	29	102	0	149	0.0	53.4	..	12.4	..	..
85 بيرو	26	66	(.)	86	0.0	93.5	(.)	0.1	0.1	229
86 تركمانستان	60	77	0	2	0.0	1.7[c]	0	..	..	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	124	234	0	85	0.0	59.8	0	0.0[c]	..	..
88 تركيا	121	281	1	347	0.0	72.8	(.)	0	0.6	306
89 باراغواي	27	47	0	288	0.0	17.3	..	32.1	0.0	166
90 الأردن	72	127	(.)	229	0.0	57.7	..	..	6.3	1,948
91 أذربيجان	86	113	0	107	0.0	36.9	0	..	0.4	2,799
92 تونس	37	117	(.)	52	0.0	51.7	..	1.7	0.5	336
93 غرينادا	177	316	2	71	0.0	141.5	0	0.0[c]	..	..
94 الصين	6	167	(.)	161	0.0	46.0	5	0.1	1.1	584
95 دومينيكا	164	304	0	120	0.0	160.3	0	0.0[c]	..	..
96 سري لانكا	7	47	(.)	49	0.0	10.6	0	..	0.2	191
97 جورجيا	99	131	0	102	0.0	14.9	49	1.1	0.3	2,421
98 الجمهورية الدومينيكية	48	110	(.)	207	0.0	36.4	..	..	..	..
99 بليز	92	114	0	188	0.0	108.9	0	0.0	..	..
100 إكوادور	48	110	0	121	0.0	41.6	0	..	0.1	83

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 1990	الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 2002	المشتركون في الهاتف الخلوي[a] (لكلّ ألف شخص) 1990	المشتركون في الهاتف الخلوي[a] (لكلّ ألف شخص) 2002	مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 1990	مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 2002	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكلّ مليون شخص) 2000	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكلّ شخص) 2002	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) 1996-2002[b]	العاملون في الأبحاث والتنمية (لكلّ مليون شخص) 1990-2001[b]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية	40	187	0	33	0.0	48.5	4	..	..	590
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	87	0	93	0.0	30.4	..	..	..	..
103 السلفادور	24	103	0	138	0.0	46.5	..	0.2	(.)	47
104 غيانا	20	92	0	99	0.0	142.2	..	45.0	..	..
105 الرأس الأخضر	24	160	0	98	0.0	36.4	..	1.2	..	..
106 الجمهورية العربية السورية	41	123	0	23	0.0	12.9	3	..	0.2	29
107 أوزبكستان	69	66	0	7	0.0	10.9	16	..	..	1,754
108 الجزائر	32	61	(.)	13	0.0	16.0	0	..	..	..
109 غينيا الاستوائية	4	17	0	63	0.0	3.6	..	..	..	..
110 قيرغيزستان	72	77	0	10	0.0	29.8	13	0.5	0.2	581
111 إندونيسيا	6	37	(.)	55	0.0	37.7	0	..	..	130[d]
112 فييت نام	1	48	0	23	0.0	18.5	(.)	..	..	274
113 جمهورية مولدوفا	106	161	0	77	0.0	34.1	47	0.3	0.6	329
114 بوليفيا	28	68	0	105	0.0	32.4	..	0.2	0.3	123
115 هندوراس	17	48	0	49	0.0	25.2	(.)	0.0	..	73
116 طاجيكستان	45	37	0	2	0.0	0.5	3	0.1	..	660
117 منغوليا	32	53	0	89	0.0	20.6	32	0.0[c]	..	531
118 نيكاراغوا	13	32	0	38	0.0	16.8	1	..	0.1	73
119 جنوب إفريقيا	93	107	(.)	304	0.0	68.2	0	1.0	..	992
120 مصر	30	110	(.)	67	0.0	28.2	1	0.5	0.2	493
121 غواتيمالا	21	71	(.)	131	0.0	33.3	(.)	0.0	..	103[d]
122 غابون	22	25	0	215	0.0	19.2	..	..	..	..
123 سان تومي وبرينسيبي	19	41	0	13	0.0	72.8	..	..	..	..
124 جزر سليمان	15	15	0	2	0.0	5.0	..	..	..	..
125 المغرب	16	38	(.)	209	0.0	23.6	0	0.4	..	..
126 ناميبيا	39	65	0	80	0.0	26.7	..	1.9	..	..
127 الهند	6	40	0	12	0.0	15.9	0	(.)	..	157
128 بوتسوانا	21	87	0	241	0.0	29.7[c]	0	..	..	..
129 فانواتو	18	33	0	24	0.0	34.6	..	..	..	..
130 كمبوديا	(.)	3	0	28	0.0	2.2	..	..	..	..
131 غانا	3	13	0	21	0.0	7.8	0	..	..	..
132 ميانمار	2	7	0	1	0.0	0.5	..	(.)[c]	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	8	11	0	3	0.0	13.7	..	..	..	..
134 بوتان	4	28	0	0	0.0	14.5	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2	11	0	10	0.0	2.7	..	..	..	..
136 جزر القمر	8	13	0	0	0.0	4.2	..	..	..	..
137 سوازيلندا	17	34	0	66	0.0	19.4	0	0.1	..	..
138 بنغلاديش	2	5	0	8	0.0	1.5	..	(.)	..	51
139 السودان	3	21	0	6	0.0	2.6	0	..	..	..
140 نيبال	3	14	0	1	0.0	3.4	..	..	..	..
141 الكاميرون	3	7	0	43	0.0	3.8	..	..	..	3
تنمية بشرية منخفضة										
142 باكستان	8	25	(.)	8	0.0	10.3	(.)	(.)	..	69
143 توغو	3	10	0	35	0.0	41.0	..	(.)[c]	..	102
144 الكونغو	7	7	0	67	0.0	1.5	..	..	..	33
145 ليسوتو	7	13	0	45	0.0	9.7	0	5.9	..	..
146 أوغندا	2	2	0	16	0.0	4.0	0	(.)	0.8	24
147 زمبابوي	13	25	0	30	0.0	43.0	(.)	..	..	..
148 كينيا	8	10	0	37	0.0	12.5	(.)	0.2[c]	..	..
149 اليمن	11	28	0	21	0.0	5.1	..	..	..	..
150 مدغشقر	3	4	0	10	0.0	3.5	0	(.)	0.1	15
151 نيجيريا	3	5	0	13	0.0	3.5	..	..	..	15[d]

12 التّقانة: الانتشار والابتكار

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	أ ت أ الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 1990	أ ت أ الهواتف الثابتة[a] (لكلّ ألف شخص) 2002	أ ت أ المشتركون في الهاتف الخلويّ (لكلّ ألف شخص) 1990	أ ت أ المشتركون في الهاتف الخلويّ (لكلّ ألف شخص) 2002	أ ت أ مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 1990	أ ت أ مستخدمو الإنترنت (لكلّ ألف شخص) 2002	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكلّ مليون شخص) 2000	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركيّ لكلّ شخص) 2002	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) 1996-2002[b]	العاملون في الأبحاث والتنمية (لكلّ مليون شخص) 1990-2001[b]
152 موريتانيا	3	12	0	92	0.0	3.7	..	..	..	..
153 هايتي	7	16	0	17	0.0	9.6	..	..	..	..
154 جيبوتي	11	15	0	23	0.0	6.9	..	..	..	..
155 غامبيا	7	29	0	75	0.0	18.8	0	..	..	..
156 إريتريا	..	9	0	0	0.0	2.3	..	..	..	..
157 السنغال	6	22	0	55	0.0	10.4	..	..	(.)	2
158 تيمور – ليشتي	..	0	..	0.0	..	..	..	..	..	
159 رواندا	2	3	0	14	0.0	3.1	..	0.0	..	30[d]
160 غينيا	2	3	0	12	0.0	4.6	..	(.)	..	..
161 بنن	3	9	0	32	0.0	7.4	..	(.)[c]	..	174[d]
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	3	5	0	22	0.0	2.3	0	0.0	..	..
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	6	20	0	62	0.0	5.5	..	(.)	..	..
164 زامبيا	8	8	0	13	0.0	4.8	0	..	..	..
165 ملاوي	3	7	0	8	0.0	2.6	(.)	0.0	..	..
166 أنغولا	8	6	0	9	0.0	2.9	..	0.3[c]	..	..
167 تشاد	1	2	0	4	0.0	1.9	..	..	..	..
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	1	(.)	0	11	0.0	0.9	..	..	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	2	2	0	3	0.0	1.3	..	..	..	47
170 إثيوبيا	3	5	0	1	0.0	0.7	0	0.0	..	..
171 موزامبيق	3	5	0	14	0.0	2.7	0	0.0[c]	..	..
172 غينيا – بيساو	6	9	0	0	0.0	4.0	..	..	..	..
173 بوروندي	1	3	0	7	0.0	1.2	..	0.0	..	21[d]
174 مالي	1	5	0	5	0.0	2.4	..	(.)[c]	..	..
175 بوركينا فاصو	2	5	0	8	0.0	2.1	..	..	0.2	16
176 النيجر	1	2	0	1	0.0	1.3	..	..	..	..
177 سيراليون	3	5	0	14	0.0	1.6	0	..	..	..
البلدان النامية	**29**	**96**	**(.)**	**101**	**(.)**	**40.9**	**..**	**0.3**	**0.6[e]**	**384[f]**
البلدان الأقل نمواً	**3**	**7**	**0**	**10**	**0.0**	**2.8**	**..**	**(.)**	**..**	**..**
الدول العربية	**79**	**81**	**(.)**	**85**	**0.0**	**28.0**	**..**	**0.2**	**..**	**..**
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**18**	**142**	**(.)**	**159**	**(.)**	**60.9**	**..**	**0.5**	**1.6**	**607[f]**
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**89**	**166**	**(.)**	**191**	**0.0**	**81.2**	**1**	**0.8**	**0.5[e]**	**285[f]**
جنوب آسيا	**7**	**41**	**(.)**	**13**	**0.0**	**14.9**	**..**	**(.)**	**..**	**160[f]**
إفريقيا جنوب الصحراء	**5**	**15**	**(.)**	**39**	**0.0**	**9.6**	**..**	**0.1**	**..**	**..**
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	**120**	**226**	**(.)**	**189**	**0.0**	**71.8**	**30**	**1.7**	**1.0**	**2,289[f]**
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	**365**	**516**	**10**	**588**	**2.6**	**383.1**	**290**	**68.4**	**2.6**	**2,908[f]**
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	**439**	**590**	**13**	**650**	**3.2**	**450.5**	**360**	**85.6**	**2.6**	**3,483[f]**
تنمية بشرية مرتفعة	**290**	**507**	**10**	**582**	**2.5**	**382.6**	**253**	**66.4**	**2.6**	**2,890[f]**
تنمية بشرية متوسطة	**24**	**111**	**(.)**	**104**	**0.0**	**37.3**	**3**	**0.2**	**..**	**555[f]**
تنمية بشرية منخفضة	**4**	**11**	**(.)**	**15**	**0.0**	**5.9**	**..**	**(.)**	**..**	**..**
دخل مرتفع	**420**	**584**	**13**	**653**	**3.1**	**445.8**	**350**	**82.9**	**2.6**	**3,449[f]**
دخل متوسط	**49**	**168**	**(.)**	**176**	**0.0**	**59.5**	**5**	**0.5**	**0.7[e]**	**751[f]**
دخل منخفض	**6**	**28**	**(.)**	**17**	**0.0**	**13.0**	**..**	**(.)**	**..**	**..**
العالم	**81**	**175**	**2**	**184**	**0.5**	**99.4**	**48**	**12.9**	**2.5**	**1,096[f]**

a – يشكّل مشتركو الهاتف الثابت ومشتركو الهاتف الخليوي (المحمول/الجوّال) مجتمعين مؤشراً لهدف التنمية للألفية 8؛ انظر فهرست مؤشرات أهداف التنمية للألفية في المعلم الإحصائيّ 1، حالة التنمية البشرية. b – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. c – تشير البيانات إلى عام 2001. d – تشير البيانات إلى عام سابق لعام 1990. e – تشير البيانات إلى عام 1999.

المصدر: الأعمدة 1–6: الاتحاد الدولي للاتصالات 2004؛ العمود 7: جرى حسابه على أساس بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2004 عن براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين، وبيانات الأمم المتحدة 2003 عن السكان؛ العمود 8: جرى حسابه على أساس بيانات الأمم المتحدة 2003 عن السكان، وبيانات البنك الدولي 2004f عن مقبوضات الإتاوات والتراخيص، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي. العمودان 9 و10: البنك الدولي 2004f، بالاستناد إلى اليونيسكو؛ احتسب البنك الدولي البيانات التجميعيّة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الناتج المحلّيّ الإجماليّ ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ معادل القوّة الشرائيّة ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد بالدولار الأميركيّ 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ 2002	معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد % 2002-1975	معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد % 2002-1990	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد أعلى قيمة سجّلت في الفترة من 1975 إلى 2002 (معادل القوة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد العام الذي سجّلت فيه أعلى قيمة	معدّل التغيّر السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك % 2002-1990	معدّل التغيّر السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك % 02-2001
تنمية بشريّة مرتفعة										
1 النّرويج	190.5	166.1	41,974	36,600	2.8	3.0	36,750	2001	2.2	1.3
2 السويد	240.3	232.5	26,929	26,050	1.5	2.0	26,050	2002	1.8	2.1
3 أستراليا	409.4	555.7	20,822	28,260	1.9	2.6	28,260	2002	2.3	3.0
4 كندا	714.3	924.7	22,777	29,480	1.5	2.2	29,480	2002	1.8	2.2
5 هولندا	417.9	469.9	25,886	29,100	1.9	2.2	29,100	2002	2.5	3.5
6 بلجيكا	245.4	284.9	23,749	27,570	1.9	1.8	27,570	2002	1.9	1.6
7 آيسلاندا	8.4	8.4	29,749	29,750	1.7	2.1	30,600	2001	3.1	5.2
8 الولايات المتحدة الأميركية	10,383.1	10,308.0[a]	36,006	35,750[a]	2.0	2.0	35,750	2002	2.6	1.6
9 اليابان	3,993.4	3,425.1	31,407	26,940	2.6	1.0	26,940	2002	0.5	-0.9
10 آيرلندا	121.4	142.5	30,982	36,360	4.4	6.8	36,360	2002	2.6	4.7
11 سويسرا	267.4	218.8	36,687	30,010	0.9	0.4	30,230	2001	1.4	0.6
12 المملكة المتحدة	1,566.3	1,549.1	26,444	26,150	2.1	2.4	26,150	2002	2.7	1.6
13 فنلندا	131.5	136.1	25,295	26,190	2.0	2.5	26,190	2002	1.6	0.8
14 النمسا	204.1	235.2	25,356	29,220	2.1	1.9	29,230	2001	2.1	1.8
15 لكسمبرغ	21.0	27.2	47,354	61,190	4.0	3.7	61,190	2002	2.0	2.1
16 فرنسا	1,431.3	1,601.4	24,061	26,920	1.7	1.6	26,920	2002	1.6	1.9
17 الدانمرك	172.9	166.3	32,179	30,940	1.6	2.1	30,940	2002	2.1	2.4
18 نيوزيلندا	58.6	85.6	14,872	21,740	1.0	2.1	21,740	2002	1.9	2.7
19 ألمانيا	1,984.1	2,235.8	24,051	27,100	2.0	1.3	27,190	2001	2.1	1.3
20 إسبانيا	653.1	878.0	15,961	21,460	2.2	2.3	21,460	2002	3.6	3.1
21 إيطاليا	1,184.3	1,524.7	20,528	26,430	2.0	1.5	26,430	2002	3.4	2.5
22 إسرائيل	103.7	128.2	15,792	19,530	2.0	1.8	21,330	2000	8.3	5.6
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	161.5	182.6	23,800	26,910	4.4	2.2	26,910	2002	4.1	-3.0
24 اليونان	132.8	199.0	12,494	18,720	1.1	2.2	18,720	2002	7.7	3.6
25 سنغافورة	87.0	100.1	20,886	24,040	5.0	3.8	24,650	2000	1.5	-0.4
26 البرتغال	121.6	186.1	11,948	18,280	2.9	2.5	18,280	2002	4.2	3.5
27 سلوفينيا	22.0	36.4	11,181	18,540	..	4.2[b]	18,540[b]	2002	19.8[b]	3.0
28 جمهورية كوريا	476.7	807.3	10,006	16,950	6.1	4.7	16,950	2002	4.7	2.8
29 بربادوس	2.5	4.1	9,423	15,290	1.2	1.6	15,900	2000	2.4	0.2
30 قبرص	10.1	13.8[c]	13,210	18,150[c]	4.7	3.2	18,360[b]	2001	3.4	2.8
31 مالطا	3.9	7.0	9,748	17,640	4.4	3.6	18,610	2000	2.9	1.7
32 الجمهورية التشيكية	69.5	161.1	6,808	15,780	..	1.4	15,780[b]	2002	6.7[b]	1.8
33 بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
34 الأرجنتين	102.0	412.7	2,797	10,880	0.4	1.7	13,440	1998	7.2	25.9
35 سيشيل	0.7	..	8,320	..	3.0	2.6	..	..	2.2	0.2
36 إستونيا	6.5	16.6	4,792	12,260	-0.2[b]	2.3	12,260[b]	2002	16.7[b]	3.6
37 بولندا	189.0	407.7	4,894	10,560	..	4.2	10,560[b]	2002	21.0	1.9
38 هنغاريا	65.8	136.1	6,481	13,400	1.0	2.4	13,400	2002	18.0	5.5
39 سانت كيتس ونيفيس	0.4	0.6	7,745	12,420	5.3[b]	3.5	12,420[b]	2002	3.4[b]	..
40 البحرين	7.7	12.0	11,007	17,170	1.1[b]	1.5	17,170[b]	2002	0.7[b]	..
41 ليتوانيا	13.8	35.8	3,977	10,320	..	-0.3	11,820[b]	1990	22.7[b]	0.4
42 سلوفاكيا	23.7	69.0	4,403	12,840	0.3[b]	2.1	12,840[b]	2002	8.3[b]	3.3
43 شيلي	64.2	153.1	4,115	9,820	4.1	4.4	9,820	2002	7.7	2.5
44 الكويت	35.4	37.8	15,193	16,240	-1.2[b]	-1.7[b]	29,180[b]	1975	1.9	1.4
45 كوستاريكا	16.8	34.9	4,271	8,840	1.2	2.7	9,650	1999	14.6	9.2
46 أوروغواي	12.1	26.3	3,609	7,830	1.3	1.4	9,680	1998	27.5	14.0
47 قطر	17.5	..	28,634	..	..	..	..	..	2.6	1.0
48 كرواتيا	22.4	45.7	5,025	10,240	..	2.1	10,240[b]	2002	61.3	2.0
49 الإمارات العربية المتحدة	71.0	..	22,051	..	-2.8	(.)	47,790[b]	1975	..	..
50 لاتفيا	8.4	21.5	3,595	9,210	-0.5	0.2	11,050	1989	21.7[b]	2.0

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		الناتج المحلّيّ الإجماليّ		الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد		معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد %		أعلى قيمة سجّلت في الفترة من 1975 إلى 2002 (معادل القوة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)	العام الذي سجّلت فيه أعلى قيمة	معدّل التغيّير السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك %	
		ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	معادل القوّة الشرائيّة ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	بالدولار الأميركيّ 2002	معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ 2002	2002-1975	2002-1990			2002-1990	02-2001
51	جزر البهاما	4.8[d]	5.1[d]	15,797[d]	16,690[d]	1.5[b]	0.1[b]	17,930[b]	1989	2.0	2.2
52	كوبا	..	..	..	..	..	3.5[b]	..	..	..	..
53	المكسيك	637.2	904.6	6,320	8,970	0.9	1.4	9,240	2000	17.7	5.0
54	ترينيداد وتوباغو	9.6	12.3	7,384	9,430	0.8	2.9	9,430	2002	5.4[b]	..
55	أنتيغوا وبربودا	0.7	0.8	10,449	10,920	4.3[b]	2.6	10,920[b]	2002	..	..
	تنمية بشريّة متوسّطة										
56	بلغاريا	15.5	56.8	1,944	7,130	0.1[b]	(.)	7,890[b]	1988	94.0	5.8
57	الاتّحاد الروسي	346.5	1,185.6	2,405	8,230	..	-2.4	11,030[b]	1989	75.2[b]	15.8
58	الجماهيرية العربية الليبية	19.1	..	3,512	..	..	..	..	..	..	..
59	ماليزيا	94.9	221.7	3,905	9,120	4.0	3.6	9,280	2000	3.3	1.8
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	3.8	13.2	1,860	6,470	..	-0.7	7,350[b]	1991	6.5[b]	0.1
61	بنما	12.3	18.1	4,182	6,170	1.0	2.5	6,510	2000	1.1	1.0
62	بيلاروس	14.3	54.8	1,441	5,520	..	0.2	5,520[b]	2002	258.0[b]	42.5
63	تونغا	0.1	0.7	1,347	6,850	1.9[b]	2.2	6,850[b]	2002	3.9	10.4
64	موريشيوس	4.5	13.1	3,740	10,810	4.6[b]	4.0	10,810[b]	2002	6.6	6.7
65	ألبانيا	4.8	15.2	1,535	4,830	0.3[b]	6.0	4,830[b]	2002	21.6[b]	7.8
66	البوسنة والهرسك	5.6	..	1,362	..	..	18.0[b]	..	..	..	..
67	سورينام	1.0	..	2,199	..	-0.8	0.5	..	..	88.0[b]	..
68	فنزويلا	94.3	135.1	3,760	5,380	-1.0	-1.0	7,810	1977	43.2	22.4
69	رومانيا	45.7	146.2	2,052	6,560	-1.1[b]	0.1	6,810[b]	1990	85.5	22.5
70	أوكرانيا	41.5	237.3	851	4,870	-6.6[b]	-6.0	9,550[b]	1989	116.7[b]	..
71	سانت لوسيا	0.7	0.8	4,124	5,300	3.7[b]	0.2	5,850[b]	1998	2.6	1.6
72	البرازيل	452.4	1,355.0	2,593	7,770	0.8	1.3	7,770	2002	134.1	8.4
73	كولومبيا	80.9	278.6	1,850	6,370	1.5	0.4	6,720	1997	18.3	3.2
74	عُمان	20.3	33.8	8,002	13,340	2.2	0.9	13,710	2001	-0.1	-0.7
75	ساموا (الغربية)	0.3	1.0	1,484	5,600	..	3.2[b]	..[b]	..	3.7	8.1
76	تايلاند	126.9	431.9	2,060	7,010	5.2	2.9	7,080	1996	4.3	0.6
77	المملكة العربية السعودية	188.5	276.9	8,612	12,650	-2.5	-0.6	23,980	1977	0.7	-0.5
78	كازاخستان	24.6	87.4	1,656	5,870	..	-0.7	5,920[b]	1990	45.6[b]	5.9
79	جامايكا	7.9	10.4	3,008	3,980	0.4	-0.1	4,060	1991	19.7	7.1
80	لبنان	17.3	19.4	3,894	4,360	3.6[b]	3.1	4,520[b]	1997	..	..
81	فيجي	1.9	4.5	2,281	5,440	0.9	1.8	5,610	1999	3.2	0.8
82	أرمينيا	2.4	9.6	771	3,120	..	1.7	3,460[b]	1990	44.7[b]	1.1
83	الفلبين	78.0	333.5	975	4,170	0.2	1.1	4,460	1982	7.6	3.1
84	مليف	0.6	..	2,182	..	..	4.7[b]	..	..	5.6	0.9
85	بيرو	56.5	134.1	2,113	5,010	-0.6	2.2	5,740	1981	20.9	0.2
86	تركمانستان	7.7	20.1[c]	1,601	4,250[c]	-4.4[b]	-3.2	7,130[b]	1992	..	..
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.4	0.6	3,082	5,460	3.3	1.1	5,490	2000	2.0	0.8
88	تركيا	183.7	444.8	2,638	6,390	1.8	1.3	6,470	2000	75.5	45
89	باراغوي	5.5	25.4	1,000	4,610	0.7	-0.5	5,270	1981	12.0	10.5
90	الأردن	9.3	21.8	1,799	4,220	0.3	0.9	5,100	1987	3.1	1.8
91	أذربيجان	6.1	26.2	745	3,210	..	0.2[b]	3,580[b]	1992	109.1[b]	2.8
92	تونس	21.0	66.2	2,149	6,760	2.1	3.1	6,760	2002	4.0	2.8
93	غرينادا	0.4	0.7	4,060	7,280	3.7[b]	2.7	7,700[b]	2000	2.3[b]	..
94	الصين	1,266.1	5,860.9	989	4,580	8.2	8.6	4,580	2002	6.7	-0.6
95	دومينيكا	0.2	0.4	3,438	5,640	3.3[b]	1.4	6,180[b]	2000	1.7	-0.1
96	سري لانكا	16.6	67.7	873	3,570	3.4	3.4	3,590	2000	9.8	9.6
97	جورجيا	3.4	11.7	656	2,260	-5.2	-3.9	6,910	1985	17.7[b]	5.6
98	الجمهورية الدومينيكية	21.7	57.2	2,514	6,640	1.9	4.2	6,640	2002	8.3	5.2
99	بليز	0.8	1.5	3,332	6,080	2.8	1.7	6,080	2002	1.7	2.2
100	إكوادور	24.3	45.9	1,897	3,580	0.1	(.)	3,690	1988	38.6	12.5

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الناتج المحلّيّ الإجماليّ ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ معادل القوّة الشرائيّة ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد بالدولار الأميركيّ 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ 2002	معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد % 2002-1975	معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد % 2002-1990	أعلى قيمة سجّلت في الفترة من 1975 إلى 2002 (معادل القوة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)	العام الذي سجّلت فيه أعلى قيمة	معدّل التغيّر السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك % 2002-1990	معدّل التغيّر السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك % 02-2001
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	108.2	438.3	1,652	6,690	-0.4	2.2	8,290	1976	23.6	14.3
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	3.4	..	1,051	..	..	-4.9[b]	..	..	..	..
103 السلفادور	14.3	31.4	2,226	4,890	0.2	2.3	5,330	1978	7.2	1.9
104 غيانا	0.7	3.3	937	4,260	0.6	4.1	4,400	1997	5.8[b]	5.3
105 الرأس الأخضر	0.6	2.3	1,345	5,000	3.0[b]	3.4	5,000[b]	2002	4.9	1.5
106 الجمهورية العربية السورية	20.8	61.5	1,224	3,620	0.9	1.8	3,630	1998	5.1	-1.8
107 أوزبكستان	7.9	42.1	314	1,670	-1.5[b]	-0.9	1,850[b]	1991	..	..
108 الجزائر	55.9	180.4	1,785	5,760	-0.2	0.3	6,190	1985	14.0	1.4
109 غينيا الاستوائية	2.1	14.0[c]	4,394	29,780[c]	12.7[b]	20.8	30,130[b]	2001	..	..
110 قيرغيزستان	1.6	8.1	320	1,620	-3.6[b]	-3.2	2,530[b]	1990	18.7[b]	2.1
111 إندونيسيا	172.9	682.9	817	3,230	4.2	2.1	3,430	1997	14.0	12.7
112 فييت نام	35.1	185.4	436	2,300	5.0[b]	5.9	2,300[b]	2002	2.9[b]	3.8
113 جمهورية مولدوفا	1.6	6.2	382	1,470	-5.4[b]	-6.9	3,890[b]	1990	18.5[b]	5.1
114 بوليفيا	7.8	21.6	886	2,460	-0.4	1.1	2,650	1978	7.5	0.9
115 هندوراس	6.6	17.7	966	2,600	0.1	0.3	2,820	1979	17.2	7.7
116 طاجيكستان	1.2	6.1	193	980	-9.0[b]	-8.1	2,730[b]	1988	..	..
117 منغوليا	1.1	4.2	457	1,710	-0.3[b]	0.2	2,110[b]	1989	39.0[b]	..
118 نيكاراغوا	4.0	13.2	749	2,470	-2.9	1.5	5,250	1977	27.1[b]	..
119 جنوب إفريقيا	104.2	456.8	2,299	10,070	-0.7	(.)	12,410	1981	8.1	10.0
120 مصر	89.9	252.6	1,354	3,810	2.8	2.5	3,810	2002	7.5	2.7
121 غواتيمالا	23.3	48.9	1,941	4,080	0.1	1.3	4,170	1980	9.4	8.0
122 غابون	5.0	8.7	3,780	6,590	-1.5	-0.2	11,560	1976	4.6[b]	..
123 سان تومي وبرينسيبي	0.1	..	326	..	-0.6[b]	-0.4	..	..	..	..
124 جزر سليمان	0.2	0.7	541	1,590	1.6	-2.4	2,580	1996	10.8[b]	..
125 المغرب	36.1	112.9	1,218	3,810	1.3	0.8	3,810	2002	3.3	2.8
126 ناميبيا	2.9	12.3	1,463	6,210	-0.2[b]	0.9	8,940[b]	1980	9.5	11.3
127 الهند	510.2	2,799.6	487	2,670	3.3	4.0	2,670	2002	8.3	4.4
128 بوتسوانا	5.3	14.0	3,080	8,170	5.1	2.5	8,170	2002	9.8	8.0
129 فانواتو	0.2	0.6	1,138	2,890	0.2[b]	-0.1	3,860[b]	1984	2.7	..
130 كمبوديا	4.0	25.7	321	2,060	..	4.1[b]	2,060[b]	2002	4.7[b]	3.2
131 غانا	6.2	43.1	304	2,130	0.3	1.8	2,130	2002	27.4	14.8
132 ميانمار	..	..	..	..	1.8[b]	5.7[b]	..	..	25.4	57.1
133 بابوا غينيا الجديدة	2.8	12.2	523	2,270	0.4	0.5	2,840	1994	10.0	11.8
134 بوتان	0.6	..	695	..	4.0[b]	3.6	..	..	8.4[b]	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1.7	9.5	304	1,720	3.3[b]	3.8	1,720[b]	2002	30.0	10.6
136 جزر القمر	0.3	1.0	437	1,690	-1.0[b]	-1.4	2,140[b]	1985	..	..
137 سوازيلندا	1.2	4.9	1,091	4,550	1.8	0.1	4,690	1998	9.2	12.0
138 بنغلاديش	47.6	230.0	351	1,700	1.9	3.1	1,700	2002	5.0	4.9
139 السودان	13.5	59.5	412	1,820	0.9	3.1	1,820	2002	66.8[b]	..
140 نيبال	5.5	33.1	230	1,370	2.1	2.3	1,410	2001	7.4	-0.9
141 الكاميرون	9.1	31.5	575	2,000	-0.6	-0.1	2,810	1986	5.5	2.8
تنمية بشريّة منخفضة										
142 باكستان	59.1	281.3	408	1,940	2.6	1.1	1,980	2000	8.6	3.3
143 توغو	1.4	7.0	291	1,480	-1.2	-0.7	2,180	1980	7.2	3.1
144 الكونغو	3.0	3.6	825	980	(.)	-1.6	1,290	1996	7.9[b]	4.6
145 ليسوتو	0.7	4.3	402	2,420	3.2	2.4	2,420	2002	9.0[b]	33.1
146 أوغندا	5.8	34.1	236	1,390	2.6[b]	3.9	1,390[b]	2002	8.5	-0.3
147 زمبابوي	8.3	30.5[c]	639	2,370[c]	(.)	-0.8	3,060[b]	1998	36.1	140.1
148 كينيا	12.3	31.9	393	1,020	0.3	-0.6	1,180	1990	13.3	2.0
149 اليمن	10.0	16.2	537	870	..	2.5	870[b]	2002	32.6[b]	..
150 مدغشقر	4.4	12.2	268	740	-1.6	-0.9	1,250	1975	16.8	15.9
151 نيجيريا	43.5	113.6	328	860	-0.6	-0.3	1,070	1977	27.8	12.9

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الناتج المحلّيّ الإجماليّ: ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ: معادل القوّة الشرائيّة ببلايين الدولارات الأميركيّة 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد: بالدولار الأميركيّ 2002	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد: معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ 2002	معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد % 2002-1975	معدّل النموّ السنويّ للناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد % 2002-1990	أعلى قيمة سجّلت في الفترة من 1975 إلى 2002 (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ)	العام الذي سجّلت فيه أعلى قيمة	معدّل التغيّر السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك % 2002-1990	معدّل التغيّر السنويّ في مؤشّر أسعار المستهلك % 02-2001
152 موريتانيا	1.0	6.2	348	2,220	0.3	1.6	2,220	2002	5.7	3.8
153 هايتي	3.4	13.3	415	1,610	-2.3	-3.0	3,050	1980	19.8	9.9
154 جيبوتي	0.6	1.4	861	1,990	-4.6[b]	-3.8	..[b]	..	..	..
155 غامبيا	0.4	2.4	257	1,690	-0.2	(.)	2,070	1986	4.0[b]	..
156 إريتريا	0.6	3.8	150	890	..	1.5[b]	1,010[b]	1998	..	..
157 السنغال	5.0	15.8	503	1,580	-0.1	1.2	1,640	1976	4.6	2.2
158 تيمور – ليشتي	0.4	..	497	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	1.7	10.4	212	1,270	-0.6	0.3	1,420	1983	13.3[b]	2.5
160 غينيا	3.2	16.2	415	2,100	1.5[b]	1.7	2,100[b]	2002	..	..
161 بنن	2.7	7.0	411	1,070	0.6	2.1	1,070	2002	7.2[b]	2.5
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	9.4	20.4	267	580	0.6[b]	0.7	580[b]	2002	17.8	4.6
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	11.7	25.1	707	1,520	-2.0	-0.1	2,680	1978	6.3	3.1
164 زامبيا	3.7	8.6	361	840	-2.1	-1.2	1,470	1976	52.7[b]	..
165 ملاوي	1.9	6.2	177	580	0.2	1.1	640	1979	32.6	14.7
166 أنغولا	11.2	28.0	857	2,130	-1.5[b]	-0.1	2,850[b]	1992	563.0	108.9
167 تشاد	2.0	8.5	240	1,020	(.)	-0.5	1,100	1977	7.7	5.2
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	5.7	33.7	111	650	0.0	..	2,400	1975	693.8	24.9
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	1.0	4.5	274	1,170	-1.5	-0.2	1,670	1977	4.6	2.9
170 إثيوبيا	6.1	52.6	90	780	0.2[b]	2.3	780[b]	2002	4.0	1.6
171 موزامبيق	3.6	19.3	195	1,050	2.0[b]	4.5	1,050[b]	2002	26.6	16.8
172 غينيا – بيساو	0.2	1.0	141	710	-0.3	-2.2	1,070	1997	27.5	-0.6
173 بوروندي	0.7	4.5	102	630	-0.9	-3.9	930	1991	15.3	-1.4
174 مالي	3.4	10.5	296	930	-0.2	1.7	930[b]	2002	4.6	5.0
175 بوركينا فاصو	3.1	13.0	264	1,100	1.1	1.6	1,100	2002	4.9	2.2
176 النيجر	2.2	9.1	190	800	-1.9	-0.8	1,360	1979	5.4	2.6
177 سيراليون	0.8	2.7	150	520	-3.3	-5.9	1,120	1982	24.5	-3.3
البلدان النامية	6,189.3T	19,848.5T	1,264	4,054	2.3	2.8	..	..	..	..
البلدان الأقل نمواً	204.7T	897.7T	298	1,307	0.5[b]	1.4	..	..	..	..
الدول العربية	712.3T	1,466.3T	2,462	5,069	0.1	1.0	..	..	..	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	2,562.6T	9,046.9T	1,351	4,768	5.9	5.4	..	..	..	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	1,676.1T	3,796.1T	3,189	7,223	0.7	1.3	..	..	..	..
جنوب آسيا	757.1T	3,898.7T	516	2,658	2.4	3.2	..	..	..	..
إفريقيا جنوب الصحراء	303.5T	1,157.4T	469	1,790	-0.8	(.)	..	..	..	..
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	971.1T	2,914.7T	2,396	7,192	-1.5[b]	-0.9	..	..	..	..
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	26,298.9T	28,491.5T	22,987	24,904	2.0	1.7	..	..	..	..
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	25,129.9T	26,368.2T	27,638	29,000	2.1	1.7	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	26,924.9T	29,435.4T	22,690	24,806	2.0	1.7	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	4,659.1T	17,763.5T	1,120	4,269	1.7	2.1	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	233.9T	860.0T	322	1,184	0.1[e]	0.3[e]	..	..	..	..
دخل مرتفع	25,767.9T	27,115.7T	27,312	28,741	2.1	1.7	..	..	..	..
دخل متوسط	5,138.5T	16,174.9T	1,877	5,908	1.4	2.0	..	..	..	..
دخل منخفض	1,123.9T	5,359.9T	451	2,149	2.2[e]	2.3[e]	..[e]	..	..	..
العالم	31,927.2T	48,151.1T	5,174	7,804	1.3	1.2	..	..	..	..

ملاحظة: T = مجموع

a – نظرياً، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية، يفترض أن توازي قيمة الناتج المحليّ الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ قيمته بالدولار الأميركيّ، غير أنّ الإشكاليات التطبيقية التي تبرز لدى حساب الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي تحول دون ذلك. b – تشير البيانات إلى فترة زمنية أقصر من تلك المحدّدة. c – تشير البيانات إلى عام 2001. d – تشير البيانات إلى عام 2000. e – إن الاختلاف في معدل النمو السنوي الإجمالي بين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة يرجع في معظمه إلى معدل النمو في الهند.

المصدر: العمودان 1 و2: البنك الدولي 2004؛ احتسب البنك الدوليّ البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 3 و4: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2004 عن الناتج المحليّ الإجماليّ والسكان؛ احتسب البنك الدوليّ البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 5 و6: البنك الدولي 2004؛ احتسب البنك الدوليّ البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام أسلوب التربيعات الدنيا. العمودان 7 و8: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2004 عن الناتج المحليّ الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ)؛ العمودان 9 و10: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2004 عن دليل أسعار المستهلك.

14 اللاّمساواة في الدخل أو الاستهلاك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		العام	النصيب من الدّخل أو الاستهلاك (%) أ ت أ				قياسات اللاّمساواة		
			أفقر 10%	أفقر 20%	أغنى 20%	أغنى 10%	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10%[a]	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20%[a]	مؤشّر جيني[b]
تنمية بشريّة مرتفعة									
1	النّرويج	2000[c]	3.9	9.6	37.2	23.4	6.1	3.9	25.8
2	السويد	2000[c]	3.6	9.1	36.6	22.2	6.2	4.0	25.0
3	أستراليا	1994[c]	2.0	5.9	41.3	25.4	12.5	7.0	35.2
4	كندا	1998[c]	2.5	7.0	40.4	25.0	10.1	5.8	33.1
5	هولندا	1994[c]	2.8	7.3	40.1	25.1	9.0	5.5	32.6
6	بلجيكا	1996[c]	2.9	8.3	37.3	22.6	7.8	4.5	25.0
7	آيسلاندا	..	..	..	..	..	..	..	..
8	الولايات المتحدة الأميركية	2000[c]	1.9	5.4	45.8	29.9	15.9	8.4	40.8
9	اليابان	1993[c]	4.8	10.6	35.7	21.7	4.5	3.4	24.9
10	آيرلندا	1996[c]	2.8	7.1	43.3	27.6	9.7	6.1	35.9
11	سويسرا	1992[c]	2.6	6.9	40.3	25.2	9.9	5.8	33.1
12	المملكة المتحدة	1999[c]	2.1	6.1	44.0	28.5	13.8	7.2	36.0
13	فنلندا	2000[c]	4.0	9.6	36.7	22.6	5.6	3.8	26.9
14	النمسا	1997	3.1	8.1	38.5	23.5	7.6	4.7	30.0
15	لكسمبرغ	2000[c]	3.5	8.4	38.9	23.8	6.8	4.6	30.8
16	فرنسا	1995[c]	2.8	7.2	40.2	25.1	9.1	5.6	32.7
17	الدانمرك	1997[c]	2.6	8.3	35.8	21.3	8.1	4.3	24.7
18	نيوزيلندا	1997[c]	2.2	6.4	43.8	27.8	12.5	6.8	36.2
19	ألمانيا	2000[c]	3.2	8.5	36.9	22.1	6.9	4.3	28.3
20	إسبانيا	1990[c]	2.8	7.5	40.3	25.2	9.0	5.4	32.5
21	إيطاليا	2000[c]	2.3	6.5	42.0	26.8	11.6	6.5	36.0
22	إسرائيل	1997[c]	2.4	6.9	44.3	28.2	11.7	6.4	35.5
23	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	1996[c]	2.0	5.3	50.7	34.9	17.8	9.7	43.4
24	اليونان	1998[c]	2.9	7.1	43.6	28.5	10.0	6.2	35.4
25	سنغافورة	1998[c]	1.9	5.0	49.0	32.8	17.7	9.7	42.5
26	البرتغال	1997[c]	2.0	5.8	45.9	29.8	15.0	8.0	38.5
27	سلوفينيا	1999[c]/1998	3.6	9.1	35.7	21.4	5.9	3.9	28.4
28	جمهورية كوريا	1998[c]	2.9	7.9	37.5	22.5	7.8	4.7	31.6
29	بربادوس	..	..	..	..	..	..	..	..
30	قبرص	..	..	..	..	..	..	..	..
31	مالطا	..	..	..	..	..	..	..	..
32	الجمهورية التشيكية	1996[c]	4.3	10.3	35.9	22.4	5.2	3.5	25.4
33	بروني دار السلام	..	..	..	..	..	..	..	..
34	الأرجنتين	2001[c]	1.0	3.1	56.4	38.9	39.1	18.1	52.2
35	سيشيل	..	..	..	..	..	..	..	..
36	إستونيا	2000[c]	1.9	6.1	44.0	28.5	14.9	7.2	37.2
37	بولندا	1999[e]	2.9	7.3	42.5	27.4	9.3	5.8	31.6
38	هنغاريا	1999[e]	2.6	7.7	37.5	22.8	8.9	4.9	24.4
39	سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	..	..	..
40	البحرين	..	..	..	..	..	..	..	..
41	ليتوانيا	2000[e]	3.2	7.9	40.0	24.9	7.9	5.1	31.9
42	سلوفاكيا	1996[c]	3.1	8.8	34.8	20.9	6.7	4.0	25.8
43	شيلي	2000[c]	1.2	3.3	62.2	47.0	40.6	18.7	57.1
44	الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..
45	كوستاريكا	2000[c]	1.4	4.2	51.5	34.8	25.1	12.3	46.5
46	أوروغواي	2000[c]	1.8	4.8	50.1	33.5	18.9	10.4	44.6
47	قطر	..	..	..	..	..	..	..	..
48	كرواتيا	2001[e]	3.4	8.3	39.6	24.5	7.3	4.8	29.0
49	الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
50	لاتفيا	1998[c]	2.9	7.6	40.3	25.9	8.9	5.3	32.4

14 اللاّمساواة في الدخل أو الاستهلاك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		النصيب من الدَخل أو الاستهلاك (%)				قياسات اللاّمساواة		
	العام	أفقر 10%	أفقر 20%	أغنى 20%	أغنى 10%	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10%[a]	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20%[a]	مؤشّر جيني[b]
51 جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	..	..
52 كوبا	..	..	..	..	..	..	..	..
53 المكسيك	2000[c]	1.0	3.1	59.1	43.1	45.0	19.3	54.6
54 ترينيداد وتوباغو	1992[c]	2.1	5.5	45.9	29.9	14.4	8.3	40.3
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة								
56 بلغاريا	2001[c]	2.4	6.7	38.9	23.7	9.9	5.8	31.9
57 الاتّحاد الروسي	2000[e]	1.8	4.9	51.3	36.0	20.3	10.5	45.6
58 الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..	..	..
59 ماليزيا	1997[c]	1.7	4.4	54.3	38.4	22.1	12.4	49.2
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	1998[e]	3.3	8.4	36.7	22.1	6.8	4.4	28.2
61 بنما	2000[c]	0.7	2.4	60.3	43.3	62.3	24.7	56.4
62 بيلاروس	2000[e]	3.5	8.4	39.1	24.1	6.9	4.6	30.4
63 تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..
64 موريشيوس	..	..	..	..	..	..	..	..
65 ألبانيا	2002[e]	3.8	9.1	37.4	22.4	5.9	4.1	28.2
66 البوسنة والهرسك	2001[e]	3.9	9.5	35.8	21.4	5.4	3.8	26.2
67 سورينام	..	..	..	..	..	..	..	..
68 فنزويلا	1998[c]	0.6	3.0	53.4	36.3	62.9	17.9	49.1
69 رومانيا	2000[e]	3.3	8.2	38.4	23.6	7.2	4.7	30.3
70 أوكرانيا	1999[e]	3.7	8.8	37.8	23.2	6.4	4.3	29.0
71 سانت لوسيا	1995[c]	2.0	5.2	48.3	32.5	16.2	9.2	42.6
72 البرازيل	1998[c]	0.5	2.0	64.4	46.7	85.0	31.5	59.1
73 كولومبيا	1999[c]	0.8	2.7	61.8	46.5	57.8	22.9	57.6
74 عُمان	..	..	..	..	..	..	..	..
75 ساموا (الغربية)	..	..	..	..	..	..	..	..
76 تايلاند	2000[e]	2.5	6.1	50.0	33.8	13.4	8.3	43.2
77 المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..
78 كازاخستان	2001[e]	3.4	8.2	39.6	24.2	7.1	4.8	31.3
79 جامايكا	2000[e]	2.7	6.7	46	30.3	11.4	6.9	37.9
80 لبنان	..	..	..	..	..	..	..	..
81 فيجي	..	..	..	..	..	..	..	..
82 أرمينيا	1998[e]	2.6	6.7	45.1	29.7	11.5	6.8	37.9
83 الفلبين	2000[e]	2.2	5.4	52.3	36.3	16.5	9.7	46.1
84 ملديف	..	..	..	..	..	..	..	..
85 بيرو	2000[c]	0.7	2.9	53.2	37.2	49.9	18.4	49.8
86 تركمانستان	1998[e]	2.6	6.1	47.5	31.7	12.3	7.7	40.8
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..
88 تركيا	2000[e]	2.3	6.1	46.7	30.7	13.3	7.7	40.0
89 باراغوي	1999[c]	0.6	2.2	60.2	43.6	70.4	27.3	56.8
90 الأردن	1997[e]	3.3	7.6	44.4	29.8	9.1	5.9	36.4
91 أذربيجان	2001[e]	3.1	7.4	44.5	29.5	9.7	6.0	36.5
92 تونس	2000[e]	2.3	6.0	47.3	31.5	13.4	7.9	39.8
93 غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..
94 الصين	2001[e]	1.8	4.7	50.0	33.1	18.4	10.7	44.7
95 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
96 سري لانكا	1995[e]	3.5	8.0	42.8	28.0	7.9	5.3	34.4
97 جورجيا	2001[e]	2.3	6.4	43.6	27.9	12.0	6.8	36.9
98 الجمهورية الدومينيكية	1998[c]	2.1	5.1	53.3	37.9	17.7	10.5	47.4
99 بليز	..	..	..	..	..	..	..	..
100 إكوادور	1998[e]	0.9	3.3	58.0	41.6	44.9	17.3	43.7

14 اللاّمساواة في الدخل أو الاستهلاك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	العام	النصيب من الدّخل أو الاستهلاك (%) أ ت أ				قياسات اللاّمساواة		
		أفقر 10%	أفقر 20%	أغنى 20%	أغنى 10%	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10%[a]	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20%[a]	مؤشّر جيني[b]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	1998[e]	2.0	5.1	49.9	33.7	17.2	9.7	43.0
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	..	..
103 السلفادور	2000[c]	0.9	2.9	57.1	40.6	47.4	19.8	53.2
104 غيانا	1999[e]	1.3	4.5	49.7	33.8	25.9	11.1	43.2
105 الرأس الأخضر	..	..	..	..	..	..	..	..
106 الجمهورية العربية السورية	..	..	..	..	..	..	..	..
107 أوزبكستان	2000[e]	3.6	9.2	36.3	22.0	6.1	4.0	26.8
108 الجزائر	1995[e]	2.8	7.0	42.6	26.8	9.6	6.1	35.3
109 غينيا الاستوائية	..	..	..	..	..	..	..	..
110 قيرغيزستان	2001[e]	3.9	9.1	38.3	23.3	6.0	4.2	29.0
111 إندونيسيا	2002[e]	3.6	8.4	43.3	28.5	7.8	5.2	34.3
112 فييت نام	1998[e]	3.6	8.0	44.5	29.9	8.4	5.6	36.1
113 جمهورية مولدوفا	2001[e]	2.8	7.1	43.7	28.4	10.2	6.2	36.2
114 بوليفيا	1999[e]	1.3	4.0	49.1	32.0	24.6	12.3	44.7
115 هندوراس	1999[c]	0.9	2.7	58.9	42.2	49.1	21.5	55.0
116 طاجيكستان	1998[e]	3.2	8.0	40.0	25.2	8.0	5.0	34.7
117 منغوليا	1998[e]	2.1	5.6	51.2	37.0	17.8	9.1	44.0
118 نيكاراغوا	2001[c]	1.2	3.6	59.7	45.0	36.1	16.8	55.1
119 جنوب إفريقيا	1995[e]	0.7	2.0	66.5	46.9	65.1	33.6	59.3
120 مصر	1999[e]	3.7	8.6	43.6	29.5	8.0	5.1	34.4
121 غواتيمالا	2000[c]	0.9	2.6	64.1	48.3	55.1	24.4	48.3
122 غابون	..	..	..	..	..	..	..	..
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..
124 جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..
125 المغرب	1999[e]/1998	2.6	6.5	46.6	30.9	11.7	7.2	39.5
126 ناميبيا	1993[c]	0.5	1.4	78.7	64.5	128.8	56.1	70.7
127 الهند	2000[e]/1999	3.9	8.9	41.6	27.4	7.0	4.7	32.5
128 بوتسوانا	1993[e]	0.7	2.2	70.3	56.6	77.6	31.5	63.0
129 فانواتو	..	..	..	..	..	..	..	..
130 كمبوديا	1997[e]	2.9	6.9	47.6	33.8	11.6	6.9	40.4
131 غانا	1999[e]	2.1	5.6	46.6	30.0	14.1	8.4	30.0
132 ميانمار	..	..	..	..	..	..	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	1996[e]	1.7	4.5	56.5	40.5	23.8	12.6	50.9
134 بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1997[e]	3.2	7.6	45.0	30.6	9.7	6.0	37.0
136 جزر القمر	..	..	..	..	..	..	..	..
137 سوازيلندا	1994[c]	1.0	2.7	64.4	50.2	49.7	23.8	60.9
138 بنغلاديش	2000[e]	3.9	9.0	41.3	26.7	6.8	4.6	31.8
139 السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
140 نيبال	1996[e]/1995	3.2	7.6	44.8	29.8	9.3	5.9	36.7
141 الكاميرون	2001[e]	2.3	5.6	50.9	35.4	15.7	9.1	44.6
تنمية بشرية منخفضة								
142 باكستان	1999[e]/1998	3.7	8.8	42.3	28.3	7.6	4.8	33.0
143 توغو	..	..	..	..	..	..	..	..
144 الكونغو	..	..	..	..	..	..	..	..
145 ليسوتو	1995[e]	0.5	1.5	66.5	48.3	105.0	44.2	63.2
146 أوغندا	1999[e]	2.3	5.9	49.7	34.9	14.9	8.4	43.0
147 زمبابوي	1995[e]	1.8	4.6	55.7	40.3	22.0	12.0	56.8
148 كينيا	1997[e]	2.3	5.6	51.2	36.1	15.6	9.1	44.5
149 اليمن	1998[e]	3.0	7.4	41.2	25.9	8.6	5.6	33.4
150 مدغشقر	2001[e]	1.9	4.9	53.5	36.6	19.2	11.0	47.5
151 نيجيريا	1997[e]/1996	1.6	4.4	55.7	40.8	24.9	12.8	50.6

14 اللاّمساواة في الدخل أو الاستهلاك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	العام	النصيب من الدّخل أو الاستهلاك (%) أ ت أ				قياسات اللاّمساواة		
		أفقر 10%	أفقر 20%	أغنى 20%	أغنى 10%	نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10%[a]	نسبة أغنى 20% إلى أفقر 20%[a]	مؤشّر جيني[b]
152 موريتانيا	2000[e]	2.5	6.2	45.7	29.5	12.0	7.4	39.0
153 هايتي	..	..	..	..	..	..	..	..
154 جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..
155 غامبيا	1998[e]	1.5	4.0	55.2	38.0	25.4	13.8	38.0
156 إريتريا	..	..	..	..	..	..	..	..
157 السنغال	1995[e]	2.6	6.4	48.2	33.5	12.8	7.5	41.3
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	1985[e]/1983	4.2	9.7	39.1	24.2	5.8	4.0	28.9
160 غينيا	1994[e]	2.6	6.4	47.2	32.0	12.3	7.3	40.3
161 بنن	..	..	..	..	..	..	..	..
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	1993[e]	2.8	6.8	45.5	30.1	10.8	6.7	38.2
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	1998[e]	2.2	5.5	51.1	35.9	16.2	9.2	45.2
164 زامبيا	1998[e]	1.1	3.3	56.6	41.0	36.6	17.3	52.6
165 ملاوي	1997[e]	1.9	4.9	56.1	42.2	22.7	11.6	50.3
166 أنغولا	..	..	..	..	..	..	..	..
167 تشاد	..	..	..	..	..	..	..	..
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	..	..	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	1993[e]	0.7	2.0	65.0	47.7	69.2	32.7	61.3
170 إثيوبيا	2000[e]	3.9	9.1	39.4	25.5	6.6	4.3	30.0
171 موزامبيق	1997[e]/1996	2.5	6.5	46.5	31.7	12.5	7.2	39.6
172 غينيا – بيساو	1993[e]	2.1	5.2	53.4	39.3	19.0	10.3	47.0
173 بوروندي	1998[e]	1.7	5.1	48.0	32.8	19.3	9.5	33.3
174 مالي	1994[e]	1.8	4.6	56.2	40.4	23.1	12.2	50.5
175 بوركينا فاصو	1998[e]	1.8	4.5	60.7	46.3	26.2	13.6	48.2
176 النيجر	1995[e]	0.8	2.6	53.3	35.4	46.0	20.7	50.5
177 سيراليون	1989[e]	0.5	1.1	63.4	43.6	87.2	57.6	62.9

ملاحظة: تختلف الدراسات الاستطلاعية – المُسُوحات– التي أجريت عن الأسر المعيشية في المنهجية الإحصائية ونوع البيانات، لذلك لا تتماثل بيانات التوزيع تماثلاً تماماً بين مختلف البلدان. a – تمثّل البيانات نسبة حصّة المجموعة الأغنى من الدخل أو الاستهلاك إلى حصة المجموعة الأفقر. قد تختلف النتائج عن النسب المحتسبة باستخدام الحصّة من الدخل أو الاستهلاك في الأعمدة 2–5 بسبب تدوير الأرقام. b – يقيس دليل جيني اللامساواة في توزيع الدخل والاستهلاك. تمثّل قيمة الصفر تساوياً تاماً، أمّا قيمة الـ 100 فتمثّل تبايناً تاماً. c – تستند المسوحات إلى الدخل. d – تقتصر البيانات على المناطق المدينية. e – تستند المسوحات إلى الاستهلاك.

المصدر: الأعمدة 1–5 و8: البنك الدولي 2004a؛ العمودان 6 و7: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2004a عن الدخل والاستهلاك.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من المواد الأوليّة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد المصنّعة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد العالية التقنيّة (% من صادرات البضائع)		معدّلات التجارة (100 = 1980)[a]
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	2001
تنمية بشريّة مرتفعة											
1 النّرويج	34	27	40	41	67	74	33	22	12	22	123
2 السويد	28	37	29	43	16	13	83	81	13	16	103
3 أستراليا	17	22	17	20	73	65	24	29	8	16	86
4 كندا	26	39[b]	26	44[b]	36	30	59	63	14	14	93
5 هولندا	51	56	54	62	37	26	59	74	16	28	105
6 بلجيكا	69	78	71	82	..	17[b]	..	79[b]	..	11[b]	..
7 آيسلاندا	33	38	34	40	91	85	8	14	10	6	..
8 الولايات المتحدة الأميركية	11	14	10	10	22	14	74	81	33	32	114
9 اليابان	9	10	10	11	3	3	96	93	24	24	126
10 آيرلندا	52	83[b]	57	98[b]	26	8	70	88	41	41	96
11 سويسرا	36	38	36	44	6	7	94	93	12	21	..
12 المملكة المتحدة	27	28	24	26	19	16	79	79	24	31	100
13 فنلندا	24	30	23	38	17	14	83	85	8	24	107
14 النمسا	38	51	40	52	12	13	88	82	8	15	..
15 لكسمبرغ	100	127	104	145	..	12[b]	..	86[b]	..	19[b]	..
16 فرنسا	22	25	21	27	23	16	77	81	16	21	..
17 الدّانمرك	31	39	36	45	35	29	60	66	15	22	..
18 نيوزيلندا	27	32	27	33	75	68	23	28	4	10	117
19 ألمانيا	25	32	25	35	10	9	89	86	11	17	106
20 إسبانيا	20	30	16	28	24	21[b]	75	78	6	7	123
21 إيطاليا	20	26	20	27	11	10	88	88	8	9	125
22 إسرائيل	45	46	35	37	13	7	87	93	10	20	122
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	124	142	133	151	4	5	95	95	..	17	100
24 اليونان	28	27	18	21	46	47[b]	54	52[b]	2	10[b]	76
25 سنغافورة	..	..	..	..	27	11	72	85	40	60	75
26 البرتغال	39	41[b]	33	31[b]	19	13[b]	80	86	4	7	..
27 سلوفينيا	..	56	..	58	..	10	..	90	..	5	..
28 جمهورية كوريا	30	39	29	40	6	8	94	92	18	32	84
29 بربادوس	52	55	49	52	55	47	43	50	..	16	..
30 قبرص	57	..	52	..	45	45	55	55	6	3	..
31 مالطا	99	89	85	88	4	4[b]	96	96[b]	45	62[b]	..
32 الجمهورية التشيكية	43	67	45	65	..	10	..	89	..	14	..
33 بروني دار السلام	..	..	..	..	100	..	(.)	12	..	4	..
34 الأرجنتين	5	13	10	28	71	66[b]	29	31	..	7	81
35 سيشيل	67	81	62	78	..	..	(.)	5	..	..	..
36 إستونيا	..	94	..	84	..	28	..	72	..	12	..
37 بولندا	22	31	29	28	36	18	59	82	..	3	285
38 هنغاريا	29	67	31	64	35	11	63	86	..	25	85
39 سانت كيتس ونيفيس	83	71	52	46	..	27[b]	..	73[b]	..	(.)[b]	..
40 البحرين	95	65	116	81	91	87[b]	9	13[b]	..	(.)[b]	..
41 ليتوانيا	61	60	52	54	..	41[b]	..	58[b]	..	5[b]	..
42 سلوفاكيا	36	80	27	73	..	15	..	85	..	3	..
43 شيلي	31	32	35	36	87	80[b]	11	18[b]	5	3[b]	39
44 الكويت	58	40	45	48	94	..	6	..	3	..	..
45 كوستاريكا	41	47	35	42	66	37	27	63	..	37	122
46 أوروغواي	18	20	24	22	61	63	39	37	..	3	102
47 قطر	..	..	..	..	84	89	16	10	..	0	..
48 كرواتيا	..	55	..	46	..	27	..	73	..	12	..
49 الإمارات العربية المتحدة	40	..	65	..	54	..	46	4[b]	..	2[b]	..
50 لاتفيا	49	56	48	45	..	41	..	59	..	4	..

15 هيكليّة التجارة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من المواد الأوليّة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد المصنّعة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد العالية التقنيّة (% من صادرات البضائع)		معدّلات التجارة (100 = 1980)[a]
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	2001
51 جزر البهاما	..	..	..	..	..	57[c]	..	37[b]	..	1[b]	..
52 كوبا	..	18[c]	..	16[c]	..	90[b]	..	10[b]	..	29[b]	..
53 المكسيك	20	29	19	27	56	16	43	84	8	21	33
54 ترينيداد وتوباغو	29	43	45	47	73	54[b]	27	46[b]	..	3[b]	..
55 أنتيغوا وبربودا	87	68	89	60	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
56 بلغاريا	37	60	33	53	..	37[c]	..	61[b]	..	3[b]	..
57 الاتّحاد الروسي	18	24	18	35	..	69	..	22	..	13	..
58 الجماهيرية العربية الليبية	31	36	40	48	95	..	5	..	0	..	..
59 ماليزيا	72	97	75	114	46	19[b]	54	79	38	58	..
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	36	57	26	38	..	30[b]	..	70[b]	..	1[b]	..
61 بنما	34	29	38	28	78	88	21	12	..	1	86
62 بيلاروس	44	74	46	70	..	33	..	64	..	4	..
63 تونغا	65	58[b]	34	13[b]	..	..	21	4[c]	0	0[c]	..
64 موريشيوس	71	57	64	61	34	27	66	73	1	2	109
65 ألبانيا	23	43	15	19	..	14	..	86	..	1	..
66 البوسنة والهرسك	..	59	..	26	..	..	..	..	..	..	..
67 سورينام	44	45	42	21	26	22[c]	74	78[c]	..	(.)[c]	..
68 فنزويلا	20	17	39	29	90	89[b]	10	13	4	3	55
69 رومانيا	26	41	17	35	26	18	73	81	2	3	..
70 أوكرانيا	29	52	28	56	..	32	..	67	..	5	..
71 سانت لوسيا	84	59	73	55	..	76	28	24	..	8	..
72 البرازيل	7	14	8	16	47	44[b]	52	54[b]	7	19[b]	136
73 كولومبيا	15	21	21	20	74	62	25	38	..	7	83
74 عُمان	31	35	53	57	94	84	5	15	2	2	..
75 ساموا (الغربية)	..	82[c]	..	33[c]	..	..	4	..	0	..	..
76 تايلاند	42	57	34	65	36	22[b]	63	74[b]	21	31[b]	60
77 المملكة العربية السعودية	32	23	41	41	93	91[b]	7	10	..	(.)	..
78 كازاخستان	..	46	..	47	..	81[b]	..	19[b]	..	10[b]	..
79 جامايكا	52	60	48	39	31	27[c]	69	64	..	(.)	..
80 لبنان	100	41	18	14	..	31[b]	..	69[b]	..	3[b]	..
81 فيجي	67	65[b]	62	71[b]	63	55	36	44	12	1	..
82 أرمينيا	46	47	35	30	..	39	..	61	..	2	..
83 الفلبين	33	49	28	49	31	8	38	50	..	65	96
84 مليف	64	67	24	88	..	..	..	38	..	0	..
85 بيرو	14	17	16	16	82	79	18	21	..	2	39
86 تركمانستان	..	47[b]	..	47[b]	..	92[c]	..	7[c]	..	5[c]	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	77	59	66	48	..	91	..	9	..	0	..
88 تركيا	18	30	13	30	32	15	68	84	1	2	89
89 باراغوي	39	43	33	31	..	84[b]	10	15	(.)	3	147
90 الأردن	93	67	62	46	..	32	51	68	1	3	113
91 أذربيجان	39	51	44	44	..	93	..	6	..	8	..
92 تونس	51	49	44	45	31	19[b]	69	82	2	4	81
93 غرينادا	63	57	42	47	..	..	20	24	..	8	..
94 الصين	14	26	18	29	27	10	72	90	..	23	..
95 دومينيكا	81	63	55	55	..	..	..	54	..	8	..
96 سري لانكا	38	43	29	36	42	25	54	74	1	1	..
97 جورجيا	46	39	40	27	..	65[b]	..	35[b]	..	38[b]	..
98 الجمهورية الدومينيكية	44	35	34	26	..	..	..	34[b]	..	1[b]	58
99 بليز	62	74[b]	64	55[b]	..	..	15	1	..	0	..
100 إكوادور	32	31	33	24	98	90	2	10	(.)	7	43

15 هيكليّة التجارة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من المواد الأوليّة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد المصنّعة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد العالية التقنيّة (% من صادرات البضائع)		معدّلات التجارة (100 = 1980)[a]
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	2001
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	24	29	22	31	..	91	..	9	..	3	..
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	47	..	12	..	..	..	..	..	..	..
103 السلفادور	31	41	19	27	62	41	38	58	..	6	103
104 غيانا	80	106	63	93	..	78	..	22	..	7	..
105 الرأس الأخضر	44	68	13	31	..	..	..	96[b]	..	1[b]	100
106 الجمهورية العربية السورية	28	28	28	37	64	90[c]	36	7	..	1	..
107 أوزبكستان	48	34	29	38	..	..	..	..	..	..	..
108 الجزائر	25	26	23	36	97	98[c]	3	2[c]	..	4[c]	60
109 غينيا الاستوائية	70	..	32	..	..	..	..	..	..	..	..
110 قيرغيزستان	50	43	29	39	..	67	..	33	..	6	..
111 إندونيسيا	24	29	25	35	65	44[b]	35	54	1	16	..
112 فييت نام	45	60	36	56	..	..	..	..	..	..	..
113 جمهورية مولدوفا	51	79	49	54	..	69	..	31	..	4	..
114 بوليفيا	24	27	23	22	95	78[b]	5	17	..	7	53
115 هندوراس	40	53	36	37	91	74	9	26	..	2	87
116 طاجيكستان	35	72	28	58	..	87[c]	..	13[c]	..	42[c]	..
117 منغوليا	53	81	24	67	..	64	..	36	..	(.)	..
118 نيكاراغوا	46	49	25	23	92	80	8	19	..	5	56
119 جنوب إفريقيا	19	31	24	34	..	37	..	63	..	5	83
120 مصر	33	23	20	16	57	47	42	35	..	1	46
121 غواتيمالا	25	28	21	16	76	65	24	35	..	7	73
122 غابون	31	39	46	59	..	98[c]	..	2[c]	..	7[c]	46
123 سان تومي وبرينسيبي	72	95	14	44	..	..	..	..	..	..	..
124 جزر سليمان	73	..	47	..	..	..	..	..	..	..	..
125 المغرب	32	37	26	32	48	35[b]	52	66	..	11	114
126 ناميبيا	67	49	52	48	..	47[b]	..	52[b]	..	1[b]	..
127 الهند	9	16	7	15	28	22[b]	71	75	2	5	136
128 بوتسوانا	50	37	55	51	..	9[b]	..	91[b]	..	(.)[b]	137
129 فانواتو	77	..	49	..	..	86[c]	13	8[c]	20	1[c]	..
130 كمبوديا	13	67	6	59	..	..	..	..	..	..	..
131 غانا	26	55	17	43	..	85[c]	..	16[b]	..	3[b]	53
132 ميانمار	5	..	3	..	..	..	..	..	..	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	49	..	41	..	89	98[c]	10	2[c]	..	19[c]	..
134 بوتان	32	39	28	22	..	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	25	..	11	..	..	..	..	..	..	..	..
136 جزر القمر	35	31	14	15	..	..	..	8[c]	..	1[c]	91
137 سوازيلندا	74	100	75	91	..	53[b]	..	76	..	1	100
138 بنغلاديش	14	19	6	14	..	8[b]	77	92[b]	(.)	(.)[b]	68
139 السودان	..	13	..	15	..	97	..	3	..	7	..
140 نيبال	22	29	11	16	..	..	83	67[c]	..	(.)[c]	..
141 الكاميرون	17	28	20	27	91	93	9	7	3	1	102
تنمية بشرية منخفضة											
142 باكستان	23	19	16	19	21	14	79	85	(.)	1	77
143 توغو	45	50	33	33	89	50[b]	9	43	..	1	89
144 الكونغو	46	54	54	81	..	..	..	..	..	..	84
145 ليسوتو	109	107	16	51	..	..	..	..	..	..	76
146 أوغندا	19	27	7	12	..	92	..	8	..	12	..
147 زمبابوي	23	22	23	24	68	62	31	38	2	3	118
148 كينيا	31	30	26	27	71	76	29	24	4	10	91
149 اليمن	20	39	14	38	..	..	..	..	..	..	..
150 مدغشقر	28	23	17	16	85	..	14	..	8	..	140
151 نيجيريا	29	44	43	38	..	100[c]	..	(.)[c]	..	(.)[c]	48

15 هيكليّة التجارة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الواردات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الصادرات من المواد الأوليّة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد المصنّعة (% من صادرات البضائع)		الصادرات من المواد العالية التقنيّة (% من صادرات البضائع)		معدّلات التجارة (100 = 1980)[a]
	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	2001
152 موريتانيا	61	68	46	39	..	..	..	..	..	..	135
153 هايتي	20	36	18	13	15	..	85	..	14	..	45
154 جيبوتي	..	63[c]	..	45[c]	44	..	8	..	0	..	..
155 غامبيا	72	72	60	54	..	82[c]	..	17[c]	..	3[c]	55
156 إريتريا	..	85	..	29	..	..	..	..	..	..	..
157 السنغال	30	41	25	31	77	49	23	51	..	4	91
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	14	25	6	8	..	98[b]	..	3	..	1	138
160 غينيا	31	30	31	24	..	72[b]	..	28[b]	..	(.)[b]	..
161 بنن	26	26	14	14	..	94[b]	..	6[b]	..	(.)[b]	101
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	37	24	13	17	..	83[b]	..	17[b]	..	2[b]	..
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	27	30	32	48	..	85[c]	..	21	..	3	90
164 زامبيا	37	42	36	29	..	86	..	14	..	2	48
165 ملاوي	33	43	24	25	95	90[b]	5	10[b]	(.)	3[b]	62
166 أنغولا	21	70	39	77	100	..	(.)	..	0	..	..
167 تشاد	28	65	13	12	..	..	..	..	..	..	94
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	29	21	30	18	..	..	..	..	..	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	28	17	15	12	..	..	..	..	..	..	40
170 إثيوبيا	12	34	8	16	..	86	..	14	..	..	..
171 موزامبيق	36	38	8	24	..	91[b]	..	8[b]	..	3[b]	50
172 غينيا – بيساو	37	77	10	45	..	..	..	..	..	..	57
173 بوروندي	28	19	8	7	..	..	..	1[b]	..	2[b]	31
174 مالي	34	41	17	32	..	..	2	..	..	..	90
175 بوركينا فاصو	24	22	11	9	..	81[b]	..	19[b]	..	7[b]	166
176 النيجر	22	25	15	16	..	95[b]	..	3[b]	..	8[b]	..
177 سيراليون	24	40	22	18	..	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية	**23**	**30**	**24**	**33**	**..**	**..**	**61**	**73**	**..**	**20**	**..**
البلدان الأقل نمواً	**23**	**34**	**14**	**23**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
الدول العربية	**38**	**30**	**38**	**36**	**..**	**..**	**20**	**17[b]**	**..**	**2**	**..**
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**33**	**45**	**34**	**49**	**..**	**..**	**75**	**86**	**..**	**28**	**..**
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**12**	**19**	**14**	**21**	**65**	**40**	**34**	**48[b]**	**7**	**16**	**..**
جنوب آسيا	**14**	**20**	**11**	**19**	**..**	**..**	**71**	**56**	**..**	**4**	**..**
إفريقيا جنوب الصحراء	**26**	**35**	**27**	**34**	**..**	**..**	**..**	**35[c]**	**..**	**4[c]**	**..**
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	**25**	**40**	**25**	**42**	**..**	**..**	**..**	**55**	**..**	**11**	**..**
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	**18**	**21**	**18**	**21**	**20**	**16**	**78**	**81**	**18**	**22**	**..**
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	**18**	**21**	**18**	**21**	**19**	**16**	**79**	**81**	**18**	**23**	**..**
تنمية بشرية مرتفعة	**19**	**22**	**19**	**22**	**20**	**16**	**78**	**82**	**18**	**22**	**..**
تنمية بشرية متوسطة	**19**	**27**	**20**	**30**	**..**	**..**	**50**	**57**	**..**	**18**	**..**
تنمية بشرية منخفضة	**27**	**30**	**23**	**26**	**..**	**..**	**..**	**29[c]**	**..**	**1[c]**	**..**
دخل مرتفع	**19**	**22**	**19**	**22**	**19**	**15**	**79**	**82**	**18**	**23**	**..**
دخل متوسط	**19**	**28**	**20**	**32**	**..**	**..**	**48**	**60**	**..**	**19**	**..**
دخل منخفض	**19**	**25**	**17**	**25**	**..**	**..**	**49**	**58**	**..**	**9**	**..**
العالم	**19**	**23**	**19**	**24**	**..**	**..**	**74**	**78**	**18**	**21**	**..**

a – قيست نسبة دليل سعر الصادرات إلى دليل سعر الواردات بالنسبة إلى العام الأساس 1980. إذا تخطّت القيمة الـ 100، فذلك دليل على أنّ سعر الصادرات ارتفع مقارنةً بسعر الواردات. b – تشير البيانات إلى عام 2001. c – تشير البيانات إلى عام 2000.

المصدر: الأعمدة 1–10: البنك الدولي 2004f، بالاستناد إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي. احتسب البنك الدولي البيانات التجميعيّة لمكتب تقرير التنمية البشرية. العمود 11: جرى حسابه على أساس بيانات البنك الدولي 2004f عن معدلات التجارة.

16 مسؤوليات البلدان الثرية: المعونة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزّعة: المجموع[a] (بملايين الدولارات الأميركية) 2002	صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزّعة: أ ت أ كنسبة مئوية من الدخل القومي الاجمالي 2002	1990[d]	أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية للفرد من البلد المانح (بدولار 2001) 2002	1990	أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية للبلدان الأقل نموا[b] (% من المجموع) 2002	1990	أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية للخدمات الاجتماعية الاساسية[c] (% من المجموع) 02/2001	96/1995	أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية الثنائية غير المقيدة (% من المجموع) 2002	1990
1 النّرويج	1,517	1.17	0.89	333	283	37	44	15.1	10.7	99	61
2 السويد	1,848	0.91	0.83	207	170	32	39	11.8	14.2	79	87
3 أستراليا	916	0.34	0.26	47	45	19	18	17.7	5.9	57	33
4 كندا	2,011	0.44	0.28	64	80	17	30	22.4	8.9	61	47
5 هولندا	3,068	0.92	0.81	190	164	35	33	26.7	11.7	89	56
6 بلجيكا	996	0.46	0.43	97	83	33	41	20.4	9.2	..	..
8 الولايات المتحدة الأميركية	13,140	0.21	0.13	46	58	23	19	27.0	19.0	..	..
9 اليابان	9,731	0.31	0.23	76	87	20	19	4.8	2.0	83	89
10 آيرلندا	360	0.16	0.40	93	17	53	37	30.8	0.5	100	..
11 سويسرا	863	0.32	0.32	118	109	27	43	19.8	6.5	95	78
12 المملكة المتحدة	4,581	0.27	0.31	78	52	23	32	29.9	24.4	100	..
13 فنلندا	434	0.65	0.35	83	122	33	38	14.3	8.9	82	31
14 النمسا	488	0.11	0.26	61	20	33	36	14.7	2.6	69	32
15 لكسمبرغ	139	0.21	0.77	316	68	40	39	..	..	..	..
16 فرنسا	5,125	0.60	0.38	86	111	30	32	..	..	92	64
17 الدّانمرك	1,540	0.94	0.96	286	213	33	39	7.8	13.1	82	..
18 نيوزيلندا	110	0.23	0.22	28	24	25	19	8.3	1.7	76	100
19 ألمانيا	4,980	0.42	0.27	60	90	25	28	10.3	8.8	87	62
20 إسبانيا	1,559	0.20	0.26	38	21	15	20	11.5	8.3	60	..
21 إيطاليا	2,157	0.31	0.20	37	50	45	41	10.7	7.3	..	22
24 اليونان	253	..	0.21	23	..	13	..	3.9	19.3	14	..
26 البرتغال	293	0.24	0.27	28	17	37	70	3.1	4.2	33	..
لجنة مساعدات التنمية	58,274T	0.33	0.23	65	72	26	28	17.3	8.1	85	68

ملاحظة: لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ

a – كذلك تقدّم بعض البلدان والمناطق غير الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية مساعداتٍ إنمائيةً رسمية. وفقاً لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2004, بلغ مجموع مساعدات التنمية الرسمية التي منحتها عام 2002 الجمهورية التشيكية وآيسلاندا وإسرائيل وجمهورية كوريا والكويت وبولندا والمملكة العربية السعودية وسلوفاكيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة وغيرها من البلدان المانحة الصغيرة بما فيها تايوان (مقاطعة الصين) وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا، 3201 مليون دولار أميركيّ. تمنح الصين كذلك مساعدات ولكن من دون الإفصاح عن مبلغها. b – تشمل المساهمات المتعدّدة الأطراف التي تفسح المجال للمساهمات من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، والتي يجري حسابها بالاستناد إلى التوزيع الجغرافيّ للمساعدات الموزّعة خلال العام المحدّد. c – تشير البيانات إلى متوسّط الأعوام المحدّدة، وإلى النسبة المئوية لمساعدات التنمية الرسمية بحسب القطاع. d – تشمل البيانات المتعلّقة بالبلدان المنفردة (ما عدا متوسّط لجنة مساعدات التنمية) الإعفاءات من الديون التي لا تندرج في إطار مساعدات التنمية الرسمية.

المصدر: الأعمدة 1–7: منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي 2004b؛ احتسبت منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ البيانات لمكتب تقرير التنمية البشرية. الأعمدة 8–11: منظمة الأمم المتحدة 2004e؛ احتسبت منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي البيانات المجمّعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

17 مسؤوليات البلدان الغنية: التخفيف من أعباء الدين والتجارة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	التخفيف من أعباء الدين: التعهّدات الثنائية للصندوق الائتمانيّ الخاص بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (بملايين الدولارات الأميركية) 2003	التخفيف من أعباء الدين: الإعفاء من إجمالي الدين الثنائيّ (بملايين الدولارات الأميركية) 2002-1990	التجارة: متوسّط الضرائب الجمركية وما يوازيها من الضرائب غير الجمركية[b] 2000	التجارة: استيراد البضائع من البلدان النامية: المجموع (بملايين الدولارات الأميركية) 2002	التجارة: استيراد البضائع من البلدان النامية: الحصة من إجماليّ الواردات (%) 2002	التجارة: استيراد البضائع من البلدان الأقل نمواً: المجموع (بملايين الدولارات الأميركية) 2002	التجارة: استيراد البضائع من البلدان الأقل نمواً: الحصة من إجماليّ الواردات (%) 2002
1 النّرويج	127	237	32.0	9,357	18	233	0.4
2 السويد	109	121	10.0	11,374	14	247	0.3
3 أستراليا	14	77	13.4	38,187	41	183	0.2
4 كندا	165	1,471	10.2	52,879	21	805	0.3
5 هولندا	242	1,915	9.6	60,389	30	1,164	0.6
6 بلجيكا	64	711	9.9	43,845	19	5,469	2.4
8 الولايات المتحدة الأميركية	750	8,482	7.4	598,695	48	13,621	1.1
9 اليابان	256	4,170	13.0	217,224	59	3,181	0.9
10 آيرلندا	25	..	9.9	15,114	20	308	0.4
11 سويسرا	93	311	22.2	14,567	14	192	0.2
12 المملكة المتحدة	436	2,493	9.8	90,787	23	2,872	0.7
13 فنلندا	51	156	10.1	6,956	13	301	0.6
14 النمسا	50	369	10.0	12,116	13	291	0.3
15 لكسمبرغ	4	..	..	377	2	7	(.)
16 فرنسا	258	13,549	9.8	81,259	23	4,856	1.4
17 الدّانمرك	80	377	9.8	9,329	14	360	0.5
18 نيوزيلندا	2	..	12.1	8,810	33	45	0.2
19 ألمانيا	333	6,034	9.9	98,168	19	4,095	0.8
20 إسبانيا	165	1,092	9.7	63,993	31	2,965	1.4
21 إيطاليا	217	1,775	9.7	71,139	24	2,547	0.9
24 اليونان	17	..	9.8	15,222	28	218	0.4
26 البرتغال	24	470	9.8	10,058	18	649	1.2

ملاحظة: يورد هذا الجدول بيانات البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ.

a – مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، آلية للتخفيف من أعباء الدين يشرف عليها صندوق النقد الدوليّ بالاشتراك مع البنك الدوليّ. وقد خفّف بموجبها الدائنون الثنائيّون والمتعدّدو الأطراف من أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون منذ عام 1996. ويشمل ذلك تعهّدات تمت من خلال الاتحاد الأوروبي. b – هذا القياس قياس كلّي للعوائق التجارية المفروضة على البلدان النامية. وهو يقيس كذلك العوائق النقدية (التعريفات) والحصص والدعم في الصناعات والنسيج والمنتجات الزراعية والوقود، بحسب حجم الاستيراد الباطنيّ المصحّح.

المصدر: العمود 1: صندوق النقد الدوليّ وهيئة التنمية الدولية 2004. العمود 2: جرى حسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004f عن إلغاء الدين؛ العمود 3: Rodman 2004؛ الأعمدة 4–7: تستند الحسابات إلى بيانات الأمم المتحدة 2004a.

دعم بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ للزراعة المحليّة (% من إجمالي النتائج المحليّ)	أ ت أ 1990	أ ت أ 2002[a]
أستراليا	0.8	0.3
كندا	1.7	0.8
الجمهورية التشيكية	..	1.7
الاتحاد الأوروبيّ	2.2	1.3
هنغاريا	..	2.8
آيسلاندا	4.6	1.6
اليابان	1.7	1.4
كوريا	8.7	4.5
المكسيك	2.9	1.4
نيوزيلندا	0.5	0.3
النّرويج	3.2	1.5
بولندا	..	1.3
جمهورية سلوفاكيا	..	1.6
سويسرا	3.3	2.0
تركيا	4.3	4.1
الولايات المتحدة الأميركية	1.2	0.9
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي	1.8	1.2

a – بيانات مؤقّتة b – لا تتوفّر بيانات عن بلدان الاتحاد الأوروبيّ المنفردة. كان الاتحاد يضمّ في عضويته عام 2002، النمسا وبلجيكا والدّانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وآيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال، إسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. انضمّت النمسا وفنلندا والسويد في عام 1995، لكنّها برغم ذلك غير متضمّنة في بيانات 1990.

المصدر: منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004a.

18 تدفّقات المعونة، رأس المال الخاص، الدَّين

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مساعدات التنمية الرّسميّة المتلقّاة[a] (صافي المساعدات الموزّعة) المجموع (بملايين الدولارات الأميركيّة) 2002	لكلّ فرد (بالدولار الأميركيّ) 2002	كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي 1990	2002	صافي تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ)[b,c] 1990	2002	التدفّقات الخاصّة الأخرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ)[b,c] 1990	2002	مجموع خدمة الدين أ ت أ كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي 1990	2002	كنسبة مئوية صادرات السلع والخدمات 1990	2002
تنمية بشريّة مرتفعة												
22 إسرائيل	754.0[d]	119.6[d]	2.6	0.7[d]	0.3	1.6	..	..	..	..	..	..
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	4.0[d]	0.6[d]	0.1	(.)[d]	..	7.9	..	..	..	..	..	..
24 اليونان	..	..	..	..	1.2	(.)	..	..	..	..	..	..
25 سنغافورة	7.4[d]	1.8[d]	(.)	(.)[d]	15.1	7.0	..	..	..	..	..	..
26 البرتغال	..	..	..	..	3.7	3.5	..	..	..	..	..	..
27 سلوفينيا	170.9	86.1	..	0.8	..	8.5	..	..	..	..	..	..
28 جمهورية كوريا	-81.7[d]	-1.7[d]	(.)	(.)[d]	0.3	0.4	..	..	..	..	..	..
29 بربادوس	3.4	12.8	0.2	0.1	0.7	0.7	..	..	..	..	..	..
30 قبرص	49.6[d]	62.3[d]	0.7	0.5[d]	2.3	6.1	..	..	..	..	..	..
31 مالطا	11.3	28.8	0.2	0.3	2.0	-11.0	..	..	..	..	..	..
32 الجمهورية التشيكية	392.7[d]	38.3[d]	(.)[d]	0.6[d]	..	13.4	..	1.5	..	6.5	..	9.5
33 بروني دار السلام	-1.7[d]	-5.0[d]	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
34 الأرجنتين	0.1	(.)	0.1	(.)	1.3	0.8	-1.5	-0.1	4.4	5.7	37.0	18.3
35 سيشيل	7.9	97.8	9.8	1.1	5.5	8.8	-1.7	-0.3	5.9	2.1	9.0	2.6
36 إستونيا	68.9[d]	51.5[d]	..	1.1[d]	..	4.4	..	20.0	..	12.0	..	13.7
37 بولندا	1,159.8[d]	30.0[d]	2.2[d]	0.6[d]	0.2	2.2	(.)	0.5	1.6	7.1	4.9	22.5
38 هنغاريا	471.5[d]	47.5[d]	0.2[d]	0.7[d]	0.9	1.3	-1.4	-1.0	12.8	22.6	34.3	33.9
39 سانت كيتس ونيفيس	28.6	683.8	5.1	8.0	30.7	22.7	-0.3	4.7	1.9	10.7	2.9	22.6
40 البحرين	70.6	99.5	3.2	0.9	..	..	..	..	..	..	..	..
41 ليتوانيا	146.9[d]	42.4[d]	..	1.1[d]	..	5.2	..	0.3	..	9.3	..	16.6
42 سلوفاكيا	189.4[d]	35.1[d]	(.)[d]	0.8[d]	..	16.9	..	6.1	..	14.3	..	19.3
43 شيلي	-22.6	-1.5	0.3	(.)	2.2	2.7	5.1	1.7	9.1	12.0	25.9	32.9
44 الكويت	4.6[d]	1.9[d]	(.)	(.)[d]	0.0	(.)	..	..	..	..	..	..
45 كوستاريكا	5.3	1.3	4.0	(.)	2.8	3.9	-2.5	-0.4	8.8	4.0	23.9	8.9
46 أوروغواي	13.4	4.0	0.6	0.1	0.0	1.5	-2.1	-0.6	10.6	10.6	40.8	40.0
47 قطر	2.2[d]	3.7[d]	(.)	(.)	..	..	..	..	..	..	..	..
48 كرواتيا	166.5	37.5	..	0.7	..	4.4	..	11.7	..	13.5	..	25.9
49 الإمارات العربية المتحدة	4.2[d]	1.4[d]	(.)	(.)	..	..	..	..	..	..	..	..
50 لاتفيا	86.4[d]	37.1[d]	..	1.0[d]	..	4.5	..	1.3	..	7.7	..	15.8
51 جزر البهاما	5.3[d]	17.2[d]	0.1	..	-0.6	5.2[e]	..	..	..	..	..	..
52 كوبا	61.0	5.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
53 المكسيك	135.5	1.3	0.1	(.)	1.0	2.3	2.7	-0.7	4.3	6.8	20.7	23.2
54 ترينيداد وتوباغو	-7.2	-5.6	0.4	-0.1	2.2	7.6	-3.5	0.0	8.9	2.8	19.3	5.7
55 أنتيغوا وبربودا	14.0	192.1	1.2	1.9	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة												
56 بلغاريا	381.3[d]	47.9[d]	0.1[d]	2.5[d]	..	3.9	..	1.3	..	8.8	..	15.9
57 الاتّحاد الروسي	1,300.9[d]	9.0[d]	(.)[d]	0.4[d]	..	0.9	..	1.4	..	4.1	..	11.3
58 الجماهيرية العربية الليبية	10.4[d]	1.9[d]	0.1	0.1	..	..	..	..	..	..	..	..
59 ماليزيا	85.9	3.6	1.1	0.1	5.3	3.4	-4.2	1.7	9.8	8.5	12.6	7.3
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	276.6	135.2	..	7.3	..	2.0	..	0.9	..	6.3	..	15.8
61 بنما	35.3	11.5	1.9	0.3	2.6	0.5	-0.1	1.0	6.5	13.6	6.2	19.7
62 بيلاروس	39.4[d]	4.0[d]	..	0.3[d]	..	1.7	..	-0.1	..	1.4	..	2.1
63 تونغا	22.3	217.2	26.3	16.4	0.2	1.8	-0.1	0.0	1.7	2.0	2.9	5.9
64 موريشيوس	23.9	19.8	3.7	0.5	1.7	0.6	1.9	-1.6	6.5	5.5	8.8	8.2
65 ألبانيا	317.0	100.9	0.5	6.6	..	2.8	..	(.)	..	1.2	..	3.4
66 البوسنة والهرسك	587.4	142.3	..	10.5	..	5.2	..	0.1	..	2.8	..	6.9
67 سورينام	11.6	26.9	15.5	1.2	..	..	..	..	..	..	..	..
68 فنزويلا	57.1	2.3	0.2	0.1	0.9	0.7	-1.2	-2.5	10.3	7.9	23.3	25.6
69 رومانيا	700.8[d]	31.3[d]	0.6[d]	1.5[d]	0.0	2.5	(.)	4.4	(.)	6.8	0.3	18.6
70 أوكرانيا	483.8[d]	9.9[d]	0.4[d]	1.2[d]	..	1.7	..	-3.1	..	7.8	..	13.7

18 تدفّقات المعونة، رأس المال الخاص، الدَّين

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		مساعدات التنمية الرّسميّة المتلقّاة[a] (صافي المساعدات الموزّعة)				صافي تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي)[c,b]		التدفّقات الخاصّة الأخرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي)[c,b]		مجموع خدمة الدين[أ ت أ]	
		المجموع (بملايين الدولارات الأميركيّة)	لكلّ فرد (بالدولار الأميركيّ)	كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي						كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي	كنسبة مئوية صادرات السلع والخدمات
		2002	2002	1990	2002	1990	2002	2002	1990	2002	2002
71	سانت لوسيا	33.5	226.5	3.1	5.1	11.3	3.4	-0.2	4.5	1.6	4.0	2.1	7.2
72	البرازيل	375.9	2.1	(.)	0.1	0.2	3.7	-0.1	-1.5	1.8	11.4	22.2	68.9
73	كولومبيا	441.0	10.1	0.2	0.5	1.2	2.5	-0.4	-1.3	9.7	8.6	40.9	40.2
74	عُمان	40.8	14.7	0.6	0.2	1.4	0.2	-3.8	-5.8	7.0	8.6	12.3	14.2[f]
75	ساموا (الغربية)	37.8	214.2	42.6	14.5	5.9	0.5	0.0	0.0	4.9	3.0	5.8	10.8[e]
76	تايلاند	295.5	4.8	0.9	0.2	2.9	0.7	2.3	-2.3	6.2	15.6	16.9	23.1
77	المملكة العربية السعودية	26.9	1.1	(.)	(.)	..	..	..	..	..	..	..	..
78	كازاخستان	188.3	12.2	..	0.8	..	10.5	..	7.5	..	16.7	..	34.4
79	جامايكا	24.3	9.2	5.9	0.3	3.0	6.1	-1.0	0.7	14.4	10.7	26.9	18.4
80	لبنان	455.8	126.8	8.9	2.6	0.2	1.5	0.2	26.3	3.5	12.7	3.3	51.0
81	فيجي	34.1	41.0	3.8	1.8	6.9	4.1	-1.2	-0.3	7.9	1.5	12.0	5.9
82	أرمينيا	293.5	95.5	..	12.4	..	4.7	..	-0.1	..	3.1	..	8.8
83	الفلبين	559.7	7.1	2.9	0.7	1.2	1.4	0.2	3.1	8.1	11.8	27.0	20.2
84	ملديف	27.5	88.9	9.8	4.4	2.6	1.9	0.5	2.3	4.1	3.5	4.8	4.5
85	بيرو	491.3	18.4	1.5	0.9	0.2	4.2	0.1	1.3	1.8	5.9	10.8	32.8
86	تركمانستان	40.5	8.5	..	0.5	..	1.3	..	..	..	..	..	..
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	4.8	40.1	7.8	1.3	3.9	5.3	0.0	2.1	2.2	3.7	2.9	7.6
88	تركيا	635.8	9.0	0.8	0.3	0.5	0.6	0.8	3.6	4.9	15.0	29.4	46.8
89	باراغوي	56.7	9.9	1.1	1.0	1.5	-0.4	-0.2	1.0	6.2	5.9	12.4	10.5
90	الأردن	534.3	100.3	22.1	5.7	0.9	0.6	5.3	-0.9	15.6	6.3	20.4	8.7
91	أذربيجان	349.4	42.1	..	5.7	..	22.9	..	-1.3	..	3.1	..	6.5
92	تونس	475.0	48.8	3.2	2.3	0.6	3.8	-1.6	4.0	11.6	6.8	24.5	13.5
93	غرينادا	9.5	117.5	6.3	2.3	5.8	9.9	0.1	23.3	1.5	6.2	3.1	13.6
94	الصين	1,475.8	1.1	0.6	0.1	1.0	3.9	1.3	-0.2	2.0	2.4	11.7	8.2
95	دومينيكا	29.9	381.7	11.9	12.1	7.8	5.8	-0.1	0.7	3.5	4.5	5.6	7.9
96	سري لانكا	344.0	18.2	9.1	2.1	0.5	1.5	0.1	-0.2	4.8	4.3	13.8	9.8
97	جورجيا	312.6	60.4	..	9.2	..	4.9	..	-0.5	..	3.8	..	11.0
98	الجمهورية الدومينيكية	156.7	18.2	1.4	0.7	1.9	4.4	(.)	1.8	3.3	3.1	10.4	6.4
99	بليز	22.2	88.6	7.6	2.6	4.3	3.0	1.4	9.0	5.0	22.3	7.5	36.5
100	إكوادور	216.0	16.9	1.6	0.9	1.2	5.2	0.6	3.4	10.5	9.0	32.5	28.7
101	إيران (جمهورية–الإسلامية)	115.8	1.7	0.1	0.1	-0.3	(.)	(.)	0.7	0.5	1.3	3.2	4.1
102	الأراضي الفلسطينية المحتلّة	1,616.5	470.9	..	47.6	..	..	..	..	..	..	..	..
103	السلفادور	233.5	36.4	7.2	1.6	(.)	1.5	0.1	8.5	4.3	3.2	15.3	7.7
104	غيانا	64.8	84.9	42.6	9.0	2.0	6.1	-4.1	-0.1	74.5	10.8	..	10.7[g,h]
105	الرأس الأخضر	92.2	203.1	31.8	15.0	0.1	2.4	(.)	0.2	1.7	3.5	4.8	7.6
106	الجمهورية العربية السورية	80.8	4.7	5.6	0.4	0.6	1.1	-0.1	(.)	9.7	1.2	21.8	3.0
107	أوزبكستان	189.4	7.4	..	2.4	..	0.8	..	-1.0	..	9.2	..	24.3
108	الجزائر	361.0	11.5	0.2	0.6	(.)	1.9	-0.7	-0.1	14.2	7.5	63.4	..
109	غينيا الاستوائية	20.2	42.0	46.0	1.0	8.4	15.3	0.0	0.0	3.9	0.2	12.1	..
110	قيرغيزستان	186.0	36.7	..	11.6	..	0.3	..	-3.7	..	10.8	..	25.3
111	إندونيسيا	1,308.1	6.0	1.5	0.8	1.0	-0.9	1.6	-3.2	8.7	9.8	33.3	24.8
112	فييت نام	1,276.8	15.9	2.9	3.6	2.8	4.0	0.0	-1.8	2.7	3.4	..	6.0[g,i]
113	جمهورية مولدوفا	141.7	33.2	..	8.7	..	6.8	..	-2.1	..	14.1	..	19.9
114	بوليفيا	681.0	78.8	11.2	8.7	0.6	8.7	-0.5	-1.0	7.9	6.1	38.6	27.7[g,i]
115	هندوراس	434.9	64.1	14.7	6.6	1.4	2.2	1.0	-0.6	12.8	6.0	35.3	12.3[g,h]
116	طاجيكستان	168.4	27.2	..	13.9	..	0.7	..	-1.6	..	6.5	..	10.2
117	منغوليا	208.5	81.5	..	18.6	..	7.0	..	(.)	..	4.7	..	6.7
118	نيكاراغوا	517.5	97.0	32.9	12.9	0.0	4.3	2.0	0.8	1.6	3.8	3.9	11.7[g,i]
119	جنوب إفريقيا	656.8	14.7	..	0.6	..	0.7	..	(.)	..	4.5	..	12.5
120	مصر	1,286.1	18.2	12.6	1.4	1.7	0.7	-0.2	-0.2	7.1	2.3	20.4	10.3

18 تدفّقات المعونة، رأس المال الخاص، الدَّين

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مساعدات التنمية الرّسميّة المتلقّاة[a] (صافي المساعدات الموزّعة) المجموع (بملايين الدولارات الأميركيّة) 2002	لكلّ فرد (بالدولار الأميركيّ) 2002	كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي 2002	1990	صافي تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ)[c,b] 2002	1990	التدفّقات الخاصّة الأخرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ)[c,b] 2002	1990	مجموع خدمة الدين أ ت أ كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجمالي 2002	1990	كنسبة مئوية صادرات السلع والخدمات 2002	1990
121 غواتيمالا	248.7	20.7	1.1	2.6	0.5	0.6	-0.1	-0.2	1.8	2.8	7.5	12.6
122 غابون	71.9	55.1	1.4	2.2	2.5	1.2	0.5	0.3	8.3	3.0	11.7	6.4
123 سان تومي وبرينسيبي	26.0	166.0	51.8	95.0	6.0	0.0	-0.2	0.0	12.1	4.9	31.8[g,h]	34.0
124 جزر سليمان	26.3	56.8	11.0	21.7	-2.8	4.9	-1.5	-1.1	2.4	5.5	6.9[f]	11.9
125 المغرب	636.2	21.2	1.8	4.1	1.2	0.6	1.2	-1.1	10.2	6.9	23.9	21.5
126 ناميبيا	135.1	68.9	4.7	5.2	..	..	..	..	..	..	..	..
127 الهند	1,462.7	1.4	0.3	0.4	0.6	0.1	0.5	0.4	2.6	2.6	14.9	31.9
128 بوتسوانا	37.6	21.2	0.7	3.9	0.7	2.5	-0.5	(.)	1.1	2.8	2.0	4.3
129 فانواتو	27.5	133.0	11.7	33.0	6.4	8.7	-0.1	0.0	0.9	1.6	1.0[f]	2.1
130 كمبوديا	486.9	35.3	12.2	3.7	1.3	0.0	0.0	0.0	0.5	2.7	0.8	..
131 غانا	652.8	31.9	10.6	9.6	0.8	0.3	-0.3	-0.4	3.4	6.2	8.0[g,h]	36.8
132 ميانمار	120.5	2.5	..	..	..	..	..	..	..	..	2.9[f,g,i]	18.4
133 بابوا غينيا الجديدة	203.3	36.4	7.2	12.8	1.8	4.8	1.5	-3.4	9.9	17.2	12.7[f]	37.2
134 بوتان	73.5	33.5	12.4	16.5	0.1	0.6	-0.9	0.0	1.1	1.8	4.6	5.5
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	278.3	50.3	16.6	17.3	1.5	0.7	0.0	0.0	2.7	1.1	9.0[f,g,i]	8.7
136 جزر القمر	32.5	43.5	12.7	17.3	0.6	0.2	0.0	0.0	1.9	0.4	..[g,i]	2.3
137 سوازيلندا	24.7	23.1	2.1	6.1	3.8	3.4	-0.5	0.0	1.7	5.3	1.7	5.7
138 بنغلاديش	912.8	6.3	1.9	7.0	0.1	(.)	0.2	0.2	1.5	2.5	7.3	25.8
139 السودان	350.9	10.7	2.6	6.2	4.7	0.0	0.0	0.0	0.2	0.4	0.8[g,i]	8.7
140 نيبال	365.5	14.9	6.6	11.7	0.2	0.0	-0.4	(.)	1.8	1.9	8.8	15.7
141 الكاميرون	631.9	40.2	7.0	4.0	1.0	-1.0	-0.1	-0.5	3.9	4.6	..[g,h]	20.5
تنمية بشرية منخفضة												
142 باكستان	2,143.7	14.3	3.6	2.8	1.4	0.6	-0.2	-0.8	4.8	4.8	17.8	21.3
143 توغو	51.0	10.6	3.7	16.0	5.4	1.1	0.3	0.0	0.9	5.3	2.5[g,i]	11.9
144 الكونغو	419.8	115.5	13.9	7.8	11.0	0.0	-3.6	0.0	0.8	19.0	1.0[g,i]	35.3
145 ليسوتو	76.4	42.5	10.7	23.0	11.3	2.8	(.)	-1.1	9.4	3.8	11.8	4.2
146 أوغندا	637.9	25.5	11.0	15.5	2.6	0.0	0.4	(.)	1.4	3.4	7.1[g,i]	81.4
147 زمبابوي	200.6	15.6	2.4	3.9	0.3	-0.1	1.1	-0.4	0.7	5.4	0	23.1
148 كينيا	393.1	12.5	3.2	13.9	0.4	0.7	0.8	-0.1	3.7	9.2	13.6[g,i]	35.4
149 اليمن	583.7	30.2	5.8	8.4	1.1	-2.7	3.3	0.0	1.7	3.5	3.3[g,i]	5.6
150 مدغشقر	372.6	22.0	8.5	12.9	0.2	0.7	-0.5	0.0	1.7	7.2	9.9[g,h]	45.5
151 نيجيريا	313.8	2.6	0.7	0.9	2.9	2.1	-0.4	-1.5	3.4	11.7	8.6	22.6
152 موريتانيا	355.4	126.6	36.7	23.3	1.2	0.7	-0.1	0.4	6.6	14.3	..[g,i]	29.8
153 هايتي	155.7	18.9	4.5	5.9	0.2	0.0	0.0	0.0	0.8	1.2	..	11.0
154 جيبوتي	77.8	112.3	13.0	46.4	0.6	(.)	-0.1	0.0	2.0	3.6	..	..
155 غامبيا	60.5	43.6	17.0	31.3	12.0	0.0	-2.4	-0.1	5.4	11.9	..[g,h]	22.2
156 إريتريا	230.4	57.7	35.9	..	3.3	..	..	0.0	1.4	..	4.7	..
157 السنغال	448.8	45.5	8.9	14.4	1.9	1.0	-0.2	(.)	4.3	5.7	12.6[g,h]	20.0
158 تيمور – ليشتي	219.8	297.6	56.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	356.1	43.1	20.6	11.3	0.2	0.3	-0.1	0.0	1.3	0.8	14.9[g,h]	14.2
160 غينيا	249.6	29.9	7.8	10.4	0.0	0.6	-0.7	(.)	4.2	6.0	13.6[g,h]	20.0
161 بنن	220.3	33.6	8.2	14.5	1.5	3.4	(.)	0.0	2.3	2.1	9.6[g,i]	8.2
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	1,232.8	34.0	13.1	27.5	2.6	0.0	0.1	-0.3	1.5	4.2	8.9[g,i]	32.9
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	1,068.8	65.3	9.1	6.4	2.0	0.4	0.1	-1.0	7.1	11.7	14.1[g,i]	35.4
164 زامبيا	640.6	59.9	17.3	14.6	5.3	6.2	-0.3	-0.3	8.3	6.2	27.1[g,h]	14.9
165 ملاوي	377.1	31.8	19.8	26.8	0.3	1.2	0.1	0.0	1.9	7.1	7.6[g,h]	29.3
166 أنغولا	421.4	32.0	3.7	2.6	11.7	-3.3	5.6	1.0	7.7	3.2	10.0[g,i]	8.1

18 تدفّقات المعونة، رأس المال الخاص، الدَّين

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	المجموع (بملايين الدولارات الأميركيّة) 2002	لكلّ فرد (بالدولار الأميركيّ) 2002	مساعدات التنمية الرّسميّة المتلقّاة[a] (صافي المساعدات الموزّعة) كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ 1990	2002	صافي تدفّقات الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ)[c,b] 1990	2002	التدفّقات الخاصّة الأخرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ)[c,b] 1990	2002	مجموع خدمة الدين[أ ت أ] كنسبة مئوية من الناتج المحلّيّ الإجماليّ 1990	2002	كنسبة مئوية صادرات السلع والخدمات 1990	2002
167 تشاد	233.0	27.9	18.0	11.6	0.5	45.0	(.)	(.)	0.7	1.5	4.4	..[g,h]
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	806.7	15.8	9.6	14.1	-0.2	0.6	-0.1	0.0	3.7	16.2	..	..[g]
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	59.8	15.7	16.8	5.7	(.)	0.4	(.)	0.0	2.0	0.1	13.2	..[g]
170 إثيوبيا	1,306.7	18.9	11.8	21.6	0.1	1.2	-0.7	-0.1	2.7	1.8	39.0	9.7[g,h]
171 موزامبيق	2,057.6	111.0	40.7	57.2	0.4	11.3	1.0	-0.7	3.2	2.1	26.2	6.1[g]
172 غينيا – بيساو	59.4	41.0	52.7	29.2	0.8	0.5	(.)	0.0	3.4	7.3	31.0	..[g,h]
173 بوروندي	172.1	26.1	23.3	23.9	0.1	0.0	-0.5	-0.3	3.7	3.2	43.4	59.0[g]
174 مالي	472.1	37.4	19.9	14.0	0.2	3.0	(.)	0.0	2.8	2.7	12.3	7.0[g]
175 بوركينا فاصو	472.7	37.4	10.6	15.1	(.)	0.3	(.)	0.0	1.1	1.7	6.8	16.0[g]
176 النيجر	298.5	25.9	16.0	13.7	1.6	0.4	0.4	-0.4	4.0	1.3	17.4	..[g,h]
177 سيراليون	353.4	74.2	9.4	45.1	5.0	0.6	0.6	0.0	3.3	2.9	10.1	..[g,h]
البلدان النامية	**55,150.0T**	**8.8**	**1.5**	**0.7**	**1.0**	**2.5**	**0.4**	**-0.1**	**3.5**	**4.8**	**19.9**	**17.8**
البلدان الأقل نمواً	**17,282.3T**	**24.7**	**11.7**	**8.9**	**0.1**	**2.9**	**0.4**	**..**	**2.7**	**2.3**	**16.2**	**7.7**
الدول العربية	**7,015.6T**	**24.2**	**2.7**	**0.8**	**0.9**	**0.6**	**-0.1**	**0.5**	**4.0**	**2.3**	**14.9**	**6.7**
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**7.724.0T**	**3.9**	**..**	**0.3**	**2.3**	**3.6**	**0.6**	**-0.3**	**3.0**	**3.4**	**17.9**	**12.1**
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**5,063.1T**	**8.6**	**0.4**	**0.3**	**0.7**	**2.7**	**0.5**	**-0.6**	**4.0**	**8.2**	**23.7**	**30.8**
جنوب آسيا	**6,851.4T**	**4.5**	**1.1**	**0.7**	**(.)**	**0.6**	**0.3**	**0.3**	**2.6**	**2.5**	**19.5**	**11.9**
إفريقيا جنوب الصحراء	**17,854.0T**	**26.3**	**..**	**..**	**..**	**2.4**	**..**	**-0.3**	**3.8**	**4.1**	**20.4**	**10.6**
وسط أوروبا وشرقها؛ رابطة الدول المستقلة	**7,140.0T..**	**31.2**	**..**	**..**	**..**	**3.5**	**(.)**	**1.5**	**0.5**	**7.3**	**13.5**	**17.0**
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**1.9[k]**	**1.0[k]**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**1.9[k]**	**1.0[k]**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
تنمية بشرية مرتفعة	**476.3**	**..**	**..**	**..**	**..**	**2.0[k]**	**1.0[k]**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
تنمية بشرية متوسطة	**26,070.9T**	**6.5**	**1.2**	**0.5**	**0.7**	**2.2**	**0.3**	**0.1**	**2.9**	**5.5**	**18.5**	**16.7**
تنمية بشرية منخفضة	**17,379.9T**	**24.2**	**8.5**	**7.4**	**0.5**	**2.9**	**0.3**	**-0.5**	**6.2**	**4.0**	**21.6**	**11.1**
دخل مرتفع	**88.0T**	**..**	**..**	**..**	**1.0[k]**	**1.9[k]**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**
دخل متوسط	**18,288.2T**	**7.4**	**0.9**	**0.3**	**0.9**	**2.7**	**0.3**	**0.3**	**3.0**	**6.3**	**17.9**	**18.1**
دخل منخفض	**29,622.2T**	**11.8**	**3.5**	**2.5**	**0.4**	**1.2**	**0.5**	**-0.5**	**4.2**	**3.9**	**27.0**	**15.0**
العالم	**61,567.8T**	**9.7**	**..**	**..**	**1.0[k]**	**2.0[k]**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**	**..**

ملاحظة: T = مجموع. ورد هذا الجدول بيانات عن البلدان المدرجة في الجزئين I و II من قائمة البلدان المتلقية لمساعدات لجنة مساعدات التنمية (منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2004e). جرى الاتفاق على استخدام الدخل القومي الإجماليّ لا الناتج المحليّ الإجماليّ لدى مقارنة مساعدات التنمية الرسمية ومجموع خدمة الدين بحجم الاقتصاد. ولكن تمّ استخدام الناتج المحليّ الإجمالي في هذا الجدول تسهيلاً لعقد المقارنات بين مختلف البيانات الواردة فيه. جدير بالذكر أنّ المقامين يعطيان النتائج نفسها مع بعض الفروق. a – تمثّل مساعدات التنمية المتلقاة صافي مجموع تدفقات مساعادت التنمية الرسمية من بلدان لجنة مساعدات التنمية وكذلك الجمهورية التشيكية وآيسلاندا وإسرائيل وجمهورية كوريا والكويت وبولندا والمملكة العربية السعودية وسلوفاكيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة ،وغيرها من البلدان المانحة الصغيرة بما فيها تايوان (مقاطعة الصين) وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا. تشير القيمة السلبية إلى أنّ تسديد قروض مساعدات التنمية الرسمية يتخطّى مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة. لا تشمل البيانات التجميعية صافي المعونة الرسمية. انظر تعريف المصطلحات الإحصائية. b – تشير القيمة السلبية إلى أنّ رؤوس الأموال الخارجة من البلاد تفوق تلك الداخلة إليها. c – تتكوّن التدفقات الخاصة الأخرى من تدفّقات استثمارات الحافظة غير المنتجة للدين وتدفّقات دين الحافظة والإقراض المصرفي والإقراض ذي العلاقة بالتجارة. انظر تعريف المصطلحات الإحصائية. d – تشير البيانات إلى صافي المعونة الرسمية. انظر تعريف المصطلحات الإحصائية. e – تشير البيانات إلى عام 2000. f – تشير البيانات إلى عام 2001. g – من البلدان التي شملتها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. h – تمّ التوصّل إلى نقطة القرار بموجب مبادرةالبلدان الفقيرة المثلقة بالديون. i – لم يتمّ حتى الآن التوصّل إلى نقطتَي القرار والاستكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. j – تمّ التوصّل إلى نقطة الاستكمال في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. k – تشمل البيانات المستخدمة في حساب البيانات المجمّعة بلداناً لا يرد ذكرها في الجدول.

المصدر: العمود 1: منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004f؛ احتسبت منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 2: جرى حسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004f عن مساعدات التنمية الرسميّة، احتسبت منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 3 و4: جرى حسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004f عن مساعدات التنمية الرسمية وبيانات البنك الدوليّ 2004f عن الناتج المحليّ الإجماليّ؛ الأعمدة 6,5, 11 و12: البنك الدوليّ 2004f؛ احتسب البنك الدولي البيانات التجميعيّة لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمودان 7 و8: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2004f عن استثمارات الحافظة (السندات والأسهم)، والإقراض المصرفيّ والإقراض ذي العلاقة بالتجارة والناتج المحليّ الإجماليّ؛ العمودان 9 و10: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدوليّ 2004f عن مجموع خدمة الدين.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العام على الصحة[b] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العسكري (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)[c]		مجموع خدمة الدين[d] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)	
	1990[e]	1999-2001[f]	1990	2001	1990	2002	1990	2002
تنمية بشريّة مرتفعة								
1 النّرويج	7.1	6.8	6.4	6.8	2.9	2.1	..	..
2 السويد	7.4	7.6	7.6	7.4	2.6	1.9	..	..
3 أستراليا	5.1	4.6	5.3	6.2	2.1	1.9	..	..
4 كندا	6.5	5.2	6.8	6.8	2.0	1.2	..	..
5 هولندا	6.0	5.0	5.7	5.7	2.5	1.6	..	..
6 بلجيكا	5.0	5.8[g]	6.6	6.4	2.4	1.3	..	..
7 آيسلاندا	5.4	6.0[g]	6.8	7.6	0.0	0.0	..	..
8 الولايات المتحدة الأميركية	5.2	5.6	4.7	6.2	5.3	3.4	..	..
9 اليابان	..	3.6	4.6	6.2	0.9	1.0	..	..
10 آيرلندا	5.2	4.3	4.8	4.9	1.2	0.7	..	..
11 سويسرا	5.1	5.6	5.7	6.4	1.8	1.1	..	..
12 المملكة المتحدة	4.9	4.6	5.1	6.3	4.0	2.4	..	..
13 فنلندا	5.6	6.3	6.4	5.3	1.6	1.2	..	..
14 النمسا	5.4	5.9	5.2	5.5	1.0	0.8	..	..
15 لكسمبرغ	3.0	4.1	5.7	5.4	0.9	0.9	..	..
16 فرنسا	5.4	5.7	6.7	7.3	3.5	2.5	..	..
17 الدّانمرك	..	8.3	7.0	7.0	2.0	1.6	..	..
18 نيوزيلندا	6.2	6.6	5.8	6.4	1.9	1.1	..	..
19 ألمانيا	..	4.6	5.9	8.1	2.8[h]	1.5	..	..
20 إسبانيا	4.4	4.4	5.2	5.4	1.8	1.2	..	..
21 إيطاليا	3.1	5.0	6.3	6.3	2.1	2.1	..	..
22 إسرائيل	6.3	7.3	3.8	6.0	12.2	9.2	..	..
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	4.1	1.6	..	..	..	..	..
24 اليونان	2.5	3.8	4.7	5.2	4.7	4.3	..	..
25 سنغافورة	..	..	1.0	1.3	4.9	5.2	..	..
26 البرتغال	4.2	5.8	4.1	6.3	2.7	2.1	..	..
27 سلوفينيا	..	..	..	6.3	..	1.5	..	..
28 جمهورية كوريا	3.5	3.6	1.8	2.6	3.7	2.7	..	..
29 بربادوس	7.8	6.5	0.5	4.3	..	..	..	..
30 قبرص	3.5	5.6	..	3.9	5.0	1.6	..	..
31 مالطا	4.3	4.9[g]	..	6.0	0.9	0.9	..	..
32 الجمهورية التشيكية	..	4.4	4.8	6.7	..	2.1	..	6.5
33 بروني دار السلام	..	..	1.6	2.5	6.7[i]	7.0	..	..
34 الأرجنتين	1.1	4.6[g]	4.2	5.1	1.3	1.2	4.4	5.7
35 سيشيل	7.8	7.5[g]	3.6	4.1	4.0	1.7	5.9	2.1
36 إستونيا	..	7.4	1.9	4.3	..	1.9	..	12.0
37 بولندا	..	5.4	4.8	4.6	2.7	1.9	1.6	7.1
38 هنغاريا	5.8	5.1	..	5.1	2.8	1.8	12.8	22.6
39 سانت كيتس ونيفيس	2.7	7.7	2.7	3.2	..	..	1.9	10.7
40 البحرين	4.2	..	..	2.9	5.1	3.9	..	..
41 ليتوانيا	4.6	..	3.0	4.2	..	1.8	..	9.3
42 سلوفاكيا	5.1	4.1	5.0	5.1	..	1.9	..	14.3
43 شيلي	2.5	3.9	2.2	3.1	4.3	3.9	9.1	12.0
44 الكويت	4.8	..	4.0	3.5	48.5	10.4	..	..
45 كوستاريكا	4.4	4.7	6.7	4.9	0.0	0.0	8.8	4.0
46 أوروغواي	3.0	2.5	2.0	5.1	2.5	1.7	10.6	10.6
47 قطر	3.5	..	..	2.2	..	..	..	..
48 كرواتيا	..	4.2[g]	9.5	7.3	..	2.5	..	13.5
49 الإمارات العربية المتحدة	1.9	..	0.8	2.6	6.2	3.7	..	..
50 لاتفيا	3.8	5.9	2.7	3.4	..	1.8	..	7.7

19 الأولويات في الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العام على الصحة[b] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العسكري (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)[c]		مجموع خدمة الدين[d] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)	
	1990[e]	1999-2001[f]	1990	2001	1990	2002	1990	2002
51 جزر البهاما	4.0	..	2.8	3.2	..	..	..	..
52 كوبا	..	8.5	4.9	6.2	..	..	..	..
53 المكسيك	3.6	5.1	1.8	2.7	0.5	0.5	4.3	6.8
54 ترينيداد وتوباغو	3.6	4.0	2.5	1.7	..	..	8.9	2.8
55 أنتيغوا وبربودا	..	3.2	2.8	3.4	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة								
56 بلغاريا	5.2	..	4.1	3.9	3.5	2.7	..	8.8
57 الاتّحاد الروسي	3.5	3.1	2.5	3.7	12.3[k]	4.0	..	4.1
58 الجماهيرية العربية الليبية	..	2.7	..	1.6	..	2.4	..	..
59 ماليزيا	5.2	7.9	1.5	2.0	2.6	2.4	9.8	8.5
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	4.1[g]	9.2	5.8	..	2.8	..	6.3
61 بنما	4.7	4.3	4.6	4.8	1.3	. .	6.5	13.6
62 بيلاروس	4.9	6.0	2.5	4.8	..	1.4	..	1.4
63 تونغا	..	5.0	3.7	3.4	..	. .	1.7	2.0
64 موريشيوس	3.5	3.3	..	2.0	0.3	0.2	6.5	5.5
65 ألبانيا	5.8	..	3.3	2.4	5.9	1.2	..	1.2
66 البوسنة والهرسك	..	..	..	2.8	..	. .	..	2.8
67 سورينام	8.1	..	3.5	5.7	..	..	..	..
68 فنزويلا	3.0	..	2.5	3.7	1.8[l]	1.4	10.3	7.9
69 رومانيا	2.8	3.5[g]	2.8	5.2	4.6	2.3	(.)	6.8
70 أوكرانيا	5.2	4.2	3.0	2.9	..	2.9	..	7.8
71 سانت لوسيا	..	7.3[g]	2.1	2.9	..	..	1.6	4.0
72 البرازيل	..	4.0	3.0	3.2	1.9	1.6	1.8	11.4
73 كولومبيا	2.5	4.4	1.2	3.6	2.2	4.2	9.7	8.6
74 عُمان	3.1	4.2[g]	2.0	2.4	16.5	12.3	7.0	8.6
75 ساموا (الغربية)	3.4	4.5[g]	2.8	4.8	..	..	4.9	3.0
76 تايلاند	3.5	5.0	0.9	2.1	2.3	1.4	6.2	15.6
77 المملكة العربية السعودية	6.5	..	..	3.4	12.8	9.8	..	..
78 كازاخستان	3.2	..	3.2	1.9	..	1.0	..	16.7
79 جامايكا	4.7	6.3	2.6	2.9	..	..	14.4	10.7
80 لبنان	..	2.9	..	..	7.6	4.7	3.5	12.7
81 فيجي	4.6	5.5[g]	2.0	2.7	2.3	1.8	7.9	1.5
82 أرمينيا	7.0	3.2	..	3.2	..	2.7	..	3.1
83 الفلبين	2.9	3.2	1.5	1.5	1.4	1.0	8.1	11.8
84 مليف	4.0	..	3.6	5.6	..	..	4.1	3.5
85 بيرو	2.2	3.3	1.3	2.6	..	1.5	1.8	5.9
86 تركمانستان	4.3	..	4.0	3.0	..	. .	..	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	6.4	9.3	4.4	3.8	..	..	2.2	3.7
88 تركيا	2.2	3.7	2.2	..	3.5	4.9	4.9	15.0
89 باراغوي	1.1	4.7[g]	0.7	3.0	1.2	0.9	6.2	5.9
90 الأردن	8.4	4.6	3.6	4.5	9.9	8.4	15.6	6.3
91 أذربيجان	..	3.5	2.7	..	..	2.0	..	3.1
92 تونس	6.0	6.8[g]	3.0	4.9	2.0	. .	11.6	6.8
93 غرينادا	5.1	..	3.3	3.8	..	..	1.5	6.2
94 الصين	2.3	..	2.2	2.0	2.7	2.5	2.0	2.4
95 دومينيكا	..	5.0[g]	3.9	4.3	..	..	3.5	4.5
96 سري لانكا	2.6	1.3	1.5	1.8	2.1	3.1	4.8	4.3
97 جورجيا	..	2.5	3.0	1.4	..	0.9	..	3.8
98 الجمهورية الدومينيكية	..	2.4	1.6	2.2	..	..	3.3	3.1
99 بليز	4.7	6.2	2.2	2.3	1.2	. .	5.0	22.3
100 إكوادور	2.8	1.0[g]	1.5	2.3	1.9	2.8	10.5	9.0

19 الأولويات في الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العام على الصحة[b] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العسكري[c] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		مجموع خدمة الدين[d] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)	
	1990[e]	1999-2001[f]	1990	2001	1990	2002	1990	2002
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	4.1	5.0	1.5	2.7	2.9	4.0	0.5	1.3
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	..	..
103 السلفادور	1.9	2.5[g]	1.4	3.7	2.7	0.8	4.3	3.2
104 غيانا	3.4	4.1[g]	2.9	4.2	0.9	. .	74.5	10.8
105 الرأس الأخضر	..	..	..	3.8	..	0.7	1.7	3.5
106 الجمهورية العربية السورية	4.1	4.0	0.4	2.4	6.9	6.1	9.7	1.2
107 أوزبكستان	..	..	4.6	2.7	..	. .	..	9.2
108 الجزائر	5.3	..	3.0	3.1	1.5	3.7	14.2	7.5
109 غينيا الاستوائية	..	0.5	1.0	1.2	..	. .	3.9	0.2
110 قيرغيزستان	8.3	3.1	4.7	1.9	..	1.5	..	10.8
111 إندونيسيا	1.0	1.3	0.6	0.6	1.8	1.2	8.7	9.8
112 فييت نام	..	..	0.9	1.5	7.9	. .	2.7	3.4
113 جمهورية مولدوفا	..	4.0	4.4	2.8	..	0.4	..	14.1
114 بوليفيا	2.3	6.0	2.1	3.5	2.4	1.7	7.9	6.1
115 هندوراس	..	..	3.3	3.2	..	0.8	12.8	6.0
116 طاجيكستان	9.7	2.4	4.9	1.0	..	1.4	..	6.5
117 منغوليا	12.1	6.5[g]	6.4	4.6	5.7	2.3	..	4.7
118 نيكاراغوا	3.4	..	7.0	3.8	4.0[i]	1.4	1.6	3.8
119 جنوب إفريقيا	6.2	5.7	3.1	3.6	3.8	1.6	..	4.5
120 مصر	3.7	..	1.8	1.9	3.9	2.7	7.1	2.3
121 غواتيمالا	1.4	1.7	1.8	2.3	1.5	0.6	2.8	1.8
122 غابون	..	3.9[g]	2.0	1.7	..	. .	3.0	8.3
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	1.5	..	..	4.9	12.1
124 جزر سليمان	..	3.5[g]	5.0	4.7	..	..	5.5	2.4
125 المغرب	5.3	5.1	0.9	2.0	4.1	4.3	6.9	10.2
126 ناميبيا	7.6	7.9	3.7	4.7	5.6[i]	2.9	..	..
127 الهند	3.9	4.1	0.9	0.9	2.7	2.3	2.6	2.6
128 بوتسوانا	6.7	2.1	1.7	4.4	4.1	4.0	2.8	1.1
129 فانواتو	4.6	10.5	2.6	2.2	..	..	1.6	0.9
130 كمبوديا	..	2.0	..	1.7	3.1	2.7	2.7	0.5
131 غانا	3.2	4.1[g]	1.3	2.8	0.4	0.6	6.2	3.4
132 ميانمار	..	1.3	1.0	0.4	3.4	. .	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	..	2.3[g]	3.1	3.9	2.1	. .	17.2	9.9
134 بوتان	..	5.2	1.7	3.6	..	..	1.8	1.1
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	3.2	0.0	1.7	..	. .	1.1	2.7
136 جزر القمر	..	..	2.9	1.9	..	..	0.4	1.9
137 سوازيلندا	5.7	5.5	1.9	2.3	2.1	. .	5.3	1.7
138 بنغلاديش	1.5	2.3	0.7	1.5	1.0	1.1	2.5	1.5
139 السودان	0.9	..	0.7	0.6	3.6	2.8	0.4	0.2
140 نيبال	2.0	3.4	0.8	1.5	0.9	1.4	1.9	1.8
141 الكاميرون	3.2	5.4	0.9	1.2	1.5	1.4	4.6	3.9
تنمية بشرية منخفضة								
142 باكستان	2.6	1.8[g]	1.1	1.0	5.8	4.7	4.8	4.8
143 توغو	5.5	4.8	1.4	1.5	3.1	. .	5.3	0.9
144 الكونغو	5.0	3.2	1.5	1.4	..	. .	19.0	0.8
145 ليسوتو	6.1	10.0	2.6	4.3	4.5	2.7	3.8	9.4
146 أوغندا	1.5	2.5[g]	..	3.4	3.0	2.4	3.4	1.4
147 زمبابوي	..	10.4[g]	3.2	2.8	4.5	3.2	5.4	0.7
148 كينيا	6.7	6.2[g]	2.4	1.7	2.9	1.7	9.2	3.7
149 اليمن	..	10.0[g]	1.1	1.5	8.5	7.1	3.5	1.7
150 مدغشقر	2.1	2.5	..	1.3	1.2	. .	7.2	1.7
151 نيجيريا	0.9	..	1.0	0.8	0.9	1.1	11.7	3.4

19 الأولويات في الإنفاق العام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإنفاق العام على التعليم[a] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		الإنفاق العام على الصحة[b] (% من الناتج المحليّ الإجمالي)		الإنفاق العسكري[c] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)		مجموع خدمة الدين[d] (% من الناتج المحليّ الإجماليّ)	
	1990[e]	1999-2001[f]	1990	2001	1990	2002	1990	2002
152 موريتانيا	..	3.6[g]	..	2.6	3.8	1.9	14.3	6.6
153 هايتي	1.4	..	1.2	2.7	..	..	1.2	0.8
154 جيبوتي	..	..	..	4.1	6.3	. .	3.6	2.0
155 غامبيا	3.8	2.7[g]	2.2	3.2	1.1	0.9	11.9	5.4
156 إريتريا	..	2.7	..	3.7	..	23.5	..	1.4
157 السنغال	3.9	3.2[g]	0.7	2.8	2.0	1.5	5.7	4.3
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	5.8	..	0	..	..
159 رواندا	..	2.8[g]	1.7	3.1	3.7	3.3	0.8	1.3
160 غينيا	..	1.9[g]	2.0	1.9	2.4[i]	2.9	6.0	4.2
161 بنن	..	3.3[g]	1.6	2.1	1.8	. .	2.1	2.3
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	3.2	..	1.6	2.0	2.0[j]	1.5	4.2	1.5
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	..	4.6	1.5	1.0	1.3	. .	11.7	7.1
164 زامبيا	2.4	1.9	2.6	3.0	3.7	. .	6.2	8.3
165 ملاوي	3.3	4.1[g]	..	2.7	1.3	. .	7.1	1.9
166 أنغولا	3.9	2.8[g]	1.4	2.8	5.8	3.7	3.2	7.7
167 تشاد	..	2.0[g]	..	2.0	..	1.4	0.7	1.5
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	1.5	..	. .	3.7	16.2
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	2.2	..	..	2.3	1.6[j]	1.0	2.0	0.1
170 إثيوبيا	3.4	4.8	0.9	1.4	8.5	5.2	2.7	1.8
171 موزامبيق	3.9	2.4[g]	3.6	4.0	10.1	2.4	3.2	2.1
172 غينيا – بيساو	..	2.1	1.1	3.2	..	. .	3.4	7.3
173 بوروندي	3.4	3.6[g]	1.1	2.1	3.4	7.6	3.7	3.2
174 مالي	..	2.8[g]	1.6	1.7	2.1	. .	2.8	2.7
175 بوركينا فاصو	2.7	..	1.0	2.0	3.0	1.8	1.1	1.7
176 النيجر	3.2	2.3	..	1.4	..	1.1	4.0	1.3
177 سيراليون	..	..	..	2.6	1.4	2.2	3.3	2.9

a – تشير البيانات إلى مجموع الإنفاق العام على التعليم بما فيه المصروفات الجارية والرأسمالية. b – قد تختلف البيانات المتعلّقة ببعض البلدان اختلافاً بسيطاً عن تلك الواردة في الجدول 6 التي تمّ الحصول عليها من منظمة الصحة العالمية 2004b. c – بالنظر إلى محدودية البيانات، وجب الحذر عند مقارنة الإنفاق العسكريّ بين مختلف البلدان وعلى مرّ الزمن. لتفاصيل البيانات، انظر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، 2003. d – للبيانات المجمّعة، انظر الجدول 18. e – قد تتعذّر مقارنة البيانات بين مختلف البلدان لاختلاف أساليب جمع البيانات. f – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة. g – في غياب التقدير القطريّ، تشير البيانات إلى تقدير معهد الإحصاء في اليونيسكو. h – تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية قبل التوحيد. i – تقتصر البيانات على مكتب التعليم اليوناني. j – تشير البيانات إلى عام 1991. k – تشير البيانات إلى الاتحاد السوفييتي السابق.

المصدر: العمود 1: جرى حسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003c عن الناتج المحلي الإجماليّ والإنفاق العام؛ العمود 2: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004b؛ العمودان 3 و4: البنك الدولي 2004f؛ العمودان 5 و6: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004a؛ العمودان 7 و8: جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2004f عن الناتج المحلي الإجماليّ ومجموع خدمة الدين.

20 البطالة في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		العاطلون من العمل (بالآلاف) 2002	معدّل البطالة: المجموع (% من القوى العاملة) 2002	معدّل البطالة: متوسّط المعدّل السنويّ (% من القوى العاملة) 2002-1992	معدّل البطالة: الإناث (% من معدّل الذكور) 2002	معدّل البطالة لدى الشباب: المجموع (% من القوى العاملة من عمر 15 إلى 24 عاماً)[b] 2002	معدّل البطالة لدى الشباب: الإناث (% من معدل الذكور) 2002	البطالة الطويلة الأمد[a] (% من مجموع البطالة): النساء 2002	البطالة الطويلة الأمد[a] (% من مجموع البطالة): الرجال 2002
تنمية بشريّة مرتفعة									
1	النّرويج	94.3	4.0	4.4	89	11.5	85	3.9	8.3
2	السويد	176.2	4.0	6.4	84	12.8	86	18.2	23.1
3	أستراليا	631.3	6.3	8.1	94	12.4	87	17.1	25.9
4	كندا	1,276.2	7.6	9.0	88	13.7	77	8.8	10.3
5	هولندا	169.9	2.3	4.8	128	5.9	87	26.4	26.9
7	بلجيكا	329.9	7.3	8.4	125	15.7	95	53.6	45.9
6	آيسلاندا	5.3	3.3	3.6	82	7.2	46	13.3	9.5
8	الولايات المتحدة الأميركية	8,388.7	5.8	5.4	95	12.0	87	8.1	8.9
9	اليابان	3,586.6	5.4	3.8	91	10.0	76	22.4	36.2
10	آيرلندا	82.1	4.4	9.6	81	7.7	74	18.0	35.9
11	سويسرا	131.4	3.1	3.3	109	5.7	54	24.5	19.3
12	المملكة المتحدة	1,508.5	5.2	7.3	77	11.0	68	17.1	26.9
13	فنلندا	236.9	9.1	12.5	100	20.7	97	21.2	27.3
14	النمسا	229.5	5.3	5.3	96	6.3	94	23.3	16.4
15	لكسمبرغ	5.8	3.0	2.8	188	7.0	168	26.5[c]	28.6[c]
16	فرنسا	2,442.8	9.0	10.8	128	20.2	125	35.2	32.2
17	الدّانمرك	129.4	4.5	6.1	102	7.1	59	22.4	17.2
18	نيوزيلندا	102.5	5.2	7.1	106	11.4	98	11.5	16.9
19	ألمانيا	3,396.0	8.1	7.9	95	9.7	70	50.3	46.0
20	إسبانيا	2,082.9	11.4	14.6	203	22.2	149	44.5	34.3
21	إيطاليا	2,163.2	9.1	10.8	177	26.3	139	60.1	58.2
24	اليونان	435.7	10.0	10.1	236	25.7	181	55.7	47.1
26	البرتغال	272.3	5.1	5.5	146	11.5	143	36.2	34.8
28	جمهورية كوريا	708.0	3.1	3.5	73	8.1	70	1.2	3.1
32	الجمهورية التشيكية	374.1	7.3	6.0	153	16.0	115	51.1	50.3
37	بولندا	3,430.8	19.9	14.4[d]	109	43.9	102	52.0	45.1
38	هنغاريا	238.8	5.9	8.7	88	12.6	90	41.7	47.0
42	سلوفاكيا	487.0	18.6	15.1[e]	101	37.4	91	61.2	58.5
53	المكسيك	548.6	2.7	3.5	104	4.9	124	0.4	1.2
تنمية بشرية متوسطة									
86	تركيا	2,473.0	10.3	7.7	91	19.5	87	36.4	27.3
بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي[f]		36,137.5T	6.9	6.9	107	13.1	94	30.9	28.5

ملاحظة: T = مجموع.

a – تشير البيانات إلى البطالة التي تدوم 12 شهراً او أكثر. b – تتراوح الشريحة العُمْرية للقوى العاملة لبعض البلدان بين 16 و24 عاماً. c – تستند البيانات إلى عيّنة صغيرة لذلك وجب الحذر في معالجتها.

d – تشير البيانات إلى متوسّط المعدّل السنويّ في الفترة 1993–2002. e – تشير البيانات إلى متوسّط المعدّل السنويّ في الفترة 1994–2002. f – تمّ الحصول على البيانات التجميعيّة المتعلّقة بمجموعة بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي من منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004c.

المصدر: الأعمدة 1، 2 و5: منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004e؛ الأعمدة 3،4و6: جرى حسابها على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ 2004c عن معدّلات البطالة لدى الإناث والذكور؛ العمودان 7و8: منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2004d.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	استهلاك الوقود التقليدي (% من مجموع الضرورية) (بالأعوام) 2001	استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوات الساعيّ) 1980	2001	الناتج المحلي الإجمالي لكلّ وحدة استهلاك الطاقة (معادل القوة الشرائية بدولار 1995 لكلّ كيلوغرام مكافئ نفط) 1980	2001	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكلّ فرد (بالأطنان المتريّة) 1980	2000	الحصة من المجموع العالميّ (%) 2000	التصديق على الاتفاقيّات البيئية[a] بروتوكول كرتغينا حول السلامة الأحيائية	الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ[b]	اتفاقية التنوّع الأحيائي
تنمية بشريّة مرتفعة												
1 النّرويج	5.1[c]	22,400[c]	29,290[c]	4.4	5.5	9.5	11.1	0.2	●	●	●	●
2 السويد	33.1	11,700	17,355	3.4	4.0	8.6	5.3	0.2	●	●	●	●
3 أستراليا	7.9	6,599	11,205	3.4	4.2	13.8	18.0	1.4		●	○	●
4 كندا	4.6	14,243	18,212	2.4	3.2	17.1	14.2	1.8	○	●	●	●
5 هولندا	1.1	4,560	6,905	3.7	5.2	10.8	8.7	0.6	●	●	●	●
6 بلجيكا	1.5	5,177	8,818	3.6	4.3	13.3	10.0	0.4	○	●	●	●
7 آيسلاندا	0.0	13,838	28,260	2.8	2.3	8.2	7.7	(.)	○	●	●	●
8 الولايات المتحدة الأميركية	4.0	10,336	13,241	2.6	4.0	20.4	19.8	23.1		●	○	○
9 اليابان	1.2	4,944	8,203	5.1	5.8	7.9	9.3	4.9	●	●	●	●
10 آيرلندا	1.1	3,106	6,417	4.1	7.0	7.4	11.1	0.2	●	●	●	●
11 سويسرا	6.8[d]	5,878[d]	8,499[d]	7.0	7.0	6.5	5.4	0.2	●	●	●	●
12 المملكة المتحدة	0.5	5,022	6,631	4.1	5.8	10.3	9.6	2.3	●	●	●	●
13 فنلندا	24.7	8,372	16,273	2.8	3.6	11.9	10.3	0.2	○	●	●	●
14 النمسا	13.3	4,988	8,110	5.6	6.8	6.9	7.6	0.3	●	●	●	●
15 لكسمبرغ	1.6	10,879	15,602	1.9	5.0	28.9	19.4	(.)	●	●	●	●
16 فرنسا	5.7[e]	4,633[e]	8,351e	4.8	5.3	9.0	6.2	1.5[e]	●	●	●	●
17 الدّانمرك	11.5	5,059	8,173	4.9	7.3	12.3	8.4	0.2	●	●	●	●
18 نيوزيلندا	6.3	7,270	10,366	4.9	4	5.6	8.3	0.1	○	●	●	●
19 ألمانيا	2.3	...	7,207	3.7	5.6	..	9.6	3.2	●	●	●	●
20 إسبانيا	3.9	2,906	5,986	6.2	6.0	5.3	7.0	1.2	●	●	●	●
21 إيطاليا	2.0[f]	3,364[f]	5,770[f]	6.5	7.8	6.6	7.4	1.8[f]	●	●	●	●
22 إسرائيل	0.0	3,187	6,591	5.6	..	5.4	10.0	0.3		●	●	●
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	0.4	2,449	6,127	10.2	9.9	3.2	5.0	0.1	-	-	-	-
24 اليونان	5.0	2,413	5,082	7.5	5.8	5.4	8.5	0.4	○	●	●	●
25 سنغافورة	0.1	2,836	8,010	3.4	2.9	12.5	14.7	0.2		●		●
26 البرتغال	9.7	1,750	4,539	8.4	6.4	2.8	5.9	0.2	○	●	●	●
27 سلوفينيا	7.5	...	6,372	..	4.5	..	7.3	0.1	●	●	●	●
28 جمهورية كوريا	1.9	1,051	6,632	3.8	3.5	3.3	9.1	1.8	○	●	●	●
29 بربادوس	5.9	1,333	3,086	..	..	2.7	4.4	(.)	●	●	●	●
30 قبرص	1.3	1,692	4,679	4.5	5.0	5.2	8.5	(.)		●	●	●
31 مالطا	..	1,627	4,932	6.4	8.3	2.7	7.2	(.)		●	●	●
32 الجمهورية التشيكية	2.1	..	6,368	..	3.2	..	11.6	0.5	●	●	●	●
33 بروني دار السلام	0.0	2,430	8,459	3.5	..	35.5	..	(.)				
34 الأرجنتين	3.9	1,413	2,453	7.3	6.8	3.8	3.9	0.6	○	●	●	●
35 سيشيل	..	794	2,481	..	..	1.5	2.8	(.)	○	●	●	●
36 إستونيا	19.0	...	5,777	1.9	2.8	..	11.7	0.1	●	●	●	●
37 بولندا	5.2	3,419	3,595	..	3.9	12.8	7.8	1.2	●	●	●	●
38 هنغاريا	4.0	2,920	3,886	3.3	4.7	7.7	5.4	0.2	●	●	●	●
39 سانت كيتس ونيفيس	50.0	..	2,500	..	..	..	..	(.)	●	●		
40 البحرين	0.0	4,784	10,350	1.4	1.5	23.4	29.1	0.1		●		●
41 ليتوانيا	15.1	...	3,095	..	3.7	..	3.4	(.)	●	●	●	●
42 سلوفاكيا	1.8	...	5,273	..	3.1	..	6.6	0.1	●	●	●	●
43 شيلي	16.2	1,054	2,851	4.9	5.6	2.5	3.9	0.2	○	●	●	●
44 الكويت	0.0	6,849	15,309	2.3	2.2	18.0	21.9	0.2		●		●
45 كوستاريكا	30.1	964	1,727	8.9	8.3	1.1	1.4	(.)	○	●	●	●
46 أوروغواي	39.1	1,163	2,380	7.6	9.7	2.0	1.6	(.)	○	●	●	●
47 قطر	0.0	10,616	16,677	..	..	56.3	69.5	0.2		●		●
48 كرواتيا	6.4	...	3,455	..	4.7	..	4.4	0.1	●	●	○	●
49 الإمارات العربية المتحدة	0.0	6,204	13,948	..	..	34.8	21.0	0.2		●		●
50 لاتفيا	48.7	...	2,617	32.7	4.1	..	2.5	(.)	●	●	●	●

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		استهلاك الوقود التقليدي (% من مجموع الضرورية) (بالأعوام)	استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوات الساعيّ)		الناتج المحلي الإجمالي لكلّ وحدة استهلاك الطاقة (معادل القوة الشرائية بدولار 1995 لكلّ كيلوغرام مكافئ نفط) أ ت أ		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أ ت أ			التصديق على الاتفاقيّات البيئية[ب]			
								لكلّ فرد (بالأطنان المتريّة)		الحصة من المجموع العالمي (%)				
		2001	1980	2001	1980	2001	1980	1980	2000	2000	برتوكول كرتغينا حول السلامة الأحيائية	الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ	برتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ[ج]	اتفاقية التنوّع الأحيائي
51	جزر البهاما	..	..	5,407	4,062	..	..	38.0	5.9	(.)	●	●	●	●
52	كوبا	24.5	..	1,363	1,029	..	..	3.2	2.8	0.1	●	●	●	●
53	المكسيك	15.0	4.9	2,228	999	5.3	4.9	3.7	4.3	1.8	●	●	●	●
54	ترينيداد وتوباغو	0.7	2.0	4,219	1,900	1.3	2.0	15.4	20.5	0.1	●	●	●	●
55	أنتيغوا وبربودا	..	..	1,375	984	..	..	2.3	5.2	(.)	●	●	●	●
	تنمية بشرية متوسطة													
56	بلغاريا	5.3	1.5	4,681	4,371	2.5	1.5	8.5	5.2	0.2	●	●	●	●
57	الاتّحاد الروسي	3.4	1.5	6,081	..	1.6	1.5	..	9.9	5.9		●	○	●
58	الجماهيرية العربية الليبية	1.2	..	4,021	1,588	..	..	8.8	10.9	0.2		●		●
59	ماليزيا	2.3	4.3	3,039	740	3.6	4.3	2.0	6.2	0.6	●	●	●	●
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	9.6	..	3,338	..	..	..	..	5.5	(.)	○	●		●
61	بنما	20.2	6.1	1,770	930	5.1	6.1	1.8	2.2	(.)	●	●	●	●
62	بيلاروس	5.8	..	3,340	..	1.9	..	..	5.9	0.2	●	●		●
63	تونغا	0.0	..	356	109	..	..	0.4	1.2	(.)	●	●		●
64	موريشيوس	30.4	..	1,592	482	..	..	0.6	2.4	(.)	●	●	●	●
65	ألبانيا	6.3	2.7	1,743	1,204	6.4	2.7	1.8	0.9	(.)		●		●
66	البوسنة والهرسك	7.4	..	2,303	..	4.8	..	..	4.8	0.1		●		●
67	سورينام	6.7	..	4,359	4,442	..	..	6.7	5.0	(.)		●		●
68	فنزويلا	2.6	2.7	3,659	2,379	2.4	2.7	6.0	6.5	0.7	●	●		●
69	رومانيا	11.7	..	2,345	3,061	3.4	..	8.6	3.8	0.4	●	●	●	●
70	أوكرانيا	1.1	..	3,465	..	1.4	..	..	6.9	1.4	●	●	○	●
71	سانت لوسيا	..	..	1,816	504	..	..	1.0	..	(.)		●	●	●
72	البرازيل	35.7	6.7	2,122	1,145	6.2	6.7	1.5	1.8	1.3	●	●	●	●
73	كولومبيا	19.1	6.5	1,010	726	7.9	6.5	1.4	1.4	0.2	●	●	●	●
74	عُمان	..	7.5	5,119	847	3.0	7.5	5.3	8.2	0.1	●	●		●
75	ساموا (الغربية)	33.3	..	600	252	..	..	0.6	0.8	(.)	●	●	●	●
76	تايلاند	15.9	4.8	1,804	340	4.8	4.8	0.9	3.3	0.8		●	●	●
77	المملكة العربية السعودية	(.)	5.6	6,018	1,969	2.0	5.6	14.0	18.1	1.5		●		●
78	كازاخستان	..	..	3,964	..	1.7	..	..	8.1	0.5		●	○	●
79	جامايكا	8.5	2.7	2,539	834	2.1	2.7	4.0	4.2	(.)	○	●	●	●
80	لبنان	1.0	..	3,025	1,056	3.2	..	2.1	3.5	0.1		●		●
81	فيجي	32.1	..	633	489	..	..	1.2	0.9	(.)	●	●	●	●
82	أرمينيا	1.1	..	1,413	..	3.3	..	..	1.1	(.)		●	●	●
83	الفلبين	33.4	8.3	599	373	6.8	8.3	0.8	1.0	0.3	○	●	●	●
84	مليف	0.0	..	420	25	..	..	0.3	1.8	(.)	●	●	●	●
85	بيرو	25.4	7.2	874	579	9.4	7.2	1.4	1.1	0.1	○	●	●	●
86	تركمانستان	..	..	1,908	..	1.3	..	..	7.5	0.1		●	●	●
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	780	276	..	..	0.4	..	(.)	●	●	○	●
88	تركيا	11.7	5.2	1,849	554	4.9	5.2	1.7	3.3	0.9	●			●
89	باراغوي	28.7	6.7	1,124	233	6.1	6.7	0.5	0.7	(.)	●	●	●	●
90	الأردن	2.0	5.4	1,507	366	3.7	5.4	2.2	3.2	0.1	●	●	●	●
91	أذربيجان	0.0	..	2,422	..	1.7	..	..	3.6	0.1		●	●	●
92	تونس	10.4	6.5	1,106	434	7.0	6.5	1.5	1.9	0.1	●	●	●	●
93	غرينادا	0.0	..	1,168	281	..	..	0.5	2.1	(.)	●	●	●	●
94	الصين	7.8	1.2	1,139	307	4.2	1.2	1.5	2.2	11.5	○	●	●	●
95	دومينيكا	..	..	1,038	149	..	..	0.5	1.4	(.)		●		●
96	سري لانكا	34.8	5.1	354	113	7.3	5.1	0.2	0.6	(.)	○	●	●	●
97	جورجيا	27.2	6	1,379	..	4.2	6	..	1.2	(.)		●	●	●
98	الجمهورية الدومينيكية	11.3	5.4	1,233	582	5.7	5.4	1.1	3.0	0.1		●	●	●
99	بليز	31.3	..	669	370	..	..	1.3	3.3	(.)	●	●	●	●
100	إكوادور	22.5	2,6	865	423	4.4	2,6	1.7	2.0	0.1	●	●	●	●

21 الطاقة والبيئة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	استهلاك الوقود التقليدي (% من مجموع الضرورية) (بالأعوام)	استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوات الساعيّ)		الناتج المحلي الإجمالي لكلّ وحدة استهلاك الطاقة (معادل القوة الشرائية بدولار 1995 لكلّ كيلوغرام مكافئ نفط)		انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكلّ فرد (بالأطنان المتريّة)		الحصة من المجموع العالميّ (%)	التصديق على الاتفاقيّات البيئية[a]			
	2001	1980	2001	1980	2001	1980	1980	2000	2000	بروتوكول كرتغينا حول السلامة الأحيائية	الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ[b]	اتفاقية التنوّع الأحيائي
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	0.1	570	1,985	4.5	3.0	3.0	2.2	1.3	●	●		●
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	..	..				
103 السلفادور	39.9	336	661	4.0	6.2	0.5	1.1	(.)	●	●	●	●
104 غيانا	47.6	545	1,189	..	..	2.3	2.1	(.)		●	●	●
105 الرأس الأخضر	..	55	102	..	..	0.4	0.3	(.)		●		●
106 الجمهورية العربية السورية	0.0	433	1,528	4.3	3.5	2.2	3.3	0.2		●		●
107 أوزبكستان	0.0	..	1,971	..	0.7	..	4.8	0.5	●	●		●
108 الجزائر	8.4	381	866	7.6	5.0	3.5	2.9	0.4	○	●		●
109 غينيا الاستوائية	75.0	83	49	..	..	..	0.4	(.)	●	●		●
110 قيرغيزستان	0.0	..	2,396	..	3.2	..	0.9	(.)	●	●		●
111 إندونيسيا	24.8	94	469	3.3	3.7	0.6	1.3	1.1	○	●	○	●
112 فييت نام	32.5	78	389	..	4.0	0.3	0.7	0.2	●	●	●	●
113 جمهورية مولدوفا	2.2	..	1,572	..	1.7	..	1.5	(.)	●	●	●	●
114 بوليفيا	23.6	292	469	5.1	4.3	0.8	1.3	(.)	●	●	●	●
115 هندوراس	62.1	259	650	4.4	4.6	0.6	0.7	(.)	○	●	●	●
116 طاجيكستان	..	..	2,499	..	1.7	..	0.6	(.)	●	●		●
117 منغوليا	3.3	1,119	1,308	..	..	4.1	3.1	(.)	●	●	●	●
118 نيكاراغوا	54.6	363	485	5.3	..	0.7	0.7	(.)	●	●	●	●
119 جنوب إفريقيا	12.9[g]	3,181[g]	4,313[g]	4.2	3.5	7.7	7.4	1.4	●	●	●	●
120 مصر	12.6	433	1,129	5.0	4.5	1.1	2.2	0.6	●	●	○	●
121 غواتيمالا	65.3	245	481	6.5	5.7	0.7	0.9	(.)		●	●	●
122 غابون	21.3	766	1,214	3.1	4.2	8.9	2.8	(.)		●		●
123 سان تومي وبرينسيبي	..	96	118	..	..	0.5	0.6	(.)		●		●
124 جزر سليمان	66.7	93	71	..	..	0.4	0.4	(.)		●	●	●
125 المغرب	2.5	254	569	10.6	9.0	0.8	1.3	0.2	●	●	●	●
126 ناميبيا	..[h]	..[h]	..[h]	..	9.3	..	1.0	(.)	○	●	●	●
127 الهند	24.3	173	561	3.1	4.4	0.5	1.1	4.4	●	●	●	●
128 بوتسوانا	..[h]	..[h]	..[h]	..	..	1.1	2.3	(.)	●	●	●	●
129 فانواتو	50.0	171	4,813	..	..	0.5	0.4	(.)		●	●	●
130 كمبوديا	95.1	15	18	..	..	(.)	(.)	(.)	●	●	●	●
131 غانا	84.5	450	404	4.4	4.3	0.2	0.3	(.)	●	●	●	●
132 ميانمار	81.1	44	118	..	..	0.1	0.2	(.)	○	●	●	●
133 بابوا غينيا الجديدة	68.6	406	255	..	..	0.6	0.5	(.)		●	●	●
134 بوتان	84.1	17	241	..	..	(.)	0.5	(.)	●	●	●	●
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	81.6	68	130	..	..	0.1	0.1	(.)		●	●	●
136 جزر القمر	..	26	26	..	..	0.1	0.1	(.)		●		●
137 سوازيلندا	..[h]	..[h]	..[h]	..	..	0.8	0.4	(.)		●		●
138 بنغلاديش	63.6	30	115	9.7	9.7	0.1	0.2	0.1	●	●	●	●
139 السودان	80.1	47	81	2.3	3.3	0.2	0.2	(.)		●		●
140 نيبال	88.0	17	63	2.4	3.5	(.)	0.1	(.)	○	●		●
141 الكاميرون	71.6	168	226	4.4	4.2	0.4	0.4	(.)	●	●	●	●
تنمية بشرية منخفضة												
142 باكستان	26.6	176	479	3.5	3.8	0.4	0.8	0.4	○	●		●
143 توغو	88.6	74	125	6.6	4.2	0.2	0.4	(.)	○	●		●
144 الكونغو	65.6	98	137	1.9	3.3	0.2	0.5	(.)	○	●		●
145 ليسوتو	..[h]	..[h]	..[h]	..	..	..	..	..	●	●	●	●
146 أوغندا	95.0	28	66	..	..	0.1	0.1	(.)	●	●	●	●
147 زمبابوي	68.6	1,020	950	2.5	2.8	1.3	1.2	0.1	○	●		●
148 كينيا	70.6	109	140	1.6	1.8	0.4	0.3	(.)	●	●		●
149 اليمن	3.2	..	164	..	3.8	..	0.5	(.)		●		●
150 مدغشقر	84.4	49	51	..	..	0.2	0.1	(.)	●	●	●	●
151 نيجيريا	82.3	108	154	1.3	1.1	1.0	0.3	0.1	●	●		●

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	استهلاك الوقود التقليدي (% من مجموع الضرورية) (بالأعوام) 2001	استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوات الساعيّ) 1980	2001	الناتج المحلي الإجمالي لكلّ وحدة استهلاك الطاقة (معادل القوة الشرائية بدولار 1995 لكلّ كيلوغرام مكافئ نفط) 1980	2001	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكلّ فرد (بالأطنان المتريّة) 1980	2000	الحصة من المجموع العالمي (%) 2000	التصديق على الاتفاقيّات البيئية[a] بروتوكول كرتغينا حول السلامة الأحيائية	الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية حول تغيّر المناخ[b]	اتفاقية التنوّع الأحيائي
152 موريتانيا	36.9	60	61	..	..	0.4	1.2	(.)		●		●
153 هايتي	54.0	58	67	6.5	5.8	0.1	0.2	(.)	❍	●		●
154 جيبوتي	..	416	286	..	..	1.0	0.6	(.)	●	●	●	●
155 غامبيا	71.4	70	95	..	..	0.2	0.2	(.)	❍	●	●	●
156 إريتريا	77.8	..	61	..	..	..	0.1	(.)		●		●
157 السنغال	72.5	115	151	3.6	4.3	0.5	0.4	(.)	●	●	●	●
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..				
159 رواندا	92.8	32	23	..	..	0.1	0.1	(.)	❍	●		●
160 غينيا	90.6	85	97	..	..	0.2	0.2	(.)	❍	●	●	●
161 بنن	81.9	37	75	2.0	2.9	0.1	0.3	(.)	❍	●	●	●
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	92.8	41	85	..	1.2	0.1	0.1	(.)	●	●	●	●
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	75.1	220	233	4.6	3.7	0.6	0.7	(.)		●		●
164 زامبيا	87.1	1,125	598	1.3	1.2	0.6	0.2	(.)		●	❍	●
165 ملاوي	86.6	66	76	..	..	0.1	0.1	(.)	❍	●	●	●
166 أنغولا	79.2	214	125	2.9	2.2	0.8	0.5	(.)		●		●
167 تشاد	97.8	10	12	..	..	(.)	(.)	(.)	❍	●		●
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	94.6	161	93	5.3	1.9	0.1	0.1	(.)		●		●
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	87.5	29	29	..	..	(.)	0.1	(.)	❍	●		●
170 إثيوبيا	95.2	..	30	..	2.2	(.)	0.1	(.)	●	●		●
171 موزامبيق	90.5	364	70	..	..	0.3	0.1	(.)	●	●		●
172 غينيا – بيساو	66.7	18	43	..	..	0.7	0.2	(.)		●		●
173 بوروندي	96.6	12	73	..	..	(.)	(.)	(.)		●	●	●
174 مالي	88.3	15	34	..	..	0.1	0.1	(.)	●	●	●	●
175 بوركينا فاصو	91.7	16	24	..	..	0.1	0.1	(.)	●	●		●
176 النيجر	77.3	39	41	..	..	0.1	0.1	(.)	❍	●	❍	●
177 سيراليون	92.0	62	55	..	..	0.2	0.1	(.)		●		●
البلدان النامية	21.4	388	1,035	3.3	4.2	1.3	1.9	36.9	-	-	-	-
البلدان الأقل نمواً	84.1	83	95	..	3.7	0.1	0.2	0.4	-	-	-	-
الدول العربية	5.9	626	1,783	5.1	3.4	3.0	4.1	4.5	-	-	-	-
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	10.9	329	1,194	1.9	4.2	1.4	2.3	17.6	-	-	-	-
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	21.4	1,019	1,888	5.7	5.7	2.4	2.7	5.6	-	-	-	-
جنوب آسيا	23.4	171	554	3.5	4.3	0.5	1.1	6.3	-	-	-	-
إفريقيا جنوب الصحراء	62.6	434	495	3.0	2.4	1.0	0.8	1.9	-	-	-	-
وسط أوروبا وشرقها؛ رابطة الدول المستقلة	4.0	3,284	3,326	..	2.0	..	7.3	12.2	-	-	-	-
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	4.5	5,761	8,503	3.6	4.7	11.0	10.9	51.0	-	-	-	-
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	4.1	6,698	10,105	3.5	4.7	12.2	12.5	46.2	-	-	-	-
تنمية بشرية مرتفعة	4.5	5,700	8,520	3.6	4.7	10.9	10.9	52.8	-	-	-	-
تنمية بشرية متوسطة	13.4	387	1,022	2.6	3.7	1.3	2.3	38.7	-	-	-	-
تنمية بشرية منخفضة	75.8	157	218	2.4	2.2	0.4	0.3	1.0	-	-	-	-
دخل مرتفع	4.0	6,614	10,030	3.5	4.7	12.2	12.4	47.8	-	-	-	-
دخل متوسط	9.3	667	1,541	2.7	3.7	2.3	3.4	37.6	-	-	-	-
دخل منخفض	43.5	166	400	3.1	3.6	0.5	0.9	8.5	-	-	-	-
العالم	10.7	1,573	2,361	3.2	4.2	3.4	3.8	100.0[i]	-	-	-	-

● التصديق على الاتفاقية، قبول الاتفاقية، الموافقة على الاتفاقية، الانضمام إلى الاتفاقية، انتقال الاتفاقية بالتعاقب. ❍ توقيع الاتفاقية

a – هذه المعلومات هي اعتباراً من 24 مارس/آذار 2004. وُقّع بروتوكول كرتغينا حول التنوّع الأحيائيّ في كرتغينا عام 2000، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغيّر المناخ في نيويورك عام 1992، وبروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية حول التنوّع الأحيائي في كيوتو عام 1997، واتفاقية التنوّع في ريو دي جانيرو عام 1992. b – لم يدخل حيّز التنفيذ حتى الآن. c – تتضمّن جزيرتي سفالبارد وجان ماين. d – تتضمّن ليختنشتاين. e – تتضمّن موناكو. f – تتضمّن سان مارينو. g – تشير البيانات إلى الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية الذي يشمل في عضويته بوتسوانا وليسوتو وسوازيلندا وناميبيا. h – متضمّنة في البيانات المتعلّقة بجنوب إفريقيا. i – تشير البيانات إلى البيانات التجميعيّة من مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون 2004. تشير البيانات إلى مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما فيها انبعاثات البلدان غير المدرجة في جداول المؤشرات الرئيسية وكذلك الانبعاثات غير المتضمّنة في البيانات التجميعية القطريّة، كانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من زيوت البواخر وتأكسد منتجات الهيدروكربون غير النفطية.

المصدر: العمود 1: جرى حسابه على أساس بيانات الأمم المتحدة 2004c عن استهلاك الوقود التقليدي ومتطلّبات الطاقة الإجمالية المطلوبة 2004b؛ العمودان 2 و3: الأمم المتحدة 2004f؛ الأعمدة 4–7: البنك الدولي 2004f؛ احتسب البنك الدولي البيانات التجميعية لمكتب تقرير التنمية البشرية؛ العمود 8: جرى حسابه على أساس البيانات عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون 2004؛ الأعمدة 9–12: الأمم المتحدة 2004f.

22 اللاّجئون والأعتدة الحربية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	اللاّجئون[a]			تحويلات الأسلحة التقليديّة[b] (بأسعار عام 1990)				مجموع القوّات المسلّحة	
	الأشخاص المشرّدون داخل أوطانهم (بالآلاف)	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف)	بحسب بلد المنشأ[c] (بالآلاف)	الواردات (بملايين الدولارات الأميركيّة)		الصادرات			
	2003[a,c]	2003	2003	1994	2003	بملايين الدولارات الأميركيّة 2003	الحصّة[e] (%) 2003-1999	بالآلاف 2002	الدليل (100 = 1985) 2002
تنمية بشريّة مرتفعة									
1 النّرويج	0	56	(.)	99	(.)	150	1	27	72
2 السويد	0[f]	142[f]	(.)	258	23	186	1	34	52
3 أستراليا	0[f]	59[f]	(.)	263	485	30	(.)	51	72
4 كندا	0[f]	133	(.)	333	94	556	1	52	63
5 هولندا	0	148[f]	(.)	143	132	268	1	50	47
6 بلجيكا	0[f]	13[f]	(.)	52	27	6	(.)	39	43
7 آيسلاندا	0	(.)	(.)	..	..	(.)	0	..	..
8 الولايات المتحدة الأميركية	0	453	(.)	725	515	4,385	34	1,414	66
9 اليابان	0	2	(.)	596	210	(.)	0	240	99
10 آيرلندا	0	6	(.)	48	2	(.)	0	11	77
11 سويسرا	0	49	(.)	113	41	35	(.)	28	138
12 المملكة المتحدة	0	277	(.)	38	555	525	5	210	63
13 فنلندا	0	13	(.)	179	125	10	(.)	32	87
14 النمسا	0[f]	14[f]	(.)	65	55	2	(.)	35	63
15 لكسمبرغ	0[f]	1[f]	..	(.)	1	..	..	1	129
16 فرنسا	0[f]	132[f]	(.)	6	120	1,753	7	260	56
17 الدّانمرك	0[f]	74[f]	(.)	66	7	3	(.)	23	77
18 نيوزيلندا	0[f]	6[f]	(.)	16	71	(.)	0	9	70
19 ألمانيا	0	960	(.)	..	69	1,549	6	296	62
20 إسبانيا	0	6	(.)	636	97	124	(.)	178	56
21 إيطاليا	0	12	(.)	151	348	277	2	217	56
22 إسرائيل	0[f]	4[f]	(.)	829	318	212	1	162	114
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	0	2	..	..	..	..	..	..	..
24 اليونان	0[f]	3[f]	(.)	1,262	1,957	(.)	(.)	178	88
25 سنغافورة	0	(.)	(.)	171	121	(.)	(.)	61	110
26 البرتغال	0[f]	(.)[f]	(.)	433	68	(.)	0	44	60
27 سلوفينيا	0	2	1	11	14	..	..	9	..
28 جمهورية كوريا	0	(.)	(.)	665	299	36	(.)	686	115
29 بربادوس	..	..	(.)	..	..	..	..	1	60
30 قبرص	0	(.)	(.)	46	(.)	(.)	0	10	100
31 مالطا	0[f]	(.)[f]	..	(.)	(.)	..	..	2	263
32 الجمهورية التشيكية	0	2	6	(.)	111	48	(.)	49	24
33 بروني دار السلام	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	7	171
34 الأرجنتين	0	3	(.)	177	127	(.)	(.)	70	65
35 سيشيل	..	..	(.)	..	..	..	..	1	42
36 إستونيا	0	(.)	1	15	16	(.)	0	6	..
37 بولندا	0	2	14	8	420	89	(.)	163	51
38 هنغاريا	0	7	2	4	(.)	(.)	0	33	32
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	..	..	..	..
40 البحرين	0[f]	0[f]	(.)	10	(.)	(.)	(.)	11	382
41 ليتوانيا	0	(.)	1	(.)	(.)	(.)	(.)	14	..
42 سلوفاكيا	0	(.)	(.)	30	(.)	(.)	(.)	26	..
43 شيلي	0	(.)	1	113	156	(.)	(.)	81	80
44 الكويت	0	2	(.)	37	21	(.)	0	16	129
45 كوستاريكا	0	14	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..
46 أوروغواي	0	(.)	(.)	8	(.)	(.)	(.)	24	75
47 قطر	0	(.)	(.)	10	10	(.)	(.)	12	207
48 كرواتيا	13	4	215	57	(.)	(.)	(.)	51	..
49 الإمارات العربية المتحدة	0	(.)	(.)	554	922	(.)	0	42	97
50 لاتفيا	0	(.)	2	12	29	(.)	0	6	..

22 اللاّجئون والأعتدة الحربية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الأشخاص المشرّدون داخل أوطانهم (بالآلاف) 2003[a,c]	اللاّجئون[a] بحسب بلد اللجوء (بالآلاف) 2003	اللاّجئون[a] بحسب بلد المنشأ[d] (بالآلاف) 2003	تحويلات الأسلحة التقليديّة[b] (بأسعار عام 1990) الواردات (بملايين الدولارات الأميركيّة) 1994	الواردات (بملايين الدولارات الأميركيّة) 2003	الصادرات بملايين الدولارات الأميركيّة 2003	الصادرات الحصّة[e] (%) 2003-1999	مجموع القوّات المسلّحة بالآلاف 2002	مجموع القوّات المسلّحة الدليل (100 = 1985) 2002
51 جزر البهاما	..	..	..	(.)	(.)	..	..	1	180
52 كوبا	0	1	3	..	..	..	..	46	28
53 المكسيك	0	6	(.)	118	43	..	..	193	149
54 ترينيداد وتوباغو	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	3	129
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	(.)	200
تنمية بشرية متوسطة									
56 بلغاريا	0	4	1	(.)	2	18	(.)	68	46
57 الاتّحاد الروسي	368	10	67	40	(.)	6,980	30	..	..
58 الجماهيرية العربية الليبية	0	12	1	(.)	(.)	23	(.)	76	104
59 ماليزيا	0	(.)	(.)	376	242	(.)	(.)	100	91
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	0	(.)	5	27	(.)	..	..	12	..
61 بنما	0	1	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..
62 بيلاروس	0	1	3	(.)	(.)	60	1	80	..
63 تونغا	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..
64 موريشيوس	0[f]	0[f]	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..
65 ألبانيا	0	(.)	2	(.)	1	..	..	27	67
66 البوسنة والهرسك	327	23	167	(.)	(.)	(.)	(.)	20	..
67 سورينام	0[f]	0[f]	(.)	(.)	(.)	..	..	2	100
68 فنزويلا	0	(.)	(.)	1	(.)	..	..	82	168
69 رومانيا	0	2	6	25	46	22	(.)	99	52
70 أوكرانيا	0	3	58	..	..	234	2	302	..
71 سانت لوسيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
72 البرازيل	0	3	(.)	225	87	(.)	(.)	288	104
73 كولومبيا	2,040	(.)	16	39	48	..	..	158	239
74 عُمان	0	..	0	173	14	(.)	0	42	143
75 ساموا (الغربية)	..	..	..	..	..	..	..	..	..
76 تايلاند	0	119	(.)	661	163	5	(.)	306	130
77 المملكة العربية السعودية	0	241	(.)	991	487	(.)	0	200	319
78 كازاخستان	0	16	4	(.)	62	(.)	(.)	60	..
79 جامايكا	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	3	133
80 لبنان	0	3	9	13	(.)	(.)	(.)	72	413
81 فيجي	..	..	(.)	4	(.)	..	..	4	130
82 أرمينيا	0	239	6	310	(.)	..	..	45	..
83 الفلبين	0	(.)	(.)	71	8	..	..	106	92
84 ملديف	..	..	..	(.)	(.)	..	..	..	..
85 بيرو	0	1	2	121	(.)	(.)	(.)	110	86
86 تركمانستان	0	14	1	..	..	..	..	18	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..	..
88 تركيا	0	2	147	1,250	504	61	(.)	515	82
89 باراغواي	0	(.)	(.)	(.)	4	..	..	19	129
90 الأردن	0	1	1	5	258	(.)	0	100	143
91 أذربيجان	576	(.)	248	25	(.)	..	..	72	..
92 تونس	0	(.)	2	32	(.)	..	..	35	100
93 غرينادا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
94 الصين	0	299	100	142	2,548	404	2	2,270	58
95 دومينيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..
96 سري لانكا	386	(.)	81	53	8	..	..	158	731
97 جورجيا	260	4	10	(.)	(.)	(.)	(.)	18	..
98 الجمهورية الدومينيكية	..	..	(.)	(.)	76	..	..	25	110
99 بليز	0	1	(.)	(.)	(.)	..	..	1	183
100 إكوادور	0	6	(.)	(.)	(.)	..	..	60	140

22 اللاّجئون والأعتدة الحربية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	اللاّجئون[a]			تحويلات الأسلحة التقليديّة[b] (بأسعار عام 1990)				مجموع القوّات المسلّحة	
	الأشخاص المشرّدون داخل أوطانهم (بالآلاف)	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف)	بحسب بلد المنشأ[c] (بالآلاف)	الواردات (بملايين الدولارات الأميركيّة)		الصادرات			
	2003[a,c]	2003	2003	1994	2003	بملايين الدولارات الأميركيّة 2003	الحصّة[e] (%) 2003-1999	بالآلاف 2002	الدليل (100 = 1985) 2002
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	0	985	57	376	323	(.)	0	520	85
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	0	0[g]	326[g]	5	(.)	..	..	..	..
103 السلفادور	0	(.)	4	(.)	(.)	..	..	17	40
104 غيانا	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	2	24
105 الرأس الأخضر	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	1	16
106 الجمهورية العربية السورية	0	4	16	44	15	(.)	0	319	79
107 أوزبكستان	0	45	4	(.)	(.)	510	1	52	..
108 الجزائر	0	169	4	156	513	..	..	137	80
109 غينيا الاستوائية	..	..	(.)	(.)	(.)	..	..	2	105
110 قيرغيزستان	0	6	2	(.)	9	76	(.)	11	..
111 إندونيسيا	0	(.)	8	559	333	20	(.)	297	107
112 فييت نام	0	15	331	(.)	7	..	..	484	47
113 جمهورية مولدوفا	0	(.)	6	2	(.)	(.)	(.)	7	..
114 بوليفيا	0	1	(.)	7	(.)	..	..	32	114
115 هندوراس	0	(.)	(.)	..	..	..	..	8	50
116 طاجيكستان	0	3	59	24	(.)	..	..	6	..
117 منغوليا	0[f]	0[f]	(.)	..	..	..	..	9	28
118 نيكاراغوا	0	(.)	4	..	..	(.)	0	14	22
119 جنوب إفريقيا	0	27	(.)	19	13	23	(.)	60	56
120 مصر	0	89	1	1,976	504	(.)	(.)	443	100
121 غواتيمالا	0	1	4	3	(.)	..	..	31	99
122 غابون	0	14	(.)	..	..	..	..	5	196
123 سان تومي وبرينسيبي	0	0	(.)	..	..	..	..	..	..
124 جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..
125 المغرب	0	2	1	131	(.)	..	..	196	132
126 ناميبيا	0	20	1	3	5	..	..	9	..
127 الهند	0	165	3	561	3,621	(.)	(.)	1,298	103
128 بوتسوانا	0	3	(.)	(.)	(.)	..	..	9	225
129 فانواتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..
130 كمبوديا	0	(.)	17	71	(.)	(.)	0	125	357
131 غانا	0	44	13	10	(.)	..	..	7	46
132 ميانمار	0[f]	0[f]	141	3	31	..	..	444	239
133 بابوا غينيا الجديدة	0	7	(.)	1	(.)	..	..	3	97
134 بوتان	..	..	114	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0[f]	0[f]	2	(.)	(.)	..	..	29	54
136 جزر القمر	0[f]	0[f]	(.)	..	..	..	..	..	..
137 سوازيلندا	0	1	(.)	(.)	(.)	..	..	..	..
138 بنغلاديش	0	20	1	51	(.)	..	..	137	150
139 السودان	0[f]	328[f]	567	(.)	(.)	..	..	117	207
140 نيبال	0	134	1	(.)	5	..	..	51	204
141 الكاميرون	0	59	2	(.)	(.)	..	..	23	316
تنمية بشرية منخفضة									
142 باكستان	0	1,124	10	687	611	(.)	(.)	620	128
143 توغو	0	12	8	3	(.)	..	..	10	264
144 الكونغو	0	91	24	(.)	(.)	..	..	10	115
145 ليسوتو	0[f]	0[f]	(.)	(.)	(.)	..	..	2	100
146 أوغندا	0	231	24	(.)	19	..	..	55	275
147 زمبابوي	0	13	(.)	(.)	23	..	..	36	88
148 كينيا	0	239	(.)	12	(.)	..	..	24	178
149 اليمن	0	62	1	4	30	..	..	67	104
150 مدغشقر	0[f]	0[f]	(.)	..	..	..	..	14	64
151 نيجيريا	0	9	19	75	51	..	..	79	84

22 اللاّجئون والأعتدة الحربية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		اللاّجئون[a]		تحويلات الأسلحة التقليديّة[b] (بأسعار عام 1990)				مجموع القوّات المسلّحة	
	الأشخاص المشرّدون داخل أوطانهم (بالآلاف)	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف)	بحسب بلد المنشأ[c] (بالآلاف)	الواردات (بملايين الدولارات الأميركيّة)		الصادرات			
	2003[a,c]	2003	2003	1994	2003	بملايين الدولارات الأميركيّة 2003	الحصّة[c] (%) 2003-1999	بالآلاف 2002	الدليل (100 = 1985) 2002
152 موريتانيا	0	(.)	26	27	(.)	..	..	16	185
153 هايتي	..	..	(.)	..	..	..	..	..	..
154 جيبوتي	0	27	(.)	(.)	(.)	..	..	10	327
155 غامبيا	0	7	(.)	..	..	..	..	1	160
156 إريتريا	0	4	11	14	180	(.)	0	172	..
157 السنغال	0	21	8	1	(.)	..	..	9	93
158 تيمور – ليشتي	0	(.)	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	0	37	66	(.)	(.)	..	..	70	1,346
160 غينيا	0	184	1	(.)	(.)	..	..	10	98
161 بنن	0	5	(.)	(.)	6	..	..	5	102
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	0	650	(.)	2	(.)	..	..	27	67
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	38	76	47	(.)	22	..	..	17	129
164 زامبيا	0	227	(.)	(.)	(.)	..	..	22	133
165 ملاوي	0	3	(.)	1	(.)	(.)	(.)	5	100
166 أنغولا	0	13	313	96	(.)	(.)	(.)	100	202
167 تشاد	0	146	46	8	(.)	..	..	30	249
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	234	428	(.)	(.)	..	..	81	170
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	0	45	35	..	..	..	..	3	111
170 إثيوبيا	0	130	26	(.)	(.)	..	..	253	116
171 موزامبيق	0	(.)	(.)	(.)	(.)	..	..	11	70
172 غينيا – بيساو	0	8	(.)	(.)	(.)	..	..	9	108
173 بوروندي	100	41	525	(.)	(.)	..	..	46	875
174 مالي	0	10	(.)	(.)	(.)	..	..	7	151
175 بوركينا فاصو	0	(.)	1	..	..	..	..	10	255
176 النيجر	0	(.)	(.)	(.)	(.)	..	..	5	241
177 سيراليون	0	61	78	1	(.)	..	..	13	419
البلدان النامية	..	**6,726T**	..	..	..	..	..	**14,203T**	**91**
البلدان الأقل نمواً	..	**2,717T**	..	..	..	..	..	**2,033T**	**174**
الدول العربية	..	**1,074T**	..	..	..	..	..	**2,282T**	**84**
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	..	**444T**	..	..	..	..	..	**6,012T**	**80**
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	..	**38T**	..	..	..	..	..	**1,268T**	**94**
جنوب آسيا	..	**2,428T**	..	..	..	..	..	**2,834T**	**112**
إفريقيا جنوب الصحراء	..	**2,740T**	..	..	..	..	..	**1,283T**	**152**
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	..	**678T**	..	..	..	..	..	**1,253T**	**19**
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	..	**2,580T**	..	..	..	..	..	**5,092T**	**70**
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	..	**2,561T**	..	..	..	..	..	**4,112T**	**70**
تنمية بشرية مرتفعة	..	**2,610T**	..	..	..	..	..	**5,208T**	**71**
تنمية بشرية متوسطة	..	**3,147T**	..	..	..	..	..	**10,455T**	**62**
تنمية بشرية منخفضة	..	**3,712T**	..	..	..	..	..	**1,847T**	**148**
دخل مرتفع	..	**2,571T**	..	..	..	..	..	**4,444T**	**72**
دخل متوسط	..	**2,807T**	..	..	..	..	..	**8,411T**	**52**
دخل منخفض	..	**4,591T**	..	..	..	..	..	**6,191T**	**116**
العالم	**5.081**[h]	**9,970T**	..	**19,253T**[i]	**18,679T**[i]	**18,680T**[i]	..	**19,045T**	**69**

ملاحظة: T = مجموع.

a – تشير البيانات إلى نهاية عام 2003، ما لم يذكر خلاف ذلك. بيانات مؤقّتة، معرّضة لمراجعة إضافية. b – هذه البيانات هي اعتباراً من 25 فبراير/شباط 2004. تشير الأرقام إلى قيم مؤشرات الاتجاهات وهي مؤشّر لحجم تحويلات الأسلحة دولياً لا لقيمتها المالية الفعلية. المعلومات المتضمّنة في التقارير المنشورة عن تحويل الأسلحة معلومات جزئية، نظراً للنقص في الإبلاغ عن تحويلات الأسلحة. التقديرات الواردة في هذا الجدول تقديرات متحفّظة وتقلّل من حقيقة تحويلات الأسلحة التقليدية. c – تشير البيانات إلى الأشخاص الذين يشرّدون داخل أوطانهم ويحظون بحماية المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أو مساعدتها، بناءً على طلب خاص من إحدى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلاحية. تشير قيمة الصفر إلى أنّ قيمة المؤشر صفر أو إلى أنّه هو غير متوفّر أو لا ينطبق. d – لا تتوفّر معلومات عن بلد المنشأ للعديد من اللاجئين أو هي غير مبلّغ عنها، لذلك قد لا تشير إلى البيانات العدد الفعلي للاّجئين. e – جرى حسابها باستخدام مجموع 1999–2003 لجميع البلدان والهيئات الفاعلة غير التابعة للدولة، المصدّرة للأسلحة التقليدية الرئيسية، كما يرد تحديدها في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004b. f – تشير البيانات إلى نهاية عام 2002. g – تستثني البيانات اللاجئين الفلسطينيّين الخاضعين لتفويض وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيّين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (أونروا) في الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة والجمهورية العربية السورية ولبنان. تشير البيانات إلى قطاع غزّة. h – تمّ الحصول على البيانات التجميعية من المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين 2004. i – تمّ الحصول على البيانات التجميعية من معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004b. وتتضمّن جميع البلدان والهيئات الفاعلة غير التابعة للدولة، المصدّرة للأسلحة التقليدية الرئيسية، كما يرد تحديدها في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004b.

المصدر: الأعمدة 1–3: المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين 2004؛ الأعمدة 4–6: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004b؛ العمود 7: جرى حسابه على أساس بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004b عن تحويلات الأسلحة؛ العمود 8: معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية 2003؛ العمود 9: جرى حسابه على أساس بيانات معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية 2003 عن القوات المسلّحة.

23 ضحايا الجريمة

	العام[b]	مجموع الجرائم[c]	جرائم الممتلكات[c]	ضحايا الجريمة[a] (% من مجموع السكان) السَلب	الاعتداء الجنسي[c]	الاعتداء	الرشوة (الفساد)[f]
قُطْرياً							
أستراليا	1999	30.1	13.9	1.2	1.0	2.4	0.3
النمسا	1995	18.8	3.1	0.2	1.2	0.8	0.7
بلجيكا	1999	21.4	7.7	1.0	0.3	1.2	0.3
كندا	1999	23.8	10.4	0.9	0.8	2.3	0.4
الدّانمرك	1999	23.0	7.6	0.7	0.4	1.4	0.3
إنكلترا وويلز	1999	26.4	12.2	1.2	0.9	2.8	0.1
فنلندا	1999	19.1	4.4	0.6	1.1	2.1	0.2
فرنسا	1999	21.4	8.7	1.1	0.7	1.4	1.3
إيطاليا	1991	24.6	12.7	1.3	0.6	0.2	..
اليابان	1999	15.2	3.4	0.1	0.1	0.1	(.)
مالطا	1996	23.1	10.9	0.4	0.1	1.1	4.0
هولندا	1999	25.2	7.4	0.8	0.8	1.0	0.4
نيوزيلندا	1991	29.4	14.8	0.7	1.3	2.4	..
آيرلندا الشمالية	1999	15.0	6.2	0.1	0.1	2.1	0.2
بولندا	1999	22.7	9.0	1.8	0.2	1.1	5.1
البرتغال	1999	15.5	7.5	1.1	0.2	0.4	1.4
سكوتلندا	1999	23.2	7.6	0.7	0.3	3.0	..
سلوفينيا	2000	21.2	7.7	1.1	0.8	1.1	2.1
السويد	1999	24.7	8.4	0.9	1.1	1.2	0.1
سويسرا	1999	18.2	4.5	0.7	0.6	1.0	0.2
الولايات المتحدة الأميركية	1999	21.1	10.0	0.6	0.4	1.2	0.2
مدينة رئيسية							
أسنسيون (باراغواي)	1995	34.4	16.7	6.3	1.7	0.9	13.3
باكو (أذربيجان)	1999	8.3	2.4	1.6	0.0	0.4	20.8
بكين (الصين)	1991	19.0	2.2	0.5	0.6	0.6	..
بيشكيك (قيرغيزستان)	1995	27.8	11.3	1.6	2.2	2.1	19.3
بوغوتا (كولومبيا)	1996	54.6	27.0	11.5	4.8	2.5	19.5
براتيسلافا (سلوفاكيا)	1996	36.0	20.8	1.2	0.4	0.5	13.5
بوخارست (رومانيا)	1999	25.4	10.8	1.8	0.4	0.6	19.2
بودابست (هنغاريا)	1999	32.1	15.6	1.8	0.9	0.8	9.8
بوينس آيرس (الأرجنتين)	1995	61.1	30.8	6.4	6.4	2.3	30.2
القاهرة (مصر)	1991	28.7	12.1	2.2	1.8	1.1	..
دار السلام (تنزانيا)	1991	..	23.1	8.2	6.1	1.7	..
غابورون (بوتسوانا)	1996	31.7	19.7	2.0	0.7	3.2	2.8
جاكارتا (إندونيسيا)	1995	20.9	9.4	0.7	1.3	0.5	29.9
جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا)	1995	38.0	18.3	4.7	2.7	4.6	6.9
كمبالا (أوغندا)	1995	40.9	20.6	2.3	5.1	1.7	19.5
كييف (أوكرانيا)	1999	29.1	8.9	2.5	1.2	1.5	16.2
لاباز (بوليفيا)	1995	39.8	18.1	5.8	1.5	2.0	24.4
مانيلا (الفلبين)	1995	10.6	3.3	1.5	0.1	0.1	4.3
مابوتو (الموزامبيق)	2001	40.6	29.3	7.6	2.2	3.2	30.5
مينسك (بيلاروسيا)	1999	23.6	11.1	1.4	1.4	1.3	20.6
موسكو (الاتحاد الروسي)	1999	26.3	10.9	2.4	1.2	1.1	16.6
مومباي (الهند)	1995	31.8	6.7	1.3	3.5	0.8	22.9
نيودلهي (الهند)	1995	30.5	6.1	1.0	1.7	0.8	21.0
براغ (الجمهورية التشيكية)	1999	34.1	21.6	0.5	0.9	1.1	5.7
ريغا (لاتفيا)	1999	26.5	9.4	2.8	0.5	1.9	14.3

			ضحايا الجريمة[a] (% من مجموع السكان)				
	العام[b]	مجموع الجرائم[c]	جرائم الممتلكات[c]	السَلب	الاعتداء الجنسي[d]	الاعتداء	الرشوة (الفساد)[e]
ريو دي جنيرو (البرازيل)	1995	44.0	14.7	12.2	7.5	3.4	17.1
سان هوزيه (كوستاريكا)	1995	40.4	21.7	8.9	3.5	1.7	9.2
سكوبيي (مقدونيا)	1995	21.1	9.4	1.1	0.3	0.7	7.4
صوفيا (بلغاريا)	1999	27.2	16.1	1.5	0.1	0.6	16.4
تلين (إستونيا)	1999	41.2	22.5	6.3	3.3	3.7	9.3
تبيليسي (جورجيا)	1999	23.6	11.1	1.8	0.4	0.9	16.6
تيرانا (ألبانيا)	1999	31.7	11.2	2.9	1.2	0.7	59.1
تونس (تونس)	1991	37.5	20.1	5.4	1.5	0.4	..
أولانباتار (منغوليا)	1999	41.8	20.0	4.5	1.4	2.1	21.3
فلنيوس (ليتوانيا)	1999	31.0	17.8	3.2	2.0	1.4	22.9
زغرب (كرواتيا)	1999	14.3	4.4	0.5	0.8	0.5	9.5

a – تشير البيانات إلى ضحايا الجريمة، كما هو وارد في الدراسة الاستطلاعية الدولية عن ضحايا الجريمة. b – أُجريت الدراسات الاستطلاعية في الأعوام 1992، 1995، 1996–97 و 2000–01. تشير البيانات إلى العام السابق للدراسة. c – تشير البيانات إلى الأشخاص الذين وقعوا ضحايا واحدة على الأقلّ من الجرائم الإحدى عشرة المذكورة في الدراسة: السَلب، السطو، محاولة السطو، سرقة السيارات، تخريب السيارات، سرقة الدرّاجات، الاعتداء الجنسيّ، السرقة من السيارات، سرقة الممتلكات الشخصية، الاعتداء والتهديد، سرقة الدرّاجات النارية الكبيرة أو الصغيرة. d – تشمل سرقة السيارات، السرقة من السيارات، السطو والاقتحام، محاولة السطو. e – تقتصر البيانات على النساء. f – تشير البيانات إلى الأشخاص الذين طلب منهم موظّف حكومي أو انتظر منهم دفع رشوة. g – تشير البيانات إلى عام 1995.

المصدر: الأعمدة 1–7: شعبة الأمم المتحدة لأبحاث المخدّرات والجريمة 2004.

24 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام) 2002		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[a]		مجموع نسب الالتحاق الإجماليّة بالتعليم الابتدائي والثانويّ والعاليّ (%) 02[b]/2001		الدخل التقديريّ (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2002[c]		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة[d]
	الترتيب	القيمة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
تنمية بشريّة مرتفعة											
1 النّرويج	1	0.955	81.8	75.9	..[e]	..[e]	102[f,g]	94[g]	31,356	42,340	0
2 السويد	2	0.946	82.5	77.5	..[e]	..[e]	124[f,h]	104[f,h]	23,781	28,700	0
3 أستراليا	3	0.945	82.0	76.4	..[e]	..[e]	114[f,h]	111[f,h]	23,643	33,259	0
4 كندا	4	0.941	81.9	76.6	..[e]	..[e]	96[g]	93[g]	22,964	36,299	0
5 هولندا	5	0.938	81.0	75.6	..[e]	..[e]	99[g]	100[f,g]	20,358	38,266	0
6 بلجيكا	7	0.938	81.8	75.6	..[e]	..[e]	115[f,g]	107[f,g]	18,528	37,180	-1
7 آيسلاندا	6	0.938	81.9	77.6	..[e]	..[e]	95[g]	86[g]	22,716	36,043	1
8 الولايات المتحدة الأميركية	8	0.936	79.8	74.2	..[e]	..[e]	96[h]	89[h]	27,338	43,797	0
9 اليابان	12	0.932	85.0	77.8	..[e]	..[e]	83[h]	85[h]	16,977	37,208	-3
10 آيرلندا	14	0.929	79.5	74.3	..[e]	..[e]	94[g]	87[g]	21,056	52,008	-4
11 سويسرا	11	0.932	82.3	75.9	..[e]	..[e]	86[g]	90[g]	20,459	40,769	0
12 المملكة المتحدة	9	0.934	80.6	75.6	..[e]	..[e]	119[f,g]	107[f,g]	19,807	32,984	3
13 فنلندا	10	0.933	81.4	74.3	..[e]	..[e]	111[f,g]	102[f,g]	21,645	30,970	3
14 النمسا	17	0.924	81.4	75.3	..[e]	..[e]	92[g]	91[g]	15,410	43,169	-3
15 لكسمبرغ	16	0.926	81.3	75.0	..[e]	..[e]	75[g,i]	74[g,i]	33,517	88,803[j]	-1
16 فرنسا	15	0.929	82.7	75.1	..[e]	..[e]	93[g]	90[g]	19,923	33,950	1
17 الدّانمرك	13	0.931	79.0	74.1	..[e]	..[e]	99[k]	92[k]	26,074	36,161	4
18 نيوزيلندا	18	0.924	80.7	75.7	..[e]	..[e]	107[f,h]	96[h]	18,168	26,481	0
19 ألمانيا	19	0.921	81.1	75.1	..[e]	..[e]	88[h]	89[h]	18,763	35,885	0
20 إسبانيا	20	0.916	82.7	75.8	96.9[e]	98.7[e]	95[h]	89[h]	13,209	29,971	0
21 إيطاليا	21	0.914	81.9	75.5	98.1[e]	98.9[e]	84[g]	81[g]	16,702	36,959	0
22 إسرائيل	22	0.906	80.9	77.0	93.4	97.3	94	89	14,201	26,636	0
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	23	0.898	82.7	77.2	89.6[l]	96.9[l]	70	73	18,805	33,776	0
24 اليونان	25	0.894	80.9	75.7	96.1[e]	98.6[e]	88[g]	84[g]	10,892	25,601	-1
25 سنغافورة	28	0.884	80.2	75.8	88.6[m]	96.6[m]	75[k,n]	76[k,n]	15,822	31,927	-3
26 البرتغال	24	0.894	79.5	72.5	90.3[e]	95.2[e]	97[g]	90[g]	13,084	24,373	2
27 سلوفينيا	26	0.892	79.7	72.5	99.6[e]	99.7[e]	94[g]	86[g]	14,084	22,832	1
28 جمهورية كوريا	29	0.882	79.2	71.7	96.6[e,l]	99.2[e,l]	85[h]	98[h]	10,747	23,226	-1
29 بربادوس	27	0.884	79.4	74.4	99.7[e]	99.7[e]	93[g]	84[g]	11,634	19,116	2
30 قبرص	30	0.875	80.5	75.9	95.1[m]	98.6[m]	75[g]	74[g]	11,223[o]	23,916[o]	0
31 مالطا	31	0.866	80.6	75.8	93.4	91.8	77[g]	77[g]	9,654	26,160	0
32 الجمهورية التشيكية	32	0.865	78.6	72.0	..[e]	..[e]	79[h]	78[h]	11,322	20,370	0
33 بروني دار السلام	..	..	78.8	74.1	91.4[m]	96.3[m]	75	72	..	..	..
34 الأرجنتين	36	0.841	77.6	70.5	97.0	97.0	98[h]	90[h]	5,662	15,431	-3
35 سيشيل	..	..	..	..	92.3[m]	91.4[m]	86	85	..	..	..
36 إستونيا	33	0.852	76.7	66.3	99.8[e,m]	99.8[e,m]	101[f,g]	92[g]	9,777	15,571	1
37 بولندا	34	0.848	77.9	69.7	99.7[e,l]	99.8[e,l]	93[h]	87[h]	8,120	13,149	1
38 هنغاريا	35	0.847	75.9	67.6	99.2[e]	99.5[e]	89[h]	84[h]	10,307	17,465	1
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	..	..	111[f,g]	85[g]	..	..	..
40 البحرين	39	0.832	75.8	72.4	84.2	91.5	82	77	7,961	23,505	-2
41 ليتوانيا	37	0.841	77.5	67.4	99.6[e,m]	99.6[e,m]	93[g]	87[g]	8,419	12,518	1
42 سلوفاكيا	38	0.840	77.5	69.6	99.7[e,m]	99.7[e,m]	75[h]	73[h]	10,127	15,617	1
43 شيلي	40	0.830	78.9	72.9	95.6[m]	95.8[m]	79[g]	80[g]	5,442	14,256	0
44 الكويت	42	0.827	78.9	74.8	81.0	84.7	81[k]	71[k]	7,116	20,979	-1
45 كوستاريكا	44	0.823	80.5	75.7	95.9	95.7	70	69	4,698	12,197	-2
46 أوروغواي	41	0.829	78.8	71.5	98.1	97.3	90[h]	81[h]	5,367	10,304	2
47 قطر	..	..	75.3	70.4	82.3[m,p]	84.9[m,p]	84	79	..	..	..
48 كرواتيا	43	0.827	78.0	70.2	97.1[m]	99.3[e,m]	74	72	7,453	13,374	1
49 الإمارات العربية المتحدة	..	..	77.3	73.2	80.7	75.6	72	65	..	..	..
50 لاتفيا	45	0.823	76.1	65.4	99.7[e,m]	99.8[e,m]	92[g]	83[g]	7,685	11,085	0

24 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام) 2002		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[a]		مجموع نسب الالتحاق الإجماليّة بالتعليم الابتدائي والثانويّ والعاليّ (%) 02[b]/2001		الدخل التقديريّ (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2002[c]		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة[d]
		الترتيب	القيمة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
51	جزر البهاما	46	0.813	70.4	63.9	96.3[l]	94.6[l]	77[k,n]	72[k,n]	13,375	20,700	0
52	كوبا	..	..	78.6	74.7	96.8	97.0	78	77	..	..	..
53	المكسيك	50	0.792	76.3	70.3	88.7[m]	92.6[m]	74[h]	73[h]	4,915	12,967	-3
54	ترينيداد وتوباغو	47	0.795	74.5	68.5	97.9	99.0[e]	65	63	5,916	13,095	1
55	أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
	تنمية بشرية متوسطة											
56	بلغاريا	48	0.795	74.6	67.4	98.1	99.1[e]	77[g]	75[g]	5,719	8,627	1
57	الاتّحاد الروسي	49	0.794	73.0	60.7	99.5[e]	99.7[e]	92[h]	85[h]	6,508	10,189	1
58	الجماهيرية العربية الليبية	..	..	75.3	70.7	70.7	91.8	100[f,h]	93[h]	..	..	..
59	ماليزيا	52	0.786	75.6	70.7	85.4[m]	92.0[m]	72[h]	69[h]	5,219	13,157	-1
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	75.7	71.3	..	..	70[g]	70[g]	4,599	8,293	..
61	بنما	53	0.785	77.3	72.2	91.7	92.9	75[k]	71[k]	3,958	7,847	-1
62	بيلاروس	51	0.789	75.2	64.7	99.6[e]	99.8[e]	90	86	4,405	6,765	2
63	تونغا	..	..	69.0	67.9	98.9[m]	98.8[m]	83	82	..	..	..
64	موريشيوس	55	0.775	75.7	68.3	80.5[m]	88.2[m]	68	70	5,827	15,897	-1
65	ألبانيا	54	0.778	76.6	70.8	98.3[m]	99.2[e,m]	70[g]	67[g]	3,442	6,185	1
66	البوسنة والهرسك	..	..	76.6	71.2	91.1	98.4	..	..	..	..	..
67	سورينام	..	..	73.6	68.4	..	..	79[h]	69[h]	..	..	..
68	فنزويلا	58	0.770	76.6	70.8	92.7	93.5	74	69	3,125	7,550	-2
69	رومانيا	56	0.775	74.2	67.0	96.3[m]	98.4[m]	70[g]	67[g]	4,837	8,311	1
70	أوكرانيا	57	0.773	74.6	64.5	99.5[e]	99.8[e]	86	83	3,429	6,493	1
71	سانت لوسيا	..	..	74.0	70.7	..	..	77	70	..	..	..
72	البرازيل	60	0.768	72.5	63.9	86.5[m]	86.2[m]	94[h]	90[h]	4,594	10,879	-1
73	كولومبيا	59	0.770	75.2	69.0	92.2	92.1	70	67	4,429	8,420	1
74	عُمان	68	0.747	74.3	70.9	65.4	82.0	63	62	4,056	18,239	-7
75	ساموا (الغربية)	..	..	..	..	98.4	98.9	71	68	..	..	..
76	تايلاند	61	0.766	73.4	65.2	90.5[m]	94.9[m]	72[g]	74[g]	5,284	8,664	1
77	المملكة العربية السعودية	72	0.739	73.6	71.0	69.5	84.1	57	58	3,825	18,616	-9
78	كازاخستان	63	0.761	71.8	60.7	99.2[e]	99.7[e]	82	80	4,247	7,156	1
79	جامايكا	62	0.762	77.7	73.6	91.4	83.8	78[h]	72[h]	3,169	4,783	3
80	لبنان	64	0.755	75	71.8	81[l]	92.4[l]	79	77	2,552	8,336	2
81	فيجي	69	0.747	71.4	68.0	91.4[m,p]	94.5[m,p]	73[h]	73[h]	2,838	7,855	-2
82	أرمينيا	65	0.752	75.5	68.9	99.2[e,m]	99.7[e,m]	75	69	2,564	3,700	3
83	الفلبين	66	0.751	71.9	67.9	92.7[m]	92.5[m]	82[h]	81[h]	3,144	5,326	3
84	ملديف	..	..	66.8	67.7	97.2	97.3	78	78	..	..	..
85	بيرو	74	0.736	72.3	67.2	80.3[q]	91.3[q]	88[h]	88[h]	2,105	7,875	-4
86	تركمانستان	67	0.748	70.3	63.7	98.3[m,p]	99.3[e,m,p]	81[k,n]	81[k,n]	3,274[o]	5,212[o]	4
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	75.5	72.5	..	..	66	63	..	..	..
88	تركيا	70	0.746	73.1	67.9	78.5[m]	94.4[m]	62[h]	74[h]	4,757	7,873	2
89	باراغوي	75	0.736	73.0	68.5	90.2[q]	93.1[q]	72[h]	72[h]	2,175	6,641	-2
90	الأردن	76	0.734	72.4	69.6	85.9	95.5	77[h]	76[h]	1,896	6,118	-2
91	أذربيجان	..	..	75.4	68.6	..	..	67	70	2,322	4,044	..
92	تونس	77	0.734	74.8	70.7	63.1	83.1	75[h]	74[h]	3,615	9,933	-2
93	غرينادا	..	..	..	..	..	..	57[g]	73[g]	..	..	..
94	الصين	71	0.741	73.2	68.8	86.5[m]	95.1[m]	64[k]	69[k]	3,571	5,435	5
95	دومينيكا	..	..	..	..	..	..	75[g]	72[g]	..	..	..
96	سري لانكا	73	0.738	75.8	69.8	89.6	94.7	66[r]	64[r]	2,570	4,523	4
97	جورجيا	..	..	77.5	69.4	..	..	70	68	1,325	3,283	..
98	الجمهورية الدومينيكية	78	0.728	69.2	64.4	84.4	84.3	81[h]	73[h]	3,491	9,694	0
99	بليز	80	0.718	73.1	70.0	77.1[m]	76.7[m]	72[g]	71[g]	2,376	9,799	-1
100	إكوادور	79	0.721	73.4	68.2	89.7[m]	92.3[m]	71[g,s]	73[g,s]	1,656	5,491	1

24 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام) 2002		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[a]		مجموع نسب الالتحاق الإجماليّة بالتعليم الابتدائي والثانويّ والعالي (%) 02[b]/2001		الدخل التقديريّ (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2002[c]		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة[d]
	الترتيب	القيمة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	82	0.713	71.7	68.8	70.4[l,p,q]	83.5[l,p,q]	65	72	2,835	9,946	-1
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	73.9	70.7	..	..	81	78	..	..	..
103 السلفادور	84	0.709	73.6	67.6	77.1	82.4	65	66	2,602	7,269	-2
104 غيانا	81	0.715	66.4	60.1	98.2[l]	99.0[l]	75[k]	75[k]	2,439	6,217	2
105 الرأس الأخضر	83	0.709	72.7	66.9	68.0	85.4	72[h]	73[h]	3,229	7,034	1
106 الجمهورية العربية السورية	88	0.689	73.0	70.5	74.2	91.0	57	62	1,549	5,496	-3
107 أوزبكستان	85	0.705	72.4	66.7	98.9	99.6[e]	75	78	1,305	1,983	1
108 الجزائر	89	0.688	71.1	68.0	59.6	78.0	69[h]	72[h]	2,684	8,794	-2
109 غينيا الاستوائية	86	0.691	50.5	47.7	76.0[l]	92.8[l]	52	64	16,852[o]	42,304[o]	2
110 قيرغيزستان	..	..	72.2	64.6	..	..	81	80	1,269	1,944	..
111 إندونيسيا	90	0.685	68.6	64.6	83.4	92.5	64[h]	66[h]	2,138	4,161	-1
112 فييت نام	87	0.689	71.4	66.7	86.9[m,p]	93.9[m,p]	61	67	1,888	2,723	3
113 جمهورية مولدوفا	91	0.678	72.1	65.3	98.6[e]	99.6	63	60	1,168	1,788	0
114 بوليفيا	92	0.674	65.8	61.6	80.7[m]	93.1[m]	82[h]	89[h]	1,559	3,463	0
115 هندوراس	95	0.662	71.4	66.5	80.2[m]	79.8[m]	61[g,s]	64[g,s]	1,402	3,792	-2
116 طاجيكستان	93	0.668	71.3	66.0	99.3[e,m]	99.7[e,m]	67	80	759	1,225	1
117 منغوليا	94	0.664	65.7	61.7	97.5[m]	98.0[m]	76	64	1,316	1,955	1
118 نيكاراغوا	97	0.660	71.8	67.1	76.6[q]	76.8[q]	66[h]	63[h]	1,520	3,436	-1
119 جنوب أفريقيا	96	0.661	51.9	46.0	85.3	86.7	77	78	6,371	14,202	1
120 مصر	99	0.634	70.8	66.6	43.6[m,p]	67.2[m,p]	72[k,n]	80[k,n]	1,963	5,216	-1
121 غواتيمالا	98	0.635	68.7	62.8	62.5	77.3	52[h]	59[h]	2,007	6,092	1
122 غابون	..	..	57.6	55.7	..	..	70[k]	74[k]	4,937	8,351	..
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	72.7	66.9	..	..	59	64	..	..	..
124 جزر سليمان	..	..	70.5	67.8	..	..	..	..	1,239	1,786	..
125 المغرب	100	0.604	70.3	66.6	38.3	63.3	52	61	2,153	5,354	0
126 ناميبيا	101	0.602	46.8	43.8	82.8	83.8	72	70	4,262	8,402	0
127 الهند	103	0.572	64.4	63.1	46.4[m]	69.0[m]	48[g]	62[g]	1,442	3,820	-1
128 بوتسوانا	102	0.581	42.3	40.4	81.5	76.1	71	70	5,353	10,550	1
129 فانواتو	..	..	70.4	67.4	..	..	58	59	..	..	..
130 كمبوديا	105	0.557	59.5	55.2	59.3	80.8	53	64	1,622	2,117	-1
131 غانا	104	0.564	59.3	56.4	65.9	81.9	43	50	1,802	2,419	1
132 ميانمار	..	..	60.1	54.5	81.4	89.2	48[g]	47[g]	..	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	106	0.536	58.5	56.6	57.7[l]	71.1[l]	40	42	1,586	2,748	0
134 بوتان	..	..	64.3	61.8	..	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	107	0.528	55.6	53.1	55.5	77.4	53	65	1,358	2,082	0
136 جزر القمر	108	0.510	62.0	59.2	49.1	63.5	41	50	950	1,699	0
137 سوازيلندا	109	0.505	36.9	34.4	80.0	82.0	59	62	2,259	7,227	0
138 بنغلاديش	110	0.499	61.5	60.7	31.4	50.3	54	53	1,150	2,035	0
139 السودان	115	0.485	57.0	54.1	49.1	70.8	34[g]	39[g]	867	2,752	-4
140 نيبال	116	0.484	59.4	59.9	26.4	61.6	55	67	891	1,776	-4
141 الكاميرون	111	0.491	48.1	45.6	59.8[q]	77.0[q]	51[h]	61[h]	1,235	2,787	2
تنمية بشرية منخفضة											
142 باكستان	120	0.471	60.7	61.0	28.5[m,p]	53.4[m,p]	31[g]	43[g]	915	2,789	-6
143 توغو	119	0.477	51.4	48.3	45.4	74.3	55	78	941	2,004	-4
144 الكونغو	112	0,488	49.9	46.6	77.1	88.9	44[h]	52[h]	707	1,273	4
145 ليسوتو	117	0.483	39.0	33.3	90.3[q]	73.7[q]	66	64	1,357	3,578	0
146 أوغندا	113	0.487	46.4	44.9	59.2	78.8	68	73	1,088	1,651	5
147 زمبابوي	118	0.482	33.5	34.3	86.3	93.8	57[h]	60[h]	1,757[o]	3,059[o]	1
148 كينيا	114	0.486	46.4	44.0	78.5	90.0	52	54	962	1,067	6
149 اليمن	126	0.436	60.9	58.7	28.5	69.5	37[g]	66[g]	387	1,274	-5
150 مدغشقر	121	0.462	54.6	52.3	60.6[l]	74.2[l]	44	46	534	906	1
151 نيجيريا	122	0.458	52.0	51.2	59.4	74.4	41[k,n]	49[k,n]	562	1,322	1

24 دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام) 2002		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2002[a]		مجموع نسب الالتحاق الإجماليّة بالتعليم الابتدائي والثانويّ والعاليّ (%) 02[b]/2001		الدخل التقديريّ (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) 2002[c]		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة[d]
		الترتيب	القيمة	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
152	موريتانيا	124	0.456	53.9	50.7	31.3	51.5	42	46	1,581	2,840	0
153	هايتي	123	0.458	49.9	48.8	50.0	53.8	51[k,n]	53[k,n]	1,170	2,089	2
154	جيبوتي	..	..	47.0	44.8	55.5[l]	76.1[l]	20	28	..	..	..
155	غامبيا	125	0.446	55.4	52.5	30.9[l]	45.0[l]	41[h]	49[h]	1,263	2,127	1
156	إريتريا	127	0.431	54.2	51.1	45.6[l]	68.2[l]	28	39	654	1,266	0
157	السنغال	128	0.429	54.9	50.6	29.7	49.0	35[h]	41[h]	1,140	2,074	0
158	تيمور – ليشتي	..	..	50.2	48.5	..	..	..	..	..	..	..
159	رواندا	129	0.423	39.4	38.4	63.4	75.3	50	56	968	1,570	0
160	غينيا	..	..	49.3	48.6	..	..	21[f]	37[f]	1,569	2,317	..
161	بنن	130	0.406	53.1	48.5	25.5	54.8	41[h]	64[h]	876	1,268	0
162	جمهورية تنزانيا المتحدة	131	0.401	44.4	42.7	69.2	85.2	31[g]	32[g]	467	660	0
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	132	0.379	41.5	40.9	38.4[l]	60.3[l]	34	50	818	2,222	0
164	زامبيا	133	0.375	32.5	32.9	73.8	86.3	43	47	571	1,041	0
165	ملاوي	134	0.374	38.2	37.5	48.7	75.5	71[h]	77[h]	427	626	0
166	أنغولا	..	..	41.5	38.8	..	..	27[k]	32[k]	1,627	2,626	..
167	تشاد	135	0.368	45.7	43.6	37.5	54.5	25[g]	44[g]	760	1,284	0
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	136	0.355	42.4	40.4	51.8[l]	74.2[l]	24[r,s]	30[r,s]	467	846	0
169	جمهورية أفريقيا الوسطى	138	0.345	41.0	38.7	33.5[q]	64.7[q]	24	38	889	1,469	-1
170	إثيوبيا	137	0.346	46.4	44.6	33.8	49.2	28	41	516	1,008	1
171	موزامبيق	139	0.339	40.0	36.9	31.4	62.3	35	46	840	1,265	0
172	غينيا – بيساو	141	0.329	46.8	43.7	24.7[l]	55.2[l]	29[k]	45[k]	465	959	-1
173	بوروندي	140	0.337	41.3	40.2	43.6	57.7	29	38	561	794	1
174	مالي	142	0.309	49.0	47.9	11.9[m,p]	26.7[m,p]	21[f]	31[f]	635	1,044	0
175	بوركينا فاصو	143	0.291	46.3	45.1	8.1[m,p]	18.5[m,p]	18[h]	26[h]	855	1,215	0
176	النيجر	144	0.278	46.3	45.7	9.3	25.1	16	23	575	1,005	0
177	سيراليون	..	..	35.6	33.1	..	..	38[g]	52[g]	337	815	..

a – تشير البيانات إلى تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في يوليو/تموز 2002، ما لم يرد خلاف ذلك. بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية وتوقيت البيانات، وجب الحذر عند عقد المقارنات بين البلدان وعلى مرّ الزمن. b – تشير البيانات إلى العام الدراسي 2001/02. قد تشير البيانات المتعلّقة ببعض البلدان إلى تقديرات قطرية أو تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو. للتفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.uis.unesco.org/. جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذلك وجب الحذر عند عقد المقارنات بين مختلف البلدان. c – بسبب نقص البيانات عن الدخل بحسب الجنس، جرى تقدير الدخل المكتسب للإناث والذكور تقديراً غير تصنيفيّ على أساس البيانات عن نسبة أجر الإناث اللازراعي إلى أجر الذكور اللازراعيّ، ونسبة الإناث والذكور من السكان الناشطين اقتصادياً، ومجموع السكان إناثاً وذكوراً، والناتج المحلي الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)(انظر الملاحظة التقنية 1). بنيت التقديرات على بيانات أحدث عام خلال الفترة 1991–2000، ما لم يرد خلاف ذلك. d – أعيد حساب الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية لـ 144 بلداً مع قيمة دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. تدلّ القيمة السلبية على أنّ الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة أعلى من الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية، أمّا القيمة السلبية فتدلّ على العكس. e – طُبّقت نسبة 99٪ لحساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. f – طُبّقت نسبة 100٪ لحساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. g – تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/01. h – تقدير أوليّ صادر عن معهد الإحصاء في اليونيسكو، معرّض لمراجعة إضافية. i – قُدّرت النسبة بأقلّ من قيمتها الحقيقية، ذلك أنّ العديد من طلاّب التعليم العالي والثانوي يكملون دراستهم في البلدان المجاورة (انظر الإطار التابع للجدول 1). j – طبّقت قيمة 40 ألف دولار أميركيّ (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) لحساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. k – تشير البيانات إلى العام الدراسيّ 1999/2000. l – معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003a. m – بيانات الإحصاء الرسميّ للسكان. n – قدّم معهد الإحصاء في اليونيسكو البيانات لمكتب تقرير التنمية البشرية 2001 (انظر معهد الإحصاء في اليونيسكو 2001). o – جرى حسابه على أساس الدخل المحليّ الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) للعام 2000. p – تشير البيانات إلى أحد الأعوام بين 1995 و1999. q – بيانات المسوحات. r – تشير البيانات إلى العام الدراسيّ 1998/99. s – معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003b.

المصدر: العمود 1: جرى حسابه على أساس قيم دليل التنمية البشرية المرتبطة بالجنوسة في العمود 2؛ العمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3–10؛ للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1؛ العمودان 3 و4: الأمم المتحدة 2003؛ العمودان 5 و6: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004a، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمودان 7 و8: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004c، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمودان 9 و10: جرى حسابهما على أساس بيانات الناتج المحلي الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ) من البنك الدوليّ 2004f؛ العمودان 5 و6: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004a، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمودان 7 و8: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004c، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمودان 9 و10: جرى حسابهما على أساس بيانات الناتج المحلي الإجماليّ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركيّ)؛ البيانات عن الأجور من منظمة العمل الدولية 2004b؛ البيانات عن السكان الناشطين اقتصادياً من منظمة العمل الدولية 2002؛ بيانات السكّان من الأمم المتحدة 2003، ما لم يرد خلاف ذلك؛ العمود 11: جرى حسابه على أساس الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية المعاد حسابه والترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة في العمود 1.

ترتيب 144 بلداً بحسب دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة

1	النّرويج	25	اليونان	49	الاتّحاد الروسي	73	سري لانكا	97	نيكاراغوا
2	السويد	26	سلوفينيا	50	المكسيك	74	بيرو	98	غواتيمالا
3	أستراليا	27	بربادوس	51	بيلاروس	75	باراغوي	99	مصر
4	كندا	28	سنغافورة	52	ماليزيا	76	الأردن	100	المغرب
5	هولندا	29	جمهورية كوريا	53	بنما	77	تونس	101	ناميبيا
6	أيسلاندا	30	قبرص	54	ألبانيا	78	الجمهورية الدومينيكية	102	بوتسوانا
7	بلجيكا	31	مالطا	55	موريشيوس	79	إكوادور	103	الهند
8	الولايات المتحدة الأميركية	32	الجمهورية التشيكية	56	رومانيا	80	بليز	104	غانا
9	المملكة المتحدة	33	إستونيا	57	أوكرانيا	81	غيانا	105	كمبوديا
10	فنلندا	34	بولندا	58	فنزويلا	82	إيران (جمهورية–الإسلامية)	106	بابوا غينيا الجديدة
11	سويسرا	35	هنغاريا	59	كولومبيا	83	الرأس الأخضر	107	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
12	اليابان	36	الأرجنتين	60	البرازيل	84	السلفادور	108	جزر القمر
13	الدّانمرك	37	ليتوانيا	61	تايلاند	85	أوزبكستان	109	سوازيلندا
14	آيرلندا	38	سلوفاكيا	62	جامايكا	86	غينيا الاستوائية	110	بنغلاديش
15	فرنسا	39	البحرين	63	كازاخستان	87	فيت نام	111	الكاميرون
16	لكسمبرغ	40	شيلي	64	لبنان	88	الجمهورية العربية السورية	112	الكونغو
17	النمسا	41	أوروغواي	65	أرمينيا	89	الجزائر	113	أوغندا
18	نيوزيلندا	42	الكويت	66	القلبين	90	إندونيسيا	114	كينيا
19	ألمانيا	43	كرواتيا	67	تركمانستان	91	جمهورية مولدوفا	115	السودان
20	إسبانيا	44	كوستاريكا	68	عمان	92	بوليفيا	116	نيبال
21	إيطاليا	45	لاتفيا	69	فيجي	93	طاجيكستان	117	ليسوتو
22	إسرائيل	46	جزر البهاما	70	تركيا	94	منغوليا	118	زمبابوي
23	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	47	ترينيداد وتوباغو	71	الصين	95	هندوراس	119	توغو
24	البرتغال	48	بلغاريا	72	المملكة العربية السعودية	96	إفريقيا الجنوبية	120	باكستان
								121	مدغشقر
								122	نيجيريا
								123	هايتي
								124	موريتانيا
								125	غامبيا
								126	اليمن
								127	إريتريا
								128	السنغال
								129	رواندا
								130	بنن
								131	جمهورية تنزانيا المتحدة
								132	ساحل العاج
								133	زامبيا
								134	ملاوي
								135	تشاد
								136	جمهورية الكونغو الديمقراطية
								137	إثيوبيا
								138	جمهورية إفريقيا الوسطى
								139	موزامبيق
								140	بوروندي
								141	غينيا – بيساو
								142	مالي
								143	بوركينا فاصو
								144	النيجر

25 مقياس تمكين الجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مقياس تمكين الجنوسة		أ ت أ المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساءa (% من مجموع المقاعد)	نسبة النساء بين المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرينb (% من المجموع)	نسبة النساء بين المهنيّين والعاملين التقنيينَb (% من المجموع)	نسبة الدخل التقديريّ للإناث إلى الدخل التقديريّ للذكورc
	الترتيب	القيمة				
تنمية بشريّة مرتفعة						
1 النّرويج	1	0.908	36.4	28	49	0.74
2 السويد	2	0.854	45.3	31	50	0.83
3 أستراليا	8	0.806	26.5	35	55	0.71
4 كندا	10	0.787	23.6	34	54	0.63
5 هولندا	5	0.817	35.1	26	48	0.53
6 بلجيكا	7	0.808	33.9	30	48	0.50
7 آيسلاندا	6	0.816	30.2	29	55	0.63
8 الولايات المتحدة الأميركية	14	0.769	14.0	46	55	0.62
9 اليابان	38	0.531	9.9	10	46	0.46
10 آيرلندا	16	0.710	14.2	28	52	0.40
11 سويسرا	12	0.771	24.8	28	45	0.50
12 المملكة المتحدة	18	0.698	17.3	31	44	0.60
13 فنلندا	4	0.820	37.5	28	52	0.70
14 النمسا	13	0.770	30.6	29	48	0.36
15 لكسمبرغ	..	..	16.7	..	..	0.38
16 فرنسا	..	..	11.7	..	..	0.59
17 الدّانمرك	3	0.847	38.0	22	51	0.72
18 نيوزيلندا	11	0.772	28.3	38	52	0.69
19 ألمانيا	9	0.804	31.4	34	49	0.52
20 إسبانيا	15	0.716	26.6	31	46	0.44
21 إيطاليا	32	0.583	10.3	21	45	0.45
22 إسرائيل	25	0.614	15.0	26	54	0.53
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	26	40	0.56
24 اليونان	43	0.523	8.7	26	48	0.43
25 سنغافورة	20	0.648	16.0	26	43	0.50
26 البرتغال	23	0.644	19.1	29	51	0.54
27 سلوفينيا	31	0.584	12.2	29	55	0.62
28 جمهورية كوريا	68	0.377	5.9	5	34	0.46
29 بربادوس	24	0.634	17.6	40	55	0.61
30 قبرص	49	0.497	10.7	14	46	0.47
31 مالطا	53	0.480	9.2	17	40	0.37
32 الجمهورية التشيكية	30	0.586	15.7	26	52	0.56
33 بروني دار السلام	..	..	—d	..	..	..
34 الأرجنتين	21	0.645	31.3	26	53	0.37
35 سيشيل	..	..	29.4	..	..	..
36 إستونيا	28	0.592	18.8	37	68	0.63
37 بولندا	27	0.606	20.7	34	60	0.62
38 هنغاريا	39	0.529	9.8	35	62	0.59
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	13.3	..	..	..
40 البحرين	66	0.395	7.5e	10	19	0.34
41 ليتوانيا	47	0.508	10.6	44	70	0.67
42 سلوفاكيا	26	0.607	19.3	31	61	0.65
43 شيلي	58	0.460	10.1	21	52	0.38
44 الكويت	..	..	0.0	..	..	0.34
45 كوستاريكا	19	0.664	35.1	53	28	0.39
46 أوروغواي	46	0.511	11.5	37	52	0.52
47 قطر	..	..	—d	..	..	..
48 كرواتيا	36	0.560	17.8	26	51	0.56
49 الإمارات العربية المتحدة	..	..	0.0	8	25	..
50 لاتفيا	29	0.591	21.0	37	66	0.69

25 مقياس تمكين الجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مقياس تمكين الجنوسة		أ ت أ المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء[a] (% من مجموع المقاعد)	نسبة النساء بين المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين[b] (% من المجموع)	نسبة النساء بين المهنيّين والعاملين التقنيين[b] (% من المجموع)	نسبة الدخل التقديريّ للإناث إلى الدخل التقديريّ للذكور[c]
	الترتيب	القيمة				
51 جزر البهاما	17	0.699	26.8	31	58	0.65
52 كوبا	..	..	36.0	..	..	..
53 المكسيك	34	0.563	21.2	25	40	0.38
54 ترينيداد وتوباغو	22	0.644	25.4	40	51	0.45
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	8.3	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة						
56 بلغاريا	..	..	26.3	..	..	0.66
57 الاتّحاد الروسي	55	0.467	8.0	37	64	0.64
58 الجماهيرية العربية الليبية	..	..	..	..	..	..
59 ماليزيا	44	0.519	16.3	20	45	0.40
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	45	0.517	18.3	19	51	0.55
61 بنما	52	0.486	9.9	38	49	0.50
62 بيلاروس	..	..	18.4	..	..	0.65
63 تونغا	..	..	0.0	..	..	..
64 موريشيوس	..	..	5.7	..	..	0.37
65 ألبانيا	..	..	5.7	..	..	0.56
66 البوسنة والهرسك	..	..	12.3	..	..	..
67 سورينام	..	..	17.6	28	51	..
68 فنزويلا	61	0.444	9.7	27	61	0.41
69 رومانيا	56	0.465	9.3	31	56	0.58
70 أوكرانيا	65	0.411	5.3	38	64	0.53
71 سانت لوسيا	..	..	20.7	..	..	..
72 البرازيل	..	..	9.1	..	62	0.42
73 كولومبيا	48	0.498	10.8	38	50	0.53
74 عُمان	..	..	—[d]	..	..	0.22
75 ساموا (الغربية)	..	..	6.1	..	..	..
76 تايلاند	57	0.461	9.6	27	55	0.61
77 المملكة العربية السعودية	77	0.207	0.0	1	31	0.21
78 كازاخستان	..	..	8.6	..	..	0.59
79 جامايكا	..	..	13.6	..	..	0.66
80 لبنان	..	..	2.3	..	..	0.31
81 فيجي	71	0.335	6.0	51	9	0.36
82 أرمينيا	..	..	4.6	..	..	0.69
83 الفلبين	37	0.542	17.2	58	62	0.59
84 ملديف	..	..	6.0	15	40	..
85 بيرو	42	0.524	18.3	27	44	0.27
86 تركمانستان	..	..	26.0	..	..	0.63
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	22.7	..	..	..
88 تركيا	73	0.29	4.4	7	31	0.60
89 باراغوي	63	0.417	8.8	23	54	0.33
90 الأردن	..	..	7.9	..	..	0.31
91 أذربيجان	..	..	10.5	..	..	0.57
92 تونس	..	..	11.5	..	..	0.36
93 غرينادا	..	..	28.6	..	..	..
94 الصين	..	..	20.2	..	..	0.66
95 دومينيكا	..	..	18.8	..	..	..
96 سري لانكا	74	0.276	4.4	4	49	0.57
97 جورجيا	67	0.387	7.2[f]	28	64	0.40
98 الجمهورية الدومينيكية	40	0.527	15.4	31	49	0.36
99 بليز	59	0.455	9.3	31	52	0.24
100 إكوادور	50	0.490	16.0	25	44	0.30

25 مقياس تمكين الجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مقياس تمكين الجنوسة		أ ت أ المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء[a] (% من مجموع المقاعد)	نسبة النساء بين المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين[b] (% من المجموع)	نسبة النساء بين المهنيّين والعاملين التقنيّين[b] (% من المجموع)	نسبة الدخل التقديريّ للإناث إلى الدخل التقديريّ للذكور[c]
	الترتيب	القيمة				
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	72	0.313	4.1	13	33	0.29
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	10	33	..
103 السلفادور	60	0.448	10.7	26	46	0.36
104 غيانا	..	..	20.0	..	..	0.39
105 الرأس الأخضر	..	..	11.1	..	..	0.46
106 الجمهورية العربية السورية	..	..	12.0	..	..	0.28
107 أوزبكستان	..	..	7.2	..	..	0.66
108 الجزائر	..	..	..	..	..	0.31
109 غينيا الاستوائية	..	..	5.0	..	..	0.40
110 قيرغيزستان	..	..	6.7	..	..	0.65
111 إندونيسيا	..	..	8.0	..	..	0.51
112 فييت نام	..	..	27.3	..	..	0.69
113 جمهورية مولدوفا	54	0.469	12.9	40	64	0.65
114 بوليفيا	41	0.524	17.8	36	40	0.45
115 هندوراس	70	0.355	5.5	22	36	0.37
116 طاجيكستان	..	..	12.4	..	..	0.62
117 منغوليا	62	0.429	10.5	30	66	0.67
118 نيكاراغوا	..	..	20.7	..	..	0.44
119 جنوب إفريقيا	..	..	27.9[g]	..	..	0.45
120 مصر	75	0.266	3.6	9	30	0.38
121 غواتيمالا	..	..	8.2	..	..	0.33
122 غابون	..	..	11.0	..	..	0.59
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	9.1	..	..	..
124 جزر سليمان	..	..	0.0	..	..	0.69
125 المغرب	..	..	..	..	..	0.40
126 ناميبيا	33	0.572	21.4	30	55	0.51
127 الهند	..	..	9.3	..	..	0.38
128 بوتسوانا	35	0.562	17.0	35	52	0.51
129 فانواتو	..	..	1.9	..	..	..
130 كمبوديا	69	0.364	10.9	14	33	0.77
131 غانا	..	..	9.0	..	..	0.75
132 ميانمار	..	..	..[h]	..	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	..	..	0.9	..	..	0.58
134 بوتان	..	..	9.3	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	22.9	..	..	0.65
136 جزر القمر	..	..	—[i]	..	..	0.56
137 سوازيلندا	51	0.487	16.8	24	61	0.31
138 بنغلاديش	76	0.218	2.0	8	25	0.56
139 السودان	..	..	9.7	..	..	0.32
140 نيبال	..	..	..	..	..	0.50
141 الكاميرون	..	..	8.9	..	..	0.44
تنمية بشرية منخفضة						
142 باكستان	64	0.416	20.8	9	26	0.33
143 توغو	..	..	7.4	..	..	0.47
144 الكونغو	..	..	10.6	..	..	0.56
145 ليسوتو	..	..	17.0	..	..	0.38
146 أوغندا	..	..	24.7	..	..	0.66
147 زمبابوي	..	..	10.0	..	..	0.57
148 كينيا	..	..	7.1	..	..	0.90
149 اليمن	78	0.123	0.3	4	15	0.30
150 مدغشقر	..	..	6.4	..	..	0.59
151 نيجيريا	..	..	5.8	..	..	0.43

25 مقياس تمكين الجنوسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	مقياس تمكين الجنوسة: الترتيب	مقياس تمكين الجنوسة: القيمة	أ ت أ المقاعد البرلمانية التي تشغلها نساء[a] (% من مجموع المقاعد)	نسبة النساء بين المشرّعين وكبار المسؤولين والمديرين[b] (% من المجموع)	نسبة النساء بين المهنيّين والعاملين التقنيين[b] (% من المجموع)	نسبة الدخل التقديريّ للإناث إلى الدخل التقديريّ للذكور
152 موريتانيا	..	..	4.4	..	..	0.56
153 هايتي	..	..	9.1	..	..	0.56
154 جيبوتي	..	..	10.8	..	..	..
155 غامبيا	..	..	13.2	..	..	0.59
156 إريتريا	..	..	22.0	..	..	0.52
157 السنغال	..	..	19.2	..	..	0.55
158 تيمور – ليشتي	..	..	26.1	..	..	..
159 رواندا	..	..	45.0	..	..	0.62
160 غينيا	..	..	19.3	..	..	0.68
161 بنن	..	..	7.2	..	..	0.69
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	..	..	21.4	..	..	0.71
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	..	..	8.5	..	..	0.37
164 زامبيا	..	..	12.0	..	..	0.55
165 ملاوي	..	..	9.3	..	..	0.68
166 أنغولا	..	..	15.5	..	..	0.62
167 تشاد	..	..	5.8	..	..	0.59
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	7.4	..	..	0.55
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	..	..	—[i]	..	..	0.60
170 إثيوبيا	..	..	7.8	..	..	0.51
171 موزامبيق	..	..	30.0	..	..	0.66
172 غينيا – بيساو	..	..	—[i]	..	..	0.49
173 بوروندي	..	..	18.5	..	..	0.71
174 مالي	..	..	10.2	..	..	0.61
175 بوركينا فاصو	..	..	11.7	..	..	0.70
176 النيجر	..	..	1.2	..	..	0.57
177 سيراليون	..	..	14.5	..	..	0.41

a – هذه البيانات هي اعتباراً من 1 مارس/آذار 2004. إذا تألّف البرلمان من مجلس عموم أو مجلس نوّاب ومن مجلس أعيان أو مجلس شيوخ، تشير البيانات إلى المعدّل المرجّح لحصّة النساء من المقاعد في المجلسين. b – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة 1992–2001. ليست التقديرات المتعلّقة ببعض البلدان التي طبّقت التصنيف المعياري الدولي الحديث للمهن (ISCO-88) متماثلة تماماً مع تلك المتعلّقة بالبلدان التي استخدمت التصنيف السابق (ISCO-86).. c – جرى حسابها على أساس البيانات في العمودين 9 و10 من الجدول 24. d – بنيت التقديرات على بيانات أحدث عام خلال الفترة 1999–2001. e – لم يكن لبروني دار السلام وعُمان وقطر مجلس نيابيّ مطلقاً. f – سُمح للنساء بالتصويت في الاستفتاء الذي أجري في 14–15 فبراير/شباط 2001، والذي تمّت على أثره الموافقة على شرعة العمل الوطنيّ. وتمكّنت المرأة بعدها من ممارسة حقوقها السياسية كاملةً كمرشّحة ومنتخبة في الانتخابات الوطنية لعام 2002. g – أجريت الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2003؛ غير أنّ محكمة جورجيا العليا ألغت نتائج الانتخابات في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، على أن تجرى انتخابات جديدة في مارس/آذار 2004. h – لا تتضمّن الأرقام المتعلّقة بتوزيع المقاعد ممثّلي مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ الـ 36 الذين يعيّنون مداورةً بحسب المقتضى. بالتالي جرى حساب النسب المئوية الواردة في الجدول على أساس مقاعد مجلس العموم أو مجلس النوّاب والمقاعد الـ 54 الدائمة في مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ. i – لم يجرِ استدعاء المجلس النيابي المنتخب عام 1990 للانعقاد ولم يسمح له بالانعقاد، كما تمّ اعتقال العديد من أعضائه ونفْيُهم خارج البلاد. j – تمّ حلّ المجلس النيابيّ أو تعليق أعماله إلى أجل غير مسمّى.

المصدر: العمود1: جرى تحديده على أساس قيم مقياس تمكين الجنوسة في العمود 2؛ العمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3–6؛ للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1؛ العمود 3: جرى حسابه على أساس بيانات اتحاد البرلمانات الدوليّ 2004b عن المقاعد النيابية؛ العمودان 4 و5: جرى حسابهما على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2004b عن المهن. العمود 6 جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 9 و10 من الجدول 24.

ترتيب **78** دولة بحسب مقياس تمكين الجنوسة

1	النّرويج	15	إسبانيا	32	إيطاليا	48	كولومبيا	65	أوكرانيا
2	السويد	16	آيرلندا	33	ناميبيا	49	قبرص	66	البحرين
3	الدّانمرك	17	جزر البهاما	34	المكسيك	50	إكوادور	67	جورجيا
4	فنلندا	18	المملكة البريطانية المتحدة	35	بوتسوانا	51	سوازيلندا	68	جمهورية كوريا
5	هولندا	19	كوستاريكا	36	كرواتيا	52	بنما	69	كمبوديا
6	آيسلاندا	20	سنغافورة	37	الفلبين	53	مالطا	70	هندوراس
7	بلجيكا	21	الأرجنتين	38	اليابان	54	جمهورية مولدوفا	71	فيجي
8	أستراليا	22	ترينيداد وتوباغو	39	هنغاريا	55	الاتحاد الروسي	72	إيران (جمهورية–الإسلامية)
9	ألمانيا	23	البرتغال	40	الجمهورية الدومينيكية	56	رومانيا	73	تركيا
10	كندا	24	بربادوس	41	بوليفيا	57	تايلاند	74	سري لانكا
11	نيوزيلندا	25	إسرائيل	42	بيرو	58	شيلي	75	مصر
12	سويسرا	26	سلوفاكيا	43	اليونان	59	بليز	76	بنغلاديش
13	النمسا	27	بولندا	44	ماليزيا	60	السلفادور	77	المملكة العربية السعودية
14	الولايات المتحدة الأميركية	28	إستونيا	45	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	61	فنزويلا	78	اليمن
		29	لاتفيا			62	منغوليا		
		30	الجمهورية التشيكية	46	أوروغواي	63	باراغوي		
		31	سلوفينيا	47	ليتوانيا	64	باكستان		

26 اللاّمساواة بين الجنسين في التعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a]		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] أ ت أ		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائيّ[b,c] أ ت أ		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانويّ[b,c] أ ت أ		إجماليّ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي[c,d] أ ت أ	
	معدّل الإناث (% عمر 15 وما فوق) 2002	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2002	معدّل الإناث (% من عمر 15-24 عاماً) 2001	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2001	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000
تنمية بشريّة مرتفعة										
1 النّرويج	..	..	..	..	102[f]	1.00[f]	95[f]	1.01[f]	85[f]	1.52[f]
2 السويد	..	..	..	..	102	1.00	99	1.01	93	1.54
3 أستراليا	..	..	..	..	96	1.01	90[g]	1.03[g]	72	1.24
4 كندا	..	..	..	..	100[f,g]	1.00[f,g]	98[f,g]	1.00[f,g]	68[f]	1.34[f]
5 هولندا	..	..	..	..	100[f]	0.99[f]	90[f,g]	1.00[f,g]	57[f]	1.07[f]
6 بلجيكا	..	..	..	..	101[f]	1.00[f]	..	..	63[f]	1.16[f]
7 آيسلاندا	..	..	..	..	101[f]	1.00[f]	85[f]	1.05[f]	61[f]	1.73[f]
8 الولايات المتحدة الأميركية	..	..	..	..	93	1.01	85	1.00	94	1.35
9 اليابان	..	..	..	..	101	1.00	101[g,h]	1.01[g,h]	45	0.86
10 آيرلندا	..	..	..	..	95[f]	1.01[f]	85[f]	1.07[f]	53[f]	1.27[f]
11 سويسرا	..	..	..	..	99[f]	0.99[f]	85[f]	0.95[f]	37[f]	0.78[f]
12 المملكة المتحدة	..	..	..	..	101[f]	1.00[f]	95[f]	1.02[f]	64[f]	1.20[f]
13 فنلندا	..	..	..	..	100[f]	1.00[f]	95[f,g]	1.02[f,g]	94[f]	1.22[f]
14 النمسا	..	..	..	..	91[f]	1.01[f]	88[f,g]	0.99[f,g]	61[f]	1.15[f]
15 لكسمبرغ	..	..	..	..	96[f]	1.00[f]	83[f]	1.09[f]	10[f,i]	1.14[f]
16 فرنسا	..	..	..	..	100[f]	1[f]	93[f,g]	1.02[f,g]	59[f]	1.23[f]
17 الدّانمرك	..	..	..	..	99[h]	1.00[h]	91[h]	1.03[h]	68[f,g]	1.35[f]
18 نيوزيلندا	..	..	..	..	98	0.99	93[f,g]	1.02[f,g]	87	1.52
19 ألمانيا	..	..	..	..	84	1.02	88	1.00	48	1.00
20 إسبانيا	..	..	..	..	104	0.99	96	1.04	64	1.19
21 إيطاليا	..	..	..	..	100[f]	1.00[f]	85[g,j]	1.01[g,j]	57[f]	1.32[f]
22 إسرائيل	93.4	96	99.4	100	101	1.00	89	1.01	67	1.38
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	98[g]	1.00[g]	72[g]	1.02[g]	26	0.99
24 اليونان	..	..	..	..	95[f]	1.00[f]	86[f]	1.03[f]	64[f]	1.10[f]
25 سنغافورة	88.6[k]	92[k]	99.6[k]	100	..	..	..	..	..	..
26 البرتغال	..	..	..	..	..	..	89[f,g]	1.08[f,g]	58[f]	1.37[f]
27 سلوفينيا	99.6	100	99.8	100	93[f]	0.99[f]	97[f,g]	1.02[f,g]	70[f]	1.35[f]
28 جمهورية كوريا	..	..	..	..	101	1.00	89	1.00	61	0.6
29 بربادوس	99.7	100	99.8	100	103	1.00	86	0.99	52[f]	2.55[f]
30 قبرص	95.1[k]	96[k]	99.8[k]	100	95[f]	1.01[f]	89[f]	1.02[f]	25[f]	1.35[f]
31 مالطا	93.4	102	99.8	102	98[f]	1.01[f]	80[f,g]	1.01[f,g]	28[f]	1.29[f]
32 الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	88	1.00	90	1.01	35	1.09
33 بروني دار السلام	91.4[k]	95[k]	99.3[k]	100	..	..	..	..	17	1.77
34 الأرجنتين	97.0	100	98.9	100	108	1.00	83	1.06	67	1.48
35 سيشيل	92.3[k]	101[k]	99.4[k]	101	106	0.99	101	1.05	..	..
36 إستونيا	99.8[k]	100[k]	99.8[k]	100	97[f]	0.98[f]	95[f]	1.06[f]	74[f]	1.57[f]
37 بولندا	..	..	..	..	98	1.00	93	1.03	69	1.43
38 هنغاريا	..	..	..	..	90	0.99	92	1.00	50	1.29
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..	..	107[f]	1.09[f]	116[f]	1.21[f]	..	..
40 البحرين	84.2	92	98.9	100	91[g]	1.01[g]	86[g]	1.12[g]	28[g,j]	1.86[j]
41 ليتوانيا	99.6[k]	100[k]	99.7[k]	100	97[f]	0.99[f]	92[f,g]	1.01[f,g]	72[f]	1.53[f]
42 سلوفاكيا	99.7[k]	100[k]	99.7[k]	100	88	1.02	87	1.01	34	1.13
43 شيلي	95.6[k]	100[k]	99.2[k]	100	88[f]	0.99[f]	76[f]	1.03[f]	36[f]	0.92[f]
44 الكويت	81.0	96	93.9	102	84	0.99	79[g]	1.05[g]	32[g,j]	2.58[j]
45 كوستاريكا	95.9	100	98.7	101	91	1.02	53	1.11	22	1.17
46 أوروغواي	98.1	101	99.4	101	90	1.01	76[g]	1.11[g]	48	1.82
47 قطر	82.3[k,l]	97[k,l]	95.8[k,l]	102	94	0.98	80[g]	1.06[g]	34	2.69
48 كرواتيا	97.1[k]	98[k]	99.7[k]	100	88	0.98	87	1.03	39	1.15
49 الإمارات العربية المتحدة	80.7	107	95.0	108	80	0.97	74	1.05	..	..
50 لاتفيا	99.7[k]	100[k]	99.8[k]	100	90[f]	0.99[f]	89[f,g]	1.01[f,g]	80[f]	1.66[f]

26 اللاّمساواة بين الجنسين في التعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a]		الالمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] أ ت أ			أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ	
	معدّل الإناث (% عمر 15 وما فوق) 2002	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2002	معدّل الإناث (% من عمر 15-24 عاماً) 2001	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2001	نسبة الإناث (%) 2001-2000	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي[b,c] نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[b,c] نسبة الإناث (%) 2001-2000	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[b,c] نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	إجماليّ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي[c,d] نسبة الإناث (%) 2001-2000	إجماليّ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي[c,d] نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000
51 جزر البهاما	..	..	..	..	..	..	79[g]	1.01[g]	..	..
52 كوبا	96.8	100	99.8	100	95	0.99	84	1.01	30	1.25
53 المكسيك	88.7[k]	96[k]	96.5[k]	100	102	1.01	61[g]	1.03[g]	21	0.95
54 ترينيداد وتوباغو	97.9	99	99.8	100	94[g]	1.00[g]	69[g]	1.03[g]	9	1.53
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة										
56 بلغاريا	98.1	99	99.6	100	92[f]	0.98[f]	85[f,g]	0.98[f,g]	46[f]	1.35[f]
57 الاتّحاد الروسي	99.5	100	99.8	100	..	..	..	..	80	1.33
58 الجماهيرية العربية الليبية	70.7	77	94.0	94	..	..	..	..	61	1.09
59 ماليزيا	85.4[k]	93[k]	97.3[k]	100	95	1.00	73	1.10	28[f]	1.09[f]
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	..	..	93[f]	1.00[f]	81[f,g]	0.96[f,g]	28[f]	1.32[f]
61 بنما	91.7	99	96.6	99	99	1.00	65[g]	1.10[g]	42[g,h]	1.67[h]
62 بيلاروس	99.6	100	99.8	100	93[g]	0.98[g]	79[g]	1.04[g]	72	1.37
63 تونغا	98.9[k]	100[k]	99.1[k]	100	105	1.00	77[f,g]	1.13[f,g]	4[g]	1.4
64 موريشيوس	80.5[k]	91[k]	95.4[k]	102	93	1.00	64	1.08	13	1.29
65 ألبانيا	98.3[k]	99[k]	99.5[k]	100	97[f]	1.00[f]	75[f]	1.03[f]	19[f]	1.69[f]
66 البوسنة والهرسك	91.1	93	99.7	100	..	..	..	..	..	..
67 سورينام	..	..	..	..	98[g]	1.01[g]	75[g]	1.43[g]	15	1.69
68 فنزويلا	92.7	99	98.9	101	93	1.01	62[g]	1.17[g]	31[g]	1.37
69 رومانيا	96.3[k]	98[k]	97.8[k]	100	92[f]	0.99[f]	81[f]	1.02[f]	30[f]	1.20[f]
70 أوكرانيا	99.5	100	99.9	100	81[g]	1.00[g]	91[g]	1.00[g]	63	1.17
71 سانت لوسيا	..	..	..	..	102[g]	0.98[g]	79[g]	1.29[g]	24[g,i]	0.87[i]
72 البرازيل	86.5[k]	100[k]	95.7[k]	103	97	1.02	74	1.08	21	1.29
73 كولومبيا	92.2	100	97.9	101	86[g]	0.99[g]	56[g]	1.10[g]	25	1.10
74 عُمان	65.4	80	97.3	98	75	1.01	68	1.00	10[g]	1.67
75 ساموا (الغربية)	98.4	99	99.5	100	94	0.99	65	1.12	6[g]	0.9
76 تايلاند	90.5[k]	95[k]	97.8[k]	100	85[g]	0.97[g]	..	..	38	1.09
77 المملكة العربية السعودية	69.5	83	91.6	96	57	0.92	51[g]	0.93[g]	26[g]	1.49
78 كازاخستان	99.2	100	99.8	100	89	0.99	83	0.97	43	1.23
79 جامايكا	91.4	109	97.8	107	95	1.00	76	1.04	24	2.24
80 لبنان	..	..	..	..	89[g]	0.99[g]	..	..	48	1.14
81 فيجي	91.4[k,l]	97[k,l]	99.4[k,l]	100	100[g]	1.00[g]	79[g]	1.07[g]	73[g]	1.00[g]
82 أرمينيا	99.2[k]	99[k]	99.9[k]	100	84	0.99	86	1.04	29	1.17
83 الفلبين	92.7[k]	100[k]	95.7[k]	101	94	1.02	62	1.2	35	1.29
84 مليف	97.2	100	99.2	100	96	1.01	33[h]	1.13[h]	..	..
85 بيرو	80.3[m]	88[m]	95.6[m]	100	101	1.00	65[f,g]	0.97[f,g]	31[g]	0.98
86 تركمانستان	98.3[k,l]	99[k,l]	99.8[k,l]	100	..	..	..	..	..	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	92[g]	0.99[g]	57	1.21	..	..
88 تركيا	78.5[k]	83[k]	93.2[k]	95	85[g]	0.93[g]	..	..	21	0.73
89 باراغوي	90.2[m]	97[m]	96.5[m]	100	92[g]	1.01[g]	51[g]	1.05[g]	22	1.37
90 الأردن	85.9	90	99.5	100	92	1.01	81	1.03	31	1.02
91 أذربيجان	..	..	..	..	79	0.98	75[g]	0.99[g]	24	1.02
92 تونس	63.1	76	90.6	93	97	0.99	69[g]	1.04[g]	21[f,g]	0.97[f]
93 غرينادا	..	..	..	..	80[f,g]	0.90[f,g]	..	..	..	..
94 الصين	86.5[k]	91[k]	98.5[k]	99	93[f,g]	1.01[f,g]	..	..	..	..
95 دومينيكا	..	..	..	..	90[f,g]	0.98[f,g]	87[f]	1.06[f]	..	..
96 سري لانكا	89.6	95	96.9	100	105	1.00	..	..	..	..
97 جورجيا	..	..	..	..	91	1.00	72[g,i]	1.03[g,i]	37	1.02
98 الجمهورية الدومينيكية	84.4	100	92.5	102	95	0.96	47	1.34	..	..
99 بليز	77.1[k]	101[k]	84.6[k]	101	96[f,g]	1.00[f,g]	63[f]	1.07[f]	..	..
100 إكوادور	89.7[k]	97[k]	96.5[k]	100	102	1.01	50	1.02	..	..

26 اللاّمساواة بين الجنسين في التعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a]		الالمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] أ ت أ		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي[b,c] أ ت أ		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي[b,c] أ ت أ		إجمالي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي[c,d] أ ت أ	
	معدّل الإناث (% عمر 15 وما فوق) 2002	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2002	معدّل الإناث (% من عمر 15-24 عاماً) 2001	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2001	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	70.4[l,m]	84[l,m]	..	..	78[f,g]	0.98[f,g]	..	..	20	1.01
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	95	1.01	83[g]	1.06[g]	30	0.98
103 السلفادور	77.1	94	88.1	98	89	1.00	47	1.02	18	1.19
104 غيانا	..	..	..	..	97[h]	0.97[h]	79[g,h]	1.10[g,h]	..	..
105 الرأس الأخضر	68.0	80	86.3	94	100	0.99	54	1.04	3	0.84
106 الجمهورية العربية السورية	74.2	82	93.0	96	96	0.95	37	0.91	..	..
107 أوزبكستان	98.9	99	99.6	100	..	..	..	..	..	..
108 الجزائر	59.6	76	85.6	91	94	0.97	64[g]	1.06[g]	..	..
109 غينيا الاستوائية	..	..	..	..	78	0.85	19[g,h]	0.58[g,h]	2[h]	0.43[h]
110 قيرغيزستان	..	..	..	..	88	0.96	..	..	48	1.14
111 إندونيسيا	83.4	90	97.6	99	92	0.99	46[g,h]	0.95[g,h]	14	0.86
112 فييت نام	86.9[k,l]	93[k,l]	..	..	92[f,g]	0.94[f,g]	..	..	9	0.76
113 جمهورية مولدوفا	98.6	99	99.8	100	78	0.99	70	1.03	33	1.34
114 بوليفيا	80.7[k]	87[k]	96.1[k]	98	94	1.00	67[f,g]	0.98[f,g]	22[g,l]	0.55[l]
115 هندوراس	80.2[k]	101[k]	90.9[k]	105	88[g]	1.02[g]	..	..	16[g]	1.32
116 طاجيكستان	99.3[k]	100[k]	99.8[k]	100	102	0.95	72[g]	0.84[g]	7	0.33
117 منغوليا	97.5[k]	99[k]	98.4[k]	101	88	1.03	78	1.19	44	1.74
118 نيكاراغوا	76.6[m]	100[m]	88.8[m]	106	82	1.01	40	1.18	..	..
119 جنوب إفريقيا	85.3	98	91.7	100	90	1.01	65[f,g]	1.11[f,g]	16	1.14
120 مصر	43.6[k,l]	65[k,l]	66.9[k,l]	85	88[g]	0.96[g]	79	0.95[g]	..	..
121 غواتيمالا	62.5	81	73.8	86	83	0.95	27[g]	0.95[g]	..	..
122 غابون	..	..	..	..	78[f,g]	0.99[f,g]	..	..	5[l]	0.54[l]
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	96[g]	0.94[g]	..	..	1[g]	0.56
124 جزر سليمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
125 المغرب	38.3	61	61.3	79	85	0.93	28[g,h]	0.83[g,h]	9[g]	0.80
126 ناميبيا	82.8	99	94.0	104	81	1.06	44	1.36	7	0.84
127 الهند	..	..	..	..	76[f]	0.83[f]	..	..	9[f]	0.68[f]
128 بوتسوانا	81.5	107	92.8	109	83	1.04	59[f,g]	1.15[f,g]	4	0.82
129 فانواتو	..	..	..	..	94	1.02	28	1.01	..	..
130 كمبوديا	59.3	73	75.9	90	83[g]	0.93[g]	15[g]	0.6[g]	2	0.40
131 غانا	65.9	80	90.1	96	59	0.96	30[g]	0.87[g]	2	0.39
132 ميانمار	81.4	91	91.1	100	82	1.00	34	0.94	15[f,g]	1.75[f]
133 بابوا غينيا الجديدة	..	..	..	..	73[g]	0.89[g]	20[g]	0.80[g]	1[l]	0.54[l]
134 بوتان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	55.5	72	72.7	85	79	0.92	28	0.81	3	0.57
136 جزر القمر	49.1	77	52.2	79	50[g,h]	0.84[gh]	..	..	1[g,h]	0.73[h]
137 سوازيلندا	80.0	98	92.1	102	77	1.01	35	1.21	5	1.16
138 بنغلاديش	31.4	62	41.1	71	88	1.02	46	1.1	4	0.50
139 السودان	49.1	69	74.2	88	42[g,h]	0.83[g,h]	..	..	6[l]	0.92[l]
140 نيبال	26.4	43	46.0	59	66[f,g]	0.88[f,g]	..	..	2	0.28
141 الكاميرون	59.8[m]	78[m]	..	..	..	..	..	..	4[g]	0.63
تنمية بشرية منخفضة										
142 باكستان	28.5[k,l]	53[k,l]	42.0[c]	64	..	..	..	..	..	..
143 توغو	45.4	61	66.6	75	86	0.84	17[g,h]	0.48[g,h]	1[h]	0.20[h]
144 الكونغو	77.1	87	97.3	99	..	..	..	..	1	0.19
145 ليسوتو	90.3[m]	123[m]	..	..	88	1.08	27	1.56	3	1.28
146 أوغندا	59.2	75	74.0	86	..	..	13[f]	0.86[f]	2[g]	0.52
147 زمبابوي	86.3	92	96.2	97	83	1.01	38	0.91	3[g]	0.58
148 كينيا	78.5	87	95.1	99	71[g]	1.02[g]	24[g]	0.97[g]	2[g]	0.53
149 اليمن	28.5	41	50.9	60	47[g,h]	0.66[g,h]	21[g,h]	0.46[g,h]	5[g,h]	0.28[h]
150 مدغشقر	..	..	..	..	69	1.01	12[g,l]	1.03[g,l]	2	0.83
151 نيجيريا	59.4	80	86.5	95	..	..	..	..	..	..

26 اللاّمساواة بين الجنسين في التعليم

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين[a]		الالمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب[a] أ ت أ		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائيّ[b,c] أ ت أ		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانويّ[b,c] أ ت أ		إجماليّ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي[c,d] أ ت أ	
	معدّل الإناث (% عمر 15 وما فوق) 2002	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2002	معدّل الإناث (% من عمر 15-24 عاماً) 2001	معدّل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2001	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000	نسبة الإناث (%) 2001-2000	نسبة الإناث إلى الذكور[e] 2001-2000
152 موريتانيا	31.3	61	41.8	73	65[g]	0.96[g]	13[g]	0.83[g]	1	0.27
153 هايتي	50.0	93	66.5	101	..	..	..	..	..	..
154 جيبوتي	..	..	..	..	30[g]	0.77[g]	13[g]	0.63[g]	1	0.80
155 غامبيا	..	..	..	..	70[g]	0.92[g]	24[g]	0.75[g]	..	..
156 إريتريا	..	..	..	..	39	0.86	18[g]	0.74[g]	(.)	0.15
157 السنغال	29.7	61	44.5	72	54	0.89	..	..	..	..
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	..	..	..	15	1.58
159 رواندا	63.4	84	83.6	97	85	1.03	..	..	1[g]	0.40
160 غينيا	..	..	..	..	54	0.78	7[g,j]	0.38[g,j]	..	..
161 بنن	25.5	47	38.5	53	58[g,h]	0.69[g,h]	13[f,g]	0.48[f,g]	1[h]	0.24[h]
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	69.2	81	89.4	95	54	1	..	..	(.)[f]	0.31[f]
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	..	..	51.5	74	53	0.74	..	..	4[j]	0.36[j]
164 زامبيا	73.8	85	86.9	95	66[g]	0.99[g]	18[g]	0.85[g]	2[f,g]	0.46[f]
165 ملاوي	48.7	64	62.8	77	81[g]	1.00[g]	26	0.81	(.)[j]	0.37[j]
166 أنغولا	..	..	..	..	28[g,h]	0.86[g,h]	..	..	1[h]	0.63[h]
167 تشاد	37.5	69	64.0	84	47[g]	0.67[g]	4[f,g]	0.31[f,g]	(.)[h]	0.17[h]
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	..	..	..	..	34[j]	0.95[j]	9[g,j]	0.58[g,j]	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	33.5[m]	52[m]	46.9[m]	67	..	..	..	..	1[h]	0.19[h]
170 إثيوبيا	33.8	69	51.8	82	41	0.79	11[g]	0.61[g]	1	0.36
171 موزامبيق	31.4	50	49.2	64	56	0.88	9	0.69	(.)[g,h]	0.73[h]
172 غينيا – بيساو	..	..	..	..	38[h]	0.71[h]	..	..	(.)[h]	0.18[h]
173 بوروندي	43.6	76	65.1	97	48[g]	0.82[g]	7[g]	0.75[g]	1	0.42
174 مالي	11.9[k,l]	44[k,l]	16.9[k,l]	52	32[g,j]	0.72[g,j]	..	..	..	..
175 بوركينا فاصو	8.1[k,l]	44[k,l]	14.0[k,l]	55	29[g]	0.71[g]	6[f,g]	0.65[f,g]	1	0.33
176 النيجر	9.3	37	15.1	44	28	0.68	4	0.66	1[g]	0.34
177 سيراليون	..	..	..	..	..	..	..	..	1[g]	0.40
البلدان النامية	**75.9**	**88**	**85.7**	**95**	..	..	..	..	..	..
البلدان الأقل نمواً	**43.3**	**70**	**57.4**	**81**	..	..	..	..	..	..
الدول العربية	**51.8**	**70**	**75.6**	**87**	..	..	..	..	..	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	**86.2**	**91**	**97.6**	**99**	..	..	..	..	..	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	**87.7**	**98**	**95.3**	**101**	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا	**40.8**	**67**	**45.0**	**70**	..	..	..	..	..	..
إفريقيا جنوب الصحراء	**55.9**	**79**	**72.6**	**90**	..	..	..	..	..	..
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	**99.1**	**100**	**99.6**	**100**	..	..	..	..	..	..
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل مرتفع	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل متوسط	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل منخفض	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

a – تمثّل البيانات تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في يوليو/تموز 2002، ما لم يرد خلاف ذلك. بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية وتوقيت البيانات، وجب الحذر عند عقد المقارنات بين البلدان وعلى مرّ الزمن. يمثّل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في السن الرسمية المناسبة للمستوى التعليميّ المشار إليه، إلى مجموع السكّان في السن المذكورة. تتخطّى نسب الالتحاق بالتعليم في بعض الحالات الـ100 نظراً للاختلافات بين مجموعتي البيانات. b – تشير البيانات إلى العام الدراسيّ 2001/02. قد تشير البيانات المتعلّقة ببعض البلدان إلى تقديرات قطرية أو تقديرات لمعهد الإحصاء في اليونيسكو. للتفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: http://www.uis.unesco.org. جمعت البيانات من مصادر مختلفة، لذلك وجب الحذر في معالجتها. c – يجري حساب نسبة الالتحاق بالتعليم العالي بصورة عامة على أنّها نسبة إجمالية. d – تمثّل النسبة نسبة الالتحاق بالتعليم للإناث إلى نسبة الالتحاق بالتعليم للذكور. e – تشير البيانات إلى العام الدراسيّ 2000–2001. f – تقديرات أولية صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو، معرّضة لمراجعة إضافية. g – تشير البيانات إلى العام الدراسيّ 1999/2000. h – قُدّرت النسبة بأقلّ من قيمتها الحقيقية، ذلك أنّ العديد من الطلاّب يكملون دراساتهم في بلدان مجاورة. i – تشير البيانات إلى العام الدراسي 1998/99. j – بيانات الإحصاء الرسميّ للسكان. k – تشير البيانات إلى عام بين 1995 و1999. l – بيانات المسوحات.

المصدر: العمودان 1 و3: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004a؛ العمودان 2 و4: جرى حسابهما على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004a عن معدّلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والشباب؛ الأعمدة 5, 7 و9: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2004c؛ الأعمدة 6, 8 و10: جرى حسابها على أساس البيانات عن صافي معدّلات الالتحاق بالتعليم.

27 اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[1]		معدّل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاما وما فوق)			العمالة للإناث بحسب النشاط الاقتصادي (%)						افراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)	
					الزراعة		الصناعة		الخدمات			
	المعدل (%)	الدليل (1990 = 100)	كنسبة مئوية من معدل الذكور		المجموع	كنسبة مئوية من معدل الذكور	المجموع	كنسبة مئوية من معدل الذكور	المجموع	كنسبة مئوية من معدل الذكور	النساء	الرجال
	2002	2002	2002		1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]
تنمية بشريّة مرتفعة												
1 النّرويج	59.9	110	85		2	37	9	27	88	152	63	38
2 السويد	62.7	102	89		1	32	11	31	88	144	50	50
3 أستراليا	56.4	108	78		3	56	10	33	87	135	58	42
4 كندا	60.5	105	83		2	40	11	35	87	137	65	35
5 هولندا	45.8	106	67		2	60	9	29	86	135	80	20
6 بلجيكا	40.1	106	67		1	52	10	28	82	141	85	15
7 آيسلاندا	66.7	101	83		3	24	10	29	85	157	50	50
8 الولايات المتحدة الأميركية	59.3	107	82		1	42	12	36	87	134	63	37
9 اليابان	51.1	104	68		5	113	21	55	73	128	81	19
10 آيرلندا	37.9	118	53		2	17	14	36	83	167	53	47
11 سويسرا	51.0	104	66		3	67	13	37	84	141	59	41
12 المملكة المتحدة	53.2	106	75		1	35	11	32	88	142	68	32
13 فنلندا	56.9	98	87		4	50	14	35	82	156	42	58
14 النمسا	44.1	103	66		6	113	14	32	80	154	67	33
15 لكسمبرغ	38.2	104	58		..	..	..	..	..	..	..	..
16 فرنسا	49.1	108	77		1	36	13	38	86	136	..	..
17 الدّانمرك	61.8	100	84		2	34	14	38	85	143	..	..
18 نيوزيلندا	58.0	110	80		6	50	12	37	82	146	61	39
19 ألمانيا	47.9	100	70		2	70	18	40	80	153	78	22
20 إسبانيا	38.1	113	57		5	59	15	35	81	160	63	37
21 إيطاليا	38.8	107	59		5	78	20	52	75	136	54	46
22 إسرائيل	49.2	115	69		..	..	..	..	..	..	76	24
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	51.1	105	65		(.)	33	10	37	90	123	87	13
24 اليونان	38.4	109	59		18	118	12	40	70	127	69	31
25 سنغافورة	50.0	99	64		(.)	50	18	60	81	119	76	24
26 البرتغال	51.6	105	72		14	123	23	51	63	143	70	30
27 سلوفينيا	54.4	98	81		10	95	29	62	61	143	62	38
28 جمهورية كوريا	54.1	112	71		12	125	19	55	70	122	88	12
29 بربادوس	62.3	107	79		4	77	10	35	63	129	..	..
30 قبرص	49.2	103	62		4	80	13	41	83	142	84	16
31 مالطا	26.3	113	38		1	18	21	58	78	129	..	..
32 الجمهورية التشيكية	61.3	100	83		3	55	28	57	68	155	86	14
33 بروني دار السلام	50.7	112	63		..	..	..	..	..	..	..	..
34 الأرجنتين	36.7	126	48		(.)	33	12	40	87	127	59	41
35 سيشيل	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
36 إستونيا	60.4	95	82		4	39	23	55	73	153	50	50
37 بولندا	57.1	100	80		19	99	18	46	63	155	58	43
38 هنغاريا	48.6	102	72		4	41	26	60	71	144	70	30
39 سانت كيتس ونيفيس	..	..	..		..	..	..	..	..	..	..	..
40 البحرين	34.2	120	40		..	..	..	..	..	..	..	..
41 ليتوانيا	57.5	97	80		12	60	21	61	67	148	59	41
42 سلوفاكيا	62.7	99	84		4	45	26	53	71	161	75	25
43 شيلي	38.5	121	50		..	..	..	..	..	..	..	..
44 الكويت	36.4	96	48		..	..	..	..	..	..	..	..
45 كوستاريكا	37.6	113	47		4	19	15	57	80	158	43	57
46 أوروغواي	48.6	110	67		2	28	14	43	85	136	74	25
47 قطر	42.1	127	47		..	..	..	..	..	..	..	..
48 كرواتيا	48.9	102	73		15	97	21	58	63	133	73	27
49 الإمارات العربية المتحدة	32.0	110	37		(.)	1	14	38	86	157	..	..
50 لاتفيا	59.3	94	80		12	63	16	48	72	153	50	50

27 اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	معدّل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاما وما فوق)			العمالة للإناث بحسب النشاط الاقتصادي (%)						افراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)	
	المعدل (%)	الدليل (1990 = 100)	كنسبة مئوية من معدل الذكور	الزراعة		الصناعة		الخدمات			
	2002	2002	2002	المجموع 1995-2002[a]	كنسبة مئوية من معدل الذكور 1995-2002[a]	المجموع 1995-2002[a]	كنسبة مئوية من معدل الذكور 1995-2002[a]	المجموع 1995-2002[a]	كنسبة مئوية من معدل الذكور 1995-2002[a]	النساء 1995-2002[a]	الرجال 1995-2002[a]
51 جزر البهاما	67.0	104	84	1	22	5	22	93	134	..	..
52 كوبا	50.8	120	66	..	..	..	..	..	..	..	..
53 المكسيك	40.2	118	48	6	26	22	79	72	150	49	51
54 ترينيداد وتوباغو	44.9	115	60	3	25	13	36	84	160	75	25
55 أنتيغوا وبربودا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة											
56 بلغاريا	56.1	94	86	..	..	..	..	..	..	..	..
57 الاتّحاد الروسي	59.1	98	82	8	53	23	64	69	140	41	58
58 الجماهيرية العربية الليبية	25.6	125	34	..	..	..	..	..	..	..	..
59 ماليزيا	48.9	110	62	14	68	29	85	57	126	..	..
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	50.0	104	72	..	..	..	..	..	..	61	39
61 بنما	44.0	114	56	6	19	10	50	85	165	36	64
62 بيلاروس	59.1	97	82	..	..	..	..	..	..	..	..
63 تونغا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
64 موريشيوس	38.4	111	48	13	82	43	110	45	97	..	..
65 ألبانيا	60.0	103	74	..	..	..	..	..	..	..	..
66 البوسنة والهرسك	43.1	99	60	..	..	..	..	..	..	..	..
67 سورينام	37.1	124	50	2	21	1	2	97	150	..	..
68 فنزويلا	43.9	116	54	2	12	12	42	86	151	..	..
69 رومانيا	50.5	97	76	45	113	22	72	33	111	71	29
70 أوكرانيا	55.4	98	80	17	79	22	57	55	168	60	40
71 سانت لوسيا	..	..	..	16	59	14	56	71	144	..	..
72 البرازيل	43.7	98	52	16	68	10	37	74	150	..	..
73 كولومبيا	48.9	115	61	7	20	17	90	76	158	58	42
74 عُمان	20.0	157	26	..	..	..	..	..	..	..	..
75 ساموا (الغربية)	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
76 تايلاند	73.0	97	85	48	95	17	85	35	119	66	34
77 المملكة العربية السعودية	22.0	147	29	..	..	..	..	..	..	..	..
78 كازاخستان	61.2	101	82	..	..	..	..	..	..	..	..
79 جامايكا	67.3	101	86	10	34	9	34	81	181	66	34
80 لبنان	30.3	125	39	..	..	..	..	..	..	..	..
81 فيجي	38.7	146	48	..	..	..	..	..	..	..	..
82 أرمينيا	62.4	99	88	..	..	..	..	..	..	..	..
83 الفلبين	49.9	106	61	25	55	12	67	63	172	..	..
84 ملديف	65.4	100	80	5	31	24	149	39	70	57	43
85 بيرو	35.3	120	44	6	56	10	42	84	129	66	34
86 تركمانستان	62.5	105	82	..	..	..	..	..	..	..	..
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
88 تركيا	50.8	116	62	56	232	15	56	29	60	68	32
89 باراغواي	37.3	110	44	20	52	10	50	69	173	..	..
90 الأردن	27.6	163	36	..	..	..	..	..	..	..	..
91 أذربيجان	55.0	106	76	43	114	7	51	50	103	..	..
92 تونس	37.5	114	48	..	..	..	..	..	..	..	..
93 غرينادا	..	..	..	10	59	12	38	77	165	..	..
94 الصين	72.5	98	86	..	..	..	..	..	..	..	..
95 دومينيكا	..	..	..	14	44	10	42	72	180	..	..
96 سري لانكا	43.3	108	56	49	129	22	98	27	74	56	44
97 جورجيا	55.7	100	78	53	100	6	47	41	118	57	43
98 الجمهورية الدومينيكية	40.8	120	48	2	9	17	64	81	154	23	77
99 بليز	27.5	115	32	6	17	12	62	81	187	32	68
100 إكوادور	33.4	120	40	4	38	16	55	79	132	64	36

27 اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	معدّل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاما وما فوق)			العمالة للإناث بحسب النشاط الاقتصادي (%)						أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)	
	المعدل (%)	الدليل (1990 = 100)	كنسبة منوية من معدل الذكور	الزراعة		الصناعة		الخدمات			
				المجموع	كنسبة منوية من معدل الذكور	المجموع	كنسبة منوية من معدل الذكور	المجموع	كنسبة منوية من معدل الذكور	النساء	الرجال
	2002	2002	2002	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	30.0	139	38	..	..	..	..	..	..	46	54
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	9.5	151	14	26	281	11	34	62	107	46	54
103 السلفادور	47.1	126	56	4	12	22	90	74	178	39	61
104 غيانا	41.5	116	50	..	..	..	..	..	..	..	..
105 الرأس الأخضر	46.6	109	53	..	..	..	..	..	..	..	..
106 الجمهورية العربية السورية	29.2	124	38	..	..	..	..	..	..	..	..
107 أوزبكستان	62.8	106	85	..	..	..	..	..	..	..	..
108 الجزائر	30.9	162	41	..	..	..	..	..	..	..	..
109 غينيا الاستوائية	45.7	101	52	..	..	..	..	..	..	..	..
110 قيرغيزستان	61.2	104	85	53	103	8	60	38	112	..	..
111 إندونيسيا	56.0	111	68	..	..	..	..	..	..	..	..
112 فييت نام	73.5	96	91	..	..	..	..	..	..	..	..
113 جمهورية مولدوفا	60.3	98	84	50	97	10	58	40	130	70	30
114 بوليفيا	48.4	106	58	3	54	14	36	82	151	63	37
115 هندوراس	41.2	122	48	..	..	..	..	..	..	40	60
116 طاجيكستان	58.5	112	81	..	..	..	..	..	..	..	..
117 منغوليا	73.8	103	88	..	..	..	..	..	..	70	30
118 نيكاراغوا	48.1	119	57	..	..	..	..	..	..	..	..
119 جنوب إفريقيا	47.3	102	59	9	72	14	41	75	150	..	..
120 مصر	35.7	118	45	39	144	7	28	54	112	33	67
121 غواتيمالا	37.1	132	43	18	36	23	127	56	203	..	..
122 غابون	63.2	101	77	..	..	..	..	..	..	..	..
123 سان تومي وبرينسيبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
124 جزر سليمان	80.9	97	92	..	..	..	..	..	..	..	..
125 المغرب	41.8	107	53	6	107	40	125	54	86	19	81
126 ناميبيا	53.7	101	67	29	89	7	39	63	128	..	..
127 الهند	42.4	105	50	..	..	..	..	..	..	..	..
128 بوتسوانا	62.6	95	77	17	78	14	54	67	133	45	55
129 فانواتو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
130 كمبوديا	80.2	98	97	..	..	..	..	..	..	64	36
131 غانا	79.9	98	98	..	..	..	..	..	..	..	..
132 ميانمار	65.8	99	75	..	..	..	..	..	..	..	..
133 بابوا غينيا الجديدة	67.6	100	79	..	..	..	..	..	..	..	..
134 بوتان	57.1	100	65	..	..	..	..	..	..	..	..
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	74.5	101	85	..	..	..	..	..	..	..	..
136 جزر القمر	62.4	99	73	..	..	..	..	..	..	..	..
137 سوازيلندا	41.9	107	52	..	..	..	..	..	..	..	..
138 بنغلاديش	66.4	101	76	77	144	9	82	12	40	81	19
139 السودان	35.4	115	41	..	..	..	..	..	..	..	..
140 نيبال	56.8	101	67	..	..	..	..	..	..	..	..
141 الكاميرون	49.6	105	59	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة											
142 باكستان	36.3	127	44	73	164	9	46	18	50	33	67
143 توغو	53.5	101	62	..	..	..	..	..	..	..	..
144 الكونغو	58.4	100	71	..	..	..	..	..	..	..	..
145 ليسوتو	47.6	103	56	..	..	..	..	..	..	..	..
146 أوغندا	79.3	98	88	..	..	..	..	..	..	..	..
147 زمبابوي	65.0	98	78	..	..	..	..	..	..	..	..
148 كينيا	74.7	100	85	16	79	10	41	75	131	..	..
149 اليمن	30.8	109	37	88	204	3	21	9	21	26	74
150 مدغشقر	69.0	99	78	..	..	..	..	..	..	..	..
151 نيجيريا	47.8	102	56	2	51	11	37	87	131	..	..

27 اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة[a]	معدّل النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاما وما فوق)			العمالة للإناث بحسب النشاط الاقتصادي (%)						أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)	
	المعدل (%)	الدليل (1990 = 100)	كنسبة مئوية من معدل الذكور	الزراعة		الصناعة		الخدمات		النساء	الرجال
	2002	2002	2002	المجموع 1995-2002[a]	كنسبة مئوية من معدل الذكور 1995-2002[a]	المجموع 1995-2002[a]	كنسبة مئوية من معدل الذكور 1995-2002[a]	المجموع 1995-2002[a]	كنسبة مئوية من معدل الذكور 1995-2002[a]	1995-2002[a]	1995-2002[a]
152 موريتانيا	63.2	97	74	..	..	..	..	..	..	..	..
153 هايتي	55.7	97	70	37	60	6	41	57	252	..	..
154 جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
155 غامبيا	69.7	101	78	..	..	..	..	..	..	..	..
156 إريتريا	74.6	98	87	..	..	..	..	..	..	..	..
157 السنغال	61.7	101	72	..	..	..	..	..	..	..	..
158 تيمور – ليشتي	73.3	96	86	..	..	..	..	..	..	..	..
159 رواندا	82.4	98	88	..	..	..	..	..	..	..	..
160 غينيا	77.1	98	89	..	..	..	..	..	..	..	..
161 بنن	73.2	96	90	..	..	..	..	..	..	..	..
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	81.5	98	93	..	..	..	..	..	..	..	..
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	44.0	102	51	..	..	..	..	..	..	..	..
164 زامبيا	64.0	98	74	..	..	..	..	..	..	..	..
165 ملاوي	77.7	97	90	..	..	..	..	..	..	..	..
166 أنغولا	72.6	98	82	..	..	..	..	..	..	..	..
167 تشاد	67.3	102	77	..	..	..	..	..	..	..	..
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	60.4	97	72	..	..	..	..	..	..	..	..
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	67.3	96	78	..	..	..	..	..	..	..	..
170 إثيوبيا	57.2	98	67	..	..	..	..	..	..	..	..
171 موزامبيق	82.6	99	92	..	..	..	..	..	..	..	..
172 غينيا – بيساو	57.0	100	63	..	..	..	..	..	..	..	..
173 بوروندي	81.8	99	89	..	..	..	..	..	..	..	..
174 مالي	69.8	97	79	..	..	..	..	..	..	..	..
175 بوركينا فاصو	74.7	97	85	..	..	..	..	..	..	..	..
176 النيجر	69.3	99	75	..	..	..	..	..	..	..	..
177 سيراليون	45.0	106	54	..	..	..	..	..	..	..	..
البلدان النامية	55.8	101	67	..	..	..	..	..	..	..	..
البلدان الأقل نمواً	64.2	99	74	..	..	..	..	..	..	..	..
الدول العربية	33.0	118	42	..	..	..	..	..	..	..	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	68.8	99	82	..	..	..	..	..	..	..	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبيّ	42.5	110	52	..	..	..	..	..	..	..	..
جنوب آسيا	43.7	107	52	..	..	..	..	..	..	..	..
إفريقيا جنوب الصحراء	62.1	99	73	..	..	..	..	..	..	..	..
وسط أوروبا وشرقها: رابطة الدول المستقلة	57.4	99	81	..	..	..	..	..	..	..	..
منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي (م ت إ إ)	51.5	106	71	..	..	..	..	..	..	..	..
بلدان (م ت إ إ) ذات الدخل المرتفع	52.2	106	74	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية مرتفعة	50.9	106	70	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية متوسطة	56.7	101	69	..	..	..	..	..	..	..	..
تنمية بشرية منخفضة	56.9	102	66	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل مرتفع	52.1	106	73	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل متوسط	59.1	100	73	..	..	..	..	..	..	..	..
دخل منخفض	51.9	104	62	..	..	..	..	..	..	..	..
العالم	55.3	102	69	..	..	..	..	..	..	..	..

a – نظراً لمحدودية البيانات، وجب الحذر عند مقارنة إحصاءات العمل بين مختلف البلدان وعلى مرّ الزمن. للملاحظات المفصّلة عن البيانات، انظر منظمة العمل الدولية (2002)، منظمة العمل الدولية (2003)، ومنظمة العمل الدولية (2004). قد لا يصل مجموع حصّة النسب المئوية من العمالة بحسب النشاط الاقتصادي إلى 100 بسبب تدوير الأرقام أو إغفال النشاطات غير المصنّفة.a – تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحدّدة.

المصدر: الأعمدة 1–3: جرى حسابها على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2002 عن السكان الناشطين اقتصادياً، ومجموع السكان؛ الأعمدة 4–9: منظمة العمل الدولية 2003؛ العمودان 10 و11: جرى حسابهما على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2004b عن أفراد الأسرة العاملين المساهمين في دخلها.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	العام الذي مُنحت فيه المرأة حقّ[a] التصويت	الترشّح للانتخابات	العام الذي انتخبت (E) فيه أوّل امرأة أو عيّنت (A) في البرلمان	النساء في الحكومة على المستوى الوزاريّ (% من المجموع)[b] 2001	أ ت أ عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع)[c] مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 1990	2004	مجلس أعيان أو مجلس شيوخ 2004
تنمية بشريّة مرتفعة							
1 النّرويج	1913, 1907	1913,1907	1911 A	42.1	36	36.4	—
2 السويد	1921 ,1861	1921,1907	1921 E	55.0	38	45.3	—
3 أستراليا	1962 ,1902	1962,1902	1943 E	19.5	6	25.3	28.9
4 كندا	1950, 1917	1960,1920	1921 E	24.3	13	20.6	32.4
5 هولندا	1919	1917	1918 E	31.0	21	36.7	32.0
6 بلجيكا	1948,1919	1948,1921	1921 A	18.5	9	35.3	31.0
7 آيسلاندا	1920, 1915	1920,1915	1922 E	33.3	21	30.2	—
8 الولايات المتحدة الأميركية	1960,1920	1788[d]	1917 E	31.8	7	14.3	13.0
9 اليابان	1947,1945	1947,1945	1946 E	5.7	1	7.1	15.4
10 آيرلندا	1928,1918	1928,1918	1918 E	18.8	8	13.3	16.7
11 سويسرا	1971	1971	1971 E	28.6	14	25.0	23.9
12 المملكة المتحدة	1928,1918	1928,1918	1918 E	33.3	6	17.9	16.7
13 فنلندا	1906	1906	1907 E	44.4	32	37.5	—
14 النمسا	1918	1918	1919 E	31.3	12	33.9	21.0
15 لكسمبرغ	1919	1919	1919 E	38.6	13	16.7	—
16 فرنسا	1944	1944	1945 E	37.9	7	12.2	10.9
17 الدّانمرك	1915	1915	1918 E	45.0	31	38.0	—
18 نيوزيلندا	1893	1919	1933 E	44.0	14	28.3	—
19 ألمانيا	1918	1918	1919 E	35.7	..	32.2	24.6
20 إسبانيا	1931	1931	1931 E	17.6	15	28.3	24.3
21 إيطاليا	1945	1945	1946 E	17.6	13	11.5	8.1
22 إسرائيل	1948	1948	1949 E	6.1	7	15.0	—
23 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	..	..	..	..	..	..	..
24 اليونان	1952,1927	1952,1927	1952 E	7.1	7	8.7	—
25 سنغافورة	1947	1947	1963 E	5.7	5	16.0	—
26 البرتغال	1976,1931	1976,1931	1934 E	9.7	8	19.1	—
27 سلوفينيا	1945	1945	1992 E[e]	15.0	..	12.2	—
28 جمهورية كوريا	1948	1948	1948 E	6.5	2	5.9	—
29 بربادوس	1950	1950	1966 A	14.3	2	13.3	23.8
30 قبرص	1960	1960	1963 E	..	4	10.7	—
31 مالطا	1947	1947	1966 E	5.3	3	9.2	—
32 الجمهورية التشيكية	1920	1920	1992 E[e]	..	..	17.0	12.3
33 بروني دار السلام	—	—	—	0.0	—[g]	—[g]	—[g]
34 الأرجنتين	1947	1947	1951 E	7.3	6	30.7	33.3
35 سيشيل	1948	1948	1976 E+A	23.1	16	29.4	—
36 إستونيا	1918	1918	1919 E	14.3	..	18.8	—
37 بولندا	1918	1918	1919 E	18.7	14	20.2	23.0
38 هنغاريا	1918	1918	1920 E	35.9	21	9.8	—
39 سانت كيتس ونيفيس	1951	1951	1984 E	0.0	7	13.3	—
40 البحرين	1973[h]	1973[h]	—	..	..	0[i]	15.0[i]
41 ليتوانيا	1921	1921	1920 A	18.9	..	10.6	—
42 سلوفاكيا	1920	1920	1992[e]	19.0	..	19.3	—
43 شيلي	1949,1931	1949,1931	1951 E	25.6	..	12.5	4.1
44 الكويت	—	—	—	0.0	..	0.0	—
45 كوستاريكا	1949	1949	1953 E	28.6	11	35.1	—
46 أوروغواي	1932	1932	1942 E	..	6	12.1	9.7
47 قطر	—	—	—	0.0	—[g]	—[g]	—[g]
48 كرواتيا	1945	1945	1992[e]	16.2	..	17.8	—
49 الإمارات العربية المتحدة	—	—	—	..	..	0	—
50 لاتفيا	1918	1918	..	6.7	..	21	—

29 المشاركة السياسيّة للنساء

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	العام الذي مُنحت فيه المرأة حقّ[a] التصويت	الترشّح للانتخابات	العام الذي انتخبت (E) فيه أوّل امرأة أو عيّنت (A) في البرلمان	النساء في الحكومة على المستوى الوزاريّ (% من المجموع)[b] 2001	عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع)[c] مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 1990	مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 2004	مجلس أعيان أو مجلس شيوخ 2004
51 جزر البهاما	1961, 1964	1964, 1961	1977 A	16.7	4	20.0	43.8
52 كوبا	1934	1934	1940 E	10.7	34	36.0	—
53 المكسيك	1947	1953	1952 A	11.1	12	22.6	15.6
54 ترينيداد وتوباغو	1946	1946	1962 E+A	8.7	17	19.4	32.3
55 أنتيغوا وبربودا	1951	1951	1984 A	0.0	..	5.3	11.8
تنمية بشرية متوسطة							
56 بلغاريا	1937	1944	1945 E	18.8	21	26.2	—
57 الاتّحاد الروسي	1918	1918	1993 E[e]	..	..	9.8	3.4
58 الجماهيرية العربية الليبية	1964	1964	..	12.5	..	..	—
59 ماليزيا	1957	1957	1959 E	..	5	10.5	37.0
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	1946	1946	1990 E[e]	10.9	..	18.3	—
61 بنما	1941, 1946	1946, 1941	1946 E	20.0	8	9.9	—
62 بيلاروس	1919	1919	1990 E[e]	25.7	..	10.3	31.1
63 تونغا	..	..	..	..	..	0.0	—
64 موريشيوس	1956	1956	1976 E	9.1	7	5.7	—
65 ألبانيا	1920	1920	1945 E	15.0	29	5.7	—
66 البوسنة والهرسك	..	..	..	..	..	16.7	0.0
67 سورينام	1948	1948	1975 E	..	8	17.6	—
68 فنزويلا	1946	1946	1948 E	0.0	10	9.7	—
69 رومانيا	1929, 1946	1946, 1929	1946 E	20.0	34	10.7	5.7
70 أوكرانيا	1919	1919	1990[e]	..	..	5.3	—
71 سانت لوسيا	1924	1924	1979 A	18.2	..	11.1	36.4
72 البرازيل	1934	1934	1933 E	0.0	5	8.6	12.3
73 كولومبيا	1954	1954	1954 A	47.4	5	12	8.8
74 عُمان	—	—	—	..	—[g]	—[g]	—[g]
75 ساموا (الغربية)	1990	1990	1976 A	7.7	..	6.1	—
76 تايلاند	1932	1932	1948 A	5.7	3	9.2	10.5
77 المملكة العربية السعودية	—	—	—	..	..	0.0	—
78 كازاخستان	1924, 1993	1993, 1924	1990 E[e]	17.5	..	10.4	5.1
79 جامايكا	1944	1944	1944 E	12.5	5	11.7	19.0
80 لبنان	1952	1952	1963 A	0.0	..	2.3	—
81 فيجي	1963	1963	1970 A	20.7	..	5,7	6.7
82 أرمينيا	1921	1921	1990 E[e]	..	36	4.6	—
83 الفلبين	1937	1937	1941 E	..	9	17.8	12.5
84 ملديف	1932	1932	1979 E	..	6	6.0	—
85 بيرو	1955	1955	1956 E	16.2	6	17.5	—
86 تركمانستان	1927	1927	1990 E	..	26	26.0	—
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	1951	1951	1979 E[e]	0.0	10	22.7	—
88 تركيا	1930	1934	1935 A	0.0	1	4.4	—
89 باراغواي	1961	1961	1963 E	..	6	8.8	8.9
90 الأردن	1974	1974	1989 A	0.0	..	5.5	12.7
91 أذربيجان	1921	1921	1990 E[e]	2.6	..	10.5	—
92 تونس	1957, 1959	1959, 1957	1959 E	10.0	4	11.5	—
93 غرينادا	1951	1951	1976 E+A	25.0	..	26.7	30.8
94 الصين	1949	1949	1954 E	5.1	21	20.2	—
95 دومينيكا	1951	1951	1980 E	0.0	10	18.8	—
96 سري لانكا	1931	1931	1947 E	..	5	4.4	—
97 جورجيا	1918, 1921	1921, 1918	1992 E[e]	9.7	..	7.2[i]	—[i]
98 الجمهورية الدومينيكية	1942	1942	1942 E	..	8	17.3	6.3
99 بليز	1954	1954	1984 E+A	11.1	..	3.3	23.1
100 إكوادور	1929, 1967	1967, 1929	1956 E	20.0	5	16.0	—

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	العام الذي مُنحت فيه المرأة حقّ[a] التصويت	الترشّح للانتخابات	العام الذي انتخبت (E) فيه أوّل امرأة أو عيّنت (A) في البرلمان	النساء في الحكومة على المستوى الوزاريّ (% من المجموع)[b] 2001	أ ت أ عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع)[c] مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 1990	مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 2004	مجلس أعيان أو مجلس شيوخ 2004
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	1963	1963	1963 E+A	9.4	2	4.1	—[k]
102 الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	..	..	..	..	..
103 السلفادور	1939	1961	1961 E	15.4	12	10.7	—
104 غيانا	1953	1945	1968 E	..	37	20	—
105 الرأس الأخضر	1975	1975	1975 E	35.0	12	11.1	—
106 الجمهورية العربية السورية	1949, 1953	1953	1973 E	11.1	9	12.0	—
107 أوزبكستان	1938	1938	1990 E[e]	4.4	..	7.2	—
108 الجزائر	1962	1962	1962 A	0.0	2	6.2	..
109 غينيا الاستوائية	1963	1963	1968 E	..	13	5.0	—
110 قيرغيزستان	1918	1918	1990 E[e]	..	..	10.0	2.2
111 إندونيسيا	1945	1945	1950 A	5.9	12	8.0	—
112 فييت نام	1946	1946	1976 E	..	18	27.3	—
113 جمهورية مولدوفا	1978, 1993	1978, 1993	1990 E	..	..	12.9	—
114 بوليفيا	1938, 1952	1938, 1952	1966 E	..	9	18.5	14.8
115 هندوراس	1955	1955	1957[l]	33.3	10	5.5	—
116 طاجيكستان	1924	1924	1990 E[e]	..	..	12.7	11.8
117 منغوليا	1924	1924	1951 E	10.0	25	10.5	—
118 نيكاراغوا	1955	1955	1972 E	23.1	15	20.7	—
119 جنوب إفريقيا	1930, 1994	1930, 1994	1933 E	38.1	3	29.8	31.5[m]
120 مصر	1956	1956	1957 E	6.1	4	2.4	5.7
121 غواتيمالا	1946	1946	1956 E	7.1	7	8.2	—
122 غابون	1956	1956	1961 E	12.1	13	9.2	13.2
123 سان تومي وبرينسيبي	1975	1975	1975 E	..	12	9.1	—
124 جزر سليمان	1974	1974	1993 E	..	..	0.0	—
125 المغرب	1963	1963	1993 E	4.9	..	10.8	..
126 ناميبيا	1989	1989	1989 E	16.3	7	26.4	7.7
127 الهند	1950	1950	1952 E	10.1	5	8.8	10.3
128 بوتسوانا	1965	1965	1979 E	26.7	5	17.0	—
129 فانواتو	1975, 1980	1975, 1980	1987 E	..	4	1.9	—
130 كمبوديا	1955	1955	1958 E	7.1	..	9.8	13.1
131 غانا	1954	1954	1960A[l]	8.6	..	9.0	—
132 ميانمار	1935	1946	1947 E	..	..	..[n]	..[n]
133 بابوا غينيا الجديدة	1964	1963	1977 E	0.0	..	0.9	—
134 بوتان	1953	1953	1975 E	..	2	9.3	—
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1958	1958	1958 E	10.2	6	22.9	—
136 جزر القمر	1956	1956	1993 E	..	..	—[o]	—[o]
137 سوازيلندا	1968	1968	1972 E+A	12.5	4	10.8	30.0
138 بنغلاديش	1972	1972	1973 E	9.5	10	2.0	—
139 السودان	1964	1964	1964 E	5.1	..	9.7	—
140 نيبال	1951	1951	1952 A	14.8	6	5.9	..
141 الكاميرون	1946	1946	1960 E	5.8	14	8.9	—
تنمية بشرية منخفضة							
142 باكستان	1947	1947	1973 E	..[p]	10	21.6	18.0
143 توغو	1945	1945	1961 E	7.4	5	7.4	—
144 الكونغو	1963	1963	1963 E	..	14	8.5	15.0
145 ليسوتو	1965	1965	1965 A	..	..	11.7	36.4
146 أوغندا	1962	1962	1962 A	27.1	12	24.7	—
147 زمبابوي	1957	1978	1980 E+A	36.0	11	10.0	—
148 كينيا	1919, 1963	1919, 1963	1969 E+A	1.4	1	7.1	—
149 اليمن	1967	1967	1990 E[l]	..	4	0.3	—
150 مدغشقر	1959	1959	1965 E	12.5	7	3.8	11.1
151 نيجيريا	1958	1958	..	22.6	..	6.7	2.8

29 المشاركة السياسيّة للنساء

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	العام الذي مُنحت فيه المرأة حقّ[a] التصويت	العام الذي مُنحت فيه المرأة حقّ[a] الترشّح للانتخابات	العام الذي انتخبت (E) فيه أوّل امرأة أو عيّنت (A) في البرلمان	النساء في الحكومة على المستوى الوزاريّ (% من المجموع)[b] 2001	عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع)[c] أ ت أ مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 1990	مجلس نواب / عموم أو مجلس واحد 2004	مجلس أعيان أو مجلس شيوخ 2004
152 موريتانيا	1961	1961	1975 E	13.6	..	3.7	5.4
153 هايتي	1950	1950	1961 E	18.2	..	3.6	25.9
154 جيبوتي	1946	1986	2003 E	5.0	..	10.8	—
155 غامبيا	1960	1960	1982 E	30.8	8	13.2	—
156 إريتريا	1955	1955	1994 E	11.8	..	22.0	—
157 السنغال	1945	1945	1963 E	15.6	13	19.2	—
158 تيمور – ليشتي	..	..	..	..	..	26.1[q]	—
159 رواندا	1961	1961	1965[l]	13.0	17	48.8	30.0
160 غينيا	1958	1958	1963 E	11.1	..	19.3	—
161 بنن	1956	1956	1979 E	10.5	3	7.2	—
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	1959	1959	..	..	..	21.4	—
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	1952	1952	1965 E	9.1	6	8.5	—
164 زامبيا	1962	1962	1964 E+A	6.2	7	12.0	—
165 ملاوي	1961	1961	1964 E	11.8	10	9.3	—
166 أنغولا	1975	1975	1980 E	14.7	15	15.5	—
167 تشاد	1958	1958	1962 E	..	..	5.8	—
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	1967	1970	1970 E	..	5	8.3	—
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	1986	1986	1987 E	..	4	—[o]	—[o]
170 إثيوبيا	1955	1955	1957 E	22.2	..	7.7	8.3
171 موزامبيق	1975	1975	1977 E	..	16	30.0	—
172 غينيا – بيساو	1977	1977	1972 A	8.3	20	—[o]	—[o]
173 بوروندي	1961	1961	1982 E	4.5	..	18.4	18.9
174 مالي	1956	1956	1964 E	33.3	..	10.2	—
175 بوركينا فاصو	1958	1958	1978 E	8.6	..	11.7	—
176 النيجر	1948	1948	1989 E	10.0	5	1.2	—
177 سيراليون	1961	1961	..	8.1	..	14.5	—

a – تشير البيانات إلى العام الذي اعتُرف فيه دولياً بحق المرأة في التصويت أو الترشّح للانتخابات. حيثما يورد الجدول عامين، يشير العام الأول إلى الاعتراف الجزئيّ بحق المرأة في التصويت أو الترشّح للانتخابات. b – قدّمت الدول البيانات بحسب مفهومها للسلطة التنفيذية. من هذا المنظور، قد تشمل البيانات النساء اللواتي يشغلن منصب وزير أو نائب وزير والنساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية أخرى بما فيها منصب مساعد وزير في البرلمان. c – هذه البيانات هي اعتباراً من 1 مارس/آذار 2004 . جرى حساب النسبة المئوية بالاستناد إلى عدد مجموع المقاعد المشغولة في البرلمان في يومنا الحاليّ. d – لا تتوفّر معلومات عن العام الذي ومنحت فيه المرأة حق الترشّح للانتخابات، علماً بأنّ الدستور لا يأتي على ذكر الجنس في ما يتعلّق بهذا الحق. e – تشير إلى العام الذي انتُخب فيه نوّاب من النساء في النظام البرلماني الحاليّ. f – لم تعترف حتى الآن بحق المرأة في التصويت والترشّح للانتخابات. g – لم يكن لبروني دار السلام وعمان وقطر مجالس نيابية مطلقاً. h – وفقاً للدستور (1973)، جميع المواطنين لدى القانون سواء، لكنّ المرأة لم تتمكّن من ممارسة حقوقها الانتخابية في الانتخابات النيابية الأولى التي أجريت في عام 1973. وتم حلّ الهيئة التشريعية الأولي بقرار أميريّ في 26 أغسطس/آب 1975. i – سُمح للنساء بالتصويت في استفتاء 14–15 فبراير/شباط 2001 الذي تمّ بموجبه الموافقة على شرعة العمل الوطنيّ. وقد مارست المرأة بعد ذلك حقوقها السياسية كاملةً كناخبة ومرشّحة في الانتخابات الوطنية في عام 2002. j – أجريت في الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2003, لكنّ محكمة جورجيا العليا ألغت نتائج الانتخابات. على أن تُجرى انتخابات جديدة في مارس/آذار 2004. k – اعتباراً من 1 مارس/آذار 2004، استمرت الانتخابات ولا تتوفّر معلومات عن عدد النساء في البرلمان. l – لا تتوفّر معلومات أو إثباتات في هذا الشأن. m – لا يشمل توزيع المقاعد النيابية المندوبين الستة والثلاثين الذين يعيّنون مداورة بحسب المقتضى. وقد جرى بالتالي حساب النسب المئوية على أساس المقاعد النيابية الأربعة والخمسين الدائمة. n – لم يجرِ استدعاء المجلس النيابي المنتخب عام 1990 ولم يسمح له بالانعقاد، كما اعتُقل العديد من أعضائه أو تمّ نفيّهم إلى خارج البلاد. o – تمّ حلّ المجلس النيابي أو تعليق أعماله لأجل غير مسمّى. p – كان في باكستان 7 نساء على المستوى الوزاريّ في عام 2000 و 11 في عام 2004 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ 2004). لكنّ ذلك غير متضمّن في سلسلة البيانات الدولية المتوفّرة حالياً والتي يتوقّع تنقيحها عمّا قريب. q – كان هدف الانتخابات التي أجريت في 30 أغسطس/آب 2001 انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية التأسيسية لتيمور – ليشتي. وأصبح هذا الجهاز البرلمان الوطنيّ في 20 مايو/أيار 2002, وهو تاريخ استقلال البلاد ، من دون إجراء انتخابات جديدة.

المصدر: الأعمدة 1–3: الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ 1995 والاتحاد البرلمانيّ الدوليّ 2004a؛ العمود 4: الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ 2001, العمود 5: الأمم المتحدة 2004e؛ العمودان 6 و7: الاتحاد البرلمانيّ الدوليّ 2004b.

30 حالة الوثائق الرسميّة الدوليّة الرئيسيّة عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الاتّفاقيّة الدوليّة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتّفاقيّة الدوليّة حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصريّ 1965	الميثاق الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة 1966	الميثاق الدَّوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة 1966	اتفاقيّة إلغاء جميع أشكال التمييز بحقّ المرأة 1979	اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة 1984	اتفاقيّة حقوق الطفل 1989
تنمية بشريّة مرتفعة							
1 النّرويج	●	●	●	●	●	●	●
2 السويد	●	●	●	●	●	●	●
3 أستراليا	●	●	●	●	●	●	●
4 كندا	●	●	●	●	●	●	●
5 هولندا	●	●	●	●	●	●	●
6 بلجيكا	●	●	●	●	●	●	●
7 آيسلاندا	●	●	●	●	●	●	●
8 الولايات المتحدة الأميركية	●	●	●	○	○	○	○
9 اليابان		●	●	●	●	●	●
10 آيرلندا	●	●	●	●	●	●	●
11 سويسرا	●	●	●	●	●	●	●
12 المملكة المتحدة	●	●	●	●	●	●	●
13 فنلندا	●	●	●	●	●	●	●
14 النمسا	●	●	●	●	●	●	●
15 لكسمبرغ	●	●	●	●	●	●	●
16 فرنسا	●	●	●	●	●	●	●
17 الدّانمرك	●	●	●	●	●	●	●
18 نيوزيلندا	●	●	●	●	●	●	●
19 ألمانيا	●	●	●	●	●	●	●
20 إسبانيا	●	●	●	●	●	●	●
21 إيطاليا	●	●	●	●	●	●	●
22 إسرائيل	●	●	●	●	●	●	●
24 اليونان	●	●	●	●	●	●	●
25 سنغافورة	●				●		●
26 البرتغال	●	●	●	●	●	●	●
27 سلوفينيا	●	●	●	●	●	●	●
28 جمهورية كوريا	●	●	●	●	●	●	●
29 بربادوس	●	●	●	●	●		●
30 قبرص	●	●	●	●	●	●	●
31 مالطا		●	●	●	●	●	●
32 الجمهورية التشيكية	●	●	●	●	●	●	●
33 بروني دار السلام							●
34 الأرجنتين	●	●	●	●	●	●	●
35 سيشيل	●	●	●	●	●	●	●
36 إستونيا	●	●	●	●	●	●	●
37 بولندا	●	●	●	●	●	●	●
38 هنغاريا	●	●	●	●	●	●	●
39 سانت كيتس ونيفيس					●		●
40 البحرين	●	●			●	●	●
41 ليتوانيا	●	●	●	●	●	●	●
42 سلوفاكيا	●	●	●	●	●	●	●
43 شيلي	●	●	●	●	●	●	●
44 الكويت	●	●	●	●	●	●	●
45 كوستاريكا	●	●	●	●	●	●	●
46 أوروغواي	●	●	●	●	●	●	●
47 قطر		●				●	●
48 كرواتيا	●	●	●	●	●	●	●
49 الإمارات العربية المتحدة		●					●
50 لاتفيا	●	●	●	●	●	●	●
51 جزر البهاما	●	●			●		●

30 حالة الوثائق الرسميّة الدوليّة الرئيسيّة عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الاتّفاقيّة الدوليّة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتّفاقيّة الدوليّة حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصريّ 1965	الميثاق الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة 1966	الميثاق الدَوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة 1966	اتفاقيّة إلغاء جميع أشكال التمييز بحقّ المرأة 1979	اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة 1984	اتفاقيّة حقوق الطفل 1989
52 كوبا	●	●			●	●	●
53 المكسيك	●	●	●	●	●	●	●
54 ترينيداد وتوباغو	●	●	●	●	●		●
55 أنتيغوا وبربودا	●	●			●	●	●
تنمية بشرية متوسطة							
56 بلغاريا	●	●	●	●	●	●	●
57 الاتّحاد الروسي	●	●	●	●	●	●	●
58 الجماهيرية العربية الليبية	●	●	●	●	●	●	●
59 ماليزيا	●				●		●
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	●	●	●	●	●	●	●
61 بنما	●	●	●	●	●	●	●
62 بيلاروس	●	●	●	●	●	●	●
63 تونغا	●	●					●
64 موريشيوس		●	●	●	●	●	●
65 ألبانيا	●	●	●	●	●	●	●
66 البوسنة والهرسك	●	●	●	●	●	●	●
67 سورينام		●	●	●	●		●
68 فنزويلا	●	●	●	●	●	●	●
69 رومانيا	●	●	●	●	●	●	●
70 أوكرانيا	●	●	●	●	●	●	●
71 سانت لوسيا		●			●		●
72 البرازيل	●	●	●	●	●	●	●
73 كولومبيا	●	●	●	●	●	●	●
74 عُمان		●					●
75 ساموا (الغربية)					●		●
76 تايلاند		●	●	●	●		●
77 المملكة العربية السعودية	●	●			●	●	●
78 كازاخستان	●	●	○	○	●	●	●
79 جامايكا	●	●	●	●	●		●
80 لبنان	●	●	●	●	●	●	●
81 فيجي	●	●			●		●
82 أرمينيا	●	●	●	●	●	●	●
83 الفلبين	●	●	●	●	●	●	●
84 ملديف	●	●			●		●
85 بيرو		●	●	●	●	●	●
86 تركمانستان	●	●	●		●	●	●
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	●	●	●	●	●	●	●
88 تركيا	●	●	●	●	●	●	●
89 باراغوي	●	●	●		●	●	●
90 الأردن	●	●	●	●	●	●	●
91 أذربيجان	●	●	●	●	●	●	●
92 تونس	●	●	●	●	●	●	●
93 غرينادا		○	●	●	●		●
94 الصين	●	●	○	●	●	●	●
95 دومينيكا			●	●	●		●
96 سري لانكا	●	●	●	●	●	●	●
97 جورجيا	●	●	●	●	●	●	●
98 الجمهورية الدومينيكية	○	●	●	○	●	○	●
99 بليز	●	●	●	●	●	●	●
100 إكوادور	●	●	●	●	●	●	●

30 حالة الوثائق الرسميّة الدوليّة الرئيسيّة عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الاتّفاقيّة الدوليّة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتّفاقيّة الدوليّة حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصريّ 1965	الميثاق الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة 1966	الميثاق الدَّوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة 1966	اتفاقيّة إلغاء جميع أشكال التمييز بحقّ المرأة 1979	اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة 1984	اتفاقيّة حقوق الطفل 1989
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)	●	●	●	●			●
103 السلفادور	●	●	●	●	●	●	●
104 غيانا		●	●	●	●	●	●
105 الرأس الأخضر		●	●	●	●	●	●
106 الجمهورية العربية السورية	●	●	●	●	●		●
107 أوزبكستان	●	●	●	●	●	●	●
108 الجزائر	●	●	●	●	●	●	●
109 غينيا الاستوائية		●	●	●	●	●	●
110 قيرغيزستان		●	●	●	●	●	●
111 إندونيسيا	●	●			●	●	●
112 فييت نام	●	●	●	●	●		●
113 جمهورية مولدوفا	●	●	●	●	●	●	●
114 بوليفيا	○	●	●	●	●	●	●
115 هندوراس	●	●	●	●	●	●	●
116 طاجيكستان		●	●	●	●	●	●
117 منغوليا	●	●	●	●	●	●	●
118 نيكاراغوا	●	●	●	●	●	○	●
119 جنوب إفريقيا	●	●	●	○	●	●	●
120 مصر	●	●	●	●	●	●	●
121 غواتيمالا	●	●	●	●	●	●	●
122 غابون	●	●	●	●	●	●	●
123 سان تومي وبرينسيبي		○	○	○	●	○	●
124 جزر سليمان		●		●	●	●	●
125 المغرب	●	●	●	●	●	●	●
126 ناميبيا	●	●	●	●	●	●	●
127 الهند	●	●	●	●	●	○	●
128 بوتسوانا		●	●		●	●	●
129 فانواتو				●	●	●	●
130 كمبوديا	●	●	●	●	●	●	●
131 غانا	●	●	●	●	●	●	●
132 ميانمار	●				●		●
133 بابوا غينيا الجديدة	●	●			●		●
134 بوتان		○			●		●
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	●	●	○	○	●		●
136 جزر القمر		○				○	●
137 سوازيلندا		●					●
138 بنغلاديش	●	●	●	●	●	●	●
139 السودان	●	●	●	●		○	●
140 نيبال	●	●	●	●	●	●	●
141 الكاميرون		●	●	●	●	●	●
تنمية بشرية منخفضة							
142 باكستان	●	●			●		●
143 توغو	●	●	●	●	●	●	●
144 الكونغو		●	●	●	●	●	●
145 ليسوتو	●	●	●	●	●	●	●
146 أوغندا	●	●	●	●	●	●	●
147 زمبابوي	●	●	●	●	●		●
148 كينيا		●	●	●	●	●	●
149 اليمن	●	●	●	●	●	●	●
150 مدغشقر		●	●	●	●	○	●
151 نيجيريا		●	●	●	●	●	●

30 حالة الوثائق الرسميّة الدوليّة الرئيسيّة عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة		الاتّفاقيّة الدوليّة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتّفاقيّة الدوليّة حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصريّ 1965	الميثاق الدوليّ للحقوق المدنيّة والسياسيّة 1966	الميثاق الدَوليّ للحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة 1966	اتفاقيّة إلغاء جميع أشكال التمييز بحقّ المرأة 1979	اتفاقيّة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانيّة 1984	اتفاقيّة حقوق الطفل 1989
152	موريتانيا		●			●		●
153	هايتي	●	●	●		●		●
154	جيبوتي			●	●	●	●	●
155	غامبيا	●	●	●	●	●	○	●
156	إريتريا		●	●	●	●		●
157	السنغال	●	●	●	●	●	●	●
158	تيمور – ليشتي		●	●	●	●	●	●
159	رواندا	●	●	●	●	●		●
160	غينيا	●	●	●	●	●	●	●
161	بنن		●	●	●	●	●	●
162	جمهورية تنزانيا المتحدة	●	●	●	●	●		●
163	ساحل العاج (كوت ديڤوار)	●	●	●	●	●	●	●
164	زامبيا		●	●	●	●	●	●
165	ملاوي		●	●	●	●	●	●
166	أنغولا			●	●	●		●
167	تشاد		●	●	●	●	●	●
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	●	●	●	●	●	●	●
169	جمهورية إفريقيا الوسطى		●	●	●	●	●	●
170	إثيوبيا	●	●	●	●	●	●	●
171	موزامبيق	●	●	●		●	●	●
172	غينيا – بيساو		○	○	●	●	○	●
173	بوروندي	●	●	●	●	●	●	●
174	مالي	●	●	●	●	●	●	●
175	بوركينا فاصو	●	●	●	●	●	●	●
176	النيجر		●	●	●	●	●	●
177	سيراليون		●	●	●	●	●	●
بلدان أخرى[a]								
	أفغانستان	●	●	●	●	●	●	●
	أندورا		○	○		●	○	●
	جزر كوك							●
	الفاتيكان		●				●	●
	العراق	●	●	●	●	●		●
	كيريباتي							●
	جمهوري كوريا الديمقراطيّة	●		●	●	●		●
	ليبيريا	●	●	○	○	●		●
	لبشتنشتاين	●	●	●	●	●	●	●
	جزر مارشل							●
	ولايات ميكرونيزيا الفدرالية							●
	موناكو	●	●	●	●		●	●
	نورو		○	○			○	●
	نيو							●
	بالو							●
	سان مارينو		●	●	●	●	○	●
	صربيا ومزنتينيغرو	●	●	●	●	●	●	●
	الصومال		●	●	●		●	○
	توفالو					●		●
مجموع الدول الأطراف[b]		135	169	151	148	175	134	192
تواقيع لم يلها تصديق حتى الآن		2	7	8	7	1	12	2

● التصديق على الاتفاقية، أو الانضمام إلى الاتفاقية أو انتقال الاتفاقية، بالتعاقب. ○ توقيع لم يلِه تصديقٌ حتى الآن.

ملاحظة: يورد الجدول دولاً وقّعت على واحدة على الأقل من الوثائق السبع عن حقوق الإنسان. هذه المعلومات هي اعتباراً من مارس/آذار 2004. a – البلدان أو المناطق، التي وقّعت على واحدة على الأقل من الوثائق السبع عن حقوق الأنسان، بجانب البلدان الـ177 الواردة في جداول المؤشرات الرئيسية. b – يشير إلى البلدان التي صدّقت على الوثائق أو انضمت إليها أو ورثتها بالتعاقب.

المصدر: الأعمدة 1–7: الأمم المتحدة 2004f.

31 حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمّالية الأساسية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الحريّة النقابيّة والمساومة الجماعيّة		إلغاء العمل القسريّ والالزامي		إلغاء التمييز في ما يتعلّق بالاستخدام والمهن		إلغاء تشغيل الأطفال	
	اتفاقيّة 87[a]	اتفاقيّة 98[b]	اتفاقيّة 29[c]	اتفاقيّة 105[d]	اتفاقيّة 100[e]	اتفاقيّة 111[f]	اتفاقيّة 138[g]	اتفاقيّة 182[h]
تنمية بشريّة مرتفعة								
1 النّرويج	●	●	●	●	●	●	●	●
2 السويد	●	●	●	●	●	●	●	●
3 أستراليا	●	●	●	●	●	●		
4 كندا	●			●	●	●		●
5 هولندا	●	●	●	●	●	●	●	●
6 بلجيكا	●	●	●	●	●	●	●	●
7 آيسلاندا	●	●	●	●	●	●	●	●
8 الولايات المتحدة الأميركية				●				●
9 اليابان	●	●	●		●		●	●
10 آيرلندا	●	●	●	●	●	●	●	●
11 سويسرا	●	●	●	●	●	●	●	●
12 المملكة المتحدة	●	●	●	●	●	●	●	●
13 فنلندا	●	●	●	●	●	●	●	●
14 النمسا	●	●	●	●	●	●	●	●
15 لكسمبرغ	●	●	●	●	●	●	●	●
16 فرنسا	●	●	●	●	●	●	●	●
17 الدّانمرك	●	●	●	●	●	●	●	●
18 نيوزيلندا	●		●	●	●	●		●
19 ألمانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
20 إسبانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
21 إيطاليا	●	●	●	●	●	●	●	●
22 إسرائيل	●	●	●	●	●	●	●	●
24 اليونان	●	●	●	●	●	●	●	●
25 سنغافورة		●	●	▼	●		●	●
26 البرتغال	●	●	●	●	●	●	●	●
27 سلوفينيا	●	●	●	●	●	●	●	●
28 جمهورية كوريا					●	●	●	●
29 بربادوس	●	●	●	●	●	●	●	●
30 قبرص	●	●	●	●	●	●	●	●
31 مالطا	●	●	●	●	●	●	●	●
32 الجمهورية التشيكية	●	●	●	●	●	●		●
33 بروني دار السلام								
34 الأرجنتين	●	●	●	●	●	●	●	●
35 سيشيل	●	●	●	●	●	●	●	●
36 إستونيا	●	●	●	●	●			●
37 بولندا	●	●	●	●	●	●	●	●
38 هنغاريا	●	●	●	●	●	●	●	●
39 سانت كيتس ونيفيس	●		●	●	●	●		●
40 البحرين			●	●	●	●		●
41 ليتوانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
42 سلوفاكيا	●	●	●	●	●	●	●	●
43 شيلي	●	●	●	●	●	●	●	●
44 الكويت	●		●	●		●	●	●
45 كوستاريكا	●	●	●	●	●	●	●	●
46 أوروغواي	●	●	●	●	●	●	●	●
47 قطر			●	●		●		●
48 كرواتيا	●	●	●	●	●	●	●	●
49 الإمارات العربية المتحدة			●	●	●	●	●	●
50 لاتفيا	●	●		●	●	●		
51 جزر البهاما	●	●	●	●	●	●	●	●

31 حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمّالية الأساسية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الحريّة النقابيّة والمساومة الجماعيّة		إلغاء العمل القسريّ والالزامي		إلغاء التمييز في ما يتعلّق بالاستخدام والمهن		إلغاء تشغيل الأطفال	
	اتفاقيّة 87[a]	اتفاقيّة 98[b]	اتفاقيّة 29[c]	اتفاقيّة 105[d]	اتفاقيّة 100[e]	اتفاقيّة 111[f]	اتفاقيّة 138[g]	اتفاقيّة 182[h]
52 كوبا	●	●	●	●	●	●	●	●
53 المكسيك	●		●	●	●	●		●
54 ترينيداد وتوباغو	●	●	●	●	●	●		●
55 أنتيغوا وبربودا	●	●	●	●	●	●	●	●
تنمية بشرية متوسطة								
56 بلغاريا	●	●	●	●	●	●	●	●
57 الاتّحاد الروسي	●	●	●	●	●	●	●	●
58 الجماهيرية العربية الليبية	●	●	●	●	●	●	●	●
59 ماليزيا		●	●	▼	●		●	●
60 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	●	●	●	●	●	●	●	●
61 بنما	●	●	●	●	●	●	●	●
62 بيلاروس	●	●	●	●	●	●	●	●
63 تونغا								
64 موريشيوس		●	●	●	●	●	●	●
65 ألبانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
66 البوسنة والهرسك	●	●	●	●	●	●	●	●
67 سورينام	●	●	●	●				
68 فنزويلا	●	●	●	●	●	●	●	
69 رومانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
70 أوكرانيا	●	●	●	●	●	●		●
71 سانت لوسيا	●	●	●	●	●	●		●
72 البرازيل		●	●	●	●	●	●	●
73 كولومبيا	●	●	●	●	●	●	●	
74 عُمان			●					●
75 ساموا (الغربية)								
76 تايلاند			●	●	●			●
77 المملكة العربية السعودية				●	●	●		●
78 كازاخستان	●	●	●	●	●	●	●	●
79 جامايكا	●	●	●	●	●	●	●	●
80 لبنان		●	●	●	●	●	●	●
81 فيجي	●	●	●	●	●	●	●	●
82 أرمينيا		●			●	●		
83 الفلبين	●	●		●	●	●	●	●
84 ملديف								
85 بيرو	●	●	●	●	●	●	●	●
86 تركمانستان	●	●	●	●	●	●		
87 سانت فنسنت وجزر غرينادين	●	●	●	●	●	●		●
88 تركيا	●	●	●	●	●	●	●	●
89 باراغوي	●	●	●	●	●	●	●	●
90 الأردن		●	●	●	●	●	●	●
91 أذربيجان	●	●	●	●	●	●	●	
92 تونس	●	●	●	●	●	●	●	●
93 غرينادا	●	●	●	●	●	●	●	●
94 الصين					●		●	●
95 دومينيكا	●	●	●	●	●	●	●	●
96 سري لانكا	●	●	●	●	●	●	●	●
97 جورجيا	●	●	●	●	●	●	●	●
98 الجمهورية الدومينيكية	●	●	●	●	●	●	●	●
99 بليز	●	●	●	●	●	●	●	●
100 إكوادور	●	●	●	●	●	●	●	●

31 حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمّالية الأساسية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الحريّة النقابيّة والمساومة الجماعيّة		إلغاء العمل القسريّ والالزامي		إلغاء التمييز في ما يتعلّق بالاستخدام والمهن		إلغاء تشغيل الأطفال	
	اتفاقيّة 87[a]	اتفاقيّة 98[b]	اتفاقيّة 29[c]	اتفاقيّة 105[d]	اتفاقيّة 100[e]	اتفاقيّة 111[f]	اتفاقيّة 138[g]	اتفاقيّة 182[h]
101 إيران (جمهورية–الإسلامية)			●	●	●	●		●
103 السلفادور			●	●	●	●	●	●
104 غيانا	●	●	●	●	●	●	●	●
105 الرأس الأخضر	●	●	●	●	●	●		●
106 الجمهورية العربية السورية	●	●	●	●	●	●	●	●
107 أوزبكستان		●	●	●	●	●		
108 الجزائر	●	●	●	●	●	●	●	●
109 غينيا الاستوائية	●	●	●	●	●	●	●	●
110 قيرغيزستان	●	●	●	●	●	●	●	
111 إندونيسيا	●	●	●	●	●	●	●	●
112 فييت نام					●	●	●	●
113 جمهورية مولدوفا	●	●	●	●	●	●	●	●
114 بوليفيا	●	●		●	●	●	●	●
115 هندوراس	●	●	●	●	●	●	●	●
116 طاجيكستان	●	●	●	●	●	●	●	
117 منغوليا	●	●			●	●	●	●
118 نيكاراغوا	●	●	●	●	●	●	●	●
119 جنوب إفريقيا	●	●	●	●	●	●	●	●
120 مصر	●	●	●	●	●	●	●	●
121 غواتيمالا	●	●	●	●	●	●	●	●
122 غابون	●	●	●	●	●	●		●
123 سان تومي وبرينسيبي	●	●			●	●		
124 جزر سليمان			●					
125 المغرب	●	●	●	●	●	●	●	●
126 ناميبيا	●	●	●	●		●	●	●
127 الهند			●	●	●	●		
128 بوتسوانا	●	●	●	●	●	●	●	●
129 فانواتو								
130 كمبوديا	●	●	●	●	●	●	●	
131 غانا	●	●	●	●	●	●		●
132 ميانمار	●		●					
133 بابوا غينيا الجديدة	●	●	●	●	●	●	●	●
134 بوتان								
135 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			●					
136 جزر القمر	●	●	●	●	●			
137 سوازيلندا	●	●	●	●	●	●	●	●
138 بنغلاديش	●	●	●	●	●	●		●
139 السودان		●	●	●	●	●	●	●
140 نيبال		●	●		●	●	●	●
141 الكاميرون	●	●	●	●	●	●	●	●
تنمية بشرية منخفضة								
142 باكستان	●	●	●	●	●	●		●
143 توغو	●	●	●	●	●	●	●	●
144 الكونغو	●	●	●	●	●	●	●	●
145 ليسوتو	●	●	●	●	●	●	●	●
146 أوغندا		●	●	●			●	●
147 زمبابوي	●	●	●	●	●	●	●	●
148 كينيا		●	●	●	●	●	●	●
149 اليمن	●	●	●	●	●	●	●	●
150 مدغشقر	●	●	●		●	●	●	●
151 نيجيريا	●	●	●	●	●	●	●	●

31 حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمّالية الأساسية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشريّة	الحريّة النقابيّة والمساومة الجماعيّة		إلغاء العمل القسريّ والالزامي		إلغاء التمييز في ما يتعلّق بالاستخدام والمهن		إلغاء تشغيل الأطفال	
	اتفاقيّة 87[a]	اتفاقيّة 98[b]	اتفاقيّة 29[c]	اتفاقيّة 105[d]	اتفاقيّة 100[e]	اتفاقيّة 111[f]	اتفاقيّة 138[g]	اتفاقيّة 182[h]
152 موريتانيا	●	●	●	●	●	●	●	●
153 هايتي	●	●	●	●	●	●		
154 جيبوتي	●	●	●	●	●			
155 غامبيا	●	●	●	●	●	●	●	●
156 إريتريا	●	●	●	●	●	●	●	
157 السنغال	●	●	●	●	●	●	●	●
158 تيمور – ليشتي								
159 رواندا	●	●	●	●	●	●	●	●
160 غينيا	●	●	●	●	●	●	●	●
161 بنن	●	●	●	●	●	●	●	●
162 جمهورية تنزانيا المتحدة	●	●	●	●	●	●	●	●
163 ساحل العاج (كوت ديڤوار)	●	●	●	●	●	●	●	●
164 زامبيا	●	●	●	●	●	●	●	●
165 ملاوي	●	●	●	●	●	●	●	●
166 أنغولا	●	●	●	●	●	●	●	●
167 تشاد	●	●	●	●	●	●		●
168 جمهورية الكونغو الديمقراطية	●	●	●	●	●	●	●	●
169 جمهورية إفريقيا الوسطى	●	●	●	●	●	●	●	●
170 إثيوبيا	●	●	●	●	●	●	●	●
171 موزامبيق	●	●	●	●	●	●	●	●
172 غينيا – بيساو		●	●	●	●	●		
173 بوروندي	●	●	●	●	●	●	●	●
174 مالي	●	●	●	●	●	●	●	●
175 بوركينا فاصو	●	●	●	●	●	●	●	●
176 النيجر	●	●	●	●	●	●	●	●
177 سيراليون	●	●	●	●	●	●		
بلدان أخرى[i]								
أفغانستان				●	●	●		
العراق		●	●	●	●	●	●	●
كيريباتي	●	●	●	●				
ليبيريا	●	●	●	●		●		
سان مارينو	●	●	●	●	●	●	●	●
صربيا ومونتينيغرو	●	●	●	●	●	●	●	●
الصومال			●	●		●		
مجموع البلدان المصدّقة على الإتفاقية	142	154	163	159	161	159	132	147

● المصادقة على الاتفاقية ▼ تنديد بالاتفاقية

ملاحظة: يورد الجدول الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

a – اتفاقية حماية الحرية النقابية وحق التنظيم النقابيّ (1948). b – اتفاقيّة حق التنظيم النقابيّ والمفاوضة الجماعية (1949). c – اتفاقية العمل القسريّ (1930). d – إتفاقية إلغاء العمل القسريّ (1957). e – اتفاقيّة التساوي في الأجور (1951). f – اتفاقيّة التمييز في الاستخدام والمهن (1958). g – اتفاقية الحدّ الأدنى للسنّ (1973). h – اتفاقية حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال (1999). i – الدول غير المدرجة في دليل التنمية البشرية التي صادقت على إحدى اتفاقيات حقوق العمال على الأقل.

المصدر: الأعمدة 1–8: منظمة العمل الدولية 2004a.

		دليل التنمية البشرية			دليل الفقر البشريّ للبلدان النامية -1	دليل الفقر البشريّ لبلدان مختارة أعضاء في منظمة الإنماء والتعاون الاقتصاديّ -2	دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة	دليل تمكين الجنوسة
		1975	1990	2002				
	الدول العربية							
108	الجزائر	0.504	0.642	0.704	21.9	..	0.688	..
40	البحرين	..	**0.808**	**0.843**	..	..	**0.832**	**0.395**
154	جيبوتي	..	..	0.454	34.3	..	..	..
120	مصر	0.438	0.577	0.653	30.9	..	0.634	0.266
90	الأردن	..	0.682	0.750	**7.2**	..	0.734	..
44	الكويت	**0.761**	..	0.838	..	..	0.827	..
80	لبنان	..	0.673	0.758	9.5	..	0.755	..
58	الجماهيريّة العربيّة الليبيّة	..	..	0.794	15.3	..	..	..
125	المغرب	0.429	0.542	0.620	34.5	..	0.604	..
102	الأراضي الفلسطينية المحتلّة	..	..	0.726	..	..	..	..
74	عُمان	0.493	0.696	0.770	31.5	..	0.747	..
47	قطر	..	..	0.833	..	..	..	..
77	المملكة العربية السعودية	0.602	0.707	0.768	15.8	..	0.739	0.207
139	السودان	0.344	0.427	0.505	31.6	..	0.485	..
106	الجمهورية العربية السورية	0.534	0.635	0.710	13.7	..	0.689	..
92	تونس	0.516	0.656	0.745	19.2	..	0.734	..
49	الإمارات العربية المتحدة	0.744	0.805	0.824	..	..	..	..
149	اليمن	..	0.392	0.482	40.3	..	0.436	0.123
	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ							
33	بروني دار السلام	..	..	0.867	..	..	..	..
130	كمبوديا	..	..	0.568	42.6	..	0.557	0.364
94	الصين	0.532	0.627	0.745	13.2	..	0.741	..
81	فيجي	0.659	0.722	0.758	21.3	..	0.747	0.335
23	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	**0.760**	**0.862**	**0.903**	..	..	**0.898**	..
111	إندونيسيا	0.467	0.623	0.692	17.8	..	0.685	..
28	جمهورية كوريا	0.705	0.817	0.888	..	..	0.882	0.377
135	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	0.449	0.534	40.3	..	0.528	..
59	ماليزيا	0.614	0.720	0.793	..	..	0.786	0.519
117	منغوليا	..	0.656	0.668	19.1	..	0.664	0.429
132	ميانمار	..	..	0.551	25.4	..	..	..
133	بابوا غينيا الجديدة	0.423	0.482	0.542	37.0	..	0.536	..
83	الفلبين	0.653	0.719	0.753	15.0	..	0.751	0.542
75	ساموا (الغربية)	..	..	0.769	..	..	..	..
25	سنغافورة	0.724	0.821	0.902	**6.3**	..	0.884	**0.648**
124	جزر سليمان	..	..	0.624	..	..	..	..
76	تايلاند	0.613	0.707	0.768	13.1	..	0.766	0.461
158	تيمور الشرقية	..	..	0.436	..	..	..	..
63	تونغا	..	..	0.787	..	..	..	..
129	فانواتو	..	..	0.570	..	..	..	..
112	فييت نام	..	0.610	0.691	20.0	..	0.689	..
	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي							
55	أنتيغوا وبربودا	..	..	0.800	..	..	..	..
34	الأرجنتين	0.784	0.810	0.853	..	..	0.841	0.645
51	جزر البهاما	..	0.825	0.815	..	..	0.813	**0.699**
29	بربادوس	**0.804**	**0.851**	**0.888**	**2.5**	..	**0.884**	0.634
99	بليز	..	0.747	0.737	16.7	..	0.718	0.455
114	بوليفيا	0.512	0.603	0.681	14.4	..	0.674	0.524
72	البرازيل	0.644	0.714	0.775	11.8	..	0.768	..
43	شيلي	0.703	0.784	0.839	4.1	..	0.830	0.460
73	كولومبيا	0.661	0.727	0.773	8.1	..	0.770	0.498
45	كوستا ريكا	0.745	0.791	0.834	4.4	..	0.823	0.664

32 أدلّة التنمية البشرية من منظور إقليمي

		دليل التنمية البشرية			دليل الفقر البشريّ للبلدان النامية -1	دليل الفقر البشريّ لبلدان مختارة أعضاء في منظمة الإنماء والتعاون الاقتصاديّ -2	دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة	دليل تمكين الجنوسة
		1975	1990	2002				
52	كوبا	..	..	0.809	5.0	..	..	..
95	دومينيكا	..	..	0.743	..	..	..	..
98	الجمهورية الدومينيكية	0.617	0.678	0.738	13.7	..	0.728	0.527
100	إكوادور	0.630	0.710	0.735	12.0	..	0.721	0.490
103	السلفادور	0.590	0.648	0.720	17.0	..	0.709	0.448
93	غرينادا	..	..	0.745	..	..	..	..
121	غواتيمالا	0.510	0.583	0.649	22.5	..	0.635	..
104	غيانا	0.677	0.697	0.719	12.9	..	0.715	..
153	هايتي	..	0.455	0.463	41.1	..	0.458	..
115	هندوراس	0.517	0.624	0.672	16.6	..	0.662	0.355
79	جامايكا	0.687	0.726	0.764	9.2	..	0.762	..
53	المكسيك	0.688	0.761	0.802	9.1	..	0.792	0.563
118	نيكاراغوا	0.565	0.589	0.667	18.3	..	0.660	..
61	بنما	0.708	0.748	0.791	7.7	..	0.785	0.486
89	باراغوي	0.667	0.719	0.751	10.6	..	0.736	0.417
85	بيرو	0.642	0.706	0.752	13.2	..	0.736	0.524
39	سانت كيتس ونيفيس	..	..	0.844	..	..	..	..
71	سانتلوسيا	..	..	0.777	..	..	..	..
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	..	..	0.751	..	..	..	..
67	سورينام	..	..	0.780	..	..	..	..
54	ترينيداد وتوباغو	0.735	0.791	0.801	7.7	..	0.795	0.644
46	أوروغواي	0.759	0.803	0.833	3.6	..	0.829	0.511
68	فنزويلا	0.716	0.759	0.778	8.5	..	0.770	0.444
	جنوب آسيا							
138	بنغلاديش	0.345	0.417	0.509	42.2	..	0.499	0.218
134	بوتان	..	..	0.536	..	..	..	..
127	الهند	0.411	0.514	0.595	31.4	..	0.572	..
101	إيران (جمهورية–الإسلامية)	0.565	0.649	0.732	16.4	..	0.713	0.313
84	مليديف	..	..	**0.752**	**11.4**	..	..	..
140	نيبال	0.291	0.418	0.504	41.2	..	0.484	..
142	باكستان	0.346	0.444	0.497	41.9	..	0.471	**0.416**
96	سري لانكا	**0.613**	**0.698**	0.740	18.2	..	**0.738**	0.276
	جنوب أوروبا							
30	قبرص	..	**0.835**	**0.883**	..	..	**0.875**	**0.497**
88	تركيا	0.590	0.683	0.751	12.0	..	0.746	0.290
	إفريقيا جنوب الصحراء							
166	أنغولا	..	..	0.381	..	..	..	..
161	بنن	0.288	0.356	0.421	45.7	..	0.406	..
128	بوتسوانا	0.503	0.675	0.589	43.5	..	0.581	0.562
175	بوركينا فاسو	0.239	0.302	0.302	65.5	..	0.291	..
173	بوروندي	0.282	0.338	0.339	45.8	..	0.337	..
141	الكاميرون	0.415	0.519	0.501	36.9	..	0.491	..
105	الرأس الخضر	..	0.623	0.717	19.7	..	0.709	..
169	جمهورية إفريقيا الوسطى	0.334	0.375	0.361	47.7	..	0.345	..
167	تشاد	0.260	0.326	0.379	49.6	..	0.368	..
136	جزر القمر	..	0.501	0.530	31.4	..	0.510	..
144	الكونغو	0.451	0.532	0.494	31.9	..	0.488	..
168	جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.410	0.414	0.365	42.9	..	0.355	..
163	ساحل العاج	0.382	0.429	0.399	45.0	..	0.379	..
109	غينيا الاستوائية	..	0.504	0.703	32.7	..	0.691	..
156	إريتريا	..	..	0.439	41.8	..	0.431	..

32 أدلّة التنمية البشرية من منظور إقليمي

		دليل التنمية البشرية			دليل الفقر البشريّ للبلدان النامية -1	دليل الفقر البشريّ لبلدان مختارة أعضاء في منظمة الإنماء والتعاون الاقتصاديّ -2	دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة	دليل تمكين الجنوسة
		1975	1990	2002				
170	إثيوبيا	..	0.305	0.359	55.5	..	0.346	..
122	الغابون	..	..	0.648	..	..	..	..
155	غامبيا	0.283	..	0.452	45.8	..	0.446	..
131	غانا	0.439	0.511	0.568	26.0	..	0.564	..
160	غينيا	..	..	0.425	..	..	..	..
172	غينيا–بيساو	0.254	0.311	0.350	48.0	..	0.329	..
148	كينيا	0.445	0.540	0.488	37.5	..	0.486	..
145	ليسوتو	0.457	0.544	0.493	47.9	..	0.483	..
150	مدغشقر	0.400	0.436	0.469	35.9	..	0.462	..
165	مالاوي	0.315	0.368	0.388	46.8	..	0.374	..
174	مالي	0.232	0.288	0.326	58.9	..	0.309	..
152	موريتانيا	0.339	0.387	0.465	48.3	..	0.446	..
64	موريشيوس	..	0.723	0.785	**11.3**	..	**0.775**	..
171	الموزمبيق	..	0.310	0.354	49.8	..	0.339	..
126	ناميبيا	..	..	0.607	37.7	..	0.602	**0.572**
176	النيجر	0.237	0.259	0.292	61.4	..	0.278	..
151	نيجيريا	0.324	0.430	0.466	35.1	..	0.458	..
159	رواندا	0.341	0.351	0.431	44.7	..	0.423	..
123	سان طومي وبرينسيبي	..	..	0.645	..	..	..	..
157	السنغال	0.315	0.382	0.437	44.1	..	0.429	..
35	سيشيل	..	..	**0.853**	..	..	..	..
177	سيراليون	..	..	0.273	..	..	..	..
119	جنوب إفريقيا	**0.655**	**0.729**	0.666	31.7	..	0.661	..
137	سوازيلندا	0.516	0.611	0.519	..	..	0.505	0.487
162	جمهورية تنزانيا المتحدة	..	0.413	0.407	36.0	..	0.401	..
143	توغو	0.396	0.474	0.495	38.0	..	0.477	..
146	أوغندا	..	0.395	0.493	36.4	..	0.487	..
164	زامبيا	0.466	0.466	0.389	50.4	..	0.375	..
147	زمبابوي	0.547	0.617	0.491	52.0	..	0.482	..
	وسط أوروبا وشرقها، ورابطة الدول المستقلّة							
65	ألبانيا	..	0.702	0.781	..	..	0.778	..
82	أرمينيا	..	0.751	0.754	..	..	0.752	..
91	أذربيجان	..	..	0.746	..	..	..	..
62	بيلاروس	..	0.785	0.790	..	..	0.789	..
66	بوسنة والهرسك	..	..	0.781	..	..	..	..
56	بلغاريا	..	0.795	0.796	..	..	0.795	..
48	كرواتيا	..	0.806	0.830	..	..	0.827	0.560
32	الجمهورية التشيكية	..	..	0.868	..	..	0.865	0.586
36	إستونيا	..	0.817	0.853	..	..	0.852	0.592
97	جورجيا	..	..	0.739	..	..	..	0.387
38	هنغاريا	0.777	0.807	0.848	..	..	0.847	0.529
78	كازاخستان	..	0.767	0.766	..	..	0.761	..
110	قيرغيزستان	..	..	0.701	..	..	..	..
50	لاتفيا	..	0.807	0.823	..	..	0.823	0.591
41	ليتوانيا	..	**0.823**	0.842	..	..	0.841	0.508

32 أدلّة التنمية البشرية من منظور إقليمي

		دليل التنمية البشرية			دليل الفقر البشريّ للبلدان النامية -1	دليل الفقر البشريّ لبلدان مختارة أعضاء في منظمة الإنماء والتعاون الاقتصاديّ -2	دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة	دليل تمكين الجنوسة
		1975	1990	2002				
60	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	..	..	0.793	..	..	..	0.517
113	جمهورية مولدوفا	..	0.736	0.681	..	..	0.678	0.469
37	بولندا	..	0.802	0.850	..	..	0.848	0.606
69	رومانيا	..	0.771	0.778	..	..	0.775	0.465
57	الاتّحاد الروسي	..	0.813	0.795	..	..	0.794	0.467
42	سلوفاكيا	..	..	0.842	..	..	0.840	**0.607**
27	سلوفينيا	..	..	**0.895**	..	..	**0.892**	0.584
116	طاجيكستان	..	0.719	0.671	..	..	0.668	..
86	تركمانستان	..	..	0.752	..	..	0.748	..
70	أوكرانيا	..	0.798	0.777	..	..	0.773	0.411
107	أوزبكستان	..	..	0.709	..	..	0.705	..
	بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ ذات الدخل المرتفع[a]							
3	أستراليا	0.847	0.892	0.946	..	12.9	0.945	0.806
14	النمسا	0.842	0.893	0.934	..	..	0.924	0.770
6	بلجيكا	0.845	0.897	0.942	..	12.4	0.938	0.808
4	كندا	0.869	**0.928**	0.943	..	12.2	0.941	0.787
17	الدّانمرك	0.872	0.897	0.932	..	9.1	0.931	0.847
13	فنلندا	0.839	0.899	0.935	..	8.4	0.933	0.820
15	لكسمبرغ	0.838	0.882	0.933	..	10.5	0.926	..
19	ألمانيا	..	0.887	0.925	..	10.3	0.921	0.804
24	اليونان	0.832	0.870	0.902	..	..	0.894	0.523
7	آيسلاندا	0.862	0.913	0.941	..	..	0.938	0.816
10	آيرلندا	0.810	0.869	0.936	..	15.3	0.929	0.710
22	إسرائيل	0.794	0.857	0.908	..	..	0.906	0.614
21	إيطاليا	0.841	0.887	0.920	..	11.6	0.914	0.583
9	اليابان	0.854	0.910	0.938	..	11.1	0.932	0.531
16	فرنسا	0.852	0.902	0.932	..	10.8	0.929	..
31	مالطا	0.726	0.824	0.875	..	..	0.866	0.480
5	هولندا	0.865	0.907	0.942	..	8.2	0.938	0.817
18	نيوزيلندا	0.847	0.874	0.926	..	..	0.924	0.772
1	النّرويج	0.866	0.911	**0.956**	..	7.1	**0.955**	**0.908**
26	البرتغال	0.785	0.847	0.897	..	..	0.894	0.644
20	إسبانيا	0.836	0.885	0.922	..	11.0	0.916	0.716
2	السويد	0.863	0.895	0.946	..	**6.5**	0.946	0.854
11	سويسرا	**0.878**	0.909	0.936	..	..	0.932	0.771
12	المملكة البريطانية المتحدة	0.845	0.883	0.936	..	14.8	0.934	0.698
8	الولايات المتحدة الأميركية	0.866	0.914	0.939	..	15.8	0.936	0.769

ملاحظة: القيمة الفضلى في كلّ دليل ومنطقة منضّدة بحرف ثخين.

a – ما عدا جمهورية كوريا؛ انظر شرق آسيا والمحيط الهادئ. تتضمّن إسرائيل ومالطا مع انّهما ليستا عضوين في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

المصدر: العمود 1: العمود 1 من الجدول 2؛ العمود 2: العمود 4 من الجدول 2؛ العمود 3: العمود 8 من الجدول 1؛ العمود 4: العمود 2 من الجدول 3؛ العمود 5: العمود 2 من الجدول 4؛ العمود 6: العمود 2 من الجدول 24؛ العمود 7: العمود 2 من الجدول 25.

ملاحظةٌ على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية

يقدِّم هذا التقريرُ، في المعتاد، نوعينِ من المعلومات الإحصائية: الإحصائيّاتِ في جداول مؤشِّرات التنمية البشرية، وهي إحصائياتٌ تُوفِّر تقييماً عالمياً شاملاً لإنجازات البلدان في المجالات المختلفة للتنمية البشرية؛ والأدلةَ الإحصائية في التحليل المَواضيعي ضمن الفصول. ويُدخِل تقريرُ هذا العام عدداً كبيراً من مؤشِّرات «أهداف التنمية للألفية» (أُنظُر فهرسَ مؤشِّرات أهداف التنمية للألفية)، فيتضمّن أيضاً مؤشِّراتٍ متعلِّقةً بالأهداف في مجموعةٍ خاصّة من الجداول. كما تُوفِّر البياناتُ لهذه المؤشِّرات مرجعاً إحصائياً لتقييم التقدُّم في كلِّ بلدٍ نحو أهداف التنمية للألفية وغاياتِها.

مصادر البيانات

إنّ مكتبَ تقرير التنمية البشرية هو في الأساس مستخدِمٌ للإحصائيات، وليس منتِجاً لها. لذا، فإنه يعتمد على وكالاتٍ دولية للبيانات؛ لديها الموارِدُ والخبراتُ العملية لِجمْعِ البيانات الدولية عن مؤشِّراتٍ إحصائيةٍ محدّدة، وتصنيفها .

جداولُ مؤشِّرات التنمية البشرية

لإتاحة المقارنات عبْر البلدان ومع مرور الأعوام، يستعمل مكتبُ تقرير التنمية البشرية بياناتٍ دولية قابلةً للمقارنة تُنتجها الوكالاتُ الدولية المعنيةُ بالبيانات ومؤسساتٌ مختصَّة أخرى، بقدْر ما يكون ذلك ممكناً، في إعداد جداول مؤشِّرات التنمية البشرية (للمعلومات عن الوكالات الرئيسية للبيانات، التي زوّدت هذا التقريرَ بالبيانات، أُنظُر الإطارَ الأول). غير أن فجواتٍ عديدةً ما زالت قائمةً في البيانات، حتى في بعض المجالات الأساسية جداً للتنمية البشرية. وفي حين يحضّ مكتبُ تقرير التنمية البشرية على التحسينات في بيانات التنمية البشرية، كمبدأ، ولأسبابٍ عملية، فإنه لا يجمع البياناتِ مباشرةً من البلدان أو يضع تقديراتٍ لملء هذه الفجَوات البيانية.

ثمة استثناءٌ واحدٌ لهذا الأمر هو دليلُ التنمية البشرية، إذ يسعى مكتبُ تقرير التنمية البشرية جاهداً إلى شمْلِ أكبرِ عددٍ ممكن من البلدان المنتسبة إلى الأمم المتحدة في دليل التنمية البشرية. ولكي يُشمَل بلدٌ ما، ينبغي، مثالياً، توفُّرُ بياناتٍ من الوكالات الدولية للبيانات، المعنيةِ بالأمر، عن جميع المكوِّنات الأربعة للدليل (أُنظُر المَعْلَمَ الإحصائي 2، الملاحظةَ على جدولِ المؤشِّرات الأول عن دليل التنمية البشرية لهذا العام). لكن البياناتِ عن واحدٍ أو أكثرَ من هذه المكوِّنات غيرُ موجودةٍ بالنسبة إلى عددٍ بارز من البلدان. وللتجاوب مع رغبات البلدان في شمْلها ضمْنَ دليل التنمية البشرية، يبذل مكتبُ تقرير التنمية البشرية كلَّ جهدٍ في هذه الحالات لتحديد التقديرات المعقولة الأخرى؛ متعاوِناً مع الوكالات الدولية للبيانات، واللجانِ الإقليمية للأمم المتحدة، ومكاتبِ الإحصاء القُطْرية، والمكاتبِ القُطْرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حالاتٍ قليلة، يسعى مكتبُ تقرير التنمية البشرية إلى وضْع تقديراتٍ بالتشاور مع المكاتب الإحصائية الإقليمية والقُطْرية، أو مع خبراءَ آخرين.

مؤشِّراتُ أهدافِ التنمية للألفية

يحفظ قسمُ الإحصاء في الأمم المتحدة قاعدةَ البياناتِ العالميةِ الشاملة لمؤشِّرات الألفية (http://millenniumindicators.un.org)، مجمَّعةً ومصنَّفة من سلسلةِ البيانات الدولية التي تزوِّده بها الوكالاتُ الدوليةُ للبيانات القادرةُ على تحمُّل المسؤولية. وتكوِّن قاعدةُ البيانات هذه الأساسَ الإحصائي للتقرير السّنوي، الذي يقدِّمه الأمينُ العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عن التقدّم العالمي والإقليمي نحو أهداف التنمية للألفية وغاياتها. كما ترفد قاعدةُ البيانات هذه تقاريرَ دوليةً أخرى توفِّر بياناتٍ عن مؤشِّرات أهداف التنمية للألفية عبْر البلدان، مثلَ هذا التقريرِ عن التنمية البشرية، والتقريرِ السَّنوي للبنك الدولي عن «مؤشِّرات التنمية في العالم».

إبّان إعدادِ هذا التقرير، كان قسمُ الإحصاء في الأمم المتحدة يعمل على تحديث قاعدة البيانات

الإطار 1

المصادرُ الرئيسية للبيانات المستعمَلة في تقرير التنمية البشرية

عبْر إشراكنا بسخاءٍ في البيانات، مكَّنت المنظّماتُ التالية تقريرَ التنمية البشرية من نشْر الإحصائيات الهامّة عن التنمية البشرية، الواردةِ في جداول المؤشّرات :

الاتّحادُ البرلمانيُّ الدوليّ (IPU)- تُوفِّر هذه المنظمةُ بياناتٍ عن الاتّجاهات في المشاركة السياسية والبِنى الأساسية للديموقراطيّة. ويعتمد مكتبُ تقرير التنمية البشرية على الاتّحاد البرلماني الدولي في البيانات المتعلقة بالانتخابات والمعلوماتِ عن التمثيل السياسيّ للنّساء.

الاتّحادُ الدوليُّ للاتّصالات (ITU)- تحتفظ هذه الوكالةُ المتخصّصة، التّابعةُ للأمم المتحدة، بمجموعةٍ واسعةٍ جداً من الإحصائيات عن المعلوماتِ والاتّصالات. وتأتي البياناتُ عن الاتّجاهات في مجال الاتّصالات من قاعدةِ بياناتها، مؤشّرات الاتّصالات في العالم.

برنامجُ الأمم المتحدة المشترَك، المعنيُّ بفيروس نقْص المناعة البشرية /متلازمةِ نقْص المناعة المكتسَب (الأيدز/السِّيدا) (UNAIDS)- يَرصُد هذا البرنامجُ المشترك للأمم المتحدة انتشارَ فيروس نقْص المناعة/الأيدز ويُحدِّث معلوماتِه بانتظام. ويُشكِّل التقرير عن الوباء العالمي لفيروس نقْص المناعة البشرية/متلازمة نقْص المناعة المكتسَب(الأيدز)؛ وهو تقريرٌ مشترَك، صادرٌ عن هذا البرنامج ومنظمةِ الصحة العالمية، المصدرَ الرئيسيَّ للبيانات عن فيروس نقْص المناعة/الأيدز البشرية/الأيدز.

البنكُ الدولي - يُنتِج البنكُ الدولي، ويجمع تصنيفياً، بياناتٍ عن الاتّجاهات الاقتصادية؛ وأيضاً عن مجموعةٍ واسعة من المؤشّرات الأخرى. وتقريرُه، مؤشّرات التنمية في العالم، هو المصدرُ الأوّليّ للعديد من المؤشّرات في تقرير التنمية.

شعبةُ الأمم المتحدة لأبحاثِ المخدّرات والجريمة (UNODC) . تُجري هذه المنظمةُ التابعةُ للأمم المتحدة أبحاثاً مقارَنةً لِدعْم مكافحةِ المخدّرات المحظورة والجريمةِ الدولية؛ كما توفّر بياناتٍ عن ضحايا الجريمة من المُسوحات الدولية لضحايا الجريمة.

صندوقُ النّقدِ الدّوليّ (IMF)- لدى صندوق النّقد الدولي برنامجٌ موسَّع لتطوير إحصائياتٍ عن المعاملات المالية الدولية وميزانِ المدفوعات، وتصنيفِها. وثمة قدْرٌ كبير من البيانات المالية، التي توفِّرها وكالاتٌ أخرى لمكتب تقرير التنمية البشرية، نابعٌ أصلاً من صندوق النّقد الدولي.

قِسْمُ الإحصائيات في الأمم المتحدة (UNSD)- يوفِّر قسمُ الإحصائيات في الأمم المتحدة مدًى واسعاً من النّواتج والخدماتِ الإحصائية. وهناك قدْرٌ كبير من البيانات القُطْرية للحسابات التي تُزوِّد وكالاتٌ أخرى مكتبَ تقرير التنمية البشرية بها، نابعٌ أصلاً من قسْمِ الإحصائيات في الأمم المتحدة. ويُقدِّم تقريرُ العام الحالي أيضاً بياناتِ قسْم الإحصاء عن التجارة والطاقة، كما يستفيد من قاعدةِ البيانات العالمية الشاملة لمؤشّرات الألفية التي يتعهَّدها قسمُ الإحصائيات، كمصدرِ البيانات لجداول مؤشّراتِ أهدافِ التنمية للألفية.

قسْمُ السكّان في الأمم المتحدة (UNPOP)- يُنتج هذا المكتبُ المتخصِّص في الأمم المتحدة بياناتٍ دوليةً عن الاتّجاهات السكّانية. ويعتمد مكتبُ تقرير التنمية البشرية في تقديراته وإسقاطاته الديموغرافية على اثنين من المنشورات الرئيسية لقسْم السكّان هما :الإحتمالات الاحتمالاتُ المتوقَّعة لسكّان العالم والاحتمالاتُ المتوقَّعة لِمُدُنِنَة العالم.

مؤتمرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) - يُوفِّر الأونكتاد إحصائياتٍ تجاريّةً واقتصاية عبْر عددٍ من المنشورات، بينها تقريرُ الاستثمارات في العالم. والأونكتاد هو المصدرُ الأصلي لبياناتِ تدفُّقاتِ الاستثمار التي يتلقّاها مكتبُ التنمية البشرية من وكالاتٍ أخرى.

مركزُ تحليلِ معلوماتِ ثاني أوكسيد الكربون (CDIAC) - يُركِّز هذا المركزُ للبياناتِ والتحليل، التابعُ لوزارة الطاقة الأميركية، على آثارِ تسخينِ جوِّ الأرض، وعلى التغيُّراتِ المناخيّةِ في العالم. وهو مصدرُ البيانات عن انبعاثاتِ ثاني أوكسيد الكربون.

مشروعُ دراسة لوكسمبورغ للدّخل (LIS)- يُركّز مشروعُ دراسةِ لوكسمبورغ للدّخل، وهو مشروعُ أبحاثٍ تعاونيٌّ ينتمي إلى عضوّيته خمسةٌ وعشرون بلداً، على قضايا الفقر والسياسات الخاصّةِ به. وهو المصدرُ للعديد من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي عن تقديراتِ فقرِ الدَّخل.

المعاهداتُ المتعدّدةُ الأطراف للأمم المتحدة، المُودَعةُ لدى الأمين العام (شعبة المعاهدات في الأمم المتحدة)- يجمع مكتبُ تقرير التنمية البشرية معلوماتٍ خاصّةً بحالةِ الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان والمعاهدات البيئية، بناءً على قاعدةِ البيانات التي يتعهّدها هذا المكتبُ التّابع للأمم المتحدة.

معهدُ الأمم المتحدة الأقاليميُّ لأبحاثِ الجريمة والعدالة (UNICRI)- يُجري هذا المعهدُ التابع للأمم المتحدة أبحاثاً دوليةً مقارَنةً لِدعْم مشروع الأمم المتحدة الخاصّ بِمنْعِ الجريمة وتأمينِ العدالة الجِنائية. وهو المصدرُ للبيانات عن ضحايا الجريمة.

المعهدُ الدوليّ للدراسات الاستراتيجية (IISS)- يتعهّد المعهدُ الدوليّ للدراسات الاستراتيجية، وهو مركزٌ مستقلٌّ للأبحاث والمعلومات والمناقشاتِ الخاصّة بمشكلات النّزاعات، قاعدةَ بياناتٍ موسّعةً للشؤون العسكرية. والبياناتُ عن القوات المسلحة في هذا التقرير عن القوات المسلحة مستمدَّةٌ في من منشور المعهد، التوازن العسكري.

معهدُ سْتوكهولم الدوليُّ لأبحاث السّلام (SIPRI)- يُجري معهدُ سِبْري أبحاثاً عن السّلام والأمن الدّوليَّين؛ وصكتاب سِبْري السَّنوي: الأعتدةُ الحربيّة ونزْعُ السِّلاح والأمنُ الدوليص هو المصدرُ المنشور لبياناتِ الإنفاق العسكري وتمليكات ونقْلِ مِلكية الأسلحة.

مفوضيّةُ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)- تُوفِّر هذه المنظمةُ التابعة للأمم المتحدة بياناتٍ عن اللاجئين من خلال ما تنشره بعنوان الكتاب السَّنوي الإحصائي، أو من خلال منشوراتٍ إحصائيةٍ أخرى متوفِّرةٍ على شبكةِ الإنترنت.

منظمةُ الأغذية والزراعة (FAO) - تجمع الْفاو بياناتٍ ومعلوماتٍ عن الأغذية والزراعة، وتحلّلها وتبَثُّها؛ وهي مصدرُ البيانات عن مؤشّراتِ اللاّأمنِ الغذائي.

منظمةُ الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)- ترصُد اليونيسف رفاهَ الأطفال وتوفِّر مجموعةً واسعة من البيانات. ويشكِّل ما تنشره بعنوان شحالة أطفال العالمش مصدراً هاماً للبيانات في هذا التقرير.

منظمةُ الأمم المتحدة للتربيةِ والعلْمِ والثقافة (UNESCO) - يعتمد مكتبُ تقرير التنمية البشرية على البيانات الواردة في المنشورات الإحصائية لهذه المنظمة المتخصّصة في الأمم المتحدة، وأيضاً على بياناتٍ يتلقّاها مباشرةً من معهد اليونسكو للإحصائيات الذي يكوِّن المصدرَ للبيانات المتعلقةِ بالتعليم.

منظمةُ التعاون والإنماء الاقتصادي (OECD)- تنشر هذه المنظمةُ بياناتٍ عن مجموعةٍ متنوّعة من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المنتسبة إلى عضوّيتها، وأيضاً عن تدفُّقات المعونة. ويعرض تقريرُ التنمية البشرية لهذا العام بياناتٍ من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي عن المعونة، والطاقة، والعمالة، والتعليم.

منظمةُ الصحّةِ العالمية (WHO)- تحفظ هذه الوكالةُ المتخصّصة مجموعةً واسعة من سلاسل البيانات عن قضايا الصحّة، المعتمَدةِ كمصدرِ المؤشّرات المتعلقة بالصحّة في هذا التقرير.

المنظمةُ العالمية للمِلكيةِ الفكرية (WIPO)- تحضُّ الوايبو، كوكالةٍ متخصّصة في الأمم المتحدة، على حماية حقوق المِلكية الفكرية في جميع أنحاء العالم؛ عبْر أنواعٍ مختلفة من الجهود التعاونية. وهي مصدرُ البيانات المتعلّقة بِبَراءاتِ الاختراع والتأليف.

منظمةُ العمل الدولية (ILO)- تتعهّد منظمةُ العمل الدولية برنامجاً موسّعاً للمنشورات الإحصائية يمثِّل فيه شالكتاب السّنوي للإحصائيات العمّاليةص أشملَ مجموعتِها من البيانات عن القوى العاملة. وهذه المنظمةُ هي مصدرُ البيانات عن الأجورِ والعمالةِ والمِهَن، ومصدرُ المعلومات عن حالةِ التصديق على اتفاقيّاتِ الحقوق العمّالية.

لمؤشّرات الألفية؛ فيما كان البنكُ الدولي يُنهي تقريرَه، «مؤشّرات التنمية العالمية للعام 2004»، ويُعدّه للطّبع. ومن خلال إشراكنا بسخاءٍ في البيانات، أتاح البنكُ الدولي وغيرُه من الوكالات الدولية – مثل معهدِ اليونسكو للإحصائيات، ومنظمةِ الأمم المتحدة للطفولة/اليونيسف، ومنظمةِ الصحّة العالمية – لهذا التقريرأن يشملَ في قاعدة البيانات لمؤشّرات الألفية ليس فقط البياناتِ المتوفّرة وإنما أيضاً تقديراتٍ أحدثَ عهداً لبعض مؤشّراتِ أهداف التنمية للألفية؛ وهي تقديراتٌ جرى إدخالها لاحقاً في قاعدة البيانات.

بياناتٌ لتحليل المواضيع الدّالّة

كثيراً ما استُمِدَّت البيِّاناتُ الإحصائية، المستعمَلةُ في هذا التحليل المَواضيعيّ، من جداول المؤشّرات. غير أنّ مدًى واسعاً من المصادر الأخرى جرى استعمالُه أيضاً؛ بما في ذلك أوراقٌ مُستكتَبةٌ بالتّكليف، ووثائقُ حكوميّة، وتقاريرُ قُطْريّة عن التنمية البشرية، وتقاريرُ من منظماتٍ غيرِ حكومية، ومقالاتٌ في مجلاّتٍ دوريّة، ومنشوراتٌ متبحِّرةٌ أخرى؛ وفي المعتاد، تحظى الإحصائياتُ الرسميةُ بالأولويّة. ولكن بالنّظر إلى الطبيعة المتسارعةِ التطوّر للقضايا الجاري بحثُها، فقد لا تكون الإحصائياتُ الرسميةُ المتعلّقةُ بها موجودةً؛ ولذا يجب استعمالُ مصادرَ غيرِ رسميّة للمعلومات. على الرّغم من ذلك، فإن مكتبَ تقرير التنمية البشرية ملتزمٌ بالاعتماد على بياناتٍ مجمَّعة من خلال أبحاثٍ متبحِّرةٍ وعِلميّة؛ وبضمان النّزاهة في مصادرِ المعلومات، وفي استعمالها ضمْن التحليل.

حيثما يجري في أُطُر النَّص أو جداولِه استعمالُ معلوماتٍ من مصادرَ غيرِ جداولِ مؤشّرات التقرير، يُذكَر المصدرُ وينوَّه به كاملاً في ثبْت المَراجع. بالإضافة إلى ذلك، توجد ملاحظةٌ تلخيصية لكلِّ فصلٍ تُوجِز مصادرَه الرئيسية؛ وملاحظاتٌ ختاميّة تُحدِّد مصادرَ المعلومات الإحصائية المستمَدَّةِ من غيرِ جداول المؤشّرات.

الحاجةُ إلى إحصاءاتٍ أفضلَ للتنمية البشريّة

فيما تقدِّم جداولُ المؤشّرات في تقرير هذا العام أفضلَ البيانات المتوفّرةِ حاليّاً لقياس التنمية البشريّة، يبقى هناك العديدُ من الفجوات والمشاكل.

الفجوات في البيانات

تُوضِح الفجواتُ في جداول المؤشّرات كافّةً الحاجةَ الملحّة إلى إدخال تحسيناتٍ على توفُّر إحصاءاتٍ للتنمية البشريّة مطابِقةٍ لمقتضى الحال، يمكن الاعتمادُ عليها، وتأتي في حينها. ومن الأمثلةِ الصّارخة على الفجوات في البيانات، هو ذاك العددُ الكبير للبلدان المستثناةِ من دليل التنمية البشريّة. فالهدفُ هو إدخالُ جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة إلى جانب هونغ كونغ – الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة؛ ولكن بسبب الافتقار إلى البيانات التي يمكن الاعتمادُ عليها، جرى استبعادُ 16 بلداً عضواً في الأمم المتحدة من دليلِ التنمية البشريّة، وتالياً من جداولِ المؤشّرات الرئيسيّة (وما يتوفّر من مؤشّراتٍ رئيسيّة عن هذه البلدان موجودٌ في الجدول 33). على غرارِ ذلك، يشمل دليلُ الفقر البشريّ 95 بلداً نامياً فقط و 17 بلداً من منظّمة التعاون والإنماء الاقتصاديّ المرتفعة الدخل. كذلك، يشمل دليلُ التنمية المتعلّقة بالجنسين 144 بلداً، ويشمل مقياسُ دعْم المكانة للجنسين 78 بلداً. وبالنسبة إلى عددٍ هامّ من البلدان، تُعتبر البياناتُ عن مكوّناتِ هذه الأدلّة غيرَ جديرةٍ بالاعتماد وقديمةَ العهد؛ وفي بعض الحالات، تتطلّب التخمين (لتعريفِ منهجيّةِ الأدلّة، أُنظُر الملاحظةَ التقنيّة الأولى).

تباينات بين التقديرات القُطْرية والدوليّة

عند جمْعِ سلاسلِ البيانات الدوليّة، غالباً ما تُطبِّق الوكالاتُ الدوليّةُ للبيانات معاييرَ متبنّاةً دولياً وإجراءاتٍ توفيقيّةً لتحسين قابليّةِ المقارنة بين البلدان. وحيثُما تستند البياناتُ الدوليةُ إلى إحصاءاتٍ قوميّة، كما تفعل ذلك عادةً، قد تحتاج البياناتُ القُطْريّة إلى تعديل. وحيثُما تكون هناك بياناتٌ ناقصة بالنسبة إلى بلدٍ ما، يمكن أن تَخرُج وكالةٌ دوليّةٌ بتقديراتٍ إذا ما أمكن استخدامُ معلوماتٍ أخرى ذاتِ صلةٍ بالموضوع. ونظراً للصعوبات في التنسيق بين الوكالات القُطْريّة والدوليّة للبيانات، فقد لا تضمّ سلاسلُ البياناتِ الدوليّةُ أحدثَ البيانات القُطْريّة. ومن الممكن أن تؤدّي كلُّ هذه العوامل إلى تباينُاتٍ بارزة بين التقديرات القُطْريّة والدوليّة.

غالباً ما سلّط هذا التقريرُ الضوءَ على مثلِ هذه التباينات. وبينما يدعو مكتبُ تقرير التنمية البشريّة إلى إدخال تحسيناتٍ على البيانات الدوليّة، فإنّه يدرك أيضاً أن في استطاعته القيامَ بدورٍ نشِط في مثلِ هذه الجهود. وعندما ظهرت تباينُاتٌ في البيانات، ساعد المكتبُ في

الرَّبط بين السلطات القُطْريّة والدوليّة المعنيّةِ بالبيانات، لمعالجةِ هذه التباينات. وقد أدّى ذلك في كثيرٍ من الحالات إلى إحصاءاتٍ أفضلَ في هذا التقرير. ويُجاهِد مكتبُ تقرير التنمية البشريّة لتحسينِ اتّساق البيانات باستمرار، عبْر بذْل المزيد من الجهود المنهجية.

نحو مقدرةٍ إحصائيّةٍ أقوى

ينطوي جزءٌ حيويّ من الحلّ للفجوات والتباينات الهائلة في المعلومات الإحصائيّة على بناءِ مقدرةٍ إحصائيّةٍ سليمة في البلدان، وهو جهْدٌ يتطلّب التزاماً ماليّاً وسياسيّاً على المستويين القُطْريّ والدوليّ. وقد أدّى الزّخمُ الذي ولّدته عمليّةُ أهداف التنمية للألفيّة إلى تعبئة المجتمعَ الإحصائيّ الدوليّ بأكمله؛ وهناك الآن مبادراتٌ عديدة في طريقها إلى التنفيذ؛ بينها خططُ عملِ مراكش للإحصاء (الإطار 2) وشبكةُ معيار القياس الصحّي التي أطلقتها منظمةُ الصحة العالمية (الإطار 3) .

يتعيّن على الوكالات الدوليّة مواصلةُ القيام بدورٍ نشِط في التطوير الإحصائيّ عبْر تحسين المعايير والأساليبِ والأُطُرِ المتفَّق عليها دوليّاً للنشاطات الإحصائيّة، وتعزيزِها، وتطبيقها. ويُسلِّط تقريرُ العام 2004 الضوءَ على الحاجة إلى تحقيقِ تقدُّماتٍ مفاهيميةٍ ومنهجيةٍ هامّة في تطوير المؤشّرات الثقافية (الإطار 4 والإطار 2.3 في الفصل الثاني)؛ كما يدعو إلى بذْل جهودٍ أعظمَ لتحسين الإحصائيات الأساسية الأخرى للتنمية البشرية. وإدراكاً لِضَعْف الإحصائيات الموجودةِ حالياً عن الإلمام بالقراءة والكتابة، يعمل معهدُ اليونسكو للإحصائيات على تطويرِ أدواتٍ جديدة لهذا الإلمام (الإطار 5). وتدعو الجولةُ الألفية لبرنامج المقارَنة الدّولي إلى توفير أساسٍ أسلَمَ لتقييم مستوياتِ العيش عبْر البلدان (الإطار 6).

منهجيّةُ المؤشّرات وتقديمُها

يُقدِّم تقريرُ هذا العام بياناتٍ لمعظم المؤشّراتِ الأساسيّة مع تخلّفٍ زمَني لسنتين فقط بين تاريخ المرجع الخاصّ بالمؤشّرات وتاريخِ إصدار التقرير. وتضمّ الجداولُ الرئيسية لمؤشّرات التنمية البشرية 175 بلداً عضواً في الأمم المتحدة، إلى جانب هونغ كونغ

الإطار 2

خُطَطُ عملِ مراكش للإحصائيات

أدّى التّوكيدُ على الغايات الكمّية في «أهداف التنمية للألفية»، والاهتمامُ المتنامي بقياس النتائج، إلى زيادة المطالبة بالإحصائيات؛ كما زادا اطّلاعَنا على الوضع السيِّئ للنُّظُم الإحصائية في أجزاءٍ عديدة من العالم النامي. والإحصائياتُ الجيّدة ليست قضيةً تقنيّة، لأنك «إنْ لم تستطع أن تقيسَها، فلن تستطيع أن تسوسَها»، مثلما يقول تريفور مانْيُولا. فالحكوماتُ والسياسيون والمديرون يحتاجون إلى البيانات والإحصائيات؛ والمواطنون يحتاجون إليها، على نحوٍ حاسم، لمحاسبةِ حكوماتهم عن أعمالها ونتائجها. لذا، فإن تحسينَ النُّظُم الاحصائية قضيةٌ تنموية تستلزم عملاً منسَّقاً من جانب المجتمع الدولي برُمّته، لا مجرّدَ إحصائيِّين محترفين. في «مؤتمر الطاولة المستديرة الدوليّ الثاني عن الإدارة لنتائج التنمية»، اقترح ممثّلو مصارفِ الإنماء المتعددةِ الأطراف، ولجنةِ مساعدات التنمية المنبثقة عن منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، وعددٍ من البرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة، خطةَ عملٍ لتحسين إحصائيات التنمية؛ لها أهدافٌ ثلاثة:

1- تقويةُ القدرة القُطْرية على إنتاجِ إحصائياتٍ يُعوَّل عليها، وتحليلِها، واستعمالِها.
2- تحسينُ نوعيةِ الإحصائيّات التنموية وتوفُّرِها للمراقبة عالمياً.
3- توفيرُ الدّعم للبلدان التي تعمل على توسيع مدى قدرتها الإحصائية.

ستُّ مجموعاتٍ واسعة من الإجراءات

تعتمد خطةُ عملِ مراكش للإحصائيات على الموجود حالياً من المبادرات، وعلى تجارب البلدان، للشُّروع في وضْع ستِّ مجموعاتٍ من الإجراءات المستلزَمة لتحسين الإحصائيات على المستويَيْن القُطْريّ والدولي معاً.

1- **توحيدُ التخطيط الاستراتيجي للنُّظُم الإحصائية، ومساعدةُ جميع بلدانِ الدَّخل المنخفض على إعدادِ استراجيّاتٍ قُطْرية لإحصائياتِ التنمية بحلول العام 2006**. ينبغي للمتطلَّبات الإحصائية أن تُستمدّ من استراتيجياتٍ تنمويّةٍ أوسعَ مجالاً، مثل «ورقات الاستراتيجية لتخفيف الفقر»، لا أن تُعامَل كقضيةٍ منفصلة.
2- **تعزيزُ الاستعدادات للإحصاء السكاني في العام 2010** . تشكِّل الإحصاءاتُ السكّانية مصدراً جوهرياً لإحصائيات التنمية، وتُعزِّز القدرةَ على مراقبة التقدّم نحو أهداف التنمية للألفية. وعلينا أن نبدأ الآن، إذا أردنا للمعلومات الوافية أن تكون في موقعها الصحيح لتقييم التقدّم في العام 2015.
3- **زيادةُ الدعم المالي لبناء القدرة الإحصائية** . في حالاتٍ كثيرة، سوف تحتاج بلدانٌ إلى زيادةِ حجمِ تمويلاتها الذّاتيّة للإحصائيات؛ لكنها أيضاً ستتطلّب مساعدةً خارجية. وبِرُوحيّةِ مؤتمرِ مونتيراي حول التمويل للتنمية، فإن البلدانَ التي تتبنّى سياساتٍ جيدةً لِنُظُمها الإحصائية يجب أن تتلقّى الدعمَ الماليَّ اللاّزم للإحصائيات.
4- **إنشاءُ شبكةٍ دولية تُجري مُسُوحاتٍ للأُسَر المعيشية**. أصبحت المُسُوحاتُ هامّةً على نحوٍ متزايدٍ لقياسِ النتائج الاجتماعية، لكنها تستلزم تنسيقاً أفضل.
5- **التعهُّدُ بإجراءِ تحسيناتٍ مُلِحَّة تدعو إليها الحاجةُ لرصْد أهداف التنمية للألفية، المحدَّدةِ للعام 2005**. في العام المقبل، يتوقّع العالمُ تقريراً صريحاً وكاملاً عن مدى التقدُّم.
6- **زيادةُ المحاسبة للنظام الإحصائي الدولي**. يتحتّم على الوكالات الدولية إجراءُ تحسيناتٍ إضافية لأعمالها.

التكاليف

تبلغ الكلفةُ التدرُّجيةُ لهذه النشاطات نحوَ 120 مليون دولار أميركي في العام لتحسينِ النُّظُمِ الإحصائيةِ القُطْرية، ونحوَ 25 مليون دولار سنوياً لتحسين النُّظُمِ الدولية. غير أن هذه التكاليفَ ليست شاملة؛ إذ تستثني، مثلاً، التكاليفَ المطلوبة للإحصاء السكّاني في العام 2010. كما أنها لا تتضمّن تكاليفَ التحسينات في مصادرَ إحصائيةٍ أخرى، مثْل مُسُوحات المؤسّسات أو الإبلاغات الإدارية. إنها تقديراتٌ أوّلية سيجري تنقيحُها، فيما يتمّ تطويرُ المقترحات وضبْطُها بدقّة. تجدر الإشارةُ أيضاً إلى أن هذه التكاليفَ هي للتمويل من جميع المصادر المحتملة، القُطْرية بالإضافة إلى الجهات المانِحة.

المصدر: World Bank 2004e.

– الصين (منطقة إدارية خاصّة) والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. وهي كلُّ البلدان والمناطق التي يمكن حسابُ دليلِ التنمية البشريّة العائدِ إليها. ونظراً للافتقار إلى بياناتٍ قابلةٍ للمقارنة، لا يمكن إدراجُ 16 بلداً من أعضاء الأمم المتحدة في دليل التنمية البشريّة أو، بسبب ذلك، في جداول المؤشّرات الرئيسيّة. وتُعرَض مؤشّراتُ التنمية البشريّة الأساسيّةُ لهذه البلدان في جدولٍ منفصل (الجدول 33).

تصنيفاتُ البلدان

تُصنّف البلدانُ بأساليبَ أربعةٍ: بحسَب مستوى التنمية البشريّة، وبحسَب الدّخل، وبحسَب كونِها ضمن مجموعاتٍ عالميّةٍ رئيسيّة، وبحسَب الإقليم (أُنظُر **تصنيفَ البلدان**). ولا تعبّر هذه التسمياتُ بالضرورة عن حكْمٍ على مرحلة التنمية لبلدٍ معيّن أو لمنطقةٍ معيّنة. فكلمةُ **بلد**، كما هي مستخدمةٌ في النصّ والجداول، تُشير إلى أراضٍ أو مناطقَ؛ وفقاً لما هو ملائم.

تصنيفاتُ التنمية البشريّة. تُصنّف جميعُ البلدان المدرَجةِ في دليل التنمية البشريّة ضمْن ثلاثِ مجموعاتٍ بحسَبِ الإنجاز في التنمية البشريّة: تنميةٍ بشريّةٍ مرتفعة (حيث يبلغ دليلُ التنمية البشريّة 0.800 أو أكثر)، وتنميةٍ بشريّةٍ متوسّطة (0.500 ـ 0.799)، وتنميةٍ بشريّةٍ متدنّية (أقلّ من 0.500).

تصنيفاتُ الدخل. تُصنّف جميعُ البلدان في مجموعاتٍ بحسَب الدّخل عبْر استخدامِ تصنيفات البنك الدوليّ: دخْلٍ مرتفع (الدخل القوميّ الإجماليّ للفرد 9076 دولاراً أو أكثرَ في سنة 2002)، ودخْلٍ متوسّط (736 ـ 9075 دولاراً)، ودخْلٍ متدنٍّ (735 دولاراً أو أقلّ).

تصنيفاتٌ عالميّةٌ رئيسيّة. المجموعاتُ العالميّةُ الثلاث هي البلدانُ النامية؛ وسطُ أوروبا وشرقُها ورابطةُ الدول المستقلّة؛ منظّمةُ التعاون والإنماء الاقتصاديّ؛ وهذه المجموعات لا تستبعد إحداها الأخرى. ويمثّل تصنيفُ **العالم** كلَّ البلدان والمناطق المئة والثلاثة والتسعين المشمولة – وهي 191 بلداً منتسِباً إلى عضوّية المتحدة، بالإضافة إلى هونكونغ – الصين (منطقة إدارية خاصّة) والأراضي الفلسطينية المحتلة – ما لم يُذكر خلافُ ذلك.

التصنيفاتُ الإقليمية. تخضع البلدانُ النامية إلى مزيدٍ من التصنيف في الأقاليم التالية: الدّولِ العربيّة؛ شرقِ آسيا ومنطقةِ المحيط الهادىء؛ أميركا اللاتينيّة ومنطقةِ البحر الكاريبيّ (بما في ذلك المكسيك)؛ جنوبِ آسيا؛ جنوبِ أوروبا؛ أفريقيا جنوبِ الصحراء. وتتّسق هذه التصنيفاتُ الإقليمية مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ. ثمّة تصنيفٌ إضافيٌ هو

الإطار 3

شبكةُ معيارِ القياس الصحّي : شراكةٌ عالمية للمعلوماتِ الصحية تبرز إلى حيّزِ الوجود

حفزت «أهدافُ التنمية للألفية» على إدراكِ أهمية البيانات، كما أبرزت ضَعْفَ نُظُمِ المعلومات الموجودة في بلدانٍ عديدة؛ وما من مجالٍ يتّضح فيه هذا الأمرُ أكثرَ من اتّضاحه في الصحة. فالمعلوماتُ السّليمةُ حيويّةٌ لإنجاز الأهداف المتعلّقة بالصحّة؛ ومع ذلك، فإنها نادراً ما تكون متوفّرةً. في كلّ مكان، هناك أكثرُ مما ينبغي من المطالبات اللاّمنسَّقةِ بالمعلومات، ومن البياناتِ العقيمة؛ وهناك أقلُّ بكثيرٍ مما يجب من الحقائق السليمة.

تسعى إلى معالجةِ هذا الوضْع «شبكةُ معيار القياس الصحّي»؛ وهي شراكةٌ عالمية تبرز إلى حيّز الوجود، مموّلةٌ من مؤسّسة بِلْ وملينـدا غايتس الوَقْفيّة. وسوف تعقد اجتماعاتٍ للمعنيّين بالشؤون الصحية والإحصائية، على المستويات العالمية والإقليمية والقُطْرية؛ بمن في ذلك الوكالاتُ الدُّولية، والهيئاتُ المانحةُ المتعدّدةُ الأطراف، والمؤسّساتُ الوَقْفية، والخبراءُ التّقنيّون؛ لِدفْعِ المقترَح القائم على أن مواجهةَ التحدّيات الصحّية في القرن الواحد والعشرين تتطلّب بناءَ نُظُمٍ أقوى للمعلومات الصحية.

هدفُ الشبكة هو استعمالُ المطالب المتنامية من البلدان وشركاءِ التنمية بمعلوماتٍ جيّدة، لتعجيلِ البناءِ على المستوى القُطْري لنُظُمِ معلوماتٍ صحّية تخدم الاحتياجاتِ العالميّةَ والقُطْريةَ وما دون القُطْرية. وسوف تقود البلدانُ نفسُها هذا المجهود، محقّقةً بالجهود المبذولة إجماعاً بين المستثمرين في المشروع على خُطَطٍ لتقويةِ نُظُم المعلومات الصحّية أو إصلاحها. وسيساعد تطبيقُ الخُطَطِ تلك البلدانَ في الاستجابة لتحدّي رصْدِ التقدّم نحو الأهداف والغاياتِ القُطْريّة والدولية، بما فيها «أهدافُ التنمية للألفية».

سوف تتكوَّن «شبكةُ معيارِ القياس الصحّي» من مجلس إدارة، وأمانةِ سرٍّ تستضيفها في بادئ الأمر منظمةُ الصحة العالمية، ومجموعاتٍ ذاتِ مهامَّ تقنيةٍ محدّدة؛ تُوفّر معاً القوةَ الدافعة وراء معالجة التحدّيات الرئيسية لمعيار القياس الصحّي. وسيكون من بين أعضاء المجلس ممثّلون للدّول النامية، والوكالاتِ المتعدّدةِ الأطرافِ والثنائية، والمؤسّساتِ الوَقْفية؛ وخبراءُ تِقنيُّون. ويُعتزَم إطلاقُ عملِ الشّبكة في النّصف الأول من العام 2004، على أثرِ الاجتماع الأول لمجلس إدارتها.

المصدر: WHO 2004f.

الإطار 4

برنامجُ إحصائيات الثقافة في معهد اليونسكو للإحصائيات

قبل العام 2001، كان «برنامج إحصائيات الثقافة» في معهد اليونسكو للإحصائيات يجمع البياناتِ بناءً على آليّاتٍ مَسْحيّة في ستةِ مجالات: إنتاجِ الكتب؛ الأفلام ودُورِ السِّينما؛ المكتبات؛ المتاحف؛ الإعلام المطبوع؛ الإذاعة. في العام 2002، بدأ معهدُ اليونسكو للإحصائيات في إعادةِ تقييم برنامجه لإحصائيات الثقافة؛ وعلّق عمليةَ جمْع البيانات ريثما تنتهي المراجعة. ويطوّر المعهدُ حالياً برنامجَ عملٍ جديداً، سوف يلبّي احتياجاتِ السياسات للدول الأعضاء على نحوٍ أفضل.

بدأت المراجعةُ بِنَدوةٍ دولية مدّتُها ثلاثةُ أيام، عُقدت في مونتريال خلال شهر أوكتوبر/تشرين الأول عام 2002، وشارك في رعايتها «مرصدُ كيبك للثقافة والاتّصالات»، بهدفِ الْتِماس الآراء من باحثين في مختلف أنحاء العالم حول نوع البيانات التي يجب على معهد اليونيسكو جمْعُها عن الثقافة. واشتملت الاقتراحاتُ على العمل في مشاركةِ الثقافة، وتوظيفِها، وماليّتها. ويجري الآن تفحُّصُ هذه الاقتراحات، المتمشّيةِ مع أعمالِ حديثةِ العهد قامت بها «مجموعةُ العمل حول إحصائيات الثقافة للاتّحاد الأوروبي»، بُغيةَ معرفةِ جدواها ومناسَبَتِها لمناطقَ أخرى في العالم.

وما يجري بحثُه أيضاً هو تحديثُ البيانات عن التدفُّقات التجارية للسِّلع الثقافية في السنوات القريبة العهد، دعماً لاتّفاقيةٍ تعمل اليونيسكو على وضْع مسوَّدتها؛ وهي «اتّفاقيةُ حمايةِ السِّلع الثقافية والتعبير الفنّي». علاوةً على ذلك، يشارك معهدُ اليونسكو للإحصائيات في مشروع اليونسكو التّناسُجي، «مبادرة بابل» (Initiative B@bel)؛ برعايتِه تقريراً عن وضْع التعدُّدية اللغوية على شبكة الإنترنت. أخيراً، من المحتمل أن يشمل برنامجُ العملِ الجديدُ للإحصائيات الثقافية إعادةَ التزويد بالأدوات المناسبة لواحدٍ أو أكثرَ من مُسُوحات المعهد المعلّقة، ربما الإذاعة أو الإعلام المطبوع؛ وهما اللذان يحتلاّن الصّدارةَ من حيث الطلبُ الخارجي على البيانات المتعلقة بهما.

المصدر: UNESCO Institute for Statistics 2004d.

الإطار 5

قياسُ الإلمام بالقراءة والكتابة

يشكّل الإلمامُ بالقراءة والكتابة قاعدةَ الأساس للتقدّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ والبيئيّ في البلدان النامية. مع ذلك، فإنه ليس ثمّة ما يُذكر من الاهتمام بقياسِ هذا الإلمام، أو بالعوامل القاعِدية التي تُسهِم في تنمية المهارات القرائية والكتابيّة والعدَدية في البلدان النامية، أو بالحصول على المعلومات الضرورية لِرصْدِ التغيير أو صوْغِ التدخُّلات المناسبة.

وقد حاولت بعضُ البلدان النامية، مع أنها أقليةٌ في هذا المجال، اتّباعَ الإرشادات الدولية حول تحديدِ حجم النسبة من سكّانها الملمّين بالقراءة والكتابة؛ باستخدام سؤالٍ إحصائيٍّ أو مَسْحيّ عمّا إذا كان فردٌ ما من الملمّين أم لا. لكنّ لهذه المنهجية، المُشار إليها بوَصْفها إعلاناً ذاتياً، محدوديّاتٍ رئيسية. أولاً، تُقسِّم السكّانَ إلى مجموعتين – اللاّأمّيين والأمّيين – وتُحدِّد عددَهم في كلّ مجموعة؛ وهو إفراطٌ شاسعٌ في التبسيط إلى حدّ التشويه. ثانياً، تُقدِّر هذه المنهجيةُ عددَ الأميّين بأقلّ ممّا هو عليه؛ لأن المُجيبين يمانعون في الإقرار بأمّيّتهم. وتُستعمَل هذه النّسَبُ على نطاقٍ واسع للإشارة إلى عددِ الأميّين في البلدان والأقاليم؛ لكنها لا توفِّر أيَّ تبصُّرٍ في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة لهذه القطاعات السكّانية، أو أوجُهَ تطويرِ القراءة والكتابة التي تتطلّب تحسيناً، أو الوقعَ النّسبي لبرامج التعليم والإلمام اللاّرسميَّيْن. وما تدعو إليه الحاجةُ، عوضاً عن ذلك، هو قياسُ مستوى المهارة القرائية والكتابية والعدديّة لكلّ فرد، ووسيلةٌ لقياس مدى التقدّم. ويُطوِّر معهدُ اليونسكو للإحصائيات عيّنةَ منهجيّةٍ مَسْحيةٍ للقيام بذلك، عبْر «برنامج تقييم الإلمام بالقراءة والكتابة ورصْده».

لقد آن الأوانُ للاستعاضة عن النّسَب البسيطة للإلمام بإعدادِ نُبَذٍ شخصية عن إلمام السكّان، لإظهار المدى الواسع للمهارات؛ وبرصْدِ التغيُّرات في هذه النُّبَذ على جميع مستويات الإلمام. وفي استطاعة المجتمع الدولي تقديمُ يدِ المساعدة؛ عبْر توجيهه الأسئلةَ الصحيحة، وصياغتِه أهدافاً دوليةً مترافِقة، ودعمِه جهوداً قُطْرية للحصول على معلوماتٍ أكثرَ تفصيلاً عن الإلمام بالقراءة والكتابة.

البلدانُ الأقلّ نموّاً، كما تُعرِّفها الأمم المتحدة (UNCTAD 2001).

المجاميعُ ومعدّلاتُ النموّ

تُقدَّم المجاميعُ للتصنيفات الواردة أعلاه في آخرِ الجداول، حيث يكون الإقدامُ على ذلك ذا مغزًى من الناحية التحليليّة وتكون البياناتُ كافية. ويُشار إلى المجاميع التي تشكّل إجماليَّ التصنيف (كما هو الحالُ بالنسبة إلى السكّان) بحَرْف الميم. ونتيجةً للتدوير، قد لا تساوي مجاميعُ العالم دائماً الحاصلَ الإجماليّ للمجموعات الفرعيّة؛ في حين تكون كلُّ المجاميع الأخرى متوسّطاتٍ مرجَّحةً.

على العموم، لا يُعرَض المجموعُ لتصنيفٍ ما إلاّ عندما تتوفّر البياناتُ لنِصف البلدان وتمثّل على الأقلّ ثلثَيّ الترجيح المتوفّر في التصنيف؛ كما أن مكتبَ تقرير التنمية البشريّة لا يملأ البياناتِ الناقصةَ من أجل حساب المجاميع. لذا، لا تمثّل المجاميعُ لكلّ تصنيفٍ إلاّ البلدانَ التي تتوفّر عنها بيانات، ما لم يُذكَر خلافُ ذلك؛ وهي ترجع إلى السنة والفترة المحدّدة، ولا ترجع إلاّ إلى الموارد الأوّليّة المذكورة. كذلك، لا تُعرَض المجاميعُ حيث لا تتوفّر إجراءاتُ الترجيح المناسِبة.

لا تستند مجاميعُ الأدلّة ومعدّلاتِ النموّ والمؤشّراتِ، الشاملةُ لأكثرَ من فترةٍ واحدة في الزمن، إلاّ إلى البلدان التي توجَد عنها بياناتٌ لكلّ الفترات الضروريّة في الزمن. أمّا بالنسبة إلى تصنيف **العالم** الذي لا يُشير إلاّ إلى البلدان والمناطق المئةِ والثلاثةِ والتسعين (ما لم يُذكَر خلافُ ذلك)، فلا تُعرَض المجاميعُ دائماً حيث لا يُعرَض المجموعُ لإقليمٍ واحدٍ أو أكثر.

لن تتوافق المجاميعُ في هذا التقرير على الدّوام مع تلك الموجودةِ في منشوراتٍ أخرى، بسبب الاختلاف في تصنيفاتِ البلدان والمنهجيّةِ المتَّبعَة. وتتولّى الوكالةُ الإحصائيّة، التي توفّر البياناتِ عن المؤشّرات، حسابَ المجاميع؛ حيث يُشار إلى ذلك.

معدّلاتُ النموّ. يُعبَّر عن معدّلاتِ النموّ المتعدّدةِ السنوات كمتوسّطٍ لمعدّلاتِ التغيير السنويّ. وعند حساب المعدّلات من جانبِ مكتبِ تقرير التنمية البشريّة، لا تُستخدَم سوى نقاطِ الابتداء والانتهاء. ويُعبَّر عن معدّلات النموّ من سنةٍ إلى أخرى، كنِسَبٍ مئويّة للتغيير.

تقديمُ المؤشّرات

في جداولِ مؤشّرات التنمية البشريّة، توضَع البلدانُ والمناطقُ بترتيبٍ تنازُليّ وفقاً للقيمة المعطاة لها في دليل التنمية البشريّة. ولتحديدِ موقعِ بلدٍ ما في هذه الجداول، راجع ترتيب البلدان في طيّة الغلاف الأخير، حيث تُسرَد البلدانُ بترتيبٍ ألفبائيّ مع مرتبتها في دليل التنمية البشريّة.

تُذكَر مصادرُ جميع البيانات المستخدَمة في جداول المؤشّرات بشكلٍ مختصَر، في نهايةِ كلِّ جدول؛ متوافِقةً مع المراجع الكاملة في المراجع الإحصائيّة. وعندما تقدّم وكالةٌ ما بياناتٍ جمعَتها من مصدرٍ آخر، تُعزى النسبةُ إلى المصدرَيْن في ملاحظات الجداول. أمّا عندما تستند الوكالةُ إلى عملِ كثيرٍ من المساهمين الآخرين، فلا يُقدَّم إلاّ المصدرُ النهائيّ. وتُبيِّن ملاحظاتُ المصادر أيضاً مكوّناتِ البياناتِ الأصليّة المستخدَمةَ في أيّ حساباتٍ يُجريها مكتبُ تقرير التنمية البشريّة لضمانِ إمكانيّةِ استنساخِ جميع الحسابات بسهولة.

ضُمِّنت المؤشّراتُ، التي يُمكن أن تُعطى عنها تعريفاتٌ قصيرة ذاتُ مغزًى، في تعريفات المصطلحات الإحصائيّة؛ فيما تَظهر جميعُ المعلومات الأخرى، ذاتِ الصلة، ضمن ملاحظاتٍ في نهايةِ كلِّ جدول.

عند غياب الكلمات سنويّ أو معدّل سنويّ أو نموّ سنويّ، تُشير الواصلةُ بين سنتين، كما في 1995–2000 إلى أنّ البياناتِ جُمعت خلال إحدى السنوات المعروضة. وتشير الشَّرْطةُ المائلةُ بين سنتين، كما في

الإطار 6

برنامجُ المقارَنةِ الدوليّ

انطلق «برنامجُ المقارَنة الدولي» في أوائل السبعينات، وهو مبادرةٌ إحصائيةٌ عالمية تهدف إلى تسهيل المقارنات عبْر البلدان بين المجاميع الاقتصادية؛ بإنتاجها تقديراتٍ لمستويات الأسعار وقيَمِ الإنفاقات ومُعادِلاتِ القوة الشرائية، قابلةً للمقارَنة دولياً. ومن خلال أسعارِ الصَّرف لمُعادِل القوة الشرائية؛ وهي عددُ الوحدات المتطلَّبةِ من عملةِ بلدٍ ما لشراءِ الكمية ذاتِها من السِّلع والخدمات التي يشتريها دولارٌ واحد في الولايات المتحدة؛ يُمكن إجراءُ مقارنةٍ بين البلدان بعباراتٍ حقيقية، خاليةٍ من التّحريفات في الثَّمن وسِعْرِ الصَّرف. وهذا أمرٌ هامّ على نحوٍ خاصّ، إبّان دراسةِ الفُروق بين البلدان في أنماط الدخل والفقر واللاّمساواة والإنفاق.

خلال الأعوام الثلاثين الماضية، نما «برنامجُ المقارنة الدولي» من دراسةٍ تجريبية إلى مشروعٍ عالميّ؛ بحيثُ أصبح جزءًا لا يتجزّأ من العمل الإحصائي القُطْري في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، كما تَحقّق قدْرٌ كبير من التقدّم في العديد من البلدان النامية. وبحلول إجراءِ الجولة الأخيرة من المقارنات الدولية خلال عامَيْ 1993 و 1996، كان هناك 118 بلداً من مختلف أقاليم العالم يُشارك في البرنامج. على الرغم من ذلك، لا تزال مجموعةُ البيانات عن مُعادِل القوة الشرائية، عبْر البلدان والأقاليم، مفتقِرةً إلى التغطية الكلّية، والتوفُّرِ في الوقت المناسب، والاتّساق في النوعية. فالفجواتُ في تغطية البلدان للمُسوحات المعياريّة مُلئت بتقديراتِ الاقتصاد القياسي؛ المقدَّرةِ من ثمَّ استقرائياً مع مرورِ الوقت. ويتزايد ضَعْفُ هذه النتائج باطّراد، مع ازدياد المسافة بين سنة المسْح المعتبَرةِ مرجعاً، وبين السنة الراهنة.

تُبرز أهميةُ معادِلات القوة الشرائية في التحليل الاقتصادي الحاجةَ إلى التحسين في بيانات المعادِلات. وقد جرى تطويرُ هيكليةٍ استراتيجيةٍ جديدة لبرنامج المقارنة الدولي، من خلال عمليةٍ استشاريّةٍ عالمية، لتحسين المنهجية وكيفيةِ التطبيق للعمل ونوعيةِ إنتاجاته. وتعرض الهيكليةُ إجراءاتٍ علاجيّةً أمام الوكالات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى الشّريكات القُطْرية. والهدفُ المباشر هو تنظيمُ جمْعِ الإحصائيات الاقتصادية لِـ «جولة الألفية» الجديدة (2003–2006)، بُغيةَ تلبيةِ المطالب المُلِحّة ببياناتٍ يُعوَّل عليها، وفي وقتها المناسب، لدعْمِ تتبُّعِ التقدُّم نحو «أهداف التنمية للألفية». أما الأهدافُ القصوى للهيكلية الاستراتيجية، فهي تقويةُ القدرةِ الإحصائية القُطْرية في حسابات الثَّمن والحسابات القُطْرية، وجعْلُ البرنامج جزءًا لا يتجزّأ من النُّظُم الإحصائيةِ القُطْرية لإدخال معادِلاتِ القوّةِ الشرائية للفقراء في الاتّجاه السائدِ للبرنامج؛ والحصْلُ على استعمال البياناتِ الصّادرةِ عن «برنامج المقارنة الدولي» للتحليل الاقتصادي على المستويات القُطْرية والإقليمية والدولية. ويعتزم أكثرُ من 160 بلداً (بما في ذلك البلدانُ الأعضاء في منظمة التعاون والإنماءِ الاقتصادي) المشاركةَ في الجولة الجديدة.

ثمة أبحاثٌ مبشّرةٌ بالخير جاريةٌ حالياً لِدمْج معادِلات القوة الشرائية، المعَدَّةِ خصّيصاً للفقر، في الاتجاه السائد لعملِ «برنامج المقارنة الدولي». وتُظهر نتائجُ دراستين اختباريَّتين أُجريتا في آسيا وأفريقيا أن من الممكن توليدَ معادِلات القوة الشرائية المخصصةِ للفقر باستخدامِ بياناتٍ من المُسوحات لإنفاق العائلات، ومن مصادرِ «برنامج المقارنة الدولي». وتُوفّر مكثّفاتُ هاتين الدراستين منهجاً واعِداً، يمكن استخدامُه في تحليل الفاقة داخل البلدان وعبْرَها.

المصدر: World Bank 2004d.

2001/1998، إلى متوسّطٍ للسنوات المعروضة. كما تُستخدم العلاماتُ التالية:

.. بيانات غير متوفّرة.
(.) أقلّ من نصف الوحدة مبيَّن.
< أقلّ من.
– لا ينطبق.
م مجموع.

لا تشمل البياناتُ عن الصِّين أيّاً من هونغ كونغ – الصين (منطقة إدارية خاصة) أو ماكاو – الصين (منطقة إدارية خاصة) أو تايوان (إحدى مقاطَعات الصين)، ما لم يُشَر إلى خلافِ ذلك. وفي معظم الحالات، تكون البياناتُ عن إرتريا قبل سنة 1992 مدرَجةً في البيانات عن إثيوبيا. وتشتمل البياناتُ عن إندونيسيا على تيمور–لشتي حتى سنة 1999. وتشير البياناتُ عن الأردن إلى الضفّة الشرقيّة فقط. وفي الغالب، تُبنى البياناتُ عن السّودان على معلوماتٍ جُمِعت من الجزء الشّمالي للبلاد؛ كما أن البياناتِ الاقتصادية عن تنزانيا لا تشمل سوى البرِّ الرّئيسي. وتُشير البياناتُ عن جمهوريّة اليمن إلى ذلك البلد منذ سنة 1990 وما يليها، في حين أنّ البياناتِ عن السنوات السابقة تُشير إلى البياناتِ المجمَّعةِ عن جمهوريّة اليمن الديموقراطيّة الشعبيّة السابقة والجمهوريّة العربيّة اليمنيّة السابقة.

بنتيجةِ المراجعات الدوريّة للبيانات من جانبِ الوكالات الدوليّة، ربما تكون الإحصائياتُ المقدَّمةُ في الطَّبعات المختلفة للتقرير غيرَ قابلة للمقارنة. لهذا السبب، ينصح مكتبُ تقرير التنمية البشريّة، بِشدّة، بِعَدم إنشاءِ تحليلاتٍ للاتجاهات استناداً إلى بياناتٍ من طبعاتٍ مختلفة.

على نحوٍ مماثل، فإنّ قِيَمَ دليلِ التنمية البشريّة ومراتبَه غيرُ قابلةٍ للمقارنة بين طبعات التقرير المختلفة. وللحصول على تحليلٍ اتّجاهيّ، استناداً إلى بياناتٍ ومنهجيّةٍ متّسقة، راجِع جدولَ المؤشّرات الثاني (اتّجاهاتُ دليل التنمية البشريّة). وتتوفّر قِيَمُ دليل التنمية البشريّة ومراتِبُه التي أُعيدَ حسابُها لِسَنة 2001 (السَّنةِ المرجَع لدليلِ التنمية البشريّة في تقرير التنمية البشريّة للعام 2003)، بناءً على البيانات وشُمولِ البلدان المقارَنة في تقريرِ هذا العام، من خلال موقعِ مكتبِ تقرير التنمية البشريّة على جدول المؤشرات [http://hdr.undp.org].

وللعِلْم، فإنّ البياناتِ المقدَّمةَ في جداولِ مؤشّرات التنمية البشريّة هي تلك المتوفّرةُ لمكتب تقرير التنمية البشريّة اعتباراً من أوّل أبريل/ نيسان 2004؛ ما لم يُحدَّد خلافُ ذلك.

حساب أدلّة التنمية البشرية

توفِّر الرسومُ التخطيطية هنا عرضاً مجملاً واضحاً لكيفية إعداد الأدلّة الخمسة للتنمية البشرية المستخدَمة في **تقرير التنمية البشرية**، مُبرزةً تشابُهاتها واختلافاتها على حدٍّ سواء. ويعطي النصُّ في الصفحات التالية شرحاً مفصّلاً.

دليل التنمية البشرية

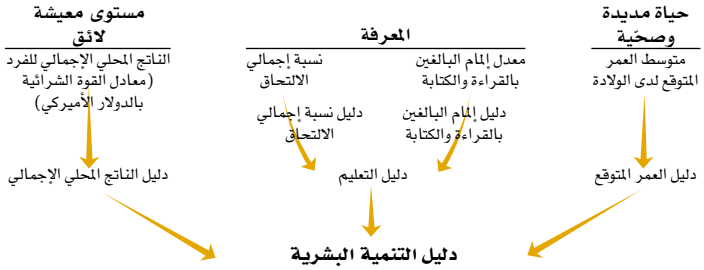

دليل الفقر البشري - 1

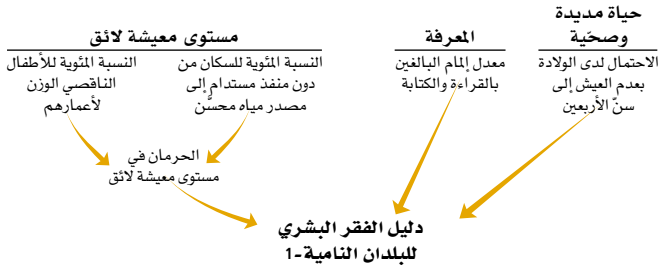

دليل الفقر البشري - 2

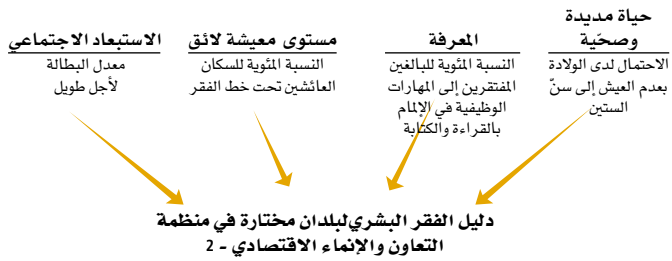

دليل التنمية المتعلقة بالجُنُوسة

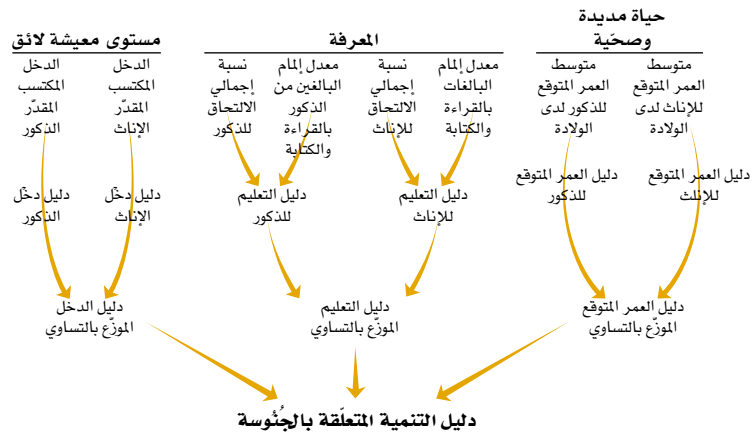

مقياس تمكين الجُنُوسة

دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو قياسٌ مختصر للتنمية البشريّة، يقيس معدّل الانجازات في بلدٍ ما في ثلاثة أبعاد أساسيّة للتنمية :

- **حياة مديدة وصحيّة**، كما تُقاس بمتوسّط العمر المتوقّع عند الولادة.
- **المعرفة**، كما تُقاس بمعدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (ثلثَيّ الأهميّة) ومجمل نِسَب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانويّة والعالية (ثلث الأهميّة).
- **مستوى معيشة لائق**، كما يُقاس بإجمالي الناتج المحليّ للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

قبل حساب دليل التنمية البشريّة، يجب استحداث دليلٍ لكلّ من هذه الأبعاد. ولحساب دلائل هذه الأبعاد – دلائل العمر المتوقّع، والتعليم، وإجماليّ الناتج المحليّ الإجماليّ – اختيرت قِيَمٌ دنيا وقصوى (معالم أهداف) لكلّ مؤشّر أساسيّ.

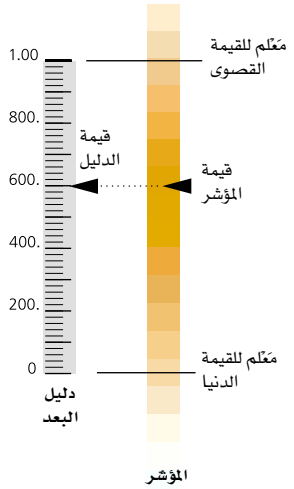

يُعبَّر عن الأداء في كلّ بُعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد، عبر تطبيق المعادلة العامّة التالية :

$$\text{دليل البُعد} = \frac{\text{القيمة الفعليّة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

عندئذ يُحسَب دليل التنمية البشريّة كمعدّل بسيط لدلائل الأبعاد. ويشرح الجدول إلى اليسار طريقة حساب دليل التنمية البشريّة في بلد يُتّخذ كعيّنة.

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشريّة

المؤشّر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (٪)	100	0
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس (٪)	100	0
إجمالي الناتج المحلّي للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي)	40000	100

حساب دليل التنمية البشريّة

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية البشريّة بياناتٍ عن كوستاريكا.

1. حساب دليل العمر المتوقّع

يقيس دليل العمر المتوقّع الانجازَ النسبيّ لبلدٍ ما في العمر المتوقّع عند الولادة. ففي كوستاريكا، التي بلغ فيها العمر المتوقّع 78.0 عاماً سنة 2002، يكون دليل العمر المتوقّع 0.884.

$$\text{دليل العمر المتوقّع} = \frac{25 - 78.0}{25 - 85} = \mathbf{0.884}$$

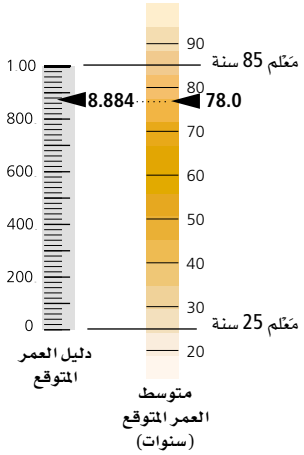

2. حساب دليل التعليم

يقيس دليل التعليم الانجازَ النسبيّ لبلدٍ ما في معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نِسَب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية. أوّلاً، يُحسَب دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس؛ ثمّ يُجمَع هذان الدليلان للتوصّل إلى دليل التعليم، مع إعطاء ثلثَي الأهميّة لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهميّة لإجماليّ نسب الالتحاق بالمدارس. ففي كوستاريكا، التي بلغت فيها نُسبة البالغين المِلمّين بالقراءة والكتابة 95.8٪ عام 2002 ومجاميعُ المعدّل الإجمالي للالتحاق 69٪ في العام الدراسي 2002/2001، يكون دليلُ التعليم 0.870.

$$\text{دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة} = \frac{95.8 - 0}{0 - 100} = 0.958$$

$$\text{دليل إجمالي نسب الالتحاق} = \frac{0 - 69}{0 - 100} = 0.690$$

$$\text{دليل التعليم} = 3/2\ (\text{دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة}) + 3/1\ (\text{دليل إجماليّ نسب الالتحاق})$$
$$= 3/2\ (0.958) + 3/1\ (0.690) = \mathbf{0.870}$$

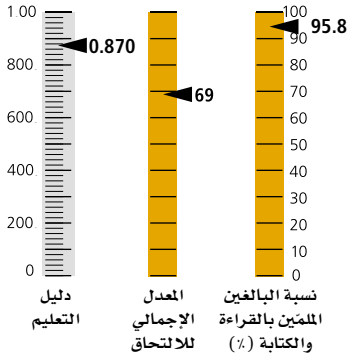

3. حساب دليل الناتج المحلّي الإجماليّ

يُحسَب دليل الناتج المحليّ الإجماليّ باستعمال الناتج المحلّي الإجماليّ المُعدّل للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ). في دليل التنمية البشرية، يُستعمل الدخل كبديل عن كلّ أبعاد التنمية البشريّة غير المندرجة في إطار الحياة المديدة والصحّية وإطار المعرفة. يُعدّل الدخل، لأنّ تحقيق مستوى لائق من التنمية البشريّة لا يتطلّب دخلاً غير محدود. وبناءً عليه يُستعمَل لوغاريتم الدخل. في كوستاريكا، التي بلغ فيها الناتج المحلّي الإجمالي للفرد 8840 دولاراً (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي) عام 2002، يبلغ دليل الناتج المحلّي الإجماليّ 0.748.

$$\text{دليل الناتج المحلّي الإجمالي} = \frac{\log(100) - \log(8{,}840)}{\log(100) - \log(40{,}000)} = \mathbf{0.748}$$

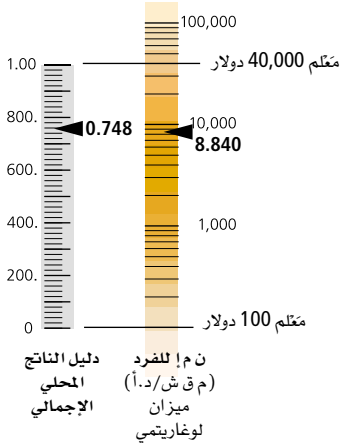

4. حساب دليل التنمية البشريّة

بعد حساب أدلّة الأبعاد، يُحدَّد دليلُ التنمية البشريّة على نحو مباشر؛ إذ هو معدّل بسيط لأدلّة الأبعاد الثلاثة.

$$\text{دليل التنمية البشريّة} = 3/1\ (\text{دليل العمر المتوقّع}) + 3/1\ (\text{دليل التعليم})$$
$$+ 3/1\ (\text{دليل الناتج المحلّي الإجماليّ})$$
$$= 3/1\ (0.884) + 3/1\ (0.870) + 3/1\ (0.748)$$
$$= \mathbf{0.834}$$

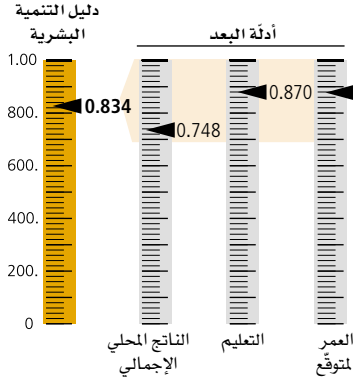

دليل الفقر البشريّ في البلدان النامية (دليل الفقر البشري-1)

بينما يقيس دليلُ التنمية البشريّة معدّلَ الانجازات، يقيس دليلُ الفقر البشريّ – 1 نِسَبَ الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسيّة للتنمية البشريّة المندرجة في إطار دليل التنمية البشريّة.

- حياة مديدة وصحيّة – مواجهة خطر الموت في سنّ مبكرة نسبيّاً، كما تُقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الأربعين.
- المعرفة – الإستبعاد من عالم القراءة والاتّصالات، كما تُقاس بمعدّل الأميّة لدى البالغين.
- مستوى معيشة لائق – الافتقار إلى فرص مستدامة للحصول على التموينات الاقتصاديّة الإجماليّة، كما يُقاس بالمعدل اللامُرجّح لمؤشّرين: النسبة المئوية للسكّان الذين ليس لهم منفذٌ مستدام إلى مصدرٍ مياهٍ محسَّن، والنسبة المئوية للأولاد دون الوزن السَّويّ.

وحساب دليل الفقر البشريّ – 1 مباشرٌ أكثر مما هو حسابُ دليل التنمية البشريّة. فالمؤشّراتُ المستعمَلة لقياس نِسَب الحرمان عُدِّلت طبيعيّاً بين صفر ومئة (لأنّه يُعبَّر عنها بالنسب المئويّة)؛ وبالتالي فليس ثمة داعٍ لاستحداث دلائل أبعادٍ كما في حالة دليل التنمية البشريّة.

في الأصل، تضمّن قياسُ نِسب الحرمان في مستوى المعيشة اللائق، إلى جانب ذلك، مؤشّراً لفرص الحصول على خدمات صحية. أما في تقرير هذا العام، ونظراً لنقص البيانات الموثوقة حول الخدمات الصحيَّة في الأعوام الأخيرة، يُقاس الحرمانُ من مستوى المعيشة اللائق بمؤشّرَين بدلاً من ثلاثة – النسبة المئويّة للسكّان الذين ليست لديهم فرصةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسَّن، والنسبة المئويّة للأولاد دون الوزن السَّويّ.

دليل الفقر البشريّ في بلدان مختارة من منظّمة التعاون والانماء الاقتصاديّ-2)

يقيس دليل الفقر البشريّ – 2 نسب الحرمان في الأبعاد عينها الواردة في دليل الفقر البشريّ-1 كما يقيس الاستبعاد الاجتماعيّ. بناءً عليه، يعكس نسب الحرمان في أربعة أبعاد هي:

- حياة مديدة وصحيّة – قابليّة التعرُّض للموت في سنّ مبكِّرة نِسبيّاً، كما تُقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الستّين.
- المعرفة – الاستبعاد من عالم القراءة والاتّصالات، كما تُقاس بالنسبة المئويّة للبالغين (بين 16 و65 عاماً) المفتقرين إلى المهارات الوظيفيّة في القراءة والكتابة.
- مستوى معيشةٍ لائق – كما يُقاس بالنسبة المئويّة للسكّان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50٪ من دخل الأسر المعيشية الجاهز للإنفاق).
- الإستبعادُ الاجتماعيّ – كما يُقاس بنسبة البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر).

حساب دليل الفقر البشري-1

1. قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق

يُستعمَل معدّلٌ غيرُ مرجَّح لمؤشّرَيْن بُغية قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق.

المعدّل غير المرجَّح = 2/1 (السكّان الذين ليس لديهم منفذٌ مستدام إلى مصدر مياه محسَّن) + 2/1 (الأولاد دون الوزن السَّويّ)

عيّنة حسابيّة : كامبوديا

السكّان الذين ليس لديهم منفذٌ مستدام إلى مصدر مياه محسَّن = 70٪

الأولاد دون الوزن السّويّ = 45 ٪

المعدّل غير المرجَّح = 2/1 (70) + 2/1 (45) = 57.5 ٪

2. حساب دليل الفقر البشريّ-1

المعادلة لحساب دليل الفقر البشريّ – 1 هي التالية:

$$\text{دليل الفقر البشريّ} - 1 = [1/3\ (P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha})]^{1/\alpha}$$

حيث :

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى سنّ الأربعين (مضروباً بمئة)

P_2 = معدّل الأمية لدى البالغين

P_3 = المعدّل غير المرجَّح للسكّان الذين ليست لديهم فرصة الوصول إلى مصدر مياهٍ محسَّن، وللأولاد دون الوزن السَّويّ.

$\alpha = 3$

عيّنة حسابيّة : كامبوديا

P_1 = 24.0٪

P_2 = 30.6٪

P_3 = 57.5٪

$$\text{دليل الفقر البشري}-1 = [1/3\ (24.0^3 + 30.6^3 + 67^3)]^{1/3} = \mathbf{42.6}$$

حساب دليل الفقر البشريّ-2

المعادلة لحساب دليل الفقر البشريّ –2 هي التالية :

$$\text{دليل الفقر البشريّ}-2 = [1/4\ P_1^{\alpha} + P_2^{\alpha} + P_3^{\alpha} + P_4^{\alpha})]^{1/\alpha}$$

حيث :

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتّى السنّين (مضروباً بمئة)

P_2 = البالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفيّة في الإلمام بالقراءة والكتابة.

P_3 = السكّان تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50٪ من متوسّط دخل العائلات الجاهز للإنفاق)

P_4 = معدّل البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر)

$\alpha = 3$

عيّنة حسابيّة : كندا

P_1 = 8.7٪

P_2 = 16.6٪

P_3 = 12.8٪

P_4 = 0.7٪

$$\text{دليل الفقر البشري}-2 = [1/4\ (8.7^3 + 16.6^3 + 12.8^3 + 0.7^3)]^{1/3} = \mathbf{12.2}$$

لماذا $\alpha = 3$ في حساب دليل الفقر البشريّ-1 ودليل الفقر البشريّ-2؟

لقيمة α أثر مهمّ على قيمة دليل الفقر البشريّ. إذا كانت $\alpha = 1$، فدليل الفقر البشريّ هو معدّل أبعاده. مع زيادة α، تُعطى أهمية أكبر للبعد الذي يعاني حرماناً أقوى. بالتالي، فمع تقدّم α نحو اللامحدوديّة، يميل دليل الفقر البشريّ باتجاه قيمة البعد الذي يعاني الحرمان الأكبر (في كامبوديا، المثل المستعمَل لحساب دليل الفقر البشريّ-1، يبلغ دليل الفقر البشريّ 57.5٪، وهو يساوي المعدّل اللامرجّح للسكّان المنعدِمي فرصةِ الوصول إلى مصدر مياهٍ محسّن، وللأطفال دون الوزن السَّويّ).

في هذا التقرير، تُستعمل القيمة 3 لإعطاء أهمية إضافيّة لكنها غير مسيطرة للمجالات التي تعاني الحرمان الأكبر. وللحصول على تحليل مفصّل حول هذه المعادلة الرياضيّة لدليل الفقر البشريّ، راجع «مبادئ التنمية البشريّة والفقر: نظرة متعدّدة الأبعاد» لسودهير أناند وأمارتيا سن، والملاحظة التقنيّة في تقرير التنيمة البشريّة 1997 (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنيّة).

دليل التنمية المتعلّق بالجُنُوسة

بينما يقيس دليل التنمية البشرية معدّل الإنجازات، يضبط دليلُ التنمية المتعلّق بالجُنُوسة معدّل الانجازات ليعكس صورة أنواع اللامساواة بين الرجال والنساء في الأبعاد التالية :

- حياة مديدة وصحية، كما تُقاس بمتوسّط العمر المتوقّع عند الولادة.
- المعرفة، كما تُقاس بمعدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجماليّ نِسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانويّ والعالي.
- مستوى معيشة لائق، كما يُقاس بالدّخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

يشمل حسابُ دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة ثلاث خطوات. أوّلاً، تُحسب دلائل الإناث والذكور في كلّ بُعد وفقاً للمعادلة العامّة التالية :

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعليّة} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ثانياً، تُجمَع دلائل الإناث والذكور في كلّ بُعد بطريقة تُجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال والنساء. ينتج عن هذا دليل يُعرَف بالدليل الموزَّع بالتساوي ويُحسَب وفقاً للمعادلة العامّة التالية:

الدليل الموزّع بالتساوي

$= \{[\text{الحصّة السكّانيّة للإناث (دليل الإناث}^{1-\epsilon})]$

$+ [\text{الحصّة السكّانيّة للذكور (دليل الذكور}^{1-\epsilon})]\}^{1/1-\epsilon}$

تقيس ϵ نسبة الكره لعدم المساواة. في دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة $\epsilon = 2$. بالتالي تصبح المعادلة العامّة:

الدليل الموزّع بالتساوي

$= \{[\text{الحصّة السكّانيّة للإناث (دليل الإناث}^{-1})]$

$+ [\text{الحصّة السكّانيّة للذكور (دليل الذكور}^{-1})]\}^{-1}$

ونتيجتها هي الوسط التوافقيّ لدلائل الإناث والذكور.

ثالثاً، يُحسَب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة عبر جمع الأدلّ الثلاثة الموزّعة بالتساوي، في معدّل غير مرجَّح.

معالم الأهداف لحساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

المؤشّر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسّط العمر المتوقّع للإناث عند الولادة (بالأعوام)	87.5	27.5
العمر المتوقّع للذكور عند الولادة (بالأعوام)	82.5	22.5
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (النسبة المئويّة)	100	0
معدّل إجمالي نسب الالتحاق (النسبة المئويّة)	100	0
الدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)	40000	100

ملاحظة : تزيد القيم القصوى والدنيا (معالم الأهداف) للعمر المتوقّع بخمسة أعوام لدى النساء، نظراً لأنّ عمرهنّ المتوقَّع أطول.

حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة بياناتٍ خاصّة بتركيّا.

1. حساب دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي

الخطوة الأولى هي حسابات دلائل منفصلة للإنجازات في العمر المتوقّع لدى الإناث والذكور، عبر استعمال المعادلة العامّة لأدلّة الأبعاد.

الإناث	الذكور
العمر المتوقّع : 73.1 عاماً	العمر المتوقّع : 67.9 عاماً
دليل العمر المتوقّع $= \frac{73.1 - 27.5}{87.5 - 27.5} = 0.760$	دليل العمر المتوقّع $= \frac{67.9 - 22.5}{82.5 - 22.5} = 0.757$

ثمّ يُجمَع دليلا الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل العمر المتوقّع، الموزّع بالتساوي، عبر استعمال المعادلة العامّة للدلائل الموزّعة بالتساوي.

الإناث	الذكور
الحصّة السكّانيّة: 0.496	الحصّة السكّانيّة: 0.504
دليل العمر المتوقّع: 0.760	دليل العمر المتوقّع: 0.757

دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي =

$\{[0.496\ (0.760^{-1})] + [0.504\ (0.757^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.758}$

2. حساب دليل التعليم الموزّع بالتساوي

أولاً، تُحسَب دلائل معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي العالي، للإناث والذكور على حدة. وتُحسَب هذه الدلائل مباشرة، بما أنّ المؤشّرات المستعملة عُدّلت طبيعياً بين صفر ومئة.

الإناث	الذكور
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 78.5٪	معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 94.4٪
دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.785٪	دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.944٪
إجمالي نسب الالتحاق: 61.8٪	إجمالي نسب الالتحاق: 73.5٪
دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.618	دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.735٪

ثانياً، يُحسب دليل التعليم الذي يعطي ثلثَي الأهمية لدليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق، للإناث والذكور على حِدة.

دليل التعليم = 3/2 (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + 3/1 (دليل إجمالي نسب الالتحاق).

دليل التعليم لدى الإناث = 3/2 (0.785) + 3/1 (0.618) = 0.729

دليل التعليم لدى الذكور = 3/2 (0.944) + 3/1 (0.735) = 0.874

أخيراً، يُجمع دليلا الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل التعليم الموزّع بالتساوي:

الإناث	الذكور :
الحصّة السكّانيّة: 0.496	الحصّة السكّانيّة: 0.504
دليل التعليم: 0.729	دليل التعليم: 0.874

دليل التعليم الموزّع بالتساوي =

$\{[0.496\ (0.729^{-1})] + (0.729^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.796}$

3. حساب دليل الدخل الموزّع بالتساوي

أوّلاً، يُقدّر دخل الإناث والذكور (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ). (لمزيد من التفاصيل عن هذا الحساب، أنظر الملحق المرفَق بهذه الملاحظة التقنيّة). ثمّ يُحسب دليل الدخل لدى كلّ من الجنسين. بالنسبة إلى دليل التنمية البشريّة، يُحسَب الدخل عبر حساب لوغاريتم الدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\log(\text{القيمة الفعليّة}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}{\log(\text{القيمة القصوى}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}$$

الإناث	الذكور
الدخل المقدّر	الدخل المقدّر
(معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ): 4757	(معادل القوّة الشرائية بالدولار الأميركي): 7873
دليل الدخل $= \frac{\log(100) - \log(4.757)}{\log(100) - \log(40{,}000)} = 0.645$	دليل الدخل $= \frac{\log(100) - \log(7.873)}{\log(100) - \log(40{,}000)} = 0.729$

حساب دليل التنمية المتعلّق الجنوسة يتبع في الصفحة التالية

حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة (تابع)

ثانياً، يُجمَع دليلا دخل الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل الدخل الموزّع بالتساوي:

الإنـاث	الذكـور
الحصّة السكّانيّة: 0.496	الحصّة السكّانيّة: 0.504
دليل الدخل: 0.645	دليل الدخل: 0.729

دليل الدخل الموزّع بالتساوي =

$$\{[0.504\ (0.729^{-1})] + [0.496\ (0.645^{-1})]\}^{-1} = \mathbf{0.685}$$

4. حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

يُحسَب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة مباشرة، فهو المعدّل غير المرجَّح للدلائل الثلاثة – دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي، ودليل التعليم الموزّع بالتساوي، ودليل الدخل الموزّع بالتساوي.

دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة = 3/1 (دليل العمر المتوقّع) + 3/1 (دليل التعليم) + 3/1 (دليل الدخل)

= 3/1 (0.758) + 3/1 (0.796) + 3/1(0.685) = **0.746**

لماذا ∈ تساوي 2 في حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة

تساوي قيمة ∈ حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين. فكلّما كانت القيمة أكبر، فُرِض جزاء أشدّ على المجتمع بسبب عدم المساواة.

إذا كانت ∈ = 2، لا تجازي اللامساواةُ بين الجنسين (في هذه الحالة، يساوي دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة دليل التنمية البشريّة). ومع تقدّم ∈ نحو اللامحدوديّة، تُولى أهميّة أكبر للمجموعة الأقلّ إنجازاً.

تُستعمَل القيمة 2 في حساب دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة (وكذلك قياس تمكين الجنوسة). كما تفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الانجازات.

للحصول على تحليلٍ مفصّل عن المعادلة الرياضيّة لدليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة، أنظر «عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشريّة: نظريّات وقياس» لسودهير أناند وأمارتيا سن، و«دلائل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ المتعلّقة بالجنوسة: مراجعة نقديّة» لكلبانا بردان وستيفان كلايسن، والملاحظات التقنيّة في **تقرير التنمية البشريّة 1995** و**تقرير التنمية البشريّة 1999** (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنيّة).

قيـاس تمكيـن الجنوسـة

عبر التركيـز على فرص النسـاء بدلاً من إمكانيّاتهنّ، يَحسب قياسُ تمكين الجنوسة عدمَ المساواة بين الجنسين في ثلاثةِ مجالاتٍ رئيسيّة:

- السّلطة في المشاركة وصنْع القرار السياسيّين، كما تُقـاس بالحصص المئويّة للنسـاء والرجال في المقاعد البرلمانيّة.
- السّلطة في المشاركة وصنْع القرار الاقتصاديّين كما تُقاس بمؤشّرين – الحصص المئوية للنساء والرجال في مناصب المشرّعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين، والحصص المئوية للنساء والرجال في المناصب المهنيّة والتقنيّة.
- السّلطة على الموارد الاقتصاديّة، كما تُقاس بالدّخل المكتسَب المقدّر للنساء والرجال (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)

في كلٍّ من هذه الأبعاد الثلاثة، تُحسَب نسبة مئويّة متكافئة موزّعة بالتساوي، وهي بمثابة معدّل مرجَّح للسكّان وفقاً للمعادلة العامّة التالية:

النسـبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي={(الحصّة السكّانيّة للإناث (دليل الإناث$^{1-\epsilon}$)] + [الحصّة السكّانيّة للذكور (دليل الذكور$^{1-\epsilon}$)]}$^{1/1-\epsilon}$

تقيس ϵ نسبة الكره لعدم المساواة. وفي قياس تمكين الجنوسة (كما في دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة)، $\epsilon = 2$؛ مما يفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة. لذا، فإن المعادلة هي التالية :

النسـبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي = {(الحصّة السكّانيّة للإناث (دليل الإناث$^{1-\epsilon}$)+ [الحصّة السكّانيّة للذكور (دليل الذكور$^{1-\epsilon}$)]}$^{1-\epsilon}$

بالنسـبة إلى المشاركة وصنـع القـرار في السياسـة والاقتصاد، يُحسَب دليل النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي عبر قسمه على 50 ويرتكز هذا الحساب على أنّه في المجتمع المثاليّ، ذي التمكين المتساوي للجنسين، تساوي متغيّراتُ قياس تمكين الجُنُوسة 50٪. أي أنّ حصّة النساء تساوي حصّة الرجال في كلّ فارق.

وحيثما تكون قيمة دليل الإناث أو الذُّكور صفراً لا تحدَّد النسبة المئويّة المتكافئة، الموزَّعة بالتساوي، وفقاً للصيغة الواردة أعلاه. ولكن عندما يميل الدليلُ إلى الصِّفر، تكون محدوديـة النسـبة المئويّة المتكافئـة، الموزَّعة بالتساوي، صفْراً، وبالتالي، فإن قِيَم النسـبة المئوية هذه تحدَّد كصِفْر. أخيراً، يُحسَب قياس تمكين الجنوسة كمعدّلٍ بسيط لدلائل النِّسَب المئويّةِ المتكافئة الموزّعة بالتساوي.

حساب قياس تمكين الجنوسة

يستعمل شرح حساب قياس تمكين الجنوسة بياناتٍ خاصّة باليونان.

1. حساب النّسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للتمثيل البرلمانيّ

تقيس النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي للتمثيل البرلماني، التمكينَ النسبيّ للنساء في مجال مشاركتهنّ السياسيّة. وتُحسَب النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي باستعمال حصص الإناث والذكور من السكّان والنِّسب المئويّة للإناث والذكور في المقاعد البرلمانيّة، وفقاً للمعادلة العامّة التالية:

الإناث	الذكور
الحصّة السكّانيّة: 0.507	الحصّة السكّانيّة: 0.492
الحصّة البرلمانية: 8.7٪	الحصّة البرلمانيّة: 91.3

النسبة المئوية المتكافئة الموزّعة بالتساوي للتمثيل البرلمانيّ =
$\{[0.507\ (8.7^{-1})] + [0.492\ (91.3^{-1})]\}^{-1}$ = **15.70**

ثمّ يُحسَب دليل هذه النسبة المئويّة وفقاً لقيمة مثاليّة هي 50٪

دليل النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للتمثيل البرلماني = $\frac{15.70}{50}$ = **0.314**

2. حساب دليل النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي، للمشاركة الاقتصاديّة:

عبر استعمال المعادلة العامّة، تُحسَب النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للحصص المئويّة للنساء والرجال من مناصب المشرّعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين، وكذلك النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للحصص المئويّة للنساء والرجال في المناصب المهنيّة والتقنيّة. ويحدّد المعدّل البسيط للقياسَين النسبةَ المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي للمشاركة الاقتصاديّة.

الإنـاث	الذكـور
الحصّة السكّانيّة : 0.507	الحصّة السكّانيّة: 0.492
الحصّة المئويّة في مناصب المشرّعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين: 25.6٪	الحصّة المئويّة في مناصب المشرّعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين : 74.4٪
الحصّة المئويّة في المناصب المهنيّة والتقنيّة: 47.9٪	الحصّة المئويّة في المناصب المهنيّة والتقنيّة: 52.1٪

النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي لمناصب المشرّعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين =
$\{[0.507\ (24.3^{-1})] + [0.492\ (74.4^{-1})]\}^{-1}$ = 37.82

دليل النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي ،لمناصب المشرّعين والمسؤولين الرفيعي المستوى والمديرين = $\frac{37.82}{50}$ = 0.756

النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي، للمناصب المهنيّة والتقنيّة =
$\{[0.507\ (47.9^{-1})] + [0.792\ (52.1^{-1})]\}^{-1}$ = 49.88

دليل النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي للمناصب المهنيّة والتقنيّة = $\frac{49.88}{50}$ = 0.998

يُحسَب معدّل دليلَي النسبة المئوية المتكافئة، الموزّعة بالتساوي لحساب النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي للمشاركة الاقتصاديّة.

النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للمشاركة الاقتصاديّة = $\frac{0.998 + 0.756}{2}$ = **0.877**

3. حساب النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للدخل

يُقدَّر الدخل (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) للنساء والرجال على حِدة، ثمّ يُحسَب دليل الدخل وفقاً لمعالم الأهداف كما هي الحالة في دليل التنمية البشريّة، ودليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة. ولكن في قياس تمكين الجنوسة، يرتكز دليل الدخل على قيم غير مضبوطة وليس على لوغاريتم الدخل المقدّر (لمزيد من التفاصيل عن تقدير الدخل لدى الرجال والنساء، أنظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة التقنيّة).

الإنـاث	الذكـور
الحصّة السكّانيّة: 0.507	الحصّة السكّانيّة : 0.492
الدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي) = 10892	الدخل المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي): 25601
دليل الدخل = $\frac{100 - 10892}{100 - 40000}$ = 0.270	دليل الدخل = $\frac{100 - 25601}{100 - 40000}$ = 0.639

ثمّ يُجمَع دليلا الإناث والذكور للتوصّل إلى الدليل الموزّع بالتساوي. النسبة المئويّة المتكافئة الموزّعة بالتساوي للدخل.
$\{[0.507\ (0.270^{-1})] + [0.492\ (0.639^{-1})]\}^{-1}$ = **0.377**

4. حساب قياس تمكين الجنوسة:

بعد حساب النسبة المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي، للأبعاد الثلاثة، لقياس تمكين الجنوسة، يُحسَب قياس تمكين الجنوسة مباشرة. إنّه معدّل بسيط للدلائل الثلاثة للنسب المئويّة المتكافئة، الموزّعة بالتساوي.

قياس تمكين الجنوسة = $\frac{0.377 + 0.877 + 0.314}{3}$ = **0.523**

ملحق الملاحظة التقنيّة 1

دخل الإناث والذكور

بالرغم من أهميّة الحصول على بيانات منفصلة عن الجنسين في مجال الدَّخل، فإن القياسات المباشرة غير متوفِّرة. بناء عليه، قُدِّر دخلُ الإناث والذُّكور في هذا التقرير بشكل تقريبيّ.

يمكن النظر إلى الدخل بطريقتين : كمورد للاستهلاك، وكمكسب للأفراد. ويصعب فصل قياس الاستعمال بين الرجال والنساء، لأنّهم يتشاطرون الموارد في وحدة عائليّة. أمّا المكاسب فيمكن الفصل بينها لأنّ الأفراد المختلفين في العائلة يكسبون مداخيل منفصلة.

يشير قياس الدخل المستعمل في دليل التنمية المتعلّق بالجنوسة، وقياسُ تمكين الجنوسة، إلى قدرة الفرد على كسب الدخل. ويُستعمَل في دليل التنمية المتعلّقة بالجنوسة لقياس الفروقات بين الرجال والنساء في السيطرة على الموارد، وفي قياس تمكين الجنوسة لقياس الاستقلاليّة الاقتصاديّة للنساء. (لمزيد من المعلومات عن القضايا المفاهيمية والمنهجيّة المتعلّقة بهذه المقاربة، أنظر «عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشريّة» لسودهير أناند وأمارتيا سن و**تقرير التنمية البشريّة 1995**، الفصل الثالث والملاحظتين التقنيّتين 1 و 2»، أنظر أيضاً لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنيّة).

يُقدّر دخل الإناث والذكور (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) باستعمال البيانات التالية :

- نسبة أجر الإناث غير الزراعيّ إلى أجر الذكور غير الزراعيّ.
- حصص الإناث والذكور في السكّان الناشطين اقتصاديًّا.
- مجموع عدد السكّان الإناث والذكور.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

بيان المصطلحات

W_f/W_m = نسبة أجر الإناث غير الزراعيّ إلى أجر الذكور غير الزراعيّ.

EA_f = حصّة الإناث في السكّان الناشطين اقتصاديًّا.

EA_m = حصّة الذكور في السكّان الناشطين اقتصاديًّا.

S_f = حصّة النساء في كشف الحساب للأجور.

Y = الناتج المحلّي الإجمالي (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

N_f = مجموع السكّان الإناث.

N_m = مجموع السكّان الذكور.

Y_f = دخل الإناث المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

Y_m = دخل الذكور المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

ملاحظة: قد تؤدّي الحسابات المبنيّة على بياناتٍ في الملاحظة التقنيّة، إلى نتائج مختلفة عن نتائج جداول المؤشّرات بسبب إلغاء الكسور العَشْريّة.

تقدير دخل الإناث والذكور

يستعمل هذا الشرح حول تقدير دخل الإناث والذكور، بياناتٍ عن الفيليبّين لعام 2002.

1. حساب الناتج المحلي الإجماليّ (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ):
يُحسَب الناتج المحلّي الإجمالي (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) عبر ضرب مجموع السكّان بالناتج المحلّي الإجمالي للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ).

مجموع السكّان : 79944 (ألف)
الناتج المحلّي الإجمالي للفرد (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ): 4170
الناتج المحلّي الإجماليّ (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي): 4170 (79944) = 333366480 (ألف)

2. حساب حصّة الإناث في فاتورة الأجر:
نظراً لندرة البيانات حول الأجور في المناطق الريفيّة والقطاع اللامنهجي، استعمل التقرير أجوراً غير زراعيّة، وافترض أن نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور في القطاع غير الزراعيّ تنطبق على باقي مجالات الاقتصاد. وتُحسَب حصّة الإناث في فاتورة الأجور باستعمال نسبة أجر الإناث غير الزراعيّ إلى أجر الذكور غير الزراعيّ، والحصص المئويّة للإناث والذكور في السكّان الناشطين اقتصاديًّا. وعندما لا تتوافر بيانات عن نسبة الأجر، تُستعمل قيمة 75٪.

نسبة أجر الإناث غير الزراعيّ إلى أجر الذكور غير الزراعيّ (W_f/W_m) = 0.94٪
حصّة الإناث المئويّة في السكّان الناشطين اقتصاديًّا (EA_f) = 38.2٪
حصّة الذكور المئويّة في السكّان الناشطين اقتصاديًّا (EA_m) = 61.8٪

حصّة النساء في فاتورة الأجور :

$$(S_f) = \frac{W_f / W_m\,(EA_f)}{[W_f / W_m\,(EA_f)] + EA_m} = \frac{0.94\,(38.2)}{[0.94\,(61.8)] + 61.8} = \mathbf{0.368}$$

3. حساب دخل الإناث والذكور (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ)
ينبغي الافتراض بأنّ حصّة الإناث في كشف الحساب للأجور تساوي حصّتهنّ في الناتج المحلّي الإجمالي.

حصّة الإناث في كشف الحساب للأجور (S_f) = 0.368
الناتج المحلّي الإجماليّ (معادل القوّة الشرائيّة) (Y) = 333366480 (ألف)
السكّان الإناث (N_f) = 39.014 (ألف)

دخل الإناث المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركيّ) =

$$(Y_f) = \frac{S_f\,(y_f)}{N_f} = \frac{(333366480)\ 0.368}{39.014} = \mathbf{3144}$$

السكّان الذكور (N_m) = 39566 (ألف)

دخل الذكور المقدّر (معادل القوّة الشرائيّة بالدولار الأميركي) =

$$(Y_m) = \frac{Y - S_f(Y)}{N_m} = \frac{[0.368\ (333366480)] - 333366480}{39586} = \mathbf{5326}$$

قراءات مختارة

Anand, Sudhir, and Amartya Sen. 1994. "Human Development Index: Methodology and Measurement." Occasional Paper 12. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. *(HDI)*

———. 1995. "Gender Inequality in Human Development: Theories and Measurement." Occasional Paper 19. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. *(GDI, GEM)*

———. 1997. "Concepts of Human Development and Poverty: A Multi-dimensional Perspective." In United Nations Development Programme, *Human Development Report 1997 Papers: Poverty and Human Development.* New York. (HPI-1, HPI-2)

Bardhan, Kalpana, and Stephan Klasen. 1999. "UNDP's Gender-Related Indices: A Critical Review." *World Development* 27 (6): 985–1010. (GDI, GEM)

United Nations Development Programme. 1995. *Human Development Report 1995*. New York: Oxford University Press. Technical notes 1 and 2 and chapter 3. (GDI, GEM)

———. 1997. *Human Development Report 1997*. New York: Oxford University Press. Technical note 1 and chapter 1. *(HPI-1, HPI-2)*

———. 1999. Human Development Report 1999. New York: Oxford University Press. Technical note. (HDI, GDI)

تعيينُ نوع بلدان الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة في أهداف التنمية للألفية

يُعرِّف **تقريرُ التنمية البشرية** لهذا العام البلدانَ المعتبَرة ذات **أولويّة قصوى وأولويّة متقدّمة** لكلٍّ من أهداف التنمية للألفية التي يوجد عنها بياناتٌ وافية؛ مبنيّةً على أساس الفقر البشري في كلٍّ من الأهداف والاتجاهات في التسعينات من القرن الماضي. وبناءً على تحليل الأهداف بالتسلسل، يُعرِّف التقريرُ عندئذ البلدانَ التي هي في الإجمال أولويةٌ قصوى أو أولويةٌ متقدّمة.

تقييمُ البلدان كأولويّة قصوى وأولويّة متقدّمة في كلٍّ من أهداف التنمية للألفية

لكلّ هدف من أهداف التنمية للألفية، يُبنى تقييمُ البلد على أساسين معاً: على تقدُّمه نحو الهدف – بطيء أو ارتداديّ، معتدل، سريع – وعلى مستواه في الفقر البشري بحسب الهدف – مُدقِع، متوسّط، منخفض (الجدولان 2.1 و2.2 في الملاحظة التقنية). ويُقاس التقدّمُ بالمقارنة مع الغايات، وباستخدام مؤشّراتٍ محدَّدةِ التعريف لأهداف التنمية.

■ **بلدانُ الأولويّة القصوى لكلّ هدف**

يُصنَّف البلدُ كأولويّةٍ قصوى لهدفٍ من الأهداف، إن كان لديه معاً فقرٌ بشري مدقِع في ذاك الهدف وتقدّم بطيء أو ارتداديّ نحوه (الملاحظة التقنية، الرَّسم 2.1).

■ **بلدانُ الأولويّة المتقدّمة لكلّ هدف**

يُصنَّف البلد كأولويّة متقدّمة لهدفٍ من الأهداف، إذا:

- كان لديه فقرٌ بشريٌّ مدقِع في ذاك الهدف وتقدُّمٌ معتدلٌ نحوه،
- أو كان لديه فقرٌ بشريٌّ متوسِّط في ذاك الهدف وتقدُّمٌ بطيء أو ارتداديٌّ نحوه.

تقييمُ البلدان كأولويّة قصوى وأولويّة متقدمة عبر جميع أهداف التنمية للألفية

يُبنى تقييمُ ما إن كان بلدٌ ما ذا أولويّة قصوى أو أولويّة متقدّمة لجميع الأهداف على أساس عدد الأهداف التي يكون فيها البلدُ ذا أولويّة قصوى أو أولويّة متقدّمة (يشتمل هذا التقييمُ الإجماليّ على الغاية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسَب (الآيدز/السِّيدا)، مع أن المعلومات عن هذه الغاية لا يجري تِبيانها منفصلةً.

■ **بلدان الأولوية القصوى عبر جميع الأهداف**

يُصنَّف بلدٌ ما كأولويّة قصوى عبر جميع الأهداف، إذا:

- كان أولويةً قصوى لثلاثةِ أهداف على الأقل،
- أو كان أولويةً قصوى لِنصف – أو أكثر من نصف – الأهداف التي تتوفّر لها على الأقل ثلاثُ نقاطِ بياناتٍ لذاك البلد،
- أو، حيثما تتوفّر بياناتٌ لاثنين فقط من الأهداف، كان ذا أولوية قصوى للاثنين معاً.

■ **بلدان الأولويّة المتقدّمة عبر جميع الأهداف**

يُصنَّف بلدٌ ما كأولويّة متقدّمة عبر جميع الأهداف إن كان لا يدخل في فئة الأولويّة القصوى لكنّه :

- أولويّةٌ قصوى أو أولويّة متقدّمة لثلاثةٍ على الأقل من أهداف التنمية،
- أو أولويةٌ متقدّمة لهدفين،
- أو أولويّةٌ قصوى أو أولويّة متقدّمة لنصف – أو أكثر من نصف – الأهداف التي تتوفّر لها على الأقل ثلاثُ نقاطِ بيانات لذاك البلد،
- أو أولويّةٌ قصوى أو أولويّةٌ متقدّمة، حيثما تتوفّر بياناتٌ لاثنين فقط من الأهداف، لهذين الهدفين معاً.

الملاحظة التقنية، الجدول 2.1
تعريفُ التقدّم نحو أهداف التنمية للألفية

معدل التقدم	التعريف
بطيء أو ارتدادي	تقدُّم فعليّ نحو الأهداف **أقل من نصف** التقدم التقريبي المتطلّب لتحقيق الغاية إذا سادت الاتجاهاتُ الراهنة حتى العام 2015
معتدل	تقدّم فعلي نحو الأهداف **أكثر من نصف** التقدم التقريبي المتطلّب لتحقيق الغاية إذا سادت الاتجاهاتُ الراهنة حتى العام 2015
سريع	تقدّم فعلي نحو الأهداف **متساوٍ مع، أو أكثر من**، التقدم المتطلّب لتحقيق الغاية إذا سادت الاتجاهاتُ الراهنة حتى العام 2015

ملاحظة : إن العام الواجب فيه تحقيق الغاية هو 2015 للكلّ باستثناء غاية المساواة بين الجنسين في التعليم، المحدّد لها عام 2005.

الملاحظة التقنية، الجدول 2.2
تعريف مستوى الفقر البشري في أهداف التنمية للألفية

الغاية	المؤشر	مستوى الفقر البشري x = قيمة المؤشّر: المدقع	المتوسط	المنخفض	المصدر
إنقاص نسبة السكان الذين يقلّ دخلهم عن دولار واحد في اليوم، بمقدار النصف	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) [a]	$x < 3,500$	$3,500 < x < 7,000$	$x > 7,000$	البنك الدولي
إنقاص نسبة البشر الذين يعانون الجوع، بمقدار النصف	الناقصو التغذية (نسبة مئوية)	$x > 25$	$10 < x < 25$	$x < 10$	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
ضمان تمكّن الأطفال في كل مكان من إكمال المقرّر التعليمي الكامل في المدارس الابتدائية	صافي نسبة الالتحاق بالمدارس (نسبة مئوية)	$x < 75$	$75 < x < 90$	$x > 90$	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم	نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي والثانوي (نسبة مئوية)	$x < 80$	$80 < x < 90$	$x > 90$	اليونسكو
تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة، بمقدار الثلثين	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)	$x > 100$	$30 < x < 100$	$x < 30$	البنك الدولي
إنقاص نسبة البشر المنعدمي الفرصة المستدامة للحصول على مياه شرب مأمونة، بمقدار النصف	السكان ذوو الفرصة المستدامة للوصول إلى مصادر مياه محسَّنة (نسبة مئوية)	$x < 75$	$75 < x < 90$	$x > 90$	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ومنظمة الصحة العالمية
إنقاص نسبة البشر المنعدمي الفرصة للحصول على نُظُم صرفٍ صحّي محسَّنة، بمقدار النصف	السكان ذوو الفرصة المستدامة للحصول على نُظُم صرفٍ صحّي محسَّنة (نسبة مئوية)	$x < 75$	$75 < x < 90$	$x > 90$	اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية

a يُستعمل متوسِّط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد كالمقياس الاتّجاهي (راجع الملاحظة التقنية، الجدول 2.1)

الملاحظة التقنية، الرسم 2.1
تعيين نوع بلدان الأولويّة القصوى والأولويّة المتقدّمة

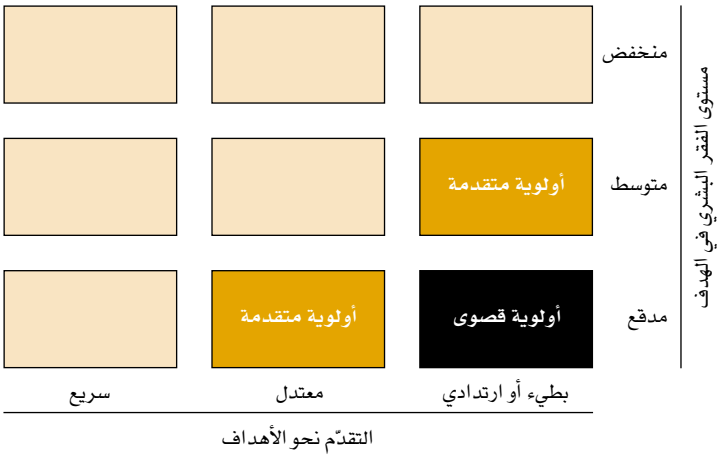

حُسبان التقدّم نحو كلّ هدف

يُحسَب التقدّم نحو كلّ هدف عبر مقارنة التقدّم السنويّ الفعلي، إذا سادت الاتّجاهات الراهنة حتى العام 2015، بالتقدّم السنوي المتطلّب للوصول إلى الغاية؛ بناءً على التقدُّم الخطّيِّ المسَلَّم به.

تقييم التقدُّم الفعلي،

يُحسب المعدّل السنوي الفعلي للتقدُّم، باستعمال الصِّيغة العامة:

$$\text{المعدّل السنوي الفعلي للتقدم} = \frac{(x_{t1} - x_{t0}) / x_{t0}}{t_1 - t_0}$$

t_0 سنة 1990 أو السنة الأقرب إلى 1990 التي تتوفّر لها بيانات؛ t_1 هي السنة الأحدث عهداً التي تتوفّر لها بيانات، عموماً 2001؛ ويكون xt_0 و xt_1 هما قيمتا المؤشّر لهذين العامين. ولمعدّلات الجوع والفقر والوفيات دون الخامسة التي قيمتها الأكثر استحساناً «صفر»، تُطبَّق الصيغة من دون تعديل.

في ما يتعلّق بِصافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين في التعليم (نسبة البنات إلى الصِّبيان)، ونِسبة السكان الذين لديهم فرصة الحصول على الماء والصرف الصحّي المأمونَيْن؛ وهي النِّسَبُ التي تكون قيمتها الأكثر استحساناً مئة في المئة؛ يُعبرَ عن التقدُّم بأنه «تخفيض مقصِّر»، وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{المعدّل السنوي الحقيقي للتقدّم} = \frac{(x_{t1} - x_{t0}) / (100 - x_{t0})}{t_1 - t_0}$$

تقييم التقدم المستلزَم

تفرض الغاية معدَّلَ التقدم السنوي المستلزَم لتحقيق الغاية بحلول العام 2015 (وبحلول العام 2005 للمساواة بين الجنسين في التعليم) : α هي إلاّ 2/1 للفقر والجوع، 2/1 للماء والصرف الصحي المأمونَيْن، إلاّ 3/2 للوفيات دون الخامسة، 1 للالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في التعليم. عندئذ، يُحسب المعدّل السنوي المتطلَّب بتقسيم α على عدد السنوات بين t_{MDG} ، العام الذي تتحقق فيه الغاية، وبين t_0 ، العام الأقرب إلى 1990 الذي تتوفّر عنه بيانات:

$$\text{المعدّل السنوي المستلزَم للتقدم} = \frac{\alpha}{t_{MDG} - t_0}$$

تحديد وضع الأولوية : مثالٌ على ذلك

لتحديد وضع الأولوية، يستعمل هذا التوضيح بالشّواهد بيانات عن معدل الوفيات دون الخامسة في تْشاد.

■ حُسبان التقدم

بيانات عن معدل الوفيات دون الخامسة متوفرة للعامين 1990 و 2002:

$1990 = t_0$

$2002 = t_1$

معدل الوفيات دون الخامسة هو 203 لكل ألف مولود حيّ سنة 1990 و 200 سنة 2002 :

$203 = x_{t_0}$

$200 = x_{t_1}$

التخفيض المستلزَم هو الثُّلثان :

$\alpha = -2/3$

لذلك، فإنّ المعدل السنوي الفعلي للتقدم $= \frac{(200 - 203) / 203}{2002 - 1990}$ = إلا 0.12 نقطة مئوية

والمعدل السنوي المستلزَم للتقدم $= \frac{-2/3}{2015 - 1990}$ = إلا 2.67٪ نقطة مئوية

إن التقدم الفعلي نحو الهدف هو أقل من نصف التقدم التقريبي المستلزَم لتحقيق الغاية.

لذلك، فإن تشاد تسجّل تقدّماً بطيئاً أو ارتدادياً بالنسبة إلى تخفيض الوفيات دون الخامسة.

■ تحديد مستوى الفقر البشري

بلغ معدل الوفيات دون الخامسة في تشاد سنة 2002 مئتين لكل ألف مولود حي.

لذلك، فإن لِتْشاد مستوًى متجاوز الحدّ من الفقر البشري في وفيات دون الخامسة.

■ تحديد وضع الأولوية للوفيات دون الخامسة

لدى تشاد مستوًى متجاوز الحد في الفقر البشري في وفيات دون الخامسة، وتقدُّم بطيء أو ارتدادي.

لذلك، تُصنّف تشاد كأولوية قصوى لهدف التنمية، الرامي إلى تخفيض نسبة الوفيات دون الخامسة.

■ تحديد وضع الأولوية عبر جميع الأهداف

من بين المؤشّرات الثمانية التي توجد لِتْشاد بيانات عنها، تُعرَّف كأولوية قصوى لهدفين، وأولوية متقدمة لستّة أهداف أخرى.

لذلك، تُصنّف تشاد إجمالياً كبلدٍ ذي أولوية متقدّمة.

ملاحظة:

لقياس التقدم في فقر الدخل، استُعمِل معدلُ النمو للفرد في الناتج المحلي الإجماليّ خلال الأعوام 1990–2002. ويقدَّر أن النمو السنوي المستلزَم في الفترة 1990–2015 لتحقيق الغاية المتعلقة بفقر الدخل هو في المتوسّط 1.4 بالمئة. وفقاً لذلك، فإن عتبة التقدّم البطيء أو الارتدادي هي نموّ سنوي في الدخل للفرد الواحد أقل من 0.7 بالمئة؛ وللتقدم المعتدل، من 0.7 إلى 1.4 بالمئة؛ وللتقدم السريع، 1.4 بالمئة أو أكثر.

وفي التقييم الإجماليّ للبلدان كأولويّة قصوى وأولويّة متقدّمة، استُعمِلت بيانات الاتجاهات لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب–الآيدز/السِّيدا (UNAIDS and WHO 2003). ولتحديد مستوى الفقر البشري في فيروس نقص المناعة/الآيدز، يُعتبر أيُّ معدّل انتشار يفوق 3 بالمئة مدقِعاً؛ وأيُّ معدّل يوازي 3 بالمئة أو يقلّ عنها، لكنه أكثر من واحد بالمئة، متوسطاً؛ وأيُّ معدّل يوازي واحداً بالمئة، أو أقلّ، منخفضاً. ولأن الغاية وقف انتشار فيروس نقص المناعة/الآيدز وبدء العمل على قلب اتّجاهه، فإن أيَّ زيادة في معدّل الانتشار تقلّ من نقطة مئوية واحدة تُعتبر تقدّماً سريعاً؛ وأيَّ زيادة توازي نقطة مئوية واحدة أو أكثر، لكنّها تقلّ عن 3، تُعتبر تقدّماً معتدلاً؛ وأيَّ زيادة توازي 3 بالمئة أو أكثر تُعتبر تقدّما بطيئاً أو ارتدادياً.

تعريفُ المصطلحات الإحصائية

أبحاثٌ وتطوير - الإنفاقاتُ على الأبحاث والتطوير الإنفاقاتُ الجارية، وإنفاقاتُ رأس المال (بما فيها النفقاتُ العامة)، على نشاطاتٍ خلاّقةٍ ومنهجيّة، يُقصَد بها زيادةُ مخزون المعرفة. وتشتمل هذه النشاطاتُ على الأبحاث الجوهريّة والتطبيقيّة والأعمال التنموية الاختبارية، المؤديةِ إلى استنباطاتٍ أو منتجَاتٍ أو سلسلةِ عملياتٍ جديدة.

أبحاث وتطوير - الباحثون أشخاصٌ مدرَّبون على العمل في أيٍّ من مجالات العلوم ومنشغلون في نشاطاتٍ مهنيّة للأبحاث والتطوير. وتتطلّب هذه الوظائفُ في معظمها إكمالَ التعليم العالي.

أدوية - السكّانُ من ذوي الإمكانية المستدامة للحصول على الأدوية الجوهرية والمتاحة ضمْن قدراتهم النسبةُ المئويةُ المقدّرة للسكّان الذين يكون ما لا يقلُّ عن عشرين من الأدوية الأكثر جوهريةً - الملبّيةِ احتياجاتِ الرعاية الصحّية لأغلبية السكّان - متوفّراً لهم باستمرار؛ وضمْنَ قدراتهم الشرائية في منشآتٍ عامّةٍ أو خاصّة، أو مراكزَ لبيعِ الأدوية، لا تبعد أكثرَ من سفَرِ ساعةٍ عن منازلهم.

أسلحة - تحويلاتُ الأسلحة التقليدية يُشير هذا الاصطلاحُ إلى إقدام المورِّد طوعياً على تحويل أسلحةٍ ذاتِ أغراضٍ حربيّة، متجهةٍ إلى القوّات المسلّحة أو القوّات شبْهِ العسكرية أو وكالات الاستخبارات في بلدٍ آخر. وتشتمل هذه على أسلحةٍ أو شبكاتٍ تقليديةٍ رئيسية من ستِّ فئات: السُّفن، الطائرات، الصواريخ، المدافع، الآليات المدرّعة، شبكاتِ التوجيه والرادار (تُستثنى منها الشاحنات، الخدمات، الذخائر، الأسلحةُ الصغيرة، موادُّ المساندة، المكوِّناتُ وتقنيةُ المكوِّنات، المدافعُ المقطورةُ أو البحريّةُ من عياراتٍ تقلّ عن مئةِ ميلليمتر).

أطباء يشملون خرِّيجي كليّةِ طبٍّ أو مدرسة طبّ يعملون في أيِّ مجالٍ طبّي (بما في ذلك التعليمُ والأبحاثُ والممارسة).

أطفال - إحتمالٌ عند الولادة بالبقاء على قيْد الحياة إلى عمْرٍ محدّد إحتمالُ بقاءِ طفلٍ حديثِ الولادة على قيْد الحياة إلى عمْرٍ محدّد، إن كان معرَّضاً للأنماط السائدة من معدّلات الوفيات في أعمارٍ محدّدة.

أطفال - إحتمالٌ عند الولادة بعَدم البقاء على قيْد الحياة إلى عمْرٍ محدّد يُحسَب كواحدٍ يُطرَح منه احتمالُ البقاء على قيْد الحياة إلى عمْرٍ محدّد لجماعةٍ معيّنة. أُنظُر أطفال - احتمالٌ عند الولادة بالبقاء على قيْد الحياة إلى عمْرٍ محدّد.

أطفال - تمنيعُ الأطفال البالغين من العمْر عاماً واحداً، المُمنَّعين كلّياً ضد الحصْبة أو السّل الأطفالُ البالغون من العمْر عاماً واحداً، المحقونون بمُوَلِّدٍ للمضادّ أو مصْلٍ يحتوي على أجسامٍ مضادّةٍ معيّنة ضدَّ الحصْبة أو السّل.

أطفال - معدَّل وفيات الأطفال دون الخامسة احتمالُ الوفاة بين الولادة وسنِّ الخامسة تماماً، يُحسَب من أصلِ ألفِ مولودٍ حيّ.

أطفالٌ تحت الخامسة دون مستوى الطُّول السَّويّ لأعمارهم يشمل إعاقةَ النموِّ المعتدلةَ والحادّة، المعرَّفةَ بأنها أكثرُ من انحرافَيْن معياريَّيْن تحت متوسّطِ الطّول لأعمارِ المجموعات السكّانية المشارِ إليها.

أطفالٌ تحت الخامسة دون مستوى الوزن السَّويّ لأعمارهم يشمل الحالات المعتدلةَ من الوزن دون السَّويّ، المعرّفة بأنها أكثرُ من انحرافَيْن معياريَّيْن تحت متوسِّطِ الوزن لأعمارِ المجموعات السكّانية المشارِ إليها؛ والحالاتِ الحادّةَ من الوزن دون السَّويّ، المعرّفةَ بأنها أكثرُ من ثلاثةِ انحرافاتٍ معياريّة تحت متوسّط الوزن.

إلمامٌ بالقراءة والكتابة - الناسُ المفتقِرون إلى مهاراتِ الإلمام الوظيفيّ بالقراءة والكتابة نسبةُ السكّان الذين تتراوح أعمارُهم بين السادسةَ عشرة والخامسةِ والستين ويكونون من المستوى «واحد» على سلَّم اللاّأمّيةِ النّشْرية في «المَسْح الدولي للبالغين الملمّين بالقراءة والكتابة». وتتطلب معظمُ المهام في هذا المستوى من القارئ إيجادَ معلومةٍ في النّص، متطابقةٍ أو مترادِفة مع المعلومات المعطاةِ في التعليمات.

إلمامٌ بالقراءة والكتابة - نسبةُ البالغين الملمّين بالقراءة والكتابة النسبةُ المئوية لمن هم في الخامسةَ عشرة من العمْر وما فوق، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، فاهمين، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلّق بحياتهم اليومية.

إلمامٌ بالقراءة والكتابة - نسبةُ الشباب الملمّين بالقراءة والكتابة النسبةُ المئوية للذين تتراوح أعمارُهم بين الخامسةَ عشرة والرابعةِ والعشرين، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، فاهمين، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلق بحياتهم اليومية.

إمهاء - معدَّلُ استخدام المعالجة بإعادة الإمهاء / التميُّه الفَموي النسبةُ المئوية من جميع حالات الإسهال لدى الأطفال دون الخامسة التي تلقّى فيها الطفلُ سوائلَ متزايدةً وتغذيةً متواصلة.

أمّية - نسبةُ الأمّية لدى البالغين تُحسَب على أساس مئة، ناقص نسبةِ البالغين الملمِّين بالقراءة والكتابة. أُنظُر **إلمامٌ بالقراءة والكتابة - نسبةُ البالغين الملمّين بالقراءة والكتابة.**

انبعاثاتُ ثاني أوكسيد الكربون انبعاثاتٌ يتسبّب بها الإنسانُ عبْر إحراقِ أنواع الوقود الحفْرية، وإشعالِ الغازات الطبيعية اللاّمستغَلّة، وإنتاجِ الإسمنت. وتُحسَب انبعاثاتُ ثاني أوكسيد الكربون من بياناتٍ عن استهلاك أنواع الوقود الصّلب والسائل والغازيّ، وإشعالِ الغازات، وإنتاجِ الإسمنت.

إنترنت - مستخدمو الإنترنت الأشخاصُ الذين لديهم فرصةُ الاتّصال بالشّبكة العالميةِ الانتشار.

براءاتُ اختراع للمُقيمين تُشير إلى وثائقَ يُصدرها مكتبٌ حكوميّ تصف اختراعاً وتخلق وضْعاً قانونياً لا يمكن فيه عادةً استغلالُ ابتكارٍ مسجَّل ببَراءة اختراع (بالتصنيع أو الاستعمال أو البيع أو الاستيراد) إلاّ بتَفويض من صاحبِ براءة الاختراع. وتُحدَّد حمايةُ الابتكاراتِ والاختراعات في المعتاد بعشرين سنةً، بدءًا من تاريخ تسجيل الطلب لِمنْحِ الامتياز أو براءةِ الاختراع.

بطالة تُشير إلى جميع الأشخاص فوق سنٍّ محدّدة ليسوا في وظيفة مدفوعةِ الأجْر ولا يعملون لحسابهم الخاص، لكنهم متوفِّرون للعمل واتّخذوا خطواتٍ معيّنةً سعياً وراء التوظيفِ المدفوعِ الأجْر أو العملِ لِحسابهم الخاص.

بطالة - معدَّلُ البطالة عددُ المتعطِّلين مقسومٌ على القوى العاملة (المشتغِلين والمتعطِّلين معاً).

بطالةٌ شبابية تُشير إلى البطالة بين الخامسةَ عشرة أو السادسةَ عشرة وبين الرابعةِ والعشرين، وفْقاً على التعريف القوميّ. أُنظُر **بطالة.**

بطالةٌ طويلةُ الأمد بطالةٌ تستمرّ اثنيْ عشرَ شهراً أو أكثر. أُنظُر **بطالة.**

بيئة - التصديقُ على المعاهدات البيئيّة بعد توقيع بلدٍ ما على معاهدة، ينبغي له أن يصادِق عليها؛ وغالباً ما يكون ذلك بموافقةِ سلطته التشريعية. وتنطوي هذه العمليةُ بَداهةً ليس فقط على تعبيرٍ عن الاهتمام كما بُيِّن بالتوقيع، وإنما أيضاً على تحويلِ مبادىء المعاهدة والتزاماتها إلى قانونٍ قوميّ.

تدخين - مدى شيوع التدخين بين البالغين النسبةُ المئوية للرجال والنساء الذين يُدخِّنون السّجائر.

تدفّقاتٌ خاصّةٌ أخرى فئةٌ تجمع تدفّقات سندات الأسهم الاستثمارية التي لا تخلق ديوناً (مجموعَ سندات الدولة وإيصالات الإيداع والمشتريات المباشرة من مستثمرين أجانب للحصص)، وتدفّقاتِ ديون السّندات (إصدارات السّندات التي يشتريها مستثمرون أجانب)، والإقراضَ المصْرفيَّ وذا العلاقة التجارية (إقراضاً من مصارفَ تجاريّة، وتسليفاتٍ تجاريةً أخرى).

تعريفات - معدّلُ حواجزِ التعريفات وغيرِ التعريفات القياسُ المَجاميعيّ للحواجز التجارية التي تواجهها البلدانُ النامية. وهو يقيس الحواجزَ النّقديّة (التعريفات)؛ بالإضافة إلى الحِصص المسموحِ بها - الكُوتا - والإعاناتِ المالية في المصنَّعات، والمنسوجات، والمنتَجات الزراعية، والوقود،؛ مرجَّحةً بالحجم المصحَّح من واردات الموادّ الداخليةِ الإنتاج.

تعليم - أطفالٌ يَصلون إلى الصفّ الخامس النِّسبةُ المئويةُ للأطفال الذين يبدأون التعلُّمَ في المدرسة الابتدائية ويصلون في نهاية الأمر إلى الصفِّ الخامس (أو الرابع، إذا كانت مدةُ المدرسة الابتدائية أربعَ سنوات). وهذه التقديراتُ مبنيّةٌ على منهجيّة الفوْج المعادةِ التكوين التي تستعمل بياناتٍ عن عدد الداخلين إلى المدرسة ومُعيدي صفوفهم خلال عامين متتاليين.

تعليم - دليلُ التعليم أحدُ الأدلّة الثلاثة التي يُبنى عليها دليلُ التنمية البشرية؛ وهو قائمٌ على معدَّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسبةِ الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية والثانوية ومعاهدِ التعليم العالي مجتمعةً. للتفاصيل عن كيفيةِ احتسابِ الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

تعليم - إجماليُّ نسبةِ الالتحاق بالمدارس والمعاهد عددُ الطلاب الملتحَقين بأحدِ مستويات التعليم، بصَرْف النظر عن العمْر، كنسبةٍ مئوية من مجموع الذين هم في العمْر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى. وقد يكون إجماليُّ نسبة الالتحاق بالمدارس أكبرَ من مئةٍ في المئة، كنتيجةٍ لإعادةِ الصفّ، والدخولِ في أعمارٍ أصغرَ أو أكبرَ من العمْر النموذجي في ذلك المستوى من الصفوف. أُنظُر **تعليم. مستويات التعليم.**

تعليم - إجماليُّ نسبةِ الالتحاق بالمدارس الابتدائيّة والثانوية ومعاهدِ التعليم العالي مجتمعةً عددُ التلامذة والطلاّب الملتحِقين بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بِصَرْف النظر عن السِّنّ، كنسبةٍ مئويّةٍ من مجموع الذين هم في العُمر الرّسميّ للالتحاق بالمدارس والمعاهد للمستويات الثلاثة. أُنظُر **تعليم - مستويات التعليم و تعليم - إجماليُّ نسبةِ الالتحاق بالمدارس والمعاهد.**

تعليم - صافي نسبةِ الالتحاق بالمدارس عددُ الطلاّب الملتحَقين بأحدِ مستويات التعليم ممّن هم في العمْر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى، كنسبةٍ مئوية من مجموع الذين هم في العمْر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى. أُنظُر **تعليم. مستويات التعليم.**

تعليم - مستويات التعليم تُبوَّب بحَسَب «التصنيف المعياري الدولي للتعليم» على أنها ما قبلَ الإبتدائي، أو الإبتدائي، أو الثانوي، أو العالي. يؤمِّن التعليمُ ما قبل الإبتدائي (تصنيف، المستوى صفر) في مؤسساتٍ تربوية مثل رياض الأطفال والحضانات والمدارس الحاضنة، المَعدَّة للأطفال الذين لم يبلغوا سنَّ الدخول إلى المدرسة في المرحلة الإبتدائية. ويؤمِّن التعليم الابتدائي (تصنيف، المستوى واحد) العناصرَ الأساسية للتعليم في مؤسساتٍ مثل المدارس الأولية والإبتدائية. أما التعليم الثانويّ (تصنيف، المستويان الثاني والثالث) فيقوم على أساس ما لا يقلُّ عن أربعِ سنوات من الدراسة السابقة على المستوى الأول، ويوفّر الدراسةَ العامة أو المتخصِّصة، أو الإثنتين معاً؛ في معاهدَ مثل المدارس المتوسطة/الإعدادية، والمدارس الثانوية، ومدارس التعليم الثانوي العام، ومدارس تدريب المعلمين لهذا المستوى، ومدارسَ مِهْنية أو تقنية. ويُشير التعليم العالي (تصنيف، المستويات الخامس والسادس والسابع) إلى التعلّم في معاهد مثل الجامعات، ودُور المعلمين، والمدارس الحِرفية العالية المستوى - متطلِّبةً، كحدٍّ أدنى من الشروط لقبول الطالب، استكمالاً ناجحاً للتعلّم في المستوى الثاني، أو أدلةً على إحراز مستوًى مماثل من المعرفة.

تعليم - المصروفاتُ العامّةُ للتعليم تشمل كلاًّ من مصروفاتِ رأس المال (الإنفاقِ على البناء والترميم والتصليحات الرئيسية، وشراء المَعدّات الثقيلة أو الآليات) والمصروفاتِ الجارية (الإنفاقِ على البضائع والخدمات التي تُستهلك خلال العام الحالي وتحتاج إلى التجديد في العام التالي). وتغطّي مصروفات كتلك المخصّصة لرواتب الموظفين والمزايا الإضافية لهم، والخدماتِ المتعاقَد عليها أو المشتراة، والكتب والموادِّ التعليمية، وخدماتِ الرفاهة، والأثاث والتجهيزات، والتصليحاتِ الثانوية، والوقود، ورسومِ التأمين، والإيجارات، ووسائلِ الإتصال، والسفر. أُنظُر **تعليم - مستويات التعليم.**

تعليمٌ عالٍ - طلاّبُ التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة نسبةُ طلاّب التعليم العالي الملتحِقين بصفوف العلوم الطبيعية ؛ الهندسة ؛ الرياضيات والعلوم الحاسوبية؛ فنِّ العِمارة وتخطيط المدن؛ النقل والمواصلات؛ التجارة والحِرَف اليدوية والبرامج الصناعية؛ الزراعة والحِراجة وتِقانة المسامك. أُنظُر **تعليم - مستويات التعليم.**

جريمة - الناسُ الواقعون ضحيةَ الجريمة النسبةُ المئوية للسكّان الذين يُحِسُّون بأنهم وقعوا ضحيةَ أنواعٍ معيّنة من الجرائم في العام المنصرم، بناءً على الاجابات في «المسْح الدولي لضحايا الجريمة».

جُنُوسة - دليلُ التنمية المتعلقة بالجُنُوسة دليلٌ مركّب يقيس معدَّلَ الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة، الممثّلة في دليل التنمية البشرية - الحياةِ المديدة الصحِّيّة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللاّئق - والمعدَّلة لتأخذ في الحسبان أنواعَ عدم المساواة بين الرجال والنساء. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

جُنُوسة- مقياسُ تمكين الجُنُوسة مؤشِّرٌ مركّب يقيس اللاّمساواةَ بين الجنسين في ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين - المشاركة وصنْع القرار اقتصادياً؛ المشاركة وصنْع القرار سياسياً؛ السلطة على الموارد الاقتصادية. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

حِيازةٌ عقارية - الأُسَرُ المعيشيةُ الممكن لها ضمانُ الحِيازة العقارية الأُسَرُ المعيشية التي تملك أو تبتاع بيوتَها، أو تعيش في مساكنَ خاصّة مستأجَرة، أو تُقيم في مساكنَ شعبية، أو تستأجر من مستأجِرين.

خصوبة - معدَّلُ الخصوبة الإجمالي عددُ الأطفال الذين تَلِدهم كلُّ امرأة إذا عاشت إلى آخر سنوات قدرتها على الإنجاب، ووَلدت في كلِّ سنٍّ وفقاً لمعدَّلاتِ الولادات السائدة بحسَب الصّفة المميِّزة للسكّان.

دخْل - نسبةُ الدَّخْل المكتسَب المقدَّر للإناث إلى دخْل الذُّكور نسبةُ الدَّخْل المكتسَب المقدَّر للإناث إلى الدَّخْل المكتسب المقدَّر للذُّكور. أُنظُر **دخْل - المقدّرُ من الدَّخْل المكتسب (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).**

دخْل- المقدَّرُ من الدَّخْل المكتسَب (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) يُستخلَص تقريبياً على أساس نسبةِ أجْر الإناث اللاّزراعي إلى أجْر الذُّكور اللازراعي، وحصتَيّ الإناث والذُّكور في المجموعات السكّانية النشطة اقتصادياً، ومجموعِ السكّان الإناث والذُّكور، وإجماليِّ الناتج المحلي للفرد (معادل القوة

الشرائية بالدولار الأميركي). للتفاصيل عن هذه التقديرات، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

دخْلٌ أو استهلاك - حصص حصصُ الدَّخْل أو الاستهلاك المستحَقّةُ لمجموعاتٍ فرعية من السكّان يُشار إليها كفئات عشْريّة أو خَمسيّة متساوية العدد، وهي حصصٌ مبنيّةٌ على أساس مُسُوحات قوميّة للأسَر المعيشية تشمل أعواماً شتّى. وتُعطي مُسُوحاتُ الاستهلاك نتائجَ تُظهر مستويات من اللامساواة بين الفقراء والأغنياء أقلَّ ممّا تظهره مُسُوحاتُ الدَّخْل، لأن الفقراءَ عموماً يستهلكون من دخْلهم حصةً أكبرَ نسبياً ممّا يستهلكه الآخرون. ولأن البياناتِ تأتي من مُسُوحات تشمل أعواماً مختلفة، وتستخدم منهجيات مختلفةً، فإن المقارناتِ بين البلدان ينبغي إجراؤها باحتراس.

دخْلٌ قوميٌّ إجماليّ مجموعُ القيمة المضافة من جميع المنتِجين المقيمين في اقتصادٍ معين، زائد أيِّ ضرائبَ على المنتجات (ناقص الإعانات المالية) ليست مشمولةً في تقييم الكميات الناتجة، زائد العائدات الصافية للدخْل الرئيسي (تعويضاتِ الموظفين ودخْل المِلْكية) من الخارج. والقيمةُ المضافة هي صافي الكميةِ الناتجة لصناعةٍ ما، بعد جمْعِ كلِّ الكميات الناتجة وطرْحِ الكميات الداخلة، نصفِ الجاهزة. وتكون البياناتُ بتحويل السعر الجاري للدولار الأميركي، عبْر استخدامِ منهجِ أطلس البنك الدولي.

دليلُ الأسعار للمستهلكين ومعدّلُ التغيير السّنوي فيه دليلٌ يعكس التغيُّراتِ في كلفةِ المستهلك العادي للحصول على سلّة بضائعَ وخدماتٍ قد تكون ذاتَ كلفةٍ ثابتة أو قد تتغيّر في فتراتٍ فاصلةٍ محدّدة.

دليلُ التنمية البشرية دليلٌ مركَّب يقيس معدَّلَ الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية – الحياةِ المديدة والصحِّية، والمعرفة، ومستوى المعيشةِ اللائق. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

دليل جيني (Gini) يقيس مدى الانحراف في توزيع الدَّخْل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأُسَر المعيشية داخل بلدٍ ما عن المساواة التامة في التوزيع. ويُخطّط منحنى لورانز (Lorenz) النِّسَبَ المئويةَ التراكمية للدخْل الكلّيّ المتلقَّى في مقابل العدد التراكُميّ للمتلقِّين، بدءًا من أفقر فردٍ أو أسرةٍ معيشية. ويقيس مؤشِّرُ جيني المساحةَ بين منحنى لورانز والخطِّ الافتراضيّ للمساواة المطلقة، المعبَّر عنها كنسبةٍ مئوية من المنطقة القصوى تحت ذلك الخطّ. تُمثّل قيمةُ الصِّفر مساواةً كاملة، وقيمةُ المئة عدمَ مساواةٍ كاملة.

دليلُ الفقر البشري - 1 لِبلدانٍ مختارة في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي دليلٌ مركَّب يقيس مستوياتِ الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة، الممثّلةِ في دليل التنمية البشرية – الحياةِ المديدة الصحِّية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق – كما يمثِّل الاستبعادَ الاجتماعي. للتفاصيل عن كيفيةِ احتساب الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

دليلُ الفقر البشري - 2 للبلدان النامية دليلٌ مركَّب يقيس مستوياتِ الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة، الممثّلةِ في دليل التنمية البشرية – الحياة المديدة الصحِّيّة، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. للتفاصيل عن كيفيةِ احتساب الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

دليلُ الناتج المحليِّ الإجماليّ أحدُ الأدلّة الثلاثة التي يُبنى عليها دليلُ التنمية البشرية. ويقوم على أساسِ إجماليِّ الناتج المحليّ للفرد (معادلِ القوة الشرائية بالدولار الأميركي). للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل ، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

دَيْن - خدماتُ الدَّين الكلِّية مجموعُ تسديداتِ أصل الدَّين والفوائدِ المدفوعة فعلاً بالعملة الأجنبية أو البضائع أو الخدمات لِدَين طويل الأجل (يزيد موعدُ استحقاقه على سنة)، والفائدةِ المدفوعة على دَيْنٍ قصير الأجل، والتّسديداتِ لصندوق النقد الدولي.

ديون - إجماليُّ إعفاءات الدّيون الثنائيّة إعفاءُ الدّيون الثنائيّة للبلدان النامية بِدعْم مخصَّصاتٍ ماليّة من البلدان المانحة؛ أكانت تلك الدّيونُ لدائنينَ عامّين أم لخاصّين. ولا يُطرَح من ذلك التّكافؤ مع البنود في رأس المال للمساعدة الإنمائية الرسمية. أُنظُر **مساعدة إنمائية رسمية صافية**.

ديون - البلدانُ الفقيرةُ المثقَلة بالديون تصل إلى نقطة الإتمام التاريخُ الذي يتمكن فيه بلدٌ تشمله مبادرةُ الدَّيْن الخاصّةُ بالبلدان الفقيرة المثقَلة بالدُّيون من الإتمام الناجح للإصلاحاتِ البِنيويةِ الرئيسية المتَّفَق عليها في نقطة القرار للمبادرة؛ بما في ذلك تطويرُ استراتيجيته لتخفيف الفاقة، وتطبيقُ هذه الاستراتيجية. وبموجب مبادرة الدَّيْن الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقَلة بالدُّيون، يتلقّى البلدُ عندئذ، ومن دون أيِّ شروطٍ إضافية على خُطط العمل، معظمَ التخفيفات من أعباء ديونه.

ديون - البلدانُ الفقيرةُ المثقَلة بالديون تصل إلى نقطة القرار التاريخُ الذي يتوصّل فيه بلدٌ فقير مثقَلٌ بالدُّيون، ذو سيرةٍ معترَف بها من الأداء الجيد وفقاً لبرامجَ تعديليةٍ يدعمها صندوقُ النقد الدولي والبنكُ الدولي، إلى الالتزام؛ بموجبِ مبادرة الدَّيْن الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقَلة بالدُّيون؛ بأن يأخذ على عاتقه إجراءَ إصلاحاتٍ إضافية، وتطويرِ – وتطبيقِ – استراتيجيةٍ لتخفيفِ الفاقة.

ديون - تخفيفُ الدُّيون الملتزَمُ به في المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقَلة بالديون الإعفاءُ من تسديد القروض كأحد مكوِّنات المساعدة الإنمائية الرسمية، بموجب مبادرة الدَّين للبلدان الفقيرة المثقَلة بالديون. وهذه المبادرةُ هي المنهجُ الشاملُ الأول لتخفيض الدّيون الخارجية على البلدان الأكثر فقراً والأشدِّ رزوحاً تحت وطأة الدَّين في العالم، ومجموعُها اثنان وأربعون.

ديون - تعهُّداتٌ ثنائية بمساندة الصندوق الائتمانيّ للبلدان الفقيرة المثقَلة بالديون التزامٌ راسخ يأخذه على عاتقه مانحٌ رسميّ بتوفير مساعدة محدَّدة للصندوق الائتمانيّ الخاصّ بالبلدان الفقيرة المثقَلة بالديون. وتُسجَّل الالتزاماتُ الثنائيةُ بالمبلغ الكامل للتحويل المتوقَّع، بصَرْف النظر عن الوقت المستلزَم لإنهاء التوزيعات.

سكّان - إسقاطاتُ التغيُّر المتوسّط الإسقاطاتُ السكّانية لقسْم السكّان في الأمم المتحدة؛ على افتراض مسار الخصوبة المتوسّط، ومعدّل الوفيات العاديّ، والهجرة الدولية الإعتيادي. ويعني كلٌّ افتراض ضمْناً اتّجاهات مقدَّرة للمستقبل في مستويات الخصوبة، والوفيات، وصافي الهجرة؛ اعتماداً على الخصائص الديموغرافية المحدَّدة، والسياسات ذات الصِّلة، لكلِّ بلد أو لكلِّ مجموعة من البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تشتمل الإسقاطاتُ الخاصّةُ بالبلدان البالغة التأثُّر بوباء نقْص المناعة / الآيدز على وقْع هذا المرض. وينشر قسْمُ السكّان في الأمم المتحدة أيضاً إسقاطات للتغيُّر المنخض والعالي. لمزيد من المعلومات، راجع موقعَ القسْم على شبكة الإنترنت: http://esa.un.org/unpp/assumptions.html

سكّان - مجموعُ السكّان يُشير إلى العدد القائم فعلاً من السكّان الذي يشمل جميعَ الموجودين فعلياً في منطقة معيّنة، خلال فترة معيّنة.

سكّان - المعدَّلُ السنويّ للنموّ السكّاني يُشير إلى معدَّل النموّ السكّاني الأسّي للفترة المحدّدة. أُنظُر **سكّان - مجموع السكّان**.

سكّانٌ مَدينيّون سكّانُ منتصف العام في مناطقَ مصنَّفة مدينيّة/حَضَرية وفقاً للمعايير التي يستخدمها كلُّ بلد، كما تُبلِّغ الأممُ المتحدة عنهم. أُنظُر **سكّان - مجموع السكّان**.

سلّ - حالاتُ السّل العددُ الإجمالي للحالات التي تُبلَّغ عنها منظمةُ الصحّة العالمية. وتُعرَّف حالةُ السِّل بأنها مريضٌ تأكّدَت إصابتُه بالسّل مِخْبَرياً أو تشخَّصَت سريرياً.

سلّ - حالاتُ السّل المَشفيّةُ بالمعالجة تحت المراقبة المباشرة النسبةُ المئوية لحالات السّل المُعدية الجديدة المقدَّرة التي شُفي المصابون بها عبْر اكتشاف الحالة، واستراتيجية العلاج في المساق القصير للمعالجة تحت المراقبة المباشرة.

سلّ - حالاتُ السِّل المكتشَفةُ خلال المعالجة تحت المراقبة المباشرة النسبةُ المئوية لحالات السِّل المُعدية الجديدة المقدَّرة التي جرى اكتشافُها (وتشخيصُها في فترة معينة) عبْر اكتشاف الحالة، واستراتيجية العلاج في المساق القصير للمعالجة تحت المراقبة المباشرة.

صادراتٌ أوّلية تشمل وفقاً لتعريف «التصنيف التجاري الدولي المعياري» صادرات الأغذية والمواد الزراعية الخام والوقود والخامات والمعادن.

صادراتُ البضائع والخدمات قيمةُ جميع البضائع والخدمات الأخرى للسُّوق التي تزوَّد بها بقيةُ أنحاء العالم؛ وتشمل قيمةَ البضاعة والشحن والتأمين والنقل والسفر والعائدات ورسوم الترخيص، وخدمات أخرى مثلَ الاتصال والبناء والتمويل والمعلومات والخدمات الشخصية والحكومية؛ لكنها تستثني دخْلَ العمالة والممتلكات، ومدفوعات التحويل.

صادراتُ التِّقانة العالية صادراتُ منتجات عالية الشدّة في الأبحاث والتطوير، تشمل منتجات التِّقانة العالية؛ مثلَ تلك المستعمَلة في الفضاء الجويّ والحواسيب ومستحضرات الصيدلة والأدوات العلمية والمعدّات الآلية الكهربائية.

صادراتُ الموادّ المصنّعة تشمل، بحسَب تعريف «التصنيف التجاري الدولي المعياري» لها، صادرات الكيماويات، والمصنّعات الأساسية، والمعدّات الآلية ومعدّات النقل، وغير ذلك من البضائع المصنّعة المتفرّقة.

صَرْفٌ صحيّ - السكّانُ ذوو الفرصة المستدامة لاستعمال نُظُم الصَّرف الصحيّ المحسَّنة النسبةُ المئوية من السكّان الذين يستعملون منشآت وافيةً للتخلّص من إفرازات الجسم، مثلَ قساطل الوصْل بشبكة مجارير أو بخزّانات للصَّرف الصحي؛ ومراحيضَ مزوَّدة بخزّانات رَحْض-دفْق، أو مراحيضَ حُفَريّة بسيطة، أو مراحيضَ حُفَريّة محسَّنة ومُهوّاة. ويُعتبر نظامُ التخلّص من الإفرازات وافياً بالمراد إذا كان خاصاً أو مشتركاً (ولكن، ليس عاماً)، وإذا استطاع على نحوٍ فعّال منْعَ احتكاك الإنسان والحيوان والحشرات بالإفرازات.

طاقة - إجماليُّ الناتج المحلي بحسَب الوحدة من استخدام الطاقة نسبةُ الناتج المحليِّ الإجماليّ (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) إلى الاستخدام التجاري للطاقة، تُحسَب بالكيلوغرامات مكافىء النفط. وتوفِّر هذه النسبةُ مقياساً لفعّالية الطاقة،

بإظهارها تقديرات قابلةً للمقارنة وأخرى ثابتةً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبْر الدول بالنسبة إلى المستخدَمات الطبيعية (وحدات استعمال الطاقة). **أُنظُر ناتج محلي إجمالي ومعادل القوة الشرائية.**

طاقة - مجموعُ متطلّبات الطاقة استهلاكُ الطاقة بالإضافة إلى أنواع الوقود التقليدية، التي تشمل الوقودَ الخشبيّ والفحمَ الحجري وتُفْل قصبِ السكّر وفضلاتِ الحيوانات والنباتات.

عمْر - دليلُ متوسِّط العمْر المتوقع أحدُ الأدلّة الثلاثة التي يُبنى عليها دليلُ التنمية البشرية. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أُنظُر الملاحظةَ التقنية الأولى.

عمْر - متوسطُ العمْر المتوقّع لدى الولادة عددُ السنوات التي سيعيشها الطفلُ المولودُ حديثاً في ما لو بقيت أنماطُ العمْر السائدة - لمعدّلات الوفيات المحدّدة في فترة الولادة - على حالها طوال حياة الطفل.

عمل - عاملٌ مساهِمٌ من أفراد الأسرة يُعرَّف وفْق «التصنيف الدولي للوضع في التوظيف» عام 1993 بأنه شخصٌ يعمل من دون أجْر في مشروع اقتصادي يُديره قريبٌ له يعيش في المنزل نفسه للأسرة.

عمل - قوّى عاملة جميعُ المتوظّفين (بمن فيهم أشخاصٌ فوق سنٍّ محدّدة كانوا خلال فترة الاستعلام في وظيفة مدفوعة الأجر وفي العمل، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو ذوي وظيفة لكنهم ليسوا في العمل) أو اللاّمتوظفين/المتعطّلين (بمن فيهم أشخاصٌ فوق سنٍّ محدّدة كانوا خلال فترة الاستعلام عاطلين من العمل، لكنهم حالياً جاهزون للعمل وساعون إليه).

عمل - مجموعُ وقت العمل الوقتُ المصروف في نشاطات السوق وغير السوق كما هو معرَّفٌ في «نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية»، المعدَّل في العام 1993. **أُنظُر نشاطات السوق ونشاطات اللاّسوق.**

فقر - السكّانُ العائشون تحت خطّ دخْل الفقر نسبةُ السكّان العائشين تحت الخطِّ المحدَّد للفقر

- دولارٌ واحدٌ في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازنة لدولار وثمانية سنتات بالأسعار الدولية للعام 1993)، المكيّفة لتتناسبَ مع معادل القوة الشرائية.
- دولاران في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازنة لدولارين وخمسةَ عشر سنتاً بالأسعار الدولية للعام 1993)، المكيفة لتتناسبَ مع معادل القوة الشرائية.
- أربعةُ دولاراتٍ في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1990، المكيّفة لتتناسبَ مع معادل القوة الشرائية.
- أحدَ عشر دولاراً في اليوم (للشخص الواحد في أسرةٍ من ثلاثة أفراد) - بالأسعار الدولية للعام 1994، المكيّفة لتتناسبَ مع معادل القوة الشرائية.
- خطُّ الفاقة القومي - خطُّ الفاقة في البلد كما تراه سلطاتُ البلد مناسباً. وتُبنى التقديراتُ القومية على أساس التقديرات عن المجموعات الفرعية من العدد المرجّح للسكّان، المستقاةِ من مُسوحاتٍ لأوضاع الأسَر المعيشية.
- خمسون في المئة من الدخْل المتوسط - خمسون في المئة من متوسط الدخْل المُتاح والمعدَّل للأسرة المعيشية. أُنظُر معادل القوة الشرائية.

فيروسُ نقْص المناعة البشرية ومدى انتشاره النسبةُ المئوية للأشخاص ما بين الخامسةَ عشْرة والتاسعةِ والأربعين، المصابين بفيروس نقْص المناعة البشرية.

قواتٌ مسلّحة - القواتُ المسلّحةُ الكلّية قواتٌ استراتيجيةٌ وبرّيةٌ وبَحريّةٌ وجويّةٌ وقياديّةٌ وإداريّةٌ ودَعْميّة. تشمل أيضاً قواتٍ شبهَ عسكرية، مثلَ الشرطة وأمنِ الجمارك وحرسِ الحدود، إذا كان أفرادُها مدرَّبين على التكتيك الحربي.

كهرباء - حصّةُ الفرد من استهلاك الكهرباء تُشير إلى إجماليِّ الإنتاج على أساس حصّة الفرد، بما في ذلك استهلاكُ مُلحقات المحطة وأيِّ مفقودات في المحوّلات التي تُعتبر أجزاءً لا تتجزّأ من المحطة. كما تشمل مجملَ الطاقة الكهربائية التي تُنتجها منشآتُ الضَّخ، من دون اقتطاعِ ما يمتصُّه الضخُّ من هذه الطاقة.

لاجئون أشخاصٌ فرّوا من بلدانهم بسبب خوفٍ قائم على أدلّة قاطعة من الاضطهاد بسبب عِرقهم أو دينهم أو جنسيّتهم أو رأيهم السياسي أو عضويتهم في مجموعةٍ اجتماعية معينة؛ ولا يتمكنون من العودة أو لا يريدون العودة. **بلد اللجوء** هو البلد الذي تقدَّم فيه لاجئٌ بطلبِ حقِّ اللجوء لكنه لم يتلقّ بعدُ قراراً، أو أنه خلافاً لذلك سُجِّل كأحد السّاعين إلى اللجوء. **بلد الأصل** يُشير إلى الجنسية التي يحملها طالبُ اللجوء، أو إلى البلد الذي يكون من مواطنيه.

ماء - السكّانُ المحرومون من الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدرِ مياهٍ محسَّن يُحسَب المعدَّل كمَئة تُطرح منها النسبةُ المئوية للسكّان الذين لديهم إمكانيةٌ مستدامة للوصول إلى مصدر مياهٍ محسَّن. أما المصادرُ اللاّمحسّنةُ فتشمل السقّائين، المياهَ المعبّأة في القناني، صهاريجَ الماء، الآبارَ والينابيع اللاّمحميّة. **أُنظُر ماء - السكّانُ ذوو الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدرِ مياهٍ محسّن.**

ماء - السكّانُ ذوو الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدرِ مياهٍ محسَّن نسبةُ السكّان الذين لديهم إمكانيةٌ معقولة للوصول إلى أيٍّ من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب: التوصيلاتِ بمقرِّ السَّكن، الأنابيبِ

الرأسيّة للعُموم، الحَفْر الأنبوبي، الآبار المحفورة المحميّة، الينابيع وتجمُّعات مياه الأمطار المحمية.وتُعرَّف الإمكانيةُ المعقولة بأنها توفُّرُ عشرين ليتراً على الأقل لكلِّ شخص في اليوم من مصدرٍ ضمن مسافة كيلومترٍ واحد من مكان إقامته.

مساعدةٌ إنمائيةٌ رسميةٌ ثنائية غيرُمقيَّدة المساعدةُ الإنمائيةُ الرسمية التي يمكن الحصولُ على السِّلَع والخدمات المرتبطةِ بها، على نحوٍ كليّ وبكلّ حريّة، من جميع البلدان فعلياً، وأن يقدّمها أيُّ بلدٍ لأيِّ بلدٍ آخر.

مساعدةٌ إنمائيةٌ رسميةٌ صافية يجري توزيعُ القروض على أسُس تنازُلية (صافي التسديدات لأصل الدَّيْن)؛ وتقدِّم المِنَحَ وكالاتٌ رسمية تابعةٌ للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ومؤسّساتٌ متعددةُ الأطراف، وبلدانٌ لا تنتمي إلى عضوية اللجنة. والهدفُ من ذلك هو تعزيزُ التنمية الاقتصادية والرّفاه في البلدان والمناطق المذكورة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية كمتلقّية للإعانة. تشمل هذه المساعداتُ قروضاً مع عامل مِنَحيٍّ لا يقلُّ عن خمسةٍ وعشرين في المئة (يُحسَب على سعرِ حسْمٍ بمقدارِ عشرةٍ في المئة).

مساعدةٌ إنمائيةٌ رسمية للبلدان الأقلِّ نمواً أُنظُر **مساعدة إنمائية رسمية صافية وتصنيفات البلدان الأقلِّ نموًّا.**

مساعدةٌ إنمائيةٌ رسمية للخدمات الاجتماعيّة الأساسية المساعدةُ الإنمائيةُ الرسمية الموجَّهةُ إلى الخدمات الاجتماعيّة الأساسية، التي تشمل التعليمَ الأساسي (التعليمَ الأوّلي، تعليمَ مرحلة الطفولة المبكّرة، المهاراتِ الحياتيةَ الأساسية للشباب والبالغين)؛ والصحةَ الأساسية (بما في ذلك الرعايةُ الصحّيةُ الأساسية، البنيةُ التحتيةُ الصحّية، التغذيةُ الأساسية، كبْحُ الأمراض المُعدية، التربيةُ الصحّية، تنميةُ قدرات العاملين في مجال الصحة)؛ والسياساتِ والبرامجَ السكّانية، والصحّةَ التناسُلية (سياساتِ سكّانيةً وحسْنَ التدبير الإداري، الرعايةَ الصحّيةً التناسلية، تنظيمَ الأسرة، كبْحَ الأمراض المنقولةِ عبْر العلاقات الجنسية، بما فيها فيروسُ نقْص المناعة البشرية/متلازمة نقْص المناعة المكتسب (الآيدز/السِّيدا)، تنميةَ قدرات العاملين في مجال الصحة السكّانية والتناسلية). ولا تشمل المساعدةُ إمداداتِ المياه وسبُلَ الصّرْف الصحّي، إلاّ إذا كانت هذه مصنَّفةً في بؤرة الفاقة.

مساعدةٌ إنمائيةٌ رسمية بِحسَبِ الفرد في البلدان المانحة مساعدةٌ إنمائيةٌ رسمية يمنحها بلدٌ معيّن، مقسومةٌ على مجموع عددِ السكّان في ذاك البلد. أُنظُر **مساعدةٌ إنمائيةٌ رسمية.**

مساعدةٌ رسمية المِنَحُ والقروض التي تتوفّر فيها المعاييرُ نفسُها للمساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناءِ أن البلدانَ المتلقّية لا تتوافر فيها الصفاتُ اللازمةَ كمتلقّية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه البلدانُ معرّفةٌ الهُوِيّة في الجزء الثاني من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المتلقّية؛ التي تشمل بلداناً أكثر تقدّماً في وسط أوروبا وشرقها، وبلدانَ الاتحاد السوفيتي سابقاً، وعدداً معيّناً من البلدان والمناطق النامية المتقدمة.

مشرَّدون في الداخل الناسُ المشرَّدون داخل أوطانهم الذين تُقدِّم لهم مفوضيةُ الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحمايةَ أو المساعدة، أو الاثنتين معاً؛ في العموم بناءً على طلبٍ خاص من أحد الأجهزة المختصّة في الأمم المتحدة.

معادلُ القوة الشرائية سعرُ التحويل الذي يفسِّر فوارقَ الأسعار عبْر البلدان، مفسحاً في المجال للمقارنات الدولية بشأن المُخرَجات والمداخيل الحقيقية. وفي سعر الدولار الأميركي لمعادل القوة الشرائية (كما هو مستعملٌ في هذا التقرير)، تكون للدولار الواحد بمعادل القوة الشرائية قوةُ شرائية في الاقتصاد المحلي مماثلةٌ لقوّة الدولار الأميركي الواحد في الولايات المتحدة.

معدَّلاتُ التبادل التجاري نسبةُ مؤشِّرِ أسعار الصادرات إلى مؤشِّرِ أسعار الواردات، بالقياس إلى سنة الأساس (للمقارنة). وتعني القيمةُ التي تزيد على مئة، أن أسعارَ الصادرات ارتفعت بالنسبة إلى أسعار الواردات.

مقبوضاتُ الرّيع المستحَقّ ورسوم الترخيص مقبوضاتُ المقيمين من غير المقيمين عن استعمالٍ مرخَّص به لأصولٍ غير ملموسة، غير منتَجة، غير مالية؛ ولحقوق المِلْكية (مثل براءات الاختراع، والعلامات التجارية/«الماركات» المسجّلة، والامتيازات، والعمليات الصناعية المتعاقبة)؛ وأيضاً، عبْر اتفاقات ترخيصية، لاستعمال نماذجَ أصليّة منتَجة (مثل الأفلام والمخطوطات). وتُبنى البياناتُ على ميزان المدفوعات.

ملاريا - حالاتُ الملاريا العددُ الكلّي لحالات الملاريا التي تتبلّغها منظمةُ الصحّة العالمية من بلدانٍ تكون فيها الملاريا مرضاً مستوطناً. وثمة بلدانٌ كثيرة لا تُبلِّغ إلاّ عن الحالات المؤكَّدة مخبرياً، لكن بلداناً كثيرةً أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء تُبلِّغ أيضاً عن الحالات المشخَّصة سريرياً.

ملاريا - علاجُ الملاريا للأطفال المحرورين دون الخامسة النسبةُ المئوية للأطفال دون الخامسة الذين كانوا مرضَى ومرتفعي الحرارة في الأسبوعين السابقين للمسْح الاستقصائي، وتلقّوا عقاقيرَ مضادّةً للملاريا.

ملاريا - الوقايةُ من الملاريا للأطفال دون الخامسة النسبةُ المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيّاتٍ معالَجةٍ بموادَّ مبيدةٍ للحشرات.

ناتجٌ محلّيٌّ إجمالي مجموعُ القيمة المضافة من المنتجين المحليِّين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أيِّ ضرائبَ على المنتَجات (ناقص الإعانات المالية) لا يشملها تقييمُ الكميات الناتجة. ويُحسَب من دون استقطاعات لاستهلاك أصول رأس المال المركَّبة، أو للنضوب أو الانحلال في الموارد الطبيعية. والقيمةُ المضافة هي المحصولُ الصافي لإحدى الصناعات بعد جمْع كلِّ الكميات الناتجة، وطرْحِ متوسّط الكميات الداخلة.

ناتجٌ محلّيٌّ إجمالي - نسبةُ النموِّ السنوي في الناتج المحليِّ الإجماليّ للفرد نسبةُ النموِّ السنويّ بناءً على أقلِّ المربَّعات، تُحسَب من السعر الثابت في الناتج المحليِّ الإجمالي للفرد بوحدات العملة المحلية.

ناتجٌ محلّيٌّ إجمالي (بالدولار الأميركي) يُحوَّل الناتجُ المحليُّ الإجمالي إلى دولاراتٍ أميركية باستعمال معدَّل سعر الصّرف الرسمي كما يذكره صندوقُ النقد الدولي. ثمة عاملٌ بديلٌ للتحويل يجري استعمالُه إذا تقرَّر أن سعرَ الصَّرْف الرسمي ينحرف بهامش كبير إلى حدٍّ استثنائي عن السّعر المطبّق فعلياً في صفقاتٍ بالعملات الأجنبية ومنتجات المقايضة. أُنظُر **ناتج محلي إجمالي**.

ناتجٌ محلّيٌّ إجمالي للفرد (بالدولار الأميركي) يُقسم الناتجُ المحليُّ الإجمالي (بالدولار الأميركي) على عدد السكّان في منتصف العام. أُنظُر **ناتج محلي إجمالي (بالدولار الأميركي)**.

ناتجٌ محلّيٌّ إجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) أُنظُر **ناتج محلي إجمالي ومعادل القوة الشرائية**.

ناقصو التغذية الناسُ الذين يكون ما يتناولونه من طعامٍ غيرَ كافٍ على نحوٍ مستديم لتلبية الحد الأدنى من متطلّبات النّشاط لأجسامهم.

نساء - عاملاتٌ في المجالين المهني والتقني حصةُ النساء من المناصب المعرّفة بحسَب التصنيف المعياري الدولي للمهَن كي تشمل المهنيّين (والمهنيّين المشاركين) في العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة، والمهنيين (والمهنيين المشاركين) في علوم الحياة والصحة، والمهنيين (والمهنيين المشاركين) في التعليم، وغيرهم من المهنيين والمهنيين المشاركين.

نساء - عمالةُ الإناث بحسَب النشاطات الاقتصادية عمالةُ الإناث في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، كما هي معرّفةٌ وفقاً لنظام «التصنيف الصناعي المعياري الدولي» (في التعديلين الثاني والثالث). تُشير **الصناعة** إلى التعدين والتحجير، والتصنيع، والبناء، والمرافق العامة (الغاز والماء والكهرباء). وتُشير **الزراعة** إلى النشاطات في الزراعة، وصيْد الطيور والحيوانات، والحِراجة، وصيد الأسماك. أما **الخدمات** فتُشير إلى تجارة الجملة والمفرّق؛ والمطاعم والفنادق؛ والنقل والخزن؛ والاتصالات؛ والتمويل؛ والتأمين؛ والعقارات؛ والخدمات التجارية؛ والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية.

نساء - مدى انتشار وسائل منْع الحمل النسبةُ المئوية للمتزوِّجات (والمعاشِرات كالأزواج) ما بين الخامسةَ عشرة والتاسعةِ والأربعين من العمُر اللواتي يستخدمنَ، أو يستخدم شركاؤهنَّ، أيَّ نوعٍ من أنواع منْع الحمل؛ العصريةِ منها أم التقليدية.

نساء - مشرِّعاتٌ ومسؤولاتٌ كبيراتٌ ومديرات حصّةُ النساء من المناصب المعرَّفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهَن كي تشمل المشرِّعين، وكبارَ المسؤولين الحكوميين، وشيوخَ القرى وعُمَدها، وكبارَ المسؤولين في منظمات المصالح الخاصة، ومديري الشركات والرؤوساء التنفيذيين، ومديري دوائر الانتاج والعمليات وغيرَهم من مديري الدوائر والمديرين العامّين.

نساء - معدَّلُ النشاط الاقتصادي للنِّساء حصةُ النِّساء في سنِّ الخامسةَ عشرة وما فوق، من اللواتي يوفِّرن العمل، أو هنَّ جاهزاتٌ لتوفير العمل، لإنتاج البضائع والخدمات.

نساء - مقاعدُ برلمانيةٌ تشغلها نساء تُشير إلى المقاعد التي تشغلها نساءٌ في مجلسِ نوّاب/عُموم أو مجلس تشريعيٍّ واحد؛ أو في مجلسِ شيوخ/أعيان، حيثما يكونُ الأمرُ وارداً.

نساءٌ في الحكومة على المستوى الوزاري يُعرَّف هذا الإحصاءُ بحسَب تعريفِ كلّ بلدٍ على حِدة لمعنى المسؤول التنفيذي أو الموظف الإداري الكبير، وقد يشمل النساءَ في منصبِ وزير أو نائب وزير، واللواتي يتولّين مناصبَ وزاريةً أخرى؛ بما في ذلك أماناتُ سرٍّ برلمانية.

نشاطاتُ السوق معرَّفةٌ بحسَب «نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية»، المعدَّل في العام 1993، لتشمل التوظيفَ في المؤسسات، والانتاجَ الأولي خارج المؤسسات، والخدماتِ الخاصةَ بالدخْل والانتاج الآخر للسِّلَع خارج المؤسسات، أُنظُر **نشاطات اللاَسوق وعمل - مجموع وقت العمل**.

نشاطاتُ اللاَسوق معرَّفةٌ بحسَب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدَّل في العام 1993، لتشمل صيانةَ المنزل الأُسَري (التنظيف، الغسْلَ والكيّ، إعدادَ

وجبات الطعام، الترتيب)؛ إدارةَ شؤون المنزل الأُسَري للمرء نفسه والتسوُّقَ له؛ الاعتناءَ بالأولاد والمرضى والعجائز والمعاقين في المنزل الأسَري للمرء نفسه؛ الخدماتِ في المجتمع المحليّ. أُنظُر **نشاطات السوق وعمل - مجموع وقت العمل**.

نفقاتٌ صحِّية خاصة إنفاقُ الأسرة المعيشية المباشر (من مالها الخاص)، والتأمينُ الخاص، وإنفاقُ مؤسسات غير ربحية تخدم الأسَر المعيشية، ومدفوعاتٌ خدماتيةٌ مباشرة من شركات خاصة. وتشكّل مع النفقات الصحِّية العامة مجملَ النفقات الصحِّية. أُنظُر **نفقات صحِّية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)** و**نفقات صحِّية عامة**.

نفقاتٌ صحِّيةٌ عامة الإنفاقُ الجاري وإنفاقُ رأس المال من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والمقترَضاتُ والمِنَحُ من الخارج (بما في ذلك تبرعاتٌ من وكالاتٍ دولية ومنظماتٍ غير حكومية)، وأموالُ التأمين الصحّي الاجتماعي (أو الإلزامي). وتشكّل مجتمعةً، مع النفقات الصحِّية الخاصة، مجموعَ النفقات الصحِّية. أُنظُر **نفقات صحِّية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)** و**نفقات صحِّية خاصة**.

نفقاتٌ صحِّيةٌ للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموعُ نفقات القطاعين العام والخاص (حسَب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكّان. وتشمل النفقاتُ الصحِّية توفيرَ الخدمات الصحِّية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النّسل في الأسرة، ونشاطاتِ التغذية، والمساعدةَ الطارئة المخصّصةَ للصحة؛ لكنها تستثني توفيرَ المياه والصّرف الصحي. أُنظُر **نفقات صحِّية خاصة**؛ و**نفقات صحِّية عامة**؛ و**معادل القوة الشرائية**.

نفقاتٌ عسكرية كلُّ ما تنفقه وزارةُ الدفاع والوزاراتُ الأخرى على التجنيد والتوظيف والتدريب للقوات المسلحة؛ وأيضاً على صنْع إمداداتٍ ومعدّاتٍ عسكرية، وشرائها. وتدخُل المساعداتُ العسكرية في نفقات البلد المانح.

هاتف - خطوطٌ هاتفيةٌ رئيسية خطوطُ الهاتف التي تربط أجهزةَ المستهلك بالشبكة العامة للتحويلات الهاتفية.

هاتف - المشتركون في شبكة الهواتف الخلَوية (المُشار إليها أيضاً على أنها شبكةُ الهواتف الخلَوية النقّالة/المحمولة) هم المشتركون في شبكة عامة للخدمات الهاتفية التلقائية النقّالة التي تؤمّن الوصْلَ بشبكة التحويل الهاتفية العامة عبْر استخدام التقنية الخلَوية. ومن الممكن أن تكون الأنظمةُ قياسيةً أو رقْمية.

وارداتُ السِّلَع والخدمات قيمةُ جميع السِّلَع والخدمات الأخرى للسّوق، الواردةِ من بقية أنحاء العالم. تشمل قيمةَ البضاعة والشحن والتأمين والنقل والسفر والعوائد (الإتاوات) ورسومِ الترخيص، وخدماتٍ أخرى مثل الاتصال والبناء والتمويل والمعلوماتِ والخدمات الشخصية والحكومية؛ لكنها تستثني دخْلَ العمالة والممتلكات، ومدفوعاتِ التحويل.

الواقي - اسْتعمالُ الواقي في آخر اتّصال جنسيٍّ عالي الخطورة النساءُ والرجال الذين يقولون إنهم اسْتعملوا واقياً في آخر جِماعٍ مع شريكٍ بالزّواج أو بالمعاشَرة كالأزواج؛ ممن جامعوا مثلَ هذا الشّريك في الأشهر الإثني عشر الأخيرة.

وزنُ الولادة - الرُّضَّعُ ذوو وزنِ الولادة المنخفض النسبةُ المئوية للرُّضَّع الذين يقلُّ وزنُهم عند الولادة عن ألفين وخمسمئة غرام.

وقود - الاستهلاكُ التقليديُّ للوقود الاستهلاكُ المقدّر من وقود الخشب والفحم الحجري وثُفْل قصب السكّر وفضلات الحيوانات والنباتات. ويشملُ الاستخدامُ الكلّي للطاقة استخدامَ الطاقة التجاري، والاستخدامَ التقليدي للوقود. أُنظُر طاقة - مجموع متطلّبات الطاقة.

وفيات - معدَّلُ وفيات الأمومة/النِّفاس عددُ وفيات النساء في السنة لأسبابٍ متعلقة بالحمْل، لكلِّ مئةِ ألف طفلٍ يولدون أحياء.

وفيات - معدَّلُ وفيات الأمومة المبلَّغ عنها معدَّلُ وفيات الأمومة المبلَّغ عنها من جانب السلطات القُطْريّة. أُنظُر **وفيات - معدَّلُ وفيات الأمومة/النِّفاس**.

وفيات - معدَّلُ وفيات الأمومة المكيَّف معدَّلُ وفيات الأمومة المكيَّف ليأخذ في الحسبان تلك المشاكلَ الجيّدةَ التوثيق للإقلال من الإبلاغ عن وفيات الأمومة، وإعطاءِ فكرة خاطئة في تصنيفها. أُنظُر **وفيات - معدَّلُ وفيات الأمومة/النِّفاس**.

وفيات - معدَّلُ وفيات الرُّضَع إحتمالُ الوفاة بين الولادة واليوم الأخير من العام الأول. ويُحسب المعدَّلُ لكلِّ ألفٍ من المواليد الأحياء.

ولاداتٌ يهتمّ بأمرها صحِّيون مَهَرة النسبةُ المئوية للولادات التي يهتم بأمرها صحِّيون (بمن فيهم الأطباءُ والممرِّضاتُ والقابلات) مدرَّبون على توفير ما يلزم من العناية والإشراف والنّصح للنساء في أثناء الحمْل والمخاض وفترةِ ما بعد الوضع، لكي يُصبحن قادراتٍ على إجراء الولادات بأنفسهنَّ من دون مساعدة، والاعتناءِ بالمواليد الجُدد.

مراجع إحصائية

Aten, Bettina, Alan Heston, and Robert Summers. 2001. Correspondence on data from the Penn World Tables 6.0. Philadelphia. March.

———. 2002. "Penn World Tables 6.1." University of Pennsylvania, Center for International Comparisons, Philadelphia. [http://pwt.econ.upenn.edu/]. Accessed March 2004.

Birzeit University. 2002. *Palestine Human Development Report 2002.* Ramallah, Occupied Palestinian Territories.

CDIAC (Carbon Dioxide Information Analysis Center). 2004. *Trends: A Compendium of Data on Global Change.* [http://cdiac.esd.ornl.gov/trends/trends.htm]. Accessed March 2004.

FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2003. *The State of Food Insecurity in the World 2003.* Rome.

Goldschmidt-Clermont, Luisella, and Elisabetta Pagnossin Aligisakis. 1995. "Measures of Unrecorded Economic Activities in Fourteen Countries." Background paper for *Human Development Report 1995.* United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

Harvey, Andrew S. 1995. "Market and Non-Market Productive Activity in Less Developed and Developing Countries: Lessons from Time Use." Background paper for *Human Development Report 1995.* United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

———. 2001. "National Time Use Data on Market and Non-Market Work by Both Women and Men." Background paper for *Human Development Report 2001.* United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.

IISS (International Institute for Strategic Studies). 2003. *The Military Balance 2003-2004.* Oxford: Oxford University Press.

ILO (International Labour Organization). 2002. *Estimates and Projections of the Economically Active Population, 1950-2010,* 4th ed., rev. 2. Database. Geneva.

———. 2003. *Key Indicators of the Labour Market, Third Edition.* [http://kilm.ilo.org/kilm/]. Accessed March 2004.

———. 2004a. *Database on International Labour Standards (ILOLEX)* [http://www.ilo.org/ilolex/english/docs/ declworld.htm]. Accessed February 2004.

———. 2004b. *Laboursta Database.* [http://laborsta.ilo.org]. Accessed March 2004.

IMF (International Monetary Fund) and IDA (International Development Association). 2004. "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—Status of Implementation." 31 March. Washington, DC.

IMF (International Monetary Fund) and World Bank. 2003. "Status of Bilateral Donor Pledges to the HIPC Trust Fund." [http://www.worldbank.org/hipc/progress-to-date/ TrustFundSep03.pdf]. Accessed March 2004.

IPU (Inter-Parliamentary Union). 1995. *Women in Parliaments 1945-1995: A World Statistical Survey.* Geneva.

———. 2001. Correspondence on women in government at the ministerial level. March. Geneva.

———. 2004a. Correspondence on year women received the right to vote and to stand for election and year first woman was elected or appointed to parliament. March. Geneva.

———. 2004b. *Parline Database and World Classification of Women in National Parliaments.* [www.ipu.org]. Accessed March 2004.

ITU (International Telecommunication Union). World Telecommunication Indicators Database, 7th edition. [http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/world/world.html]. March 2004.

LIS (Luxembourg Income Study). 2004. "Relative Poverty Rates for the Total Population, Children and the Elderly." [http://www.lisproject.org/keyfigures/povertytable.htm]. Accessed February 2004.

Milanovic, Branko. 2002. Correspondence on income, inequality and poverty during the transition from planned to market economy. World Bank. March. Washington, D.C.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), Development Assistance Committee. 2004a. Correspondence on agricultural support estimates. February 2004. Paris.

———. 2004b. Correspondence on official development assistance disbursed. February. Paris.

———. 2004c. Correspondence on the employment rates. March. Geneva.

———. 2004d. Correspondence on long-term unemployment rates. March. Geneva.

———. 2004e. *DAC Journal: Development Cooperation 2003 Report* (5)1. Paris.

———. 2004f. *DAC Online.* Database. Paris.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), and Statistics Canada. 2000. *Literacy in the Information Age: Final Report on the International Adult Literacy Survey.* Paris.

Polity IV. 2002. "Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2000." [http://www.bsos.umd.edu/cidcm/inscr/polity/ index.htm]. Accessed April 2002.

Roodman, David. 2004. "The Commitment to Development Index: 2004 Edition." Center for Global Development, Washington, DC.

SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2003. *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmaments and International Security.* Oxford: Oxford University Press.

———. 2004a. Correspondence on military expenditure data. March. Stockholm.

———. 2004b. *SIPRI Arms Transfers.* Database. February. Stockholm.

Smeeding, Timothy M. 1997. "Financial Poverty in Developed Countries: The Evidence from the Luxembourg Income Study." In Sheldon H. Danziger and Robert H. Haveman, eds., *Understanding Poverty.* New York: Russell Sage Foundation; and Cambridge, MA: Harvard University Press.

Smeeding, Timothy M., Lee Rainwater, and Gary Burtless. 2000. "United States Poverty in a Cross-National Context." In Sheldon H. Danziger and Robert H. Haveman, eds., *Understanding Poverty.* New York: Russell Sage Foundation; and Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Statec. 2004. Correspondence on gross enrolment ratio for Luxembourg. April. Luxembourg.

UN (United Nations). 2001. *World Population Prospects 1950-2050: The 2000 Revision.* Database. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.

———. 2002. Correspondence on time use surveys. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. February. New York.

———. 2003. *World Population Prospects 1950-2050: The 2002 Revision.* Database. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.

———. 2004a. *Comtrade.* Database. Department of Social and Economic Affairs, Statistics Division. New York.

———. 2004b. Correspondence on energy consumption. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. March. New York.

———. 2004c. Correspondence on traditional fuel use. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. March. New York.

———. 2004d. Correspondence on 2002 urban population interpolation. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. March. New York.

———. 2004e. Millennium Indicators Database. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. [http://millenniumindicators.un.org]. Accessed March 2004.

———. 2004f. "Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General." [http://untreaty.un.org]. Accessed March 2004.

———. 2004g. United Nations Population Division Database on Contraceptive Use. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. March. New York.

———. 2004h. *World Urbanization Prospects: The 2003 Revision.* Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.

UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2004. Correspondence on HIV prevalence rate. May. Geneva.

UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2001. "Third United Nations Conference on the Least Developed Countries." [http://www.unctad.org/conference/]. Accessed April 2002.

UNDP (United Nations Development Programme). 2000. *Human Development Report 2000.* Oxford University Press. New York.

———. 2002a. *Bosnia and Herzegovina Human Development Report 2002.* Sarajevo.

———. 2002b. *East Timor Human Development Report 2002.* Dili.

———. 2004. Correspondence with UNDP Country Office in Pakistan on data on women in government at ministerial level. April. Islamabad.

UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 1997. International Standard Classification of Education 1997. Available at [http://www.uis.unesco.org/ev_en.php ?ID=3813_201&ID2=DO_TOPIC]. Accessed March 2004.

———. 1999. *Statistical Yearbook 1999.* Paris.

———. 2003. *Education for All Global Monitoring Report 2003/4.* Paris.

UNESCO Institute for Statistics (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2001. Correspondence on combined gross enrolment ratio. March. Paris.

———. 2003a. Correspondence on adult and youth literacy rates. March. Montreal.

———. 2003b. Correspondence on combined gross enrolment ratios. March. Montreal.

———. 2003c. Correspondence on education expenditure. February. Montreal.

———. 2004a. Correspondence on adult and youth literacy rates. March. Montreal.

———. 2004b. Correspondence on education expenditure. March. Montreal.

———. 2004c. Correspondence on gross, net enrolment ratios and children reaching grade 5. March. Montreal.

———. 2004d. "Cultural Statistics Programme of the UNESCO Institute for Statistics." Background note prepared for *Human Development Report 2004.* Montreal.

———. 2004e. "Measuring Literacy." Background note prepared for *Human Development Report 2004.* Montreal.

UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2004. Correspondence on internally displaced people, refugees by country of asylum and by country of origin. April. Geneva.

UNICEF (United Nations Children's Fund). 2000. *State of the World's Children 2001.* New York: Oxford University Press.

———. 2003a. Multiple Indicator Cluster Survey (MICS) 2002. Dili.

———. 2003b. *The State of the World's Children 2004.* New York: Oxford University Press.

———. 2004. Correspondence on infant and under-five mortality rates. March. New York.

UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2004. Correspondence on data on crime victims. March. Vienna.

WHO (World Health Organization). 2003. *Global Tuberculosis Control: WHO Report 2003.* [http://www.who.int/gtb/ publications/globrep/]. Accessed March 2003.

———. 2004a. Correspondence on access to essential drugs. March. Geneva.

———. 2004b. Correspondence on health expenditure. March. Geneva.

———. 2004c. Correspondence on HIV prevalence rate. March. Geneva.

———. 2004d. Correspondence on human resources for health. March. Geneva.

———. 2004e. Correspondence on tuberculosis cases. March. Geneva.

———. 2004f. "Health Metrics Network: An Emerging Global Partnership for Health Information." Background note prepared for *Human Development Report 2004.* Geneva.

WIPO (World Intellectual Property Organization). 2004. *Intellectual Property Statistics.* Publication B. Geneva.

World Bank. 2003a. *Global Economic Prospects and the Developing Countries.* Washington, DC.

———. 2003b. *World Development Indicators 2003.* CD-ROM. Washington, DC.

———. 2004a. Correspondence on data on income distribution. March. Washington, DC.

———. 2004b. Correspondence on GDP per capita annual growth rates. March. Washington, DC.

———. 2004c. "HIPC Initiative: Status of Country Cases Considered Under the Initiative, September 2003." [http://www.worldbank.org/hipc/progress-to-date/status_table_Sep03.pdf]. Accessed March 2004.

———. 2004d. "International Comparison Programme (ICP)." Background note prepared for *Human Development Report 2004.* Washington, DC.

———. 2004e. "The Marrakech Action Plans for Statistics." Background note prepared for *Human Development Report 2004.* Washington, DC.

———. 2004f. *World Development Indicators 2004.* CD-ROM. Washington, DC.

تصنيف البلدان

البلدان في مجاميع التنمية البشرية [a]

تنمية بشرية عالية
(دليل التنمية البشرية
0.800 فما فوق)

الأرجنتين
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
أورغواي
إيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
البحرين
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بولندا
ترينيداد وتوباغو
جزر البهاما
جمهورية تشيكيا
جمهورية كوريا
الدانمرك
سانت كيتس ونيفيس
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السويد
سويسرا
سيشيل
شيلي
فرنسا
فنلندا
قبرص
قطر
كرواتيا
كندا
كوبا
كوستاريكا
الكويت
لاتفيا
لكسمبرغ
ليتوانيا
مالطا
المكسيك
المملكة المتحدة
النمسا
النّرويج
نيوزيلندا
هنغاريا
هولندا
هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
الولايات المتحدة الأميركية
اليابان
اليونان
(55 بلداً أو منطقة)

تنمية بشرية متوسطة
(دليل التنمية البشرية من
0.500 إلى 0.799)

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأراضي الفلسطينية المحتلّة
الأردن
أرمينيا
الإكوادور
ألبانيا
إندونيسيا
أوزبكستان
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
البرازيل
بلغاريا
بليز
بنغلاديش
بنما
بوتان
بوتسوانا
البوسنة والهرسك
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلاند
تركمانستان
تركيا
تونغا
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر سليمان
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جورجيا
دومينيكا
الرأس الأخضر
رومانيا
ساموا (الغربية)
سان تومي وبرينسيبي
سانت فينسنت وغرينادين
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سوازيلندا
السودان
سورينام
الصين
طاجكستان
عُمان
غابون
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا الاستوائية
فانواتو
الفلبين
فنزويلا
فيجي
فييت نام
قيرغيزستان
كازاخستان
الكاميرون
كمبوديا
كولومبيا
لبنان
ماليزيا
مصر
المغرب
مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريشيوس
ميانمار
ناميبيا
نيبال
نيكاراغوا
الهند
هندوراس
(86 بلداً أو منطقة)

تنمية بشرية منخفضة
(دليل التنمية البشرية
أقل من 0.500)

إثيوبيا
إريتريا
أنغولا
أوغندا
باكستان
بنن
بوركينا فاصو
بوروندي
تشاد
توغو
تيمور-ليشتي
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديموقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جيبوتي
رواندا
زامبيا
زمبابوي
السنغال
سيراليون
غامبيا
غينيا
غينيا - بيساو
كوت ديفوار (ساحل العاج)
الكونغو
كينيا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
موريتانيا
موزامبيق
النيجر
نيجيريا
هايتي
اليمن
(36 بلداً أو منطقة)

a. تُستثنى من ذلك، البلدان التالية الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا يمكن حساب دليل التنمية البشرية عنها: أفغانستان، أندورا، العراق، كيريباتي، جمهورية كوريا الديموقراطية، ليبيريا، ليختِنْستاين، جزر مارشل، دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً، موناكو، ناورو، بالاو، سان مارينو، صربيا ومونتينغرو، الصومال، توفالو.

البلدان في مجاميع الدَّخل [a]

دخل مرتفع (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي 9076 دولاراً أو أكثر في العام 2002)

إيرلندا
إسبانيا
أستراليا
إسرائيل
أيسلاند
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغو وبربودا
أندورا
إيطاليا
البحرين
بربادوس
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
جزر البهاما
جمهورية كوريا
الدانمارك
سان مارينو
سلوفينيا
سنغافورة
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
قبرص
قطر
كندا
الكويت
لكسمبرغ
مالطا
المملكة المتحدة
موناكو
النمسا
النَّرويج
نيوزيلندا
هولندا
هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
الولايات المتحدة الأميركية
اليابان
اليونان

(41 بلداً أو منطقة)

دخل متوسط (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي من 736 إلى 9075 دولاراً في العام 2002)

الاتحاد الروسي
الأراضي الفلسطينية المحتلّة
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إستونيا
الإكوادور
ألبانيا
أورغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
باراغواي
بالاو
البرازيل
بلغاريا
بليز
بنما
بوتسوانا
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلندا
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
تونغا
جامايكا
الجزائر
جزر ماريانا الشمالية
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية تشيكيا
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً
دومينيكا
الرأس الأخضر
رومانيا
ساموا (الغربية)
سانت فينسنت وجزر وغرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سورينام
سوازيلندا
سيشيل
شيلي
صربيا ومونتيغرو
الصين
العراق
عُمان
غابون
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
فانواتو
الفلبين
فنزويلا
فيجي
كازاخستان
كرواتيا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كيريباتي
لاتفيا
لبنان
ليتوانيا
مالطا
ماليزيا
مصر
المغرب
مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
المكسيك
ملديف
ماليزيا
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
ناميبيا
هندوراس
هنغاريا

(86 بلداً أو منطقة)

دخل منخفض (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي 735 دولاراً أو أقل في العام 2002)

إثيوبيا
أذربيجان
إريتريا
أفغانستان
إندونيسيا
أنغولا
أوزبكستان
أوغندا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بنغلادش
بنن
بوتان
بوركينا فاصو
بوروندي
تشاد
توغو
تيمور - ليشتي
جزر سليمان
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية كوريا الديموقراطية
جمهورية الكونغو الديموقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية
جمهورية مولدوفا
جورجيا
روندا
زامبيا
زمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
السنغال
السودان
سيراليون
الصومال
طاجكستان
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الاستوائية
فييت نام
قيرغيزستان
الكاميرون
كمبوديا
كوت ديفوار (ساحل العاج)
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
منغوليا
موريتانيا
موزامبيق
ميانمار
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
اليمن
(64 بلداً أو منطقة)

a. تصنيف البنك الدولي (اعتباراً من أول يوليو/تموز 2003)، بناءً على حصة الفرد من اجمالي الدخل القومي. تُستثنى ناوْرو وتوفالو بسبب الافتقار إلى البيانات.

البلدان في المجاميع العالمية الرئيسي

البلدان النامية

إثيوبيا
الأراضي الفلسطينية المحتلّة
الأرجنتين
الأردن
إريتريا
أفغانستان
الإكوادور
الإمارات العربية المتحدة
أنتيغوا وبربودا
إندونيسيا
أنغولا
أورغواي
أوغندا
إيران (جمهورية-إسلامية)
بابوا غينيا الجديدة
باراغواي
باكستان
بالاو
البحرين
البرازيل
بربادوس
بروني دار السلام
بليز
بنغلاديش
بنما
بنن
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاصو
بوروندي
بوليفيا
بيرو
تايلاند
تركيا
ترينداد وتوباغو
تشاد
توغو
توفالو
تونس
تيمور - ليشتي
تونغا
جامايكا
الجزائر
جزر البهاما
جزر سليمان
جزر القمر
جزر مارشال
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أفريقيا الوسطى
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكونغو الديموقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديموقراطية
جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جيبوتي
دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً
دومينيكا
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
زمبابوي
ساموا (الغربية)
سانت تومي وبرينسيبي
سانت فينسنت وغرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
سري لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
سوازيلاند
السودان
سورينام
سيراليون
سيشيل
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عُمان
غابون
غامبيا
غانا
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الإستوائية
فانواتو
الفلبين
فنزويلا
فيجي
فييت نام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
الكاميرون
كمبوديا
كوبا
كوت ديفوار (ساحل العاج)
كوستا ريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كيريباتي
كينيا
لبنان
ليبريا
ليسوتو
ماليديف
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
المملكة العربية السعودية
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
منغوليا
ميانمار
ناميبيا
ناورو
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
هايتي
الهند
هنداروس
هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
اليمن
(137 بلداً أو منطقة)

البلدان الأقل نمواً

إثيوبيا
أفغانستان
أنغولا
أوغندا
إريتريا
بنغلاديش
بنن
بوتان
بوركينا فاصو
بوروندي
تشاد
توغو
توفالو
جزر سليمان
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديموقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية
جيبوتي
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
ساموا (الغربية)
سانت تومي وبرينسيبي
السنغال
السودان
سيراليون
الصومال
غامبيا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الإستوائية
فانواتا
كمبوديا
كيريباتي
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
ملديف
موريتانيا
موزامبيق
ميانمار
نيبال
النيجر
هايتي
اليمن
(49 بلداً أو منطقة)

وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلّة

الإتحاد الروسي
أذربيجان
أرمينيا
إستونيا
ألبانيا
أوزبكستان
أوكرانيا
بلغاريا
البوسنة والهرسك
بولندا
بيلاروس
تركمانستان
جمهورية تشيكيا
جمهورية مولدوفا
جورجيا
رومانيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
صربيا ومونتنغرو
طاجكيستان
قيرغيزستان
كازاخستان
كرواتيا
لاتفيا
ليتوانيا
مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
هنغاريا
(27 بلداً أو منطقة)

منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي

إسبانيا
أستراليا
ألمانيا
إيرلندا
آيسلاندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
بولندا
تركيا
جمهورية تشيكيا
جمهورية كوريا
الدانمارك
سلوفاكيا
السّويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
كندا
لكسمبورغ
المكسيك
المملكة المتحدة
النرويج
النمسا
نيوزيلاندا
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأميركية
اليابان
اليونان
(30 بلداً أو منطقة)

بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع[a]

إسبانيا
أستراليا
ألمانيا
إيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
البرتغال
بلجيكا
جمهورية كوريا
الدانمارك
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
كندا
لكسمبورغ
المملكة المتحدة
النرويج
النمسا
نيوزيلاندا
هولندا
الولايات المتحدة الأميركية
اليابان
اليونان
(24 بلداً أو منطقة)

a. تُستثنى الجمهورية التشيكية وهنغاريا والمكسيك وبولندا وسلوفاكيا وتركيا.

البلدان في مجاميع الدَّخل [a]

الدول العربية

الأراضي الفلسطينية المحتلّة
الأردن
الإمارات العربية المتحدة
البحرين
تونس
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية العربية السورية
جيبوتي
السودان
الصومال
العراق
عُمان
قطر
الكويت
لبنان
مصر
المغرب
المملكة العربية السعودية
اليمن
(20 بلداً أو منطقة)

آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

شرق آسيا والمحيط الهادئ
إندونيسيا
بابوا غينيا الجديدة
بالاو
بروني دار السلام
تايلاند
توفالو
تونغا
جزر سليمان
جزر مارشال
جمهورية تيمور - ليشتي الديموقراطية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية
جمهورية لاو الديموقراطية الشعبية
دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً
ساموا (الغربية)
سنغافورة
الصين
فانواتو
الفلبين
فيجي
ڤييتنام
كمبوديا
كيريباتي
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
ناورو
هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
(28 بلداً أو منطقة)

جنوب آسيا
أفغانستان
إيران (جمهورية-الإسلامية)
باكستان
بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال
الهند
(9 بلدان أو مناطق)

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأرجنتين
الإكوادور
أنتيغوا وبربودا
أورغواي
البرازيل
براغواي
بربادوس
بليز
بنما
بوليفيا
بيرو
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
دومينيك
سانت فينسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفس
سانت لوسيا
السلفادور
سورينام
شيلي
غرينادا
غواتيمالا
غيانا
فنزويلا
كوبا
كوستا ريكا
كولومبيا
المكسيك
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس
(33 بلداً أو منطقة)

جنوب أوروبا

تركيا
قبرص
(بلَدان أو منطقتان)

أفريقيا جنوب الصحراء

إثيوبيا
إريتريا
أنغولا
أوغندا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاصو
بوروندي
تشاد
توغو
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية الكونغو الديموقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب أفريقيا
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سانت تومي وبرينسيبي
السنغال
سوازيلندا
سيراليون
سيشيل
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الاستوائية
الكاميرون
كوت ديفوار (ساحل العاج)
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا
(45 بلداً أو منطقة)

فهرس المؤشرات

المؤشر	جداول المؤشر
أ	
الأبحاثُ والتطوير	
الإنفاقات	12
الباحِثون	12
الإستهلاكُ التقليديُّ للوَقود	21
إستهلاكُ الكهرباء للشخص الواحد	21
الأطباء	6
الأطفال : تمنيعُ الذين عمرُهم سنة	
ضدّ الحَصبة	6
ضدّ السلّ	6
الأطفال : رُضَّعٌ متدنُّو الوزن عند الولادة	7
الأطفال : معدّلُ وفياتِ الرُضَّع	9
الأطفالُ الواصلون إلى الصفّ الخامس	11
أطفالٌ دون الخامسة ناقصو الطول لأعمارهم	7
أطفالٌ دون الخامسة ناقصو الوزن لأعمارهم	33 ،7
الأطفالُ ومعدلُ الوفيات دون الخامسة	33 ،9
انبعاثاتُ ثاني أوكسيد الكربون	
للفرد	21
الحصةُ من المجموع العالمي	21
الإنفاقُ الصحي	
للفرد	6
الخاص	6
العام	19 ،6
الإنفاقُ العسكري	19
ب	
البراءاتُ الممنوحةُ لِمُقيمين	12
البطالة	
البطالةُ لأجلٍ طويل	4
الإناث	20
الذّكور	20
البطالةُ ونِسْبتُها	20
السنويّ	20
الإناثُ كَنِسبةٍ مئويةٍ من الذّكور	20
سنّ الشباب	20
الإناث كَنِسبةٍ مئوية من الذكور	20
ت	
التبتّي – البقاءُ على قيد الحياة	
الاحتمالُ لدى الولادة بِعَدَمِ العيْش إلى الأربعين	3
الاحتمالُ لدى الولادة بِعَدَمِ العيْش إلى السنّين	4
الاحتمالُ لدى الولادة بالعيْش إلى الخامسة والستّين	
الإناث	9
الذّكور	9
تحويلُ الأسلحة، صادراتٌ تقليدية	
حصة	22
مجموع	22
مجموعُ الواردات	22
تخفيفُ أعباء الديون	
تعهُّداتٌ ثنائيّة للصندوق الائتمانيّ الخاصّ بالبلدان الفقيرة المثقَلة بالدُّيون	17
إجماليُّ الإعفاء الثنائيّ من الدُّيون	17
البلدانُ الواصلة إلى نقطتيّ القرار والإنهاء	10

المؤشر	جداول المؤشر
التّدخينُ وشيوعُه	
الإناث	
الذّكور	8
تدفّقاتٌ خاصّةٌ أخرى	18
تصديقُ المعاهدات البيئية	21
التعريفات ـ الحواجزُ والمعدّلُ والمكافئاتُ اللاّتعريفيّة	17
شروطُها	15
التعليم : إجماليُّ معدّل الإلتحاق	
الابتدائي والثانوي والعالي معاً	33 ،1
إناث	24
ذكور	24
العالي	
نسبةُ الإناث	26
الإناثُ كَنِسبةٍ مئوية من الذكور	26
التعليم : الإنفاقُ العام	
كَنِسبةٍ مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	9 ،10
كَنِسبةٍ مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي	10
ما قبل الابتدائي والابتدائي	10
الثانوي	10
العالي	10
التعليم : صافي معدّل الالتحاق	
الابتدائي	33 ،11
نسبة الإناث	26
نسبةُ الإناث إلى الذّكور	26
الثانوي	11
نسبة الإناث	24
نسبةُ الإناث إلى الذّكور	26
التعليم : طلابُ العلوم والرياضيات والهندسة في التعليم العالي	11
التعليم : نسبةُ الأمّية لدى البالغين	3
ح	
حالةُ الاتفاقيات الأساسية للحقوق العمالية	31
حالةُ الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان	31
خ	
خطوطُ الهاتف الرئيسية	12
المشتركون في شبكة الهاتف الخلَوي (المحمول/النقّال)	12
د	
الدَّخل : مقاييسُ اللاّمساواة	
دليل جيني	14
نسبةُ الدخل، أغنى 10 بالمئة إلى أفقر 10 بالمئة	14
نسبةُ الدخل، أغنى 20 بالمئة إلى أفقر 20 بالمئة	14
الدّخلُ أو الاستهلاك، بالحِصص	
أفقر 10 بالمئة	14
أفقر 20 بالمئة	14
أغنى 10 بالمئة	14
أغنى 20 بالمئة	14
دخْلُ الفقر	
سكّانٌ يعيشون على أقلّ من دولار أميركي واحد في اليوم	3
سكّانٌ يعيشون على أقلّ من دولارين في اليوم	3
سكّانٌ يعيشون على أقلّ من أربعة دولارات في اليوم	4
سكّانٌ يعيشون على أقلّ من 11 دولاراً في اليوم	4

المؤشّر	جداول المؤشّر
سكّانٌ يعيشون دون 50 بالمئة من متوسّط الدخل	3
سكّانٌ يعيشون دون خطّ الفاقة القوميّ	16
الدَّخلُ المكتسَبُ المقدَّر	
الإناث	24
الذكور	24
نسبة الإناث إلى الذكور	25
دعمُ منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي للزراعة المحلية	17
دليلُ التعليم	1
دليلُ التنمية البشرية	1
إتّجاهاتٌ فيه	2، 33
دليلُ التنمية المتعلقة بالجُنُوسة	24، 32
دليلُ الفقر البشري ـ 2 لبلدانٍ مختارة من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي	4، 32
دليلُ الفقر البشري ـ 1 للبلدان النامية	3، 32
ر	
ريْعُ الحقوق ورسومِ الترخيص، ومقبوضاتُها	12
س	
السكّان	
65 سنة وما فوق	5
معدل النمو السنوي	5
المجموع	5، 33
دون 15 سنة	5
في المدن	5
السلّ والإصاباتُ به	
الإصاباتُ المكتشَفةُ والمعالَجةُ تحت الإشراف المباشِر، دُوتْس	8
الإصاباتُ المكتشَفةُ تحت الإشراف المباشِر، دُوتْس	8
الإصاباتُ لكلِّ مئةِ ألفِ شخص	8
ش	
شيوعُ موانع الحمل	6
ص	
الصادرات	
الثّقانةُ العالية	15
من السلّع والخدمات	15
المصنَّعة	15
الأوّلية	15
صافي تدفّقاتِ الاستثمارات الأجنبية المباشرة	18
ع	
عاملو الأسرة المساهمون	27
الإناث	27
الذكور	27
العقاقيرُ الجوهريةُ والمتمكّنون من الحصول المستدام عليها	6
العمالةُ بالنشاط الاقتصادي، الإناث	
زراعة	
مجموع	27
كَنِسبةٍ مئوية من الذّكور	27
صناعة	
مجموع	27
كَنِسبةٍ مئوية من الذّكور	27
خدمات	
مجموع	27

المؤشّر	جداول المؤشّر
كَنِسبةٍ مئوية من الذّكور	27
متوسّطُ العمر المتوقَّع لدى الولادة	1، 9، 33
3 الإناث	24
الذكور	24
العمرُ المتوقّع، الدليل	1
ف	
فيروسُ نقْص المناعة البشرية وشيوعُه	8، 33
ق	
القواتُ المسلحة	
دليل	22
مجموع	22
ل	
اللاّجئون	
بحسَبِ بلد اللجوء	22
بِحسَبِ بلد المنشأ	22
م	
مجموعُ خدمة الدَّين	
كَنِسبةٍ مئويّة من صادرات السِّلع والخدمات	18
كَنِسبةٍ مئويّة من الناتج المحليّ الإجماليّ	18
مجموعُ نسبةِ الخصوبة/المواليد	5، 33
المساعداتُ الإنمائيةُ الرسميةُ المتلّقاة (صافي التوزيعات)	
كَنِسبةٍ مئوية من الناتج المحليِّ الإجماليّ	18
للفرد	18
المجموع	18
المساعداتُ الإنمائيةُ الرسمية وصافي توزيعِها	
كَنِسبةٍ مئوية من الدَّخل القوميِّ الإجمالي	16
للفرد في البلد المانح	16
للخدمات الاجتماعية الأساسية	16
للبلدان الأقلِّ نموًا	16
المجموع	16
الثنائيةُ اللاّمقيَّدة	16
مستخدمو الإنترنت	12
المشاركةُ الاقتصادية للنساء	
المشرِّعاتُ والمسؤولاتُ الكبيراتُ والمديرات	25
المِهَنيّاتُ والعاملاتُ التقنيّات	25
المشاركةُ السياسيةُ للنساء	
المشرِّعاتُ والمسؤولاتُ الكبيراتُ والمديرات	25
المقاعدُ البرلمانيةُ التي تشغلها النساء	25
في مجلس النوّاب/العُموم أو برلمان المجلس الواحد	29
في مجلس الشيّوخ/اللوردات أو الأعيان	29
النساءُ في الحكومات على المستوى الوزاري	29
عامُ انتخابِ أول إمرأةٍ للبرلمان أو تعيينها فيه	29
عامُ حصولِ النساء على حقّ ترشيحِ أنفسِهنّ للانتخابات	29
عامُ حصولِ النساء على حقّ التصويت	29
المشرَّدون داخلياً	22
معدّلُ استخدام العلاج بالإمهاء الفَمَويّ	6
معدّلُ استعمالِ الواقيات	8
معدّلُ التغيير السنوي في مؤشّرِ أسعار المستهلِكين	13
معدّلُ النشاطِ الاقتصادي للإناث	

المؤشر	جداول المؤشر
كَنِسبةٍ مئوية من المعدّل للذكور	27
دليل	27
معدّلُ فجوةِ الفقر	1
معدّلاتُ التبادل في التجارة الخارجية	14
المفتقِرون إلى مهاراتِ اللاّأمّية الوظيفية	4
مقياسُ تمكينِ الجُنُوسة	25، 32
الملاريا	
الإصابات	8
أطفالٌ دون الخامسة مع ناموسيّاتٍ وِقائية	8
معالجةُ الأطفال دون الخامسة، المحمومين	
المعالجةُ بعقاقيرَ مضادّةٍ للملاريا	8
منشآتُ الصَّرْف الصحي والسكّانُ ذوو فرْصةِ الحصول على المحسَّن منها	7
الموارِدُ المائيةُ المحسَّنة	
السكّانُ المحرومون من فُرَصٍ مستدامةٍ للحصول عليها	3
السكّانُ المتمتّعون بفُرصٍ مستدامةٍ للحصول عليها	7، 30

ن

الناتجُ المحليُّ الإجماليّ : الدليل	1
الناتجُ المحليُّ الإجماليّ للفرد	
معدّلُ النموّ السّنويّ	13
بالدولارالأميركي	13
بمُعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي	1، 13، 33
القيمة العليا خلال 1975 – 2001	13
عام القيمة العليا	13
الناتجُ المحليُّ الإجماليّ ومجموعُه	
معادلُ القوة الشرائية ببلايين الدولارات الأميركية	
ببلايين الدولارات الأميركية	
الناتجُ المحليُّ الإجمالي للوحدة من استخدام الطاقة	21
الناسُ المعانون سوءَ التغذية	7، 33
نسبةُ المُلِمّين بالقراءة والكتابة في سنّ الشباب	11
الإناث	26
الإناث كَنِسبةٍ مئوية من الذكور	26
نسبة المُلِمّين بالقراءة والكتابة من البالغين	1، 11، 33
الإناث	24، 26
الإناث كَنِسبةٍ مئوية من الذكور	26

المؤشر	جداول المؤشر
الذكور	24
نسبةُ وفيات الأُمومة –التّفاس	3، 8
المعدَّلة	9
المبلَّغ عنها	9

و

وارداتُ السِّلع والخدمات	15
وارداتُ للبلدان المنمّاة – تجارة	
من البلدان النامية	17
الحصّةُ من مجموع الواردات	17
المجموع	
من البلدان الأقل نمواً	
الحصّةُ من مجموع الواردات	17
المجموع	17
الواقعون ضحايا الجريمة	
الإعتداء	23
الرّشوة (الفساد)	23
جريمة المِلكية	23
السَّلب	23
الإعتداء الجنسي	23
مجموع الجرائم	23
وقتُ العمل	
النّساء	
كَنِسبةٍ مئوية من الذكور	28
نشاطاتُ الأسواق	28
نشاطاتُ غيرِ الأسواق	28
المجموع	28
الرّجال	
نشاطاتُ الأسواق	28
نشاطاتُ غيرِ الأسواق	28
المجموع	
المجموع	
نشاطاتُ الأسواق	28
نشاطاتُ غيرِ الأسواق	28
ولاداتٌ يعتني بها صِحّيون مَهَرة	6